



السياسة الدولية



أى عـــــــروبة جــــــديدة ؟

د. أسامة الغزالى حرب

حـــقـــوق الإنســـان والأمم المتـــحـــدة

د. بطرس بطرس غـالى

غـزة ٢٠٠٩ .. إعـادة النظر فى خيـارات الصـراع

[ملف العـــدد]

ثلاثون عـامـا على قـيـام الثـورة الإسـلامـيـة فـى إيران

د. محمد السعيد إدريس

المحكمـة الجنائيـة الدوليـة والخيـارات السـودانيـة

محــمـــد أبو الفـضـل



القـرصنة فى البـحـر الأحـمـر .. من المسـتـفـيـد ؟

د. إبراهيم نصــر الديـن

إسـرائيل بين الحرب والانتخابات .. أزمة مجتمع ...

د. عمــاد جـاد



١٧٦

مع العدد [اسطوانة مجانية]

- العـــــدوان علـى غـــزة - وثـائق وتـقـــاريـر
- الأمم المتـحـدة وعـمليـات حـفـظ الســلام - وثـائق أسـاسـيـة



المحتويات

الافتتاحية :

الدراسات :

المقالات :

ملف العدد : غزة ٢٠٠٩ .. إعادة النظر فى خيارات الصراع :

السنة الخامسة والأربعون
العدد السادس والسبعون بعد المائة
أبريل ٢٠٠٩

قضايا السياسة الدولية :

الشرق الأوسط :

القرصنة فى البحر الأحمر :

الولايات المتحدة :

فى الشأن السودانى : (إشراف: هانئ رسلان) :

تحت الضوء : الأمم المتحدة وحفظ السلام .. التحديات والإمكانات :

أى عروبة جديدة؟

ليس العالم العربى اليوم فى أفضل حالاته على الإطلاق. فبعض أقطاره تتولى بالفعل أطراف خارجية تقرير مصيرها، بدءا من العراق، وحتى السودان، وفلسطين، والصومال .. إلخ. ومشاكل كثيرة تكتنف العلاقات السورية - اللبنانية، والسورية - المصرية، والليبية - السعودية، والجزائرية - المغربية .. إلخ. وتعانى الدول العربية الفقيرة مصاعب اقتصادية متفاقمة، نتيجة الأزمة المالية العالمية، التى أصابت أيضا بالضرر الشديد الدول النفطية الغنية. وفضلا عن ذلك، لا يزال العالم العربى يحتل مكانة متقدمة فى مؤشرات انعدام الديمقراطية، وتفشى الأمية، والبطالة، والتدنى الثقافى، والصراع المذهبى .. إلخ. والصراع العربى - الإسرائيلى الذى تتعثر محاولات تسويته بدأ يوازيه أيضا صراع عربى - إيرانى، ما يظهر منه على السطح أقل بكثير مما يختفى تحته.

وسط هذه الصورة غير السارة، وربما أيضا بسببها، تظهر أصوات وإشارات تتحدث عن إحياء العروبة أو العروبة الجديدة .. إلخ. ويجدر- فى هذا السياق- الإشارة إلى أكثر من حدث أو حديث. فقد حضرت فى بيروت الندوة الموسعة التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان "من أجل الوحدة العربية.. رؤية للمستقبل" فى الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ فبراير الماضى ٢٠٠٩، والتى ناقشت أربعة عشر بحثا، وحضرها عدد من أبرز المفكرين والباحثين العرب، المهتمين بالشأن الوحدوى أو القومى، وعلى رأسهم د. خير الدين حسيب، مدير المركز. ومنذ نحو أسبوعين، كتب الأستاذ جميل مطر مقالا لافتا فى جريدة الشروق القاهرية (٣/١٤) بعنوان "العروبة.. هل تبعث من جديد؟"، وهو مقال سرعان ما ذكرنى بمقال سابق - مهم أيضا - كتبه الأستاذ معن بشور فى "القدس العربى" فى يونيو ٢٠٠٧ بعنوان "أربعون عاما من النكسة .. وإرهاصات العروبة الجديدة".

وفى ضوء ما طرح من أفكار فى الندوة المشار إليها (خاصة فى الورقة المتميزة للمفكر المغربى البارز الدكتور/ عبد الإله بلقزيز بعنوان: "من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية") وما جاء فى المقالين المشار إليهما للأستاذين مطر وبشور، وأيضا فى ضوء عديد من الكتابات والإشارات فى عدد من المصادر الأمريكية والأوروبية، يمكن القول إن تلك الإشارات أو الإرهاصات عن العروبة الجديدة، أو عن بعث أو إحياء القومية العربية، إنما تأتى كرد فعل منطقى لحالة التراجع أو التردى العربية الراهنة، وكذلك لما يحيط بالعرب من مخاطر متزايدة إقليمية ودولية. غير أنه يمكن الآن - ومبكرا - أن نميز بوضوح بين رؤيتين أو منظورين لتلك الدعوة إلى الإحياء القومى العربى:

- رؤية أو منظور أمريكى - أوروبى يرى فى إحياء العروبة أو القومية العربية أداة فعالة لمواجهة الخطر الإيرانى، أو - على حد تعبير جميل مطر- "إن الأمريكيين وبعض حلفائهم فى المنطقة العربية، وكذلك تركيا، عادوا يكتشفون سحر العروبة". وسعيا إلى تحقيق هذا "الإحياء"، فإن عليهم - من ناحية - أن يعتمدوا على سوريا، وأن يكسبوا ودها، بما فى ذلك تأجيل أو تأخير التحقيقات فى اغتيال رفيق الحريرى، ربما إلى أجل غير مسمى!، والسكوت عن التجاوزات السورية فى مجال الحريات وحقوق الإنسان. كما أن عليهم - من ناحية أخرى - أن يعملوا على إنعاش حزب البعث، واستعادة وحدة جناحيه فى دمشق وبغداد، ليعود كقوة سياسية كبرى تؤثر فى تفاعلات النظام العربى.

أما الرؤية الثانية، فهى من منظور عربى، يتبناها ليس فقط المستنيرون من أصحاب الفكر القومى، وإنما كل أولئك الذين يؤمنون بأهمية العمل العربى المشترك فى ذاته، بدءا من أدنى صوره، وحتى الوصول إلى التوحيد العربى الشامل، الذى ينسجم من التوجه العالمى نحو الكيانات الكبيرة القوية والفاعلة.

وليس من الصعب على الإطلاق أن ندرك، وأن نعى مبكرا، التباين الهائل بين الرؤيتين، حتى وإن رفعتا العناوين نفسها، مثل "العروبة الجديدة"، أو "إحياء القومية العربية".

* فالرؤية الأولى تسترجع فكرة القومية العربية، باعتبارها مشروعا غذته أو مكنت له القوى الغربية، خدمة لمصالحها

فى المنطقة. فمثلما لعب الضابط الإنجليزى لورنس دوره فى دعم قوى الثورة العربية فى الحجاز، فى غمار الحرب العالمية الأولى، ضد الامبراطورية العثمانية، ومثلما أسهم أنتونى إيدن وونستون تشرشل فى بلورة أمانى الأقطار العربية فى التوحد، فى إطار الجامعة العربية، كسبا لها فى ظروف ما بعد الحرب الثانية، وبزوغ المواجهة ضد المعسكر الشيوعى، يسعى الأمريكيون والأوروبيون اليوم لدعم العروبة الجديدة، ويعيدون اكتشاف القومية العربية فى مواجهة الخطر الإيرانى.

ولكن - عكس ذلك - تستند الرؤية الثانية إلى مصدر ومنبع عربى واع وناضج، يرى فى العروبة الجديدة نتاجا لمراجعة نقدية واجبة - بل وحتمية - من جانب النخبة العربية لمفاهيم وتطبيقات القومية العربية والوحدة العربية. إنها - بعبارة أخرى - ليست عملية استدعاء أجنبى لفكرة قديمة لاستخدامها مجددا، وإنما هى مراجعة عربية جادة لها. وإذا كانت الرؤية الأولى تسترجع خبرات لورنس العرب وأنتونى إيدن، فإن الرؤية الثانية تخضع للنقد والفحص - أول ما تخضع - تجربة عبد الناصر الوحدوية، وما تبعها من محاولات مشابهة.

* الرؤية الأولى ترى فى القومية العربية قوة أو أداة لمواجهة عدو ما (هو بالضرورة خصم للغرب)، سواء كانت الامبراطورية العثمانية، أو الشيوعية الدولية، أو التحدى الإيرانى. أما الرؤية الثانية، فهى ترى فى إحياء العروبة بالأساس أداة لا غنى عنها لبناء القوة الذاتية العربية. إنها - بعبارة أخرى - ليست مجرد حقيقة "سلبية" تستمد وجودها ومشروعيتها من نفى قوة أخرى، وإنما هى حقيقة "إيجابية" تستهدف بناء قوة عربية فاعلة، تستند إلى الإمكانيات الهائلة المبعثرة والمبددة، والتى يستنزفها التشرذم والولع بإثبات الذات القطرية.

* الرؤية الأولى تتعامل مع "العروبة" و"القومية العربية" باعتبارهما "فكرة" أو "مفهوما" ذا "سحر" أو "جاذبية" يجمع حوله العرب، ويلهب مشاعرهم ضد عدو يشار إليه، أو نحو حلم بعيد التحقيق! يمكن استدعاؤه، حيثما دعت الحاجة إليه، من خلال تشجيع القوى والأحزاب والشخصيات الحاملة له، والمبشرة به.

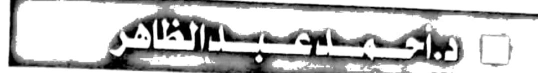
غير أن الرؤية الثانية تتناقض مع ذلك تماما، وترى فى العروبة والتوجه العربى لا مذهبا، أو أيديولوجية لفئة، أو جماعة معينة تحتكره وتتحدث باسمه، وإنما فكرة عامة يدركها ويستوعبها العرب جميعا. وكما قال د. بلقزيز- بحق- فى ورقته المشار إليها، "فإن أعظم خراب للفكرة العربية، وأشنع مقتل للوحدة، أن تظل حكرا للقوميين، وأن يقر فى أذهان الناس جميعا أنها حصتهم من الدنيا. إن فى ذلك لإفقارا شديدا لها، وتجفيفا لينابيع ينبغى أن تتغذى منها وتستقى..... وحين تتحول القومية إلى مذهب، تنحط وتئول إلى تعصب وانغلاق". من هذا المنظور، تصبح القومية العربية والتوحيد العربى مصلحة عربية مباشرة، أمنية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية! وهى مصلحة تبدو شديدة الوضوح والجلاء فى هذه الفترة من تاريخ العالم، الذى يشهد ليس فقط توجها عارما نحو التكتل والاعتماد المتبادل، وإنما تحديات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، ربما يفوق نصيب الأقطار العربية منها غيرها من بلاد العالم. ولا شك فى أن الأزمة المالية الصعبة، التى يئن العالم كله اليوم تحت وطأتها، تحمل للعرب من الدروس والإشارات ما يذكرهم بهشاشة كياناتهم المجزأة، وحاجتهم إلى التكاتف والتوحد فى مواجهة التحدى.

* وأخيرا، فإن الرؤية الأولى، وهى تتعامل مع فكرة العروبة كمجرد أداة يستعملها الغرب - حينما يشاء- لحشد العرب ضد عدو ما، لا يعنيها فى الواقع من يبشر بالعروبة، ولا من يعمل من أجلها، سواء كان فردا ديكتاتورا أو نظاما فاسدا. المهم أن تطرح وأن توظف، وفقما يريد السادة الأجانب. غير أن الرؤية الثانية - على العكس تماما - تخلص من مراجعتها للفكرة القومية والوحدوية إلى حتمية ارتباطها بإرادة شعبية ديمقراطية، بل هى تسعى إلى أن تنفض عنها أدران تجاهل سابق للديمقراطية عانت منه الفكرة القومية والوحدوية بل وكاد يعصف بها. الوحدة العربية - وفق هذا المنظور- لا سبيل لها إلا من خلال نظم ديمقراطية تعبر بصدق عن إرادة شعوبها، وهذا الطابع الديمقراطى لها هو الضمانة الأولى والأخيرة لقيامها واستمرارها، والذى لا يجعلها عرضة للانهيار بفعل سلوكيات أى ديكتاتور، أو انحرافات أى انقلاب عسكرى.

تلك هى العروبة الجديدة التى ينبغى أن نرحب بها، وندعو إليها: عربية لا أجنبية، وإيجابية بناءة، لا سلبية هدامة، تعبر عن مصالح للشعوب، وليس عن أوهام للنخب، تقوم على الحرية الديمقراطية، وتنبذ الاستبداد والديكتاتورية.

ـــــات

سلطة مجلس الأمن فى الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية



د. أحمد عبد الظاهر

(*) أستاذ القانون الجنائى المساعد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة .

فى السابع عشر من يوليو ١٩٩٨، وافق مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسى، المنعقد بمقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فى روما، على النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية. وفى الأول من يوليو سنة ٢٠٠٢، دخل هذا النظام حيز التنفيذ، بعد أن قامت (٦٠) دولة بالتصديق على النظام الأساسى(١).

والمحكمة الجنائية الدولية هى هيئة قضائية دائمة نشأت بموجب معاهدة دولية، اتفق أطرافها على ضرورة التحقيق ومحاكمة أشد الجرائم خطورة وأكثرها اهتماما من جانب المجتمع الدولى، وهى: الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، وجريمة العدوان. والواقع أن وجود آليات قوية ومستقلة قائمة على تحقيق العدالة الجنائية الدولية لمن أهم دعائم الحفاظ على الأمن الدولى وإعادة السلام إلى كافة أنحاء المعمورة، فضلا عن أن إنشاء تلك الآليات يعكس تطور الشعور بالمسئولية والعدالة كقيم معترف بها على المستوى الدولى(٢).

وقد حرص المشرع الدولى على بيان وسائل اتصال المحكمة بالدعوى أو بالجريمة. بيان ذلك أنه تحت عنوان ممارسة الاختصاص، تنص المادة (١٣) من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية على أن للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها فى المادة ٥، وفقا لأحكام هذا النظام الأساسى فى الأحوال التالية: (أ) إذا أحالت دولة طرف إلى المدعى العام، وفقا للمادة ١٤، حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت. (ب) إذا أحال مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعى العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت. (ج) إذا كان المدعى العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقا للمادة ١٥. ويستفاد من هذا النص أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية محدد بالجرائم المنصوص عليها فى النظام الأساسى. وعلى غرار القضاء الوطنى، ثمة جهة للادعاء أمام المحكمة الجنائية الدولية. ويطلق النظام الأساسى على الشخص المنوط به القيام بمهمة الادعاء اصطلاح المدعى العام. والمدعى العام قد يقوم من تلقاء نفسه بمباشرة التحقيق فى الجريمة، وقد يكون البدء فى التحقيق بناء على إحالة من دولة طرف أو من مجلس الأمن. وسنقتصر هنا فى هذه الدراسة على تناول الفرض الذى يقوم فيه مجلس الأمن بإحالة حالة إلى المدعى العام، يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم الواردة فى النظام الأساسى قد ارتكبت.

خطة الدراسة :

حتى يتسنى الإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع، نرى من الملائم أن نعرض أولا العلة التى تقف وراء منح مجلس الأمن سلطة الإحالة (المطلب الأول)، ثم نقوم بعد ذلك بتحديد نطاق هذه السلطة (المطلب الثانى)، ومضمونها (المطلب الثالث)، وشروط استعمالها (المطلب الرابع)، وشكل الإحالة (المطلب الخامس)، والآثار المترتبة عليها (المطلب السادس).

المطلب الأول - علة تخويل المجلس سلطة الإحالة :

خلال المناقشات فى مؤتمر روما، كانت الولايات المتحدة

(١) تنص المادة ١٢٦ من النظام الأساسى للمحكمة على أن يبدأ نفاذ هذا النظام الأساسى فى اليوم الأول من الشهر الذى يعقب اليوم الستين من تاريخ إيداع الصك الستين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

(٢) راجع: د. محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية، بدون دار نشر، ٢٠٠٢، تقديم الطبعة الثالثة.

الأمريكية تطالب بأن يكون لمجلس الأمن وحده سلطة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولكن الدول الأخرى، صاحبة العضوية الدائمة فى مجلس الأمن، ارتأت أن يشترك المجلس فى ذلك مع الدول الأطراف فى النظام الأساسى والمدعى العام للمحكمة(٣). والواقع أن غالبية الدول المشاركة فى مؤتمر روما لم تؤيد تخويل مجلس الأمن سلطة واسعة تجاه المحكمة. وسبب ذلك هو الرغبة فى تأكيد استقلالية المحكمة، وتفادى أن تتحول إلى مجرد جهاز سياسى تابع لمجلس الأمن، والخشية من أن يؤدى تمتع الدول ذات العضوية الدائمة بحق الاعتراض إلى تعطيل مهمة المحكمة فى تحقيق العدالة فى حالات بذاتها(٤).

وعلى أية حال، فقد أقر النظام الأساسى الاتجاه القائل بتخويل مجلس الأمن سلطة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى الدول الأطراف فى النظام الأساسى والمدعى العام للمحكمة. وفى تبرير ذلك، قيل إن مجلس الأمن درج خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضى على إنشاء محاكم جنائية خاصة لنظر جرائم محددة. ولا شك فى أن إعطاء مجلس الأمن سلطة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية من شأنه ألا يكون المجلس محتاجا إلى إنشاء محاكم جنائية خاصة، الأمر الذى يدعم دور المحكمة الجنائية الدولية(٥). ويضيف بعض الفقه أن العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن ما هى إلا تطبيق لسلطة مجلس الأمن، كما هى محددة فى ميثاق الأمم المتحدة، خاصة الفصل السابع، والذى يعطى للمجلس سلطة سياسية مطلقة فيما يتعلق بالأمور التى تنطوى على حفظ واستعادة وبقاء السلام، ويعطى أيضا الفصل السابع مادة ٣٩ للمجلس سلطة فرض العقوبات لحفظ وبقاء السلام. ونتيجة لذلك، فإن لمجلس الأمن الحق فى أن يحيل حالة للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق وإقامة الادعاء النهائى(٦).

غير أن بعض الدول والمنظمات غير الحكومية تنتقد تخويل مجلس الأمن سلطة الإحالة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية. ويستند هذا النقد إلى أن تمتع المجلس بهذه السلطة يمكن أن يؤثر على استقلال المحكمة وحيادها، ويؤثر بالتالى على دورها فى تحقيق العدالة الدولية، ويمكن أن ينال أيضا من إرادة الدول المعنية وسيادتها(٧).

المطلب الثانى - نطاق سلطة المجلس فى الإحالة :

١- نطاق سلطة المجلس من حيث الجرائم :

لا تقتصر الإحالة المقررة لمجلس الأمن على حالة ارتكاب جريمة العدوان، وإنما تشمل الجرائم الأخرى الوارد النص عليها فى النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، والتى يكون للمحكمة الجنائية اختصاص النظر فيها، وهى: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب.

من ناحية أخرى، ينبغى أن يكون موضوع الإحالة واحدة أو أكثر من الجرائم التى ورد النص عليها فى نظام روما. وبناء على ذلك، لا يجوز لمجلس الأمن أن يحيل - على سبيل المثال - حالة تتعلق بجرائم الإرهاب، أو الاتجار غير المشروع فى المخدرات، أو الهجرة غير الشرعية، أو غسل الأموال، أو الاتجار فى النساء والأطفال، أو الاتجار فى السلاح، أو مخالفة الحظر الدولى المفروض بواسطة مجلس الأمن على توريد السلاح إلى بلد معين. فعلى الرغم من خطورة هذه الجرائم، إلا أنها لم يرد النص عليها فى النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، ولا يجوز بالتالى أن تكون موضوعا للإحالة الصادرة عن مجلس الأمن إلى المدعى العام للمحكمة. ومع ذلك، ليس ثمة ما يحول دون قيام المجلس فى هذه الحالة بإنشاء محكمة جنائية دولية مؤقتة، على غرار المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا(٨).

٢- نطاق سلطة المجلس من حيث الزمان :

وفقا للمادة (١١) من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، لا تختص المحكمة إلا فيما يتعلق بالجرائم التى ترتكب بعد بدء نفاذ النظام الأساسى. وتجدر الإشارة إلى أن النظام الأساسى قد دخل حيز التنفيذ اعتبارا من أول يوليو سنة ٢٠٠٢(٩). ومن ثم، فإن اختصاص المحكمة يقتصر على الجرائم التى ترتكب فى وقت لاحق على هذا التاريخ. وهذا الحكم خاص بالدول التى قامت بالتصديق على النظام الأساسى قبل بدء نفاذه. فإذا أصبحت دولة ما طرفا فى النظام الأساسى بعد بدء نفاذه، فلا يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها إلا فيما يتعلق بالجرائم التى ترتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام بالنسبة لتلك الدولة، ما لم تكن قد قبلت باختصاص المحكمة فى تاريخ سابق على انضمامها.

(٣) د. حازم محمد عتلم، نظم الادعاء أمام المحكمة الجنائية الدولية، بحث مقدم إلى ندوة المحكمة الجنائية الدولية: تحدى الحصانة، والتى نظمتها كلية الحقوق، جامعة دمشق، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فى الفترة من ٣- ٤ نوفمبر سنة ٢٠٠١، إصدار اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدمشق، سنة ٢٠٠٢، ص١٩٢.

(4) Voir: M. Henzelin, La Cour Penale Internationale: Organe Supranational Ou Otage Des Etats?, Rps, 2001, P. 233.

(5) M. Politi, Le Statut De Rome De La Cour Penale Internationale, Rgdip, 1999, P. 839.

(٦) د. محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، رقم ١١٦، ص١٩٧.

(٧) راجع: د. سوسن تمر خان بكة، الجرائم ضد الإنسانية فى ضوء أحكام النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٢٣. راجع أيضا:

- F. Lattanzi, Comptence De La Cour Penale Internationale Et Consentement Des Etats, Rgdip, 1999, P. 440.

(٨) د. محمد هاشم ماقورا، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن، بحث منشور على موقع وزارة العدل الليبية على شبكة الإنترنت، فى العنوان التالى: (www.aladel.gov.ly).

(٩) راجع: المادة ١٢٦ من النظام الأساسى.

وبناء على ذلك، لا تختص المحكمة الجنائية الدولية بنظر الجرائم التى وقعت قبل بدء نفاذ نظام روما من حيث المبدأ. ويرى بعض الفقه أن المحكمة الجنائية الدولية يحق لها أن تتخذ قرارا بعدم قبول الدعوى، كلما تبين أن موضوع الإحالة يخرج عن نطاق اختصاصاتها، خاصة من حيث الموضوع والزمان والأشخاص، ولو كان مجلس الأمن هو جهة الإحالة. وعليه، إذا أحال مجلس الأمن إلى المدعى العام حالة تتعلق بجريمة من جرائم الحرب ارتكبت قبل دخول النظام الأساسى فى ١ يوليو ٢٠٠٢، فإن المحكمة لها الحق فى عدم قبول الدعوى لخروج الموضوع عن نطاق اختصاصها الزمنى. ولكن ليس ثمة ما يمنع المجلس - إذا رأى ملاءمة ذلك - من إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة ومؤقتة(١٠).

على النقيض من ذلك، يرى بعض الفقه(١١) جواز أن يسند الاختصاص إلى المحكمة بنظر الجرائم التى ارتكبت قبل بدء نفاذ نظام روما، بمقتضى قرار يصدر عن مجلس الأمن، عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو أن تنشأ محكمة خاصة مؤقتة بقرار أيضا من مجلس الأمن، مثل محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا.

وباستقراء التطبيق العملى، نجد أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن دارفور قد قرر صراحة في البند الأول منه إحالة الوضع القائم فى دارفور منذ ١ يوليو ٢٠٠٢ إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية. ويعنى ذلك أن مجلس الأمن قد قصر الإحالة على الوقائع اللاحقة على تاريخ بدء نفاذ النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، الواقع فى الأول من يوليو سنة ٢٠٠٢.

٣- نطاق سلطة المجلس من حيث المكان :

يكاد يجمع الفقه(١٢) على أن مجلس الأمن يتمتع بسلطة الإحالة، أيا كان مكان ارتكاب الجريمة أو جنسية الجناة فيها، أى سواء كانت الجريمة قد ارتكبت فى إقليم دولة طرف فى النظام الأساسى للمحكمة أو من أحد مواطنى هذه الدولة، أو كانت قد ارتكبت فى إقليم دولة ليست طرفا. ففى هذه الحالة، يمتد الاختصاص المكانى للمحكمة الجنائية الدولية إلى أقاليم الدول غير الأطراف فى النظام الأساسى، وبغض النظر عن قبول تلك الدول لاختصاص المحكمة. وقد تأكد ذلك من خلال التطبيق العملى، حيث قام مجلس الأمن الدولى بإحالة قضية دارفور إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من أن السودان ليس طرفا فى النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية(١٣).

ويمكن تبرير ذلك بأن سلطة مجلس الأمن فى الإحالة تستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم يكفى أن تكون الدولة عضوا فى هذه المنظمة العالمية. وإذا كان من الجائز لمجلس الأمن أن ينشىء محكمة جنائية خاصة للتحقيق فى جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الإنسانية التى ترتكب فى أى دولة عضو فى الأمم المتحدة، فلا يكون مقبولا حرمانه من سلطة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية الدائمة عن ذات الجرائم، إذ يقود هذا الحرمان إلى قيام مجلس الأمن بإنشاء محكمة جنائية خاصة، الأمر الذى يؤثر فى النهاية على المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

ويختلف نطاق السلطة المخولة لمجلس الأمن فى هذا الشأن عن السلطة المخولة للدول الأطراف فى النظام الأساسى للمحكمة، والتى تقتصر على الجرائم المرتكبة فى إقليم دولة طرف. وهكذا، عند إحالة مجلس الأمن لقضية أو حالة معينة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، متصرفا وفقا للفصل السابع، فإن المحكمة لا تتقيد بالشروط المذكورة فى المادة الثانية عشرة من نظامها الأساسى، وهى: ارتكاب الجريمة على إقليم دولة طرف أو بواسطة أحد مواطنيها. ويمكن استخلاص هذا الحكم بمفهوم المخالفة من المادة (١٢) البند الثانى من النظام الأساسى للمحكمة، والذى ينص على أنه فى حالة الفقرة (أ) أو (ج) من المادة ١٣، يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها إذا كانت واحدة أو أكثر من الدول التالية طرفا فى هذا النظام الأساسى أو قبلت باختصاص المحكمة وفقا للفقرة ٣. فهذا النص يحدد الاختصاص المكانى للمحكمة، مقررا اقتصار ممارسة المحكمة لاختصاصها على الجرائم المرتكبة فى إقليم دولة طرف فى النظام الأساسى، أو - على الأقل - قبلت ممارسة المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث، وذلك إذا كانت الإحالة إلى المحكمة من قبل دولة طرف، أو كان المدعى العام قد باشر التحقيق من تلقاء نفسه. وبعبارة أخرى، فإن اختصاص المحكمة فى هاتين الحالتين يتوقف على ارتكاب الجريمة فى إقليم دولة طرف فى النظام الأساسى أو فى إقليم دولة تقبل ممارسة المحكمة اختصاصها فى شأن الجريمة قيد البحث. وقد سكت النص عن بيان الحكم فى حالة الإحالة من مجلس الأمن وفقا للبند (ب) من المادة (١٣)، الأمر الذى يعنى بمفهوم المخالفة أن تمارس المحكمة اختصاصها فى هذا الفرض، سواء كانت الجريمة قد ارتكبت فى إقليم دولة طرف فى النظام الأساسى أو من أحد مواطنيها، أو كانت قد ارتكبت فى إقليم دولة غير طرف.

ويثور التساؤل عما إذا كان مجلس الأمن يملك هذه السلطة كذلك حيال الدول غير الأعضاء فى الأمم المتحدة أم لا. فإذا افترضنا أن دولة غير عضو فى الأمم المتحدة ارتكبت على أراضيها إحدى الجرائم المنصوص عليها فى النظام الأساسى للمحكمة، فماذا سيكون الحكم القانونى فى هذه الحالة؟ وهل يملك مجلس الأمن سلطة الإحالة فى هذا الفرض؟ وإذا افترضنا أن إحدى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة قد انسحبت من هذه

---

(١٠) د. محمد هاشم ماقورا، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن، سبقت الإشارة إليه.

(١١) د. على عبد القادر القهوجى، القانون الدولى الجنائى، اهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٣٣٠.

(١٢) د. محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، رقم ٤٦، ص ١٦٥ . د. شريف سيد كامل، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص١٥٨ . د. محمد هاشم ماقورا، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن، بحث منشور على موقع وزارة العدل الليبية على شبكة الإنترنت، فى العنوان التالى: (www.aladel.gov.ly).

(١٣) راجع: قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥م، الصادر فى جلسة المجلس رقم ٥١٥٨ بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٥.

المنظمة العالمية(١٤)، فهل سيبقى مجلس الأمن متمتعا بسلطة الإحالة إزاء الجرائم التى ترتكب على إقليم هذه الدولة؟ ولو افترضنا أن الأمم المتحدة قامت بفصل إحدى الدول الأعضاء(١٥)، فهل يحول هذا الفصل دون تمتع مجلس الأمن بسلطة الإحالة عن الجرائم المرتكبة على إقليمها؟

نعتقد أن الإجابة على هذه التساؤلات هى بالإيجاب. وسندنا فى ذلك أن المادة الثانية البند السادس من الميثاق تنص على أن تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين. ويستفاد من هذا النص أن الأثر الملزم للميثاق لا يقتصر على الدول الأعضاء، وإنما يمتد فى حدود معينة إلى الدول غير الأعضاء، بحيث تلتزم هذه الدول بمبادئ الميثاق بالقدر اللازم لحفظ السلم والأمن الدوليين. والحقيقة أن هذا الحكم يخالف القواعد التقليدية فى القانون الدولى، ويمثل بالتالى تجديدا فى هذه القواعد. بيان ذلك أن القاعدة العامة فى القانون الدولى هى نسبية أثر المعاهدات، الأمر الذى يتسق مع القاعدة العامة فى القانون الوطنى، أى نسبية أثر العقد. ويعنى ذلك أن الدول لا تلتزم بغير رضائها، وأن المعاهدات الدولية لا يمتد أثرها إلى غير الأطراف فيها. ولكن ميثاق الأمم المتحدة يشذ عن هذه القاعدة، حيث أوجب على الدول غير الأعضاء أن يكون سلوكها متفقا ومبادئ الأمم المتحدة، متى كان احترام هذه المبادئ ضروريا للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. ويبرر بعض الفقه(١٦) هذا الحكم فى ضوء الطبيعة الدستورية الخاصة لميثاق الأمم المتحدة، باعتباره جزءا من القانون الأساسى للمجتمع الدولى المعاصر، والذى لا يقتصر على ترتيب حقوق والتزامات بالنسبة للدول الأعضاء، وإنما يتجاوز ذلك إلى وضع تنظيم عام للمجتمع الدولى بأسره. ويضيف صاحب هذا الرأى أن الثابت قانونا هو جواز امتداد أثر المعاهدة الدولية إلى غير أطرافها، مادامت تنظم مسائل موضوعية عامة تهم المجتمع الدولى ككل، الأمر الذى يصدق على الأمم المتحدة. ويذهب رأى آخر إلى أن الأمم المتحدة، باعتبارها ممثلة للأغلبية وكذلك أداة هذه الأغلبية، تستطيع أن تقرر ما يتعين توافره من قواعد لتحقيق أهداف هذه الأغلبية، دون أن يعتد بتعلل أقلية محدودة لم تنضم إليها، خاصة أن هذه القواعد تتصل بسلامة وأمن كل الجماعة الدولية(١٧).

ونعتقد أن التعليل الصحيح للحكم السابق يكمن فى ضرورات العيش المشترك فى ظل مجتمع دولى واحد. إذ لن يتسن للأمم المتحدة أن تحقق مقصدها الرئيسى فى حفظ السلم والأمن الدوليين، ما لم تتقيد كل الدول بضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين(١٨). وفى تعبير آخر، يسوغ القول إن أى انتهاك لمبادئ الأمم المتحدة فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، يصدر من إحدى الدول غير الأعضاء فى هذه المنظمة، يؤثر بالضرورة على الدول الأعضاء وعلى السلم الدولى بصفة عامة. فحرية الدولة غير الطرف تنتهى، حيث يؤدى سلوكها إلى الإضرار بالآخرين. ووجه الإضرار هو المساس بالأمن والسلم الدوليين. فإذا كان سلوك الدولة غير الطرف يمس بالأمن والسلم الدوليين، فلا يجوز لها أن تتذرع بعدم الانضمام إلى الأمم المتحدة، وبأنها لم يسبق لها توقيع ميثاقها، وإنما يجوز لمجلس الأمن فى هذه الحالة أن يتخذ فى مواجهتها ما يراه مناسبا من التدابير الكفيلة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

ولما كانت سلطة الإحالة المقررة لمجلس الأمن تستند إلى الفصل السابع من الميثاق، وتندرج ضمن التدابير التى يتخذها المجلس للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، فإننا نرى أن مجلس الأمن يملك هذه السلطة كذلك حيال الدول غير الأعضاء فى الأمم المتحدة. ولعل هذا الرأى يتأكد فى ضوء التطبيق العملى لعمل أجهزة الأمم المتحدة. بيان ذلك أنه قد استند إلى نص المادة (٦/٢) أمام مجلس الأمن فى أكثر من مناسبة، أولاها المسألة المعروفة باسم المسألة الإسبانية، حيث طلب مندوب بولندا فى خطاب موجه إلى مجلس الأمن، بتاريخ التاسع من أبريل سنة ١٩٤٦، بحث الموقف فى إسبانيا، ولم تكن قد انضمت إلى الأمم المتحدة بدعوى أن تصرفات نظام فرانكو تهدد الأمن والسلم الدوليين. ومادام مجلس الأمن يستطيع مناقشة الموضوع واتخاذ التدبير المناسب للحفاظ على السلم، فإن من حقه أن يحيل القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، إذا وجد فيها ما يوحى بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى النظام الأساسى للمحكمة.

المطلب الثالث - مضمون الإحالة :

تحدد المادة (١٣) البند (ب) من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية موضوع الإحالة، مقررة أنها تنصب على حالة، يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم (أى من الجرائم المشار إليها فى المادة الخامسة من النظام الأساسى) قد ارتكبت(١٩). ومن ثم، ينبغى تحديد المراد بلفظ حالة، وبيان الفارق بينها وبين الواقعة والجريمة والقضية.

وقد ورد لفظ حالة فى المادتين (١٣) و(١٤) من النظام الأساسى. وينص البند الثانى من المادة الرابعة عشرة على أن

(١٤) يشهد تاريخ الأمم المتحدة حالة انسحاب واحدة، وتتعلق بدولة إندونيسيا.

(١٥) تنص المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة على أنه إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة فى انتهاك مبادئ الميثاق، جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن.

(١٦) د. محمد سامى عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، الأمم المتحدة، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٠، رقم ٢٠، ص٨٦ وما بعدها. د. أشرف عرفات أبو حجازة، الوسيط فى قانون التنظيم الدولى، المرجع السابق، ص٣٧٩.

(١٧) د. إبراهيم أحمد شلبى، التنظيم الدولى، المرجع السابق، ص١٩٩.

(١٨) راجع فى الاتجاه نفسه: د. إبراهيم محمد العنانى، التنظيم الدولى .. النظرية العامة والأمم المتحدة، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٩٢ و١٩٣.

(19) "A situation in which one or more of such crimes appears to have been committed is referred to the prosecutor by the Security Council acting under Chapter VII of the Charter of the United Nations".

تحدد الحالة، قدر المستطاع، الظروف ذات الصلة، وتكون مشفوعة بما هو فى متناول الدولة المحيلة من مستندات مؤيدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المادة الثالثة عشرة تتعلق ببيان حالات ممارسة الاختصاص، وهى: الإحالة من قبل دولة طرف، والإحالة بواسطة مجلس الأمن، ومباشرة المدعى العام التحقيق من تلقاء نفسه. وتنصرف المادة الرابعة عشرة إلى الفرض الذى يتم فيه إحالة حالة ما من قبل دولة طرف. ولكن ثمة فرضا آخر تمارس فيه المحكمة الجنائية الدولية اختصاصها، وهو قبول دولة غير طرف فى النظام الأساسى لاختصاص المحكمة فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث، بموجب إعلان يودع لدى مسجل المحكمة (المادة ١٢ البند الثالث). وبالتمعن فى هذه المادة، يلاحظ أنها تستعمل لفظ جريمة لتحديد مضمون الإحالة. ومن ثم، يثور التساؤل عما إذا كان للفظ حالة ذات مدلول لفظ جريمة؟، وهل كان من الأدق أن يستخدم النظام الأساسى لفظ جريمة عند الحديث عن سلطة مجلس الأمن فى الإحالة أم لا؟

يرى بعض الفقه(٢٠) أن لفظ جريمة أدق من حيث حسن الصياغة التشريعية من لفظ حالة. ومع ذلك، فإن اللفظين يؤديان المعنى نفسه وذات المدلول، وهو مجرد نزاع يثور فيه شك حول مدى وقوع جريمة مما تختص به المحكمة من عدمه. ومن ثم، يخلص القائل بهذا الرأى إلى أن لفظ حالة له نفس معنى جريمة، الأمر الذى يستلزم القول إن مجلس الأمن يستشعر أن إحدى الجرائم التى تختص بها المحكمة قد ارتكبت، وهذا المعنى هو المقصود بعبارة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت، وذلك من أجل تحديد ما إذا كان من الممكن توجيه الاتهام لشخص أو أكثر بارتكاب هذه الجرائم أم لا.

غير أن فريقا آخر فى الفقه(٢١) يذهب إلى أن ثمة خطأ ماديا فى المادة (٣/١٢) الذى يتناول قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية من قبل دولة غير طرف فى حدود الجريمة قيد البحث. فوفقا لهذا الرأى، يبدو أن لفظ جريمة قد استخدم على سبيل الخطأ بواسطة أولئك الذين صاغوا هذا النص بوجه غير رسمى، بدلا من لفظ حالة الذى تم استخدامه بصدد الإحالة من مجلس الأمن أو الدولة الطرف. وكان الغرض من هذا النص هو أن يكون للدولة غير الطرف الحق فى إحالة حالة، والتى قد تشكل جريمة من الجرائم الداخلة ضمن اختصاص المحكمة. ولا يعتقد أن هذا الخطأ المادى الوارد فى المادة (٣/١٢) سوف يقود المحكمة إلى تفسير هذا النص على نحو مغاير للفظ حالة الوارد فى المادتين اللاحقتين عليه. وبذلك، فإن كلمة حالة، التى من الجائز إحالتها للمدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية عن طريق مجلس الأمن أو الدولة الطرف، هى ذاتها المقصودة عند الإحالة من دولة غير طرف، وذلك على الرغم من استخدام لفظ جريمة فى البند الثالث من المادة الثانية عشرة. فالأقرب إلى الظن والاحتمال فى تفسير هذه المادة أن النية قد اتجهت إلى حالة تحدث جريمة تدخل ضمن الاختصاص القضائى للمحكمة. وقيمة هذا الرأى أن القائل به هو رئيس لجنة الصياغة للمؤتمر الدبلوماسى الخاص بتحرير الاتفاقية الدولية المحتوية للنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، مؤكدا أن مسودة نص المادة (٣/١٢) كعمل تحضيرى لم تتم صياغته بواسطة اللجنة التحضيرية، وإنما وضعه قلة من المندوبين.

وعلى هذا النحو، يبدو جليا أن استخدام لفظ حالة فى المادة (١٣) الخاصة بحالات ممارسة الاختصاص كان مقصودا. فما هو المراد إذن بهذا المصطلح؟

وفى الإجابة على هذا التساؤل، يرى بعض الفقه(٢٢) أن لفظ حالة لا يجوز تفسيره ذلك التفسير المحدود أو الضيق الذى يعنى قيام نزاع بين مجموعة أو فرد أو وحدة عسكرية، أو أن يفسر ليشير إلى حدث معين دون الرجوع إلى السياق العام للنص. وهذا المعنى المقصود للفظ حالة سوف يكون بالطبع مختلفا من واقعة إلى أخرى. فالحالة إذن هى النص الفعلى العام الذى يعتقد بموجبه أن جريمة داخلة فى اختصاص المحكمة قد تم ارتكابها. ويعنى ذلك أن مجلس الأمن لا يجوز له توجيه الاتهام ضد شخص معين، وبالتالى يصعب استخدام المحكمة كأداة سياسية قبل أى فرد.

ونعتقد أن ثمة اختلافا فى المدلول بين لفظ حالة ولفظ جريمة. وليس أدل على ذلك من قراءة نص المادتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة من النظام الأساسى، ولاسيما عبارة حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت. إذ لا يمكن وضع كلمة جريمة محل كلمة حالة فى هذه العبارة، وإلا صارت نشازا.

المطلب الرابع - شروط الإحالة :

عندما يحيل مجلس الأمن قضية أو حالة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، إنما يتصرف طبقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد ورد النص على ذلك صراحة فى المادة (١٣) البند (ب) من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية. ويرى بعض الفقه أن القرار الصادر من مجلس الأمن الدولى بإحالة قضية أو حالة معينة إلى المحكمة الجنائية الدولية، استنادا إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق، يندرج ضمن التدابير التى يتخذها المجلس بموجب المادة (٤١) للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، أى التدابير التى لا تشتمل على استخدام القوة العسكرية(٢٣).

ويحمل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عنوان "فيما يتخذ من الأعمال فى حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان". ويشتمل هذا الفصل على ثلاث عشرة مادة (المواد من ٣٩ إلى ٥١). إذ تخول أولى مواد الفصل المشار إليه لمجلس الأمن سلطة تحديد وجود أى تهديد للسلم الدولى أو وقوع عمل عدوانى،

(٢٠) د. محمد حنفى محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائى الدولى، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، رقم ٦٦، ص٩٠ و٩١.

(٢١) د. محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، رقم ٥٠، ص١٦٦ و١٦٧.

(٢٢) د. محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، رقم ٤٨ و٤٩، ص١٦٦.

(٢٣) د. مدوس فلاح الرشيدى، آلية تحديد الاختصاص وانعقاده فى نظر الجرائم الدولية وفقا لاتفاق روما لعام ١٩٩٨: مجلس الأمن الدولى، المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثانى، يونيو ٢٠٠٣، ص١٩.

(٢٤) د. محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، رقم ٤٦، ص١٦٥.

ومن ثم يقدم التوصيات أو يحدد الإجراءات التى تتخذ، استنادا إلى المادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، يشترط فى الحالة أو القضية التى يحيلها المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية أن تتضمن تهديدا للسلم والأمن الدوليين(٢٤). ولعل هذا هو السبب وراء التأكيد فى قرارات مجلس الأمن الصادرة بالإحالة على أن الحالة لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين(٢٥).

وعلى الرغم من استعمال مجلس الأمن العبارة سالفة الذكر، وبصفة خاصة لفظ لا يزال، فإن ذلك لا يعنى اشتراط أن يكون تهديد السلم والأمن الدوليين مستمرا، وإنما يجوز أن يكون قد انتهى التهديد للسلم والأمن الدوليين. المهم أن تكون الحالة وقت حدوثها قد شكلت تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وبالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالجريمة، يرى بعض الفقه(٢٦) أنه عند ممارسة مجلس الأمن لسلطة الإحالة، يجب أن يستند قراره إلى اعتبارات العدالة الجنائية الدولية، وألا يكون للاعتبارات السياسية دور فى هذا الشأن.

المطلب الخامس - شكل الإحالة :

اختص النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية مجلس الأمن دون فروع الأمم المتحدة الأخرى، وأناط به سلطة إحالة أى حالة للمدعى العام، يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم الداخلة فى اختصاص المحكمة قد ارتكبت. ويعنى ذلك أن هذا الحق يعد حقا استئثاريا وانفراديا لمجلس الأمن وحده دون غيره من الهيئات الدولية، سواء كانت فروعا فى الأمم المتحدة أو فى أية منظمة أخرى(٢٧).

وتتم الإحالة وفقا للإجراءات المعمول بها عند صدور قرارات المجلس، والتى ورد النص عليها فى المادة السابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة. ولما كانت الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية تندرج ضمن المسائل الموضوعية، لذا فإن قرار الإحالة يصدر بموافقة تسعة من أعضاء المجلس، على أن يكون من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين. وبصدور القرار على هذا النحو، يقوم رئيس المجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة، وإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة، الذى يقوم بدوره بإخطار الإحالة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية(٢٨).

وتجدر الإشارة إلى أن العمل فى مجلس الأمن قد درج على إنشاء لجنة تحقيق دولية، تتولى فحص البلاغات والمعلومات التى يتحصل عليها المجلس، والتى تفيد وقوع انتهاكات للقانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى، وتنذر بوقوع جرائم خطيرة فى المجتمع الدولى. وقد سار مجلس الأمن على هذا النهج عند إنشاء المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، واستمر على النهج نفسه عند استعمال سلطته فى الإحالة المقررة بموجب النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة. ولعل أبرز مثال على ذلك هو إنشاء لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنسانى الدولى وحقوق الإنسان فى دارفور(٢٩). وهكذا، يسوغ القول إن خطة مجلس الأمن تجرى على مرحلتين، أولاهما: تكوين لجنة تحقيق دولية، وثانيتهما: الإحالة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، إذا استبان للمجلس من تقرير اللجنة وقوع انتهاكات للقوانين آنفة الذكر(٣٠).

ويرى بعض الفقه(٣١) أن خطة مجلس الأمن فى تكوين لجنة تحقيق دولية عن انتهاكات القانون الدولى وحقوق الإنسان لا تستند إلى نصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث لم يرد بهذه المواد ذكر لهذه اللجنة، وإنما يمكن أن تندرج ضمن التدابير التى يملكها مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين، وتستند بالتالى - على حد قوله - إلى المادة (٤١) البند الأول التى تخول لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التى لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، والمادة (٤٩) الخاصة بتضافر أعضاء الأمم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التى قررها مجلس الأمن.

ونعتقد أن قيام مجلس الأمن بتشكيل لجنة تحقيق دولية، قبل استعمال سلطته فى الإحالة، إنما يستند إلى المادة (٢٩) من ميثاق الأمم المتحدة، والتى تخول لمجلس الأمن أن ينشىء من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه. واستنادا إلى نص هذه المادة، وإلى النصوص الأخرى الواردة فى النظام الداخلى المؤقت له، قام مجلس الأمن بإنشاء العديد من اللجان اللازمة لمساعدته

---

(٢٥) راجع: قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إحالة الوضع القائم فى دارفور إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية.

(٢٦) د. شريف سيد كامل، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص١٥٩.

(٢٧) د. محمد حنفى محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائى الدولى، المرجع السابق، رقم ٧٠، ص٩٥.

(٢٨) د. بن عامر تونسى، العلاقة بين المحكمة الجنائية ومجلس الأمن، مقال سابق الإشارة إليه، ص ١١٥٥ و١١٥٦.

(٢٩) راجع: قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ لسنة ٢٠٠٤، الصادر فى جلسة المجلس رقم ٥٠٤٠، المنعقدة بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤. إذ ينص البند الثانى عشر من هذا القرار على أن يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية تضطلع فورا بالتحقيق فى التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنسانى الدولى وقانون حقوق الإنسان التى ترتكبها جميع الأطراف فى دارفور، ولتحدد أيضا ما إذا كانت قد وقعت أعمال إبادة جماعية أم لا، وتحديد هوية مرتكبى تلك الانتهاكات لكفالة محاسبة المسئولين عنها، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون التام مع تلك اللجنة. وجدير بالذكر أن اللجنة قدمت تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٥، وخلص إلى التوصية بتطبيق المادة ١٣/ب من النظام الأساسى، وبالتالى قيام مجلس الأمن بإحالة الوضع إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية.

(٣٠) ولعل ذلك يبدو جليا فى ديباجة قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إحالة الوضع القائم فى دارفور منذ أول يوليو ٢٠٠٢ إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية. إذ يشير صدر الديباجة إلى إحاطة المجلس علما بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنسانى الدولى وحقوق الإنسان فى دارفور (S/60/2005).

(٣١) د. محمد حنفى محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائى الدولى، المرجع السابق، رقم ٧٣، ص٩٧ و٩٨.

فى أداء وظائفه(٣٢). وهذه اللجان قد تكون دائمة، وقد تكون مؤقتة لأداء مهام خاصة، بحيث ينتهى دورها بانتهاء الغرض من إنشائها. ومن أمثلة هذا النوع الثانى من اللجان، نذكر لجنة الأمم المتحدة لإندونيسيا التى أنشأها المجلس سنة ١٩٤٩ لتسوية النزاع الهولندى - الإندونيسى. وقد انتهى وجود هذه اللجنة بصدور قرار مجلس الأمن فى الثالث من أبريل سنة ١٩٥١. ومن أمثلتها أيضا اللجنة الخاصة بناميبيا، والتى انتهى دورها بعد استقلال هذه الدولة وانضمامها إلى الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٠. ويمكن إدراج لجان التحقيق الدولية التى ينشئها المجلس قبل استعمال سلطته فى الإحالة ضمن هذه اللجان المؤقتة.

المطلب السادس - آثار الإحالة :

١- أثر الإحالة على سلطة المدعى العام فى تقدير جدية التحقيق :

ينعقد إجماع الفقه(٣٣) على أن إحالة حالة معينة عن طريق مجلس الأمن، شأنها فى ذلك شأن الإحالة عن طريق الدول الأطراف فى النظام الأساسى، لا تمثل التزاما على المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية بمباشرة إجراءات التحقيق فى الجريمة موضوع الإحالة، وإنما تظل للمدعى العام سلطة تقدير البدء فى الإجراءات من عدمه. وبعبارة أخرى، فإن الإحالة من مجلس الأمن لا تلزم المدعى العام بمباشرة التحقيق، بل يجوز له ألا يباشر التحقيقات إذا اقتنع بأن الإحالة استندت إلى معلومات غير صحيحة أو أدلة تافهة، أو كانت مبنية على أهواء سياسية أو افتراضات غير واقعية.

فوفقا للمادة (٥٣) البند الأول من النظام الأساسى، يشرع المدعى العام فى التحقيق، بعد تقييم المعلومات المتاحة له، ما لم يقرر عدم وجود أساس معقول لمباشرة إجراء بموجب هذا النظام الأساسى. ولدى اتخاذ قرار البدء فى التحقيق، ينظر المدعى العام فى: (أ) ما إذا كانت المعلومات المتاحة توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن جريمة تدخل فى اختصاص المحكمة قد ارتكبت أو يجرى ارتكابها. (ب) ما إذا كانت القضية مقبولة أو يمكن أن تكون مقبولة بموجب المادة ١٧. (ج) ما إذا كان يرى، آخذا فى اعتباره خطورة الجريمة ومصالح المجنى عليهم، أن هناك مع ذلك أسبابا جوهرية تدعو إلى الاعتقاد بأن إجراء تحقيق لن يخدم مصالح العدالة. فإذا قرر المدعى العام عدم وجود أساس معقول لمباشرة إجراء، وأن قراره يستند فحسب إلى الفقرة الفرعية ج السابقة، فإن عليه أن يبلغ الدائرة التمهيدية بذلك. وهذا النص عام، يسرى على الفرض الذى تكون فيه الإحالة إلى المدعى العام من قبل الدول الأطراف فى النظام الأساسى، كما يسرى على الإحالة من مجلس الأمن.

وعلى هذا النحو، فإن المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية يملك - وفقا للنظام الأساسى - سلطة تقدير جدية الحالة، وما إذا كانت تتوافر لها أسباب معقولة تجعلها جديرة بالتحقيق من عدمه. وإذا انتهى المدعى العام إلى عدم وجود أساس كاف للمقاضاة، أو أن المقاضاة لن تخدم مصالح العدالة، وجب عليه أن يبلغ الدائرة التمهيدية ومجلس الأمن بالنتيجة التى انتهى إليها والأسباب التى بنى عليها رأيه(٣٤). ويجوز لمجلس الأمن أن يطلب من الدائرة التمهيدية مراجعة قرار المدعى العام بعدم مباشرة إجراء، وللدائرة التمهيدية أن تطلب من المدعى العام إعادة النظر فى ذلك القرار. ويجوز للدائرة التمهيدية من تلقاء نفسها، ودون حاجة إلى طلب من مجلس الأمن، مراجعة قرار المدعى العام بعدم مباشرة إجراء، إذا كان هذا القرار يستند فحسب إلى أن إجراء التحقيق والمقاضاة لن يخدم مصالح العدالة. وفى هذه الحالة الأخيرة، لا يصبح قرار المدعى العام نافذا إلا إذا اعتمدته الدائرة التمهيدية(٣٥).

أما إذا ارتأى المدعى العام وجود أساس معقول لمباشرة التحقيق، ورأى بعد الشروع فى التحقيق ضرورة القبض على أحد الأشخاص، فإن أمر القبض أو الحضور لا يصدر سوى من الدائرة التمهيدية، بناء على طلب المدعى العام. وتصدر الدائرة التمهيدية، أمر القبض بعد فحص الطلب والأدلة أو المعلومات الأخرى المقدمة من المدعى العام، متى قدرت وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب جريمة تدخل فى اختصاص المحكمة، وأن القبض على هذا الشخص يبدو ضروريا لضمان حضوره أمام المحكمة، أو لضمان عدم قيامه بعرقلة التحقيق أو إجراءات المحكمة أو تعريضهما للخطر، أو لمنع الشخص من الاستمرار فى ارتكاب تلك الجريمة، أو لمنع ارتكاب جريمة ذات صلة بها تدخل فى اختصاص المحكمة وتنشأ عن الظروف ذاتها(٣٦).

(٣٢) راجع: المادة ٢٨ من النظام الداخلى المؤقت لمجلس الأمن.

(٣٣) راجع: د. شريف سيد كامل، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ١٥٩. د. محمد هاشم ماقورا، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن، بحث منشور على موقع وزارة العدل الليبية على شبكة الإنترنت، فى العنوان التالى: (www.aladel.gov.ly).

(٣٤) تنص المادة ٥٣ البند الثانى من النظام الاساسى على انه إذا تبين للمدعى العام، بناء على التحقيق، انه لا يوجد أساس كاف للمقاضاة: أ- لأنه لا يوجد أساس قانونى او وقائعى كاف لطلب إصدار امر قبض أو امر حضور بموجب المادة ٥٨، أو ب- لأن القضية غير مقبولة بموجب المادة ١٧، أو ج- لأنه رأى - بعد مراعاة جميع الظروف بما فيها مدى خطورة الجريمة ومصالح المجنى عليهم وسن، أو اعتلال الشخص المنسوب إليه الجريمة أو دوره فى الجريمة المدعاة - أن المقاضاة لن تخدم مصالح العدالة، وجب عليه أن يبلغ الدائرة التمهيدية والدولة المقدمة للإحالة بموجب المادة ١٤، أو مجلس الأمن فى الحالات التى تندرج فى إطار الفقرة ب من المادة ١٣ بالنتيجة التى انتهى إليها والأسباب التى ترتبت عليها هذه النتيجة.

(٣٥) تنص المادة ٥٣ البند الثالث من النظام الاساسى على انه ١- بناء على طلب الدولة القائمة بالإحالة بموجب المادة ١٤ أو طلب مجلس الأمن بموجب الفقرة ب من المادة ١٣، يجوز للدائرة التمهيدية مراجعة قرار المدعى العام بموجب الفقرة ١ أو ٢ بعدم مباشرة إجراء، ولها أن تطلب من المدعى العام إعادة النظر فى ذلك القرار. ب- يجوز للدائرة التمهيدية، بالإضافة إلى ذلك وبمبادرة منها، مراجعة قرار المدعى العام بعدم مباشرة إجراء، إذا كان القرار يستند فحسب إلى الفقرة ١/ج أو ٢/ج. فى هذه الحالة، لا يصبح قرار المدعى العام نافذا إلا إذا اعتمدته الدائرة التمهيدية.

(٣٦) راجع: المادة ٥٨ من النظام الأساسى.

وهكذا، نخلص إلى أن المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية يملك سلطة تقدير جدية الحالة المحالة من مجلس الأمن. ويخضع تقدير المدعى العام للمراجعة القانونية من قبل دائرة مكونة من ثلاثة قضاة، طبقا للمادة (٦١)، ولمراجعة نهائية من دائرة الاستئناف بموجب المادة (٨٢). وتكون هذه المراجعة القانونية على درجتين تتكونان فى مجملهما من ثمانية قضاة لضمان تكامل العملية القانونية(٣٧).

٢- أثر الإحالة على مبدأ التكامل :

المحكمة الجنائية الدولية نظام تكميلى للقضاء الوطنى. فالمحكمة ليست فى مرتبة أعلى أو ذات سيادة على الدول الأعضاء بها، كما أنها ليست بدرجة أعلى أو مرحلة أسمى من مراحل التقاضى فى النظم القضائية الوطنية، بل هى قضاء تكميلى لا ينعقد له الاختصاص، ما دام القضاء الوطنى قادرا وراغبا فى التحقيق ومحاكمة المشتبه بهم(٣٨). وفى تعبير آخر، يكون للقضاء الجنائى الوطنى الأولوية دائما على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ولا تستطيع المحكمة ممارسة اختصاصها إلا عند انهيار النظام القضائى الوطنى، أو عند رفض أو فشل القضاء الوطنى فى القيام بالتزاماته القانونية(٣٩). ومن ثم، يثور التساؤل عما إذا كان يترتب على الإحالة من مجلس الأمن إلى المدعى العام عدم استطاعة المحاكم الوطنية بعد ذلك ممارسة ولايتها القضائية فى شأن الجريمة محل الإحالة، أم أن مبدأ التكامل يبقى واجب التطبيق، على الرغم من لجوء مجلس الأمن إلى استعمال سلطته فى الإحالة؟

وفى الإجابة على هذا التساؤل، يرى بعض الفقه(٤٠) أن الإحالة من مجلس الأمن إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية من شأنها أن تعطل أية مبادرة تقوم بها المحاكم الوطنية فى ممارسة اختصاصها بشأن الحالة موضوع الإحالة. وبعبارة أخرى، فإن مجلس الأمن يبقى صاحب القرار النهائى من حيث طلبه الإحالة، وذلك لحقه فى اللجوء إلى إلزام الدول غير الأعضاء فى النظام الأساسى للمحكمة والأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة بعدم مباشرتها اختصاصها الجنائى، تجاه بعض القضايا لصالح المحكمة الجنائية، أو أية جهة قضائية، وذلك استنادا إلى مواد الفصل السابع من الميثاق، الذى يصبح هو المقيد أو الضابط لمبدأ التكاملية. وقد يذهب الوضع إلى أبعد من ذلك، حيث إنه من الناحية القانونية والعملية ليس من حق المحكمة الجنائية أن ترفض طلب المجلس إذا تأكد لديها أن الدولة قامت فعلا بكل إجراءات التحقيق والبحث والمحاكمة، وليس لها أن تصرح عمليا بعدم قبول الحالة، فى حالة اعتبار مجلس الأمن أن الدولة غير قادرة، وبالتالى لمجلس الأمن أن يلزم المحكمة بالنظر فى الحالة، حتى وإن سبق للدولة الفصل فى القضية ومحاكمة مرتكبى الفعل المجرم بحكم اختصاصها الوطنى. ذلك أن الدول، فى هذه الحالات،" ملزمة بالخضوع لقرارات مجلس الأمن، طبقا لنصوص الفصل السابع، وأكثر من ذلك طبقا لنص المادة ٢٥ من الميثاق، وهذا الأمر لا يمنع المحكمة من التحقق من وجود عناصر التكاملية، طبقا لنظامها الأساسى، إلا فى حالة اعترافها الصريح بتطبيق المادة ١٠٣ من الميثاق من طرفها على الدول الأعضاء فى نظامها الأساسى، خاصة على الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة، وبتطبيق المادة ٤٨ من الميثاق". وزيادة على ما سبقت الإشارة إليه ولتأكيد مدى قوة وهيمنة وأولوية مجلس الأمن، يمكن التذكير بأن مجلس الأمن له أن يضع التزامات مباشرة على عاتق المؤسسات الدولية والعالمية والإقليمية أو الخاصة، مثل المحكمة الجنائية الدولية، وهذا كله من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفى المقابل، وإذا أرادت الدول أن تقف فى وجه طلب مجلس الأمن، فلها أن تقوم بمفردها وبإرادتها بإحالة المتهمين إلى القضاء الدولى أو معاقبتهم داخليا، أو أن تبلغ المحكمة الجنائية عن طريق النائب العام بمثل هذه الجرائم. وفى الوقت نفسه، وحتى تتجنب تدخل المجلس بالإحالة ضد إرادتها، فما عليها إلا أن تنضم إلى النظام الأساسى للمحكمة بالتوقيع والتصديق عليه. وهكذا، تباشر المحكمة اختصاصها عن طريق الدولة الطرف فى النظام الأساسى أو التى قبلت اختصاصها(٤١).

ويستند هذا الرأى، كما هو واضح، إلى أن مجلس الأمن يتصرف هنا بموجب الفصل السابع من الميثاق، وليس بمقتضى نظام روما الأساسى. ووفقا للمادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة، إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة، وفقا لأحكام هذا الميثاق، مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق. ويعنى هذا النص أن ميثاق الأمم المتحدة يسمو من الناحية القانونية على غيره من الاتفاقيات الدولية(٤٢).

٣- دور المجلس إزاء الامتناع عن التعاون مع المحكمة :

يكرس النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، الباب التاسع منه، للأحكام الخاصة بالتعاون الدولى والمساعدة القضائية (المواد ٨٦- ١٠٢). كذلك، يحرص مجلس الأمن، فى قرارات

(٣٧) د. محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، رقم ٤٩، ص١٦٦.

(٣٨) راجع: المواد ١، ١٧، ١٨ من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

(٣٩) د. محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص ١٤٤ و١٤٥.

(٤٠) د. محمد هاشم ماقورا، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن، سبقت الإشارة إليه.

(٤١) د. بن عامر تونسى، العلاقة بين المحكمة الجنائية ومجلس الأمن، مقال سابق الإشارة إليه، ص١١٥٤ و١١٥٥.

(42) Voir: P. Ioannis, La Justice Penale Internationalea L'epreuve Du Maintien De La Paix,a Propos De La Relation Entre La Cour Penale Et Le Conseil De Securite, Rbdi, D. Bruylant, Bruxelles, 2006, P. 75 Et S.

الإحالة، على تقرير التزام جميع الدول المعنية بالتعاون الكامل مع المحكمة. فعلى سبيل المثال، ينص البند الثانى من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن دارفور على أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى فى دارفور تعاونا كاملا مع المحكمة والمدعى العام، وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة، عملا بهذا القرار، وإذ يدرك أن الدول غير الأطراف فى نظام روما الأساسى لا يقع عليها أى التزام بموجب النظام الأساسى، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على أن تتعاون تعاونا كاملا.

ولما كانت حكومة السودان قد أعلنت مرارا وتكرارا أنها لن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ولن تسلم أيا من مواطنيها إلى المحكمة، لذا فإن التساؤل يثور عن دور مجلس الأمن فى حالة امتناع دولة طرف، أو عدم امتثال دولة غير طرف لطلبات التعاون المقدمة من المحكمة، إذا كان المجلس هو الذى أحال الحالة إليها.

والواقع أن المادة (٨٧) من النظام الأساسى قد تكفلت ببيان الحكم القانونى فى هذه الحالة. ففيما يتعلق بالدول غير الأطراف، ينص البند الخامس من المادة آنفة الذكر على أن للمحكمة أن تدعو أى دولة غير طرف فى هذا النظام الأساسى إلى تقديم المساعدة المنصوص عليها فى هذا الباب، على أساس ترتيب خاص أو اتفاق مع هذه الدولة، أو على أى أساس مناسب آخر. فى حالة امتناع دولة غير طرف فى هذا النظام الأساسى، عقدت ترتيبا خاصا أو اتفاقا مع المحكمة، عن التعاون بخصوص الطلبات المقدمة بمقتضى ترتيب أو اتفاق من هذا القبيل، يجوز للمحكمة أن تخطر بذلك جمعية الدول الأطراف أو مجلس الأمن، إذا كان مجلس الأمن قد أحال المسألة إلى المحكمة. أما فيما يتعلق بالدول الأطراف، فإن البند السابع من المادة نفسها ينص على أنه فى حالة عدم امتثال دولة طرف لطلب تعاون مقدم من المحكمة، بما يتنافى وأحكام هذا النظام الأساسى ويحول دون ممارسة المحكمة وظائفها وسلطاتها بموجب هذا النظام، فإنه يجوز للمحكمة أن تتخذ قرارا بهذا المعنى وأن تحيل المسألة إلى جمعية الدول الأطراف أو إلى مجلس الأمن، إذا كان المجلس قد أحال المسألة إلى المحكمة.

وغنى عن البيان أن الغاية من ذلك الإخطار هى تمكين مجلس الأمن من ممارسة دوره الرقابى الذى يخوله فرض تدابير عقابية على الدولة الممتنعة عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ويستند قيام مجلس الأمن بفرض هذه التدابير أساسا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصا المادة (٣٩) التى تخول المجلس سلطة فرض العقوبات لحفظ السلم والأمن الدوليين. ولا شك فى أن عدم امتثال دولة ما لطلبات التعاون المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية من شأنه أن يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، على اعتبار أن الجرائم الداخلية فى اختصاص المحكمة تعد -كما ورد فى ديباجة النظام الأساسى- من الجرائم الدولية الخطيرة التى تثير قلق المجتمع الدولى، وتهديد السلم والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بماهية التدابير العقابية التى يجوز لمجلس الأمن فرضها، فى حالة عدم التعاون من جانب الدول الأطراف أو غير الأطراف مع المحكمة فى الفرض الذى نحن بصدده، أى فى حالة ما إذا كان المجلس قد أحال الحالة إلى المدعى العام للمحكمة، فإنه يلاحظ أن النظام الأساسى للمحكمة لم يتضمن نصا خاصا يتعلق بتحديد هذه التدابير. وإزاء ذلك، ليس ثمة من سبيل سوى الرجوع إلى القاعدة العامة، ونعنى بذلك المادة (٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة التى نصت على التدابير الوقائية التى يجوز للمجلس فرضها لحفظ السلم والأمن الدوليين وقمع العدوان، وهى تدابير تتنوع لتشمل تدابير غير عسكرية كالعقوبات الاقتصادية، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وكذلك تدابير عسكرية قد تصل إلى حد استعمال القوة المسلحة(٤٣).

٤- عدم تحمل الأمم المتحدة نفقات المحاكمة :

إذا كانت الإحالة صادرة من مجلس الأمن، فإن التساؤل يثور عمن يتحمل نفقات التحقيق والمحاكمة، وما إذا كانت هيئة الأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية الدولية.

وفى الإجابة على هذا التساؤل، فإن الآراء التى يمكن تصورها لا تخرج عن ثلاثة: (الأول) تحمل الأمم المتحدة نفقات التحقيق والمحاكمة، باعتبار أن المجلس يتصرف فى هذه الحالة بموجب الفصل السابع من الميثاق، ولأن الإحالة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية تندرج ضمن التدابير غير العسكرية التى يتخذها مجلس الأمم للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. (الثانى) إن المحكمة الجنائية الدولية ذاتها هى التى تتحمل نفقات المحاكمة. ويشفع لهذا الرأى أن الأمر يتعلق بجريمة تدخل ضمن اختصاص المحكمة، ولا يهم نوع الجهة التى قامت بالإحالة، فيستوى أن تكون دولة طرفا أو مجلس الأمن أو أن المدعى العام للمحكمة قد باشر التحقيق من تلقاء نفسه. فلا يجوز التفرقة بين ما إذا كانت الإحالة قد صدرت عن مجلس الأمن أو عن دولة طرف، والقول بتحمل الأمم المتحدة نفقات المحاكمة، إذا كانت الإحالة صادرة عن مجلس الأمن. (الثالث) التفرقة بين ما إذا كانت الحالة موضوع الإحالة تتعلق بدولة طرف ووقعت، فى تاريخ لاحق، نفاذ النظام الأساسى للمحكمة، وبين ما إذا كانت الحالة تتعلق بدولة غير طرف، دون أن تكون هذه الدولة قد قبلت اختصاص المحكمة بنظرها. ففى الفرض الثانى، يترتب على الإحالة الصادرة عن مجلس الأمن مد اختصاص المحكمة إلى وقائع لا يجوز للمحكمة نظرها إلا بناء على هذه الإحالة. ولذلك، يغدو من السائغ عقلا ومنطقا القول بتحمل هيئة الأمم المتحدة نفقات المحاكمة. أما فى الفرض الأول، فإن المحكمة ذاتها هى التى تتحمل نفقات المحاكمة.

هذه هى الآراء المتصورة نظريا. ولكن فى الواقع العملى،

(٤٣) د. محمد هاشم ماقورا، حق مجلس الأمن فى وقف إجراءات التحقيق والمحاكمة بالمحكمة الجنائية، مقال منشور على موقع وزارة العدل الليبية على شبكة الانترنت، فى العنوان التالى: (www.aladel.gov.ly).

وبالاطلاع على قرار مجلس الأمن بشأن إحالة الوضع القائم فى دارفور إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، يلاحظ أن البند السابع من هذا القرار ينص على أن المجلس يسلم بأنه لا يجوز أن تتحمل الأمم المتحدة أية نفقات متكبدة فيما يتصل بالإحالة، بما فيها النفقات المتعلقة بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية فيما يتصل بتلك الإحالة، وأن تتحمل تلك التكاليف الأطراف فى نظام روما الأساسى والدول التى ترغب فى الإسهام فيها طواعية.

خاتمة :

تناولنا فى هذا البحث موضوع سلطة مجلس الأمن فى الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد رأينا من خلال الدراسة أن هذه السلطة قد ورد النص عليها فى المادة الثالثة عشرة من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

والواقع ان موضوع العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية لم يكن محل اتفاق بين وفود الدول التى شاركت فى مؤتمر روما الدبلوماسى للمفوضين بشأن إنشاء المحكمة الجنائية (روما ١٩٩٨)، بل كانت محل جدل كبير فيما بينها. وقد دفع ذلك بعض الدول لاحقا إلى عدم توقيع نظام روما الأساسى، أو عدم التصديق عليه حتى الآن.

ويرجع هذا الخلاف إلى أن بعض الدول، وفى مقدمتها الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن، ترى أن العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن، كما هى موضحة فى نظام روما، ليست بدعا، بل هى تطبيق لسلطة المجلس، كما هى محددة فى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يمنحه سلطات واسعة ومطلقة فى مجال استعادة وبقاء السلام وحفظ الأمن. غير أن فريقا أخر من الدول، التى شاركت فى مؤتمر روما، كان يشكك فى مصداقية مجلس الأمن ويرى أن منح المجلس كل هذه الحقوق، وإعطاءه السلطات الواردة بمشروع إنشاء المحكمة - أنذاك - من شأنه أن يؤدى إلى تسييس المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالى يؤثر عليها سلبا باعتبارها أداة للعدالة الجنائية الدولية.

وعلى أية حال، فقد تم إقرار حق مجلس الأمن فى الإحالة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية. وتتميز سلطة مجلس الأمن فى هذا الشأن عن سلطة الدول الأطراف فى الإحالة وعن حق المدعى العام فى مباشرة التحقيق من تلقاء نفسه. إذ إن مجلس الأمن وحده يملك الإحالة، ولو كانت الحالة موضوع الإحالة تتعلق بدولة غير طرف فى النظام الأساسى. والمأمول هو أن يبتعد مجلس الأمن فى ممارسة هذه السلطة عن الاعتبارات السياسية، وأن يكون رائده وهدفه فعلا هو إقامة العدالة الجنائية الدولية.

الظاهرة الشيعية فى الشرق الأوسط..

مراجعة للأدبيات

شحاتة محمد ناصر

باحث سياسى متخصص فى شئون الخليج .

من أهم النتائج التى أسفرت عنها حرب عام ٢٠٠٣، التى أدت إلى احتلال العراق وسقوط نظامه على أيدى القوات الأمريكية، بروز البعد الطائفى كأحد الأبعاد التى يتم النظر من خلالها إلى أحداث وتفاعلات ومحاور وتوازنات منطقة الشرق الأوسط، وتفسير مشاكلها وأزماتها، والتنبؤ بعوامل الصراع والصدام على ساحتها. فقد أدت هذه الحرب إلى هيمنة الشيعة على العراق وسيطرتهم على السلطة فيه، بحكم أغلبيتهم العددية" نحو ٦٠ فى المائة من السكان"، وذلك للمرة الأولى فى التاريخ العراقى الحديث، مما أثار طموحات الشيعة فى الدول المجاورة، خاصة الخليجية. وكان أحد عوامل تشجيعهم على المطالبة بمزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مجتمعاتهم، وأحيا المخاوف والهواجس القديمة من دور الشيعة فى المنطقة وموقع إيران فى هذا الإطار.

وهذه ليست المرة الأولى التى تتصاعد فيها طموحات الشيعة العرب فى وضع سياسى واقتصادى أفضل، حيث سبق أن حدث ذلك بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، التى كانت بمثابة نقطة تحول كبيرة فى مواقف الأقليات الشيعية تجاه أنظمة الحكم فى الدول التى يتواجدون فيها ومواقف هذه الأنظمة تجاههم(١). إلا أن ما حدث فى العراق من صعود سياسى شيعى غير مسبوق فى تاريخ الدولة الحديث، كان أكبر تأثيرا وأعمق أثرا فيما يتعلق بوضع الشيعة فى المنطقة، ومستقبل علاقاتهم بالدول التى يتواجدون بها، بالنظر إلى عدة اعتبارات أساسية هى :

١- التحول الذى تم لصالح الشيعة فى العراق تم فى بلد عربى كان محكوما بنظام محسوب على السنة فى ظل أغلبية شيعية تتعرض لبعض مظاهر الاضطهاد والتضييق. وقد أثار هذا طموحات الشيعة فى الدول المجاورة، خاصة شيعة البحرين الذين يمثلون الأغلبية، بينما تحكمهم أقلية سنية، وهو الوضع نفسه الذى كان عليه العراق قبل عام ٢٠٠٣(٢).

٢- جاءت الثورة الإيرانية بنظرية فى الحكم لا يتبناها كثير من الشيعة العرب، وهى نظرية "ولاية الفقيه" التى طورها آية الله الخمينى لتجاوز "نظرية الانتظار"، وتمكين الشيعة من الانخراط فى السياسة فى ظل غيبة الإمام أو المهدى. أما تمكين الشيعة فى العراق، فقد تم من خلال الانتخابات، وهى أسلوب مقبول ومطلوب من قبل الشيعة العرب وفق قاعدة "صوت واحد لناخب واحد" التى يرون فيها طريقا لحصولهم على حقهم فى السلطة بما يتفق مع حجمهم العددى فى الدول التى يتواجدون بها. كما أن المرجع الشيعى العراقى الأعلى، آية الله على السيستانى، الذى ظهر بقوة فى العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأصبح له دور مؤثر، هو من المعارضين لنظرية ولاية الفقيه المطلقة كما جاء بها الخمينى فى إيران، حيث يؤمن بولاية الفقيه الجزئية التى تنطبق على المسائل الدينية دون السياسية(٣).

١- باقر النجار، الحركات الدينية فى الخليج العربى، (بيروت: دار الساقى للطباعة والنشر، ٢٠٠٧) ، ص ٦٠-٦٢ .

٢ - جراهام فولر، السياسات الإسلامية فى العراق ما بعد سقوط صدام حسين، فى: العراق.. إعادة الاعمار والدور المستقبلى، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ١٢٧ .

٣ - فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة.. الفكر السياسى الشيعى، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٨)، ص ٣١٤- ٣١٧ . انظر أيضا:

- Vali Nasr. The Shia Revival: How Conflicts Within Islam Will Shape The Future, (New York. London:W.Norton&company, 2006) . P. 172

٣- جوبهت الثورة الإيرانية بعداء شديد من قبل الغرب منذ قيامها، وبالتالى كانت هناك حاجة إلى دول المنطقة للمساعدة فى مخطط إجهاضها وإفشالها، وهذا أثر على قدرتها على التأثير فى الدول المجاورة، خاصة مع اندلاع الحرب العراقية- الايرانية "١٩٨٠- ١٩٨٨" التى وضعت الشيعة العرب بشكل عام والعراقيين بشكل خاص فى اختبار وطنى صعب ومعقد. بعكس التحول الذى لحق بوضع الشيعة فى العراق، الذى تم برعاية أمريكية وضمن مشروع أميركى لدمقرطة وتغيير الشرق الأوسط، سعت واشنطن إلى تعميمه من خلال ممارسة ضغوط شديدة على دول الخليج والدول العربية الأخرى. وعلى الرغم من أن المأزق الطائفى والأمنى فى العراق قد نال كثيرا من تأثير "النموذج العراقى" وجاذبيته ضمن توجهات التغيير الأمريكية للمنطقة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت عن مشروعها لدمقرطة المنطقة(٤)، فإن هذا لا يقلل من تأثير ما حدث على أوضاع الشيعة فى الخليج والشرق الأوسط، حيث أثار ما حدث على الساحة العراقية "موجة" من الطموحات لدى الشيعة فى الدول المجاورة، لها تأثيرها الممتد والعميق.

وعزز من التأثير الإقليمى لصعود الشيعة فى العراق العديد من الأحداث والتطورات الأخرى، أهمها وصول محمود أحمدى نجاد إلى الرئاسة فى إيران فى ٢٠٠٥، متبنيا إحياء الثورة الإيرانية(٥)، وحرب لبنان عام ٢٠٠٦ التى صمد فيها حزب الله اللبنانى الشيعى فى وجه إسرائيل بتأييد من إيران، وأخيرا التطور الكبير الذى لحق بعلاقات سوريا وإيران إلى حد توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين الجانبين، على خلفية توافق أهدافهما الاستراتيجية المتمثلة فى إفشال الولايات المتحدة فى العراق، وإثارة الاضطرابات فى المنطقة التى تمنع واشنطن من التفكير فى أى عمل عسكرى ضدهما أو ضد إحداهما (٦).

دفعت هذه الأحداث والتطورات إلى الحديث عن "انبعاث شيعى" أو "هلال شيعى" على حد تعبير العاهل الأردنى الملك عبدالله الثانى(٧)، أو التشكيك فى ولاء الشيعة العرب لدولهم، وفق ما قاله الرئيس المصرى حسنى مبارك(٨)، أو التخويف من "موجة تشيع" فى المنطقة بدعم إيرانى، واعتبار البعض إيران أخطر على أمن الدول العربية من إسرائيل (٩)، والحديث عن "مشروع الدولة الفارسية" أو "القرن الحادى والعشرين الشيعى"(١٠). وقد كانت مواقف مصر والسعودية والأردن من حرب لبنان فى ٢٠٠٦ مؤشرا قويا على أن البعد الطائفى قد أصبح عاملا محركا للمواقف والتوجهات فى المنطقة، حيث كانت هذه هى المرة الأولى، فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، التى لا تؤيد فيها دول عربية جانب الطرف العربى فى الصراع وتعلن ذلك صراحة.

علمت سياسة الولايات المتحدة كذلك على تكريس معادلة جديدة للصراع فى الشرق الأوسط، تحوله من صراع عربى- إسرائيلى إلى صراع عربى- إيرانى، أو سنى- شيعى، وبالتالى حاولت تشكيل تحالفات المنطقة على هذا الأساس الطائفى الجديد (١١)، إلى حد أن البعض تحدث عن إحياء "الفتنة الكبرى" مرة أخرى(١٢) فى التاريخ الإسلامى المعاصر.

تمت دراسة هذه الحالة الطائفية من جوانب مختلفة من قبل الباحثين ومراكز الدراسات المختلفة، خاصة فى الغرب. وقد اختلفت الدراسات التى تعرضت لهذه القضية باختلاف الزوايا التى اقتربت من خلالها للموضوع وتباين الاتجاهات التى تبنتها. فهناك من اهتم بتوصيف مظاهر ما سماه "الانبعاث الشيعى" وتجلياته ونتائجه، وهناك من ركز على موقع إيران ودورها فى "الواقع الشيعى الجديد"، وهناك من اهتم بالبعد الإقليمى، محاولا بيان تأثير ذلك على حالة التوازن الإقليمى فى الشرق الأوسط وعلى طبيعة التعامل مع أزماته ومشاكله، وهناك من ناقش طبيعة

---

4 - Francis Fukuyama, Michael Mcfaul, Should Democracy Be Promoted Or Demoted?, The Washington Quarterly, (Winter 2008/2007)

5 - Vali Nasr. op.cit. p 133-134

٦- مذكرة تفاهم للتعاون الدفاعى بين سوريا وإيران، صحيفة الثورة السورية، دمشق، ١٦ يونيو ٢٠٠٦.

7- Washington Post, 8/12/2004.

٨- لقاء الرئيس حسنى مبارك مع "قناة العربية" الإخبارية فى الثامن من أبريل عام ٢٠٠٦. على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/08/04/2006/.22686html

٩- محمود عامر، الشيعة أشد خطرا على الأمة من اليهود، مجلة روزا اليوسف، القاهرة، ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦. وفى العدد نفسه، كتب رئيس التحرير عبد الله كمال مقالا بعنوان: خطر التشيع فى مصر وبلاد السنة، ووضعت المجلة استطلاعا للرأى كان سؤاله هو: فى رأيك، هل تمثل الشيعة خطرا على المنطقة العربية؟ فى الاتجاه نفسه، انظر: مأمون فندى، من الأخطر: إيران أم إسرائيل؟الشرق الأوسط (لندن)، ٢٠ مارس ٢٠٠٦.

١٠- انظر فى ذلك: طارق سيف، القرن الحادى والعشرون شيعيا، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٥ مارس ٢٠٠٧. وللكاتب نفسه: مشروع الدولة الفارسية، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧. وكان الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز، قد قال، حينما كان نائبا لرئيس الوزراء، إن الدول العربية "لا تريد هيمنة فارسية" فى منطقة الخليج، وكالة الأنباء الفرنسية، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٧. وفى تصريح آخر له فى نوفمبر ٢٠٠٨، قال بيريز إن بلاده مهتمة بالسلام مع العرب، حتى لا يضطر السنة إلى الخضوع إلى إيران أو" الأقلية الشيعية المتطرفة". انظر: نكتة إسرائيلية .. بيريز يحذر السنة من الخضوع للشيعة، على الرابط التالى:

http://www.middle-east-online.com/?id=69967

١١- شحاتة محمد ناصر، الصفقات العسكرية الأمريكية .. وإعادة تشكيل تحالفات المنطقة، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٩ أغسطس ٢٠٠٧)، على الرابط:

http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/678.2251.0-96-23..00html

١٢- د. أسامة الغزالى حرب، الفتنة الكبرى.. مرة أخرى، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٧).

العلاقة بين الشيعة العرب وإيران، ومن اهتم بسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، خاصة إيران، على ضوء واقع الاحتقان الطائفى فيها. أخيرا، هناك من اهتم بأوضاع الأقليات الشيعية فى المنطقة ومطالبهم وطريقة التعامل معهم، وتأثير ذلك على حالة الاستقرار الداخلى ونتائجه الإقليمية، فضلا عن عمليات الإصلاح السياسى.

فى هذا الإطار، تعرض هذه الدراسة لأهم التوجهات أو الاقترابات البحثية فى تناول ما أطلق عليه "الصعود السياسى للشيعة" فى الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣، من خلال عرض نقدى لعدة دراسات صدرت فى هذا الخصوص خلال السنوات الماضية، مع التركيز على الدراسات الأجنبية. حيث بدا، من خلال الكم الكبير من الدراسات والبحوث التى صدرت حول الشيعة بعد ٢٠٠٣، وكأن الغرب يحاول إعادة اكتشاف طبيعة الصراع داخل الإسلام وأبعاده السياسية المختلفة، وما لذلك من تأثير على مصالحه وسياساته فى منطقة الشرق الأوسط. ولعب بعض الخبراء الغربيين الشيعة من أصول عربية وإيرانية دورا بارزا فى ذلك. ولهذا، كثرت الدراسات الغربية التى تتحدث عن الشيعة وعقائدهم ومظاهر صعودهم السياسى، وتأثير هذا الصعود على طبيعة التفاعلات السياسية فى الشرق الأوسط.

أولا - البعد الإقليمى للصعود الشيعى :

فى إطار الحديث عن البعد الإقليمى، تناولت الدراسات، التى اهتمت بالظاهرة السياسية الشيعية بعد ٢٠٠٣، العديد من المحاور الفرعية، أهمها:

١- مظاهر الصعود الإقليمى للشيعة :

تحدثت دراسات عديدة عن مظاهر ما اعتبرته صعودا سياسيا شيعيا فى الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٦، وإن اختلفت فى تقدير مدى هذا الصعود وحجمه وطبيعته وتأثيره.

* فقد ذهب فرانسوا تويال(١٣) إلى أن الشيعة الذين ظلوا مستبعدين ومهمشين لعقود طويلة من الزمن فى الشرقين، الأدنى والأوسط، قد أصبحوا رقما لا يمكن تجاوزه أو القفز عليه فى تحديد حاضر ومستقبل الأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط والعالم. وأنهم، أى الشيعة، يقعون فى قلب العديد من الصراعات ذات الطابع الداخلى والإقليمى والدولى. وفى هذا الإطار، أشار تويال إلى العديد من الأمور التى تؤكد وجهة نظره، مثل:

- إن الشيعة فى العراق كانوا المشكلة لنظام صدام حسين، وسيبقون كذلك بعده. وفى لبنان، تأكد تأثير الشيعة على الساحة اللبنانية إلى درجة أنه دفع إلى تقارب بين الموارنة والدروز. وفى سوريا، تمكنت الأقلية العلوية من الاحتفاظ بسيطرتها الكاملة على المجتمع والدولة، على الرغم من غياب الرئيس حافظ الأسد. وفى إيران، لايزال النظام الدينى الشيعى قادرا على الاستمرار على الرغم من مشاكله. وفى باكستان، هناك مواجهات دموية متكررة بين السنة والشيعة بسبب تصلب السنة تأثرا بالعلاقات بين إسلام آباد والرياض. وفى شبه القارة الهندية، تتوالى صحوة الشيعة بسبب وزنهم الديموغرافى، ذلك أن شيعيا واحدا من أصل ثلاثة تعود أصوله إلى منطقة الهند باكستان - بنجلاديش. إضافة إلى ذلك، يؤكد تويال أن معرفة الظاهرة الشيعية تحسنت من قبل الغرب بفضل العديد من الدراسات والمؤلفات التى ظهرت خلال السنوات الماضية.

- يقع الشيعة فى منطقة الخليج فى مناطق مهمة وحساسة من الناحية الاستراتيجية. حيث يضم الخليج سبعين فى المائة من الشيعة، ويحتوى على ثلاثة أرباع المخزون العالمى من النفط، وتمثل مناطق الشيعة فى السعودية أكبر مصدر للنفط فى العالم، مكانا لأكبر حقول النفط السعودية. إضافة إلى ذلك، فإن الأقليات الشيعية لم تعد تقبل بوضع التهميش أو الاستبعاد الذى عاشت فى ظله لسنوات طويلة، مما يؤثر على استقرار الدول التى تتواجد بها وأنظمة الحكم فيها. وبالتالى، فإنهم، الشيعة، أصبحوا عاملا مهما فى تحديد مسار التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية فى الخليج العربى. وفى هذا السياق، ينقل تويال عن وزير الدفاع الفرنسى السابق، جان بيار شوفنمان، قوله إن مركز الثقل فى العالم العربى قد انتقل فى السنوات الخمس والعشرين الأخيرة من محيط البحر المتوسط نحو الخليج، أى إلى المناطق التى يشكل فيها الشيعة نسبة مؤثرة.

- رغم أن المذهب الشيعى ليس مذهبا مركزيا، حيث إن هناك خلافات كبيرة بين الشيعة تقسمهم إلى عدة فرق، فإن هذا لا يقلل من أهمية تأثيرهم السياسى فى الشرق الأوسط، بالنظر إلى عدة أسباب، أهمها أن صعود الشيعة يعنى اصطدامهم مع السنة، لأن صحوتهم "لم توجه إلى الغرب بقدر ما هى ضد إخوانهم السنة" على حسب تويال، وأن الشيعة لا يكتفون اليوم برفع رءوسهم وإنما يعملون على الثأر من التحكم السنى فيهم لعقود طويلة من خلال العمل على السيطرة على الحكم، كما حدث فى العراق بعد ٢٠٠٣. إضافة إلى ذلك، فإن طبيعة المذهب الشيعى نفسه تحصن الشيعة من الذوبان وتحمى خصوصيتهم. كما أن التاريخ يثبت أن السنة لم يستطيعوا تذويب الشيعة رغم عقود تهميشهم واستبعادهم الطويلة. والأمر نفسه بالنسبة للشيعة، فإنهم غير قادرين على تذويب السنة. ولهذا، فإن فرانسوا تويال يرى أنه ليس هناك ما ينبئ بإمكان التقارب بين السنة والشيعة، وأن الصراع بينهما من المحتمل أن يظل طويلا.

وعلى الرغم من أهمية التحليل الذى يقدمه فرانسوا تويال، فإنه يثير ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: إنه لا يرى العلاقة بين السنة والشيعة إلا صراعية، وهذا يتجاهل إمكانيات التقارب والتفاهم العديدة، خاصة إذا تعلق الأمر بتحد مشترك موجه إلى الإسلام والمسلمين، أو بمواجهة مع إسرائيل.

الملاحظة الثانية: على الرغم من أن الشيعة يهبون للمطالبة بحقوقهم فى الدول التى يتواجدون فيها، وفق تويال، فإن هذا لا يعنى أن عدم الاستقرار هو النتيجة الحتمية لذلك، بالنظر إلى التحول الذى لحق بتوجهات الأقليات الشيعة من المواجهة مع أنظمة

١٣- فرانسوا تويال، الشيعة فى العالم.. صحوة المستبعدين واستراتيجياتهم، ترجمة: نسيب عون، (بيروت: دار الفارابى، ٢٠٠٧).

الحكم إلى العمل ضمن آليات السياسة (١٤) ، فضلا عن التحول الذى لحق بتوجهات الكثير من هذه الأنظمة من استبعاد الشيعة إلى العمل على إشراكهم بدرجات مختلفة. إضافة إلى ذلك، فإن خروج مطالب الأقليات الشيعية إلى العلن فى الدول التى تتواجد بها من شانه أن يسهم، فى حالة التعامل الإيجابى معها، فى تمتين الاستقرار داخل هذه الدول، بدلا من بقائها تغلى تحت السطح، ممثلة قنبلة قابلة أو معدة للانفجار فى أى وقت. أى أن خروج مطالب الشيعة إلى العلن ليس خطرا فى حد ذاته فى علاقاته بالاستقرار، وإنما طريقة التعامل مع هذه المطالب هى التى تحدد مسار هذه العلاقة.

* من أكثر الذين تحدثوا عن " صحوة الشيعة" بعد عام ٢٠٠٣ ، وروج لها بقوة فى الغرب، فالى نصر، وهو باحث أمريكى من أصل إيرانى، وأستاذ فى قسم الدراسات العليا بالكلية الحربية، وزميل مشارك فى مجلس العلاقات الخارجية فى الولايات المتحدة، وأحد المهتمين بدراسة المسألة الشيعية وأبعادها الإقليمية، وله دراسات عديدة فيها. وقد برز بقوة بعد عام ٢٠٠٣، حيث كان أحد أهم الخبراء الذين يسمع لرأيهم فى الغرب حول العلاقة بين السنة والشيعة وأبعاده السياسية(١٥). حيث يرى نصر أن حرب العراق عام ٢٠٠٣ قد أدت إلى تقوية وضع الشيعة على الساحة العراقية، مما ساعد على انطلاق البعث الشيعى من جديد وعلى نطاق واسع فى المنطقة. ويرى أيضا أن هذا من شأنه أن يؤدى إلى خلل فى التوازن الطائفى والدينى فى الشرق الأوسط لسنوات قادمة.

ويستند نصر إلى ثلاثة أسباب تؤيد ما يراه من صعود سياسى للشيعة فى المنطقة، الأول: هو أنه على الرغم من عدم وجود قيادة موحدة للشيعة، إلا أنهم يشتركون فى عقيدة متماسكة. الثانى: إن العدد الكبير للشيعة يجعلهم كيانا قويا وفاعلا، حيث يمثلون ٩٠ فى المائة من سكان إيران، وأكثر من ٧٠ ٪ من سكان منطقة الخليج " دول الخليج العربية إضافة إلى إيران"، ونحو ٥٠ فى المائة من سكان المنطقة الممتدة من لبنان إلى باكستان، ويصل عددهم الإجمالى فى العالم إلى نحو ١٤٠ مليون شيعى. أما السبب الثالث، فيتمثل فى أن الكثير من الشيعة ظلوا لسنوات طويلة بعيدين عن السلطة ومهمشين اقتصاديا واجتماعيا، ولهذا فإنهم رأوا فيما حدث فى العراق محفزا لهم للعمل على تحسين وضعهم والحصول على مزيد من الحقوق.

أما مظاهر هذا الصعود، فيشير إليها نصر فى :

استنفار شيعة المنطقة تأثرا بما حدث لأقرانهم فى العراق. ويتخذ نصر مما جرى فى الانتخابات المحلية فى السعودية فى ٢٠٠٥ مثالا يوضح وجهة نظره، حيث يشير إلى أن من أدلوا بأصواتهم فى المناطق الشيعية كانوا ضعف من قاموا بذلك فى المناطق السنية. إضافة إلى ذلك، فإن حسن الصفار، القائد الشيعى السعودى البارز، حث الشيعة على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، مشيرا إلى ما حدث فى العراق ومؤكدا أن شيعة السعودية يجب أن يشاركوا بقوة، حتى يمكنهم أن يحصلوا على حقوقهم. ويؤكد نصر فى هذا الإطار أن قاعدة "فرد واحد، صوت واحد" أصبحت تحرك الشيعة بقوة فى كل مكان فى المنطقة، سواء فى السعودية أو البحرين أو لبنان، لأنها هى القاعدة نفسها التى أوصلت شيعة العراق إلى كراسى الحكم.

– حرب العراق وسقوط نظام صدام حسين، بما فتح المجال لروابط مختلفة بين القوى الشيعية فى منطقة الشرق الأوسط، حيث أصبح بمقدور مئات الآلاف من الشيعة، من لبنان حتى باكستان، زيارة المدن الشيعية المقدسة فى العراق، بدون معوقات، مما أوجد شبكة من المساجد والحسينيات والمدارس ورجال الدين الذين يربطون شيعة العراق مع الشيعة فى الدول الأخرى بما فى ذلك إيران. وفى البحرين، بدأ الشيعة يرفعون صور المرشد الأعلى الإيرانى خامنئى، ومحمد حسين فضل الله، الزعيم الروحى لحزب الله الشيعى فى لبنان، بشكل علنى.

– تصاعد التأثير الإيرانى فى العراق من خلال بناء شبكة كبيرة من الحلفاء والعملاء داخله، خاصة أن العديد من القادة فى الأحزاب الشيعية العراقية، مثل المجلس الإسلامى الأعلى(١٦) وحزب الدعوة، قد قضوا سنوات منفاهم فى إيران قبل أن يرجعوا إلى العراق عام ٢٠٠٣، كما تلقت بعض الميليشيات الشيعية العراقية تدريباتها فى إيران، وحصلت على السلاح منها.

ويشير نصر إلى أن الولايات المتحدة قد فشلت فى إدراك طبيعة العلاقة بين إيران والعراق، حيث ظنت أن إرث الحرب بينهما خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ سوف يمثل حاجزا أمام التغلغل الإيرانى فى العراق بعد سقوط صدام حسين. إلا أن هذا ثبت خطؤه، لأن "شيعة العراق يقلقون من سيطرة السنة على بغداد أكثر من قلقهم تجاه التأثير الإيرانى فى بلادهم". كما أن النجف "المدينة الشيعية المقدسة فى العراق" لم تعاد قم "مدينة العلماء والمراجع الشيعة فى إيران" بعد ٢٠٠٣، كما كانت تتوقع الولايات المتحدة، حيث إن المقر الرئيسى للمرجع الشيعى العراقى الأعلى، آية الله السيستانى، فى قم، ومعظم الأموال التى يجمعها ممثلوه تحفظ فى إيران.

هذه الرؤية التى يقدمها فالى نصر حاول شرحها أكثر من مرة على مدى السنوات الماضية، مثل مقاله فى صحيفة وول ستريت جورنال فى ١١ أغسطس ٢٠٠٦، الذى أشار فيه بوضوح إلى مصطلح "الانبعاث الشيعى" فى الشرق الأوسط، ومقاله فى لوس انجلوس تايمز فى ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦، ثم مقاله عن الأبعاد الإقليمية لصعود الشيعة فى العراق، الذى نشره فى دورية واشنطن كوارترلى فى صيف ٢٠٠٤، وأخيرا كتابة "صحوة الشيعة.. الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط". ويبدو من الواضح أن نصر يدفع، فى كل كتاباته عن الشيعة منذ عام ٢٠٠٣، نحو أمرين:

١٤- توفيق السيف، الأحزاب المرتبطة بالولى الفقيه، الجزيرة نت، على الرابط:

http/www.aljazeera.net/NR/exeres/EC2EA820-19F6-498F-A082-F44EBC889AEA. Htm

15- Vali Nasr, When The Shiites Rise, Foreign Affairs, (July/august ,2006)

١٦- كان اسمه قبل التغيير المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق

- الأول هو تقديم الشيعة بشكل ايجابى إلى الغرب والولايات المتحدة، وربما لعب أصله الإيرانى دورا فى تشكيل توجهاته فى هذا السياق(١٧).

- الثانى هو دفع الولايات المتحدة إلى الحوار مع إيران، كما سيلى بيانه.

* نظر البعض إلى النفوذ الذى أصبح يتمتع به أمين عام حزب الله اللبنانى، حسن نصر الله، بعد حرب ٢٠٠٦ مع إسرائيل، على أنه جزء من صعود أكبر للقوة الشيعية فى الشرق الأوسط. ويعدد أحد الباحثين مظاهر هذا الصعود فى أن دولتين يحكمهما الشيعة، وهما العراق وإيران، تملكان ثانى وثالث احتياطى النفط فى العالم على التوالى، كما أن القادة الشيعة، مثل الرئيس الإيرانى نجاد وحسن نصر الله فى لبنان ومقتدى الصدر فى العراق، أصبحوا يحظون بدعم يتخطى الحدود الوطنية والطائفية بسبب مواقفهم تجاه إسرائيل والولايات المتحدة. وأصبح تأثير إيران فى العراق الجديد المحكوم من قبل الشيعة عميقا، وأن السياسة الأمريكية تتحمل جزءا كبيرا من المسئولية عن" الصعود الشيعى" فى المنطقة، سواء عبر إسقاطها لطالبان أو صدام، وهما عدوان لدودان لإيران، أو عبر رفضها لدعوات إيران إلى التحاور بعد حرب العراق، بصورة دفعت هذه الأخيرة إلى التغلغل داخل العراق عبر حلفائها الشيعة لإفساد الاستراتيجية الأمريكية فيه. ومع تعثر هذه الاستراتيجية، أصبحت إيران هى الرابح الأكبر. فى هذا الإطار، تتم الإشارة إلى ما قاله مهدى كروبى، رئيس البرلمان الإيرانى السابق، من "أن ما ترونه من تصاعد قوة الشيعة لا يعود إلى شىء فعله الشيعة، لكن كل ذلك بسبب الأخطاء الأمريكية. إن ذلك بسبب الاحتلال الأمريكى للعراق والتصرفات الأمريكية فى لبنان". إضافة إلى إسقاط طالبان وصدام وتبنى سياسة عدائية تجاه إيران، فان الولايات المتحدة مسئولة كذلك عن صعود الشيعة فى الشرق الأوسط، لأنها عبر عدائها لإيران وحزب الله أيقظت فى الشيعة الجذور القديمة لعقيدة الاستشهاد وحب الموت، كما ظهر فى حرب لبنان ٢٠٠٦(١٨).

* وفى إطار رصد مظاهر" الصعود الشيعى" فى منطقة الشرق الأوسط بعد ٢٠٠٣، وتأثير التمكين السياسى لشيعة العراق فى ذلك، ركزت بعض الدراسات على دول الخليج العربية بشكل خاص ورد فعل الشيعة فيها على ما جرى لأقرانهم فى العراق. فى هذا الإطار، أشارت إحدى الدراسات إلى حالتى البحرين والسعودية.

- بالنسبة للبحرين، أشارت الدراسة إلى أنها تعتبر نسخة كربونية من التوازن الطائفى فى العراق، حيث إن ثلثى سكان البحرين من الشيعة. وتؤكد أن شيعة البحرين تشجعوا بسبب صعود نظرائهم فى العراق، وأن دولة عراقية فيها صوت قوى للشيعة سوف تهتم بمصير إخوانها من الشيعة فى البحرين.

- بالنسبة للسعودية، تشير الدراسة إلى أن الشيعة السعوديين تشجعوا بارتقاء القوى الشيعية فى العراق وتصاعد آمالهم فى أن صوت الشيعة العرب القوى فى الخليج سوف يفضى إلى ظروف أفضل بالنسبة لهم، وبدأوا بالفعل يطالبون بالمساواة والحصول على حقوقهم. وتؤكد الدراسة أن القضية الشيعية سوف تظل قضية حساسة فى السعودية، خاصة إذا تصاعد صوت الشيعة فى البحرين، وتكثفت الروابط بين الشيعة السعوديين ونظرائهم البحرينيين، بالنظر إلى الجوار الجغرافى بينهما(١٩).

ولا تشير الدراسة إلى تأثير صعود الشيعة فى العراق على شيعة الكويت. ويبدو أنها لا ترى مشكلة شيعية على الساحة الكويتية، على الرغم من ظهور بعض التوترات الملحوظة على محور السنة الشيعة أو الشيعة الحكم، خلال السنوات الأخيرة، تأثرا بما جرى فى العراق بشكل خاص. كما أن الشيعة فى الكويت طرحوا مزيدا من المطالب السياسية والمذهبية تأثرا بما جرى فى العراق، حيث طالبوا بزيادة عدد الوزراء الشيعة فى مجلس الوزراء، وهذا ما أشار إليه صراحة السيد محمد باقر المهرى، أمين عام تجمع علماء الشيعة فى الكويت. وفضلا عن المطالب السياسية، ظهرت مطالب دينية، مثل المطالبة بإنشاء حوزة علمية تدرس المذهب الجعفرى، وتعيين قضاة شرعيين شيعة، وتوظيف الشيعة فى بعض المؤسسات الدينية.. الخ(٢٠).

* أحد مظاهر الصعود الشيعى التى تم الحديث عنها أيضا بعد ٢٠٠٣، ما يتعلق ب "موجة التشيع" التى قيل إنها تجتاح الدول السنية بدعم من إيران. وفى هذا الإطار، رصدت إحدى الدراسات ما رأت أنها مظاهر هذه الموجة فى كل من مصر وسوريا والأردن والجزائر وتونس والسودان والبحرين والسعودية واليمن. وتحدثت عن "مخاطر التشيع على الأمن القومى العربى" و"منطلقات التهديد الشيعى للمنطقة العربية"، مؤكدة أن الخبرة التاريخية لنشر المذهب الشيعى تشير إلى أن غالبية عمليات التحول المذهبى قد تمت لأغراض سياسية. وأشارت الدراسة إلى أن مخاطر التشيع على الأمن القومى العربى تتجسد فى مستويين، أحدهما داخلى يتمثل فيما يمكن أن تثيره موجة التشيع التى ترعاها إيران من نزعات طائفية تهدد استقرار العديد من الدول العربية، والثانى خارجى يتمثل فى تصاعد النفوذ الإيرانى فى الدول العربية. وقدمت الدراسة استراتيجية لمواجهة "عمليات التشيع" تقوم على مسارين، الأول: سياسى يتمثل فى الإصلاح الداخلى ومحاولة احتواء الطائفة الشيعية فى الدول العربية، وإعادة النظر فى بعض القوانين التى تعد مدخلا للتغلغل الشيعى، والتنسيق بين الدول العربية والإسلامية المعنية، مثل باكستان، لمواجهة عمليات التشيع. أما

١٧- هناك من شكك فى أهداف نصر واتهمه بالمبالغة فى أعداد الشيعة فى دول الخليج العربية لبيان الثقل الذى يمثله الشيعة فى المنطقة، نظرا لأصوله الإيرانية. انظر فى ذلك: محمد بن جاسم الغتم، محمد نعمان جلال، نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية فى إطار دولى، (المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧)، ص ١٠١-١٠٢.

18- Scot Peterson. Shiites Rising: Islam's Minority Reaches New Prominence, Christian Science Monitor, 6/6/2006.

١٩- جراهام فولر، مرجع سابق، ص ١٢٧

٢٠- أشرف محمد كشك، شيعة العراق ما بين النفوذ الإيرانى والتأثير الخليجى، مختارات إيرانية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ٦٨، مارس ٢٠٠٦)

المسار الثانى، فهو مسار دينى ويتعلق بأمرين، الأول: هو العمل على التقريب بين المذاهب، والثانى: بناء مرجعية شيعية عربية (٢١). وعلى الرغم من تشكيك البعض فى حقيقة هذه الموجة والمبالغات التى انطوت عليها(٢٢) ، فإن تحذير شخصية سنية مرجعية لها وزنها الكبير، مثل الدكتور يوسف القرضاوى، من حملات التشيع أكثر من مرة (٢٣) قد أعطى للمسألة زخما كبيرا، وجعلها مادة للسجال والاستغلال السياسيين على أكثر من مستوى.

* هل "للصحوة الشيعية" من خطر على دول الخليج العربية المعنية، وفى الإطار الإقليمى بشكل عام؟ فى الإجابة على هذا السؤال، تعددت الاجتهادات، إلا أن أبرزها ثلاثة اتجاهات، الأول: يرى أن تصاعد مطالب الشيعة يهدد الوحدة الوطنية لدول الخليج على ضوء بعض الأمور، منها أن الشيعية فى هذه الدول، ورغم أنهم يؤكدون دائما تحركهم من منطلق وطنى، فإن هذا لا ينفى، حسب هذا الاتجاه، تطلعهم إلى إقامة حكم ذاتى شيعى فى المناطق التى يتمتعون فيها بأغلبية. كما أن مطالب الشيعة تتيح التدخل الخارجى، الإيرانى بشكل خاص، فى الشئون الداخلية لدول الخليج، إضافة إلى أن هذه المطالب أدت إلى احتقانات طائفية دفعت إلى توتر سنى شيعى داخل هذه الدول.

الاتجاه الثانى يقلل من خطر تصاعد مطالب الشيعة فى دول الخليج العربية، استنادا إلى التزامهم بالإطار الوطنى، والخلافات التى تقع بينهم، حيث لا يمثلون كتلة واحدة موحدة، إضافة إلى السوابق التاريخية التى تثبت وطنيتهم. ومن هذا المنطلق، فإن هذا الاتجاه يرى أن تواصل شيعة دول مجلس التعاون الخليجى مع شيعة العراق أو إيران لن يتعدى الرابطة الدينية(٢٤) .

الاتجاه الثالث: وهو اتجاه لا يقلل من خطر زيادة الطموحات الشيعية فى الدول العربية المجاورة للعراق فقط، وإنما يتحدث عن أثر ايجابى لذلك. حيث يرى أن تصاعد دور النجف المعتدل بعد عام ٢٠٠٣، تحت قيادة آية الله على السيستانى المعارض لنظرية ولاية الفقيه الإيرانية، سيؤدى إلى أثر إيجابى على دول الخليج العربية المجاورة، لأن الشيعة فى هذه الدول قد يتحولون من الخمينية المتطرفة إلى السيستانية المعتدلة (٢٥).

٢- الهلال الشيعى والتوازن الإقليمى :

منذ أن تحدث العاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى عن "هلال شيعى" فى الشرق الأوسط، تعددت المساهمات البحثية حول هذه القضية بين مؤيد لوجود هذا "الهلال" ومعارض له.

* يعد نصر من أبرز الذين دعموا فكرة "الهلال الشيعى"، حيث يؤكد أن الشيعة بعد ٢٠٠٣ قد أصبحوا رقما لا يمكن تجاوزه فى منطقة الشرق الأوسط كلها. ويشير فى ذلك إلى العديد من الأمور التى تؤيد وجهة نظره، أهمها:

- إن التوتر السنى - الشيعى فى العراق سوف يفتح شرخا مذهبيا فى العديد من المناطق فى منطقة الشرق الأوسط، وإن النزاعات بين السنة والشيعة على الساحة العراقية ستنتقل إلى شوارع أفغانستان وباكستان والعديد من الدول العربية التى بها أقليات شيعية، وأن الصراع السنى الشيعى سوف يعيد ترتيب واقع التوازن السياسى الحادث فى منطقة الشرق الأوسط كلها.

- لقد نظر الغرب لسنوات طويلة سابقة إلى الشرق الأوسط من منظور سنى، نظرا إلى الهيمنة السنية على مقاليد الحكم. إلا أن ما حدث فى العراق بعد عام ٢٠٠٣ يعنى أن شرق أوسط جديدا سيولد، للشيعة فيه دور كبير وأساسى، حيث أصبح الشيعة يحكمون فى العراق، ولهم دور مؤثر على الساحة اللبنانية، وعلى الولايات المتحدة أن تتعامل مع هذا الواقع الجديد.

- مثلما أن حل النزاعات الدينية قد نقل أوروبا من العصور الوسطى إلى العصور المدنية الحديثة والديمقراطية والحرية، فإن حل الصراع المذهبى بين السنة والشيعة هو شرط أساسى لنقل المنطقة العربية والشرق الأوسط إلى الحكم الديمقراطى.

- سوف يجعل الصراع المذهبى من السنة المتطرفين أكثر تطرفا، ومن المحتمل أن يعيد تأجيج التطرف الثورى بين الشيعة. ويمثل الصراع بين الجانبين مخاضا ضروريا لولادة الشرق

٢١- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مخاطر التشيع فى الدول العربية، دراسة نشرها موقع جمعية العمل الإسلامى البحرينية فى ١٧ مارس ٢٠٠٨، على الرابط:

http://www.amal-islami.net/index.php?plugin=news&act=news_read&nid=1038

22- The National Council For Truth, Justiceand Reconciliation In Syria, The Shiitization Process In Syria 1985-2005 (Damascus, 2006).

والنتيجة الأساسية التى تخرج بها هذه الدراسة أن الخوف من "موجة " تشيع فى الدول السنية فى غير محله، حيث لا يتجاوز عدد المسلمين المتشيعين فى سوريا خلال الفترة من ١٩٨٥ -٢٠٠٥ اثنين وستين الفا، ٨٥٪ منهم من الطائفة العلوية التى تنتمى تاريخيا إلى "العائلة الفقهية الشيعية". وبالتالى، فإنه ليس هناك مبرر للحديث عن "ظاهرة تشيع فى العالم العربى السنى".

٢٣- حذر القرضاوى من التشيع فى مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية الذى عقد فى قطر خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ يناير ٢٠٠٧، ثم عاد إلى هذا التحذير مرة أخرى فى سبتمبر من عام ٢٠٠٨، مما أثار عليه موجة من الانتقادات ليس فقط من قبل الشيعة، وإنما من قبل بعض السنة أيضا، حتى إن المستشار طارق البشرى حذر من "فاشية سنية" ضد الشيعة. انظر تصريحات القرضاوى على الرابط:

http://www.qatar-conferences.com/mazaheb/

أما تصريحات طارق البشرى، فانظر:

فتنة السنة والشيعة، صحيفة الدستور المصرية، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨ .

٢٤- أشرف كشك، مرجع سابق.

٢٥- فالح عبد الجبار، مرجع سابق، ص٣١١

الأوسط الجديد والمختلف عن الشرق الأوسط القديم. والدرس الأساسى الذى يجب أن تتعلمه الولايات المتحدة، هو أنه لا ديمقراطية فى الشرق الأوسط بدون إشراك الشيعة.

– الصحوة الشيعية هى السد المنيع أمام التطرف السنى فى المنطقة، فهى صحوة مضادة له وللتطرف بشكل عام، تهدف إلى تغيير المنطقة بشكل ديمقراطى.

– أقدم الرئيس الأمريكى جورج بوش على غزو العراق دون أن يعرف تعقيدات الأوضاع فيه أو يدرك الشرخ العميق بين السنة والشيعة، وخطورة هذا الشرخ، وما يمكن أن ينتجه من نتائج سلبية، ولم يتوقع أن الشيعة العراقيين الذين عانوا من اضطهاد الأقلية السنية لعقود طويلة سوف ينطلقون سعيا للهيمنة بعد إطاحة صدام حسين، مما يؤدى إلى اصطدامهم بالسنة الذين لم يسلموا بالأمر الواقع (٢٦).

* هناك من يؤيد فكرة " الهلال الشيعى"، ولكن من منطلقات مختلفة عن المنطلقات التى اعتمد عليها نصر. فى هذا الإطار، ربطت إحدى الدراسات الإسرائيلية حرب لبنان عام ٢٠٠٦ بنظرية الهلال الشيعى، حيث ترى أن سيطرة الشيعة على الحكم فى العراق هى التى أدت إلى تقوية الشيعة فى المنطقة بما فى ذلك لبنان "حزب الله". وفى إطار الصراع السنى- الشيعى ذى الطابع الإقليمى، تحول لبنان إلى حقل اختبار للمواجهة بين الدول الإسلامية السنية، مثل مصر والسعودية والأردن، وبين إيران والشيعة الذين يحاولون تغيير موازين القوى، وإلى نموذج مصغر للصراع بين الإسلام الذى تتزعمه إيران وبين العالم الإسلامى ذى الأغلبية السنية. وتشير الدراسة إلى أن ضعف الأنظمة العربية كان عاملا من عوامل صعود الطائفة الشيعية، وبالتالى صعود إيران، إلا أنها فى الوقت نفسه ترى أن هناك عدة أسباب تمنع إيران من الهيمنة الإقليمية، استنادا إلى علاقاتها مع الشيعة العرب، منها التوترات الداخلية فى إيران وموقف الدول المجاورة لها الذى يرفض هيمنتها، واحتمال فك التحالف بينها وبين سوريا، خاصة إذا ما أقدمت هذه الأخيرة على عقد معاهدة سلام مع إسرائيل، إضافة إلى خطر التعرض إلى ضربة عسكرية أمريكية (٢٧).

النتيجة التى تريد هذه الدراسة أن تخلص إليها فى هذه النقطة هى أن الحرب، التى خاضها حزب الله الإسرائيلى فى عام ٢٠٠٦ ضد إسرائيل، هى أحد مظاهر الصعود الشيعى الإيرانى فى المنطقة، وأن الصراع الأساسى على الساحة اللبنانية هو شيعى سنى له أبعاده الإقليمية. وهذا ينطوى على تجاهل للعديد من العوامل الأخرى التى تفسر الصراع السياسى فى لبنان من ناحية، والطريقة التى قامت بها حرب يوليو ٢٠٠٦، من ناحية أخرى، لأن الاستقطاب على الساحة اللبنانية ذو أبعاد مختلفة وليس طائفيا فقط. وحسب مقال الكاتب الأمريكى الشهير سيمور هيرش فى مجلة نيويوركر الأمريكية فى ٢١ مارس ٢٠٠٦، فان شن إسرائيل لحربها على لبنان ٢٠٠٦ كان مخططا بالاتفاق بينها وبين الولايات المتحدة. بشكل عام، فإن هذه الدراسة تعبر عن رؤية إسرائيلية تحاول إسرائيل تمريرها وترويجها، مفادها أن الصراع فى الشرق الأوسط ليس عربيا - إسرائيليا، وإنما هو عربى- إيرانى.

وفى مقابل مؤيدى نظرية" الهلال الشيعى"، فإن هناك من يرفض هذه النظرية ويرى أنها لا تقوم على أى أساس موضوعى. فى هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى الآتى:

أ- يرفض ماكسيميلان تيرهال نظرية الهلال الشيعى، ويستند فى موقفه على عدة أمور سياسية ودينية واقتصادية كالآتى:

– على الرغم من محاولة إيران منذ ثورة ١٩٧٩ التأثير على الشيعة فى الدول المجاورة، إلا أن هذه الدول كانت قادرة على احتواء، والتعامل مع الأقليات الشيعية لديها. على الجانب الشيعى، فإن الشيعة تحولوا من المواجهة مع أنظمة الحكم إلى القبول بالعمل ضمن الآليات السياسية، ومثال ذلك ما حدث فى السعودية والبحرين. وهذا يقلل من قدرة إيران على استخدام الأقليات الشيعية العربية للتأثير على سياسات الدول التى تتواجد بها.

– دفعت اعتبارات التعامل مع متغيرات وضغوط السياسة الدولية إيران إلى التخلى عن البعد الأيديولوجى فى تعاملها مع الأقليات الشيعية أو الشيعة فى الدول المجاورة لصالح الاعتبارات البرجماتية. فلم تقم إيران - على سبيل المثال - بالوقوف إلى جانب الأغلبية الشيعية فى العراق بعد ١٩٧٩ . بل على النقيض وبعد وفاة الخمينى عام ١٩٨٩ . وفى إطار مواجهتها ظروفا مأساوية داخلية، اضطر الرئيس الجديد إلى إعادة ترتيب الأولويات ذات الصلة بالمصالح القومية. وكان الهدف الرئيسى لحكومة الرئيس رفسنجانى هو تخفيف حدة التوجه الأيديولوجى فيما يتعلق بتصدير الثورة وانتهاج مسار أكثر واقعية.

– فى بعض الحالات، كانت القومية تفوق الدين فى تأثيرها. فخلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٨ . انهمك الشيعة العراقيون فى حرب ضروس ضد إيران. ثم إنه بعد حرب الخليج عام ١٩٩٢، ظلت إيران تحتفظ بموقف حيادى، بينما كانت هناك صحوة من قبل الشيعة العراقيين ضد صدام. وخلال الحرب بين إيران والعراق، برزت التوجهات القومية لدى الجنود العراقيين الشيعة أكثر من بروز التوجهات الثورية بين صفوف الجنود الإيرانيين.

– أدت قدرة إيران المحدودة على إقامة علاقات اقتصادية مع الدول الإقليمية إلى تقييد نفوذها فيما يتصل بالتشيع. فكانت العلاقات التجارية بين إيران والمنطقة هامشية فى عام ٢٠٠٦، فيما ارتفعت نسبة الواردات من دول الاتحاد الأوروبى إلى ٤٠،٤٪، بالإضافة إلى ١٠٪ أخرى هى نسبة الواردات من اليابان والصين. وبدا من الواضح أن الدول الرئيسية التى تقوم بطرح السلع التى تستوردها إيران هى خارج نطاق المنطقة، باستثناء الإمارات التى وصلت نسبة الواردات منها إلى ١٥،٧٪ عام ٢٠٠٦ . ومع ذلك، فإن الخلافات الجيوسياسية (ما يتعلق بالجزر الإماراتية، أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التى تحتلها إيران وترفض

26- Vali Nasr. The Shia Revival: Op.Cit.

٢٧- شلومو بروم، منير الزان "محرران"، حرب لبنان الثانية .. نظرة استراتيجية، معهد دراسات الأمن القومى)، تل أبيب: جامعة تل أبيب، ٢٠٠٧، وقد تم الاعتماد فى عرض هذه الدراسة على مراجعة رندة حيدر، صحيفة النهار اللبنانية، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٧ .

التجاوب مع المبادرات السلمية الإماراتية بشأنها) من شأنها النيل من هذه العلاقات.

- هناك عنصران يحدان من انتشار تأثير شيعى عابر للقوميات يدعم هيمنة إيران إقليميا، أولهما: رفض غالبية العراقيين الحكم الدينى الإيرانى. ثانيهما: الخلافات النابعة من الكيان المعقد للمرجعيات الشيعية، حيث هناك تعدد فى المرجعيات، وخلافات فى المواقف السياسية والفقهية بين المراجع، وهذا يقود إلى انقسامات كبيرة فى الوسط الشيعى.

وإذا كانت نظرية "الهلال الشيعى" لا تستند إلى أسس حقيقية، وفق ماكسميلان، فما هو سبب طرحها؟ فى هذا الإطار، يشير ماكسميلان إلى أن القضايا الحقيقية التى تقف وراء مسألة "الهلال الشيعى" ترجع جذورها إلى أكثر من ثلاثة عقود من الترتيبات الجيوسياسية التى لم يتم البت فيها. ويتم اللعب على وتر المخاوف الطائفية فى محاولة من قبل الحكام السنة فى المنطقة لتعزيز سطوتهم وقبضتهم على الحكم، وكوسيلة لتعزيز شرعيتهم. ويشير فى ذلك إلى السعودية على وجه الخصوص، مؤكدا أنها ضخمت من حجم التهديد الشيعى لخدمة أهداف سياسية بعينها. فعلى خلفية الضغوط غير المباشرة التى حاولت المملكة ممارستها على الولايات المتحدة للدفاع عن العراقيين السنة، فإن هذه المبالغة خدمت هدف منع الانسحاب الأمريكى المبكر (٢٨).

ب- مثله مثل ماكسيميلان، يرفض نواف عبيد، وهو المسئول عن إيران ضمن مشروع الأمن القومى السعودى، نظرية الهلال الشيعى، ويرى أن الأمر لا يتعلق بانبعاث شيعى كامل فى المنطقة ولكن بتطورات أدت - ومن المحتمل أن تؤدى - إلى حصول الشيعة على حقوق أكبر. ويستند عبيد فى وجهة نظره إلى الآتى:

- على المستوى العالمى، لا يمثل الشيعة سوى ١٥,٤ ٪ من المسلمين، فى حين يمثل السنة ٨٤,٦ ٪. وعلى مستوى الشرق الأوسط، يمثل الشيعة ٣٧,٥ ٪ فقط من مسلمى المنطقة، بينما يمثل السنة ٦٢,٥٪. إضافة إلى ذلك، فإن الشيعة ليسو كتلة واحدة، وإنما منقسمون إلى عدة فرق ومذاهب فرعية.

- على المستوى الاقتصادى، فإن المملكة العربية السعودية، والتى لا يزيد عدد سكانها على ثلث سكان إيران إلا بقليل، يزيد إجمالى ناتجها القومى بستين فى المائة على نظيره الإيرانى، وفق أرقام صندوق النقد الدولى. وبالنسبة لمعدل دخل الفرد فى إيران، فإنه أقل بنسبة ٢٥ ٪ من السعودية. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة البطالة فى إيران تصل إلى ما بين ٣٠ و ٤٠ ٪. وعلى مستوى إنتاج النفط، فإن السعودية هى منتج النفط الأول فى العالم وإيراداتها النفطية أكبر بأربع مرات من إيرادات إيران.

- على الصعيد العسكرى، فإنه على الرغم من أن إيران هى الدولة الكبرى فى المنطقة من حيث حجم قواتها المسلحة ولا تسبقها سوى إسرائيل، إلا أن العقوبات الدولية والأمريكية المفروضة عليها أضعفت عتادها العسكرى، خاصة قواتها الجوية، ما يجعلها فى موقع متأخر بالمقارنة بالقوات السعودية والخليجية، وتنافسها مصر فى تعداد الجنود والوحدات العسكرية. أما سعى إيران إلى امتلاك القوة النووية، فإنه سوف يؤدى إلى سعى قوى أخرى فى المنطقة إلى الحصول عليها، وأى محاولة إيرانية للتحول إلى إنتاج سلاح نووى سوف تعرضها إلى ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية (٢٩).

ج- فى إطار رفض نظرية الهلال الشيعى أيضا، فإنه مثلما اتخذ البعض من تجربة حزب الله اللبنانى مؤشرا على تأكيد الصعود السياسى الشيعى فى المنطقة، وإثبات صحة نظرية "الهلال الشيعى"، فإن التجربة نفسها اتخذت من قبل البعض الآخر دليلا على دحض هذه النظرية، وتأكيد أن تقسيم الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط إلى معسكرين، أحدهما سنى والآخر شيعى، ينطوى على سوء فهم لطبيعة الديناميات التى تحرك تفاعلات وأحداث المنطقة. فى هذا الإطار، أكدت إحدى الدراسات أن النظر إلى الصراع الحادث فى لبنان على أنه صراع سنى شيعى "فيه سوء فهم للصراع اللبنانى المتجذر ذى الملابسات التاريخية البالغة التعقيد"، لأن حزب الله، على الرغم من أنه شيعى، فإن أيا من القوى اللبنانية لم يقم بتحدى وتقويض الخلاف السنى - الشيعى مثلما فعل الحزب، بالنظر إلى أنه قدم نفسه باعتباره قائدا لحركة مقاومة لبنانية ضد إسرائيل وليس مجرد حزب طائفى، وهذا ما حدث فى حربه ضد إسرائيل، حتى جلت عن لبنان، ثم حربه معها فى عام ٢٠٠٦ . ففى هاتين الحربين، حصل حزب الله على مساندة قطاع كبير من السنة فى لبنان وفى العالمين العربى والإسلامى. إضافة إلى ذلك، فإن لحزب الله، الشيعى، علاقات قوية مع العديد من المنظمات السنية داخل لبنان وخارجه. ففى داخل لبنان، له علاقات مع جبهة العمل الإسلامى التى أسسها ويقودها فتحى يكن، إضافة إلى حركة التوحيد الإسلامى التى تأسست عام ١٩٨٢ على يد الشيخ سعيد شعبان، فضلا عن بعض المجموعات السنية الصغيرة الأخرى. وفى خارج لبنان، هناك علاقات قوية بين حزب الله وكل من حركتى حماس والجهاد الإسلامى فى فلسطين. وخلال حرب إسرائيل على حزب الله فى عام ٢٠٠٦، شاركت قوى سنية لبنانية إلى جانب حزب الله فى قتال إسرائيل، وقد اعترف الحزب بذلك. وتنتهى الدراسة إلى أن تعرض الشيعة للعدوان فى لبنان أو إيران سوف يدفع الكثير من السنة إلى القتال إلى جانبهم، وهذا ينفى بقوة نظرية الهلال الشيعى (٣٠).

د- وحتى بعض الخبراء الإسرائيليين تبنوا رؤية مضادة لفكرة "الهلال الشيعى"، منهم موشى ماعوز، الأستاذ فى الجامعة العبرية فى القدس، حيث يستند فى رؤيته على الآتى:

28- Maximilian Terhalle, Are The Shia Rising? Middle East Policy Council.volume Xiv.(Summer. 2007).

29- Nawaf Obaid. A Shia Crescent And The Shia Revival: Myths And Realities.(Riyadh: Saudi National Security Assessment Project. Septemper 27, 2006).

30- Bruce O.reidel,Expanding The Jihad :Hizbollah,s Sunni Islamist Network, Brookings Institution,(February 2007).

- فى كثير من الحالات، تبدو الأقليات الشيعية مهتمة بوضعها داخل المجتمعات التى تتواجد فيها أكثر من اهتمامها بربط نفسها بإيران.

- تهتم إيران بمصالحها الوطنية فى تحركها فى منطقة الشرق الأوسط أكثر من اهتمامها بترويج أجندة طائفية.

- يمكن أن تصب سيطرة الشيعة على العراق فى غير صالح إيران، حيث يمكن أن يقوم العراق المحكوم بالشيعة بمنافسة إيران فى قيادة الأقليات الشيعية فى الخليج، خاصة أن لدى العراق جل الأماكن المقدسة لدى الشيعة.

- على الرغم من تغلغل إيران فى العراق عبر العلاقة مع الشيعة، فإنه ليس من مصلحتها تقسيم العراق لإنشاء دولة شيعية فيه، لأن من شأن ذلك أن يؤدى إلى إنشاء دولة كردية أيضا، وهذا سيثير نزعات الانفصال لدى الأكراد الإيرانيين.

وقد يبدو من الغريب أن يرفض باحث إسرائيلى مقولة الهلال الشيعى ويفندها، على الرغم من أنها تزيد من الضغط على إيران التى تمثل العدو الأول لإسرائيل فى الشرق الأوسط، كما أن السياسة الاسرائيلية الرسمية تتبناها وتنفخ فيها من أجل وضع العرب فى مواجهة إيران. ويستند فى رؤيته على ثلاثة أمور تخدم المصلحة الإسرائيلية، هى:

الأول: هو أن هذه النظرية تزيد من ثقة إيران فى نفسها، وتثير الطموح لدى الأقليات الشيعية فى الشرق الأوسط. كما أنها تضع قيودا على سياسة الولايات المتحدة تجاه طهران، وهذا كله ليس من صالح إسرائيل.

الثانى: ما يهم إسرائيل هو حشد الضغط الإقليمى والدولى ضد برنامج إيران النووى، وبالتالى فإنها تعمل على تأكيد أن الخطر الأساسى لإيران ينبع من هذا البرنامج وليس من أى شىء آخر، بغرض حصر الضغط على إيران فى هذا الجانب وعدم تشتيته.

الثالث: من الأفضل لإسرائيل وضع العرب فى مواجهة إيران على أساس سياسى وقومى "العرب والفرس"، لأن ذلك أكثر قدرة على إحداث الانقسام والصراع على مستوى القاعدة من الاستقطاب المذهبى السنى- الشيعى، بالنظر إلى قوة التيار الإسلامى على الساحة العربية، الذى يتحدث عن فكرة الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب لمواجهة تحديات مشتركة. وهنا، يمكن فهم كلام الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز، حينما كان نائبا لرئيس الوزراء، فى ديسمبر ٢٠٠٧، بأن الدول العربية " لا تريد هيمنة فارسية " فى منطقة الخليج (٣١) .

هـ- وفق إحدى الدراسات، هناك مبالغة فى الحديث عن "خطر" شيعى أو هلال شيعى فى منطقة الشرق الأوسط، وليس من المحتمل أن ينتقل الصراع السنى-الشيعى فى العراق إلى باقى دول المنطقة. وتستند الدراسة فى ذلك على الآتى:

- المخاوف من انتشار ثورة إيران فى عام ١٩٧٩ فى الخليج لم تكن فى محلها، لأن أنظمة الحكم الخليجية استطاعت أن تحافظ على وجودها ولا تزال مستمرة، ولم تستطع الثورة الإيرانية أن تحقق أى نجاح فى المنطقة العربية سوى فى لبنان من خلال حزب الله، وساعدها على ذلك الغزو الإسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢ .

- الانتماء الطائفى ليس هو الأساس فى تحريك الأمور فى الشرق الأوسط، فالشيعة العرب انضموا إلى الحركات القومية واليسارية غير الدينية، كما أن هناك شيعة علمانيين (٣٢).

و- تتخذ إحدى الدراسات من تفكيك العلاقة بين الشيعة العرب وإيران طريقا لرفض نظرية الهلال الشيعى أو اتهام الشيعة العرب بالولاء لإيران، وما لذلك من أبعاد سياسية. حيث تؤكد الدراسة أن التاريخ لا يؤيد اتهام الرئيس المصرى حسنى مبارك للشيعة العرب بالولاء لإيران. فعلى الرغم من أن نظرية الهلال الشيعى قد ظهرت بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فإن التطورات اللاحقة أثبتت خطأها، حيث لم تستطع هذه الثورة السيطرة على الدول المجاورة. والآن، هناك الكثير من الأدلة على أن الأقليات الشيعية مندمجة فى مجتمعاتها وتريد التعامل مع الشيعة كمواطنين فى المقام الأول. وتشير الدراسة إلى أن اتهام الشيعة العرب بالولاء لإيران ينطوى على سوء فهم لمسألة التقليد التى لا تعنى الخضوع السياسى من قبلهم للدولة الإيرانية. فضلا عن ذلك، فإن السنة أيدوا حزب الله فى حرب ٢٠٠٦ مع إسرائيل، وهذا دليل على أن التوتر السنى-الشيعى الإقليمى ليس بهذه الصورة التى يتم تقديمه بها، وليس هو المحرك للتفاعلات السياسية. أخيرا، تشير الدراسة إلى استطلاع للرأى - أجرته مؤسسة زغبى الدولية فى الولايات المتحدة فى شهر نوفمبر ٢٠٠٧ - وكشف عن أن ٨٠ فى المائة من السنة يرون أن إسرائيل وليست إيران هى الخطر الأكبر على أمن العرب، بينما أشار ٦ فى المائة فقط إلى إيران باعتبارها خطرا، واعتبر ٦١ فى المائة أن لطهران الحق فى مواصلة برنامجها النووى، وهذا دليل على أن إيران من وجهة نظر الشعوب السنية ليست هى الخطر الأكبر(٣٣) .

أهمية هذه الدراسة أنها لا ترى المنظور الطائفى صالحا للنظر من خلاله إلى تفاعلات المنطقة العربية والشرق الأوسط، وتزيل بعض الالتباس عن قضية العلاقة بين الشيعة العرب وإيران، خاصة مع كثرة الاتهامات لهم بالولاء لها.

من مجموعة الدراسات السابقة التى ناقشت نظرية الهلال الشيعى أو فرضية "خطر" الشيعة، يمكن الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين :

الملاحظة الأولى: إن القائلين بصحة نظرية الهلال الشيعى والمروجين لمقولة "الخطر الشيعى" لهم أهدافهم المختلفة التى تتعارض أحيانا وتتقاطع أحيانا أخرى. فهناك من يروج لهذه

31- Moshe Ma'oz, The Shi.a Crescent : Myth And Reality, The Saban Center For Middle East Policy Of The Brookings Institution, Analysis Paper,no15., 2007

32- Augustus Richard Norton, The Shiite Threat Revisited, Current History, (December .2007)

33- The Shia In The Arab World, Middle East Report, (Spring .2007).

النظرية بهدف تأكيد قوة إيران الإقليمية، وكيف أن التأثير الشيعي قد أصبح أمرا واقعا لابد من التعامل معه من قبل الغرب والولايات المتحدة. وهناك من يتخذ من إثبات فرضية الخطر الشيعي طريقا للدعوة إلى مزيد من الضغط على إيران والتشكيك في توجهاتها الإقليمية وطبيعة علاقات الشيعة العرب معها وعلاقتها معهم. أخيرا، هناك من يستخدم هذه النظرية لإثبات فشل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وكيف أنها خدمت إيران من حيث لا تدرى. أى أن الترويج لنظرية الهلال الشيعي يستخدمه البعض لخدمة إيران والشيعة، بينما يستخدمه البعض الآخر للإضرار بها والتشكيك في نواياها ونوايا الأقليات الشيعية وولائهم لدولهم. وهذا تأكيد لحقيقة التوظيف السياسى لهذه المقولة.

الأمر نفسه بالنسبة للرافضين لنظرية الهلال الشيعي. فهناك من يهدف من وراء ذلك إلى التقليل من أهمية إيران. وهنا، يبرز موشى ماعوز، الباحث اليهودى فى معهد سابان، ومن يعمل على إيصال رسالة إلى الأقليات الشيعية العربية، مفادها أن إيران لا تمتلك القوة ولا المقومات التى يمكنها من خلالها تحقيق طموحاتهم، وذلك لدفعهم إلى الهدوء وعدم الثورة. ويبرز هنا نواف عبيد فى دراسته السابق الإشارة إليها، بينما هناك من يحاول تخليص القضية من مظاهر الالتباس التى تحيط بها، ومحاولة تقديم تشخيص موضوعى لأبعادها المختلفة.

الملاحظة الثانية: مع أهمية كل المبررات التى تم الاستناد إليها فى الدراسات السابقة لرفض نظرية الهلال الشيعي، إلا أن هناك عددا من الأسباب الأخرى، هى :

١- الصراع فى الشرق الأوسط، منذ ٢٠٠٣، هو صراع سياسى بالأساس يدور بين تيارى المحافظين "القوى الإقليمية السنية" والراديكاليين " إيران وحزب الله وسوريا.. "، وليس صراعا مذهبيا بين السنة والشيعة. أى أن الحادث هو استخدام للمذهب لخدمة أهداف سياسية كما حدث أثناء الحرب العراقية - الإيرانية من استخدام مكثف للقومية، واعتبار إيران خطرا فارسيا على الأمن القومى العربى(٣٤). فى هذا الإطار، فإن الاستخدام السياسى للبعد المذهبى من قبل بعض الأنظمة السنية جاء لتحقيق هدفين، الأول: هو إظهار إيران كخطر ردا على برنامجها النووى وتمددها الإقليمى. وهنا، يمكن تفسير السمة المذهبية لبعض تفاعلات وتحالفات المنطقة، حيث حاولت بعض الدول العربية تعميم الخوف من "الخطر الشيعي" ليمتد خارج الإطار العربى إلى الإطار الإقليمى السنى الأوسع. وهذا ما يظهر من تحرك السعودية تجاه تركيا "السنية"، ويظهر كذلك من اجتماع وزراء سبع دول إسلامية سنية فى إسلام أباد فى فبراير ٢٠٠٧ دون حضور إيرانى، فيما وصف حينها بأنه تحرك من أجل إقامة تكتل إسلامى سنى (٣٥).

الهدف الثانى هو التصدى لمطالب الإصلاح السياسى، خاصة التى قدمها الشيعة، حيث تم رفع "الفزاعة الشيعية" للإيحاء بأن أى اتجاه إلى الإصلاح سوف يأتى بالشيعة إلى السلطة، وبالتالى إيجاد ثغرة للتدخل الإيرانى(٣٦). الخطير فى الأمر أن التوظيف السياسى لفكرة " الخطر الشيعى" تلازم مع بعض الممارسات الخطيرة التى يمكن أن يكون لها آثارها السلبية بعيدة المدى على العلاقة بين السنة والشيعة من ناحية، واستقرار منطقة الشرق الأوسط بشكل عام من ناحية أخرى، مثل:

- فتاوى التكفير العديدة التى صدرت ضد الشيعة، مثل الفتوى التى أصدرها أحد رجال الدين السنة فى السعودية بتحريم مساعدة حزب لله اللبنانى فى حربه مع إسرائيل فى ٢٠٠٦، لأنه "شيعى(٣٧). الخطير فى الأمر أن مثل هذه الفتاوى لم تواجه بموقف حازم من قبل السلطات المعنية.

- الحديث المكثف عن موجة تشيع مقصودة تقودها إيران فى الدول السنية، كما سبقت الإشارة، وقد أثار هذا مشاعر السنة بشكل كبير.

٢- تسعى إيران إلى استثمار علاقاتها المذهبية مع الأقليات الشيعية فى المنطقة العربية من أجل تحقيق مصالح وأهداف سياسية، ولكن هذا لا يعنى أنها قادرة دائما على فرض أجندتها على هذه الأقليات، حيث إن هناك خلافات كبيرة بينها وبين إيران (٣٨). كما أن هذه الأقليات لا تسعى إلى الانقلاب على الحكم، وإنما تعمل من اجل المشاركة السياسية عبر صناديق الاقتراع والحصول على نصيب عادل فى الثروة الوطنية، وهذا لا يبرر أى حديث عن خطر لها، على حد قول الباحث فى معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط فى واشنطن، والسورى الأصل، مرهف جويجاتى (٣٩). إضافة إلى ذلك، فإن كثيرا من القوى السياسية العربية ذات العلاقة مع إيران لا تقيم هذه العلاقة على أساس مذهبى، وإنما تعمل على استثمار التناقضات الإيرانية - الأمريكية والإسرائيلية لتحقيق مصالحها، وتبرز هنا حركة حماس الفلسطينية(٤٠). وكما سبقت الإشارة، لا تتبنى قوى شيعية عربية كثيرة الرؤية السياسية ذاتها التى تتبناها إيران بشأن نظرية ولاية الفقيه.

٣- تبنى إيران لقضيتى فلسطين والوجود الأمريكى فى

٣٤- د. عبد المنعم سعيد، معنى أن تكون شيعيا، صحيفة الأهرام المصرية، ٢٩ يناير ٢٠٠٧.

٣٥- أبعاد الحديث عن تكتل إسلامى سنى فى المنطقة، أخبار الساعة، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٥ فبراير ٢٠٠٧).

٣٦- شحاتة محمد ناصر، هل هى ردة ديمقراطية فى الخليج؟ أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٩ أبريل ٢٠٠٧)، على الرابط :
http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopi
cs/DisplayTopic/627.2251.0-97-132..00html

٣٧- يمكن الاطلاع على هذه الفتوى فى: جريدة الرأى العام الكويتية، ١ أغسطس ٢٠٠٦

٣٨- محمد أبو الفضل، الهلال الشيعى بين الحقيقة والوهم، مختارات إيرانية، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، يناير ٢٠٠٥).

39- Wikipedia.com

٤٠- خالد السرجانى، هل بدأت الحقبة الإيرانية فى منطقة الشرق الأوسط؟ مختارات إيرانية، يونيو ٢٠٠٦.

الشرق الاوسط، بصرف النظر عن طبيعة أهدافها ومساحة المبدئى والبرجماتى فى هذه السياسة، يكسبها شعبية فى أوساط الكثير من السنة العرب، دون النظر إلى الخلاف المذهبى معها(٤١).

٤- "الخطر الشيعى" الذى تم الترويج له والتخويف منه بعد ٢٠٠٣، لا يمكن التسليم به دون تمحيص، لأن السنة هم أغلبية عددية فى المنطقة، بينما يمثل الشيعة، على أية حال، أقلية. وإذا كان يمكن تفهم الحديث من قبل بعض أجنحة الحكم أو السلفيين السنة عن "خطر شيعى"، مع الكثير من التحفظ، فى البحرين أو السعودية، على سبيل المثال، فإن المسألة تبدو غريبة فى دولة مثل مصر التى تمثل معقلا رئيسيا للسنة فى العالم الإسلامى، ولا يزيد عدد الشيعة فيها على الآلاف" تقديرات تقرير الحرية الدينية الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٦ تشير إلى أن عددهم ٧٥٠ ألفا". وهذا يؤكد مرة أخرى التوظيف السياسى للقضية، ليس فقط فى الإطار الإقليمى ضمن صراعات النفوذ بين القوى السنية وإيران، وإنما أيضا على المستوى الداخلى. فعلى سبيل المثال، استخدمت هذه القضية وتستخدم فى الصراع السياسى بين الإسلاميين والليبراليين فى بعض الدول العربية، ومنها مصر، حيث استند الليبراليون على ما سموه "موجة التشيع" بقيادة إيران فى الدول السنية، لتوجيه النقد إلى التوجهات الإسلامية الأممية لتيار الإسلام السياسى، والقول بعدم واقعية هذه التوجهات، وانتقاد تعاطف الإسلاميين العرب مع إيران وحزب الله اللبنانى فى تحديهما للولايات المتحدة وإسرائيل.

٥- فى إطار سعيها إلى " الزعامة الإقليمية"، ليس من مصلحة إيران استعداء السنة فى المنطقة من خلال دعمها للشيعة. وربما ترى إيران فى تبنى قضايا مشتركة مع السنة، مثل العداء ضد إسرائيل، المدخل الأفضل لتأكيد نفوذها الإقليمى بدلا من المدخل المذهبى لما يؤدى إليه هذا المدخل الأخير من إثارة الشكوك السنية حول حقيقة اهدافها.

هذا لا يعنى بالطبع أن إيران ليس لديها مشروعها الخاص لاستثمار علاقاتها مع الشيعة فى المنطقة العربية والعالم لخدمة أهدافها، وان كان ليس بالزخم الذى كان عليه بعد الثورة، ولا يعنى أيضا أنها، أى إيران، لا تتصل بالشيعة فى الدول المجاورة وتحاول إقامة علاقات معهم (٤٢). لكن المسألة يتم تضخيمها وتوظيفها سياسيا، كما أنها ليست ذات شق واحد يقتصر على أن إيران تعمل على تدعيم نفوذها الإقليمى من خلال علاقاتها مع الشيعة فى الشرق الأوسط، ولكنها ذات شقين، أحدهما تمثله إيران، والآخر تمثله الدول التى تحتضن الشيعة. وهو الشق الأهم والأكثر تأثيرا، لأن الإدارة السليمة للتعددية المجتمعية فى أى مجتمع تمنع أى محاولة لاختراقه من الخارج. فضلا عن ذلك، فإن أنظمة الحكم فى بعض الدول العربية تعد مسئولة عن عدم وجود مراجع تقليد شيعية قوية فيها بشكل أدى بالشيعة العرب إلى الذهاب إلى إيران، وتقليد مراجع فقهية خارج بلادهم، وهذا فتح المجال للتأثير والتأثر المتبادل (٤٣).

ثانيا - الأبعاد الداخلية للصعود الشيعى :

بالإضافة إلى الدراسات التى اهتمت بالبعد الإقليمى للظاهرة السياسية الشيعية بعد عام ٢٠٠٣، هناك دراسات أخرى لم تنظر إلى المسألة من منظور إقليمى، وإنما من منظور داخلى يتعلق بتأثيرها على طبيعة العلاقات داخل المجتمعات العربية ثنائية المذهب، وواقع ومستقبل التطور السياسى فيها، إضافة إلى أوضاع الأقليات الشيعية وطبيعة علاقاتها مع السلطة والقوى الأخرى فى الدول التى تتواجد بها، والنظر إلى بعض الأزمات الداخلية من منظور طائفى.

* **البحرين** : بالنظر إلى أن للبحرين وضعا خاصا فى إطار الحديث والجدل حول الصعود الإقليمى للشيعة، فضلا عن "خطرهم"، باعتبارها ذات غالبية سكانية شيعية محكومة بأقلية سنية، وتعرف تاريخا من الصدام والتوتر بين الشيعة والحكم منذ الاستقلال، فقد حظيت باهتمام ملحوظ فى إطار التناول البحثى للظاهرة السياسية الشيعية فى الشرق الأوسط بعد ٢٠٠٣ . فى هذا الإطار، ناقشت إحدى الدراسات الأزمة السياسية الداخلية فى البحرين من منظور طائفى، وأكدت أن تداخل الصراع السياسى والاجتماعى مع التوترات الطائفية ينتج عنه مزيج قابل للاشتعال، وأن مشروع الإصلاح السياسى الذى بدأ فى عام ١٩٩٩ لم يستطع أن ينزع فتيل الاحتقان الطائفى لسببين، الأول: أنه لم يؤسس لاتفاق سياسى جديد بين الشعب والحكم، يتجاوز قيام الأسرة الحاكمة بإحكام قبضتها على الحكم من خلال المؤسسات، والثانى: أنه لم يقم بشىء فعلى لمعالجة التوترات الطائفية(٤٤).

وتتناول الدراسة مظاهر ما ترى أنه تمييز ضد الشيعة، وتعرض فى هذا الإطار العديد من المظاهر التى تراها معبرة عن هذا التمييز فى ظل المشروع الإصلاحى، مثل تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل يحول دون فوز الشيعة بالأغلبية فى البرلمان، على الرغم من أنهم أغلبية عددية، والتجنيس للسنة من بلاد مختلفة بهدف التأثير على التركيبة السكانية والتوازن المذهبى بين السنة والشيعة، إضافة إلى التمييز فى مجال التوظيف الحكومى، وما يؤدى إليه ذلك من مظاهر للفقر والبطالة فى صفوف الشيعة. تتناول الدراسة كذلك ما ترى أنه "خرافات" فى التعامل مع الشيعة داخل البحرين، مثل أنهم يسعون إلى إقامة نظام حكم دينى على غرار ما هو موجود فى إيران. وترد على ذلك بالآتى :

- إن وضع الشيعة الذين عانوا من التهميش السياسى

٤١- أميمة عبد اللطيف، الانقسام فى المشهد العربى سياسى فمن يحوله مذهبيا؟ السفير اللبنانية، ١٢ مارس ٢٠٠٧

٤٢- البحرين استدعت السفير الإيرانى لديها فى ٨ مارس ٢٠٠٥، للاحتجاج على ما رأته المنامة تدخلا فى شئونها الداخلية من قبل طهران من خلال الشيعة البحرينيين، الأمر نفسه قامت به الكويت، حينما احتجت فى التاسع من مايو ٢٠٠٤ لدى ايران على لقاءات جرت فى السفارة الإيرانية لديها بين مسئولين ايرانيين وبعض الشيعة الكويتيين.

٤٣- وليد أبى مرشد فى لقاء مع قناة الجزيرة القطرية، على الرابط :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0BDD1725-7CD6-47B4-AEC9-1443B3EE.6175htm

44- International Crisis Group. Bahrain's Sectarian Challenge. Middle East Report No.40.(May 6. 2005).

والاقتصادى والاجتماعى فى التاريخ الإسلامى هو الذى دفعهم إلى تبنى سياسات طائفية، بمعنى الدفاع عن مصالح الطائفة.

- كون رجال الدين هم الذين يهيمنون على الهيكل التنظيمى للشيعة وعلى جمعياتهم ومؤسساتهم، فإن هذا لا يعكس بالضرورة نوايا ثيوقراطية، لأن هذا الموقع لرجال الدين نابع من موقعهم المركزى فى المجتمع الشيعى بشكل عام، نتيجة لعوامل مختلفة وتراكمات تاريخية طويلة.

من القضايا المهمة التى تتناولها هذه الدراسة قضية الولاء، فى ظل اتهام الشيعة العرب بشكل عام بعدم الولاء لدولهم. وفى هذا الإطار، تشير الدراسة إلى أن هذا الاتهام نابع من الفهم الخطأ لمسألة التقليد. وتعرض للعديد من الدلائل على وطنية شيعة البحرين، بدءا من رفضهم الانضمام إلى إيران فى الاستفتاء الذى أجرى عام ١٩٧١ تحت رعاية الأمم المتحدة، حينما طالب شاه إيران بالبحرين، حيث صوتوا لصالح الاستقلال تحت حكم آل خليفة.

بالنسبة لسياسة الحكومة، فإن الدراسة تحملها مسئولية تأجيج التوتر الطائفى من خلال سعيها إلى تصوير المعارضة السياسية على أنها شيعية، على الرغم من أنها تضم السنة والشيعة معا، إضافة إلى انحيازها إلى السنة.

أهم ما فى هذه الدراسة أمران، الأول: هو تحذيرها من انهيار تيار الاعتدال داخل الشيعة، لصالح تيار التشدد على ضوء انتكاسات التجربة الإصلاحية. والثانى: دعوتها للولايات المتحدة إلى التخفيف من الإشادة بتجربة البحرين الإصلاحية.

تنبع أهمية الأمر الأول من أن التيار المعتدل أصبح يعانى من مشاكل كبيرة فى تسويق وجهة نظره فى أوساط الشيعة القاضية بأن الكفاح من خلال الآليات السياسية ضمن إطار النظام هو الكفيل بالحصول على الحقوق وتحقيق الإصلاح، حتى إن الأمين العام لجمعية الوفاق الوطنى الإسلامية الشيعية، على سلمان، قد عبر عن ندمه فى إحدى المرات، لأنه دخل البرلمان (٤٥).

أما أهمية الأمر الثانى، فتنبع من أن الضغوط الدولية والأمريكية كانت عاملا مهما من عوامل دفع السلطة فى البحرين إلى الإصلاح، وبالتالى فإن توقف هذه الضغوط من شأنه أن يقنعها بما تحقق (٤٦)، وبالتالى زيادة شحنات التوتر التى تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة ومتواترة.

بشكل عام، فإن هذه الدراسة اقتربت من قضايا مهمة وتثير الالتباس فى أذهان الكثيرين، ولهذا فإنه يتم استغلالها لخدمة أهداف سياسية، مثل الولاء ودور رجال الدين الشيعة فى السياسة، واستطاعت أن ترسم مسارات مهمة لفهمها، وأن تضع يدها على الكثير من جذور الأزمة السياسية فى البحرين وأبعادها.

*السعودية: إضافة إلى البحرين، حظيت السعودية بالاهتمام فى الدراسات الخاصة بالظاهرة السياسية الشيعية بعد ٢٠٠٣، خاصة أن الشيعة بها يسكنون فى مناطق ذات أهمية استراتيجية للعالم كله وليس للملكة فقط، وهى مناطق النفط، فضلا عن أنهم يواجهون بموقف تكفيرى من قبل الوهابيين السلفيين الذين لا يعترفون بمذهبهم وينظرون إليهم كمشركين(٤٧). فى هذا الإطار، أكدت دراسة للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات أنه بالرغم من أن العلاقات الطائفية فى السعودية أبعد ما تكون عن نقطة الغليان ومخاطر المواجهة الوشيكة منخفضة، فإن هذا ليس سببا للرضا عن الذات، وإنما هناك أسباب كثيرة تدعو إلى اتخاذ خطوات لنزع فتيل أزمة محتملة (٤٨).

ضمن هذا الإطار، تشير الدراسة إلى أنه على الرغم من أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وبروز التطرف السنى فى السعودية قد أديا إلى تركيز الحكومة على التطرف السنى، وحدوث تقارب بين الليبراليين السنة والشيعة بصورة ساهمت فى تحسين الجو الطائفى، فإن حرب العراق ٢٠٠٣ وسيطرة الشيعة على الحكم هناك أدت إلى نتائج معاكسة، خاصة أن عددا من المتطرفين السنة السعوديين قد ذهبوا إلى العراق، ليس فقط لمواجهة الولايات المتحدة، وإنما أيضا للشيعة العراقيين، وهذا انتقل صداه السلبى إلى الساحة السياسية السعودية.

وعلى الرغم من أن شيعة السعودية قد انتقلوا من المواجهة للنظام بعد عام ١٩٧٩، تاريخ قيام الثورة الإيرانية، إلى التفاهم والقبول بالعمل ضمن الآليات السياسية، فإن الدراسة ترى أن الهدوء الناتج عن هذا التحول يعانى من الخطر بدون المزيد من التقدم الملموس من قبل الحكومة فى التعامل معهم. وفى هذا الإطار، تشير الدراسة إلى مظاهر "التمييز" ضد الشيعة السعوديين فى المجالات المختلفة، وتركز بشكل خاص على موقف التيار الدينى الوهابى المتحالف مع السلطة منهم، حيث يعتبرهم كفارا ويحملهم الكثير من الأخطاء التاريخية التى تصل إلى حد اتهامهم بالمسئولية عن سقوط وانهيار الخلافة العباسية على أيدى التتار. وتعرض الدراسة فى هذا السياق لبعض الفتاوى الوهابية المضادة للشيعة، وإلى تصاعد العداء ضد الشيعة داخل السعودية على ضوء سيطرة الشيعة على الحكم فى العراق. وكسبيل لمعالجة المشكلة الشيعية فى السعودية، طالبت الدراسة الرياض بتوسيع الوجود الشيعى فى المؤسسات الحكومية، ورفع القيود المتبعة على الطقوس الدينية لهم، وتشجيع التسامح والتخلص من كل مظاهر العداء للشيعة فى المدارس والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام. وعلى الرغم من أهمية الجوانب التى أشارت إليها الدراسة فيما يخص المسألة الشيعية فى السعودية، خاصة الجانب الدينى، لأن

٤٥- صحيفة البيان الإماراتية، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧.

46- Graham E. Fuller And Rend Rahim Francke, The Arab Shi,a The Forgotten Muslims,(New York : St,martin,s Press , 1999), P133-134

٤٧- كمثال على ذلك فتوى رجل الدين السنى السعودى عبد الرحمن البراك التى أفتى فيها بأن الشيعة مشركون، وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٦

48- International Crisis Group, The Shiite Question In Saudia Arabia, Middle East Report.(September 19, .2005)

شيعة السعودية هم الوحيدون من بين الشيعة العرب الذين يتم التشكيك فى إسلامهم داخل مجتمعهم (٤٩). فإن هناك جوانب أخرى على درجة كبيرة من الأهمية لم تشر إليها الدراسة، أهمها جانبان هما:

١- الجانب الجغرافى: لأن وجود الشيعة فى المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، والقريبة من التجمع الشيعى فى البحرين، يثير دائما مخاوف السلطة فى السعودية من أى توجهات معارضة لديهم، وفى الوقت نفسه يغزى حنق الشيعة بالنظر إلى وضعهم المتدنى، على الرغم من أنهم يسكنون فى المنطقة النفطية الرئيسية فى المملكة(٥٠).

٢- الجانب السياسى: ويتعلق بطبيعة العلاقة بين السعودية وإيران فعلى الرغم من أن العلاقة مع إيران تعتبر محددا مهما من محددات التعامل مع الشيعة فى الدول العربية التى بها أقليات شيعية، فإن الأمر بالنسبة للسعودية يبدو أكثر بروزا وأهمية بالنظر إلى اعتبارين، أولهما: إن التنافس فى الخليج يقوم بالأساس بين السعودية وإيران، بعد أن خرج العراق من المعادلة. ويمثل العامل الطائفى بعدا مهما فى هذا التنافس، وهذا ما يتضح من موقف السعودية الغاضب تجاه تهميش السنة فى العراق بعد عام ٢٠٠٣، إلى حد تهديدها بالتدخل إلى جانبهم (٥١). ثانيهما: إن السعودية تعتبر نفسها رمز السنة فى العالم، ولهذا فان الصراع بينها وبين إيران، وهى رمز الشيعة فى العالم، يتخذ أبعادا طائفية، يكون لها تأثيرها الداخلى الواضح على طبيعة العلاقة بين السنة والشيعة داخل المملكة. وعلى ذلك، فإن شيعة السعودية كثيرا ما كانوا ضحية الصراع أو التنافس السعودى - الإيرانى، بل ربما يكونون أكثر ضحاياه.

ومن الدراسات المهمة التى تحدثت عن شيعة السعودية، كتاب فؤاد إبراهيم "الشيعة فى المملكة العربية السعودية"، الذى يتناول أوضاع الشيعة فى السعودية من الجوانب المختلفة(٥٢). ويتبنى موقفا مفاده أن الشيعة السعوديين يتعرضون إلى تمييز واسع فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، حتى إن السلطات السعودية تعمد إلى التقليل من عدد الشيعة لأسباب أمنية وسياسية واقتصادية. ويرجع التوتر بين الحكومة والشيعة إلى سياسة التمييز التى فرضتها الحكومة ضدهم منذ نشأة الدولة السعودية، وإلى دور الوهابية المتطرفة التى تنظر إلى الشيعة على أنهم كفار أو روافض. ويرى أنه بدون إدماج الشيعة فى النسيج الوطنى السعودى، سوف يظل الوطن غائبا، حيث قامت الدولة، إلا أنها لم تنجح فى بناء الوطن أو الأمة.

ويحدد فؤاد إبراهيم فى كتابه ستة عوامل تشجع على انفصال الأقليات بشكل عام، أولها التركيز الديموغرافى للأقلية فى منطقة معينة، وثانيها تواجد الأقلية فى منطقة جغرافية طرفية، وثالثها التمييز ضدها، ورابعها عدم حصولها على نصيبها العادل من الثروة الوطنية، وخامسها التحريض الخارجى. أما سادسها، فهو الثقافة الانعزالية الخاصة. ويرى أن هذه الاعتبارات تتوافر فى حالة الشيعة فى السعودية، إلا أنهم لم يصلوا إلى المطالبة بالانفصال بعد، ولكن المستقبل ربما يحمل أمورا أخرى.

ومن القضايا المهمة فى الكتاب ما يتعلق بخيارات الدولة السعودية فى التعامل مع الشيعة وخيارات الشيعة فى التعامل معها. حيث يعرض ثلاثة خيارات للدولة، هى: الهيمنة على الشيعة، تشكيل هوية وطنية جامعة، استيعاب العناصر المناوئة. أما خيارات الشيعة، فهى: الاستيعاب أو الانضواء، التعايش مع الحالة الدونية، الخروج والانفصال.

إضافة إلى ذلك، فإن الكتاب يحاول نقد الذات الشيعية، فى إطار سعيه نحو إيجاد أرضية للتعايش بين السنة والشيعة فى السعودية وغيرها. وفى هذا الإطار، يرى أن "التعايش بين المعتقدات المختلفة لا يتم بإخفاء الأسلحة ولا بإطلاق رسائل طمأنة لفظية، بل يتطلب قراءة نقدية تفكيكية للذات الشيعية للحيلولة دون تحميل الشيعة تبعات ما اقترفه بعض المحسوبين عليها، ونبذ ما يخالف عقيدة مؤسسى المذهب. إن الخوف من سخط العامة والعلماء لا يغير من حقيقة أن فى مصادر الشيعة ما يخالف تعاليم أئمة أهل البيت".

أهمية هذا الكتاب أنه يقدم مسحا لأوضاع الشيعة فى السعودية، ويتعرض للأدبيات الخاصة بالتعامل مع الأقليات مع تطبيقها عليهم، ويقدم نقدا مهما للذات الشيعية. إلا أنه، رغم صدوره عام ٢٠٠٧، لا يتناول الأبعاد الإقليمية للقضية على ضوء ما حدث فى العراق ولبنان ودور إيران، على الرغم من أن هذه الأبعاد تبدو على درجة كبيرة من الأهمية فى محاولة فهم معادلة التوتر التى تثيرها المسالة الشيعية فى السعودية وغيرها.

* **العراق** : تؤكد دراسة للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات أن الانقسام الأخطر فى العراق هو الانقسام المذهبى على محور السنة-الشيعة، لأنه يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى تقسيم العراق. خطورة الانقسام الطائفى، وفقا للدراسة، أنه ينتج مواجهات عنيفة ويسيطر على السياسة ويوجهها، وتفشل فى مواجهته كل الدعوات إلى الحوار والتهدئة، كما تتضاءل أمامه التوجهات العلمانية التى تؤمن بها بعض القوى العراقية، سواء السنية أو الشيعية(٥٣).

49- Graham E.Fuller . Rend Rahim Francke . op.cit.p . 183

٥٠- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمانية، تقرير الملل والنحل والاعراق ٢٠٠٥، (القاهرة: المركز، ٢٠٠٦). فلاح المديرس، الحركة الشيعية فى الكويت، (الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٩)، ص ٢٢. انظر كذلك: ديفيد فروم، ريتشارد بيرل، نهاية الشر. كيفية الانتصار على الإرهاب، ترجمة: فؤاد السروجى، (عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، حيث أوصى هذا الكتاب الحكومة الأمريكية بأن تلوح للحكومة السعودية بانفصال المنطقة الشرقية الشيعية لدفعها إلى التعاون فى الحرب على الإرهاب

51- New York Times, 31/12/2006. حيث نقلت عن مسئولين امريكيين قولهم إن الرياض ابلغت واشنطن بانها يمكن أن تتدخل لدعم السنة بالمال إذا ما انسحبت القوات الأمريكية من العراق.

٥٢- فؤاد إبراهيم، الشيعة فى السعودية، (بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٧).

53- International Crisis Group, The Next Iraq War? Sectarianism And Civil Conflict, Middle East Report No 52, (February 27, 2006)

وإذا ما انتهى العراق إلى التجزئة، كما تشير الدراسة، فإن هذا سيعود فى الأساس إلى عوامل طائفية تعددها فى الآتى:

- الطبيعة الطائفية للدستور العراقى الذى تم التصديق عليه فى أكتوبر ٢٠٠٥، حيث همش العرب السنة وأبعدهم.

- الانتخابات المعيبة التى أجريت فى يناير ٢٠٠٧، والتى منحت الفوز للتحالف الشيعى - الكردى الذى وضع مسودة الدستور، وأقام حكومة ردت على الغضب تجاه الشيعة بهجمات ضد السنة لا تميز.

- تشكيل مجلس الحكم المؤقت فى يوليو ٢٠٠٣، حيث طغت فى تركيبته الاعتبارات الطائفية على الاعتبارات الوطنية.

على ضوء ذلك، تطالب الدراسة بحكومة وحدة وطنية فى العراق لا تقوم على الاعتبارات الطائفية، وإنما على الكفاءة والمواطنة، وإجراء تغييرات على الدستور تحد من الطائفية، وتشجيع بناء المؤسسات غير الطائفية من قبل المانحين الدوليين. ولكن أخطر ما هذه الدراسة هو دعوتها للمجتمع الدولى، بما فى ذلك دول الجوار، لأن يأخذ فى اعتباره احتمال تقسيم العراق، وأن يكون مستعدا لذلك.

وعلى الرغم من أن حديث الدراسة عن احتمال تقسيم العراق يبدو صادما، فإنها ليست وحدها التى حذرت من ذلك أو تحدثت عنه، خاصة فى ضوء تجزر الاحتقان الطائفى. فقد سبقتها دراسات أخرى، لعل أبرزها الدراسة التى نشرتها مجلة "اتلانتك" الأمريكية فى عدد يناير/فبراير ٢٠٠٨ بعنوان "After Iraq" وكتبها الباحث الأمريكى-الإسرائيلى جولد بيرج المتخصص فى شئون الشرق الأوسط، والتى تضمنت خريطة لما تراه الشرق الأوسط الجديد على ضوء ما جرى فى العراق، حيث توقعت تقسيم العراق إلى ثلاث دول على أسس طائفية وعرقية، دولة فى الشمال للأكراد، وأخرى فى الوسط للسنة، وثالثة فى الجنوب للشيعة، وتقسيم السعودية إلى دولتين، إحداهما فى المنطقة الشرقية للشيعة، واختفاء لبنان.. الخ. وعلى الرغم من تواتر حديث التقسيم، فإن هناك عوامل يمكن أن تمنع التقسيم الرسمى، وإن كانت لا تمنع التقسيم الواقعى أو غير الرسمى، أهمها موقف دول الجوار التى ترى أن أى تقسيم للعراق سوف يثير طموحات الأقليات لديها بشكل يهدد وحدتها. وهذا ينطبق على إيران كما على الدول العربية، إضافة إلى الخلافات داخل كل طائفة، سواء الشيعة أو السنة أو الأكراد، والتى تمنعها من الاتفاق فيما بينها. فضلا عن ذلك، فإن نظر الدراسة إلى كل شىء فى العراق من منظور الانقسام بين السنة والشيعة إنما يتجاهل انقسامات أخرى لا تقل خطورة، مثل الانقسام الكردى-العربى، لأنه يتعلق بقضايا خطيرة، مثل توزيع الثروة والهوية ومستقبل العراق كدولة موحدة (٥٤).

ومن الكتاب الذين اهتموا ببحث الاوضاع السياسية فى العراق بعد ٢٠٠٣، فؤاد عجمى، وهو شيعى وأستاذ فى جامعة جونز هوبكنز بالولايات المتحدة، وأحد مستشارى وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، وعضو فى هيئة المديرين فى مجلس العلاقات الخارجية فى الولايات المتحدة، حيث يتبنى وجهة نظر لا ترى للعامل الخارجى، سواء تعلق بالولايات المتحدة أو إيران، أى دور فى إثارة الطائفية والعنف الطائفى فى العراق. ويرى أن هذا العنف الطائفى لم يأت نتيجة للغزو الأمريكى للعراق فى عام ٢٠٠٣، وإنما ينبع من الصراع التاريخى بين السنة والشيعة الذى يعود إلى سنوات صدر الإسلام الأولى، ومن عدم تقبل السنة لحكم الأغلبية الشيعية، إضافة إلى دور أنظمة الحكم السنية فى المنطقة الذين عملوا على تأجيج الصراع من اجل إفشال النموذج "الديمقراطى" العراق. ويؤكد عجمى أن شيعة العراق مستقلون عن إيران وولاؤهم خالص للعراق. وأيد عجمى قرار الغزو الأمريكى للعراق، واصفا إياه بأنه قرار نبيل(٥٥).

ويرجع التوتر الشيعى - السنى فى الشرق الأوسط إلى الخلافات المذهبية والسياسية والتاريخية بين الطرفين وليس إلى أى عامل خارجى. ومع أهمية الاعتبارات الذاتية أو المحلية للصراع بين السنة والشيعة التى أشار إليها عجمى، فإن إهمال العامل الخارجى، الدولى أو الإقليمى، يعد جانب نقص أساسى فى تحليله، حيث يعد هذا العامل أحد العوامل المهمة التى لابد من أخذها فى الاعتبار عند دراسة المسألة الشيعية فى المنطقة أو قضايا الأقليات بشكل عام، وإن كان العامل الذاتى يبقى فى كل الحالات هو الأهم والأكثر تأثيرا، لأن العامل الخارجى لا يستطيع أن يؤثر إلا من خلاله. والواقع أن الانتماء المذهبى لعجمى يبدو واضحا فى تحليله الوارد فى هذا الكتاب، خاصة أنه كان من الذين قالوا إن العراقيين سوف يستقبلون القوات الأمريكية بالورد فى الشوارع العراقية حينما يذهبون للإطاحة بصدام حسين. وقد استشهد بهذه المقولة ديك تشينى، نائب الرئيس الأمريكى فى عام ٢٠٠٢، فى معرض طمأنته للأمريكيين القلقين من الغزو. ومن المعروف أن عجمى له كتاب صادر فى ١٩٩٨ بعنوان "قصر أحلام العرب"، قال فيه إن القومية العربية هى محاولة لفرض الهيمنة السنية على منطقة الشرق الأوسط من خلال التخفى برداء سياسى(٥٦).

ثالثا - الصعود الشيعى وسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط:

كان صعود الشيعة فى العراق بدعم من قبل الولايات المتحدة

٥٤- أخبار الساعة، العراق: هل يتحول الصراع من محور السنة الشيعة إلى محور العرب الأكراد؟(أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ٢١ نوفمبر ٢٠٠٨.

55 - Fouad Ajami, The Foreigner's Gift: The Americans, Arabs, And The Iraqis In Iraq, New York, Free Press, 2006.

٥٦- على جمال الدين، فؤاد عجمى، سفير فوق العادة لقم فى البيت الأبيض، مجلة المجلة السعودية، ٢٤ فبراير ٢٠٠٨.

التى أطاحت بنظام صدام حسين وتحالفت معهم، وفتحت الطريق أمامهم نحو السيطرة على الحكم بسبب أغلبيتهم العددية. وقد اعتبر هذا تعبيرا عن التحول فى موقف الولايات المتحدة من العداء "للإسلام الشيعى" الذى ارتبط فى ذهنها بالثورة الإيرانية منذ عام ١٩٧٩، إلى العداء "للإسلام السنى" الذى أصبح مصدر الخطر الرئيسى عليها بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ (٥٧).

على ضوء ذلك، فإن النتائج الداخلية والإقليمية، التى أسفرت عن صعود الشيعة فى العراق والشرق الأوسط بعد ٢٠٠٣، قد أوجدت معطيات جديدة أمام السياسة الأمريكية فى المنطقة، خاصة بعد أن أدى صعود الشيعة إلى توتر سنى - شيعى فى العراق والمنطقة، وإلى تزايد نفوذ إيران الإقليمى، وزيادة مظاهر الخطر على إسرائيل، خاصة بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ . فى هذا الإطار، تعددت الرؤى بخصوص كيفية تعاطى واشنطن مع الظاهرة السياسية الشيعية وتوابعها فى المنطقة العربية والشرق الأوسط، إضافة إلى طبيعة التحولات التى لحقت وتلحق بسياسة واشنطن فى الشرق الأوسط على ضوء التوتر الطائفى فيه.

* الكاتب الأمريكى الشهير سيمور هيرش من أوائل الذين كشفوا عن التحول الذى لحق بسياسة الولايات المتحدة من التحالف مع الشيعة، الذى تم على أساسه غزو العراق فى عام ٢٠٠٣، إلى الانقلاب عليهم والتحالف مع السنة. فمنذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، كان الخطر الإسلامى فى الذهن الأمريكى يشير إلى الإسلام الشيعى، ولهذا تحالفت الولايات المتحدة مع الأنظمة السنية المجاورة لإيران من أجل تقويض ثورتها. إلا أن تحولا لحق بهذه السياسة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، التى اتهم فيها متطرفون سنة، وبالتالى بدأ التركيز الأمريكى على خطر التطرف الإسلامى السنى، وأصبح الخطر الإسلامى هو الخطر السنى، وهذا الفكر هو الذى قام على أساسه التحالف مع الشيعة فى غزو العراق ٢٠٠٣ وإطاحة صدام حسين. إلا أن امتداد النفوذ الإيرانى فى العراق والشرق الأوسط، استثمارا للعلاقة مع الأقليات الشيعية فى المنطقة، والمواجهة الأمريكية الإيرانية بسبب برنامج طهران النووى، دفع - وفقا لهيرش - إلى تحول آخر، هو دعم السنة فى مواجهة الشيعة حلفاء إيران، سواء كان ذلك فى لبنان أو العراق. ويشير هيرش إلى أن أهم اللاعبين الرئيسيين وراء هذا التحول هو نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى، ومستشار الأمن القومى السعودى الأمير بندر بن سلطان. وفى هذا الإطار، يشير هيرش إلى أمرين مهمين:

الأول هو الدور الكبير للسعودية فى إحداث هذا التحول فى السياسة الأمريكية، حيث ينقل هيرش عن فالى نصر، الخبير فى الشأن الشيعى، قوله إن هذا التحول يمثل انتصارا للخط السعودى الذى اقنع الولايات المتحدة بأن خطر إيران والشيعة أكبر من خطر الراديكاليين السنة.

الثانى هو أن هذا التحول قد تحول إلى سياسات مشتركة على الأرض، أمريكية إسرائيلية سعودية. حيث نقل هيرش عن مسئول أمريكى كبير قوله إن السعوديين والإسرائيليين والأمريكيين قد توصلوا إلى عدة اتفاقات غير رسمية فى عام ٢٠٠٦، تقوم على طمأنة إسرائيل بأن السعودية ودول الخليج وواشنطن تشاركها قلقها تجاه إيران، وأن تعمل واشنطن مع الدول السنية من أجل كبح جماح الصعود الشيعى فى المنطقة(٥٨).

يكتسب ما أشار إليه هيرش أهميته من اعتبارين :

١- إن هناك ما يمكن أن يدعمه على الأرض، سواء فيما يتعلق بما سمى بتحالف المعتدلين الذى شكلته الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٦، وضم دولا سنية فى مواجهة تحالف المتشددين، ويضم إيران وحزب الله وسوريا، أو ما يتعلق بمحاولة واشنطن وضع إسرائيل والدول العربية السنية فى جانب، وإيران وسوريا فى جانب آخر، بحيث يتحول الصراع فى الشرق الأوسط إلى سنى شيعى، بدلا من عربى-إسرائيلى.

٢- مصداقية هيرش نفسه باعتباره احد الصحفيين الأمريكيين المخضرمين الذين لهم صلات قوية بدوائر صنع القرار داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

* وفى إطار تناوله للأبعاد المختلفة للظاهرة السياسية الشيعية بعد ٢٠٠٣، درس نصر تأثير التناحر السنى - الشيعى على سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. وفى رأيه أن الطائفية تشغل اهتمام واشنطن لعدة أسباب، هى :

- سوف تحدد هذه الطائفية مستقبل العراق.

- تلعب الطائفية دورا مهما فى هيكلة التحالفات الإقليمية بالشرق الأوسط، ومن ثم التأثير على الصراع العربى الإسرائيلى والإصلاح السياسى والاقتصادى الداخلى فى دول المنطقة، وطبيعة مواقفها من السياسات الأمريكية.

- تعتبر الطائفية قوة دافعة للراديكالية من شأنها النيل من الاستقرار الإقليمى والتأثير السلبى على الحرب على الإرهاب. ففى إطار تناحرها على السلطة، تتبنى القوى الشيعية والسنية سياسات أكثر راديكالية لتبرير سلوكها. وفى العالم العربى وباكستان، تعتبر التوجهات المناوئة للشيعة عنصرا أساسيا فى أيديولوجية أتباع تنظيم القاعدة.

٥٧- انظر فى هذا التحول، جون اسبوزيتو وفالى نصر، الإسلام والسياسة الأمريكية .. من الهلع الشيعى إلى الهلع السنى، ترجمة وتحرير: شيرين فهمى، إسلام أون لاين، على الرابط: http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-May-2000/qpolitic.17asp#5

58 - Seymour M. Hersh, Is The Administration's New Policy Benefiting Our Enemies In The War On Terrorism?, The New Yorker, March 5, 2007.

ويشير نصر إلى أن الولايات المتحدة تعاونت مع الشيعة فى العراق، إلا أن هذا أدى إلى حنق السنة، وهذا دفعها إلى محاولة الابتعاد عن الشيعة لاسترضاء السنة، أملا فى السيطرة على مظاهر التمرد على الساحة العراقية التى يقودها السنة. وهذا ما أشار إليه سيمور هيرش كما سبقت الإشارة، وهو ما فسره الشيعة بأنه بادرة على ابتعاد الولايات المتحدة عنهم لصالح السنة.

ولكن "مغازلة " السنة، التى بدأت عام ٢٠٠٦، لم تمكن الولايات المتحدة، حسب نصر، من السيطرة على التمرد فى العراق. وفى المقابل، أثارت غضب الشيعة عليها بسبب استهدافها لقوات جيش المهدى التابعة للزعيم الشيعى مقتدى الصدر، ودعوتها إلى تفكيك الميليشيات الشيعية. وإضافة إلى ما يراه نصر فشلا لسياسة الولايات المتحدة فى التقارب مع السنة العراقيين، فإنه يشير إلى فشلها كذلك فى احتواء إيران ومنعها من مد نفوذها إلى الساحة العراقية عبر تحالفاتها مع الشيعة، وبالتالى يخلص إلى دعوة واشنطن إلى الحوار مع طهران حول العراق. ويرى أن المصالح الأمريكية-الإيرانية متداخلة بقوة على الساحة العراقية، حيث لا تريد إيران أن ينهار العراق أو يصبح دولة فاشلة. كما تسببت المصادمات الأهلية على الساحة العراقية إلى إزعاج كبير لطهران، وأيدت إيران العملية السياسية العراقية، لأنها ترغب فى نجاح الحكومة الشيعية هناك(٥٩).

ملخص ما يريد نصر الإشارة إليه فى هذه الدراسة هو ربط استقرار الأوضاع فى العراق والشرق الأوسط بالحوار بين الولايات المتحدة وإيران، وتعاون واشنطن مع الشيعة على الساحة العراقية. فضلا عن ذلك، فإنه يعمل على تقديم إيران للولايات المتحدة فى صورة الدولة التى يمكن التفاهم معها. هذه الرؤية التى يقدمها نصر هى نفسها التى يتبناها فى العديد من دراساته حول الظاهرة السياسية الشيعية، خاصة دراسته عن" الآثار الإقليمية لصعود الشيعة فى العراق " التى نشرها فى دورية واشنطن كوارترلى فى صيف ٢٠٠٤ وسبقت الإشارة إليها. حيث يؤكد فى هذه الدراسة أن البلدان التى يسيطر عليها الشيعة هى فى وضع أفضل من حيث فرصة تحقيق الديمقراطية والنمو الاقتصادى أكثر من تلك التى يسيطر عليها السنة باستثناء تركيا. ويدعو الولايات المتحدة إلى عدم الاصطدام مع شيعة العراق، ويحثها على الضغط على الدول السنية من أجل حقوق أكبر للأقليات الشيعية فيها. الرؤية نفسها أشار إليها نصر فى دراسته بعنوان:

The costs of containing Iran:Washington،s misguided new middle east policy

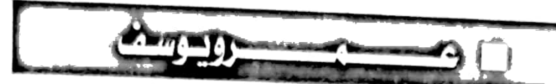
التى أعدها بالتعاون مع" Ray Takeyh" الباحث بمجلس العلاقات الخارجية فى الولايات المتحدة، وتم نشرها فى مجلة فورين أفيرز عدد يناير/فبراير ٢٠٠٨، حيث تشير إلى أن الولايات المتحدة تستغل الخوف السنى من صعود الشيعة لدفع أنظمة الحكم السنية للتحالف معها من أجل احتواء إيران. إلا أن هذه السياسة فاشلة، من وجهة نظره، لأن الدول المجاورة لإيران ليست لديها الحماسة ذاتها لمواجهتها أو الخوف ذاته من الصعود الشيعى. ولهذا، يدعو نصر الولايات المتحدة إلى الحوار مع إيران ودمجها فى إطار ترتيبات إقليمية أوسع تضمها مع الدول المجاورة.

والواقع أن إشارة نصر إلى أهمية الحوار الأمريكى مع إيران بشأن العراق تستند إلى معطيات موضوعية مهمة تدفع إلى القول بضرورة الحوار مع طهران، ليس فقط حول العراق، وليس فقط من قبل الولايات المتحدة، وإنما من قبل القوى الإقليمية الأخرى، خاصة مصر والسعودية، على اعتبار أنها أصبحت طرفا مهما لا يمكن تهميشه أو استبعاده فى معادلة السياسة الشرق أوسطية.

* إضافة إلى نصر، فإن دراسة أعدها مارتن انديك، مدير مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكينجز، والخبير الأمريكى المعروف بشئون الشرق الأوسط، وتامارا كوفمان ويتيز الباحثة فى المركز، أشارت إلى أن سياسة الولايات المتحدة التى قامت على أساس احتواء إيران - من خلال دفع السنة والشيعة إلى المواجهة وتقسيم الشرق الأوسط إلى معسكرى اعتدال، تمثله القوى السنية، ومعسكر تشدد، تمثله القوى الشيعية والقوى السنية المتحالفة معها - هى سياسة فاشلة لسببين، أولهما: أنه لا يمكن إيجاد خطوط فاصلة بشكل أساسى بين السنة والشيعة إزاء القضايا والصراعات السياسية. فعلى الرغم من التوترات السنية - الشيعية، فإن حزب الله اللبنانى الشيعى يساعد حركة حماس الفلسطينية السنية، الأمر نفسه بالنسبة لإيران التى تساعد الحركات الإسلامية السنية. السبب الثانى هو أنه لا يمكن واقعيا الفصل بين المعتدلين والمتشددين فى المنطقة العربية. فموقف حزب الله الشيعى فى حرب لبنان ٢٠٠٦، وهو الذى تضعه الولايات المتحدة فى معسكر التشدد، لاقى تأييدا واسعا فى الدول السنية التى تضعها واشنطن فى معسكر الاعتدال. من هذا المنطلق، تطالب هذه الدراسة بسياسة توازن أمريكية أخرى فى الشرق الأوسط، لا تقوم على وضع الشيعة فى مواجهة السنة أو المعتدلين فى مواجهة المتشددين، وإنما على خليط من السياسات، أهمها: دعم العمل الجماعى متعدد الأطراف فى العراق، استثمار الخلافات السورية الإيرانية والتخلى عن فكرة تغيير النظام السورى، دعوة المعتدلين العرب إلى الإصلاح الداخلى، اتباع الدبلوماسية من أجل القضاء على برنامج إيران النووى وإنهاء الصراع العربى-الإسرائيلى، عدم السماح للتوتر السنى - الشيعى فى العراق بالتحول إلى صراع إقليمى، منع

59- Vali Nasr. Shia- Sunni Rivalry: Implications For U.S Policy Toward Radical Islam, Aspin Institute, (July, 2007).

صناعة القرارات الإسرائيلية فى حرب الاستنزاف



عمرو يوسف

طالب دكتوراه بكلية الدراسات الدولية، جامعة ترنتو، إيطاليا .

يزخر التاريخ المعاصر بالأمثلة على قرارات أصدرها الساسة قبل أو أثناء العمليات العسكرية، والتى كان لها تأثير حاسم فى مجرى الحرب، ومن أبرزها قرار هتلر غزو روسيا عام ١٩٤١، وقرار الرئيس ترومان تصعيد الحرب فى كوريا عام ١٩٥٠، وقرارات القيادة المصرية فى حرب يونيو ١٩٦٧، وقرارات الحكومة الإسرائيلية بالهجوم على لبنان عام ٢٠٠٦. غير أن ما ينبغى الإشارة إليه هو أنه ليس هناك "قرار" فى حد ذاته جيد أو سيئ، حيث عادة ما تكون تلك الأحكام غير موضوعية لاعتمادها على النتيجة النهائية للحرب، وإنما الأقرب القول وجود "عملية صناعة قرار" جيدة أو سيئة، أى ما إذا كان صناع القرار قد اتبعوا الأسس السليمة لاتخاذ قرارهم أم لا. وبينما أنه من البديهى القول إن عملية صناعة القرار السياسى والاستراتيجى ونوعيتها تؤثر على نتيجة الحرب التى تخوضها الدولة، إلا أن السؤال الذى تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه هو كيفية ومدى تأثير عملية صنع القرار على نتيجة الحرب، مقارنة بالعوامل الأخرى (مثل حجم القوات المسلحة، وتكنولوجيا السلاح، والاستراتيجية العسكرية، وكفاءة العنصر البشرى).

وللإجابة على هذا السؤال، تبدأ الدراسة بعرض منهجها من تعريف المقصود بكل من نتيجة الحرب ونوعية عملية صناعة القرار وكيفية قياسهما، والمناهج المستخدمة فى التحليل، ثم تنتقل إلى تطبيق هذا الإطار النظرى على دراسة حالة، وهى القرارات الإسرائيلية فى حرب الاستنزاف (١٩٦٩-١٩٧٠). وقد اختيرت حرب الاستنزاف، نظرا لأنها رغم ثرائها النظرى والتطبيقى، لم تلق، بعكس الحروب العربية - الإسرائيلية الأخرى، القدر الكافى من الاهتمام، لا سيما فى الأدبيات العربية، بعكس ما لقيته فى الأدبيات الغربية والإسرائيلية. كما استفادت هذه الدراسة، بالإضافة إلى المصادر العربية والإنجليزية، من الوثائق الإسرائيلية عن الأعوام ١٩٦٧-١٩٧٠، والتى رفعت عنها السرية، حيث اطلع عليها الباحث فى أرشيف الدولة فى إسرائيل عام ٢٠٠٨، فضلا عن الكتب والمذكرات المنشورة باللغة العبرية حول الموضوع.

منهج الدراسة

تعريف المتغيرات :

أولا- نتيجة الحرب :

تتبنى هذه الدراسة تعريف نتائج الحرب فى دراسة Correlates of War* والتى تعتمد على البحث القيم لجونز وبريمر وسنجر، والمعنون "النزاعات العسكرية بين الدول ١٨١٦-١٩٩٢". واتساقا مع فهم المفكر العسكرى الألمانى كلاوزفتز للنصر على أنه تحقيق هدف الحرب كـ "عمل من أعمال العنف يستهدف إجبار خصمنا على تحقيق إرادتنا"(١)، يعرف جونز وبريمر وسنجر النصر فى الحرب على أنه ما يلى:

تغير فى الوضع القائم تحدثه الدولة لصالحها عن طريق العمل العسكرى الذى يفرض هزيمة على الخصم. ويشمل ذلك الاستيلاء على مساحة كبيرة من الأرض، أو تغيرا كبيرا فى السياسة الخارجية للخصم، أو النجاح فى إسقاط نظام حكم دولة أخرى بالقوة. ويمكن للنصر أن يتم متى استطاعت الدولة أو مجموعة من الدول تأمين حدوث تغير لصالحها عبر استخدام عمل عسكرى

*http://www.correlatesofwar.org/

1- Roger Ashley Leonard, ed., A Short Guide to Clausewitz On War (London: Weidenfeld & Nicolson, 1967), 41.

ناجح يقود مباشرة إلى التغيير القسرى للوضع الذى كان قائما قبل بداية النزاع(٢).

أما التساوى، فيعرفه جونز وبريمر وسنجر على أنه ما يلى:

التساوى هو غياب، أى تغير حاسم فى الوضع الذى كان قائما قبل بداية النزاع، ويحدث متى تكون النتيجة ليست فى صالح أى من طرفى النزاع. وينشأ التساوى عادة عندما لا يكون هناك تغير فى الوضع القائم. وعلى الرغم من ذلك، فقد يحدث التساوى إذا حدث تغير فى الوضع القائم، شريطة أن تكون الحصيلة النهائية التعادل(٣).

ثانيا- نوعية عملية صناعة القرار:

حددت أدبيات صناعة قرار السياسة الخارجية العديد من المعايير التى تقيس نوعية أو جودة عملية صناعة القرار(٤). وتعتمد هذه الدراسة على أربع مهام إجرائية يعتقد أنها شاملة بما يكفى لتفسير التنوع فى نتائج الحرب، وهى: استعراض الأهداف، واستعراض الخيارات، والبحث عن المعلومات، ومعالجة المعلومات، وذلك على النحو التالى:

(١) استعراض الأهداف: تناقش مجموعة صناعة القرار أهدافها، وطبيعة الغايات والقيم التى تبغى تحقيقها فى موقف معين قبل أن تتخذ قرارا حول ما يجب عمله. ويشكل وضوح الأهداف والتأكد من أن الوسائل المستخدمة تحقق هذه الأهداف عاملا أساسيا فى نوعية عملية صناعة القرار.

(٢) استعراض الخيارات: تستعرض مجموعة صناعة القرار بدقة طيفا واسعا من خيارات العمل، وتقوم بحساب ما إذا كانت تدرك تكاليف ومخاطر النتائج السلبية والنتائج الإيجابية التى ستتبع كل خيار منها أم لا.

(٣) البحث عن المعلومات: تحصل مجموعة صناعة القرار على المعلومات الضرورية لإجراء تقييم دقيق لخيارات العمل. ويشمل ذلك الاتصال بالمتخصصين (فى القوات المسلحة، وأجهزة الدفاع، والخارجية، والمخابرات، ووسائل الإعلام، والمراقبين الخارجيين) والذين تعد خبرتهم بالموضوع ذات أهمية خاصة، فضلا عن الدول الحليفة.

(٤) معالجة المعلومات: تظهر مجموعة صناعة القرار استعدادا لقبول المعلومات المستجدة من المتخصصين، حتى عندما لا تؤيد تلك المعلومات الخيار المفضل لدى المجموعة. وتكون معالجة المعلومات فعالة حين يتمكن صناع القرار من مراجعة تقديراتهم ومواقفهم بعد تلقى معلومات موثوق بها تخالف الافتراضات السائدة.

ومن أجل تقييم أداء صناع القرار لهذه المهام الأجرائية الأربع، فإن هذه الدراسة تطبق المنهج الذى طرحه باتريك هانى فى هذا الصدد. حيث يتم تقييم أداء كل مهمة على النحو التالى: عند تسجيل من اثنتين إلى ثلاث ملاحظات إيجابية لأداء المهمة، يعطى أداء المهمة تقدير "جيد". وعند تسجيل أربع ملاحظات إيجابية أو أكثر، يعطى أداء المهمة تقدير "جيد جدا". من الجانب الآخر، عند تسجيل من اثنتين إلى ثلاث ملاحظات سلبية لأداء المهمة، يعطى أداء المهمة "ضعيف". وعند تسجيل أربع ملاحظات سلبية أو أكثر، يعطى أداء المهمة "ضعيف جدا". أما التقدير "محايد"، فيعطى عندما تسجل ملاحظة واحدة سلبية أو إيجابية لأداء المهمة، ولا يعطى تقدير على الإطلاق فى حالة نقص المعلومات عن المهمة(٥).

مناهج البحث المستخدمة :

تستخدم هذه الدراسة منهج "تتبع المسيرة Process Tracing" لتحديد تأثير عملية صناعة القرار على نتيجة الحرب، حيث يساعد هذا المنهج على تحقيق هدفين مهمين، أولا: توضيح علاقة السببية بين عملية صناعة القرار ونتيجة الحرب فى الحرب محل الدراسة(٦)، ثانيا: التغلب على مشكلة التعميم من عدد قليل من دراسات الحالة من خلال إعطاء المزيد من التفصيل عما تفترضه النظرية من نتائج(٧). والمقصود بهذا المنهج تتبع سلسلة من الأحداث فى مسيرة ترتبط خلالها الظروف الأولية بالنتائج بعدة أدلة(٨). ويكمن الرابط بين المتغير المستقل والمتغير الثابت هنا فى بنية وتسلسل الأحداث، التى يجب على الباحث أن

2- Daniel M. Jones, Stuart A. Bremer and J. David Singer, "Militarized Interstate Disputes, 1816-1992: Rationale, Coding Rules, and Empirical Patterns", Conflict Management and Peace Science 15, no. 2 (Summer 1996): 179-180.

3- Jones el al. 1996, 197-180.

4- Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics (Princeton: Princeton University Press, 1976), 410-24; Irving L. Janis and Leon Mann, Decision Making: A Psychological Analysis of Conflict, Choice, and Commitment (New York: The Free Press, 1977), 11; Alexander George, Presidential Decisionmaking in Foreign Policy: The Effective Use of Information and Advice (Boulder, Colorado: Westview Press, 1980), 10; Janice Gross Stein and Raymond Tanter, Rational Decision-Making: Israel's Security Choices, 1967 (Columbus: Ohio State University Press, 1980), 44-50; Patrick Haney, Organizing for Foreign Policy Crises: Presidents, Advisers, and the Management of Decision Making (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1997), 48.

5- Haney 1997, 47-8.

6- John Gerring, Case Study Approach: Principles and Practices (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), 177.

7- Gary King, Robert O. Keohane, and Sidney Verba, Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1994), 227.

8- Gerring 2007, 172-185.

تأثر أيضا بالاعتقاد السائد لدى عديد من أعضاء الحكومة أنه ما لم يتمسك الجيش بخط المياه، فإن المصريين سوف يعبرون القناة، ويشكلون رأس جسر، ثم يتمكنون، قبل أن تستطيع إسرائيل القيام بأى شئ، من استصدار قرار بوقف إطلاق النار من مجلس الأمن(٢٣). وبلغ هذا الاعتقاد من القوة أن ديان قد أعرب لهيئة أركان الجيش فى نوفمبر ١٩٦٨ عن اعتقاده بأن السوفيت قد يردعون إسرائيل حينئذ من إعادة احتلال الضفة الشرقية للقناة عن طريق ضرب تل أبيب بالقاذفات الجوية(٢٤). غير أن هذه الفرضية كانت غير واردة بالمرة، "لأنه كان يجب على كل من المصريين والسوفيت التحرك بسرعة فائقة، كما كان عليهم التأكد من أن الولايات المتحدة لن تستخدم حق النقض أو تعرقل مسيرة إصدار القرار فى مجلس الأمن"(٢٥).

قامت القيادة الإسرائيلية باستعراض خياراتها بشكل "ضعيف". وكما يقترح ياريف، "لقد كان من الممكن أن نطلب ثمنا لهذا الانسحاب (من خط القناة) من المصريين، لأن ذلك كان سيمكنهم من إعادة فتح القناة"(٢٦). وبالتالى، فإن إعادة فتح القناة للملاحة كانت سوف تمنح القيادة المصرية حافزا للامتناع عن إطلاق النار، غير أن الغالبية فى مجلس الوزراء وهيئة الأركان كانت مقتنعة، فى ظل نشوة النصر فى حرب ١٩٦٧، بأنه لا ينبغى على إسرائيل تقديم أية تنازلات(٢٧). لم يتم استعراض جدى للخيارات سوى على المستوى العسكرى بين هؤلاء الذين كانوا يفضلون إقامة مواقع دفاعية ثابتة على خط القناة، وبين أولئك الذين اقترحوا الدفاع المتحرك على خط يبعد ما بين ١٠ و١٥ كيلومترا شرق القناة(٢٨). وقد رجحت هيئة الأركان الخيار الأول فى نهاية الأمر، ولكن دون دراسة سلبيات هذا الخيار بشكل جيد. صحيح أن التمسك بخط القناة كان يوفر "خطوطا دفاعية استراتيجية" لإسرائيل، مثل تلك التى كان يدعو إليها آلون، وأن إقامة خط بارليف كانت ستسهم فى الحد من الخسائر البشرية فى صفوف الجيش، جراء أعمال القصف والقنص التى كانت تقوم بها القوات المصرية، إلا أن إقامة تحصينات على خط المياه، كما يقول اللواء/ إسرائيل طال، نائب رئيس هيئة الأركان خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، "كانت بمثابة دعوة للمصريين لإطلاق النار. فى الحقيقة، لقد جعلت من الصعب ألا يطلقوا النار"(٢٩).

قام القادة الإسرائيليون بأداء "ضعيف" فيما يخص مهمتى البحث عن المعلومات ومعالجتها. من ناحية، قصر صناع القرار فى إسرائيل بحثهم على (أمان) التى قدرت فى صيف ١٩٦٧ أن مصر لم تكن مستعدة للقتال ولا لتحمل تبعاته. وقد اتفق كل من اشكول وديان مع هذا التقدير(٣٠). وحتى عندما بدأت مصر فى شن هجمات على طول جبهة القناة فى شهرى يوليو وأغسطس ١٩٦٧، فقد قلل كلاهما من إرادة المصريين للقتال، حيث نظرا إلى تلك الهجمات على أنها "مدفوعة من السوفيت .. الذين أرادوا، عبر المصريين، أن يضغطوا على دولة إسرائيل للانسحاب من شاطئ قناة السويس، لإتاحة الفرصة أمام إعادة فتح القناة"(٣١). كما أهمل رئيس الوزراء أشكول النصيحة التى وجهها له الوزير ساسون فى أبريل ١٩٦٨ بمراجعة سياسة "الطريق المسدود" التى تتبعها إسرائيل فى التمسك بخط وقف إطلاق النار، لأنها تمنح العرب مزايا عسكرية وسياسية كبيرة، ولأن الوقت يعمل فى غير صالح إسرائيل(٣٢). قدمت (أمان) فى ٢١ نوفمبر ١٩٦٨ تقديرا صحيحا بخصوص النوايا المصرية لشن هجوم فى عام ١٩٦٩، إلا أنه قد تم الاكتفاء به، ولم يتم البحث عن مصادر أخرى، بل إن هذا التقدير ذاته لم تتم مناقشته فى مجلس الوزراء، ولم يناقش سوى فى اجتماع هيئة الأركان بحضور وزير الدفاع. من ناحية أخرى، سعت إسرائيل فى البداية إلى دعم أمريكى لسياستها، إلا أن صناع القرار لم يذهبوا فى ذلك إلى أبعد من الخطوط العريضة. وعلى سبيل المثال، فإن الحكومة لم تبلغ أحدا بقرارها فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ سوى حكومة الولايات المتحدة(٣٣)، والتى قامت بالتالى بدعم إسرائيل دبلوماسيا فى صياغة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ووافقت على بيع طائرات (فانتوم) لها فى أكتوبر ١٩٦٧. إلا أنه فيما يخص تغير السياسة فى أغسطس ١٩٦٧ وحتى مايو ١٩٦٧، كما يقول إسحاق رابين، سفير إسرائيل لدى واشنطن آنذاك،" فإن الحكومة الأمريكية لم تزل لا تعلم شيئا"(٣٤). فى الوقت نفسه، فقد استمرت الحكومة فى تجاهل المقترحات التى

23- David A. Korn, Stalemate: The War of Attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1970 (Boulder, San Francisco, Oxford: Westview Press, 1992), 104.

24- Uri Bar-Joseph, HaTsofeh sheNirdam: Hafta'at Yom HaKipurim uMekorotehah (The Watchman Fell Asleep: The Surprise of Yom Kippur and its Causes) (Ganei-Aviv, Lod: Zmora-Bitan Publishers, 2001), 46-47.

25- Korn 1992, 104.

26- Yariv 1998, 146.

27- Eitan Haber, HaYom Tifrotz Milhama: Zikhronotav shel Tat-Aluf Yisrael Lior, haMazkir haTzvai shel Rashi ha-Mimshala Levi Eshkol veGolda Meir (Today War will Break Out: The Reminiscenses of Brig. Gen. Israel Lior, Aide-de-Camp to Prime Ministers Levi Eshkol and Golda Meir), (Tel Aviv: Edanim Publishers, 1987), 342.

28- Chaim Herzog, The War of Atonement: October 1973 (Boston and Toronto: Little, Brown and Company, 1975), 5-7; Korn 1992, 103-04.

29- Korn 1992, 103.

30- Bar-Joseph 2001, 42-43.

31 Haber 1987, 286.

32- ISA, From E. Sasson to the Prime Minister: The Battle for Peace, April 8, 1968, Rg. 43.4-6692/25.

33- ISA, From the Foreign Office to New York, June 19 1967, Rg. 130.23-4087/12.

34- Rabin 1979, 136.

كررها وزير الخارجية الأمريكى، دين راسك، للانسحاب بضعة كيلومترات من شاطئ القناة للسماح بإعادة فتحها(٣٥). واستنتج صناع القرار فى إسرائيل من إشارات غامضة من واشنطن أن القناة تعد "ورقة تفاوض مهمة"، وأن الموقف الأمريكى يدعم قيام الجيش بإقامة تحصينات على طول القناة(٣٦).

ثانيا- قرار شن الغارات الجوية فى العمق المصرى:

أدى صناع القرار فى إسرائيل مهمة استعراض الأهداف بشكل "ضعيف". لقد كان لديهم هدفان سياسيان، الأول: وضع نهاية للحرب وإجبار مصر على الالتزام بوقف إطلاق النار، والهدف الثانى هو إسقاط أو إضعاف نظام حكم عبد الناصر الذى كان فى نظرهم العائق الأساسى أمام تسوية سلمية. لقد اعتقدوا بأن نقل الحرب إلى عمق مصر سوف يكشف للشعب المصرى مدى وثمن الحرب التى يشنها عبد الناصر، وأن الشعب لابد عندئذ أن يبحث له عن مخرج بالتمرد على النظام(٣٧). غير أن أحدا لم يقم بتقييم ما إذا كان القصف الجوى سوف يقود إلى النتائج المتوقعة أم لا. وبالتحديد، فإن توقع أن تقبل مصر بوقف إطلاق للنار غير مشروط، نتيجة لوضعها العسكرى الحرج، كان يتناقض مع تجربة الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٩، حينما استمرت مصر فى القتال رغم تحول استراتيجية الاستنزاف ضدها، حيث كان من غير المقبول لمصر وللاتحاد السوفيتى القبول بوقف إطلاق للنار تحت ضغط الغارات الإسرائيلية، لأن ذلك كان يعتبر إعلانا للهزيمة فى الحرب التى شنها عبد الناصر. والأهم من ذلك أن الاعتقاد بأن الغارات الجوية فى العمق سوف تؤدى إلى سقوط نظام عبد الناصر كان يتناقض مع ثلاثة مؤشرات، أولا: الخبرة التاريخية التى تؤكد التأثير العكسى للقصف الجوى الاستراتيجى(٣٨)، ثانيا: شعبية عبد الناصر الجارفة والتى استمرت حتى بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧(٣٩)، ثالثا: الاحتمال الكبير الذى توقعه ديان بألا تسمح موسكو بسقوط النظام المصرى.

أدت مجموعة صناعة القرار مهمة استعراض الخيارات بشكل "محايد". قدم الجيش للحكومة ثلاثة خيارات للعمل العسكرى: (١) عملية برية واسعة النطاق للاستيلاء على الضفة الغربية لقناة السويس ما بين القنطرة والإسماعيلية، (٢) عملية برية محدودة للاستيلاء على الضفة الغربية للقناة ما بين القنطرة وبورسعيد، (٣) شن غارات جوية مكثفة فى العمق المصرى. لكن الحكومة استبعدت الخيارين الأولين للأسباب التالية: (أ) القيود السياسية المفروضة من القوى العظمى، (ب) نقص وسائل العبور، (ج) احتمالات الخسائر البشرية العالية، (د) ضعف احتمالات أن تؤدى العملية الغرض منها. أما الخيار الثالث، فقد نظر إليه على أنه أقل فى التصعيد، وممكن من الناحية العسكرية، وأقل فى الخسائر البشرية(٤٠). غير أن احتمال التدخل السوفيتى ظل نقطة الخلاف الرئيسية. اعتبر آلون أن الاتحاد السوفيتى سوف يخشى مواجهة بين القوى العظمى، وأن لديه قدرة تقنية محدودة على مثل هذا التدخل، كما أنه ليست هناك سابقة لتدخل عسكرى سوفيتى فى دولة ليس لديه معها اتصال برى. وعلى العكس من ذلك، فقد رأى ديان أن الاتحاد السوفيتى، مع مصالحه الضخمة فى مصر، لن يسمح بسقوط نظام عبد الناصر، وأن دولة بحجم الاتحاد السوفيتى لن تعدم الوسيلة التقنية للتدخل إذا ما اتخذت قرارا سياسيا بذلك، وأن غياب السوابق التاريخية على التدخل السوفيتى ليس دليلا كافيا على عدم إمكانية حدوثه(٤١). إلا أن ديان، فى تناقض واضح، وافق فى النهاية على قرار شن الغارات الجوية، معتقدا أغلب الظن فى أمرين، أولا: إن الدفع بطائرات (فانتوم) التى وصلت حديثا إلى إسرائيل والأقل عرضة للإسقاط بالصواريخ أرض/جو سوف يمنع استنزاف قوات سلاح الجو، وهو الأمر الذى كان وراء رفضه إطلاق سلاح الجو لعمق مصر فى مايو ١٩٦٩(٤٢)، ثانيا: إن التصعيد لن يؤدى إلى التدخل السوفيتى وإنما قد يسرع وتيرة وقوعه فحسب، وبالتالى فإن الغارات ينبغى أن تتجنب قصف المصانع ومحطات الطاقة، وأن تنفذ "تجريبيا، خطوة بخطوة"(٤٣).

قامت مجموعة صناعة القرار بأداء "ضعيف" فيما يخص البحث عن المعلومات. اعتمدت الحكومة بشكل كبير على (أمان) التى قدرت أن الغارات فى العمق، إذا كانت ناجحة، سوف تضع

35- ISA, From Washington to the Foreign Office, July 7, 1967, Rg. 43.5/9-7434/12; ISA, From Washington to the Foreign Office, July 25, 1967, Rg. 43.5/9-7434/12.

36- Dan Margalit, Sheder m-ha-Bayet ha-Lavan: Alyta o-Nefylata shel Memshelet ha- Likud ha-Liumi (A Message from the While House: The Rise and Fall of the National Unity Government), (Tel Aviv: Otbaz Ltd, 1971), 39.

37- Yaakov Bar-Siman-Tov, The Israeli-Egyptian War of Attrition: A Case-Study of Limited Local War (New York, Columbia University Press, 1980), 120-22.

38- Avi Shlaim and Raymond Tanter, "Decision Process, Choice, and Consequences: Israel Deep-Penetration Bombing in Egypt", World Politics 30, no. 4 (July 1978), 492.

39- Bar-Siman-Tov 1980, 123.

40- Bar-Siman-Tov 1980, 118-9.

41- Margalit 1971, 52-56; Dima Adamsky, Mivtsa "Kavkaz: ha-Hit" arvut ha-Sovyetit veha-Hafta'ah ha-Yisre'elit be-Milhemet ha-Hatashah (Soviet Intervention and Israeli Intelligence Failure in the War of Attrition), (Tel Aviv: Ma'arakhot. 2006), 72-77.

42- Shlaim and Tanter 1978, 491.

43- Margalit 1971, 57.

القناة، مما سيحد من حرية حركة سلاح الجو، وأعاد طرح اقتراحه القديم بتبنى استراتيجية الدفاع المتحرك على خط يبعد ما بين ١٠ و١٥ كيلومترا شرق القناة. ولكن بارليف رفض اقتراح شارون وأوصى بتخصيص طلعات جوية لمنع تحريك الصواريخ أرض/جو وتكثيف الهجمات على القواعد الحالية للشبكة(٦٨). وعلى الرغم من الوثائق الإسرائيلية تظهر اشتراك كل من وزارة الخارجية والسفارة فى واشنطن بشكل كاف فى المشاورات التى سبقت اتخاذ القرار، إلا أنه عندما قدم السفير الأمريكى نص مبادرة روجرز إلى مائير فى ١٩ يونيو، فقد رفضته على الفور، وأخبرت السفير بأنها متأكدة من أن الحكومة سوف ترفضه أيضا. وعلى حد قول الوزير بيجن، "لقد تم رفض المقترحات الأمريكية حتى قبل مناقشتها فى اجتماع الحكومة"(٦٩). أيضا، فقد قرر ديان من تلقاء نفسه فى نهاية الأمر رفض طلعات U-2 الاستطلاعية فوق منطقة القناة، لدرجة أنه هدد بإسقاط الطائرة إذا ما قامت بالطلعة(٧٠). وعلى الرغم من أن الطائرة U-2 تطير على ارتفاعات أعلى من مدى إمكانات الطائرات أو صواريخ الدفاع الجوى التى كانت تملكها إسرائيل حينئذ، وبالتالى فلم يكن فى مقدورها فى واقع الأمر إسقاط الطائرة، إلا أن تهديد ديان كان مؤشرا واضحا على مدى التصميم الإسرائيلى على رفض أية مراقبة خارجية لوقف إطلاق النار مع مصر.

كذلك، فإن "معالجة المعلومات" قد تمت بمستوى "محايد". فبعد الرفض المبدئى غير الرسمى للمبادرة الأمريكية من جانب مائير، أسقط الدفاع الجوى المصرى العديد من طائرات (فانتوم) خلال الفترة من ٣٠ يونيو وحتى ٥ يوليو ١٩٧٠، والتى عرفت فى مصر بـ "أسبوع تساقط الطائرات". لقد أثار ذلك احتمال استنزاف القوة الجوية الإسرائيلية. وبالنسبة لإسرائيل، "بدا أن المساعدة الأمريكية سوف تكون مطلوبة بسرعة عاجلة"(٧١). لقد استوعب صناع القرار فى إسرائيل وبسرعة عندئذ الأهمية القصوى لعلاقات التحالف مع الولايات المتحدة، المورد الرئيسى للسلاح، وبالتالى أهمية الطلب الأمريكى بوقف إطلاق النار. وعلى ذلك، فقد أوقف السفير رابين إبلاغ البيت الأبيض برفض إسرائيل المبدئى لمبادرة روجرز، ليس فقط لاعتراضه على لهجة الرفض، بل أيضا لما أوضحه روجرز من ربط بين موقف إسرائيل الإيجابى من المبادرة وإمدادات الأسلحة الأمريكية(٧٢). وبينما أسهم خطاب الرئيس نيكسون إلى مائير فى ٢٤ يونيو فى تأكيد الالتزام الأمريكى بأمن إسرائيل، فقد سعت مائير بدورها إلى استيضاح أى غموض للموقف الأمريكى، فأرسلت إلى الرئيس الأمريكى تطلب ضمانات بما يلى:

(١) إمداد الجيش الإسرائيلى بالمزيد من طائرات (فانتوم) وصواريخ (شرايك)، (٢) يمثل خطاب نيكسون سياسة حكومة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل والصراع العربى - الإسرائيلى، (٣) سحب خطة روجرز (أ)، (٤) قيام الولايات المتحدة باستخدام حق النقض ضد أى قرار فى مجلس الأمن ضد إسرائيل فيما يتعلق بشروط أو إجراءات التسوية(٧٣).

ردا على ذلك، أكد الرئيس نيكسون قبوله للنقطتين الأوليين فقط(٧٤)، إلا أن صناع القرار فى إسرائيل كانوا راضين عن مستوى الدعم الأمريكى. وبالرغم من تلك النقاط الإيجابية، إلا أن القادة الإسرائيليين قد اختاروا طريقا يخالف ما وصل إليهم من معلومات. لقد تجاهلت الحكومة تحذيرات (أمان) من أن مصر سوف تستغل وقف إطلاق النار لتحريك صواريخ الدفاع الجوى شرقا باتجاه القناة. تلك التحذيرات وأخرى مشابهة أطلقها اللواء/ شارون والفريق/ بارليف فى توصيته بتكثيف الهجمات الجوية على مواقع الدفاع الجوى المصرى لم تجد لها سبيلا، لأن ديان أصر على التشاور مع الأمريكيين قبل القيام بأى تصعيد(٧٥). وعلى الرغم من أن الجهد الذى بذلته إسرائيل للتوصل مع الولايات المتحدة حول تعريف خرق وقف إطلاق النار يدل على إدراكها لإمكانية مثل هذا الخرق(٧٦)، فقد رفضت مائير حتى الاقتراح الأمريكى بأن يشرف على وقف إطلاق النار مراقبون من الأمم المتحدة، ورفض ديان، فى تناقض جديد، طلعات U-2 الأمريكية بعد أن كان يصر على التشاور مع الأمريكيين مسبقا.

تأثير عملية صناعة القرار على نتيجة الحرب :

التفسير السائد لنتيجة الحرب من الجانب الإسرائيلى هو ما طرحه أنتونى كوردسمان فى كتابه "الميزان العسكرى العربى الإسرائيلى وفن العمليات" من أن الفشل الإسرائيلى قد نتج عن الاستخدام غير المتزن لمعركة الأسلحة المشتركة. ومن وجهة نظر كوردسمان، فقد ركز الجيش الإسرائيلى على أسلحة وتكتيكات أعمال القتال جو/جو أكثر مما ركز على أعمال القتال جو/أرض، وتحديدا الإعاقة الالكترونية ضد صواريخ الدفاع الجوى الأرضى، وأسلحة المدفعية والقذائف المضادة للدبابات، كما أن الجيش لم يستطع استيعاب مفهوم الدفاع من مواقع ثابتة(٧٧). وبالتالى، فإن

68- Gai 1998, 191.
69- Brecher 1974, 490.
70- Feer 1998, 437.
71- Korn 1992, 256.
72- Rabin 1979, 177-78.
73- Brecher 1974, 495-96.
74- ISA, From Washington to the Foreign Office, July 27, 1970, Rg.43.4/1-7058/7.
75- Gai 1998, 191.
76- ISA, "From the Foreign Office to Washington", 25 July 1970, Rg.43.4/1-7058/7.
77- Anthony Cordesman, The Arab-Israeli Military Balance and the Art of Operations: An Analysis of Military Lessons and Trends and Implications for Future Conflicts (Washington D.C.: University Press of America, 1987), 33-34.

هذا التفسير يفترض أنه لو كان الجيش الإسرائيلى أكثر فعالية فى تدمير صواريخ الدفاع الجوى وإسكات المدفعية المصرية غرب القناة، لكانت إسرائيل قد انتصرت. ولكن إسرائيل كانت قد نجحت بالفعل فى تدمير شبكة الدفاع الجوى المصرى تقريبا بحلول ديسمبر ١٩٦٩ باستخدام السلاح الذى كان متاحا لديها فى حينه(٧٨). وكان سلاح الجو الإسرائيلى يعمل بحرية فى الأجواء المصرية، عندما قررت الحكومة فى يناير ١٩٧٠ شن الغارات الجوية فى العمق المصرى، والتى أدت فى النهاية إلى التدخل السوفيتى. كذلك، فعلى الرغم من أن إسرائيل لم تستطع الرد بالمثل على نيران المدفعية المصرية، فإن إغارات الكوماندوز الإسرائيلى والهجمات الجوية قد أقنعت القيادة المصرية بوقف القصف المدفعى مرتين أثناء الحرب، رغم أن الإزعاج بالمدفعية لم يتوقف قط. فعقب الإغارة الإسرائيلية على نجع حمادى فى أكتوبر ١٩٦٨، أوقفت القيادة المصرية القصف لمدة خمسة أشهر، كما أوقفته ثانية لمدة شهرين بعد الهجمات الجوية الإسرائيلية ضد مواقع المدفعية، والتى استمرت عشرة أيام فى يوليو ١٩٦٩(٧٩). إذن، فقد فشلت إسرائيل رغم تفوقها العسكرى وليس بسبب القصور فيه.

من جانب أخر، فحتى لو كان الجيش الإسرائيلى قد نجح فى استخدام معركة الأسلحة المشتركة بشكل فعال، وأفلح فى هزيمة نظام الدفاع الجوى المصرى المدعم بأطقم سوفيتية، وفى إسقاط المزيد من الطائرات المقاتلة التى يقودها طيارون سوفيت فوق الأراضى المصرية بحلول يوليو ١٩٧٠، فأغلب الظن أن ذلك لم يكن ليؤدى إلا لتدخل سوفيتى أكثر صراحة وأوسع نطاقا، وهو الأمر الذى يصعب معه تصور أن تحقق إسرائيل نصرا عسكريا. وأخيرا، يصح القول إن استراتيجية الدفاع الثابت التى اتبعتها إسرائيل من خلال إقامة خط بارليف على شاطئ القناة قد حرمت الجيش الإسرائيلى من ميزة التفوق النوعى الذى يتمتع به فى الحرب الميكانيكية(٨٠). غير أن قرارا، مثل التمسك بخط المياه، ليس قرارا تتخذه المؤسسة العسكرية، وإنما كان للقيادة السياسية التى سمحت لهذا القرار غير الرسمى بأن يتطور ويتحول إلى واقع، وتركت الأمر للجيش دون إعطائه تعليمات واضحة.

السيناريو الافتراضى (١): الحكومة الإسرائيلية تقرر فى يناير ١٩٧٠ الاستمرار فى الصراع منخفض الكثافة على طول جبهة القناة.

(١) كيف كان يمكن لـ "الاستمرار فى الصراع منخفض الكثافة" تغيير نتيجة الحرب ؟

لقد كان من شأن الاستمرار فى الصراع منخفض الكثافة على جبهة القناة حرمان مصر من تحقيق أى إنجاز عسكرى ملموس فى حرب الاستنزاف. بطبيعة الحال، فإن استمرار الغارات الانتقامية الإسرائيلية فى منطقة القناة، مع إغارات الكوماندوز الإسرائيلى الجريئة فى العمق المصرى، لم يكن ليؤدى إلى إجبار مصر على وقف لإطلاق النار، غير أنه كان سيؤدى إلى إطالة أمد الوضع العام لتوازن القوى القائم، والذى كان فى مصلحة إسرائيل. بمعنى آخر، فلو كان قد تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار فى وقت لم تستطع مصر فيه إحداث تغيير فى الوضع العسكرى لصالحها فى جبهة القناة، لكانت الحرب قد انتهت بانتصار إسرائيل، بالرغم من الخسائر البشرية التى تكبدتها.

وقد يمكن القول إنه فى حال استمرار إسرائيل فى الغارات الانتقامية المحدودة، بالتناسب مع قصف المدفعية المصرية، فإن هذا فى الحقيقة يعنى نجاح استراتيجية الحرب المصرية من حيث إبقاء رد الفعل الإسرائيلى داخل الحدود التى أرادت مصر أن تمليها، أى دون دفع إسرائيل للتصعيد باستخدام سلاحها الجوى المتفوق. قد يكون ذلك صحيحا، ولكن حتى ذلك لم يكن ليضمن لمصر انتصارا فى الحرب لسببين، الأول: إنه قبل أن تقوم إسرائيل بالتصعيد فى يناير ١٩٧٠، أى عندما كانت تبقى على الحرب محدودة كما أرادتها مصر، فإن مصر لم تكن قد استطاعت تحقيق إنجاز عسكرى رئيسى فى الحرب. بل على العكس من ذلك، فقد أجبرت غارات الكوماندوز الإسرائيلى والغارات الجوية الانتقامية القيادة المصرية مرتين على وقف القصف المدفعى. السبب الثانى هو أن استمرار الصراع منخفض الكثافة على جبهة القناة ربما كان سيقود موسكو إلى إرجاء تدخلها العسكرى فى الصراع، مادام هدف إسرائيل لم يتجاوز منع القوات المصرية من عبور القناة إلى إسقاط نظام عبد الناصر، حليف الاتحاد السوفيتى. وبدون الدعم السوفيتى للدفاع الجوى المصرى، فإن احتمال أن يتحدى المصريون تفوق سلاح الجو الإسرائيلى كان ضعيفا.

(٢) كيف كان "الاستمرار فى الصراع منخفض الكثافة" ممكنا؟

كان هذا السيناريو الافتراضى ممكنا لثلاثة أسباب. السبب الأول هو أنه قد تم اقتراح هذا الخيار من جانب البعض فى القيادة الإسرائيلية، خشية قيام الاتحاد السوفيتى بالتدخل عسكريا إلى جانب مصر. وقد كان المعارض الرئيسى للتصعيد والمؤيد للسياسة الحالية هو الوزير "فوق العادة" للدفاع موشى ديان، والذى عرض أسبابا وجيهة ترجح التدخل السوفيتى، حيث إن الاتحاد السوفيتى لن يسمح بسقوط نظام ناصر، وذلك لمصالحه الضخمة فى مصر، وأن دولة مثل الاتحاد السوفيتى لن تجد مشكلة تقنية فى التدخل إذا ما اتخذت قرارا بذلك، وأن غياب السوابق التاريخية ليس دليلا كافيا على عدم حدوثه.

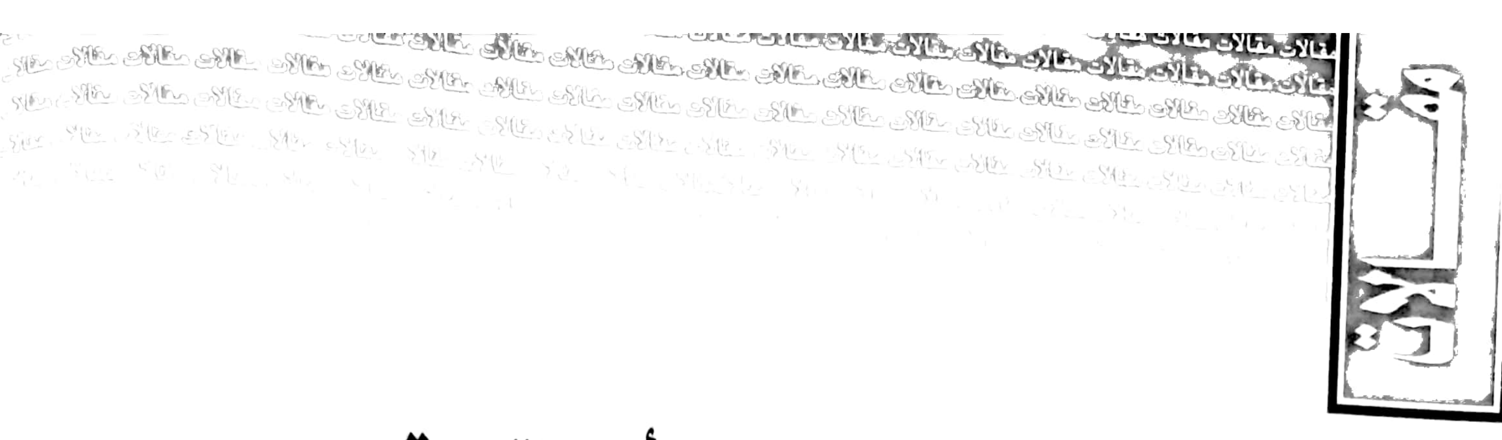
السبب الثانى هو أنه كان بإمكان صناع القرار فى إسرائيل الاستمرار فى سياسة الغارات الانتقامية القائمة، والقيام "بتخفيض سقف المطالب السياسية، وهم واثقون بأن الجيش الإسرائيلى قد كسب حرب القناة واحتفظ بالتفوق العسكرى" (٨١).

78- Shazly 2003, 62-3; Trevor Dupuy 1992, Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars 1947-1974. 3rd ed (Dubuque, Iowa: Kendall/Hunt Publishing Co., 1992), 364-65; Chaim Herzog, The Arab-Israeli Wars: War and Peace in the Middle East from the War of Independence through Lebanon (New York: Vintage Books, 1984), 213.

79- Dupuy 1992, 358 and 363.

80- Dupuy 1992, 362.

81- Shlaim and Tanter 1978, 487.



حقوق الإنسان والأمم المتحدة

د. بطرس بطرس غالى *

عند تعرضنا لموضوع حقوق الإنسان، نرى أن ميثاق الأمم المتحدة تناوله فى الديباجة، حيث نص على أن: "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا ... أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ...". كما جاء فى صلب المادة الأولى، الفقرة الثالثة: "تحقيق التعاون الدولى ... على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

كما أكدت الفقرة (ج) من المادة ٥٥ ذلك بأن نصت على: "أن يشيع فى العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين".

ومن الجدير بالذكر أن الميثاق لم يتعرض نهائيا "للديمقراطية"، باعتبارها مكونا رئيسيا لا ينفصل عن عملية حماية حقوق الإنسان، حيث أكدت الأمم المتحدة أهمية إبراز انتهاجها للحياد فى تعاملها مع النظم السياسية للدول الأعضاء. ومن أجل إنجاح سياسات الدول، لم تعترف الأمم المتحدة أو القانون الدولى بأى فكرة تعبر عن الشرعية الديمقراطية، وقد يظهر ذلك جليا فى أثناء فترة الحرب الباردة، عندما اشتد الصراع الأيديولوجى بين الشرق والغرب، كادت الأمم المتحدة تنهار لولا أن تمسكت بمنهج الحيادية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تناقض كبير داخل نظام الأمم المتحدة. ففى الوقت الذى نص فيه الإعلان العالمى فى مادته الحادية والعشرين، فقرة ٣، على أن "إرادة الشعب هى مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السرى وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب رأى إجراء مماثل يضمن حرية التصويت"، لم تبال الأمم المتحدة على الإطلاق بالانقلابات وبتعدد النظم الديكتاتورية.

وواجه المجتمع الدولى موقفا مزدوجا، فالحركة التشريعية لصالح حقوق الإنسان لم تتوقف عن الانتشار، فى حين أن حركتها السياسية الساعية إلى التطبيق العملى للديمقراطية على الدول الأعضاء كانت منعدمة، بل ممنوعة بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية فى ميثاق الأمم المتحدة التى أكدت أن: "ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما".

ومن الملاحظ أننا لم نر تطبيقا حقيقيا لمعنى الشرعية الديمقراطية إلا فى نهاية الحرب الباردة، عندما أوضحت الجمعية للأمم المتحدة أن الديمقراطية ليست فقط شعارا، ولكنها أيضا أداة حتمية للتنمية

(*) رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة.

وبعدما أكدت من جديد فى قرارها رقم ٤٣/١٥٧ بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٨٨ أن إرادة الشعب التى تعكسها انتخابات نزيهة تجرى دوريا هى أساس لسلطة وحكم الشعب، أعلنت أن: "التجربة العملية تثبت أن حق كل فرد فى الاشتراك فى حكم بلده عامل حاسم فى تمتع الجميع فعليا بمجموعة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى"، فكان ذلك دليلا على التكامل الواضح بين حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتناول المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان الذى عقد فى فيينا فى يونيو عام ١٩٩٣ هذا التكامل بين حقوق الإنسان والديمقراطية، ليثبت أن الديمقراطية وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة.

وبذلك، تنازلت الأمم المتحدة عن الحيادية أمام النظم السياسية للدول الأعضاء لتؤكد معيار الشرعية. وتعد هذه النقلة تحولا كبيرا فى مفاهيم أصبحت بعد ذلك أهدافا للأمم المتحدة واليونيسكو والعديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بحماية وتنمية حقوق الإنسان.

ولقد انعكس تغير موقف الأمم المتحدة تجاه الاستفتاءات الشعبية والانتخابات الوطنية على الطلبات التى قدمتها الدول لمساعدتها، فاستعانت دول بالأمم المتحدة لتقوية مؤسساتها التى لها علاقة بالانتخابات، كما طلبت الدول الأعضاء مساعدات على مستوى واسع، ليس فقط قبل وأثناء الانتخابات، ولكن أيضا بعد إجرائها "وذلك بغية ضمان استمرار وترسيخ عملية إقامة الديمقراطية فى الدولة العضو التى تطلب الحصول على مساعدة". (قرار ٤٨/١٣١، فقرة ٤).

ولكن حتى نتمكن من ترسيخ النظام الديمقراطى فى مجتمع ما، ينبغى لهذا المجتمع أن يلتزم بالسير فى هذا الطريق الطويل ملتزما بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كمنهج. وقد تناول القراران رقم ٤٩/١٩٠ بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٩٤، ورقم ٥٠/١٨٥ بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٩٥، الصادران من الجمعية العامة للأمم المتحدة، المفهوم الجديد للمساعدة فى فترة ما بعد الانتخابات، وكذلك المفاهيم الخاصة بحماية حقوق الإنسان، بالتطوير والتحليل.

وقبل أن أستعرض أمثلة لبعض المساعدات التى قدمتها الأمم المتحدة للدول فى أثناء فترة ما بعد الانتخابات، خاصة الجزء المتعلق بحقوق الإنسان، أود أن أتوقف أمام دور الأمم المتحدة فى مجال المساعدة فى أثناء إجراء العمليات الانتخابية.

ففى أثناء فترة عملى وبتشجيع منى، استجابت الأمم المتحدة بصورة إيجابية لجميع الطلبات التى قدمتها الدول فى هذا الإطار، وقامت بتقديم المساعدة لها فى أثناء إجراء العمليات الانتخابية. لكن الأمم المتحدة بعد ذلك أصبحت أكثر تحفظا، خاصة مع نقل إدارة المساعدات الانتخابية إلى إدارة الشئون السياسية فى يوليو ١٩٩٥.

أصبحت الأمم المتحدة تبدى تحفظا أكبر عن الاشتراك فى العمليات الانتخابية، واكتفت بتنسيق المساعدات للمنظمات الإقليمية، مثل الكومنولث، والمنظمة الفرانكفونية، والاتحاد الإفريقى، والاتحاد الأوروبى، والمنظمات غير الحكومية، وتركت المجال للجنة حقوق الإنسان فى جنيف لتولى الدفاع عن حقوق الإنسان.

ويمكننا القول إن تاريخ تطور سياسة الأمم المتحدة فى مجال المساعدات الانتخابية وحماية حقوق الإنسان ينقسم إلى ثلاث مراحل:

- تبدأ المرحلة الأولى من عام ١٩٨٩، وهو العام الذى تم فيه الإشراف على الانتخابات فى ناميبيا، وتنتهى بنهاية فترة عملى فى ديسمبر ١٩٩٦.

- وتمتد المرحلة الثانية من عام ١٩٩٧ وحتى إنشاء المجلس الدولى لحقوق الإنسان فى جنيف.

- بينما تمتد المرحلة الثالثة من إنشاء اللجنة حتى وقتنا هذا.

ويمكن القول إن حركة الأمم المتحدة الساعية إلى ترسيخ السلام وحماية حقوق الإنسان لم تقم بدورها الأمثل إلا من خلال عمليات حفظ السلام (Peace Keeping). ولقد أدت زيادة حجم الدور الذى تقوم به الأمم المتحدة فى النزاعات الداخلية - الحروب الأهلية - إلى التغيير فى مهام عمليات حفظ السلام التى أصبح لها من الآن فصاعدا طابع متعدد الجوانب.

وهناك جانب من هذه العمليات لا يهدف فقط إلى احترام وقف إطلاق النار أو حفظ الهدنة، ولكن إلى العمل أيضا على ترسيخ السلام عن طريق الإشراف على الانتخابات وحماية حقوق الإنسان، وهى عملية معقدة، وقد تستغرق أعواما عديدة، وتتطلب جهودا كبيرة، وقد تتعرض لنكسات.

فعلى سبيل المثال، أعطى "اتفاق باريس"، الذى عقد بهدف تسوية الصراع فى كمبوديا، تفويضا متعدد الأوجه للسلطة المؤقتة للأمم المتحدة فى كمبوديا (APRONUC) لتقوم بدورها فى مجالات متعددة، مثل حقوق الإنسان والانتخابات وإعادة اللاجئين وإعادة إعمار البلاد.

ونظمت "وحدة حقوق الإنسان" التابعة للسلطة المؤقتة للأمم المتحدة فى كمبوديا حملة واسعة لتوعية الشعب بهذا الموضوع، وتم إعداد برامج تدريب تهدف إلى نشر العديد من المفاهيم الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان فى الأوساط والمجموعات المختلفة، وأنشئت وحدات متحركة للمعلومات فى كل محافظة، مجهزة بمكبرات صوت وبشاشات فيديو لعرض أفلام تتناول الأفكار لحقوق الإنسان. وبالتعاون مع اليونيسكو، تم تزويد السلطة بفريق من المغنين الشعبيين الذين قاموا بجولات فى المحافظات، تصاحبهم عروض مختلفة تعكس رسائل حول

مفاهيم حقوق الإنسان. ولأول مرة فى البلاد، عقدت أول ندوة دولية لحقوق الإنسان، من ٣٠ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ١٩٩٢ فى "بنوم بنه" العاصمة. وفى سياق هذه الأنشطة، ينبغى لنا أن نذكر إنشاء لجنة مراقبة السجون التى نجحت فى إطلاق سراح أكثر من ٢٥٠ مسجونا تم احتجازهم بدون محاكمة.

وهناك مثال آخر فى السلفادور، حيث كانت مهمة لجنة المراقبة التابعة للأمم المتحدة فى السلفادور يقتصر عملها فى بادئ الأمر فقط على التأكد من احترام حقوق الإنسان. ولكن بعد توقيع اتفاقية "مكسيكو للسلام" فى ١٦ من يناير ١٩٩٢، تم توسيع صلاحياتها، فشملت إلى جانب العمل للدفاع عن حقوق الإنسان، العمل مع وحدات عسكرية من الشرطة، وإنشاء وحدة انتخابية، حيث يقتضى عقد انتخابات حرة، أى وضع الناخبين أمام خيار حقيقى احتراما لحقوق الإنسان، الأمر الذى كانت تفتقده السلفادور بسبب الحرب الأهلية الدموية المدمرة. وقد تطلب جذب الفصائل المتحاربة إلى العملية الانتخابية بذل الكثير من الجهد فى هذا السياق بعد تحويل جبهة FMLN (الجبهة الوطنية للتحرير) إلى حزب سياسى .وقد كانت إعادة ضم المحاربين إلى الحياة المدنية إحدى التجارب الناجحة التى قامت بها الأمم المتحدة لتطبيق النظام الديمقراطى.

وفى هذا الصدد، أود أن أشير إلى حركة الأمم المتحدة لصالح حقوق الإنسان فى موزمبيق. فقد أعطى الاتفاق العام للسلام فى موزمبيق اهتماما كبيرا لموضوع حقوق الإنسان، وقامت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة (CIVPOL) من التأكد من الشكاوى التى تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، متضمنة تلك التى ارتكبتها قوات الشرطة الموزمبيقية وقوات الأمن الأخرى فى البلاد. وفى ديسمبر عام ١٩٩٤، بدأت قوات الأمم المتحدة المشار إليها فى التحقيق فى ٥١١ شكوى، من بينها ٦١ تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وتم تحويل هذه الشكاوى إلى الشرطة الموزمبيقية من أجل اتخاذ إجراءات تأديبية ووقائية.

ونأتى أخيرا إلى حركة الأمم المتحدة فى كوسوفو، فقد تم توزيع بعثة الأمم المتحدة المؤقتة فى كوسوفو على أربع منظمات دولية، وأشرف عليها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وكان الجزء الإدارى من مسئولية الأمم المتحدة، والجزء الخاص بإنشاء مؤسسات جديدة من مسئولية منظمة الأمن والتعاون الأوروبى (OSCE)، بينما أشرفت المفوضية العليا لشئون اللاجئين على الجزء الإنسانى، وتولى الاتحاد الأوروبى تطبيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

ويتضح لنا من خلال تلك الأمثلة كيف اتسع دور الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان فى إطار عمليات حفظ السلام. ولتحليل دور الأمم المتحدة من أجل تطبيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بشكل أكثر عمقا، هناك عدة ملاحظات أود أن أقدمها:

- الملاحظة الأولى: إن تسريح الجيش وإعادة ضم المتمردين إلى الجيش الوطنى وإنشاء شرطة حيادية يعد شرطا أوليا لحماية حقوق الإنسان، فلا يمكن أن توجد حماية لحقوق الإنسان فى بلد يعانى ويلات الحروب، خاصة الحروب الأهلية.

- الملاحظة الثانية: ضرورة وجود كيان للأمم المتحدة عقب تشكيل حكومة ديمقراطية هدفها الأول حماية حقوق الإنسان، وأن يواصل عمله لفترة ملائمة. فعند المغادرة المبكرة لكيان الممثل للأمم المتحدة (قوات حفظ السلام، مراقبون، مكاتب دعم لعمليات تطبيق الديمقراطية)، تواجه المجتمعات خطر ضعف الحكومة المنتخبة، أو تهميش المؤسسات المكلفة بنهضة وحماية حقوق الإنسان، أو تحريض الخاسرين فى الانتخابات أو المتمردين القدامى على استعادة الحكم.

- أما ملاحظتى الثالثة، فهى تتعلق بدور الأمم المتحدة عقب إعادة حكومة انتخبت بطريقة ديمقراطية إثر انقلاب نظام الحكم، فيجب ألا يدفع الانتقام هذه الحكومة إلى القيام بسلسلة انتهاكات لحقوق الإنسان ضد مدبرى قلب نظام الحكم، فيبقى العفو والمصالحة السبيلين الوحيدين لإقامة سلام دائم وحقيقى بعد معارك رهيبة ومذابح يقتتل فيها الإخوة.

وأريد أن أختم هذا الموضوع بتسليط الضوء على المخاطر التى تهدد حركتنا الساعية إلى النهوض بحقوق الإنسان لجعلها اللغة المشتركة للإنسانية. وتنقسم هذه المخاطر إلى أربع فئات:

أولا: الخطر الأيديولوجى الذى يفند عالمية إعلان عام ١٩٤٨، والذى يعتمد فى المقام الأول على إعطاء الأولوية للفرد، فى حين أن المجتمعات فى العالم الثالث - فى إفريقيا وآسيا - تعطى الأولوية للقبيلة. ومن المؤكد أن ضمان الحقوق الفردية للإنسان يأتى من خلال حماية حقوق القبيلة، وأرى أنه سيكون من الخطأ عدم تقدير أهمية نظام حكم القبيلة، ومشاعر الأمان والوفاق التى تمنحها الأقليات العرقية والدينية أو اللغوية لأفرادها، مقابل قدرة الدولة فعليا على حمايتهم.

ويأتى الدين فى المقام الثانى، ليقف أمام عالمية حقوق الإنسان، حيث إن الإعلان يتعارض مع بعض أحكام الشريعة الإسلامية. ويتعلق هذا التعارض بالحقوق الأساسية للمرأة، وحرية تغيير الدين، وتطبيق العقوبات الجسدية. ومما يزيد الأمر خطورة ما يراه التيار السلفى الأصولى الإسلامى فى الدفاع عن حقوق الإنسان من تدخل استعمارى جديد وحملة صليبية جديدة ضد الإسلام. يأتى هذا فى الوقت الذى تلتهب فيه المشاعر مع ازدياد الهجمات ضد الإسلام من العالم الغربى، نتيجة لهجمات سبتمبر فى نيويورك وواشنطن، التى أصبح بمقتضاها كل مسلم ينظر إليه بوصفه إرهابيا أو مشروع إرهابى.

وهناك خطر فقد أهميته، ولكنه قائم وقد يعود، خاصة بعد ازدهار قوتين كبيرين هما الصين والهند، ويقصد هنا التيار

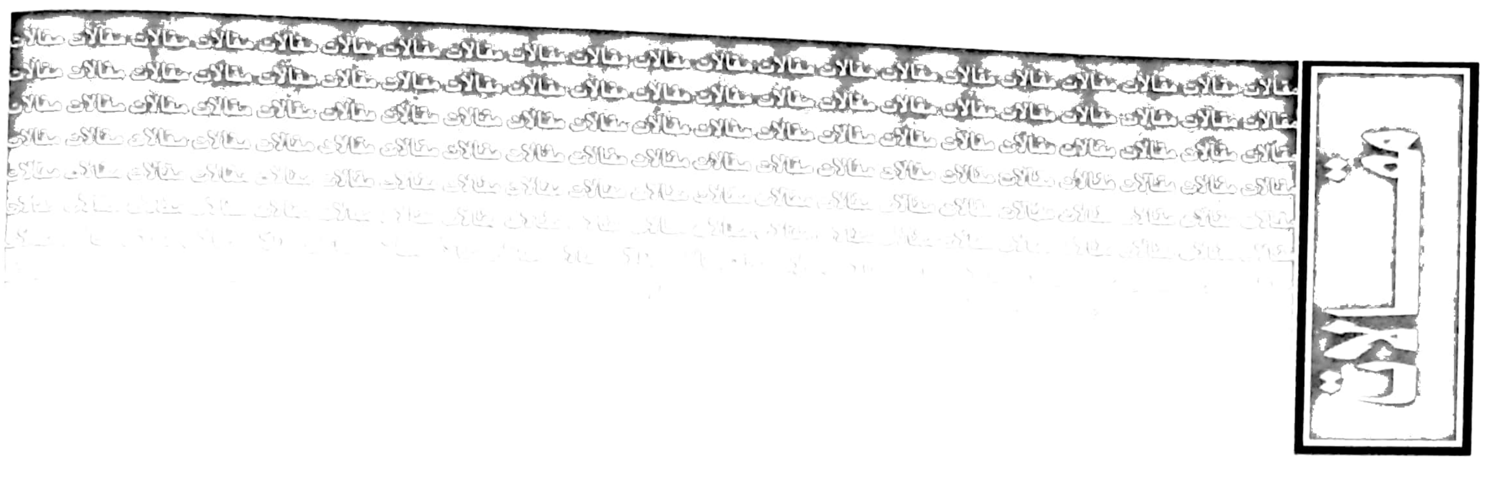
الآسيوى الذى سيطر على المؤتمر الإقليمى لحقوق الإنسان الذى عقد فى بانكوك، بعد شهرين من انتهاء المؤتمر الدولى فى فيينا فى يونيو عام ١٩٩٣ . ولقد أكد إعلان بانكوك، الذى أعده أكثر من أربعين ممثلا لحكومات دول آسيا المطلة على المحيط الهادى، بصفة جماعية على الرؤية الآسيوية لحقوق الإنسان، والتى تطالب بالأخذ فى الاعتبار الخصائص التاريخية والثقافية والدينية لآسيا.

وهذا ما يدفعنى فى الختام إلى التحدث عن التحدى الحقيقى الذى يواجه حقوق الإنسان، وهو التباين الاقتصادى والاجتماعى فى كوكبنا، فهل يجب أن أذكر مثلا أن ما يقرب من ملياري نسمة يكافحون من أجل العيش بدولار أو اثنين فى اليوم؟ وأن ٣٥ ألف طفل يموتون يوميا نتيجة لأمراض سوء التغذية؟ إننا جميعا سواء، ومع ذلك سيظل التاريخ يعاملنا وكأننا مختلفون، ويضع أمامنا اختلافات اقتصادية واجتماعية ليزيد حالة الظلم.

وقد دفع الإحساس بالظلم الضمير الإنسانى نحو التقدم، ويعد الإعلان العالمى لحقوق الإنسانى تعبيرا جزئيا عن الانتقال من مرحلة الشعور بعدم المساواة إلى التحرك للقضاء عليها.

ويعد التطور الأخير فى مجال تشريعات حقوق الإنسان بمثابة انتقال من المستوى النظرى الأخلاقى إلى مرحلة صياغة الحقوق، ووضع مقاييس للقيم وللقواعد القانونية التى تحكم النشاط الإنسانى. إن تكريس حقوق الإنسان بلا شك هو أفضل الحلول فى مواجهة الاختلال العام الذى يسيطر على العالم.

إن الدفاع عن حقوق الإنسان، مهما تكن درجة التزامنا أو إصرارنا، يمكن أن يظل رسالة بلا قيمة، إذا لم نهيئ فى الوقت نفسه الظروف المناسبة لإقامة سلام وتنمية مستدامة وموزعة وعادلة.



المحكمة الجنائية الدولية.. الرهانات والمعوقات

د. إدريس لكرينى *

عرفت العدالة الجنائية الدولية تطورا ملحوظا، والممارسة الدولية منذ مطلع القرن العشرين حافلة بحالات من المحاكمات الدولية التى طالت أفرادا أمام هيئات قضائية خاصة. ففى عام ١٩٤٥، تشكلت محكمة "نورمبرج" بموجب اتفاقية موقعة فى لندن بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى، اختصت بالنظر فى الجرائم المرتكبة ضد السلم والإنسانية التى ارتكبها الألمان خلال الحرب العالمية الثانية.

كما أنشئت فى السياق نفسه المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى فى طوكيو سنة ١٩٤٦، التى اختصت بمتابعة مجرمى الحرب اليابانيين بسبب ارتكاب الجرائم نفسها(١). هذا بالإضافة إلى المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة لسنة ١٩٩٣، والمحكمة الجنائية لرواندا لسنة ١٩٩٤، اللتين أحدثتا بموجب قرارين صادرين عن مجلس الأمن.

وقد تميز القضاء الجنائى الدولى خلال هذه المحاكمات بالانتقائية(٢)، نظرا لارتباطه بحالات بعينها، حيث ظلت حالات عديدة أخرى أكثر إلحاحا وضرورة على الهامش وبمنأى عن أى اهتمام ومتابعة، مما جعل المتورطين فيها بعيدين عن أى متابعة قضائية محلية أو دولية، كما هو الشأن بالنسبة لجرائم ارتكبت فى كل من فلسطين والشيشان والعراق. كما تميز أيضا بخضوعه لإرادة القوى الدولية الكبرى، حيث ظلت أحكامه مرهونة بالإرادة السياسية لهذه القوى وتقلب مصالحها بالشكل الذى جعله يجسد فى كثير من الحالات عدالة القوى والمنتصر.

وقد شكل التذرع بقدسية مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل فى شئونها عاملا حاسما فى تأجيل وتعطيل إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، رغم ضرورة وجودها منذ زمن بعيد. وقد أسهم تزايد الحروب والنزاعات الداخلية والدولية وما خلفته من جرائم إنسانية خطيرة فى مناطق مختلفة من العالم (رواندا، الصومال، يوغوسلافيا السابقة ..) فى بلورة إرادة دولية جدية باتجاه الإسراع بتأسيس المحكمة الجنائية الدولية الدائمة التى جاءت نتاج جهود دولية قادتها دول ومنظمات غير حكومية عديدة.

المحكمة الجنائية الدولية :

جاء إنشاء المحكمة بناء على قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم (٥٠/٤٦) بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٩٥) وأنيطت بها مهمة ملاحقة ومحاكمة الأشخاص المتورطين فى جرائم ضد الإنسانية، والعمل على منع أى إفلات من المتابعة القضائية تحت أى غطاء أو ذريعة.

وهى هيئة مستقلة عن الأمم المتحدة من حيث التمويل والموظفون، يقع مقرها فى هولندا، وتقوم على مجموعة من المبادئ التى يمكن إجمالها فيما يلى:

أ- فهى تمثل قضاء دوليا ترتكز ولايته

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية الحقوق، مراكش، المغرب.

أساسا على إرادة الدول الموقعة منها والمنشئة للمحكمة.

ب- يعد اختصاص المحكمة مكملا للقضاء الداخلى وليس بديلا عنه.

ج- يقتصر اختصاص المحكمة على ثلاث جرائم هى: جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشرى.

د- المسئولية المعاقب عليها تظل مسئولية شخصية.

ورغم تباين مواقف الدول إزاء قيام هذه المؤسسة، فإن ذلك يعد عملا كبيرا وتاريخيا فى اتجاه تطوير وتعزيز عدالة جنائية دولية تسمح بمعاقبة المتورطين فى جرائم خطيرة ضد الإنسانية.

غير أن الآمال التى رافقت إنشاء المحكمة على مستوى إسهاماتها فى معاقبة الجناة وردع السلوكات الإجرامية اصطدمت بمجموعة من العقبات والصعوبات التى تعوق إرساء مبدأ الإفلات من العقاب، وتحول دون بلورة عدالة جنائية دولية صارمة.

المحكمة الجنائية الدولية وهاجس السيادة :

بلغ عدد الدول التى صدقت على معاهدة روما ١٠٦ دول، من بينها أربع دول أعضاء فى جامعة الدول العربية (الأردن، جيبوتى، جزر القمر، اليمن) وذلك من أصل ١٣٩ دولة وقعت نظام المحكمة ومن مجموع ١٩٢ دولة عضوا بالأمم المتحدة، وهو ما يبرز الرغبة المتزايدة والعزم الأكيد فى أوساط المجتمع الدولى باتجاه تعزيز مكانة ومصداقية هذا الجهاز الدولى.

وإذا كانت غالبية دول العالم قد اختارت هذه الطريق إيمانا واقتناعا منها بحيوية هذا الجهاز الدولى على طريق تأسيس عدالة جنائية دولية أكثر مصداقية، فإن عددا من الدول الأخرى عبرت عن تحفظها تارة وتخوفها تارة أخرى من هذا التصديق، متذرعة فى ذلك بأن من شأن هذه الخطوة أن تفتح للمحكمة مجالا واسعا للتدخل فى سيادتها.

وقد أولى المجتمع الدولى أهمية كبرى لسيادة الدول وسن مجموعة من الضوابط القانونية والاتفاقية التى تروم حمايتها(٣). غير أن الممارسات الدولية فى السنوات الأخيرة، وما رافقها من متغيرات وتحولات مرتبطة بتشابك العلاقات الدولية فى مختلف المجالات والميادين، وتنامى الاعتماد المتبادل بين الدول، أثرت بشكل ملموس على طبيعة السيادة وأخرجتها من إطلاقيتها وصرامتها(٤). ذلك أن العديد من مظاهر الاختصاص الوطنى بدأت تسحب من الدول رويدا لتخضع لمقاربات دولية مثل (مكافحة الإرهاب، وتلوث البيئة، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ..).

وفى هذا السياق، كان من الطبيعى أن يثور الجدل بصدد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية فى علاقته بسيادة الدول، خاصة أن قانون روما يتضمن مجموعة من المقتضيات التى تتعارض مع بنود دساتير عدد من الدول.

نتيجة لذلك، اعتبرت العديد من الأقطار أن التصديق على نظام المحكمة سيشكل مدخلا لتجاوز سلطاتها الداخلية وسبيلا للتدخل فى سيادتها، على اعتبار أن هذا النظام يتضمن عددا من البنود التى تعتبر -من منظورها- تدخلا بمجال ينضوى ضمن الاختصاص الداخلى للدول، من قبيل رفض نظام الحصانات ضد المحاكمات الجنائية الممنوح بموجب عدد من الدساتير لبعض الأشخاص بصفتهم المدنية والعسكرية (رئيس الدولة والمسئولون الحكوميون والبرلمانيون ..) والذى يتعارض مع المادة ٢٧ من القانون الأساسى للمحكمة وفرض تسليم الأشخاص المتهمين فى جرائم تندرج ضمن اختصاصات المحكمة، والذى يتعارض أيضا مع عدد من الدساتير أيضا، وعدم القبول بتقادم الجرائم المدرجة ضمن هذا السياق، بالإضافة إلى رفض حق العفو الذى يملكه رؤساء الدول، وبخاصة فيما يتعلق بالجناة المتورطين فى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

ومن ضمن بنود نظام المحكمة التى أثارت التخوفات والشكوك لدى هذه الدول فى علاقتها بالسيادة، نذكر فى هذا الإطار(٥):

- إمكانية عقد المحكمة لجلساتها خارج مقرها(الفقرة الثالثة من المادة الثالثة لنظام المحكمة) وإعمال سلطاتها واختصاصاتها فوق إقليم أية دولة طرف فى معاهدة روما(الفقرة الثانية من المادة الرابعة من النظام).

- الصلاحيات المخولة للمدعى العام بشأن إجراء تحقيقات فوق إقليم الدولة للبحث فيما إذا كانت هناك مسئولية جنائية أم لا (الفقرة الأولى من المادة ٥٤، والفقرة الثالثة من المادة ٥٧ من النظام) والإمكانيات المتاحة له على مستوى التنفيذ المباشر لطلب المساعدة فوق إقليم أية دولة طرف من قبيل إجراء لقاءات مع المتهمين أو الحصول على المعلومات والأدلة (الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من النظام).

- تجاوب الدول الأطراف فى المعاهدة مع طلبات المحكمة القاضية بالقبض الاحتياطى أو الضبط والإحضار للمعنيين بالجرائم التى تدخل فى اختصاص المحكمة (المادة ٥٩ من نظام المحكمة).

- مسألة حماية المعلومات المتصلة بالأمن الوطنى (المادة ٧٢ من نظام المحكمة).

- التزام الدول باتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة فى تشريعاتها لمواءمتها مع النظام الأساسى للمحكمة (المادة ٨٨ من النظام).

- الامتثال لطلبات المحكمة المرتبطة بإلقاء القبض على الجناة وتسليمهم للمحكمة (الفقرة الأولى من المادة ٨٩ من النظام).

- خضوع تنفيذ الأحكام المرتبطة بسجن الجناة لرقابة المحكمة الجنائية الدولية، وفقا للمعايير الدولية فى هذا الشأن (المادة ١٠٦ من النظام).

- التزام الدول بتنفيذ مختلف التدابير والإجراءات المرتبطة بالتغريم أو المصادرة التى تأمر بها المحكمة (المادة ١٠٩ من النظام).

- عدم جواز إطلاق الدول محل تنفيذ العقوبة لسراح الأشخاص المتورطين فى جرائم تخضع لولاية المحكمة، والذين صدرت فى حقهم عقوبات من قبل المحكمة، كما لا تملك هذه الدول حق تخفيف هذه العقوبات (المادة ١١٠ من النظام).

غير أن هذه التخوفات تنطوى فى الواقع على تصورات مبالغ فيها، وتخفى وراءها غياب الإرادة السياسية اللازمة للتصديق على معاهدة روما وعدم الجدية فى متابعة الجناة المتورطين فى جرائم خطيرة ضد الإنسانية. كما أنها تنم فى جانب آخر منها عن عدم استيعاب أو فهم مقتضيات ميثاق المحكمة بشكل دقيق. ذلك أن تدخل المحكمة ليس أصيلا أو بديلا عن المحاكم المحلية، بل هو تدخل ينطوى على تحقيق أهداف إنسانية نبيلة تفرض التعاون، كما

أنه تدخل احتياطى ومكمل وداعم لهذه المحاكم، وبخاصة فى حال عدم قدرتها أو عدم فعاليتها فى مواجهة الجناة والحد من إفلاتهم من العقاب(٦).

وهو تدخل يكفل تحقيق نوع من التوازن بين سيادة الدول من جهة وبين التزاماتها الدولية فى ظل تنامى الاهتمام الدولى المتزايد بقضايا حقوق الإنسان من جهة أخرى. ذلك أن المحكمة لا تباشر اختصاصاتها داخل الدول إلا بعد تصديق هذه الأخيرة على مقتضيات المحكمة بشكل رضائى أو فى حالة صدور قرار من مجلس الأمن فى هذا السياق(٧).

وهذا ما ذهب إليه أحد الباحثين بقوله: "إن المحكمة الجنائية الدولية لا تمثل سيادة أجنبية مستقلة عن إرادة الدول، بل إن الدول الأطراف ذاتها هى التى أنشأتها بإرادتها بموجب اتفاقية دولية نص فيها صراحة على أن المحكمة ذات اختصاص تكميلى وليس سياديا على القضاء الوطنى"(٨).

وفى السياق نفسه، يعتبر أحد الباحثين أن المحكمة الجنائية الدولية هى "تعبير عن عمل مجمع للدول الأعضاء فى معاهدة أنشئت بمقتضاها مؤسسة لمباشرة قضاء مجمع لجرائم دولية محددة. ومن ثم فهى امتداد للاختصاص الجنائى الوطنى ومنشأة بموجب معاهدة عند التصديق عليها من قبل السلطة البرلمانية الوطنية تصبح جزءا من القانون الوطنى. وبناء على ذلك، فهى لا تتعدى على السيادة الوطنية أو تتخطى نظم القضاء الوطنى، ما دام الأخير قادرا وراغبا فى مباشرة التزاماته القانونية الدولية"(٩).

ويمكن القول إن خير وسيلة يمكن للدول -التى تخشى من تدخل المحكمة فى شأن من شئونها السيادية- أن تقطع بواسطتها الطريق على تدخل المحكمة فى "شئونها" هى أن تؤهل قوانينها الوطنية(١٠) وتمارس مسئولياتها وواجباتها إزاء محاكمة مرتكبى الجرائم الخطيرة التى تدخل ضمن اختصاصات المحكمة من خلال قضاء وطنى مستقل ونزيه وفعال يقوى سيادتها أيضا، ما دامت ولاية هذه الأخيرة تكميلية وليست بديلة كما قلنا.

ومعلوم أن النظام الأساسى للمحكمة حرص من جانبه على التقليل من مخاوف الدول على سيادتها بفعل القبول بولايتها، حيث أكد أن المحكمة لن تتجاوز سيادة الدول وتتدخل فى شئونها الداخلية بقدر ما ستسعى إلى مواجهة الجرائم الدولية الخطيرة (ديباجة النظام الأساسى للمحكمة والمادة ١٧ منه أيضا).

نظام المحكمة ومعوقات الإفلات من العقاب:

إلى جانب هذه المعطيات، تطرح مجموعة من العوامل القانونية المرتبطة بنظام المحكمة ذاته، والتى ستؤثر حتما على مسار المحكمة وتحول دون معاقبة وردع الجناة.

فالصلاحيات الجنائية المتاحة للمحكمة ليست شاملة ومباشرة، بحيث لا تستطيع الهيئة متابعة قضية أو ملاحقة شخص إلا إذا كانت دولة المتهم أو الدولة -التى ارتكبت الجريمة فيها- طرفا فى المعاهدة، كما أنه لا توجد هناك أية سلطة أو مجال لإجبار أية دولة -غير موافقة على نظام روما- على قبول القضاء الجنائى الدولى إلا بقرار إلزامى صادر عن مجلس الأمن فى هذا الصدد.

ويكتسى اختصاص المجلس فى هذا الشأن خطورة كبيرة بالنظر إلى طبيعة تشكيلته وطريقة اتخاذ قراراته المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين التى يمكن أن تتخذ أبعادا سياسية وتفتح المجال لمقاربات انتقائية. بالإضافة إلى الضعف الشديد لأحكام نظام روما الأساسى المتعلقة باستخدام الأسلحة غير المشروعة دوليا، وهذا أمر مؤسف، نظرا للأضرار الكبيرة التى نتجت عن استخدام هذه الأنواع من الأسلحة فى حرب كوسوفا وفى العراق، والتى تنكشف حاليا(١١).

وهناك إشكالية قانونية أخرى تعيق تحقيق العدالة الجنائية وهى مرتبطة بجريمة العدوان. فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة لنظام روما على أنه: "تمارس المحكمة الاختصاص على جريمة العدوان متى اعتمد حكم بهذا الشأن وفقا للمادتين ١٢١ و١٢٣، يعرف جريمة العدوان ويضع الشروط التى بموجبها تمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بهذه الجريمة، ويجب أن يكون هذا الحكم متسقا مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة".

ومن خلال قراءة هذا النص، يتبين أن تحريك اختصاص المحكمة بصدد جريمة العدوان يظل متصلا ورهنا باعتماد مفهوم متفق عليه فى هذا الشأن.

وقد سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن اعتمدت فى سنة ١٩٧٤ تعريفا مفصلا للعدوان بموجب توصيتها رقم ٣٣١٤، غير أن هذه الأخيرة تظل غير ملزمة للدول، مع العلم بأن الميثاق الأممى وبموجب المادة ٣٩ منه ينص على أنه: "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقدم فى ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه". ولذلك وفى غياب نص صريح بالميثاق الأممى يحدد تعريفا للعدوان، تبقى الجرائم المرتبطة بهذا الأخير خارج أية متابعة قضائية للمحكمة، ويظل مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة المؤهلة قانونا لتقرير وقوع هذه الحالة. وبهذا المعنى، فإن المحكمة لن تحرك مسطرة الدعوى فى هذا الخصوص رغم حدوث عدوان إلا بعد إقرار من المجلس، الذى من حقه أيضا إعمال سلطاته التقديرية الواسعة لتحديد ما ينبغى اتخاذه من تدابير لمواجهته بناء على المادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق نفسه.

ويبدو أن هناك جهودا كبيرة تبذل فى إطار المحكمة الجنائية الدولية على طريق بلورة تعريف متفق عليه من قبل الدول الموقعة على نظام روما لسد النقص الحاصل فى هذا الشأن، ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب، وبخاصة مع تنامى مظاهر العدوان فى الممارسة الدولية فى السنوات الأخيرة وما يخلفه ذلك من آثار كارثية على الإنسان والبيئة والعمار.

كما أن المادة ٩٨ من نظام المحكمة التى تنص على أنه: "لا يجوز للمحكمة أن توجه طلب تقديم أو مساعدة، يتطلب من الدولة الموجه إليها الطلب أن تتصرف على نحو لا يتفق مع التزاماتها بموجب اتفاقات دولية، يتعلق بحصانات الدولة أو الحصانة الدبلوماسية لشخص، مالم تحصل المحكمة أولا على تعاون تلك الدولة الثالثة من أجل التنازل عن الحصانة". هذا المدخل القانونى يتيح للدول حماية الجناة عبر إبرام اتفاقات تعرقل عمل المحكمة، وتحول دون متابعة المتورطين فى جرائم تدخل ضمن ولايتها، وهو ما بالغت الولايات المتحدة فى استخدامه.

مجلس الأمن ومخاطر تسييس العدالة الجنائية:

فى أثناء انطلاق الأشغال التحضيرية لوضع النظام الأساسى للمحكمة، برز رأيان: الأول تتزعمه الولايات المتحدة وبعض الدول

الكبرى، وبخاصة تلك التى تحظى بالعضوية الدائمة بمجلس الأمن، وأكد ضرورة منح المجلس صلاحيات مهمة فى علاقته بالمحكمة. والثانى قاده عدد كبير من الدول رفض أى علاقة من هذا النوع حرصا منه على ضمان مصداقية واستقلالية المحكمة.

وفى سياق التوفيق بين الاتجاهين، وعلى الرغم من الإصرار على استقلالية المحكمة، منح المجلس بعض الصلاحيات التى تتجلى فى إمكانية الإحالة على المحكمة، وذلك بموجب المادة ١٣ من نظامها الأساسى التى تنص على أنه: "للمحكمة أن تمارس اختصاصاتها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها فى المادة الخامسة، وفقا لأحكام هذا النظام الأساسى فى الأحوال:

أ- إذا أحالت دولة طرف إلى المدعى العام وفقا للمادة ١٤ حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم ارتكبت.

ب- إذا أحال مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعى العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

ج- إذا كان المدعى العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذا النوع وفقا للمادة ١٥".

وبذلك، يتبين أن شروط الإحالة أو تحريك اختصاص المحكمة تتطلب بداية أن يتعلق الأمر بجريمة منصوص عليها فى المادة الخامسة من النظام الأساسى للمحكمة (جريمة الإبادة البشرية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان). وفى ارتباط ذلك بالمجلس، فمن الضرورى أن يتصرف فى هذا الإطار بموجب الفصل السابع الذى يتعلق بالترتيبات المتخذة فى حالات تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو وقوع العدوان، وهى الحالات التى يكون فيها للمجلس صلاحيات وسلطات تقديرية واسعة للإقرار بحدوثها بموجب المادة ٣٩ من الميثاق، وأن تصدر الإحالة منه عن طريق قرار، ووفقا للإجراءات المنصوص عليها فى الميثاق.

وتنطوى هذه الإمكانية على أهمية كبرى، على اعتبار أنها تسمح للمحكمة بالبت فى قضايا بغض النظر عن جنسية المتهم أو محل ارتكابه للجريمة، وسواء تعلق الأمر بدولة طرف فى نظام المحكمة أم لا(١٢).

وإذا كان البعض يعتقد أن إعطاء دور للمجلس فى تحريك اختصاص المحكمة أو إرجائه من شأنه أن يمنع أى تعارض محتمل بين هاتين الهيئتين، إذ من الممكن أن يؤدى غياب هذه العلاقة إلى قيام هاتين الهيئتين بالتعامل مع قضية تعاملا مختلفا بسبب اختلاف طبيعة كل منهما -سياسية بالنسبة لمجلس الأمن، وقضائية بالنسبة للمحكمة، خصوصا إذا كانت هذه القضية تتعلق بالسلم والأمن الدوليين (١٣)- فإن هذه الصلاحية، وعلى الرغم من كونها لم تمنح المجلس موقعا حاسما ومقررا ضمن قضاء المحكمة بالصفة التى كانت تنتظرها الولايات المتحدة، فتحت أمامه أبوابا للتدخل والتحايل على صلاحيات المحكمة والتشويش على عملها، والتعامل مع الجناة بنوع من الانتقائية بالشكل الذى يؤدى إلى تسييس العدالة أحيانا.

إن هذه التقنية لا تثير إشكالات قانونية أو مخاطر كبرى على اعتبار أن المجلس يمارسها إلى جانب أطراف أخرى، غير أن هناك إمكانية أخرى لا تخلو من الأهمية، وتطرح أسئلة كبرى بصدد علاقة المجلس بهذه المؤسسة القضائية الدولية، ويتعلق الأمر بالدور الذى يحظى به المجلس منفردا بخصوص إرجاء التحقيق أو المقاضاة التى تباشرها المحكمة بموجب المادة ١٦ من النظام الأساسى بصدد جرائم تندرج ضمن ولايتها التى تنص على أنه: "لا يجوز البدء أو المضى فى تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسى لمدة اثنى عشر شهرا بناء على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى، يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها".

ويظهر أن هذا التجديد قد يطال إجراءات التحقيق أو المقاضاة التى باشرتها أو لم تباشرها المحكمة بعد.

وهو إجراء يمكن أن يشل عمل المحكمة ويحول دون تحركها فى الوقت المناسب، كما يمكن أن يسهم فى ضياع الوثائق والأدلة الإثباتية، مما يسمح ببقاء الجناة خارج أية متابعة قضائية من قبل المحكمة.

بالإضافة إلى آثاره السيئة على مسار المحكمة، فمن شأن هذا الإجراء أيضا أن يؤثر سلبا على مستوى أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويسهم بشكل كبير فى تحريفها عن أهدافها النبيلة المفترضة، بل ويمنع إحداثها أحيانا تحت ذرائع متباينة.

وقد عملت بعض الدول دائمة العضوية بالمجلس على توظيف هذه التقنية بتحايل شديد من أجل تحصين مواطنيها من أية متابعة قضائية تدخل ضمن اختصاص المحكمة. وهكذا، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٤٢٢ بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٠٢(١٤) بعد مرور قرابة أسبوع واحد من دخول نظام المحكمة حيز التنفيذ، قضى فيه بضرورة امتناع المحكمة لمدة اثنى عشر شهرا عن مباشرة أية إجراءات للتحقيق أو المقاضاة فى حالة إثارة قضية تشمل مسئولين أو موظفين حاليين أو سابقين تابعين لدولة مساهمة فى أعمال الأمم المتحدة أو التى تأذن بها. كما أعرب فيه عن اعتزامه تمديد هذا الطلب بالشروط نفسها لفترة اثنى عشر شهرا جديدة، وألزم من خلاله جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة بعدم التعاون مع المحكمة الجنائية إذا ما قررت المضى قدما بمثل هذه التحقيقات أو المحاكمات.

ولذلك، فقد أثار هذا القرار ردود فعل دولية واسعة أكدت فى مجملها رفضه باعتباره يعرقل تحقيق العدالة الدولية. والحقيقة أنه يشكل اعتداء على اختصاص المحكمة، ويقوض سلطاتها فى تطبيق العدالة الدولية من خلال رهن تحقيق هذه الأخيرة بالإرادة السياسية للمجلس، ويسعى لمنح حصانة دائمة لمواطنين تابعين لدول غير موقعة على النظام الأساسى للمحكمة فى مواجهة المحكمة بخصوص جرائم تدخل ضمن اختصاصها(١٥).

كما أن منظمة العفو الدولية عارضت هذا القرار، واعتبرته "هجوما مباشرا على المحكمة التى تأسست لتكون حجر الزاوية فى نظام جديد للقضاء الدولى يهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب عن أشد الجرائم خطورة بمقتضى القانون الدولى". وأشارت إلى أن المجلس سعى، بإساءته استخدام أحكام قانون روما وتصرفه خلافا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وغيره من معايير القانون الدولى، إلى إضعاف المحكمة والقانون الدوليين، وذلك بإنشائه نظاما للإفلات من العقاب لمواطنى الدول غير الأطراف فى قانون روما الأساسى المشاركين فى عمليات أنشأتها أو أقرتها الأمم المتحدة، وبذلك انتهت إلى أن هذا القرار (١٤٢٢)

مناقض لقانون روما الأساسى ولميثاق الأمم المتحدة، بالشكل الذى لا يلزم المحكمة أو الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة(١٦).

والخطير فى الأمر أنه يمكن أن نتصور تجديدا متكررا بهذا الخصوص إلى ما لا نهاية(١٧).

الولايات المتحدة وتقويض دور المحكمة :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، التى كثيرا ما استخدمت القوة بشتى أنواعها فى سبيل تحقيق ما تدعيه "عدالة دولية" فى مناطق عدة من العالم(١٨)، هى الدولة الوحيدة التى أبدت معارضة كبيرة وصارمة على إنشاء المحكمة منذ بداية الأشغال التحضيرية فى هذا الصدد(١٩)، وقد كانت ضمن سبع دول فقط صوتت ضد اعتماد نظام روما، وبخاصة بعدما رفضت معظم الدول منح مجلس الأمن صلاحيات كبرى للإشراف على الحالات التى ستبت فيها المحكمة. ومع ذلك، فقد وقعت نظام المحكمة فى عهد الرئيس الأسبق "بيل كلينتون" بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠، قبل أن تتراجع عن ذلك فى عهد الرئيس "جورج بوش" الابن فى السادس من شهر مايو لسنة ٢٠٠٢، لتتوالى بعد ذلك حملاتها المغرضة التى استهدفت تقويض وإضعاف هذه المؤسسة الدولية، بغية ضمان إفلات مواطنيها من ولايتها القضائية، على الرغم من ارتكابهم لجرائم تدخل ضمن اختصاصات المحكمة(٢٠).

إن مجمل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والهادفة إلى التضييق على عمل المحكمة، جاءت بناء على رغبة وتحرك أمريكيين، فهذه الدولة توظف قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية فى سبيل إصدار مثل هذه القرارات والترويج لطروحاتها المعادية للمحكمة.

وضمن استغلال منحرف للمادة ٩٨ من نظام روما -التى أشرنا إليها سابقا- وفى سبيل حماية موظفيها وجنودها المتهمين بارتكاب جرائم تندرج ضمن اختصاصات المحكمة من الملاحقة القضائية، قامت الولايات المتحدة بإبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع مختلف الدول، تقضى بامتناع هذه الأخيرة عن تسليم أو نقل المواطنين الأمريكيين المتهمين بارتكاب الجرائم المشار إليها إلى المحكمة، إذا طلبت منها ذلك.

وفى سبيل الدفع بأكبر عدد من الدول نحو الانخراط فى هذه الاتفاقيات التى تسمح لها بتنفيذ سياستها الخارجية بأبعادها العسكرية والسياسية بشكل مريح، نهجت الولايات المتحدة أسلوب الترهيب تارة، والترغيب تارة أخرى. ففى الثانى من شهر أغسطس من سنة ٢٠٠٢ ، صدر قانون يمنع المحاكم الأمريكية والحكومات المحلية والحكومة الفيدرالية من إجراء أى تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بصدد توقيف أو تسليم أى متهم أمريكى أو أجنبى مقيم فوق التراب الأمريكى، أو إجراء أى تحقيق معه لصالح المحكمة.

كما هددت غير مرة بالتوقف عن المساهمة فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى مختلف مناطق العالم.

وفى سنة ٢٠٠٣، أعلنت الولايات المتحدة عن إيقاف المعونات العسكرية التى تقدمها إلى ٣٥ دولة منخرطة فى النظام الأساسى للمحكمة، والتى رفضت توقيع هذه الاتفاقيات، قبل أن تقدم على قطع مساعداتها الاقتصادية عن هذه الدول بعد رفض هذه الأخيرة الامتثال لمطالبها، وبخاصة عقب صدور قانون أمريكى يقضى بتعليق المساعدات الاقتصادية والعسكرية الموجهة إلى الدول الأعضاء فى اتفاقية المحكمة، إذا رفضت هذه الأخيرة إبرام اتفاقيات الحصانة معها، إلا إذا تنازل الرئيس عن هذا الشرط.

وهكذا وإلى حدود تاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٤، بلغ عدد الدول التى أبرمت معها الولايات المتحدة اتفاقيات فى هذا الشأن نحو سبعين دولة(٢١).

ولعل امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن القبول بولاية المحكمة ومباشرة التشويش على مسارها يجد تفسيره فى حجم الجرائم الإنسانية الفظيعة التى ما فتئت ترتكبها هذه الدولة فى مناطق عدة من العالم، ورغبتها فى تأمين الحصانة للجناة، وذلك بالنظر إلى كونها تعد أكبر وأقوى دولة من حيث الانتشار والحضور العسكريان على امتداد خريطة العالم، مع ما يرافق ذلك من تورط جنودها فى ممارسات مسيئة للقانون الدولى بشكل عام ولحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى على وجه الخصوص.

وأمام الإقبال الدولى على التصديق على نظام المحكمة، تجد الولايات المتحدة نفسها معزولة إلى جانب بعض الدول كإسرائيل والصين.

خاتمة :

رغم العقبات المختلفة التى تعرقل تأسيس عدالة جنائية دولية صارمة كفيلة بمنع الإفلات من العقاب، فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يعد فى حد ذاته خطوة مهمة على طريق دعم السلم والأمن الدوليين وتعزيز احترام القانون الدولى.

ومن شأن تطور هذه العدالة وتفعيلها أن تدفع الدول إلى تبنى إصلاحات قانونية وتشريعية مهمة تروم احترام حقوق الإنسان، والحيلولة دون إفلات الجناة من العقاب تحت ظروف مختلفة بما فيها ذريعة سيادة الدول.

ويظل توافر إرادة سياسية حقيقية لدى الدول، بحـ[illegible] وأهمية منع الإفلات من العقاب، هو المدخل الحقيقى لتجاوز كل هذه الحواجز والمعوقات التى تقف فى وجه التصديق على قانون روما.

الهوامش :

١- إدريس لكرينى، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث ١١ سبتمبر.. من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص.٢١٠.

٢- فى الوقت الذى حوكم فيه مجرمو الحرب فى اليابان، تم استبعاد محاكمة المسئولين الأمريكيين عن جريمة استعمال السلاح النووى فى الحرب نفسها ضد هذا البلد فى منتصف الأربعينيات من القرن المنصرم. وإذا استحضرنا أن العدالة قيمة لا تقبل التجزئة، فمحاكمة مجرمى الحرب الصهاينة لا تقل أهمية عن محاكمة مجرمى الحرب الصرب أيضا.

٣- أكدت الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة أنه" .. تقوم الهيئة على مبدأ المساواة بين جميع أعضائها"، فيما ذكرت الفقرة السابعة من المادة نفسها أنه "ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ..".

٤- انظر فى هذا الشأن: إدريس لكرينى، التدخل فى الممارسات الدولية بين الحظر القانونى والواقع الدولى المتغير، ضمن كتاب: العولمة والنظام العالمى الجديد (مؤلف جماعى: سمير أمين، زياد حافظ، إدريس لكرينى وآخرون) مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربى (٣٨)، الطبعة الأولى، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص٦٠ وما بعدها.

٥- لمزيد من التفاصيل فى هذا الصدد، يراجع: أحمد أبو الوفا، الملامح الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية، ضمن مؤلف جماعى: المحكمة الجنائية الدولية.. المواءمات الدستورية والتشريعية (مشروع قانون نموذجى)، إعداد: شريف عتلم، اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولى، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٦، ص ٦٢ و٦٣.

٦- يعتقد البعض أن ظهور المحكمة الجنائية الدولية فى المنظومة التشريعية الدولية، ومحاولة تكييف الدول بناءها القانونى، وفق هذه المؤسسة الفنية، يمكن اعتباره "خطوة" حضارية وانعكاسا إنسانيا وعالميا للوجدان أو الضمير الدولى التواق لقيم العدل والمساواة. انظر فى هذا الشأن، فوزى أوصديق، المحكمة الجنائية الدائمة..نهاية ثقافة اللاعقاب، ضمن كتاب: اتفاقية جنيف بين الحاضر والمستقبل (مؤلف جماعى)، الهلال الأحمر القطرى، سلسلة نحو ثقافة إنسانية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ ص٢٠.

٧- نشير إلى أن التصديق على قانون روما يفرض موضوعيا إعمال تعديلات دستورية لجعل بنوده متوافقة مع مقتضياتها، هذا بالإضافة إلى إدخال تعديلات على بعض القوانين العادية الأخرى على مستوى تعزيز العدالة الجنائية المحلية وتدابير تسليم المتورطين فى جرائم إنسانية خطيرة للمحكمة الجنائية الدولية.

8- شريف عتلم، المواءمات الدستورية للتصديق والانضمام إلى النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، ضمن مؤلف جماعى: المحكمة الجنائية الدولية.. المواءمات الدستورية والتشريعية (مشروع قانون نموذجى)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولى، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٦، ص٢٩٧.

٩- محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية.. مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطنى للنظام الأساسى، دار الشروق، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ ، ص ١٨ و١٩.

١٠- نشير إلى أن هناك دولا اختارت أن تؤهل قانونها قبل أن تبادر إلى التصديق على نظام المحكمة، فيما فضلت دول أخرى التصديق على النظام أولا ثم ملاءمة وتأهيل قوانينها فيما بعد.

١١- رائدة شبيب، المحكمة الجنائية الدولية .. صراع الحق والقوة، الموقع الإلكترونى لإسلام أونلاين: www.islamoline.net

١٢- نشير فى هذا الإطار إلى القرار رقم ١٥٩٣ الذى اتخذه المجلس بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٥، بناء على مقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذى قرر فيه إحالة الوضع القائم منذ ١ يوليو ٢٠٠٢ فى دارفور إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية. وثيقة رسمية للأمم المتحدة رقم R/res 1593(2005)، انظر الموقع الإلكترونى للأمم المتحدة: www.un.org

١٣- ثقل سعد العجمى، مجلس الأمن وعلاقته بالنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٥، ص١٩.

١٤- جاء فى هذا القرار: "إن المجلس .. وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

- يطلب، اتساقا مع أحكام المادة ١٦ من نظام روما الأساسى، أن تمتنع المحكمة الجنائية الدولية لمدة اثنى عشر شهرا، اعتبارا من ١ يوليو ٢٠٠٢، عن بدء أو مباشرة أية إجراءات للتحقيق أو المقاضاة فى حالة إثارة أى قضية تشمل مسئولين أو موظفين حاليين أو سابقين تابعين لدولة مساهمة ليست طرفا فى نظام روما الأساسى فيما يتصل بأى عمل أو إغفال يتعلق بالعمليات التى تنشئها الأمم المتحدة أو تأذن بها، إلا إذا قرر مجلس الأمن ما يخالف ذلك.

- يعرب عن اعتزامه تمديد الطلب المبين فى الفقرة السابقة بنفس الشروط، وذلك فى ١ يوليو من كل سنة لفترة ١٢ شهرا جديدة، طالما استمرت الحاجة إلى ذلك

- يقرر أنه على الدول الأعضاء ألا تتخذ أية إجراءات تتنافى مع الفقرة ١ ومع التزاماتها الدولية ..".

١٥- إدريس لكرينى، المؤسسات القضائية الدولية ومعيقات العدالة، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد ١٣١ ، خريف ٢٠٠٧، ص ٢٢٦ و٢٢٧.

١٦- وثيقة صادرة عن المنظمة، تحت رقم: IOR2003/002/51 بتاريخ ١ مايو ٢٠٠٣.

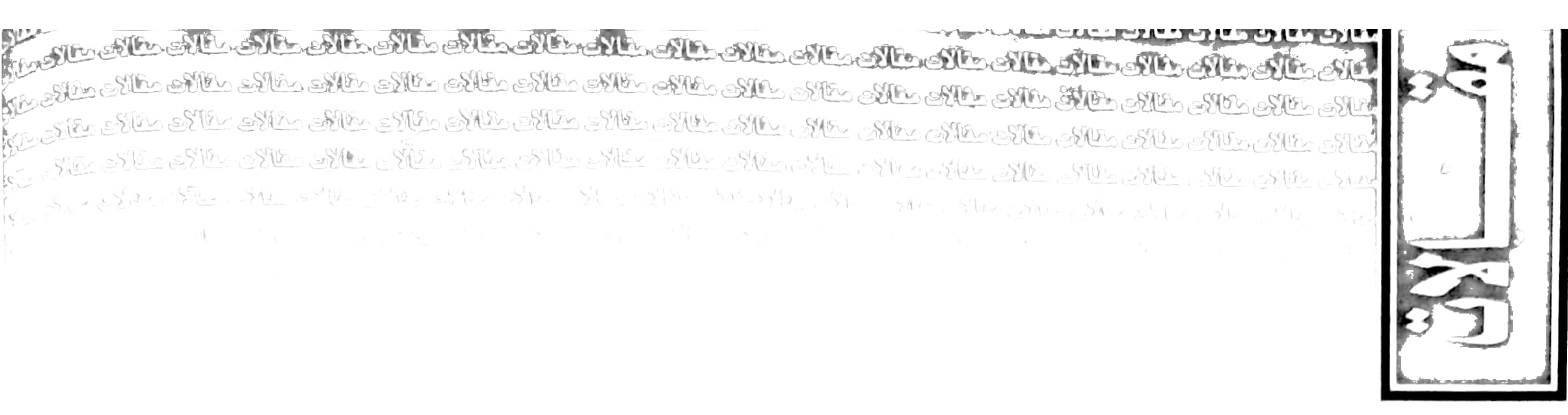
١٧- نشير إلى أن المجلس قام بتمديد هذه المدة اثنى عشر شهرا أخرى بموجب قراره رقم ١٤٨٧ لسنة ٢٠٠٣.

١٨- ومن المفارقات، نشير إلى أن الولايات المتحدة كانت من بين أكثر الدول إلحاحا وتحمسا لتشكيل المحكمتين الخاصتين بمحاكمة مجرمى الحرب فى كل من يوغوسلافيا السابقة سنة ١٩٩٣ ، ورواندا سنة ١٩٩٤.

١٩- عبرت الولايات المتحدة عن رغبتها فى عدم تضمين جريمة العدوان ضمن اختصاصات المحكمة، واعترضت على التحرك التلقائى للمدعى العام للمحكمة إزاء الجرائم التى تخضع لولايتها.

٢٠- تعتقد منظمة العفو الدولية أن بواعث هذا القلق الأمريكى يكمن فى أن المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تستخدم للقيام بملاحقات قضائية نابعة من دوافع سياسية ضد مواطنيها. منظمة العفو الدولية، التهديدات الأمريكية للمحكمة الجنائية الدولية، على الموقع الإلكترونى: http://ara.amnesty.org/pages/icc-US_threats-ara

٢١- نشير إلى أن البرلمان الأوروبى عبر، من خلال قراره رقم ١٣٠٠ الصادر بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢ ، عن استيائه ورفضه لعقد مثل هذه الاتفاقيات مع بعض الدول الأوروبية التى صدقت على قانون روما من حيث مخالفتها للغرض الذى من أجله أنشئت اتفاقية روما. انظر فى هذا الشأن: هشام الشرقاوى، تكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب بواسطة المحكمة الجنائية الدولية، جريدة الاتحاد الاشتراكى، المغرب، ٣ فبراير ٢٠٠٧.



الأزمة المالية العالمية .. تباين الرؤى والحلول

نزيرة الأفندى *

■

تجىء قمة مجموعة العشرين فى العاصمة البريطانية "لندن" هذا الشهر (أبريل ٢٠٠٩)، كمحاولة أخرى للتوصل إلى حلول يعتد بها للأزمة المالية التى ضربت دول العالم أجمع بدرجات متفاوتة، وسط مؤشرات تدل على استمرار الخلاف حول مواجهة هذه الأزمة وكيفية معالجتها.

■

إن الطبيعة المتشابكة لهذه الأزمة وانعكاساتها الاجتماعية وردود أفعالها السياسية أغرقت المواطن "الفرد" و"صانع ومتخذ القرار السياسى والاقتصادى" فى دوامة المشاكل والبحث عن طوق النجاة. لقد عصفت الأزمة بأعداد كبيرة من الوظائف، ففاقمت من مشكلة البطالة، وأدت إلى إهدار أصول واستثمارات تقدر قيمتها بآلاف المليارات. وقد انعكس هذا كله فى تدنى معدلات النمو الصناعى، وإجمالى الناتج المحلى ككل، مع تقلبات قيمة العملات الوطنية، وتهاوى معظم البورصات العالمية. وعلى صعيد التجارة العالمية، فقد انكمش الطلب على الواردات وتضاءلت الصادرات، نتيجة لتقلص القوة الشرائية والطلب على المنتج المحلى والمستورد. بل إن التقلبات الحادة فى القطاع المصرفى وتراكم الخسائر المالية دفعا العديد من البنوك -إن لم يكن معظمها- إلى تقييد حجم الائتمان المتاح للتجارة الخارجية، وازدادت بذلك مشاكل القطاع الصناعى فى العديد من الدول. من ناحية أخرى، جاء تدخل المؤسسات الدولية لمواجهة الأزمة محدودا من حيث عدد الدول، ومن حيث قيمة المساعدات، لأن برامج هذه المؤسسات ووظائفها لم تكن مهيأة لمواجهة التطورات المتلاحقة فى طبيعة المشاكل التى تواجه الاقتصاد العالمى.

وقد اختلفت الرؤى وتباينت حول سبل معالجة هذه الأزمة، خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان، وحتى بين دول الاتحاد الأوروبى ذاتها، ناهيك عن التقلبات فى مناخ العلاقات الأمريكية - الصينية الناتجة عن تداعيات هذه الأزمة.

"التشخيص للداء" :

أخذت الأزمة المالية شكل "الكرة الثلجية" التى تزداد وتتضخم مع مرور الوقت، فكانت البداية "عقارية" أدت إلى أزمة "مصرفية" ومنها إلى الأزمة المالية العالمية ... الخ.

وقد أخفت الواجهة "العقارية" وراءها التشابك والتداخل بين مختلف الأدوات والمؤسسات والأسواق المالية. وبالتالى، أدى انهيار القطاع العقارى فى الولايات المتحدة إلى انكشاف جبهة البنوك الاستثمارية المقرضة والمقترضة فى الوقت نفسه، وشركات التأمين وإعادة التأمين، ومنها إلى البورصة وصناديق الاستثمار، المرتبطة بالمعاشات ... الخ.

كما أن التوسع الضخم فى عمليات انتقال رءوس الأموال، مدعوما بثورة الاتصالات فى إطار العولمة، كشف عن نقاط الضعف فى مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، وضعف الدور الرقابى، سواء على صعيد الدولة أو على الصعيد العالمى. بل إن الشفافية وقواعد الحركة ومراقبة الحسابات

(*) كاتبة متخصصة فى الاقتصاد السياسى .

على صعيد البنوك والشركات لم تكن فوق مستوى الشبهات.

نبذ العالم النموذج الكينزى القائم على الاقتصاد المختلط منذ بداية الثمانينيات، وتبنى السياسة "الريجانية" و"التاتشرية"، فيما عُرف "بالرأسمالية الليبرالية الجديدة" التى عظمت دور القطاع المالى، وخلقت أدوات وأوعية استثمارية جديدة مثل المشتقات، مما أدى إلى اختلال التوازن الدولى فى المجالين المالى والاقتصادى. ارتبط ذلك بالطفرة الضخمة فى مديونية القطاع المالى الأمريكى - على سبيل المثال- حيث قفزت من ٢٢٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٨١ إلى ١١٧٪ من الناتج نفسه فى الربع الثالث من عام ٢٠٠٨.

ولذلك، كان وقع الاهتزاز والانهيارات المالية مسموعا بقدر ارتفاع حجم المديونية المصرفية للولايات المتحدة بصفة أساسية.

وبينما كانت المؤسسات المالية الدولية منهمكة فى برامج التكيف الهيكلى على صعيد الدول النامية، كانت نذر الأزمة المالية العالمية تتجمع فى الأفق على صعيد الدول الصناعية الرئيسية، إلا أن تقارير هذه المؤسسات لم تشر إليها ولم تتنبأ بها. بل إن تحرك هذه المؤسسات والمنظمات المالية الدولية كان قاصرا عن ملاحقة التطورات السريعة على الصعيد العالمى، على الرغم من تعدد التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية بإعادة النظر فى هذه المؤسسات وإصلاح النظام المالى الدولى، منذ سنوات طويلة مضت.

توالت عمليات الكشف عن عمليات الاحتيال والتدليس التى استغلت الطفرة الضخمة فى الدور الذى يلعبه القطاع المالى والنهج المتزايد لتحقيق المزيد من الأرباح، ومن ثم تكررت سيناريوهات الفضائح المالية واستغلال المعلومات التى سادت الأسواق الأمريكية فى فترة الثمانينيات، وأضيف إليها العديد من الفضائح الأخرى، مثل "برنارد مادووف"، و"ستانفورد" وغيرهما، ممن استغلوا غياب الرقابة وتعدد ثغراتها والزيادة الضخمة فى نوعية الأدوات المالية القائمة على المضاربة بصفة أساسية فى تحقيق أرباح هائلة. وقد ارتبط بهذه النقطة ما كشفت عنه الأزمة المالية الأخيرة من إمعان القيادات المصرفية والمالية فى ابتكار المزيد من الأدوات ذات معدلات المخاطر العالية، من أجل الحصول على تدفقات استثمارية ضخمة وتؤدى إلى حصولهم على حوافز ومكافآت عالية، ودون النظر إلى التبعات السلبية للإفراط فى هذه الأدوات المالية.

وقد بارك الكونجرس الأمريكى، فى ظل الأغلبية الجمهورية التى سادته عبر سنوات وتصاعد قوى المحافظين الجدد، كافة الإجراءات التى هدفت لتحرير صناديق الاستثمار وعمليات المقاصة والتعثر الائتمانى، مشكلا بذلك المظلة التى انطوى أسفلها الجموح والطموح الجنونى من أجل تحقيق المزيد من الأرباح.

الاختلاف على "روشتة العلاج" :

لا شك فى أن التغيير الذى شهدته الولايات المتحدة، ممثلا فى تولى "باراك أوباما" منصب الرئاسة خلفا "لجورج بوش"، أدى إلى حدوث اختلاف فى منظور أدوات التعامل مع الأزمة المالية. كما أن الاختلاف نفسه امتد إلى جبهة الحلفاء عبر الأطلنطى، ممثلا فى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. وكذلك بالنسبة "لليابان" التى واجهت ظروفا خاصة زادت من تبعات الأزمة المالية العالمية.

أولا- التباين على الصعيد الأمريكى :

ركزت الإدارة الأمريكية فى ظل رئاسة "جورج بوش" على الأدوات التقليدية فى مجالى السياسة المالية والنقدية، وتمثل ذلك فى صندوق إنقاذ القطاع المالى الذى خصص له سبعمائة مليار دولار، إضافة إلى الدعم المالى لصناعة السيارات، وانتهاج بنك الاحتياطى الفيدرالى سياسة الخفض المتتالى لسعر الفائدة على الدولار، فى محاولة لإنعاش سوق الأوراق المالية، وبث الثقة فى نفوس المستثمرين، إلا أن الأخيرة كانت فى حالة انكماش وتقلص.

ومع تولى "باراك أوباما" منصب الرئاسة، شرعت الإدارة الجديدة فى التحرك السريع. فكانت الخطة الأولى المتضمنة تقديم مبلغ ثمانمائة مليار دولار، تليها الخطة الثانية المقترحة من جانب وزير الخزانة "تيموثى جيتنير" والتى تقدر بألفى مليار دولار. وقد بلورت الخطة الأخيرة عدة نقاط، من أبرزها:

- التركيز على المشاركة بين وزارة الخزانة وبنك الاحتياطى الفيدرالى، والقطاع الخاص فى تمويل "صندوق الأصول الفاسدة"، وهى الأصول غير القابلة للبيع، مع الاستمرار فى تقديم دفعات مالية مباشرة إلى البنوك فى ظل البرنامج الذى اختطته ونفذته الإدارة الأمريكية السابقة.

- العمل على زيادة جانب الطلب وتحفيز الأفراد على مزيد من الإنفاق، من خلال خفض الضرائب، خاصة لأصحاب الدخول المنخفضة والشركات الصغيرة، مع التوسع فى تقديم القروض للأفراد والشركات الصغيرة بما يساعدها على إتاحة المزيد من فرص العمل.

- تشديد الرقابة والقيود المفروضة على الجهات المتلقية للمساعدات المالية، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات. ويدخل فى هذا النطاق اقتراح بإنشاء مؤسسة تدعم موازنة الحسابات الخاصة بالبنوك والتقليل من عبء أصولها المتعثرة، مع انتهاج سياسات تتيح المزيد من المرونة فى تطبيق التشريعات المنظمة لحالات الإفلاس.

وقد اتخذت الإدارة الأمريكية أيضا إجراءات تضع حدا أقصى على المكافآت التى يحصل عليها رؤساء المؤسسات المالية، وكونت صندوقا لإدارة الأسهم والحصص التى حصلت عليها الحكومة الأمريكية مقابل القروض الضخمة التى قدمت للشركة القابضة للتأمين والقطاع المصرفى، وكذلك لعملاقى القروض العقارية "فانى مى" و"فريدى ماك". وقد أثارت هذه الإجراءات جدلا شديدا.

وقد كان لهذه التصريحات المتشددة حول إحكام الرقابة، وتزايد نسبة ملكية الدولة فى البنوك -التى وصلت إلى ٨٠٪ فى مجموعة التأمين الأمريكية وإلى ٣٦٪ فى سيتى جروب- ردود أفعال سلبية على صعيد سوق الأوراق الأمريكية، التى عانت انخفاضا شديدا فى أسهم البنوك وشركات السيارات المتعثرة، باعتبارها من أبرز الأهداف للتوسع فى الملكية الحكومية. كما أثارت موجة من الجدل الحاد والمناقشات فى الكونجرس وفى الدوائر البحثية والإعلامية، حول دلالتها على صعيد "مستقبل الرأسمالية". وجاء رد الفعل المضاد متمثلا فى إعلان بنك الاحتياطى الفيدرالى عن عدم وجود نيه لتأميم البنوك، وذلك على النقيض من النهج الذى أخذته الحكومة البريطانية.

ارتبط بالتطورات الأمريكية، على صعيد الأزمة، تزايد حدة النقد من جانب حاملى الأسهم فى القطاع المصرفى وشركات السيارات للإدارة العليا فيها، حيث إن الأخيرة تتحمل تبعات سوء الإدارة ونتائجها السلبية. فكانت حملة المضاربات ضد أسهم هذا

القطاع وتلك الشركات، استنادا إلى المنحنى المتراجع للأرباح وتوزيعات عوائد الأسهم ورأس المال، بينما يتصاعد الحصاد المالى لفئة الإدارة العليا. وقد امتدت انتقادات حاملى الأسهم إلى الإدارة الأمريكية وبنك الاحتياطى الفيدرالى، نظرا لإغفال تعويضهم عن الخسائر المالية التى لحقت بهم. كما طالبوا بعدم قصر تحديد الحد الأقصى للرواتب والحوافز على طبقة المديرين، ولكن تطبيقها على كافة العاملين فى المؤسسات والشركات التى تتلقى المساعدات المالية من أموال دافعى الضرائب عبر الخزانة الأمريكية، مع وجود خطة لاستبدال هذه القيادات العليا.

ثانيا- التباين عبر الأطلنطى :

تباينت الرؤى بين جانبى الأطلنطى حول كيفية مواجهة الأزمة المالية، كما كان هناك اختلاف فى الرؤى والمواقف داخل الاتحاد الأوروبى ذاته إزاء كيفية مواجهة تحدياتها.

وفيما يتعلق بالموقف الأوروبى تجاه الولايات المتحدة، فقد تبلور فى عدم الموافقة على الإسراف الأمريكى فى مجال الإنفاق والإنقاذ المالى، حيث إن السبب الأساسى فى الأزمة ناجم عن سياسات وممارسات مالية خاطئة، بالاضافة إلى إخفاق أدوات الرقابة والمتابعة، سواء على صعيد الولايات المتحدة أو على الصعيد الدولى. وكان الموقف الأوروبى قد تعرض لعمليات صعود وهبوط فيما يتعلق بخطط الإنقاذ المالى وسياسة تدخل الدولة فى الملكية الخاصة، بينما اعتمدت بريطانيا هذه السياسة بوضوح (تأميم بنك نورث رووك، والمساهمة فى رأسمال بنك مجموعة لويدز وبنك اسكتلندا الملكى).

ولم يستمر الاندفاع فى طريق برامج الإنقاذ المالى -سواء على صعيد المفوضية الأوروبية أو على مستوى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى أو فى منطقة العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"- طويلا، على الرغم من المؤشرات الاقتصادية السلبية التى تشير إلى الدخول فى مرحلة الركود، وهبوط العديد من دول الاتحاد فى معايير الجدارة الائتمانية، مثل البرتغال وإسبانيا واليونان.

فلقد اتجهت العديد من هذه الدول -وكذلك المفوضية- إلى اعتماد برامج لإنعاش الطلب، تتضمن خفض الضرائب والتوسع فى القروض والإعانات، بجانب مشروعات البنية الأساسية والتعليم والصحة. ويعنى ذلك إنعاش السياسة الكينزية ونظرية الاقتصاد المختلط، ولكن إلى حين، حيث رفعت هذه الدول شعار ضرورة إحكام الرقابة والإشراف وليس مجرد تدفق الأموال، بما يتعارض مع الرؤية والمطالب الأمريكية.

كما شهدت فترة ما بعد انفجار الأزمة المالية تباين سياسات بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى والبنك المركزى الأوروبى الموحد، فيما يتعلق بسياسة سعر الفائدة. فقد أمعن الأول فى التخفيض ليصل إلى نسبة تتراوح بين صفر٪ و٢٥٪ على الدولار، بينما ظل الثانى متمسكا بسياسة أسعار الفائدة المرتفعة نسبيا لفترة طويلة. ثم بدأ فى سياسة الخفض التدريجى دون الوصول إلى المستوى الأمريكى. مع ملاحظة أن البنك المركزى البريطانى قد سار على خطوات الفيدرالى الأمريكى بعيدا عن المركزى الأوروبى الموحد فى مجال سعر الفائدة، وذلك بسبب عدم عضوية "لندن" فى منطقة "اليورو"، وطبيعة التوافق الأمريكى - البريطانى بالنسبة للعديد من القضايا السياسية والاقتصادية.

وقد واجه الاتحاد الأوروبى تحديا من الداخل، تمثل فى أثر ضعف اقتصادات دول شرق ووسط أوروبا الأعضاء فى الاتحاد على أداء العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، مما دفع بها إلى الانخفاض الحاد، ومن ثم تصاعدت المطالبة من جانب العديد من هذه الدول بضرورة مد يد المساعدة إليها. بل إن بعض الدول الأخرى الواقعة فى هذا الحزام الجغرافى، وإن كانت لا تنتمى إلى الاتحاد الأوروبى، طالبت بضرورة دعمها هى الأخرى. وأبرز مثال فى هذا الصدد هو "أوكرانيا" التى أصبحت تشكل صراعا دائما بمشكلاتها السياسية وانعكاساتها على صادرات الغاز الطبيعى الروسى للاتحاد الأوروبى، وكذلك أوضاعها الاقتصادية المتردية.

يضاف إلى ذلك حجم الاستثمارات الضخمة المتدفقة من دول غرب أوروبا إلى دول الوسط والشرق الأوروبى، ومن ثم فإن تردى الأوضاع فى الأخيرة سوف ينعكس بالضرورة على الأولى وعلى العملة الأوروبية الموحدة والقطاع المصرفى فى دول المركز أو قلب الاتحاد الأوروبى. كما أن تردى هذه الأوضاع سوف يؤثر على الرؤية المستقبلية لهذا الاتحاد. ومن هنا، فلا عجب فى أن تعد الأزمة المالية بمثابة "حائط برلين" ثان أدى إلى تقسيم الدول الأوروبية من حيث الأوضاع الاقتصادية ودرجة الاستقرار السياسى.

أما التحدى الثانى الذى يواجه الاتحاد الأوروبى، فيأتى من الخارج، وتحديدا من الولايات المتحدة.

يرتبط هذا التحدى بالشعار الذى رفعته الإدارة الأمريكية والكونجرس لتحبيذ البضائع الأمريكية فى محاولة لإنعاش جانبى الطلب والعرض. حيث اعتبرت دول الاتحاد الأوروبى هذا الشعار عودة إلى السياسات الحمائية الأمريكية، ودعوة لانتعاشها على صعيد العالم، وطالبت بضرورة تجنب الوقوع فى براثنها. وقد كانت ألمانيا من أبرز الدول الأوروبية قلقا من هذا التطور، بالنظر إلى انخفاض صادراتها بنسبة ٢٠,٧٪ فى شهر يناير ٢٠٠٩، مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضى، بينما بلغ رصيد فائضها فى الميزان التجارى ٢٦٥ مليار دولار فى نهاية عام ٢٠٠٨.

ومع تتابع التطورات وتوالى الإجراءات الأمريكية الرامية إلى إنعاش الطلب ودعم المؤسسات، تعمقت الانقسامات والاختلاف الأوروبى - الأمريكى إزاء كيفية إنعاش الاقتصاد العالمى، وإلى أى مدى.

فقد أعلن وزراء مالية الدول الـ ٢٧ الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، خلال اجتماعهم فى النصف الأول من شهر مارس الماضى (٢٠٠٩) ببروكسل، أنه لايمكن مسايرة الولايات المتحدة فى مجال برامج الإنعاش الضخمة، لأنها تعنى تحميل ميزانيات دول الاتحاد المزيد من العجز وتراكم الدين العام، بما يتعارض وأحكام إقرار العملة الأوروبية الموحدة، حيث يعد الدفاع عن اليورو هو خط الدفاع الأول.

ترتيبا على ماسبق، لا تبدو الرؤية إيجابية ولا التوقعات متفائلة فيما يتعلق بانعقاد قمة مجموعة العشرين فى العاصمة البريطانية، حيث إن الرؤية الأوروبية - الأمريكية متباينة إزاء كيفية العلاج. وإذا كانت نقطة الالتقاء الوحيدة هى ضرورة إعادة النظر فى المؤسسات المالية الدولية وكيفية إحكام الرقابة المالية العالمية، فإن التساؤل الذى يطرح هو: كيف بعد أن تعددت هذه التوصيات والبيانات على مدى سنوات سابقة؟

اليابان والصين :

إذا كانت الرؤية حول كيفية العلاج للأزمة المالية العالمية قد تباينت

بين جانبى الأطلنطى، فإنها على النقيض من ذلك بالنسبة لليابان والولايات المتحدة، وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة والصين، وإن كان منطق تعامل "واشنطن" إزاء "طوكيو" يختلف عنه بالنسبة "لبكين".

تجد اليابان نفسها فى مأزق سياسى أشد خطورة مقارنة بالدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنها تواجه بعدم استقرار ناجم عن تلاحق تغيير الحكومات ورئاسة الحزب الديمقراطى الليبرالى. ولا تزال حكومة "شارد أسو" تواجه الصعوبات من جانب المعارضة من أجل إقرار خطة الانقاذ الاقتصادية، بينما الانتخابات على الأبواب، ويتوالى تساقط السياسيين، وآخرهم وزير المالية الذى أجبر على الاستقالة فى هذا الوقت الحرج. وإذا كانت خطة الإنقاذ الأخيرة هى الثالثة فى غضون أشهر معدودة، فإنها نتيجة طبيعية للمؤشرات الاقتصادية السلبية الخاصة بانكماش حجم الصادرات وارتفاع قيمة العملة الوطنية "الين"، مما دفع "بطوكيو" إلى تخصيص المليارات لدعم قطاع التعدين بصفته المحرك الأساسى للاقتصاد اليابانى. ولا تواجه الولايات المتحدة ولا دول الاتحاد الأوروبى قلقا مماثلا على الصعيد السياسى.

ألقت طوكيو بثقلها خلف "واشنطن" فى مجال برامج الإنقاذ المالى، باعتبارها طوق النجاة من أزمة الركود العالمى، مما له أولوية على إعادة النظر فى نظم الرقابة على القطاع المالى. ومن هنا، كانت مساندتها لدعوة الولايات المتحدة، على لسان وزير خزانتها "تيم جينثر" بتخصيص نسبة ٢٪ من إجمالى الناتج المحلى خلال عامى ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لإنعاش الاقتصاد العالمى، مع تولى صندوق النقد الدولى تنسيق ومراقبة الجهود المبذولة فى هذا الصدد.

وقد دللت "طوكيو" على توافقها مع الدعوة الأمريكية، بتخصيصها ما يعادل نسبة ١,٨٪ من إجمالى ناتجها المحلى لبرامج إنعاش الاقتصاد اليابانى، مع تقديم مائة مليار دولار فى صورة تسهيلات مالية لصندوق النقد لتقديم المساعدات المالية العاجلة لإنعاش الاقتصادات المتعثرة، بينما كان إجمالى المخصص لهذا الهدف لا يتجاوز مائتين وخمسين مليار دولار (أى بنسبة ٤٠٪).

أما "الصين" -وهى فى الواقع "الدولة الثامنة" فى قائمة الدول الصناعية "الكبار"- فقد حظيت خلال فترة ما بعد اندلاع الأزمة المالية بغزل سياسى واقتصادى من جانب الولايات المتحدة، وتحديدا بعد فوز "باراك أوباما" بمنصب الرئاسة الأمريكية، وقد ترجم ذلك فى تصريحات كل من وزير الخزانة والخارجية الأمريكيين.

أقرت الصين خطة إنعاش ضخمة بلغت أربعة آلاف مليار "يوان" لإنعاش الطلب المحلى من جانب ثلث تعداد سكان العالم، مما يتسق مع الرؤية الأمريكية لكيفية مواجهة مشكلة الركود العالمى. كما أن انخفاض صادراتها بما يعادل الربع تقريبا لم يحل دون توسعها فى الاستثمارات فى الأصول الثابتة ومجالات مشروعات البنية الأساسية والنقل والمواصلات بنسبة تتجاوز هذا الانخفاض. وبذلك، فإن هذه الخطة قد آتت ثمارها الأولى فى مجال إنعاش الطلب المحلى، بما يؤدى إلى تعويض النقص فى الطلب العالمى على الصادرات الصينية، كما ينعش حركة الواردات من الخارج فى الوقت نفسه.

ومن أبرز الأسباب التى تجعل "بكين" موضع غزل "واشنطن" و"بروكسل" وحتى "طوكيو"، على حد سواء، هو استمرار احتلالها المركز الأول فى مجال معدلات النمو الاقتصادى المتوقع خلال عام ٢٠٠٩، بينما انكمشت المعدلات المتوقعة للدول الصناعية الكبرى إلى أدنى حدودها. ومن ثم، تكون "بكين" قد احتلت مقعد القيادة والقاطرة للاقتصاد العالمى خلال فترة الأزمة الصحية التى طرأت على الاقتصاد الأمريكى، وانتشرت عدواها إلى الاقتصاد العالمى، وتلك من أبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية.

يضاف إلى ذلك الدور الذى تلعبه الاستثمارات الصينية بالنسبة لتمويل العجز المالى الأمريكى من خلال شرائها لأذون الخزانة الأمريكية والاستثمارات المتنوعة على صعيد الاقتصاد الذى يقود العالم. وسوف نجد فى هذا الصدد أن حملة الانتقادات، التى سبق أن وجهت إلى صناديق الثروات السيادية، وفى مقدمتها التابع "للصين" من جانب "واشنطن" وحلفائها الغربيين، قد تحولت إلى مباركة وتحفيز على الاستمرار فى الاستثمار، بل وإلى بث الطمأنينة فى دوائر "بكين"، بأن خفض سعر الفائدة على الدولار والتقلبات الحادة فى قيمته وكذلك الانخفاض الحاد فى الاستثمارات المالية والعقارية، سوف يتم تعويضه من خلال دورة النشاط الاقتصادى وبرامج الإنقاذ الضخمة، التى ستؤتى ثمارها، إن آجلا أو عاجلا، وأنه لا مبرر للمخاوف الصينية التى أعلنها رئيس وزرائها فيما يتعلق بمصير أرصدتها الضخمة المقومة بالدولار الأمريكى.

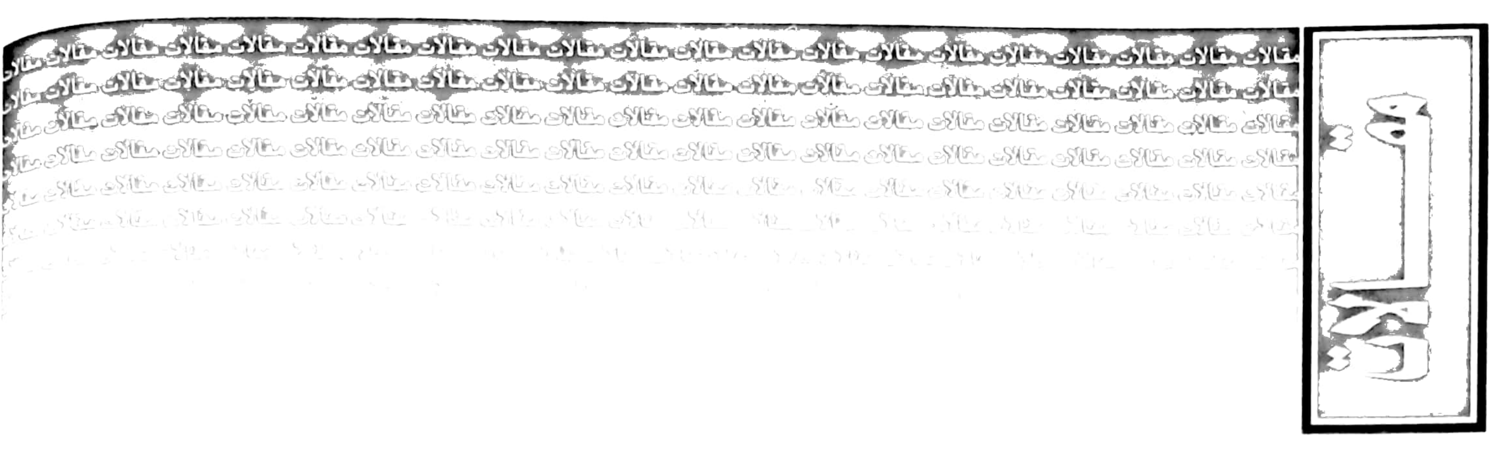
مجموعة العشرين وعدوى "التعميم":

وبالانتقال من مستوى الدول "السبع الكبار"، إضافة إلى "الصين" إلى مستوى مجموعة العشرين، التى تضم مجموعة من الدول النامية وعلى رأسها الهند والصين إضافة إلى روسيا والبرازيل، سوف نجد أن عدوى التعميم والبعد عن التفاصيل قد انتقلت إليها، بما يعكس استمرار ظاهرة الاتفاق فى "التشخيص" والاختلاف فى "العلاج".

وقد اتضح ذلك بصورة جلية فى اجتماع وزراء مالية المجموعة فى انجلترا مؤخرا. فعلى الرغم من اتفاق الجميع على ضرورة مواجهة الأزمة المالية وتداعياتها وإنعاش الاقتصاد العالمى، إلا أن الآراء اختلفت فيما يتعلق بأسلوب الإدارة الأمريكية للأزمة، وبخاصة فى مجال التوسع فى برامج الإنعاش، وكذلك كيفية إصلاح المؤسسات المالية الدولية، ابتداء من صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، إلى بنك التسويات الدولية، ومنتدى الاستقرار المالى، وهل يتم ذلك الآن، أم على المدى البعيد؟ وحتى يتم ذلك، ماذا يتعين اتخاذه فى مواجهة الأزمة؟ وقد بدت الصورة العامة أقرب إلى الرؤية الأوروبية فيما يتعلق بضرورة التركيز على الإجراءات وفعالية الرقابة فى مواجهة توحش الرأسمالية المالية، التى غذاها وجود المحافظين الجديد على المسرح السياسى والاقتصادى الأمريكى، والتى كلفت العالم خمسمائة ألف مليار دولار. وكان البيان الصادر عن الدول الأربع الكبرى على صعيد الدول النامية -وهى الصين والهند بالإضافة إلى روسيا والبرازيل- قد احتوى على تقارب آخر مع الموقف الأوروبى فيما يتعلق بالتحذير من السياسات الحمائية وانعكاساتها على التجارة الدولية.

لكن البيان أشار أيضا إلى أن الدول السبع الصناعية الكبرى مطالبة بالكشف والشفافية حول الأزمات الخفية التى تتعرض لها اقتصاداتها، حتى لا تتحول إلى أزمة عالمية تضرب معظم الدول.

وحتى تعقد "قمة العشرين" فى الثانى من شهر أبريل ٢٠٠٩، سوف نجد أن الخطوط العامة التى خرجت من اجتماع وزراء مالية المجموعة لا تختلف فى كثير عن نتائج "قمة العشرين" التى عقدت فى "واشنطن"، واتسمت كافة توصياتها بالتعميم، والبعد عن "شيطان التفاصيل".



الأزمة المالية وتداعياتها .. رؤية مغايرة

د. فتحى العفيفى *

ماذا يحدث فى العالم على الصعيد الاقتصادى؟ سؤال يتردد من قريب ومن بعيد، مصحوبا بحالة من الذعر والهلع والخوف من المجهول المخبوء لتعلق الأمر بالمال الذى هو عصب الحياة وشريانها. لكن الأسئلة الأكاديمية الأكثر منطقية وأهمية هى : أين التخطيط الاستراتيجى الأمريكى الذى يرصد ما سيحدث فى العالم فى غضون الخمسين عاما القادمة؟ أين المراصد ومراكز البحوث وخزانات التفكير؟

وكيف بدولة، فى حجم الولايات المتحدة الأمريكية تفاجأ، مثلها مثل الشعوب المتخلفة والدول الفاشلة، بأزمة كارثية على هذا النحو الذى يطيح بكل إنجازاتها العلمية والحضارية ؟ فى ظنى ويقينى أن العولمة تحل مثل هذا الإعضال المفاهيمى. إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية فى عولمة أزمتها الداخلية المتصلة بالرهن العقارى، وجر العالم كله إلى تصحيح أخطاء ارتكبها الحمقى/ الأذكياء من المتلاعبين بهذا القطاع، يفسر جزءا كبيرا من الأزمة. بمعنى أن هذه المشكلة تحديدا هى جزء من الحل، إذا ما علمنا أن أجهزة المراقبة والمحاسبة قد عمدت إلى غض الطرف عن تصاعدها لتحقيق أهداف استراتيجية أكثر أهمية.

وقبل الدخول فى دهاليز ما حدث، لابد من استحضار الحقائق الدولية الآتية:

- الصعود الاقتصادى والسياسى للصين بطريقة غير مسبوقة والمصحوب بالتمدد الاستراتيجى الجيوبوليتيكى.

- الارتفاع المبالغ فيه لليورو، مصحوبا بمطالبات واسعة للعديد من الدول المتعاملة بالدولار، بالاستعاضة عنه باليورو، ومن ثم تعرض هيبة الدولار للاهتزاز والخطر بما يؤثر على الاقتصاد الأمريكى بالسلب.

- الارتفاع التاريخى لأسعار النفط والتى بدت جنونية بلا ضابط أو رابط، مصحوبا بتدنى العوائد من الصناعات المعتمدة عليه بشكل مباشر.

إن المنظومة المعقدة، التى تحكم الصعود والهبوط والانهيار فى البورصات، هى إحدى وسائل الليبرالية الجديدة والعولمة فى الاحتيال البرئ، وممارسة عمليات النصب والابتزاز فى وضح النهار، وبالقانون، والأوراق الرسمية، وبمحض إرادة الزبائن . نقطة بداية هذه العملية فى "سوق الأوراق المالية"، عندما تبدأ شركة ما فى الإعلان عن نفسها وفتح باب الاكتتاب وبيع أسهمها بأثمان تتناسب ومن يسمون بـ "صغار المستثمرين" وهم قليلو الخبرة، وميالون إلى تصديق الوهم. وتبدأ أسعار الأسهم فى الارتفاع التدريجى الذى يغذيه باطراد دخول ضحايا جدد إلى السوق تحت ضغط الإعلان فى وسائل الإعلام، الذى يثير رغبة الثراء وغريزة حب التملك

(*) باحث فى الفكر الاستراتيجى، مدرس بجامعة الزقازيق.

من مرقدها. وما دام المؤشر فى ارتفاع، وأن الناس تضارب "تبتاع" مع بعضها بعضا، وأن الشركات وإدارة السوق تحصل الأموال باستمرار، فلا توجد مشكلة. الكارثة تبدأ عندما يتوقف الارتفاع الكبير فى أسعار السهم لعدم قدرته على اجتذاب مشترين (أو ضحايا) جدد، حيث يبدو سعر السهم فوق قدراتهم الاستثمارية، فيبدأ التراجع والهبوط التدريجى. وقد يخاطر الملاك الأصليون ببعض مكاسبهم من مرحلة الصعود الكبرى فى شكل "حركة تصحيحية"، والتى من شأنها تأجيل مواجهة الحقيقة، وإغراء أعداد أخرى على الشراء، حيث إن الداخلين الجدد هم فى الحقيقة الذين يحددون نسبة الارتفاع أو الهبوط فى قيمة السهم. وكل المعلومات المتعلقة بالتراجع ، أو الهبوط، أو الانهيار فى الشركات الكبرى لا تتاح إلا لأصحاب الشركات، وإدارة السوق، والذين من مصلحتهم الدائمة أن تستمر المناورة على هذا النحو لامتصاص آخر فلس ممكن ، حيث إنها تؤثر سلبا على حركة الداخلين الجدد، ومن ثم تحدث عملية المؤازرة فى علاقة طردية، حيث الضحايا يؤازرون ذويهم وأمثالهم، والشركات فى مؤازرة إجبارية حفاظا على "التراكم" الحادث، وفى كل ذلك يبقى "الداخلون الجدد" هم كلمة السر.

ما يحدث فى البورصات الصغيرة على مستوى الشركات والمستثمرين الضحايا، يحدث بالقدر نفسه على صعيد سوق المال العالمى، عندما تتجمع كافة البورصات لتصب فى المركز "وول ستريت" التى تظل فى حالة استحضار واستنفار وصعود وارتفاع، ما دام عدد الداخلين الضحايا يغرى على الاستمرار، ثم تنقض مرة واحدة فجأة كانقضاض الأسد على فريسته على حين غرة. وفى كل مرة، يتم نسج الفخ بعناية فائقة، ويسلك الاحتيال طريقه تحت دعاوى جنى الأرباح أو حركات التصحيح، حتى إذا ما نضب السوق من الداخلين الجدد وأوشك على البوار، يحدث مثل هذا السطو المنظم والاستيلاء المبرمج على الأموال .. هذا هو صنع العولمة.

إن الولايات المتحدة، بتاريخها الطويل فى إدارة الصراعات والأزمات ونسج خيوط الاحتيال، لا تتورع عن التضحية بصغار المستثمرين لتنفيذ المرحلة الأخيرة من هذا المشروع الإمبراطورى الكبير. نعم إن هناك أزمة مالية طاحنة ستعانى منها الولايات المتحدة بالضرورة، لكن على المدى البعيد لن تتأثر، ستطيل من عمرها الإمبراطورى. وكما يقولون إن آخر العلاج الكى، فإن ما يحدث هو عملية كى نارية لعلاج أمراض الشيخوخة فى المشروع الإمبراطورى.

ما هى النتائج الفورية المحصلة إذن حتى الآن من الأزمة المالية العالمية؟ تثبت النتائج إلى حد كبير صحة الفروض التى انطلقنا منها. فالصين، التى تحولت إلى مصنع كبير لعالمنا المعاصر، ستتأثر ولا ريب بالكساد الحادث حول العالم وفقدان السيولة لوظائفها الحيوية، وستتوقف عجلات إنتاجها بالضرورة، وستضطر بضائعها إلى البقاء طويلا حبيسة المخازن، وموادها الخام ستجبر على العطب، فضلا عن التأثير الواضح والمتسارع على البورصة، والأوضاع الحرجة التى ستعانى منها الشركات. ستفقد الصين الكثير من الميزات التنافسية واللوجيستية التى حققتها خلال السنوات العشر الماضية، سيتوقف المشروع الصينى ويتجمد طموحه السياسى عن مزاحمة الدور الأمريكى، وهى التأثيرات السالبة التى ستعانى منها روسيا بالقدر ذاته، ويبتعد قليلا شبح الحرب الباردة الدولية. والاتحاد الأوروبى تأثرت عملته الموحدة بشكل ملحوظ ليواصل اليورو انخفاضه المنظم أمام الدولار، ليثبت هذا الأخير من جديد قدرته على الصمود، وأنه سلطان العملات الرئيسية فى العالم. كما أن التأثير السلبى الحادث للبورصات الأوروبية يعيد الزعامة الغربية للولايات المتحدة الأمريكية، سياسيا واقتصاديا، بعد أن كان الأوروبيون يحلمون بالخروج من بيت الطاعة الأمريكى. والنفط يلقى المصير نفسه من التراجع فى أسعاره بما يسمح للشركات الأمريكية وسماسرة النفط بتحقيق هوامش أرباح كبيرة، وهى قيمة الفارق بين شرائه من المنشأ وبيعه إلى الأسواق. من ناحية أخرى، تتأثر المكاسب الاقتصادية الكبيرة، التى حققتها دول الخليج والدول النفطية الأخرى، نتيجة الارتفاع المبالغ فيه لأسعار النفط إلى حد وصوله فوق ١٤٠ دولارا للبرميل، والتى أغرتها بالتفكير فى الاستقلال السياسى واتخاذ مواقف أكثر سيادية على نحو ما فعلته السعودية من التوجه نحو روسيا والصين. إن ما يحدث هو نوع من التأديب لكل من سولت له نفسه مقاومة نزعة الهيمنة الأمريكية. الولايات المتحدة إذن هى المستفيد الأوحد من الأزمة المالية العالمية، وبالتالى لم تكن مراكز الأبحاث نائمة، ولا خزانات التفكير ناضبة. الكل نشط من أجل تأجيج هذه الأزمة الكبرى، هذا هو فخ العولمة بامتياز.

فالأزمة -فى رأيى- دليل قوة ومنعة وليست دليل ضعف. الليبرالية الجديدة فى رحلة صعودها قد شحذت قواها، واستنفرت وظائفها الحيوية فى الأزمة المالية الراهنة لجر العالم بأسره نحو ضرورة الإسهام فى معالجة الأخطاء والتصدعات فى المشروع النيو ليبرالى أولا، ثم فى الأزمات الداخلية الأمريكية ثانيا. المطلوب كان ضخ سيولة عالمية استعصت طويلا على الخروج من مخابئها تحت زعم "الصناديق السيادية"، و"الاحتياطات الادخارية". فالولايات المتحدة- وفق النظرية المنسوبة إلى وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس، "الفوضى الخلاقة"- تستهدف إحداث فوضى عامة للتعرف على الأوزان الحقيقية للقوى، حتى يمكن البنيان على النتائج المتحصلة من هذه الفوضى. وفى هذه الأزمة المالية، سيساعدها الجميع من حيث لا يدرى، ستجتهد مراكز البحوث، والخبراء، والبيروقراطيون، والحكوميون، سيقدم كل فى مجاله كشف حساب عما لديه وما عليه. ستجبر الحكومات على فك ودائعها، والأثرياء والملوك على مؤازرة ذويهم وتعويض خسائرهم فى أسواق الأسهم، درءا لأعمال عنف انتقامية، على نحو ما فعلت قطر والإمارات من شراء ما يفوق ١٠٪ من قيمة البنوك المتعاملة فى البورصات المحلية. إن الفوضى المالية العالمية الراهنة، بلا ريب، ستنعش وتجدد من حيوية الرأسمالية الأمريكية عن طريق

"تجريف" خصوبة الآخرين، مما يفقدهم القدرة على التعبئة على المدى الطويل

لقد سمحت الرأسمالية للجميع- بتعبير آدم سميث- بأن "يعمل .. ويمر"، ما دامت النتيجة فى النهاية إضافة حيوية جديدة إلى رأس المال. لقد سمحت للصين بأن تنمو اقتصاديا لتجبرها على التحول من دولة اشتراكية عتيدة إلى دولة فاقدة للحيوية، منزوعة القوة الأيديولوجية، حائرة بين اشتراكية، لا تريد أن تبرح مكانها، وممارسات ليبرالية خجول ومستأنسة. وكان الإفلاس الأيديولوجى المروع الذى قضى على الاتحاد السوفيتى درسا قاسيا ومؤلما وعنيفا لكل من يتشدق بغير الرأسمالية. كما سمحت للهند بالصعود "النانو تكنولوجى"، ولليابان بقوة التصنيع، وللأوروبيين بإبداعاتهم الخلاقة فى المجالات المختلفة. لقد سخرت الرأسمالية الآخرين فى مرحلة تحول تاريخية وأحالتهم إلى مجتمع من الشغيلة، وتفرغت هى برهة لالتقاط الأنفاس، والتفكير وإدارة هذه الصالة الكبيرة بالترغيب تارة، والترهيب تارة أخرى، ولديها العضلات المفتولة إذا ما أجبرت، وقت الضرورة، على طرد السوقة والغوغاء خارج قواعد هذه اللعبة.

فى كتاب مهم للصحفية الكندية "ناعومى كلاين"، نشرته فى نيويورك دار مترو بوليتان عام ٢٠٠٧ تحت عنوان مثير هو "مذهب الصدمة .. صعود رأسمالية الكوارث"، أوضحت: "أن الرأسمالية المتوحشة إذا لم تجد كارثة، فإنها تصطنعها، حتى تقيم مشاريعها التى لا يستفيد منها سوى القلة .. وهم نخبة الرأسماليين المتحالفين تحالفا عضويا مع نخبة السلطة". وكان هذا تحليلا سائغا إلى حد كبير لبنية الرأسمالية المتوحشة، القائمة أساسا على المضاربات المالية، واستغلال البشر، واستحواذ القلة على الأرباح والأجور الخيالية .. كيف يمكن بعد كل ذلك أن يسمح هؤلاء لرأسماليتهم بأن تسقط وتنتهى أو تموت؟ لقد صدقت نبوءة الاقتصادى النمساوى الشهير "شومبيتر" فى كتابه المعروف "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، حين يقرر أن الرأسمالية لابد أن تنفجر فى وقت ما، لأن هناك تناقضا أساسيا بين جماعية عملية الإنتاج الاقتصادى وفردية الاستحواذ على الفائض. وفى رأينا، فإن هذا الانفجار صحى وطبيعى، لأنه بيولوجى وحيوى، نجم بالضرورة عن عملية تخصيب وتعبئة مضنية لينتج، فى الأخير، صانعين جددا للرأسمالية، تماما مثل البنية الفوارة التى تفرز موجات متتابعة لتحفظ الرأسمالية من الركود والأسن.

لقد برعت الرأسمالية فى توظيف القدرات البيولوجية والإمكانات البشرية والإبداعات المختلفة حول العالم، وهى تؤمن يقينا بأن هناك وسائل مختلفة لجلب الأموال، لا يتقنها بالضرورة العنصر الأمريكى أو الأوروبى. فمن لديه صبر الجلوس ساعات طويلة للعمل فى إلحاح كما يفعل اليابانيون؟ ومن يستطيع أن يقضى يومه كاملا فى إصرار على تنفيذ تقنيات صناعات صغيرة والتجول بها حتى آخر حارة فى أقصى نجع أو قرية كما يفعل الصينيون؟ ومن يتحمل مرارة الأفران ودلهمتها وإرهاق العيون حتى العمى كما يصر على ذلك الهنود؟فكل ذلك مداخر للرأسمالية، واستثمار فى البشر والحجر والشجر. هذا جوهر نظريتهم "دعه يعمل .. دعه يمر"، مادام سيأتينا طوعا أو كرها فى النهاية.

فى الأزمة المالية الأخيرة، الكل تدخل لإكمال الصورة المشهد وفق الدور المرسوم له بعناية. سقط "ليمان برازرز" واعل صندوق النقد والبنك الدوليان أن "العالم على حافة ركود طويل اهتزت" وول ستريت" وتدخلت الإدارة الأمريكية بخطة الإنقاذ الشهيرة. تابع العالم عن كثب إجراءات تمريرها فى مجلس الشيوخ والكونجرس فى مشهد ميلودرامى، وكان هدفه بث الذعر والخوف فى النفوس على مستقبل الرأسمالية، لتندفع كل الحكومات الغنية (الأوروبية والخليجية) وتعلن عن تدخلها بخطط إنقاذ مماثلة. وعندها، ثار جدل أكاديمى عقيم، اتهم الولايات المتحدة ومن على شاكلتها بأنها قد تخلت عن الليبرالية الجديدة لأن التدخل الحكومى هو من صفات الدولة الاشتراكية، رغم أن ذلك ليس صحيحا وتفسير مسف، فالرأسمالية تسمح بهذا التدخل كلما كان ذلك ضروريا ولازما تحت زعم "خطط التكيف وإعادة الهيكلة". إن مشروعات الإنقاذ المعلنة هى خطط جديدة للتكيف، والاشتراك فى إدارة البنوك والمصارف هو إعادة للهيكلة بامتياز.

إن ما يحدث أشبه بعملية توقيف قسرية لقاطع طريق متمرس ومحترف تحت تهديد السلاح لإجبار "المارة" على إخراج كل ما فى الجيوب .. هل تفهمون الآن معنى "دعه يعمل .. دعه يمر؟ إنها عملية تفليس منظمة لكل من ادعى الثراء، وهى أيضا عنوان بارز لبدء دورة هيمنة جديدة لإمبراطورية رأس المال، لتستمر المناورة مع التاريخ.

الفكر الاقتصادى وراء الأزمة :

ينهض التحليل الثقافى للأزمة المالية الأمريكية العالمية على مجموعة من الضوابط والتجليات العولمية للنيوليبرالية والفكر الاقتصادى الجديد اللذين يستندان إلى وثيقة "إجماع واشنطن (Washington Consensus) ١٩٨٩ التى صدرت سنة تشتمل الوثيقة على عشر وصايا اقتصادية، منها الخصخصة وتخفيض الضرائب على الأثرياء، وتحرير التجارة الدولية وانتقال رءوس الأموال، وتخفيض الإجراءات والقيود الحكومية على عمل الأسواق، والانضباط المالى، خصوصا تخفيض عجوزات الخزانة ... إلخ. وتختصر هذه الوثيقة بثالوث: ثبت، خصخص- حرر (Stabilize- Privatize- Liberalize).

وهذه الوثيقة كانت عبارة عن حركة تصحيحية كبرى، وثورة جديدة ضد النظرية النيوكلاسيكية القائمة على آلية التصحيح الذاتية للأسواق التى لم تعد تصلح لجميع الأوقات، منذ انهيار الأسواق عام ١٩٢٩، عندما أفلست المصارف، وعم الكساد والبطالة. وجاءت نظرية كينز، المنسوبة إلى الاقتصادى البريطانى الكبير جون ماينرد كينز- فى كتابه الشهير (النظرية العامة

للعمالة والفائدة والنقد) الذى صدر سنة ١٩٣٦- لتسد الثغرة فى النظرية النيوكلاسيكية التى تصح فى الأوقات التى يكون فيها البحر الاقتصادى هادئا والملاحة فيه سهلة. أما إذا وقع الاقتصاد فى الركود والانكماش، فإن نظريات كينز القائمة على اقتصاد الطلب تكون هى الحل. حتى جاءت النظرية النقدية (Monetarism) فى الستينيات لتنافس الكينزية، وكان من أشهر مروجيها الاقتصادى الأمريكى ميلتون فيدمان من جامعة شيكاغو، والتى جاءت بدورها لتعالج ظاهرة (الركود التضخمى) (Stagflation) والتى تمثلت فى تلازم الركود الاقتصادى مع تضخم الأسعار. وكانت الأخيرة ظاهرة جديدة لم يعرفها العالم الصناعى من قبل، وترتبط بالعوائق والحواجز والقيود العديدة التى تضعها الحكومات والمؤسسات الرسمية، والتى تعرقل العمل الحر للأسواق ولرجال الأعمال. وكانت أسوأ حالات الركود التضخمى ما واجهته الدول الصناعية من الارتفاع الكبير فى أسعار النفط الخام أوائل السبعينيات (سبتمبر ١٩٧٣ - يناير ١٩٧٤)، وكان المطلوب ليس أكثر من رفع القيود والعوائق وإعطاء الحرية الكاملة لعمل الأسواق، فكانت وثيقة واشنطن هى الملاذ الأخير. وما بين عامى ١٩٨٩- ٢٠٠٨، سيطر على الإدارة الأمريكية ما يمكن وصفه "بالأصولية السوقية"

Market Fundamentalism

بحيث أصبح لب العولمة يتمثل فى طغيان الأسواق على الحكومات، وبالتالى طغيان السياسات الحامية للأسواق، والثقة المفرطة بآليات عمل صندوق النقد الدولى. عجز الصندوق عن القيام بمهامه نحو تثبيت سعر الصرف دون اللجوء إلى عمليات تخفيض تنافسية، وذلك لأن ضعف موارده لم يتماش مع ارتفاع حجم التجارة الدولية. وتكمن مسئولية صندوق النقد الدولى الحقيقية فيما يتعلق بالأزمة المالية الأخيرة فى إصراره على تفرد الدولار بدور العملة الاحتياطية الوحيدة فى العالم، رغم الإنفاق العسكرى الأمريكى الضخم الذى فاق بكثير الإنتاجية والمدخرات الأمريكية. وقد تسبب ذلك فى فساد كبير فى قطاع المصارف والبنوك، وظهور فقاعة التسليف والاستمرار فى نفخ حجمها، حتى وصلت الأمور إلى الانفجار الذى كان لابد منه. ذلك أن التسليف السهل كان قد أسقم السوق العقارى، وسمح لوول ستريت المتفلت Freewheeling بخلق مستنقع من الاستثمارات السامة التى لوثت وأفسدت النظام المالى العالمى بأسره.

لقد فشل صندوق النقد الدولى فى تحقيق أهدافه التى رسمها له مؤسسوه، وهى تأمين التوازن فى الميزان التجارى للدول الأعضاء، وتسهيل عمليات التصحيح الهادئ والسلس، عندما يكون حجم الخلل أساسيا ومستمرا. ويرجع ذلك إلى أن الصندوق يعمل فى رحاب اقتصاد دولى أصبح أكثر تعقيدا مما كان عليه يوم تأسيسه، حيث ارتفع حجم التجارة الدولية عدة أضعاف، ولم تعد الموانع قائمة أمام حرية وسهولة انتقال رءوس الأموال التى زاد حجمها فى المراكز المالية بشكل كبير كشف عن القصور الفاضح فى حجم السيولة الدولية المتوافرة للصندوق. ولذلك، أصبح اقتراح كينز فى عام ١٩٤٣ الذى قضى بإنشاء اتحاد المقاصة الدولى (International Clearing Union) الذى تم تجاوزه لصالح الاقتراح الأمريكى (صندوق النقد الدولى) هو البديل الأمثل بعد أن سقط الصندوق وانهارت سلطاته.

إن الوحش الذى التهم (وول ستريت) يعود فى جذوره إلى السياسات الاقتصادية الأمريكية التى قامت على إنعاش النمو الاقتصادى من خلال تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستهلاك، مما أدى إلى تخفيض الفائدة لأدنى مستوياتها منذ نصف قرن، والإفراط فى الإقراض لتمويل الطلب عموما، خاصة على المساكن دون التدقيق فى الجدارة الائتمانية للمقترضين، والتوسع فى الإصدار النقدى دون غطاء حقيقى من الإنتاج، على اعتبار أن غالبية المعاملات الاقتصادية الدولية تتم تسويتها بالدولار، وبالتالى فإن الدولارات الجديدة التى يتم إصدارها خارج المنطق والأسس النقدية السليمة تخرج من الولايات المتحدة، وتهيم فى أسواق البلدان الأخرى، وتحقق للولايات المتحدة ثراء مستلبا من باقى بلدان العالم.

ومنذ عام ٢٠٠٥، أشارت التقارير الاقتصادية العالمية إلى أن النمو الاقتصادى الأمريكى قائم على أسس هشة مبنية على خفض أسعار الفائدة لأدنى مستوياتها منذ نصف قرن والإفراط فى الإقراض لتمويل إنعاش الطلب على السلع والخدمات، دون تدقيق فى الجدارة الائتمانية للمقترضين لتمويل شراء المساكن أو السلع المعمرة والخدمات الأعلى تكلفة.

وقد تأثرت البورصات العربية المنفتحة على الأجانب، والتى يوجد للأجانب استثمارات كبيرة فيها، حيث يلجأ المستثمرون الأجانب، عند اندلاع أزمات كبرى فى بورصات بلدانهم، إلى تسييل، أى بيع، قسم من محافظهم المالية فى بورصات الدول النامية لتوفير السيولة اللازمة لتعديل مراكزهم فى بورصات بلدانهم الأم. وأدى اندفاعهم فى عمليات بيع فى البورصات العربية إلى حالة من الاضطراب والتراجع، وأوجدت موجة من البيع حتى من المستثمرين المحليين، وفق النظرية التى عرضنا لها "الداخلون الجدد".

ولو كانت البورصات العربية قد فرضت ضرائب صغيرة على التعاملات والأرباح فى البورصة، لوضعت قيودا على التحركات العنيفة والسريعة للمستثمرين الأجانب، ولساعدت على الحفاظ على استقرار البورصة.

وفى مواجهة هذه الأزمة المالية والاقتصادية الطاحنة، قامت الإدارة الأمريكية بضخ ٨٥ مليار دولار لإنقاذ أكبر شركة تأمين AIG وأعدت خطة تكلفتها ٧٠٠ مليار دولار، فضلا عما ضخته فى السوق من سيولة، بما يعنى أن هناك ما يقرب من تريليون دولار من أموال دافعى الضرائب الأمريكيين سوف تخصص لمواجهة أزمة الرأسمالية الأمريكية. إن الدولة الأمريكية، التى تتبنى أكثر السياسات الاقتصادية يمينية وتحررا، قد اضطرت،

تحت وطأة الأزمة، لمناقضة توجهها الأيديولوجى القائم على تقليص دور الدولة إلى أقصى حد، وعادت إلى إعطاء الدولة دورا اقتصاديا كبيرا يتجاوز صورة الدولة التى روجت لها إدارة بوش، والتى من المفترض أن يقتصر دورها على القيام بأعباء الدفاع والأمن وضمان احترام القانون ووفاء الأفراد بالتزاماتهم. وتشكل الأزمة المالية والاقتصادية والأمريكية والعالمية الراهنة مفترق طرق جديدا للنظام الرأسمالى، فهى نتيجة منطقية لنموذج التحرير الاقتصادى بلا ضوابط، الذى أدى إلى توحش الأنشطة الطفيلية وعمليات المضاربة على كل شئ من السلع الغذائية للنفط للأراضى والعقارات والذهب والمعادن ... إلخ، وأدى إلى تزايد سوء توزيع الدخل الذى يكبح فرص النمو الاقتصادى المتواصل، ويؤدى إلى انتشار البطالة والفقر على نطاق واسع.

ترتيبا على هذه الأخطاء المتراكمة فى الممارسة الليبرالية للتوسع (التوحش الرأسمالى)، فقد تصاعدت حدة الانتقادات قبل وقوع الكارثة بنحو سبع سنوات، ونشأت تجمعات دولية تحاول تصحيح مسارات العولمة والحد من غلواء الرأسمالية. وكان من أبرز هذه المؤسسات "منتدى ٢٠٠٠" الذى ضم صفوة من كبار الاقتصاديين والمفكرين من مختلف أنحاء العالم، وعقد جلساته فى "براغ" عاصمة تشيكوسلوفاكيا، ابتداء من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠١ وانتهت أبحاثه ومداولاته بإصدار "إعلان براغ" الذى يتضمن عديدا من المبادئ التى يراد لها أن ترشد مسيرة العولمة، باعتبارها عملية تاريخية كبرى ينبغى أن تشارك فيها كل الشعوب بقدر مناسب.

وقد أبرز إعلان "براغ" أربع مشكلات رئيسية، كانت أولاها ضرورة صياغة مجموعة قيم أخلاقية تمثل الحد الأدنى الذى تلتزم به الحكومات والشعوب. وأهم قيمة رئيسية فى هذا الصدد هى ضرورة معاملة كل كائن بطريقة إنسانية، بحيث تمثل هذه القيمة القاعدة الذهبية التى تحكم العلاقات بين الأفراد والمجتمعات الإنسانية. وإلى جانب ذلك، شدد الإعلان على ضرورة وقف تدهور البيئة الطبيعية، ووضع حد للانقراض المفجع للأنواع والثقافات. ويقرر الإعلان أن التحدى العالمى الأكبر يكمن فى تحويل الموارد من شراء السلاح وتجارة المخدرات، ومن الاستهلاك المادى والترفى المسرف لكى تصب فى مصارف لمكافحة الفقر والمرض، ومنع الصراعات العنيفة، وحل مشكلات ارتفاع الحرارة الكونى، ومواجهة الكوارث الطبيعية. المشكلة الثانية هى ضرورة تحقيق الديمقراطية على النطاق العالمى. ومن هنا، تأتى أهمية حماية التعددية فى صور الحكم والمشاركة السياسية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا تم الاتفاق على معايير عالمية لاحترام هذه الحقوق، وربما كان مفهوم حقوق الإنسان هو خير معبر عن هذه المعضلة.

غير أن التحدى أمام الديمقراطية، على النطاق العالمى، يبدو فى صياغة أدوات وتأسيس مؤسسات تستطيع أن تحمى القيم المشتركة على نطاق عالمى والاختلافات المحلية فى الوقت نفسه. أما المشكلة الثالثة، فتعد أهم وأخطر هذه المشكلات جميعا، لأنها تتعلق بالفعالية السياسية لاقتصاد العولمة. ويمكن القول بكل وضوح إن رأسمالية العولمة هى مصدر للثراء الناشئ المتنامى، ولضروب من التوتر فى الوقت نفسه، ولا يمكن الحفاظ على شرعية الأسواق المعولمة فى الوقت الذى لا يستفيد فيه منها إلا خمس سكان العالم.

وقد برزت سلبيات العولمة الاقتصادية فى العقد الأخير على وجه الخصوص، فى ضوء المنافسة غير المقننة وحماية رءوس الأموال، مما تسبب فى إلحاق أضرار متعددة بالأفراد و المجتمعات. المشكلة الرابعة تتعلق بالهوية المحلية ورأس المال الاجتماعى والتنمية البشرية، والمبدأ الجوهرى فى هذا المجال هو أن اقتصاد العولمة المثالى ليس هو الذى يتم تنظيمه وفق قواعد بالغة الدقة، بقدر ما هو ذلك الذى يزيد من رأس المال الاجتماعى وينمى الإمكانيات الإنسانية، ويوسع من فرص الحياة أمام الناس. ولا ينبغى إطلاقا لاقتصاد العولمة أن يفلت من دائرة الرقابة الإنسانية، ومن هنا تظهر ضرورة مجابهة آثاره المدمرة من خلال تفعيل التنمية المحلية المستدامة، وإيجاد التوازن بين الاستثمارات الرأسمالية والاستثمار فى التعليم، والفوائد المرجوة من تدعيم المجتمع المدنى والحفاظ على دور الدولة فى التنمية وتنمية القطاع الخاص فى الوقت نفسه.

الأزمة ومكافحة الصعود المتنامى لسعر النفط:

لم يرتبط رد الدول الصناعية على "أوبك" وسياساتها النفطية الرامية إلى تحقيق أعلى مكاسب من تسويق النفط بالأزمة الأخيرة، بل بدأت تحت زعامة مهندس السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك، هنرى كيسنجر، الذى اقترح فى شهر ديسمبر ١٩٧٣ على دولته والدول الصناعية، المستهلكة الرئيسية للنفط، تأسيس منظمة تتولى التخطيط لشئون الطاقة، تتصدى لمنظمة الدول المصدرة للنفط، التى رأى أن أظافرها بدأت تبرز وأخذت تسيطر على السوق الدولية للنفط. ومن أجل تقليم تلك الأظافر، تم عقد اجتماع واشنطن الشهير فى فبراير عام ١٩٧٤ الذى ضم أيضا الدول الأوروبية واليابان.

ولم يهدأ لكيسنجر بال حتى تم تأسيس المنظمة الدولية للطاقة IEA فى ١٨ نوفمبر عام ١٩٧٤ للحد من هيمنة "أوبك"، وحددت برنامجا واضحا أطلقت عليه برنامج الطاقة الدولية (International Energy Program).

وفى عام ١٩٧٧، أقر وزراء تلك الوكالة هدفا واضحا للمنظمة، ركز على خفض حجم الواردات النفطية، بحيث لا يتعدى ٢٦ مليون برميل فى اليوم بحلول عام ١٩٨٥، سعيا منها للحيلولة دون تمكين "أوبك" من السيطرة على إمدادات الطاقة، وحددت الوكالة أهدافا ملزمة لأعضائها فيما يخص وارداتها من النفط خلال السنوات من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ . وفى الاجتماع الوزارى لوكالة الطاقة عام ١٩٧٩، تم وضع سياسة موحدة لمواجهة منظمة "أوبك" التى حملها المؤتمر المسئولية عن الاستمرار فى زيادة أسعار النفط الخام.

وقد استطاعت وكالة الطاقة الدولية بالفعل، بتخطيط مدروس وموجه، أن تسيطر على السوق النفطية الدولية، مما جعل قوى السوق تتحول لمصلحة الدول الصناعية المستهلكة، بعد أن أجبرت "أوبك" على الانقياد لسياسات أعضاء وكالة الطاقة الدولية. هدفت هذه السياسات المرسومة بدقة إلى خفض الطلب العالمى على النفط وتحقيق انخفاض الأسعار فى الوقت نفسه، مما جعلها تستفيد من انخفاض الأسعار إلى حد بعيد تعدى توقعات خبراء النفط، عندما تدنت الأسعار عام ١٩٨٦ إلى أقل من ٧ دولارات للبرميل.

ومع ارتفاع الأسعار فى الفترة الأخيرة، زادت بلا شك إيرادات دول النفط، خصوصا دول الخليج العربى، وبدأت خزائن دول "أوبك" تفيض بالدولارات التى يسعر بها "النفط، وبلغت عائدات "أوبك" للفترة ما بين عامى ٢٠٠٢-٢٠٠٧ نحو ٢١٥٠ مليار دولار، و هذا الرقم الكبير كان مرشحا للزيادة، ما دامت أسعار النفط تدور بين ٩٠ و١٠٠ دولار للبرميل.

وتمهيدا للإعلان عن الأزمة المالية العالمية، لم يتأخر هنرى كيسنجر وزميله مارتن فيلدشتاين فى مقالهما المعنون بـ The Power of Oil Consumers- ونشرته "إنترناشيونال هيرالد تريبيون" فى ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨ -عن التحريض، حيث حذرا من العواقب السياسية والاقتصادية التالية:

١- ستؤدى أسعار الطاقة المرتفعة إلى خفض مستويات الحياة فى الدول الغنية المستوردة وإلى موازين مدفوعات غير متوازنة وضغوط تضخمية، وستكون الآثار على مستويات الحياة أشد بالدول النامية.

٢- ومع وصول سعر البرميل إلى نحو مائة دولار، فإن دول الشرق الأوسط ستكون حصتها من العوائد النفطية عام ٢٠٠٨ ما يساوى ٨٠٠ مليار دولار، يذهب أكثرها إلى دول قليلة السكان، مثل الإمارات العربية المتحدة التى تراكم لديها ما مقداره تريليون دولار من وفورات العائدات النفطية السابقة.

ويضيف الكاتبان: "إن تراكم هذه الثروات فى دول ضعيفة يجعلها عرضة لأطماع جيرانها الأقوياء، كما أنه سيعطيها قدرة غير متناسبة للتأثير فى الشئون الدولية، وذلك من خلال طريقين، أولهما: احتمال تسرب بعض هذه الثروة إلى مجموعات راديكالية إسلامية، مثل حزب الله من خلال التبرعات الخاصة والعامة. وثانى الطريقين أن تقوم هذه الدول باستثمار فوائضها المالية عبر صناديق الثروة السيادية فى الدول الصناعية المتطورة".

ولمواجهة هذه التداعيات، دعا كيسنجر وزميله الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط إلى تنسيق مواقفها وحشد مواردها لتشكيل توازن اقتصادى وسياسى عالمى، وعلى الولايات المتحدة أن تلعب دورا رئيسيا فى تشكيل تجمع يشمل الدول الصناعية السبع الكبرى والهند والصين والبرازيل، من أجل إنهاء ابتزاز الدول الضعيفة (المنتجة للنفط) للدول القوية، كما تجب دعوة روسيا للاشتراك فى هذا الجهد.

الهدم الخلاق للقوى الصاعدة (الصين نموذجا) :

تهدد الأزمة المالية الحالية الصعود الصينى الذى شكل تحديا حقيقيا للولايات المتحدة، وأصبح التباطؤ فى النمو الصينى على الأبواب. لقد حلت نهاية حقبة النمو الذى يفوق الـ ١٠٪، وليس من المنتظر أن تتعدى نسبة النمو ٩٪ فى أفضل الأحوال فى المستقبل المنظور. وسيكون لذلك تداعيات كبيرة على الصين والعالم بأسره. حتى الآن، تحدت الصين النظريات التقليدية حول السرعة التى يمكن أن تنمو البلدان بها، وحول مدة هذا النمو، فقد ازداد نموها الاقتصادى بنسبة ١٠٪ سنويا خلال الأعوام الـ ٣٠ الماضية، وهو معدل قياسى تخطت به الاقتصادات الخارقة الأخرى، مثل اليابان وكوريا الجنوبية. الآن يعيق قانون الأرقام الضخمة تقدم الصين. فعام ١٩٩٨، ولإنماء اقتصادها الذى تبلغ قيمته تريليون دولار بنسبة ١٠٪، تعين عليها توسيع نشاطاتها الاقتصادية بـ ١٠٠ مليار دولار واستهلاك ١٠٪ فقط من السلع الصناعية الأساسية فى العالم. لكن حاليا، ولإنماء اقتصادها البالغة قيمته ٣٫٥ تريليون دولار بالسرعة نفسها، فإن عليها زيادة نشاطها الاقتصادى بـ ٣٥٠ مليار دولار سنويا واستهلاك ما يقارب الـ ٣٠٪ من الإنتاج العالمى للمواد الأساسية. تظهر ردة فعل الصين على التباطؤ بوضوح أن قيادتها تفهم أن هذه اللحظة كانت محتملة، لأنها تتخلى عن فلسفتها القديمة التى تشدد على النمو بأى ثمن، ولن تحاول إعادة إحياء معدل نمو يفوق الـ ٩٪ بشكل اصطناعى.

فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨، بدأت تظهر دلائل غير رسمية تشير إلى حدوث حرب حرق أسعار من بكين إلى شينزين، فقد أصبحت التخفيضات بمعدل ١٠ إلى ٢٠٪ أمرا معتادا فى المشاريع السكنية القائمة حاليا، وأعمال البناء الجديدة تتباطأ إلى حد التوقف. وقد أصبحت المزادات على الشقق السكنية فى المبانى الجديدة لا تجتذب الزبائن، حتى فى المدن الساحلية التى كانت تشهد تهافتا على العقارات السكنية فى السابق، مثل شنغهاى. وسيكون لانهيار سوق العقارات تداعيات واسعة غير متوقعة عبر الاقتصاد بمجمله. وفى حين تشير معظم التوقعات إلى إمكانية تحقيق نمو بمعدل ٩ إلى ١٠٪ خلال عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩- بعدما كان يبلغ ١١٫٩٪ عام ٢٠٠٧- فإن هذه التوقعات لا تأخذ بعين الاعتبار سوى انخفاض نمو الصادرات، الذى من المتوقع أن يصبح أقل من ١٠٪، بعدما كان يبلغ ٢٠٪ فى السنوات الأخيرة، والذى سيؤدى إلى تقويض القطاع الذى يشكل ثلث الإنفاق الاستثمارى فى الصين. لكن قطاع البناء يشكل أيضا ثلث الإنفاق الاستثمارى الإجمالى، وانهياره سيخفض معدل النمو الاقتصادى بنسبة مئوية إضافية على الأقل.

المخاطر لا تنتهى عند هذا الحد، فانخفاض أسعار العقارات سيقوض الاستهلاك الذى كان يشهد تباطؤا فى كل الأحوال. إن الكثير من الصينيين يشعرون بأن أموالهم تضاءلت، لأن قيمة الأسواق المالية المحلية انخفضت بنسبة الثلثين منذ وصولها إلى

حدها الأقصى فى أكتوبر عام ٢٠٠٧ . والثابت تاريخيا أنه عند تراجع ثقة المستهلك بالاقتصاد، يتراجع أيضا قطاع العقارات والسيارات، والدليل على ذلك أن مبيعات السيارات الخاصة انخفضت فى أغسطس بنسبة ١٠٪ عما كانت عليه فى الشهر نفسه من العام الماضى.

حتى أواخر عام ٢٠٠٧، كانت الصين محصنة نسبيا ضد تقلبات الاقتصاد الأمريكى الذى بدأ يتباطأ إلى حد كبير منذ منتصف عام ٢٠٠٦، ثم بدأ التضخم يزداد فى الصين، ورد صانعو السياسات على ذلك بقسوة فى نوفمبر ٢٠٠٨، مصدرين تعليمات صارمة للبنوك بأن تحد من الإقراض المفرط. وقد مهد اتباع هذه السياسة المالية المتشددة السبيل لحدوث التباطؤ الحالى فى قطاع العقارات السكنية فى الصين، وقوض الآمال بألا تتأثر الأسواق الصينية بالأزمة الاقتصادية الأمريكية.

قد يكون معدل النمو المحتمل لاقتصاد تبلغ قيمته ٣,٥ تريليون دولار أقرب إلى الـ ٨٪، وهو معدل يتناغم مع سمعة الصين كمعجزة اقتصادية. لكن الانتقال إلى معدل نمو أبطأ من المرجح أن يكون مؤلما للكثير من القطاعات الاقتصادية، بدءا من متعهدى البناء فى الصين، وصولا إلى المتاجرين بالسلع الأساسية فى العالم، الذين اعتادوا على إمكانية رفع أسعار كل السلع التى تحتاج إليها الصين إلى أى مستوى يريدونه. وفى حين يبدو أن التباطؤ جزء من دورة تقليدية، فإن المسألة الأكبر هى أن الأسس الاقتصادية التى تحد من النمو بدأت تنطبق على الصين أيضا، هذا هو الاختراق الأمريكى المعولم، بل هى المعجزة فى هدم اقتصادات الآخرين.

هكذا، أفضت الأزمة المالية العالمية إلى توازنات دولية جديدة، حيث تبدو القوة العظمى الأوحد محكومة ومقيدة بحدود قدرات اللاعبين الإقليميين. هذه القيود مفيدة لجهة منع الانفلات، مثلما أنها مفيدة لجهة إضفاء نوع من الديمقراطية المحتملة على العلاقات الدولية، التى لا تزال قائمة على الإملاء والعنف الاقتصادى والعسكرى.

إن صورة القطبية الأحادية العالمية هى وجه واحد لحقيقة العالم المعاصر. أما صورة تعدد الأقطاب المحلية (أو الإقليمية)، فهى الوجه الآخر للعالم الجديد. تشبه الولايات المتحدة الأمريكية ملوك العالم الإقطاعى القديم، الذى يقف فوق سائر الإقطاعيين الصغار، لكنه محكوم بالتوافق معهم. جاهد ملوك الماضى للتخلص من قيود الصغار من دون جدوى، واضطروا أخيرا إلى الأخذ والعطاء. إن عالم اليوم ملزم بالبحث عن سبل جديدة لتنظيم كسر الاحتكار الأحادى، وترتيب قواعد الأخذ والعطاء: إنشاء حكومة عالمية، تغيير بنية الأمم المتحدة، أو أى حلول أخرى. أما التعويل على عودة روسيا قوة عالمية مجددا، فلعله من باب الأحلام، شأنه شأن انتظار تنامى الأسنان النووية- الاقتصادية للصين. ولعل طريقة تنظيم المراجعة الاستراتيجية، التى قام بها المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية، تنبئ، فى شكل لا واع أو حتى غير مقصود، بأن مآل كل نزاع وكل تنمية وكل تطوير للطاقة، أو ضبط للأمن، لم يعد حقلا مقصورا على الكبار، فكل اللاعبين ضروريون، من أعتى قوة دولية، إلى أصغر زعيم ميليشيا، لكن المشكلة أن عالم التعدد المحلى لا يزال غامضا إزاء القطب العالمى.

الخليج العربى والطروحات البديلة للنظام الليبرالى:

كان للأزمة المالية العالمية تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على منطقة الخليج العربية، وكذلك تمخضت عنها نتائج فورية ومباشرة، وأخرى بعيدة المدى تتعلق بالتصورات الحاكمة لهذه الدول فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فيما يتعلق بالتأثيرات المباشرة الفورية، فإنه كان من الطبيعى أن تنتقل أزمة السيولة من المصارف إلى أسواق الأسهم، نتيجة إحجام البنوك عن إقراض المستثمرين لشراء أسهم جديدة، واضطرار بعض المستثمرين إلى البيع بسرعة لتغطية أوضاعهم المالية فى مواقع أخرى، وانخفاض أسهم الشركات الإنتاجية الكبيرة بعد توقع انخفاض مبيعاتها فى الداخل وصادراتها، لتوقع حصول تباطؤ أو حتى ركود اقتصادى، وانسحاب العديد من المستثمرين الأجانب من الأسواق الخليجية لتوفيق أوضاعهم فى أسواق أخرى. ولكن إزاء كل هذه المساوئ، كانت هناك إضاءات فى نهاية النفق المظلم، فالأزمة ليست كلها شرا، وإنما تبددت بعض المخاوف جراء توقعات تشير إلى انحسار موجة التضخم فى هذه الدول، عبرت عنها مظاهر التراجع فى أسعار النفط والمواد الغذائية والسلع، وارتفاع سعر الدولار، فضلا عن تراجع أسعار لوازم البناء والخدمات اللوجيستية المكملة، وكلها مظاهر تعيد الاقتصادات الخليجية إلى حالة التوازن والاستقرار والثبات، كما أنها ستعيد النظر لا محالة فى سياسات الإقراض، والتسهيلات الائتمانية، والقروض المعدومة. ستشكل الأزمة نقطة تحول ارتكازية فى مستقبل المعاملات المالية فى المنطقة إلى نمط أقرب إلى الموضوعية والشفافية.

أما التأثيرات غير المباشرة وبعيدة المدى، فإنها تتعلق بالأيديولوجيا الحاكمة لتوجهات المنطقة بصفة عامة، وبدء إعادة النظر فى الإيمان المطلق بالرأسمالية والليبرالية الجديدة- التى تجيد نصب الأفخاخ لعملائها ومريديها، وتجعلهم فى مأزق أمام شعوبهم- والتفكير الجدى فى تغيير المسار والبحث عن معادل موضوعى وغير منحاز، يراعى خصوصية المنطقة والعادات والتقاليد والدين والقيم الذاتية. لابد أن تشكل الأزمة المالية عبرة مؤلمة، ودرسا استثنائيا قاسيا يرتب بدوره لقوانين استثنائية أيضا.

لقد تصدعت الاقتصادات الخليجية بشكل هستيرى عقب الإعلان عن إفلاس بنك ليمان براذرز الأمريكى، وانهيار وول ستريت، ليواجه الجميع الحقيقة القاسية وهى أن الاقتصادات الخليجية (البنية والهياكل) لا تشكل بيئة جذب للاستثمارات الوافدة. إن نظم الحماية للمواطنين والأجانب فى القطاع الخاص الوطنى غير مشجعة، ولم تقدم الدليل على أن دولها من المراكز

الواعدة عدا دبى. كما أن هذه الدول تفتقد استراتيجية واضحة لتصدير النفط، وتضع القيود الهائلة على الاستثمارات غير الوطنية. لقد أثبت تسونامى الهبوط الحاد والمفاجئ لأسعار الأسهم تدنى بل انحطاط الأداء فى أسواق المال، وغياب الخطط والشفافية، وشيوع التخبط فى بورصات: السعودية، قطر، دبى، أبو ظبى، الكويت، عمان. كل ذلك يؤكد عدم جاهزية هذه الدول للدخول فى آليات السوق المبرلة. يؤكد ذلك أيضا هواجس عدم الاستقرار فى سوق النفط وأسعاره، وبالتالى ثبات أو انخفاض الإيرادات النفطية الحكومية، مقابل الزيادة المضطردة فى الإنفاق العام، مع زيادة عدد الداخلين إلى سوق العمل، والضغوط المستمرة للمحافظة على مستويات عالية من الخدمات التعليمية والصحية، والإنفاق على الدفاع والأمن وغيرها. كل ذلك ربما يضغط باتجاه ضرورة إعادة الاعتبار لهيبة الدولة، ويفرض حتمية استمرار سيطرتها على الاقتصاد، والانحسار التدريجى للموجه السائدة الطائشة التى لا تشكل فعليا خطة عمل.

إن الواقع الفعلى للرأسماليه اليوم أقرب إلى النموذج الخالص الذى رسمه كارل ماركس فى كتابه "رأس المال" مما كان عليه الحال، حين جرى تأليف الكتاب. إن التجريد النظرى يستبق الواقع أحيانا، والصورة النظرية للماركسية، كما رسمها ماركس، ترمى إلى التطور الاجتماعى للإنتاج والتداول المادى، وبلوغها مديات لا تسمح إلا بإدارتها إدارة اجتماعية على يد المنتجين الأحرار، المشاركين، وتسمح من جراء المستوى الهائل للقوى المنتجة بإشباع الحاجات المادية والروحية، وهذه الفرضية العلمية لا تزال صحيحة تماما. وعالم اليوم أقرب من حيث مستويات تطوره الموضوعى إلى الاشتراكية، والعالم العربى فى خليجيته، على نحو خاص، قد بدا متراجعا من عمق الأزمة التى طوقته بها الرأسمالية منذ غزو العراق للكويت ١٩٩٠، إلى حيث البحث عن قواسم مشتركة بين الأيديولوجيتين المشكلتين لوعيه التاريخى (القومية -الدين). كان الدين هو الضرورة الفكرية فى المجتمع الخليجى ما قبل الرأسمالى، حيث يؤلف الشكل العام والمهيمن للفكر الاجتماعى منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادى (السلفية الوهابية) وحتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، حيث بدأ المشروع القومى- بفعل الدفع المستتر أيضا من تأثيرات الثقافة الغربية -يحاول تنحية الآخر الدينى. ومن ثم، ثار الخصام وعم النزاع بين ما هو دينى وما هو قومى، وهو اتجاه كرسته الحرب الباردة العربية، والنزاع المصرى - السعودى فى الحقبة الناصرية. وبدأ العرب يبحثون عن مشروع سياسى ينهض على أساس من "الوحدة الإسلامية ما فوق القوميات"، والذى رفع لواءه "منظمة المؤتمر الإسلامى"، أو "الوحدة القومية ما فوق المذهبية" التى اختصت به جامعة الدول العربية. بيد أن اللافت أن كلا الاتجاهين لم يوصلا إلى النتائج المرجوة، بل على العكس، ساهم كل منهما فى التفكيك المنظم لتكون محصلتهما مجتمعات تسودها نزعات التمرد الإثنى/الطائفى. صنفت هذه النتائج على أنها الحصاد السياسى للحقبة الرأسمالية، الأمر الذى يبعث على الظن بأن إعادة البناء لابد أن تنطلق من منحى مغاير دون أى تردد. وعالمنا العربى قد استبد به اليهود/الأمريكان، وبات يحتاج إلى مؤامرة مضادة دفاعا عن نفسه. إن المشروع السياسى الإمبريالى فى (العراق - فلسطين - الخليج/الجزروى - إيران - سوريا - لبنان) قد بلغ من الغطرسة والصلف إلى حد عدم الاكتراث، والشعوب أصبحت تدرك أن لها عدوا واضحا، هو رأسمال القلة الاحتكارية المعولم والإمبريالى، وإلى جانبه مجموع القوى السياسية التى تقف فى خدمته، والتى منها فى منطقتنا الطبقات الحاكمة الكومبرادورية. يتحرك هذا العدو فى إطار استراتيجية اقتصادية، سياسية، أيديولوجية، عسكرية مشتركة، ولديه مجموعة من الهيئات المجندة لخدمته، مثل المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، وحلف الشمال الأطلسى، ولديه مراكز (الفكر) وأماكن الالتقاء، وبخاصة دافوس، والنوادى الليبرالية، ومن ثم فإن العرب والخليجيين على وجه الخصوص ليس أمامهم من خيار سوى مواجهة العدو.

إن الحصاد المر للإعصار المالى العالمى يحتم ضرورة التفكير فى البديل للرأسمالية المنتحرة أيديولوجيا، ومن ثم يبدو الانحياز إلى المشروع التوعوى العربى، الذى كان دائما ما يعزف على أحلام البسطاء فى العدالة والوحدة والتحرر، لا يزال اشتراكيا إذن ومفعما بالتطور وقوة دفع على الأسس الليبرالية، بحيث تبدو المجتمعات الخليجية تجدد نفسها وفق المعايير التالية:

(١) إن بنية الاقتصاد العالمى تشبه تقسيما هرميا تراتبيا، فالأمم التى تصنع وتنظم تطورها ستصعد إلى قمته، ويحكم على الدول الباقية بأن يكون مصيرها العبودية. إن للدولة دورا مهما تؤديه فى الاقتصاد والتنمية، وأسس هذا الدور النظرية متينة وعميقة. فى المقابل، فإن النظرة الأنجلو-أمريكية نحو الأيديولوجية والتنظيم والتأسيس الاقتصادى، التى يتم فرضها على العالم باسم العولمة، تقف ضد النظرية والتاريخ والأدلة. ومن ثم، يصح أن تعود المجتمعات الخليجية إلى تحويل الشعار السائد الآن (الأفراد مقابل الأمة) إلى (الأمة فوق الأفراد).

(٢) إن مصلحة المجتمعات العربية الخليجية/الجزروية وثروتها الكلية الفعلية ليست بما تستطيع شراءه- من سلاح ودواء وألعاب- على نحو ما أرادته لها التجربة الرأسمالية، بل بما تستطيع أن تصنعه،"لا تعطنى سمكة ولكن علمنى كيف أصطاد". إن الهدف الاستراتيجى للأمم هو كيف تكون مستقلة وغير تابعة، وقيمتها الحقيقية ليست فى تجميعها ثروة أكبر، وإنما فى تطوير قدراتها الإنتاجية على نحو أفضل.

(٣) تحارب أو تجابه الاشتراكية الوطنية الجديدة قواعد اللعبة فى علم الاقتصاد والسياسة، التى يرسيها الاتجاه الليبرالى الأنجلو - أمريكى، ومنها أن الدولة ينبغى أن تغل يدها وتترفع عن إدارة العملية، وتتحول إلى "خصم شريف"، مهمته أساسا حماية العملية وليس توجيه النتائج. إن هذه نظرية استغلالية غير متكافئة، لأن صغار المضاربين والتجار يجهلون حتما المعلومات المرتبطة بقواعد اللعبة، وهم ينخرطون فيها تحت وطأة البروباجندا والخداع الذى يسوقهم إلى الفخ دون مقاومة،

ومن ثم تعم الكارثة. بالتالى، لابد أن تشترك الدولة فى العملية والنتائج معا.

(٤) تعول الاشتراكية الوطنية الجديدة على إعادة الأمم إلى التخطيط وممارسة القوة المركزية. إن التفوق المنسوب إلى الرأسمالية ينطوى فى حقيقته على تخطيط مركزى، لكنهم يصدرون للآخرين مفهوما آخر للتخطيط، يدعى أن أفضله هو ترك التكيف للناس الذين يخاطرون بمالهم، وليس لأحد حافز أقوى من الأمل فى تحقيق الربح وتجنب الخسارة. والاشتراكيون الجدد هنا يركزون على أن السوق يخطئ فى وصف ديناميكية الحافز البشرى على هذا النحو، ويتجاهل أن المجتمع المدنى يحتاج إلى مجال الحقوق السياسية، حيث إن بعض الأشياء غير معروضة للبيع، وإن السوق يحدد أسعاره فى أشياء كثيرة على نحو خاطئ. إن الدول الخليجية الجزروية قد أصابها الوجل وتراجعت كثيرا، بعد أن تبنت لعقد من الزمان منطق "إجماع واشنطن"، واتبعت بلا تحفظ إجراءات الخصخصة والديناميكية التنافسية. إن التحدى الحقيقى أمام المجتمعات الخليجية هو إعادة اختراع دور جديد للدولة، وليس انسحابها من المجالات الاقتصادية / الاجتماعية لتضمن توزيعا أكثر عدلا للدخل والثروة، وبرامج لإعادة توزيع الفرص، وتأسيس شبكة أمان اجتماعى عريضة القاعدة، ومشروع سياسى طموح لا يميل إلى تأجيل القضايا والتحديات، ولا يعتمد المناورة أسلوبا ومنهجا. ربما تضطر الدولة لأن تتنازل عن دورها كمالك لوسائل الإنتاج أو تاجر أو مسوق، لكن هذا الدور يظل مطلوبا وقائما فى تهيئة البنية الإدارية والقانونية الحافزة على الاستثمار، وضمان المنافسة الشفافة المشروعة، والحفاظ على البيئة، والدفاع عن المصلحة العامة. إن هذا فكر اشتراكى جديد يعتمد فى جوهره على الليبرالية الحقوقية والسياسية، التى لا تزال مطلوبة في عملية التحديث، وأيضا لضرورتها فى الدفاع عن الحريات والتعددية السياسية، والثقافية، وحقوق الإنسان، ودولة القانون. لابد من تفكيك آليات الاستبداد إذن.

(٥) تفضيل مبدأ التقدم فى تنظيم قوى الإنتاج على مبدأ السعى وراء قدرة تنافسية عالمية مباشرة، والجمع الفعال بين التخطيط والاعتماد على السوق ودمقرطة السياسة على أساس إنجازات اجتماعية تقدمية، هذه هى مسارات التفكير فى تغيير التوجهات فى عالم ينجرف كليا نحو البحث عن البدائل لامحالة.

المراجع :

1- Maurice Schiff and L. Alan Winters: Regional Integration and Development, Washington, DC: World Bank, New York; Oxford University Press, 2003, PP. 67-69.

2- Alexander T.J. Lennon and Camille Eiss (Eds): Reshaping Rogue States: Preemption, Regime Change, and U.S. Policy Toward Iran, Iraq, and North Korea, Cambridge,M.A: Mit Press, 2004, PP. 17-28.

3- John Maynard Keynes: The General Theory of Employment, Interest and Money, New York: Harcourt, Brace, 1938.

٤- سمير أمين، البديل للنظام النيوليبرالى المعولم والمسلح.. الإمبريالية اليوم وحملة الولايات المتحدة للسيطرة على العالم، دراسة منشورة بمجلة المستقبل العربى، العدد ٢٩٨، ديسمبر، بيروت ٢٠٠٣، ص١٥-١٦.

٥- فالح عبد الجبار، اشتراكية ماركس القومية، الدين، فى مجلد بعنوان: (الماركسية، البريسترويكا، ومستقبل الاشتراكية) سلسلة قضايا فكرية، الكتاب التاسع والعاشر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٩٠، ص٢٩٨.

٦- عيد بن مسعود الجهنى، الرد على كيسنجر .. من هو الضحية؟،الحياة اللندنية، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨، ص٩.

٧- روشير شارما: الصين .. النمو المطرد يصل إلى نهايته بسرعة، News week ، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨، ص٤٠.

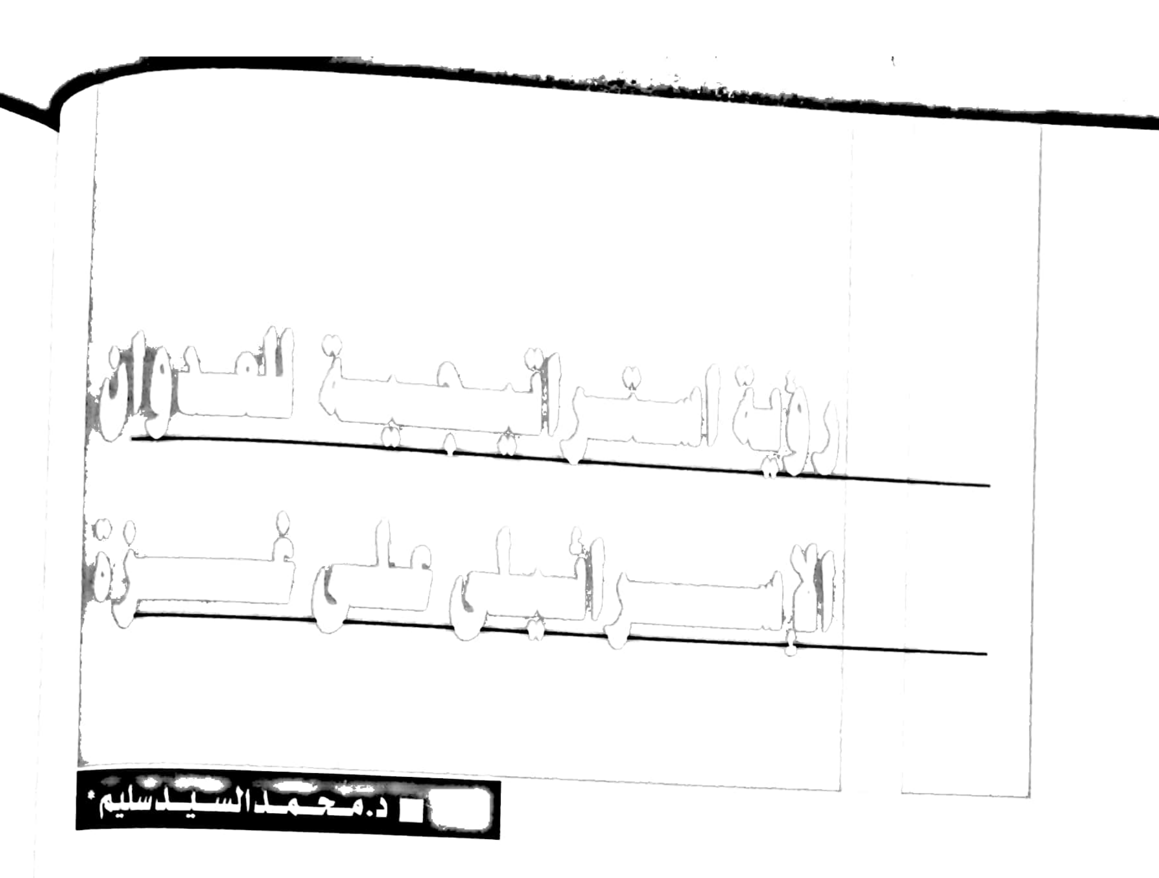
٨- السيد يسين، مأزق العولمة الرأسمالية، الأهرام، ٩ أكتوبر ٢٠٠٨، ص١٢.

٩- أحمد السيد النجار، الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة والنموذج الاشتراكى، كراسات استراتيجية، (السنة ١٨، العدد ١٩٤، ديسمبر ٢٠٠٨) القاهرة، الأهرام ٢٠٠٨.

١٠- إلياس سابا، الأزمة المالية العالمية.. أسبابها وانعكاساتها، المستقبل العربى، العدد ٣٦٠، فبراير ٢٠٠٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص١٠.

ملف العدد

غزة ٢٠٠٩ .. إعادة النظر فى خيارات الصراع



د. محمد السيد سليم*

دخل العدوان الإسرائيلى على غزة تاريخ الشرق الأوسط، باعتباره من أكثر حروب المنطقة تدميرا وأبشعها من حيث استهداف الدولة المعتدية قتل المدنيين. والحق أن هذا العدوان سوف يترك بصمة لا تمحى على المشهد السياسى فى المنطقة، حيث تسبب فى مقتل ١٣٠٠ فلسطينى، منهم ٧٠٠ من المدنيين العزل، منهم ٤٠٠ طفل فلسطينى، بالإضافة إلى التدمير الكامل للبنية التحتية فى قطاع غزة. إن كلمة العدوان هى التعبير الصحيح عما فعلته إسرائيل فى غزة. فقد عمدت وسائل الإعلام الغربية إلى تفادى تحديد الطرف المعتدى عن طريق اعتماد وصف "الحرب على غزة"، مثلما استخدمت من قبل وصف "الحرب على العراق"، و"الحرب على لبنان"، للإيحاء بأنها كلها حروب وقعت بين طرفين متحاربين متساويين فى المسئولية عن بدء ما يسمونه "بالحرب". ولكن يجب أن نقارن تفادى استخدام الإعلام الغربى لكلمة العدوان فى حالات العراق ولبنان وغزة، مع استخدام الإعلام الغربى، بل والساسة الغربيين، مصطلح العدوان فى وصف الرد الروسى على الاعتداءات العسكرية الجورجية على أوسيتيا الجنوبية فى أغسطس عام ٢٠٠٨، والذى وصفه عمدا بالعدوان. أما فى القضايا العربية، فإن كلمات العدوان لا تستخدم مع السعى إلى التمويه على حقيقة ماتقوم به الدول المعتدية باستخدام شعار "الحرب على ..".

من البادئ بالعدوان ؟

يشيع أن العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة بدأ فى السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨، ولكنه بدأ فعليا قبل ذلك بكثير. فقد روجت إسرائيل لفكرة أن عدوانها على غزة كان عملا من أعمال الدفاع عن النفس، وردا على إطلاق قذائف فلسطينية على أهداف إسرائيلية. نعم، لقد تم إطلاق قذائف فلسطينية على إسرائيل، ولكنها لم تكن السبب وراء عدوان إسرائيل على غزة. لقد بدأ هذا العدوان فعليا قبل انقضاء الهدنة بين حماس وإسرائيل بمدة طويلة، وقبل إطلاق هذه القذائف. فلم تتوقف إسرائيل فى أثناء الهدنة، التى تم التوصل إليها فى يونيو ٢٠٠٨، عن الاعتداء على الفلسطينيين، وقتل المسلحين والمدنيين منهم، ليس فقط فى غزة، ولكن أيضا فى الضفة الغربية، التى هى تحت سيطرة السلطة الفلسطينية لمحمود عباس.

لقد بدا واضحا أثناء الهدنة أن إسرائيل تضع الفلسطينيين أمام أحد خيارين، إما الاغتيالات المنتقاة، أو التدمير الواسع والقتل العشوائى. وإحقاقا للحق، فقد أعطتهم إسرائيل أيضا خيارا ثالثا، ألا وهو الاستسلام الكامل، بغير قيد أو شرط، للرؤية الإسرائيلية لعملية السلام. هذه الرؤية التى تبلورت أثناء مفاوضات كامب ديفيد فى يوليو عام ٢٠٠٠، والتى تتمثل فى إنشاء سلسلة من البانتوستنات الفلسطينية -بأوضاع أسوأ بكثير من مثيلاتها فى جنوب إفريقيا أثناء الحرب الباردة- تكون واقعة تماما تحت السيطرة الإسرائيلية.

لقد قتلت إسرائيل، أثناء أشهر الهدنة الستة، نحو ١٠٠ من الفلسطينيين، وتوغلت القوات الإسرائيلية عدة مرات فى الضفة الغربية لقتل فلسطينيين، من المسلحين والمدنيين، بدون أى اعتبار لسلطة محمود عباس. وفى يوم الرابع من نوفمبر، أى قبل نحو شهرين من انتهاء الهدنة، قتلت إسرائيل ستة مقاتلين فى غزة. بالإضافة إلى ذلك، لم تف إسرائيل بتعهداتها بأن تفتح المعابر إلى غزة، وقامت بفرض الحصار البحرى على ميناء غزة على البحر المتوسط، بالإضافة إلى غلق معبر رفح من الجانب المصرى. وقد تسبب كل ذلك فى كارثة استراتيجية فى غزة. ومن ثم، فقد شكل استمرار الحصار والقتل المنهجى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة الأسباب الحقيقية وراء العدوان الإسرائيلى على غزة. والدليل على ذلك أن الحكومة الفلسطينية فى غزة عرضت على إسرائيل، فى ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨، تمديد الهدنة مقابل وقف العدوان على غزة وفتح المعابر. وقد رفضت إسرائيل هذا العرض، لأنها أرادت مد الهدنة بشروطها هى، أى استمرار غلق المعابر واستمرار الاغتيالات.

وبفرض أن الفلسطينيين كانوا هم الطرف البادئ بالعدوان، فلم

(*) أستاذ العلوم السياسية.

يكن من المبرر على الإطلاق أن يكون الرد الإسرائيلي باتباع استراتيجية الهجوم الشامل. ذلك أن القذائف الفلسطينية هي قذائف بدائية، ولم تتسبب في خسائر تذكر على الجانب الإسرائيلي. لقد تعدى الرد الإسرائيلي كل حدود الدفاع عن النفس، ودخل في إطار الجرائم ضد الانسانية، وقد تمت هذه الجرائم بالدعم الصريح من أغلب الحكومات الغربية.

ومن المفيد هنا عقد مقارنة مع الموقف الغربي من المواجهة بين روسيا وجورجيا في أغسطس ٢٠٠٨. لقد كان من الواضح أن الرئيس الجورجي ساكاشفيلي كان هو البادئ بالعدوان على أوسيتيا الجنوبية. ولكن عندما اتضح أنه في سبيله إلى خسارة الحرب، بادر الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، بالوساطة للتوصل إلى وقف سريع لإطلاق النار، وانسحاب القوات الروسية إلى مواقعها قبل الحرب. وتم إيفاد مراقبين غربيين لجورجيا لمراقبة تنفيذ هذا الاتفاق. وبعد ذلك، تم عقد مؤتمر للمانحين الغربيين، تعهدت فيه الدول المشاركة بتخصيص مليارى دولار أمريكي لدعم جورجيا. وقد قدمت الولايات المتحدة لجورجيا -وهي الدولة المعتدية بكل المقاييس في هذه الحرب- عرضا بشراكة استراتيجية طويلة الأمد. في هذه الحالة، لم يكن تحديد البادئ بالعدوان هو العامل المحدد للسياسات الغربية. بينما في حالة غزة، استخدمت ذريعة أن حماس هي البادئة بالعدوان كمبرر رئيسي للمواقف الغربية المنحازة لإسرائيل. وبينما أدان الرئيس الفرنسي ساركوزي الرد الروسي بوصفه "عدوانا" على جورجيا، فقد جاء إلى الشرق الأوسط أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، ووجه اللوم إلى الضحية، مصرحا بأن حماس ارتكبت "خطأ لا يغتفر"، ثم رحل من المنطقة دون التوصل إلى أي اتفاق لوقف إطلاق النار. أما وزير الخارجية الإسباني، وهو ذاته المبعوث الأوروبي السابق للسلام في الشرق الأوسط ميجيل موراتينوس، فقد وصل إلى إسرائيل أيضا ليعرب عن "تفهمه" للإجراءات الإسرائيلية. وفيما بعد، وعد -موراتينوس- إسرائيل بتغيير القوانين الإسبانية التي تسمح للمحاكم الإسبانية بسماع دعاوى ضد القادة العسكريين الإسرائيليين بتهمة القيام بجرائم حرب.

أسباب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة :

لم يقع العدوان الإسرائيلي على غزة نتيجة لإطلاق قذائف القسام ضد أهداف إسرائيلية، ولكنه جاء نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المرتبطة بالسياسات الإسرائيلية، والشرق أوسطية، والغربية. تمثلت هذه السياسات في رفض الاعتراف بنتيجة الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦، والتي أتت بحماس إلى السلطة في الأراضي المحتلة، والحصار الدولي الذي فرض على حكومة حماس ثم على قطاع غزة كله، وعدم وفاء الولايات المتحدة بالتزامها بالعمل على قيام دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٨، وأخيرا الانتخابات الإسرائيلية التي تمت في فبراير ٢٠٠٩. ومن المفيد هنا أن نستعرض هذه الأسباب.

(١) كانت سياسة عدم الاعتراف -من قبل الغرب وإسرائيل ومعظم الحكومات العربية- بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦، والتي فازت حماس فيها بـ ٧٤ مقعدا من بين ١٣٢ مقعدا في المجلس التشريعي، العامل الأول في نشوب العدوان بعد ذلك في ديسمبر سنة ٢٠٠٨. لقد رفضت معظم الأطراف الاعتراف بنتيجة تلك الانتخابات، رغم تصديق مراقبين دوليين، من ضمنهم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، على شفافية ونزاهة هذه الانتخابات، التي تمت في إطار أنشطة مدعومة من الغرب للترويج للديمقراطية في العالم العربي. وقد جاء عدم الاعتراف، ورفض التعامل مع حكومة حماس المنتخبة ديمقراطيا، تحت ذريعة أن حماس لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وأنها لا تعترف بالاتفاقيات السابقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. هذا في الوقت الذي التزمت فيه حماس باستعدادها لقبول حل الدولتين كتسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي، مما يعد اعترافا ضمنيا بإسرائيل. وقد أجلت حماس إعلانها الصريح بهذا الاعتراف لحين حدوث تقدم في عملية التسوية، أو اعتراف إسرائيل بعدم أحقيتها في الأراضي التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧. لكن القوى الغربية كانت تسعى للوصول إلى اعتراف واضح وصريح وغير مشروط من حماس، بدون أن تضطر إسرائيل لإعطاء أية تنازلات في المقابل. ويبدو أن حماس قد وعت الدرس الذي ترتب على اعتراف ياسر عرفات الأحادي الجانب بإسرائيل في إطار اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، حيث لم يترتب على هذا المسار، بعد ثلاثة عشر عاما، أي نتائج في اتجاه تحقيق الهدف الفسطيني.

لقد حصلت إسرائيل على الاعتراف الفلسطيني بدون إعطاء السلطة الفلسطينية أية تنازلات ذات قيمة، بل وتوسعت في عملياتها الاستعمارية في الأراضي المحتلة. وقد تناست كل الأطراف أنه لم يتم تنفيذ أي من الاتفاقيات السابقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. لقد غلب الجميع خلافاتهم الأيديولوجية مع حماس على احترامهم لنتيجة صناديق الاقتراع الفلسطينية، وأرسلوا بذلك رسالة واضحة بأن إسرائيل أهم من إرادة الشعب الفلسطيني المعبر عنها بطريقة ديمقراطية. كانت نتيجة هذا الموقف مقاطعة حكومة حماس المنتخبة، ومنع كل أنواع الدعم الغربي عنها، حتى تلتزم بالشروط الغربية. ولو كانت الدول الغربية قد اعترفت بنتيجة الانتخابات الفلسطينية، وتعاملت مع حماس بوصفها الحكومة المنتخبة الشرعية للفلسطينيين -كما يتعامل الغرب مع أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفا، ومنها حكومة الليكود التي لا تعترف بحق الفلسطينيين في دولتهم -لما كان العدوان الإسرائيلي قد وقع. إن ما حدث في غزة بعد انتخاب حماس يقوض الفرضية التي سادت بعد انتهاء الحرب الباردة، والقائلة إن الديمقراطية شرط لتحقيق السلام في المنطقة. ففي حالة فلسطين، كانت الديمقراطية مقدمة لحرب إقليمية، حيث اعتدت حكومة منتخبة ديمقراطيا (إسرائيل) على حكومة أخرى منتخبة ديمقراطيا (فلسطين) اعتداء همجيا يصل إلى حد جرائم الحرب.

(٢) يقودنا ذلك إلى العامل الثاني وراء العدوان الإسرائيلي، وهو الحصار المفروض على الفلسطينيين منذ انتخابات ٢٠٠٦. فقد تم فرض الحصار الاقتصادي والمقاطعة السياسية على حكومة حماس فور تشكيلها. وقد شاركت السلطة الفلسطينية في هذا الحصار بإقناع فتح بأن ترفض طلب حماس اشتراكها في حكومة ائتلافية. وقد حاولت ميليشيات محمود دحلان، الموالية لعباس، إسقاط هذه الحكومة المنتخبة في فبراير ٢٠٠٧، بالتعاون مع إسرائيل وإدارة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش. وبعد فشل محاولة الانقلاب، أعلن عباس إقالة الحكومة المنتخبة، وتعيين حكومة جديدة برئاسة سلام فياض، رغم أنها لم تكن تتمتع بدعم

المجلس التشريعى الفلسطينى. وقد أدى كل ذلك إلى الانقسام القائم حاليا بين حكومتى غزة والضفة الغربية. لقد تعاونت حكومة محمود عباس بالكامل مع الحصار الدولى لحكومة حماس، بل إنها لم تعترض على قيام إسرائيل بالقبض على عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعى الفلسطينى المنتخب، والذى ينتمى لحماس، وإيداعه السجن. وعندما أبرمت اتفاقية الهدنة بين حكومة قطاع غزة وإسرائيل فى يوليو ٢٠٠٨، طالب عباس إسرائيل بألا تطلق سراح أعضاء المجلس التشريعى المنتمين لحماس، بينما كان ينادى بضرورة إطلاق سراح الجندى الإسرائيلى الأسير لدى حماس. فالجندى الأسير أهم عنده من رئيس برلمان عموم فلسطين.

(٣) من ناحية أخرى، كانت السياسات الإسرائيلية سببا أساسيا فى لجوء حماس لاستخدام العنف. لقد هاجمت إسرائيل شواطئ غزة بطلقات المدفعية فور انتخاب حماس، مما أدى إلى مصرع ثمانية فلسطينيين. وقد دعا ذلك حماس لإطلاق قذائف القسام على أهداف إسرائيلية. وهدد منع إسرائيل وصول الإمدادات الضرورية إلى غزة ١,٥ مليون فلسطينى بالمجاعة وبانهيار الخدمات الطبية والتعليمية. وبعد مواجهة يونيو ٢٠٠٧ بين حكومة غزة والمجموعة المنتمية إلى فتح بقيادة دحلان، أغلقت مصر نقطة عبور رفح -المنفذ الوحيد لغزة على العالم العربى- وبالتالى أصبحت غزة تواجه كارثة إنسانية تماثل تلك التى حلت بالعراق فى الفترة ما بين عامى ١٩٩١ و٢٠٠٣. وقد وصف ريتشارد فالك، مبعوث الأمم المتحدة إلى غزة، هذا الحصار بأنه "جريمة ضد الإنسانية". وقد استمر هذا الحصار برغم المناشدات المتكررة من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتى جاء أهمها يوم ٢٤ يناير ٢٠٠٨. والجدير بالذكر أن هذا الحصار قد فرض فى وقت لم تطلق فيه قذيفة واحدة على إسرائيل، حيث كان الهدف منه هو إسقاط الحكومة المنتخبة، وإعادة غزة إلى حكم محمود عباس لسبب واحد، هو رضاء إسرائيل عنه.

(٤) وقد جاء الفشل الغربى فى تحقيق تسوية سياسية بنهاية ٢٠٠٨ -كما وعد جورج بوش عدة مرات- ليشكل السبب الرابع للعدوان الإسرائيلى. لقد فشلت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، كما فشلت خريطة الطريق، ومؤتمر أنابوليس، ومباحثات عباس - أولمرت جميعا فى تحقيق أى تقدم نحو تسوية سياسية. وكانت المحصلة النهائية لخمسة أعوام من المفاوضات اجتماع الرباعية فى شرم الشيخ فى نوفمبر ٢٠٠٨، والذى كان بمثابة سرادق عزاء أعلن تأجيل الوعد بقيام الدولة الفلسطينية إلى أجل غير مسمى. هذا كله رغم أن محمود عباس هو رئيس السلطة الفلسطينية، وهو الذى يتفاوض مع إسرائيل. فلم يكن سبب التأجيل هو حماس، لأنها لم تكن فى السلطة.

وخلال هذه الأعوام، قدم بوش لشارون موافقته على المستعمرات الإسرائيلية المقامة فى الضفة الغربية، واعترافه "بالحقائق" الإسرائيلية على الأرض فى هذا الجزء من فلسطين فى أبريل سنة ٢٠٠٤. وبرغم التزام محمود عباس بخريطة الطريق، فقد استمرت القوى الغربية فى تقديم التنازلات لإسرائيل على حساب العرب، ولم تحقق المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية أى تقدم. كما استمرت إسرائيل فى بناء المزيد من المستعمرات، وقتل المزيد من الفلسطينيين، مقاتلين ومدنيين، ليس فقط فى غزة، ولكن أيضا فى الضفة الغربية الواقعة تحت حكم حليفها، محمود عباس.

ولو تخيلنا أن الغرب قد التزم بتعهداته لمحمود عباس، وأنه توسط فعلا للوصول لتسوية سلمية عادلة، وتم طرحها على الشعب الفلسطينى فى استفتاء حر، فإن ذلك كان سوف يخلق شرعية جديدة "تحيد" من نفوذ حماس، وتعطى للفلسطينيين أملا جديدا فى التخلص من القهر الصهيونى واستعادة كرامتهم.

(٥) وأخيرا، فقد لعبت الانتخابات الإسرائيلية، فى فبراير ٢٠٠٩، دورا محوريا أيضا فى إقناع الائتلاف الحاكم بارتكاب عدوان -كان النصر فيه مؤكدا من وجهة نظرهم- لضمان حصولهم على أصوات الناخبين. وقد كانت استطلاعات الرأى قبل العدوان على غزة تؤكد هزيمة الائتلاف الحاكم أمام حزب الليكود وحلفائه المتطرفين، ومنهم حزب "إسرائيل بيتنا"، بقيادة أفيجدور ليبرمان. ولذلك، كان على التحالف الحاكم إظهار أنه ليس أقل عدوانية وشراسة من منافسيه، وجاء العدوان على غزة ليشكل جزءا من استراتيجية تهدف لكسب دعم الرأى العام الإسرائيلى الرافض بشكل متزايد لأى تسوية مع الفلسطينيين. وقد كانت موافقة وزير الدفاع باراك على بناء المزيد من المستعمرات فى الضفة الغربية، قبل أسبوع من إجراء هذه الانتخابات، جزءا من هذه الاستراتيجية أيضا. ولكن بالرغم من جرائم الحرب التى ارتكبت فى غزة، فقد فشل الائتلاف الحاكم فى تحقيق هدف إسقاط حماس وإعادة محمود عباس إلى حكم غزة.

تداعيات العدوان الإسرائيلى :

كان الدمار الذى حاق بغزة، نتيجة العدوان الإسرائيلى، شاملا وساحقا، ولم يسلم منه أى هدف، مدنيا كان أو عسكريا، فلسطينيا أو تابعا للأمم المتحدة، حيث استخدمت إسرائيل كل الأسلحة التى فى ترسانتها، بما فى ذلك الأسلحة المحرمة دوليا، ما عدا أسلحة الدمار الشامل. وكان من الواضح أنها أرادت أن تستعرض قوتها العسكرية أمام كل القوى الإقليمية، وكانت غزة هى أرض هذا الاستعراض. وبحسب المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان، فقد تسبب العدوان الإسرائيلى فى إصابة ٤٣٣٦ فلسطينيا فى غزة، ومصرع ١٢٨٤، منهم ٨٩٤ من المدنيين، و٢٨٠ من الأطفال تحت سن ١٨ سنة، و١١١ امرأة. ومن بين الضحايا الباقين، البالغ عددهم ٣٩٠، فقد كان ١٦٧ من أعضاء جهاز شرطة حماس المدنى، و٢٢٣ من المقاتلين. وقد قدر تحقيق، أجراه الجيش الإسرائيلى، عدد القتلى من جراء العدوان ما بين ١١٠٠ و١٢٠٠ فلسطينى، من بينهم ٢٥٠ فقط من المدنيين. بينما أعلنت منظمة الصحة العالمية أن العدوان الإسرائيلى قد تسبب فى قتل وإصابة نحو ٣٨ من العاملين فى الخدمات الطبية. وقد تم قصف مبنى منظمة الأونروا يوم ١٥ يناير ٢٠٠٩، حيث أصيب ثلاثة أشخاص، وتم تدمير مئات الأطنان من الطعام والوقود. وقد أكدت الأمم المتحدة استخدام الفوسفور الأبيض فى هذا الاعتداء. وأعلنت الأونروا أيضا أن خمسة من عامليها -منهم واحد ينتمى إلى برنامج توفير فرص العمل وثلاثة مقاولين- قد قتلوا، وتمت إصابة ١١ آخرين، منهم اثنان ينتميان إلى برنامج توفير فرص العمل، وأربعة مقاولين. وطبقا لبرنامج الغذاء العالمى، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتصريحات لمسئولين فلسطينيين، فقد دمر ما بين ٣٥٪ و٦٠٪ من زراعات قطاع غزة، وأصيبت موارد المياه والصوب والأراضى الزراعية بدمار كبير. وهناك تقارير تشير إلى أن ٦٠٪ من الأراضى الزراعية فى شمال القطاع لم تعد صالحة للزراعة

على الإطلاق. وقد فقد نحو ٥٠ ألفا و٨٠٠ من أهالى غزة منازلهم. ولا يمكن إغفال الآثار النفسية طويلة المدى التى تركها هذا العدوان الوحشى على جيل كامل من النشء الفلسطينى.

إن هذا الدمار الشديد، الذى ألحقته إسرائيل بغزة، لم ينجح إلا فى تدمير الصورة التى تروجها إسرائيل عن نفسها بوصفها الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط، وفى تعبئة المجتمع المدنى العالمى للعمل على مثول المسئولين عن هذا العدوان أمام مؤسسات العدالة الدولية. فى المقابل، عجزت إسرائيل عن تحقيق أهدافها السياسية، فلم تخلع حماس من الحكم، ولم تستبدلها بحكومة موالية لها، كما أنها لم تعد الاعتبار لقوتها الردعية التى فقدت مصداقيتها خلال عدوان ٢٠٠٦ على لبنان.

لقد ساهم العدوان الإسرائيلى فى إعادة الصراع العربى - الإسرائيلى إلى مركز الصدارة فى الاهتمامات الإقليمية، على حساب قضايا أخرى، مثل البرنامج النووى الإيرانى، والتحول الديمقراطى. ومن المنتظر أن يدخل الصراع العربى - الإسرائيلى مرحلة طويلة تتسم بالركود السياسى والنزاعات المتواصلة. ومن غير المجدى أن نشير إلى أن هذا العدوان قد سدد ضربة شديدة لاحتمالات التوصل إلى سلام فلسطينى - إسرائيلى، ذلك أن هذا السلام لم تقم له قائمة منذ بداية عملية أوسلو فى عام ١٩٩٣. فطوال هذه السنوات، استمرت معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال، وفقدوا المزيد من أراضيهم لصالح المستعمرات الإسرائيلية، وازدادوا فقرا، وتلاشت آمالهم فى الاستقلال يوما بعد يوم. وخلال خمسة أعوام، كان محمود عباس فيها على رأس السلطة الفلسطينية، لم يقترب الفلسطينيون أبدا من الوصول إلى تسوية. لقد كان العدوان الإسرائيلى بمثابة الإعلان الرسمى عن وفاة "عملية السلام".

وداخل إسرائيل، عبر ٩٢٪ من الشعب الإسرائيلى، أثناء العدوان على غزة، عن مساندتهم القوية لاستمراره. ويبدو الرأى العام الإسرائيلى متأثرا بشكل كبير بموقف الصقور والأحزاب المعادية للفلسطينيين. وبغض النظر عمن سيشكل الوزارة الإسرائيلية الجديدة، فمن المتوقع أن يكون لهؤلاء الصقور، وأهمهم ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، نفوذ كبير فيها.

ومن غير المتوقع أن يؤدى انتخاب الرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما لأى تغيير، حيث لن يستطيع، أثناء رئاسته الأولى، الوقوف أمام هذه الاتجاهات القوية فى السياسة الإسرائيلية. وقد ساند الكونجرس الأمريكى، بما يشبه الإجماع، العدوان الإسرائيلى على غزة. ولم يكن من الممكن أن توقع كوندوليزا رايس مع تسيبى ليفنى الاتفاقية الأمنية، التى تتعهد فيها الولايات المتحدة بالمساهمة فى إحكام الحصار على حماس، دون موافقة أوباما.

وعلى المستوى الإقليمى، فقد عمق العدوان الإسرائيلى من الانشقاقات السياسية القائمة بين العرب، ولن تفلح محاولات الصلح الجماعية أو الجزئية العربية، لأن إسرائيل تقف لها بالمرصاد، وليس هناك من حكومة عربية تستطيع أن تخالف المصالح الإسرائيلية. كما زاد نفوذ كل من تركيا وإيران فى المنطقة. وكانت إدارة الرئيس الأمريكى السابق بوش قد نجحت، أثناء أعوامها الأولى فى الحكم، فى إقناع كل من مصر والأردن ومعظم دول مجلس التعاون الخليجى بأن إيران هى عدوها الأساسى فى المنطقة. وكان من نتيجة ذلك ظهور شكل جديد من الاستقطاب، انقسم فيه العرب بين "المعتدلين"، الذين يعتبرون إيران المصدر الرئيسى للتهديد فى المنطقة، و"الممانعين"، الذين يرفضون هذه الرؤية، ويعتبرون أن إسرائيل هى الخطر الحقيقى. وقد كانت معالم هذا الاستقطاب شديدة الوضوح أثناء العدوان الإسرائيلى على غزة، حيث ألقى "المعتدلون" باللوم على حماس وإيران بوصفهما المسئولين عن استفزاز العدوان الإسرائيلى. وقد جاءت النتيجة غير الحاسمة لهذا العدوان لتدعيم هذا الانقسام، ولتدفع كل الأطراف للبحث عن استراتيجيات جديدة تحقق الأهداف نفسها، ومن ضمنها ما سمى "بمؤتمر إعادة إعمار غزة" الذى عقد فى شرم الشيخ فى مارس سنة ٢٠٠٩. فالهدف من المؤتمر كان هو إنهاء سلطة حماس فى قطاع غزة عن طريق أموال الإعمار، بعد أن فشلت تلك الدول فى تحقيق هذا الهدف عن طريق السلاح. كما كشف العدوان عن عدم فاعلية المؤسسات العربية، خاصة جامعة الدول العربية، فى التعامل مع الأزمات العربية، وأثيرت مرة أخرى قضية الحاجة لإجراء عملية إصلاح شاملة لكل هذه المؤسسات.

ومن المثير للتأمل أن هذا العدوان قد أدى إلى زيادة مساحة الدور الذى تلعبه كل من إيران وتركيا فى المنطقة بشكل ملحوظ، كما فتح الباب لأن يكون لحلف الأطلنطى أيضا دور يلعبه فى منطقة الشرق الأوسط. لقد لعبت إيران دورا أساسيا فى مساعدة حماس على التصدى للعدوان الإسرائيلى. وبما أن حماس لا تزال قابضة على السلطة فى غزة، فإن النفوذ الإيرانى مستمر أيضا. وبرغم حملات الهجوم السياسى على إيران من النظم العربية "المعتدلة"، فإن إيران تعتبر، فى المحصلة النهائية، من الفائزين.

من ناحية أخرى، فقد ازداد نفوذ تركيا فى العالم العربى، حيث دعتها مصر للتدخل لإقناع إسرائيل بوقف إطلاق النار، على خلفية وساطتها بين سوريا وإسرائيل، مما عزز من صعودها السياسى. وقد كان للمواجهة اللفظية بين رئيس الوزراء التركى، رجب أردوجان، والرئيس الإسرائيلى بيريز، فى منتدى دافوس، أثر أيضا فى تعزيز صورة تركيا فى العالم العربى، بوصفها أشد انتقادا للعدوان الإسرائيلى من دول عربية رئيسية.

وقد يكون العدوان قد خلق مجالا لكى يلعب حلف الأطلنطى دورا أمنيا فى المنطقة، وذلك عن طريق الاشتراك فى الجهود الرامية لمنع تهريب السلاح إلى غزة. ولأن الحلف لا يتمتع أصلا بسمعة طيبة فى المنطقة، فإن لعبه لهذا الدور، الذى يعتبره العرب غطاء أمنيا لإسرائيل، لن يسهم إلا فى تعزيز هذه الصورة السلبية. وقد يكون من الأفضل لحلف الأطلنطى أن يمتنع عن لعب هذا الدور لصالح إسرائيل، أو أن يشارك فى منع وصول الأسلحة إلى جميع الأطراف، بما فيها إسرائيل.

سياسات القوى غير العربية إزاء العدوان الإسرائيلى:

كشف العدوان الإسرائيلى عن أن الدعم الدولى للقضية الفلسطينية لم يتضاءل، مقارنة بما كان عليه فى حقبة القطبية الثنائية. صحيح أن سياسات بعض القوى الكبرى، كالصين وروسيا، قد تغيرت، ولكن الصحيح أيضا أن القضية الفلسطينية قد اكتسبت دعما سياسيا لم تحصل عليه سابقا من الدول الآسيوية الإسلامية، ومن بعض دول أمريكا اللاتينية، والأهم من ذلك من مؤسسات المجتمع المدنى العالمى. فقد أدانت معظم الدول

الإفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية العدوان الإسرائيلى. وكان أقوى تلك الإدانات من بوليفيا وفنزويلا اللتين قطعتا العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وطالبت بوليفيا بسحب جائزة نوبل للسلام من بيريز، كما وصف شافيز، رئيس فنزويلا، العدوان بأنه "إرهاب الدولة". كما أشار بيان الخارجية الكوبية إلى "الأعمال الإسرائيلية الإجرامية فى غزة". وكان من أقوى الإدانات لإسرائيل إدانة الرئيس الأفغانى حامد قرضاى، الذى أصدر بيانا أدان فيه "الهجوم البربرى للقوات الإسرائيلية على المدنيين فى قطاع غزة". وكذلك بيان رئيس جامبيا الذى وصف العدوان الإسرائيلى بأنه بمثابة "هولوكوست" ضد الشعب الفلسطينى الأعزل. وكذلك بيان دانيل أورتيجا، رئيس نيكاراجوا، الذى أشار إلى "الأعمال الإجرامية" الإسرائيلية فى غزة، داعيا إلى وقفها. وكذلك البيان الكورى الشمالى الذى أدان إسرائيل بشدة، ووصف ما قامت به بأنه "جريمة ضد الإنسانية". وكذلك بيان عبد الله بدوى، رئيس وزراء ماليزيا، حيث طالب بفرض عقوبات دولية على إسرائيل، وبيان رئيس الوزراء التركى أردوجان الذى أشار إلى "أن القصف الإسرائيلى لغزة أظهر عدم احترام للجمهورية التركية، لأننا كنا بصدد ترتيب لمفاوضات سلام بين سوريا وإسرائيل". كما أدان رئيس الجمهورية جول أيضا الهجوم الإسرائيلى، ومعروف قصة الصدام بين أردوجان وبيريز فى دافوس حول هذا الموضوع. ويندرج فى هذا الباب موقف بنجلاديش، والبوسنة والهرسك، حيث زار سيلاديتس، عضو مجلس رئاسة البوسنة، سفارة فلسطين فى سراييفو معربا عن تضامن بلاده مع شعب غزة، وبيروناى دار السلام، وإريتريا، وكذلك إندونيسيا التى عبر رئيسها، يودهينو، عن دعم بلاده الثابت للنضال الفلسطينى. وكذلك إيران، حيث أصدر المرشد بيانا يحث فيه المسلمين فى كل أنحاء العالم على دعم شعب غزة. وبالمثل، فقد أدانت باكستان، على لسان الرئيس زردارى، "الهجوم الإسرائيلى على غزة" وخرق إسرائيل للقانون الدولى. كما طلب الرئيس السنغالى عبدالله واد بانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة دون شروط، مؤكدا أن بلاده "تنضم إلى صوت العالم بأسره الذى يدين "العنف" فى غزة". ومالت فيتنام إلى مطالبة إسرائيل بوقف الهجوم وسحب قواتها فورا من غزة. هذا بينما تبنى قسم من تلك الدول الحياد المشوب باستنكار الاستعمال الإسرائيلى المفرط للقوة، كما فعلت البرازيل، وشيلى، وكولومبيا، والإكوادور، وتنزانيا. بينما تبنى قسم منها الحياد واكتفى بالمطالبة بوقف القتال، مثل الأرجنتين، وباراجواى، وبيرو، والفلبين، والمكسيك، وأرمينيا، وبوركينا فاسو، والجابون، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وكينيا، وسنغافورة، وتايلاند، وكوريا الجنوبية، وسيريلانكا (التى ذكرت العالم بدعمها للحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى). بينما أيد قسم منها إسرائيل، مثل بنما التى أصدرت بيانا تعلن فيه صراحة إدانة حماس وتأييد "حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها".

وبالنسبة للصين، فقد التزمت الحياد الصارم، وأعلنت خارجيتها عن "قلقها العميق من تصاعد الموقف المتوتر فى غزة، وإدانتها للأعمال التى تسبب الإصابات والقتل بين الناس العاديين، وناشدت الأطراف ضبط النفس". ولم يشر البيان إلى أى مسئولية لإسرائيل عما يحدث فى غزة. وسار بيان الخارجية اليابانية على المنوال ذاته. بينما كان الموقف الهندى أكثر تحديدا، حيث طالبت إسرائيل بوقف "العمليات العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين، وأعربت عن وعيها بانتهاك الحدود" فى إشارة إلى إطلاق الصواريخ، وأصدرت الهند بيانا ثانيا أدان الاستعمال المفرط للقوة من جانب إسرائيل.

أما الدول الغربية، على مختلف توجهاتها، فقد أيدت إسرائيل عموما. ولكن التأييد تراوح مابين الإشارة إلى توجيه الاتهام، إلى حماس بالاسم ووصمها بالإرهاب كما فعلت استونيا، وجورجيا، إلى تأكيد حق إسرائيل فى الدفاع عن النفس ومناشدتها الرفق بالمدنيين الفلسطينيين، كما جاء فى بيان كيفن رود، وزير خارجية استراليا، إلى اعتبار أن مسئولية بدء "القتال" تقع على عاتق من أطلق الصواريخ على إسرائيل، وتأكيد حق إسرائيل فى الدفاع عن النفس، كما جاء فى بيان الخارجية النمساوية، الذى أشار إلى سقوط عدد من الضحايا المدنيين دون أن يوضح هويتهم أو من المسئول عن قتلهم.كما تمثل فى تصريحات ميركل، مستشارة ألمانيا، التى حملت حماس وحدها المسئولية. وبالمثل، جاء بيان الخارجية الكندية ليركز فقط على إطلاق الصواريخ على إسرائيل باعتباره وحده هو مصدر المشكلة. وأيد بيان جمهورية التشيك حق إسرائيل فى الدفاع عن النفس، وحمل حماس، بالاسم، المسئولية. وهو مافعله أيضا رئيس وزراء الدنمارك، راسموسين، قائلا إن حماس هى التى انتهكت الهدنة. كذلك، عبر بيان الخارجية الإيطالية عن حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها، ولكنه ناشدها أن تترفق بالمدنيين الفلسطينيين، أى أن ايطاليا أطلقت يد إسرائيل ولكن ناشدتها الرحمة فقط. وفى المسار نفسه، مشت هولندا، حيث عبر رئيس وزرائها عن تفهمه "للتحركات" الإسرائيلية ورفض إدانتها. وكان الموقف الإسبانى مماثلا للموقف الإيطالى، حيث أعرب وزير الخارجية موراتينوس عن "الإدانة الحازمة للاستفزاز غير المسئول من جانب حماس بشن هجمات الصواريخ، واستعمال القوات الإسرائيلية المفرط للأعمال الانتقامية". أما فرنسا، فإنها أدانت "الأعمال الاستفزازية غير المسئولة التى أدت إلى هذا الموقف (حماس) والاستعمال غير المتكافىء للقوة" (إسرائيل)، ولكنها أدانت "الهجوم البرى" الإسرائيلى فى ٧ يناير ٢٠٠٩. وجاء بيان الخارجية المالطية معبرا عن التوجه ذاته، أى إدانة إطلاق الصواريخ، ومناشدة إسرائيل استعمال الرأفة مع الفلسطينيين.

وقد خرجت بلجيكا عن هذا النمط، وعبر بيان خارجيتها عن الانزعاج لارتفاع عدد ضحايا الهجوم الإسرائيلى على غزة. كما خرجت بلغاريا وكرواتيا عن هذا النمط، واكتفتا بمطالبة الطرفين تفادى استعمال العنف. هذا بالإضافة إلى اليونان وأيرلندا اللتين أدانتا حماس وإسرائيل فى آن واحد. كما سارت المجر فى طريق الإشارة إلى مسئولية الطرفين على قدم المساواة. كما طالبت نيوزيلندا حماس وإسرائيل بوقف القتال. كذلك، جاء البيان النرويجى أكثر توازنا من الموقف الأوروبى العام، حيث رفض استعمال الطائرات لضرب غزة، ورفض الهجوم البرى فى ٧ يناير ٢٠٠٩، ودعا إسرائيل إلى سحب قواتها من غزة "فورا"، ولكنه أدان حماس لإطلاق الصواريخ. هذا بينما تبنى قسم من الدول الأوروبية الحياد المشوب باستنكار الاستعمال الإسرائيلى المفرط للقوة ضد شعب غزة، مثل فنلندا، وصربيا، وسلوفاكيا، أو الاكتفاء بالمطالبة بوقف القتال، مثل لاتفيا وبيلاروسيا، وأوكرانيا. أما أقوى السياسات الأوروبية خروجا على النمط الأوروبى المؤيد لإسرائيل، فجاء من السويد التى أدانت "الهجوم الإسرائيلى على غزة"

وأشارت إلى خرق إسرائيل للقانون الدولي.

أما روسيا، فقد اقتصر موقفها على الجانب الإنساني للعدوان، حيث طالب وزير الخارجية لافروف "بوقف أعمال القوة واسعة النطاق ضد قطاع غزة"، والتي "تسببت بسقوط ضحايا عديدين بين السكان الفلسطينيين"، كما طلب من حماس وقف "قصف أقاليم إسرائيل". والتزمت بريطانيا وقف الحياد المشوب بالتفهم للعدوان الإسرائيلي، فقد أدانت إطلاق الصواريخ الفلسطينية، ولكنها عبرت عن القلق لارتفاع الضحايا المدنيين الفلسطينيين، دون أن تعبر عن إدانة مماثلة لإسرائيل على تلك الأعمال، اللهم إلا عندما تناول التدمير منشآت الأمم المتحدة.

ومن نافلة القول إن الدعم الدولي الأكبر لإسرائيل جاء من الولايات المتحدة، على لسان جورج بوش ووزيرة خارجيته. فقد حمل بوش منظمة حماس المسئولية، ودافع عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولكنه طالبها بمراعاة الجانب الإنساني. وفي مجلس الأمن، حالت الولايات المتحدة بين المجلس وصدور قرار بوقف إطلاق النار، حتى تأخذ إسرائيل الفرصة لتحقيق أهدافها.

بيد أن أكبر أشكال الإدانة للعدوان جاء من مؤسسات المجتمع المدني العالمي. فقد عمت المظاهرات مختلف المدن حول العالم منددة بالعدوان. ويجد القارئ في موقع ويكيبيديا عن "ردود الأفعال الدولية لصراع غزة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩" ثبتا كاملا بتلك المظاهرات. وقد شملت تلك الاحتجاجات تدمير المواقع الإسرائيلية على الإنترنت، والهجوم على المعابد والرموز إليهودية. وقد قدر "المنتدى العالمي ضد اللا سامية" أن حوادث الهجوم تلك بلغت ٣٠٠٪ مثل الحوادث التي تمت في الفترة نفسها من العام الماضي، حيث وقع ٢٥٠ هجوما مقابل ٨٠ هجوما في الفترة السابقة.

الخلاصة :

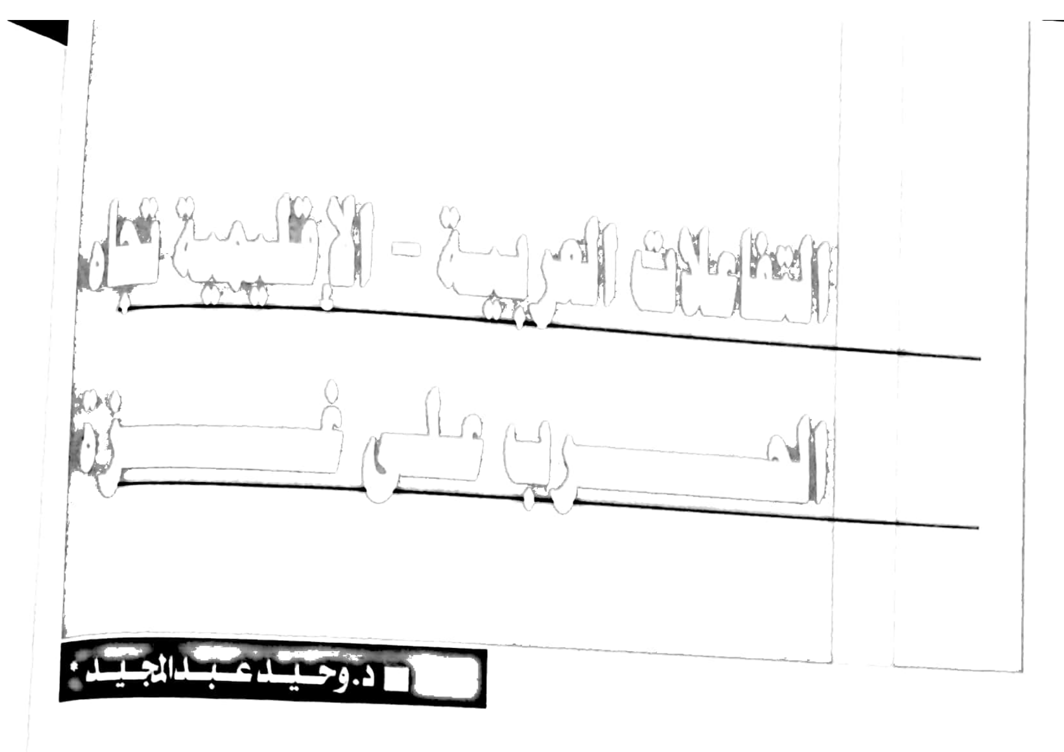
إن مصدر الخلل الأساسي في الصراع العربي – الإسرائيلي هو علاقة القوة غير المتكافئة بين العرب وإسرائيل، والدعم الغربي الكامل وغير المشروط للأخيرة. وفي ظل هذه الظروف، فمن غير المتوقع التوصل إلى تسوية سلمية ترضي جميع الأطراف، لأن إسرائيل ليس لديها أي دافع لقبول مثل هذه التسوية. وتكمن المشكلة أيضا في الأنظمة العربية التابعة والمستبدة، والتي تعجز عن إدارة موازين القوى المختلة في المنطقة، أو التصدي للضغوط الخارجية، بينما تنجح في الاحتفاظ بقبضتها على السلطة السياسية. وقد كان ذلك واضحا أثناء العدوان، حيث لم يكن أمام الدول العربية أي خيار سوى استجداء مجلس الأمن والدول الغربية للتدخل من أجل وقف العدوان. ويفسر ذلك سكوت بعض تلك الدول عن الإهانات العلنية التي ألحقتها إسرائيل بها أثناء العدوان.

ومن المتوقع، في ظل هذه الظروف، أن تستمر حالة الركود السياسي في المنطقة، وأن يكون الخيار الحقيقي الوحيد أمام الدول العربية، التي تصف نفسها "بالمعتدلة"، أن تنخرط بشكل جدي في عملية مراجعة شاملة للأوضاع المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، يكون هدفها إرساء قواعد لعلاقات أكثر توازنا واستقلالية. ويجب على الدول العربية تحقيق المصالحة الفلسطينية، بناء على نتائج الانتخابات الفلسطينية السابقة، أي أن عليها أن تتعامل رسميا مع حماس، بغض النظر عن انتمائها الأيديولوجي. ومن المثير للغرابة أن تكون الأنظمة العربية على استعداد للتعامل مع زعماء إسرائيليين متطرفين، لأنهم منتخبون -بناء على مقولة عدم التدخل في الشئون الإسرائيلية الداخلية- ولا تكون على استعداد لتطبيق المبدأ نفسه مع زعماء، فلسطينيين منتخبين أيضا. إن الاعتراف بحكومة حماس سوف يسهم في إقناع القوى الغربية بأن تعامل السياسة الفلسطينية على قدم المساواة مع السياسة الإسرائيلية. ويجب على العرب الإسراع في إعادة إعمار غزة بدون انتظار الضوء الأخضر من الغرب.

من ناحية أخرى، يجب على العرب أن يسحبوا مبادرة السلام العربية التي طرحت عام ٢٠٠٢، لأنها تمثل تنازلا قدمه العرب من موقع الضعف، مما أدى بإسرائيل والعديد من الدول الغربية إلى تجاهلها والمطالبة بالمزيد من التنازلات من العرب. وليس من المتوقع أن تقابل تنازلات قدمت من موقع ضعف بتنازلات من الجانب الآخر. وفي رأينا، فإن هذه المبادرة جانبها التوفيق من حيث الفكرة والتوقيت، كما أنها غير قابلة للتطبيق. ويجب أيضا على الدول العربية المتوسطية أن تعلق عضويتها في "الاتحاد من أجل المتوسط"، حيث إن الهدف الرئيسي لهذه المبادرة هو خلق إطار يجمع العرب مع إسرائيل، ويحقق تطبيع العلاقات بينهما، بدون أن تقدم إسرائيل تنازلا سياسيا واحدا. وعلى الدول العربية، بدلا من ذلك، أن تركز على إحياء وتفعيل جامعة العرب. ويحتم ذلك كله ليس فقط ما أحدثه العدوان الإسرائيلي من تحولات، ولكن أيضا ما أسفرت عنه الانتخابات الإسرائيلية من وصول أكثر الأحزاب فاشية إلى السلطة في تل أبيب. فمع وصول نيتانياهو وليبرمان إلى الحكم في إسرائيل، فإن حل الدولة الفلسطينية قد أصبح مؤجلا إلى مدى غير منظور. وعلى محمود عباس أن يسحب خطابه في مؤتمر أنابوليس الذي ميز فيه بين عهدين من تطور القضية الفلسطينية، ما قبل أنابوليس، وما بعد أنابوليس، وأن يسأل بوش عما حدث لوعده. لقد فشلت سياسة الالتزام العربي بالمشاريع الغربية في الشرق الأوسط في الوصول بالعرب إلى السلام المنشود. وبالتالي، فإن عليهم خلق واقع جديد يتسم بنوع من التوازن النسبي، والذي بدوره سوف يعزز من فرص الوصول إلى تسوية سلمية عادلة.

أما فيما يتعلق بالسياسات الدولية تجاه العدوان، فلم يكن هناك جديد يعتد به في تلك السياسات. فقد ساندت الدول الأوروبية والولايات المتحدة عموما إسرائيل، بينما أدانت الدول الإفريقية والآسيوية عموما إسرائيل دون أن تصل إلى حد الدعم الرسمي لحركة حماس، نظرا للحملة الدولية الغربية ضدها. ولكن المفاجأة تمثلت في السياستين الصينية والروسية. ومن المفهوم أن الصين تسعى إلى استرضاء الولايات المتحدة، ووجدت في العدوان على غزة فرصة لتأكيد ذلك الاسترضاء. ولكن السياسة الروسية لم تكن مفهومة في ضوء سعي روسيا إلى استعادة مكانتها في الشرق الأوسط. ولكن في كل الأحوال، فإنه ليس صحيحا أن القضية الفلسطينية قد فقدت الدعم الدولي، أو أنها تحولت إلى مجرد قضية إنسانية.

٢



بدا الانقسام العربي - الإقليمي، خلال وبعد الحرب على قطاع غزة، أشد حدة، وربما أوسع نطاقا، من ذلك الذي اقترن بالحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦. ويعود ذلك إلى موقع قضية فلسطين ومكانتها بالنسبة للنظام العربي وفي التفاعلات الإقليمية، أكثر مما يرجع إلى تراكم المزيد من عوامل الانقسام على نحو يجعله أكثر عمقا.

فقد يكون هذا الانقسام هو الأقل عمقا في تاريخ الصراعات التي انقسمت في ظلها الدول العربية منذ "الحرب الباردة العربية" في أواخر خمسينيات ومعظم ستينيات القرن الماضي، وصولا إلى الانقسام تجاه الغزو العراقي للكويت ٩٠ - ١٩٩١، والذي امتد لسنوات بعده، ومرورا بالأزمة العميقة التي ترتبت على "سياسة كامب ديفيد" المصرية، والتي استمرت نحو عقد من الزمن.

غير أن ثمة عاملين يجعلان الانقسام الراهن بالغ الخطر، بالرغم من أنه ليس شديد العمق. أولهما: تضاؤل الثقة المتبادلة بين فريقين يوصف أحدهما بالمعتدل حينا والمهادن حينا آخر، ويوصف الآخر بالتطرف، بينما يحب أطرافه وصف أنفسهم بأنهم ممانعون أو مقاومون. أما العامل الثاني، فهو مشروع إيران الإقليمي الذي يستظل به أحد الفريقين، بينما يرفضه الآخر ويعتبره مصدر تهديد. وبالرغم من أن طابع هذا التهديد يتباين ودرجته تتفاوت من طرف إلى آخر في هذا الفريق، فقد أصبحت إيران ومشروعها موضع خلاف واسع بين الفريقين.

ويتقاطع هذان العاملان عند الأثر المتزايد للتناقض بين الفريقين تجاه إيران في مفاقمة أزمة عدم الثقة، وما يقترن بها من هواجس متبادلة تخلق حال استنفار من وقت إلى آخر، وتضخم الخلافات في شأن الموقف تجاه إسرائيل وكيفية التعامل معها. ففي الحرب على قطاع غزة، كما في الحرب التي سبقتها على لبنان، كان العامل الإيراني في قلب الانقسام وما ارتبط به من مواجهات كلامية، توسعت وازدادت حدة في ظل الحرب الأخيرة.

ولابد أن يثار هنا سؤال نادرا ما يطرح، في ظل السطحية الغالبة على الجدل العربي العام، وهو: إذا كان لإيران كل هذا الدور في الانقسام العربي - الإقليمي، فهل هو دور مؤسس لهذا الانقسام أم مغذ له؟

الإجابة الراجحة هي أن إيران غذت، بطموحها الإقليمي الواسع، انقساما بدأ عربيا في الأساس. ولكن دورها هذا أنتج أثرا كبيرا يفوق ما هو معتاد بالنسبة للأدوار التي تغذي صراعا ما دون أن تؤسس له. وارتبط تعاظم هذا الأثر بثلاثة عوامل، أولها: انكماش الدول الرئيسية في فريق الاعتدال العربي، وعدم قدرتها على طرح مشروع واضح لمستقبل المنطقة، وانغماسها في محاولة المحافظة على الوضع القائم في هذه المنطقة، الأمر الذي خلق فراغا إقليميا أتاح لإيران فرصة تاريخية، لكي تتمدد فيه وتزيد نفوذها عبر الإمساك بأوراق عربية مهمة من العراق إلى فلسطين، مرورا بلبنان، وربما وصولا إلى السودان والصومال.

وثانيها الأخطاء الكبرى التي ارتكبتها إدارتا جورج بوش في المنطقة على نحو شجع إيران على استثمار هذه الأخطاء. فكان الفشل الأمريكي في العراق نجاحا من الناحية الفعلية لإيران التي بدا أنها الفائز الأول من جراء إسقاط نظام صدام حسين، الذي

(*) نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

كان حاجزا أمام نفوذها الإقليمى بالرغم من كل مساوئه. فقد تحول ما كان حاجزا أمامها إلى معبر لنفوذها الإقليمى. كما أن المشروع الأمريكى لتغيير المنطقة أحدث هزة عميقة جعلت من الصعب المحافظة على الأوضاع القائمة فيها بالرغم من فشله. ولذلك، فتح هذا الفشل الباب أمام مشروع إيران الذى يستهدف تغيير بعض المعادلات الإقليمية عبر مد نفوذها وتوسيعه واستخدام برنامجها النووى كوسيلة لمساومة الولايات المتحدة والغرب، سعيا إلى صيغة لاقتسام النفوذ فى الشرق الأوسط، تحصل عبرها على اعتراف ضمنى ذى ملامح صريحة بأنها الدولة الإقليمية الأكبر.

أما العامل الثالث، فهو أن الانقسام الذى بدأ عربيا دفع سوريا، حين اشتد الضغط الأمريكى عليها عقب غزو العراق، إلى مزيد من الارتباط بإيران. فتحولت العلاقة الوثيقة التى قامت بين الدولتين، منذ ثورة آيات الله، إلى علاقة خاصة جدا، غادرت سوريا فى ظلها موقعها فى منطقة قلب النظام العربى، وكرست التباعد الذى فصلها عن شريكتيها فى هذه المنطقة (مصر والسعودية).

فك الارتباط فى التحالف الثلاثى :

لقد اعتمد النظام العربى، والتفاعلات الإقليمية عموما، على محور ارتكاز ثلاثى مصرى - سعودى - سورى، كان كل من أطرافه الثلاثة يكمل الآخر كقاعدة عامة يجوز فيها الاستثناء. بدا هذا المحور لسنوات هو صمام الأمان بالنسبة للنظام العربى الرسمى الذى ما كان فى إمكانه أن يتماسك بدون تعاون أطرافه الثلاثة فى مواجهة زلزالين هائلين خلال أزمة ٩٠ - ١٩٩١، وهما غزو دولة عربية لأخرى واحتلالها واعتبارها محافظة تابعة لها، ثم حرب كبرى ضد الدولة الغازية، قادتها الولايات المتحدة لتحرير الدولة التى تعرضت للاحتلال.

ففى خضم تلك الأزمة العاتية، وضعت اللبنة الأولى فى بناء هذا المحور الارتكازى، أو بالأحرى إعادة بنائه على أسس جديدة من زاوية أن تعاون أطرافه كان له أكبر الأثر فى تحقيق الإنجاز العسكرى فى ١٩٧٣. فقد شجع تعاونها فى معركتى الحرب والنفط الكثير من الدول العربية على تقديم أقصى ما استطاعته فى هاتين المعركتين.

وبعد أن انكسرت العلاقة بين الدول الثلاث فى أزمة كامب ديفيد، أعيد بناؤها فى أزمة الغزو العراقى للكويت لتصبح محورا ارتكازيا، وليس محورا سياسيا فى مواجهة الفريق العربى الذى رفض التدخل الأجنبى لتحرير الكويت وطلب السعى إلى "حل عربى". فقد سعت الدول الثلاث إلى تجاوز الانقسام إزاء تلك الأزمة، وحاولت تأمين حد أدنى من التوافق لدعم الأطراف العربية فى العملية السلمية التى أطلقها مؤتمر مدريد ١٩٩١.

غير أن محور الارتكاز الثلاثى أخذ يتعرض للاهتزاز منذ مطلع العقد الجارى، حين أخذت سوريا تبتعد تدريجيا، حتى قبل أن تضع أوراقها كلها فى السلة الإيرانية. ولذلك، جاءت العلاقة الخاصة التى تنامت بين دمشق وطهران نتيجة لهذا التباعد. ولكن سوريا ذهبت فى هذا الاتجاه إلى مدى أبعد من أن يفسره حجم التباعد عن مصر والسعودية بسبب انهيار الثقة بين قادة الدول الثلاث.

وهكذا، يجوز القول إن التفاعلات المعبرة عن الانقسام العربى - الإقليمى خلال الحرب على قطاع غزة هى امتداد لمرحلة جديدة فى النظام العربى الرسمى، بدأت مقدماتها الأولية قبيل الغزو الأمريكى للعراق، وتبلورت بعيد هذا الغزو، مع إسدال الستار على المرحلة التى دشنتها قمة الإسكندرية الثلاثية (المصرية - السعودية - السورية) فى نهاية ديسمبر ١٩٩٤.

وبمقدار ما كان نجاح تلك القمة بداية مرحلة، وجد فيها النظام العربى طريقه إلى تجاوز أزمتين كبريين (كامب ديفيد والغزو العراقى للكويت)، بدا الإخفاق فى التماسك فى مواجهة زلزال الغزو الأمريكى للعراق بداية مرحلة ضل فيها هذا النظام الطريق، ودخل فى حالة ضياع تاريخى.

ويمكن أن نعيد بداية هذه المرحلة، فى حدود ما يتوافر من معطيات قليلة، إلى عاملين، هما انهيار عملية التسوية السلمية التى أعيد تشكيل النظام العربى على أساسها منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ من ناحية، وغياب الرئيس حافظ الأسد الذى أعاد سوريا إلى قلب هذا النظام من ناحية أخرى.

كانت البداية الجنينية للانقسام مع مبادرة السلام التى تبناها العاهل السعودى، الملك عبد الله بن عبد العزيز، حين كان وليا للعهد، ثم أصبحت مبادرة عربية أقرتها قمة بيروت فى مارس ٢٠٠٢. فلم تكن هذه المبادرة مريحة لدمشق، التى أصرت على تعديلها ليكون حق العودة الفلسطينى واضحا فيها دون لبس. وقد حدث هذا التعديل بالفعل قبيل إقرارها فى قمة بيروت.

وبالرغم من أنه لم يحدث خلاف يذكر على هذا التعديل، فقد ذهب الرئيس السورى بشار الأسد إلى قمة شرم الشيخ الثلاثية، التى جمعته والعاهل السعودى والرئيس المصرى بعد شهرين تقريبا (مايو ٢٠٠٢)، متوجسا وعاد منها أكثر توجسا. فبعد عشرة أيام على عقدها. وفى ٢١ مايو ٢٠٠٢، التقى وفدا من المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بمناسبة استضافة مؤتمر هذا الاتحاد فى دمشق. وخلال ذلك اللقاء، طلب إخراج الصحفيين ليتحدث بصراحة كاملة. وكان أهم ما جاء فى حديثه هذا اتهام صريح لزعماء عرب (بالتجاوب مع الأجندة الأمريكية دون نقاش أو محاولة تأثير)، وإعلان لا يقل صراحة بأن (النظام العربى حاليا شبه منهار وفقد القدرة على المناورة أو التكتيك أو حتى تحسين المواقع التفاوضية). وبالرغم من قوله إنه لا يقصد أحدا بعينه، فقد كان واضحا للحضور أنه قصد مصر والسعودية، لأن هذا الحديث جاء فى سياق هجوم شنه على قمة

شرم الشيخ الثلاثية، وامتعاض شديد عبر عنه مما سماه الطريقة التى ترتبت بها هذه القمة، ورفض ما اعتبره ضغوطا غير عادلة تمارس على النظام العربى، مع إشارات صريحة إلى أن واشنطن هى التى ضغطت بقوة لعقد قمة بهدف إدانة "العمليات الاستشهادية" باعتبارها إرهابا. وكان سهلا، فى سياق حديثه، استنتاج أنه أراد الإيحاء بأن له الفضل فى الصيغة المخففة التى صدرت عن تلك القمة، وهى إدانة العنف بكل أشكاله.

كانت هذه هى بداية التغير فى موقف سوريا، التى اتجهت منذ ذلك الوقت إلى التمايز عن مصر والسعودية. وتحول هذا التمايز إلى افتراق فى الوقت الذى اشتد فيه التوتر فى المنطقة، عندما تأكد عزم واشنطن غزو العراق، وما أعقب ذلك من أحداث جسام. فلم يكن فى قمة "شرم الشيخ" العربية، التى عقدت عشية الغزو، من الخلاف ما يفسر حدة الموقف السورى. فقد كان هناك توافق عربى عام على رفض غزو العراق. ولم تكن القاهرة والرياض أقل قلقا من تداعيات هذا الغزو مقارنة بدمشق. كما لم تكن دمشق قد وضعت على لائحة الدول المستهدفة ضمن الخطة الأمريكية لإعادة ترتيب المنطقة، وفى إطار السياسة الفرنسية التى اتجهت إلى إقناع واشنطن بأن يكون إخراج السوريين من لبنان هو الهدف الذى يمكن أن تتوافق الدولتان عليه، بعد خلافهما بشأن غزو العراق.

ولم تفلح الاتصالات واللقاءات التى حدثت بين كل من مصر والسعودية من ناحية وسوريا من الناحية الأخرى، فى ذلك الوقت، فى وضع حد للتباعد الذى أخذ فى الازدياد إلى أن ظهر على السطح منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى فى فبراير ٢٠٠٥، وقبل أن يتبين ارتباطه بانقسام عربى إقليمى أوسع نطاقا فى حرب صيف ٢٠٠٦.

فكان ملحوظا، مثلا، ضآلة مساهمة سوريا فى التحركات التى حدثت تحت شعار إصلاح جامعة الدول العربية، والتى عبرت عن قلق شديد لدى مصر والسعودية ودول عربية أخرى من تداعيات احتلال العراق والمشروع الأمريكى لإعادة ترتيب المنطقة. وكان الهدف من تلك التحركات هو تطوير النظام العربى الرسمى لدعم فاعليته، حتى يكون أكثر تماسكا إزاء الضغوط الأمريكية التى كانت تستهدف إعادة ترتيب المنطقة. فلم تقدم سوريا، بخلاف كل من مصر والسعودية ودول عربية أخرى، أية مبادرة فى هذا المجال، وإنما ركزت على تدعيم علاقاتها ليس فقط مع إيران، ولكن أيضا مع تركيا، بعد أن كان الصراع بينهما قد بلغ حافة الهاوية فى عام ١٩٩٨. فبادر الرئيس السورى بزيارة أنقرة فى يناير ٢٠٠٤، فى الوقت الذى كانت فيه الاتصالات بين دمشق وطهران تزداد باتجاه تحويل العلاقة الوثيقة، التى جمعتهما على مدى نحو ربع قرن، إلى علاقة شديدة الخصوصية تنطوى على عناصر تحالفية، ولكنها لا تعتبر علاقة تحالف بالمعنى الدقيق.

وربما يكون تعثر عملية إصلاح النظام العربى وتطويره، لأسباب تتعلق بجمود سياسات الدول الرئيسية فيه داخليا وخارجيا، قد أقنع دمشق بسلامة رهانها على إيران، وخصوصا عندما أدت الخلافات إلى تأجيل قمة تونس الدورية، التى كان مقررا عقدها فى ٢٧ مارس ٢٠٠٤، نحو شهرين.

غير أنه ربما يكون التصعيد الأمريكى - الفرنسى ضد سوريا، استهدافا لوجودها فى لبنان، هو الذى حسم خيارها فى اتجاه إيران، حين اعتقدت قيادتها أنها لن تجد "الحماية" التى تتطلع إليها فى "الحضن" العربى. ويبدو أنها خلطت، فى هذا السياق، بين خلاف السعودية ومصر معها بشأن موقفها تجاه لبنان وعلاقة هاتين الدولتين بالولايات المتحدة. فلم تكن هذه العلاقة هى التى وضعت حدا لتضامنها مع سوريا فى مواجهة الضغوط الأمريكية - الفرنسية، وإنما علاقاتها -وخصوصا السعودية- مع فريق لبنانى أراد استثمار اندفاعة واشنطن بعد غزو العراق لإخراج القوات السورية.

وعند هذا الحد، بلغ التباعد بين دمشق وكل من القاهرة والرياض درجة اللاعودة. واتجهت سوريا إلى تمتين علاقاتها مع أنصارها فى لبنان، وقاومت الضغوط التى تعرضت لها بشأن هذه العلاقات، وكذلك بخصوص موقفها تجاه فصائل فلسطينية متشددة، فى مقدمتها حركة "حماس".

تكريس الانقسام العربى :

جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان فى صيف ٢٠٠٦، فبلورت انقساما لم يكن واضحا قبلها بشكل كاف، وأظهرت أنه ليس محضا عربيا، بالرغم من أن أساسه كمن فى انهيار محور الارتكاز الثلاثى على النحو الذى سبق توضيحه. فقد تبين أن إيران فى قلب هذا الانقسام، ليس فقط لأن الحرب الإسرائيلية استهدفت حليفها الرئيسى فى لبنان، ولكن أيضا بسبب نفوذها الإقليمى الآخذ فى التوسع لأسباب سبق التطرق إليها.

وأدى صمود حزب الله فى مواجهة العدوان الإسرائيلى، وقوة أدائه، إلى تدعيم مركز سوريا والفريق العربى الإقليمى الذى يعتبر نفسه ممانعا. ولم يتوافر لقمة الرياض الدورية فى مارس ٢٠٠٧ ما يؤهلها لوضع حد للانقسام الذى أصبح لبنان ساحته الأكثر وضوحا، وإن لم تكن الأوفر أهمية بالضرورة. وظهر الكثير من معالم هذا الانقسام واضحا فى خفض تمثيل مصر والسعودية وبعض الدول العربية المعتدلة فى قمة دمشق على نحو لا سابق له فى تاريخ مؤتمرات القمة العربية.

وهكذا، جاءت الحرب على غزة فى الوقت الذى كان فيه الانقسام قد تبلور بوضوح، الأمر الذى سلط الأضواء عليه، فبدا شديد الحدة، ولكن بدون العمق الأيديولوجى الاستراتيجى الذى قسم العرب إلى فريقين متناقضين فى أزمات كبيرة سابقة.

فقد تجاوزت حدة الانقسام العربى مساحة الخلاف الحقيقى بين فريقين غابت الثقة بينهما بأكثر مما فصلهما تناقض المواقف. فكانت المحصلة ضعفا وارتباكا وصلا إلى حد العجز

عن التوافق، سواء على عقد قمة طارئة، أو الاتفاق على تقديم موعد القمة الاقتصادية التى كان مقررا عقدها فى ١٩ يناير ٢٠٠٩، وإدراج العدوان الإسرائيلى بندا رئيسيا وأولا على جدول أعمالها.

فكان أن أحبطت محاولة عقد قمة عربية طارئة فى الدوحة، وفرغت القمة الاقتصادية فى الكويت من مضمونها دون أن تكتسب مضمونا آخر.

وارتكب الفريقان العربيان أخطاء بالجملة. وبالرغم من أن موقف فريق الممانعة بدا أقوى بدرجة ما، فقد افتقد الفاعلية، فى الوقت الذى اتسم فيه موقف فريق الاعتدال بالضعف ولكن بدون تواطؤ.

فقد أدى ضعف الأداء المصرى، وما اقترن به من سوء تقدير، منذ فشل محاولة ترتيب حوار فلسطينى - فلسطينى ثم إخفاق السعى إلى تجديد التهدئة بين "حماس" وإسرائيل، وعدم القدرة على ابتكار حل لمشكلة معبر رفح، إلى وضع القاهرة فى موضع اتهام بالتواطؤ مع العدوان. وساهم انعدام الثقة بين الفريقين العربيين فى خلق الأجواء التى ظهر فيها هذا الاتهام، فأدى إلى مزيد من التباعد.

فإذا كان ضعف الموقف قد جمع دول الاعتدال فى مجملها، فقد اقترن به -فى حالة مصر- ضعف فى الأداء أيضا. غير أن المسافة تظل بعيدة بين مثل هذا الضعف والتواطؤ الذى لم يكن له محل فى أوساط فريق الاعتدال العربى. ولا استثناء محتملا هنا إلا بعض عناصر السلطة الفلسطينية فى رام الله. ولا يقتصر ذلك على أولئك الذين راهنوا على انهيار سلطة "حماس" فى غزة، وحلموا باستعادة هذه السلطة، وإنما يشمل أيضا من أتاحوا لإسرائيل هدوءا كاملا فى الضفة الغربية طوال فترة الحرب على القطاع، فلم تحدث عملية فدائية واحدة.

وفى المقابل، لم يكن فى إمكان دول وقوى الممانعة تفعيل موقفها الذى كان أقوى ولكن بلا فاعلية. فالإجراء العملى الوحيد الذى تمكن فريق الممانعة من اتخاذه هو إعلان قطر وموريتانيا تجميد العلاقات مع إسرائيل. وفيما عدا ذلك، كان الدعم الذى قدمه هذا الفريق للمقاومة فى قطاع غزة سياسيا وإعلاميا، سواء بشكل منفرد أو عبر القرارات التى صدرت عن قمة غزة بالدوحة، والتى كان من بينها الدعوة إلى وقف كافة أشكال التطبيع بما فيها إعادة النظر فى العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، والمطالبة بتعليق المبادرة العربية للسلام، إضافة إلى قرارات لإدانة إسرائيل، والمطالبة بإنهاء عدوانها، وتحميلها المسئولية الجنائية الدولية عن جرائم الحرب، وأخرى لرفع الحصار عن قطاع غزة، وتقديم المساعدات الإنسانية، وإنشاء صندوق لإعادة إعماره.

فلم يكن ممكنا، فى ظل الانقسام الذى أنتج حربا كلامية عربية إقليمية حادة، تفعيل موقف دول وقوى الممانعة، بالرغم من أن انضمام قطر إليها دعم مركزها نسبيا. كما أدى الحراك المؤقت الذى حدث فى موقف قطر، باتجاه فريق الممانعة، إلى تشجيع الجزائر، على التحول نحوه بوضوح أكثر من ذى قبل، وتحفيز موريتانيا على الاقتراب منه، ودفع عمان إلى التمايز بدرجة ما عن فريق الاعتدال. ولكن فى المقابل، لم يعد فى إمكان قطر أن تقوم بدور توفيقى بين الفريقين، كانت الحاجة ملحة إليه، خصوصا وأنها الدولة المضيفة للقمة العربية القادمة.

العرب بين إيران وتركيا:

وفى ظل ضعف الموقف الإيرانى تجاه الحرب على قطاع غزة، بدا أن تركيا الرابح سياسيا على المستوى الإقليمى (العربى - الشرق أوسطى).

فقد أدارت تركيا أزمة الحرب إدارة جيدة، وأظهرت أداء مميزا، فى الوقت الذى قل فيه الوهج الإيرانى، نتيجة عدم قدرة طهران على تقديم مساندة فعلية للمقاومة فى قطاع غزة، وتحلى حليفها العربى الرئيسى (حزب الله) بضبط النفس. ولذلك، لم تكن هناك إمكانية لأن تحصد إيران مكسبا مماثلا لما جنته إبان الحرب على لبنان فى عام ٢٠٠٦، حيث كان الجميع يعلم أن لها فضلا كبيرا فى الإنجاز الذى حققه حزب الله. وعندما رفض المرشد الأعلى، على خامنئى، طلب شبان إيرانيين التوجه إلى قطاع غزة لمساندة المقاومة، بدا أن حسابات الدولة التقليدية تغلبت على التزامات دولة المقاومة. وكان هذا طبيعيا، ليس فقط بسبب الصعوبات اللوجستيكية التى تحول دون تقديم مساندة عملية للمقاومة فى غزة، ولكن أيضا لأن إيران تتأهب لاحتمال بدء مرحلة جديدة فى ظل اتجاه إدارة باراك أوباما إلى الحوار معها.

ولذلك، كان خيار عدم توسيع نطاق الحرب عقلانيا من جانب إيران وحلفائها. ولكن هذا الخيار أكد أن الفجوة بين هذا الفريق وفريق الاعتدال العربى ليست بالعمق الذى أظهرته المعارك الكلامية التى ازدادت حدة، وخصوصا بين طهران والقاهرة. ويبدو أن إيران، التى لم يكن فى إمكانها أن تربح بشكل مباشر عبر إدارة أزمة الحرب على غزة، أرادت أن تحقق مكسبا من طريق آخر، إذا خرجت مصر من هذه الأزمة بخسارة كبيرة. وربما شجعها على ذلك ضعف الأداء المصرى، وخصوصا فى الأيام الأولى للحرب، قبل أن يبدأ فى التحسن نسبيا منذ إعلان مبادرة البنود الثلاثة، ثم اتخاذ الموقف القوى ضد مذكرة التفاهم الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل عشية انتهاء الحرب.

وقد أظهر هذا الموقف أن الانقسام بين الفريقين العربيين ليس بالعمق الذى بدا خلال الحرب، وأن المسافة بين موقفيهما تجاه إسرائيل ليست بعيدة للغاية. ولكنها تبدو كذلك، نتيجة دخول العامل الإيرانى على الخط وبسبب أزمة عدم الثقة المتبادلة.

فالانقسام بين مصر وسوريا،مثلا، تجاه إيران أعمق منه إزاء إسرائيل. فالمسافة بين الموقفين المصرى - السورى إزاء إسرائيل تبدو أقرب بكثير مما بدا للوهلة الأولى خلال احتدام المعارك

الإعلامية، التى بلغت من التهافت مبلغا لا سابق له فى تاريخ الخلافات العربية - العربية.

فسوريا، التى يحب أركان نظام الحكم فيها أن يسموها دولة ممانعة أو مقاومة، رحبت بالتفاوض مع إسرائيل بشكل غير مباشر عبر الوسيط التركى، وتطلعت إلى مفاوضات مباشرة، ولكن برعاية أمريكية على نحو يمد لها جسورا إلى واشنطن.

وبالرغم من عدم وجود ما يدفع إلى ترجيح وضع المفاوضات السورية- الإسرائيلية بين أولويات إدارة الرئيس باراك أوباما فى المدى المنظور، فقد عبر الرئيس بشار الأسد، عشية الحرب على غزة، عن استعداده للانتقال إلى التفاوض بشكل مباشر. وكشف رئيس الوزراء التركى، رجب طيب أردوجان، عن أن المفاوضات غير المباشرة حققت تقدما كبيرا قبيل الحرب الأخيرة، التى حالت دون إكمالها، بالرغم من أن الاتفاق بات أقرب من أى وقت مضى.

ويعنى ذلك أنه لا تناقض بين مصر وسوريا فى شأن حل الخلافات مع إسرائيل سلميا، كما لم يحدث تناقض جوهرى بينهما إزاء الحرب على غزة. فقد اتخذت سوريا مواقف لا تخلو من اعتدال، فيما تبنت مصر مواقف لا تخلو من ممانعة.

فعلى سبيل المثال، مارست دمشق نفوذها على حزب الله لضمان عدم تدخله بأى شكل خلال الحرب الأخيرة، وحثته على ضبط النفس، سعيا إلى عدم توسيع رقعة هذه الحرب. ونقل النائب الفرنسى فيليب مارينى، الذى زار دمشق وبيروت أواخر يناير ٢٠٠٩، موفدا من الرئيس نيكولا ساركوزى، ذلك عن الرئيس الأسد.

وحتى عندما أطلقت صواريخ من جنوب لبنان خلال الحرب، حرص حزب الله على أن ينأى بنفسه عنها، وقدم بعض المساعدة للجيش اللبنانى وقوات "اليونيفيل" لمعرفة من الذى أطلقها.

ويعنى ذلك التزام قرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٧٠١، فى الوقت الذى شن فيه السيد حسن نصر الله هجوما غير مسبوق على مصر بسبب التزامها باتفاقية دولية، بالرغم من انها لا تمانع فى تعديلها بالتوافق بين طرفيها المباشرين (السلطة الفلسطينية وإسرائيل) والشريك أو الطرف غير المباشر فيها وهو الاتحاد الأوروبى.

وهكذا، بقى موقف حزب الله، كما سوريا، فى إطار التضامن السياسى والإعلامى مع الفلسطينيين فى قطاع غزة، والإدانة اللفظية للعدوان عليهم. ولا يختلف ذلك كثيرا عن موقف مصر، بالرغم من أن ارتباكا فى الأداء اعطى انطباعا بغير ذلك فى الأيام الأولى للحرب. غير ان هذا الموقف المصرى لم يلبث أن تطور إلى الأفضل، كما سبقت الإشارة، وخصوصا بعد توقيع مذكرة التفاهم الأمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة.

وهنا، اتجهت مصر إلى موقف يدخل بدرجة ما فى إطار الممانعة، عندما رفضت تلك المذكرة، وأعلنت أنها لا تلزمها فى شىء. ولم يقتصر هذا الرفض على منطقة الحدود مع قطاع غزة، والتى أعلنت أنها لا يمكن أن تقبل وجود أى مراقب أجنبى فيها. فقد اعترضت، كذلك، على تمركز سفن أوروبية فى المياه الإقليمية لقطاع غزة تحت شعار منع تهريب السلاح أيضا، بالرغم من أن وجود مثل هذه السفن لا يمس سيادتها بخلاف وضع مراقبين أجانب على أرضها.

وعبر هذا الموقف عن قلق من تحول مسألة مكافحة تهريب السلاح إلى ذريعة لاستباحة سفن وأساطيل حلف الأطلسى المياه والشواطىء العربية عموما.

وهذا موقف، بدرجة ما، يدخل فى إطار الممانعة التى لا يحتكرها فريق عربى، مثلما لا ينفرد الفريق الآخر بمواقف معتدلة. ولذلك، يصعب القول إنه كان هناك انقسام جوهرى فى شأن العدوان على قطاع غزة من النوع الذى يجعل العرب "عربين" تجاه الصراع ضد إسرائيل. ولكن حدة التناقض بشأن إيران، وضعف الثقة المتبادلة، يضخمان الخلاف محدود النطاق بين الفريقين العربيين تجاه إسرائيل، فيظهر فى حجم أكبر مما هو فى الواقع، الأمر الذى يباعد بينهما أكثر فى لحظة تشتد حاجتهما معا إلى شىء من التقارب.

فإذا تواصلت العدوانية الإسرائيلية المنفلتة من أى قواعد، فلن يكون فى إمكان أى من الفريقين أن يواجه تهديدها بمفرده. ولذلك، ربما يتوقف مستقبل العلاقة بين الفريقين العربيين على مستوى التهديد الإسرائيلى، الذى يبدو بالفعل أنه آخذ فى الازدياد. فما إن أوقف العدوان المسلح الشامل على قطاع غزة، حتى تعرض العرب إلى "عدوان انتخابى" عبر صناديق الاقتراع، وليس صناديق الذخيرة. فالنتائج التى أسفرت عنها انتخابات الكنيست، التى أجريت فى ١٠ فبراير ٢٠٠٩، تغلق الطريق أمام استئناف عملية التسوية -حتى فى حدود أنها عملية لا تضمن إنتاج أى سلام- وتحمل إلى الحكم قوى بعضها عنصرى بمعنى الكلمة وحرفيتها، ويقف على رأس أحدها متطرف عتيد سبق أن هدد بضرب السد العالى، وقذف فى حق رئيس أكبر دولة عربية.

مؤشرات الانفراج :

كان ضروريا أن تتسارع نسبيا التحركات الهادفة إلى بناء تقارب - بشكل أو بآخر- بين الفريقين، وهو ماوضح جليا خلال الفترة التى سبقت انعقاد القمة العربية فى الدوحة أواخر مارس ٢٠٠٩ . فقد حركت الاتصالات والزيارات المتبادلة بين مسئولين سعوديين وسوريين بعض المياه الراكدة بين الفريقين، خصوصا فى ظل ترحيب مصر بها وإعلان تقديرها لموقف سوريا الإيجابى بشأن جهودها لتنظيم الحوار الفلسطينى، الذى بدأ بلقاءات ثنائية بين حركتى "فتح" و"حماس"، قبل اللقاء الموسع بين مختلف الفصائل فى ٢٦ فبراير ٢٠٠٩، والذى أسفر عن تشكيل ست لجان لحل الخلافات ومعالجة القضايا الشائكة.

وفى ظل وجود علاقة جدلية بين الانقسامين العربى- الإقليمى من ناحية، والفلسطينى من ناحية أخرى، كان التزامن بين جهود إذابة الجليد على المستوى العربى، والحوار على الصعيد الفلسطينى، باعثا على الأمل فى إمكان وضع حد لكل منهما، ولكن بدون استغراق فى تفاؤل تحقيق مصالحة كاملة هنا أو هناك.

فالمهم هو وقف التدهور فى الخلافات العربية والفلسطينية، وفتح الباب أمام تقارب تدريجى لا يمكن أن يتحقق بدون حوار جاد فى العمق، يعتبر شرطا ضروريا لأية مصالحة حقيقية.

وقد نقلت الأنباء عن وزير الخارجية السعودى، الأمير سعود الفيصل، من باريس - فى مؤتمر صحفى بعد مباحثات مع نظيره الفرنسى أواخر فبراير ٢٠٠٩ - قوله إن (الخلافات العربية دفنت ولا عودة إلى الماضى).

وكان هذا تقديرا مفارقا لواقع تراكمت فيه الخلافات، فأحدثت انقساما لا يمكن معالجته ببضع زيارات متبادلة وتصريحات مبالغة أكثر منها متفائلة.

ومع ذلك، يظل ازدياد التهديد الإسرائيلى دافعا إلى شئ من التقارب بين فريقين عربيين، تفصلهما إيران أكثر مما تباعد بينهما مواقفهما بشأن كيفية التعامل مع تل أبيب.





■ د. نادية ليتيم*

يقوم القانون الدولى الإنسانى، وهو القانون الذى تطبق أحكامه فى حالة الحرب المعلنة أو حالة النزاعات المسلحة، دولية كانت أو غير دولية، على وجوب احترام العديد من المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية، تم تقنينها جميعها بموجب كل من قانون لاهاى لعام ١٨٦٨ واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والتى تتمثل أساسا فى: مبدأ حصانة الذات البشرية، الذى يقضى بعدم استخدام الحرب كمبرر للاعتداء على حياة من لا يشاركون فى القتال، ومبدأ حظر استغلال المدنيين أو استخدامهم لتحقيق أهداف عسكرية، ومبدأ منع الأعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية، ومبدأ حظر بعض أنواع الأسلحة، ومبدأ التفرقة بين الأهداف العسكرية والمدنية، وكذا مبدأ عدم الاعتداء على السكان والتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، إضافة إلى مبدأ حصانة المناطق التى لها امتياز(١).

إلا أن جميع هذه المبادئ والقيم الأساسية بقيت حبيسة المجال النظرى، ولم تؤخذ بعين الاعتبار بتاتا فى حرب إسرائيل على غزة، التى شكلت انتهاكا بكل المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المكفولة دوليا، وخرقا لقواعد القانون الدولى الإنسانى ومبادئه، التى يفترض إعمالها فى حالة النزاعات المسلحة. هذا الأمر الذى يستتبع لزوما، ومن الناحية القانونية، قيام مسئولية إسرائيل الدولية ومحاكمة ومعاقبة مرتكبى هذه الانتهاكات والخروقات الجسيمة فى حق المدنيين الفلسطينيين(٢).

أولا- جرائم إسرائيل الدولية فى قطاع غزة :

بالرجوع إلى الوثائق القانونية الدولية، لاسيما النظام الأساسى لمحكمة روما لعام ١٩٩٨، واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين خلال الحرب، والبروتوكول الإضافى الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة لعام ١٩٧٧، واتفاقية لاهاى لقواعد الحرب البرية لعام ١٩٠٧، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، واتفاقية تعريف العدوان لعام ١٩٧٤، وغيرها من الوثائق القانونية الدولية ذات الصلة- يمكننا أن نصنف جرائم الجيش الإسرائيلى فى قطاع غزة إلى ثلاثة أصناف رئيسية: جرائم ضد الإنسانية، جرائم ضد سلامة وأمن البشرية، وجرائم حرب.

١- جرائم ضد الإنسانية :

وفقا لنص المادة السابعة من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، فإنه تعتبر جريمة ضد الإنسانية تلك "التى ترتكب ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم وقصد بالهجوم". وهناك العديد من الأفعال التى تشكل جريمة ضد الإنسانية، نذكر منها:

- القتل العمد: ويعنى أن يقتل المتهم شخصا أو أكثر، وأن يرتكب هذا التصرف كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجى، موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين(٣).

- الإبادة الجماعية: وتعنى إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه، إهلاكا كليا أو جزئيا، وذلك بقتل أفرادها، أو إلحاق ضرر جسدى أو عقلى جسيم بها، أو إخضاعها عمدا لظروف معيشية، بقصد إهلاكها الفعلى كليا أو جزئيا.

- السجن أو الحرمان الشديد على أى نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولى(٤). وفى هذا

(*) أستاذ القانون الدولى، جامعة ٢٠ اغسطس ١٩٥٥، الجزائر.

الصدد، اعتبرت أيضا اتفاقية جنيف الرابعة أن الاحتجاز أو الاعتقال غير المشروع، والحرمان من الحق فى محاكمة قانونية عادلة، وأخذ الرهائن، انتهاكات جسيمة تستوجب المساءلة والعقاب(٥).

- الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل، التى تتسبب عمدا فى معاناة شديدة أو أى أذى خطير، يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية(٦).

وللأسف الشديد، فإن جميع الأفعال الإجرامية، التى نصت عليها المادة السابعة السابقة الذكر، وجدت تطبيقا لها خلال عدوان إسرائيل البربرى على غزة، الذى قتل وأباد أكثر من ١٣٠٠ قتيل، وأكثر من خمسة آلاف جريح (منهم ١٨٥٥ طفلا، أى نسبة ٣٥ ٪، و٧٩٥ امرأة، أى ١٥ ٪)، مسفرا بذلك عن مذبحة حقيقية. ناهيك عن شهادات باستخدام القوات الإسرائيلية المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، أثناء مواجهتها مع مقاتلى الفصائل الفلسطينية(٧).

إن مشهد الشهداء، الممزقة أجسادهم والمكدسين داخل المراكز المقصوفة، كان مروعا، ودل، بما لا يدع مجالا للشك، على أن ما أقدمت عليه الطائرات الإسرائيلية المتطورة كان جريمة كبرى ينبغى ألا تمر مرور الكرام. ولعل المجزرتين الأكثر دموية خلال الحرب هما قصف مدرسة الفاخورة فى مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين شمال غزة، وإبادة عائلة "السمونى" فى حى الزيتون شرق القطاع. ويضاف اسم المدرسة والعائلة بالتأكيد إلى قائمة طويلة من المجازر التى ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين، سواء قبل إنشائها من العصابات الصهيونية، أو بعد ذلك عبر جيشها ومستوطنيها(٨).

إلى جانب الأفعال السابقة التى تشكل جريمة ضد الإنسانية، فإنه يضاف إليها فعل إجرامى آخر، والمتمثل فى الاعتقال غير المشروع للمدنيين وحرمانهم من حريتهم تعسفا، دون ضمان مبدأ المحاكمة القضائية العادلة. إذ كشف النائب جمال زحالقة، رئيس كتلة التجمع البرلمانية، عن أن الأسرى الفلسطينيين، الذين أسرهم الجيش الإسرائيلى، جرى نقلهم إلى معسكر "سديه تيمان" الواقع شمالى غرب مدينة بئر السبع، الذى أعلن عنه وزير الدفاع الإسرائيلى، إيهود باراك، يوم ٤ يناير ٢٠٠٩ كمعسكر للاعتقال. وقد أكد زحالقة أن: "معظم المعتقلين هم من المدنيين، وأنه ووفق القانون الإسرائيلى، فإن المعتقلين من غزة لا يعتبرون أسرى حرب، لأنهم ليسوا جزءا من جيش نظامى لدولة، ولا يعتبرون سجناء. وفق قانون فك الارتباط، الذى سنه الكنيست الإسرائيلى عشية إخلاء الجيش الإسرائيلى من غزة، على اعتبار أن الاحتلال الإسرائيلى قد انتهى، وليس لهم حقوق كأسرى الضفة الغربية". ويجرى التعامل مع معتقلى غزة وفق قانون خاص، هو قانون "المحاربين غير الشرعيين". هذا القانون يحرم أسرى غزة من الحقوق المتعارف عليها بشأن الأسرى والسجناء(٩).

٢- جرائم ضد سلامة وأمن البشرية :

تعتبر الجرائم ضد سلامة وأمن البشرية أهم وأخطر الجرائم الدولية، وذلك لخطورة المصلحة التى تصيبها بالضرر، وهى تنحصر أساسا فى جريمتى العدوان والإرهاب(١٠).

أ- جريمة العدوان :

تقوم جريمة العدوان بمجرد استخدام القوة المسلحة عمدا، من طرف دولة ضد السيادة أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لدولة أخرى. وقد جرم ميثاق الأمم المتحدة العدوان، وكذا القرار رقم ٣٣١٤/١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ديسمبر ١٩٧٤. فاستعمال القوة فى العلاقات ما بين الدول يعد عملا مخالفا للقانون الدولى بوجه عام، ويعد عملا عدوانيا إلا إذا كان من أجل الدفاع الشرعى، أو بناء على تدابير تتخذها الجماعة الدولية بما يتوافق والميثاق(١١). وهما مسألتان لا نجد لهما تطبيقا فى حالة الحرب على غزة.

فحق الدفاع الشرعى المنصوص عليه فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، والذى يعد حقا طبيعيا للدول، ليس حقا مطلقا بل مقيد بشروط، أهمها: وجود خطر أو اعتداء غير مشروع، وعدم تجاوز حدود الدفاع(١٢) أى مبدأ التناسب بين الاعتداء والدفاع. إلا أنه فى حالة الحرب على غزة، لا يمكن القبول بوجود حق الدفاع الشرعى أو الدفاع عن النفس، الذى استندت عليه إسرائيل لتبرير عملياتها العسكرية فى القطاع، وذلك لأن الرد لم يكن متناسبا، ولأن القذائف البدائية التى تطلقها حماس لا تبرر هجوما عسكريا(١٣). وما دامت العمليات العسكرية التى قامت بها إسرائيل لا تندرج ضمن نطاق ممارسة حق الدفاع الشرعى، فهى تتناقض إذن ونص المادة ٥١ وكذا نص ٢-٤٠ من شرعة الأمم المتحدة، التى تحظر اللجوء للقوة فى العلاقات الدولية، مما يجعل هذه العمليات تصنف قانونيا بكونها عملا عدوانيا بأتم معنى الكلمة.

ب- جريمة الإرهاب الدولى :

يعد الإرهاب الدولى بكافة صوره وأشكاله من أخطر الجرائم الموجهة ضد سلم وأمن البشرية. ويتمثل، بوجه عام، فى مجموعة من أعمال العنف التى تؤدى إلى خلق حالة من الخوف والرعب، نتيجة لما تؤدى إليه من تدمير للأموال العامة أو الممتلكات الخاصة(١٤). ولا شك فى أن المجازر البشعة غير المسبوقة التى شهدها العالم فى غزة، من خلال قتل النساء والأطفال فى الشوارع وتدمير البيوت واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا، تظهر مدى الطبيعة الإجرامية لهذا الكيان الإرهابى، الذى أخذ الضوء الأخضر لينتهك كل القوانين الإنسانية والحقوقية السياسية(١٥).

إن المطلعين على تاريخ اليهود الأسود، العارفين بنفسيتهم الإجرامية والدارسين لأخلاقهم المشينة، لا يعجبون ولا يستغربون مما يشاهدونه من جرائم إرهابية، يعجز عن تصويرها البيان(١٦). بل إن حتى حاخاماتهم يزعمون، فى رسائل وجهت إلى قادة الكيان الصهيونى، أنه- طبقا لما ورد فى التوراة- يتحمل جميع سكان غزة من النساء والأطفال المسئولية، لأنهم لم يفعلوا شيئا لوقف إطلاق الصواريخ!! محرضين على مواصلة العدوان على غزة، معتبرين ذبح المواطنين الفلسطينيين الأبرياء أمرا شرعيا(١٧). فقتل اليهود - فى منظورهم- لغير اليهودى لا يعتبر جريمة تبعا للديانة اليهودية، وقتل العرب الأبرياء بغرض الانتقام يعتبر فضيلة يهودية، فالإرهاب عند أكثر اليهود يصفونه "بالمقدس"(١٨).

٣- جرائم حرب :

لقد حظر المجتمع الدولى، منذ عهد طويل، جرائم الحرب، ورغم فشله فى الحيلولة دون ارتكابها، إلا أنه سعى جاهدا محاولا التخفيف من آثارها المدمرة على الشعوب(١٩). ويقصد بجرائم الحرب، وفقا لما جاء فى نص المادة الثامنة من النظام الأساسى لروما، تلك الانتهاكات الجسيمة التى إذا ارتكبت عن عمد، سببت وفاة أو أذى بالغا بالجسد أو بالصحة. وتتمثل هذه الانتهاكات أساسا فيما يلى:

- تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم تلك، وكذلك ضد الأفراد الذين لا يشاركون مباشرة فى الأعمال الحربية.

- تعمد توجيه أو شن هجمات ضد منشآت مدنية لا تشكل أهدافا عسكرية.

- تعمد شن هجمات ضد موظفين، أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات فى مهمة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام، عملا بميثاق الأمم المتحدة، ويستحقون الحماية التى يتمتع بها المدنيون أو المواقع المدنية، بموجب القانون الدولى للمنازعات المسلحة.

- تعمد شن هجوم، مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر تبعية فى الأرواح، أو إصابات بين المدنيين، أو عن إلحاق ضرر بأهداف مدنية.

- مهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المبانى العزلاء، التى لا تكون أهدافا عسكرية، بأية وسيلة كانت.

- تعمد توجيه الهجمات ضد المبانى المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية، أو المعالم التاريخية، أو المستشفيات أو أماكن تجمع المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون تلك الأماكن مستخدمة آنذاك لأغراض عسكرية.

- استخدام الأسلحة والقذائف أو المواد أو الأساليب، التى تسبب بطبيعتها أضرارا زائدة أو آلاما لا لزوم لها(٢٠).

- شن هجوم عشوائى يصيب المدنيين أو الأعيان المدنية. ويقصد بالهجوم العشوائى الهجوم قصفا بالقنابل، أيا كانت الطرق والوسائل، الذى يعالج عددا من الأهداف العسكرية الواقعة فى مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى، تضم تركزا من المدنيين أو الأعيان المدنية، على أنها هدف عسكرى واحد. كما يقصد بالهجوم العشوائى، أيضا، الهجوم الذى يمكن أن يتوقع منه أن يسبب خسارة فى أرواح المدنيين، أو إصابة بهم أو أضرارا بالأعيان المدنية(٢١).

ورغم أن المادة الثامنة، السالفة الذكر، تشترط لقيام جريمة حرب توافر فعل واحد من الأفعال الإجرامية المذكورة، إلا أن ما قامت به إسرائيل فى القطاع يضم جميع هذه الأفعال الإجرامية، ويستوفى جميع مكونات جريمة الحرب. بل إن حربها على غزة تأتى بعد ١٨ شهرا من استمرار الحصار، وفرض سياسة التجويع، ومنع الدواء، والغذاء، والكهرباء، والذى يشكل بحد ذاته جريمة حرب(٢٢).

فكيف لا نكون أمام جرائم حرب دولية، عندما يتم استهداف مدنيين بغارات جوية موجهة ضد مناطق مدنية، فى واحدة من أكثر المناطق كثافة فى العالم، والتى أدت، كما ذكرنا، إلى مقتل وإصابة مئات المدنيين، نصفهم من النساء والأطفال والشيوخ، فقد تعمد الجيش الإسرائيلى مرات عدة استهداف الأعيان المدنية، مثل المساجد والمدارس ومبانى التليفزيون (٢٣)، كمقر فضائية الأقصى التابعة لحركة حماس. فلم تفرق صواريخ إسرائيل، التى انهالت على قطاع غزة، بين الأهداف العسكرية والمدنية، إذ قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مقار مدنية عدة، منها: مقر الإدارة المدنية. كما طال القصف شواطئ غزة وميناء الصيادين وورش حدادة ومساجد(٢٤). فقد جعلت إسرائيل، ولأول مرة منذ احتلالها فلسطين، من المساجد فى غزة أهدافا مشروعة لصواريخها، حتى إنها قصفت خلال الأسابيع الثلاثة ٩٢ مسجدا، دمر منها ٤٢ بشكل كامل.

كما أن العديد من الضحايا قد سقطوا بشكل مريع خلال عمليات القصف هذه، سواء كانوا داخل المساجد، أو من السكان القاطنين على مقربة منها(٢٥). هذا بالإضافة إلى التدمير الكلى لمناطق آهلة بالسكان ومبان سكنية. كما استهدفت إسرائيل للمرة الثالثة مدارس ومبانى الأنروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) التابعة للأمم المتحدة، التى يفترض فيها أنها تتمتع بالحصانة الدولية خلال الحرب، باعتبارها أعيانا مدنية، حيث كان يحتمى بها ما يصل إلى ٧٠٠ فلسطينى، مما أدى إلى مقتل العشرات منهم، وكذا تدمير مخزون الوكالة من الدواء والغذاء(٢٦)، وإحراق أطنان من المساعدات الغذائية التى يحتاج إليها سكان القطاع بشدة. وهذا إن دل على شىء، فإنما يدل على بربرية وإجرام إسرائيل. وفى هذا السياق، يقول أستاذ القانون الدولى بالجامعة اللبنانية، شفيق المصرى: "إن إسرائيل بقصفها لمواقع ومنشآت مدنية، خالفت اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين، التى وقعت عليها سنة ١٩٥١، وارتكبت بذلك جريمة حرب وإبادة جماعية، بشكل يسئ للكرامة الإنسانية والمجتمع الدولى كله"(٢٧).

ورغم أن الجيش والحكومة الإسرائيلية قد أعلنت، مرات عديدة، أنها لا تستهدف أبدا مدنيين فى عملياتها فى قطاع غزة، إلا أنه لا يمكن بتاتا إنكار الطابع اللاإنسانى للعملية العسكرية التى باشرتها، فى السابع والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠٠٨، ضد سكان مدنيين عزل(٢٨). هذا ناهيك عن استخدام أسلحة محرمة دوليا ضد السكان المدنيين بالقطاع، لاسيما الأسلحة الفوسفورية المحظورة خلال النزاعات المسلحة(٢٩). إضافة إلى استخدام الأسلحة الكيماوية واليورانيوم المنضب، وفى ذلك انتهاك صريح لنص المادة الثامنة من النظام الأساسى لروما، المذكورة سابقا، ولبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، وللمواثيق الدولية التى تحظر استخدام هذه الأسلحة(٣٠).

وفى هذا الصدد، ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن الجيش الإسرائيلى اعترف بإطلاق قذائف مدفعية، احتوت على قطع قماش مشبعة بالفوسفور. كما أكدت منظمة العفو الدولية، من جهتها أيضا، استخدام إسرائيل المتكرر للفوسفور الأبيض بصورة مفرطة فى غزة. ومن المعلوم أن قنابل الفوسفور تستعمل عسكريا لإحداث حرائق، أو توليد دخان كثيف للتعتيم أو الحماية. لكن البروتوكول الثالث الإضافى فى اتفاقية الأمم

المتحدة المتعلقة بالأسلحة التقليدية، يمنع استخدام الفوسفور سلاحا هجوميا بحد ذاته، فما بالك إذا ما تم استخدامه ضد مدنيين، وهو ما يعد جريمة حرب، تستوجب المساءلة الدولية والعقاب(٣١).

ثانيا- مسئولية إسرائيل فى العدوان على غزة :

تتحمل إسرائيل، من الناحية القانونية، بسبب ارتكابها جرائم دولية فى قطاع غزة، المسئولية القانونية الدولية، بشقها المادى والسياسى والجنائى.

أ- المسئولية المادية :

يترتب على إسرائيل، الدولة المعتدية، أن تقوم بالتعويض عن الخسائر المادية التى خلفتها فى القطاع، وذلك عن طريق التعويض المالى الذى يوازى الضرر الذى وقع نتيجة عدوانها. ويعتبر التعويض عن هذه الخسائر المادية ضرورة ملحة من أجل إعادة تعمير البنى التحتية الاقتصادية التى دمرتها إسرائيل، ومن أجل إزالة آثار الحرب(٣٢).

ولقد بلغ إجمالى الخسائر الاقتصادية المباشرة فى قطاع غزة، وفقا لما أكده رئيس الإحصاء الفلسطينى لؤى شبانة، نحو مليار وأربعمائة ألف دولار. كما قدرت خسائر الاقتصاد الفلسطينى بما يقارب ٨٠٪ من قيمة الإنتاج فقط لكل قطاع اقتصادى خلال الـ ١٧ يوما الأولى من بدء العدوان الإسرائيلى. كما أن حجم الخسائر خلال اليوم الواحد فى قيمة الإنفاق على قطاع السياحة بلغ نحو ٠,٥ مليون دولار. إضافة إلى أن معدل البطالة فى القطاع قد وصل عشية العدوان إلى ٤١,٩٪، أى بما يعادل ١٢٠ ألف عاطل. وهى نسبة من المتوقع أن تصل إلى ٦٢,٢٪ من مجموع المشاركين فى القوى العاملة، بسبب العدوان على غزة(٣٣).

هذا إضافة إلى نسبة الدمار فى المبانى والمنشآت الفلسطينية والبنية التحتية بالقطاع، ناهيك عن الأضرار النفسية والاجتماعية الناجمة عن العدوان الإسرائيلى، مما يستلزم تباعا تحميل إسرائيل مسئولية التعويض الكامل عن الأضرار التى خلفتها، مادية كانت أو معنوية.

ب- المسئولية السياسية :

الشق الثانى من مسئولية إسرائيل على عدوانها على قطاع غزة، يجب أن يكون سياسيا. ومن المعلوم أن إسرائيل قبلت فى منظمة الأمم المتحدة، عبر شرط الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وبقراراتها. إلا أن إسرائيل، الدولة المعتدية وغير المحبة للسلام، تنتهك باستمرار المبادئ والأعراف الدولية، خاصة ميثاق الأمم المتحدة، وتمتنع عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويضاف قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠، المتعلق بوقف إطلاق النار، إلى عشرات القرارات التى لم تنفذها.

ومن الناحية القانونية، واستنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، فإن أية دولة لا تنفذ الالتزامات الناشئة عن كونها عضوا فى منظمة الأمم المتحدة أو لا تلتزم بقراراتها، يفترض أن تطرد من عضويتها. وبالتالى، فإن إسرائيل يجب أن ينفذ بحقها قرار الطرد، استنادا إلى الميثاق نفسه. ومن بين العقوبات التى يلاحظها أيضا ميثاق الأمم المتحدة، بحق الدول التى تهدد الأمن والسلم الدوليين، هى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية(٣٤)، أو اتخاذ تدابير عسكرية، طبقا لنص المادة ٣٩ من الميثاق.

إلا أنه من الناحية العملية، يبقى من المستبعد تماما من الأمم المتحدة أن تحمل إسرائيل المسئولية السياسية أو تتخذ ضدها أية عقوبة أو تدبير عسكرى. فحتى تحرك مجلس الأمن، الذى يفترض أنه منوط بحفظ الأمن والسلم الدوليين، قد جاء بعد أسبوعين من بدء العدوان الإسرائيلى على غزة، وارتكابه أبشع المجازر، بل ولم يستطع بالرغم من هذا التحرك المحتشم أن يوقف العدوان.

ج- المسئولية الجنائية :

أما الشق الثالث والأخير من مسئولية إسرائيل من الناحية القانونية، فهو جنائى. فأى جريمة دولية يجب أن ينجم عنها عقاب جنائى، فهو الوسيلة الفعالة لمكافحة الجرائم الدولية. وتنص المادة السادسة من الاتفاقية الخاصة بمنع جرائم الابادة الجماعية على أن: "الأشخاص المتهمين بارتكابهم هذه الأعمال، يجب أن يحاكموا أمام المحاكم المختصة فى البلد الذى اقترفت فيه هذه الجرائم". وعلى نفس هذه الأسس، تقوم أيضا اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، إذ تنص المادة ١٤٦ من الاتفاقية الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب على أن : "كل طرف ملزم بالبحث عن الأشخاص المتهمين بارتكابهم الجرائم، أو الأشخاص الذين أعطوا الأوامر لارتكاب تلك الجرائم .. يجب تقديمهم للمحاكمة"(٣٥).

إن ما اقترفته إسرائيل من جرائم دولية فى غزة يستدعى قيام المسئولية الجنائية لكل من الحكومة والجيش الإسرائيلى على حد سواء، وضرورة محاكمتهم. إذ يتعين على المجتمع الدولى، كافة، أن يضع حدا للاعقاب الذى كثيرا ما تمتعت به إسرائيل طيلة عشرات السنين(٣٦). وقد حددت المادة ٧٧ من النظام الأساسى لروما لعام ١٩٩٨ عقوبات عدة، لكل من يدان بالجرائم الدولية السابق الحديث عنها، مميزة بين عقوبات أصلية وأخرى تكميلية. أما العقوبات الأصلية، فتتمثل فى:

- السجن مدة لا تتجاوز ٣٠ عاما.
- أو السجن المؤبد. ومعيار الحكم بأى من العقوبتين هو جسامة الجريمة وخطورة المجرم.

أما العقوبات التكميلية، التى يجوز للمحكمة الحكم بها كعقوبة إضافية، فهى: فرض غرامة مالية، أو المصادرة لكل العائدات من الجرائم والأصول الناشئة عنها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة(٣٧).

خلاصة :

على الرغم من أن الحرب على غزة هى من الحروب التى نقلت فيها الانتهاكات فى بث مباشر، سواء فيما يتعلق باستهداف المدنيين، أو استهداف المستشفيات وطواقم الإسعاف، والمدارس، وبنايات الأمم المتحدة، وقوافل الإغاثة، وهى أدلة دامغة وقطعية تؤكد بالفعل قيام جرائم دولية حتى دون الحاجة لقيام تحقيق

دولى، فإن أحدا لم يجرؤ حتى اليوم على تصنيف هذه الانتهاكات بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم ضد سلامة وأمن البشرية(٣٨). بل إننى أذهب إلى ما ذهبت إليه مختلف التصريحات الرسمية، وهو القول إن "إسرائيل لم تحترم القانون الإنسانى الدولى"(٣٩).

وانطلاقا من الاتفاقية الخاصة بعدم القبول بفكرة التقادم فى الجرائم الدولية، فإن المجتمع الدولى والضمير العالمى، وبخاصة الأمم المتحدة، مطالبون، ومهما طال الزمن، بتقديم القادة الإسرائيليين والضباط والجنود وكل المشاركين فى الجرائم ضد الإنسانية والعسكرية إلى المحاكم الدولية والوطنية، لينالوا العقاب المناسب استنادا إلى القانون الدولى(٤٠).

ورغم أن الهيئة القانونية الدولية الوحيدة، التى بإمكانها حاليا محاكمة إسرائيل على جرائمها الدولية فى قطاع غزة، هى المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنها تواجهها العديد من العراقيل والصعوبات القانونية التى تحول دون تفعيل دورها، لاسيما أنها لا تستطيع أن تمارس اختصاصها لا على إسرائيل ولا على السلطة الفلسطينية، كونهما غير عضوين فيها. كما أنه من المستبعد كلية أن يتولى مجلس الأمن تكليف المحكمة الجنائية بالنظر فى هذه الجرائم، أو حتى إصدار قرار بإنشاء محكمة خاصة، تتولى التحقيق فى جرائم إسرائيل الدولية المرتكبة فى القطاع. فهل معنى ذلك أنه سوف يمر العدوان الإسرائيلى على غزة بدون مساءلة وبدون عقاب، وكان شيئا لم يحصل؟

الهوامش :

١- يقصد بالمناطق التى لها امتياز: الأماكن المخصصة للعبادة والأماكن الأثرية والمؤسسات العلمية، كالمدارس والجامعات والمستشفيات.

٢- عرفت المادة الخامسة من البرتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، مصطلح المدنى بأنه: "ذلك الشخص الذى لا ينتمى إلى القوات المسلحة أو الميليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيها حركات المقاومة المنظمة، سواء أكانت هذه الحركات معترفا بها فى الطرف المعادى أم لا".

٣- منتصر سعيد حمودة، المحكمة الجنائية الدولية.. النظرية العامة للجريمة الدولية.. أحكام القانون الدولى الجنائى. دراسة تحليلية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٦، ص٣٣٣.

٤- عبدالله الأشعل وآخرون، القانون الدولى الإنسانى .. آفاق وتحديات، الجزء الثالث، بيروت، منشورات الحلبى الحقوقية، ٢٠٠٥، ص١١٩.

٥- سوسن تمرخان بكة، الجرائم ضد الإنسانية فى ضوء أحكام النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، بيروت، منشورات الحلبى الحقوقية، ٢٠٠٦، ص٤٥٠.

٦- عبدالله الأشعل وآخرون، مرجع سابق، ص١٢٠.

٧- عبدالله بن عالى، وفد فرنسى يؤكد ارتكاب إسرائيل جرائم حرب فى غزة، الجزيرة نت، ٢٠٠٩:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/82D596A5-03AE-4CE4-A8A7-D4B14C5A606D.htm

٨- إبراهيم عمر، أبرز الجرائم الإسرائيلية فى حرب الأسابيع الثلاثة، الرأى، ٢٥ يناير ٢٠٠٩:

http://www.alraynews.com/News.aspx?id=157159

٩- أسرى غزة فى جوانتانامو إسرائيلى فى النقب، الشروق اليومى، الجزائر، العدد ٢٥٠٢، ١٠ يناير ٢٠٠٩.

١٠- لم ينص النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية على الأركان المكونة لجريمة العدوان، خلافا لما هو عليه الحال بالنسبة للجرائم الدولية الأخرى. ولذا، فقد أكدت المادة التاسعة من هذا النظام أن المحكمة لها الحق فى أن تستعين بأركان الجرائم عموما، فى تفسير وتطبيق المواد المتعلقة بجريمة العدوان.

١١- سكاكنى باية، العدالة الجنائية الدولية ودورها فى حماية حقوق الإنسان، الجزائر، دار هومة، ٢٠٠٤، ص٣٨.

١٢- عبدالرحمن لحرش، المجتمع الدولى.. التطور والأشخاص، الجزائر، عنابة، دار العلوم، ٢٠٠٧، ص٨٢.

١٣- محمد شريف، التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمحاسبة إسرائيل على أعمالها فى غزة، سويس إنفو، ١٨ فبراير ٢٠٠٩:

http://www.swissinfo.org/ara/front.html?siteSect=108&sid=10205991&cKey=1232362226000&ty=st

١٤- ساسى جاد عبدالرحمن واصل، إرهاب الدولة فى إطار القانون الدولى العام، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٣، ص٢١.

١٥- جرائم الحرب فى غزة.. التبعات والنتائج، الشرق الأوسط، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، العدد ١١٠١٣، ٢٢ يناير ٢٠٠٩.

http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=11013&article=503940

١٦- محمد الهادى الحسنى، الإرهاب اليهودى.. خطة وغريزة، الشروق، الجزائر، العدد ٢٥٠١، ٨ يناير ٢٠٠٩.

١٧- جرائم الحرب فى غزة.. التبعات والنتائج، مرجع سابق.

١٨- محمد الهادى الحسنى، مرجع سابق.

19- Ahmed Mahiou, Les Crimes de Guerre et Le Tribunal Comptent Pour Juger Les Criminels De Guerre, Revue Algrienne des Relations Internationales, N?: 14, 1989, P.53.

٢٠- عبدالله الأشعل وأخرون، مرجع سابق، ص ص١٢١-١٢٢.

٢١- مصطفى أحمد فؤاد وأخرون، القانون الدولى الإنسانى.. آفاق وتحديات، الجزء الثانى، بيروت، منشورات الحلبى الحقوقية، ٢٠٠٥، ص٤٣١.

22- Crimes de Guerre Gaza: Assez De Silence Complice! Ligue des Droits de L'Homme, 2009, http://www.ldh-france.org/Crimes-de-guerre-a-Gaza-assez-de

23- Gaza Des Organisations portent Plainte Pour Crimes de Guerre Devant La CPI, Le Monde, France, 01/13/ 2009, http://www.lemonde.fr/la-guerre-de-gaza/article/13/01/2009/gaza-des-organisations-portent-plainte-pour-crimes-de-guerre-devant-la-cpi_1141468_.1137859html

٢٤- ماهر خليل، إسرائيل ترتكب جرائم حرب وإبادة جماعية فى غزة، الجزيرة نت، ٢٠٠٩:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/38D7E4CD-8F3F-4D66-86AD-4F52AEA687BB.htm

٢٥- إبراهيم عمر، مرجع سابق.

٢٦- دولا عيد، حصاد الحرب بالأرقام.. الخسائر البشرية والمادية، الرأى، ٢٠٠٩:

http://www.alrNews.aspx?id=157161

٢٧- ماهر خليل، مرجع سابق.

28- "Des Crimes De Guerre " Commis Gaza, Selon L'ONU, France Tlvision, 2009, http://info.france.2fr/proche-orient/50769380-fr.php

29- Poursuivre ISRA?L Pour Crime De Guerre, Le PCF, Paris, 27 Janvier 2009, http://www.pcf.fr/spip.php?article3414

٣٠- جرائم الحرب فى غزة.. التبعات والنتائج، مرجع سابق.

٣١- دولا عيد، مرجع سابق.

٣٢- كمال حداد، النزاع المسلح والقانون الدولى العام، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص٩٧.

٣٣- ١,٤ مليار دولار خسائر قطاع غزة الاقتصادية منذ بدء العدوان، شبكة الإعلام العربية، ٢٠٠٩:

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=211573&pg=39

٣٤- كمال حداد، مرجع سابق، ص٩٨.

٣٥- كمال حداد، مرجع سابق، ص ص ٩٩ -١٠٠.

36- Poursuivre ISRA?L Pour Crime De Guerre, Op.Cit.

٣٧- منتصر سعيد حمودة، مرجع سابق، ص ص١٣١-١٣٢.

٣٨- إلا انه على مستوى المجتمع المدنى، يلاحظ تحرك كبير سعيا لإدانة إسرائيل. فقد قامت - على سبيل المثال- ٩٠ منظمة بتقديم عريضة امام المحكمة الجنائية الدولية، فى الرابع عشر من يناير ٢٠٠٩، من أجل محاكمة العدوان الإسرائيلى على جرائم الحرب التى قام باقترافها فى غزة. انظر:

- Gaza Des Organisations portent Plainte Pour Crimes de Guerre Devant La CPI, Op.Cit.

٣٩- محمد شريف، مرجع سابق.

٤٠- كمال حداد، مرجع سابق، ص١٠٠.





على مدى ٢٢ يوما، بداية من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلى بتنفيذ هجمات شرسة على قطاع غزة، أسفرت هذه الهجمات - حسب تقديرات منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية - عن سقوط أكثر من ألف وثلاثمائة قتيل، أغلبهم من المدنيين، ومن بينهم نحو ٣٠٠ طفل، كما بلغ عدد الجرحى والمصابين أكثر من خمسة آلاف شخص، فى حين ألحق هذا العدوان دمارا وخرابا غير مسبوق فى البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة. ولم تفلت مؤسسات تابعة للأمم المتحدة من عنف إسرائيل، حيث تعرضت ثلاث مدارس تابعة لهيئات الأمم المتحدة لقصف الجيش الإسرائيلى، الأمر الذى أودى بحياة عشرات من المدنيين الذين لجأوا الى هذه المدارس من مناطق المواجهات أو الذين دمرت منازلهم(١).

تشير جميع الدلائل إلى ارتكاب إسرائيل جرائم حرب، وانتهاكات جسمية لقواعد القانون الدولى الإنسانى فى أثناء عدوانها على قطاع غزة. وقد اشتملت هذه الجرائم على استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، بشكل واسع النطاق، دونما تمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وأيضا استخدام سلاح الفوسفور الأبيض والذى كانت له آثار واسعة على مناطق مأهولة بالسكان المدنيين(٢).

حتى مطلع مارس ٢٠٠٩، لم يصدر تقرير دولى من الأمم المتحدة حول تفاصيل الجرائم التى ارتكبت فى قطاع غزة طوال العملية العسكرية التى سمتها إسرائيل عملية "الرصاص المسبوك". وقد طالب مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فى جلسته التاسعة الطارئة التى عقدت فى ٩ يناير ٢٠٠٩، بتشكيل لجنة محايدة لتقصى الحقائق، وينتظر أن تصدر هذه اللجنة تقريرها خلال الشهور القادمة. كما أن هناك لجنة أممية شكلها السكرتير العام للأمم المتحدة لتقصى الحقائق فى وقائع استهداف الجيش الإسرائيلى لأهداف تابعة للأمم المتحدة فى غزة. إلا أن هناك العديد من الإفادات والمعلومات التى توافرت من خلال جهود منظمات حقوق الإنسان فى فلسطين، والمنظمات الدولية التى تمكنت من دخول قطاع غزة لإجراء بحوث وتحقيقات حول التداعيات الإنسانية للعدوان الإسرائيلى.

سجل طويل لجرائم حقوق الإنسان :

تستند مرجعية تقييم حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية بشكل رئيسى إلى اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين فى أوقات الحرب (١٩٤٩)، وبروتوكول جنيف الإضافى الأول لعام ١٩٩٧ المتصل بحماية ضحايا المنازعات الدولية. وبحسب المادة ١ من اتفاقية جنيف الرابعة، فإن "الأطراف المتعاقدة السامية تتعهد باحترام هذه الاتفاقية فى ظل جميع الظروف".

إسرائيل، من ناحيتها، تجادل فى كونها سلطة احتلال فى قطاع غزة منذ قيامها بتنفيذ خطة فك الارتباط. وعليه، فإن القانون الدولى الإنسانى لا ينطبق، وهو أمر مردود عليه من واقع أدبيات الأمم المتحدة، حيث إن "أى إقليم يعتبر إقليما محتلا إذا كان تحت السيطرة الفعلية لدولة خلاف دولة السيادة الإقليمية. وقد واصلت إسرائيل منذ فك ارتباطها ممارستها للسيطرة الصارمة والمستمرة على الحدود وعلى الدخول والخروج والمجال الجوى والمياه الإقليمية لغزة. كما قامت إسرائيل بعمليات توغل عسكرى وشنت هجمات مميتة ضد أفراد مستهدفين، وأخضعت السكان المدنيين كلهم فى الإقليم لأوضاع حصار منذ أن فازت حماس فى الانتخابات التشريعية فى يناير ٢٠٠٦، وهو ما يؤكد أن قطاع غزة

(*) المدير التنفيذى لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، عضو اللجنة التنفيذية للشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان.

لا يزال تحت الاحتلال الإسرائيلى بما يصاحب ذلك من مسئوليات قانونية دولية ملقاة على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال"(٣).

تأسست وظيفة المقرر الخاص بحقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٩٣، وقد تناوب على هذا المنصب عدد من الشخصيات الدولية المرموقة، آخرهم السيد ريتشارد فوك، وهو أستاذ للقانون الدولى بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد وثق المقرر الخاص بشكل دورى مختلف الجرائم التى ارتكبت على مدى العقد الأخير، سواء فى قطاع غزة أو الضفة الغربية. وقد صدر عن مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة عشرات القرارات حول الأوضاع فى فلسطين، وعقدت جلسة خاصة كرد فعل لتحركات إسرائيل، سواء فى لبنان أو أخيرا فى غزة، لا تبالى إسرائيل بهذا المجهود التوثيقى والحقوقى، لأنها على ثقة بالحماية التى تحظاها من المجتمع الدولى، بل تتعامل فى كثير من الأحيان بفجاجة مع خبراء الأمم المتحدة. فقبيل أحداث غزة، كانت إسرائيل قد منعت المقرر الخاص، السيد ريتشارد فوك، من دخول القطاع، وعاملته بشكل مهين، وقد صدر عن الأمم المتحدة بيان يدين هذه الواقعة.

أصدر المقرر الخاص تقريرا حول أوضاع حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية قبل العدوان الأخير على غزة، وذلك فى الفترة من يناير إلى منتصف عام ٢٠٠٨، وقد قدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان ثم رفع إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

أشار التقرير إلى أن الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية قد تجاوز الآن أربعين سنة، وأن له خصائص الاستعمار والفصل العنصرى، وأن الاحتلال يعصف بأهم حق إنسانى وهو حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى. وحث التقرير الأمم المتحدة على أن تبدى قدرا أكبر من تحمل المسئولية فى حل النزاع الإسرائيلى، واتخاذ خطوات فورية لضمان احترام إسرائيل لقواعد القانون الدولى الإنسانى باعتبارها دولة احتلال. وقد أدان التقرير رفض إسرائيل الامتثال لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية المترتبة على تشييد جدار عازل فى الأراضى المحتلة. كما انتقد التقرير التوسع المستمر فى المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة فى الضفة الغربية والقدس، واعتبر ذلك نمطا خطيرا من السلوك غير القانونى للاحتلال(٤).

أيضا من ضمن المحطات المهمة التى وثقت فيها الأمم المتحدة جرائم إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية صدور تقرير البعثة رفيعة المستوى لتقصى الحقائق فى بيت حانون فى قطاع غزة، والذى شكل بحث الآثار الإنسانية الناجمة عن العمليات العسكرية التى نفذتها إسرائيل فى بيت حانون فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٦. ضمت البعثة الأسقف ديزموند توتو من جنوب إفريقيا، والبرفيسورة كريستين شينكين من بريطانيا. وقد عرضت البعثة تقريرها أمام الدورة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان فى سبتمبر ٢٠٠٨، وقد رفضت إسرائيل التعاون مع البعثة.

استنتج تقرير البعثة أن قصف بيت حانون شكل جريمة حرب، وأن سيادة القانون ضحية من ضمن ضحايا قصف بيت حانون. فلم تكن ثمة مساءلة بشأن عمل راح ضحيته ١٩ قتيلا وعدد أكبر من الجرحى، وطالبت بمحاكمة المسئولين وأيضا بتوفير التعويض وجبر الضرر للضحايا. وأكد تقرير البعثة أن إحدى أكثر الوسائل الفورية فعالية لحماية المدنيين الفلسطينيين من أية اعتداءات إسرائيلية أخرى هى الإصرار على احترام سيادة القانون والمساءلة(٥).

وقد انعكس التردد فى مواجهة إسرائيل بملفها الأسود فى مجال حقوق الإنسان حتى فى مواقف تصويت الحكومات الغربية على قرار الجلسة التاسعة الطارئة التى عقدت حول أحداث غزة فى ٩ يناير ٢٠٠٩، حيث امتنعت الدول الأوروبية عن التصويت لقرار يدين انتهاك حقوق الإنسان فى غزة، ويطالب بتشكيل لجنة تقصى حقائق حول انتهاك إسرائيل لقواعد القانون الدولى الإنسانى فى قطاع غزة. وقد بررت المجموعة الأوروبية الامتناع عن التصويت بأن القرار الذى بادرت بمسودته المجموعة العربية والإسلامية جاء غير متوازن.

ورغم أن العديد من المنظمات الحقوقية الأوروبية طالبت الاتحاد الأوروبى فى أثناء العدوان الإسرائيلى على غزة بأن يعلق قرار تطوير العلاقة مع إسرائيل، وأن يلجأ إلى استخدام المادة الثانية فى اتفاقية الشراكة الأوروبية - الإسرائيلية، التى تنص على حق أى من الطرفين فى تعليق مواد اتفاقية الشراكة فى حالة حدوث انتهاكات جسمية لحقوق الإنسان، فإنه لم يتخذ الاتحاد الأوروبى مواقف حازمة تجاه الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان(٦).

العدالة الدولية وإنصاف الضحايا :

إن تاريخ الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى هو تاريخ طويل من الحصانة والإفلات من العقاب بالنسبة لإسرائيل. وعلى الرغم من التوثيق والتكييف القانونى لجرائم الاحتلال الإسرائيلى على مدى سنوات طويلة، إلا أن إسرائيل دائما فوق مساءلة العدالة الدولية، والمجتمع الدولى عليه مسئولية أصيلة لإنفاذ العدالة والمحاسبة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، نظرا لعدم وجود وسائل جدية للانتصاف القضائى على المستوى الوطنى داخل إسرائيل. ومادامت لا توجد وسيلة فعالة للمحاسبة، فإن تكرار الانتهاكات والجرائم من جميع أطراف الصراع وارد وبشكل منهجى. ولكن تظل الإرادة السياسية للحكومات والمجتمع الدولى هى كلمة السر فى تفعيل أى من وسائل العدالة الدولية المتعارف عليها، سواء كانت المحكمة الجنائية الدولية، أو ما يعرف بالمحاكم الخاصة المؤقتة، أو حتى أثناء توظيف ما يعرف بالاختصاص القضائى العالمى داخل عدد من البلدان الأوروبية.

أولا- المحكمة الجنائية الدولية :

أثير نقاش واسع حول إمكانية أن تنظر المحكمة الجنائية الدولية فى جرائم غزة. وقد تقدم عدد من منظمات حقوق الإنسان العربية بمذكرات إلى المدعى العام للمحكمة تحثه فيها على فتح التحقيق فى جرائم إسرائيل فى أثناء العدوان على غزة. وقد بدا واضحا وجود حالة شائعة من الغموض القانونى حول ما يمكن أن تقدمه المحكمة الجنائية الدولية للوضع فى فلسطين.

للمحكمة اختصاص النظر فى جريمة الإبادة الجماعية

والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وليس للمحكمة اختصاص إلا فيما يتعلق بالجرائم التى ترتكب بعد بدء نفاذ نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية فى يونيو ٢٠٠٦. وإذا أصبحت دولة من الدول طرفا فى هذا النظام الأساسى بعد بدء نفاذه، فلا يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها إلا فيما يتعلق بالجرائم التى ترتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام بالنسبة لتلك الدولة، ما لم تكن الدولة قد أصدرت إعلانا يتيح للمحكمة نظر جرائم ارتكبت منذ يونيو ٢٠٠٦، أى وقت دخول النظام حيز التنفيذ، وطبقا لنظام روما، فإن المحكمة تمارس اختصاصها فى حالة(٧): أن تكون الدولة طرفا فى المعاهدة، أى مصدقة عليها، أو أن تقبل اختصاص المحكمة فى نظر الجرائم التى ترتكب على أراضيها أو بواسطة مواطنيها.

كما تحال إليها القضايا بواسطة مجلس الأمن، حتى لو كانت القضية تخص دولة لا تقبل اختصاص المحكمة من الأساس.

تنظر المحكمة الجنائية الدولية فى الوقت الراهن أربع قضايا، ثلاث منها أحيلت بواسطة الحكومات التى وقعت على أرضها الجرائم، وهى أوغندا (ديسمبر ٢٠٠٣)، الكونغو الديمقراطية (مارس ٢٠٠٤)، وإفريقيا الوسطى (ديسمبر ٢٠٠٤)، بينما أحيلت قضية دارفور الى المحكمة بواسطة قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ والصادر فى ٣١ مارس عام ٢٠٠٥ . وقد أحال مجلس الأمن ملف دارفور عقب صدور تقرير لجنة تقصى حقائق منبثقة عن الأمم المتحدة، والتى شكلت فى ٢٠٠٤ للوقوف على أوضاع حقوق الإنسان فى إقليم دارفور. وقد تكونت البعثة من شخصيات حقوقية ودبلوماسية دولية وعربية بارزة، منهم محمد فايق، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

فى يناير ٢٠٠٨، أعلن وزير العدل الفلسطينى توقيع السلطة الوطنية الفلسطينية إعلانا يمنح المحكمة الجنائية الدولية الحق فى تحديد وإقامة الدعاوى ومقاضاة المسئولين عن الاعتداءات التى شهدتها الأراضى الفلسطينية منذ ١ يوليو ٢٠٠٢ . وقد أكد المدعى العام للمحكمة أن البدء فى التحقيق يتطلب أولا التأكد مما إذا كان اعتراف السلطة الفلسطينية بهذه المحكمة يعطيها الحق القانونى للمطالبة بالاحتكام إلى المحكمة الجنائية الدولية للنظر فى ادعاءات بارتكاب جرائم حرب ضد مواطنيها أم لا. لكن قللت إسرائيل من أهمية التحرك الفلسطينى باتجاه المحكمة الجنائية الدولية، على اعتبار أن السلطة الفلسطينية لا تعبر عن دولة ذات سيادة معترف بها دوليا، وبالتالى لا يحق لها عضوية المحكمة، وأن اعترافها باختصاص المحكمة لا تصبح له أية آثار قانونية على أرض الواقع، ولكن هذا أمر تبحثه المحكمة حاليا بحسب تصريحات مكتب المدعى العام للمحكمة(٨).

ثانيا- المحاكم الدولية الخاصة المؤقتة :

يصدر قرار بتشكيل هذه المحاكم من مجلس الأمن بالأمم المتحدة، باعتباره الهيئة السياسية المسئولة عن الأمن والسلام العالمى. تتسم هذه المحاكم بالانتقائية إلى حد كبير، وتكون رهينة للحسابات السياسية للدول الأعضاء بمجلس الأمن، خاصة الدول الخمس دائمة العضوية. ومن أبرز الأمثلة على هذه المحاكم نموذج محكمة رواندا (١٩٩٣)، أو محكمة يوجوسلافيا السابقة (١٩٩٢). وفى كلا النموذجين، شكلت المحكمة بموجب قرارات ملزمة من جانب مجلس الأمن على عكس رغبة كلتا الحكومتين.

بينما هناك نوع آخر من المحاكم الدولية الخاصة التى تتم بشكل توافقى بين الدولة المعنية والأمم المتحدة. ومن الأمثلة على هذه المحاكم: المحكمة المختصة بمحاسبة المسئولين عن اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى، والتى صدر قرار بشأنها من مجلس الأمن فى مايو ٢٠٠٧، بناء على طلب من حكومة الأغلبية فى لبنان، ومحكمة سيراليون الخاصة بجرائم الحرب، والتى تأسست فى ١٢ يناير ٢٠٠٢، والتى جاءت بمبادرة من حكومة سيراليون، لمحاسبة المتورطين فى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التى ارتكبت فى سيراليون، بدءا من ٣٠ نوفمبر ١٩٩٦.

ثالثا- المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمى :

جذب مفهوم الاختصاص العالمى انتباه الرأى العام عام ١٩٩٨، عندما ألقى القبض على الديكتاتور الشيلى أوجيستو بينوشيه فى لندن بتهمة ارتكاب جريمة التعذيب. وقد أثار هذا المفهوم جدلا واسعا، حيث اعتبره المؤيدون وسيلة مهمة لإنصاف ضحايا حقوق الإنسان، عندما يكون قضاؤهم الوطنى غير راغب أو غير قادر على محاسبة المنتهكين، وأن الدول لديها التزام قانونى وأخلاقى للتصدى للجرائم التى تهدد المجتمع الدولى. بينما انتقده البعض، معتبرين أن الاختصاص العالمى ينتهك مبدأ الحصانة الدولية التى تمنح للرؤساء والمسئولين السياسيين، وأن المحاسبة على الصعيد الدولى لا بد أن تقتصر فقط على المحاكم الدولية المتعارف عليها، مثل المحكمة الجنائية الدولية.

يتيح القانون الدولى لحقوق الإنسان، والقانون الدولى الإنسانى، للدول المختلفة أن تجعل أنظمتها القضائية ذات اختصاص عالمى، لمحاكمة المشتبه فى تورطهم بارتكاب جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جريمة الإبادة الجماعية، أو القتل خارج نطاق القانون، أو التعذيب، أو الاختفاء القسرى. وقد أخذت العديد من دول العالم هذا الاختصاص العالمى، مثل إسبانيا، بريطانيا، الدول الإسكندنافية، نيوزيلندا، سويسرا، لكن لكل حالة قواعدها الخاصة.

من الأمثلة البارزة والحديثة لممارسة الاختصاص العالمى فى المحاكم الوطنية الأوروبية، المحاكمة الغيابية التى جرت فى مدينة ستراسبورج لدبلوماسى تونسى سابق، بتهمة ممارسة التعذيب خلال تسعينيات القرن الماضى، عندما كان ضابط شرطة، وقد أصدرت المحكمة فى حقه حكما غيابيا بالسجن لمدة ٨ سنوات(٩).

استثمرت المنظمات الحقوقية الفلسطينية هذه الوسيلة فى السنوات القليلة الماضية لملاحقة عدد من القيادات العسكرية الإسرائيلية فى المحاكم الوطنية الأوروبية. وعلى الرغم من أن هذه القضايا لم تؤد بعد إلى مثول أحد من هؤلاء القيادات أمام المحاكم، فإنها حققت مكاسب سياسية وحقوقية مهمة. فقد أرهبت الحكومة الإسرائيلية، وحرمت على عدد من القيادات الإسرائيلية زيارة بعض الدول خوفا من الاعتقال، كما لفتت انتباه الرأى العام الدولى، وأطلقت جدلا واسعا حول قضايا العدالة والمحاسبة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. ويعتبر المدافعون عن حقوق الإنسان فى فلسطين أن هذه الملاحقات القضائية وتوظيف قواعد

القانون الدولى الإنسانى قد أضافت بعدا جديدا للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى. فقد أشارت الصحافة الإسرائيلية إلى أن مجمل عدد القادة والساسة المطاردين دوليا بلغ ٨٧. أدت تلك الخطوات إلى استصدار قانون إسرائيلى يقضى بمعاقبة كل من يدلى بمعلومات تساعد على توريط الإسرائيليين فى جرائم حرب بالحبس عشر سنوات، واستصدار أمر يمكن من يشتبه فى احتمال تعرضه لملاحقات فى قضايا جرائم حرب من استبدال جواز سفره بآخر مزور، بل رصدت إسرائيل ثمانية ملايين دولار لتقديم الاستشارات القانونية للمتورط فى أثناء وجوده خارج إسرائيل، ومنعت كبار القادة العسكريين من التحدث أمام وسائل الإعلام، كى لا يدلوا بمعلومات يمكن أن تورطهم مباشرة. كما نشطت الدبلوماسية الإسرائيلية لإقناع عدد من الدول الأوروبية بتعديل تشريعاتها لتقييد اللجوء إلى الاختصاص العالمى(١٠).

وفى إطار الجهود التى تقوم بها المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمات الدولية، قامت المحكمة الوطنية فى إسبانيا بالنظر فى قضية ضد عدد من المسئولين الإسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب فى حى الدرج بقطاع غزة عام ٢٠٠٢، حيث اغتيل القائد السابق لكتائب القسام - الجناح العسكرى لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) - صلاح شحادة، وقتل فيها ١٤ مدنيا، بينهم تسعة أطفال، وجرح ١٥٠ آخرون. وقد طلب القاضى من السلطات الفلسطينية إحضار شهود عيان على الحادث للإدلاء بشهاداتهم، كما طلب من تل أبيب إبلاغ المشتبه بهم بالإجراءات القضائية الخاصة ضدهم، والمطلوبون للتحقيق هم، بالإضافة إلى وزير الدفاع السابق بنيامين اليعازر، رئيس أركان الجيش السابق دان حالوتس، والقائد السابق للمنطقة الجنوبية دورون ألموج، ورئيس مجلس الأمن القومى السابق جيورا آيلاند، والسكرتير العسكرى السابق لوزير الدفاع مايكل هيرتسوج، ورئيس هيئة الأركان السابق موشيه يعلون، بالإضافة إلى مدير الأمن العام آفى ديختر(١١).

وكانت، أيضا، محكمة أمريكية بمدينة نيويورك قد نظرت فى دعوى ضد ديختر، متهمة إياه بقيادة عملية قصف بيت شحادة، رغم أنه كان يعلم أن مدنيين سيصابون جراء إلقاء القنبلة، لكنها برأت ساحته عام ٢٠٠٧، بدعوى أنه كان يعمل فى إطار منصب رسمى ومنحته حصانة. ويمتنع ديختر عن زيارة بريطانيا تحسبا من صدور أمر اعتقال بحقه، وألغى القائد السابق لفرقة غزة العسكرية، العميد أفيف كوخافى، برنامجا دراسيا ببريطانيا تحسبا من الاعتقال على خلفية اتهامه باقتراف جرائم حرب بالقطاع(١٢).

القيود على المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمى(١٣):

١- الحصانة الدبلوماسية:

يتقيد الاختصاص العالمى فى معظم البلدان بمسألة الحصانة الدبلوماسية التى يتمتع بها مسئولو الدول ورؤساء وأعضاء الحكومات الأجنبية، والتى تعفيهم من المساءلة الجنائية فى الدول الأجنبية طوال فترة توليهم وظائفهم الرسمية. فى هذا الإطار، رفضت السلطات البريطانية عام ٢٠٠٥ التحقيق مع وزير التجارة الصينى فى دعاوى جرائم تعذيب وإبادة جماعية فى حق جماعة فالونجونج الروحية، باعتباره يتمتع بحصانة دبلوماسية. كما رفضت إحدى المحاكم البريطانية عام ٢٠٠٤ إصدار أمر بالقبض على وزير الدفاع الإسرائيلى السابق شاءول موفاز. وقد رفضت إحدى المحاكم الفرنسية إصدار أمر قبض فى حق الرئيس الزيمبابوى روبرت موجابى بتهمة ارتكاب جريمة التعذيب، وذلك لتمتعه بحصانة دبلوماسية. ولكن البعض انتقد الحالة الفرنسية، حيث تلعب المعايير السياسية الدور الحاسم، لأن إصدار قرار حول تمتع الشخص المطلوب بحصانة يأتى من وزارة الخارجية بعد إحالته إليها من المحكمة المختصة. وقد توسعت بعض الدول فى تطبيق مبدأ الحصانة حتى على الأشخاص الذين تركوا وظائفهم الرسمية، مثل قرار المدعى العام فى ألمانيا بعدم اختصاص القضاء الألمانى فى نظر دعاوى جنائية ضد الرئيس الصينى السابق جيانج زيمين، وأيضا المحاكم الأمريكية التى لا تنظر فى الدعاوى المرفوعة ضد غير الأمريكيين الذين قاموا بأفعال أثناء توليهم مناصب رسمية، وهو ما حدث فى القضية التى رفعت ضد آفنى ديختر، أحد قياديى الجيش الإسرائيلى والذى اتهم فيها بارتكاب جريمة حرب. ورفضت محكمة نيويورك مباشرة الدعوى لارتباطها بأفعال قام بها المدعى عليه فى أثناء توليه وظيفة رسمية فى إسرائيل. وفى بلجيكا فى سبتمبر ٢٠٠٣، رفضت محكمة النقض نظر دعوى جنائية ضد رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق أرييل شارون، استنادا إلى مبدأ الحصانة الدبلوماسية، حيث كان شارون فى الحكم وقت رفع الدعوى.

٢- السلطة التقديرية للمدعى العام:

تمارس جهات الادعاء فى العديد من البلدان التى تأخذ محاكمها بمبدأ الاختصاص العالمى، مثل بريطانيا وهولندا والدنمارك وبلجيكا والنرويج وألمانيا، سلطة تقديرية للموافقة على مباشرة الدعوى، بينما يمكن فى فرنسا وإسبانيا رفع الدعاوى مباشرة أمام القضاء دونما اشتراط موافقة النيابة العامة. وعلى الرغم من أن هناك وسائل فى الكثير من هذه البلدان للطعن على قرارات المدعى العام، إلا أن هذه السلطة التقديرية قد تصعب من توظيف الاختصاص العالمى للمحاسبة على جرائم حقوق الإنسان.

٣- استنفاد الوسائل الوطنية:

حيث إنه يشترط فى الغالب اللجوء إلى المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمى فى مرحلة لاحقة لاستنفاد الوسائل الوطنية للتقاضى، أو أن يكون النظام القضائى الوطنى غير قادر أو غير راغب فى نظر الجرائم التى تدخل ضمن اختصاصات المحاكم ذات الاختصاص العالمى، ففى عام ٢٠٠٠ رفضت إحدى المحاكم الإسبانية ممارسة اختصاصها على جرائم ضد الإنسانية ارتكبت فى جواتيمالا بمبرر إعطاء فرصة للمحاكم فى جواتيمالا لنظر هذه الجرائم، ولكن رفضت ذلك المحكمة الدستورية فى إسبانيا عام ٢٠٠٥، مقررة أن المحكمة الإسبانية يمكنها نظر هذه الجرائم، مادام متوافرا لديها دلائل تفيد بعدم رغبة ومقدرة المحاكم فى جواتيمالا على نظر هذه الجرائم.

٤- شرط وجود المدعى عليه:

تشترط بعض الدول أن يكون المدعى عليه موجودا على أراضى الدولة لمباشرة الدعوى ضده. فمثلا، رفضت السلطات

الدنماركية التحقيق في شكاوى ضد مسئول صيني قبل وصوله إلى الدنمارك للمشاركة في مؤتمر في كوبنهاجن، على اعتبار أنه لم يأت بعد إلى الأراضي الدنماركية، ولم تكتمل عملية التحقيق أو إصدار أمر بالقبض عليه أثناء وجوده لفترة خمسة أيام. وعليه، لم تسفر الشكوى المقدمة عن أية نتائج قانونية تجاه هذا الشخص. يتطلب القانون الفرنسي أيضا شرط وجود المدعى عليه في فرنسا لبدء التحقيق، ولكن يمكن مباشرة الدعوى غيابيا إذا كان المدعى عليه قد غادر الأراضي الفرنسية.

٥- تضييق نطاق ممارسة الاختصاص العالمي :

عملت بلجيكا بنظام الاختصاص العالمي منذ عام ١٩٩٣، ولكن الحكومة وجدت نفسها تحت ضغط سياسي ودبلوماسي بسبب تعدد القضايا التي كانت تنظرها المحاكم البلجيكية ضد العديد من القيادات والمسئولين السياسيين والعسكريين. فأدخلت الحكومة عام ٢٠٠٣ تعديلات على القانون المعني بالاختصاص العالمي، بحيث أصبحت ممارسة هذا الحق مقصورة على من يحمل الجنسية البلجيكية أو من يقيم على الأراضي البلجيكية، ويشتبه في ارتكابه جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جريمة الإبادة الجماعية، أو من أقام في بلجيكا ثلاث سنوات وارتكب خلالها واحدة من هذه الجرائم. وقد ترددت أنباء صحفية عن أن الحكومة الإسبانية تنوي تغيير تشريعاتها فيما يتعلق بالولاية القضائية العالمية لتنظر في الدعاوى فقط، إذا كان الضحايا من الإسبان. وقد صرحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، بأن نظيرها الإسباني ميجيل موراتينوس أبلغها عن هذه النوايا(١٤).

فرص الملاحقة القانونية أمام المحاكم العربية :

لا تأخذ المحاكم في الدول العربية بالاختصاص العالمي في جرائم حقوق الإنسان. وقد تصاعدت المطالب بأن يتم إدخال التعديلات القانونية المطلوبة على قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية، بحيث يتم تبني الجرائم الخطيرة الواردة في الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني(١٥)، ويتمكن بالتبعية المحامون والمنظمات الحقوقية العربية من مقاضاة القيادات السياسية والعسكرية في المحاكم العربية. ورغم القول إن الملاحقة في الأراضي الغربية قد تكون ذات جدوى أكبر، على اعتبار انه قد يتم التشكيك في نزاهة هذه العملية إذا جاءت من أطراف عربية، على اعتبار أنه قد ينظر إليهم على أنهم أطراف غير محايدة في الصراع، فإن ملاحقة هذه القيادات داخل الأراضي العربية إلى جانب الدول الغربية قد تزيد من حالة الحصار والعزلة لهؤلاء القادة. والحقيقة، فإنه من المستبعد أن تستجيب الحكومات العربية لهذه المطالب، نظرا لما تشكله من حساسية سياسية خاصة للدول التي تقوم بينها وبين إسرائيل علاقات دبلوماسية، فضلا عن انه لا توجد سوابق للقضاء العربي في التصدي لجرائم حقوق الإنسان بشكل عام، وسط حالة غياب العدالة التي تعانيها كثير من الشعوب العربية كنتاج لهشاشة وعدم استقلالية الأنظمة القضائية، وخوف الأنظمة العربية هي الأخرى من أن يمثل رموزها امام القضاء الدولي او المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي على جرائم خطيرة ارتكبتها في حق شعوبها.

بدائل أخرى :

لم تحقق القضية الفلسطينية حتى الآن التوافق السياسي المطلوب لتحرك المجتمع الدولي لمحاسبة المتورطين في الجرائم التي ارتكبت على مدى السنوات الطويلة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وعلى الرغم من التوثيق المتوافر لهذه الجرائم وأنماطها، إلا أن المجتمع الدولي لا يزال عاجزا عن مواجهة وباء الإفلات من العقاب الذي أصبح واقعا يوميا معيشا في هذا الصراع، حيث أصبح من المعتاد أن يتم فصل البعد السياسي لهذا الصراع عن أبعاده الإنسانية والحقوقية، خاصة قضية العدالة والمحاسبة.

الخيارات المطروحة حاليا للملاحقة الجنائية لمجرمي الحرب في إسرائيل محدودة جدا، بل يكاد يكون الحل الأكثر واقعية على المدى القصير هو دعم القضايا التي ترفع أمام المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي، مع العلم بما تواجهه هذه النوعية من القضايا من تحديات قانونية وسياسية. ولكن في الوقت نفسه، لابد من جعل الهدف الاستراتيجي على المدى الطويل هو تحريك ملف جرائم الحرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة دوليا، مثلما حدث في مناطق أخرى من العالم مثل يوغوسلافيا السابقة أو إقليم دارفور بالسودان. وفي هذا الإطار، يمكن التوصية بما يلي:

١- أن يسعى المجتمع المدني العربي والعالمي إلى ممارسة ضغوط على المجتمع الدولي، وتعبئة الرأي العام العالمي لتشكيل رأى داعم لقضية العدالة والمحاسبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك عبر استثمار كافة المنابر الدولية والإقليمية (مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جنيف، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤسسات الاتحاد الأوروبي ببروكسل)، لتأكيد المسئولية القانونية والأخلاقية للمجتمع الدولي بموجب القانون الدولي للتصدي لجرائم حقوق الإنسان الأشد خطورة، والمبادرة بدعوة الشخصيات العالمية المناصرة لحقوق الإنسان، لتشكيل محكمة ضمير رمزية، في إحدى الدول الغربية، لمحاسبة المسئولين عن هذه الجرائم.

٢- دعوة الأحزاب السياسية العربية لمساندة هذه التحركات عبر استثمار علاقاتها الدولية والإقليمية، وتحريك هذا الملف في البرلمانات العربية، والبرلمان الأورو - متوسطي.

٣- تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي من جانب الحكومات العربية، خاصة الأعضاء منها في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، وأيضا الحكومة المصرية باعتبارها رئيسا مشاركا للاتحاد من أجل المتوسط، لطرح الملف على المجتمع الدولي، وعلى الأمم المتحدة، والضغط من أجل تشكيل لجنة دولية محايدة لتقصي الحقائق، وطرح آلية فعالة لحماية المدنيين الفلسطينيين، بحيث تكون هناك ضمانات لعدم تكرار هذه الاعتداءات في المستقبل.

٤- ضرورة التمسك بخطاب قانوني وحقوقي متوازن غير مسيس عند طرح مسألة العدالة والمحاسبة، حيث يخضع كافة الأطراف لسطرة القانون الدولي الإنساني، سواء كانت إسرائيل أو ميليشيات المقاومة الفلسطينية، وإنصاف كافة الضحايا من مختلف الأطراف.

٥- مواصلة الملاحقات عبر المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي، وإعداد ملفات قانونية محكمة يمكن البناء عليها في رفع عدد من الدعاوى القضائية في هذه المحاكم، وذلك للتأثير على الرأي العام والإعلام الغربي.

الهوامش :

١- مسئولية المحتل المدنية الناشئة عن عدوانه على قطاع غزة، ورقة قانونية صادرة عن مؤسسة الحق، ١٨ فبراير ٢٠٠٩.

- البيانات الصادرة عن منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش خلال شهرى يناير وفبراير ٢٠٠٩:

http://www.amnesty.org

http://www.hrw.org

٢- المرجع السابق.

٣- تقرير المقرر الخاص المعنى بحالة حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ريتشارد فوك، المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، وثائق الأمم المتحدة، A/63/326، ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨.

٤ -المرجع السابق.

٥- تقرير البعثة الرفيعة المستوى لتقصى الحقائق فى بيت حانون، وثائق الأمم المتحدة، A/HRC/9/26، ١ سبتمبر ٢٠٠٨.

٦- حول موقف الاتحاد الأوروبى من العدوان على غزة، انظر بيانات وإصدارات الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان:

http://www.emhrn.net

٧- المواد من ١١ إلى ١٥ من نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، والذى اعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسى للمفوضين، المعنى بإنشاء محكمة جنائية دولية بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩٨، تاريخ بدء النفاذ، ١ يونيو ٢٠٠١.

٨- جريدة القدس العربى:

http://www.alquds.com/node/139172

9- http://anhri.net/tunisia/makal/2008/pr.1216shtml

10- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/336E8BDF-EE30-43FE-A350-4610E2AE9C.86htm

١١- بيان صادر عن المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان :

http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/22/2008-.2009html

١٢- حوار مع المحامى راجى الصورانى، مدير المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A5DEB1B5-9BBE-48E3-8368-51C395BF26B.1htm

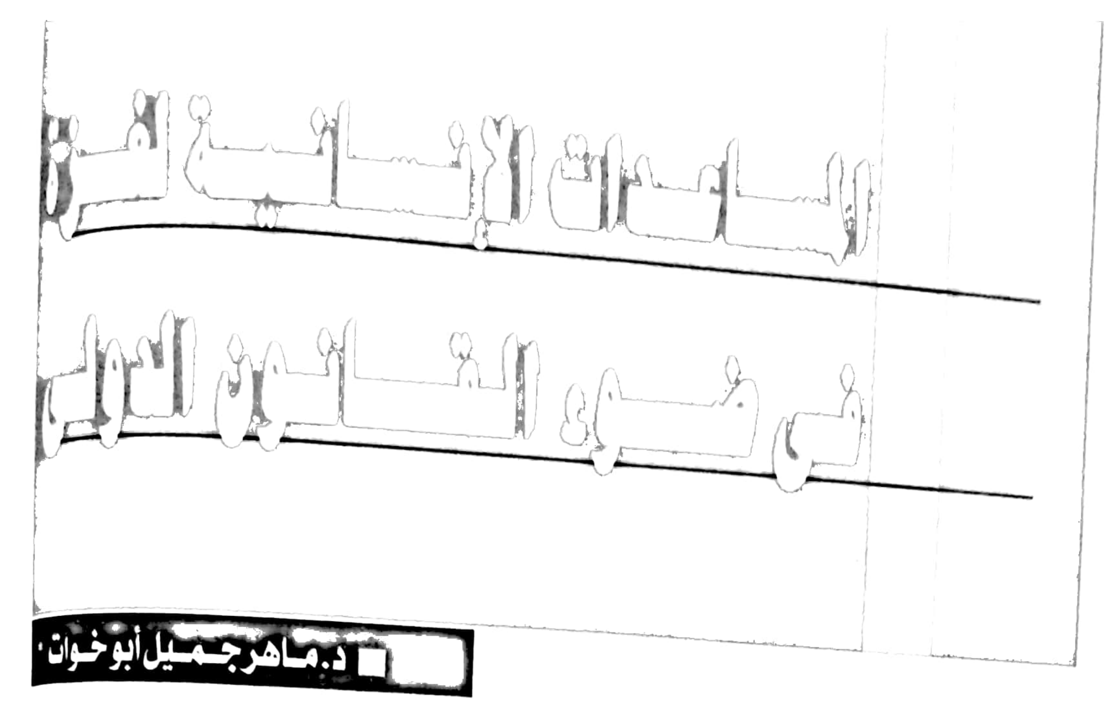
13- Universal Jurisdiction in Europe: the sate of the Art, a report by Human Rights Watch, June, 2006.

١٤- خبر نشر عبر وكالة الأنباء الفرنسية فى ٣٠ يناير ٢٠٠٩:

http://www.zimbio.com/Tzipi+Livni/news/NukJeXwJjU5/Spain+may+legislate+limit+universal+jurisdiction

١٥- جريدة الوفد المصرية، العدد الأسبوعى، الخميس، ٥ فبراير ٢٠٠٩.





د. ماهر جميل أبو خوات *

كشفت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة عن تلك المأساة الإنسانية المستمرة التى يتعرض لها سكان القطاع، فالقصف الإسرائيلى هذه المرة كان عنيفا طال السكان المدنيين والأعيان المدنية، دون أى تمييز، مما وضع المدنيين الفلسطينيين فى ظروف صعبة تتمثل فى نقص أساسيات الحياة من طعام ودواء، بل لم تكترث قوات الاحتلال بحياة النساء والأطفال، واستخدمت الأسلحة المحرمة دوليا أمام أعين العالم المتحضر، ووصفت حربها على قطاع غزة بأنها الحرب الأكثر أخلاقية فى تاريخ الحروب الإسرائيلية.

وعلى الجانب الآخر، سارعت دول العالم والمنظمات الإنسانية إلى تقديم المساعدات الإنسانية لإغاثة أهالى غزة. بيد أن هذه المساعدات لم تدخل أو تأخر دخولها، نظرا لسياسة الحصار التى تفرضها قوات الاحتلال على قطاع غزة. فما هو موقف القانون الدولى من عملية تقديم المساعدات؟ وهل من حق إسرائيل أن تمنع أو تعرقل دخول المساعدات؟ وما مدى مسئوليتها عن الحصار الذى يهدد حياة وصحة هؤلاء السكان؟ وما هو الوضع القانونى لمعبر رفح والحدود التى يتم فيها فتح المعبر فى مثل هذه الظروف؟

إن الإجابة على تلك التساؤلات تقتضى أن نتناول هذا الموضوع المهم والحيوى من خلال المحاور الأربعة الآتية:

أولا- مفهوم ومبررات الحق فى المساعدة الإنسانية :

إن عملية تقديم المساعدات الإنسانية من الإنسان تجاه أخيه الإنسان فكرة قديمة ارتبطت ارتباطا وثيقا بمبادئ الدين والأخلاق لأجل حماية النفس البشرية من الهلاك، حيث تميزت الحياة الإنسانية منذ الأزل بصور للتعاون والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد، وبين مختلف المجتمعات فيما بينها، ومنبع كل ذلك هو الاعتبارات الأخلاقية التى تستند إلى مبادئ الأخلاق والعدالة التى يمليها الضمير وتفرضها الأخلاق على الدول(١).

ومن ناحية أخرى، فإن قاعدة الحق فى المساعدة الإنسانية نجد أساسها القانونى فى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وكذلك فى البروتوكولين الإضافيين لهذه الاتفاقيات عام ١٩٧٧، والتى تفرض على الدول التزامات قانونية لإغاثة المدنيين من قسوة النزاعات المسلحة.

فالمساعدة الإنسانية، إذن، لها مبرر أخلاقى، حيث تعد التزاما أخلاقيا يتجسد من خلال مبدأ التضامن بين الدول والشعوب، والحفاظ على الكرامة الإنسانية. وفى الوقت نفسه، فإن قاعدة الحق فى المساعدة الإنسانية تستمد مبررها القانونى من قواعد القانون الدولى الإنسانى المتعلقة بحماية السكان المدنيين فى أثناء النزاعات المسلحة.

وعلى ذلك، فالأسس الأخلاقية والأدبية لا يمكنها الانفصال عن الأسس القانونية فى ميدان المساعدة الإنسانية، على اعتبار أن القاعدة الأخلاقية والقانونية تنبع من المصدر نفسه وهو الإنسان والكرامة الإنسانية(٢). كما أن تقديم المساعدات الإنسانية له مبرر قانونى، وهو المحافظة على حقوق الإنسان الأخرى كالحق فى الحياة، والصحة، والغذاء، والسكن، والمأوى.

هذا، وقد عرفت الأمم المتحدة المساعدة الإنسانية بأنها "معونة تقدم لسكان متضررين، يقصد بها فى المقام الأول السعى إلى إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة السكان المتضررين بالأزمة، ويتعين أن يكون تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ الإنسانية ومبدأى الحياد والنزاهة"(٣).

وعرفها بعض الفقه بأنها "أعمال الإغاثة الإنسانية الضرورية والعاجلة للإبقاء على حياة وصحة المدنيين، والتى تقدم من خارج الإقليم الذى يتضرر سكانه من نقص أو انعدام المؤن الأساسية للحياة، وتهدف إلى منع ورفع المعاناة الإنسانية"(٤).

ثانيا- القواعد المنظمة للمساعدات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة :

طبقا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧، هناك التزامات تقع على أطراف النزاع، والتزامات تقع على عاتق المجتمع الدولى بخصوص الحق فى تقديم المساعدة الإنسانية.

١- الالتزامات المفروضة على أطراف النزاع :

لا شك فى أن الالتزام الأساسى بتقديم المساعدة الإنسانية يقع على أطراف النزاع أو دولة الاحتلال، كما يجب أيضا قبول المساعدة الخارجية المقدمة للسكان المدنيين.

(*) دكتوراه فى القانون الدولى، كلية الحقوق، جامعة حلوان.

- الالتزام بتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين: تقع المسئولية الأولى على الدولة بضمان تقديم المساعدة الإنسانية للضحايا المتواجدين فى إقليمها أو تحت سيطرتها. وقد جاء النص على هذا الواجب فى المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة، التى تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، وتمتنع عن أى عمل بقصد الاستيلاء على الأغذية أو الإمدادات الطبية الموجودة فى الأراضى المحتلة". وفى السياق نفسه، تنص المادة ١/٦٩ من البروتوكول الإضافى الأول لعام ١٩٧٧ على أنه "يجب على سلطة الاحتلال .. أن تؤمن، بغاية ما تملك من إمكانيات وبدون أى تمييز مجحف، توفير الكساء والفراش ووسائل الإيواء وغيرها من المدد الجوهرية لبقاء سكان الأقاليم المحتلة المدنيين على قيد الحياة ..".

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن التزام دولة الاحتلال بتقديم الخدمات الأساسية للسكان فى المناطق المحتلة هو التزام مستمر، ما دام الاحتلال قائما. كذلك فى حالة السماح بالإغاثة الخارجية، فإن هذا لا يعنى رفع الالتزام عن دولة الاحتلال بتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وهذا ما نصت عليه المادة ٦٠ من اتفاقية جنيف الرابعة من أنه "لا تخلى رسالات الإغاثة بأى حال دولة الاحتلال من المسئوليات"(٥).

وإذا كانت إسرائيل تدعى أنها انسحبت من قطاع غزة، فإن الواقع يخالف تماما ما تدعيه إسرائيل، فهى لا تزال تحتل أراضى دولة فلسطين، وتفرض حصارا خانقا على قطاع غزة، ومن ثم فهى مسئولة عن ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية لسكان القطاع، بل يجب عليها تسهيل وصول المساعدات إليهم، وذلك وفقا للمبادئ التى ينص عليها القانون الدولى الإنسانى فى هذا الصدد.

- الموافقة على المساعدة الإنسانية المقدمة للسكان المدنيين: إذا لم تستطع دولة الاحتلال أو أطراف النزاع القيام بمسئولياتهم بشأن إغاثة المدنيين، فإنه يجب عليهم الموافقة على قبول المساعدة الإنسانية المقدمة من طرف دول أخرى أو منظمات حكومية أو غير حكومية، المتفقة مع قواعد القانون الدولى، ولا يمكنها رفض هذه المساعدات بشكل تعسفى. وهذا ما تنص عليه المادة ٥٩ من اتفاقية جنيف الرابعة من أنه "إذا كان كل سكان الأراضى المحتلة أو قسم منهم تنقصهم المؤن الكافية، وجب على دولة الاحتلال أن توافق على عمليات الإغاثة لمصلحة هؤلاء السكان ..". كما ورد فى المادة ٧٠ من البروتوكول الإضافى الأول أنه فى حالة وجود خطر جسيم يهدد صحة وحياة هؤلاء المدنيين، وعدم استطاعة الدول الأطراف فى النزاع توفير أعمال الإغاثة اللازمة لهم، فإنه يتعين الموافقة على المساعدات الإنسانية المقدمة من قبل الدول والمنظمات الإنسانية لإنقاذ هؤلاء المدنيين.

وعلى ذلك، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلى، طبقا للمادة ٥٩ سالفة الذكر، يكون عليها التزام بأن توافق على عمليات الإغاثة المقدمة للمدنيين الفلسطينيين عند عجزها عن الوفاء بالحاجات الأساسية. كما يجوز للمدنيين فى غزة أن يتوجهوا الى دول العالم والمنظمات الإنسانية، طالبين تقديم الإغاثة الإنسانية، ولا يعتبر طلبهم هذا عملا غير مشروع. كما يجب على سلطة الاحتلال أن تقوم بتسهيل وصول المساعدات وحمايتها. فعلى سبيل المثال، يجب عليها تسهيل النقل السريع لمواد الإغاثة وضمان أمن قافلات الإغاثة.

ويثور التساؤل فى حالة رفض إسرائيل للمساعدات الإنسانية المقدمة للمدنيين فى غزة أو تعمد فرضها لسياسة التجويع والحصار على السكان، فهل يجوز التدخل الدولى لتوصيل المساعدات الإنسانية لإنقاذ هؤلاء السكان؟ لا شك فى أنه يجوز للأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن أن تتخذ الإجراءات الضرورية، بما فى ذلك استخدام القوة، من أجل إمداد السكان بحاجاتهم الأساسية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة. ونجد من الممارسات الدولية ما يؤكد ذلك، حيث أجاز مجلس الأمن فى العديد من القرارات الصادرة عنه التدخل الإنسانى لأجل السماح بأعمال الإغاثة، حتى ولو وصل الأمر لاستخدام القوة، وهو ما حدث فى الصومال، عندما أجاز المجلس القيام بعمل عسكرى لإيصال مواد الإغاثة فيما عرف بعملية استعادة الأمل بين عامى ١٩٩٢-١٩٩٤(٦). ويعنى ذلك أنه إذا استمرت سياسة الحصار على غزة وتدهورت الأوضاع الإنسانية، فإن العالم مطالب -وفقا لأحكام القانون الدولى- بالتدخل لإنقاذ سكان القطاع من التعنت الإسرائيلى، وهى مسألة غاية فى الأهمية، إلا أنها تحتاج للإرادة الدولية من أجل إجبار إسرائيل على رفع الحصار، وهو أمر محل شك فى ظل التناول الدولى للمشكلة عن طريق تبنى المفهوم الإسرائيلى.

٢- الالتزامات المفروضة على عاتق المجتمع الدولى :

تشير مختلف النصوص الدولية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية إلى أن هناك التزامات تقع على عاتق المجتمع الدولى، أهمها واجب تقديم المساعدة الإنسانية، وواجب تسهيل مرور المساعدات الإنسانية.

- واجب تقديم المساعدة الإنسانية: إن المجموعة الدولية، ممثلة فى الدول والمنظمات الدولية وهيئات الإغاثة، مطالبة بتقديم المساعدة الإنسانية لرفع المعاناة عن الجماعات البشرية المتضررة. وحق الدول والمنظمات الإنسانية فى تقديم مواد الإغاثة نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة بالقول ".. تتكون هذه العمليات، التى يمكن أن تقوم بها دولة أو هيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر على الأخص، من رسالات الأغذية والإمدادات الطبية والملابس"(٧).

وقد نوهت الجمعية العامة فى قرارها رقم ١٣١/٤٣، المؤرخ فى ٨ ديسمبر ١٩٨٨ "بالمساهمة الكبيرة فى تقديم المساعدة الإنسانية التى تقوم بها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التى تعمل دون تحيز وبدوافع إنسانية محضة".

وحرى بالذكر أن تقديم الدول أو المنظمات الإنسانية لمواد الإغاثة لا يعتبر عملا عدائيا أو تدخلا فى الشئون الداخلية لأية دولة ولا فى النزاع الدائر فى الإقليم المحتل، ما دام تقديم هذه المساعدات فى إطار الضوابط والحدود المفروضة بموجب القانون الدولى الإنسانى.

وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية فى حكمها الصادر عام ١٩٨٦ فى قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية فى نيكاراجوا، حيث قررت أن "تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص أو المجموعات لا يمكن اعتباره تدخلا غير مشروع، أو أنه يتعارض مع القانون الدولى"(٨).

- واجب تسهيل مرور المساعدات الإنسانية: يقع على الدول واجب تسهيل وصول المساعدة الإنسانية المقدمة من طرف الدول الأخرى أو المنظمات الحكومية أو غير الحكومية، وبالأخص السماح

بمرور المساعدات إلى إقليم الدولة التى يكون سكانها فى حاجة إلى المساعدة(٩).

وللدولة التى تسمح بحرية مرور قوافل الإغاثة، عبر أراضيها إلى أراض يحتلها طرف آخر، أن تفتش هذه القوافل وأن تنظم النقل، حسب جدول زمنى معين أو خط سير محدد، وهو ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٥٩ من اتفاقية جنيف الرابعة من أنه "على جميع الدول المتعاقدة أن تسمح بمرور هذه الرسالات بحرية وأن تكفل لها الحماية. إلا أنه يجوز للدولة، التى تسمح بمرور رسالات فيها إلى أراض يحتلها طرف خصم فى النزاع، أن تفتش الرسالات وتنظم مرورها طبقا لمواعيد وخطوط سير محددة، وأن تحصل من الدولة الحامية على ضمان كاف بأن هذه الرسالات مخصصة لإغاثة المحتاجين، وأنها لن تستخدم لفائدة دولة الاحتلال".

كما دعت الجمعية العامة فى قرارها رقم ١٠٠/٤٥ إلى إنشاء ممرات إنسانية سريعة بالتنسيق ما بين الدول المعنية والدول المجاورة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التى تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية.

كما ينص المبدأ العاشر من المبادئ التوجيهية بشأن الحق فى المساعدة الإنسانية، والصادرة عن معهد القانون الدولى، على أنه "على كافة السلطات المعنية أن تمنح التسهيلات المطلوبة لضمان تقديم المساعدة الإنسانية، والسماح بمرور البضائع المخصصة للإغاثة الإنسانية والموظفين المكلفين بإرسالها .."(٩).

ثالثا- وضع مصر القانونى بشأن المساعدات ومعبر رفح :

إذا نظرنا للدور المصرى فى أثناء الحرب على غزة، وهل الانتقاد الموجه إلى مصر لعدم فتحها معبر رفح بصفة دائمة يستند إلى معايير قانونية تلزم مصر بفتح المعبر، أم أن الأمر يقتصر على معايير أخرى، فإن الإجابة على هذا التساؤل تقتضى أن نفرق بين نقطتين رئيسيتين:

النقطة الأولى: الالتزام الواقع على مصر بضرورة السماح بمرور المساعدات الإنسانية عبر أراضيها إلى قطاع غزة بصفتها دولة مرور، فهى ملزمة بتسهيل وصول المساعدة الإنسانية من طعام ودواء وملبس وكل ما يتعلق بالحاجات الأساسية للسكان، وذلك طبقا لنص المادة (٢٣) من اتفاقية جنيف الرابعة. بيد أن الاتفاقية ذاتها أعطت للدولة، التى تسمح بمرور قوافل الإغاثة عبر أراضيها، الحق فى تفتيش هذه القوافل، وأن تنظم النقل، حسب جدول زمنى معين أو خط سير محدد (مادة ٣/٥٩).

وعلى ذلك، فإن مصر لم تمنع مرور قوافل الإغاثة عبر أراضيها، وإن كان يحق لها فى الوقت نفسه وضع الترتيبات الفنية، بما فيها المراقبة التى يؤذن بمقتضاها بمثل هذا المرور، خاصة فى ظل تدفق وصول المساعدات، وهو ما يتطلب وضع ترتيبات معينة لتنظيم مرور هذه المساعدات إلى قطاع غزة. فجاء الموقف المصرى بشأن تسهيل مرور المساعدات عبر الأراضى المصرية، متجاوبا مع النصوص الدولية فى هذا الصدد.

النقطة الثانية: تتعلق بمعبر رفح فى ظل مطالبة البعض بفتح المعبر بشكل دائم. وبخصوص هذه المسألة، ينبغى التفرقة من الناحية القانونية بين فتح المعبر فى وقت السلم عن وقت الحرب.

فمن المعلوم أنه فى وقت السلم، يطبق على المناطق الحدودية بين الدول المتجاورة قانون خاص بها يستمد نصوصه من روح القوانين الموجودة فى كلا البلدين المتجاورين، مع الأخذ فى الحسبان طبيعة هذه المنطقة.

ويلاحظ أن العمل الدولى فى مجال استعمال وتنمية مناطق الجوار قد أفرز نظاما قانونيا خاصا بهذه المناطق. وغالبا ما ينص فى الاتفاقيات الخاصة بمنطقة الجوار على حظر بعض الأنشطة أو الأعمال الملموسة التى يمكن أن تكون لها آثار سلبية فيما يتعدى الحدود(١٠).

والقاعدة العامة فى هذا الصدد تقضى بأن مناطق المرور عبر الحدود بين الدولتين المتجاورتين تحكمها اتفاقيات ثنائية بين هذه الدول، وهو الأمر الذى ينطبق على معبر رفح، حيث تحكمه اتفاقية عام ٢٠٠٥، والتى بمقتضاها يتم السماح للفلسطينيين بالعبور وكذلك عمليات نقل الاحتياجات الأساسية لقطاع غزة.

ومن المعلوم أن مثل هذه الاتفاقيات تتناول تنظيم هذه المسائل بناء على قواعد محددة ومتعارف عليها، البعض منها يتعلق بالحفاظ على الحدود وتقييد مخاطر التهريب، والبعض الآخر يتعلق بفحص الأوراق التى تسمح للأشخاص بالعبور، والرسوم الجمركية وغير ذلك من الإجراءات.

بيد أن الأمر يختلف فى حالة الحرب، التى تتطلب قيام الدولة الحدودية غير الطرف فى النزاع بالتعامل مع نقاط العبور على الحدود بشكل يختلف عن حالة السلم، وذلك تبعا لسير أحداث الحرب وقربها من هذه المناطق.

ومن هذا المنطلق، يجب تأكيد أن الإلزام الواقع على عاتق الدول المجاورة بتسهيل مرور المساعدات الإنسانية، إلى مناطق النزاع يقابله التزام سلطات الاحتلال بتأمين وصول هذه المساعدات إلى السكان المدنيين.

ونستطيع أن نستنتج مما تقدم أن موقف مصر بالنسبة لمعبر رفح فى أثناء الحرب على غزة جاء متوازنا إلى حد بعيد، حيث سمحت بعبور الكثير من المساعدات والمتطوعين واستقبلت عشرات الجرحى والحالات الإنسانية. ولا يمكن تفسير غلق المعبر لبعض الوقت من اليوم بأنه يمثل خرقا للقانون الدولى، فهذه المسألة تخضع للتنظيم الذى تبرره أسباب أمنية. ومع ذلك، لم تقدم مصر على غلق المعبر بصورة كلية، انطلاقا من الحفاظ على الأخوة الإنسانية، وللتخفيف من معاناة أهالى غزة فى أثناء هذه الحرب البشعة.

رابعا- مسئولية إسرائيل عن سياسة الحصار وعرقلة المساعدات :

تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلى بفرض حصارها الشديد على قطاع غزة. وفى أثناء هذا الحصار، تمنع قوات الاحتلال الخروج أو الدخول إلى المناطق المحاصرة، فلا تسمح بدخول إمدادات الغذاء والدواء، كما تمنع الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف من القيام بعمليات إخلاء الجرحى والمرضى، بل إن سيارات الإسعاف وطواقمها الطبية كانت هدفا رئيسيا لنيران قوات الاحتلال فى أثناء الحرب الأخيرة على غزة.

كما ترتكب قوات الاحتلال جرائم بشعة بحق السكان وممتلكاتهم، حيث تستهدف الأعيان المدنية، وفى مقدمتها المنازل السكنية، وتقوم بتدمير وتخريب البنية التحتية من شبكات الكهرباء والمياه، والطرق، والمنشآت العامة. وقد أدى هذا الحصار الشامل الذى تفرضه قوات الاحتلال على قطاع غزة وعلى القرى والمدن الفلسطينية، إلى وفاة العديد من المدنيين وتدهور الأحوال المعيشية(١١).

ولا شك فى أن اتفاقية جنيف الرابعة تطبق على الوضع الإنسانى القائم فى غزة، وبالتالى فإن السكان المدنيين لهم الحق فى الحصول على المساعدات الإنسانية، عند رفض إسرائيل فتح المعابر، لأنها تنتهك بذلك قواعد القانون الدولى الإنسانى، خاصة مبدأ "حظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب"(١٢). فالحصار الذى تفرضه إسرائيل على قطاع غزة يعتبر جريمة حرب، تضاف إليها الجرائم الأخرى التى ترتكبها إسرائيل فى حق المدنيين، مثل الهجوم العشوائى الذى يصيب السكان المدنيين أو الأعيان المدنية، وكل عمل يمس الصحة، أو السلامة البدنية، أو العقلية لأى من الأشخاص الذين هم فى قبضة طرف غير الطرف الذى ينتمون إليه.

إن انتهاك إسرائيل لالتزاماتها، بموجب القانون الدولى، يجب أن يدفع المجتمع الدولى للوفاء بالتزاماته القانونية والأخلاقية تجاه قطاع غزة وجميع الأراضى الفلسطينية المحتلة وسكانها. وعلى ذلك، فإن سياسة الحصار، التى تنتهجها إسرائيل بهدف تجويع المدنيين وعرقلة عمليات الإغاثة الإنسانية المقدمة لهم، تعد مخالفة جسيمة تستوجب المساءلة الدولية. حيث تنص المادة الثامنة من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، والمتعلقة بجرائم الحرب، وبالتحديد فى الفقرة ٢ (ب-٢٥)، والمتعلقة بالانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين أو الأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة، فى النطاق الثابت للقانون الدولى، أو أى فعل من الأفعال التالية على: ".. تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التى لا غنى عنها لبقائهم، بما فى ذلك تعمد عرقلة إمدادات الإغاثة على النحو المنصوص عليه فى اتفاقيات جنيف". ويربط الكثير نص هذه المادة بعرقلة المساعدات الإنسانية المتعمد، واعتباره كجريمة حرب(١٣). وأمام هذا الوضع الإنسانى المأساوى، يجب على المجتمع الدولى، ممثلا فى الدول والمنظمات الدولية، القيام بما يلى:

- مطالبة إسرائيل باحترام تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وعدم ربط ذلك بالعملية السياسية.

- ملاحقة مجرمى الحرب الإسرائيليين ممن نفذوا أو أمروا بتنفيذ الجرائم الدولية، والتى من بينها عرقلة دخول أو مرور مواد الإغاثة الإنسانية، والاعتداء على المنظمات الإنسانية العاملة فى قطاع غزة بقصف مستودعات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا).

- تشجيع المنظمات الإنسانية والدول على القيام بأعمال الإغاثة الموجهة للفلسطينيين، والتأكيد فى هذا الصدد على أن هذه الأعمال هى حق للفلسطينيين، وأن السلطات الإسرائيلية ملزمة بتيسير عمل هذه المنظمات.

- مطالبة مجلس الأمن بممارسة الدور المنوط به فى حفظ السلم والأمن الدوليين، ومن ثم توفير الحماية للفلسطينيين، وإيجاد بيئة ملائمة لأعمال الإغاثة الإنسانية فى قطاع غزة، كما فعل سابقا فى الصومال ويوغوسلافيا وكوسوفا(١٤).

وخلاصة القول إن مسئولية إسرائيل عن سياسة الحصار ومنع أعمال الإغاثة وعرقلة المساعدات الإنسانية واضحة وحقيقة لا شك فيها. إلا أن غياب الإرادة الدولية الملزمة لها، باحترام الشرعية الدولية ومحاسبتها على خرقها الواضح لأحكام القانون الدولى، جعل المدنيين الفلسطينيين ضحية لآلة البطش الإسرائيلية، وللصمت الدولى، وللخلافات الفلسطينية والعربية.

الهوامش :

١- د. بوجلال صلاح الدين، الحق فى المساعدة الإنسانية .. دراسة مقارنة فى ضوء أحكام القانون الدولى الإنسانى وحقوق الإنسان، دار الفكر الجامعى، ٢٠٠٨، ص٣١.

٢- د. بوجلال صلاح الدين، المرجع السابق، ص٣٤.

٣- د. وائل علام، أعمال الإغاثة الإنسانية فى الأراضى المحتلة، بحث منشور فى مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ٢٠٠٣، ص١-٢.

٤- المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية لدعم الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة فى حالات الطوارئ المعقدة، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الأمم المتحدة، ٢٠٠٦، البند رقم ٢ من المقدمة، ص٦.

٥- د. وائل علام، المرجع السابق، ص٧.

6- S/ Res/ 794/ 3 December 1992, para, 10.

٧- مادة ٢/٥٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

8- ICJ (Nicargua v. united states of America) merits, 27 June, 1986, para 242.

9- International Review of the Red Cross, December 1993, pp. 472-478.

١٠- د. عبدالحميد موسى الصالب، النظرية العامة لمبدأ حسن الجوار فى القانون الدولى العام، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ٣٧٢-٣٧٥.

١١- د. وائل علام، المرجع السابق، ص٤٥.

١٢- مادة ١/٥٤ من البروتوكول الإضافى الأول لعام ١٩٧٧.

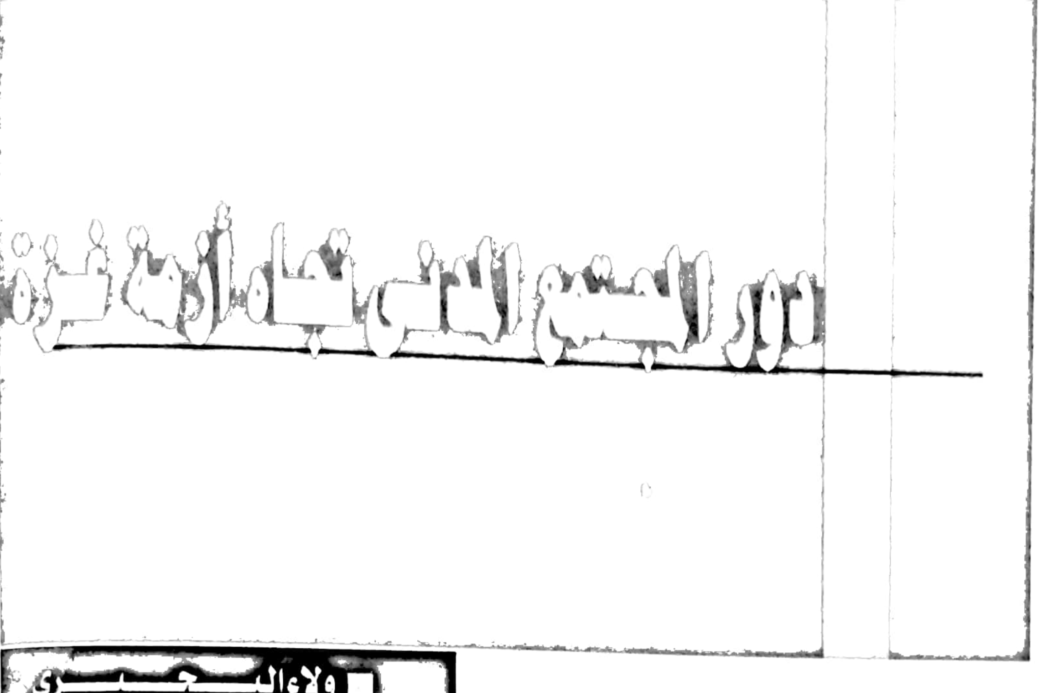
١٣- بوجلال صلاح الدين، المرجع السابق، ص٢٥١.

١٤- وقريب من ذلك، انظر: د. وائل علام، المرجع السابق، ص ٤٨-٤٩.

ولمزيد من التفاصيل، انظر أيضا:

- Ruth Abril Stoffels, Legal regulation of humanitarian assistance in armed conflict, IRRC, vol . 86, No . 855, September 2004, pp. 517-537.





■ ولاء البحيرى

فى البداية، يمكن القول إنه لا يمكن فصل تفاعلات المجتمع المدنى المصرى أو العربى أو العالمى تجاه العدوان الإسرائيلى على غزة عن مواقف الحكومات المتقاعسة والعاجزة أثناء وبعد الحرب، حيث يبرز دور منظمات المجتمع المدنى بشكل واضح، ويصبح أكثر أهمية فى أوقات الحروب والاحتلال، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية. وتنطلق من طبيعتها التنموية الإنسانية، وتستند على التكامل الاقتصادى والسلم الاجتماعى وتكامل الحضارات.

وقد تفاوتت مواقف منظمات المجتمع المدنى المصرى والعربى والعالمى على حد سواء من العدوان الإسرائيلى على غزة، تبعا لظروف مختلفة، وهذا أمر طبيعى بحكم أن المجتمع المدنى، وبحكم تعريفه، لا يمثل بالضرورة كتلة متجانسة، تعكس نفس الرؤى والتوجهات. فهو كما عرفه جرامشى" فضاء لصراع المصالح" ينطوى على العديد من التمايزات والاختلافات الشاسعة فى تكويناته(١). علاوة على ذلك، هناك اختلاف واضح فى طبيعة ودور المجتمع المدنى فى الدول العربية بشكل عام، حيث تتباين الدول العربية فى درجة قبولها لوجود مؤسسات المجتمع المدنى، سواء كانت أحزابا، أو نقابات، أو جمعيات أهلية، أو جمعيات رجال الأعمال ... وغيرها. وربما يرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة النظم السياسية العربية، والتى تختلف فيما بينها فى حدود علاقتها بهذه المؤسسات. حيث تثير إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى قضية الطابع التدخلى للدول العربية فى النشاط الأهلى وتوجيه منظماته بشكل مباشر فى بعض الدول(٢).

يضاف إلى ذلك اختلاف طبيعة الدور الذى تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى، الذى يمكن تفسيره فى ضوء مجموعة من المحددات، منها: محددات تتعلق بطبيعة دور الدولة ومستوى هيمنتها على المجتمع المدنى، ومحددات تتعلق بمؤسسات المجتمع المدنى ذاتها(٣).

علاوة على ذلك، تفتقد مؤسسات المجتمع المدنى العربى التنسيق فيما بينها فى أوقات الأزمات، فلا تتبنى مواقف مشتركة وموحدة تجاه العدوان. فقد لوحظ قيام كل واحدة منها بالعمل بشكل منفرد، ودون تحديد، فى الوقت الذى عملت فيه مؤسسات المجتمع المدنى العالمى بشكل محدد وواضح منذ البداية. وربما يرجع الاختلاف فى طبيعة دور المجتمع المدنى العربى عن المجتمع المدنى الدولى، إلى طبيعة الخلافات التى سادت الدول العربية وقت وقوع العدوان. وفى إطار ذلك، نتساءل هل كان للمجتمع المدنى دور فى أزمة غزة؟، وما هى أهم مظاهره؟، وما هى العقبات التى تحول دون تفعيل هذا الدور؟.

أولا- كيف تحرك المجتمع المدنى إثر قيام العدوان؟:

إن استهداف المدنين وارتكاب المذابح أمر ليس بجديد بالنسبة لإسرائيل، وإنما الجديد هو الحديث عن دور للمجتمع المدنى فى مواجهة هذه الأزمة، وإلى أى حد لعب المجتمع المدنى بمؤسساته دورا فى الأزمة، وما هى أهم فعالياته التى أطلقها لمواجهة هذا العدوان.

جدير بالذكر أن مؤسسات المجتمع المدنى تنطوى على تنظيمات متعددة، ما بين نقابات واتحادات مهنية وعمالية وتجارية وصناعية، وجمعيات أهلية ونسائية، ومنظمات حقوق الإنسان، ومراكز بحثية ... (٤). وتتفاوت هذه المؤسسات فيما بينها فى مستويات الفعالية ودرجة التأثير. وقد انعكس هذا التفاوت فيما بينها على موقفها من العدوان الإسرائيلى على غزة، ويبدو هذا التفاوت فى موقف مؤسسات المجتمع المدنى وهى:

(*) باحثة دكتوراه فى العلوم السياسية.

١- منظمات حقوق الإنسان :

عملت منظمات حقوق الإنسان فى مصر والدول العربية وباقى دول العالم على إدانة العدوان الإسرائيلى على غزة، انطلاقا من طبيعة الأعمال الوحشية التى قامت بها إسرائيل فى غزة، ومدى مخالفتها لقواعد وأحكام القانون الدولى الإنسانى، وعدم حماية المدنيين فى وقت الحرب، وعدم التفرقة بين المقاتلين والمدنيين، كما نصت عليها اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩.

ومنذ بدء العدوان الإسرائيلى على غزة، قامت معظم المنظمات الحقوقية، ومن بينها -على سبيل المثال- مركز ماعت (مصر) بإصدار بيانات الإدانة شديدة اللهجة للأعمال البربرية الإسرائيلية ولصمت وتواطؤ الدول الكبرى مع هذا العدوان. وفى الوقت نفسه، أدانت التخاذل والتشرذم العربى فى مثل هذه الأحداث(٥).

وقد أصدرت هذه المنظمات مجموعة من البيانات التى أعربت فيها عن إدانتها للعدوان الإسرائيلى على غزة، ونددت بالصمت العربى الواضح إزاء هذا العدوان، وكذا المساندة الأمريكية لهذه الجرائم التى ترتكب على مرأى ومسمع من العالم أجمع. فقد عبرت عن استنكارها للمساندة الأمريكية للعدوان الإسرائيلى على غزة. وفى رسالة وجهتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ذكرت فيها "نطالب المجتمع الدولى والأمم المتحدة بأن يتحملا المسئولية الأخلاقية والسياسية والقانونية لوضع حد فورى للعدوان الإسرائيلى على قطاع غزة، وإنهاء الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة، من خلال فتح كافة المعابر، وتوفير الحماية الدولية ليس للمدنيين فى قطاع غزة فحسب، بل ولكافة الفلسطينيين فى الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وضمان حق الشعب الفلسطينى فى العودة وتقرير مصيره وتأكيد حقه فى مقاومة الاحتلال، وإقامة دولته المستقلة على كافة أراضيه المحتلة التى تضمنتها قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة"(٦).

كما كان تحرك المنظمات الحقوقية على المستوى العملى أسرع من تحرك الحكومات نفسها، حيث دعا عدد من المنظمات الحقوقية (المنظمة العربية لحقوق الإنسان) إلى اجتماع عاجل لمنظمات المجتمع المدنى العربية لبحث الأزمة، والعمل على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان فى فلسطين والعمل على طرحها للرأى العام العالمى بكافة الوسائل لتكوين قوة ضغط من بين مواطنى الدول الكبرى، تستطيع تغيير توجهاتها السياسية المتحيزة لإسرائيل على طول الخط، وكذلك طرحها أمام المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ومحاسبة قادة إسرائيل كمجرمى حرب، وكذلك جمع التبرعات اللازمة لدعم صمود الشعب الفلسطينى فى غزة. كما كانت هناك دعوات وتحركات مماثلة من عدد كبير من المنظمات الحقوقية المصرية والعربية، وهذا أقصى ما تستطيع فعله هذه المنظمات فى ظل اللوائح والقوانين التى تحكم عملها والمناخ السياسى الذى تتحرك فى إطاره(٧).

أيضا، طالبت منظمات المجتمع المدنى الأردنى بتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة الطبية العاجلة، وطالبت كذلك بزيادة حجم المساعدات وإرسالها على وجه السرعة، بالإضافة إلى مقاطعة المنتجات الأمريكية، والمقاطعة الدبلوماسية والسياسية والتجارية مع إسرائيل.

كما تحركت المنظمات الحقوقية التى تحظى بوضعية استشارية فى المنظمات الدولية، ومنها "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" فى اتجاه طرح القضية أمام هذه المنظمات، مطالبة بالتحقيق فى ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب فى غزة. ودعت مجلس الأمن للتدخل السياسى والعسكرى إنقاذا للشعب الفلسطينى من عمليات الإبادة الجماعية التى يتعرض لها. كما دعت الدول الكبرى للقيام بمسئوليتها الإنسانية واستخدام ثقلها السياسى فى كبح جماح إسرائيل.

إلا أنه عقب قيام العدوان، لوحظ تباطؤ منظمات حقوق الإنسان فى الإعداد لتشكيل هيئة قانونية، هدفها القيام بالرصد والاضطلاع وجمع المعلومات والتوثيق للجرائم الإسرائيلية، تمهيدا لملاحقة مجرمى الحرب الإسرائيليين ومقاضاتهم دوليا. وربما يمكن تفسير موقف منظمات حقوق الإنسان المقصور على التنديد والشجب إلى طبيعة الحرب نفسها. فقد اعتقد البعض أن الحرب ربما لا تدوم لفترة طويلة، ومن ثم سينتهى العدوان بسرعة. إلا أنه مع استمرار العدوان لمدة تقارب الشهر، فقد لاحظت المنظمات مدى الاختراقات التى قامت بها إسرائيل فى حق الفلسطينيين(٨).

٢- النقابات :

قامت النقابات، سواء فى مصر أو فى الدول العربية، بدور لا يمكن إغفاله فى التنديد بالعدوان الإسرائيلى على غزة، لا سيما نقابة الأطباء فى مصر ونقابة المحامين فى الأردن والمغرب. وفى مصر، بادرت نقابة الأطباء بإرسال فرق طبية لمساعدة منكوبى الحرب. وفى هذا السياق، أهاب د. عصام العريان، أمين عام نقابة الأطباء المصريين، بالشعوب العربية والإسلامية، وجميع الدول المحبة للسلام والحكومات، والمنظمات الإغاثية، أن تقوم بدورها الإنسانى تجاه الشعب الفلسطينى، مناديا بالتبرع بالمال لدعم تلك الجهود الإنسانية(٩). وقد دعا اتحاد الأطباء العرب إلى تقديم الدعم والتضامن للشعب الفلسطينى، وبادر بإرسال فرق طبية لمساعدة الجرحى والمصابين فى غزة. وإن كانت قد واجهتها بعض العقبات، تمثلت فى عدم دخول كثير من الأطباء عبر معبر رفح، فإن الدور الذى لعبته منظمة الأطباء النرويجيين مثل قوة ضغط دفعت إلى تحرك الأطباء على مستوى العالم لتقديم الدعم لغزة(١٠).

٣- الوفود الرسمية :

سافرت وفود رسمية من قبل الدول العربية إلى معبر رفح، ومنها وفد أرسله الرئيس بشار الأسد إلى رفح، وكذا وفد برئاسة السيد جمال مبارك، أمين السياسات بالحزب الوطنى، إلى معبر رفح وبصحبته بعض قيادات الحزب الوطنى، لإعلان تأييده لغزة، وقد ضم الوفد المصاحب له ممثلين عن الأحزاب والنقابات وبعض الشخصيات العامة، بالإضافة إلى وفد من البرلمان المصرى لتقديم العون والمساعدة للمنكوبين فى غزة.

ثانيا- مظاهر تحركات المجتمع المدنى ضد العدوان الإسرائيلى على غزة :

عمت مظاهر الغضب الشعبى من العدوان الإسرائيلى على غزة كافة الدول العربية والأوروبية، حيث استحوذ الهجوم الإسرائيلى على غزة اهتمام الشعوب، وعبرت منظمات المجتمع المدنى من خلال مؤسساتها، مثل الأحزاب والجمعيات الأهلية، عن رفضها لهذا العدوان. وقد تمثلت مظاهر هذا التعبير فى:

١- المظاهرات والمسيرات الشعبية :

على مستوى الشارع العربى والعالمى، فقد كانت الجماهير العربية والعالمية من أكبر الجماهير التى خرجت تؤيد غزة وتستنكر العدوان الإسرائيلى، وانتفض الشارع فى كل دول العالم بشكل تقريبى بكامل انتماءاته السياسية، وفى كل أنحاء العالم، رافعا شعارات الموت لإسرائيل وأمريكا، بل شهدت بعض الدول الأوروبية مظاهرات من أضخم المظاهرات فى تاريخها، شارك فيها ملايين الأشخاص. وقد شارك فى تنظيم هذه المسيرات والتظاهرات العديد من الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الأهلية. وقد اختلفت صور تنظيمها من دولة لأخرى(١١).

كما تظاهر آلاف الأشخاص فى المدن الأوروبية الكبرى، بحيث تجاوز عددهم ٢٠ ألفا فى العاصمة الفرنسية، باريس، حيث طالبوا بوقف العنف وبفرض عقوبات على إسرائيل. وفى لندن، قام المتظاهرون بإحدى أهم المسيرات فى العاصمة البريطانية منذ الحرب ضد العراق فى عام ٢٠٠٣، وتراوح عددهم بين ١٠ آلاف و١٢ ألفا، كما نظمت مظاهرات فى ألمانيا وهولندا وإسبانيا وإيطاليا، وحتى داخل إسرائيل، حيث نزل آلاف الأشخاص إلى شوارع تل أبيب، حاملين الأعلام الفلسطينية(١٢).

ونظم لبنانيون وفلسطينيون مظاهرات فى العديد من الاراضى اللبنانية يوم الأحد ٤ يناير ٢٠٠٩، احتجاجا على الهجوم الاسرائيلى البرى على قطاع غزة. كما أعرب عشرات الآلاف من المتظاهرين المغاربة فى الرباط يوم ٤ يناير ٢٠٠٩، ونحو خمسة آلاف متظاهر فى طرابلس، والعدد نفسه تقريبا من الاستراليين فى سيدنى وملبورن، معبرين عن استنكارهم للهجوم الاسرائيلى على قطاع غزة. كذلك، تظاهر آلاف الإسلاميين فى إندونيسيا، أكبر بلد إسلامى فى العالم. وفى تونس، نظمت منظمات المجتمع المدنى التونسى يوم ١٧ يناير ٢٠٠٩ مسيرات للتعبير عن سخط التونسيين على حرب الإبادة التى يخوضها الكيان الصهيونى فى غزة(١٣).

كما شهدت كل من مصر، والأردن، وسوريا، واليمن، وقطر، والكويت، وموريتانيا، وكشمير، وأفغانستان، وغيرها مظاهرات واسعة بعد صلاة كل جمعة، احتجاجا على استمرار الهجمات الاسرائيلية على غزة. وفى كابل بأفغانستان، احتج الاف الأفغان على الهجوم العسكرى الاسرائيلى المستمر على قطاع غزة خارج أكبر مسجدين فى أفغانستان بعد صلاة الجمعة(١٤).

وكان من أشهر المظاهرات تلك التى شهدتها تركيا "مظاهرة مليونية" لدعم غزة، وقد شارك فيها كل فئات المجتمع التركى، وليس فئة محددة، فقد برز فى تنظيمها حزب السعادة الإسلامى التابع لنجم الدين أربكان. وكانت منظمات المجتمع المدنى التركى حاضرة بكثافة. كما شهدت بعض العواصم الأوروبية مظاهرات عارمة فى كل من: بريطانيا، وفرنسا، والنرويج، والولايات المتحدة الامريكية، وفنزويلا، وإيطاليا. وقد تباينت هذه المظاهرات من دولة لأخرى، واختلفت فى حدتها ومدى استمرارها. فعلى سبيل المثال، استمرت المظاهرات بشكل يكاد يكون مستمرا فى معظم الدول الأوروبية منذ بداية العدوان. وقد ركزت هذه المظاهرات على(١٥):

١- التنديد بالعدوان الإسرائيلى على غزة.

٢- المطالبة بتشكيل محكمة جنائية دولية لملاحقة مجرمى الحرب الإسرائيليين.

٣- التنديد بالموقف الأمريكى المتخاذل والمساند لإسرائيل.

٤- رفض موقف الحكومات العربية، خاصة حالة الانشقاق العربى التى سادت عقب العدوان.

٥- المطالبة بسرعة تقديم الدعم والمساندة ومواد الإغاثة للمدنيين فى غزة.

٢- إصدار البيانات التضامنية :

أصدرت العديد من الأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان العديد من البيانات التضامنية والنداءات إلى الهيئات والمنظمات الدولية، خاصة منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، واللجان الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وقد تمحورت هذه البيانات حول مضمونين:

الأول: بيانات إدانة العدوان الإسرائيلى الوحشى على غزة واستنكار المجازر التى نفذتها، ومخاطبة جميع الهيئات والمنظمات للتضامن بالضغط فى اتجاه وقف الحرب، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطينى، وتأكيد الدعم المطلق له والدعوة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأمريكية، وإدانة الصمت العالمى، وعجز المؤسسات الدولية عن اتخاذ موقف واضح يدين هذا العدوان.

الثانى: كان بمثابة دعوة لاتخاذ عدد من الخطوات العملية والقانونية، مثل:

أ- تشكيل لجنة تحقيق دولية.

ب- إدانة جرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل، والمطالبة بإلغاء عضويتها فى منظمة الأمم المتحدة.

ج- وقف الاعتداءات والجرائم الإسرائيلية.

ومن هذه النداءات، النداء الذى وجهته الشبكة الأردنية لمنظمات المجتمع المدنى الأردنى الممثلة لست عشرة منظمة، وطالبت فيه بضرورة اتخاذ مواقف حاسمة عملية، وأن يتحمل الأردن واجباته نحو الشعب الفلسطينى، وتعظيم الدور الأردنى الرسمى بإعادة النظر فى اتفاقية وادى عربة، وسحب السفير الأردنى من إسرائيل وطرد سفير الأخيرة من الأراضى الأردنية، ومواصلة المطالبة بوقف فورى لهذه المجازر الوحشية التى ترتكب فى قطاع غزة(١٦).

٣- إرسال البعثات الطبية والمساعدات الإنسانية إلى غزة :

دعت مظمات المجتمع المدنى إلى سرعة إرسال البعثات الطبية والمساعدات لأهالى غزة، لوقف الوضع المتدهور فى الأراضى الفلسطينية. ويذكر فى هذا الصدد ما دعا إليه المجلس الولائى لأخلاقيات مهنة الطب بالمغرب الأطباء الإخصائيين إلى الالتحاق بمستشفيات غزة للمشاركة فى جهود إسعاف جرحى العدوان الإسرائيلى، والاستجابة للنداءات التى يطلقها نظراؤهم بمختلف مستشفيات القطاع. كما وجه الاتحاد العربى للأطباء نداء عاجلا إلى نظرائه فى كل الدول العربية للاستجابة لنداء جرحى الحرب الإسرائيلية، وحصر الاحتياجات فى اختصاصات الإنعاش العام، والجراحة العامة، والحروق، والعظام، إضافة الى النفسانيين(١٧).

كما بادرت نقابة الأطباء بمصر إلى الدعوة إلى سرعة تقديم الدعم والمساندة للجرحى الفلسطينيين، كما تطوع عدد من الأطباء المصريين، وبادروا بالذهاب إلى رفح، حتى يتمكنوا من الدخول إلى المستشفيات فى قطاع غزة.

٤- الدعوة إلى تشكيل محكمة جنائية دولية لمقاضاة مجرمى الحرب الإسرائيليين :

دعت كافة منظمات المجتمع المدنى العربى والعالمى، ومنها مركز القاهرة لحقوق الإنسان، وأكاديمية المجتمع المدنى الجزائرى، إلى رفع دعوى قضائية ضد مجلس الحرب الإسرائيلى لدى محكمة العدل الدولية بلاهاى بتهمة ارتكاب جرائم حرب وإبادة سكان غزة واقتراف جرائم ضد الإنسانية. وقد أعلن السيد أحمد شنة، رئيس الأكاديمية، رفع دعوى قضائية بالتنسيق مع محامين جزائريين وأجانب ضد كل من رئيس الوزراء، ووزيرى الدفاع والخارجية لإسرائيل، حيث تقوم المحامية السويسرية "كريستيان إيكلاى" بتحرير الدعوى بتهمة ارتكاب جرائم الحرب، والإبادة الجماعية لشعب أعزل، واقتراف جرائم ضد الإنسانية، وتحمل مجلس الأمن مسئولية الإبادة التى تعرض لها أطفال ورضع ونساء غزة(١٨).

كما أصدرت منظمات عربية، تمثل المجتمع المدنى، توصيات رفعتها للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، أبرزها تفعيل الشراكة الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى فى العالم العربى. وطالبت بضرورة تشكيل محكمة جنائية دولية لمقاضاة مجرمى الحرب الإسرائيليين.

ثالثا- موقف المجتمع المدنى بعد الحرب :

بعد صدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، وإعلان التهدئة فى غزة، لم يتوقف دور المجتمع المدنى عن مساندة غزة، حيث بادرت منظمات المجتمع المدنى إلى محاولة توثيق الجرائم التى ارتكبتها إسرائيل فى الأراضى المحتلة. وهناك ملمحان يكادان يسيطران على المبادرات الأهلية تجاه غزة بعد الحرب، الأول هو التبرعات التى انطلقت حملاتها فى كل الدول العربية، والثانى: جهود توثيق جرائم إسرائيل التى أعلنت عنها بعض المنظمات الحقوقية والنقابات المهنية.

وقد تصدى المجتمع المدنى للقيام برصد الدمار الذى لحق بالبنية الأساسية فى غزة، وتجميع لأقوال الشهود، والاستعانة بشهادات الأطباء الذين استقبلوا الجرحى، ورصد ما جاء بوسائل الإعلام العربية والأجنبية، وحصر لأسماء القادة الإسرائيليين الذين كان لهم دور فى الحرب.

وإضافة لكل ذلك، تم تشكيل لجنة من خبراء القانون الدولى والحقوقيين والإعلاميين والشخصيات الدولية المساندة للقضية، تقوم باستخدام هذه الأدلة، كل فى مجال تخصصه، بما يخدم هدف مساءلة قادة إسرائيل قانونيا.

كما اصطفت العديد من الفعاليات الحقوقية والمنظمات الدولية لجمع الحجج وتوثيق المشاهد والصور والشهادات من أجل إقامة دعاوى قضائية أمام محاكم دولية مختصة من أجل إنصاف ضحايا مجازر غزة، ومقاضاة المسئولين الإسرائيليين، خاصة فى ظل السعى الإسرائيلى لتحصين جنودها وقادتها العسكريين من الملاحقات القانونية أمام المحاكم الدولية.

وفى هذا الصدد، أكد الناطق الرسمى باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان، الدكتور هيثم مناع، أن هناك نحو أربعمائة منظمة ونقابة وجمعية حقوقية، وأخرى للمحامين وتجمعات شعبية ومهنية. ويقدر عدد أعضاء المنظمات الموقعة بأكثر من ثلاثة ملايين عضو، تصطف من أجل جمع الوثائق والأدلة على جرائم الكيان الصهيونى فى غزة(١٩).

كما طالبت منظمات المجتمع المدنى العربى المشاركة فى القمة الاقتصادية العربية بالكويت بملاحقة المسئولين الاسرائيليين مرتكبى "العدوان وجرائم الهولوكوست والإبادة الجماعية فى قطاع غزة عن عمد وإصرار"، مؤكدة فى الوقت ذاته ضرورة سحب إسرائيل لقواتها من غزة ورفع الحصار بجميع أشكاله عن غزة وفتح جميع المعابر(٢٠).

وأعربت المنظمات، فى بيان يتألف من خمسة بنود، أصدرته عقب انتهاء المنتدى الاقتصادى للقمة، عن إدانتها للعدوان الإسرائيلى على غزة، داعية المجتمع الدولى إلى تأمين حماية دولية للفلسطينيين بما يضمن حقهم فى تقرير المصير، وإقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة، وتوفير الظروف المناسبة لتأمين حق اللاجئين فى العودة إلى أراضيهم. ودعت المنظمات إسرائيل إلى رفع حصارها بجميع أشكاله عن قطاع غزة، وفتح جميع المعابر والحدود مع القطاع، وتأمين ربط غزة بمحيطها العربى.

جدير بالذكر أن عصام العريان، أمين صندوق النقابة العامة لأطباء مصر، أكد أن النقابة بدأت، بالتنسيق مع المكتب الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية وعدد من المنظمات الحقوقية الدولية، توثيق جرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل خلال عدوانها على قطاع غزة. حيث سافر وفد طبى على أعلى مستوى ومندوبون من منظمة الصحة العالمية إلى قطاع غزة لتوثيق الانتهاكات الطبية والإنسانية التى ارتكبتها إسرائيل خلال عدوانها على غزة.

وقد بدأت النقابة تنظيم جلسات استماع للأطباء الذين نجحوا فى الوصول إلى غزة خلال فترة العدوان، وتوثيق شهاداتهم لإعداد ملف كامل ينوى المكتب الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية تقديمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، بالتنسيق مع المنظمات الحقوقية الدولية التى بدأت إجراءات فعلية لعرض

القضية أمام المدعى العام للمحكمة الأرجنتينية، لويس مورينو أوكامبو(٢١).

علاوة على ذلك، حملت المنظمات إسرائيل المسئولية الجنائية للعدوان على غزة، وحملت هذه المنظمات إسرائيل المسئولية المدنية، مطالبة بإلزامها بدفع التعويضات لسكان غزة عما لحقهم من أضرار جراء العدوان الإسرائيلى على القطاع(٢٢). ودعت لجنة المتابعة لمنظمات المجتمع المدنى فى لبنان إلى اجتماع تشاورى مع خبراء قانونيين ومنظمات دولية للتداول فى كيفية إعداد ملفات مهنية لملاحقة ومقاضاة إسرائيل على جرائم الحرب فى غزة(٢٣).

وفى هذا الصدد، ألقى المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان الضوء على أبرز الانتهاكات الإسرائيلية ضد الطواقم الطبية الفلسطينية خلال العدوان على قطاع غزة، الذى استمر من يوم السبت الموافق ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى يوم الثلاثاء الموافق ١٣ يناير ٢٠٠٩. وتمكن باحثو المركز من أخذ شهادات الضحايا وشهود العيان، فضلا عن مقابلة المسئولين فى وزارة الصحة، والمسئولين فى المنظمات الإنسانية(٢٤).

رابعا- تقييم دور المجتمع المدنى فى الأزمة :

ساهم حجم التفاعل بين الضغوط والمطالب الخارجية والداخلية فى تغيير البيئة الداخلية، وتحديد حيز نشاط وفاعلية القوى المدنية ومؤسساتها، بالإضافة إلى مساهمتها فى بلورة بعض اتجاهات تحرك تكوينات المجتمع المدنى العربى نحو أدوار جديدة(٢٥). فى إطار هذا الاستعراض السريع للعديد من تفاعلات المجتمع المدنى المصرى والعربى إزاء الحرب الإسرائيلية على غزة، وفى إطار طبيعة المجتمع المدنى وسماته والمحددات الداخلية والخارجية التى تلعب دورا لا يستهان به فى تحديد أدواره ووظائفه وأنشطته، إلا أنه يعانى من "ضعف شديد فى الفعالية، والقدرة على التأثير، على الرغم من نجاحها فى إحراج الحكومات العربية والعالمية، ناهيك عن فقدانه الوحدة أو حتى التنسيق على الصعيد العربى الشامل". حيث اتخذت الجماهير العربية ومنظمات المجتمع المدنى فى معظمها شكل "الرأى العام المساند" لغزة احتراما وتقديرا وإعجابا، وليس الحركة الفاعلة المؤثرة الضاغطة على دوائر صنع القرار فى أنظمة الحكم العربية، بما يدفعها إلى تغيير حقيقى فى سلوكها.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من تحرك منظمات مدنية مصرية وعربية لمساندة غزة، فقد كشفت الحرب عن جوانب نقص فى أداء هذه المنظمات، من حيث قدرتها على بناء الشبكات فى المجالات النوعية المرتبطة بآثار الدمار الإسرائيلى أو تكوين الائتلافات الدولية، أو فى تفعيل الجوانب الحقوقية المتعلقة بجرائم الحرب.

وعموما، يمكن القول، فيما يخص مدى فاعلية منظمات المجتمع المدنى فى تحركاتها إزاء هذه الحرب، إن المنطقة العربية كلما شهدت أحداثا كبرى، وعلى الأخص ذات طابع قومى، مثل الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية، أو الاحتلال الأمريكى للعراق، فإن المجال السياسى يتقدم ويكون أكثر فاعلية من الأنشطة المتعلقة بالمنظمات ذات الطابع الحقوقى.

وعن التحديات والعوائق التى تواجه تحرك المنظمة، يقول الدكتور هيثم مناع، الناطق الرسمى باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان، إن "العوائق تأتى من عدة أطراف، ومحاولة حكومات معينة الاستفادة من هذا النشاط أو توظيفه، ووجود أطراف عربية رسمية لا تريد سابقة محاكمة يحترمها الوعى الجماعى العربى، وعدم وجود ثقافة حقوقية كافية. كما يتحول الإعلام أحيانا إلى عامل تشويش بحيث يخلق إحباطات أو أوهاما كاذبة، بالإضافة إلى التوظيف الحزبى من بعض الأطراف. ويضيف هيثم مناع أن الضغوطات كثيرة، وللأسف يتم توظيف قطاع من حركة حقوق الإنسان لخطاب مختلف، بحيث يقدم الإعلام بعض المنظمات كمنظمات موالية للفلسطينيين، ويقدم غيرها باعتبارها منظمات حقوق إنسان موضوعية"(٢٦).

وفى هذا الإطار، تنشأ وتنشط أشكال ائتلافية انتقالية من خارج المؤسسات الرسمية، كلجان دعم الانتفاضة الفلسطينية، أو المقاومة اللبنانية، أو العراقية. وتصبح هذه الأشكال أكثر تعبيرا وأكثر مباشرة فى علاقتها بحركة الجماهير فى الشارع، وأكثر اتصالا بالحركات والأشكال العفوية. كما يبرز فى هذا السياق دور الأحزاب السياسية أكثر من دور المنظمات الحقوقية، التى قد تتصل فعاليتها بقضايا أخرى، مثل البيئة والسكان والصحة واللاجئين.

الهوامش :

١- د. إيمان حسن، موقف المجتمع المدنى العربى، فى د. عبدالمنعم المشاط، د. ناهد عز الدين (محرران)، تداعيات الحرب الإسرائيلية - اللبناية على مستقبل الشرق الأوسط، أعمال المؤتمر العشرين للبحوث السياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨، ص٦٧٣.

٢- أيمن السيد عبدالوهاب، المجتمع المدنى العربى.. السمات العامة ومتطلبات التفعيل، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٤، السنة (٤٤)، أكتوبر ٢٠٠٨، ص١٠٦.

٣- المرجع السابق، ص٦٧٣.

٤- د. ناهد عز الدين، موقف المجتمع المدنى المصرى.. مؤشرات واقعية ودلالات مستقبلية، فى د. عبد المنعم المشاط، د. ناهد عز الدين (محرران)، تداعيات الحرب الإسرائيلية - اللبناية على مستقبل الشرق الأوسط، أعمال المؤتمر العشرين

للبحوث السياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨، ص٦١٩.

5- http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-13-.106794htm

٦- رسالة من منظمات المجتمع المدنى الأردنية إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول الجرائم فى غزة، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ يناير ٢٠٠٩.

٧- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية:

- http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=30089

8- http://www.kulifi.com/v/t.21735html

٩- لا يمكن إنكار الدور الإغاثى والطبى المهم لكل من الهلال الأحمر المصرى والمستشفى العسكرى الميدانى الذى أرسلته القوات المسلحة. كما كان للقوات المسلحة الدور الأكبر فى نقل المساعدات والإمدادات طوال فترة الحرب، وتم على متن طائراتها نقل الوفد المصرى إلى بيروت، ثم نقل المصريين وغيرهم إلى مصر.

10- http://www.palpress.ps/arabic//index.php?maa=ReadStory&ChannelID=46323

11-http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=10178566&cKey=1231794810000&ty=st

١٢- "كارثة إنسانية" فى غزة وسويسرا تكرر دعوتها إلى وقف فورى لإطلاق النار، وكالة رويترز، ٦ يناير ٢٠٠٩.

١٣- الخليج، ١٧ يناير ٢٠٠٩.

١٤- وكالة رويترز، تواريخ مختلفة، ٢-٣-٤ يناير ٢٠٠٩.

15-http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=10178566&cKey=1231794810000&ty=st

16- http://www.kulifi.com/v/t.21639html

١٧- أطباء يصفون قسوة مجازر الاحتلال ويشيدون بصمود غزة، جريدة الأهرام، ١٣ يناير ٢٠٠٩.

١٨- جريدة المساء، ٩ يناير ٢٠٠٩، على الرابط:

- http://www.el-massa.com/ar/content/view/41/16364/

١٩- جريدة الحقيقة الدولية، رويترز، ٧ فبراير ٢٠٠٩.

20- http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=215145&pg=1

٢١- جريدة الأهرام، ٢٨ يناير ٢٠٠٩.

٢٢- جريدة الرأى العام الكويتية، ١٨ يناير ٢٠٠٩.

23- http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=215145&pg=1

٢٤- جريدة الخليج، ٢٩ يناير ٢٠٠٩.

٢٥- أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص١٠٦.

٢٦- حوار للدكتور هيثم مناع مع جرية الحقيقة الدولية، باريس، ٣٠ يناير ٢٠٠٩.





■ عادل سيد أحمد*

فى خضم معركة غزة، التى جرت مؤخرا، كثيرا ما كان يتم تصوير الأمر وكأنه حرب بين العدالة والظلم، أو بين الاعتدال والتطرف، بل وصل الأمر ببعض الكتاب والمحللين إلى اعتبار ما تقوم به إسرائيل، أو ما تصر عليه حماس، بمثابة مخالفة للسنن الكونية، أو - على الأقل - محاولة للسير عكس الاتجاه وكسر لأسس العلاقات الدولية. بيد أن استقراء التاريخ والنظر بتأمل فيما جرى بين إسرائيل وحماس فى غزة، وقبلها بين الولايات المتحدة وطالبان فى أفغانستان، ثم بينها وبين القاعدة فى العراق وفى بلدان أخرى، يدفع إلى القول إن ما يجرى لا يخالف أسس ونظريات العلاقات الدولية، كما تدرس كأحد فروع العلوم السياسية.

بل إن اختلاف منطلقات وأدوات طرف، مثل إسرائيل، وطرف، مثل حماس، يجعل الحكم بأن هذا الطرف "قوى" وذاك "ضعيف" مشكوكا فيه، ويحتاج إلى مراجعة. فضبط التوصيفات والاصطلاحات يتيح فى هذه الحالة مزيدا من التجرد والحياد فى استخلاص دروس وعبر مثل هذه المعارك والحروب غير المتكافئة بالمنظور المادى.

لقد جسدت "محرقة" غزة البون الكبير بين منهجين مختلفين فى التعامل مع القضايا الدولية فى إطار إحدى أهم مدارس العلاقات الدولية، وهى المدرسة الواقعية، أو حسبما يفضل البعض تسميتها مدرسة القوة.

مدارس العلاقات الدولية :

لماذا تقع الحروب؟ هل الوطنية السبب، أم الأيديولوجية، أم غياب حكومة عالمية، أم خطأ الإدراك، أم أن البشر بطبيعتهم عدائيون؟ وكيف يمكن أن يتحقق الاستقرار فى المناطق المختلفة من العالم؟ أسئلة كثيرة أثيرت عبر التاريخ، وحاولت نظريات العلاقات الدولية الإجابة عليها. وفى هذا السياق، برزت ثلاث مدارس رئيسية فى دراسة العلاقات الدولية هى: الواقعية، والليبرالية (التعددية)، والماركسية (التبعية)(١). ولكل من هذه المدارس فروض قامت عليها واعتمدتها فى تفسير النزاعات بين الدول قديما وحديثا، وكذلك فهم أحداثها أو التنبؤ بما ستكون عليه فى المستقبل.

المدرسة الواقعية: تعتمد على عدة فروض، أهمها أن الدولة هى الفاعل الرئيسى، وهى مستوى التحليل الرئيسى. وتفترض المدرسة الواقعية أن الدولة تتبع دائما سياسات رشيدة، وبالتالى تسعى إلى تعظيم مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية فى السياسة الخارجية، ولقضايا الأمن أهمية قصوى على ما عداها من القضايا.

المدرسة الليبرالية (التعددية): تقوم فروضها على أن الدولة ليست الفاعل الوحيد، والدول والفاعلون الآخرون على القدر نفسه من الأهمية. وتنقسم الدول إلى وحدات جزئية بعضها يمتد تأثيره خارج الدولة، أى عابر للقومية. وتوضع سياسات الدول بناء على عملية صنع السياسة الخارجية، ومخرجاتها ليست مثالية بالضرورة. وفى الليبرالية، هناك أجندة متعددة الأهداف المجتمعية، وتماثل قضايا الرفاهية فى أهميتها إن لم تتجاوز أهمية قضايا الأمن القومى.

مدرسة الماركسية (التبعية): تنطلق من أن الطبقات والدول والمجتمعات وكذلك الفاعلين غير الدوليين يعملون جميعا كجزء من النظام الرأسمالى العالمى. وتنظر إلى العلاقات الدولية بمنظار تاريخى، خاصة ما يتعلق منها بالتطور المستمر للعالم

(*) باحث فى العلاقات الدولية.

الرأسمالى، وتركز على أنماط الهيمنة الاقتصادية داخل المجتمعات ذاتها وكذلك فيما بينها.

المدرسة الواقعية :

احتكرت المدرسة الواقعية مفهوم القوة على نحو ملحوظ، فبات سمة أساسية من سماتها أن يتم التحليل باتخاذ الدولة وحدة التحليل الرئيسية، وأن يتم التركيز على "القوة" باعتبارها العماد الرئيسى للأمن القومى الذى يحتل حيزا رئيسيا وسابقا لأى قضية أخرى تهتم بها الدولة.

تنطلق هذه المدرسة من عدة مقولات أساسية، أهمها أن السياسة الدولية هى عملية صراعية، أساسها الصراع بين القوى الكبرى من أجل الحصول على مصادر القوة، وأن النظام الدولى هو نظام فوضوى يفتقر إلى نقطة توازن نتيجة عدم وجود سلطة عليا تنظم حركته. كما أن الدول هى القوى الوحيدة فى هذا النظام، إذ لا يعتد بأى وحدات دولية لا تأخذ شكل الدولة، لأنها لا تمتلك مصادر القوة(٢).

ويقدم هانز مورجنثاو ستة مبادئ تلخص رؤية فلسفية متكاملة للعالم:

أولا- مدرسة الواقعية السياسية تؤمن بأن السياسة، مثل المجتمع بوجه عام، تحكمها قوانين الأهداف الضاربة بجذورها فى الطبيعة الانسانية.

ثانيا- ما يساعد الواقعية السياسية على أن تجد طريقها فى السياسات الدولية هو مفهوم المصلحة الذى يتم تعريفه بمصطلح القوة.

ثالثا- القوة والمصلحة تتغيران فى المحتوى وفق البيئة المحيطة، زمانا ومكانا.

رابعا- المبادئ الأخلاقية الكونية لا يمكن تطبيقها على أفعال الدول.

خامسا- ترفض مدرسة الواقعية السياسية أن تحدد المعايير الأخلاقية لأمة بعينها القوانين الأخلاقية التى تحكم العالم.

سادسا- الاختلاف بين المدرسة الواقعية والمدارس الأخرى هو خلاف حقيقى ومتجذر(٣).

وترى المدرسة الواقعية أن الصراع الدولى هو جزء من طبيعة الإنسان. فالصراع هو تعبير عن النزعات الأنانية والعدوانية الغريزية التى ولد بها الفرد، والتى تدفع بالعلاقات البشرية إلى حالة تشبه حالة الطبيعة الأولى. فهناك نزعات غريزية عدوانية أصيلة فى البشر تدفعهم نحو الصراع. فيرى عالم الأنثروبولوجيا، كونراد لورنز، أن العدوان هو غريزة بشرية. ونتيجة لتلك الغريزة، يتجه البشر نحو التقوقع فى إقليم معين لضمان الأمن والحماية ضد عدوان الآخرين. ومن هنا، يتصارع البشر حول السيطرة على الأرض(٤).

وبالنظر إلى التاريخ المعاصر، نجد أن المجتمع الإسرائيلى كثيرا ما قدم أمثلة نموذجية على مدى عدوانية النفس البشرية. ففى الأعوام الثلاثة الماضية فقط (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، جسدت إسرائيل عدة أمثلة لذلك النمط، نشير فقط من بينها إلى "الإهداء" الذى بعث به أطفال إسرائيل إلى أطفال لبنان منقوشا فوق الصواريخ التى قصفت بها تل أبيب لبنان، ثم التنافس والمزايدة بين القادة الإسرائيليين فى المدى المفترض الوصول إليه فى تدمير حماس وسحق الفلسطينيين فى غزة. ومن غير المؤكد ما إذا كانت حالة المجتمع الإسرائيلى، أو اليهودى بشكل عام، تمثل مجرد نموذج للنفس البشرية أم أن لها خصوصية تتفرد بها. إلا أن الشاهد هو تغلغل وتأصل هذه العدوانية لدى الفرد والمجتمع والدولة الإسرائيلية.

وفى هذا السياق، يشير والتز إلى أن الدول لا تختلف كثيرا عن بعضها فيما تسعى إلى تحقيقه، بل فى قدراتها على تحقيقه(٥).

ووفقا للمدرسة الواقعية، فإن القوة هى قدرة فرد أو مجموعة أو أمة على التأثير فى سلوك الآخرين وفق الغايات النهائية المرجوة للطرف المؤثر، أو هى سيطرة الإنسان على عقول الآخرين وأفعالهم، أو هى القدرة على السيادة فى النزاع والتغلب على المعوقات.

يعرف بعض أنصار المدرسة الواقعية القوة بأنها محصلة القدرات (العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية وغيرها) المتوافرة للاستخدام لدى الدولة. بينما يرى آخرون أن القوة ليست قيمة حسابية مطلقة تتحدد لكل دولة، كما لو أنها كانت بمفردها فى الفراغ، بل إن القوة هى القدرات النسبية مقارنة بالقدرات لدى الدول الأخرى. وهكذا، فقوة الولايات المتحدة -على سبيل المثال- تقاس بمقارنة قدراتها إلى قدرات الدول الأخرى، وكل من المفهومين يفترض رؤية استاتيكية للقوة.

أما المفهوم الديناميكى للقوة، فيركز على التفاعلات فيما بين الدول. فنفوذ الدولة (أو القدرة على التأثير) لا يتحدد فقط بقدراتها (أو قدراتها النسبية) ولكن يتحدد أيضا بوسيلتين:

أولا- إرادة الدولة ورغبتها فى استخدام تلك القدرات، وإدراك الدول الأخرى لهذه الإرادة.

ثانيا- سيطرة الدولة ونفوذها على الدول الأخرى. فالقوة هنا يمكن استنتاجها بملاحظة سلوك الدول فيما بينها. فالقوة النسبية للدول هى غالبا ما تتكشف بوضوح بالمخرجات الناتجة عن التفاعلات التى تجرى فيما بينها(٦).

الفاعلون غير الدوليين :

فى ضوء أحداث غزة، وباعتماد المدرسة الواقعية بأطرها الكلاسيكية وفى صورتها القديمة، فإننا إزاء فاعلين فى الصراع يعتمدان مفهوم القوة بمستويات متباينة. فإسرائيل كفاعل "دولة" تستند إلى القوة بصورة مباشرة ومطلقة، دونما أدنى اكتراث حتى للتعبير الذى درجت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وكذلك الآليات الدبلوماسية على استعماله، الا وهو "الإفراط فى استخدام القوة"، وهو تعبير يقر ضمنا بمشروعية استخدام القوة. وتعتمد إسرائيل القوة منهجا مطلقا دون اكتراث بأى ردود افعال هى فى جوهرها هشة، بل وترتكز على منطلقات غير بعيدة عن موقف أحد طرفى النزاع (إسرائيل).

اما الطرف الآخر (حماس)، فتمثل حالة الفاعل "اللا دولة"،

وهو فاعل مثله مثل منظمة الأمم المتحدة غير معترف به فى الإطار التحليلى للمدرسة الواقعية التى تعتمد فقط الدولة كوحدة تحليل أساسية. وقد يبدو الأمر على هذا النحو قصورا فى منهج المدرسة الواقعية، حيث يعجز إطارها التحليلى عن استيعاب أطراف فاعلة ومهمة فى النزاع لعدم تمتعها بصفة الدولة المتخذة وحدة للتحليل، وهو ما ذهبت إليه مدرستا الليبرالية والماركسية اللتان أدرجتا الفاعلين الآخرين فى التحليل. إلا أن التدقيق فى "الفلسفة" والمعانى الكامنة وراء حرب غزة ٢٠٠٩ يوضح استمرارية المدرسة الواقعية، حتى فى صورتها الكلاسيكية، وصلاحيتها فى تفسير سلوك الأطراف، بما فيها المنظمات الدولية وحماس كفاعلين غير الدول.

المنظمات الدولية :

لا يؤمن أنصار المدرسة الواقعية بأى دور للمنظمات الدولية فى الأمن والفوضى الدولية، بما فى ذلك هيئة الأمم المتحدة. ويؤكد والتز أن المنظمات الدولية لا تقدم مجهودا تنظيميا للعلاقات الدولية بقدر ما تقدم وسيلة لخدمة مصالح بعض الدول، والتى تتمثل فى حلف الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية. فالمبادئ التى يتضمنها الميثاق ما هى إلا مجرد شعارات لا تجسد فى الواقع إذا تعارضت مع مصالح الدول الكبرى، كما أن أجهزة ومؤسسات المنظمة تعتبر هى الأخرى أداة فى يد الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الذى يملك القدرة على اتخاذ وتنفيذ القرارات، وهذه القرارات بدورها رهينة الإجماع وحق النقض(٧). فالدولة هى الفاعل الحقيقى والرئيسى فى مجال العلاقات الدولية. أما الوحدات الأخرى "اللا دول"، مثل المؤسسات متعددة الجنسيات والمنظمات عابرة القوميات الأخرى، فإنها أقل أهمية. ولا تملك المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة والناتو) موقفا مستقلا، لأنها مكونة من وحدات دول مستقلة ذات سيادة، وهى بدورها التى تحدد ما الذى ستفعله المنظمات الدولية(٨).

من هنا، يكون استخدام المدرسة الواقعية فى العلاقات الدولية، للمعاونة فى قراءة حرب غزة ٢٠٠٩، سلاحا ذا حدين فيما يتعلق بمسألة الدولة كفاعل وحيد دون مكان للوحدات الأخرى "اللا دول" فى التحليل. فالمدرسة الواقعية تنجح فى هذه الحالة فيما يتعلق بمسألة المنظمة الدولية، منظمة الأمم المتحدة، التى بدت مشلولة تماما إزاء التحرك لوقف الحرب الدائرة فى غزة. وهذا الشلل لا يمكن اعتباره غير مسبوق، بل متكرر بصور مختلفة وفق التعاطى الدبلوماسى العربى والدولى، اللذين شهدا انقساما كبيرا، حتى فى الموقف العربى للمرة الأولى إزاء إسرائيل. لكن الحالة التى بدت عليها المنظمة الدولية تؤكد ما ذهبت إليه المدرسة الواقعية من أن تلك المنظمات لا تملك إرادة مستقلة بمنأى عن إرادات الوحدات المكونة لها (تكفى الإشارة إلى قيام إسرائيل بقصف مقار تابعة للأمم المتحدة دون أى اكتراث بردود أفعال شبه محتملة من جانب المنظمة الدولية)، وهو ما يدعم تصور المدرسة الواقعية فى اعتماد الدولة وحدة التحليل وإهمال الفاعلين الآخرين بما يسمى "اللا دول".

لقد ارتبط موقف المنظمة الدولية بموقف الدول الأعضاء المكونة لها. ولما كانت إسرائيل تملك التنسيق مع القوة الرئيسية القادرة على عرقلة قرارات مجلس الأمن، ومنع إصدار بيانات الإدانة، ولما كان الانقسام الظاهر بين البلدان العربية -بصرف النظر عن تفاصيله العربية الداخلية- بشأن التحرك الدبلوماسى وسرعته، فإن المنظمة بدت عاجزة عن الفعل، ولم يبرز منها غير الموقف الوحيد المحدد والواضح للولايات المتحدة بالمساندة المطلقة للتجسيد والتطبيق الإسرائيلى للمدرسة الواقعية.

حماس "لا دولة" لكن لاعب دولى :

رغم ما يبدو ظاهريا من قصور فى الاعتماد على المدرسة الواقعية للتنظير بشأن الطرف الثانى فى حرب غزة، وهو حماس، باعتبارها فاعلا غير دولى لا يصلح كوحدة تحليل، وفق الإطار الكلاسيكى للواقعية، إلا أن دراسة ظروف الصراع وخلفياته تشير إلى غير ذلك، أى إلى صلاحية المدرسة الواقعية فى تحليل وتفسير لتلك الحالة. ذلك أن حماس حركة مقاومة (مثل بقية حركات المقاومة قديما وحديثا بصرف النظر عن مظلتها الفكرية ذات الخلفية الدينية) ترتبط بقوى (دول) فاعلة أخرى ضرورية لبقاء حركة المقاومة ولمدها بسبل الحياة ولدعم قدرتها، ليس على المقاومة المسلحة فقط، بل وعلى الاستمرار فى نهج المقاومة لأمد طويل.

ومن قبل حماس، كانت منظمة التحرير الفلسطينية التى نشأت كحركة تحرر وطنى بدعم عربى شامل. ونظرا لتباين الرؤى السياسية بين الدول العربية ذاتها إزاء إدارة الصراع العربى - الإسرائيلى وطرق الحصول على حقوق الشعب الفلسطينى، انقسمت المنظمة إلى أجنحة وتيارات موزعة الولاءات بين الدول العربية، وبالتالى فإن مواقف تلك الأجنحة عكست رؤى وتوجهات البلدان المحتضنة لها. وبالتالى، نرجع إلى دراسة الدول المؤثرة فى قرارات تلك الكيانات الجديدة لفهم ما يصدر عن تلك الجماعات "اللا دول" التى أصبحت مؤثرة وفاعلة على نحو كبير فى العلاقات الدولية.

ومثلما توضح لنا مواقف الدول المكونة للمنظمات الدولية، وعلاقات القوة فيما بينها، المدى الذى يمكن أن تذهب إليه المنظمة ككيان تابع لإرادات تلك الدول، فإن اعتماد التحليل على الوحدات المشار إليها فى المدرسة الواقعية، وهى الدولة، من شأنه أن يفسر أداء الوحدة المستحدثة "اللا دولة". فحالة حماس لا يمكن فصلها عن الإطار الدولى المحيط بها، لأن أى حركة تحرر وطنى تنتهج المقاومة المسلحة لابد لها من أجواء حاضنة، سواء على مستوى الجغرافيا أو الدبلوماسية أو الدعم اللوجيستى والمعنوى. لذلك، لا يمكن فهم حالة الطرف الثانى فى النزاع "حماس" دون فهم أداء الدول الفاعلة الرئيسية، مصر وسوريا وإيران، كل بأبعاده المتشابكة، لنفهم دور كل منها، مما ينقلنا إلى استمرارية اعتماد الدولة كوحدة تحليل فى العلاقات الدولية، وفق المدرسة الواقعية.

هناك أمثلة أخرى تشير إلى أهمية الدولة ودورها المحورى فى العلاقات الدولية كوحدة تحليل وحيدة، وفق المدرسة الواقعية. مثلا، قيام إسرائيل بخطوات لحماية جنودها وضباطها من الملاحقة بتهم جرائم حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية. فالدولة هنا هى الفاعل الرئيسى التى تحمى مواطنيها من الملاحقة حتى بتهم جرائم الحرب، وهى أيضا -أى الدولة- الفاعل الرئيسى التى قد توافق على تسليم مواطنيها إلى محاكمة دولية خارج

مقارنة بين مدارس العلاقات الدولية

الدولة	الواقعية	الليبرالية	الماركسية
وحدة التحليل	الدولة هى الفاعل الرئيسى	الدول والفاعلون الآخرون على القدر نفسه من الأهمية	الطبقات والدول والمجتمعات وكذلك الفاعلون غير الدوليين يعملون جميعا كجزء من النظام الرأسمالى العالمى
طبيعة الفاعل / الفاعلين	الدولة كيان واحد متجانس لا يجزأ "صندوق مغلق"	داخل الدول توجد وحدات جزئية "فاعلون فرعيون"	تتحدد طبيعة الفاعلين الدوليين وفقا للتطور التاريخى للصراع الرأسمالى
ديناميكية سلوك الفاعل الدولى	الدولة رشيدة وتسعى بعقلانية إلى تعظيم مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية فى السياسة الخارجية	السلوك يتحدد بناء على أهمية صنع السياسة الخارجية القائمة على التفاوض والتحالف والحلول التوفيقية لكن مخرجاتها ليست مثالية بالضرورة	سلوك الفاعلين الدوليين يعتمد على أنماط الهيمنة داخل المجتمعات وكذلك فيما بينها
القضايا	قضايا الأمن لها الأهمية القصوى على ما عداها من القضايا	أجندة الأهداف المجتمعية متنوعة وقضايا الرفاه تماثل -إن لم تكن أكثر- أهمية قضايا الأمن الوطنى	الجوانب الاقتصادية هى الأكثر أهمية

المصدر :

Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism And Beyond, Allyn & Bacon, MA, USA, 1999, p. 10.

أراضيها، أو قد ترفض الانصياع لذلك. وهناك أيضا اشتراط الولايات المتحدة على الحكومة العراقية فى الاتفاقية الأمنية عدم ملاحقة جنودها بجرائم ضد الإنسانية.

نموذج ميلوس :

تقدم أدبيات المدرسة الواقعية نموذجا يشرح ببلاغة، وإن بدا للوهلة الأولى قادما من الماضى السحيق، كيفية المواجهة بين طرفى نزاع، اختل ميزان القوة فيه لصالح طرف بات يملك كافة مصادر القوة، وطرف بات يملك كل مقومات الضعف والهزيمة. إنها حالة الجزيرة اليونانية الصغيرة "ميلوس".

فقد سجل المؤرخ اليونانى ثيوسيدايد Thucydides ٤٠٠-٤٧١ (ق.م) حوارا بين طرفين، الأول هو أثينا، القوة العظمى وقتها، والمعروفة بتفوق آلتها العسكرية، والطرف الثانى أهل جزيرة ميلوس Melos، وهى جزيرة صغيرة فى البحر المتوسط، كانت محايدة فى الصراع الدائر وقتها بين أثينا وإسبرطة. لم يكن لأثينا سوى مطلب واحد غير قابل للتفاوض أو التجزئة، أن تنضوى جزيرة ميلوس تحت لوائها، وتقبل التبعية مقابل الحماية والأمان. وقام وفد من أثينا بالتفاوض مع حكام الجزيرة الصغيرة، ودار بينهما حوار بليغ تجلت فيه مقابلة فكرية وإنسانية بين منطقين أو شرعيتين: العدالة والقوة.

أثينا: نحن لا نريد بكم شرا، فقط نطلب خضوعكم لإمبراطوريتنا. إننا نريد الخير لكم ولنا أيضا.

ميلوس: كيف يكون خيرا لنا أن نصبح عبيدا لكم؟

أثينا: فى الاستسلام لنا نجاة لكم من كارثة مدمرة، وبنجاتكم سنستفيد نحن منكم.

ميلوس: إن استسلامنا يعنى أن تضيع كل آمالنا فى الحال، بينما صمودنا يعنى بقاء أمل فى النصر.

أثينا: الآمال بطبيعتها سلعة غالية الثمن، ومن الخطأ المخاطرة بكل شىء فى سبيلها.

ميلوس: نثق فى أن الآلهة سوف تمنحنا نصيبا مثلما منحتكم، لأننا نناصر الحق والخير ضد كل ما هو سيىء(٩).

كان منطق الأثينيين مطابقا تماما لمنطق جورج بوش الابن بعد تفجيرات ١١ سبتمبر، عندما قال "من ليس معنا فهو ضدنا". وهو أيضا منطق إسرائيل فى الإصرار على فرض سلام شكلى أحادى الاتجاه على العرب والفلسطينيين، وإلا فعليهم ستقع الواقعة.

رفضت جزيرة ميلوس هذا المنطق، وتمسك أهلها بالحياد وبعدالة موقفهم، فوقعت مجزرة راح ضحيتها كل أهل الجزيرة، حيث قتل الأثينيون كل رجالها، وباعوا نساءها وأطفالها عبيدا.

لقد كانت تلك الدعوة بالاستسلام التام تطبيقا للشعار الملازم لمفهوم "القوة" فى المدرسة الواقعية: "القوى يفعل ما يحلو له، والضعيف يتحمل ويعانى ما يجب أن يعانيه". وفق هذا المنطق، رفضت أثينا مناقشة مدى مشروعية أو عدالة تلك الدعوة، أو بالأحرى التهديد.

هذا ما كان بين أثينا وميلوس عام ٤١٦ قبل الميلاد، أى منذ ألفى وخمسمائة عام، وهو يتكرر الآن بين إسرائيل وحماس ونظرائهما. فالدولة المتفوقة بترسانتها النووية وآلتها العسكرية تتصرف بما يتناسب مع هذا التفوق، مقارنة بجيرانها الأضعف. أما الطرف الآخر، فهو مقاومة "فقيرة بإمكاناتها.. عظيمة بإيمانها"، حسب وصف حسن نصر الله، أمين عام حزب الله اللبنانى.

لقد سعى والتز ومورجانثو إلى إيجاد نظرية عامة للعلاقات الدولية تقوم على قواعد سلوكية شبه قانونية. فوضع مورجانثو القواعد الست التى أشرنا إليها فيما سبق، بينما قدم "والتز" محاولة لتفسير الحرب ودوافعها. فالحرب قد تنشب، لأن الدولة (أ) تملك شيئا ما تريده الدولة (ب). والسبب الأساسى لنشوب تلك الحرب هو رغبة الدولة (ب) فى الحصول على ذلك الشىء. وسبب آخر هو حقيقة أنه لا يوجد ما يمنع الدولة (ب) من المغامرة بالحرب ضد الدولة (أ). فهى إذا لم تقض على الدولة (ب) الآن، فإنها ربما تصبح غير قادرة على فعل ذلك فى وقت آخر. فعندئذ، ستصبح الدولة (أ) هى الأقوى، وهى التى قد تبدأ بالهجوم(١٠).

وهو المنهج نفسه الذى تعتمده إسرائيل (والولايات المتحدة الأمريكية) فيما يسمى الحرب الاستباقية أو الضربات الوقائية. وهو المنطق الذى شنت إسرائيل به الحرب على لبنان ٢٠٠٦ ثم غزة ٢٠٠٩. الأولى لإضعاف قدرات حزب الله المدعوم من إيران وسوريا، والمرتبط عقائديا بإيران. ثم الثانية لكسر إرادة حركة حماس وتدمير بنيتها التحتية والمجتمعية، بما تمثله من موقف إسلامى لم يخف يوما عداءه لإسرائيل، ويعتبر الحرب معها - عندما يحين الوقت الملائم وتتوافر عناصر القوة اللازمة- غاية الجهاد.

فى الحالتين، ترى إسرائيل، كما هو حال الدولة (أ) فى المثال، أن حزب الله وحماس لن يترددا للحظة فى شن حرب عليها، فور أن يتاح لهما - أو لأيهما - الحد الأدنى الكافى من القوة سواء العسكرية أو حتى السياسية، خصوصا على مستوى الدعم والتأييد الإقليمى والدولى. وبذلك، تنضم فرضية أخرى من فروض المدرسة الواقعية إلى تفسير السلوك الإسرائيلى والأمريكى كذلك، حيث تتفوق قضايا الأمن فى الأهمية على ما عداها من القضايا. لذلك، يتم شن حرب شاملة أو محدودة أو خاطفة ضد أهداف أو أطراف يخشى أن تشكل فى المستقبل القريب أو البعيد تهديدا عسكريا للدولة اليهودية. والأمثلة ممتدة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، منذ الضربة الجوية الإسرائيلية للمفاعل النووى العراقى (يونيو ١٩٨٠) وحتى التهديد المتكرر مؤخرا بضرب إيران، باعتبارها خطرا على الأمن الإسرائيلى، وربما الأمريكى، مرورا باستهداف قيادات فلسطينية فى تونس فى الثمانينيات من القرن الماضى.

خاتمة :

اختلفت نظريات العلاقات الدولية فيما بينها على وضع الفروض الأساسية لتحليل التفاعلات الدولية وفهمها على النحو الذى يتيح للباحثين معرفة السلوك الذى ينتهجه الفاعلون فى الساحة الدولية، والأطر الحاكمة للأفعال وردودها. وتظل المدرسة الواقعية مدرسة بارزة، سواء فى تفسيرها للتفاعلات فيما بين الفاعلين، أو فى تأثيرها هى ذاتها فى السياسات الدولية، نتيجة تأثر بعض متخذى القرار فى السياسة الدولية بأدبيات ومفاهيم تلك المدرسة.

ويبرز من المدرسة الواقعية جانبان مهمان هما: الدولة كوحدة تحليل، والقوة كمصدر رئيسى وحاكم للعلاقات الدولية. وبقدر ما يبدو للبعض من أن تطورا كبيرا قد لحق بالمدارس المختلفة فى العلاقات الدولية، بما فيها المدرسة الواقعية ذاتها -حيث تعددت الأطراف الفاعلة فى السياسات الدولية، وتبلور مفهوم القوة الناعمة لنشر الأفكار وأنماط الحياة المجتمعية - إلا أن "الدولة" و"القوة" تظلان ركيزة فى فهم العلاقات الدولية المعاصرة، حيث يهيمن مفهوم القوة بصيغته القديمة فى مثال الجزيرة اليونانية "ميلوس". ثم تتجسد مجددا هيمنة القوة وأهمية الدولة، لكن بصيغ وأشكال حديثة، على أرض غزة وفى سمائها بالطائرات والدبابات الاسرائيلية، وغطاء أمريكى وغياب للمنظمة العالمية بفعل خضوعها لإرادات الدول القوية بحق الفيتو.

وبين منطق إسرائيل المستند إلى قوتها، ومنطق حماس المستند إلى إيمانها، يتجسد سجال تاريخى متواصل فى فضاء الفكر الحاكم للعلاقات الدولية. ومن هذا المنظور، يصعب قبول آراء بعض المفكرين والمحللين الذين اعتبروا منطق وسلوك حماس مخالفا لأصول العلاقات الدولية، ظنا منهم أن مدرسة القوة والنظرية الواقعية لا تفترض وجود قوى "ضعيفة" مثل حماس وأشباهها فى الساحة الدولية، ناهيك عن مناطحتها قوى عاتية مثل إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية.

غير أن ما جرى فى غزة لا يخرج بحال عن الأطر التفسيرية الموجودة فى تلك المدرسة، إذ لا اختلاف شاسعا كما قد يبدو بين موقفى حماس وإسرائيل. فكلا الطرفين يعتمد القوة وسيلة وأداة لتحقيق غرضه وإدارة صراعه مع الآخر. الفارق بينهما فى مفهوم القوة ومكوناتها، وكذلك فى طريقة توظيف القوة أو حدود المتاح منها. فإسرائيل تتحرك من موقع وبعقلية الاعتداد بقوتها العسكرية. أما حماس، فتنطلق من إدراك ضعف قوتها المادية وتستعيض عنها بالقوة الروحية. وعندما تجد أن العالم كله يحكم على الصراع وتطوراته بمقياس القوة المادية، تكتفى بإظهار الظلم والجور والغشم الذى تمتاز به قوة إسرائيل، مقابل قلة حيلة ومحدودية قوة "المقاومة"، فضلا عن المدنيين العزل. إنها المقابلة بين "الاستقواء" و"الاستضعاف" فى مستوى، وبين المحتويين المادى والروحى للقوة فى مستوى آخر.

وينطبق التحليل ذاته على المقابلة بين الغطرسة الأمريكية فى عهد بوش الابن، وأطراف مستضعفة، سواء مثل أفغانستان والعراق، أو تنظيمات مثل القاعدة وطالبان. إنه منطق القوة الذى يحكم فى النهاية، مع الاختلاف فى مفهوم القوة ومضمونها المتاح والمرغوب عند كل طرف. فأحدهما متاحة له مضامين مادية للقوة،

ولا يعتد كثيرا بالمضامين الروحية والمعنوية، التى تعتمد عليها بشكل كبير الأطراف المقابلة، بحكم تركيبتها ومنطلقاتها الأيديولوجية، فضلا عن افتقادها للمضامين المادية التى تقتنص ما يتاح منها.

ومن الصعوبة بمكان الجزم بقدرة أى من التيارين على حسم الصراع لصالحه. ذلك أن أحدهما فقط مرئى ومحسوس وقابل للقياس والحساب، وفق قاعدة الأرباح والخسائر الظاهرة. أما الآخر فهو غيبى، لا يمكن قياسه بالمقاييس التقليدية.

لذلك تختلف مفاهيم النصر والهزيمة كلما حدثت مواجهة أو معركة بين الجانبين أو - بالأدق - المفهومين. فأنصار القوة الروحية - المعنوية يعتبرون الصمود والاستمرار فى المقاومة هو بذاته نصرا لهم وهزيمة لمن يريد كسر إرادتهم، لا يجدون غضاضة فى فقدان مئات بل آلاف الأرواح، ولا يجدون فى ذلك نصرا ولا شرفا لأصحاب القوة المادية. بينما يظن أصحاب القوة أن فى تدمير الطرف الآخر عقابا له على عناده، تعويضا عن النصر المفقود.

ما تفعله حماس، وإن عده البعض انتحارا، إلا أنه لا يخالف تراث وأدبيات العلاقات الدولية. تماما كما أن ما أقدمت عليه إسرائيل، من تدمير مستشفيات ومدارس ودور عبادة وقتل لمدنيين أبرياء، مشابه لحالات سابقة تكررت فى العلاقات الدولية عبر التاريخ، منها تلك المذبحة التى ارتكبتها أثينا بحق الجزيرة الصغيرة ميلوس لمجرد أن أهلها رفضوا الاستسلام والتبعية لأثينا، القوة العظمى فى ذلك الوقت.

لذلك، يجب على المعسكرين المنقسمين فى العالم العربى التروى وتحرى العقلانية فى تقييم الموقف، فلا يصف أحدهما الآخر بالجنون والانتحار، ولا يتهم الأخير الأول بالعمالة والخيانة والانبطاح. فكلاهما يدرك جيدا ومقتنع بأن القوة هى الأساس فى إدارة التفاعلات والعلاقات بين الدول والفاعلين فى العالم المعاصر. فقط، كل منهما يرى نواقص الآخر، سواء فيما يتاح له من قوة، أو فى طريقة توظيفه لها. وربما لم يكن الوضع ليختلف لو أن كليهما فى مكان الآخر.

الهوامش :

1- Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V. International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and beyond, Allyn & Bacon, MA, USA, 1999.

٢- د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر الجديد،٢٠٠٧)، ص٨.

3- Donnelly, Jack. Realism and International Relations, The press syndicate of the University of Cambridge, Cambridge, UK, 2000, p. 16.

٤- د. محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ص ٣٤-٣٥.

5- Donnelly, Jack, Op.Cit, p. 17.

6- Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V. International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and beyond, Allyn & Bacon, MA, USA, 1999, pp. 46-65.

٧- نجيم دريكش الدحمانى، الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية، ٦ يناير ٢٠٠٨، على الرابط:

- http://nadjim-.1maktoobblog.com/category/%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b6%d9%8a%d8%a9%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86%d9%8a%d8%a9/

8- Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V, Op.Cit, p. 55.

9- Ibid., pp. 100-105.

10- Ibid., p. 141.





د. عماد جاد (*)

شنت الطائرات الحربية الإسرائيلية، صباح يوم السبت الموافق السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨، غارات جوية مكثفة على أكثر من موقع فى قطاع غزة، وبدأت باستهداف حفل أقامته حركة حماس لتخريج مجموعة من الضباط، ثم توالت الغارات والاعتداءات على مختلف أنحاء القطاع. والسؤال هنا: لماذا شنت إسرائيل عدوانها؟، وما هى الأهداف الإسرائيلية من وراء هذا العدوان؟، وهل تحققت هذه الأهداف مع توقف العدوان؟، هل كانت إسرائيل تسعى إلى القضاء على حركة حماس فى قطاع غزة وتمهد الطريق أمام عودة حركة فتح إلى القطاع؟ أم أنها كانت تسعى إلى تدمير البنية التحتية والقدرات العسكرية للحركة، واستكمال الإنجاز من خلال القرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة على غرار ما جرى فى الحرب مع حزب الله الذى استكملت فيه إسرائيل تحقيق الأهداف بصدور القرار ١٧٠١؟

هناك من يرى أن هدف العدوان كان القضاء على حركة حماس، بمعنى إسقاط الحركة عبر توجيه ضربات شديدة لمراكز تواجد عناصر الحركة، واغتيال قياداتها وعدد كبير من الكوادر(١). ومن خلال تحليل موقف إسرائيل من نشأة حركة حماس، وعلاقتها بفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، يمكن القول إن القضاء على حركة حماس لم يمكن هدفا للعدوان الإسرائيلى. فإسرائيل ترغب بداية فى استمرار الانقسام الفلسطينى، وهو الأمر الذى لا يتحقق بالقضاء على نفوذ الحركة، هذا بالإضافة إلى أن الحركة موجودة كقيادة وكوادر بجانب الأنصار والمؤيدين، الأمر الذى يعنى استحالة القضاء على الحركة، كفكر ورؤية وتوجه سياسى.

هناك من رأى أن هدف العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة هو تغيير قواعد اللعبة بين إسرائيل وحركة حماس، حيث عملت حركة حماس على فرض قواعد جديدة للعبة، تتمثل فى تأكيد أنها حركة مقاومة مسلحة تعمل على تحرير الأرض، وتواصل قصف مدن الجنوب الإسرائيلى بالصواريخ، مع حصر الرد الإسرائيلى فى حدود شن غارات محدودة. ورأى أحد المحللين الإسرائيليين أن حماس عملت على ترسيخ هذا التصور كقواعد جديدة للعبة، وأن على إسرائيل أن تشن عدوانا شاملا على القطاع ما بين جوى وبرى من أجل تغيير قواعد اللعبة. إن إسرائيل سوف تحقق أهدافها عندما تبدأ حركة حماس فى المطالبة بوقف إطلاق النار، وإن العدوان الإسرائيلى لابد أن يتضمن القضاء على قدرات حماس العسكرية وتدمير منشآتها العسكرية وقصف كافة مقارها الأمنية، ووقف العدوان قبل تحقيق هذه الأهداف سيعنى الفشل التام، إذ إن قادة الحركة سوف يعيدون بناء قدراتهم العسكرية فى غضون عدة شهور، ويعيدون إطلاق الصواريخ التى تعبر عن انتصارهم فى هذه المواجهة(٢).

هناك من ذهب إلى هدف أقل من ذلك، وهو أن إسرائيل كانت ترغب فى وقف إطلاق الصواريخ على مدنها الجنوبية، مع إزالة الآثار النفسية التى خلفتها الحرب مع حزب الله فى صيف ٢٠٠٦، واستعادة " هيبة " الردع الإسرائيلى(٣). ووفق هذه الرؤية، كان المطلب هو شن سلسلة غارات جوية مكثفة على القطاع، ثم استصدار قرار جديد من مجلس الأمن لفرض واقع جديد فى المنطقة الحدودية، وتحديدا محور " فيلادلفيا" أو صلاح الدين، حيث يجرى نشر قوات دولية تتولى مراقبة الحدود، وتمنع أى أعمال عسكرية ضد إسرائيل، إضافة إلى السماح بزيادة عدد عناصر حرس الحدود المصريين(٤).

وبصفة عامة، يمكن القول إن الاتجاه العام الذى ساد لدى إسرائيل هو أن هناك حدودا للإنجاز عن طريق القوة العسكرية، فإسرائيل ليس بإمكانها القضاء على حركة حماس أو تدميرها. ومن ثم، فإن الهدف أدنى من القضاء على الحركة(٥)، ويتمثل بالأساس فى :

١- تقليص القدرات العسكرية لحركة حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية.

٢- ضمان وقف إطلاق الصواريخ والقذائف على مدن الجنوب الإسرائيلى.

٣- إبرام هدنة طويلة أو تفاهمات تهدئة لمدة طويلة.

(*) رئيس تحرير مجلة "مختارات إسرائيلية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

٤- إبرام اتفاق لتحرير الجندى الإسرائيلى المحتجز لدى فصائل فلسطينية فى قطاع غزة، مقابل الإفراج عن عدد من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

٥- استصدار قرار من مجلس الأمن الدولى يضع قيودا شديدة على حرية حركة الفصائل الفلسطينية فى القطاع، على غرار القرار رقم ١٧٠١ الخاص بالجنوب اللبنانى.

وعلى الرغم من تحديد أهداف العدوان فى أهداف محددة واضحة وقابلة للقياس، إلا أن هناك من يرى أن هذه الأهداف لم تتحقق، أى أن العدوان فشل فى إنجاز المهمة. فرغم تدمير نسبة كبيرة من قدرات حركة حماس، وعدم تعرض القوات الإسرائيلية لخسائر بشرية، على غرار ما تعرضت له فى الحرب مع مقاتلى حزب الله فى صيف ٢٠٠٦، إلا أن الفصائل الفلسطينية فى القطاع، وفى مقدمتها حركة حماس، لم تسلم، بل إنها عادت بعد وقف العدوان مباشرة إلى قصف مدن جنوب إسرائيل بالصواريخ، كما أنها لم تبرم هدنة طويلة ولم توقع اتفاقا لتبادل الأسرى، وهو ما أكده زعيم تكتل الليكود بنيامين نتانياهو الذى قال إن "المهمة فى غزة لم تستكمل بعد وسوف تستكملها حكومته الجديدة"، مضيفا "لقد بدأوا فى إطلاق النار من جديد ولابد من الرد الفورى على ذلك"(٦). وهناك من أكد أن " حرب غزة لم تكن نجاحا كبيرا، وربما لم تكن نجاحا بالمرة، الهدف كان منع تهريب السلاح، والتهريب متواصل، منع إطلاق الصواريخ، ولم تتوقف بعد، إعادة شاليط، ولم يعد ، استعادة الردع، ولم يستعد"(٧). وذهب البعض إلى تأكيد التداعيات السلبية على العدوان الإسرائيلى على القطاع، وذلك على الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى. فعلى الجانب الفلسطينى، هناك من رأى أن الحرب رسخت موقع حركة حماس فى الشارعين الفلسطينى والعربى، فكل طفل قتل فى غزة أضاف إلى رصيد حركة حماس(٨). وعلى الجانب الإسرائيلى، فأن الحرب رسخت مكانة اليمين المتطرف، فقد زادت الحرب من عنصرية الشارع الإسرائيلى " الذى يصفق للجرائم بلا خجل أو أخلاق(٩)، كما أن كل صاروخ يسقط فى جنوب إسرائيل كان يضيف مقعدا لليمين الإسرائيلى. وقد عكست استطلاعات الرأى العام فى إسرائيل تقدم أحزاب اليمين على حساب الوسط واليسار. فعند الحديث عن المواجهات العسكرية والتشدد، يتزايد التأييد لليمين على حساب اليسار والوسط. ففى استطلاع للرأى، أجراه معهد تلسيكر(١٠)، قفز حزب الليكود إلى المكانة الأولى بالحصول على ٢٨ مقعدا، مقابل ١٢ مقعدا فى الكنيست السابع عشر، وتراجع كاديما إلى ٢٤ مقعدا، مقابل ٢٩ مقعدا فى الكنيست السابع عشر، وزاد حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيجدور ليبرمان مقاعده من ١١ إلى ١٦ مقعدا، وتراجع حزب العمل من ١٩ إلى ١٦ مقعدا.

نخلص من كل ذلك إلى تأكيد أن إسرائيل لم تحقق أيا من الأهداف التى وضعتها للحرب على قطاع غزة، فلا إسرائيل قضت على قدرات حركة حماس، ولا هى أجبرتها على الاستسلام، كما أنها فشلت فى وقف إطلاق الصواريخ من القطاع، ولا توصلت إلى تهدئة أو هدنة، ولا استعادت الجندى جلعاد شاليط، ولا تمكنت من استصدار قرار دولى يفرض واقعا جديدا فى المنطقة على غرار القرار رقم ١٧٠١ بشأن الجنوب اللبنانى، ولا الجيش الإسرائيلى تمكن من استعادة هيبته والردع المفقود منذ الحرب على لبنان فى صيف ٢٠٠٦، بل إن الهيبة تراجعت أكثر، وبات الكثير من قادة المؤسسة العسكرية عرضة للملاحقة بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية. كما سقطت الحكومة التى شنت الحرب، ولم تحصل الأحزاب المكونة لها على الأغلبية اللازمة للاستمرار فى الحكم. بل إن الحرب فتحت طريق المصالحة الوطنية الفلسطينية على النحو الذى تبدى فى حوارات القاهرة، التى جرت فى الخامس والسادس من عشرين من فبراير ٢٠٠٩ .

الطريق إلى الانتخابات :

كان مقررا أن تجرى انتخابات الكنيست الإسرائيلى الثانية عشرة نهاية عام ٢٠١٠، وجرى تقديم موعدها بسبب قضايا الفساد التى تورط فيها رئيس الوزراء المستقيل أولمرت، وعجز خليفته فى حزب كاديما، وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى، عن تشكيل حكومة جديدة. عجز ليفنى جاء رغم أن حزبها كان لديه ٢٩ مقعدا، وحزب العمل ١٩ مقعدا، فقد فشلت فى تشكيل الحكومة على مدى الأسابيع الستة التى يمنحها إياها القانون لتشكيل الحكومة، ويعود ذلك إلى رفضها الرضوخ لمطالب حزب شاس يمين دينى - وهى فى جوهرها مطالب ومزايا مالية ومادية لطلبة المدارس الدينية المعبر عنهم باسم " الأولاد"، إضافة إلى تقييد موقف الحكومة من التفاوض على مدينة القدس المحتلة، ومن ثم فقد قررت إجراء انتخابات برلمانية مبكرة. وفى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨، أوقفت ليفنى مفاوضاتها مع "شاس"، وأبلغت الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز بقرارها، وتم الاتفاق على إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، تم التوافق على أن تجرى فى العاشر من فبراير ٢٠٠٩ .

أثار قرار ليفنى الذهاب إلى انتخابات مبكرة تساؤلات كثيرة، أبرزها: ماذا كانت تتوقع من هذه الانتخابات؟ فحزبها فى المرتبة الأولى، يليه حليفها الأبرز حزب العمل، وحزب الليكود فى المرتبة الرابعة، متساويا مع حزب شاس الدينى. أيضا ما هو الجديد الذى يمكن أن تقدمه ليفنى للرأى العام الإسرائيلى حتى يصوت لها بكثافة؟ لقد رفعت شعارات " نزاهة اليد والتغيير"، ولكن الرأى العام يهمه التشدد مع العرب وتوفير الأمن للدولة والمواطن، وهو أمر يوفره اليمين باستمرار أو يجيد التحدث بشأنه.

نتائج الانتخابات :

أسفرت الانتخابات عن استمرار حزب كاديما فى المقدمة (٢٨ مقعدا) ، يليه تكتل الليكود اليمينى فى المرتبة الثانية (٢٧ مقعدا). ولكن النتيجة الإجمالية هى فوز معسكر اليمين الإسرائيلى بأغلبية المقاعد التى تعنى أن هذا المعسكر بإمكانه تشكيل الحكومة منفردا، عكس معسكرى اليسار والوسط اللذين ليس بمقدورهما تشكيل الحكومة، دون الاستعانة بقوائم تنتمى لمعسكر اليمين.

وقد جاءت نتائج الانتخابات متوافقة، إلى حد بعيد، مع نتائج استطلاعات الرأى، فقد سيطر معسكر اليمين على أغلبية مقاعد البرلمان، وتراجع اليسار تراجعا غير مسبوق. فحزب العمل فقد ستة مقاعد (١٩ إلى ١٣) واحتل المرتبة الرابعة لأول مرة فى تاريخه، وحزب ميرتس فقد مقعدين (من ٥ إلى ٣). أما معسكر اليمين، فقد قفز الليكود ١٥ مقعدا (من ١٢ إلى ٢٧)، وزادت مقاعد " إسرائيل بيتنا" الأكثر عنصرية وتطرفا من ١٢ إلى ١٥. أما تقدم كاديما على الليكود بمقعد واحد، عكس ما كانت تقول استطلاعات الرأى، فمرده توجه شريحة من "الأصوات العائمة" غير المنتمية حزبيا إلى كاديما، تأثرا بشخصية ليفنى وما تم التركيز

عليه من "نزاهة اليد والرغبة فى التغيير". أيضا قرار عدد كبير من ناخبى العمل وميرتس، فى منتصف النهار، بالتصويت لمصلحة "كاديما" لمنع الليكود من الحصول على المرتبة الأولى التى تعنى تكليف الرئيس له بتشكيل الحكومة. لكن هذا التقدم لم يفد كاديما كثيرا، نظرا لعدم حصول أحزاب المعسكر على أغلبية تكفى لتشكيل الحكومة، حتى مع الاستعانة بحزب شاس الدينى، فهذا المعسكر خسر تسعة مقاعد، كما تراجع شاس أيضا مقعدا واحدا. وبالنسبة للنواب العرب، فقد وصل إلى الكنيست عشرة نواب من الأحزاب العربية غير الصهيونية (القائمة العربية الموحدة ٤، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ٤، والتجمع الوطنى ٣)، وثلاثة نواب من الأحزاب الصهيونية (مجلى وهبة عن كاديما، وأيوب قرا عن الليكود، وحماد عمار عن إسرائيل بيتنا).

مازق تشكيل الحكومة الجديدة :

وفق هذه النتائج، فإن المجتمع الإسرائيلى قطع خطوات أخرى نحو اليمين، ووفقها أيضا كان واضحا أن كاديما لن يتمكن من تشكيل الحكومة إلا إذا استعان بحزب إسرائيل بيتنا، وهو أمر كان من الصعب تحققه. وعند انتقال التكليف إلى زعيم الليكود نتانياهو، فرغم أن معسكره حائز لما يكفى من مقاعد من أجل تشكيل الحكومة الجديدة، فإنه سيشكل حكومة تضم أحزاب اليمين المتشدد والعنصرى، وهى تركيبة لا يتحملها المجتمع الإسرائيلى حاليا. وذلك لأن هذه التركيبة سوف تندفع إلى التحرش بالمحيط الإقليمى، وتنشر التطرف والتشدد، وتثير جوا من الكراهية والتعصب، وتغذى التيارات المتشددة فى المنطقة، وتضعف من قوى الاعتدال وتسقط حججها أمام الرأى العام، الأمر الذى سيضعها فى مواجهة مع الإدارة الأمريكية الجديدة. والمؤكد أن نتانياهو على وعى تام بهذه التداعيات، وهو شخصية برجماتية مراوغة، يرغب فى الاستمرار فى السلطة، ويدرك أن حكومة يمينية ضيقة متشددة ستكون قصيرة الأجل، وأن العودة إلى انتخابات مبكرة جديدة ستعنى تدخلا مباشرا من الإدارة الأمريكية ضد معسكر اليمين، على غرار ما فعل بوش الأب مع انتخابات ١٩٩٢، وكلينتون مع نتانياهو شخصيا حينما نافس باراك على رئاسة الحكومة عام ١٩٩٩، وفاز بها الأخير. ومن جانبه، أكد نتانياهو بعد الانتخابات أن الخطأ الأكبر الذى وقع فيه، عقب انتخابات ١٩٩٦ ، كان القبول بتشكيل حكومة يمينية ضيقة، وأنه لن يكرر الخطأ مرة أخرى(١١).

وقد روج كل من نتانياهو وتسيبى ليفنى لأحقيتهما فى تشكيل الحكومة، فالأول أكد أنه الأقدر على تشكيل الحكومة، والثانية أكدت قدرتها على ذلك، شريطة أن يمنحها الرئيس الفرصة. وجاء ذلك على خلفية أنه لا يوجد ما يلزم رئيس الدولة بتكليف زعيم الحزب الفائز بالمرتبة الأولى فى الانتخابات. صحيح أنه عادة ما يجرى ذلك، إلا أن الرئيس فى حال تقارب النتائج، يقوم بعقد سلسلة من المشاورات مع رؤساء القوائم الفائزة فى الانتخابات للاستماع إلى توصياتهم. وأسفرت هذه اللقاءات عن توصية الأحزاب اليمينية، من دينية وعلمانية، بشخص نتانياهو، حيث أوصى به قادة إسرائيل بيتنا، وشاس، والاتحاد الوطنى والبيت اليهودى. بينما لم يوص أحد بشخص تسيبى ليفنى، ومن ثم توقفت حصتها عند المقاعد الـ ٢٨ التى فازت بها كاديما، ومن ثم جاء تكليف الرئيس الإسرائيلى لزعيم تكتل الليكود، بنيامين نتانياهو، بتشكيل الحكومة فى المهلة المحددة بـ ٤٢ يوما (اربعة أسابيع، ثم أسبوعين).

وعلى الفور، شرع نتانياهو فى جهود تشكيل الحكومة، وحرص على أن تكون حكومة موسعة تضم حزبى كاديما والعمل. وبدأ بالتفاوض مع حزب كاديما، عارضا عليه المشاركة فى حكومة وحدة وطنية بقيادة الليكود، إلا أن تسيبى ليفنى رفضت المشاركة فى الحكومة من منطلق الشريك الأصغر، وطالبت بتقاسم رئاسة الحكومة مع نتانياهو، عامين لكل منهما، على غرار ما حصل بين الليكود والعمل عقب انتخابات ١٩٨٤، وهو ما رفضه نتانياهو، مؤكدا أنه سوف يرأس الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ولن يحدث تناوب على منصب رئيس الوزراء.

عندما شرع نتانياهو فى مفاوضات تشكيل الحكومة، كان يدرك أن فرصة تشكيل حكومة مع كاديما ضعيفة للغاية(١٢)، وأنه سوف يشكل فى النهاية حكومة يمينية ضيقة، رغم أنه يدرك تماما أن حكومة على هذا النحو سوف تكون حكومة ضعيفة وقصيرة الأجل، تستعصى على التوافق مع البيئتين الإقليمية والدولية، وأنه فى لحظة ما لن يستطع الحفاظ على هذه الحكومة بفعل الضغوط الدولية الأمريكية المتوقعة. وقد استبق ذلك بالتأكيد للمبعوث الأمريكى جورج ميتشيل فى ٢٦ فبراير، قائلا " سأحترم كل تعهدات الحكومات السابقة، سنعمل مع إدارة أوباما على تقدم المسيرة السلمية فى المنطقة، فى نيتى مواصلة مسيرة السلام مع الفلسطينيين"(١٣). ويدرك نتانياهو أن مجرد طرح بدء مسيرة التسوية السياسية مع الفلسطينيين سوف يكون كفيلا بتفكك الائتلاف الحكومى. فزعيم حزب إسرائيل بيتنا، أفيجدور ليبرمان، سبق أن خرج من حكومة أولمرت، احتجاجا على مشاركة الحكومة فى لقاء أنابوليس، فمثل هذا التعهد كان يمكن السير فيه، فى حال دخول كاديما الحكومة.

ومع رفض نتانياهو لمطلب تسيبى ليفنى بالتناوب على رئاسة حكومة وحدة وطنية، عاد للتركيز على تشكيل حكومة يمينية ضيقة مع حزب إسرائيل بيتنا وأحزاب يمين دينى أخرى. ولأن ليبرمان يدرك تماما أن مفتاح تشكيل الحكومة الجديدة فى يده، فقد غالى فى مطالبه وشروطه، فطلب شخصيا الحصول على منصب وزير الخارجية، وحقيبتى الأمن الداخلى والبنية التحتية، مع الإبقاء على وزير العدل فى الحكومة السابقة، دانئيل فريدمان، فى منصبه. وقد وافق نتانياهو على طلب ليبرمان بإضافة بنود إلى قانون المواطنة، مثل عدم دفع مخصصات التأمين الوطنى لمن تتم إدانتهم بتنفيذ عمليات أو ارتكاب مخالفات تتعلق بأمن إسرائيل(١٤). وحاول ليبرمان من جانبه تأكيد توافقه مع الإدارة الأمريكية الجديدة، وأنه غير الكثير من رؤيته، حيث كتب مقالا فى مجلة "جويش وييك"، التى تصدر فى نيويورك، جاء فيه "التصقت بى شارة يمينى متطرف، أريد أن تبقى دولة إسرائيل دولة صهيونية يهودية وديمقراطية، كما إننى أؤيد إنشاء دولة فلسطينية". وعن عرب إسرائيل، قال إنه يرحب "بمساهمة الأقليات فى ازدهار إسرائيل، نحن لا نطلب من العرب الإسرائيليين المشاركة فى الحلم الصهيونى، نحن نطالبهم بقبول حقيقة أن إسرائيل هى الدولة اليهودية الوحيدة فى العالم"(١٥).

أما مع حزب شاس، فقد وعده نتانياهو بحقيبتى الداخلية والإسكان، وحقيبتين أخريين، من بينهما الصحة(١٦).

طبعا، هناك صعوبات شديدة فى الجمع بين شاس وإسرائيل بيتنا، نظرا للخلافات العميقة بينهما حول علاقة الدين بالدولة

وقضايا الزواج المدنى التى يطالب بها ليبرمان، فى حين يصف حزب شاس زعيم "إسرائيل بيتنا" بأنه "شيطان". لكن الجمع بينهما ليس مستحيلا، فقد سبق لرئيس الوزراء السابق، إيهود أولمرت، أن جمع بينهما فى حكومته، ثم خرجا منها تباعا.

وقد أثارت مفاوضات نتانياهو مع حزبى إسرائيل بيتنا وشاس استياء قادة فى الليكود، رأوا أن نتانياهو يسعى إلى تشكيل حكومة بأى ثمن، حتى ولو كان على حساب تماسك الليكود واستقراره. فقرار نتانياهو، منح حقيبة الخارجية إلى ليبرمان ، أثار استياء سيلفان شالوم الذى سبق أن شغل هذا المنصب، وكان يتطلع إليه من جديد مع الحصول على منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة. كما أن تقديم الحقائب الوزارية لهذين الحزبين أثار استياء شديدا لدى عدد من قادة الليكود، الذين هددوا بالبقاء خارج الحكومة، ومن ثم إمكانية الانشقاق على الليكود(١٧).

وعندما طلب بعض الكتاب المنتمين إلى اليسار والوسط من تسيبى ليفنى المشاركة فى الحكومة من أجل منع اليمين المتطرف من السيطرة على الحكومة الجديدة، وتهديد علاقات إسرائيل الإقليمية والدولية، تصدى فريق آخر - كان الأعلى صوتا - مشددا على ضرورة بقاء كاديما خارج الحكومة. فقد أكد هذا الفريق أن دخول كاديما حكومة يمينية بقيادة نتانياهو سوف "يحسن" وجه الحكومة فقط(١٨). وهناك من أكد أن دخول كاديما حكومة بقيادة نتانياهو سوف يدفع هذه الحكومة إلى اتباع سياسات يمينية متطرفة ويخدم مصالح المستوطنين، بينما البقاء خارجها سوف يجبر نتانياهو على مواجهة واقع معقد داخليا وخارجيا(١٩). وفى جميع الأحوال، سوف تكون حكومة قصيرة العمر، ولن يكون هناك مفر من إجراء انتخابات برلمانية جديدة قريبا(٢٠).

لكل ذلك، يمكن القول إن انتخابات الكنيست الإسرائيلية الثامنة عشرة كشفت عن أزمة المجتمع الإسرائيلى الذى بات منقسما بشدة حول قضايا عدة، ولم يحسم اختياره، إضافة إلى أزمة مركبة لدى قوى اليسار والوسط التى تراجعت كثيرا أمام الأحزاب اليمينية المتطرفة، وأيضا نخبة سياسية مأزومة غير قادرة على اتباع سياسات محددة المعالم، حيث غلبت الاعتبارات الشخصية على البرامج والمشروعات، وهو ما انعكس فى محاولات تشكيل الحكومة بعد الانتخابات وصراعات الأشخاص والحقائب الوزارية بين الليكود والأحزاب اليمينية، وداخل الليكود ذاته. ويبدو أن الأوضاع تسير نحو انتخابات مبكرة جديدة، لا يوجد ما يدلل على أن نتائجها يمكن أن تختلف عن الانتخابات الأخيرة.

الهوامش :

١- بوعز هعتسنى، حان وقت إسقاط حركة حماس، إسرائيل اليوم، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨ .

٢- أليكس فيشمان، يسخنون المحركات، يديعوت أحرونوت، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨ .

٣- إسرائيل هارئيل، العودة إلى أعراض لبنان، هآرتس، ١ يناير ٢٠٠٩ .

٤- يوسى بيلين، عودة مصر ..أى تسوية يمكن تحقيقها فى غزة؟، إسرائيل اليوم، ١٢ يناير ٢٠٠٩ .

٥- روبيك روزنتال، درس فى حدود القوة، معاريف، ١ يناير ٢٠٠٩ .

٦- شلومو تسزنا، نتانياهو سوف يستكمل المهمة، إسرائيل اليوم، ٢ فبراير ٢٠٠٩ .

٧- ناحوم برنياع، مكالمة ختامية، يديعوت أحرونوت، ٢٠ فبراير ٢٠٠٩ .

٨- عكيفا إلدار، ما هكذا يسقطون الحكم، هآرتس، ٢ فبراير ٢٠٠٩ .

٩- إسحاق ليئور، ليبرمان يعود من غزة، هآرتس، ٢ فبراير ٢٠٠٩ .

١٠- معاريف، ٢٣ يناير ٢٠٠٩ .

١١- ناحوم برنياع، يديعوت أحرونوت، ١١ فبراير ٢٠٠٩ .

١٢- ناحوم برنياع، ليفنى وليبرمان ضد نتانياهو، يديعوت أحرونوت، ١٣ فبراير ٢٠٠٩ .

١٣- هآرتس، ٢٧ فبراير ٢٠٠٩ .

١٤- هآرتس، ٨ مارس ٢٠٠٩ .

١٥- يديعوت أحرونوت، ١ مارس ٢٠٠٩ .

١٦- يديعوت أحرونوت، ٣ مارس ٢٠٠٩ .

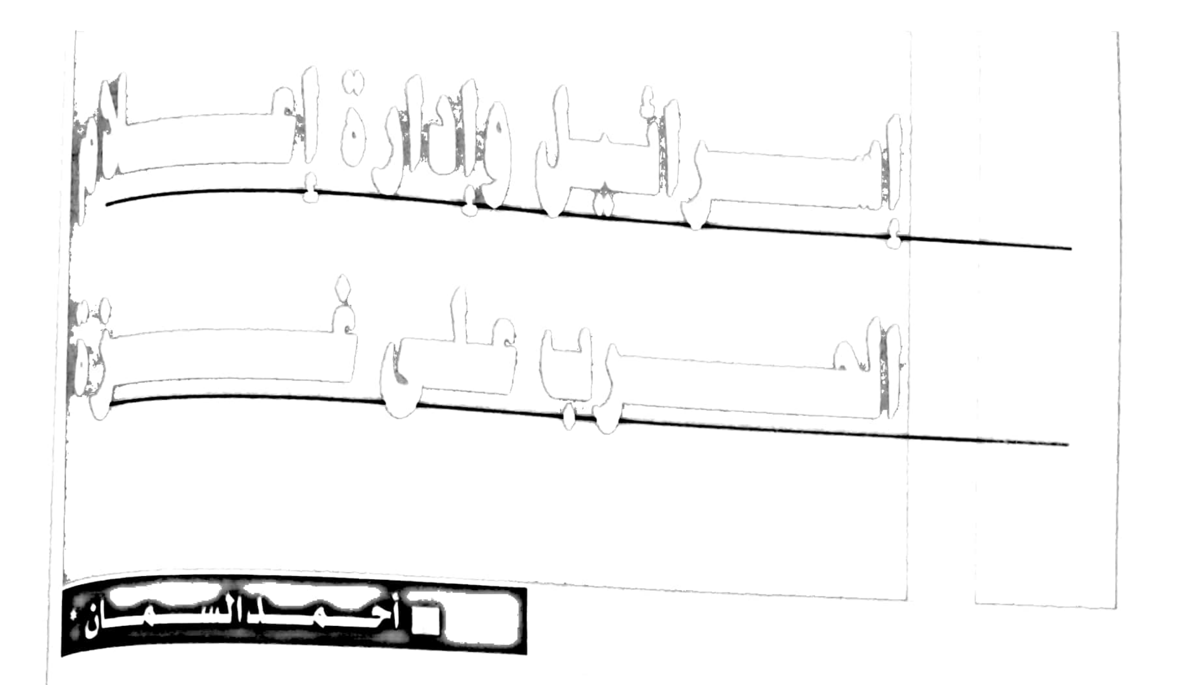
١٧- يديعوت أحرونوت، ١٠ مارس ٢٠٠٩ .

١٨- ميراف ميخائيلى، فلتبقى فى الخارج يا ليفنى، هآرتس، ٢مارس ٢٠٠٩ .

١٩- يريف أوبنهايمر، بيبى سيىء للمستوطنين، معاريف، ١ مارس ٢٠٠٩ .

٢٠- أمير أورون، انتخابات جديدة الآن، هآرتس، ٢ مارس ٢٠٠٩ .





أحمد السمان*

ربما كانت الجبهة الإعلامية فى حرب غزة هى أكثر الجبهات التى استعدت لها إسرائيل بشكل كبير فى إطار تخطيطها لمهاجمة القطاع عسكريا. ويتضح هذا الاستعداد فى ثلاثة مسارات، الأول هو إنشاء جهاز إعلامى خاص ينسق الجهود الإعلامية فى الداخل والخارج. والثانى: تطبيق الدروس الإعلامية المستفادة من حرب لبنان عام ٢٠٠٦ . والمسار الثالث هو حرمان الخصم، وهو هنا حركة حماس، من فرصة عرض وجهة نظره عبر منع المراسلين من دخول قطاع غزة. أما المساران اللذان فشلت فيهما إسرائيل، رغم محاولاتها، فيتمثل الأول فى شبكة الإنترنت التى أتاحت للفلسطينيين فرصا للتواصل الإعلامى مكنت من إيصال المعاناة الفلسطينية ومدى فظاعة المجازر الوحشية التى ارتكبتها إسرائيل فى القطاع. والمسار الثانى هو الرأى العام العالمى الذى أدان بشدة هذه الحرب، كما اتضح فى المسيرات التى خرجت فى مختلف أنحاء العالم لإدانة العدوان الإسرائيلى على الفلسطينيين.

وإذا كانت الآلة العسكرية تستهدف تدمير الخصم، وصولا لهزيمته، فإن الآلة الإعلامية تحاول التأثير فى طريقة أداء الأطراف المشاركة فى ميدان القتال، سواء برفع المعنويات لدى طرف، أو تثبيطها لدى الطرف الآخر. ونتيجة للتقدم فى التكنولوجيا والعلم النفسى، أصبحت أسلحة العقل أكثر تعقيدا(١).

ولعل هذه الحقيقة كانت أكثر وضوحا فى إدارة إسرائيل للشق الإعلامى فى الحرب على غزة، وهو ما يتضح فى إنشائها مديرية المعلومات الوطنية

National Information Directorate فى إطار تحضيرها المسبق لحرب غزة قبل ستة أشهر فقط من اندلاعها، وذلك تطبيقا لتوصيات لجنة فينوجراد عن حرب لبنان.

ووفقا لصحيفة الجارديان البريطانية(٢)، فإن هدف المديرية هو تنسيق حملات حشد التأييد ونشر الرسائل الإعلامية بشكل سريع حول العالم، خاصة فى أوروبا والولايات المتحدة، وهى تستهدف إطلاع وإقناع السياسيين والإعلاميين بالقضايا المرتبطة بالأمن الإسرائيلى. وتقوم المديرية، التى تشرف عليها وزارة الخارجية الإسرائيلية، بإعداد تقارير ورسائل صحفية توجه إلى وسائل الإعلام فى الداخل الإسرائيلى، وفى الخارج بهدف ترويج ما تريد إسرائيل أن يراه ويعرفه الآخرون لتبرير عملياتها العسكرية الإسرائيلية. وتضم المديرية طاقما إعلاميا كبيرا، بينهم ٩٧ متحدثا ينتشرون فى جميع أنحاء العالم، ويتحدون بلغة الوسيلة الإعلامية المكلفين بمتابعتها، وكانت رسالتهم الأساسية فى حرب غزة هى تأكيد أن إسرائيل تشن هذه الحرب من منطلق الدفاع عن النفس. وطبقا للصحيفة، تقوم المديرية بالتنسيق مع سكرتارية مجلس الوزراء، وقيادة الجيش، بإعداد تقارير حول المهام الإعلامية فى الخارجية، وتوصى المديرية بإيفاد وزراء ودبلوماسيين وإعلاميين إلى دول العالم فى مهام قصيرة. وكان من هذه المهام الجولة الأخيرة التى قامت بها وزيرة الخارجية الإسرائيلية - فى ذلك الوقت - تسيبى ليفنى إلى عدد من الدول قبل شن إسرائيل حربها على القطاع مباشرة. واعتبرت إسرائيل المديرية نقطة تحول رئيسية فى الصراع، خاصة بعد حرب لبنان التى استخلصت إسرائيل منها أنها خسرتها إعلاميا. ونقلت الصحيفة عن نائب وزيرة الخارجية الإسرائيلية للشئون العامة "افيف شير" اعترافه بأن خسارة إسرائيل الحرب الإعلامية فى لبنان هى التى أدت إلى إنشاء هذا

(*) باحث دكتوراه فى مجال الإعلام.

الجهاز الإعلامى بهدف دعم المجهود الحربى. موضحا أن الهدف من هذا التحرك ليس حشد العالم خلف إسرائيل، ولكن ان يتفهم مبرراتها. وركزت إسرائيل فى مجهودها الإعلامى على الصحف والإذاعات التى تحظى مواقعها على شبكة الانترنت بمعدلات قراءة عالية، مثل صحيفة الجارديان ومؤسسة بى بى سى. كما اعتبرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية إحدى أدوات الإعلام الخارجى، نظرا لحجم قرائها، خاصة فى الولايات المتحدة. وبحسب الصحيفة، فقد حقق هذا الاقتراب ترويجا للتبريرات الإسرائيلية فى معظم وسائل الإعلام الأمريكية عبر ترويج ما ترسله من تقارير عن هجمات صاروخية لحماس على إسرائيل، بعد أن غابت مثل هذه التقارير فى حرب لبنان

لقد مهد الجيش الإسرائيلى الطريق أمام عمليات برية فى قطاع غزة بهجوم إعلامى، كما جاء فى صحيفة جيروزاليم بوسبت بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ فى اليوم الثالث لشن الحرب. فقد قالت الصحيفة(٣) إن هذا جاء من قناعة بأن النجاح فى الحرب الإعلامية يمهد للعمليات العسكرية ويضعف حماس. وأشارت الصحيفة إلى وجود ثقافة جديدة للتنسيق بين الوكالات الإسرائيلية المختصة بالإعلام خلال الحرب وإسناد مهمة التنسيق بينها إلى مديرية المعلومات الوطنية التى تنسق بين وزارة الخارجية ووحدات الجيش الإسرائيلى الإعلامية، ومسئولى مكتب رئيس الوزراء. ونقلت الصحيفة عن ياردين فاتيكاى

Yarden Vatikai رئيس المديرية قوله إن الاستعداد للحرب شمل تدريبات للمتحدثين تناولت أسوأ السيناريوهات المحتملة، وتضمنت اجتماعات يومية بين الوكالات المختلفة عبر شبكات الكونفرنس، ومراجعة يومية لخطط إسرائيل الإعلامية، ومراجعة وتقييم التغطية الإعلامية حول العالم، وهو ما أثمر عن تواجد إسرائيلى فى كل شبكات التليفزيون العالمية، بما فى ذلك القنوات العربية. وللتدليل على ذلك، نقلت الصحيفة إحصائية للمديرية أوضحت أنه بعد ثمانى ساعات من اليوم الأول للحرب، قدمت قناتا سى إن إن، وسكاى نيوز الأمريكيتان، وبى بى سى البريطانية، و فرانس ٢٤ الفرنسية، والجزيرة الإنجليزية تغطية للحرب مدتها ٣٣٥ دقيقة، حظى ممثلو إسرائيل منها بنحو ٥٨ دقيقة، مقابل ١٩ دقيقة فقط للجانب الفلسطينى.

دروس حرب لبنان :

بعد حرب لبنان ٢٠٠٦، تشكلت لجنة "فينوجراد" لبحث أسباب الإخفاق الإسرائيلى، وأصدرت توصياتها فى أبريل ٢٠٠٧، وأرجعت جزءا من الفشل الإسرائيلى فى الحرب إلى الإخفاق فى السيطرة على الرسالة الإعلامية(٤).

وبحسب ما كتب نحمان شاى، عضو الكنيست الحالى عن حزب كاديما، والناطق السابق باسم الجيش الإسرائيلى، فى صحيفة هآرتس(٥)، فإن تجربة إسرائيل خلال السنوات الماضية كانت فاشلة فى تعاملها الإعلامى مع الحروب، وفككت عدة بدائل إعلامية، بدءا من مكتب الدعاية والإعلام، مرورا بمديريات مختلفة، وصولا إلى الهيئات التنسيقية، فى محاولة لإيجاد حل لمشكلة الدبلوماسية العامة. وعندما قررت الحكومة شن حرب لبنان الثانية، لم تقرر فى المقابل إقامة جهاز للدبلوماسية العامة. فاستراتيجية الحرب تحتاج إلى أن تكون مرفقة بتغطية إعلامية دعائية. وأضاف نحمان شاى أن التقارير الثلاثة - تقرير مجلس الأمن القومى سنة ٢٠٠٢، وتقرير مراقب الدولة لتلك السنة، وتوصيات العمل الصادرة عن سكرتير الحكومة سنة ٢٠٠٥، والتى كتبت كلها قبل حرب لبنان - أشارت بوضوح إلى ضرورة قيام جهاز منظم واحد يهتم بشئون الدبلوماسية العامة ويوحد نشاطها.

وأدت حرب لبنان إلى وجود هذه الهيئة، لأن هذه الحرب التى كانت نموذجا لحروب إسرائيلية تالية، مثل حرب غزة، أوضحت أهمية الإدارة الإعلامية للمواجهة بين جيش تقليدى وميليشيات عسكرية وذلك للأسباب التالية:

أولها: إن هذه الحروب التى تجرى فى مناطق مدنية تؤدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، وهو ما يثير الرأى العام العالمى بالنظر إلى أن هذه الخسائر تتم تغطيتها افتراضيا ولحظيا عبر شبكات الإنترنت باستخدام الصور والفيديو والمقاطع الصوتية، عبر مواقع مثل يوتيوب وغيرها، بالإضافة إلى المتابعة المباشرة والنقل الحى للحظة وقوع الهجوم أو الحدث.

ثانيا: يقوم الإعلام، سواء بقصد أو بدون قصد، بتوفير معلومات استخبارية كانت من المهام الرئيسية لمخابرات الأطراف المتحاربة من حيث تحديد مواقع الضربات العسكرية، وآثارها، ومن ثم تعديل إحداثيات الضربات أو تكرارها، وهو الدرس الذى طبقته إسرائيل فى حرب غزة عبر فرض قيود على تحركات مراسلى الإعلاميين العاملين فى أراضيها.

ثالثا: اليقين بأن التعامل التقليدى إعلاميا مع مثل هذه الحرب قد يؤدى إلى خسارة الرأى العام العالمى، بل يجب استخدام كل الوسائل المتاحة، خاصة القنوات الإعلامية التى توفرها شبكة الإنترنت من مدونات ويوتيوب ومواقع الفيس بوك Facebook.

رابعا: عادت أهمية الصورة مرة أخرى، خاصة مع النشر الكثيف للصور التى تبين الدمار ومعاناة المدنيين.

خامسا: أثبتت حرب لبنان أن الطرف المحارب الذى يتيح للإعلاميين حرية الحركة يحقق نقاطا أكبر فى التغطية الإعلامية، وهو ما حدث فى حرب لبنان، حيث مكنت حرية الحركة للإعلاميين فى لبنان من التقاط وبث صور فورية وكثيفة لحجم الدمار، وهو ما أحدث تعاطفا كبيرا مع الموقف اللبنانى، وزاد من تأييد الرأى العام العالمى لإقرار وقف لإطلاق النار.

حصار قطاع غزة إعلاميا:

فى إطار الدروس المستفادة من حرب لبنان، سعت إسرائيل إلى حصار قطاع غزة إعلاميا. فبحسب صحيفة جيروزاليم بوست(٦)، فإن عدد المراسلين الأجانب العاملين والممثلين لكبرى وسائل الإعلام العالمية يبلغ نحو ٤٠٠ مراسل يقومون بتغطية شئون الشرق الأوسط. وكان القرار الإسرائيلى هو منع دخول هؤلاء إلى قطاع غزة. وتقدمت جمعية المراسلين الأجانب بالتماس إلى المحكمة العليا فى إسرائيل لإلغاء قرار الحظر الذى أصدره الجيش، ولكن بطء الإجراءات القضائية، وانتهاء الحرب سريعا، لم يؤد إلى فاعلية لهذه الخطوة، ولكنه جلب انتقادات دولية

الفرنسية(٧) بيانا أدانت فيه عديدة. فقد أصدرت وكالة الأنباء الفرنسية(٧) بيانا أدانت فيه بشدة هذا القرار، وقالت إنه أمر غير مسبوق أن يتم منع الصحفيين من ممارسة عملهم. وأضافت أنه من الضرورى، حتى يتسنى للصحفيين أداء عملهم، السماح لهم بالتنقل بحرية لمتابعة ما يجرى فى غزة. كما أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش(٨) بيانا ربطت فيه بين التغطية الإعلامية وإنقاذ أرواح المدنيين. وقالت إن: وجود الصحفيين يردع الأطراف المتحاربة من ارتكاب أخطاء، وبالتالى يساعدنا على حماية المدنيين.

وكانت نتيجة هذا القرار أن أغلب المراسلين الحربيين اضطروا إلى التصوير من المناطق التى حددها لهم الجيش الإسرائيلى، الذى كثف محاولاته لمنع رجال الإعلام من الخروج من هذه المناطق، حيث كانوا تحت مراقبة الشرطة العسكرية الاسرائيلية المنتشرة بكثافة، التى قامت بتوقيفهم أو مصادرة آلات التصوير منهم، كما جاء فى تقارير إعلامية عدة أثناء الحرب. وأدى هذا القرار إلى خلو الساحة الإعلامية فى غزة من أى تواجد أجنبى باستثناء بعض المراسلين الفلسطينيين لعدد محدود من الفضائيات. وكانت النتيجة عدم وجود مراسلين على الخطوط الأمامية لتغطية مقتل أكثر من ألف وثلاثمائة فلسطينى، بينما حظى مقتل عشرة إسرائيليين بتغطية كبيرة من المراسلين فى إسرائيل. ومما أدى إلى غياب المراسلين من القطاع قبل الحرب حادثة اختطاف مراسل "بى بى سى" فى غزة، آلان جونسون، الذى حررته حركة حماس فى يوليو ٢٠٠٧ بعد عدة أشهر من اختطافه، مما أدى إلى امتناع المراسلين الأجانب عن دخول القطاع.

التغطية الإعلامية :

لقد كانت تغطية الصحف الإسرائيلية منسجمة تماما مع توجهات الجيش الإسرائيلى، وإن خالفتها أحيانا فى توقعاتها لنتائج الحرب، وهل ستؤدى إلى إضعاف حماس فى غزة أم تقوية شوكتها؟ واستخدم الإعلام الإسرائيلى تقنيات التعتيم و التمويه، وتخلى عن المهنية بهدف إخفاء ما يضر بصورة إسرائيل، وترويج صورتها باعتبارها الضحية، وقدمت آلته الإعلامية الحرب على أنها نزاع قوتين متقاربتين، تطلق إحداهما الصواريخ وأخرى تحاول إيقافها.

أما وسائل الإعلام الغربية، فقد أفردت مساحات أكبر لعرض وجهة النظر الإسرائيلية والتركيز على الضحايا الإسرائيليين، حتى يخيل لجمهور هذه الوسائل أن الحرب كانت تجرى ضد إسرائيل وليس ضد غزة. وحفلت وسائل الإعلام الأمريكية، سواء فى أقسام الشئون الخارجية أو صفحات الرأى، بالحجج المساندة لوجهة النظر الإسرائيلية التى تلقى باللوم على حماس، وتستهدف إضفاء طابع أخلاقى على العدوان الإسرائيلى. ونماذج ذلك كثيرة، منها ما نشرته صحيفة لوس انجلوس تايمز الأمريكية(٩) مع اليوم الثالث للحرب. حيث أفردت مساحات كبيرة لقصص الضحايا الإسرائيليين، ونشر صور مؤثرة لهم، وهاجمت حماس واتهمتها بارتكاب جرائم حرب وطالبت بمحاسبة قيادييها. وقالت مع اليوم العاشر للحرب إن "حماس هى التى أشعلت فتيل هذا الصراع برفضها تمديد التهدئة واستهدافها المدنيين بالصواريخ التى تطلقها على البلدات الإسرائيلية". وقالت إن "حماس ومقاتلى الفصائل الفلسطينية هم المسئولون عن استهداف وسقوط ضحايا من المدنيين الفلسطينيين بسبب قيامهم بإطلاق الصواريخ وإخفائها فى مناطق مدنية". وتكررت أفكار هذه التغطية فى عدد كبير من الصحف الغربية.

ومع ذلك، فقد كانت هناك تغطية أدانت العمليات العسكرية الإسرائيلية فى غزة. فقد نشرت صحيفة "أوبزرفر" البريطانية يوم ١٠ يناير ٢٠٠٩ رسالة أعرب فيها عدد من ممثلى اليهود فى بريطانيا عن "الفزع" جراء العنف والموت والدمار فى قطاع غزة. وجاء فى الرسالة التى وقعها ١١ شخصا، بينهم الحاخام تونى بايفيلد رئيس حركة الإصلاح اليهودية: "إننا نؤمن بأن المفاوضات هى الطريق الوحيد الذى من الممكن أن يؤدى إلى حل طويل الأمد بالنسبة لإسرائيل والمنطقة"(١٠).

كما نجحت وجهة النظر الفلسطينية فى أن تجد نافذة، ولو محدودة، فى صحف الإندبندنت والجارديان فى بريطانيا، وواشنطن بوست ونيويورك تايمز فى الولايات المتحدة، خاصة أن الأخيرة اعتمدت على مراسل لها فى قطاع غزة. إلا أن هذا لا ينفى الانحياز الواضح فى تغطية وسائل الإعلام الأمريكية لصالح إسرائيل برغم أنه قدم أخبارا وصورا عن معاناة الفلسطينيين. لكنه أفرد مساحات أكبر لمعاناة الإسرائيليين، بل إن عددا من الصحف الأمريكية أيدت فى افتتاحياتها قيام إسرائيل بمهاجمة غزة، انطلاقا من حقها فى الرد على الهجمات عليها.

وفى قنوات التليفزيون العالمية التى قدمت معاناة الفلسطينيين من خلال ما نقلته وكالات الأنباء المصورة، مثل وكالة "رامتان" الفلسطينية، فإنها فى أغلبية المناقشات والتحليلات التى تخللت نشرات الأخبار أو تلتها كانت منحازة لصالح وجهة النظر الاسرائيلية، بالنظر إلى غلبة المتحدثين الإسرائيليين على ضيوفها.

ساحات الهزيمة :

لقد كانت شبكة الإنترنت هى الساحة الوحيدة التى تمكنت فيها وجهة النظر الفلسطينية من أن تجد متنفسا لها. ويمكن القول إن المتعاطفين مع وجهة النظر الفلسطينية تفوقوا فى استخدام الإعلام الحديث عبر المدونات والـ SMSوبث الأفلام الملتقطة عبر كاميرات اجهزة المحمول على موقع يوتيوب Youtube(١١) مما أوصل الرسالة المناهضة لإسرائيل على نطاق واسع إلى جمهور عالمى أكبر. وأعادت شبكة الإنترنت تأكيد نفسها كساحة رئيسية فى إدارة الحروب إعلاميا، وجعلتها فعليا ساحة حرب افتراضية حية عبر استخدام الإنترنت للبث المباشر والحى والسريع للحرب ولوقائعها.

ووفقا لموقع سوشياليستوركر socialistworker البريطانى(١٢)، فقد قامت إسرائيل بتخصيص قنوات خاصة على موقع يوتيوب، بعضها للجيش الإسرائيلى، وبعضها لمديرية المعلومات، وقنوات أخرى لمنظمات وأفراد، وذلك فى إطار الجهود التى بذلتها مديرية المعلومات الإسرائيلية التى ركزت على المدونين ومسانديها على شبكة الانترنت.

تزامن مع ذلك خسارة معركة الرأى العام العالمى، بالرغم من

التخطيط المسبق واستخدام كل الأدوات المتاحة للتضليل الإعلامى. فقد ظل الغضب الشعبى العالمى فى تصاعد، وانطلقت المظاهرات من المحيط إلى الخليج، ومن الشرق الى الغرب، حتى فى قلب العواصم الغربية، لندن وباريس وبروكسل وبرلين وواشنطن وسيدنى، ضد العدوان الإسرائيلى والمطالبة بوقف المعاناة الفلسطينية. تزامن مع هذه المظاهرات الإقبال على ارتداء الكوفية الفلسطينية فى مختلف البلدان، تضامنا مع غزة. وفى أمريكا اللاتينية، دفعت مظاهرات الغضب ضد العدوان الإسرائيلى فنزويلا وبوليفيا إلى قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الدولة العبرية.

وتواكب مع هذه المظاهرات بروز حركات منظمة قادت هذه الاحتجاجات، مثل حركة "موراب" المناهضة للعنصرية، وتشجيع الصداقة بين الشعوب فى فرنسا، التى نظمت مسيرات شارك فيها أعداد كبيرة. وفى واشنطن، ظهر تحالف "تحرك الآن لوقف الحرب وإنهاء العنصرية" الذى نجح فى تنظيم تظاهرة كبيرة مساندة للفلسطينيين فى العاصمة الأمريكية، وتوجه المتظاهرون بعد ذلك إلى مقر صحيفة "واشنطن بوست" احتجاجا على "خطها الإعلامى المفرط فى الموالاة لإسرائيل".

لقد استعدت اسرائيل للجبهة الإعلامية على مدى أشهر طويلة قبل انطلاق حربها على غزة التى استمرت ٢٢ يوما، لكنها مع هذا فشلت على صعيد الرأى العام، برغم كل الوسائل التى استخدمتها، سواء للتضليل أو الخداع أو منع الإعلاميين من ممارسة عملهم.

الهوامش :

(١) ز. فيليب تايلور، ٢٠٠٠، قصف العقول (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب).

(٢) صحيفة الجارديان على موقعها على شبكة الإنترنت بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٩

http://www.guardian.co.uk/world/2009/jan/02/israel-palestine-pr-spin

(٣) جيروزاليم بوست على موقعها على شبكة الإنترنت، ٣٠ ديمسبر ٢٠٠٨

http://www.jpost.com/servlet/
Satellite?pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull&cid=1230456523464

(٤) تقرير فينوجراد متاح على

http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2007/
Winograd+Inquiry+Commission+submits+Interim+Report+30-Apr-.2007htm1

(٥) نحمان شاى في صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٧.

(٦) جيروزاليم بوست، المرجع السابق

www.afp.com

(٨) منظمة هيومان رايتس ووتش

www.hrw.org

(٩) موقع صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية

http://www.latimes.com

(١٠) موقع صحيفة الأوبزرفر البريطانية

www.observer.guardian.co.uk

(١١) موقع يوتيوب

www.youtube.com

(12)http://www.socialistworker.co.uk/art.php?id=16789





عبد الخالق فاروق (*)

لسنوات طويلة، سادت مقولة إن السياسة هى "فن الممكن"، وبات الأمر من كثرة ترديدها من جانب رؤساء وملوك وحكام العرب، وغير العرب، وكأنها بديهية مسلم بها، وحقيقة مطلقة، فامتزجت بالمقولات الأسطورية والمعانى الميتافيزيقية، التى تغرق فيها قطاعات واسعة من شعوب الشرق وبعض شعوب الغرب.

وبرغم السطحية التى تسكن هذا التعريف للسياسة وبساطتها، ربما لهذا السبب حازت الانتشار، فإنها تتناقض تماما مع حقيقة وجوهر السياسة، باعتبارها فى الأصل والأساس هى "فن وعلم إدارة المصالح".

يصدق هذا التعريف على الأفراد والعائلات والجماعات والدول، فيقال إن هذا الرجل سياسى، أو هذه الجماعة أو الدولة تدير مصالحها بكفاءة وفعالية.

وبالمثل، فقد غلب على الخطاب السياسى والإعلامى الرسمى العربى فى العقدين الأخيرين مفاهيم ومصطلحات تسعى لعولبة السياسة، ربما بسبب هيمنة نفوذ جماعات المال والأعمال ورجال التجارة (والبيزنس) على حقل السياسة والإعلام فى هذه البلاد، خاصة مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فترددت مقولات مثل "ميزان الربح والخسارة"، ومقولة التكلفة والعائد فى تقدير الشأن السياسى العام والمصالح القومية للدولة.

صحيح أن السياسة بالمعنى الحقيقى للكلمة (فن وعلم إدارة المصالح القومية للدولة) تسعى دائما لتعظيم مكاسب الدولة وشعوبها، وتقليص حجم الأضرار والخسائر التى قد تنشأ فى إطار إدارة هذا الشأن السياسى العام، لكنها تظل فى مفهوم رجال الدولة تحمل مضامين وتتبع إجراءات تختلف تماما عن تلك التى هى مفاهيم وتصرفات رجال المال والأعمال والتجارة.

من هنا، فقد يوافق صانع القرار السياسى ورجل الدولة الحقيقى على تحمل خسائر أو وقوع أضرار فى المدى القصير من أجل تغليب مصلحة وطنية أكبر، وهدف أغلى على المدى البعيد فى إطار منظومة ورؤية استراتيجية ونقاء هذه الرؤية لما يعرف بأنه المصالح القومية للدولة. وهذا لا يمنع أو يحول بالقطع دون ضرورة حساب أضرار ومخاطر كل قرار أو سياسة معينة، ليس من منظور الربح والخسارة، وإنما من مدخل المصالح القومية فى مستوياتها ومداها المتعدد الآجال.

من هذه الزاوية تحديدا يمكن للمحللين السياسيين وأصحاب الرؤى الاستراتيجية النظر إلى المخاض العسير والأزمات الكبرى التى شهدتها منطقتنا على مدى السنوات العشر الأخيرة، بدءا من غزو واحتلال العراق من جانب الولايات المتحدة والتحالف الغربى، وتواطؤ بعض الأنظمة العربية فى مارس من عام ٢٠٠٣، وكذلك ما جرى من عدوان إسرائيلى وحشى على لبنان فى يوليو من عام ٢٠٠٦، وأخيرا العدوان الاسرائيلى على غزة فى ديسمبر من عام ٢٠٠٨ واستمر زهاء ثلاثة وعشرين يوما.

فمن منظور رجال التجارة (والبيزنس) الذين اختطفوا القرار السياسى فى عدة بلدان عربية، من بينها مصر، خسرت "غزة" وشعبها مئات الشهداء وآلاف الجرحى، وتهدمت عدة آلاف من المنازل دون جدوى، ودون تحقيق هدف محدد للشعب الفلسطينى وقضيته.

فماذا عن رأى خبراء التحليل السياسى والاستراتيجى لما جرى فى غزة أخيرا؟

علينا، بادىء ذى بدء، أن نميز فى تحليلنا بين مستويين أو زاويتين للتناول:

الأولى: الإطار الذى دارت فى ظله معركة غزة الأخيرة، بمعنى أنها حرب فى إطار الصراع، وليس فى إطار البحث عن صيغة للتسوية السياسية أو المساومة.

الثانية: حساب المكاسب الآنية والخسائر المستقبلية، سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى أو غيرهما جراء هذه الحرب أو العدوان الأخير على غزة.

ولا شك فى أن تحديد الإطار أو النسق الذى دارت فى ظله هذه الحرب يوفر على المحلل أو المراقب الكثير من الجهد والبحث بشأن

(*) خبير فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية.

طبيعة الأهداف المعلنة أو الخفية للطرف الإسرائيلى، باعتباره المبادر بالعدوان والحرب، ومن ثم يمكن المحلل من تقدير صحيح ومتوازن بشأن ادعاءات النصر أو حقائق الهزيمة لهذا الطرف أو ذاك.

ولأن الحرب هى ممارسة للسياسة بوسائل أخرى، على حد تعبير المفكر العسكرى والاستراتيجى البروسى "كلاوزفيتز"، فإن لكل حرب، إلى جانب وسائلها الجديدة والمبتكرة فى أدوات الدمار وتكتيكات الميدان المستخدمة، أهدافها السياسية المعلن منها أو الخفى.

بمعنى آخر، فإن لكل حرب أهدافا متعددة المستويات، تبدأ من الأعلى والأهم، وتتدرج نزولا إلى ما دونها.

ووفقا لطبيعة الإطار الصراعى الذى دارت فى ظلاله الحرب الأخيرة، وتعثر مسيرة التسوية التى تديرها الولايات المتحدة لصالح الوجود والهيمنة الإسرائيلية على المنطقة - بسبب صعود نفوذ حركات المقاومة الوطنية والإسلامية المسلحة مثل حركتى "حماس" و"الجهاد" منذ منتصف التسعينيات، وتآكل نفوذ حركة "فتح" التى أدارت العمل الوطنى الفلسطينى لسنوات طويلة، ثم تولى حركة "حماس" فعليا زمام الحكم فى فلسطين عقب الفوز الكاسح الذى حققته فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية فى يناير من عام ٢٠٠٦، وإعلانها عدم اعترافها (بإسرائيل) وانتهاجها أسلوب المقاومة المسلحة - فقد جاء العدوان على غزة فى حدود أهداف إسرائيلية، بعضها معلن وبعضها الآخر غير معلن.

ومن المفارقات التاريخية المأساوية أن هذه الأهداف الإسرائيلية للعدوان على غزة قد تلاقت مع أهداف أطراف (فلسطينية) و(عربية) مناوئة لحركات المقاومة عموما، وحركتى حماس والجهاد خصوصا، باعتبارهما خطرا داهما يهدد مصالحها من ناحية، ونظرتها للتسوية السياسية للصراع العربى - الصهيونى من ناحية أخرى.

لقد حددت إسرائيل أهدافها من العدوان والحرب على غزة فى الآتى:

١- إزاحة سلطة ونفوذ حركة حماس من قطاع غزة وتدمير البنية التحتية (العسكرية والاجتماعية) لهذه الحركة خصوصا وحركات المقاومة المسلحة عموما.

٢- ومن ثم إنهاء عمليات القصف الفلسطينى للمستعمرات اليهودية فى جنوب فلسطين.

٣- استعادة سلطة جماعة "أوسلو" بقيادة السيد محمود عباس على قطاع غزة، واعتقال القادة السياسيين والعسكريين لحركات المقاومة المسلحة، وعلى رأسها حماس والجهاد.

٤- استعادة صورة الردع العسكرى لإسرائيل التى تآكلت فعليا بعد هزيمتها العسكرية والسياسية المتكررة فى لبنان فى أقل من ست سنوات (مايو ٢٠٠٠ ويوليو ٢٠٠٦).

٥- إذا أمكن استعادة الجندى الأسير جلعاد شاليط، بما يوحى به ذلك من معان رمزية فى المجتمع والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

ومن هذه الأهداف، يمكن قياس "النصر" أو "الهزيمة"، عندما توقفت آلة التدمير الوحشى الإسرائيلى مساء يوم التاسع عشر من يناير عام ٢٠٠٩.

والحقيقة أن الاعتبار الاقتصادى أو المكون الاقتصادى فى قرار الحرب الاسرائيلى لا يمثل حجر الزاوية أو العنصر المؤثر فى هذا القرار حتى الآن، لاعتبارات ومعطيات واقعية قائمة فى تاريخ الدولة العبرية. فمن ناحية، هناك مدد غربى وأمريكى دائم لإسرائيل، سواء بالمعونات الاقتصادية والعسكرية، أو بالمعونات الفنية والتكنولوجية، أو من خلال المنح والقروض.

ومن ناحية أخرى، فإن حصيلة تبرعات يهود الشتات (الدياسبورا)، ومعظمهم مقيم فى الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل تعويضا سنويا شديد الأهمية لا يقل عن مليار دولار سنويا منذ مطلع عقد التسعينات حتى يومنا.

ومن ثم، فإن الارتكان فى التحليل إلى الخسائر الاقتصادية جراء قرار العدوان على غزة فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، ومن قبل على لبنان فى يوليو ٢٠٠٦، هو قصور نظر وعدم فهم لديناميات بقاء ووجود هذه الدولة العبرية.

فإذا تأملنا مكاسب وخسائر الطرف الإسرائيلى من هذا العدوان الجديد، فسنجدها تتحدد على النحو التالى:

فى حساب المكاسب، لم تحقق إسرائيل من أهدافها المعلنة أو الخفية للحرب سوى هدف واحد ووحيد، ألا وهو إثبات قدرتها الهائلة على التدمير للبشر والحجر. إنها آلة دمار وتدمير فى مواجهة ما يمكن أن يطلق عليه شعب أعزل. وبهذا المعنى، فقد أرسلت رسائل الخوف والهلع فى نفوس المستعدين لها والطائعين لمشيئتها من رجال الحكم والإدارة فى الدول العربية، المتعاونة معها أو الخائفة منها.

وباستثناء هذا المكسب، إذا جاز اعتباره مكسبا سياسيا تحت مسمى استعادة هيبة العسكرية الإسرائيلية والثقة المفقودة بين قوادها وجنودها إثر هزيمتها المذلة فى لبنان، فإن نتائج الحرب جاءت على عكس ما أرادت إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الأطراف (العربية) المتعاونة معهما والحليفة لهما.

بالمقابل، جلبت إسرائيل لنفسها خسائر استراتيجية بكل ما تحمله الكلمة من معان:

أولا : فقدت إسرائيل، مرة أخرى وربما أخيرة، أية مشروعية قانونية وأخلاقية لمشروعها كدولة ومجتمع، سواء أمام الرأى العام العالمى غير الصهيونى، أو فى كافة التجمعات والكتل السياسية فى العالم. إن دراسة منحنى سقوط المشروعية الأخلاقية لإسرائيل لدى ذهن وعقلية الرأى العام الأوروبى والعالمى، تحديدا، تبدأ من مذابح "صابرا" و"شاتيلا" فى لبنان فى سبتمبر عام ١٩٨٢، وتتخذ منحنى صعوديا فى غزو واحتلال لبنان، ثم مذبحتى "قانا" الأولى والثانية، ثم معاودة احتلال لبنان عام ٢٠٠٦، والتدمير المنهجى للبنية الإنسانية والتحتية للشعب الفلسطينى فى غزة والضفة الغربية طوال السنوات الممتدة من ديسمبر عام ١٩٨٧ (الانتفاضة الأولى)، انتهاء بما جرى فى ديسمبر عام ٢٠٠٨.

ثانيا : لم يتحقق الهدف السياسى الإسرائيلى المتمثل فى إزالة حكم حماس لقطاع غزة، ولم يسترد تيار التسوية والاستسلام داخل السلطة الفلسطينية السيطرة على قطاع غزة، ولم تدمر البنية العسكرية والاجتماعية لحركتى حماس والجهاد، بل على العكس.

ثالثا : فضحت هذه الحرب ما يسمى "تيار الاعتدال العربى"، فبدا أمام الرأى العام المحلى والعالمى تيارا من

المتعاونين مع الاحتلال والمتواطئين ضد المقاومة المشروعة، فأضعفت مكانته وهددت بالتالى مستقبله بعد أن أفقدته مشروعيته السياسية والوطنية أمام شعوبه، وأضعفت بالتالى ساحة المناورة لدى إسرائيل على الصعيد الإقليمى، وعززت من نفوذ إيران وسوريا.

رابعا : لقد أدت حماقة قرار الحرب الإسرائيلى، للمرة الثانية فى أقل من عامين (٢٠٠٦/٢٠٠٨) ضد لبنان وغزة، إلى قرع جرس إنذار قوى خارق لدى قطاعات (عربية) كانت قد أخذت فى التورط بشكل أو بآخر فى التعامل مع إسرائيل والقبول بها، سواء كان تجاريا أو صناعيا أو ثقافيا، فبدا أن هناك حركة مراجعة للنفس لدى بعض هذه القطاعات (العربية) تجاه استمرار التعامل مع إسرائيل كحقيقة واقعية يمكن التعايش معها.

خامسا : رسخت الحرب العدوانية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، والمجازر الوحشية التى ارتكبتها هناك ضد المدنيين، ليس فقط الطابع العنصرى والوحشى لهذا الكيان، ولكن الأهم المعايير المزدوجة للدول والحكومات الأوروبية والغربية عموما، والتى تخفى الطابع العنصرى والاستعمارى الحقيقى لهذا الغرب، برغم حالة النهوض والمؤازرة الشعبية الأوروبية لغزة ولبنان والحقوق الإنسانية عموما، مما رسخ المعنى القائم بانفصال السياسة الرسمية الأوروبية والغربية عن مشاعر واتجاهات الرأى العام لسقوطها.

وهى كلها ممارسات قد أعادت للذاكرة العربية والإسلامية التاريخ الاستعمارى الأسود للغرب عموما وأوروبا على وجه الخصوص، وعززت من نفوذ ودعاوى تيارات الإسلام السياسى فى المنطقة.

سادسا : لم تعد إسرائيل وقاداتها يواجهون خطر مطاردات قانونية دولية من جانب منظمات قانونية وحقوقية دولية، باعتبارهم مجرمى حرب فحسب، وإنما تعرضت علاقاتها السياسية بدول، مثل تركيا وفنزويلا وبوليفيا ونيكاراجوا والإكوادور، علاوة على كوبا بالطبع، إلى انهيار كامل، مما منح مرونة أكبر لدى أطراف المقاومة الفلسطينية اللبنانية، وعرض المصالح الإسرائيلية لخطر إضافى.

ربما تكون الصورة على الجانب الفلسطينى أكثر تعقيدا وتداخلا. صحيح أن فشل إسرائيل فى تحقيق معظم أهدافها من العدوان على غزة هو بمثابة "نجاح" لحركات المقاومة الوطنية والإسلامية المسلحة فى فلسطين عموما، وفى غزة على وجه الخصوص، وفى الصدارة منها حركة حماس، إلا أن الثمن المدفوع بشريا واقتصاديا وماديا كان باهظا بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ومن نافلة القول التذكير بأن كل حركات المقاومة المسلحة وحركات التحرير الوطنية فى كافة دول العالم (بدءا من الهند الصينية وفيتنام، مرورا بالجزائر وعدن وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، انتهاء بفلسطين) كانت تواجه آلة حرب استعمارية أكثر تفوقا وأوفر قدرة على التدمير والقتل. وقد كان البشر وخسائرهم فى غزة هى الأفدح والأصعب إنسانيا واجتماعيا، وهو ما يتضح من بيانات الجدول المرفق.

الخسائر البشرية للعدوان الإسرائيلى على غزة

الضحايا	العدد	٪ إلى السكان
شهداء	١٥٠٠	٪٠,١
جرحى	٥٥٠٠	٪٠,٤

فإذا تأملنا فى نوعية الشهداء الفلسطينيين، فسنجدهم يتوزعون كالتالى:

* الأطفال ٤٢٥
* النساء ١١٠
* العجزة وكبار السن ١٢٠
* رجال الإسعاف والدفاع المدنى ٤

―――――

٦٥٩

أى أن نحو ٤٥٪ من القتلى الفلسطينيين كانوا من المدنيين، خاصة الأطفال والنساء وكبار السن.

لقد تحولت غزة المحدودة المساحة (٣٦٠ كيلومترا مربعا) والكثيفة بالسكان على مدى ثلاثة وعشرين يوما (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٩ يناير ٢٠٠٩) إلى محرقة إنسانية لم يشهد التاريخ الإنسانى الحديث مثيلا لها، ولا حتى فى عهد الجرائم النازية فى أوروبا وبولندا.

هذا هو الثمن الإنسانى والخسائر الأقسى على الفلسطينيين فى هذا العدوان الإسرائيلى الأخير.

وإذا جاز وصف نتائج العدوان الإسرائيلى الأخير على قطاع غزة بأنه أقرب إلى هزيمة لإسرائيل، أو - بالأدق - فشل فى تحقيق أهدافه، فهى أيضا لم تمثل انتصارا جوهريا للمقاومة بقدر ما شكلت "حصانة ثقة" للمقاومة المسلحة فى فلسطين، وعززت من نفوذ حركتى حماس والجهاد على حساب بقية الفصائل التى تكاد تكون قد تآكلت فى أدوارها ورؤيتها، مثل الجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، وفتح، وبقية الفصائل التقليدية.

وكان من الممكن القول "بانتصار" حقيقى لحركتى حماس والجهاد وبقية فصائل المقاومة المسلحة فى غزة لو أمكن إجبار الأطراف الدولية والإقليمية (وأبرزها مصر) على فك الحصار، وفتح معبر رفح (المصرى - الفلسطينى) بصورة دائمة للبضائع والأفراد معا، إلا أن شيئا من هذا لم يحدث.

خسائر العدوان الإسرائيلى على غزة

إسرائيل :

١) ١١٥٠ مليون دولار خسائر اقتصادية مباشرة، تتمثل فى تكاليف العمليات الحربية لثلاثة وعشرين يوما (بمتوسط يومى ٥٠ مليون دولار).

٢) خسائر اقتصادية غير مباشرة تتمثل فى:

- خسائر جزء من الموسم السياحى (أعياد الميلاد) والتى تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار.
- خسائر مادية نتيجة أضرار القصف الفلسطينى بالصواريخ، تقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار.
- خسائر تعبئة جزئية لقوات الاحتياط، تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار.
- خسائر متوقعة لقطاع التصدير تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار مع توقع مقاطعة شعبية فى بعض الدول والشعوب مستقبلا.

غزة :

أولا- الخسائر الاقتصادية المباشرة :

تتمثل عناصر الخسائر الاقتصادية المباشرة فى الآتى:

١- تدمير المساكن والمبانى الخاصة بالأفراد والعائلات الفلسطينيين، والتى جرى حصر مبدئى لها بعد وقف العدوان والانسحاب الإسرائيلى، فتبين أنها نحو ١٨٠٠ منزل دمرت تدميرا جزئيا، ونحو ٢٨٠٠ منزل دمرت تدميرا كاملا، بالإضافة إلى ٤ مدارس ونحو ٣٥ مسجدا، ونحو ١٢٠ مبنى حكوميا فى غزة.

٢- تدمير البنية التحتية لقطاع غزة تدميرا شاملا، مثل جرف الطرق وشبكات الإنارة وشبكات الصرف الصحى والمياه وشبكات الكهرباء.

٣- تدمير بعض المستشفيات والمصحات تدميرا جزئيا.

٤- تجريف الأراضى الزراعية ومن ثم تدمير المحصول الزراعى لهذا الموسم.

٥- توقف أنشطة الصيادين القرويين توقفا كاملا.

٦- توقف نشاط الورش الحرفية والمصانع المحدودة، وبالتالى إصابة النشاط التجارى بالسكتة والشلل.

٧- هذا بالإضافة، بالطبع، إلى تكاليف عمليات المقاومة المسلحة من ذخائر وأسلحة تأتى تهريبا، ويتكلف بها الشعب الفلسطينى تكاليف باهظة.

فإذا حاولنا تقدير حجم هذه الخسائر وتكاليف إعادة الإعمار فى ظل ظروف الحصار القاسية وغلق معبر رفح البرى، فإن هذه الخسائر تقدر بنحو ٢١٠٠ مليون دولار، موزعة على النحو التالى:

- تكاليف إعادة تأهيل البنية التحتية (الطرق، محطات المياه، محطات الصرف الصحى، الإنارة، المدارس، المستشفيات) نحو ٥٠٠ مليون دولار.
- إعادة ترميم المبانى المدمرة جزئيا، نحو ٢٠٠ مليون دولار.
- إعادة بناء المبانى المدمرة تدميرا شاملا، نحو ٤٠٠ مليون دولار.
- إعادة إصلاح الاراضى الزراعية المجرفة، نحو ٢٠٠ مليون دولار.
- إعادة وبناء وتأهيل المبانى الحكومية المدمرة، نحو ٣٠٠ مليون دولار.
- تعويضات للعوائل وذوى الشهداء، نحو ٤٠٠ مليون دولار.
- إعادة تأهيل الورش وبعض المصانع المتوقفة جراء الحرب، نحو ٥٠ مليون دولار.

ثانيا- الخسائر الاقتصادية غير المباشرة :

تعد الخسائر الاقتصادية غير المباشرة من الخطورة بحيث ينبغى التوقف عندها بالشرح والتحليل. وترتكز هذه الخسائر على مقومات الحصار الإسرائيلى والمصرى المفروض على سكان قطاع غزة، والتى من شأنها:

١) قطع أية إمكانية حقيقية لإخراج الاقتصاد الفلسطينى عموما واقتصاد قطاع غزة خصوصا من حالة الاندماج القسرى فى الاقتصاد الإسرائيلى المحتل، سواء من حيث العمالة والتشغيل، أو مستلزمات الإنتاج، أو بوابات الاستيراد والتصدير، أو فى تطوير قطاع الورش والمصانع بصورة شبه مستقلة، أو ربطها باقتصادات دول عربية مجاورة، مثل مصر والأردن وغيرهما.

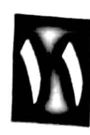
٢) استمرار بقاء الاقتصاد الفلسطينى رهينة للمساعدات الأجنبية العربية، وعدم قدرته على تطوير مقومات اقتصادية مستقلة أو قائمة على الاعتماد الذاتى.

٣) وقف حركة الانتقالات من القطاع إلى الخارج وبالعكس، مما أحال القطاع وسكانه إلى أكبر سجن فى التاريخ الإنسانى، وشل الحياة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل القطاع.

٤) استمرار هذا الوضع لأكثر من ثلاث سنوات (يناير ٢٠٠٦ يناير - ٢٠٠٩) قد فاقم من مشكلة البطالة التى زاد معدلها إلى أكثر من ٧٠٪ من القوى العاملة فى القطاع.

٥) خنق القطاع المالى والمصرفى فى غزة، جراء الحظر المصرفى الذى تفرضه إسرائيل ويساعدها فيه بعض الأطراف العربية وسلطة رام الله، مما ترتب عليه مشكلات اجتماعية واقتصادية، وتكرار حالات التوتر والاضطرابات الداخلية بسبب وقف صرف الرواتب للعاملين فى القطاع عدة مرات خلال فترة الحصار والخنق.

٦) انتشار أنشطة التهريب على جانبى الحدود المصرية الفلسطينية يؤدى إلى عدة مشكلات آنية ومستقبلية، سواء للطرف الفلسطينى أو الطرف المصرى. فهو من ناحية، قد خلق قطاعا تجاريا قائما على التهريب يورد السلع والاحتياجات بضعف أو ثلاثة أضعاف أسعارها الحقيقية فى الأسواق، مما يعوق الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وهو من ناحية أخرى، قد خلق مرتكزات قطاع نشاط خارج نطاق سلطة الدولة المصرية، مما سيشكل تهديدا فى المستقبل.





تراجع السلطة الفلسطينية وعودة خيار المقاومة

د. جورج جقمان (*)

يتوقف فهم الوضع السياسى الفلسطينى- بما فى ذلك وضعه الداخلى واستشراف الآفاق المستقبلية له- على مداخل التحليل. وسأقدم فيما يجئ مدخلا يسعى لأن يربط عدة عناصر مع بعضها بعضا، سواء كان ذلك مستقبل الحوار الفلسطينى الذى بدأ فى القاهرة فى نهاية فبراير الماضى، ورأب الصراع بين غزة والضفة، أو مستقبل السلطة الفلسطينية، أو أدوارا لفاعلين آخرين، سواء كانوا أحزابا وفصائل أو ما اصطلح على تسميته "بالمجتمع المدنى". وهذا فى مضمون تاريخى يلقى الضوء على الحاضر ابتداء، على الأقل، منذ مؤتمر مدريد الذى عقد فى نهاية عام ١٩٩١.

مراحل ثلاث:

أبدأ بالحاضر وبالسلطة الفلسطينية التى تمر الآن فى المرحلة الثالثة والأخيرة من حياتها. فقد كانت المرحلة الأولى قد بدأت مع اتفاقية إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣، ثم اتفاقية غزة وأريحا فى عام ١٩٩٤، وأخيرا الاتفاقية التى أنشأت السلطة الفلسطينية والتى تم توقيعها فى واشنطن، العاصمة الأمريكية فى سبتمبر من عام ١٩٩٥. انتهت هذه المرحلة مع وفاة الرئيس عرفات فى نوفمبر ٢٠٠٤. أما المرحلة الثانية، فبدأت بانتخاب الرئيس محمود عباس (أبو مازن) فى يناير ٢٠٠٦، واستمرت حتى نهاية عام ٢٠٠٨، وانتهاء عهد إدارة الرئيس بوش وفشل مفاوضات مسار "أنابوليس".

أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فبدأت مع انتخاب الرئيس أوباما والحراك السياسى المتوقع والمعلن عنه من قبله المتعلق بالصراع الفلسطينى- الإسرائيلى، إضافة إلى الصراع فى مناطق أخرى فى الشرق الأوسط.

ولفهم أسباب اعتبار أن هذه هى المرحلة الأخيرة فى حياة السلطة الفلسطينية، أبدأ بالعناصر الأساسية فى المرحلة الأولى. لقد تم تعديل برنامج منظمة التحرير الفلسطينية رسميا من قبل المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته فى الجزائر فى عام ١٩٨٨ بقبول حل الدولتين الذى جاء فى إعلان الاستقلال، وقبول حدود عام ١٩٦٧، كما جاء فى البيان السياسى الصادر عن المجلس، والذى أشار إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، "ثم نبذ" الرئيس الراحل ياسر عرفات "الإرهاب" بعد ذلك فى "جنيف". وبذلك أعيد "تأهيل" منظمة التحرير للدخول فى عملية سياسية كانت نتيجة للانتفاضة الأولى، والتى تمخض عنها مؤتمر مدريد.

منذ ذلك الحين وحتى الآن، مر سبعة عشر عاما من المفاوضات ولم تأت بنتيجة. وكان الشرط الأساسى لأى مسار سياسى بين الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى أن المفاوضات هى الآلية الوحيدة للتقدم فى هذا المسار. هذا هو معنى "نبذ الإرهاب"، أى المقاومة، وهذا هو افتراض مسار أوسلو، وأيضا برنامج الرئيس "أبو مازن" والذى انتخب على أساسه فى بداية عام ٢٠٠٥.

ومع تعثر مفاوضات أوسلو، خصيصا بعد تسلم رئاسة الحكومة الإسرائيلية من قبل بنيامين نيتانياهو فى عام ١٩٩٦- الذى كان موقفه المناهض لاتفاقيات أوسلو موقفا معلنا- لم يحصل أى تقدم فى المسار السياسى، حتى تسلم إيهود باراك

(*) أستاذ فى جامعة بيرزيت، الضفة الغربية.

رئاسة الوزراء فى عام ١٩٩٩، ثم جرت مفاوضات "كامب ديفيد" فى يوليو من عام ٢٠٠٠، والتى آلت إلى الفشل.

لقد كان من الواضح للرئيس عرفات أن المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم نحو حل الدولتين، وهو الفهم الفلسطينى لمسار أوسلو، لن تؤدى إلى هذا الهدف. وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، حاول الرئيس الراحل إمساك العصا من الوسط: استمرار المفاوضات من جهة، ومقاومة من جهة أخرى. هذا هو معنى "كتائب شهداء الأقصى" غير المحسوبة رسميا على السلطة الفلسطينية، وعدم دخول الأجهزة الأمنية الفلسطينية رسميا فى المعركة خلال الانتفاضة الثانية (عدا حالات فردية).

وكان استهداف إسرائيل للسلطة الفلسطينية فى بداية الانتفاضة الثانية، ثم اجتياحها لمناطق "أ" التى هى تحت سيطرة السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو، مؤشرا مهما على موقفها تجاه السلطة. لقد نظرت اسرائيل للسلطة الفلسطينية، طيلة الفترة، من منظور أمنى، أى أن من واجب السلطة، حسب الموقف الإسرائيلى، اعتماد المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم فى المسار السياسى، وأن أية أعمال مقاومة تتحمل السلطة مسئوليتها أو مسئولية إيقافها.

وقد كان الرئيس عرفات على استعداد لتحمل الأعباء الأمنية المتطلبة بموجب اتفاقيات أوسلو، ولكن ليس دون تقدم فى المسار السياسى المؤدى إلى حل الدولتين. وكانت نظرته تقوم على أساس أن هذين المسارين متلازمان، الأمر الذى لم تشاركه فيه الحكومات الإسرائيلية بعد وفاة إسحق رابين. ومن غير المعروف ماذا كانت ستئول إليه الأمور حتى لو لم يجر اغتيال رابين، لأن الأمر ليس مرهونا بالنوايا، وإنما بالمقدرة على اتخاذ القرار السياسى ومقومات ذلك فيما يتعلق بالاعتبارات الإسرائيلية الداخلية.

ثم جاء انتخاب الرئيس "أبو مازن" الذى كان صريحا وجريئا فى رفضه الكفاح المسلح قبل انتخابه وعشية ذلك، متبنيا المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم فى المسار السياسى. ومضى عام كامل بعد انتخابه وحتى يناير ٢٠٠٦، وفوز حماس بأغلبية المجلس التشريعى الفلسطينى ولم تجر أية مفاوضات تذكر. ووصفه العديد من السياسيين الإسرائيليين بالرئيس الضعيف، فى حين أنهم يعلمون تماما أن سبب "ضعفه" هو مسئوليتهم، أى عدم وجود انجاز سياسى مقنع للجمهور الفلسطينى، الأمر الذى يقوى المعارضة بما فى ذلك حماس. ويرى معظم المحللين أن أسباب نجاح حماس تكمن فى أمرين: فشل المسار السياسى وعدم وجود إنجاز يذكر، والفشل فى بناء المؤسسات وفساد بعض الأوساط الفلسطينية. ولم يكن إزاء ذلك من المستغرب أن تكون قائمة حماس فى انتخابات المجلس التشريعى اسمها "التغيير والإصلاح".

وتوقف المسار السياسى بعد انتخابات المجلس التشريعى حتى بداية عام ٢٠٠٨ ومسار "أنابوليس" الذى انتهى بالفشل. وبعد سبعة عشر عاما من المفاوضات، من الجلى أن عقد الأمل على المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم فى المسار السياسى أمر لم تعد له مصداقية. الفارق الوحيد مع بداية عام ٢٠٠٩ هو وجود إدارة أمريكية جديدة أعلنت أنها ستتابع هذا الملف وقامت بمجموعة حركات سريعة فى بداية تسلمها السلطة، منها تعيين "جورج ميتشل" مبعوثا خاصا لمتابعة الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى.

هذه هى المرحلة الثالثة والأخيرة فى حياة السلطة الفلسطينية، إذ إن الأمر الأساسى هنا يتعلق بالهدف من إنشاء السلطة الفلسطينية من منظور فلسطينى وعربى أيضا. فلم يكن الهدف هو أن تعمل السلطة الفلسطينية كبلدية كبرى لإدارة شئون السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة كوضع نهائى. فشرعية استمرار وجود السلطة الفلسطينية مرهون بالتقدم الملموس فى المسار السياسى إلى إنشاء الدولة الفلسطينية. لكن بعد سبعة عشر عاما من المفاوضات، أصبح الآن واضحا أن هذا الهدف لن يتحقق من خلال هذه الآلية الوحيدة. المرحلة الثالثة هى مرحلة انتظار ما قد تأتى به الإدارة الأمريكية الجديدة، وهى مرحلة لن تطول كثيرا. عام واحد إلى ثلاثة أعوام على الأكثر. فما لم يحصل تقدم ملموس فى أى مسار سياسى ممكن، وإيقاف الاستيطان الذى يرى البعض أنه ألغى حل الدولتين بالفهم الفلسطينى والعربى له- أى ليس "دولة" داخل الجدار مقطعة الأوصال ودون سيادة على الحدود والجو والبحر كما تريدها إسرائيل- تكون السلطة الفلسطينية قد وصلت إلى آخر مرحلة فى حياتها بما فى ذلك اعتماد المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم فى المسار السياسى فى ظل ميزان قوى ميدانى وسياسى مختل لصالح إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة، ودور هامشى للدول الأوروبية والرباعية المهشمة حتى بداية عام ٢٠٠٩.

معضلة حماس ومعضلة فتح :

فى هذا المضمون، تجرى حوارات القاهرة بين "غزة والضفة"، التى قد تبدو للبعض أنها مستقلة تماما عن الوضع السياسى الفلسطينى الأعم، أى أن الأمر يتعلق فقط بالحسابات الداخلية الفلسطينية، وما إذا كانت "فتح" قد قبلت مبدأ تداول السلطة أم لا، أو أن مطالب حماس للدخول فى منظمة التحرير الفلسطينية غير مقبولة من "فتح"، أو أن الخصام هو فقط حول الحصص لكل منهما. هذا مدخل خاطئ تماما للتحليل، حتى لو أعطى الوزن الكافى فى الخصام بين غزة والضفة.

إن فتح وحماس تواجه كل منهما معضلة رئيسية. إن معضلة فتح، أو، للدقة، أوساط فتح فى السلطة الفلسطينية. إن المفاوضات، دون أجل مسمى وبعد سبعة عشر عاما من اعتمادها للتقدم إلى حل الدولتين، شارفت على استنفاد مصداقيتها، ولم يتبق لها بعد من العمر سوى بضعة أعوام ينتظر فيها الجميع أى

تغيير يمكن أن يقع بعد تولى إدارة أوباما الحكم فى الولايات المتحدة.

ومعضلة حماس أنها لا يمكنها الجمع بين الحكم والمقاومة، هذا لن تقبله إسرائيل والولايات المتحدة. وقد جرب هذا الرئيس الراحل ياسر عرفات فى الانتفاضة الثانية كما أشرنا، واستهدفت إسرائيل السلطة الفلسطينية وحاصرت الرئيس الراحل حتى وفاته. وهذا أيضا هو معنى العدوان الأخير على غزة. وعلى ما يظهر، لم تحسم حماس أمرها، أى ما إذا كانت تريد أن تحكم تحت الاحتلال أم أن تكون مقاومة. وهذا الوضع هو تحديدا ما يلقى بظلاله على الوضع السياسى الداخلى الفلسطينى، وعلى حوار القاهرة ورأب الصراع بين غزة والضفة و"بناء الدولة" واستمرار وجود أو عدم وجود السلطة الفلسطينية.

فلو أخذنا مثلا "إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، أحد مساعى حوار القاهرة نحو رأب الصراع، أى جعلها أجهزة مهنية غير تابعة لأى فصيل ومسئولة تجاه السلطة السياسية أيا كانت، فإن السؤال هنا: ما هو دورها؟ ما هى "عقيدة الأجهزة الأمنية" كما يقال إذا تضمن هذا الدفاع عن المواطنين إزاء أى عدوان خارجى؟ ما هو موقفها من الاحتلال الإسرائيلى الحاصل فعلا ومباشرة فى الضفة الغربية، وبشكل غير مباشر فى غزة أيضا، لأن غزة لا سيادة لها على الحدود والجو والبحر، أى أن السيادة لا تزال فى يد إسرائيل؟.

إن السلطة الفلسطينية حاليا تقوم "بالتنسيق الأمنى" مع إسرائيل كما هو مطلوب فى خريطة الطريق التى لم تلتزم بها إسرائيل، ولكن ربما تأمل السلطة الفلسطينية فى أن يساعد هذا فى العودة إلى مسار سياسى كامتداد لمسار أنابوليس. هل ستقبل إسرائيل أن تكون حماس عنصرا مكونا فى الأجهزة الأمنية، وهى موسومة كمنظمة "إرهابية"؟ من الجلى أن إسرائيل لن تقبل إدماج عناصر حماس فى الأجهزة الأمنية فى الضفة الغربية فى الوضع الراهن. هذا ملف مؤجل إلى قيام الدولة، إن قامت، ولن يتم الاتفاق عليه قبل ذلك فى ما دام هناك أمل للسلطة الفلسطينية فى العودة لمسار المفاوضات فى حقبة إدارة أوباما.

كذلك الأمر بالنسبة لـ "ملف" منظمة التحرير الفلسطينية. فالجميع يعرف أن أى تغيير حقيقى فى أطر المنظمة، بحيث تصبح ممثلة لجميع الفلسطينيين فى مجالسها ولجانها، سوف يطيح بالعديد من شخصيات باتت لا تمثل أحدا، أو أحزاب وفصائل لا يوجد رصيد شعبى لها، ولا سبب لوجودها سوى تحجر المنظمة، واستمرار الماضى المنصرم الذى لا علاقة له بالحاضر. وهذا سوف يلقى مقاومة دفاعا عن مصالح راسخة تناهض التغيير.

خيارات المستقبل :

إن الكثير يتوقف على المرحلة الثالثة من حياة السلطة الفلسطينية. وهى مرحلة حاسمة ودقيقة ومفصلية أيضا. وترتبط بها جملة من القضايا، ليس فقط مصير السلطة الفلسطينية وحدها، وإنما أيضا مآل حوارات القاهرة ورأب الصدع بين الضفة وغزة، وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تشكيلها والتوازنات داخلها. جميع هذه القضايا مرتبطة بما إذا كان هناك تقدم ملموس وواقعى ومقنع للجمهور الفلسطينى نحو حل الدولتين أم لا. والفترة الزمنية المتبقية ليست متناهية. فحتى لو اختارت الحكومة الأمريكية الجديدة فقط "إدارة الصراع" وإبقاءه دون حل، فلن يبقى للسلطة الفلسطينية إمكانية للحفاظ على مصداقيتها إلى أجل غير مسمى فى ظل استمرار الاستيطان وسرقة الأرض وتقطيع أوصال الضفة الغربية. لقد بدأ الحديث عن دولة واحدة منذ ما يزيد على عامين فى أوساط فلسطينية مختلفة، نظرا لأفول إمكانية حل الدولتين، أو انتهاء هذا الخيار فى نظر العديدين.

سبعة عشر عاما من المفاوضات وإسرائيل تستمر فى خلق حقائق على الأرض. كيف يمكن الحفاظ على مصداقية استمرار المفاوضات إلى أجل غير معروف فى وضع مثل هذا؟

الخلاصة الأساسية إذن هى أن الوضع الداخلى الفلسطينى لا يزال مرهونا بما إذا كان هناك تقدم فعلى وملموس ومحدد بتواريخ معلنة للوصول إلى حل الدولتين أم لا. ومن المستبعد أن يتم رأب الصراع بشكل كامل وليس جزئيا فقط فى أمور محددة قبل اتضاح آفاق المستقبل. وإذا تم التوصل إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطينى والعربى له، فسيكون من الممكن حل القضايا الداخلية المعلقة حاليا، ومن المستبعد أن تحل قبل اتضاح المستقبل السياسى الفلسطينى ومستقبل السلطة الفلسطينية نفسها.

ففى حال تبين أن الإدارة الأمريكية الجديدة تعمل فقط على إدارة الصراع واستمرار المفاوضات دون نتائج ملموسة، لن يكون فى الإمكان استمرار المفاوضات، إن بدأت، إلى ما لا نهاية، أخذا بعين الاعتبار مرور سبعة عشر عاما منها دون نتائج. عاجلا أم آجلا - خاصة إن وصلت المفاوضات مرة أخرى إلى طريق مسدود، أو أنها أدت إلى عرض إسرائيلى "لدولة" داخل المعازل مقطعة الأوصال، غير المقبولة فلسطينيا على الصعيدين الرسمى والشعبى- ستخرج بعض الأوساط فى حركة فتح التى لا تزال فى حالة انتظار حاليا، لترفع برنامج المقاومة مرة أخرى، بدلا من برنامج المفاوضات. وإن قيل إن فتح مجزأة ومفتتة إلى محاور عدة، بعضها متحالف مع البعض، وبعضها مناوئ للبعض الآخر، فمن الجلى أن اسم فتح لن يختفى. والسؤال هنا فقط عمن سيستحوذ على اسم فتح فى أية مرحلة قادمة.

هذا ما سيقرره الوضع السياسى. الوضع اليوم مختلف عما كان بعد اجتياح لبنان فى عام ١٩٨٢، والذى قام فيه البعض بالانشقاق عن حركة فتح، وظهور "فتح الانتفاضة"، حيث كان وجود الرئيس الراحل ياسر عرفات "صمام أمان" أمام انشقاق كبير فى الحركة. وتحول اسم المنشقين من "فتح الانتفاضة" إلى

مجموعة "أبو موسى". هذا الوضع لن يتكرر اليوم، ليس فقط بسبب غياب الرئيس الراحل، وإنما أيضا بسبب الطريق الذى قارب أن ينسد سياسيا أمام السلطة الفلسطينية. وإذا بان أن هذا الطريق منسد كليا خلال الأعوام القليلة المتبقية من حياة السلطة الفلسطينية، فستخرج أصوات من فتح ومن مناصريها ومسانديها تطالب ببرنامج سياسى آخر غير المفاوضات. ولن يكون أمام فتح وأمام الفلسطينيين بشكل عام خيار آخر سوى المقاومة، حتى وإن تعددت أشكالها ومظاهرها.

وفى ظرف مثل هذا، إن حصل، سيكون فى الإمكان رأب الصراع الداخلى الفلسطينى، الأمر الذى يبدو متعذرا الآن بسبب مرحلية هذه المرحلة الانتقالية، ولكن النهائية أيضا فى مسار المفاوضات من مدريد حتى الآن.

سبعة عشر عاما وصلت إلى نهايتها. بضعة أعوام فقط متبقية، وليس سبعة عشر عاما أخرى.





خصوصية الحالة الفلسطينية زمنيا وموضوعيا بعد العدوان الإسرائيلى على غزة أواخر ديسمبر ويناير الماضيين، وما يحيط بها من معطيات عربية وإقليمية ودولية، لم تكن تسمح منذ البداية بالاعتقاد بأن ثمة نتائج ذات طبيعة استراتيجية شاملة يمكن أن يفضى إليها الحراك الفلسطينى الداخلى بشأن الحوار والمصالحة.

فالحسابات الموضوعية والمعطيات الواقعية للمشهد الفلسطينى، ببعديه الداخلى والخارجى فى الوقت الراهن، لا تترك أى هامش حقيقى للتفاؤل بشأن إنجاز حوارى معتبر سوى الوصول إلى تفاهمات عامة تجريدية لمعظم القضايا التى جرى بشأنها الحوار داخل اللجان الخمس، التى جمعت كل قضايا البيت الفلسطينى الداخلى باستثناء موضوع الحكومة التى من المرجح أن "ترى النور" قريبا، كونها نقطة التقاء المصالح المتضاربة والمواقف المتصادمة لكل من حركتى فتح وحماس، والراعى المصرى على حد سواء.

إذ ليس ثمة ما يثير الاعتقاد بأن ملفات من نوع منظمة التحرير والأجهزة الأمنية يمكن أن ينتهى البحث فى أوراقها باتفاق الجميع، فالمسألة هنا تتعدى البرامج والفصائل إلى حيث اللاعبون الإقليميون والدوليون.

وليس ثمة ما يشى بأن فرص التجسير بين المواقف والبرامج المتناقضة متاحة، أو ما يوحى بأن الأطراف الفلسطينية قد جنحت لتغليب المصلحة العليا على المصالح الفصائلية.

المقصد إذن أن المشهد الفلسطينى الراهن، ورغم النجاح فى "تجاوز عقدة بدء الحوار"، لا يوحى أبدا (حتى بافتراض تشكيل حكومة التوافق الوطنى) بأننا أمام خيارات للتصالح السريع وتجاوز حالة الانقسام، وإنما نحن أمام محاولات تحويل الانقسام إلى حالة متفق عليها بانتظار أن تأتى التطورات المحيطة بتغيير شروط الاتفاق على هذه الحالة.

تجاوز عقدة بدء الحوار :

هذا النجاح فى "تجاوز عقدة بدء الحوار"، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة جديدة تجرى فيها محاولات التوافق على إدارة الانقسام، لا يمكن التقليل من أهميته فى كل الأحوال، كونه أفضى ميدانيا-ولو بشكل مؤقت- إلى وقف الحملات الإعلامية التحريضية التى سممت الأجواء على مدى عامين كاملين. والأهم من ذلك أنه وقبل هذا "الإنجاز"، كان من السهل على أى من الفصائل الدعوة لإسقاط طرف من الحسابات الوطنية والتنظيمية على حد سواء، أو الدعوة جهارا لعدم التحاور معه. الآن، وقد دارت عجلات الحوار - وعلى نحو معقول - وأفضت إلى نتائج ملموسة، باتت دعوات كهذه خارج نطاق العقل والممارسة فى أن واحد . إذ لا يستطيع طرف أن ينكر وجود طرف آخر أو يتهمه بما سبق أن كال له من اتهامات. فالجميع جزء من نسيج وطنى فلسطينى، ويجب استيعاب كل الفصائل، وإلا فإن السفينة ستغرق بكل من عليها.

أضف إلى ذلك أن هذا النجاح فى تجاوز عقدة بدء الحوار ما كان ليتحقق لولا تنازلات متبادلة عن مواقف سابقة أقدم عليها قطبا الساحة الفلسطينية: حركتا فتح وحماس. جاءت هذه التنازلات نتيجة جملة متغيرات فلسطينية وإقليمية ودولية حدثت مؤخرا، وتتعلق أولا بالمعطيات التى أفرزها العدوان الإسرائيلى

(*) باحث فى الشان الفلسطينى.

على قطاع غزة. وثانيا بدخول إدارة جديدة للبيت الأبيض، طرحت خلال حملتها الانتخابية شعار "التغيير". وثالثا بالانتخابات الإسرائيلية التى أفرزت صعودا لقوى اليمين واليمين المتطرف.

دفعت تلك المتغيرات الثلاثة المتزامنة تقريبا طرفى الحوار إلى تقديم بعض التنازلات، وهو ما فتح الطريق نحو اختراق الجدار وإذابة الجليد بينهما، منذ أن بدأت اللقاءات الثنائية بين "فتح" و"حماس" فى القاهرة مع بداية فبراير ٢٠٠٩.

فلسطينيا:

فعلى الصعيد الفلسطينى، أكدت الحرب على غزة عجز كل طرف فلسطينى بمفرده عن مواجهة التحديات التى تعترض طريقه، أو التى تواجه الفلسطينيين والقضية بشكل عام.

فحركة حماس - من الناحية العسكرية - توقن بأن الحرب لم تضع أوزارها بعد وأن احتمال تجدد تلك الحرب على غزة ليس ببعيد خلال الأشهر المقبلة، وسط أجواء غير مواتية يهيمن عليها فى إسرائيل الفكر اليمينى المتطرف.

وسياسيا، باتت الحركة أكثر قناعة بأن تحديات ما قبل الحرب على غزة لا تقارن بحال بالتحديات التى تتربص بالحركة خلال الأشهر المقبلة. حيث أضافت الحرب تحديات جديدة وراكمت أعباء ضخمة لا تستطيع الحركة بمفردها أن تتجاوزها أو تحتوى آثارها وتداعياتها. يفرض ذلك على حماس ضرورة إعادة صياغة الرؤى والمواقف، وإعادة بلورة الأولويات والاتجاهات بشكل مسئول يأخذ بعين الاعتبار النكبة الجديدة التى حلت بأهل غزة ومستوى الدمار الذى حاق بالمنازل والمنشآت والبنى التحتية.

وفى الوقت نفسه، فإن الاشتراطات الدولية التى تقف فى وجه إعادة الإعمار، وتنتظر تشكيلة حكومة وحدة وطنية جديدة لإعطاء إشارة البدء والانطلاق، لا تتيح لها خيارات أخرى سوى التكيف - ولو مرحليا - مع تلك الاشتراطات.

بعبارة أخرى، "حماس" اليوم ربما أكثر قناعة بأن الاستمرار سياسيا، بالشكل والصياغة الراهنة، لن يمكنها من اختراق الحصار وإجبار العالم على الاعتراف بشرعيتها السياسية. كما تدرك أيضا أن الاختراقات الحاصلة فى بعض المواقف الأوروبية، واتساع ثغرة المطالبات لجهة الحوار معها، لم تترك آثارها السياسية المرجوة، أو تنجح فى الدفع باتجاه رفع الحصار السياسى والاقتصادى المضروب عليها. وعليه، بدا لحماس فى هذه الآونة أن حديث المصالحة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية هو ممر إجبارى يجب أن تعبر من خلاله إلى حيث مباشرة الإعمار وفتح المعابر وفك الحصار.

بالنسبة لحركة فتح، فقد شكلت الحرب على غزة نقطة فاصلة بين مرحلتين، وربما جاءت نتائجها صادمة لها بدرجة أفضت إلى قناعة مفادها أنه لا سبيل إلى بلوغ غزة إلا عبر سبل الحوار والمصالحة. أضف إلى ذلك أن فتح كانت أكثر من تضرر من مرحلة الانقسام، فقد خرجت من السلطة فى غزة، فيما لم تتبوأ السلطة فى رام الله (حيث تتشكل حكومة سلام فياض من المستقلين والتكنوقراط) وهى التى اعتادت على الإمساك بزمام القيادة ومقاليد الأمور على مدى أربعين عاما.

وفى السياق نفسه، استدعت نتائج الانتخابات الإسرائيلية العناصر الأشد تطرفا، والتى سيصعب على فريق المفاوضات الفلسطينى التعامل معها، بحيث لم يعد أمام القيادة الفلسطينية فى "رام الله" للحفاظ على وجودها ودورها سوى فتح الطريق أمام الحوار والمصالحة.

عربيا:

أما على الصعيدين العربى والإقليمى، فثمة قوة دفع تستعجل تجاوز مشكلة الانقسام الفلسطينى، وتسريع جهود استعادة الوحدة الوطنية ودعم المبادرة والجهد المصريين.

بواعث هذه القوة متعددة، منها الاستجابة للتغير الذى طرأ على واشنطن بعد تولى أوباما سدة الحكم فى البيت الأبيض، ومنها الرد غير المباشر- على صعود اليمين الإسرائيلى - ومنها الرغبة فى إعادة الإعمار إلى القطاع المنكوب.

أضف إلى كل ذلك أن ثمة تقاربا ملحوظا بين ما يسمى بمعسكر الممانعة ومعسكر "التضامن العربى" (الاعتدال سابقا). والشاهد على ذلك التقارب المتسارع السعودى - السورى، والجهود المبذولة لإتمام المصالحة المصرية - السورية. وفى السياق نفسه، فإن الانفتاح الأمريكى- الأوروبى على دمشق، والحوار الاستراتيجى الأمريكى- الإيرانى يأتى فى وقت يبدو خلاله محور "الاعتدال/ التضامن" العربى فى وضع يودع فيه آخر فرص السلام فى المنطقة، بعد أن أيقن - إثر الحرب على غزة ونتائج الانتخابات الإسرائيلية - بأن خيار "السلام الاستراتيجى الوحيد" يترنح تحت وقع الضربات العدوانية، فضلا عن وتيرة الاستيطان الإسرائيلى المتسارعة، لا سيما فى منطقة القدس.

وفوق هذا وذاك، فإن النظام العربى، الذى يصارع فى مجمله من أجل البقاء فى وجه أنواء ورياح إقليمية ودولية عاتية تتناوب على الإمساك بتلابيبه من أكثر من جهة، لم يعد يتحمل أزمة جديدة كان يمكن أن تنشأ بين أقطابه بشأن مسألة التمثيل الفلسطينى خلال القمة العربية فى الدوحة. وإذا كان العرب غير قادرين على حل المأزق الفلسطينى، فليس أقل من حل مسألة التمثيل الفلسطينى، ولهذا ضغط العرب فى اتجاه الوصول إلى تفاهمات بهذا الشأن قبل عقد قمة الدوحة، خشية انقسام عربى فى حالة استمرار الانقسام الفلسطينى.

دوليا:

تأكد " للمعسكر الغربى" بعد الحرب على غزة أن كل مقاربة للوضع الفلسطينى تهمل دور حركة حماس بالكلية هى مقاربة عرجاء، ولن تفضى إلى نتيجة ناجعة. وإذا كانت إدارة بوش قد تجاهلت المعطيات السياسية الجديدة فى الساحة الفلسطينية، فإن إدارة أوباما بعد الحرب على غزة لم يعد بوسعها التظاهر

بأن الأمور تسير فى الساحة الفلسطينية كما كانت، وأن بالإمكان التعامل مع الرئيس "أبو مازن" وقيادة السلطة والمنظمة وكأنهم يمثلون كل الكتلة الوطنية الفلسطينية .

المقصد إذن من كل ما تقدم أن ثمة عوامل داخلية فلسطينية وخارجية عربية وإقليمية ودولية سهلت فتح النافذة أمام الحوار.

صعوبات ومعوقات:

فى مقابل الاتجاه الإيجابى الدافع لتحقيق الاتفاق، هناك أيضا عوامل موضوعية وذاتية (أساسا) تدفع بالاتجاه المعاكس. أول هذه العوامل هو الفيتو الإسرائيلى الذى لا يزال قائما، وهو ما يؤكد أن المحاولات الإسرائيلية لن تتوقف لعرقلة هذا المسار وإحباطه، حيث يجمع قادة إسرائيل، بصقورهم وحمائمهم، على وجوب عدم السماح لحركة حماس بالخروج من أطواق العزلة والحصار الدوليين.

ناهيك عن أن الدخول الإسرائيلى المباشر على كافة الخطوط السياسية والأمنية يؤثر سلبيا على مسار المصالحة، وما حديث التهدئة ببعيد. فعلى الرغم من أن التهدئة لا تبدو للوهلة الأولى على علاقة مباشرة ووثيقة الصلة بالنجاح فى تجاوز أزمة الانقسام الفلسطينى، إلا أن الفشل فى إبرام اتفاق بشأنها سيشكل عاملا ضاغطا على كافة الأطراف الفلسطينية. أما إذا تم إبرامها بصورة تبقى خيار الانقسام مفتوحا، فإن النجاح سيكون أصعب بكثير، وستكون حسابات السيطرة على المناطق الفلسطينية أقوى من حسابات السيطرة على النفس وتجاوز المصالح الذاتية لصالح القضية والمصالح الوطنية الفلسطينية .

٢- العامل الثانى، وهو الأهم، ويتمثل فى الخلافات بين قطبى الساحة الفلسطينية: حركتى فتح وحماس، سياسيا وأيديولوجيا، وما تستتبعه من خلافات تنظيمية، وأخرى حول استراتيجيات النضال وأدوات المقاومة. بالإضافة إلى ذلك، هناك منظومات المصالح المتضاربة المتشكلة فى الضفة وغزة، ووجود قوى وشخصيات نافذة لا مصلحة لها فى المصالحة، ناهيك عن حالة عميقة من فقدان الثقة المتبادلة بين الجانبين . كل تلك العوامل دفعت، وتدفع، بالاتجاه المعاكس .

ولهذا، لم يكن مفاجئا ما كشفت عنه وقائع الحوار، خلال اللجان الخمس طوال أسبوع كامل بالقاهرة، من انتصار للمصالح الفصائلية على حساب المصلحة العليا، ومن وجود سياستين لإدارة الحوار والبحث عن حل. لقد سعى كل طرف إلى دفع الأمور فى اتجاه الحسم أولا فى الملف الذى يعتقد أن تحقيق إنجاز فيه سيعزز من مكانته فى صراعه الداخلى، دون الأخذ فى الاعتبار الظروف الخارجية المحيطة بمجمل الملف الفلسطينى.

وفرت مداولات موائد الحوار الخمس فرصة كبرى للوقوف على حقيقة مواقف حركتى فتح وحماس الفعلية منها، وتلك المدرجة فى بازار المساومات والصفقات والتسويات. فالحوار، وإن شهد إعادة طرح المواقف التقليدية المعروفة لتلك اللاعبين، فإن بلوغه بعض المحكات والمنعطفات سمح بإمكانية التفريق بين مساحات المعلن والمخبوء فى مواقف تلك الأطراف. وكم كان مثيرا ولافتا تلك الإيماءات التى صدرت عن فريق حركة حماس المفاوض، والتى كانت تدفع باتجاه تأجيل الانتخابات التشريعية عن موعدها الدستورى المقرر فى موعد أقصاه الخامس والعشرون من يناير ٢٠١٠ . إذ أثار هذا الموقف الكثير من الالتباس والقلق، لاسيما وقد جاء مصحوبا بحديث عن استعداد حماس لدفع " ثمن كبير" مقابل تأجيل الانتخابات، يشتمل على القبول بإعادة تكليف سلام فياض بتشكيل الحكومة، وهى - أى حماس - التى قالت فى سلام فياض ما لم يقله أحد من قبل، أو - كما يقال - "ما لم يقله مالك فى الخمر" . وهذا يعنى - فى التحليل الأخير - استعداد الحركة لإبرام صفقة تعيد إنتاج من سمتهم هى بـ " رموز الانقسام والتنسيق الأمنى" مقابل الاحتفاظ بغالبيتها فى المجلس التشريعى .

ومصدر القلق فى موقف "حماس" هذا أنه نابع من الفرضية الرائجة التى تقول إن " الإسلاميين" يتخذون من الانتخابات والديمقراطية سلما للوصول إلى السلطة، وعندما ينجحون فى الوصول إلى هدفهم يديرون ظهورهم لتلك الوسيلة . وعليه، فقد أعطت حركة حماس بموقفها هذا، من حيث لا تعلم، زخما إضافيا لكل القوى المناهضة لمحاولات دمج " الإسلام السياسى" فى عملية التحول الديمقراطى فى المنطقة .

صحيح أن لحماس أسبابها التكتيكية فى طلب تأجيل الانتخابات - ومنها على سبيل المثال أنها ترغب فى مباشرة إعادة الإعمار، وكذلك فتح المعابر قبل إجراء الانتخابات لاعتبارات الدعاية الانتخابية - بيد أن هذه الأسباب لا تبدو مقنعة على وجاهتها لتبرير التأجيل. إن التأجيل فى تلك الظروف لا يعنى شيئا سوى أن "حماس" تشترط الفوز بالانتخابات للسماح بإجرائها . وهذا السلوك، فى التحليل الأخير، أبعد ما يكون عن الديمقراطية . ويعزز من وجهة النظر هذه إصرار الحركة على إجراء الانتخابات المقبلة، وفق القانون الحالى، أى (٥٠٪ بنظام القائمة النسبية و٥٠٪ بنظام الدوائر الانتخابية) ورفضها إجراء تلك الانتخابات وفق نظام القائمة النسبية بشكل كامل .

أما حركة فتح، فقد كان موقفها هى الأخرى مثيرا للجدل . فمن ناحية، تمسكت الحركة بشروط الرباعية الدولية الثلاثة، سواء عند الحديث عن تشكيل الحكومة، أو عند الحديث عن إعادة هيكلة منظمة التحرير، أو عند الحديث عن المشاركة فى أى انتخابات قادمة، وفقا لتصريحات متسرعة صدرت عن بعض قيادييها . وبذلك، وضعت "فتح" نفسها فى موضع أكثر حرجا، وذلك لسببين اثنين، أولهما أن أحدا، بمن فى ذلك المفاوض الفتحاوى ذاته، لم يعد مؤمنا بإمكانية إحياء عملية السلام، ناهيك عن أن تفضى إلى استرداد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى . وثانيهما أن الحكومة الاسرائيلية، التى يجرى تشكيلها من القوى المنتصرة فى انتخابات الكنيست الأخيرة، تضم بين صفوفها قوى وأحزابا رئيسية يمينية عنصرية وإرهابية، لا تعترف بالشعب الفلسطينى ولا بحقوقه المشروعة، ولا تؤمن بالسلام، وليس على أجندتها سوى الحروب والتهجير والعقوبات الجماعية .

فلماذا إذن هذا الإصرار على شروط الرباعية التى يجرى تمريرها تحت عناوين شتى؟ وعن أى اتفاقات يتحدثون؟ ومتى كانت آخر مرة ينطق بها إسرائيلى واحد بكلمة "أوسلو"؟

واقع الحال أن استدعاء العامل الدولى واستحضار ضغوطاته واشتراطاته هو تكتيك "فتحاوى سلطوى" يراد به تحقيق مكاسب فى مواجهة "حماس" ومطالباتها المستندة إلى نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة. إذ فى كل مرة يجرى فيها الحديث عن إعادة تشكيل الحكومة، أو إعادة هيكلة السلطة أو المنظمة، يتم الاستناد دائما إلى "فزاعة الحصار"، وتستدعى إلى مائدة المفاوضات قضايا من نوع: حكومة يقبل بها العالم، ورفع الحصار، وفتح المعابر، وهذا سلوك ينم عن ضعف فى المسئولية الوطنية، وتضخم فى النزعة الفصائلية.

ومن ناحية أخرى، ركزت حركة فتح خلال مداولات الحوار على إعادة فتح ملفات أجهزة قطاع غزة ومؤسساتها لإعادة الهيكلة والبناء دون غيرها، وكأن ما شيد فى الضفة الغربية من أجهزة أمنية ومؤسسات سلطة وحكومة قد بنى على أسس مهنية ووطنية محايدة، وليس على أضيق الحسابات وأبعدها عن روح الوحدة الوطنية.

المقصد، إذن، أن حركة فتح - فى التحليل الأخير - تعاطت مع قضايا الحوار وفق قاعدة أن "ما لكم لنا ولكم وما لنا هو لنا وحدنا"، وهذا سلوك لا يمكن أن يفتح طريقا لاستعادة اللحمة الوطنية أو ترميم الشرخ وردم الفجوة.

توافق الحد الأدنى .. الحكومة أولا وأخيرا :

فى ظل معطيات كهذه، يصعب الحديث عن إمكانية حدوث اختراقات جوهرية للملفات المطروحة أو معالجات حاسمة لكافة القضايا من خلال بسط حلول كاملة لها. إذ إن ثقل وخطورة بعض الملفات - خاصة ملفى منظمة التحرير والأجهزة الأمنية اللذين تتنازعهما رؤيتان متناقضتان لحركتى فتح وحماس وحلفائهما، وتتداخل فيهما مصالح وعوائق إقليمية ودولية - لا يتركان أى هامش حقيقى للتفاؤل بشأن إنجاز جوهرى على صعيد الشراكة والمصالحة.

ومن ثم، سوف يقتصر الأمر أو يفضى فى النهاية إلى توافق محسوب على بعض القضايا لا أكثر.

وما يمكن توقعه من نتائج لا يتعدى تشكيل "حكومة توافق وطنى" وتهدئة ميدانية متبادلة بين حركتى فتح وحماس، بينما ستبقى التفاهمات الخاصة بمنظمة التحرير والأجهزة الأمنية حبرا على ورق، أو لن يتجاوز حدود تطبيقها البنود والآليات الأولى على أفضل تقدير.

إذ لا يمكن تصور إمكانية قبول حركة فتح بإخضاع منظمة التحرير لإجراءات تطوير حقيقية تطول هياكلها وبرنامجها السياسى، أو السماح لحماس بالحصول على تمثيل فى مؤسساتها يوازى ثقل الحركة الإسلامية فى الشارع الفلسطينى، مما يعنى ذهاب نفوذ حركة فتح سياسيا ووطنيا.

وفى السياق نفسه، ثمة قوى - غير فتح - ممسكة بزمام الأجهزة الأمنية فى الضفة، لن تسمح بإعادة هيكلتها أو خضوعها لمرجعية غير مرجعيتها الملتبسة القائمة حاليا، ولن تسمح كذلك بأن يعاد النظر فى عقيدتها القتالية التى بنيت عليها بدعم وإشراف أمريكى مباشر.

وفى المقابل، لا يمكن تصور إقدام حركة حماس على التنازل عن سيطرتها على غزة دون مقابل، أو أن تتخلى عن أجهزتها الأمنية وقوتها التنفيذية، وكذلك الـ ٢٠ ألف موظف الذين زجت بهم فى كشوف الموظفين، منذ تسلمها مقاليد الحكومة فى القطاع، أو أن ترضى بإخضاع الأجهزة الأمنية التابعة لحكومتها لإجراءات إعادة البناء والهيكلة، بينما تبقى الأجهزة الأمنية فى الضفة كما هى. وهى - أى حماس - إن فعلت ذلك، فلن تقبل بأن يكون الثمن المقابل أقل من الإمساك بزمام منظمة التحرير، والاحتفاظ بالكلمة الفصل فى السلطة والحكومة، وهو ما سيصطدم بمصالح حركة فتح ومواقفها.

إزاء كل ذلك، لنا أن نتوقع ميلاد حكومة تكنوقراط (مطعمة بالسياسيين) ومقبولة من المجتمع الدولى، بحيث تحقق مصالح الأطراف جميعها. فالقاهرة تستعجل ذلك الإنجاز، تعزيزا لوضعها ودورها ومكانتها الإقليمية، وتريده كذلك من أجل مباشرة إعادة الإعمار والالتفاف حول الاشتراطات الدولية بشأنه.

وحركة فتح ترغب فى حل كهذا، كما ترى فيه تسوية تبقى لها اليد العليا، ما دامت تلك الحكومة "ستلعب" على ملعب برنامجها السياسى.

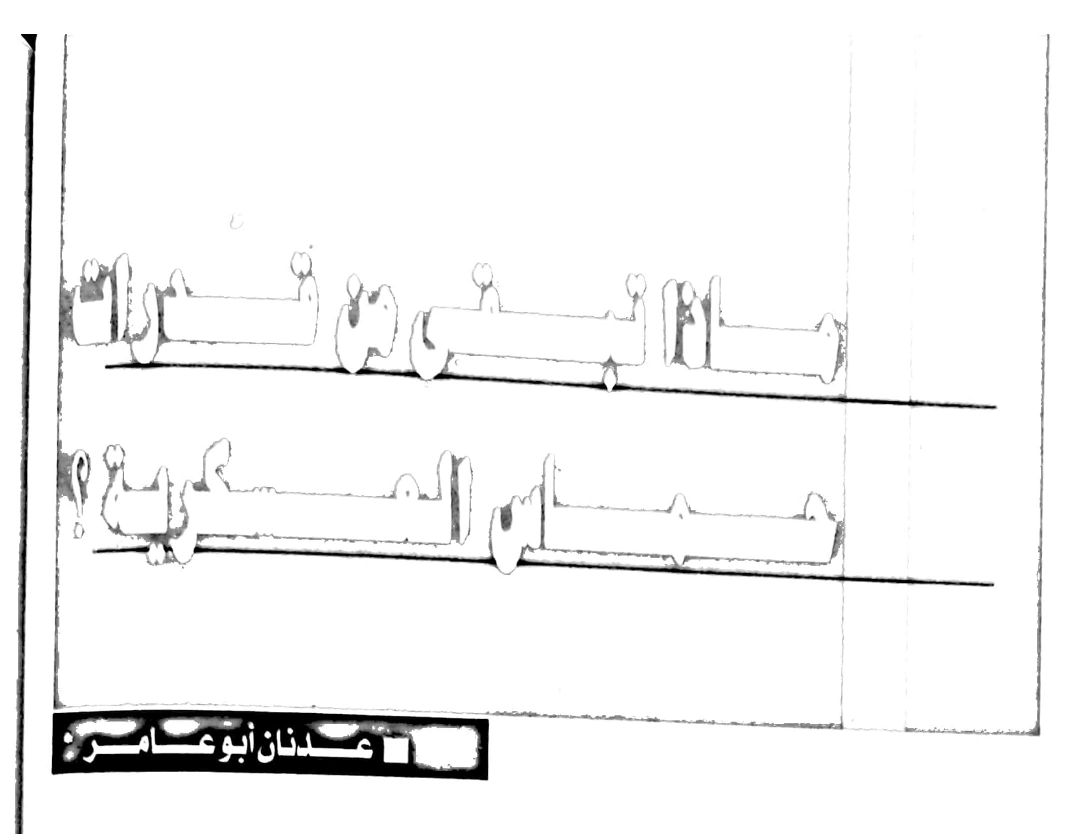
حركة حماس أيضا لن ترفض خيارا كهذا، مادام سيخرجها من مأزق حصار غزة ومعابرها المغلقة وخرابها المقيم.

أضف إلى ذلك أن فتح تريد تلك الحكومة، كونها توطئة لاستعادة موطئ قدم لها فى القطاع الذى أخرجت منه عنوة. أما حماس، فتريد الحكومة لترفع عن كاهلها ضغط الرأى العام فى غزة المجوع والمحاصر بالأنقاض والمعابر المغلقة. فتح تريد حكومة جديدة من دون تفريط بالسلطة أو المنظمة، وحماس تريد تلك الحكومة مع دور واضح فيها، من دون أن تدفع ثمنا سياسيا، ومن دون أن تتخلى عما بحوزتها وملك يديها فى قطاع غزة.

المعادلة إذن أن حكومة كهذه (يتوقع أن ترى النور مطلع أبريل ٢٠٠٩) تشكل مخرجا مناسبا لجميع الأطراف، وحلا ظرفيا لمأزق الانقسام الداخلى. وهى إذ ستباشر مهامها السياسية والإدارية المرتبطة بآليات التوافق الوطنى، فلن تجرؤ على فتح ملف الأجهزة الأمنية فى الضفة، وهو ما سيطوى صفحة إصلاحها أيضا فى غزة.

والحاصل الأخير لكل هذا أن الانقسام قد ينتهى سياسيا وإعلاميا، لكنه سيبقى شاخصا على الصعيد العملى والمستوى الأمنى دون معالجة، انتظارا لموعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية المنتظر التوافق عليها، وما ستحمله من نتائج.





دارت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على أرض قطاع غزة، وهو شريط ساحلى طوله ٣٥كم، ومساحته ٣٦٠كم٢، ويبلغ عدد سكانه ١،٥ مليون نسمة، ويقسم إلى منطقة شمالية يتراوح عدد سكانها بين ٨٠٠ و٩٠٠ ألف نسمة، تضم مناطق بيت حانون وبيت لاهيا وجباليا، هى الأقرب لعمق إسرائيل، ومنها تنطلق الصواريخ ضد أهداف حيوية، ومنطقة جنوبية عدد سكانها ٤٠٠ ألف نسمة، محاذية للحدود المصرية، ومنها يهرب السلاح إلى القطاع كما تزعم أجهزة الأمن الإسرائيلية، ومنطقة وسطى معظمها زراعية تضم عدة مخيمات. ويفتقر القطاع للعمق الاستراتيجى، فكله ضمن مدى نيران المدفعية، وأشبه ما يكون بمدينة محاصرة.

وبالتالى، يمكن "إسقاط" قطاع غزة باللغة العسكرية من خلال:

١- اقتحامه عسكريا، واحتلال مدنه، وتدمير المقاومة المدافعة عنه.

٢- فرض الحصار، وقطع مقومات الحياة، كالغذاء والماء والدواء والطاقة، مع الضغط عسكريا والاستنزاف.

الجذور العسكرية لحركة حماس :

على صعيد قوى المقاومة، تعتبر كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكرى لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، القوة العسكرية الأكثر بروزا وفاعلية وقوة. فتماسك بنيانها التنظيمى ورؤيتها الوطنية المتزنة، وقوة وثقل فعالياتها العسكرية على الأرض، أوجد لها مساحة بارزة فى خريطة المقاومة، وبوأها موقعا رياديا فى حقل العمل المقاوم ضد الاحتلال الإسرائيلى، وجعل منها لب المعادلة الكفاحية فى مضمار السعى نحو التحرر والاستقلال.

ولئن أعلنت كتائب القسام انطلاقتها رسميا نهاية عام ١٩٩١، عبر سلسلة من العمليات المسلحة ضد قوات الاحتلال والمستوطنين، فإن جذور الجهاز العسكرى لحركة حماس تمتد إلى عام ١٩٨٤، الذى شهد إماطة اللثام عن أول بنية عسكرية منظمة للإسلاميين الفلسطينيين، حيث ألقت سلطات الاحتلال القبض على الشيخ أحمد ياسين ومجموعة من مساعديه وأتباعه، بتهمة تشكيل تنظيم عسكرى يهدف لمحاربة الاحتلال بالوسائل العسكرية.

ومع تفجر الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧، بدأت حركة حماس طورا جديدا فى تاريخ المواجهة مع الاحتلال، أرخ لمرحلة جديدة من العمل العسكرى، ومهد الطريق نحو بزوغ جيل جديد يحمل راية المقاومة، حيث تسلم عدد من الكوادر الميدانية دفة القيادة العسكرية للحركة، وأرسوا القواعد الأولى واللبنات الأساسية لتنظيم عسكرى جديد، ذى آليات مرنة وأشرعة منفتحة، استوعبت كثيرا من الطاقات والقدرات والجهود، واستثمرتها فى ميدان المواجهة ضد الاحتلال.

وشهدت تلك الفترة التى صاحبت البدايات الأولى للانتفاضة العديد من العمليات العسكرية، تركزت على إطلاق النار وإلقاء القنابل اليدوية، إلى أن بلغت مبلغا رفيعا، وأصابت نقلة نوعية بالنجاح فى اختطاف الجنديين "آفى ساسبورتس وإيلان سعدون" عام ١٩٨٩، مما أشعل الأضواء الحمراء فى عقول قادة الاحتلال، ووضعهم أمام حقيقة خطورة هذا التطور المهم الذى مس هيبتهم العسكرية، وزلزل حصانتهم الأمنية، وألقى بهم فى أتون المواقف الحرجة، التى انعكست على الأرض فى حملة واسعة استهدفت الحركة، وطالت المئات من قياداتها ونشطائها السياسيين والعسكريين، وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين الذى أصدرت سلطات الاحتلال بحقه السجن مدى الحياة عام ١٩٩١.

وما لبثت كتائب القسام أن تطورت فى عملها المقاوم الفاعل

(*) باحث فلسطينى.

والمؤثر، لتبدأ أشكال المقاومة المختلفة، بدءا بإطلاق النار، مرورا بتفجير العبوات الناسفة وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، وصولا إلى اقتحام المستوطنات، وتنفيذ العمليات الاستشهادية الموجعة فى عمق كيان الاحتلال.

ونتيجة للخطر المتعاظم الذى شكلته الحركة على أمن المستوطنات ودولة الاحتلال، شن الجيش الإسرائيلى حملة شرسة ضد أفرادها وكوادرها وقادتها ومؤسساتها، واستنفد كافة الوسائل فى محاربتها، محاولا تحطيمها والقضاء عليها وإزالة تهديداتها، دون أن يتمكن من منعها من مواصلة تبنى مشروع المقاومة حتى دحر الاحتلال.

وتمتاز كتائب القسام بعدد من المميزات العسكرية والتنفيذية، أهمها:

١- يشكل التصنيع العسكرى ميزة خاصة تتفرد بها، كتصنيع صواريخ القسام وقاذفات: البنا، البتار، الياسين، والعبوات الجانبية والأرضية الكبيرة جدا، والقنابل اليدوية الفعالة، والعبوات المضادة للأفراد، وإنتاج جميع أنواع المتفجرات الخطرة الفعالة بشكل عام، التى تم استخدامها فى الحرب الأخيرة بكثافة ملحوظة.

ويعتبر التصنيع نقلة نوعية واستراتيجية فى أداء وتكتيكات المقاومة التى فرضت نفسها على الساحتين العسكرية والإعلامية. فرغم البساطة التى تميزه، وما تعانى منه القضية الفلسطينية من تأزم لم تشهده منذ عشرات السنين، إلا أن فعالية وجدوى هذه الأسلحة، خاصة صواريخ القسام، كان لها بالغ الأثر على معنويات الإسرائيليين الذين لم يخفوه فى تصريحاتهم ومواقفهم المختلفة.

٢- يقع التماسك البنيوى التنظيمى موقعا مهما فى أطرها وهياكلها. فرؤيتها واحدة، وقراراتها واحدة، وموقفها واحد، وخطابها واحد، وبياناتها واحدة، دون أن يعرف التفكك والانشقاق أو التبعثر والتشتت طريقا إليها، مما منحها قوة دافعة للتفرغ لمقارعة الاحتلال، مطمئنة لسلامة وصلابة بنيانها وجبهتها الداخلية.

٣- يعتبر التنسيق المشترك مع باقى فصائل المقاومة موقعا جيدا فى سياق تكتيكات الفعل المقاوم لكتائب القسام. فقد شهدت انتفاضة الأقصى تنفيذ الكثير من العمليات المشتركة مع العديد منها، علما بأن أهمية العمليات الفدائية المشتركة تكمن فى تحقيق أكبر وأوسع قاعدة فصائلية شعبية داعمة لخيار المقاومة، ومحاولة "غمس" كافة القوى والفصائل فى العمل العسكرى، مع ما يعنيه ذلك من توافر أغلبية جماهيرية شعبية ساحقة تتبنى الخيار المقاوم كمشروع مشترك.

٤- انتهاج خطوات ذكية ذات بعد تكتيكى، فى محاولة لتعظيم المكاسب والمنجزات، وتقليل الانتقادات والاعتراضات والخسائر. فقد امتنعت الكتائب فى بعض الأحيان عن تنفيذ عمليات استشهادية داخل العمق الإسرائيلى، فى الوقت نفسه الذى كثفت فيه هجماتها وضرباتها لمواقع الاحتلال ومستوطناته على الأراضى المحتلة عام ٦٧، مما وجد تطبيقاته فى سلسلة العمليات المؤثرة التى نفذتها ضد المواقع العسكرية داخل غزة.

ولا ريب فى أن مثل هذا التكتيك المحسوب كفيل بدرء جزء من المخاطر والضغوطات، وفتح آفاق جديدة أمام الكتائب تمكنها من التحرك بمرونة أكبر على الصعيدين السياسى والداخلى.

٥- تتصدر الكتائب الأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة فى مستوى فعلها وفاعليتها العسكرية. إذ تشير مختلف الإحصاءات التوثيقية إلى تكبيدها منفردة خسائر فادحة للاحتلال الإسرائيلى بنسبة تقدر بـ ٤٧٪ من إجمالى عدد قتلاه وجرحاه، فيما اشتركت مع بقية فصائل المقاومة بـ ٢٠٪ من إجمالى العدد خلال انتفاضة الأقصى.

كما تحتل موقعا متقدما فى مستوى الفعل والفاعلية العسكرية فى مواجهة الاحتلال. فإسهاماتها المتميزة وحضورها المؤثر على ساحة العمل المقاوم لا يخفى على أحد، ولا يمكن التقليل من شأنه بأى حال من الأحوال.

وقد تعددت أشكال المقاومة المسلحة التى خاضتها كتائب القسام، ومنها: العمليات الاستشهادية، إطلاق النار والكمائن، تدمير المواقع العسكرية، اقتحام المستوطنات، حرب الأنفاق، الصواريخ والقذائف، صراع الأدمغة، أسر الجنود والمستوطنين(١).

ويمكن بصورة إجمالية الحديث عن أبرز عناصر قوة كتائب القسام، إلى جانب قوتها العسكرية، مما جعلها تواجه آلة الحرب الإسرائيلية الأخيرة، بصورة تستحق الدراسة والبحث:

١- الإرادة والصمود، والاستعداد للتضحية أمام انسداد الخيارات الأخرى.

٢- تلاحم الشعب مع المقاومة، واستعداده لتحمل الصعاب.

٣- المراهنة على تحرك الشارع الفلسطينى والعربى.

٤- المراهنة على الجبهة الشمالية، لبنان وسوريا، إن تخطت إسرائيل خطوطا حمرا.

٥- المراهنة على ضعف الجبهة الداخلية للعدو.

على هذه الأرضية، واجهت إسرائيل حركة حماس فى غزة، وشنت عليها حربا ضارية، استمرت لأكثر من ثلاثة أسابيع، تلخصت نتيجتها فى عبارتين أجمع عليهما الكثير من الأوساط الفلسطينية والإسرائيلية، وهى أن: "إسرائيل لم تنتصر، وحماس لم تنكسر".

الأداء القتالى لمقاومى حماس :

كان الأداء القتالى لحركة حماس عاليا فى أثناء الحرب الأخيرة على غزة، وهو ما دفع المراقبين والمحللين العسكريين للإقرار بالتطور الذى وصلت إليه، واقترابها من درجة الجيوش المنظمة.

فالاعداد الكبيرة لمقاتلى القسام -الحديث يدور عن ١٥ ألف مقاتل- وامتلاكهم لأنواع متعددة من الأسلحة، إضافة لتكوين أجهزة استخبارية وإعلامية وهندسية، يعزز ما أظهرته حماس من جاهزية عالية فى أسلوب الكر والفر، ونقل المعركة إلى أرض العدو، من خلال تكامل منظومة الصواريخ والقذائف المضادة للدروع، مما أسفر فى النهاية عن تحقيق هدفها المتمثل فى عدم تمكين إسرائيل من تحقيق أهدافها من الحرب.

خصائص ميدانية للمقاتلين :

يمكن تحديد أهم خصائص كتائب القسام ومقاتليها، التى مكنتها من التكيف مع الحرب الإسرائيلية الأخيرة، على النحو التالى:

١- روح التضحية العالية: تكمن قيمة هذه الميزة فى كونها المنبع والمحرك لكل الخصائص الأخرى، لأنها الروح الجياشة التى تدفع بالمقاوم إلى الحرص على طلب الشهادة طريقا للوصول إلى هدفه، حيث نفذ المقاومون عملياتهم تحت ظروف قاسية، وأدركوا مسبقا إمكانيات وقدرات المحتل، ومع ذلك كانت استعداداتهم لاقتحام الصعوبات ومواجهة الجيش الإسرائيلى كبيرة، مما يدل على الحالة المعنوية المرتفعة التى تمتعوا بها.

وقد دفعت هذه الميزة عددا من العسكريين الإسرائيليين للاعتراف بها، ومنهم الخبير العسكرى "ران أدلست" الذى قال: عناصر حماس ليس لديهم طائرات هليكوبتر، ولا دبابات، ولا سلطة لتطوير السلاح، كما عندنا، ولكن توجد عندهم قدرة تحمل، واستيعاب الضربات، ووقت، كما ليس عندنا.

ولعل ما عبر عنه الوزير السابق "دانى نافيه" يشير إلى حقيقة الروح القتالية لدى المقاومين، حين قال: الفلسطينيون الذين يملكون إمكانيات بسيطة يرفعون رءوسهم مفاخرين بما حققوا، بينما تطأطئ دولة بأكملها الرأس خجلا.

أما أكثر ما لفت نظر قادة الجيش والمعلقين خلال الحرب الأخيرة، وفقا للتقارير الميدانية التى كانت تصل من خلال الجنود الجرحى، فهو ما وصفوه بـ "الجرأة الأسطورية" للمقاومين، كما سماها الجنرال "بنيامين شلومى" القائد السابق لقوات الجيش فى غزة، ودفعت أحد قادة لواء "جفعاتى" للقول: كان بإمكان عناصر حماس أن يتركونا ننسحب "متذرعين" بتفوقنا التقنى الهائل عليهم، لكنهم تحدونا وتجاهلوا مظاهر تفوقنا، إن مقاوميهم لا يهابون أى شىء.

وعبر الصحفى المتخصص فى الشئون العربية "رونى شكيد" عن رفضه لحالة الاستهتار من قبل الإسرائيليين بقلة السلاح بأيدى حماس، لأن خلف هذا السلاح القليل، هناك الكثير من الإرادة والجاهزية التى تتغذى مما وصفه بالكراهية والرغبة فى الانتقام. وتابع: يريد المقاومون خلال حرب الاستنزاف خلق ميزان رعب، يريدون تحقيق "ميزان دم"، ليقتلوا أكبر قدر من الإسرائيليين، ويقلصوا الفجوة بين عدد قتلانا وقتلاهم.

وقال الجنرال احتياط "يوحنان تسوريف": هاكم على سبيل المثال حركة حماس، فلو تتبعنا تصريحات وتطمينات قادة جيشنا، فإن هذه الحركة من المفترض ان تكون قد غابت عن الوجود، لأن الجيش لم يترك أى عنصر منها إلا واعتقله، ومن استطاع أن يغتاله لم يقصر فى ذلك، لكننا نفاجأ بأن حماس فاجأت الجميع بقدراتها على مواصلة المقاومة بشكل يثير الإعجاب.

٢- السرية وعدم النزوع للعمل الدعائى: لا يخفى أن قيمة هذه الخاصية تشير إلى اين يجب أن يكون التركيز والعمل، وهذه الخاصية للعمليات دفعت بمقاتلى حماس والقسام إلى تجنب أخذ الصور، وهم مكشوفو الوجوه خلال فترة مواجهتهم للجيش الإسرائيلى، وعدم الظهور فى استعراضات عامة، والعمل بصمت دون ضجيج، مما أعطاهم القوة والاستمرارية.

وأشارت بعض التقارير، التى بدأت تنشرها الصحف الإسرائيلية، إلى أن الحديث الذى يدور بين ضباط الجيش الميدانيين حول التخطيط الجيد للعمليات الفدائية ذات المستوى العالى، يدل على حجم السرية وعمليات التمويه واستخدام الوسائل المتعددة لاختراق الدوائر والخطوط الدفاعية، التى أقامها الجيش الإسرائيلى حول مواقعه العسكرية التى تحصن فيها على حدود غزة.

وبعد مرور أسبوع على الحرب الإسرائيلية، كان النشاط البرى ينحصر فيما سماه الإسرائيليون "المرحلة الثانية"، التى قضت بتقطيع أوصال القطاع، واحتلال كل المناطق المفتوحة التى يفترض أنها مراكز للوحدات المكلفة بإطلاق الصواريخ، ودخل المئات من جنود الاحتلال، وهم يحسبون أن الحرب على وشك الانتهاء. إذ إن المقاتلين اختفوا، ولكن سرعان ما عادوا للظهور، الأمر الذى أعاق استكمال هذه المرحلة حتى النهاية، من خلال رغبة الجيش فى تجنب الالتحام مع المقاومين، وحصر الهدف بتقطيع أوصال القطاع، أملا فى ضرب الهرمية القيادية للمقاومة، وإحداث فوضى وارتباك.

وانعكس ذلك على قدرة المناورة فى المناطق التى تحركت فيها قوات الاحتلال، وأخذ بعدا إضافيا فى الأماكن الأخرى، بعد أن افترض الإسرائيليون أنهم سينطلقون باتجاهها إذا قرروا الدخول فى المرحلة الثالثة من العملية العسكرية(٢).

٣- الاحتراف القتالى فى إتقان الهجوم: تمتع المقاومون خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة بقدرة فائقة على تنفيذ الهجمات العسكرية، والانسحاب المنظم دون خسائر، وإجادة التمويه، رغم أنهم لم يتدربوا فى كليات عسكرية، أو يتعلموا من خلال دورات فى هذه الدولة أو تلك، مما أزعج أوساط جيش الاحتلال، حيث اعترف ضباط كبار بدقة إتقان تخطيط هذه العمليات، إلى جانب قناعتهم بأن عمليات القسام كانت تتحسن من حيث التخطيط والتنفيذ من عملية لأخرى.

من جهة أخرى، قال الضابط "تال" الذى جرح بنيران قناصة حماس: كنا فى حالة حرب، كانت تكفينا غفلة عشر دقائق حتى يتسلل فدائى من تحت أنوفنا، مشيرا إلى تكتيكات جديدة بدأ المقاومون ابتكارها، من خلال سير العملية بعدة مراحل:

أ- إطلاق الرصاص على كل من يظهر أمام المقاومين من الجنود.

ب- تفجير مواد متفجرة بجنود فى طريقهم للمقاومين.

ج- السيطرة على جنود فى أحد المنازل المفخخة، وتفجير نفسه معهم.

وقد دفع ذلك بالجنرال "يهوشاع ساجيه" رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، للتعليق على المواجهة الشاملة التى خاضتها كتائب القسام بالقول: إنها حرب عصابات جامحة بلا حدود.

وأجبر مستوى الاحتراف القتالى لمقاتلى حماس على أن يشيد ضابط إسرائيلى بالمستوى العسكرى الذى وصلوا إليه، وبتطور مستواهم القتالى. وأشار قائد كتيبة "جفعاتى" من ألوية النخبة فى الجيش الإسرائيلى قائلا: لم يعودوا يأتوننا مباشرة كما كان ذات مرة، بل يحاولون القراءة السليمة لاتجاه عملياتنا، وبالتوازى تبعث حماس بخلاياها إلى الأمام، حيث الخطوط الخلفية للانتشار الإسرائيلى بهدف تنفيذ عمليات هناك.

٤- الكثافة الكمية والنوعية: شهدت أيام المواجهة العسكرية الأخيرة تكثيفا غير مسبوق فى تنفيذ العمليات العسكرية. فلا يكاد يمر يوم دون تنفيذ عملية عسكرية نوعية فى الحد الأدنى، وكلها اتسمت بنوعية محددة، وهى تكتيك الكمين والهجوم والمواجهة التى تعتمد على الأسلحة الرشاشة.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أهمية هذا النمط من العمليات، كونه يترك للمقاوم الحرية الكبيرة فى التحرك، وفى مفاجأة المحتل بتوجيه الضربة أولا. ويحتاج هذا النمط من العمليات إلى عامل الرصد وبث العيون والمراقبة الدقيقة للموقع، لذلك كانت تستغرق بعض العمليات الفدائية، القيام بمهمة الرصد، فترة طويلة إلى أن تأتى اللحظة الحاسمة لتنفيذها، مما دفع المسئولين العسكريين لإطلاق صيحات الخطر والخوف، وفيها إشارة إلى أن "الوسائل التى يعتمدها الجيش لم تعد تكفى، فنحن نواجه حرب عصابات فعلية على غرار ما واجه الجيش الإسرائيلى فى بيروت".

٥- استهداف دوريات الجيش وآلياته العسكرية: شكلت العمليات الموجهة للأهداف العسكرية البحتة ذروة التحدى الذى أعلنته حماس ومقاتلوها للدولة العبرية وجيشها. والمقصود هنا قتل جنود عسكريين، أى تحد عسكرى بحت، "جندى أمام جندى"، واكتسبت الهجمات الموجهة نحو الآلة العسكرية عدة مميزات، أهمها:

- دعت الجيش فى حالة استنفار وطوارئ مستمرة.
- صرفت جزءا كبيرا من جهده فى مراقبة المواقع.
- سلبت ما وصفته بعض المحافل العسكرية بـ "المبررات الأخلاقية" بخصوص الطابع غير الإنسانى للمقاومة التى توجه أحيانا لمن يوصفون بالمدنيين.
- عمل نجاح عدد من العمليات التى قامت بها خلايا كتائب القسام على توجيه ضربة قاسية لكبرياء الجيش الإسرائيلى، ولصورته التى لا تهزم، ولقوة ردعه. وأصابت العمليات الفدائية التى استهدفت المواقع العسكرية جيش الاحتلال بإرباك شديد، ووجهت له انتقادات لاذعة بسبب عدم مقدرته على حماية نفسه، فكيف سيحمى باقى الإسرائيليين.

ووصف المعلق العسكرى "إليكس فيشمان" تحول جنود الجيش فى المواجهة الأخيرة من "صيادين إلى مصطادين"، إلى بط فى مرمى النيران، متسائلا: هوجمت العديد من الحواجز العسكرية خلال الحرب، فقتل الجنود وجرحوا، فما الذى فعله الجيش بهذا الصدد؟ ما الذى فعله القادة الميدانيون؟ من الواضح أن الجيش لا يستخلص العبر من الحوادث، وبالتالى فإن تكرارها عدة مرات يشهد على عدم استيعاب الجيش لهذا الواقع الكابوس.

وتجمع التحقيقات التى بدأت بإجرائها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على أنه بعد نجاح كل عملية للمقاومة استهدفت جنودا ومواقع عسكرية، كان من أهم أسبابها التخطيط المميز والإعداد والرصد المسبق، بل تحديد نقاط الضعف فى النظام الأمنى للموقع العسكرى، ثم استغلال عنصر المفاجأة الذى أربك الجنود، وجعلهم يسقطون برصاص المهاجمين فى عمليات أثبت فيها المقاتلون أن لديهم قدرات عسكرية تفوق وحدة كاملة من جنود الاحتلال.

ويستدل من تحقيق عسكرى، أجرى عقب إحدى العمليات التى وقعت شمال قطاع غزة، على أن منفذى الهجوم قاموا بداية بعملية تمويه ذكية، أربكت الجنود، ومكنت اثنين من المقاومين من الدخول للمنطقة العسكرية.

٦- الدقة فى التخطيط والتنفيذ وإصابة الهدف: حققت غالبية العمليات التى نفذتها قوى المقاومة، خلال عملية الرصاص المسكوب الأخيرة، جزءا كبيرا من نتائجها العسكرية، بحيث كان اختيار الهدف من النواحى السياسية والعسكرية عاملا كبيرا فى نجاحها، واستطاع المقاومون اختراق كافة الإجراءات الأمنية التى اتخذتها قوات الاحتلال، للحيلولة دون تنفيذ عملياتها العسكرية. ومما يدل على دقة العمليات التى نفذها المقاومون من حيث التخطيط والتنفيذ وإصابة الأهداف، الخسائر البشرية المتواضعة التى أصابت صفوف المقاومين.

وفى تعقيبه على تصاعد عمليات المقاومة فى غزة، خلال الحرب الأخيرة، أكد الجنرال "عاموس مالكا" أن هذه العمليات ترسم صورة قاتمة لمستقبل الأمن الإسرائيلى، مشيرا إلى قدرة حركات المقاومة، خاصة حركة حماس، على استنباط العبر من كل عملية تقوم بها، فضلا عن دراستها بشكل جيد للاحتياطات الأمنية، وعملها الدائم بمحاولات حثيثة وعنيدة على تفادى أثرها، مما جعلها تشكل فى كثير من الأحيان تحديا كبيرا للعسكرية الإسرائيلية بكل ما أوتيت من إمكانيات لا يمكن مقارنتها بإمكانيات المقاومة.

وأظهرت التحقيقات، التى أجراها جيش الاحتلال بعد انتهاء الحرب على قطاع غزة، أن قوات الاحتلال واجهت صعوبات كبيرة فى أثناء العمليات العسكرية فى التعامل مع الأنفاق التى أعدها المقاومون الفلسطينيون فى البيوت والشوارع، والتى أدت إلى تعطيل تقدم القوات الإسرائيلية فى العديد من المواقع.

وبحسب ما ورد، فإن الفلسطينيين أعدوا العديد من الأنفاق التى كانوا يتحركون من خلالها والتى ساهمت فى تعطيل تقدم قوات الاحتلال. وبحسب التحقيقات التى أجريت، فإنه فى العديد من الأحيان وقفت قوات الجيش الإسرائيلى عاجزة عن التقدم أو التعامل مع الأنفاق، خاصة أن رجال المقاومة كانوا يطلقون النار والصواريخ على الجيش الإسرائيلى، ومن ثم يشاهدون فى موقع آخر، حيث كانوا يتنقلون من موقع إلى آخر عبر الأنفاق(٣).

كما أن الصواريخ، التى بدأت بالتساقط فى بلدات غلاف غزة، ذكرت بأن إسرائيل لا تزال بعيدة عن هدفها المعلن الذى من أجله انطلقت إلى حملة "رصاص مصهور". وأثبت مرور عدة أسابيع على نهاية الحملة، أنه لم يستقر بعد "واقع أمنى جديد" ومحسن على حدود القطاع(٤).

٧- تطوير التكتيكات وأساليب الهجوم: وهنا ظهر إبداع المقاومة من خلال تحديد الدور غير المتوقع، والذى أظهر بحق التفوق على أجهزة الأمن الإسرائيلية فيما بات يعرف بـ "حرب الأدمغة". فقد أتقنت المقاومة الأساليب المعروفة فى حروب العصابات، أى المجموعات الصغيرة التى تشن هجمات مفاجئة على دوريات المحتل وتحصيناته، وتعمل على زرع الألغام والكمائن على طرق دورياته.

كما نجحت المقاومة، إلى جانب هذه الأساليب، فى تقديم تجربة متميزة على المستويات الأمنية والإعلامية والسياسية، أبرز ملامحها:

أ- تعدد التكتيكات والعمليات: لم يعتمد مقاتلو حماس -كما بدا فى ميدان القتال- تكتيكا واحدا فى المواجهة، يتمثل بانتظار جنود الاحتلال على الطرقات والأحراش، وقصف مواقعه من القرى البعيدة، بل لجأوا للمبادرة لشن عمليات واسعة، وأحيانا متعددة، فى الوقت نفسه، على أكثر من موقع من مواقع الاحتلال.

وقد جاءت الهجمات التى قامت بتنفيذها قوى المقاومة على الشكل التالى:

- الهجوم من مكان ثابت ضد هدف متحرك.
- الهجوم من مكان متحرك ضد هدف متحرك.
- الهجوم من مكان ثابت ضد هدف ثابت.

وقد حذر بعض الجنرالات، ومنهم العميد "شموئيل زكاى" قائد منطقة غزة السابق فى الجيش الإسرائيلى، من أن حماس تتعلم كيف تحدد أخطاء الخصم، واستخلاص العبر الميدانية والعملية بصورة سريعة جدا، مما يشكل تعقيدا لجهاز كبير، مثل الجيش الإسرائيلى، علما بأن "زكاى" هو الذى قاد عملية اقتحام منطقة شمال غزة خلال حملة "أيام الندم" فى أكتوبر ٢٠٠٥.

ولم يعد التطور فى عمل المقاومة بالنسبة للعسكريين ورجال الأمن حدثا عابرا، بل شكل حالة من الإرباك، حيث راقب المتخصصون فى سلاح التخطيط فى جيش الاحتلال أن حركات المقاومة تزداد وتيرة عملياتها، وتتطور نوعيا يوما بعد يوم، مما خلق حالة من "الغوغائية" فى التفكير لدى القيادات العسكرية، التى راقبت عن كثب تطور تقنية قتال المقاومة، التى مرت بعدة مراحل.

أكثر من ذلك، فقد اكتشف رجال المقاومة طريقة تفجير العبوات الناسفة من خلال الهاتف النقال، مما أزعج خبراء المتفجرات الإسرائيليين، وتبع ذلك التطور فى تفخيخ السيارات والمنازل، بحيث يقوم رجال المقاومة بزرعها بالألغام، وبعدها يقوم آخرون بتفجيرها عن بعد.

ب- تطوير قدرات استخبارية عالية: حيث نجحت المقاومة فى تطوير قدرات استخبارية عالية مكنتها من رصد تحركات جنود الاحتلال، وإيقاع خسائر مباشرة وكبيرة بهم عبر الكمائن أو التفجيرات، داخل المواقع العسكرية وخارجها، مما أدى فى الأوساط العسكرية لطرح الشكوك والتساؤلات وتشكيل لجان للتحقيق حول مدى اختراق المقاومة، خاصة بعد عدة عمليات فاشلة نفذتها القوات الإسرائيلية من جهة، وفى ظل نجاح المقاومة فى تنفيذ عمليات ذات أبعاد أمنية واستخبارية من جهة أخرى، لم تكشف عنه المصادر الإسرائيلية حتى كتابة هذه السطور.

وقد تبدى العجز أمام القدرات الاستخبارية لحركات المقاومة من خلال صواريخ القسام التى كانت تتساقط على إسرائيل، فى ذروة القصف الجوى لقطاع غزة، التى عقب عليها الصحفى "عوفر شيلح" بقوله: يعمل الجهاز العسكرى لحركة حماس "كتائب القسام" بأسلوب استخبارى متقدم، ويبدو أنه قادر على الوصول إلى أى مكان، محذرا من خطورة أن يصل القسام إلى كل مكان عندنا ولا أحد يحمينا. ويتساءل: أين الحكومة؟ أين أجهزة الأمن؟ نحن نريد من يحمينا ولا نريد شعارات.

ج- الحرب النفسية والإعلام الحربى: اعتمدت حماس الأساليب النفسية والمعنوية الحديثة فى التأثير، سواء على الرأى العام المدنى أو العسكرى فى صفوف الإسرائيليين، وتمكنت، فى إطار أجهزة قائمة بذاتها أطلق عليها "الإعلام الحربى - إعلام المقاومة"، من أن يقوم أفراده وعناصره بتصوير مباشر لمعظم عملياتها ضد جنود الاحتلال.

كما استخدمت شبكة الإنترنت لتبث أخبار عملياتها ورسائلها المختلفة لأنحاء العالم كافة، وخصصت على الشبكة صفحات خاصة تهتم بأخبار المقاومة، وتتضمن نصوصا حول عملياتها. ومثل هذا الاستخدام للتقنيات الحديثة، ولتصوير العمليات، يحصل لأول مرة فى تاريخ المقاومة ضد الاحتلال فى فلسطين.

واعتمدت حماس، خلال الحرب الأخيرة على غزة، أسلوبين متكاملين: التعبئة الشعبية، والعمليات العسكرية على غرار حرب العصابات. ونظرا للحاجة الملحة لتحشيد الرأى العام خلفها، انتقلت حماس سريعا فى مراحل لاحقة لتعبئة إعلامية واسعة موجهة للرأى العام الفلسطينى بمختلف اتجاهاته من خلال: الإذاعات المحلية، الصحف اليومية والأسبوعية، مواقع الإنترنت، المنشورات الدورية، والبلاغات العسكرية.

كما خطت حماس خطوات متقدمة فى إعلامها الحربى بمقارعتها للعمليات العسكرية الإسرائيلية. ففى حين أطلق الجيش الإسرائيلى على عمليته العسكرية الأخيرة اسما ذا دلالة عسكرية، هو "الرصاص المصبوب"، أطلقت حماس على عملياتها الفدائية الموجهة ضد العدوان الإسرائيلى اسم "بقعة الزيت".

وفى خطوة غير معهودة، عقد الجناح العسكرى لحركة حماس مؤتمرات صحفية لاستعراض ما يجرى على الأرض من عمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال.

وفى تطور لافت، سيطرت مجموعة من عناصر حماس فى غزة على بث محطة إذاعة الجيش الإسرائيلى "جاليه تساهال"، وقاموا ببث بيانات باللغة العربية، وقال مسئولو الإذاعة إن الفلسطينيين "تمكنوا من اختراق موجات بث الإذاعة، وقاموا ببث بيانات حماسية عبر الأثير تدعو إلى المقاومة". وبحسب أحد العاملين فى الإذاعة، فقد تم التحكم بموجة البث الخاصة بإذاعة الجيش، وحجب بثها، وبث بيانات باللغة العربية بدلا منها للمستمعين فى المنطقة(٥).

وبعد هذا الاستعراض لميزات الأداء القتالى لحركة حماس وجناحها العسكرى، فإن هناك ثلاثة عوامل مهمة كان لها أبرز الأثر فى وقف الجيش الإسرائيلى لعملياته ضد غزة، دون إهمال

الاعتبارات السياسية. ويمكن تحديدها على النحو التالي:

أولا- مواصفات العمليات العسكرية التي انتهجها المقاومون، فقد وصف "إيلي بستمان" مدير مكتب قناة "Fox News" هذه العمليات بأنها "مميزة، إنتاج مميز، غير معروف، وبدل تأثيرها قواعد اللعبة"، مما منحها عدة مواصفات أساسية جمعت القديم والحديث، وهي:

١- عمليات تفجيرية يفجر بها المقاوم نفسه في مكان ما، حيث الهدف إيقاع خسائر بالطرف الآخر.

٢- هجمات مسلحة تقليدية مباغتة بالرشاشات وأسلحة أخرى.

٣- استخدام عبوات ناسفة جانبية كان له أثر في زيادة الذعر في أوساط الجيش، خاصة بعد أن تم تدمير دبابة الميركافا التي قيل إنها حصينة أمام أي سلاح مضاد.

٤- تواصل إطلاق قذائف الهاون وصواريخ القسام على أهداف عسكرية واستيطانية.

ثانيا- مواصفات منفذيها، خاصة أولئك الذين ينفذون العمليات الجريئة، ووصلوا إلى أماكن متقدمة من مواقع الجيش.

ثالثا- قدرات المقاومين وأفراد الشعب على تحمل الصعوبات، والتي يمكن قياسها بالقدرة الفردية والجماعية على تحمل الخسائر، اعتمادا على نظم اجتماعية واقتصادية يتم من خلالها تقاسم الألم وتكفل الزاد اليومي، بها يكتفي الإنسان بالقليل.

ولعل هذه المواصفات دفعت بكبير المعلقين في "يديعوت أحرونوت" "ناحوم برنياع" للقول "إن دخول إسرائيل إلى عملية برية في غزة هو أشبه بدخول حمام بارد: التوقعات منخفضة والمخاوف كبيرة. ففي حين أن الحكومة الأمنية أملت من هذه العملية تحقيق عدد من الأهداف العملياتية، والسيطرة على مناطق الإرسال وكي الوعي، لا أكثر، إلا أن ضباط الجيش كانوا يعلمون جيدا من ينتظرهم في ميدان المواجهة"(٦).

تحليل المواجهة العسكرية :

صحيح أن مقاتلي حركة حماس لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئا أمام الغارات الجوية التي أطلقت فيها إسرائيل أقوى طائراتها لأسباب مفهومة، إلا أن معركتها الحقيقية كانت على الأرض، حيث فاجأت المقاومة خلالها "الجيش الذي لا يقهر" بما لم يتوقعه.

وصحيح أن حماس لم تهزم القوات الإسرائيلية، لكن كل الشواهد دلت على أنها صمدت أمامها، ووجهت إليها ضربات موجعة، أسهمت في إفشال مهمتها. ولا ننسى أن "يوفال ديسكين"، رئيس المخابرات الإسرائيلية "الشاباك"، توقع أن يسقط قطاع غزة خلال ٣٦ ساعة، لكن بسالة المقاومة أطالت من أجل الحرب، حتى اضطرت إسرائيل لوقف إطلاق النار من جانبها في اليوم الثاني والعشرين.

وقد أشارت التقارير الميدانية، التي كانت تأتي من ساحة القتال، إلى أن حماس أعدت خطة كاملة متكاملة، للتصدي للعدوان البري، من خلال تمركز مقاتليها في مواقعهم، في انتظار الأوامر لهم في حال بدأت العملية، وبدا أنهم مستعدون على قدم وساق، وأن عملهم ليس عشوائيا، فهو يتم عن طريق رسم "كروكي"، عن طريق خرائط باستخدام تقنيات عالية. وكل الخطط الإسرائيلية التي جربها جيش الاحتلال في حسبانهم، من خلال ما أجروه من مناورات لاختبار هذه الخطط(٧).

وهو الأمر الذي أكدته مصادر عسكرية إسرائيلية من امتلاك حماس محفزات قوية لتنفيذ عمليات كبيرة لتشويش الحملة العسكرية، وإيقاع الخسائر، وأنها خططت لعدة عمليات في الشهور الأخيرة، وأن إمكانياتها قد تتحقق عبر تنفيذ عمليات بالقرب من السياج الحدودي مع قطاع غزة، أو تنفيذ عمليات بواسطة الأنفاق، أو تسلل مقاومين داخل الخط الأخضر عن طريق نفق، أو إطلاق رشقات من الصواريخ باتجاه إحدى المنشآت الحساسة(٨).

ونظرا لتلك التوقعات، فقد أكد مدير مركز بيجن-السادات للدراسات الاستراتيجية "افرايم انبار" أن على إسرائيل الاستعداد لمواجهة حرب عصابات شديدة، تتخللها عبوات ناسفة مزروعة على جوانب الطرق(٩).

وفي تحليل ميداني للأداء العسكري لكلا الطرفين، يمكن الإشارة إلى الآتي: محاولة القوات الإسرائيلية إرهاق قدرات حركة حماس الدفاعية عن طريق القيام بمحاولات اقتحام القطاع "بحريا"، بما يجعل الحركة تحاول الدفاع لحماية جبهة المواجهة البحرية البالغ طولها ٤٠ كيلومترا، و"بريا" بما يجعلها تحاول الدفاع لحماية جبهة المواجهة البرية البالغ طولها ٥١ كيلومترا. بكلمات أخرى، فإن إجمالي جبهة المواجهة التي عملت حماس لحمايتها ٩١ كيلومترا.

كما استخدم الطيران الإسرائيلي الاستطلاع الجوي المستمر باستخدام الأقمار الصناعية، التي لعبت دورا مساندا لإسرائيل في كل حروبها السابقة، كما استخدمت الطائرات بدون طيار، وطائرات التجسس التي كانت تحلق على ارتفاعات شاهقة.

وفي ضوء التسريبات التي أشارت إلى أن هذه العملية العسكرية تم إعدادها قبل ستة أشهر من اندلاعها، وأن تنفيذها سيستمر لفترة قد تمتد إلى ستة أشهر قادمة، فقد تطلب هذا من حركة حماس أن تطبق بمهارة عالية مبدأ "اقتصاد الجهد والقوة الحربية"، وهو ما قامت به، بحيث تتفادى التعرض للخسائر البشرية الكبيرة، والاستهلاك الكبير للسلاح والعتاد في موجات الهجوم الإسرائيلي.

وقد أشار الأداء السلوكي العسكري الميداني الإسرائيلي إلى أن الهجوم البري باستخدام الدروع والمدرعات تم تعزيزه بالقصف الجوي المكثف، ومحاولات إنزال القوات الخاصة في بعض المناطق التي تأكدت قيادة الهجوم الإسرائيلي من أنها خالية من دفاعات حماس، الأمر الذي تعذر على استمرارية الهجوم البري، وبالتالي تبدى للجميع أنه لم يتأكد بعد إنهاك قدرات حماس الدفاعية، وإلا فما الذي يفسر عدم لجوء إسرائيل لعمليات الإنزال البحري الواسعة، على طول جبهة المواجهة البحرية البالغ طولها ٤٠ كيلومترا.

وطوال أيام المواجهة العسكرية، لاسيما البرية منها، لم تظهر مؤشرات تفيد بتدهور قدرات حماس الدفاعية. وفي المقابل، لم توجد مؤشرات تفيد بتقدم قدرات إسرائيل الهجومية. وعلى ما بدا فور اندلاع العملية البرية، فقد لجأت حماس إلى تكتيك الانكماش ضمن مناطق الكتل السكانية داخل القطاع، وترك القوات

الإسرائيلية تتقدم، بما يترتب عليه استدراجها إلى مسرح حرب عصابات داخل الأزقة، بما يتيح لحماس إيقاع المزيد من الخسائر في أوساط الإسرائيليين.

كما واجهت إسرائيل إخفاقا استخباريا قاسيا تمثل في أن تخطيطها كان يرمي إلى أن دخول قواتها، وتمركزها في المناطق الخالية، كان سيترتب عليه الفصل بين الكتل السكانية الرئيسية، مما سيلحق الضرر بقدرة حماس على المناورة وتعبئة الحركة وتفعيل عملياتها العسكرية. إلا أن هذا الضرر لم يحدث في ضوء أن الحركة ومقاتليها تحوطت لذلك عن طريق تمديد شبكة الأنفاق الرابطة بين الكتل السكانية(١٠).

ونشر المحلل العسكري البارز "أليكس فيشمان" تحليلا يقول فيه: يدور الحديث عن تجنيد عدة فرق قتالية تكون جاهزة للانتقال إلى المرحلة الثانية، وعدم الوصول إلى وضع من المراوحة البرية مع قوات محدودة على الأرض، انتظارا لتجنيد الاحتياط للمعركة. وفي اللحظة التي يتقرر فيها توسيع العملية، يمكن تنفيذ ذلك من خلال قوات الاحتياط بعد أيام معدودة من مرحلة البداية، في ضوء الافتراض القائل إن وصول قوة برية إلى مناطق مدنية في القطاع سيخلق احتكاكا مع مقاتلي حماس "المتخندقين" في خطوط دفاعية، فحماس تستعد لهذه المعركة منذ أكثر من سنة.

وإزاء هذه الحقائق، يمكن تحديد أساليب التعبير القتالي لدى حماس في المواجهة التي دارت رحاها على مشارف غزة، من خلال:

أ- صور المواجهة الميدانية في تحولها بالفعل من استخدام السلاح الخفيف المتوافر في القتال، إلى زرع المتفجرات في أماكن تواجد الجنود.

ب- اجتراح نوع آخر من "خط المواجهة" أو "خط النيران"، مما أعطى إمكانية لشكل أوسع من الاشتباك المنظم وحرب المجموعات الصغيرة ضد خطوط المحتل، التي باتت محدودة من حيث الحجم والامتداد.

ج- القطاع المحدود من بعض المناطق الحرجية والكروم الزراعية. ففيها، تمكنت حماس من استنزاف قدرات الجيش الإسرائيلي، وشكلت مناطق صالحة لتحرك المجموعات المقاتلة المتسللة أو المنظمة، رغم سياسة "الأرض المحروقة" التي اتبعتها القوات الإسرائيلية في المرحلة الجوية التي سبقت العدوان البري.

د- تمكن المقاومة من ابتكار أساليب هجومية جديدة وخطيرة ضد أهداف إسرائيلية منتخبة، كاستهداف الدبابات المحصنة من طراز ميركافا وناقلات الجند، بواسطة تفجير العبوات الناسفة التي تحتوي على كمية كبيرة من المواد المتفجرة(١١).

وقد أدرك مقاتلو حماس منذ اللحظة الأولى أن المخطط الإسرائيلي العسكري يتطلب منهم مواجهته في ضوء التحديات التالية:

١- الاقتحام والاشتباكات بين المقاومين والجنود الإسرائيليين، في المناطق المدنية، حيث يوجد ما يعتبرونه "مجال دفاع"، وأصبح في السنة الأخيرة هدفا محصنا يتشكل من كمائن مضادة للدبابات، وقناصين، وحفر الغام، وأنفاق مليئة بالمواد المتفجرة، ومنازل مفخخة، وعبوات ناسفة. وقد بذلت حماس كل ما في وسعها لاستخدام معظم الوسائل التي أعدتها ضد القوات الإسرائيلية المتقدمة.

٢- الصدام في المناطق الآهلة في ضوء التدريب الذي أجراه الجيش الإسرائيلي على تقنية القتال في المناطق الآهلة، وهي مرحلة فرعية في الخطوة البرية، حيث أدرك المقاتلون أن الحديث يدور عن استخدام الدبابات وسلاح المشاة بمشاركة جوية وهندسية ومدفعية لاحتلال المنطقة المبنية وتطهيرها.

٣- المحافظة على الاستمرارية عبر قدرة المقاتلين على انتهاز أي فرصة يمكن أن تتوافر في حالة انشغال الجيش الإسرائيلي بمعالجة التجهيزات والإصابات والتمترس والانتظام، والقرار الإسرائيلي الهادف إلى الاندفاع نحو المسلحين بالدبابات والجرافات والاستعداد لمواصلة القتال، والعمل من قبل المقاتلين على ضرب محاور التموين، وإطالة فترة الوصول إلى الأهداف قصيرة(١٢).

كما أعربت مصادر عسكرية عن خشيتها من المخاطرة التي ستقدم عليها إسرائيل إذا قررت الدخول البري إلى قطاع غزة، مشيرة إلى وجود عبوات وقناصة ومحميات طبيعية، ستجبي من الجيش ثمنا كبيرا، الأمر الذي تكرر في توقعات مسئولين عسكريين من مفاجآت قد تواجههم في قطاع غزة، في حال الدخول البري، من بينها "مشاهدة محميات طبيعية كتلك التي واجهها الجيش في حرب تموز أمام حزب الله، إذ ساد الاعتقاد حينها بأن حماس هيأت عددا من المواقع تحت الأرض، تحتوي على أسلحة وعتاد كبير"(١٣).

هذه الاستعدادات قامت بها حركة حماس في ظل ما قام به الجيش الإسرائيلي من حشد لوحداته العسكرية في أجواء غلب عليها الطابع الخاص والسري، وهي المدربة والمتمرسة على حرب المدن والمناطق المأهولة وعمليات التسلل والاختراق. ومع ذلك، فقد بدا واضحا أن حماس كانت تعلم، أو تقدر بعبارة أدق، هذه التفاصيل، وتتحسب لوضعها الميداني. لذا، فقد أوقفت إطلاق قذائف الهاون الثقيلة عيار ١٢٠ مللم على أهداف إسرائيلية، وقررت الاحتفاظ بمخزونها الاستراتيجي منها، لكي تمكنها من مهاجمة طوابير الدبابات التابعة للجيش الإسرائيلي، حين بدأت العمليات البرية(١٤).

وفي التقرير، الذي أصدرته قيادة جهاز المخابرات الإسرائيلية (الشاباك)، تبين أن منظومات صاروخية متطورة ومقار عسكرية أنشئت تحت الأرض خلال فترة التهدئة، وأن منظومات الربط والاتصال والحماية لم تتأثر، مما يعني قدرة حماس على الاستمرار، وبالتالي أوقع قيادة إسرائيل في مأزق قد يفتح احتمالات العمل العسكري بصورة لافتة من جديد، ربما في بداية عهد حكومة نيتانياهو القادمة(١٥).

وبعد أن حققت الضربة الجوية الأولى "صدمة الرعب" التي طلبتها إسرائيل، إلا أنه خلال يومين فقط، استعادت حماس الإمساك بالوضع، وتبين أن قدرتها على التحكم والسيطرة على آلية المواجهة جيدة، لا بل إنها لم تتعرض لضربات جدية، وأن ما أصابته الغارات الإسرائيلية كان القليل القليل من القدرات(١٦).

تفاعلات الحرب على غزة :

اعترف "رونى دانيئيل"، المعلق العسكرى لقناة التلفزة الإسرائيلية الثانية، بأن قوات الجيش الإسرائيلى واجهت مقاتلين أشداء، وقال على الهواء: إن الإبداع العسكرى الذى يواجه به نشطاء حماس الجيش الإسرائيلى فاجأ قادته بشكل صاعق. منوها إلى أنه محظور عليه التحدث عن المفاجآت التى تعرض لها الجنود فى غزة، والتى تفسر عدم قدرتهم على التقدم فى كل القطاعات رغم مضى ٢٠ يوما على الحملة، وإلقاء الطائرات الإسرائيلية مئات الأطنان من القنابل الفتاكة لتقليص قدرة المقاتلين على المقاومة(١٧).

وقد كشف أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب القسام، عن بعض أسرار الأساليب العسكرية التى اعتمدوها فى مواجهة الحرب الإسرائيلية، وعن عدد من المفاجآت التى أظهروها لجيش الاحتلال، وأخرت تقدمه داخل عمق غزة، مثل "الأشباح الاستشهاديين" والكمائن المحكمة. موضحا أن "الأشباح الاستشهاديين" هم مجموعات من الاستشهاديين الذين تدربوا تدريبات خاصة، كانت ترابط لعدد من الأيام مختبئة فى الأماكن المفتوحة التى كان من المتوقع التوغل البرى للاحتلال فيها، لتباغت الصفوف الخلفية للعدو وتربك صفوفه.

وكانت "الكمائن المحكمة" أولى المفاجآت فى استقبال القوات البرية على الحدود الشرقية لقطاع غزة، حيث تمكنت قوة من القسام من استدراج عدة جنود إلى كمين، مما أوقع عددا منهم بين قتيل وجريح. ويشرح أبو عبيدة ماهية "الكمائن المحكمة" قائلا: هو أسلوب حرب عصابات جديد أعدته الوحدات الخاصة فى القسام، تقوم خلاله مجموعة من الاستشهاديين المدربين تدريبا خاصا بالانفراد بمجموعة من القوات البرية الإسرائيلية، عبر إشغال المجموعات الأخرى بقصف مكثف بقذائف الهاون، وإشغال الطائرات بإطلاق المضادات الأرضية من قبل سلاح المدفعية والدفاع الجوى.

وتحت تغطية كثافة النيران، تتمكن المجموعة الاستشهادية من مهاجمة القوة المحاصرة، وزرع العبوات المختلفة بين أرتال الدبابات والمدرعات الإسرائيلية، والانسحاب بسلام فى معظم الأوقات. ومما أربك قوات الاحتلال تفاجؤها بخروج صواريخ القسام وجراد من بين أرتال الدبابات، وهى صواريخ تم زرعها سابقا بشكل خفى فى المناطق الفارغة، ويتم التحكم فيها عن بعد.

ولعل من بين الوسائل التى تستخدمها المجموعات الاستشهادية لمفاجأة القوات البرية اختباؤها داخل طرق وأنفاق لم تكشفها قوات الاحتلال، قبل تسللها وانقضاضها على هذه القوات من الخلف، بالإضافة لعامل "الخندقة". فحماس اجادت العمل فى الخنادق وتحت الارض، كما طوع القسام الاحوال الجوية لصالحه، حيث تمكنت مجموعات خاصة من التسلل ليلا، واستغلال الضباب الكثيف، وزرعت العبوات الخاصة بتفجير الدبابات، ومن ثم الانسحاب بأمان دون اكتشافها من جانب الدبابات الإسرائيلية(١٨).

وحول تمكن حماس من إطلاق الصواريخ لآخر مرحلة من المناطق التى "حرثتها" طائرات الإسرائيليين ودباباتهم، قال أحدهم: إن نظام إطلاق جديدا استخدمته "كتائب القسام"، حيث طورت فكرة "حفر عنق الزجاجة" التى ابتكرها الفيتناميون، مع إدخال تكتيك جديد عليها، بعد أن كانت هذه الحفر تحفر بشكل شبه طولى لحماية فرد المشاة من القصف الجوى والمدفعى، وتتيح للفرد الاختباء بأمان رغم الضربات المتعددة، وقامت بإنزال بداخلها ما يشبه البرميل المعدنى المزود بصواريخ "قسام" و"جراد"، مع المحافظة على نسبة ميل معينة، بحيث ينطلق الصاروخ بشكل مائل لا عمودى، مما يمنع سقوطه فى مكان إطلاقه، وتم ربط شبكة الصواريخ بنظام إطلاق يعمل بمؤقت زمنى(١٩).

اعتادت أرتال من الدبابات الإسرائيلية من طراز "ميركافا ٤"، على التقدم ببطء، دون أن تطلق نارا، على مداخل بعض المخيمات والمدن، ثم تقفل عائدة من حيث أتت، ثم لا تلبث أن تعود ثانية، وتظل تجىء وتروح وهكذا حتى يحل المساء. وهو نموذج لتكتيك الاستدراج الذى يتبعه الجيش فى مواجهة مقاتلى حماس، حيث نجح فى السنوات الماضية فى تصفية مئات المقاومين، بعد أن كانوا يخرجون للعراء للتصدى للدبابات، بمجرد أن يشعروا بأنها تقترب من التجمعات السكانية، فتنهال عليهم طائرات الاستطلاع بدون طيار بالصواريخ، علما بأن أحد أهم أهداف الحملة البرية الإسرائيلية هو استدراج المقاومين للمناطق المفتوحة لقتل أكبر عدد منهم، حيث تعلمت المقاومة من أخطائها فى الماضى، وترفض "الانسياق للإغراء القاتل"(٢٠).

١ - العتاد والصواريخ :

وهى العناصر التى تمثلت فى توفير مخزون صاروخى لدى المقاومة، ويوزع بطريقة تمنع تعرضه للتعطيل، حتى لو نجح الاحتلال فى احتلال أمكنة كثيرة من القطاع. وقد أثبتت أحداث الحرب الأخيرة أن حماس امتلكت آلية للعمل بوتيرة تحفظ سقوط الصواريخ، ومن مديات مختلفة، لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، المدة التى يفترض بالمقاومة أن تحولها إلى حرب استنزاف كاملة، إذا قررت إسرائيل البقاء فى حالة العدوان، وتوسعت فى احتلال مناطق إضافية من القطاع.

وقد تمثل عنصر المفاجأة الإضافى لحركة حماس فى كميات الأسلحة ونوعيتها، وعدد الصواريخ التى أدخلت للقطاع. وكان الجانب الإسرائيلى يقول صراحة إن الأهم بالنسبة لهم هو الإشارة إلى أن المخزون الصاروخى لا يشبه البتة ما كان ينقل إليهم من تقارير يعدها عملاء، وبعضها من ضباط أمن السلطة الفلسطينية، أو نقلتها الولايات المتحدة، وعواصم غربية(٢١).

وادعى تقرير "الشاباك" أنه بينما لم تقم حماس بتنفيذ عمليات "عدائية" ضد إسرائيل، خلال فترة التهدئة، إلا أنها فى المقابل قامت بالإعداد جيدا لعمليات رفع وتحديث قدراتها القتالية والعسكرية، واستطاعت إنشاء جيش وتأهيل المقاتلين وتطوير وتحديث صواريخها، ورفع مستوى دقتها ومداها، وقامت بحفر الخنادق وقواعد لإطلاق الصواريخ تحت الأرض، على غرار نموذج المحمية الطبيعية لـ "حزب الله". وبين التقرير أن الحركة قامت بتخزين المعدات القتالية وأعدت غرفا لقيادة العمليات، ضمن منظومة خنادق متشعبة ومرتبطة، إلى جانب إقامتها معسكرات للتدريبات العسكرية(٢٢).

٢- سلاح القناصة :

تنوعت عمليات إطلاق النار والكمائن المسلحة لتأخذ شكل إطلاق النار على دورية حينا، وعلى موقع أو برج عسكرى حينا آخر، وعلى سيارة عسكرية مصفحة حينا ثالثا، أو أى هدف إسرائيلى يتاح لفصائل المقاومة. وقياسا على مستوى هذه العمليات وتخطيطها وطبيعة الهدف الخاص بها، تكون نتائجها، فالتخطيط الجيد يقود إلى تنفيذ جيد، وبالتالى إلى نتائج جيدة فى معظم الأحيان.

والتقدير الذى يلقى قبول الجميع أن هذا اللون من العمل العسكرى المقاوم لا غنى عنه للمقاومة، رغم بساطته وقلة التعقيدات الكامنة فيه. فهو يكرس شكلا أساسيا من أشكال العمل المقاوم التقليدية، فى الوقت نفسه الذى يحقق فيه مستوى واسعا من الانفتاح الشعبى على الانخراط فى المقاومة عبر تبنى هذا الأسلوب الذى يقترب من إمكانات وقدرات الجماهير.

وأشارت بعض التقارير، التى تصل من ميدان المعارك، إلى انتهاج المقاومين لتكتيك جديد يقوم على اعتبار "البندقية أفضل من القنبلة"، وهو ما يراه الخبراء خطوة قد تؤدى إلى تسهيل العمليات ضد قوات الاحتلال.

وقال محلل الشئون العربية فى التليفزيون الإسرائيلى "إيهود يعارى" إن "الهجمات بإطلاق النار اتجاه جديد قد يحل محل القنابل .. نحن نتحدث هنا عن هجمات "انتحارية" بالبنادق تتم بنفس روح الهجمات "الانتحارية" بالقنابل، الفارق الوحيد هو الأسلوب".

وقال وزير الأمن والرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلى "الشاباك" "جدعون عزرا" إن التحول الحاصل مؤشر على أن حركة حماس تأخذ فى الاعتبار الأحداث العالمية، المسلحون بالبنادق يعملون كقنابل بشرية، لكنهم على الأقل لا يتركون صور انفجارات خلفهم.

وهذا ما يؤكده الصحفى "تسفى جيلات" بقوله إن ما يقلق إسرائيل من هذه الخلايا المتخصصة بالكمائن والقنص هو نوعية الأهداف التى يختارونها. فخبرتها وقدرتها تشيران إلى قدرة عسكرية تستحق الثناء .. كل العمليات كانت بحاجة إلى رصد، إعداد، ومنطقة داعمة تمكن "السمك من الغوص فى مياهه" .. هكذا تفعل حركة حماس الآن، مما يمنحها الاحترام والتقدير فى الشارع الفلسطينى، علما بأن هذا النوع من عمليات إطلاق النار واستهداف الجنود يعنى استنزاف الآلة الحربية الإسرائيلية، وبالتالى الهجوم على ما يعرف بـ "كبرياء" الجيش الإسرائيلى، وعلى مستوى الصراع الإعلامى الدولى، كما صرح بذلك رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق "شلومو جازيت".

وخوفا من قنص المقاومين، صدرت الأوامر للجنود بالبقاء أكبر فترة ممكنة فى دباباتهم، مما حول حياتهم فيها إلى جحيم لا يطاق، وجعلهم يعيشون حياة ملؤها الملل والضجر، حتى إن علاقتهم ببعضهم داخل الدبابة امتازت بالمشاحنات والمشاجرات.

فخلال فترة المناوبة لمجموعة الجنود البالغ عددهم خمسة داخل الدبابة، لا يستطيعون الخروج من الدبابة لقضاء حاجتهم، خوفا من تعرضهم لقناص فلسطينى ينتظر خروجهم. وقد بثت كتائب القسام خلال الأيام القليلة الماضية مشاهد مصورة لقنص جنود الاحتلال، لاسيما أن وجودهم داخل الدبابة واحتكاكهم طوال الوقت مع بعضهم بعضا يسبب مضايقات لهم، حتى إن نفسياتهم أصبحت منهارة، والرائحة الكريهة تنبعث منهم بسبب حالة الطوارئ فى صفوف الجيش.

٣- العبوات الناسفة :

أدركت حماس أنه لا غنى لها عن هذه العبوات الناسفة فى سياق أى مقاومة فاعلة، تستهدف تحقيق أثر واضح فى صفوف الاحتلال، فآثارها ومفاعيلها القوية تجعل منها لازمة أساسية من لوازم المقاومة، لا تستطيع تجاوزها بأى حال من الأحوال.

وقد برعت المقاومة خلال الأيام الأولى من بدء المواجهة الساخنة على حدود غزة فى استخدام العبوات الناسفة فى تنفيذ عملياتها. فأغلب المواجهات العسكرية تتضمن استخداما لأسلوب العبوات الناسفة بشكل منفرد، أو تأخذ أجزاء ومركبات العملية، مما أدت إلى إلحاق أفدح الخسائر فى صفوف المحتلين.

فما بين عبوة ناسفة استخدمت فى سياق اشتباك مسلح مع قوات الاحتلال، أو عبوة موجهة تم تفجيرها فى موكب عسكرى، أو عبوة أرضية أو موجهة استهدفت دبابة أو آلية عسكرية، تنوعت أشكال استخدام العبوات الناسفة التى أبدعت عقول المقاومين فى تصنيعها وإعدادها، حتى غدت كابوسا خطيرا يؤرق المحتلين.

وقد أدخلت قوى المقاومة عمليات تطويرية على تصنيع العبوات شديدة الانفجار، واستخدام مواد جديدة فى تركيبها، بالإضافة إلى ابتكار وتصنيع أنواع جديدة، مما مكنها من تدمير الآليات وسيارات الجيب المحصنة، بما فيها عدد من دبابات الميركافا بحيث استطاعت تدمير هذه الأسطورة، وإسقاط حصن آخر من حصون الجيش الإسرائيلى التى يعتقد بأنها تحميه من ضربات المقاومين، كما تلى ذلك تدمير عدة آليات خلال بعض الاجتياحات.

ورغم القوة الدفاعية الكبيرة لهذا النوع من الدبابات، فقد تمكن المقاومون من مهاجمتها وتحطيمها عبر تفجير عبوات لا تقل زنتها عن مائة كلج، مما دفع الجنرال يسرائيل تال الملقب بأبى الميركافا للقول إن مهمة هذا النوع من الدبابات تكمن فى حماية جنودها. ولكن مقتل الجنود فى غزة أثبت فشل مهمتها الأساسية، مما جعل الرعب والخوف يدبان فى قلوب الجنود الذين باتوا يدركون أن الميركافا -حصنهم المنيع- لن تحميهم من هجمات المقاومة.

كما دفع هذا التطور إلى أن يعلن عضو الكنيست السابق "يوسىساريد" أن الردع الذى حققه الفلسطينيون مع بنادقهم "الخردة" فاق ألف مرة الردع الذى حققه الجيش الإسرائيلى فى مخيمات اللاجئين مع كل دباباته ومروحياته، فضلا عن العبوات الناسفة التى بدأ يزرعها المسلحون فى أماكن أكثر دقة وحساسية(٢٣).

حصاد المقاومة :

- أطلقت كتائب القسام ٩٨٠ صاروخا وقذيفة، منها ٣٤٠ صاروخ قسام، و٢١٣ صاروخ جراد، و٤٢٢ قذيفة هاون.

- التصدى للدبابات بـ ٩٨ قذيفة وصاروخا مضادا للآليات، وتم استخدام صواريخ مضادة للدروع لأول مرة.

- تفجير ٧٩ عبوة ناسفة، وتنفيذ ٥٣ عملية قنص، و١٢ كمينا محكما فى مناطق التوغل، تم فيها مهاجمة جنود الاحتلال وقواتهم الخاصة، و١٩ اشتباكا مسلحا مع الاحتلال وجها لوجه، وتنفيذ عملية استشهادية واحدة.

- تدمير كلى أو جزئى لـ ٤٧ دبابة وجرافة، وإصابة ٤ طائرات مروحية، وإسقاط طائرة استطلاع.

- مقتل ١٣ جنديا إسرائيليا، وإصابة أكثر من مائة آخرين، وإصابة ١٢٧٢ إسرائيليا بجروح جراء سقوط الصواريخ(٢٤).

وكشفت تقارير صحفية إسرائيلية عن أن التجمعات السكنية التى تقع على الحدود مع غزة أصبحت "مدن أشباح" حيث يعم الهدوء الرهيب بها، خاصة "سيديروت"، التى أغلقت ٩٩٪ من مصانعها بطلب من قيادة المنطقة الجنوبية، لأن الشوارع كلها خالية من المارة، حيث يقبع كل السكان فى ملاجئهم المحصنة، وبعض السكان فضل أن يترك المدينة وتوجه لقرى الشمال لعله يجد بعض الهدوء النسبى والأمن(٢٥).

وذكرت صحيفة "التايمز" أن هناك مخاوف متزايدة من احتمال أن تبلغ الصواريخ، التى تطلقها حركة حماس، المفاعل النووى فى ديمونة، لاسيما وأن الهجمات الصاروخية من غزة أدهشت قادة الجيش، جراء حجم وقدرات الترسانة العسكرية لدى حماس، مما دفع بمسئولى مدينة تل أبيب للبدء باتخاذ سلسلة من الإجراءات استعدادا لإعلان الطوارئ، تحسبا لسيناريو خاص بأسوأ الحالات، وهو فرض حالة الطوارئ بالمدينة، حيث بدأوا بتجهيز الملاجئ فى المئات من البنايات المرتفعة بكافة أنحاء المدينة(٢٦).

- تمكنت الكتائب من تنفيذ عمليتى أسر لجنود إسرائيليين فى أثناء الحرب الأولى شرق حى التفاح فى اليوم الثالث، حيث تم أسر عدة جنود. ففى أثناء العملية الأولى، تدخل الطيران المروحى، وقام بقصف الجنود مع المجموعة الآسرة. أما العملية الثانية، فقد تمت شرق جباليا يوم ٥ يناير ٢٠٠٩، حيث تم أسر جندى بواسطة كمين محكم، واحتفظوا به لمدة يومين فى أحد المبانى على أرض المعركة، وأرسل الجيش أحد المواطنين الذين اختطفهم كدروع بشرية لمساومة المقاومين لتسليم الجندى، إلا أنهم رفضوا، ثم تدخل الطيران الحربى، وأقدم على قصف المكان بطائرات "إف ١٦"، وقتل الجندى واستشهد فى العملية ثلاثة من أسرى الجند(٢٧).

إمكانات حماس العسكرية بعد الحرب :

بات واضحا أن حماس خاضت مواجهة عسكرية عنيفة، واستنفدت جزءا ثمينا من "ترسانتها" العسكرية، وقدراتها التسليحية، وإمكانياتها اللوجيستية، الأمر الذى يضع علامة استفهام كبيرة حول قدرتها على تعويض ما فقدته. ومن يدرى، فربما الاستعداد لمواجهة عسكرية قد تكون أكثر عنفا وشراسة مع الجيش الإسرائيلى، فى ظل حكومة يتقاسمها الثلاثى: نيتانياهو - ليبرمان- يشاى.

وقد أشار المسئولون الإسرائيليون أكثر من مرة إلى أن أحد الأهداف الرئيسية فى حملتهم تمثل فى وقف وصول شحنات الأسلحة إلى حماس عبر شبكة معقدة من الأنفاق، تمر أسفل الحدود بين مصر والقطاع.

وبحسب مصادر حماس، فإنها لم تخسر أكثر من ١٠٪ من مقاتليها، فى حين أن قدرتها التسليحية لا تزال جيدة، وبوسعها أن تواصل إطلاق صواريخها التى تكدر حياة إسرائيل لشهر آخر على الأقل. إلى جانب أن كتائب القسام لم تحتج لأن تستبدل الصف الأول من مقاتليها الذين تصدوا لتقدم القوات المحتلة فى محاور المواجهة المختلفة، ولم تتم الاستعانة بالمتطوعين ذوى الجاهزية التى "لا تقل عن جاهزية" مقاتليها الأساسيين.

وما بدأ تسريبه بعد الأيام الأولى لتوقف هدير المدافع يشير إلى انتهاز حماس للدقائق الأولى لإعلان وقف إطلاق النار، والبدء بـ "ترميم" هذه القدرات، على النحو التالى:

١- شرعت عناصر كتائب القسام بإعادة تصنيع عشرات القذائف الإسرائيلية، التى ألقاها طيران الاحتلال على قطاع غزة ولم تنفجر، بهدف تفكيكها واستخدام المواد المتفجرة التى بداخلها ثانية، علما بأن المواد المتفجرة التى تحتويها تزيد فعاليتها بما لا يقارن بفعالية المواد المتفجرة التى يتم إنتاجها محليا(٢٨).

ويتم ذلك من خلال استخراج الصاعق المفجر من هذه القذائف، مما مكنهم من إعادة تدوير واستخدام المادة الانفجارية فى صناعة عبوات أرضية وجانبية مضادة للدبابات الإسرائيلية. علما بأن المادة الانفجارية التى توجد فى الصواريخ الإسرائيلية من أجود وأقوى الأنواع فى إحداث انفجارات واختراقات فى المكان الذى تلقى فيه. يعنى ذلك أن كتائب القسام وضعت يدها على كنز ثمين من المتفجرات الإسرائيلية، رغم أن إسرائيل حاولت تفجير هذه المواد عبر خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية فى مناطق مفتوحة، لكن القسام كانت أسبق إليها(٢٩).

٢- أعلنت إسرائيل أنه بالرغم من تدمير نسبة كبيرة من صواريخ القسام، إلا أن حماس لا تزال تمتلك عددا كبيرا من صواريخ "فجر" التى يصل مداها من ٧٠ إلى ٧٥ كيلومترا. وليس لدى الاستخبارات معلومات مؤكدة حول حيازة الحركة لصواريخ فجر ٣، أو النوع المتقدم منها فجر٥، مستشهدا بما قاله بعض قادتها من أن قدرتها تطال لتصل إلى قلب تل أبيب(٣٠).

٣- أشارت التقديرات الإسرائيلية إلى أن ثلث قوة حماس الصاروخية تم تدميرها، لكن الحركة حافظت على قوة جناحها العسكرى من الناحية العددية(٣١).

ويمكن لحماس أن تعتمد فى إعادة ترميم قواتها العسكرية على المصادر الأساسية التالية:

أولا- الإنتاج الذاتى للسلاح: من خلال تصنيع الأسلحة والمواد القتالية وتطويرها، رغم إغلاق الاحتلال كافة المنافذ المتاحة للتزود بالمواد الأساسية والذخائر اللازمة لذلك. وتسعى حماس لتعويض النقص الكبير الذى تعانيه فى الإمكانيات التسليحية، عبر ابتكار وسائل بديلة تتمتع بقدر من الفعالية. ويقول المراقبون إن عمليات الاجتياح والتوغلات المتكررة التى قامت بها قوات الاحتلال فى قطاع غزة، قبيل وخلال وبعيد الحرب الأخيرة، تمثل فرصة سانحة للمقاومين لتجريب ما توصلوا إليه من صناعات جديدة، ولاختبار مدى فعالية هذه الوسائل، والعمل على تطويرها باستمرار.

وهكذا، ظهرت صواريخ "قسام١"، و"قسام٢"، و"قسام٣"،

وصواريخ "البنا١"، و"البنا٢"، وصواريخ "البتار"، و"عوزى حماس"، والأسماء كثيرة وجميعها أدوات قتالية مكتوب عليها: صنع فى فلسطين. وتهدف هذه الأسلحة إلى كسر الطوق الذى تفرضه قوات الاحتلال على وصول الأسلحة إلى أيدى المقاومين، من خلال فرض حصار مشدد على المنافذ المختلفة، حتى إنها منعت إدخال معظم المواد الكيمياوية ذات الاستخدامات المنزلية، بحجة الشكوك فى إمكانية قيام المقاومين باستخدامها بعد معالجتها فى تصنيع المواد المتفجرة. وقد تبدى هذا الأمر واضحا من خلال عرقلة إدخال قائمة طويلة من البضائع والمواد التموينية، خلال مباحثات التهدئة الأخيرة التى شهدتها القاهرة، وأفشلتها المماطلات الإسرائيلية.

وتشير التقارير الأمنية الإسرائيلية إلى حيازة حركة حماس منظومة مسئولة عن تطوير وسائل القتال، وتخزينها ونقلها إلى القوات المقاتلة، وتشمل عشرات العاملين المنتظمين فى مجموعات عمل مهنية. حيث إن قطاع غزة -وفقا لتلك التقارير- يضم بضع عشرات من مواقع الإنتاج التسليحية، وفى هذه المنظومة يتم تصنيع وإنتاج وسائل قتالية، سواء للاحتياجات الدفاعية، أو للأغراض الهجومية، وشن الهجمات المسلحة.

وخلال السنة الأخيرة -كما تشير المصادر نفسها- تواصل مجهود مقاتلى حماس على صعيد الإنتاج الذاتى لوسائل القتال التى يحتاجون إليها من أجل العمليات الشاملة، بغية تقليص الاعتماد على عمليات تهريب وسائل القتال من الخارج، وتوجد لدى حركة حماس بنى إنتاج مستقلة.

ومن أبرز وسائل القتال التى تصنع وتنتج فى قطاع غزة:

أ- وسائل قتال مضادة للدروع: ومن ضمنها قذائف صاروخية مضادة للدروع تطلق من طراز الياسين، وهى بمثابة نسخ لطراز قذيفة مضادة للدروع الروسية PG-2.

ب- عبوات ناسفة على اختلاف أنواعها: بعضها يمكن أن يوجد فيه مواد متفجرة معيارية. وهذا النموذج، الذى يجرى تقليده فى هذا المجال فى قطاع غزة، يتمثل فى استخدام عبوات ناسفة قوية وشديدة الانفجار، شبيهة بتلك التى تم استخدامها من قبل حزب الله فى لبنان، مثلما حدث عند أسر الجنديين، حيث دمرت دبابة إسرائيلية.

والأبرز فى هذا الإطار هو عبوات ناسفة من طراز "شواظ" من إنتاج ذاتى لحركة حماس، ذات قدرة عالية على الاختراق، بل أعلى مما يعرف عن العبوات المستخدمة من قبل المنظمات، وذلك أمر نابع من تحسين نوعية إنتاج العبوات.

يضاف إلى ذلك استخدام مواد متفجرة ذات طاقة أكبر على أساس الخبرة التكنولوجية لدى حزب الله وغيره من المنظمات. وخلال الحرب الأخيرة، تم الكشف عن استخدام عبوات كهذه فى عدة مناسبات داخل وعلى حدود قطاع غزة.

ج- إنتاج قذائف مدفعية لمديات مختلفة: وإنتاج وتصنيع قذائف هاون. وتعتبر حركة حماس الرائدة بين منظمات المقاومة فى القدرة على إنتاج عدد كبير من القذائف الصاروخية إلى مديات تصل إلى ١٣ كيلومترا، وصواريخ محسنة إلى مديات تصل إلى ١٩ كيلومترا.

وحسب التقديرات الإسرائيلية، يوجد فى الوقت الحالى بحوزة حماس بضع مئات من القذائف الصاروخية، من خلال منظومة الإنتاج التى تعمل بشكل دءوب ودائم من أجل إطالة مدى الصواريخ، وطول أجلها من الإنتاج المحلى أطول فترة زمنية ممكنة.

ثانيا- أنبوب الأكسجين الأرضى: وهو الوصف الذى يطلقه الإسرائيليون على الأنفاق الأرضية التى تستخدمها حماس لتهريب وسائلها القتالية، ومن تجار الأسلحة الذين يعملون خارج القطاع. وتشكل شبكة التهريب هذه "إكسير حياة" أو "أنبوب أكسجين" ضروريا وحيويا بالنسبة لحركة حماس وبقية المنظمات، وفقا لما تشير إليه تقارير إسرائيلية صدرت مؤخرا.

وترى أوساط عسكرية إسرائيلية أنه منذ انسحاب جيش الاحتلال من قطاع غزة فى نطاق سياسة "فك الارتباط" فى سبتمبر ٢٠٠٥، حدث ارتفاع دراماتيكى كبير فى حجم عمليات تهريب وسائل القتال إلى قطاع غزة. وزاد من صعوبة الأوضاع بالنسبة للإسرائيليين، ما حدث بعيد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، إذ تتهمها تل أبيب بتسهيل عمليات تهريب الأسلحة على الحدود، من خلال وجود قوات تخضع لإمرة الحركة، فى ظل ما وصفته بـ "العجز" عن إغلاق الحدود مع قطاع غزة، مما جعلها مخترقة، وسهل عمليات التهريب الواسعة نسبيا.

ثالثا- التدريبات الميدانية والإعداد اللوجيستى: وهى جزء أساسى من إعادة تأهيل قوة حماس العسكرية، بهدف رفع مستوى الكفاءة الحرفية للناشطين على مختلف المستويات وفى كل المجالات المهنية. ويوجد لدى حركة حماس كادر نوعى مؤلف من عدة مئات من النشاطين، تلقوا عمليات إعداد قتالى أساسية ومتقدمة، من خلال التخصص فى ميادين الرمى بالسلاح المضاد للدروع والأسلحة الخفيفة والرشاشات والمتفجرات ... إلخ.

هؤلاء الناشطون أصحاب خبرة قتالية تمنحهم المهارة فى القتال على مستوى الفرد والمجموعة. ومن الجائز أيضا أن تمنحها لهم فى أطر أكبر من ذلك، علما بأن ناشطى كتائب القسام يتلقون تدريبات واسعة ومنتظمة. وتتضمن هذه التدريبات الأساسية: التأهيل الجسمانى، والرمى بالبنادق، وتدريبات متخصصة حرفية متقدمة فى ميادين مختلفة، والقنص والرمى بأسلحة مضادة للدروع والاستخبارات والمدفعية، والتدريبات الأساسية التى تجرى فى مناطق مختلفة من قطاع غزة، بواسطة مدربين محليين بعضهم تلقى التدريبات فى الخارج، والتدريبات المتخصصة والمتقدمة التى تجرى فى إطار دورات فى الخارج.

وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن مجالات التدريب لأعضاء حماس تتمثل فى خضوعهم لتدريبات مكثفة على تكتيكات حرب الميدان واستخدام وسائل القتال. ويتدرب الناشطون على مهارة اكتسبوها فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة وإطلاق القذائف الصاروخية، وتشغيل العبوات الناسفة والقنص وتكتيكات أخرى.

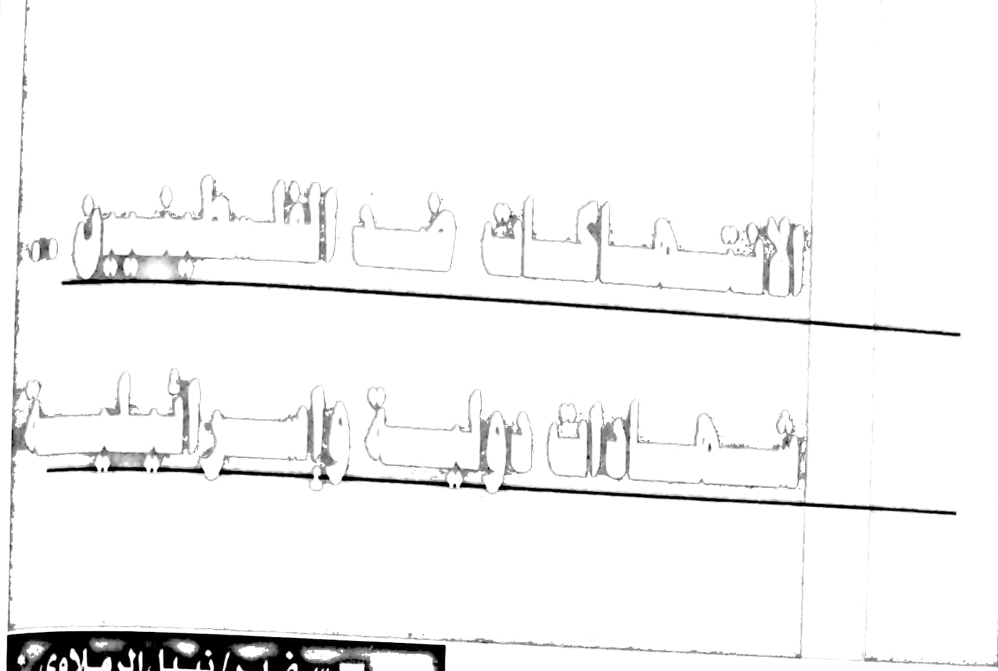
الهوامش :

١) دحر المقاومة للاحتلال عن غزة، مركز باحث للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦، ص٨٩.
٢) القدس العربى، ١ يناير ٢٠٠٩.
٣) معاريف، ٢٨ فبراير ٢٠٠٩.
٤) أثر الحرب على غزة، عاموس هرئيل وآفى يسخروف، هآرتس، ٢٨ فبراير ٢٠٠٩.
٥) المستقبل، ١ يناير ٢٠٠٩.
٦) يديعوت أحرونوت، ٣ يناير ٢٠٠٩.
٧) قدس برس، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨.
٨) يديعوت أحرونوت، ٣ يناير ٢٠٠٩.
٩) الإذاعة العبرية، ١٣ يناير ٢٠٠٩.
١٠) موقع الجمل الإخبارى، ٣١ يناير ٢٠٠٩.
١١) الغد، الأردن، ١ يناير ٢٠٠٩.
١٢) يديعوت أحرونوت، ٣ يناير ٢٠٠٩.
١٣) الأخبار، لبنان، ٢٣ يناير ٢٠٠٩.
١٤) الرأى المستقلة، ٣ فبراير ٢٠٠٩.

15) International Online Defense Magazine.

١٦) الأخبار اللبنانية، ١٢ يناير ٢٠٠٩.
١٧) الخليج، ٢٧ يناير ٢٠٠٩.
١٨) إسلام أون لاين، ١٢ يناير ٢٠٠٩.
١٩) المركز الفلسطينى للإعلام، ١٩ يناير ٢٠٠٩.
٢٠) الشرق الأوسط، ١٥ يناير ٢٠٠٩.
٢١) إسرائيل مصدومة بالنتائج وتؤرقها المراوحة البرية، إبراهيم الأمين، الأخبار، ١٠ يناير ٢٠٠٩.
٢٢) الدستور، ٣ يناير ٢٠٠٩، ومعاريف، ٣ يناير ٢٠٠٩.
٢٣) يوميات من مواجهة الكف الفلسطينى للمخرز الإسرائيلى، الجزيرة نت، ٨ يناير ٢٠٠٩.
٢٤) الجزيرة نت، ٥ يناير ٢٠٠٩.
٢٥) يديعوت أحرونوت، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨.
٢٦) يديعوت أحرونوت، ٤ يناير ٢٠٠٩.
٢٧) القناة العاشرة فى التليفزيون الإسرائيلى، ١٩ يناير ٢٠٠٩.
٢٨) يديعوت أحرونوت، ٣١ يناير ٢٠٠٩.
٢٩) الشرق، قطر، ٢٣ فبراير ٢٠٠٩.
٣٠) موقع "ديبكا" الاستخبارى، ١٨ يناير ٢٠٠٩.
٣١) بى بى سى، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.





■ سفير/ نبيل الرملاوى (*)

فى ١٠ ديسمبر ٢٠٠٨ ، أعلن البروفيسور ريتشارد فالك، مقرر الأمم المتحدة الخاص للتحقيق فى انتهاكات إسرائيل لمبادئ القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى وحقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، أن إسرائيل ترتكب جريمة ضد الإنسانية فى حصارها لقطاع غزة، وهى تفعل ذلك كما كانت تفعل النازية فى أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. وطالب فالك بمقاضاة حكام إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية على جرائمها التى ارتقت إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وهى الجرائم التى حرمها القانون الدولى العام والقانون الدولى الإنسانى. والجدير بالذكر هنا أن البروفيسور ريتشارد فالك هو أمريكى الجنسية، ويهودى الديانة، وأستاذ القانون الدولى فى الجامعات الأمريكية، وله كتابات ومواقف موضوعية مشرفة إزاء مسألة فلسطين والقضايا المتعلقة بها، وكان أحد خبراء القانون الدولى المرشحين للدفاع عن قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطينى أمام محكمة العدل الدولية سنة ١٩٩٦، عندما بدأ العمل للتوجه إلى محكمة العدل الدولية آنذاك.

والبروفيسور ريتشارد فالك عندما أعلن موقفه إزاء حصار غزة، تصرف بدقة ضمن ولايته التى حددتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى قرارها رقم ١٩٩٣/٢ بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٩٣. عندما أنشأت اللجنة المذكورة وظيفة المقرر الخاص، وبالتالى فإن مزاعم إسرائيل بأنه تجاهل فى تصريحه المذكور أعمال المنظمات الفلسطينية هى مزاعم باطلة، لأنه تصرف ضمن ولايته بدقة، ولم يكن ضمن تلك الولاية التحقيق فى أعمال المنظمات الفلسطينية كما تريد إسرائيل. وكانت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد حددت ولاية المقرر الخاص فقط فى التحقيق فى انتهاكات حكومة إسرائيل لمبادئ القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى وحقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وهى ولاية ممتدة لحين زوال الاحتلال الإسرائيلى عن تلك الأراضى وفقا للقرار ذاته. وكانت منظمة العفو الدولية قد أعلنت يوم الجمعة ١٤ نوفمبر ٢٠٠٨ أن إسرائيل تمارس العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة، والعقوبات الجماعية محظورة فى القانون الدولى الذى صنفها ضمن جرائم الحرب. وكانت جهات عديدة أخرى، فلسطينية وعربية ودولية، قد أدانت ممارسات إسرائيل فيما يتعلق بالعقوبات الجماعية التى تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة، كما تفرضها فى الضفة الغربية المحتلة مع اختلاف تطبيق هذه العقوبات بين قطاع غزة والضفة الغربية إلا أنها جميعها عقوبات جماعية، وفقا لمعايير القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى. ونظرا لفداحة ما ترتكبه حكومة إسرائيل فى قطاع غزة وآثاره المدمرة على المجتمع الفلسطينى هناك، فقد بلغت درجة كبيرة من الخطورة حتى وصلت إلى توقف جميع وسائل الحياة الأساسية من فقدان رغيف الخبز إلى مياه الشرب، وقطع التيار الكهربائى عن القطاع، ومنع إدخال الوقود والغذاء والدواء عن طريق إغلاق المعابر، ومنع الدخول والخروج من القطاع وإليه، مما يشكل فى النهاية تهديدا مباشرا للحياة وتعريض حياة الناس فى القطاع للخطر والهلاك. بل قد تسببت تلك الإجراءات فعلا فى الموت لعدد من الناس، أى أن هذه الإجراءات الإسرائيلية المتعمدة تهدف بشكل لا ينقصه الإثبات ولا الدليل إلى تعريض المجتمع الفلسطينى فى قطاع غزة إلى الهلاك بطريقة بطيئة، وقد تكون متقطعة، ولكنها مستمرة ومتكررة على مدى سنتين بحيث أصبحت سياسة منهجية، وتنفذ وفقا لقرارات من حكومة إسرائيل، مما حمل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة/ نافى بيلاى فى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨، إلى المطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة قائلة إنه ينتهك القوانين الدولية ويتناقض مباشرة مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى. ثم استطردت تقول إن رفع الحصار عن قطاع غزة يجب أن يليه تدخل إنسانى كبير بما يكفل وحده تخفيف المعاناة البشرية الكبرى التى تلاحظ اليوم فى قطاع غزة.

من ناحية أخرى، دعا البروفيسور جون دوجارد، المقرر الخاص السابق التابع للأمم المتحدة والمعين للتحقيق فى انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة لمبادئ القانون الدولى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، يوم الاثنين ١٥ أكتوبر ٢٠٠٧، الأمم المتحدة إلى الانسحاب من الرباعية الدولية لفشلها فى وفائها للشعب الفلسطينى. وهو كمبعوث للأمم المتحدة، لا يستطيع أن يجهر صراحة وبكل شىء لديه لدعوته هذه، ولكنه أسندها لعدم وفاء الرباعية فى تأمين السلامة للشعب الفلسطينى أمام الانتهاكات

(*) باحث فلسطينى فى القانون الدولى.

الجسيمة لحقوق الإنسان التى ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. المهم أنه بصفته الرسمية، كمقرر خاص للأمم المتحدة، طالب الأمم المتحدة بالانسحاب من الرباعية للأسباب المذكورة. وكان السيد دوجارد يزور فلسطين المحتلة سنويا على مدى أكثر من ثمانى سنوات، ويقدم تقاريره عن مشاهداته إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة. وفى جميع تلك التقارير، أبرز السيد دوجارد ما ترتكبه حكومة إسرائيل من انتهاكات لمبادئ القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى، وشرعة حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وحدد انطباق معايير جرائم الحرب على تلك الممارسات. وأكد فى تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة، فى شهر مارس ٢٠٠٣، أن ما تقوم به إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية هو إرهاب الدولة بعينه ضد الشعب الفلسطينى، وإرهاب الدولة هو أخطر أنواع الإرهاب على الإطلاق. وعلى غرار، ذلك، فعل القاضى الإسبانى المعروف، السيد/ جارثون، فى ٣ نوفمبر ٢٠٠٣، عندما أعلن فى مدريد، أمام اجتماع سفراء فلسطين فى الدول الأوروبية، أن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطينى.

وكان المقرر الخاص الأسبق للأمم المتحدة المضطلع بالمهمة نفسها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، السيد جيورجى جاكوملى، قد أكد فى تقريره إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والجمعية العامة، فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠، أن إسرائيل ترتكب فى الأراضى الفلسطينية المحتلة جرائم حرب وجرائم ضد سلم الإنسانية وأمنها.

وتقول كارين أبو زيد، المفوضة العامة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (الأونروا)، فى ٦ مايو ٢٠٠٨، إن حصار غزة عقاب جماعى، كل شىء ضرورى للحياة السليمة العادية مفقود أو متوافر بكميات غير كافية فى غزة.. ولا يستطيع زهاء ٤٥٠ ألف غزاوى، ٣٠٪ من السكان، الحصول على الماء النظيف.

من ناحية أخرى، وفى شهر مارس عام ٢٠٠١، أدلى مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى تل أبيب بتصريح ذكر فيه أن الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة هو جريمة حرب وفقا للقانون الدولى الإنسانى، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والبروتوكول الأول الملحق بها، وعلى وجه التحديد ما نصت عليه المادة ٨٥ من البروتوكول المذكور. وكما هو الحال بالنسبة لموظفى الأمم المتحدة، عندما يدلون بمثل هذه التصريحات، يتوخون الحذر الشديد، فإن ممثلى الصليب الأحمر الدولى يحاولون بقدر ما يستطيعون الالتزام بهذا الحذر أيضا، متجنبين بقدر الإمكان استفزاز أية دولة، وبشكل خاص تلك التى تقع تحت مسئوليتها مثل هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى، لكيلا تتخذ الدولة المعنية إجراءات من شأنها تعطيل مهماتهم الإنسانية، بينما يكون ضحايا تلك الانتهاكات ممن يعيشون تحت مسئولية الدولة المذكورة، وبشكل خاص الدولة القائمة بالاحتلال. ومع ذلك، كان تصريح ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، آنذاك، تصريحا جريئا وواضحا متأثرا بمشاهداته للانتهاكات التى ترتكبها حكومة إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، ولذلك لم يمكث هذا المندوب فى وظيفته بعد ذلك إلا أياما معدودة بسبب الضغط الأمريكى فى ذلك الوقت على رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومطالبتها له بعزله كعقوبة على تلك التصريحات، وهى التى تدخل ضمن طبيعة عمل ذلك المندوب، خصوصا عندما يرى أن مثل هذه التصريحات الصحفية يمكن أن تساعد على منع أو تخفيض ما يرتكب من انتهاكات لمبادئ القانون الإنسانى الدولى، وتساهم فى تخفيض عدد ضحايا هذه الانتهاكات.

فى الواقع ورغم أن العقوبات الجماعية محظورة فى القانون الدولى العام والقانون الدولى الإنسانى وشرعة حقوق الإنسان، باعتبارها جريمة من جرائم الحرب، إلا أن هناك أشكالا وأنواعا متعددة للعقوبات الجماعية. فمنها ما يشكل عقوبة جماعية لا تؤدى إلى هلاك الجماعة، مثل الحظر على حرية الحركة للناس لفترة زمنية معينة، أو منع الصيد فى المياه الإقليمية لإقليم يخضع لسيطرة الدولة القائمة بالاحتلال لفترة محدودة، أو هدم المنازل، أو إتلاف المحاصيل الزراعية، أو تقطيع الأشجار المثمرة، أو إغلاق المدارس والجامعات، أو أى إجراء آخر ليس من شأنه تعريض حياة الناس للخطر والهلاك. هذه أشكال من العقوبات الجماعية تندرج فى قائمة جرائم الحرب. أما العقوبات الجماعية، التى تمتد فعاليتها وآثارها إلى حد تعريض حياة الناس للخطر والهلاك، كما هو الحال الذى يخضع له قطاع غزة اليوم ومنذ مدة زمنية طويلة، فإنها تحمل شكل العقوبة الجماعية من ناحية، ولكنها تخرج من هذا النطاق إلى نطاق نوع آخر من الجرائم التى صنفها القانون الدولى العام ضمن جرائم الإبادة الجماعية من ناحية أخرى وجرائم ضد الإنسانية، وفقا لتحديد وتعريف هذه الجريمة فى اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها واعتمدتها الجمعية العامة فى قرارها رقم A/res/260/a (د. ٣) بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٨. وقد نصت تلك الاتفاقية على أن تعريض حياة الجماعة أو جزء منها إلى الهلاك هو إحدى حالات جريمة إبادة الجنس أو الإبادة الجماعية، وهى فى الوقت نفسه جريمة ضد الإنسانية. لذلك، فإن هناك جرائم تدخل فى نطاق نوعين من الجرائم، وفق التعريف القانونى لهذه الجرائم، مثل جريمة القتل المتعمد وجريمة التعذيب وجريمة الإبادة، فهى كلها جرائم حرب ولكنها جرائم ضد الإنسانية فى الوقت نفسه. إذن، نحن الآن أمام جريمة مركبة فى قطاع غزة، فهى جريمة عقوبة جماعية وبالتالى هى جريمة ضد الإنسانية، وفقا للقانون الدولى العام الذى اشترط توافر النية عند ارتكاب هذه الجريمة كركن من أركانها، والتكرار والتعمد والمنهجية فى ارتكابها ضد الجماعة أو ضد جزء منها. ولما كانت النية بالغة الصعوبة فى التعرف عليها، فإن التكرار والتعمد والمنهجية فى ارتكاب الجريمة قد أخذ به كتأكيد على توافر النية عند مرتكب الجريمة. ومن ناحية أخرى، نصت اتفاقية الأمم المتحدة المذكورة على الأعمال الكاملة التى تشكل جريمة إبادة جماعية، ولم تقتصر على تعريض الجماعة أو جزء منها إلى الهلاك. ولكن القتل المتعمد للجماعة أو لجزء منها، أو حتى لفرد من أفرادها بهدف الإبادة، هو جريمة إبادة جماعية. كما أن إيقاع الأذى الجسدى الجسيم للجماعة أو لجزء منها أو لفرد من أفرادها هو جريمة إبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية فى الوقت نفسه. كما أن التسبب فى العقم عند النساء أو الرجال لدى الجماعة هو كذلك، ونقل أطفال الجماعة إلى جماعة أخرى هو كذلك جريمة إبادة جماعية أيضا. هذه هى تعريفات جريمة الإبادة الجماعية أو الجريمة ضد الإنسانية فى القانون الدولى العام.

موقف الأمم المتحدة :

باشرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة دراسة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة، إثر الانتهاكات الواسعة والمتكررة التى ترتكبها

سلطات الاحتلال الإسرائيلى هناك، منذ احتلالها العسكرى لتلك الأراضى عام ١٩٦٧، ولا سيما بعد أن شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة خاصة مكونة من ثلاث دول للتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان لسكان المناطق المحتلة، وفق قرارها رقم ٢٤٤٣ (د. ٢٣) بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٨، ورفض إسرائيل التعاون مع هذه اللجنة. وفى قرارها رقم ٢٦٤٩ (د. ٢٥) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠، وتحت عنوان "إدانة إنكار حق تقرير المصير خصوصا لشعوب جنوب إفريقيا وفلسطين"، اتخذت الجمعية العامة القرار المذكور، وهو الذى طلب من لجنة حقوق الإنسان أن تبحث فى دورتها السابعة والعشرين فى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية فى تقرير المصير، وأن ترفع استنتاجاتها إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى أقرب وقت ممكن.

وهكذا، درجت لجنة حقوق الإنسان على تضمين جدول أعمالها بندين أعطتهما الأولوية العالية فى جميع دوراتها العادية اللاحقة منذ عام ١٩٧٠. يتعلق البند الأول بانتهاكات حقوق الإنسان فى الأراضى العربية المحتلة بما فيها فلسطين. أما البند الثانى، فيتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وفقا لقرار الجمعية العامة المذكور سابقا.

اعتمدت اللجنة فى هذا الشأن عددا من القرارات حتى عام ١٩٧١، تقضى جميعها ببطلان الإجراءات الإسرائيلية، سواء فى مدينة القدس أو فيما يتعلق بإقامة المستوطنات الإسرائيلية. وكررت اللجنة مطالبتها حكومة إسرائيل بالتوقف عن هذه الأعمال التى تشكل انتهاكات لأحكام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى، وخصوصا اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . غير أن حكومة إسرائيل لم تعر مطالبات اللجنة أى اهتمام واستمرت فى تلك الأعمال، مما حمل اللجنة على تعيين مبعوث خاص يقوم بزيارة الأراضى الفلسطينية المحتلة، وتقصى الحقائق فيما يتعلق بأية انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى، ويقدم تقريره حول ذلك إلى اللجنة. وبناء على تقرير المندوب المذكور- الذى أكد فيه لأول مرة أن حكومة إسرائيل ترتكب جرائم حرب فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بإقامتها المستوطنات هناك وبتغيير معالم مدينة القدس الجغرافية والديموجرافية والمؤسسية- اعتمدت اللجنة المذكورة أول قرار لها باتهام حكومة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وذلك فى قرارها رقم ٣ فى دورتها الثامنة والعشرين، بتاريخ ٢٢ مارس عام ١٩٧٢، وذلك استنادا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ ومبادئ القانون الدولى العام. استمرت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان بمتابعة أعمال حكومة إسرائيل كسلطة قائمة باحتلال الأراضى الفلسطينية، وإصدار القرارات التى تدين تلك الأعمال واعتبارها باطلة، ومطالبة حكومة إسرائيل بالتوقف عنها فورا.

انتقل المجتمع الدولى عام ١٩٨٣ إلى مرحلة أكثر تقدما فى التعامل مع ما ترتكبه حكومة إسرائيل من انتهاكات وجرائم بحق الشعب الفلسطينى. فبعد مجزرة صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢ فى بيروت، اعتمدت كل من الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان مواقف أكثر تشددا إزاء إسرائيل، واعتبرت هاتان المؤسستان أن مجزرة صبرا وشاتيلا كانت عملا من أعمال الإبادة الجماعية، وأدانتا حكومة إسرائيل باعتبارها تتحمل مسئولية تلك المجزرة التى ذهب ضحيتها الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، أطفالا وشيوخا ونساء.

جاء ذلك واضحا فى منطوق قرار لجنة حقوق الإنسان رقم ١٩٨٣/٣ فى دورتها العادية ٣٩، بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٣ . وتكرر ذلك بقرار اللجنة نفسها رقم ١٩٨٤/١١ فى دورتها العادية الأربعين، بتاريخ ٢٩ فبراير ١٩٨٤ . ثم أدانت لجنة حقوق الإنسان فى دوراتها العادية الأربع ما بين عامى ١٩٨٤ و١٩٨٩ ممارسات إسرائيل، باعتبارها تشكل انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان وجرائم حرب فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، إلى أن عادت حكومة إسرائيل وقواتها العسكرية لترتكب أعمالا جديدة تدخل ضمن تعريف جريمة الإبادة الجماعية عامى ١٩٨٨و١٩٨٩، عندما أصدر إسحق رابين - رئيس حكومة إسرائيل آنذاك- أوامره بتكسير عظام الفلسطينيين إلى جانب القتل المتعمد لهم، حيث أتيح للعالم كله مشاهدة ذلك على شاشات التليفزيون.

استمرت لجنة حقوق الإنسان فى تأكيد قراراتها ومواقفها هذه إلى سنة ٢٠٠٠ ، عندما طالبت فلسطين بالطرق القانونية اللجنة بعقد دورة استثنائية خاصة لبحث أوضاع حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، إثر زيارة شارون إلى القدس ودخول المسجد الأقصى، وما تلاها من جرائم قتل للفلسطينيين على أيدى الجيش الإسرائيلى، والتى ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى، فاتخذت اللجنة أخطر قرار ضد سلطات الاحتلال الإسرائيلى لارتكابها أعمال القتل الجماعى والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والحق فى الحياة، وفرض العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطينى، والتى تشكل جرائم حرب وانتهاكا جسيما للقانون الإنسانى الدولى وجرائم ضد الإنسانية. كما أكدت فى ذلك القرار أيضا أن القتل المتعمد والمنهجى للمدنيين والأطفال الفلسطينيين، الذى ترتكبه سلطات الاحتلال الإسرائيلى، يشكل انتهاكات جسيمة للحق فى الحياة وجريمة ضد الإنسانية. وقد حمل القرار المذكور رقم s-1/5 للدورة الخامسة الخاصة للجنة حقوق الإنسان بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠.

شهادة مركز المعلومات الإسرائيلى لحقوق الإنسان:

جاءت إحصائيات المؤسسات المدنية الإسرائيلية لعمليات القتل المتعمد والمنهجى للفلسطينيين على أيدى الجنود الإسرائيليين، كدليل إثبات إضافى لدلائل المجتمع الدولى فى تأكيد ارتكاب سلطات الاحتلال الإسرائيلى لجرائم الحرب وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية. وفى هذا الشأن، نشر مركز المعلومات الإسرائيلى لحقوق الإنسان "بتسيلم" على صفحته الإليكترونية إحصائية للقتلى الفلسطينيين الذين سقطوا على أيدى قوات الاحتلال الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. ووفقا لتلك الإحصائية، فإن القتلى بين سبتمبر ٢٠٠٠ ونوفمبر ٢٠٠٨ قد بلغ عددهم ٤٨٢٦ قتيلا ، من بينهم ٩٥٢ طفلا.

وهذا يعيد إلى الأذهان مسلسل جرائم القتل المتعمد والمنهجى منذ مذبحة قرية دير ياسين الفلسطينية عام ١٩٤٨، والتى ذهب ضحيتها ٤٢٥ رجلا وطفلا وامرأة، مما دعا مناحم بيجن إلى القول فى كتابه (الثورة) "لولا مذبحة قرية دير ياسين، لما قامت دولة إسرائيل".

وهكذا تؤكد المصادر الإسرائيلية نفسها أن جرائم القتل الإسرائيلى للشعب الفلسطينى كان ولا يزال هو الأسلوب المنهجى والمتعمد للسلطات الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا. يقول مركز المعلومات الإسرائيلى لحقوق الإنسان "بتسيلم" فى صفحته الإليكترونية المذكورة: "حتى صدور قرار المحكمة العليا سنة ١٩٩٩، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بتعذيب الآلاف من الفلسطينيين فى كل عام، بحسب تقديرات اللجنة العامة

لمناهضة التعذيب فى إسرائيل. كل من خضع للتحقيق تعرض إلى نوع واحد على الأقل من أنواع التعذيب خلال التحقيق. عملية التحقيق التابعة لجهاز المخابرات العامة، والتى لم تنظم حسب القانون، أجريت بحسب توصيات لجنة لندوى، التى تم نشر جزء واحد منها فقط للجمهور. أما الجزء الذى فصل وسائل التحقيق المسموح بها، فقد بقى سريا".

وسائل التحقيق والتعذيب التى يستخدمها جهاز المخابرات العامة "الشاباك" هى:

- تقييد فى وضعيات مؤلمة لمدة ساعات وأيام متواصلة، يتخللها تغطية رأس الشخص بكيس عفن ورطب.
- عزل انفرادى فى الزنزانة.
- ضرب.
- هز جسم ورأس الشخص إلى الأمام والخلف بيد محقق الشاباك الذى يمسكه من كتفيه أو بطرف قميصه.
- منع النوم والأكل.
- التعريض للبرد والحر.
- التكبيل لكرسى صغير ومائل.
- شتائم وإهانات نفسية.
- إسماع موسيقى مزعجة.
- تهديدات للمتهم وعائلته.
- منع الأسباب الصحية الأساسية وتبديل الملابس.
- عزل عن العالم الخارجى (لا سيما المحامى وأفراد العائلة) وأحيانا "لمدة شهر".

ويقول المركز "كل هذه الأساليب تسبب ضررا نفسيا وأذى جسمانيا يكون أحيانا ضررا دائما، وفى حالات عديدة أدى إلى الموت".

والتعذيب، كجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، يعنى بكل الحالات التى وصفت كحالات تعذيب كانت تجرى بحق الأفراد. ويبدو أن المشرع عندما دون هذه الجريمة، لم يكن يتصور أن التعذيب يمكن أن يأخذ شكل التعذيب الجماعى، كما يحدث الآن فى قطاع غزة، من خلال حرمان مليون ونصف مليون من أسباب الحياة الأساسية، كمنع الغذاء والدواء والكهرباء والماء عنهم، وما يسببه ذلك من عذابات لمجموع سكان القطاع. صحيح أن هذه جريمة ضد الإنسانية، وفقا للقانون الدولى، ولكنها تتسبب فى التعذيب الجماعى إلى جانب واقعها كجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية أيضا.

من ناحية أخرى، أكدت محكمة العدل الدولية -وهى أعلى جهاز قضائى دولى- بطلان إنشاء الجدار الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية، وطلبت من حكومة إسرائيل إزالته، باعتباره جريمة من جرائم الحرب، وقد أقيم فى انتهاك خطير لمبادئ القانون الدولى التى تحرم اكتساب أرض الغير بالقوة، وانتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وكان ذلك ضمن الرأى الاستشارى الصادر عنها فى شهر يوليو ٢٠٠٦ . وأبرزت المحكمة فى رأيها الاستشارى المذكور الأخطار الجسيمة الأخرى المترتبة على إنشاء الجدار المذكور، ومن ضمنها كونه إضافة أخرى للمسببات الإسرائيلية فى حرمان الشعب الفلسطينى من ممارسته لحقه فى تقرير مصيره، الأمر الذى يتعارض مع مبادئ القانون الدولى والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، مما يصنفه القانون الدولى ضمن الجرائم التى تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

لو استعرضنا الجرائم المعددة فى القانون الدولى العام، والجرائم المعددة فى القانون الدولى الإنسانى، والجرائم المعددة فى شرعة حقوق الإنسان، كانتهاك الحق فى الحياة الوارد فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان- على سبيل المثال- لوجدنا أن معظم هذه الجرائم ترتكب بحق الشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة على أيدى الجيش الإسرائيلى وقوات الأمن الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ على الأقل.

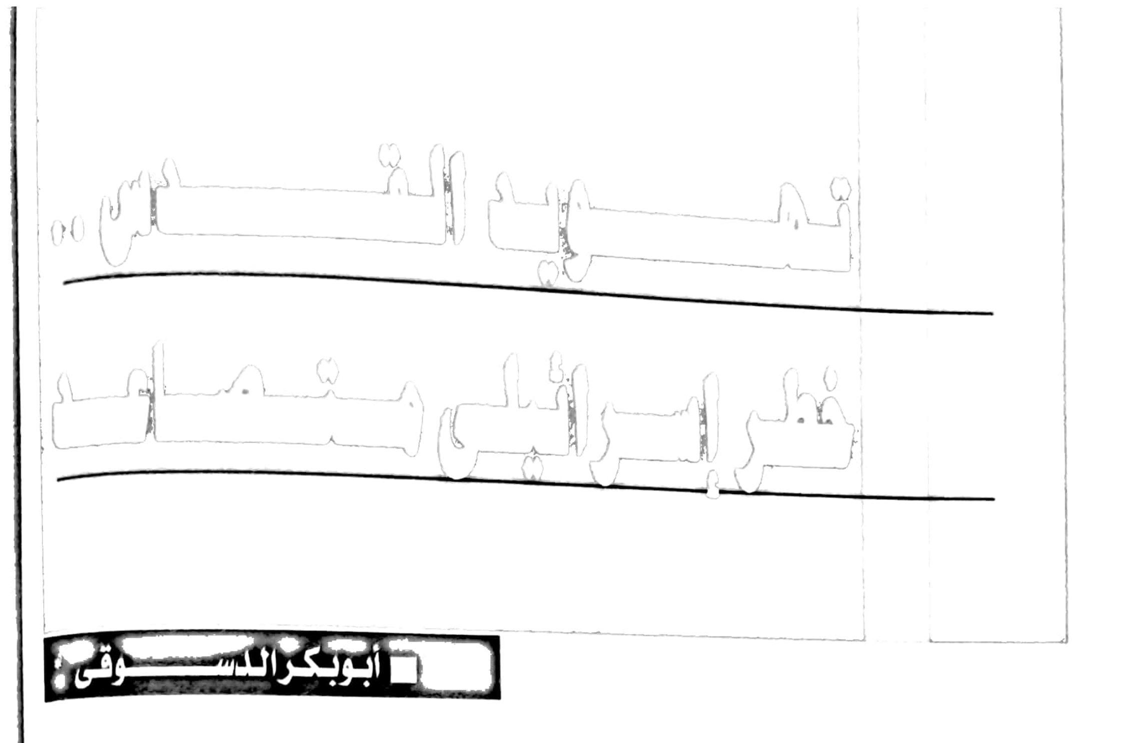
إن توافر أركان الجريمة عنصر أساسى فى إثبات الوقوع الفعلى للجريمة، وأركان الجرائم المذكورة هنا هى واحدة ومثبتة فى توافر النية باعتماد التعمد والمنهجية فى ارتكاب الجريمة، والتخطيط، والتنفيذ الفعلى، والمنفذين، وأدوات التنفيذ، والزمان، والمكان، والضحية. الجريمة واضحة، وأركانها بينة. وإذا لم يكن الأمر كذلك، لما أكدت مؤسسات المجتمع الدولى- كالجمعية العامة ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبالتالى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ورموز المجتمع الدولى كالمقررين الخاصين واللجان الخاصة المعنية بهذا الشأن- وقوع هذه الجرائم ، ومطالبة بعض رموز المجتمع الدولى بمقاضاة مرتكبيها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

صحيح أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لم توقعا ميثاق روما الأساسى للمحكمة، غير أن هذا لا يمنع من مقاضاة من لم يوقع الميثاق فى حالة ارتكابه لجريمة من الجرائم التى تدخل ضمن صلاحيات واختصاص المحكمة.

إذن، الجرائم بمختلف أنواعها المعددة فى القانون الدولى وقعت على مدى عقود طويلة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، ولا تزال تقع حتى يومنا هذا. وحصار قطاع غزة لا يزال قائما كجريمة مستمرة من تلك الجرائم، ومبادئ وأحكام القانون الدولى فى هذا الشأن ثابتة وواضحة فى الصكوك الدولية، من اتفاقيات لاهاى المتعلقة بالحرب البرية لعام ١٩٠٧، واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والاتفاقية الرابعة منها على وجه الخصوص، والبروتوكول الأول الملحق بها لعام ١٩٧٧، والقانون الإنسانى الدولى بشكل عام، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان. وقد حدد المجتمع الدولى موقفه من هذه الجرائم بالقرارات التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبالتالى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٦، وتقارير اللجان الخاصة، والمقررين الخاصين المعنيين بانتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلى لحقوق الإنسان، ومبادئ القانون الدولى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وكلها موجودة وموثقة فى الأمم المتحدة، سواء كان ذلك فى نيويورك أو فى جنيف أو لاهاى. وقد وثق رموز المجتمع الدولى مشاهداتهم فى تقاريرهم إلى كل من الجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان فيما بعد، مؤكدين وقوع هذه الجرائم. وقد ذهب عدد منهم إلى إعلان وجوب مقاضاة مرتكبى هذه الجرائم من الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية كمجرمى حرب ومرتكبى جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطينى.

من الطبيعى، فى مثل هذه الحالات الخطيرة، أن تلجأ الضحية إلى القضاء الدولى المختص لمقاضاة المسئولين عن ارتكاب هذه الجرائم، وبالتالى تتولى المحكمة المختصة القيام بدورها عندما تتقدم الضحية أو أية دولة طرف فى النظام الأساسى للمحكمة بدعواها الموثقة، وبالطرق القانونية الصحيحة، إلى المدعى العام للمحكمة، موجهة اتهامها ضد المسئولين عن الجرائم موضوع الدعوى.





أبوبكر الدسوقي (*)

ما برحت إسرائيل تنفض يدها من آثار عدوانها على غزة، حتى استدارت لتواصل مسيرتها العدوانية ومخططاتها الاستيطانية الرامية لتهويد مدينة القدس العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

فقد أقدمت إسرائيل فى ٢١ فبراير ٢٠٠٩ على توجيه إنذارات لنحو ١٥٠٠ فلسطينى بإخلاء منازلهم البالغة ٨٨ منزلا فى حى البستان فى منطقة سلوان بالقدس الشرقية، تمهيدا لإزالتها وإحداث تفريغ سكانى للمدينة ولمحيط المسجد الأقصى الذى لا يبعد سوى ٥٠٠ متر عن الحى. كما هدمت سلطات الاحتلال بعض المقابر التاريخية الخاصة بالعرب والمسلمين فى مقبرة "مأمن الله" التى تشكل جزءا من تاريخ مدينة القدس، ودمرت مبنى المجلس الإسلامى الأعلى فى الموقع نفسه(١)، هذا فضلا عن استمرار حفرياتها تحت المسجد الأقصى، وتدشين مشروع خطة القدس ٢٠٢٠ التى تهدف إلى طرد ١٢٪ من السكان المقدسيين وإحلال مليون مستوطن يهودى محلهم(٢)، إلى جانب مواصلة بناء جدار الفصل العنصرى، الأمر الذى أدى الى إضراب عام شامل فى الضفة الغربية، تضامنا مع مدينة القدس ورفضا لمخططات التهويد الإسرائيلية المستمرة، مما قد يسهم فى تأجيج مشاعر الغضب لدى العرب والمسلمين بسبب ما يجرى فى مدينتهم المقدسة، وينذر بتصاعد العنف فى المنطقة مجددا، ويؤدى فى النهاية إلى عواقب وخيمة(٣).

فما هى ممارسات إسرائيل التهويدية ومخاطرها ومواقف ومسئوليات الأطراف المختلفة حول مدينة القدس؟

أولا- الوضع القانونى والسياسى للقدس :

عندما بدأت القضية الفلسطينية تبرز على الساحة الدولية، بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار قرارالتقسيم الشهير رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الذى نص على إنهاء الانتداب البريطانى على فلسطين وتقسيمها إلى دولتين على أن بينهما اتحادا اقتصاديا، وتحويل القدس إلى وحدة إقليمية مستقلة ذات وضع دولى خاص. ونتيجة لحرب ١٩٤٨ وما أدت أليه من خسارة للجيوش العربية، ضمت إسرائيل القدس الغربية وما حولها إليها وأعلنتها عاصمة لها عام ١٩٥٠، فى حين ظلت القدس الشرقية والضفة الغربية تحت السيادة الأردنية. وفى حرب ١٩٦٧، احتلت إسرائيل القدس الشرقية والضفة الغربية من ضمن الأراضى العربية التى احتلتها. وعقب ذلك، صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى نص على ضرورة سحب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها، وضرورة إحلال السلام العادل فى الشرق الأوسط، لكن إسرائيل لم تلتزم بقرارت الشرعية الدولية. وفى ٣٠ يوليو ١٩٨٠، صدر قانون ضم القدس من قبل الكنيست الإسرائيلى، معتبرا أن القدس التى توجد فيها الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة، الإسلام واليهودية والمسيحية، هى عاصمة إسرائيل الأبدية التى لا تتجزأ، ثم صدر قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ الذى نص بعدم الاعتراف بالقانون الأساسى بشأن القدس، ودعا الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس. ومنذ اتفاقات أوسلو للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى مطلع التسعينيات، أصبحت قضية القدس من قضايا التفاوض المؤجلة ضمن قضايا الوضع النهائى. ونظرا

(*) سكرتير تحرير مجلة السياسة الدولية.

للإخفاق المستمر لعملية السلام، فإن قضية القدس لا تزال تراوح مكانها. فالقدس -طبقا للقانون الدولى- مدينة واقعة تحت الاحتلال، ولا يجوز لسلطة الاحتلال إقامة حكم شرعى فيها أو تغيير حدودها، لكن إسرائيل تسعى بجدية مستغلة الوضع الراهن -من ضعف عربى وانقسام فلسطينى- وكأنها فى سباق مع الزمن لخلق وقائع على الأرض تمكنها من فرض تصوراتها للتسوية النهائية(٤).

ثانيا- ممارسات إسرائيل تجاه التهويد :

كانت أهم وأخطر الانتهاكات التى شهدتها مدينة القدس عملية حرق المسجد الأقصى فى ٢١ أغسطس ١٩٦٩، ومذبحة الحرم الإبراهيمى الشريف فى ٢٥ فبراير ١٩٩٤، التى راح ضحيتها ٩٠ مسلما قتلهم المستوطنون فى هجوم غادر فى صلاة الفجر. وكانت أشهر هذه العمليات هى اقتحام شارون وثلاثة آلاف من جنوده ساحة المسجد الأقصى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، والتى تسببت فى اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية. وبين هذا وذاك، تعددت الانتهاكات والمحاولات المستمرة لتهويد القدس عن طريق العيد من الوسائل، ومنها:

- **خلخلة التوازن الديموجرافى :** وهو الهدف الرئيسى لتهويد المدينة لصالح اليهود وعلى حساب العرب، حيث تسعى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تنفيذ توصية اللجنة الوزارية لشئون القدس، برئاسة جولدا مائير عام ١٩٧٣، بألا يزيد عدد السكان الفلسطينيين فى القدس الموحدة على ٢٢٪ من إجمالى عدد السكان، مما أدى إلى مضاعفة عدد المستوطنين وتقليل نسبة السكان الفلسطينيين، حيث يصل عددهم الآن إلى نحو ٢٢٠ ألف نسمة بما يعادل ثلث السكان فى القدس الموحدة.

- **سياسة الهدم والإحلال :** كما تنتهج إسرائيل سياسة التدمير الهادئ للمنازل العربية فى مدينة القدس، حيث أكدت مؤسسة الحق أن هناك أكثر من ٢٧ ألف منزل عربى فى القدس مهددة بالهدم. فسلطات الاحتلال لا تمنح أكثر من ٢٠٠ ترخيص للبناء سنويا للمساكن الفلسطينية، ولا تخصص للفلسطينيين سوى ١٢٪ فقط من أراضى المدينة للسكن، مما أدى إلى بناء كثير من المنازل من دون تراخيص، هدم منها نحو ٤٠٠ منزل منذ عام ٢٠٠٤، وهناك أوامر هدم لنحو ألف منزل.

- **مصادرة بطاقات الهوية :** كما دأبت إسرائيل على مصادرة بطاقات الهوية من كل مقدسى يثبت لها أنه يعيش خارج المدينة أو حصل على جنسية أجنبية، وكانت نتيجة هذه السياسة سحب هويات ١٠ آلاف مواطن مقدسى.

- **سياسة التهجير :** كما تقوم إسرائيل بتضييق الخناق على العرب المقدسيين تمهيدا لطردهم أو تهجيرهم من المدينة، وفى أسوأ الأحوال حصرهم فى أماكن معينة(٥). كما اقترح إيهود باراك -وزير الدفاع- فى سبتمبر ٢٠٠٨ حلا يقوم على نقل بعض الأحياء المكتظة بالسكان فى القدس إلى السلطة الفلسطينية لإقامة عاصمة الدولة الفلسطينية فيها.

- **التعقيدات الإدارية :** حيث صدر ما يسمى بقانون التنظيم والتخطيط الذى صحبته مجموعة من الخطوات الإدارية التعجيزية فى مجالات التراخيص والبناء(٦) وفرض الضرائب الباهظة، واستمرار إغلاق المؤسسات الفلسطينية فى القدس، بالإضافة إلى حرمانهم من الخدمات الحياتية اليومية بإهمال المرافق والبنية التحتية. فليس متاحا للعرب أن يبنوا لأنفسهم بيوتا للسكن، وغيرمسموح لهم بتطوير أحيائهم أو أن يكون هناك أى استثمار فيها، وذلك على عكس الأحياء اليهودية(٧). ويكفى للإشارة إلى ذلك أن بلدية القدس لا تنفق أكثر من ٥٪ إلى ١٠٪ من ميزانيتها على القدس الشرقية، رغم أن سكانها يشكلون ثلث سكان البلدية(٨).

- **سياسة التوسع والضم ومصادرة الأراضى :** وذلك من خلال توسيع حدود القدس من الشرق والشمال، وضم المستوطنات الموجودة فى هذه الاتجاهات مثل مستوطنة "معاليه أدوميم".

- **الاستيطان :** وهو أهم وأخطر وسائل التهويد. ويكفى الإشارة للتدليل على أولوية الاستيطان فى القدس من قبل إسرائيل أن عدد المستوطنين فى القدس الشرقية يساوى عدد المستوطنين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يبلغ عدد المستوطنات فى القدس نحو ٢٩ مستوطنة تتخذ شكلا دائريا حول القدس بهدف عزلها عن محيطها الفلسطينى، وقطع تواصلها مع الضفة الغربية، مما يمنع من إقامة الدولة الفلسطينية عمليا(٩). كما أعلنت دائرة شئون المفاوضات فى منظمة التحرير الفلسطينية أن وزارة الإسكان الإسرائيلية أصدرت قرارا ببناء (٤٤٨٦) وحدة سكنية استيطانية، ٩٢٪ منها فى القدس الشرقية، والباقى فى أماكن متفرقة فى الضفة الغربية. ويلاحظ أنه منذ بدء محادثات أنابوليس أواخر عام ٢٠٠٧، قدمت طلبات لبناء نحو ٥ آلاف و٥٠٠ وحدة سكنية فى مستوطنات جديدة، تم الترخيص لثلاثة آلاف منها حتى الآن(١٠).

- **استمرار الحفريات والانتهاكات فى المسجد الأقصى :** أما الوسيلة الأخطر التى تهدد بقاء المسجد الأقصى، فهى الحفر المتواصل أسفل وحول الحرم القدسى، بحثا عن الهيكل المزعوم، أو أية آثار يهودية قديمة، ولذا فقد صادرت إسرائيل أراضى شمال وجنوب وغرب الحرم القدسى، كما تعتزم إسرائيل بناء كنس للصلاة داخل الحرم القدسى. وتأتى المصادرات التى تنوى إسرائيل الإقدام عليها لمنازل الفلسطينيين فى حى البستان فى الجانب الجنوبى من الحرم القدسى فى إطار تطويق الحرم القدسى بالمستوطنات، وإقامة نفق يربط الحى اليهودى بحائط البراق وساحته، مارا بأهم المعالم الإسلامية فى المدينة. وقد أدت أعمال الحفر هذه إلى تهدم وتصدع بعض المنازل والمدارس بجوار الحرم(١١). كما كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث -فى تقرير إحصائى صدر عنها مؤخرا- عن عشرات الانتهاكات المستمرة التى تستهدف المسجد

الأقصى، وتوقع التقرير تصاعد هذه الانتهاكات والاعتداءات خلال العام الحالى ٢٠٠٩، بعد أن تعرضت المدينة والحرم القدسى لهجمة شرسة خلال العام الماضى ٢٠٠٨" طالت الإنسان والتاريخ والحضارة والحاضر والماضى". وأشار التقرير للعديد من الانتهاكات، لعل أبرزها تصاعد عمليات اقتحام المسجد الأقصى من قبل مجموعات يهودية تتكون من رجال ونساء وأطفال، مع تنظيم وإقامة شعائر دينية يهودية بارزة داخل المسجد. واللافت للنظر أن المجموعات التى كانت تقتحم المسجد الأقصى فى حراسة الشرطة الإسرائيلية لم تكن تتعدى الأفراد القلائل. لكن الغريب أن هذه المجموعات زادت حتى بلغت مئات الأفراد، وتتم فى شكل مجموعات متتالية، بدعم ومشاركة بعض السياسيين، بالإضافة إلى جولات مشبوهة من أجهزة المخابرات والشرطة الإسرائيلية فى أنحاء المسجد الأقصى. ولكن الشئ الغريب أن الاجهزة الأمنية الإسرائيلية ساعدت على تمكين سياح أجانب شبه عراة من التجوال داخل المسجد الأقصى!(١٢).

كما تتعمد السلطات الإسرائيلية منع نشاطات مناصرة وداعمة للمسجد الأقصى، كما تحاول سلطات الاحتلال استنبات أبنية يهودية فى القدس، حيث افتتحت جماعات يهودية كنيسا يهوديا أقيم على وقف إسلامى، يدعى "حمام العين" لا يبعد سوى خمسين مترا عن المسجد الأقصى. كما تعكف سلطات الاحتلال على بناء كنيس يهودى آخر باسم "هوربا" على أرض وقفية على حساب جزء من المسجد العمرى، فيما كان يعرف بحى الشرف فى قلب البلدة القديمة للقدس. وهذا الكنيس تعتليه قبة كبيرة بهدف تغطية المعلم الإسلامى البارز المتمثل فى قبة الصخرة المشرفة. كما تقوم سلطات الاحتلال بأعمال ترميم مشبوهة لأسوار القدس القديمة بهدف زرع آثار يهودية فى السور(١٣).

- **القرصنة والاحتيال والتواطؤ :** حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى اللجوء إلى هذه الأساليب الداعمة للجماعات اليهودية فى الاستيلاء على البيوت أو المنشآت المقدسية، ومن ذلك الاستيلاء على أوقاف الكنيسة الأرثوذكسية فى القدس. فإثر هزيمة ١٩٦٧، رأت سلطات الاحتلال أن من مصلحتها الإبقاء على السيطرة اليونانية على الكنيسة واستغلالها فى إطار مشروع تهويد القدس، ونتج عن ذلك أن سربت ممتلكات الكنيسة العربية الى الاحتلال بصورة مخيفة، ووصل بها الأمر إلى قيامها ببيع مقبرتها وأراضى دير "مارسابا" فى بيت لحم، وبيع أراضى جبل أبو غنيم فى القدس الذى تحول إلى مستوطنة من كبريات مستوطنات الطوق الخارجى حول القدس باسم "هارحوما" تكمل فصل القدس عن بيت لحم. وباعت أيضا أكبر مأوى لحجاج القدس من أهل موسكو، وأراضى جبل أبى الطور، وأخيرا ساحة عمربن الخطاب فى البلدة القديمة فى القدس التى تقع على مدخل كنيسة القيامة، أقدس بقعة على الأرض بالنسبة للمسيحيين(١٤).

- مواصلة بناء الجدار العازل: حيث بدأ العمل فى بنائه حول القدس عام ٢٠٠٠ ونتج عن ذلك أن اتسعت مساحة الأراضى المصادرة التى خصصت للاستيطان إلى أربعمائة كيلو مربع حول القدس بزيادة قدرها ٧٥٪ اقتطعت من أراضى الضفة الغربية. كما عزل هذا الجدار نحو ربع مليون فلسطينى خارج السور العازل وخارج ما يسمى بالمدينة الموحدة(١٥)، كما أخرج هذا الجدار نحو ٢٥ ألف فلسطينى من حدود القدس، لأن هدفه فى المقام الأول ليس أمنيا ولكنه سياسى وديمجرافى فى المقام الأول(١٦).

- **الترويج للقدس كعاصمة أبدية :** حيث اجتهدت إسرائيل فى ذلك فى العالم الغربى وبخاصة فى الولايات المتحدة، حيث استطاعت لجنة العلاقات العامة الأمريكية - الإسرائيلية (إيباك)- إحدى جماعات الضغط الإسرائيلية فى الولايات المتحدة -إقناع الكونجرس بالعديد من النتائج المغلوطة، ومنها أن القدس كانت عاصمة للشعب اليهودى لأكثر من ٣ آلاف عام، وأنها لم تكن عاصمة لأى دولة أخرى غير الشعب اليهودى، وأن القدس قضية مركزية لدى اليهود، وأنها ذكرت فى التوراة ٧٦٦ مرة، فى حين أنها لم تذكر فى القرآن بالاسم، وأن القدس هى مقر الحكومة الإسرائيلية، بما فيها الرئيس والبرلمان والمحكمة العليا، وأن إسرائيل تدعم الحرية الدينية لجميع الديانات(١٧).

ثالثا- مخاطر التهويد :

فمنذ احتلال إسرائيل للقدس عام ١٩٦٧ وهى لا تتوانى طوال ما يزيد على أربعين عاما عن الاستمرار فى ممارسات تهويد القدس الشرقية الرامية إلى طمس معالم وهوية المدينة العربية، باقتلاع كل ما هو عربى، سواء كان بشرا أو أثرا، وإحلاله بكل ما هو يهودى، على نحو ما تمنى مؤسس الحركة الصهيونية "ثيودور هرتزل"، حيث قال فى مؤتمر الصهيونية الأول فى بال بسويسرا "إذا حصلنا يوما على القدس وكنت لا أزال حيا وقادرا على القيام بشئ، فسوف أزيل كل شئ ليس مقدسا لدى اليهود فيها، وسوف أدمر الآثار التى مرت عليها القرون". وأعلن شارون فى خطابه فى الذكرى الثامنة والثلاثين لاحتلال القدس الشرقية مدعيا أن القدس ملك لإسرائيل، وأنها لن تكون بعد اليوم ملكا للأجانب. كما سبق أن أعلن "شيمون بيريز"، السياسى المخضرم ورئيس إسرائيل الحالى، ضرورة التهجير الجماعى للفلسطينيين من مدينة القدس الشرقية. كما قال رئيس الحكومة المستقيل، إيهود أولمرت، فى إحدى عمليات الهدم فى القدس الشرقية "من يعتقد أن السيطرة الإسرائيلية على كل أحياء القدس سوف تستمر، فعليه أن يستعد لجرافات أخرى"(١٨). ومن هنا، يتضح أن الاستيلاء على القدس وتهويدها ما هو إلا اعتقاد راسخ لدى كل الذين حكموا إسرائيل من بن جوريون حتى أولمرت ومن سيخلفه من الإئتلاف اليمينى المتطرف (نيتانياهو- ليبرمان)، وذلك رغبة منهم فى قيام القدس الموحدة، باعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل، الأمر الذى يضع العرب -مسلمين ومسيحيين- أمام مأزق حقيقى فى حال استمرار إسرائيل فى مخططها باعتبارالقدس المدينة المقدسة لهم، فهى مسرى النبى محمد ومعراجه، وميلاد السيد المسيح، وهى أرض عربية بحكم الواقع والتاريخ، الأمر الذى يتوجب على هؤلاء نصرة المدينة قبل

تهويدها وإنقاذ المسجد الأقصى قبل هدمه. ومن ناحية أخرى، فإن استمرار إسرائيل فى مخططها لتهويد القدس يضع السلطة الفلسطينية فى حرج شديد باعتبار القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة فى المستقبل. كما أنه يقوض من مصداقية السلطة التى اختارت التسوية السلمية مع إسرائيل خيارا أساسيا. ومما يزيد من تعقيد الموقف الانشقاق الفلسطينى الحالى بين فتح وخيارها السلام، وحماس وخيارها المقاومة، خاصة بعد العدوان الإسرائيلى الأخير على غزة، وفى ظل إفراز الانتخابات الاخيرة فى إسرائيل لنتائج تثبت ميل المجتمع ناحية اليمين المتطرف. وبذلك، فإن استمرارإسرائيل فى ممارساتها تلك يمكن أن يشكل عقبة أمام استئناف عملية السلام، وربما يطيح بخيار السلام وبمن يؤيده، لأن استمرار السلطة الفلسطينية فى العملية السلمية يعطى شرعية لممارسات إسرائيل العنصرية والتهويدية فى القدس الشرقية، الأمر الذى قد يهدد بانفجار شعبى، وربما عاد الشعب الفسطينى إلى سلاح الانتفاضة مرة أخرى، وهو أمر يكلف إسرائيل الكثير، الأمر الذى يضع المجتمع الدولى أمام مسئولياته للقيام بعمل إيجابى يحمى المدينة المحتلة من براثن التهويد، ويحمى عملية السلام من الانهيار الأخير.

رابعا- مواقف ومسئوليات :

تتعدد المواقف دائما فيما يخص الصراع العربى - الإسرائيلى بتعدد الأطراف محور الاهتمام، وأيضا تبعا لأهمية القضية المثارة. ولا شك فى أنه لا يوجد ما هو أهم من قضية القدس فى تاريخ الصراع، وقد تسبب قرارسلطات الاحتلال بهدم ٨٨ منزلا فى حى البستان فى حدوث إضراب عام وشامل فى الضفة الغربية، حيث أغلقت المحال التجارية أبوابها، وبدت الشوارع خالية تماما، والتزم المواطنون منازلهم، وأعلن الفلسطنيون عن غضبهم واستنكارهم للقرارت الإسرائيلية، فى حين التزم العالم الصمت تجاه ما يحدث للمدينة العربية. فسلطات الاحتلال تصعد من خطواتها تجاه تهويد المدينة، وتتخذ العديد من القرارات الجائرة، لكنها تقابل بالصمت والتساهل من قبل المجتمع الدولى، دون أن تجد موقفا حازما يردعها عن القيام بأعمال التهويد التى تهدد وتضر مستقبل القدس.

وحقيقة الأمر أن إسرائيل ما كانت لتقدم على عدوانها المستمر على الفلسطينيين فى غزة والضفة والقدس لولا شعورها بالدعم والحماية الذى تلقاه من قبل الولايات المتحدة، فهى دائما ما توفر لإسرائيل الدعم السياسى والقانونى فى الأمم المتحدة وكافة المنتديات الدولية. فهناك مشروع قرار يتبناه أصدقاء إسرائيل فى الكونجرس يشترط الاعتراف بمدينة القدس "عاصمة موحدة غير مقسمة لإسرائيل" قبل ١٨٠ يوما من اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية. كما أن هناك محاولات متكررة لنقل السفارة الأمريكية فى إسرائيل إلى القدس لتكريسها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل.

لكن هناك الكثيرمن الآمال المعقودة على الإدارة الأمريكية الجديدة فى ممارسة دورها باعتبارها الدولة الكبرى الراعية لعملية السلام فى الشرق الأوسط. ويبدو أن الإدارة الحالية برئاسة "باراك أوباما" قد بدأت تصعيد ضغوطها على إسرائيل فيما يتعلق بموضوع الاستيطان. فقد نقل مسئولون أمريكيون أربع شكاوى رسمية منذ بداية عهد الإدارة الحالية، حيث طلبت الإدارة توضيحات حول هدم بيوت الفلسطينيين وعن خطط البناء المزمعة بين القدس ومستوطنة "معاليه أدوميم"، وكذلك بشأن إخلاء البؤرة الاستيطانية المسماة "مجرون" وخطط بناء آلاف الوحدات الاستيطانية فى مستوطنة "إفرات"(١٩).

كما قدم "روبرت سيرى"، ممثل الأمم المتحدة فى اللجنة الرباعية، شرحا كافيا لمجلس الأمن فى نيويورك حول مواصلة النشاط الاستيطانى الإسرائيلى فى الضفة الغربية والقدس(٢٠).

كما ندد الاتحاد الأوروبى بالمشروع الاستيطانى الإسرائيلى فى القدس المحتلة والضفة الغربية، متهما الدولة العبرية بتنفيذ خطة ضم غير قانونية للقدس الشرقية عبر توسيع المستوطنات وهدم المنازل وسياسات الإسكان التمييزية والجدار العازل فى الضفة الغربية. وذكر تقرير سرى صادر عن الاتحاد الأوروبى فى يناير ٢٠٠٩ -كشفت عنه صحيفة الجارديان البريطانية- أن الاستيطان شرق القدس يتم بتسارع كبير، وأن هدم إسرائيل للبيوت فى القدس الشرقية أمر غير قانونى وله عواقب إنسانية وخيمة، ويغذى الشعور بالمرارة والتطرف(٢١).

وتقع المسئولية الكبرى للدفاع عن القدس وحمايتها على عاتق أصحابها الفلسطينيين والعرب والمسلمين فى شتى بقاع العالم، وعليهم جميعا بذل كافة الجهود من أجل إيقاف عمليات التهويد، ومقاومتها بكافة السبل الممكنة، وذلك بدعم صمود أبناء القدس وإنقاذ ما تبقى من المدينة، من خلال إجراءات إيجابية وليس فقط بإصدار بيانات الشجب والإدانة. ويردد الكثير من فقهاء القانون فى أمتنا العربية أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وأن حق الأمة العربية والإسلامية فى مدينة القدس ثابت، ولن تسقطه مشاريع التهويد، لكن الحقوق لا تسقط بالتقادم فعلا إذا وجدت من يحميها ويطالب بها ويبذل الغالى والنفيس من أجل استردادها. فالبعض يعتقد أن ردة فعل العالم العربى على قرار إسرائيل بهدم منازل حى البستان الثمانى والثمانين ليست بمستوى الحدث، فقد تمنى البعض أن تخرج الجماهير العربية فى كافة العواصم العربية للتظاهر ضد القرار الإسرائيلى. ويبدو أن الضمير العربى لا يتحرك إلا إذا تحركت جرافات الهدم والتدمير الإسرائيلية، فكل ما فعله العرب انحصر فى شكوى قدمتها المجموعة العربية فى مجلس الأمن احتجاجا على العدوان الإسرائيلى على القدس وآثارها الإسلامية. وقد ذكر رئيس المجموعة العربية المبعوث للأمم المتحدة "عبدالله الصايدى" أن محاولات تهويد المدينة وتغيير هويتها العربية والإسلامية تمثل اعتداء صارخا على حقوق الفلسطينيين وحرمة مقدساتهم وتراثهم الإسلامى، الذى أعلنت اليونسكو الحفاظ عليه(٢٢). والغريب أنه صدر قرار من لجنة التراث العالمى -التابعة لمنظمة اليونسكو- المعنية بالحفاظ على التراث العالمى، وذلك فى

اجتماعها الأخير بكندا، يسمح لسلطات الاحتلال بالإشراف على باب المغاربة، الأمر الذى يساعد إسرائيل فى مخططها لتهويد المدينة وتغيير طابعها العربى والإسلامى(٢٣).

كما أدانت المجموعة العربية تكرار الاعتداءات الإسرائيلية، ودعت مجلس الأمن إلى ممارسة ضغوطه على إسرائيل لكى توقف فورا الأعمال العدوانية وغير القانونية، محذرة من عواقب هذه الخطوة الخطيرة، وغير المسئولة التى من شأنها أن تزيد من حالة التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة بما يهدد الأمن والسلم الدوليين(٢٤).

ولكن ما الذى يمكن أن يفعله العرب من أجل القدس؟ هناك العديد من الإجراءات التى يمكن اللجوء إليها، منها، على المستوى السياسى، أن تكون القدس موضوعا دائما على جدول أعمال مؤتمرات القمة العربية ووزراء الخارجية العرب والوزارات المعنية، وأن يتم رصد الانتهاكات الإسرائيلية فى القدس بشكل دائم، وإطلاع المؤسسات الدولية المعنية على حقيقة ما يجرى فى القدس الشرقية، كما يمكن تنظيم المظاهرات السلمية عبر أنحاء العالم وفى القدس نفسها للكشف المستمر عن انتهاكات إسرائيل وإجراءات التهويد، وأن يتم دعم سكان القدس سياسيا وماديا ومعنويا، وأن تتم تعبئة الرأى العام العربى والإسلامى ضد الانتهاكات الإسرائيلية التى تستهدف إنهاء الوجود العربى من القدس(٢٥). كما لابد من دعم السلطة الفلسطينية والتعاون والتنسيق معها فى كافة الإجراءات، كما لابد من دعم وحدة الصف الفلسطينى وحدوث توافق وطنى بين فتح وحماس. ويمكن للدول العربية ممارسة ضغوطها فى تجاه القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، من أجل ممارسة ضغوطها على إسرائيل بوقف حملتها المحمومة لتهويد القدس. وقبل كل هذا وذاك، يجب أن يضع العرب نهاية لحالة التشرذم والضعف التى تشوه النظام العربى بالعودة للعمل المشترك ونبذ الخلافات.

وعلى المستوى الاقتصادى، لا بد من توفير الدعم المالى للمقدسيين الذى يساعدهم على مقاومة الإجراءات القاسية التى تتخذها إسرائيل ضد البشر والأثر فى القدس، ودعم كافة المؤسسات الفلسطينية التى تعمل فى مجال حماية تراث المدينة العربى والمسيحى والإسلامى.

وعلى المستوى الثقافى، فإن كافة مؤسسات الثقافة العربية والإسلامية مدعوة لدعم كل الأنشطة الثقافية والفنية فى كل العواصم العربية التى يمكن أن تجعل من القدس حاضرة فى الوجدان العربى على الدوام. ويمكن للمؤسسات الثقافية العربية على تنوعها أن تساهم فى هذا الدور، ويمكن دعم المؤسسات الثقافية فى الاراضى المحتلة للقيام بالدور نفسه. ويجب تشجيع المؤسسات الأهلية على القيام بدورها فى دعم القدس بإقامة الأمسيات الثقافية والمهرجانات فى العواصم العربية والدولية، بما يجعل صورة القدس حاضرة دائما فى الأذهان. وحسنا، فعلت تلك المؤسسات الأهلية باختيار القدس عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٩، وأطلقت عدة فعاليات فى هذا الإطار، منها إطلاق جائزة القدس فى مسارات البحث العلمى المتعلقة بمدينة القدس، سواء كانت فى مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية أو الدينية أو الآثار أو المعمار أو الاقتصاد. وتهدف الحملة الأهلية للاحتفالية إلى إبراز الهوية الثقافية لمدينة القدس، فلسطينيا، وعربيا، وإسلاميا، ومسيحيا، وإنسانيا، والتعريف بها وبهويتها ومقدساتها وتراثها من خلال استعراض ونشر المخزون الثقافى لهذه المدينة المقدسة المغيبة فى ليل الاحتلال.

كما تهدف إلى التعريف بما تعانيه المدينة وأهلها من ممارسات الاحتلال الإسرائيلى، وبواقع صمودها وصمود أهلها. كما تسعى الاحتفالية إلى تعميق روح التحدى والصمود فى وجه الاحتلال، وتفعيل دور الجماهيرالعربية تجاه القدس وأهلها ودعمهم بكافة الوسائل المكنة. كما تسعى إلى تكريس مفهوم الشراكة والتكامل بين مختلف مكونات الأمة من أجل نصرة القدس، وتأتى جهود هذه الحملة مكملة وداعمة للحملة الرسمية التى تقوم بها السلطة الفلسطينية، ولا تتعارض معها، وإنما تهدف إلى تفعيل الدور الشعبى ودور مؤسسات المجتمع المدنى، ليكون هذا العام بحق عاما للقدس عاصمة للثقافة العربية، ولتظل القدس باقية فى الضمير والوجدان العربى والمسيحى والإسلامى(٢٦).

المراجع :

١- تهويد القدس عملية مبرمجة ومتواصلة:

www.alquds.com/node/142920

٢- إجماع إسرائيلى على تهويد القدس، ١٥ فبراير ٢٠٠٩:

www.qudsday.org

٣- إضراب شامل فى الضفة استنكارا لإجراءات تهويد القدس:

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=18619810720090301002749

٤- تهويد القدس انتهاك لقرارات الشرعية الدولية، ٥ مارس ٢٠٠٩:

http://www.qudsday.org/Quds/
index.php?option=com_content&view=article&id=703:2009-03-05-19-13-03

٥- إلى أين تمضى عملية تهويد القدس؟

www.alsharq.com/
DisplayArticle.aspx?xf=2008،October،article_20081023_2&id=columnist&id=drasadabdu
rahma

٦- تهويد القدس، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة:

http://ar.wikipediia.org

٧- تهويد القدس يجرى بخطوات متسارعة:

www.moheet.com/show_files.aspx?fid=231370

٨- تهويد القدس انتهاك لقرارات الشرعية الدولية، مرجع سابق.

٩- تهويد القدس من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مرجع سابق.

١٠- الاتحاد الأوروبى: إسرائيل تسرع تهويد القدس:

www.al-akhbar.com/ar/node/122604

١١- تهويد القدس توسيع للصراع فى المنطقة:

www.manbaralrai.com/?q=nod/27306

١٢- إسرائيل تنفذ أكبر مخطط لتهويد القدس:

http://www.alsharq.com/
DisplayArticle.aspx?xf=2009،March،article_20090312_178&id=worldtoday&sid=
arabworl

١٣- المرجع السابق.

١٤- عارف الوريكات، دور الكنيسة الأرثوذكسية فى تهويد القدس .. تاريخ انتقال الأراضى الفسطينية والقدس لليهود. ندوة، تهويد القدس .. رؤى قانونية وحضارية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٤ يناير ٢٠٠٩.

١٥- تهويد القدس توسيع للصراع فى المنطقة، مرجع سابق

١٦- ٤٠ عاما على تهويد القدس:

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=146502

١٧- تهويد القدس من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مرجع سابق.

١٨- الى أين تمضى عملية تهويد القدس؟ مرجع سابق

١٩- المجموعة العربية تشكو لمجلس الأمن محاولة إسرائيل تهويد القدس:

http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/
ArticleDetails.aspx?id=1980995&Language=ar

٢٠- القدس مدينة فى قلب الصراع:

http://www.annabaa.org/nbanews/71/.069htm

٢١- الاتحاد الأوروبى: إسرائيل تسرع تهويد القدس، مرجع سابق.

٢٢- المجموعة العربية تشكو لمجلس الأمن محاولة إسرائيل تهويد القدس، مرجع سابق.

٢٣- اليونسكو تساعد إسرائيل على تهويد القدس:

http://chams.02maktoobblog.com/1245057

٢٤- المجموعة العربية تشكو لمجلس الأمن محاولة إسرائيل تهويد القدس، مرجع سابق.

٢٥- تهويد القدس توسيع للصراع فى المنطقة، مرجع سابق.

٢٦- الحملة الأهلية لاحتفالية القدس عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٩:

http://www.alquds.09com/index.php?s=7&id=36




البعد البيئى فى الحرب على غزة

د. شريف حافظ (*)

يهتم العالم بالبيئة اهتماما كبيرا، بينما هى مسألة ثانوية وتكميلية فى العالم العربى. وضمن أهم الأمور، التى ينظر فيها العالم المتحضر، مسألة البيئة، فى أثناء وعقب الحروب. ولهذا السبب، خص المجتمع الدولى بعض القوانين والاتفاقيات التى تتناول هذا الأمر بالعناية. وربما كان أشهرها اتفاقية حماية البيئة فى أوقات النزاع المسلح لسنة ١٩٧٧، والبروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف الرابعة، واتفاقية حماية التراث العالمى الثقافى والطبيعى لسنة ١٩٧٢. كما أن هناك محاولات لعقد معاهدة محددة بجنيف لحماية البيئة فى أوقات النزاعات المسلحة، إلا أن هذا الجهد لم ينجح حتى الآن. وليست تلك القوانين السابقة الذكر ذات فعالية على المستوى الدولى، لعدم تبوؤ البيئة المكانة التى تستحق فى صراعات المصالح بين الدول، ولكن فقط فيما لا يضر مصالحها الخاصة.

ورغم كثرة ما كتب عن حرب غزة وما حدث بها من أهوال إنسانية مروعة، إلا أن قليلا فقط مما كتب تناول ما تعرضت له البيئة فى غزة من اعتداءات، رغم أن العامل البيئى فى تلك الحرب يمكن أن يكون له تأثير تضامنى أكبر على المستوى الدولى، ويمكنه أيضا أن يظهر مدى عمق الأضرار التى لحقت بالقطاع، جراء العدوان الإسرائيلى الغاشم. فالبيئة لا يوجد عليها أى خلاف، لأن البيئة لا تعرف الحدود عائقا.

الوصف البيئى لقطاع غزة :

يقع قطاع غزة فى المنطقة الواقعة فى المنطقة الجنوبية من الساحل الفلسطينى على البحر المتوسط، وهو على شكل شريط ضيق شمال شرق شبه جزيرة سيناء، يشكل تقريبا ١,٣٣٪ من مساحة فلسطين التاريخية (من النهر إلى البحر). يمتد القطاع على مساحة ٣٦٠كم مربع، حيث طول (القطاع) ٤١كم وعرضه يتراوح ما بين ٦ و١٢كم. وتحد القطاع، إسرائيل شمالا وشرقا، بينما تحده مصر من الجنوب الغربى(١).

وقد ازداد عدد سكان القطاع من ١,٠٢٢,٢٠٧ سنة ١٩٩٧ إلى ١,٤١٦,٥٤٣ سنة ٢٠٠٧(٢). وبالنسبة للموارد الطبيعية الخاصة بالقطاع، فهى بالتأكيد قليلة، وفقا لطبيعة المساحة. إلا أن هناك زراعة مزدهرة للزيتون وبعض الحمضيات وتربية محدودة للمواشى. هذا بالإضافة إلى حديث عن وجود محزون كبير من الغاز فى المياه الإقليمية الخاصة بقطاع غزة، تم اكتشافها فى عام ٢٠٠٠(٣). وقد كانت هناك إشارات إلى أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة كانت بالأساس من أجل سيطرة إسرائيل على هذا المورد الفلسطينى الطبيعى.

وتجب الإشارة إلى أن كثافة عدد السكان فى غزة وقلة الموارد من أسباب وجود نزاعات داخل المجتمع الغزاوى، مما يساعد على تدهور البيئة، وهو ينتج أكثر من سوء توزيع الموارد(٤). وربما كان هذا من ضمن أهم الأسباب، التى أدت إلى انقلاب حماس على السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة مع بقاء حماس فى طور الثورة وعدم مقدرتها على الانتقال إلى مرحلة الدولة. أى أن البيئة وسوء توزيع الموارد كانا هما الأساس فى الانقلاب. لكن طبيعة حركة حماس كانت العامل المؤثر فى إتمامه.

الاعتداءات الإسرائيلية على بيئة غزة :

استهدفت إسرائيل البيئة فى غزة منذ زمن، ولم تكن تلك الحرب الأخيرة هى الأولى التى تضرب البيئة الغزاوية الفلسطينية بهذا العنف. فلقد كانت هناك من قبل حرب على غزة، عندما قام

(*) خبير فى شئون الشرق الأوسط.

رجال من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف الجندى الإسرائيلى، جلعاد شاليط، فى ٢٥ يونيو ٢٠٠٦، وقام الجيش الإسرائيلى باقتحام غزة، بحثا عنه.

وفى إطار تلك الحرب (٢٠٠٦)، قامت إسرائيل بأعمال عدوانية غاشمة على البيئة الفلسطينية. ولم يفاجأ الفلسطينيون بما قامت به إسرائيل، حيث إنهم اعتادوا سياسة الأرض المحروقة من قبلها على مدى عقود. فلقد قامت تل أبيب بضرب خزانات المياه لأكثر من مليون شخص فى شهر يوليو ٢٠٠٦. وكانت هناك بحيرة من مياه المجارى على شاطئ غزة، نتيجة لضرب إسرائيل محطة معالجة المياه فى ٢٠٠٢(٥). وقد تبدو تلك الأمور عشوائية، ويمكن لإسرائيل أن تدعى أنها حوادث، يمكن أن تحدث أثناء الحروب، إلا أن الواقع يثبت منهجية عملية الاعتداء الإسرائيلى على البيئة. فقد اكتشف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فى عام ٢٠٠٣، ٥٠ ألف طن من المخلفات الضارة مدفونة من قبل إسرائيل عند شاطئ غزة(٦).

إن تدمير البيئة وقتل الفلسطينيين أصبحا سياسة إسرائيلية ممنهجة، وربما كان أكثر شئ كاشف لتلك الحقيقة هو تدمير مشروع الطاقة الشمسية بغزة يوم ٢٨ يونيو ٢٠٠٦. فهذا المشروع كان بإمكانه خلق مستقبل يحمل طاقة بديلة للبشر فى غزة. ولكن على ما يبدو لا ترى إسرائيل مستقبلا لأبناء غزة سوى أن يظلوا مرحلين، ومعدومى أرض أو هوية، وسجينى زنزانة كبيرة من الأرض، تدعى غزة(٧).

البيئة فى الحرب الجديدة على غزة :

مارست إسرائيل الكثير من، الانتهاكات البيئية خلال حربها الأخيرة على غزة، فقد مارست سياسة "الأرض المحروقة" بشكل واسع النطاق، بحيث قضت بشكل كبير على البنية التحتية فى غزة. ويكفى الاطلاع على التصريح المشترك لجون هولمز، نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية، وروبرت سرى، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، كى يتضح حجم التدمير الذى أصاب غزة:

"صدم الوفد من حجم وضرورة الاحتياجات لأهل غزة، والتأثير الثقيل ومتعدد الأوجه، الذى كان لهذا النزاع على الحياة المدنية لسكان غزة"(٨).

وكان أخطر ما قامت به إسرائيل فى غزة هو استخدامها للفوسفور الأبيض، خلال الحرب. وقد أوضحت منظمة هيومان رايتس ووتش أن تأثير تلك الأسلحة مريع، حيث يمكنها "إحراق البشر والمبانى والحقول وأى مسطحات أخرى فى المنطقة التى تتعرض لها"(٩). وتقول "دوناتلا روفيرا، الباحثة فى منظمة العفو الدولية، "إن استخدام الفوسفور الأبيض غير محرم بالنسبة للقانون الدولى، ولكن استخدامه فى مناطق مكتظة بالسكان المدنيين وبدون تمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية هو الأساس للتهمة الموجهة إلى إسرائيل باقترافها جرائم حرب"(١٠).

وبالنسبة لتقدير الخسائر على المستوى البيئى فى غزة، فإنها كالتالى:

"تدمير ٥١٥٠ دونما من الأشجار المثمرة (حمضيات، زيتون، فاكهة)، وتدمير ٤٩٨٠ دونما من شبكات الرى. وتدمير دفيئات زراعية تدميرا كاملا بما يقدر بـ ٤٥٠ دونما، ودفيئات زراعية من الأراضى المحررة جرفت كاملا، بما يقارب ٧٠٠ دونم، بالإضافة الى ٢٢٥ دونما دمرت جزئيا.

أما خطوط المياه الرئيسية لمياه الرى، فقد تدمر منها ٥٠٠ متر، بالإضافة إلى آبار المياه التى تدمر منها ١٨٥ مترا، تدميرا كاملا والبرك الأسمنتية (٢٣٠ بركة) وتجريف محاصيل حبوب (حقول فلاحة) غير مروية (٤٩٠٠ دونم) وزراعة مكشوفة خضار (٤٤٥٠ دونما)، وتدمير ما يقارب ١٧٥ مزرعة من مزارع الدواجن اللاحم والبياض (تتراوح حجم المزارع بين ١٠٠ و٥٠٠٠ طير). وتدمير ٢٨٥ مزرعة من مزارع أغنام وأبقار يتراوح حجم المزارع بين ٥ و٢٠٠ رأس. بالاضافة إلى مزارع أرانب (٨٥ مزرعة) ومزارع بط (١٥ مزرعة)، وخزانات المياه ١٠٠٠-١٥٠٠ لتر (٦٨٠ خزانا)، ومخازن أدوات زراعية (١٢٥ خزانا) ومشاتل زراعية (١٦ مشتلا) وطرق زراعية (٧٥ كيلومترا) ومحصول توت أرضى (٢٠٠٠ دونم)"(١١).

ومما لا شك فيه أن تلك التلفيات، عندما تلحق بمنطقة فى حجم قطاع غزة، تضر كثيرا بمستوى الحياة فيه، نظرا ليس فقط لضيق المساحة، ولكن أيضا نظرا لكثافة السكان. وبالتالى، فان هناك عددا لا بأس به من التلفيات لنظام مستوى البيئة فى غزة، وهى: "فتتلخص بالمساهمة فى تسميم التربة والمياه والهواء، وتقضى على بعض الأنواع أو تؤدى إلى تدمير الانظمة الايكولوجية. هذا والجدير بالذكر أن مادة الفوسفور الابيض تعتبر من أقوى المبيدات الحشرية فتكا، حيث تستخدم بكميات قليلة جدا فى هذه المبيدات للتخلص من الآفات الزراعية والحشرات، وأن زيادة نسبتها فى تركيبة المبيدات تؤدى إلى تلويث التربة والمياه التى تصل بدورها إلى المزروعات والأسماك التى تعتبر المصدر الأهم للغذاء فى غزة بسبب الحصار"(١٢).

إن كل هذا يشكل تدميرا متعمدا للبيئة فى قطاع غزة. فاسرائيل، من واقع ما أعلنته من هدف تلك الحرب على حركة حماس، كانت تستهدف أمورا ليست لها علاقة بحركة المقاومة الإسلامية، ولكن المواطن الفلسطينى العادى، الذى لا يريد إلا أن يحيا فى سلام. فما علاقة تدمير البيئة التحتية الفلسطينية البيئية والصحية والحياتية كلها بحماس وما تقوم به؟ لقد ظهر بما لا يدع مجالا للشك أن إسرائيل كانت تستهدف المواطن الفلسطينى بشكل عام، حتى يفر ويترك القطاع، خاصة مع ما نعرفه مما حدث من ضغط سافر على مصر، كى تفتح المعابر المشتركة مع القطاع.

ويمكن فى هذا الإطار، تأكيد أن تلك الحرب كانت تهدف بالأساس إلى القضاء على معظم مظاهر الحياة فى قطاع غزة، أى القضاء على البيئة فى غزة، ليس بهدف القضاء على حركة حماس على وجه الخصوص، ولكن للقضاء على قاطنى غزة من الفلسطينيين، خاصة أن غزة فى حد ذاتها تشكل صداعا إسرائيليا منذ ازمنة مضت، وليس هذا وليد اليوم فقط. ولا يمكن نسيان ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق إسحق رابين فى إطار تبريره السلام، عندما قال: "أتمنى أن تسقط غزة كاملة فى البحر .. ولأن هذا غير ممكن، يجب إيجاد حل للمشكلة"(١٣).

إن البشر هم الوحدة البيئية الأساسية فى أى مجتمع. وحول البشر، يدور المحيط البيئى بأكمله، من نبات وحيوان. وما لم يوجد الإنسان، لما تم الإعمار والزراعة المنظمة وإدارة البيئة بشكل مخطط. وكان أقصى ما تعرضت له غزة من تدمير بيئى هو ما ركزت عليه أجهزة الإعلام وعن حق، وتمثل فى قتل أكبر عدد من الفلسطينيين فى غزة. فلا يمكن، بأى حال من الأحوال، قتل ما يزيد على ١٠٠٠ مدنى، بينما إسرائيل فى حرب مع حركة حماس، ثم تبرير ذلك بأن حماس تستغل الفلسطينيين كدروع بشرية، أو بتأكيد أن معظم عمليات القتل كانت "قتلا خطأ". فبإمكاننا تصديق أن يقتل شخص أو شخصان عن طريق الخطأ، وليس هذا الكم من البشر.

لقد كان هناك تعمد إتلاف وحرق وقتل للبيئة الفلسطينية فى غزة وما تحويه من كل عناصر البيئة الجوية والأرضية والمائية، بما فى ذلك الإنسان نفسه. ووجب، مع تأكيد الجانب التقليدى للحروب واللجوء إلى الأمم المتحدة من أجل وقف إطلاق النار والدعوة للدفاع عن السكان المدنيين فى غزة، أن يتم لفت نظر العالم والمجتمع الدولى لهذا البعد من الإتلاف البيئى الذى أخذ طريقه فى قطاع غزة، من قبل من يتشدقون بالتقدم والحداثة والديمقراطية، لأن تلك المعايير التى يتشدقون بها لا تمت بصلة لما ارتكب من إتلاف بيئى فى غزة.

البيئة والحرب فى القانون الدولى :

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة،" يوم ٦ نوفمبر ٢٠٠١، يوما عالميا لمنع استغلال البيئة فى الحرب والصراع المسلح(١٤). ويعد الإعلان عن هذا اليوم، هكذا، دليلا صارخا على أن الأمم المتحدة تجذب أنظار العالم إلى خطورة الحروب على البيئة. ويجب الإشارة إلى أن البيئة، رغم مدى أهميتها، لم تجذب اهتمام العالم بقوة حقيقية إلا بانعقاد مؤتمر قمة الأرض فى يونيو ١٩٩٢، وذلك بعد انتهاء الحرب الباردة، عندما حضر المؤتمر ١٠٨ رؤساء دول أو حكومات. فلقد كانت الفترة الواقعة ما بين ١٩٩١ و٢٠٠١ تعبيرا عن مرحلة انتقالية ما بين الحرب الباردة والحرب على الإرهاب، استنشق العالم فيها فترة كانت تنبئ بامكانية اهتمام الأرض بصفة عامة بشئونها غير التقليدية. فلقد عقد كم كبير من المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة والمهتمة بشئون العالم قاطبة من بيئة وسكان وما إلى ذلك، وكانت البيئة هى أول ما عقد من مؤتمرات.

ورغم ما سن من قوانين دولية فى شأن تأثير الحرب على البيئة، إلا أنها لم تنل حتى الآن الصفة التنفيذية، ولم تتخط حدود الورق الذى كتبت عليه. وتدخل شئون البيئة تحت ملفات أخرى للمعالجة، وفقا للمصلحة التى يتم تناولها. وربما يتجسد أصلح مثال على ذلك فى حرب الخليج الثانية، عندما دفع العراق تعويضات عن التلفيات البيئية التى تسبب فيها حيال الكويت والمملكة العربية السعودية. وكانت الأمم المتحدة قد أنشأت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، فى أبريل عام ١٩٩١، بوصفها جهازا فرعيا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث تولت اللجنة مسئولية معالجة المطالبات ودفع التعويضات عن الخسائر والأضرار المترتبة كنتيجة مباشرة للغزو والاحتلال غير المشروعين للكويت بواسطة العراق(١٥).

وكانت الهيئة العامة للتعويضات بالكويت قد أعلنت، فى ٢٣ فبراير ٢٠٠٩، أنها تسلمت إجمالى ١٣,٣٠٧ مليار دولار أمريكى من العراق على ما حدث فى الغزو العراقى للكويت فى عامى ١٩٩٠-١٩٩١(١٦) ومن هذا المبلغ مبالغ خاصة بالقطاع البيئى. ويجب هنا أن نذكر أن العراق هى الدولة الوحيدة على مستوى العالم التى دفعت تعويضا بيئيا، جراء حرب. إلا أن هذا يشكل سابقة مهمة، يجب أن تتبع من كل بلد أو كيان، يريد إثبات حق قاطنيه فى حياة أفضل، خاصة أن إصحاح البيئة يتطلب مبالغ طائلة.

مسئولية إسرائيل عن التعويضات البيئية :

فى حرب الخليج الثانية، وبفعل الغزو العراقى للكويت، حدث اعتداء على البيئة من قبل العراق، ثم دفع العراق تعويضات للكويت، خاصة أن العراق كان بعد الحرب دولة مهزومة تتكالب عليها الدول. أما فى موضوع غزة، فان الطرف المعتدى هو إسرائيل، حليف الغرب الأكبر فى الشرق الأوسط، بينما يحكم غزة اليوم حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المعادية للغرب. وبالتالى، فإن المسألة، ومن تلك الزاوية، هى مسألة خاسرة.

أما إذا قدم الطلب من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، بحيث يتم الاحتذاء بالمثال العراقى - الكويتى فيما أحدثته إسرائيل من تلفيات فى حربها على غزة، فإن الأمر ستكون له مصداقية أكثر، خاصة أنه طلب مشروع حول كيان تضرر بيئيا أشد الضرر، حيث مساحته أقل بكثير من مساحة الكويت. ولا يمكن مساواة غزة بالعراق، من حيث إن كلا الكيانين قد انهزما فى الحرب، لأنه شتان بين عراق مستقل وقت العدوان- ولو نسبيا- وغزة محاصرة لا تملك قرارها ومصيرها.

إجمالا، تعتبر البيئة مسألة شديدة الحيوية بالنسبة لغزة، ذات المساحة الصغيرة للغاية، والكثافة السكانية الكبيرة جدا، مما يؤثر على الفلسطينيين فى القطاع، وبغض النظر عمن يحكمه. إن تناول المشكلات والأزمات البيئية على المستوى السياسى مسألة غاية فى الأهمية، خاصة أن تلك الزاوية أصبحت تحمل فى طياتها أهمية بالغة، بينما يؤكد العالم أن البيئة مشتركة بين البشر جميعهم، لأن الهواء الملوث - على سبيل المثال- لا يعرف الحدود، مثله فى ذلك مثل المياه الجوفية ومياه البحار. ولذا، وجب على العرب تناول شتى المشاكل المعقدة فى الكثير من صراعاتهم على المستوى البيئى، مثل الصراع حول المنشآت النووية الإسرائيلية، على سبيل المثال لا الحصر.

وفيما يتعلق بغزة، فإن التأكيد، فى خضم القرارات العربية الخاصة بها، على مسألة البيئة سيمنع أو- على أقل تقدير- سيعمل على منع الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة مستقبلا، ليس إرضاء للعرب، وإنما لتجنب - ربما - لفت نظر العالم بشكل أكثر قوة لتلك المسألة.

الهوامش :

1) Encyclopedia Britannica, http://www.britannica.com/EBchecked/topic/227443/Gaza

٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧، النتائج شبه النهائية للتعداد فى قطاع غزة: ملخص (السكان والمساكن)، ديسمبر ٢٠٠٨.

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book.1509pdf

3) Michel Chossudovsky, "War and Natural Gas: The Israeli Invasion and Gaza's Offshore Gas Fields", Center for Research on Globalization, January 8, 2009, http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=11680

4) Nils Peter Gleditsch, Henrik Urdal, "Ecoviolence? Links between Population Growth, Environmental Scarcity and Violent Conflict in Thomas Homer-Dixon's Work", Journal of International Affairs, Vol. 56, .2002

5) Mark Lynas, "How Israel Lays Waste in the Eco-War", New Statesman, Vol. 135, August 14, .2006

6) Lynas, "How Israel Lays Waste in the Eco-War", New Statesman

7) Lynas, "How Israel Lays Waste in the Eco-War", New Statesman

8) UN News Center, "Senior UN Officials Survey 'Shocking' Aftermath of Israeli Offensive in Gaza", UN News Center, 22 January, 2009, http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=29630&Cr=gaza&Cr1=

9) Human Rights Watch, "Israel: Stop Unlawful Use of White Phosphorous in Gaza", January 10, 2009,

http://www.hrw.org/en/news/10/01/2009/israel-stop-unlawful-use-white-phosphorus-gaza

١٠) بسمة شبانى، أول تقرير أهلى عن الأضرار البيئية فى غزة.. تدمير هائل للأراضى الزراعية ومقومات وسبل العيش، جريدة "السفير" اللبنانية، ٣ فبراير ٢٠٠٩، العدد ١١٢١٢

١١) المرجع السابق.

١٢) المرجع السابق.

13) UN Special Committee, "Report on the Period 27 August to 30 November 1992", 16 April 1993, General Assembly.

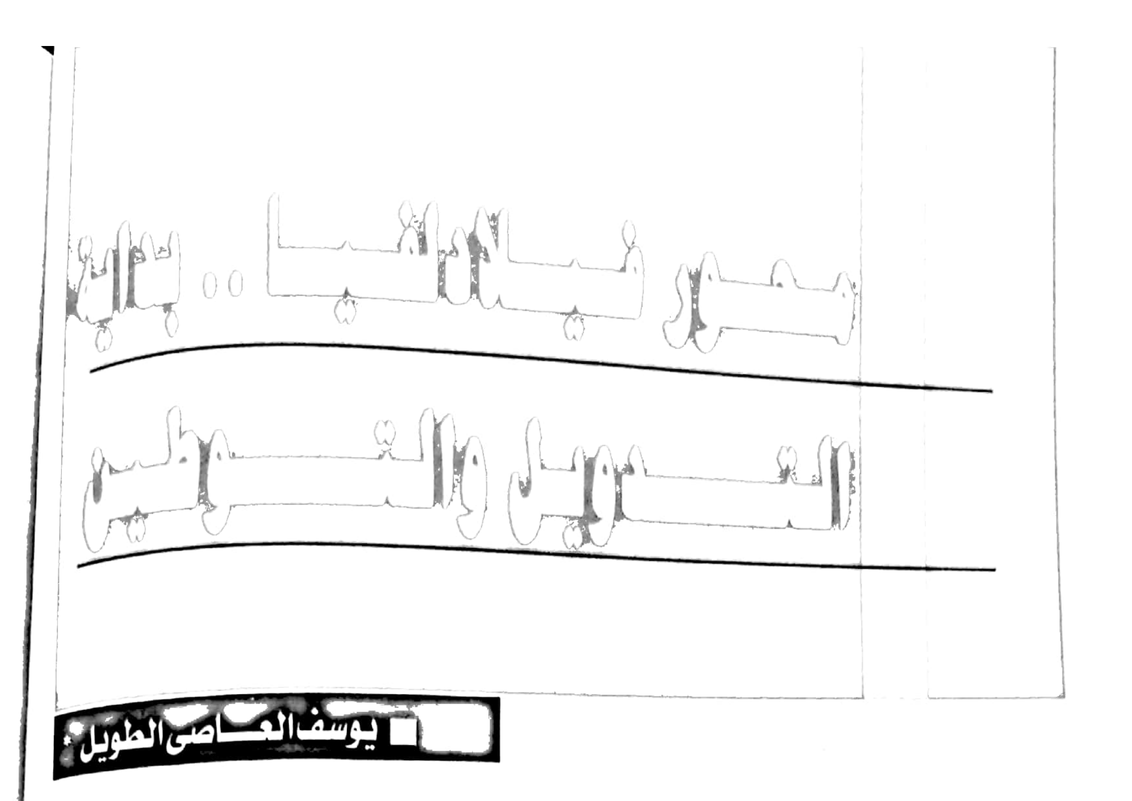
14) United Nations, General Assembly, A/Res/4/56, Resolution adopted by the General Assembly, Fifty Sixth Session, Agenda Item 171, 37th Plenary Meeting, 5 November 2001, http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N24/475/01/IMG/N.0147524pdf?OpenElement

١٥) لجنة الأمم المتحدة للتعويضات:

http://www.un.org/arabic/depts/uncc/

١٦) جريدة "القبس" الكويتية، الكويت تنتظر نتيجة مطالباتها بالتعويضات البيئية والنفطية، الثلاثاء ٢٤ فبراير ٢٠٠٩، ١٢٨٣٨.





يوسف العاصي الطويل *

فى حربها المسعورة على غزة، حددت إسرائيل عددا من الأهداف تسعى لتحقيقها، كان أهمها وقف الصواريخ ومنع تهريب السلاح عبر ما يسمى محور فيلادلفيا، ومرة قيل إسقاط حماس وأخرى إضعافها، وهذا ما جاء على لسان وزير الدفاع إيهود باراك، الذى حدد أربعة أهداف وضعها له جهاز الأمن استعدادا لـ "العملية الكبرى"، فى قطاع غزة وهى: ١- وقف نار القسام على إسرائيل. ٢- وقف التهريبات فى محور فيلادلفيا. ٣- إضعاف حكم حماس بل وإسقاطه. ٤- استكمال فك الارتباط عن قطاع غزة.

هدفى من هذا المقال توضيح الأبعاد الحقيقية للتركيز على محور فيلادلفيا وجعل قضيته محورية فى النقاش الدائر حول الترتيبات النهائية التى ستلى الحرب، حيث سنلاحظ أن مخططى هذه الحرب جعلوا من محور فيلادلفيا قضية محورية بزعم أن ذلك يهدف إلى وقف تهريب السلاح لحماس من خلال الأنفاق الموجودة على الشريط الحدودى بين مصر وقطاع غزة. وقد وقعت إسرائيل والولايات المتحدة اتفاقية أمنية لا يعرف أحد تفاصيلها، ولكن قيل إنها تنص على ضمانات أمريكية لإسرائيل بمراقبة البحار والمحيطات وتفتيش السفن التى يحتمل أن تحمل أسلحة لحماس من إيران. وتمت الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ستعمل على وضع آلية للمراقبة على السفن فى البحار والمحيط الأطلسى لمنع وصول الاسلحة من إيران إلى غزة.

إن من يسمع عن محور فيلادلفيا والأنفاق الموجودة على الشريط الحدودى ربما يعتقد أن حدود غزة مع مصر تقاس بآلاف الكليومترات، وأن أنفاقها أعظم من نفق بحر المانش، ويمكن من خلاله تهريب صواريخ شهاب ودبابات وطائرات. وزيادة فى التضليل، عمدت إسرائيل إلى صب جام غضبها على هذا المحور وبالتحديد على الجزء المكتظ بالسكان منه، والذى لا يزيد طوله على ٤ كيلومترات وألقت عليه القنابل التدميرية، وقامت بتشريد أكثر من ٧٠ ألف نسمة من سكان رفح بدعوى تدمير الأنفاق.

إن الحديث المتكرر عن محور فيلادلفيا من قبل إسرائيل وبعض الدول العربية والأجنبية، يبدو وكأنه قضية معقدة غير قابلة للحل بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة، إلا من خلال وجود قوات دولية واتفاقيات أمنية، لغرض فى نفس يعقوب، حيث يراد من ذلك أن يكون مدخلا لإحضار قوات دولية، وبداية لضم قطاع غزة لمصر، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فى سيناء، وكأن الأنفاق الموجودة به لا يمكن السيطرة عليها إلا بوجود الناتو والولايات المتحدة، وتفتيش السفن عبر البحار لضمان عدم تهريب الأسلحة من خلاله إلى حكومة حماس.

وبصفتى من سكان مدينة رفح التى يمر بها محور فيلادلفيا، بل إن بيتى لا يبعد عن الحدود المصرية سوى خمسين مترا لا غير، وأعرف تفاصيل المنطقة بالشبر على جانبى الحدود، فإن كل هذا الحديث عن محور فيلادلفيا والمبالغة فى تضخيمه أمر مستفز لى ولكل من يعرف المنطقة.

ومن المفيد أن نعطى القارئ فكرة مبسطة عن هذا المحور وموقعه وتاريخه.

(*) عضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

من المعروف أن مصر وبلاد الشام كانت تخضع للامبراطورية العثمانية ولكن بعد الاحتلال البريطانى لمصر حدث خلاف عظيم بين الحكومة العثمانية ومصر (بريطانيا) بشأن الحدود التى تفصل سيناء عن فلسطين . ولولا رضوخ العثمانيين لما طلبته بريطانيا، لوقعت الحرب بين الدولتين فى تلك السنة. وخلاصة هذه الحادثة، وتعرف باسم (حادثة الحدود)، أنه فى عام ١٩٠٦م طلب البريطانيون من السلطان تعيين لجنة من العثمانيين والمصريين (بريطانيا) لترسيم الحدود نهائيا بين سيناء والشام، فرد السلطان هذا الطلب بحجة أن مصر والشام من أملاكه، وقام قسم من جنوده واحتلوا (طابا) على خليج العقبة، وقسم آخر احتل رفح وأزال عمودى الحدود من مكانهما، من تحت السدرة التى يقال إن الخديو عباس حلمى الثانى زارها فى رفح عام ١٨٩٨، وأقر بأن عمودى الجرانيت القائمين تحت شجرة السدرة القديمة هما الحد بين سوريا ومصر . وقد جرت بعد ذلك مخابرات طويلة بهذا الشأن بين الحكومتين، رأت بريطانيا على أثرها إنذار السلطان إنذارا نهائيا تدعوه فيه الى إجابة طلباتها وهى: (١) إخلاء طابا. (٢) عودة الجند العثمانى إلى حدهم فى رفح. (٣) إعادة عمودى رفح إلى مكانهما . ونظرا لما كانت عليه الحكومة العثمانية من ضعف وتقهقر، اضطرت للتسليم بمطالب بريطانيا، فوضع العثمانيون عمودين من خرائب رفح، واحدا من الجرانيت الأسود، والآخر من الجرانيت الرمادى، ونصبا تحت السدرة بقرب مكان العمودين الأولين. وعلى أثر ذلك، عينت الحكوماتان لجنتين لتعيين الحدود بين مصر والشام. وفى ٩ يناير ١٩١٧، احتل البريطانيون رفح بعد أن أخرجوا العثمانيين منها . وباحتلال رفح، بدأ دخول البريطانيين لفلسطين، وبعد سقوطها انسحبت القوات العثمانية نحو غزة، متخذة مواقع جديدة لها .

وخلال الحرب العربية – اليهودية، قام اليهود بمهاجمة رفح لمدة اسبوع ١-٧ يناير ١٩٤٩، وساعدهم فى هجومهم هذا سفنهم وطائراتهم التى كانت تغير على خان يونس وغزة وغيرها . وتمكن المهاجمون من احتلال الطريق التى تربط رفح بالعريش. وأخيرا، دحر المصريون اليهود الذين أخذوا يفرون إلى الشرق. وبذلك، نجت رفح من الوقوع بأيدى المغتصبين. وخلال حرب ١٩٥٦، احتلت القوات الإسرائيلية رفح وتم وضع قوات دولية بها بناء على اتفاقيات الهدنة. ولكن عندما اندلعت حرب ١٩٦٧، احتلت رفح مرة أخرى من قبل الجيش الاسرائيلى الذى احتل سيناء أيضا، ولم تكن هناك حدود فاصلة بين القطاع وسيناء من الناحية الفعلية، وإن كان التقسيم الإدارى الإسرائيلى يفصل بينهما . وعندما وقعت اسرائيل اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر، انسحبت إسرائيل من سيناء إلى الحدود الدولية الممتدة من طابا حتى رفح وتمركزت على الجانب الفلسطينى من الحدود، وفق ترتيبات أمنية معروفة.

وعندما تم توقيع اتفاق غزة – أريحا ثم اتفاقية اوسلو، بدأ الشريط الحدودى الذى يفصل قطاع غزة عن الأراضى المصرية، يدخل دائرة الاهتمام الإعلامى، خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة، حيث يعتبر الخط الحدودى بين قطاع غزة ومصر، بطوله البالغ ١٤كم تقريبا، جزءا من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب. وتعتبر المنطقة التى يمر فيها الخط الحدودى من المناطق الفقيرة نسبيا بمواردها الطبيعية، فالخط الحدودى يسير فى منطقة شبه مستوية، يتدرج فيها الارتفاع من الشمال إلى الجنوب، حيث تبدأ الحدود من نقطة صفر على شاطئ البحر فى الشمال، وتسير بارتفاع تدريجى كلما اتجهنا جنوبا، حتى تصل إلى ارتفاع نحو ٩٠ مترا، عند نقطة التقاء الحدود بين قطاع غزة ومصر وإسرائيل. وتسود فى هذه المنطقة تربة رملية إلى مختلطة، وهى فى مجملها تربة فقيرة فى مواردها العضوية، وإنتاجية الارض فيها محدودة.

وتعتبر مصادر المياه من أهم محددات التنمية فى المنطقة، نظرا لشحتها وتدنى جودتها، نتيجة للاستنزاف المتزايد للمياه الجوفية فيها . بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود المستعمرات قبل انسحاب اسرائيل من قطاع غزة قد قيد النمو العمرانى الطبيعى للتجمعات السكانية الفلسطينية المختلفة واتصالها مع الشاطئ، كما هو الحال فى مدينتى خان يونس ورفح على وجه الخصوص، وفى بعض الأحيان منع أو حدد تنفيذ بعض المشاريع الكبرى مثل شق الطرق الرئيسة والفرعية ومشاريع المياه والميناء...الخ.

أما عن استخدام الأرض على طول الشريط الحدودى داخل قطاع غزة ومصر، فإنه بعد تجاوز المنطقة العسكرية التى حددتها إسرائيل خلال احتلالها لغزة، والتى تقع مباشرة على طول الشريط الحدودى، والمعروفة بالمنطقة الوردية باتجاه الشرق، يبدأ الشريط الحدودى من شاطئ البحر فى أقصى الشمال بمنطقة المواصى، التى كانت تقع ضمن المنطقة الصفراء التى يقطنها عدد محدود من الفلاحين الفلسطينيين العاملين فى مجال الزراعة، وهى منطقة زراعية تسير على امتداد الشريط الحدودى بطول لا يتجاوز كيلو مترا واحدا من الشمال إلى الجنوب، أى من شاطئ البحر باتجاه الداخل. وكانت هذه المنطقة تخضع لترتيبات أمنية خاصة، حيث السيطرة الأمنية الإسرائيلية، والسيطرة المدنية الفلسطينية، مثلها مثل سائر المناطق الصفراء فى قطاع غزة.

وبعد هذه المنطقة وباتجاه الجنوب الداخلى، تأتى منطقة المستوطنات، التى كانت تقع فيها مستوطنة رفيح يام بحر رفح، وكان ضمن المنطقة الاستيطانية تجمع جوش قطيف، التى تمتد من شاطئ البحر حتى مسافة ٢ كم باتجاه الجنوب، وهى منطقة كانت تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. وعلى بعد ٢ كم من شاطئ البحر، يأتى الخط الأزرق لينهى حدود المنطقة الاستيطانية، لتبدأ منطقة صفراء جديدة تمتد لمسافة ٢ كم من الشمال إلى الجنوب، وهى منطقة تمتاز بسيطرة الكثبان الرملية وخلوها تقريبا من الوجود السكانى، باستثناء بعض المنازل المتفرقة على أطراف الحى السكنى الفلسطينى تل زعرب.

وإلى الجنوب من هذه المنطقة مباشرة، أى فى وسط الشريط الحدودى، تبدأ المنطقة السكنية، التى تمتد من تل زعرب فى الشمال ملاصقة تماما للمنطقة الأمنية، المنطقة الوردية، بحيث تسير باتجاه الجنوب حتى حى السلام بمسافة تقدر بنحو ٤.٥ كم، وهى المنطقة ذات الاكتظاظ السكانى، والتى كانت ولاتزال تمثل مشكلة أمنية كبيرة لإسرائيل فى سعيها للسيطرة الكاملة على الشريط الحدودى. وبعد هذه المنطقة، وباتجاه الجنوب، تظهر منطقة صفراء ثالثة تمتد لمسافة تقدر بنحو ٤ كم، يتسم معظمها بالطابع الزراعى وذات وجود سكانى بسيط، ويخترقها شارع صلاح الدين فى الجزء الشرقى منه ليربط قطاع غزة بمعبر العودة رفح البرى، ويقع بها مطار غزة الدولى الذى دمرته إسرائيل.

أما على الجانب الغربى من الحدود، أى الجانب المصرى، فإن المنطقة هناك تتسم بالطابع الزراعى، وبخاصة بعد نقل سكان مخيم كندا الفلسطينيين إلى الجانب الشرقى من الحدود داخل قطاع غزة، فلم يتبق إلا بعض التجمعات السكانية المتناثرة على الجانب المصرى من الخط الحدودى. وفى الغالب، فإن المنطقة مكشوفة ويسهل السيطرة عليها بعدد ضئيل من الجنود.

وقد جاءت الترتيبات الأمنية السائدة على طول الشريط الحدودى، سواء على الجانب الفلسطينى أو الجانب المصرى، إفرازا لاتفاقات جرت بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية واتفاق بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، والفلسطينى-المصرى، إضافة إلى الترتيبات والإجراءات التى اتخذها الجيش الإسرائيلى، بغض النظر عن اتفاقية طابا الموقعة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى فى واشنطن بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، وهى الاتفاقية التى نظمت الوجود الإسرائيلى فى الشريط الحدودى فى قطاع غزة قبل انسحابه من غزة، والذى تفضل المصادر الإسرائيلية تسميته محور فيلادلفيا، وهو الاسم الرمزى للمنطقة على خرائط الجيش الإسرائيلى.

مما تقدم، يتضح أن الجيش الإسرائيلى كان يقسم الشريط الحدودى إلى ثلاثة أقسام، الأول، وهو الأهم والأخطر بالنسبة لإسرائيل، وهو القسم المقابل لمدينة رفح ومخيمها، والذى كانت تتركز فيه عمليات المقاومة الفلسطينية، حيث كانت إسرائيل تذكر أن معظم الأنفاق تصل بين هذا الجزء والجانب المصرى من الحدود، قائلة إن الهدف من الممر هو منع تهريب الأسلحة عبر أنفاق تربط القطاع بسيناء. أما الثانى، فيمتد من شمال مدينة رفح حتى شاطئ البحر، وكان خاضعا بشكل كامل للسيطرة الإسرائيلية. ويأتى القسم الثالث جهة الجنوب، حيث يمتد من مدينة رفح حتى نقطة التقاء الحدود بين مصر وإسرائيل وقطاع غزة عند معبر كريم شالوم جنوب إسرائيل، بمحاذاة الحدود المصرية.

وفى إطار الترتيبات الأمنية بين مصر وإسرائيل، فقد بدأت بالفعل عملية نشر قوات مصرية من حرس الحدود على محور صلاح الدين فى ١٧ أغسطس ٢٠٠٥، وجاء ذلك وفق اتفاق مصرى - إسرائيلى بنشر ٧٥٠ جنديا على الحدود فى إطار الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة، للسيطرة على الحدود، التى يقع فيها معبر رفح الذى يعد بالنسبة لـ ١,٦ مليون فلسطينى يقيمون فى غزة بوابتهم الوحيدة إلى العالم الخارجى، كونه الحدود البرية الوحيدة لقطاع غزة مع دولة غير إسرائيل. وقد طالبت إسرائيل مصر بنقل المعبر إلى منطقة كيريم شالوم المواجهة لمنطقة الدهينية جنوبى معبر رفح الحدودى، وهى فى نهاية الحدود المصرية مع غزة وتقع فى منطقة حدودية مثلثة بين مصر وإسرائيل والأراضى الفلسطينية، بما يسمح بسيطرة إسرائيل على المعبر فى ظل موقف مخالف نسبيا من جانب مصر والفلسطينيين.

وبصفتى من أبناء رفح، أود أن أشير إلى بعض الحقائق المتعلقة بالشريط الحدودى:

- إن الشريط الحدودى البالغ طوله ١٤ كم تتركز الأنفاق فيه فى منطقة مكشوفة للجانبين المصرى والفلسطينى ولعابر السبيل، ويبلغ طولها ٤ كم، ومخارج هذه الأنفاق ومداخلها من الجانبين مكشوفة للجميع. ويتحدد طول النفق وعمقه حسب المكان وطبيعة الارض وهى تتراوح بين ١ كم و ٢٠٠ متر طولا وما بين ١٥ و ٣٠ متر عمقا. أما سعة النفق من الداخل، فهى لا تزيد على مترين فى الارتفاع والعرض، ويتم تدعيم بعضها من الداخل بالخشب تفاديا لانهيارها.

- يقال إنه يوجد فى رفح أكثر من ألف نفق تستخدم لتهريب السلع المختلفة، وربما بعض الأسلحة الخفيفة، التى مصدرها الأساسى إسرائيل، التى عمدت، وخلال وجودها فى غزة وبعد انسحابها، إلى ضخ كميات من الأسلحة الخفيفة لتعزيز الاقتتال الداخلى، حيث يتم تهريب هذه الأسلحة إلى غزة عن طريق بعض البدو القاطنين على الحدود الإسرائيلية - المصرية، ومن ثم تهرب إلى غزة، وجميعنا يعلم حجم المشاكل الامنية التى افتعلتها اسرائيل لمصر فى تلك المنطقة.

- لمن لا يعرف طبيعة المنطقة الموجودة بها الأنفاق، أقول إنها منطقة مفتوحة من الجانب المصرى وبها أراض زراعية فى الغالب، ويوصل إليها ما يقرب من ٧ طرق رئيسية لا يزيد طولها على ٣٠٠ متر، وهذا يعنى أن سبع نقاط تفتيش على هذه الطرق ستمنع التهريب كليا. وبمعنى آخر، فإن ١٠٠ جندى مصرى - على أكثر تقدير - يمكن أن يمنعوا دخول إبرة عبر الأنفاق، هذا بالإضافة إلى سهولة كشف الأنفاق وتدميرها.

مما تقدم، يتضح أن الحديث عن تهريب السلاح وتدمير الأنفاق ووضعها فى قلب الأحداث هو أمر عار عن الصحة، إلا إذا كان يراد استخدامه ذريعة لتنفيذ مخطط آخر خبيث، من خلال إحضار قوات دولية لضبط الحدود، أو من خلال عقد اتفاقيات وهمية مع دول ومنظمات إقليمية، لتكون بداية لتدويل

صدور قرار المائة متر، ومن المتوقع ان تصل لمساحة الاربعين كيلو مترا فى أربعين كيلو مترا، خلال المدى الزمنى المنظور، كمكان بديل لإسكان الفلسطينيين.

إن مشروع توطين الفلسطينيين فى سيناء مشروع قديم سبق أن طرحه أيزنهاور فى الخمسينات كحل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وقد قام قادة الحركة الوطنية فى القطاع والشعب الفلسطينى بأكمله بتظاهرة ضخمة، تعد أعظم تظاهرة فى تاريخ القطاع الذى كان تحت الحماية المصرية، مما أدى إلى فشل المشروع.

وحتى لا ندخل فى متاهات ولا يتهمنى البعض بأننى من أنصار نظرية المؤامرة، سأزيد الأمر إيضاحا من خلال ما رشح على الأرض من دراسات وتقارير وتوقعات وتصريحات قبل وبعد استيلاء حماس على غزة (نشرت ذلك فى مقال بعنوان "سيناريو ما بعد غزة" فى سبتمبر ٢٠٠٧) ربما ستساعدنا فى وضع ملامح السيناريو المقبل:

فى أكتوبر ٢٠٠٦، قام معهد ريئوت الإسرائيلى بإعداد تقرير حول فتح وحكومة حماس بعنوان "من الحرب الأهلية إلى إعادة الاحتلال من جديد"، خلص فيه إلى أن السياسة التى تهدف إلى تقوية وتعزيز حركة فتح للقضاء على حماس قد تؤدى إلى تغيرات استراتيجية فى العلاقات الاسرائيلية- الفلسطينية، وبالتالى إلى حل السلطة الفلسطينية، نتيجة حرب أهلية وإعادة السيطرة الاسرائيلية على الأراضى المحتلة، لتصبح غزة والضفة الغربية تحت المسئولية الإسرائيلية.

تضمن عدد (أغسطس ٢٠٠٧) من نشرة "المستجد الاستراتيجى"، الصادرة عن "معهد دراسات الأمن القومى" فى جامعة تل أبيب، مجموعة من السيناريوهات للفترة المقبلة بشأن النزاع الإسرائيلى- الفلسطينى. وفى المقاربة الأولى، يرى الدكتور رونى بارت أن سيطرة حركة حماس على غزة أوجدت أمام إسرائيل فرصتين، لا فرصة واحدة، هما – بلغته – فرصة استعمال العصا مع قطاع غزة، وفرصة منح الجزرة للضفة الغربية، حيث دعا الباحث إلى شن حملة حربية على غزة تكون أهدافها القضاء أو تحييد حماس من خلال :

* الامتناع عن أى اتصال مباشر أو غير مباشر مع أفراد من حماس.

* إيقاف حركة النقل والعبور من إسرائيل إلى قطاع غزة، ما عدا الأغذية والمياه والأدوية. ويمكن استعمال تزويد الكهرباء والوقود كورقة للضغط والمساومة.

* تعطيل البنية التحتية لشبكة الهواتف الداخلية فى قطاع غزة لعرقلة قدرة سلطة حماس وإغلاق الاتصالات الهاتفية الدولية لعزل حماس عن مؤيديها الخارجيين.

* وقف الزيارات لأسرى حماس وعزلهم عن أى اتصال مع العالم الخارجى.

* عزل البنوك فى قطاع غزة عن المنظومة البنكية الدولية.

* التوجه إلى عناصر دولية (مصر، الجامعة العربية، منظمة الدول الإسلامية، الاتحاد الأوروبى، حلف شمال الأطلسى- ناتو، الأمم المتحدة) كى تتحمل هذه العناصر مسؤولية أمنية عن قطاع غزة أو عن حدود القطاع مع مصر، على الأقل.

* السيطرة على محيط محور فيلادلفيا وتعريته أو حرث دهليز بعرض كيلومتر واحد على الأقل على طول الحدود، حتى ولو بثمن تشريد عشرات آلاف اللاجئين، وحفر قناة تمنع وجود الأنفاق. هذه العملية ستوقف مرة واحدة وأخيرة عمليات تهريب السلاح والذخيرة والأموال وغيرها، وكذلك عمليات تهريب الإرهابيين والمرشدين من حزب الله وإيران وتنظيم القاعدة.

* إيقاف حركة التجارة عن طريق الحدود مع مصر أيضا.

اما المقاربة الثانية، فهى بعنوان "أفضليات "الحوار" مع حماس"، حيث يرى الباحثان يورام شفايتسر وأمير كوليك، من "معهد دراسات الأمن القومى"، أنه فى ضوء توازن الفرص والمخاطر، يجدر بإسرائيل أن تتفحص أيضا طريق الاتصالات أو "الحوار" مع حركة حماس فى إطار فلسطينى شامل. ويضيفان: "بحسب تقديرنا، فإن إجراء اتصالات مع حماس، فى إطار ائتلاف مع فتح، يمكن أن يؤدى فى نهاية المطاف إلى عدة أفضليات مركزية".

وقد كتب روبرت ساتلوف، المدير التنفيذى لمعهد "واشنطن لدراسات الشرق الأدنى"، مقالا نشر على موقع المعهد بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠٠٧، تحت عنوان: "حماس وحرب الأيام الستة الثانية.. الدلالات والتحديات والفرص" عرض خلاله اقتراحا لفك الارتباط الكامل بغزة، أى تخلى إسرائيل عن مسئولياتها القانونية والاقتصادية والأمنية هناك. ويتضمن ذلك ما يلى: إنهاء اتحاد الجمارك، إعلان أنه بعد نقطة زمنية معينة، ستتوقف إسرائيل عن العمل كنقطة مرور لجميع السلع والأفراد والخدمات إلى داخل غزة، وإنهاء اتفاق أمن "محور فلادلفيا" (محور صلاح الدين) الذى تحول إلى فخ للأمن الإسرائيلى. وفعليا، سيجعل ذلك من مصر المنفذ الوحيد لغزة على العالم، مع تدفق الغذاء والمياه والكهرباء والسلع الإنسانية الأخرى عبر الحدود بينها وبين غزة.

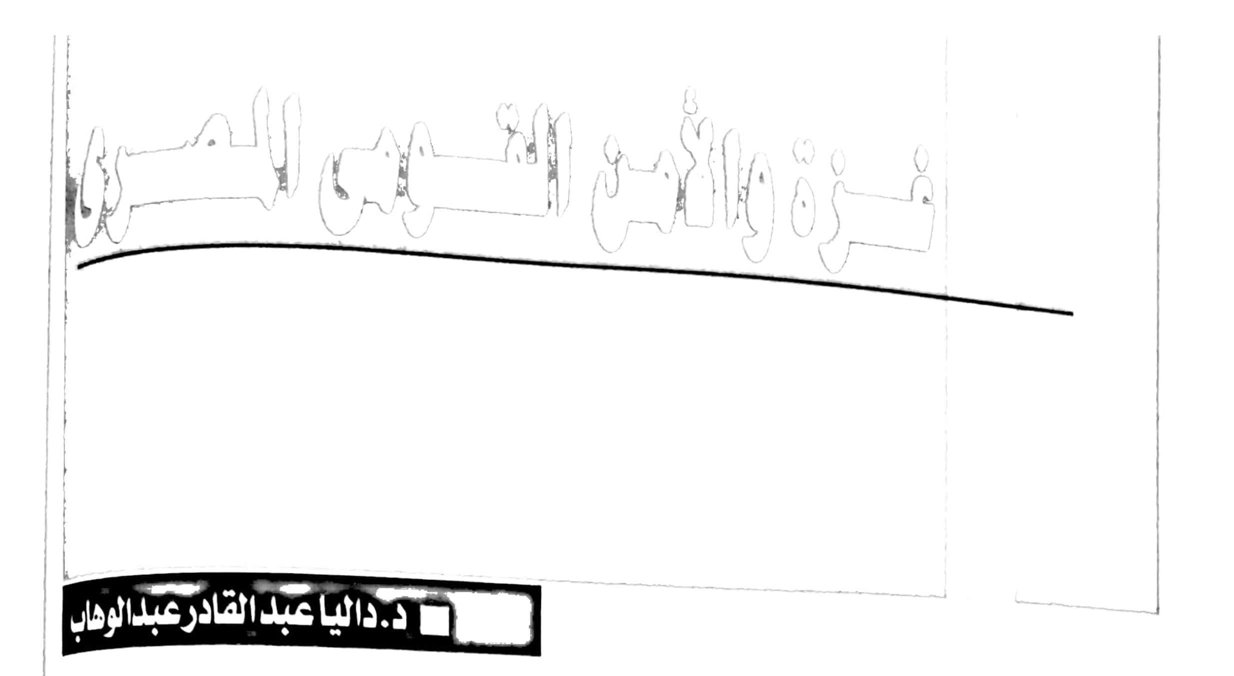
وكشفت مصادر عبرية النقاب عن خطة أعدتها وزارة الخارجية فى دولة الاحتلال الإسرائيلى قبل سنتين، تقترح أن تتولى دولة أجنبية الحكم فى قطاع غزة، أى تعيين حكومة انتداب أجنبية موالية لدولة الاحتلال فى القطاع. وذكرت المصادر أن هذه الخطة تشمل عدة خطوات مقترحة لزيادة الضغط الاقتصادى على قطاع غزة، أبرزها تشديد الخناق على المعابر، والتقليل من كميات البضائع التى تدخل إلى قطاع غزة، عبر معبر صوفا

وكرم أبو سالم، إلى أدنى حد ممكن، والتضييق على نقل الأموال إلى قطاع غزة إلى جانب خطوات أخرى تمس بقطاع التجارة.

ومن جانب آخر، كشف الصحفى الإسرائيلى شراجا إيلام، فى حديث للجزيرة نت، عن أن أحد أهداف إسرائيل من العدوان الاخير على غزة هو تهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين وتوطينهم فى شمال سيناء. وأوضح إيلام، فى تحليل نشرته "صحيفة يديعوت أحرونوت"، أنه فى السياق نفسه تريد إسرائيل إرغام الاتحاد الأوروبى على قبول عدد آخر من الفلسطينيين كلاجئين سياسيين تحت ضغط المعاناة الإنسانية. ويرى أن إسرائيل لم تتوقف عن سياسة التطهير العرقى للتخلص من الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨، إما بالقتل أو التهجير. وأشار إلى أن الرئيس جورج بوش منح إسرائيل هدية ثمينة قبل مغادرته البيت الأبيض بموافقته على العدوان على غزة.

هذا بعض ما رشح من دراسات وتوصيات من دوائر صنع القرار أو القريبة منها فى الولايات المتحدة وإسرائيل، بالاضافة إلى ما يجرى على الأرض، والذى يمكن أن يرسم لنا ملامح السيناريو القادم لما بعد غزة، حيث بدأت اسرائيل فعليا بتنفيذ أجزاء من هذه التوصيات. وأعتقد أننا نعيش الآن المرحلة النهائية لتنفيذ باقى السيناريو، ولتحقيق أحد الهدفين، إما إفشال حماس، أو إجبارها على الاعتراف بإسرائيل، للوصول إلى إنهاء القضية الفلسطينية بالكامل، نتيجة للتداعيات الخطيرة للحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة.





د. داليا عبد القادر عبد الوهاب (*)

جاءت الحرب الشرسة، التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، لتثير من جديد إحساسا بالتهديد الأمني لدى الدوائر الرسمية والشعبية في مصر. وبرغم وجود إجماع على أن الحرب تحمل معها تحديات أمنية، فقد اختلفت التحليلات في تحديد مصادر التهديد بين من رأوا أن الخطر مصدره المد الإسرائيلي المتاخم لحدود لمصر، ومن توجسوا من وجود تيار إسلامي متشدد على الحدود الشرقية، وخطر بروز تحالف بين الإخوان المسلمين وحماس، أو نشاط إيراني في المحيط المصري. كما أن هناك من أشاروا إلى خطر التناحر الفلسطيني - الفلسطيني، وخطر توريط مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة. وبينما التهبت مشاعر المصريين تعاطفا مع الشعب الفلسطيني المقهور في غزة، أوعز فريق ذلك إلى صلف ودموية القوة الإسرائيلية، بينما رأى البعض أن حماس هي المسئول الأول لما يحدث في غزة. وفي المقابل، اضطلعت مصر بدورها السياسي والدبلوماسي النشيط في درء الصراعات والخلافات بين الفصائل الفلسطينية، والضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار، وحشد أكبر قدر من المساندة الدولية لاحتواء الموقف المشتعل.

وفي ثنايا تلك الصورة العامة للأحداث، ظهر الخلط بين التحديات السياسية والخطر الأمني، بين حقائق وثوابت الأمن القومي المصري وديناميكية وحركة الصراعات الإقليمية. ومن هنا، أضحت السياسات الأمنية رد فعل لأزمات متفرقة ومحاولة لإخماد نيران مشتعلة هنا وهناك، أكثر منها جزءا من مشروع أمني ومخطط استراتيجي يستندان إلى محددات الجغرافيا والتاريخ.

إن حرب غزة ليست مجرد حلقة في سلسلة التصعيد الإسرائيلي، أو قلق عابر على الحدود، بل إنها تحمل دلائل ومؤشرات يجب الوقوف عندها وقراءتها بتعمق، لأننا أمام لحظة فاصلة أخرى في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. لا تكمن خطورة الحرب الأخيرة في غزة في أنها أتت بتحديات أمنية جديدة، ولكنها تكمن في تأكيدها للتهديدات الأمنية الكلاسيكية والمتعارف عليها والتي تواجهها مصر ومعها الدول العربية.

برهنت الحرب على أهمية ثوابت الجغرافيا والتاريخ كمكون أساسي في نظرية الأمن القومي المصري. فهي من ناحية، أكدت التواصل الجغرافي الذي يربط مصر بالشام ككتلة جيوستراتيجية ذات ارتباط أمني وثيق، بالإضافة إلى التواصل التاريخي المتضح في الارتباط الوثيق بين المخططات الصهيونية التي بدأ غزلها في القرن التاسع عشر والسياسات الإسرائيلية الراهنة الساعية إلى تنفيذ تلك المخططات على قدم وساق.

أكدت الحرب أهمية موقع غزة الاستراتيجي، كونها حجر الزوايا على حدود مصر الشمالية الشرقية ونقطة الالتماس بين مصر وفلسطين والشام من ورائها، أي أنها عنق الزجاجة الذي يربط مصر بخطوط دفاعها الأولى في المشرق العربي. فوفقا لمفهوم الأمن القومي المصري، كما تشكل عبر التاريخ، فإن الدفاع عن مصر يبدأ شمالا من جبال طوروس جنوب الأناضول، مرورا بسوريا وهو خط دفاعها الأول، ثم تشكل فلسطين خط دفاعها الثاني، ثم نأتي إلى سيناء وهي خط الدفاع الأخير عن مصر. وقد بلور الدكتور جمال حمدان هذه الرؤية في كتابه "سيناء في استراتيجية السياسة والجغرافيا"، إذ تعد سيناء خط دفاع مصر الأخير، ومن يسيطر عليها يهدد الوادي وهو العمق المصري.

وقد استوعب أبرز حكام مصر تاريخيا من تحتمس الثالث، إلى صلاح الدين ، إلى محمد علي، إلى عبد الناصر، هذه الرؤية الجيوستراتيجية، وأيقنوا أن قوة مصر تستند إلى تماسك جناحها الشرقي، وأن الدفاع عن أمنها يبدأ وينتهي في الشام، وأن حماية بلادهم تقتضي عدم التغاضي عن وجود من يعاديها على بوابتها الشرقية. فعبر تاريخها العسكري، كانت مصر بصفة عامة حريصة على التصدي للعدوان خارج حدودها، حيث تكون في موقع دفاعي أقوى أكثر قدرة على صد العدوان. ويثبت التاريخ أن نجاح العدو في الزحف والتقدم وصولا إلى أرض سيناء كان دوما نذيرا بسقوط مصر. وفي ضوء ما سبق، يتضح أن وجود تفاهم وتنسيق أمني بين الشام، تحديدا سوريا ومصر، هو ضرورة أمنية، ومحور ضروري لإحياء قدرات مصر الإقليمية واضطلاعها بدورها الحيوي في ربط المشرق العربي بمغربه. وبعزل مصر عن جناحها الشرقي، تضحى إحدى دول القارة الإفريقية أكثر من كونها الدولة القائد للعالم العربي.

ولقد كانت غزة تاريخيا على علاقة وثيقة بمصر، حيث كانت

(*) دكتوراه في الأمن القومي المصري.

تحت الإدارة المصرية بين ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ . ومع توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، أصبحت غزة ضمن الأراضى الفلسطينية المحتلة مع وجود معبر رفح كنقطة تماس. وبعد توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وإعلان اتفاق المبادئ الذى سمح بقيام حكم ذاتى فى غزة، ارتبطت غزة بملف أمنى يحوى نقاطا عدة، منها السيطرة على المعابر، وحفر الأنفاق، وتهريب السلاح والدواء، مما جعلها بمثابة ثغرة أمنية على الحدود المصرية ونقطة وثوب محتملة للنيل منها أو توريطها.

لذا، فإن الأحداث المتلاحقة فى غزة باتجاه تصعيد الهجمات الإسرائيلية على سكانها، بدءا من سياسة الحصار إلى شن الحرب فى عام ٢٠٠٨، تشكل تهديدا أمنيا للعمق المصرى. والمراقب للأحداث يدرك أن التدهور الأمنى فى غزة هو ترجمة وانعكاس للتدهور الأمنى فى المشرق العربى، وبالأخص فى العراق ولبنان، كونهما كتلة أمنية حيوية شديدة الأهمية لأمن مصر. إن مصر ليست بمعزل عن الأوضاع المتردية فى العراق ولبنان وفلسطين، وهذا التدهور الأمنى فى جناحها الشرقى قد يطولها.

غزة والمشروع الأمنى الإسرائيلى :

إن تحليل أحداث غزة وتأثيرها على الأمن القومى المصرى يجب ألا يتم فى معزل عن المشروع الأمنى الإسرائيلى. إن السياسات الإسرائيلية ما هى إلا جزء من كل تم رسمه من خلال أباطرة الفكر الصهيونى، ومن بعدهم زعماء إسرائيل، ومخططاتها الأمنية واضحة، كما أنها تتميز بقدرتها وشراستها فى تنفيذها. إن حرب غزة لم تكن رد فعل سريعا من جانب إسرائيل لصواريخ القسام التى تنطلق من غزة على جنوب إسرائيل، بل تم التمهيد لها بقيام إسرائيل بحصار ١,٥ مليون مدنى فلسطينى فى قطاع غزة منذ استيلاء حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على السلطة فى يونيو ٢٠٠٧، وطردها لأجهزة الأمن الموالية للسلطة الفلسطينية. شمل هذا الحصار إغلاق المعابر الحدودية، وقطع الكهرباء، وإمدادات الغذاء والدواء والوقود، وكل وسائل الحياة الضرورية، ردا على قيام المقاومة بإطلاق صواريخ القسام على مستوطنات "نيروت ونتيف هعشراه وزيكيم وغل عوز" جنوب إسرائيل. و قد أدى الحصار إلى شل الحياة الاقتصادية بحيث أصبح أكثر من ٨٠٪ من سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر. ولم يكن هذا الحصار، الذى أدى إلى "انفجار الحدود"، إلا مقدمة لسياسة إسرائيلية أكثر عنفا وقهرا تجاه قطاع غزة. وقد عبر أكثر من مسئول إسرائيلى عن ذلك فى أثناء الحرب، حيث شدد رئيس الوزراء الإسرائيلى على أن إسرائيل لا تنوى وقف هجومها على قطاع غزة ولو للحظة واحدة إلا بتحقيق أهدافها المعلنة، وهى: القضاء على قذائف القسام، ومنع تهريب السلاح إلى قطاع غزة، وإضعاف سلطة حماس وتحجيمها، وعلى المدى البعيد الانفصال التام عن غزة. كما صرح نائب وزير الدفاع الإسرائيلى ماتاى فيلناى بـ "أن الفلسطينيين سيجلبون على أنفسهم "محرقة أكبر" من جراء تصعيد الحملات." بينما أعلنت الحكومة الإسرائيلية استمرار عملياتها الحربية ضد قطاع غزة وتوسيعها بشكل حذر بهدف إقامة حزام أمنى فى قلب القطاع، قبل بدء الحملة البرية التى ستعيد احتلال معظم مناطق القطاع. كما أكد رئيس الوزراء الإسرائيلى، إيهود أولمرت، أن سياسة تل أبيب تجاه قطاع غزة لن تتغير، منوها بأنه لا يتحدث عن عملية عسكرية برية فى غزة، لكن عن حرب حقيقية مفتوحة بلا هوادة. وقد كرر إيهود باراك، وزير دفاع إسرائيل حينذاك، التهديدات، مشيرا إلى أن العملية البرية الواسعة باتت حقيقية وملموسة، مؤكدا أن عمليات الاكتساح الجارية ليست العملية الكبرى الجارى الحديث عنها.

تمثل حرب غزة امتدادا لما بدأ فى أوسلو عام ١٩٩٣ من مباحثات الحكم الذاتى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتى رأت فيها الأخيرة فرصة لوضع السلطة الفلسطينية وجها لوجه مع حماس والفصائل الأخرى، وكسر انتفاضة الحجارة وروح المقاومة الفلسطينية التى عجزت الآلة العسكرية عن سحقها أو التعامل معها. وجاء الانسحاب الإسرائيلى من غزة عام ٢٠٠٥، وتسليمها للسلطة الفلسطينية، فرصة مواتية للتخلص من "كابوس غزة" - حسب تعبير إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل حينذاك - وأعباء إدارة قطاع مكتظ بالسكان، ولتعفى نفسها من مسئولية الإدارة المدنية للقطاع بما فى ذلك الخدمات المحلية للمياه، والكهرباء، والصحة، والمواصلات، وأكثر من ذلك مسئولية أمن القطاع.

لقد تصاعدت الأحداث، منذ هذا الانسحاب، لتصب فى اتجاه تحقيق الهدف الإسرائيلى فى تصفية القضية الفلسطينية، وضياع حلم قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وتحولت مفردات القضية إلى الصراع من أجل فك الحصار وفتح المعابر والجدل القائم حول شرعية كل من حماس وفتح.

وبينما يتركز اهتمام الفلسطينيين والعرب والمجتمع الدولى على غزة، تنصرف إسرائيل إلى بناء المستوطنات فى الضفة الغربية وتغيير تركيباته السكانية وتهويد القدس، وهو هدفها الأساسى. والمتابع للأحداث يدرك أن الانتهاكات التى تقوم بها إسرائيل فى الضفة أكثر ضراوة وضررا من ممارستها فى قطاع غزة. إن تفتيت القضية الفلسطينية، واختزالها إلى إشكاليات فرعية لا تمت بصلة إلى جوهر الصراع، يجرى على قدم وساق، وأصبح أحد مظاهره الحديث عن إلحاق قطاع غزة بمصر وإلحاق الضفة بالأردن، وليس التركيز على الحديث عن دولة فلسطين وعاصمتها القدس، أو قضية عودة اللاجئين.

إن تفتيت الدول العربية إلى كيانات ودويلات صغيرة تتناحر فيما بينها، بحيث تصبح إسرائيل هى أكبر وأقوى دولة فى المنطقة لضمان السيادة، هو جوهر نظرية الأمن الإسرائيلى. هذا المشروع يتحقق بقدر كبير من النجاح فى أقطار عربية مختلفة من العراق إلى لبنان إلى فلسطين. إن التطورات الحالية تترك الانطباع بأن إسرائيل فرغت من المسألة العراقية واللبنانية، وفى طريقها إلى غلق الملف الفلسطينى واستبداله بالحديث عن دويلات منها غزة، والتى سوف تكون مدخلها إلى الملف المصرى.

التهديد الاستراتيجى لمصر:

إن حصار غزة والحرب الإسرائيلية الأخيرة يشكلان محاولة لتوريط مصر وإسداء تهديدات استراتيجية صريحة لها. فمنذ انسحابها من قطاع غزة فى صيف عام ٢٠٠٥ ، تهدف إسرائيل إلى التنصل من مسئوليتها تجاه القطاع كسلطة احتلال بفصله عن الضفة الغربية وتحويله إلى "كانتون" لا منفذ له سوى مصر أو إلحاقه بمصر، خاصة أن قطاع غزة بقى تحت الإدارة المصرية لسنوات بعد نكبة ١٩٤٨ وحتى الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧ . وقد ظهر ذلك مؤخرا فى تصريحات إسرائيلية على لسان ماتان فيلناى، نائب وزير الدفاع، حيث قال: "إن إسرائيل تريد أن تقطع صلتها تماما مع غزة من خلال تسليم مسئولية إمدادات الكهرباء والماء والدواء لجهات أخرى".

وقد عبر عن ذلك الصحفى اليهودى مارتن كرامر فى مقال كتبه فى دورية (ميدل إيست استراتيجى) التى تصدرها جامعة هارفارد الأمريكية، ويحمل عنوان "إدخال غزة إلى مصر"، إذ علق كرامر على تدفق مئات الآلاف من الفلسطينيين على سيناء، قائلا: "إن المسئولين الإسرائيليين فى وزارتى الخارجية والدفاع كانوا سعداء

بالوضع على الحدود المصرية مع قطاع غزة، قائلين إن خطة فك ارتباطهم بقطاع غزة بدأت فى العمل بالفعل".

وقد عبر عن ذلك الخطر منذر الدجانى، سفير فلسطين فى القاهرة، الذى قال فى مؤتمر صحفى: "إن القيادتين الفلسطينية والمصرية ستتخذان موقفا حازما تجاه المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، لتكون وطنا بديلا للشعب الفلسطينى". كما شدد إسماعيل هنية، رئيس الحكومة الفلسطينية المقال والقيادى فى حركة حماس، على وعى الحركة بالمخططات الإسرائيلية بتوطين الفلسطينيين فى سيناء، قائلا "إن المواطن الفلسطينى يمر على الأراضى المصرية ولن يقيم بها، فما نريده هو كسر الحصار نهائيا وليس الاستيطان أو البحث عن أرض بديلة".

وهنا تجدر الإشارة إلى دراسة أعدها الجغرافى الأمريكى اليهودى صموئيل كوهين فى التسعينيات من القرن الماضى عن إمكانية خلق كيان اقتصادى متطور فى غزة وتوسيعها بضم مزيد من الأراضى لها، معظمها من مصر، بالإضافة إلى إمكانية توفير المياه العذبة عن طريق مياه النيل من خلال العريش. وقد علق كوهين بأن أرييل شارون، رئيس الوزراء السابق، وصف تلك الخطة بأنها لم تنضج بعد، ولكنه لم يعترض عليها، وقال ربما تكون فكرة رائعة فيما بعد.

إن "انفجار غزة" بلور اتباع إسرائيل استراتيجية تصدير الأزمات، وبناء عليها تقوم إسرائيل بممارسة أساليب الضغط والقهر على سكان قطاع غزة، وتفجر أزمة داخلية تؤدى إلى نزوح ساكنى غزة إلى مصر. فسياستها الرامية إلى حصار وتجويع أهالى القطاع، متذرعة بإطلاق صواريخ القسام على جنوب إسرائيل والتى لا تكاد تحدث أى أثر، تعد خطوة فى هذا الاتجاه. وهى بذلك تمهد لفكرة "الوطن البديل": محاولة إسرائيلية لإسناد مسئولية قطاع غزة إلى مصر والتخلص من مسئولية إدارة غزة بمشاكلها وهمومها. ولوحت بعض عناصر حماس بفكرة أن ترتبط غزة اقتصاديا بمصر.

ولا يقصد هنا أن حماس فى حد ذاتها تشكل تهديدا للأمن المصرى، ولكن قيام إسرائيل بخلق موقف متفجر على الحدود الشرقية من شأنه توفير مناخ خصب للقوى المتربصة بمصر للتدخل فى شئونها والإيقاع بها. فيجب عدم الخلط فى الأوراق، فإن الفلسطينيين لم ولن يشكلوا تهديدا للأمن المصرى، بل إن أمن فلسطين هو جزء لا يتجزأ من الأمن المصرى. فالحروب التى خاضتها مصر فى تاريخها المعاصر كانت فى مجملها من أجل فلسطين، ولا تزال القضية الفلسطينية هى محور السياسة الخارجية لمصر. ولكن هناك فرقا بين أن يشكل العنصر الفلسطينى تهديدا أمنيا مباشرا، وأن يكون أداة غير مباشرة للتهديد الأمنى. فالوجود الفلسطينى فى كل من الأردن ولبنان فى الستينيات والسبعينات من القرن الماضى وفر مناخا مواتيا لخلق عدم استقرار، وانتهى بأحداث أيلول الأسود فى الحالة الأولى، وحرب أهلية فى الحالة الثانية. يجب ألا نترك لإسرائيل فرصة خلق تلك الأزمة على حدودنا الشرقية والوقيعة بين الشعب الفلسطينى ومصر، بحيث تصبح المواجهة مصرية – فلسطينية، ويجب عدم حدوث المهاترات والخروج عن هذا الإطار ونحن نفسر الأحداث بموضوعية.

إن الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، لتصبح وطنا بديلا للشعب الفلسطينى، قد تؤدى إلى إنشاء مخيمات للشعب الفلسطينى على الأراضى المصرية، ثم تأخذ إسرائيل من مطاردة العناصر الفلسطينية ذريعة لأن تتوغل عسكريا فى سيناء. وبهذا، تصبح غزة مخلب قط يمكن إسرائيل من التدخل فى شئون مصر عندما تشاء، وذريعة لخرق اتفاقية السلام حيثما تشاء.

تشكل أحداث غزة أيضا محاولة توريط مصر ووضعها تحت وطأة ضغوط خارجية، وذلك فى ضوء الاتهامات المستمرة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة بأن الحدود بين غزة ومصر ليست مغلقة، مما يساعد على تهريب صواريخ بعيدة المدى وتجهيزات وألغام وأسلحة عبر الحدود. وأصبحت مصر تواجه ضغطا أمريكيا وأوروبيا وإسرائيليا، بزعم أنه منذ سيطرة حماس على القطاع، بدأت عمليات تهريب الأسلحة والمتفجرات تزداد على حدودها. وقد هدد الطرف الأمريكى بتقليص المساعدات إلى مصر لعدم قدرتها على السيطرة على حدودها مع غزة. وفى الوقت نفسه، تجد مصر نفسها مقيدة ببنود اتفاقية السلام، والسقف الذى تفرضه على عدد وتسليح القوات المصرية، بحيث لا تزيد على ٧٥٠ جنديا لفرض الأمن عبر الحدود، مما يضع قيودا على مصر فى هذا الشأن.

وفى الوقت الذى ترفض فيه مصر حصار غزة إنسانيا وسياسيا، وترى ضرورة استمرار تشغيل المعابر بالتفاوض مع الأطراف المعنية (الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية) – بصفتها ضامنة بروتوكول المعابر لعام ٢٠٠٥، والذى يجعل السلطة الفلسطينية طرفا فيه – تقوم إسرائيل بتحميل مصر مسئولية السيطرة على حدودها مع غزة، ومنع عبور الأسلحة والمتفجرات إلى القطاع. وقد رفضت الحكومة الإسرائيلية فكرة استقدام قوة دولية لتأمين المعابر على الحدود بين قطاع غزة ومصر، أو زيادة عدد حرس الحدود المصرى، فى تناقض واضح مع مطلبها إحكام السيطرة عليها، مما يعنى استمرار المأزق المصرى.

إن إسرائيل تسعى لتوريط مصر وتحميلها مسئولية السيطرة على المعابر والأنفاق، بحيث تتحول مصر إلى حارس لأمن إسرائيل وفى موضع مساءلة، عند حدوث عمليات عسكرية ضد إسرائيل، مما يضع مصر فى مواجهة مع الفصائل الفلسطينية. ويتضح هذا المخطط الإسرائيلى فى توقيع اتفاقية أمنية بين وزيرة الخارجية الإسرائيلية ونظيرتها الأمريكية، والتى تجعل مهمة حماية الأمن الإسرائيلى مهمة أوروبية – أمريكية تستدعى وجود قوة حماية بحرية من حلف الأطلسى للدفاع عن إسرائيل.

إن التصعيد الإسرائيلى فى غزة يذكرنا بحقائق واضحة للجميع، فإن إرهاصات تصدع المشرق العربى تتفاعل وتزحف على مصر، التى لم ولن تكون بمعزل عن التدهور الأمنى فى العراق ولبنان وفلسطين. إن خروج العراق من معادلة القوة العربية، والفراغ الاستراتيجى الذى نتج عن ذلك، ترك مصر فى حالة انكشاف أمنى. فالعراق بكل قوته العسكرية والبشرية كان مكونا أساسيا لقوة الردع العربية والمصرية. كما يذكرنا ذلك بأن إسرائيل لها مشروع قومى واضح وصريح وهى ماضية فى تحقيقه، وأن مصر جزء من هذا المشروع.

عناصر القوة المصرية :

إن قدرة مصر على التصدى لهذا التهديد تكمن فى مدى وعيها لمكونات أمنها القومى ومقدرات قوتها، وهى ليست بالقليلة. فإن مفهوم الأمن القومى المصرى يتميز وينفرد بنضوج البعد المعنوى غير المادى كأحد أهم عناصره، بخلاف مكونه الأساسى العسكرى والاستراتيجى. فعندما تتفاقم التحديات العسكرية، فإن مصر تبقى قادرة على الصمود لما لها من إرث ثقافى ورصيد إنسانى لا يقل أهمية وتأثيرا فى معادلة الصراع. ومن المفارقات أن عنصر قوة مصر هو نفسه عنصر الضعف فى مفهوم الأمن الإسرائيلى، الذى لا يفهم سوى لغة القوة.

لقد أثبتت حرب لبنان الأخيرة أن الآلة العسكرية المتطورة ليست الفيصل النهائى فى تحديد نتيجة الحرب، حيث إنها فى أغلب الأحيان تتوارى أمام خصم مؤمن بقضيته، مستبسلا فى الدفاع عنها. وقد جاء تقرير فينو جراد عن الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦ ليبرهن على عدم قدرة القوة العسكرية على تحقيق أهداف إسرائيل السياسية من حربها مع حزب الله.

وبرغم عناصر القوة، التى تتمتع بها إسرائيل من تفوق عسكرى تقليدى ونووى ورؤية واضحة لمشروعها القومى، إلا أن ضعفها يكمن فى اعتمادها المفرط على قوتها. إن إسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة، أصابها غرور القوة، وهو داء يصيب الإمبراطوريات والدول التى تعتمد فى نموها على القوة العسكرية فقط، مع ضعف الرسالة التى تخدمها. نجحت إسرائيل وتغلبت على العرب فى أوائل القرن الماضى، وأسست دولتها من العدم، لأنها كانت تدافع عن قضية شعب فى الشتات يبحث عن وطن، وجاء ذلك فى فترة من الزمن تغيبت الشعوب العربية فيها عن هويتها. أما الآن، فإن إسرائيل بعد أن وطدت أواصر وجودها وبلغت قوتها تفوقا كاسحا فى المنطقة ، فهى تسعى للمزيد من التوسع والسيطرة لتحقيق كيان أكبر، معتمدة فى ذلك على السطوة والقوة الغاشمة.

وهنا، يكمن مأزق الأمن الإسرائيلى، فالتفوق الاستراتيجى الساحق لا يوفر بالضرورة الطريق إلى الهيمنة والسيطرة. إن نظريات الأمن الحديثة، خاصة "مدرسة ما بعد الحداثة"، تعتمد البعد غير المادى والتفوق المعنوى الخلاق كعنصر مؤثر فى مكونات الأمن القومى، والأكثر قدرة على خلق النفوذ والقدرة على التأثير. إن مصر، أكثر من غيرها، لا تزال تملك مقدرات التفوق المعنوى بما لها من موقع وتاريخ وميراث ثقافى وحضارى. وقد لعبت مصر دور الدولة القائد، القادرة على التأثير على الأحداث، ليس فقط فى محيطها الإقليمى، ولكن الدولى فى أوقات لم تملك فيها بالضرورة التفوق العسكرى.

تاريخيا، تعاملت مصر مع قوى لم تعرف غير القوة العسكرية ولغة البطش والقهر لتحقيق أطماعها التوسعية، ونجحت فى تحجيمها، لأنها استندت إلى لغة الحق وقدرتها على تحريك أمة تؤمن بحقوقها وتستبسل فى الدفاع عنها. وقد تجلى ذلك فى نجاحها فى الوقوف فى وجه المد الصليبى والمغولى. ومن المفارقة أن مصر اضطلعت بهذا الدور بعد سقوط المشرق، ممثلا فى العراق والشام، خطوط دفاعها الأولى. وهنا، تبرز الحقيقة التاريخية بأنه فى حالة فشل دول المشرق فى صد القوى المعادية وسقوطها، يزحف العدوان إلى مصر، فإذا صدته سلمت الأمة العربية، وإذا فشلت وقعت الأمة بأكملها تحت وطأة المعتدى. وقد حدث ذلك، عندما زحفت القوات العثمانية، بقيادة سليم الأول، وهزمت مصر عام ١٥١٧، فوقع العرب تحت قبضة الاحتلال العثمانى حتى الحرب العالمية الأولى. ملخص الأمر أن مصر هى الحصن المنيع والأخير الذى تقع عليه مسئولية حماية مقدرات الأمة.

تلك هى مسئولية مصر التاريخية ، فإن مصر تخسر ويخسر معها العرب جميعا، عندما تتوارى وتغمض عينيها عن محيطها. فسياسة الانكفاء من شأنها الإضرار بمصالحها وصالح الأمة العربية ككل. ولا يكفى مصر أن تكتفى بدور الوسيط أو المروج لمشروعات تسوية. إن مصر لها من الثقل والتجربة ما يؤهلها للإبداع الفكرى والسياسى الذى يلهم الشعوب. وما أحوج الشعب العربى، باختلاف توجهاته، إلى الاستماع إلى خطاب قومى صادق، يملأ الفراغ الوجدانى والفكرى القاتل الذى جعل الأمة العربية خاوية وخاملة تدور حول نفسها، لتجد أنها تسقط أكثر مع كل دورة لها.

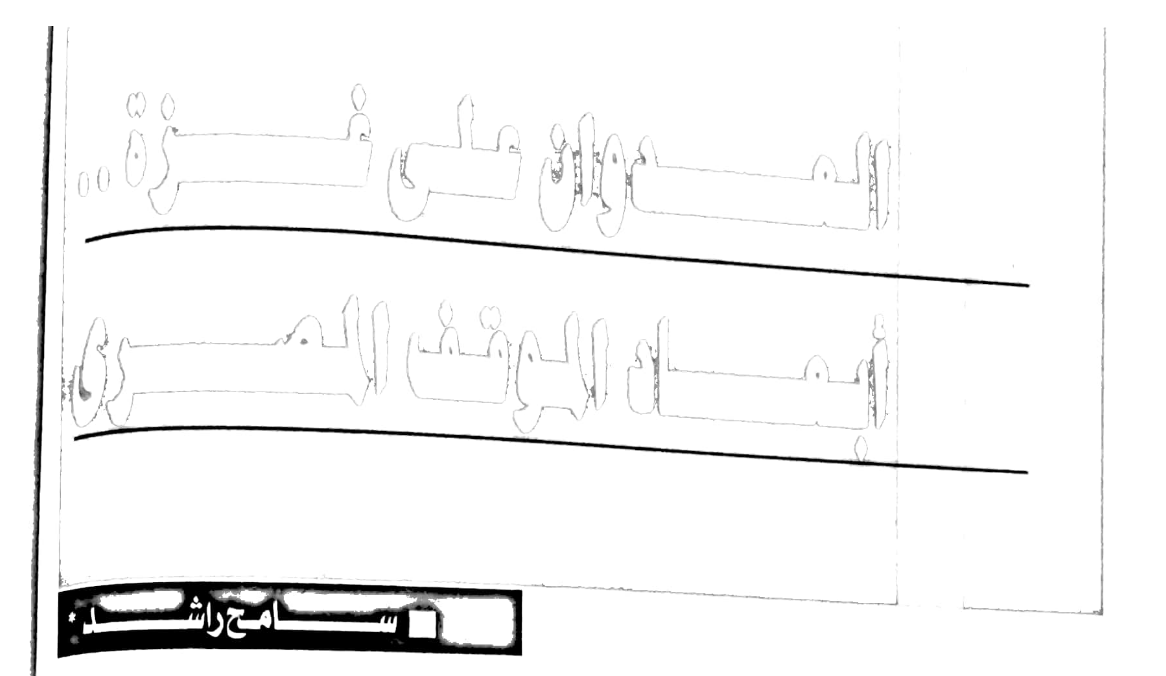
وتعقيبا على أحداث غزة ، فإن مصر لا تزال الطرف الأكثر قدرة على الحوار مع الفصائل الفلسطينية والتزام الحياد تجاهها لتأصيل مبدأ أنها تتفاوض من أجل قضية فلسطين، وليست تسوية فى الضفة أو فض حصار فى غزة. وقد اتضح ذلك فى الدبلوماسية النشطة للسياسة الخارجية المصرية، والتى خرجت بحلول سياسية سريعة للحد من نزيف الدم وبناء غزة، ومنها "المبادرة المصرية" ومؤتمر إعمار غزة فى شرم الشيخ ، بالإضافة إلى المفاوضات الخاصة بمعالجة صراعات الفصائل الفلسطينية. وقد نجحت مصر فى ذلك بدرجة كبيرة، معتمدة على وزنها الإقليمى والدولى، ومالها من مصداقية وباع فى مساندة القضية الفلسطينية.

ولكن الحلول السياسية الطارئة ، رغم أهميتها للتصدى للأزمات ، ليست كافية للتصدى لمشروعات أمنية قومية. إن الجدير بمصر هو الاستثمار فى استراتيجية أمنية تستحضر المصالح العربية، وتستعلى على الخلافات السياسية بدلا من إنهاك مجهودها سعيا لتحقيق حلول أمريكية – إسرائيلية، نعلم مسبقا أنها أقرب إلى السراب من الحقيقة. فمن مدريد إلى أوسلو إلى أنابوليس، لم يجن العرب غير التنازلات. فهناك خطأ هيكلى فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى. وهنا، تبرز الحاجة لإطار مختلف لمعالجة القضايا الأمنية .

تمتلك مصر جميع المقومات اللازمة للاضطلاع بواجباتها الأمنية، ولكنها تفتقد الهيكل اللازم وهو "المشروع الأمنى القومى". للاضطلاع بهذا الدور، تحتاج مصر إلى رصد مقوماتها الأمنية المادية والمعنوية، ثم التقدم بالإطار الفكرى والسياسى النابع من ثوابت الجغرافيا والتاريخ، وليس التطورات والأحداث السياسية.

إن مصر لها رصيد يضاف إليها، نظرا لاعتدال سياستها واتزانها فى وجه الأزمات، فهى لا تزال حجر الزاوية لاستقرار المنطقة والدولة الأكثر كفاءة فى إدارة علاقاتها الدولية مع أطراف متعددة. وقد نجحت مصر فى إقامة علاقات دقيقة ومتوازنة مع الولايات المتحدة وإسرائيل مع عدم المساس بمبادئها والتزاماتها العربية، رغم الأزمات التى مرت بها المنطقة. وقد ينقصنا فى هذا الإطار سياسة خارجية أكثر تقاربا من إيران، وهى قوة إقليمية مؤثرة يجب عدم مقاطعتها. وقد اتسمت العلاقات المصرية – الإيرانية تاريخيا بالندية والتنافس، ولكنها لم توصف بأنها عدائية. فإيران – بصرف النظر عن توجهاتها السياسية والدينية – جزء لا يتجزأ من تاريخ وجغرافية المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مصر لن تكون فى مأمن فى غياب تحالف وثيق مع سوريا، وهى محور جناحها الشرقى وهو الأكثر أهمية للأمن المصرى والعربى معا. وقد اتخذت القيادة المصرية خطوات جادة فى هذا الطريق تحسب لها بعقد مؤتمر صلح عربى فى مارس ٢٠٠٩، ضم كلا من مصر وسوريا والسعودية لتنقية الأجواء، ونجحت فى ذلك.

إن أحداث غزة هى لحظة كاشفة تلتقى فيها الجغرافيا مع التاريخ، تثير ذكريات من بروتوكولات صهيون وأحلام إسرائيل الكبرى، ومخططات قادة الدولة اليهودية وأطماعهم فى سيناء. وتثير الارتباط الأمنى الذى يربط مصر بالأوطان العربية الممتدة فى جناحها الشرقى. كما أنها تذكرنا بأن مصر لا تزال تمتلك البعد المعنوى لأمنها القومى، وهو طوق النجاة الذى يعضد ويدعم البعد المادى له. يجب قراءة أحداث غزة والتعامل معها من منظور أشمل وأكثر عمقا، وعدم الانجراف وراء الفرعيات التى تضلل أكثر من كونها تساعد على وضوح الرؤية الأمنية.





بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وآل عدوان "غزة ٢٠٠٩" إلى ما آل إليه من نتائج واستتباعات، يحتاج موقف مصر من العدوان وما بعده إلى نظرة متأنية وتحليل موضوعى يقترب من الأبعاد الحقيقية لذلك الموقف الذى أثير حوله لغط كبير ووجه بانتقادات كثيرة. ويأخذ فى الاعتبار أن نطاق التحليل هو الموقف المصرى "الرسمى"، الذى قد لا يتفق بالضرورة مع الموقف الشعبى، أو مواقف القوى والمؤسسات غير الرسمية.

منطلقات السياسة الفلسطينية لمصر :

أ- مقتضيات الداخل : من أبرز منطلقات القرار المصرى الخارجى فيما يتصل بالقضية الفلسطينية، خصوصا فى السنوات الأخيرة، الوضع الداخلى فى مصر وعملية التأثير والتأثر المتبادلين بينه وبين تطورات القضية ومواقف مصر تجاهها. وينطبق هذا بوضوح على ما يمكن وصفه "تحفظا" إن لم يكن "تحسبا" مصرى لأى خطوة أو موقف من شأنه توتير العلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة بدرجة تنذر بخطر الدخول فى مواجهة مع أيهما، حتى وإن لم تكن تلك المواجهة مسلحة، واقتصرت على أزمة سياسية حادة. وبينما تذهب بعض التقديرات إلى أن الدافع الداخلى وراء ذلك ينبع من طبيعة الوضع السياسى والتفاعلات الخاصة بمسائل تداول الحكم والعلاقة بين القوى السياسية والسلطة، إلا أن الثابت، خلال العقود الثلاثة الماضية، أن السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية تتسم بالتحفظ المشار إليه قبل أن تئول الأوضاع السياسية المشار إليها إلى ما آلت إليه حاليا، وإن لوحظ تصاعد ذلك التحفظ مؤخرا مقارنة بسنوات سابقة. بيد أن العنصر الداخلى الأكثر تأثيرا فى حسابات القاهرة بشأن العدوان على غزة وتطورات الوضع فى فلسطين، عموما، هو الوضع الاقتصادى المصرى، الذى ترى مصر (الرسمية) أنه لا يسمح بالانزلاق إلى مواجهات غير محسوبة، وأن تحقيق التنمية الشاملة فى مصر يتطلب استقطاب وتعبئة كل الموارد المتاحة، وعدم إهدارها أو تخصيصها لحروب أو مواجهات مسلحة، خاصة إذا كانت تلك المواجهات غير مرتبطة بأمن مصر أو المصالح المصرية العليا.

ب- مواءمة الأولويات : يتعلق جزء مهم من منطلقات سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية بأولويات المصالح المصرية ورؤية مصر لكيفية المواءمة بين المستويين الوطنى والقومى/الإقليمى فى تلك المصالح. فمعروف بداهة ما لاعتبارات الأمن الوطنى من أهمية وأولوية على كل ما عداه من اعتبارات. لكن فى الحالة المصرية مع القضية الفلسطينية، ينبغى الإقرار بوجود تداخل وتقاطع مستمرين بين اعتبارات الأمن الوطنى المصرى واعتبارات المصلحة الفلسطينية والعربية، التى تصب بدورها فى مقتضيات الأمن الوطنى المصرى، وإن بشكل غير مباشر. الشاهد أن القرارات والسياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية تنطلق من اعتبارات متداخلة ومعقدة تفترض وجود مصفوفة مدروسة مسبقا بها تراتبية وتراتبية بديلة لأولويات المصالح المطلوب مراعاتها فى مختلف الحالات والتطورات. ومن خصائص الصراع العربى - الإسرائيلى بشكل عام، والشق الفلسطينى فى القلب منه، أنه يفرض خيارات صعبة على صانع ومتخذ القرار العربى، والمصرى خصوصا. إذ لا تملك مصر

(*) مساعد مدير تحرير "السياسة الدولية".

رفاهية الانعزال عن الصراع والنأى بسياساتها ومواقفها عنه، كما أنها محكومة فى الوقت ذاته بمقتضيات ومتطلبات التنمية الذاتية والحفاظ على حد أدنى من الاستقرار والتماسك سياسيا واقتصاديا. وإذا كانت الأخيرة (التنمية) حتمية، فإن الأولى (رفاهية الانعزال) مستحيلة، إجبارا لا اختيارا.

ج- التمسك بخيار التفاوض : معروف أن السياسة المصرية تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى، فى مجمله، تعمل تحت مظلة واحدة شاملة وعمومية، هى استعادة الحقوق العربية المسلوبة، فتلك هى الغاية القصوى والنهائية للسياسات المصرية (والعربية إجمالا) تجاه الصراع. وما عدا تلك الغاية، يندرج فى إطار الأهداف المرحلية التكتيكية أو الوسائل الرامية إلى تحقيقها ثم إلى تحقيق الغاية النهائية. وكثيرا ما يحدث تداخل بين التكتيكات أو الأهداف المرحلية، والوسائل التنفيذية للحصول على الحقوق العربية. فأحيانا، كانت الأهداف هى ذاتها مرحلة انتقالية أو أداة للتوظيف لاحقا لتحقيق أهداف أخرى أكثر تقدما .. وهكذا، وصولا إلى غاية استعادة الأرض والحق العربى. من هنا، جاء انتقال الإدارة المصرية -والعربية- للصراع مع إسرائيل من الحرب والقوة المسلحة، كوسيلة لإنهاء الصراع وإجبار إسرائيل على إعادة الأرض والحق، إلى التفاوض والدبلوماسية كوسيلة أخرى لتحقيق الغرض ذاته. ولم تكن التسوية السلمية غاية لذاتها، وإنما مجرد أسلوب وطريقة لإدارة الصراع فرضته اعتبارات ومعطيات كثيرة، بعضها إرادى طوعى، وبعضها الآخر قسرى خارج نطاق الإرادة العربية الطوعية.

وفى هذا السياق، كانت السياسة المصرية تتعامل مع تطورات القضية الفلسطينية، والتطورات الإقليمية والعالمية برمتها، بمرونة وقدرة على التطور وإبداء استجابة فعالة وواقعية معا. ومع التبنى العربى الكامل وشبه المطلق لخيار التسوية السلمية واتباع نهج التفاوض والحوار السلمى فى إدارة الصراع، كانت مصر جزءا (أو بالأحرى طرفا) فى بناء ذلك التحول، وفى قلب البيئة الحاضنة له لدى تبلوره. وفى ضوء ذلك الدور المزدوج لمصر فى تدشين ورعاية ومتابعة التحول العربى نحو النهج السلمى فى إدارة الصراع مع إسرائيل، يمكن فهم اضطلاع القاهرة بموقع القيادة فيما يتصل بتطورات عملية التسوية فى المنطقة، خصوصا فى سنواتها الأولى (مرحلة مؤتمر مدريد ١٩٩١). وكما كان ذلك تعبيرا عن محورية وحيوية دور مصر، الدولة القيادية تقليديا فى المنطقة، كان أيضا انعكاسا مباشرا لرؤية القاهرة ومردود رغبتها فى تبنى النهج السلمى كخيار عربى جماعى.

مصر وغزة وحماس :

الخط العام للموقف المصرى تجاه الوضع فى فلسطين (غزة تحديدا) قبل العدوان، هو رفض القاهرة الواضح والمعلن لسيطرة حماس على غزة منذ يونيو ٢٠٠٧. ورغم حرص القاهرة على ألا ينعكس هذا الرفض فى الظاهر على سلوكها تجاه حركة حماس، إلا أن التصريحات الرسمية المصرية بشأن "الشرعية" المفقودة فى غزة، وتحفظات حركة حماس على مضمون موقف مصر، خلال محاولات تنظيم حوار فلسطينى - فلسطينى، أصابتا العلاقة بين الطرفين بحالة تراوحت دائما بين التوتر والفتور، خصوصا أن السلوك المصرى على مدى ثمانية عشر شهرا (منذ سيطرت حماس على غزة)، كان يسعى دائما إلى تحقيق هدف رئيسى هو إعادة الأوضاع إلى ما قبل يونيو ٢٠٠٧. لكن مقابل ذلك السمت المميز لمواقف وتحركات القاهرة قبل العدوان، فقد كانت حريصة على استمرار الحوار بين فتح وحماس، وألا تصل القطيعة بينهما إلى نقطة اللا عودة، اقتناعا بأن الحوار والأسلوب السلمى هو أفضل السبل لتحقيق هدف إعادة الأوضاع إلى ما قبل يونيو ٢٠٠٧. وبالتوازى مع ما سبق، كان الموقف المصرى يراعى البعد الإنسانى لفلسطينيى غزة، وذلك عند الضرورة القصوى. لذا، كانت مصر تفتح معبر رفح من حين إلى آخر لأوقات محدودة. وبينما تعرضت مصر لانتقادات من جانب حماس وأطراف عربية، اعتراضا على تمسك القاهرة بإغلاق المعبر معظم الأوقات، جاءت عملية اقتحام فلسطينيين للمعبر مطلع ٢٠٠٨ لتجعل مصر أكثر تمسكا وتشددا فى إمكانية فتحه أمام الحركة من وإلى القطاع عبر الحدود المصرية خلال بقية العام.

موقف مصر من "غزة ٢٠٠٩" :

دون الخوض فى التفصيلات الجزئية لموقف مصر وتحركاتها فى إطار تعاملها مع العدوان الإسرائيلى على غزة، يمكن للمراقب رصد الملامح العريضة لذلك الموقف، وبالتالى قراءة اتجاهاته ومدلولاته الأساسية، وذلك كما يلى:

١- تحميل حماس المسئولية :

كان أول ملامح موقف مصر تجاه العدوان على غزة هو تبنى خطاب رسمى واضح تجاه حركة حماس وإسرائيل. فأولا، سارعت القاهرة إلى تحميل حركة حماس المسئولية باعتبارها الطرف المتسبب فى الأزمة أصلا(١)، ثم أعقبت القاهرة ذلك بإدانة العدوان ومطالبة إسرائيل بوقف استهداف المدنيين. بعد ذلك، تحركت مصر دبلوماسيا للعمل على وقف العدوان، وباشرت ذلك التحرك فى عدة اتجاهات على مراحل، لوحظ خلالها أن التحرك فى الأيام الأولى للعدوان لم يكن مباشرا تجاه إسرائيل أو حماس. فقد بدأت مصر باستدعاء طرف ثالث هو تركيا، وكان واضحا أن الطرف التركى مطلوب للتدخل والتحرك تجاه الأطراف غير المباشرة التى تعتبر القاهرة أن لها تأثيرا نافذا على الموقف برمته، والمقصود هنا تحديدا سوريا وإيران. ثم انتقل التحرك المصرى بعد ذلك إلى اتجاهات أخرى، كان أبرزها محاولة تكوين موقف عربى واحد تجاه العدوان، والعمل على تحريك المجتمع الدولى للضغط على إسرائيل. ونجحت القاهرة فى الاتجاه الأول إلى حد كبير، حيث أمكنها حشد أغلبية عربية وراء مبادرتها الرامية لوقف العدوان وإنهاء الحصار، لكنها أخفقت فى حشد موقف دولى فاعل ضد إسرائيل.

٢- رفض عقاب إسرائيل :

كان الموقف المصرى واضحا وقاطعا فى رفض الربط بين العدوان على غزة والعلاقات الثنائية بين القاهرة وتل أبيب، بل على العكس، حرصت القاهرة (فى سياق تبرير التمسك بمستوى العلاقات الدبلوماسية دون تأثير) على اعتبار علاقاتها بإسرائيل توفر أرضية للاتصال مع الجانب الإسرائيلى، وتتيح قنوات للضغط عليه باستمرار(٢). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف المصرى ليس جديدا، فقد طولبت القاهرة كثيرا فى السنوات الأخيرة باتخاذ إجراء دبلوماسى عقابى ضد إسرائيل على المسار الثنائى للعلاقات، وكان الموقف المصرى الثابت هو رفض ذلك التوجه(٣). وفى سياق التحرك المصرى لوقف العدوان على غزة، استدعت وزارة الخارجية المصرية السفير الإسرائيلى بالقاهرة فى اليوم التالى مباشرة للعدوان، لإبلاغه بإدانة مصر واستيائها الشديد، ثم تم استدعاؤه مرة ثانية لإبلاغه مجددا بهذا الموقف "وضرورة امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن، والاستجابة للمبادرة المصرية والوقف الفورى لإطلاق النار فى قطاع غزة"(٤).

٣- تعاطف نسبى مع المدنيين :

رغم تحميل حماس المسئولية الأصلية عن العدوان، ورفض اتخاذ إجراء عقابى ثنائى ضد إسرائيل، ظلت القاهرة حريصة على محاولة وقف النزيف البشرى بين المدنيين الفلسطينيين، وتركز شق أساسى من جهودها للتعامل مع العدوان على البعد الإنسانى. لذلك، قامت القاهرة بفتح معبر رفح، ودعت المجتمع الدولى والمنظمات الإغاثية والحقوقية إلى الضغط على إسرائيل لتجنب استهداف المدنيين، وإتاحة الفرصة لتلك المنظمات لتباشر عملها. لكن لوحظ على ذلك المسار، فى الموقف المصرى، أنه لم يكن كافيا بالمرة من وجهة نظر كثير من المنظمات الأهلية والدولية التى سعت إلى تقديم مساعدات طبية وإنسانية وغيرها إلى أهالى غزة. بيد أن إدارة مصر لعملية فتح معبر رفح، والقيود التى فرضتها القاهرة على المرور من وإلى غزة، جعلت مصر موضع انتقاد حاد، بل واتهامات بالتواطؤ ضد الفلسطينيين المدنيين العزل وليس ضد حماس وحسب.

٤- استباق النتائج والمواقف :

انتقل الموقف المصرى من التركيز على البعد الإنسانى وحماية المدنيين إلى النظر فى مستقبل غزة، والوضع الجديد بعد انتهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية بما ستخلفه من خسائر بدا من اللحظة الأولى أنها ستكون فادحة. لذا، بادرت القاهرة إلى الدعوة لعقد مؤتمر دولى لإعمار غزة، ودعت المجتمع الدولى إلى العمل سريعا من أجل الاتفاق على سبل وآليات إعادة إعمار وبناء ما دمرته الآلة العسكرية الإسرائيلية. ولا توجد مؤشرات مصرية معلنة تفسر هذا التفكير المصرى المبكر فى مسألة إعادة الإعمار وتعويض الخسائر المادية والاقتصادية الفلسطينية. لكن باستقراء تطورات العدوان، وما أحاطه من ملابسات، خصوصا على مستوى مواقف الأطراف، يمكن القول إن القاهرة سارعت إلى تلك الخطوة الاستباقية، استشعارا منها بأن أطرافا أخرى قد تسعى إلى قيادة حملة إعادة الإعمار فى غزة، وهو ما أكدته بالفعل محاولة طرح وتنفيذ فكرة المؤتمر ذاتها، لكن فى الدوحة. كذلك، استبقت القاهرة نتائج العدوان بعد أن كشفت دلائل الأيام الأولى منه عن أن هدف إسرائيل القضاء على حركة حماس أو تقويض قوتها العسكرية لم يتحقق، مما يعنى أن حماس باقية ومستمرة، وستظل حاضرة فى معادلات الصراع بنطاقيها: الأضيق (الفلسطينى - الفلسطينى) والأوسع (الفلسطينى - الإسرائيلى). لذلك، كان الحوار الفلسطينى - الفلسطينى جزءا أساسيا من المبادرة المصرية لإنهاء العدوان. وهى المبادرة التى طالبت - بالإضافة إلى الحوار- بوقف فورى للعدوان، والاتفاق بين الأطراف المعنية على وضع الحدود وضبط الأوضاع فى غزة.

حسابات الموقف المصرى :

استندت مصر فى موقفها من العدوان الإسرائيلى على غزة إلى حسابات وتقديرات مثلت أرضية القرار المصرى، وبوصلة التوجيه لمواقف وتحركات تطورت بدورها، اتساقا مع تلك الحسابات واستجابة لهذه التقديرات. ويمكن الإشارة إلى أهم عناصر تلك الحسابات المصرية فيما يلى:

أ - مصير حماس فى نتيجة الحرب :

وضح من مضمون وأسلوب التعامل المصرى مع وضعية حركة حماس خلال فترة العدوان، خصوصا الأيام الأولى منه، تصور القاهرة أن نتيجة ذلك العدوان ستحدد إلى حد كبير - وربما بشكل كامل- مصير حركة حماس وموقعها فى الساحة الفلسطينية والإقليمية مستقبلا، بما يستتبعه ذلك من تداعيات مباشرة وغير مباشرة على محاور اهتمام السياسة المصرية بالوضع فى الأراضى الفلسطينية، على مستويات ثلاثة: مصريا، وفلسطينيا، وإقليميا.

مصريا، سواء خرجت حماس من العدوان منهزمة ومنكسرة أو احتفظت بمكانها ومكانتها، فمن شأن ذلك أن ينعكس على الوضع الداخلى فى مصر، ولو فى نطاق محدود يتعلق بالرأى العام المصرى والصورة الذهنية لحماس كنموذج إسلامى مقاوم بالقليل المتاح. كذلك، من الصعب فصل حسابات القاهرة لموقفها من العدوان عن طبيعة علاقاتها مع حماس. فمعروف أن لمصر تحفظات على فكر حركة حماس بشأن الصراع مع إسرائيل، كما رفضت القاهرة كليا قيام حماس بالسيطرة على غزة، فضلا عن ولائها وارتباطها -حسب وجهة نظر مصر- بأجندات وسياسات أطراف إقليمية (إيران). وفى الشهر الأخير قبل العدوان، زادت العلاقة بين القاهرة وحماس توترا على توتر بعد طغيان تباعد الرؤى وعدم الثقة على ملابسات وتطورات جهود وأفكار مصر لإقامة حوار بين فتح وحماس، مما أسفر عن فشل تلك الجهود ووأد الحوار قبل أن يبدأ.

فلسطينيا، فى تقدير مصر (الرسمية) أن الشرعية الكاملة فى السلطة الفلسطينية هى لمؤسسة الرئاسة (تحت قيادة محمود عباس/ أبو مازن)، وأن نتيجة العدوان الإسرائيلى على غزة ستغير إلى حد كبير ميزان القوة بين الرئاسة فى رام الله وحماس فى غزة، مما سيؤدى بدوره إما إلى تدعيم تلك "الشرعية" أو مزيد من التشكيك فيها.

إقليميا، وضح من الخطاب الرسمى المصرى أن القاهرة تربط بقوة بين صيرورة الوضع فى غزة، ووفقا لما سيئول إليه العدوان، والتوازن الإقليمى فى المنطقة، وأن الموقف المصرى مهجوس بتصور معين عن عمق ارتباط حماس بأطراف إقليمية عربية وغير عربية (سوريا وإيران). وعكست تصريحات كبار المسئولين المصريين تأثير هذا الهاجس على الموقف المصرى، من بينها - على سبيل المثال- اتهام حماس بأنها "تخدم أجندة إيرانية". من هنا كان لما سيئول إليه وضع حماس بعد العدوان أهمية كبيرة فى حسابات السياسة المصرية، وهى بصدد تحديد موقفها من العدوان.

ب - رفض استهداف المدنيين :

من أبرز الاعتبارات التى دخلت فى حسابات القاهرة، بصدد رسم موقفها وتحركها تجاه العدوان الإسرائيلى على غزة، ما يتصل بوضع المدنيين الفلسطينيين، حيث وقع المدنيون الفلسطينيون تحت القصف المباشر من الطائرات الإسرائيلية، مما فاقم الخسائر البشرية الفلسطينية، سواء فى أعداد القتلى والجرحى، أو فى طبيعة الإصابات والدمار الجسدى والنفسى. ورغم الانتقادات الحادة التى قوبل بها الموقف المصرى من مسألة فتح المعابر واستقبال الجرحى والمشردين من فلسطينيى غزة، إلا أن الوقت الذى استغرقته موافقة القاهرة على فتح معبر رفح، ووتيرة تكرارها، يشيران إلى أن موقف القاهرة كان سيصبح أكثر "تشددا"، وربما لم تكن مصر لتفتح المعبر نهائيا ما لم تكن الخسائر بين المدنيين الفلسطينيين بهذا القدر من الفداحة والمأساوية.

ج - وضع إقليمى جديد :

لدى السياسة المصرية، وأجهزة التخطيط وصنع القرار المصرى الخارجى، ما يكفى من الخبرة والوعى لإدراك أن حربا، كتلك التى شنتها إسرائيل على غزة، من شأنها تغيير الأوضاع والموازين فى المنطقة كلها، وأن نتيجتها ستفرز أمرا واقعا جديدا سيفرض على جميع الأطراف، سواء إسرائيل التى بادرت إلى العدوان، أو حركة حماس التى بوغتت به. لذلك، تطور الموقف المصرى من تحميل حماس المسئولية، إلى السعى نحو الخروج بالجميع من المأزق الذى وضعهم العدوان فيه، ثم العودة إلى فكرة الحوار الفلسطينى- الفلسطينى، رغم الاستياء المصرى من موقف حماس من جهود مصر فى هذا الصدد قبل العدوان بأسابيع قليلة. أى أن القاهرة أخذت فى اعتبارها أن ما بعد العدوان على غزة سيكون مرحلة مختلفة عما قبله، وبالتالى فليس من الملائم التعامل مع مختلف الأطراف بالمنطق نفسه الذى اتبعته القاهرة قبل العدوان. وإن كانت مظاهر الموقف المصرى فى بداية العدوان تشير إلى عدم تبلور هذا الإدراك لدى القاهرة سريعا، أو ربما لتوقعها أن تسفر الخطوة الإسرائيلية بضرب غزة عن استبعاد حماس من المعادلة، أو على الأقل إضعافها.

ولا شك فى أن الوضع الإقليمى السائد مع نهاية ٢٠٠٨ (وقت شن العدوان الإسرائيلى) كان له أثر مباشر فى حسابات السياسة المصرية تجاه العدوان، فقد قامت إسرائيل بعدوانها، بينما تعانى المنطقة استقطابا إقليميا حادا، وتأزما فى التحالفات والعلاقات بين الأطراف الإقليمية. ولما كانت القاهرة طرفا مباشرا وأساسيا فى إحدى مجموعتى الاستقطاب الإقليمى وهى مجموعة "المهادنة" أو "المساكنة"(٥)، فإنها بالضرورة معنية بتغيير ذلك الوضع الإقليمى المأزوم ليس بالضرورة فى اتجاه تخفيف تأزمه، وإنما فى اتجاه تغليب وتقوية موقف تلك المجموعة. وفى هذا السياق، جاء تركيز القاهرة على التطورات التى أفرزت العدوان الإسرائيلى، والتى اعتبرت مصر أنها تعزى بشكل كبير إلى مواقف المجموعة الأخرى "الممانعة" التى لا تساعد على تهدئة الأجواء، وإنما إلى توتيرها.

وجدير بالانتباه أن مصر كانت ترفض بشدة أوصافا أو تقييمات من شأنها تقسيم الوضع الإقليمى فى المنطقة وتصويره كنزاع أو مواجهة بين تيارين متضادين(٦). لكن بعد أقل من ثلاثة أعوام على هذا الموقف المصرى، كانت القاهرة طرفا فاعلا ومؤثرا فى هذا التقسيم الذى أصبح واقعا بالفعل.

مصر بعد "غزة ٢٠٠٩" :

أنذرت تفاعلات العدوان الإسرائيلى على غزة بتحول محتمل فى موقع مصر من القضية الفلسطينية ومن مجمل الصراع العربى - الإسرائيلى، ربما ليس تحولا فعليا فى موقف القاهرة وسياستها تجاه القضية والصراع، لكن -على الأقل- تحول فى فهم الأطراف الأخرى لتلك السياسة ولطبيعة الدور المصرى. إذ لن يكون من المستغرب مستقبلا أن يجرى التعامل مع القاهرة - أو النظر إليها- ليس كطرف عربى منحاز بالكامل إلى جانب الحقوق العربية والفلسطينية لدى إسرائيل، وإنما كطرف وسيط بين العرب وإسرائيل. وربما تختلف الآراء والتقييمات حول موقع هذا الوسيط والمسافة التى تفصله عن كل من الطرفين.

فى مستوى آخر، لم يعد اتهام القاهرة بالانحياز ضد حركة حماس لحساب حركة فتح ومؤسسة رئاسة السلطة الفلسطينية، مجرد اتهام مطلق بلا شواهد أو ادعاءات مرسلة من جانب حماس. فقد كشفت تفاعلات العدوان على غزة ومواقف مختلف الأطراف منه عن تذبذب موقف مصر من حماس، صعودا وهبوطا من التشدد معها وتحميلها مسئولية التسبب فى العدوان، إلى مرونة مصحوبة بجدية فى التعامل معها ومع مطالبها بجدية،

سواء فيما يتصل بالحوار مع فتح، أو بشأن الترتيبات مع إسرائيل بالنسبة للهدنة، وكذلك تبادل الأسرى مع إسرائيل.

النتيجة الثانية التى قد تترتب على موقف مصر من العدوان الإسرائيلى على غزة تتعلق بتعامل الأطراف المعنية مع مصر مستقبلا. فإذا كانت مصر ستتحول -أو تحولت- من طرف عربى إلى مجرد طرف وسيط، فمعنى ذلك أنها لن تظل بالضرورة الدولة الملجأ التى تسارع إليها الأطراف المعنية للتدخل أو لتحريك عملية التفاوض أو حتى لتهدئة أزمة ما. إذ لم تعد توجهات القاهرة ومواقفها تتمتع بالثقة المطلقة ذاتها التى كانت تحظى بها عربيا، مما يعنى بدوره فقدان مصر ميزة القدرة على التأثير وقيادة القاطرة العربية التى كانت تتمتع بها لدى الأطراف الأخرى، خصوصا إسرائيل والولايات المتحدة. وفى المجمل، يدل البادى من السلوك المصرى على تغير فى طبيعة دورها المنحاز للمصالح العربية والفلسطينية، أو -على الأقل- يشير إلى تزحزح نقطة تموضع مواقف وتقديرات القاهرة، بعيدا عن الجانب العربى بمسافة، هى ذاتها المسافة التى يمكن لأطراف أخرى التحرك فيها. ونظرا لعدم وضوح تلك المسافة على وجه اليقين، وضبابية الرؤية فى أجواء حرب، كان الزحف على تلك المساحة، التى خلت من مصر، حتى وصلت تلك الأطراف إلى حد التماس مع الدور المصرى، بل والاحتكاك به والتناطح معه، ظنا من بعضها أن الانسحاب المصرى كان كاملا، أو ربما رغبة فى إكماله وإزاحة القاهرة عن صدارة مشهد التعامل العربى مع العدوان، واستغلالا من بعض آخر لذلك الفراغ الحاصل فى موقع قيادة النظام العربى. الشاهد أن تفاعلات العدوان على غزة وملابسات موقف القاهرة وطريقة إخراجها له وتبريره، كلها عوامل ساهمت فى إتاحة الفرصة لأى طرف يرغب فى لعب دور لم يكن يوما له، أو ملء فراغ كانت تشغله مصر، سواء كان ذلك الطرف عربيا، مثل قطر التى هرعت إلى منافسة القاهرة فى إدارة التعامل العربى مع العدوان على غزة وما بعده(٧)، وكذلك تركيا التى بدأ دورها باستدعاء عربى بل مصرى تحديدا، ثم أثبتت بمرور الوقت أنها أكثر ديناميكية وقدرة على التواصل مع مختلف الأطراف من مصر. فقد ذهبت إلى مسافة أبعد كثيرا من القاهرة، سواء فى تبنى موقف صريح واضح ضد العدوان تجسد فى مظاهر متعددة أو فى القدرة على التأثير فى الأطراف المعنية مباشرة. ورغم افتقاد تركيا وقطر عددا من مقومات الدور الإقليمى القيادى، إلا أن لديهما بعضا آخر منها، مثل الانفتاح على مختلف الأطراف، بغض النظر عن حقيقة الموقف السياسى منها، أو حتى طبيعة العلاقات الثنائية معها، وكذلك القدرة على تحمل الأعباء المترتبة على الموقف أو التحرك المتخذ، فضلا عن تحررها من محاذير وقيود كثيرة، مقارنة بالقاهرة، سواء قيود البيئة الداخلية، أو حسابات ومواءمات البيئة الخارجية.

المعنى فى ذلك أن مصر لم تعد بالضرورة الدولة الإقليمية الوحيدة (أو حتى الرئيسية ربما) التى تقصدها الأطراف عندما تتأزم الأمور، أو عندما يراد البحث عن حلول وتسويات ومخارج لأزمة أو حرب أو موقف مفاجئ. ولا يقلل من عمق ذلك المعنى ودلالته أن مصر عادت إلى رعاية الحوار الفلسطينى - الفلسطينى بعد انتهاء العدوان، فقد جاءت عودة الفلسطينيين إلى طاولة الحوار تحت وطأة الدمار العنيف الذى سببه العدوان، واهتزاز الأرض بعنف (سياسيا وعسكريا وأمنيا واقتصاديا) من تحت أقدام كوادر وقيادات حماس وفتح فى غزة ورام الله سواء بسواء. وفى وضع كهذا، كان من الطبيعى أن يجرى الحوار واللقاء والرغبة فى تهدئة أجواء الداخل الفلسطينى، تحت المظلة التقليدية التى كثيرا ما قامت بهذه المهمة وهى مصر، إذ لم تكن الأجواء ملائمة ولا تسمح باللجوء إلى راع جديد للحوار، أو حتى إشراك طرف آخر مع مصر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن انفراد مصر برعاية الحوار الفلسطينى، ومجمل التفاعلات بين الفلسطينيين، لم يعد محل توافق أو إجماع فلسطينى. وكانت حماس قد أعلنت غير مرة (قبل العدوان الإسرائيلى الأخير) تحفظها على مواقف مصر، بل واتهمتها بالانحياز إلى فتح فى الأوراق والأفكار التى قدمتها تمهيدا للحوار الذى كان مفترضا فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، وهو ما أدى -وقتئذ- إلى فشل المحاولة، نتيجة انسحاب حماس وتراجعها فى اللحظة الأخيرة. تطور هذا الموقف من جانب حماس فى ضوء العدوان الإسرائيلى الأخير، فقد طالبت الحركة بتوسيع نطاق الأطراف المشاركة فى محاولات البحث عن مخرج، وأكدت أنها منفتحة على كل الأفكار والمبادرات. وفى المقابل، كانت تركيا قد أعلنت أنها على استعداد للتدخل والوساطة، لكن محمود عباس (رئيس السلطة الفلسطينية المنتهية ولايته) أعلن تمسكه بالوساطة المصرية دون غيرها، ورفضه أى دور لقوى غير عربية. وأوضح لاحقا أن تركيا ليست هى الطرف المقصود بهذا "الاستبعاد" -فى إشارة ضمنية إلى إيران(٨)- إلا أن مجرد طرح الفكرة من جانب أنقرة يثير احتمالات قبول دور تركى أوسع مستقبلا، سواء من جانب الفلسطينيين أو الأطراف العربية الأخرى، خاصة مع احتمال مشاركة أنقرة بقوات حفظ سلام فى غزة أو عناصر مراقبة على المعابر.

ولا يعنى هذا أن مساحة تقدم تركيا أو قطر أو أى دولة أخرى ستنحصر فقط فى القدر الذى تتراجع به مصر، فالمساحة التى تتركها القاهرة بإرادتها قد تتسع وتزيد رغما عنها، خصوصا إذا تحولت الأوضاع الإقليمية باتجاه تخفيف حدة الاستقطاب القائمة، وهو ما تشير إليه دلائل كثيرة، قاسمها المشترك التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مما يفتح الباب أمام الدور الإيرانى ليس لتعميقه أو تعظيمه -فهو متعاظم أصلا- وإنما لتتكشف أبعاده، وليتجسد فى مظاهر أكثر اقترابا من الدور المصرى وتقاطعا معه. وستكون القضية الفلسطينية من أهم الملفات التى سيتأثر فيها الدور المصرى كثيرا بانكشاف وتعاظم حضور طهران ومشاركتها بشكل مباشر وعلنى فى تطوراتها.

بنود المبادرة المصرية

أولا- قبول إسرائيل والفصائل الفلسطينية جميعها بوقف فورى لإطلاق النار لمدة محدودة لإتاحة الفرصة لإيصال مواد الإغاثة إلى سكان غزة عبر ممرات آمنة.

ثانيا- تدعو مصر إسرائيل والفلسطينيين، إضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الأوروبى وبقية أعضاء اللجنة الرباعية الدولية، للاجتماع لمناقشة سبل ضمان عدم تكرار الوضع الراهن ومعالجة جذوره. وتتضمن هذه السبل تأمين حدود غزة، بما يضمن فتح المعابر البرية.

ثالثا- تستضيف مصر حوارا للمصالحة الفلسطينية يهدف إلى إنهاء الصراع بين حركتى فتح وحماس، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولى.

المصدر : بدون مؤلف، ثوابت الموقف المصرى من الوضع فى غزة، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٧ يناير ٢٠٠٩)، ص ص ٢ ، ٣ .

الخلاصة :

تشكلت الرؤية المصرية وبالتالى مواقف القاهرة تجاه القضية الفلسطينية، فى السنوات الأخيرة بشكل خاص، بناء على مضامين ومدلولات المعطيات الداخلية للسياسة المصرية (إدراك صانع القرار، الوضع الاقتصادى، الأحوال السياسية)، ومعطيات البيئة الخارجية (الانقسام العربى والفلسطينى، صعود حماس بطرحها المناوئ لمنهجية التفاوض المقبولة مصريا والمعتمدة عالميا، رهان مصرى واسع على الدور والأهمية التقليدية لمصر لدى القوى الكبرى).

فى ضوء تفاعل وتضافر تلك المدخلات، تحولت السياسة المصرية فى الأعوام الخمسة الأخيرة (تحديدا بعد وفاة ياسر عرفات) بوتيرة سريعة نحو توظيف علاقاتها بأطراف القضية الفلسطينية، وأطراف الصراع عموما، فى البحث عن تسويات وحلول سياسية وتوفيقية لا تصطدم مباشرة بمواقف ومطالب إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولى، أكثر مما تسعى إلى الضغط على تلك الأطراف لتوفير حد أدنى من متطلبات تسوية عادلة وشاملة، مقابل تعاطٍ "اضطرارى" مع حركة حماس، ومع التوجهات غير المتوافقة من جانب بعض الأطراف العربية (سوريا)، دون السماح لتلك التوجهات ولا لحركة حماس بفرض إرادتها أو تعطيل مسار التسويات والحلول المفترضة، رغم أن تلك التسويات والحلول كانت سرعان ما ستسقط بشكل تلقائى لقصورها الذاتى وافتقادها مقومات النجاح، أكثر مما لمواقف وتحركات أفشلتها من جانب الأطراف الرافضة لها.

وأتاح ذلك لإسرائيل -بإقرار أمريكى وتغاض دولى- اتباع مسارات متوازية تشمل إجراءات ميدانية ومواقف سياسية ومخارج قانونية، شكلت معا حزمة شاملة للتنصل من مسئولياتها، والمحصلة النهائية سلسلة متصلة من الانتهاك المنظم لأسس التسوية، وتفريغها من معطياتها، سواء بتغيير الواقع على الأرض المحتلة، أو بلفظ كل خطة أو مقترح أو "خريطة طريق" مقبولة فلسطينيا وعربيا تمهد لاتفاق سلام حقيقى. ولم يلق ذلك النمط الإسرائيلى فى إدارة الصراع ما يستحقه من مقاومة أو إدارة مضادة من جانب مصر والأطراف العربية عموما. فقد كان التطبيق المصرى والعربى لمقولة ومبدأ (السلام كخيار استراتيجى) أشبه بدعوة لإسرائيل للمضى فى السياسات المشار إليها.

وتدعمت تلك التوجهات المصرية، وزاد اقتناع متخذ القرار المصرى بها مع الصعود السياسى والعسكرى لحركة حماس، ثم وجدت القاهرة فى المواقف العربية والإقليمية الداعمة لحركة حماس ما تعتبره مبررا إضافيا تسوقه داخليا وخارجيا. بهذا التسلسل، لم يكن متوقعا من القاهرة اتخاذ مواقف أخرى مخالفة لتلك التى اتخذتها بالفعل، سواء فى فترة التحضير الإسرائيلى للعدوان على غزة، أو أثناءه، ثم بعده.

بيد أن فهم الإطار العام للسياسة المصرية تجاه الفلسطينيين لا يصلح فقط لتفسير المواقف المصرية إزاء العدوان الإسرائيلى على غزة، لكنه يساعد أيضا على فهم أو تفسير جزئى للعدوان ومحفزاته. فقد كانت السياسات والتحركات والمواقف المصرية ذاتها جزءا من العوامل المشكلة لبيئة العدوان ولمعطيات اتخاذ القرار الإسرائيلى بشنه، بدءا من الإدارة المصرية للعلاقة مع الأطراف الفلسطينية المتناحرة، مرورا بالتطبيق المصرى والعربى لمبدأ "السلام خيار استراتيجى"، انتهاء بالقيود والمحاذير المفروضة (ذاتيا تارة وخارجيا تارة أخرى) على ردود الفعل المصرية تجاه تل أبيب وممارساتها(٩).

والمعنى أن أوجه الخلل فى الإدارة المصرية لدورها ومواقفها من القضية، فى المراحل السابقة على العدوان، مثلت بذاتها معطى من معطياته وعاملا مساعدا على وقوعه. ولا تكمن أهمية ذلك فى دلالته لجهة تأكيد أو نفى موافقة القاهرة على تولى إسرائيل مهمة "تصفية" حماس أو -على الأقل- إضعافها، وإنما تتصل أهميته الكبرى بمستقبل السياسة المصرية، وهو ما يفرض على المؤسسات والأجهزة المعنية -كخطوة أولى- استخلاص دروس ومعانى العدوان، فيما يفيد حسابات مصر ورؤاها لمصالحها وتقديرها لما يجب أو لا يجب اتخاذه من قرارات واتباعه من مواقف.

وأول ما ينبغى على القاهرة القيام به، فى هذا السياق، تقييم الحصيلة النهائية لمواقف مصر وتحركاتها تجاه القضية بشكل عام، وتجاه العدوان بشكل خاص، وإعداد كشف حساب شامل للمكاسب والخسائر المصرية المباشرة، ليس من منظور القوى أو التيارات أو الدول التى كثيرا ما عارضت السياسة المصرية تجاه الفلسطينيين، ثم انتقدتها بشدة خلال العدوان الإسرائيلى على غزة، بل من وجهة النظر المصرية الرسمية، ووفقا لرؤى وإدراكات صانعى ومتخذى القرار فى مصر.

ثم يقع على عاتق المفكرين والمحللين السياسيين ومستشارى دوائر تخطيط وصنع القرار مهمة رسم صورة واقعية دقيقة للمشهد الإقليمى الراهن فى ضوء العدوان وما بعده، وتضمينها مختلف المستجدات ذات الصلة بما تحمله من انعكاسات، بما فى ذلك الحكومة الإسرائيلية الجديدة ذات التوجه اليمينى فوق المتشدد، بما يعنيه ذلك مجددا من تأكيد لصعوبة استصدار مواقف أو قرارات إسرائيلية تؤدى إلى سلام عادل وتهدئة حقيقية دائمة فى المنطقة.

وفى هذا التطور الداخلى فى إسرائيل مغزى عميق وثيق الصلة بالعدوان على غزة، ويجب بالضرورة وضعه نصب الأعين المصرية لدى تقييم ومراجعة موقف مصر من العدوان، وهو أن التعاطى الدبلوماسى الحذر، والالتزام المطلق بمواقف غير صدامية "تهادنية"، وقبول حلول جزئية، وتأجيل استيفاء حقوق جوهرية، هذه الحزمة من الإثباتات العملية للرغبة المصرية (والعربية) فى السلام لم تنجح فى إثناء إسرائيل عن مواقفها الأساسية، ولم تقنعها بوقف انتهاكاتها المستمرة لحقوق الفلسطينيين وللقوانين الدولية ولحقوق الإنسان، ولكل المبادئ والأخلاقيات الوضعية والسماوية.

والأهم من ذلك أن هذا التعاطى الإيجابى على الإطلاق، من الجانب العربى، قوبل بتحول إسرائيلى داخلى مستمر من سنوات -وليس مفاجئا- نحو مزيد من التطرف والتعنت. وهى مفارقة جديرة بالتأمل والدراسة، ليس من قبل مخططى السياسة المصرية وحسب، لكن على نطاق صانعى السياسات العربية بشكل عام. فالحكومة الإسرائيلية التى تولى تشكيلها بنيامين نيتانياهو، بناء على نتائج انتخابات فبراير ٢٠٠٩، تمثل ردا إسرائيليا بليغا على التمسك المصرى - العربى بالسلام، وفق النهج والآليات المتبعة على مدى سنوات دون جدوى.

وللقاهرة نصيب من هذه المفارقة، فالعدوان على غزة بدا وكأنه مردود التحرك المصرى فى القضية فى الفترة السابقة على العدوان، وهو ما عبر عنه التراتب الزمنى بين زيارة ليفنى لمصر، وبدء العدوان فى اليوم التالى.

صفوة القول إن السياسة المصرية مدعوة بإلحاح إلى إعادة نظر فى الموقف برمته من منظور مغاير، تتحرر فيه الحسابات المصرية مما تعتبره مصر (الرسمية) مسلمات وثوابت، بينما تدهسها إسرائيل تحت أقدام جنودها .. منظور تراجع فيه القاهرة حساباتها وتنظر من خلاله بتجرد إلى ترتيب أولوياتها ومآلات اختياراتها نظرة عميقة تليق بها، نظرة تدرك بموضوعية مصالحها، الوطنى منها مع القومى/الإقليمى، نظرة شاملة تستوعب برحابة أوضاع مصر، الداخلى منها مع الخارجى، نظرة بعيدة تبحث عن مستقبل، الدائم فيه أقرب لديها من الآنى، والآجل منه يسبق عندها العاجل.

الهوامش :

١- صدرت عدة تصريحات مصرية بهذا المعنى فور وقوع العدوان، ثم حاول بعض المسئولين المصريين توضيح موقف القاهرة، خصوصا مع توجيه انتقاد لمصر بالتحامل على حماس، والتباس الموقف المصرى بشأن علمها أو إحاطتها بالعدوان قبل وقوعه، انظر:

- موقع الهيئة العامة للاستعلامات، بدون تاريخ، وزير الخارجية: مصر حاولت وقف التصعيد، ومن يتهمونها بتفهم العدوان مخطئون وظالمون. على الرابط:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/israeli/ministar/.04260300000000001htm

٢- جرت محاولات من جانب بعض الدول العربية لاستصدار موقف عربى جماعى يطالب الدول التى لها علاقات مع إسرائيل باتخاذ خطوة عقابية بشأنها ضد إسرائيل.

٣- سبق لمصر سحب السفير المصرى لدى إسرائيل مرة واحدة، وذلك فى نوفمبر ٢٠٠٠ نتيجة العنف الإسرائيلى ضد انتفاضة الأقصى، ثم أعيد السفير المصرى مجددا فى فبراير ٢٠٠٥ بعد القمة التى عرفت باسم قمة تفاهمات شرم الشيخ.

٤- جريدة "الأهرام" المصرية، ١٢ يناير ٢٠٠٩.

٥- درجت التحليلات الصحفية وكذلك الخطاب الرسمى العربى على إطلاق وصف "الاعتدال" على المعسكر الأول، وهو وصف غير محايد، إذ يفترض ضمنيا أن المعسكر الآخر متطرف أو غير معتدل. ويجدر الانتباه إلى أن تقسيم دول المنطقة بين "معتدلة" ومتطرفة" ورد للمرة الأولى على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس، منذ أن كانت مستشارة للأمن القومى، ثم كررته بوضوح بعد أن تولت حقيبة الخارجية فى الولاية الثانية لجورج بوش الابن. وقسمت رايس، فى إفادة أمام الكونجرس فى يناير ٢٠٠٦، دول المنطقة إلى مجموعة "إصلاحية" و"معتدلة" ومجموعة أخرى "متطرفة".

وروجت لذلك التقسيم وسائل الإعلام الغربية، قبل أن تنقله منها وتتبناه وسائل الإعلام العربية. ولما كان المحور الأساسى الذى تدور حوله الاختلافات بين المعسكرين هو الموقف من إسرائيل وطريقة إدارة الصراع معها، خصوصا فى وجهه السلمى، فربما يكون وصف "المساكنة" أو "المهادنة" مقابل "الممانعة" أقرب إلى الواقع ويتسق مع طبيعة توجهات ومواقف كل معسكر، دون تهوين ولا تهويل.

٦- بعد زيارة لمصر قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، أكد الرئيس المصرى حسنى مبارك رفض مصر القاطع لتقسيم دول المنطقة إلى معتدلة ومتطرفة، وذلك فى تصريحات أدلى بها لصحيفة "الأسبوع" المصرية ونقلتها وسائل الإعلام المصرية، فى ٦ أكتوبر ٢٠٠٦.

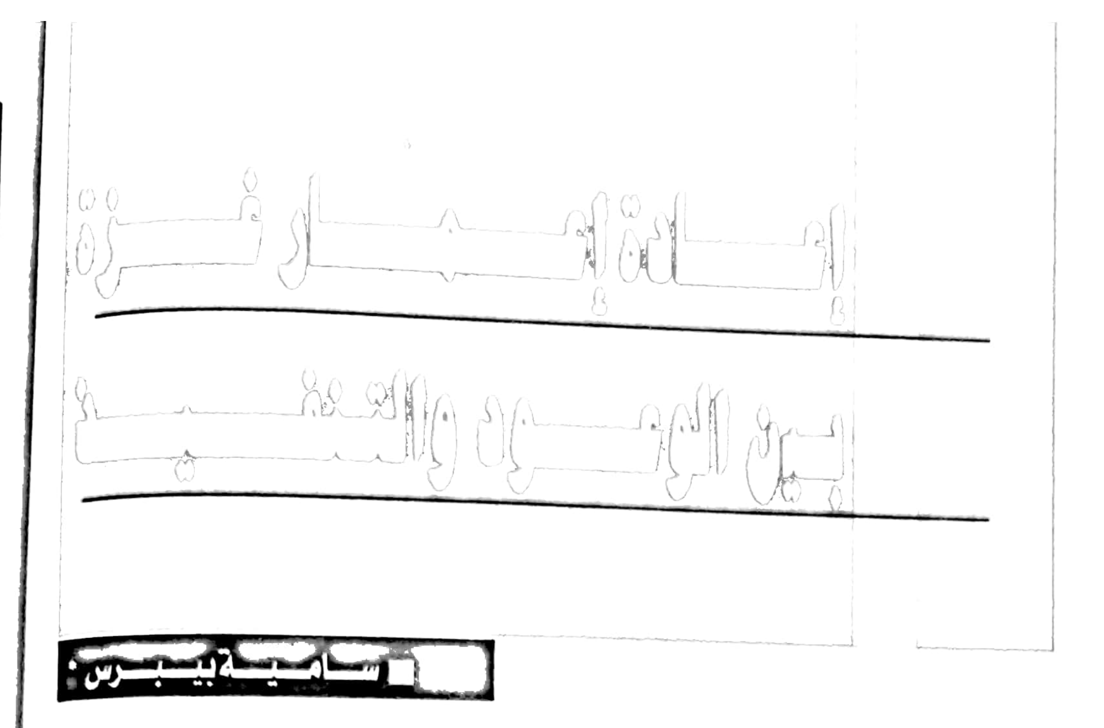
٧- وضح جليا أن ثمة حرصا قطريا محموما على الظهور بمظهر الدولة الفاعلة والمؤثرة فى هذا السياق، وهو ما تجلى فى الإصرار على عقد قمة عربية عاجلة قبل القمة الاقتصادية بالكويت بأيام قليلة، ثم رغبتها فى استضافة مؤتمر دولى حول إعادة إعمار غزة، رغم أن مصر كانت أول دولة دعت إلى ذلك المؤتمر، وبعد أيام فقط من بداية العدوان.

٨- د. محمد نور الدين، فتور عباس إزاء الدور التركى، جريدة "السفير" اللبنانية، ٩ فبراير ٢٠٠٩.

http://www.assafir.com/
Article.aspx?ArticleId=889&EditionId=1158&ChannelId=26554

٩- قامت تسيبى ليفنى، وزيرة الخارجية الإسرائيلية (وقتئذ) بزيارة القاهرة فى اليوم السابق مباشرة على بدء القصف الإسرائيلى لغزة، مما أثار تساؤلات وانتقادات حادة ضد مصر، خاصة أن ليفنى أدلت من القاهرة بتصريحات اتضح بعد بدء العدوان أنها كانت أقرب إلى إعلان غير صريح لنية تل أبيب ضرب غزة. وبغض النظر عن موافقة مصر على تلك الخطوة أو رفضها، فإن صمت وزير الخارجية المصرى، أمام تصريحات ليفنى التى أصدرتها بحضوره، يصب فى اتجاه تحليلنا لطريقة إدارة القاهرة لمواقفها من التطورات الفلسطينية والوضع فى غزة تحت سيطرة حماس، وردود فعلها على الممارسات الإسرائيلية.





إعادة إعمار غزة بين الوعود والتنفيذ

سامية بيبرس (*)

بمبادرة من جمهورية مصر العربية، عقد "المؤتمر الدولى لدعم الاقتصاد الفلسطينى وإعادة إعمار قطاع غزة" فى شرم الشيخ يوم ٢ مارس ٢٠٠٩، برئاسة مصر ومشاركة من النرويج بهدف الاستجابة لاحتياجات الإغاثة الفورية، وإعادة الإعمار للشعب الفلسطينى فى قطاع غزة عقب الهجوم العسكرى الإسرائيلى على القطاع، والذى خلف دمارا واسعا وخسائر مادية وبشرية. وقد شكل هذا المؤتمر أكبر تظاهرة عربية ودولية لإعادة إعمار غزة(**) ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث شارك فى فعالياته ٧١ دولة ونحو ١٦ منظمة دولية.

وقد تجاوزت الوعود المالية التى قدمتها مختلف الدول المانحة ما طلبته السلطة الفلسطينية نفسها، بل ما تم توقعه قبل انعقاد المؤتمر. فقد تعهد المشاركون بتقديم ٤,٤٨١ مليار دولار للفلسطينيين خلال العامين المقبلين، إضافة إلى تعهدات سابقة أعلنتها دول عربية خلال قمة الكويت للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى عقدت فى النصف الثانى من يناير ٢٠٠٩. وبذلك، بلغ إجمالى التعهدات ٥ مليارات و٢٠٠ مليون دولار. وجدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية كانت قد طرحت خلال المؤتمر خطة مفصلة للإعمار "الخطة الفلسطينية الوطنية للإغاثة المبكرة وإعادة إعمار غزة" بقيمة مليارين و٨٠٠ مليون دولار، وشملت مشاريع لإعادة إعمار غزة وعجز موازنة ٢٠٠٩.

وقد اتفق المشاركون فى المؤتمر الدولى على أن يتم تقديم المساعدات من خلال حساب الخزانة الموحدة، أى "المالية الفلسطينية" والآليات والصناديق الإقليمية القائمة بالفعل. ومن هذه الآليات تلك التى استحدثها البنك الدولى، وبنك التنمية الإسلامى، والآلية الموحدة التى وضعتها الأمم المتحدة، وتلك التى اعتمدتها المفوضية الأوروبية (بيجاس) لإنعاش القطاع الخاص وتنمية الاستثمار ووضعت تحت تصرف المانحين الدوليين. وقد جاء أكثر الدعم من دول الخليج العربية (السعودية مليار دولار، قطر ٢٥٠ مليون دولار) تليها الولايات المتحدة الأمريكية (٩٠٠ مليون دولار، يخصص منها ٣٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار غزة. أما الباقى، فيخصص لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية فى إصلاحاتها الاقتصادية وعجز موازنتها)، ويلى الولايات المتحدة المفوضية الأوروبية (٥٥٢ مليون دولار تخصص لإعادة إعمار غزة ودعم السلطة الفلسطينية فى تنفيذ خطتها الشاملة للإصلاح والتنمية). كما تعهدت أيضا دول أخرى بتقديم مساهمات، مثل: بريطانيا (٤٣ مليون دولار) وإيطاليا (١٠٠ مليون دولار) والجزائر (١٠٠ مليون دولار).

وقد شدد البيان الختامى الصادر عن المؤتمر على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية والتهدئة، باعتبارهما مطلبين ضروريين لإنجاح جهود إعادة الإعمار. كما طالب البيان بالفتح الفورى والدائم غير المشروط لكل معابر إسرائيل مع قطاع غزة لإتاحة حرية الحركة للأشخاص والبضائع إلى غزة بشكل يمكن الفلسطينيين من إعادة بناء ما تم تدميره. وفى هذا الإطار، فقد أعرب المشاركون عن قلقهم لعدم التوصل إلى اتفاق حول تثبيت التهدئة فى غزة وأعربوا فى هذا الشأن عن دعمهم للجهود المصرية المتواصلة لتثبيت الوقف الهش لإطلاق النار ولتحقيق

(*) دبلوماسية بجامعة الدول العربية.

(**) تجاوزت الخسائر التى الحقها العدوان الإسرائيلى بغزة ثلاثة مليارات دولار.

خسائر العدوان على غزة

* أسفرت عملية الرصاص المصبوب، التى شنتها إسرائيل فى يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى فجر ١٨ يناير ٢٠٠٩، عن استشهاد نحو ١٣١٥، وإصابة أكثر من ٥٤٠٠ فرد، بينهم أكثر من ٤٠٠ إصابتهم خطيرة، وبلغ عدد الضحايا من النساء والأطفال نحو أكثر من ٤٣٪ من المدنيين العزل.

* أكد الناطق باسم كتائب القسام استشهاد ٤٨ مقاتلا من عناصرها. فى المقابل، فقدت إسرائيل ٤٩ جنديا، وذلك ما تم رصده من خلال عمليات القتل التى تمت بشكل مباشر، بالإضافة إلى إصابة المئات منهم.

* استخدمت إسرائيل فى عملياتها تجاه الفلسطينيين نوعين من الردع: الردع الاقتصادى بإغلاق المعابر، والردع العسكرى من خلال استخدام القوات الجوية وكافة أشكال الأسلحة، سواء المحرمة دوليا أو المتعارف عليها.

* اكتشف عقب انتهاء القتال وجود شظايا وأجزاء من ذخائر استخدمها الجيش الإسرائيلى متناثرة فى الملاعب الرياضية للمدارس، وفى المستشفيات، وفى منازل الأهالى، تضمنت قنابل أطلقتها مدافع الدبابات ومدافع المورتر وبقايا صواريخ "هيلفاير" وغيرها من القذائف جو- أرض وقنابل كبيرة تسقطها طائرات "إف ١٦"، وكذلك مخلفات شديدة الاحتراق من الفوسفور الأبيض. كما تم العثور على بقايا نوع جديد من الصواريخ، يطلق على ما يبدو من طائرات استكشاف بلا طيار، ويؤدى انفجاره إلى تفجير مكعبات معدنية حادة يبلغ حجمها ما بين مليمترين مربعين وأربعة مليمترات مربعة. وقد اخترقت هذه الشظايا -المصممة لتدمير الأبواب المعدنية السميكة- مسافات عميقة فى الجدران الأسمنتية، ومن الواضح أنها قد صممت لتلحق أقصى حد ممكن من الإصابات.

* قُدر حجم الخسائر الاقتصادية لقطاع غزة حتى يوم ١٢ يناير ٢٠٠٩ بـ ١,٤ مليار دولار أمريكى، وفقا لتقديرات الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى. وتشمل تدمير البنية التحتية لقطاعات الخدمات العامة، وتدمير مبانى المؤسسات العامة، والتجمعات والممتلكات الخاصة، والمؤسسات الصحية والتعليمية والرياضية، بالإضافة إلى تدمير العدوان مبانى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، مما أدى إلى شلل كامل فى الحياة الاجتماعية.

* أشارت إحصاءات المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان إلى أن حجم الدمار الذى لحق بالممتلكات والأعيان الفلسطينية قد جاء على النحو الآتى: تدمير نحو ٢٤٠٠ منزل بشكل كلى، كما تم تدمير ٢٨ منشأة مدنية عامة، من بينها عدة وزارات ومقار بلديات ومحافظات، ومرافئ صيادين، والمجلس التشريعى، و٢١ منشأة خاصة "كافتيريات، صالات أفراح، منتجعات سياحية، فنادق". وتم تدمير ٣٠ مسجدا بشكل كلى، و١٥ مسجدا بشكل جزئى، إضافة إلى ١٠ مؤسسات خيرية، و١٢١ ورشة صناعية وتجارية بشكل كلى، وتم إلحاق أضرار بنحو ٢٠٠ ورشة أخرى. كما تم تدمير ٥ مصانع، و٦٠ مقرا للشرطة، و٥ مؤسسات إعلامية. وهناك مؤسستان صحفيتان ما بين تدمير كلى وجزئى، و٢٩ مؤسسة تعليمية ما بين تدمير كلى وجزئى، بالإضافة إلى تدمير ما يقرب من ٨٠٪ من الأراضى الزراعية والمحاصيل فى قطاع غزة.

* أشارت تقديرات الجامعة العربية إلى أن حجم خسائر غزة من جراء العدوان ثلاث مليارات دولار، حيث تصل الحاجات التمويلية لإعادة إعمار المرافق والمبانى التى يشرف عليها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى غزة إلى ٤٩ مليون دولار فقط، يخصص أكثر من نصفها لإزالة الركام والأحجار التى يصل وزنها إلى ٦٠٠ ألف طن، بينما يستخدم الباقى فى عمليات إعادة إحياء الأراضى الزراعية والإعمار وتأهيل خزانات المياه.

* ساهمت العديد من الدول فى إعادة إعمار غزة، وكانت السعودية أعلى المساهمات، حيث شاركت بمليار دولار، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية ٩٠٠ مليون دولار، ودولة قطر ٢٥٠ مليون دولار، والاتحاد الأوروبى ٥٥٢ مليون دولار، والإمارات ١٧٤ مليون دولار، والجزائر ١٠٠ مليون دولار، وإيطاليا ١٠٠ مليون دولار، واليابان ٢٠ مليون دولار، وبريطانيا ٤٣ مليون دولار، وفنلندا ٤٠ مليون دولار، والصين ١٥ مليون دولار، والنمسا ٣,٥مليون دولار، وهولندا ٢,٥ مليون دولار، وقبرص ١,٦ مليون دولار، ولبنان مليون دولار.

* تشير التقديرات الأولية للخسائر الإسرائيلية من العدوان على قطاع غزة إلى أنها تزيد على ١,٣ مليار دولار، أى ٥ مليارات شيكل، حيث تزيد التكلفة العسكرية فقط للعدوان على غزة على ١٢٨ مليون دولار، أى ٤٩٥ مليون شيكل خلال ٢٢ يوما من الحرب، هذا بدون إضافة الخسائر والتكاليف الاقتصادية والتجارية الأخرى التى سببها سقوط صواريخ المقاومة الفلسطينية على المستوطنات الإسرائيلية.

* تشير التقارير الاقتصادية الإسرائيلية إلى أن تمويل الحرب سيكون من ميزانية عام ٢٠٠٩، وستضطر الحكومة إلى عرض ميزانية ٢٠٠٩ على الكنيست، وربما يكون هناك عجز فى الميزانية يصل إلى ٥٪ من الناتج القومى، أى ما يقارب ٣٥ مليار شيكل. ولكى تتم تغطية تكاليف الحرب، ستضطر الحكومة إلى تقليص ميزانية الوزارات الاجتماعية، وسيزيد العجز فى الميزانية فى السنوات ٢٠٠٩، و٢٠١٠، و٢٠١١.

* أشار تقرير مؤسسة التأمين إلى أن تكلفة اليوم الواحد لجندى الاحتياط تعادل ٤٥٠ شيكل، أى ١١٧,٧٥ دولارا، وهذه التكلفة لا تتضمن المصاريف الأخرى المتعلقة بالغذاء والمسكن. وسيكلف تجنيد عشرة آلاف جندى فى احتياط مؤسسة التأمين الوطنى ٤,٥ مليون شيكل، أى ما يعادل ٤١٣,١ مليون دولار يوميا كتعويض لهم ولأماكن عملهم بسبب التجنيد.

المصادر :

(١) جريدة الأهرام، ١١ فبراير ٢٠٠٩.

(٢) المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان، على الرابط:

http://www.pchrgaza.org/arabic/arabic.htm

(٣) جريدة الأهرام، ٢٥ يناير ٢٠٠٩.

(٤) مجلة الدفاع، مارس ٢٠٠٩.

(٥) منظمة العفو الدولية، على الرابط:

http://amnesty.org/ar/news-and-updates/foreign-supplied-weapons-used-against-civilians-israel-and-hamas-20090220

(٦) الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، على الرابط:

http://www.pcbs.gov.ps

(٧) جريدة الأهرام، ١ مارس ٢٠٠٩.

(٨) جريدة الشرق الأسط، ٣ مارس ٢٠٠٩.

(٩) موقع سورية الغد، على الرابط:

http://www.souriaalghad.net/index.php?inc=show_menu&id=13927&dir_id=43

(١٠) على الرابط:

http://www.menafn.com/arabic/qn_news_story_s.asp?StoryId=1093229038

مروة سالم

تهدئة طويلة الأمد. وقد شدد المشاركون أيضا على الضرورة الملحة لكسر دائرة التدمير والإعمار فى غزة، وطالبوا إسرائيل بالاحترام الكامل للقانونين الدولى والإنسانى ووقف استهداف أو تدمير البنية التحتية المدنية والاقتصادية للقطاع.

وقد أطلق المؤتمر الدولى مبادرات تجاوزت تقديم الدعم الاقتصادى لشعب فلسطين وإعادة الإعمار، بل وصلت إلى التوافق حول ضرورة التوصل لسلام خلال عام ٢٠٠٩. وقد جاء هذا الطرح بمبادرة من الرئيس الفرنسى "نيكولا ساركوزى" الذى اقترح عقد مؤتمر دولى للسلام فى ربيع هذا العام يقر بإقامة دولة فلسطين، معربا عن رفضه الانتظار أكثر من ذلك للتوصل إلى السلام، مشيرا إلى أن الموقف الراهن يهدد موقف القادة العرب المعتدلين ويعطى هامشا لمؤامرات المتطرفين. ومن ضمن المبادرات المطروحة خلال هذا المؤتمر أيضا ما أعاد رئيس الوزراء الإيطالى "سلفيو برلسكونى" طرحه من مشروع، فيما يسمى "مشروع مارشال" لدعم اقتصاد فلسطين وإعادة إعمار الأراضى الفلسطينية، وتحسين المستوى الاقتصادى للشعب الفلسطينى. مشيرا فى هذا الصدد إلى اعتزامه عرض المشروع على مجموعة الـ ١٤ ومجموعة الـ ٨. وقد أكد "برلسكونى" ضرورة إعطاء زخم للاقتصاد الفلسطينى لتقليص الفوارق الواسعة فى مستوى المعيشة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتحدث فى هذا السياق عن أهمية إنشاء مطار لوصول كل مواطنى العالمين الإسلامى والمسيحى لزيارة المناطق المقدسة. كما دعا إلى الالتزام بمشروع للربط بين البحر الميت والبحر الأحمر للإسهام فى توليد الطاقة وتحلية المياه واستصلاح الأراضى الزراعية وجذب السياحة.

وفى إطار الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لتنشيط عملية السلام فى الشرق الأوسط، عقدت على هامش المؤتمر الدولى اجتماعات مهمة فى هذا الخصوص، لعل أهمها الاجتماع الذى عقده وزراء خارجية مجموعة "٦+٣+١" التى تضم دول مجلس التعاون الخليجى، إضافة إلى كل من مصر والأردن والعراق، إلى جانب الولايات المتحدة. وقد تم خلال هذا الاجتماع بحث تطورات الوضع فى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، خاصة الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية وتطورات الملف النووى الإيرانى. كما عقدت اللجنة الرباعية الدولية أيضا اجتماعا على هامش المؤتمر تركز على سبل تنسيق الجهود من أجل تحقيق التهدئة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى من أجل ضمان عدم تكرار ما حدث فى قطاع غزة خلال الفترة الماضية، والدفع بعملية السلام فى الشرق الأوسط.

قراءة متانية فى فاعليات المؤتمر :

فى ضوء المتابعة المتانية والدقيقة لفاعليات المؤتمر الدولى، يمكن القول إن المؤتمر قد استهدف بصورة أو بأخرى عزل وتهميش حركة "حماس"، وممارسة مزيد من الضغوط الدولية عليها لإجبارها على قبول حلول وسط أو تسوية ما فيما يتعلق بسيطرتها على قطاع غزة. ومن ناحية أخرى، أبرز المؤتمر دعم المجتمع الدولى للسلطة الوطنية الفلسطينية ولخطتها الخاصة بإعادة الإعمار. ولعل أبرز مؤشرات ذلك تجاهل المؤتمر لحركة "حماس" وعدم توجيه الدعوة إليها للمشاركة، على الرغم من أنها تمثل الحكومة الشرعية للبلاد، وهى السلطة التى تسيطر على القطاع، ودونها لا يمكن أن يتم الإعمار، فهى وحدها دون غيرها التى يمكنها تقديم تسهيلات حقيقية على الأرض لعملية الإعمار.

ولذا، فقد حرصت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلارى كلينتون" على تأكيد ضرورة حصول واشنطن على الضمانات اللازمة بأن المساعدات الأمريكية ستستخدم فقط فيما يتم إقراره خلال المؤتمر، و"ألا تقع هذه الأموال فى الأيدى الخاطئة" فى إشارة واضحة إلى حماس. من ناحية أخرى، أظهرت الوزيرة الأمريكية دعمها الكامل للسلطة الفلسطينية، مؤكدة ضرورة دعم "عباس وفياض" فى معالجة الحاجات الأمنية والبنى التحتية والاقتصادية.

وقد لوحظ أيضا غياب الضمانات بعدم تكرار إسرائيل تدمير وتخريب ما سيتم إعادة إعماره، ناهيك عن قيام المجتمعين فى المؤتمر بتوجيه رسالة واضحة لإسرائيل حول مسئوليتها عما ارتكبته فى قطاع غزة من قتل وتدمير. ومحصلة ذلك فى النهاية أن إسرائيل قد أضحت تقوم بكل أعمال القتل والدمار والتخريب، وتخرج كل مرة دون حساب أو عقاب كأنها دولة فوق القانون الدولى. ولعل تجاهل المؤتمر لمسألة الضمانات السالفة الذكر قد دفع وزير خارجية النرويج "يوهانس ستور" إلى الإعلان عن رفضه تقديم أى مبالغ مالية أو تعهدات من أجل إعمار غزة. حيث أشار إلى أنه "ليس من المعقول أن نقوم بالإعمار ثم تدمر إسرائيل المنشآت التى نعمرها". وطالب فى هذا الشأن بوجود ضمانات دولية قبل دفع أى مبالغ. وقد دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، أيضا إلى توفير ضمانات لعدم تدمير قطاع غزة مجددا، مطالبا الاحتلال الإسرائيلى بالالتزام بالقانون الدولى الإنسانى، مشيرا إلى أن إعفاء إسرائيل من هذا الالتزام يعد "كارثة سياسية بل وسقطة حضارية".

ولعل أبرز ما تم رصده بخصوص هذا المؤتمر هو ما يتعلق بحضور البعد السياسى للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى بقوة خلال المؤتمر. فعلى الرغم من أن محاور المؤتمر هى بالأساس اقتصادية إنسانية تتمثل فى توفير الدعم المالى للاقتصاد الفلسطينى، ولإعادة إعمار قطاع غزة، إلا أنه قد لوحظ تطرق المؤتمر للعديد من القضايا السياسية ذات الصلة بالصراع الفلسطينى - الإسرائيلى من بينها قضايا المصالحة الوطنية الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية وغيرها. ولعل ما طرحه الرئيس الفرنسى "ساركوزى" من مبادرة تتعلق بعقد مؤتمر دولى للسلام فى ربيع هذا العام لدليل واضح على أن البعد السياسى للصراع لم يكن غائبا عن المؤتمر.

وقد اتسم هذا المؤتمر أيضا بوجود توافق دولى حول استمرار الآليات الدولية المتبعة فى ضخ الموارد اللازمة لإعادة

الإعمار، وعدم قيام المؤتمر بإنشاء آليات جديدة لتمويل عمليات إعادة الإعمار. من ناحية أخرى، فقد تم تسجيل وقوع خلافات بين الدول العربية والدول المانحة بشأن آليات الإعمار. إذ تمسكت الدول المانحة بالآلية الأوروبية (بيجاس)، فى حين تمسك الأمريكيون بآلية وكالة التنمية الأمريكية، كما تمسكت دول الخليج بأن يتم التمويل من خلال "صندوق الخليج". وزيادة على ذلك، فإن المؤتمر لم يقم بتحديد الجهة التى ستتولى الإشراف على المساعدات المقدمة من الدول المانحة لإعادة الإعمار، كما لم يحدد المؤتمر أيضا تاريخ البدء فى عمليات إعادة الإعمار فى القطاع.

تبقى ملاحظة أخيرة تتعلق بالدور الحيوى الذى قامت به دول مجلس التعاون الخليجى فيما يتعلق بمسائل إعادة إعمار غزة. وقد حرصت هذه الدول فى هذا الصدد على المواءمة وإحداث توازن ما بين حركة "حماس" والسلطة الوطنية الفلسطينية. ولذا، فقد بادرت بإعلان أن مساعداتها المقدمة لإعادة إعمار القطاع - والتى تقدر بنحو ١,٦ مليار دولار- سيتم تمريرها عبر كل من حماس والسلطة الفلسطينية، وذلك للبرهنة على عدم انحيازها للسلطة على حساب "حماس". وجدير بالذكر أنه قبيل انعقاد المؤتمر الدولى، كانت قطر قد وجهت الدعوة لدول مجلس التعاون الخليجى لعقد اجتماع تنسيقى لدعم إعادة إعمار غزة، وذلك بمقر الأمانة العامة للمجلس فى الرياض. وخلال هذا الاجتماع التنسيقى، تم الاتفاق على البرامج والآليات، وبصفة خاصة إنشاء صندوق لإعادة الإعمار تم فيه وضع المبلغ الإجمالى، والذى يصل إلى مليار وسبعمائة مليون دولار، كما تم أيضا الاتفاق على أن يظل الصندوق مفتوحا لكافة الدول العربية.

ماذا بعد ؟

يُعد مؤتمر شرم الشيخ الدولى لاعادة إعمار غزة بكل المقاييس الإقليمية والدولية خطوة مهمة على طريق دعم الاقتصاد الفلسطينى، وتحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطينى. كما يمثل المؤتمر أيضا مرحلة مهمة فى سياق جهد سياسى ودبلوماسى مصرى لمساعدة الشعب الفلسطينى ودعم القضية الفلسطينية، بما فى ذلك العمل على إقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية. والواقع أن الدول المانحة قد قدمت خلال هذا المؤتمر وعودا سخية بهدف إعادة إعمار قطاع غزة. ولكن السؤال الذى يثور فى هذا المجال: هل يكفى جمع المال أو التعهد به لإنجاز مهام بالغة التعقيد مثل إعادة الإعمار؟ لا شك فى أن رصد الأموال مسألة ضرورية من أجل الاضطلاع بإعادة الإعمار، لكنها غير كافية، إذ يلزم استكمالها بخطوات أخرى على القدر نفسه من الأهمية، لعل أبرزها: وجود جهة منوطة بالإشراف على عملية إعادة الإعمار فى القطاع تقوم بتقديم التسهيلات اللازمة للدول المانحة، حتى يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة. ومن الأهمية أيضا توافر ضمانات تكفل عدم إقدام إسرائيل مستقبلا على ارتكاب عدوان مماثل، ناهيك عن ضرورة التعجيل بفتح المعابر، والعمل على التوصل إلى هدنة طويلة المدى بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ويبدو أن المؤتمر الدولى قد تجاهل هذه الاعتبارات الضرورية اللازمة لإتمام عملية إعادة الإعمار، فقد تم تغييب "حماس" عن المشاركة -وهى الطرف الطبيعى للتعامل معه فى هذا الملف باعتبارها تمثل السلطة الشرعية- ودونها لا يمكن للإعمار أن يتم، الأمر الذى دفع "حماس" إلى الاستباق بالإعلان عن رفضها لما سمته "أى استثمار سياسى لإعادة إعمار غزة على حساب الشعب الفلسطينى وحقوقه الوطنية". كما حذرت فى هذا الشأن "من أن ما لم يحققه الاحتلال بالقوة لن نسمح بأن يحققه من أى بوابة أخرى". وبالرغم من ترحيب "حماس" بوعود المساعدات وبأى جهد عربى ودولى من أجل إعادة إعمار ما دمره الاحتلال، إلا أنها أكدت "أن تجاوز الشرعية الفلسطينية القائمة فى قطاع غزة هو سير فى اتجاه العنوان الخطأ، وعمل من قبيل إعاقة الإعمار مع سبق الإصرار". وعليه، فقد دعت "حماس" جميع الأطراف الحريصة على مصلحة الشعب الفلسطينى إلى التعامل مع الشرعية الفلسطينية.

أيضا، فإن عدم تحميل إسرائيل أدنى مسئولية عما ارتكبته من مذابح وجرائم ضد الإنسانية وما ألحقته من خراب ودمار بقطاع غزة -حيث لم يأت ذكرها مقرونا باستحقاقات محددة مثل دفع تعويضات لضحايا العدوان، ناهيك عن عدم توافر ضمانات بعدم إقدامها مستقبلا على ارتكاب عدوان مماثل- يضع علامة تساؤل كبيرة على مستقبل مشاريع الإعمار ومشاريع البنية التحتية التى يسعى المؤتمر إلى دعمها، وهل سيكون مصيرها مثل مصير سابقاتها، خصوصا وأن إسرائيل لا تكترث بالمجتمع الدولى ولا يمكن ضمان عدم تدخلها أو إعاقتها لعمليات إعادة الإعمار؟. والواقع أن إسرائيل قد سارعت لإفراغ المؤتمر الدولى من مضمونه، وذلك من خلال ما أعلن عنه من اعتزام وزارة الإسكان الإسرائيلية التخطيط لبناء ٧٤ ألف وحدة سكنية يسكنها ٢٨٠ ألف مستوطن جديد فى الضفة الغربية، الأمر الذى يجعل "حل الدولتين" غير قابل للتحقيق. وزيادة على ذلك، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلى "إيهود أولمرت" كان قد هدد -عشية انعقاد المؤتمر الدولى- بتوجيه ضربة جديدة إلى غزة، وذلك ليدلل على أن إسرائيل لا تعير للردود الدولية أى اعتبار ولا تخشى أى مساءلة. إن الاحتلال والاستيطان الإسرائيلى لا يعوق أى عملية إعادة إعمار فحسب، بل يعوق أيضا قيام الدولة الفلسطينية ذاتها.

تبقى نقطة أخيرة ألا وهى أنه كان من الأجدر أن تظل مسألة إعادة الإعمار بمنأى عن أية مزايدات أو مساومات سياسية، وخلق العراقيل، وتفجر الخلافات حول من له حق التمويل والتنفيذ والإشراف عليه.

وفى جميع الأحوال، فإن أموال المانحين الإقليميين والدوليين ستظل موقوفة التنفيذ إلى أن تقوم إسرائيل بفك حصارها عن

قطاع غزة، وبالفتح الفورى والدائم لكافة معابرها مع القطاع، ودون فرض شروط مسبقة، حيث إنها لا تزال تصر على ربط فتح المعابر بمسألة إطلاق سراح الأسير الإسرائيلى "جلعاد شاليط". وعليه، فمن المرجح أن تواجه عمليات إعادة الإعمار العديد من التحديات والعقبات من تزايد احتمالات تعثرها، خصوصا أن إسرائيل تصر على إحكام إشرافها ورقابتها على هذه العمليات، بما فى ذلك بحث السبل الممكنة والكفيلة بعدم استفادة "حماس" من أية مشروعات مستقبلية. كما أن إصرار المجتمع الدولى على تهميش "حماس" وعدم إشراكها فى عمليات إعادة الإعمار قد دفعها إلى الإعلان عن خطتها الخاصة فى هذا الشأن، مؤكدة اعتزامها تمويل هذه الخطة من خلال مصادرها الخاصة، الأمر الذى قد يفضى إلى حدوث ازدواجية أو تضارب فى تنفيذ عمليات إعادة الإعمار، خاصة أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد سبق أن طرحت خطتها فى هذا الشأن خلال المؤتمر الدولى، وأصرت على أن يتم تمرير مساعدات الدول المانحة عبرها فى الضفة الغربية. وعليه، فإن تحقيق الوفاق الوطنى الفلسطينى قد أضحى ضرورة ملحة ليس فقط من أجل إنجاح عمليات إعادة بناء الأراضى الفلسطينية، بل أيضا من أجل إقامة الدولة الفلسطينية ذاتها.

قضايا السياسة الدولية

- الشرق الأوسط
- القرصنة فى البحر الأحمر
- الولايات المتحدة
- فى الشأن السودانى

ثلاثون عاما على قيام الثورة الإسلامية فى إيران

■ د. محمد السعيد إدريس*

مرور ثلاثين عاما على نجاح الثورة الإسلامية فى إيران، وتأسيس الجمهورية الإسلامية على أنقاض الشاه الإمبراطورى، ليسا بالأمر السهل أو اليسير، إذا استعدنا الذاكرة وأدركنا أى دوى أحدثه نجاح هذه الثورة، وأى تحديات واجهت، وأى مراهنات تسابقت مع بعضها بعضا فى توقع انهيار النظام الثورى وعودة الحكم الإمبراطورى أو - على الأقل- تأسيس نظام سياسى علمانى بديل للنظام الإسلامى.

لكن على الرغم من هذا كله، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تستطع فقط أن تستمر، بل إنها استطاعت أن تقلب النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط رأسا على عقب، تماما كما قلبت خرائط التحالفات الإقليمية وموازين القوى رأسا على عقب.

لقد حققت الجمهورية الإسلامية الكثير وأخفقت فى الكثير أيضا، والمحصلة هى كل هذا الاشتباك العنيف فى الداخل الإيرانى بين تيارات متصارعة ومتنافسة، وكل هذا الانقسام على الجمهورية الإسلامية على المستويين الإقليمى والعالمى. لذلك، فإن إطلالة موضوعية، ولو سريعة، على مسيرة ثلاثين عاما من عمر هذه الجمهورية تبدو ضرورية للإجابة على السؤال الأهم وهو: الجمهورية الإسلامية إلى أين؟ أو: أى مستقبل لنظام الجمهورية الإسلامية؟ وهو السؤال الذى طرح منذ قيام هذه الجمهورية ولا يزال مطروحا، وربما سيبقى كذلك لفترة طويلة شاهدا على أهمية هذه الجمهورية وما يثيره نظامها السياسى من إشكاليات على مستويات الفكر والتنظير السياسى وعلى مستوى التجربة العملية لنظام سياسى إسلامى ثورى لكنه أيضا طائفى.

مدخلنا لتقديم هذه الرؤية سيكون من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

- كيف يمكن تقييم مكانة إيران ودورها على الصعيدين الإقليمى والدولى بعد ثلاثين عاما على قيام الثورة .. أين نجحت وأين أخفقت؟، وما هى أبرز التحديات التى تواجه إيران حاليا وفى المستقبل؟

- كيف يمكن تقييم مسار العلاقات العربية - الإيرانية خلال ثلاثين عاما: سلبا وإيجابا؟وكيف يمكن تطوير هذه العلاقات؟

أولا- إيران.. الدور والمكانة إقليميا وعالميا :

كانت لإيران قبل الثورة مكانة وكانت لها أدوار شديدة الأهمية، لكن ضمن المعسكر الغربى. فإيران الإمبراطورية تحالفت مع المشروع الأمريكى- الإسرائيلى مبكرا، وكانت من أهم ركائز "حلف بغداد" الذى استطاعت واشنطن أن تشق به وحدة الحركة القومية العربية، ثم انحازت إيران الشاه ضد المشروع القومى العربى، وقادت دعوة تأسيس الحلف الإسلامى، وزرعت بذور الشقاق والتقسيم والتعارض بين

(*) رئيس تحرير مجلة "مختارات إيرانية"، رئيس برنامج الدراسات الخليجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

العروبة والإسلام، مدعومة فى ذلك بعلاقاتها مع تيار ما كان يسمى بـ "الرجعية العربية" ممثلة فى المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى. أمعنت إيران فى استنزاف القدرات العراقية بدعم التيار الانفصالى الكردى، وحاربت حركة التحرر العربية فى الخليج، كما تحالفت مع إسرائيل. وبعد الانسحاب البريطانى من شرق السويس (الخليج) عام ١٩٧١، أصبحت إيران تقوم بدور الشرطى للدفاع عن مصالحها القومية أولا وعن المصالح الأمريكية ثانيا بالتحالف مع المملكة العربية السعودية، وفق "مبدأ نيكسون" الذى وضع أسس استراتيجية الركيزتين المتساندتين (إيران والسعودية).

كانت أنماط التحالفات فى الخليج ابتداء من عام ١٩٧١ على النحو التالى:

الولايات المتحدة وإيران ودول الخليج العربية بقيادة السعودية فى مواجهة مصادر التهديد الأساسية وبالتحديد: الاتحاد السوفيتى والحركة الشيوعية العالمية والعراق والحركات القومية الراديكالية (الناصرية البعثية) والتيارات اليسارية فى الخليج. وتحولت إيران إلى واحدة من أهم القواعد العسكرية الأمريكية ضمن استراتيجية واشنطن لاحتواء الاتحاد السوفيتى ومحاربة حركات التحرر فى العالم.

وإذا كان الشاه قد سعى لخلق تفاهم إقليمى مع الدول العربية الخليجية السبع بعد توقيع صدام حسين اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ التى نظمت عملية ترسيم الحدود البرية والنهرية بين العراق وإيران، فإن هذا المسعى قد فشل فى الوصول إلى تفاهم مشترك حول الصيغة المثلى لأمن الخليج، ولم يمتد الأجل بالشاه كى يعاود ترتيب الأوراق بعد ذلك، حيث إن الثورة اجتاحت كافة أرجاء إيران مع حلول عام ١٩٧٨ حتى انتهت بسقوط نظام الشاه فى فبراير ١٩٧٩.

بمجمل هذه الأدوار، اكتسبت إيران مكانة مهمة فى صفوف المعسكر الغربى وأنصاره العرب. كانت إيران صديقا- إن لم تكن حليفا- يمكن الوثوق به رغم وجود منافسات وصراعات إقليمية مع بعض الدول فى الخليج بسبب الخلافات الحدودية البرية والبحرية، خاصة ما يتعلق بالمطالب الإيرانية فى البحرين التى لم تتوقف وظلت تتوارى وتعود حسب المناخ السياسى القائم، وما يتعلق بالجزر الإماراتية الثلاث التى احتلها الشاه عشية الانسحاب البريطانى فى ٣٠ أكتوبر عام ١٩٧١. كما كانت إيران ركيزة مهمة من ركائز المشروع الأمريكى - الإسرائيلى فى الوطن العربى، واستطاعت أن تلعب أدوارا ملحوظة فى أنماط الصراعات الإقليمية والدولية، حيث كانت قوة مهمة فى محاربة حركة التحرر العربية والعالمية. وبسقوط نظام الشاه، انقلبت هذه الأنماط التفاعلية وتلك الأدوار وكذلك المكانة التى اكتسبتها إيران نتيجة لهذا كله رأسا على عقب بعد قيام نظام الجمهورية الإسلامية.

فقد تأسست فى إيران جمهورية إسلامية على أنقاض النظام الإمبراطورى الشاهنشاهى، لكن إسلامية هذه الجمهورية لم تكن إسلامية تقليدية محافظة على غرار الممالك الإسلامية المجاورة، ولكنها إسلامية راديكالية بل وثورية لها رسالة عالمية تسعى إلى تحقيقها عن طريق حمل لواء دعوة التغيير نحو قيم ومثل إسلامية، وفى مقدمتها العداء للاستكبار العالمى وللمستكبرين وموالاة المستضعفين، خاصة فى العالم الإسلامى.

ولقد ارتكز الأداء السياسى للجمهورية الإسلامية على المستويين الإقليمى والدولى على ركيزتين أساسيتين، أولاهما: المصلحة القومية، وثانيتهما، الأيديولوجية والاعتبارات الإسلامية. ونستطيع أن نتصور تعددا هائلا فى رؤى القوى السياسية الإيرانية يكاد يتساوى مع ألوان الطيف لما يجب أن تكون عليه التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية بين محورى المصلحة والأيديولوجية الإسلامية، بين من يعطى كل الأولوية لاعتبارات المصالح القومية الإيرانية دون غيرها ومن يعطى كل الأولوية للاعتبارات الإسلامية دون غيرها. وإذا كان هذان الخياران أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع، فإن هناك تعددية لا حصر لها تخلط بنسب مختلفة بين ما هو مصلحة قومية وما هو اعتبارات إسلامية.

هذه حقيقة لا يمكن الاختلاف عليها، لكن يبقى الخلاف حول مضمون ما هو إسلامى، هل هو تعبير عما يسمى بـ "العالمية الإسلامية" والوحدة الإسلامية؟ أم هو تعبير عن إسلام طائفى شيعى؟ بمعنى آخر، هل الجمهورية الإسلامية الإيرانية مشروع إسلامى عالمى أم هى مشروع شيعى طائفى؟ على المستوى الرسمى، هناك نفى قاطع لأى اتهامات لمشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أنه مشروع طائفى شيعى، رغم وجود نص صريح فى مادتين أساسيتين بالدستور الإيرانى يتضمن اعترافا بأن المذهب الجعفرى الاثنى عشرى هو مذهب الدولة وبأن يكون رئيس الجمهورية منتسبا لهذا المذهب.

فالمادة رقم (١٣) فى الدستور - وهى المادة التى شهدت اختلافات حادة بين الأغلبية الشيعية فى مجلس الخبراء (٥٢ صوتا) والأقلية السنية (٥ أصوات) وكانت امتدادا لخلافات أكثر حدة بين علماء وفقهاء الدين من الشيعة والسنة - نصت على أن "الدين الرسمى لإيران هو الإسلام والمذهب هو الجعفرى الاثنا عشرى"، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير. وأما المذاهب الإسلامية الأخرى، والتى تضم المذهب الحنفى والشافعى والمالكى والحنبلى والزيدى، فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب أحرار فى أداء مراسمهم الإسلامية حسب فقههم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمى فى مسائل التعليم والتربية الإسلامية والأحوال الشخصية والزواج والطلاق والإرث والوصية، وما يتعلق بها من دعاوى المحاكم.

وفى كل منطقة، يتمتع أتباع أحد هذه المذاهب بالأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة فى حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى.

وتعرضت المادة (٧٦) من مسودة الدستور المقترح لمناقشات وخلافات حادة، وهى المادة الخاصة برئيس الجمهورية، وتم تعديلها إلى النص النهائى فى الدستور وحملت الرقم (١١٥) بعد إقرارها على النحو التالى: "أن يكون إيرانى الأصل، ويحمل الجنسية الإيرانية مؤمنا ومعتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمى للبلاد".

يرتكز الرأى الذى ينكر طائفية الدستور على النحو المذكور على مجموعة من الأسانيد، أبرزها:

أ- إن الدستور اعتمد فقه مدرسة أهل البيت (ع) وأصولها الفقهية فى استنباط الأحكام، لأنه يعبر عن حقائق شرعية وقانونية لها علاقة مباشرة بالواقع الذى لابد أن يخضع لإحدى المدارس الفقهية الإسلامية، وهى هنا المدرسة التى تتبعها الأغلبية الساحقة من الشعب الإيرانى، وإن الدستور لم ينطلق فى ذلك من منطلق طائفى، بل إنه كان يتعامل تعاملا فقهيا وقانونيا مع الموضوعات والقضايا.

ب- حرص الدستور على التركيز فى أكثر من مادة على وحدة المسلمين، حيث جاء فى المادة الحادية عشرة: "بحكم الآية الكريمة "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" يعتبر المسلمون أمة واحدة، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الاتحاد السياسى والاقتصادى والثقافى فى العالم الإسلامى".

وقد حرص مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الإمام الخمينى، فى أكثر من موضع وأكثر من مناسبة على أن يؤكد أولوية الوحدة الإسلامية على كل اعتبار طائفى أو عرقى بين الدول والشعوب الإسلامية. فتعليقا على كل الخلافات بل والصراعات التى صاحبت مناقشة مسودة مشروع الدستور وإقرار الصيغة النهائية وما قيل إن بعض المواد تقسم المجتمع المسلم إلى طوائف ومذاهب، أعلن الإمام الخمينى: "إن طرح مسألة تقسيم المسلمين إلى سنى وشيعى وحنفى وحنبلى لا معنى لها أساسا، المجتمع الذى يريد أفراده جميعا خدمة الإسلام والعيش تحت ظلال الإسلام لا ينبغى أن يثير هذه المسائل. كلنا إخوة، وكلنا نعيش قلبا واحدا. غاية الأمر أن الحنفى يعمل بفتوى علمائه وهكذا الشافعى، وثمة مجموعة أخرى هى الشيعة تعمل بفتاوى الإمام الصادق (الإمام جعفر)، وهذا لا يسوغ وجود الاختلاف، فلا ينبغى أن نختلف مع بعضنا، أو يكون بيننا تناقض، كلنا إخوة. على الإخوة الشيعة والسنة اجتناب كل اختلاف، فالاختلاف بيننا اليوم هو لصالح الذين لا يؤمنون بالسنة ولا بالشيعة، ولا بالمذهب الحنفى ولا بسائر المذاهب والفرق الإسلامية، وهؤلاء يريدون القضاء على هذا وذاك، فهمهم بث الفرقة بينكم".

ج- رغم تمذهب دستور الجمهورية الإسلامية فى موارد الخلاف، إلا أنه منح أتباع المدرسة السنية من أبناء الشعب الإيرانى فرصا متكافئة فى جميع المجالات.

د- اعترف الدستور بالمذاهب السنية الأربعة والمذهب الزيدى وحقوق أتباع كل منها إلى جانب المذهب الشيعى الاثنى عشرى، رغم أن أتباع المذاهب السنية الأربعة لا يتجاوزون ٧٪ من عدد السكان، أى ما يقرب من ثلاثة ملايين -آنذاك- من عدد السكان البالغ (٣٦) مليونا عام ١٩٨٠.

هـ- إن إقرار الدستور تم بطريقة ديمقراطية كاملة عبر التصويت داخل مجلس الخبراء الذى أعده، حيث وافق عليه ٥٢ عضوا، وعارض صوتان وامتنعت ثلاثة أصوات عن التصويت.

هذه الأسانيد والحجج لها اعتبارها بالطبع لكنها لا تكفى لنفى وجود مشكلة طائفية سياسية داخل إيران، وأن الخطاب السياسى له مضامين طائفية فى مواجهة أزمة عجلت فى تفجرها بعد ثمانية أيام فقط من انتصار الثورة. عوامل كثيرة بعضها داخلى له علاقة مباشرة بالخصوصية الاجتماعية القومية الجغرافية للدولة الإيرانية، وبعضها له علاقة بالصراعات السياسية الداخلية، وبعضها الآخر، الذى يعطيه الخطاب الرسمى الأولوية، يرجع للعوامل الخارجية، وما يسميه هذا الخطاب بـ "الغزو الطائفى" الإقليمى والدولى.

فمن الناحية الإثنية، ينتمى معظم أهل السنة فى إيران إلى الأقليات القومية (الكردية والتركمانية والبلوشية والعربية)، وقد تكامل العامل القومى مع العامل المذهبى ليكونا أساسين قويين لتفجير المشكلة الطائفية، ومنطلقا لاعتراض أبناء السنة على حكام إيران (الفرس والأتراك). وقد تأطرت من خلال ذلك المفاهيم والمطالب القومية بأطر مذهبية، مما حول القضية المذهبية إلى قضية سياسية. ولقد ظلت هناك دائما "خطوط تماس" بين ما هو سياسى وما هو مذهبى فى بعض الأحيان، حتى صار من الصعب التفريق بين حجم الدور السياسى والعنصر المذهبى فى بعض المشكلات والقضايا المثارة.

وجاء العامل الجغرافى ليفاقم من ظاهرة التمايز الطائفى - العرقى، وليزيد من حساسيتها السياسية ويحولها فى كثير من الأحيان إلى قضية أمن قومى من ناحية، وليعطى، فى أحيان أخرى، لإيران فرصا سانحة لامتلاك أوراق ضغط قوية فى علاقاتها مع دول الجوار الإقليمى، وفقا لحالة الاستقرار والتماسك السياسى الداخلى فى إيران، ووفقا لأنماط علاقاتها مع تلك الدول بين التعاون والصراع.

فالمناطق ذات الأكثرية السنية، التى هى مناطق الأقليات العرقية تقع، دون استثناء، فى أطراف إيران، وعلى تماس مباشر مع المناطق ذات الأكثرية السنية فى الدول المجاورة. فمناطق الأكراد الإيرانيين السنة تقع فى أقصى غرب إيران قرب الحدود مع العراق وبجوار مناطق الأكراد العراقيين السنة، وتقع مناطق التركمان أقصى شمال إيران قرب الحدود مع جمهورية تركمانستان، ذات الأغلبية التركمانية السنية. أما البلوش، فتقع مناطقهم أقصى الجنوب الغربى قرب الحدود مع

باكستان وبجوار مناطق البلوش الباكستانيين السنة. وهناك أيضا من أهل السنة من أصول قومية مختلفة يقطنون شمال شرقي إيران على الحدود مع تركمانستان وأفغانستان، إضافة إلى العرب السنة فى جنوب إيران بمحاذاة الموانئ الجنوبية الخليجية. هذا التوزيع الجغرافى السكانى يجعل المناطق السنية الإيرانية على مقربة شديدة من جوار جغرافى متماثل قوميا وطائفيا، ومن ثم يجعل هذه المناطق أكثر عرضة للتأثير وللتغلغل السياسى والدعائى، ويعطى لدول الجوار الجغرافى فرصا قوية للتدخل فى الشئون الداخلية الإيرانية، واستخدام وتوظيف القضية الطائفية لأغراض سياسية، تماما كما تتمتع إيران بقدرات مشابهة لاستخدام هذه الورقة أيضا للتدخل فى شئون دول الجوار السنية، ناهيك عن امتلاكها فرصا أخرى لتوظيف الأغلبية الشيعية فى بعض هذه الدول (العراق والبحرين) والأقليات الشيعية فى بعضها الآخر (السعودية والكويت والإمارات) لتحقيق أهداف سياسية إيرانية فى هذه الدول.

وقد أعطت هذه الخصوصيات للقوى الإقليمية المجاورة للعراق والقوى الدولية فرصا لتفجير المشكلة الطائفية فى العراق ضمن مسعاها لاحتواء الثورة الإيرانية التى وجدت نفسها فى صدام مباشر مع هذه القوى، الأمر الذى أدى إلى تكثيف الخطاب الطائفى المعادى لإيران واضطرار إيران إلى التورط فى الخطاب ذاته فى مواجهة قلاقل طائفية وعرقية داخلية، وفى مواجهة محاولات اختراق خارجية، وهو ما حدث بكثافة فى السنوات الأولى لتأسيس الجمهورية الإسلامية، وعلى الأخص مع تفجر الحرب العراقية - الإيرانية التى استمرت ثمانية أعوام كانت كفيلة بوصم الخطاب السياسى الرسمى الإيرانى بالكثير من المظاهر الطائفية على الأقل من باب رد الفعل، إن لم يكن من باب الفعل لمواجهة الدعاية المكثفة التى حملت عنوان محاصرة "فارسية التشيع"، فى وقت لا يشكل فيه الفرس سوى ٢٠٪ من مجموع الشيعة فى العالم، وبينهم ٤٠ مليون شيعى عربى، على نحو ما عبر عنه أحد المسئولين فى إحدى الدول العربية الخليجية بقوله: "المشكلة الحالية التى تواجه الحكومات العربية تأتى من مصدر واحد هم الشيعة، وقد آن الأوان لتوجيه ضربة قاصمة لهم ورميهم فى البحر أو وراء الحدود.. إن الشيعة فى البلاد العربية يشكلون الخطر الأساسى على الأمة، فعلى الشعب العربى الاستعداد لدخول المعركة الحقيقية ضدهم". وعلى نحو ما عبر هنرى كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكى الأسبق، عشية مؤتمر الطائف عام ١٩٨٢ بقوله: "يجب أن تعتبروا الثورة الإيرانية ثورة شيعية، ويجب على العالم السنى أن يقف بوجه الغزو الشيعى".

لقد أفرز هذا الواقع الطائفى الداخلى والضغوط الإقليمية والدولية، التى استهدفت محاصرة واحتواء مشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية مبكرا، خطابا سياسيا طائفيا عبر عن نفسه فى مناسبات عديدة رغم الإنكار الرسمى لمثل هذا الخطاب، الأهم أنه انعكس فى شكل ممارسات سياسية على المستويين الداخلى والإقليمى.

فعلى المستوى الداخلى، تباين الواقع فى إيران عما نص عليه الدستور خلال العهود التى سبقت عهد رئاسة محمود أحمدى نجاد. وعلى ضوء هذا الواقع، يمكن الوقوف على شواهد عدة تدل على أن تعسفا كانت تمارسه الحكومة الإيرانية فى مجال الحرية الدينية. ومن بين هذه الشواهد أن وجود أهل السنة فى الحياة السياسية لا يتناسب وحضورهم فى مؤسسات الدولة، فلا يوجد محافظ واحد سنى المذهب فى المحافظات ذات الأغلبية السنية، مثل محافظة كردستان. كما أنه لا يمكن لأى من أهل السنة ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، لأن الدستور نص صراحة على أن يكون الرئيس من أتباع المذهب الشيعى الاثنى عشرى دون غيره.

كذلك لا يوجد مسجد لأهل السنة فى العاصمة طهران، رغم المطالب المتكررة لسكان العاصمة من أتباع المذاهب السنية، بدعوى تخوف بعض الأوساط الحكومية من إثارة حساسية مذهبية. كما لا يقتصر الأمر عند منع الدولة بناء المساجد لأهل السنة فى طهران التى يوجد بها أكثر من نصف مليون سنى، أو فى المدن الكبرى مثل أصفهان ويزد وغيرها، بل إنه قد تخطى إلى تبنيها مجموعة من الإجراءات التعسفية ضد أهل السنة، مثل هدم عدد كبير من مساجد أهل السنة، حتى فى المناطق ذات الأغلبية السنية، مثل: سلماس، شاهين دز، وكنار وشابهار فى بلوشستان، وهشت بر فى جيلان، فضلا عن هدم مسجد الشيخ "فيض" بشارع خسروى فى مدينة مشهد بمحافظة خراسان وتحويله إلى حديقة عامة وساحة خضراء، وإغلاق عدد آخر من مساجد أهل السنة أيضا فى كل من مدن: شيراز وأورميه وسننذج وسقر وميانداوب، وغيرها.

كما عمد النظام إلى تأسيس مراكز إسلامية شيعية كبيرة وسط المناطق المأهولة بأهل السنة، وعهد بمسئوليتها لفقهاء غير ملمين بظروف هذه المناطق، مما كان يعنى حتمية استياء أهل السنة، خاصة أنهم ممنوعون من حرية الدعوة لمذهبهم بالمثل.

ويعانى أهل السنة كبتا سياسيا وقمعا وتعدد حالات الاعتقال على خلفيات سياسية، ودون أسانيد وحجج قوية، خاصة لعلمائهم، بتهمة بث الفرقة بين المسلمين، منها اعتقال الشيخ مفتى زاده، أحد أشهر علماء السنة، بتهمة اعتناق الأفكار الوهابية. كما ظلت الحكومة مصرة على عدم الاعتراف بالمدارس الدينية السنية التى أقيمت قبل الثورة، وبالتالى يؤخذ الطلبة بالمدارس السنية إلى التجنيد الإجبارى، رغم أن نظراءهم من الطلاب بالمدارس الشيعية معفون منها.

لقد حاول النظام استحداث مناسبات تقرب بين الشيعة والسنة، مثل قيام الزعيم آية الله خامنئى باستحداث أسبوع الوحدة بين السنة والشيعة فى الفترة من ١٢ إلى ١٧ ربيع الأول من كل عام، كنوع من التقريب بين اتخاذ أهل السنة يوم ١٢

ربيع الأول احتفالا بمناسبة مولد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، واتخاذ الشيعة يوم ١٧ ربيع الأول لهذه المناسبة، فأصبح أسبوع الوحدة يضم التاريخين. وقام الرئيس أحمدى نجاد باستحداث منصب مستشار يختص بشئون أهل السنة، هو مولوى محمد اسحق مدنى، لكن لم تحدث هذه الخطوة تقدما ملحوظا، إذا أخذنا فى الاعتبار المطالب التى دونتها جماعة الدعوة والإصلاح السنية فى إيران فى بيانها السياسى الأول فى ٣٠ مارس ٢٠٠٥، وطالبت فيه الحكومة الإيرانية بتطبيق العدالة، ورفع جميع صور التمييز المذهبى والقومى التى تمارس ضد أهل السنة. وحمل البيان، الذى جاء عشية بدء الحملة الانتخابية لمرشحى الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التى فاز فيها محمود أحمدى نجاد، عشر نقاط طالب فيها بتطبيق البنود المعطلة فى الدستور الإيرانى، ورفع جميع الممارسات والسياسات التمييزية، وندد باستمرار بقاء النخب من أهل السنة فى السجون أو فى المنافى ضمن سياسة متعمدة هدفها تحجيم دور أهل السنة ودفعهم إلى الانزواء.

لقد أثرت هذه الخصوصيات الداخلية بدرجة كبيرة على دور ومكانة إيران إقليميا ودوليا، فالعداء للاستكبار العالمى والصهيونية وضع إيران فى موقف صعب مع الولايات المتحدة والعالم الغربى. هذا الموقف الصعب تحول إلى عداء غربى مفرط لإيران مع تقدم المشروع النووى الإيرانى وعجز الغرب عن احتوائه، وأصبحت إيران متهمة أمريكيا وغربيا بأنها "دولة مارقة" و"داعمة للإرهاب" بسبب دعمها وانحيازها للمقاومة العربية لإسرائيل، وإصرارها على امتلاك قدرات عسكرية متطورة قادرة على حماية مشروعها الوطنى، وإصرارها على استكمال برنامجها النووى.

كما أثرت هذه الخصوصيات على علاقات إيران الإقليمية. فاتجاه إيران إلى نهج سياسة تصدير الثورة فى سنواتها الأولى، ودعوتها للتغيير فى الدول المجاورة المحافظة وعداؤها للغرب وإعلانها مواقف عدائية جذرية من الكيان الصهيونى ومن الصراع العربى- الإسرائيلى، باعتباره صراع وجود وصراع كل الأمة، والتورط فى دعم بعض أنشطة معارضة فى عدد من دول المنطقة، خاصة فى إقليم الخليج، والإصرار على الاستمرار فى احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات- كل هذا أدى إلى قلب خريطة التحالفات الإقليمية رأسا على عقب. فبدلا من أن تكون إيران حليفا للدول العربية المحافظة فى الخليج وللامريكيين، تحولت إلى مصدر للتهديد بالنسبة لكل هذه الأطراف: عرب الخليج، والولايات المتحدة، وإسرائيل، وعرب تيار التسوية السلمية، نظرا لما قامت به إيران اولا من تعرية وكشف مدى تورط هذه الدول العربية فى علاقات تتعارض مع ثوابت الامة، وما قامت به ثانيا من تهديد شرعية النظم الحاكمة فى هذه الدول.

وبسبب هذا الانقلاب فى خريطة التحالفات، اتجهت كل هذه الأطراف نحو العراق وحفزته لغزو إيران، الأمر الذى فرض على الجمهورية الإسلامية والعراق خوض حرب استنزاف متبادلة لمدة ثمانى سنوات، خضعا بعدها، وعقب تحرير الكويت من الاحتلال العراقى، إلى احتواء أمريكى مزدوج امتد حتى أحداث عام ٢٠٠١ التى فجرت واقعا عدوانيا جديدا ضد إيران والعراق، انتهى باحتلال العراق بعد غزوه، ووضع إيران فى موقع العدو، وعلى رأس ما سمته واشنطن "محور الشر"، الذى أخذ يدفع نحو فرض استقطاب إقليمى بعد نهاية حرب ٢٠٠٦ الإسرائيلية - الأمريكية ضد لبنان، وسعى واشنطن إلى تأسيس شرق أوسط جديد من رحم تلك الحرب، بعد أن فشل مشروع تأسيس شرق أوسط كبير، انطلاقا من العراق.

وهكذا، نستطيع أن نقول إن الجمهورية الإسلامية اكتسبت مكانة جديدة إقليمية ودولية، انطلاقا من مشروعها الإسلامى الثورى وأنماط تحالفاتها الإقليمية والدولية التى فرضها التزامها بهذا المشروع.

فقد طرحت الجمهورية الإسلامية رؤية إسلامية ثورية مناقضة لـ "إسلام السلطة" الذى انحاز تقليديا إلى الغرب، خاصة فى الستينيات، وقاد حربا باردة ضد المشروع القومى العربى. هذا الطرح الإيرانى فتح المجال لتحقيق مصالحة بين العروبة والإسلام على قاعدة مشروع نهضوى حضارى عربى يجمع بين إسلامية الأمة وعروبتها، لكن إيران ظلت بعيدة عن هذا الطرح كمشارك، لكونها دائمة التحفظ على دعوة القومية العربية، وللقيود الطائفية التى تحول دون انخراطها فى هذا التوجه.

كما استطاعت إيران أن تتحول بعيدا عن قيود عهدها الإمبراطورى التابع للغرب باتجاه قيادة تيار تحررى مناهض للاستعمار والصهيونية، وأعادت دمج نفسها فى وسطها الحضارى الإسلامى، وقيادة التيار المعادى للاستعمار والصهيونية.

كما نجحت إيران فى أن تطرح مفهوما للتغيير الداخلى أو- على الأقل- الإصلاح فى نظم إسلامية تقليدية، حيث ظل النموذج الثورى الإيرانى ملهما لتطلعات شعبية عديدة، لولا أن هذا النموذج ظل يعانى محدوديته الطائفية التى أمكن لمنافسيه أن يحاصروه بسببها، ويحولوا دون تحويله إلى نموذج إسلامى يمكن الاقتداء به دون قيود أو عوائق طائفية.

وبسبب التزام إيران بمشروعها الإسلامى الثورى وبدافع من مصالحها الوطنية أيضا، انحازت إلى تيار المقاومة والممانعة العربية، وتحولت إلى أهم داعم لمنظمات المقاومة العربية، خاصة الإسلامية فى لبنان وفلسطين، بعد انحسار الدعم العربى تحت ضغوط أمريكية وأوروبية بمزاعم الحرب على الإرهاب، بعد أن تم توصيف هذه المنظمات بعد أحداث ٢٠٠١ على أنها "إرهابية".

رغم ذلك، فإن الدور الإيرانى واجه أيضا الكثير من الإخفاقات بسبب تنامى الفجوة بين ما هو مطروح من شعارات وما يمارس من سياسات. وقد تكشف ذلك فى اختبارين مهمين،

الأول: الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، والثاني: الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة التي بدأت في يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨.

في الاختبار الأول، لم تقف إيران ضد الغزو الأمريكي للعراق، وتحالفت، ولو بشكل غير مباشر عن طريق أعوانها في العراق، مع الاحتلال، عندما وجدت في هذا الاحتلال تمكينا لحلفائها من الشيعة والعرب ومن الأكراد من حكم العراق وإسقاط حكم صدام حسين، الذي نسب زورا إلى السنة العرب. أيدت إيران مشاركة حلفائها في مجلس الحكم الانتقالي، وأيدت دستور بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق، وساندت الاستفتاء على هذا الدستور الذي انتهك عروبة العراق وأسس للمحاصصة الطائفية، ودعم دعوة الفيدرالية التي تتهدد وحدة العراق، وناهضت انحياز منظمات وأحزاب شيعية للمقاومة، خاصة التيار الصدري، وأوقعت إيران نفسها بهذه السياسة في تناقض صارخ مع موقفها المعلن والمتشدد ضد الاستعمار الأمريكي ودعمها للمقاومة التي وقفت إلى جانبها بقوة في لبنان وفلسطين.

كشف الاختبار الثاني عن ضعف الموقف الإيراني، حيث لم تستطع إيران أن تفعل شيئا عمليا يوقف العدوان ويدين المعتدي، رغم سخونة خطابها السياسي المناهض للمعتدلين العرب. فالعجز الإيراني، وعجز تيار الممانعة، لم يستطع إنقاذ المقاومة وحماية الشعب الفلسطيني. وحتى عندما شاركت إيران في مؤتمر قمة غزة بالدوحة بوفد عالي المستوى ترأسه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، فإن هذا المؤتمر لم يستطع اتخاذ قرارات عملية بمستوى الشعارات التي كانت مرفوعة طيلة أيام تلك الحرب.

وإذا كان المشروع الإيراني الإسلامي قد أعطى دفعات قوية للمشروع الإسلامي الراديكالي العربي في مواجهة النظم الإسلامية العربية التقليدية، وأعاد دمج إيران في وسطها الحضاري، خصوصا عندما اتخذ هذا المشروع الإيراني من قضية فلسطين واسترداد القدس السليب عنوانا بارزا له، فإنه لم يستطع أن يبلور مشروعا إسلاميا عالميا بسبب البعد المذهبي للمشروع الإيراني الذي أعطى لأعدائه والمتربصين به فرصا مواتية للنيل منه، ووصفه بأنه مشروع طائفي مذهبي، أو أنه مشروع فارسي صفوي، خصوصا مع اعتماد إيران بدرجة كبيرة في القيام بدورها الإقليمي على حلفاء مذهبيين، خاصة في لبنان والعراق، واقتران التمدد السياسي الإيراني، عربيا وإفريقيا، بالتمدد المذهبي الشيعي.

ودخل هذا المشروع في تناقضات مع جيرانه بسبب تمسكه بأطماع إيرانية منذ عهد الشاه، خاصة جزر الإمارات الثلاث والبحرين، التي لا تزال تمثل بؤرا ساخنة للتوتر بين إيران وجيرانها، وتحول دون خلق توافق إقليمي يمكن أن يقود إلى بلورة رؤية جماعية للأمن الإقليمي في الخليج، وهي الرؤية التي ستظل متعثرة في ظل استمرار ثلاثة ثوابت إيرانية، الأول: الاعتماد الإيراني على التفوق في القوة العسكرية في إدارتها لعلاقاتها الإقليمية، الأمر الذي يدفع الآخرين إلى البحث عن موازن خارجي لموازنة القوة العسكرية الإيرانية، وهو ما يفتح أبواب التدخل العسكري الأجنبي على مصراعيها في الخليج ويحول دون التوصل إلى توافق إقليمي حول أمن خليجي مستقر ومتوازن.

الثاني: الحرص الإيراني الشديد والمغالي فيه على فارسية اسم الخليج، ورفض أي وجود عربي مشارك في أمن الخليج، والتعامل مع أي جهد هادف إلى تعريب الأمن في الخليج وربط أمن الخليج بالأمن القومي العربي على أنه تهديد للمصالح القومية الإيرانية، وأن أي وجود عسكري عربي في الخليج يعتبر وجودا أجنبيا.

الثالث: رفض إيران مقترحات الإمارات لحل النزاع حول الجزر الثلاث، خاصة الذهاب إلى محكمة العدل الدولية، والتطرف في المواقف لدرجة الزعم بأن الجزر الثلاث ملكية كاملة لإيران، بعد أن كانت تتحدث عن المشكلة باعتبارها مشكلة مختلفا عليها.

مكن مجمل هذه الممارسات، خاصة بعد تفاقم مشكلة البرنامج النووي الإيراني، الأمريكيين من فرض حالة جديدة من الاستقطاب الإقليمي بين محور "للاعتدال" موال لواشنطن، وآخر "للشر" يضم إيران وسوريا ومنظمات المقاومة العربية، بعد إسقاط النظام العراقي واحتواء النظامين الليبي والسوداني إضافة إلى كوريا الشمالية، وهي الدول التي سبق أن صنفت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ باعتبارها محورا للشر، حسب اتهام الرئيس السابق جورج دبليو بوش.

وفق هذا التقييم، نستطيع أن نرصد أهم التحديات التي تواجه الجمهورية الإسلامية وهي على النحو التالي:

١- التحدي الداخلي المتعلق بإجابة السؤال المحوري الذي طرحه الأمريكيون منذ سقوط نظام الشاه وقيام نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو: إلى متى سيبقى نظام هذه الجمهورية؟ بمعنى آخر، يعتبر التحدي الأهم الذي يواجه إيران، والذي لم نتحدث عنه تفصيليا، هو تحقيق المعادلة الداخلية الصعبة: التقدم والاستقرار. التقدم بمعنى استمرار النجاح في بناء الدولة القوية اقتصاديا وعسكريا والمتقدمة علميا وتكنولوجيا، واستمرار اقتران هذا التقدم بتحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي الداخلي التي تعكس مدى قوة التماسك السياسي حول المشروع الوطني، وتعكس الانخراط الواسع لأبناء إيران ضمن مشروع الجمهورية الإسلامية، والتوافق حول التوجهات الإقليمية والدولية لهذا المشروع. ما يحدث في إيران من تفاعلات سياسية ساخنة تقترب من الصراع والانقسام حول سياسات الحكومة الإيرانية على مستوى السياسة الخارجية، سواء ما يتعلق بإدارة أزمة البرنامج النووي أو انحيازات

الحكومة لقضايا إقليمية بعينها، والانقسام إلى درجة الافتراق حول السياسة الاقتصادية للحكومة، يؤكد أن التماسك السياسي يواجه تحديات حقيقية، خصوصا في ظل انحياز المرشد الأعلى لإعادة انتخاب الرئيس أحمدي نجاد، ورفض قطاعات إصلاحية لهذا الترشيح، والتطاول على مقام الزعامة بسبب انحيازها السياسي غير المرغوب فيه.

٢- ضيق الخيارات الإيرانية في التعامل مع أزمة البرنامج النووي الإيراني، واضطرار إيران إلى التورط في برنامج إنفاق عسكري باهظ التكاليف، تزداد خطورته على برامج التنمية الاقتصادية مع التراجع الحاد في أسعار النفط.

٣- تورط إيران في عداءات إقليمية يمكن أن تتخذ كذرائع لتبرير شن أي عدوان ضد إيران في المستقبل، عندما تكون الفرصة مواتية، خصوصا في ظل الأوضاع شديدة التوتر التي أعقبت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتوقيع إسرائيل مذكرة أو صفقة التعاون الأمني مع الولايات المتحدة التي شجعت إسرائيل على وقف الحرب من طرف واحد، وتقضي بتحميل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي مسئولية توفير مظلة بحرية لحماية إسرائيل من تمرير الأسلحة إلى قطاع غزة بحريا، والنص صراحة على أن إيران مصدر لتهريب تلك الأسلحة، بما يعني أن حصارا بحريا سوف يبدأ من المحيط الهادي ثم الخليج فبحر العرب ثم خليج عدن والبحر الأحمر، وسوف يمتد إلى الشواطئ المتوسطية أمام قطاع غزة بهدف منع تهريب أسلحة إلى داخل قطاع غزة. هذا الاتفاق جعل مهمة حماية إسرائيل مهمة أمريكية- أطلسية، وسيفرض عسكرة غير مسبوقة في المنطقة، وسيضع إيران على رأس المستهدفين، الأمر الذي يهدد بالمزيد من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، ويجعل من إيران هدفا عاجلا وليس آجلا لأي عمل أو تهديد عسكري.

٤- يأتي العامل المذهبي البارز في المشروع الإسلامي الإيراني ليمثل تهديدا حقيقيا لفرص تحول هذا المشروع إلى مشروع إسلامي عالمي أو إلى مشروع حضاري للأمة الإسلامية، كما أنه يحول دون قبول إيران كطرف فاعل في تكتل إسلامي يؤسس لمثل هذا المشروع ويضم أركان الأمة الثلاثة: العرب والأتراك والفرس، دون تجاهل للأمم الإسلامية في آسيا وإفريقيا خاصة في باكستان وإندونيسيا وماليزيا والهند ونيجيريا، وغيرها من الدول الإسلامية. فالخلاف الإقليمي مع إيران، المدفوع بقوى عالمية، يتحول إلى صراع سرعان ما يظهر فيه العامل المذهبي كمحدد أساسي حاكم في محاولة لاحتواء المشروع السياسي الإيراني بالتركيز على طائفيته ومذهبيته، والإمعان في إبراز السلبيات دون ذكر للإيجابيات. تهديدات وتحديات في حاجة إلى دراسة ومراجعة حقيقية، بعد أن نجح نظام الجمهورية الإسلامية في الصمود ثلاثين عاما منذ سقوط العهد الإمبراطوري الشاهنشاهي وحتى الآن.

ثانيا- تقييم مسار العلاقات العربية - الإيرانية:

تخضع العلاقات بين الدول للعديد من المحددات والاعتبارات التي يمكن أن تخلق الإدراكات المتبادلة بين هذه الدول، كل منها للأخرى، على قاعدة "العدوان/ الصداقة" أو على قاعدة: "الصراع / التعاون". بعض هذه المحددات والعوامل ذات طابع خاص بكل دولة وخصوصية نظامها السياسي والنخب الحاكمة، وبعضها إقليمي خاص بمنظومة التفاعلات الإقليمية وأنماط التحالفات القائمة، وبعضها الآخر دولي، خاصة ما يتعلق بدور القوى الدولية في الأقاليم، ومدى تنافس هذه القوى، وأهمية كل إقليم وخصوصية علاقته بالنظام العالمي الحاكم.

ومن الصعب إخراج العلاقات العربية - الإيرانية عن هذا الإطار من الفهم، فهي تخضع للعديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، ولكن هذا التعقيد يتضاعف إذا كان الأمر يتعلق بالإدراك العربي للتهديد الإيراني، أو ما تمثله إيران من تهديد بالنسبة للعرب. فإلى جانب كل تلك الأسباب التي سبق الحديث عنها، هناك أسباب أخرى كثيرة بعضها تاريخي لم تزل آثاره ممتدة وتكشف عن نفسها في كل فرصة سانحة تسمح بذلك، كما هو الحال بالنسبة للخلاف حول اسم الخليج، هل هو خليج عربي أم خليج فارسي، لكن البعض الآخر- وهو الأهم- نابع من خصوصيات عربية، وأخرى إيرانية، ناهيك عن تأثير ذلك التغلغل الدولي العميق ، خاصة الأمريكي، في شئون إقليم الشرق الأوسط والجزء الخليجي منه على وجه الخصوص، وتأثير التداخل المتزايد بين الخليج وتطوراته ونظام الصراع العربي- الإسرائيلي وتحدياته، خصوصا منذ حرب الخليج الثانية (حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١)، حيث تم إقحام دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر مدريد للسلام، وبتحديد أكثر منذ الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ . إذ أضحى الوجود الإسرائيلي أمرا واقعا، ولم يعد الإسرائيليون مستعدين للقبول بالفصل بين أمن الخليج وأمن المشرق العربي، حيث يرون أنفسهم طرفا فاعلا ومؤثرا فيه.

لكل هذه الأسباب، بات مستبعدا الحديث عن إدراك عربي واحد لإيران وما تمثله بالنسبة للعرب والنظام العربي، بل أضحى ضروريا الحديث عن إدراكات عربية متعددة لإيران، وعلاقات عربية متعددة مع إيران، إدراكات ليست فقط متعددة، بل ومتباينة وأحيانا متناقضة تمتد بين ما هو أقصى عداوة وتمتد إلى ما هو أقصى صداقة، وفقا للنموذج الذي صاغه باري بوزان Barry Buzan الذي تحدث فيه عن محور "العداوة/ الصداقة" فيما يشبه تدرج ألوان الطيف على النحو الذي تحدث عنه كل من كانتوري وشبيجل ووصفاه بـ "طيف العلاقات".

هذه الإدراكات العربية المتعددة والمتباينة لإيران لا تقتصر فقط على مستوى إدراك الدول العربية، بل تمتد إلى إدراك

النخب العربية وإدراك الرأى العام. ففى الوقت الذى ترى فيه حكومات عربية أن إيران مصدر للتهديد، ترى فيه نخب عربية أن إيران على العكس هى دولة صديقة بل وشقيقة للعرب، وقد تتنوع مواقف الرأى العام بين هذين الإدراكين. الأكثر من ذلك أن التعدد فى الإدراكات يأخذ أحيانا تنوعا فى الإدراك الواحد، بمعنى أن دولة عربية قد ترى أن سياسة إيرانية ما تعتبر تهديدا، فى حين لا ترى فى سياسة إيرانية أخرى تهديدا. فعلى سبيل المثال، قد ترى دولة عربية أن استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث تهديد، فى حين لا ترى أن المسعى الإيرانى لامتلاك برنامج نووى يعتبر تهديدا. كذلك، ينقسم الإدراك العربى للدور الإيرانى فى العراق وفى لبنان، لكن من يرفض الدور الإيرانى فى العراق قد يؤيد الدور الإيرانى فى لبنان، وهناك من يرفض إيران بالمطلق. ولعل فى دراسة مستقلة للإدراك العراقى واللبنانى والفلسطينى لإيران يمكن أن نقدم نموذجا مهما لمستوى التعقيد الذى يتعلق بهذا الإدراك، خصوصا إذا أخذت مثل هذه الدراسة بتحليل مقارن لهذا الإدراك على مستوى النخب الحاكمة، ومستوى النخب المثقفة، ومستوى الرأى العام. فمثل هذه الدراسة ستقدم لنا خليطا متنوعا من الإدراكات التى قد تبدو شديدة الغرابة بسبب التباين الشديد فى الرؤى، ليس فقط بين المستويات التحليلية الثلاثة، بل وأيضا داخل كل مستوى من هذه المستويات.

هذا التعدد والتنوع فى الإدراك العربى لإيران الذى يمتد بين أقصى عداوة وأقصى صداقة يفرض نفسه فى الوقت الراهن كواقع، أو كأمر واقع لأسباب أخرى كثيرة، منها:

١- إن واقع التقسيم والتجزئة للوطن العربى، الذى فرض وجود ٢٢ دولة عربية تحظى بعضوية النظام العربى ومنظمته الإقليمية (جامعة الدول العربية) حال دون وجود إدراك عربى واحد لإيران فى ظل تنوع المصالح بين الدول العربية إلى درجة التباين، وأحيانا التناقض، وتعدد وتباين التحالفات والعلاقات بين هذه الدول وإيران، وبين هذه الدول والقوى الدولية والإقليمية التى تتشابك فى صراعات مع إيران.

٢- هذا الانقسام، الذى حال دون وجود إدراك عربى واحد للأمن القومى العربى ومصادر تهديد هذا الأمن، قام بدور مهم فى تباين إدراك الدول العربية لإيران. فقد كشفت دراسة حديثة بعنوان "تهديدات الأمن القومى العربى" عن أن الوطن العربى ينقسم إلى خمسة أقاليم فرعية لكل منها بيئتها الجيواستراتيجية الخاصة التى تؤثر بقوة على رؤيتها الأمنية وإدراكاتها لمصادر التهديد، هى: إقليم المشرق العربى، وإقليم الخليج، وإقليم البحر الأحمر ووادى النيل، وإقليم القرن الإفريقى، وإقليم شمال إفريقيا. كما كشفت هذه الدراسة عن أن تنوع وتباين البيئة الجيواستراتيجية لكل نظام أمنى فرعى عربى أفرز تنوعا وتباينا فى إدراك مصادر التهديد لكل نظام فرعى من هذه الأنظمة الخمسة. ومن بين هذه الإدراكات المتنوعة لمصادر التهديد، تباين إدراكات كل نظام أمنى فرعى عربى لإيران كمصدر للتهديد. فإيران تحتل المرتبة الثالثة كمصدر للتهديد فى إقليم المشرق العربى بعد الإرهاب وأدواته، وتهديد الاختراق الإمبريالى المتمثل فى الوجود الأمريكى الاحتلالى فى العراق، والحضور الأمنى فى الخليج. وبعد إيران، تأتى إسرائيل، ثم التهديد البيئى، وأخيرا التهديدات الداخلية. وفى إقليم الخليج، جاءت إيران فى المرتبة الأولى، خاصة برنامجها النووى، وبعدها التهديد الناجم عن تفاقم الوضع فى العراق، ثم الإرهاب فى المرتبة الثالثة، وبعده، التهديد الناجم عن الوجود العسكرى الأمريكى وعن الصراع الأمريكى-الإيرانى على النفوذ فى الخليج، وأخيرا التهديد الناجم عن الهجرة الأجنبية فى الخليج. وهنا نلاحظ، حسب الدراسة، غياب إسرائيل كمصدر للتهديد بالنسبة لإقليم الخليج. أما إقليم وادى النيل والبحر الأحمر، فإن إيران لم ترد كمصدر للتهديد، حيث ضمت مصادر التهديد لهذا الإقليم أربعة مصادر، هى على الترتيب: التهديد الذى يعانيه السلم الأهلى والوحدة الوطنية (السودان والصومال نموذجان)، ثم التهديد الناجم عن التدخل الخارجى فى الخيارات الوطنية (الأمريكى على وجه التحديد)، ثم التهديد الإسرائيلى، وأخيرا طموحات إثيوبيا المثيرة للقلق. أما مصادر التهديد لإقليم شمال إفريقيا، فتتركز فى التهديد الإرهابى والتهديد الموجه للسلم الأهلى. وهنا، نلاحظ غياب إدراك إيران كمصدر للتهديد، كما غابت إسرائيل هى الأخرى كمصدر للتهديد.

٣- اشتباك إيران مع العرب بحزمة متنوعة من القضايا الخلافية التى تحول دون وجود إدراك محدد بعينه لإيران، وتفرض الالتباس فى الإمساك بمثل هذا الإدراك، حيث تفرض إيران نفسها أحيانا كمصدر للتهديد (فى العراق والخليج)، وحيث تفرض نفسها أحيانا كدولة صديقة بل وحليفة (العلاقة الإيرانية مع حزب الله والعداء الإيرانى لإسرائيل).

٤- تفاقم حالة الاستقطاب العربى بسبب حالة التبعية العربية غير المسبوقة للولايات المتحدة فى وقت تخوض فيه الولايات المتحدة صراعا مريرا ضد إيران، وتدفع الدول العربية للدخول كطرف أساسى فيه. فالمشروع الأمريكى للشرق الأوسط الجديد، الذى كشفت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس فى أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦، ثم لقاؤها فى نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى ومصر والأردن، كان بداية لفرض استقطاب إقليمى جديد بين محور للاعتدال يضم الدول العربية الست الصديقة للولايات المتحدة وبالتحديد (دول مجموعة ٦+٢)، ومحور آخر للشر يضم إيران وسوريا وحزب الله اللبنانى وحركتى حماس والجهاد الإسلامى فى فلسطين.

هذا الاستقطاب الذى أرادته واشنطن كشف للرئيس الأمريكى جورج بوش عن قاعدة الفرز الأساسية فيه وهى: التحالف أو الشراكة مع إسرائيل والعداء لإيران. طالب بوش

الدول العربية بالالتزام بهذا التوجه أثناء زيارته للمنطقة فى يناير ٢٠٠٨، وجدد هذا الطلب فى زيارته لها مرة أخرى فى مايو ٢٠٠٨ على هامش مشاركته فيما سمى بـ "العيد الستينى لتأسيس دولة إسرائيل"، حيث ركز على وصف إيران بأنها المصدر الأساسى للإرهاب ولدعم الإرهاب فى العالم. فقد وصف بوش إيران بأنها "أكبر دولة راعية للإرهاب فى العالم"، وقال إن "السماح لها باكتساب أكثر أسلحة العالم فتكا سيكون خيانة للأجيال فى المستقبل لا يمكن غفرانها".

وذكرت مصادر فى مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى، حسب إذاعة الجيش الإسرائيلى، أن زيارة بوش لإسرائيل (مايو ٢٠٠٨) أفضت إلى "نتيجة محورية" تتمثل فى "التوافق على ضرورة القيام بعمل ملموس" ضد إيران، وأن بوش قال إنه "يتوجب معالجة جذرية لمشكلة إيران وأن يكون لهذه المعالجة انعكاسات إيجابية على المنطقة برمتها وتؤدى إلى تغير فى نمط أداء حزب الله وحماس".

خلفيات هذا التوجه الأمريكى كشف عنها سيمور هيرش، الصحفى الأمريكى المرموق، الذى سبق أن كشف عن حقيقة التورط الأمريكى فى الحرب التى شنتها إسرائيل على لبنان فى صيف ٢٠٠٦. هيرش كشف عن هذه الخلفيات فى محاضرة مهمة له فى القاهرة بدعوة من مؤسسة محمد حسنين هيكل، ثم عاد ونشر ما قاله فى دراسة مهمة بمجلة نيويوركر، أعادت صحيفة السفير البيروتية نشرها كاملة فى ٢٦ فبراير ٢٠٠٨.

جوهر هذا التوجه أن الولايات المتحدة وضعت استراتيجية جديدة للمنطقة، انطلقت من إعادة تقييمها للتطورات التى شهدتها، واستخلص منها المحللون الأمريكيون أنهم يواجهون خطرين، أحدهما يهدد استمرار الهيمنة الأمريكية على النفط العراقى، كما يؤثر على نفوذها فى العالم العربى، والثانى يهدد الحسابات الإسرائيلية ويخل بتوازن القوى فى المنطقة.

واعتبر أولئك المحللون أن إيران هى المصدر الأساسى للخطرين، وبالتالى فإن هدف السياسة الجديدة هو توجيه ضربة لها تستهدف إضعافها وتركيعها من خلال الاستراتيجية التى أطلق عليها اسم "إعادة التوجه"، أو "إعادة النظر فى الأهداف"، وتم الانتهاء منها فى أواخر عام ٢٠٠٦، ووصفها مستشار حكومى أمريكى له علاقات وثيقة مع إسرائيل بأنها، أى هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، "تعتبر تحولا رئيسيا فى السياسة الأمريكية .. إنها بحر من التغييرات". لكن أهم ما فى هذه الاستراتيجية هو تلك الإدراكات الأمريكية الجديدة لإيران كمصدر للتهديد كما نقلها هيرش، وما قاله بأن دولا عربية ليست فقط على اتفاق كامل مع الأمريكيين فى هذا الإدراك، بل إنها تدفع به وتغذيه.

هذا الإدراك يقول أولا إن إيران أصبحت أشد خطرا على المنطقة من إسرائيل، وإن التهديد الإيرانى، بما قد يصحبه من انبعاث شيعى، يفوق ما يمثله المتطرفون من أهل السنة الذين هم الأعداء الأقل شأنا (تنظيم القاعدة). هذا يعنى أن الإرهاب والحرب الدائرة ضده لم تعد بالأساس ضد تنظيم القاعدة وحلفائه، بل ضد إيران والانبعاث الشيعى.

ويقول ثانيا إن مواجهة هذا الانبعاث أو "الخطر الشيعى" وما أخذ يعرف بـ "الهلال الشيعى" يجب أن يواجه بتأسيس "هلال سنى" يتسع لضم دول عربية إقليمية سنية، مثل تركيا وباكستان إلى جانب دول "مجموعة ٦+٢" العربية، أى دول مجلس التعاون الخليجى الست ومصر والأردن.

اللافت للانتباه، هنا، أن إسرائيل دخلت على الخط وأعلنت على لسان وزيرة خارجيتها - فى ذلك الوقت- تسيبى ليفنى أنها تسعى للتحالف مع الدول السنية فى المنطقة لمواجهة الخطر الإيرانى.

مجمل هذه التوجهات الأمريكية - الإسرائيلية بمشاركة أطراف عربية أخذت تدفع بفرض حالة جديدة من الاستقطاب الإقليمى بين محورى الاعتدال والشر، حيث أضحت إيران هى المعنية بالشر بصفة أساسية، وهى المقصودة بالعداء.

لقد انخرطت دول عربية فى هذه التوجهات التى أخذت تتحول إلى سياسات، ولكن بدرجات مختلفة، فى حين حرصت دول أخرى على أن تبقى متوازنة فى علاقاتها مع إيران، بينما أكدت أطراف ثالثة تحالفها مع إيران، وهى الأطراف المتهمة بعضوية محور الشر مع إيران، خاصة سوريا وحزب الله وحركة حماس.

هذه المواقف الثلاثة من تلك التوجهات الأمريكية الجديدة هى أولا تعبير عن درجة انخراط دول عربية فى المشروع الأمريكى الجديد فى الوطن العربى، وهى ثانيا تقدم تصنيفا دقيقا لإدراكات الدول العربية لإيران بين موقف يرى إيران مصدرا للتهديد، وموقف آخر يراها حليفا استراتيجيا، أو -على الأقل- صديقا يعتمد عليه، وموقف ثالث متوازن بين إدراك إيران كعدو أو كمصدر للتهديد، وإدراكها كحليف أو صديق. ونستطيع أن نقول إن هذا الموقف الثالث يكاد يكون الموقف الأصدق فى إدراكه لإيران، فهو يمثل القطاع الشعبى العريض أولا، ويمثل مواقف دول عربية ومؤسسات. لكنه، وهذا هو الأهم، القاسم المشترك لكل المواقف العربية، بمعنى أن الدول العربية التى تدرك أن إيران مصدر للتهديد لا تلجأ فى العادة إلى تعميم هذا الإدراك، لكنها ترى أن إيران مصدر للتهديد فى قضايا معينة، وأنها طرف صديق أو محايد على الأقل فى قضايا أخرى.

بمعنى أن الإدراكات غير ثابتة، فهى متحركة بين محورى "العداوة/ الصداقة"، وأن القضايا الخلافية والمتنازع عليها هى العامل الحاسم، أى أن الإدراك يتعلق بسياسات إيران إزاء قضايا معينة أكثر من كونه إدراكا لإيران نفسها التى تحظى بمكانة مهمة فى الإدراك العربى، ممتدة فى أعماق التاريخ العربى الإسلامى.

إذا أضفنا إلى ذلك ما هو مثار بشأن الخصوصية المذهبية الشيعية لإيران وتأثيرها الواضح على قرار السياسة الخارجية الإيرانية، فإن الإدراك العربى لإيران، ومن ثم العلاقات العربية مع إيران تزداد تعقيدا، حيث تصبح خاضعة للإدراك السياسى لإيران فى إبراز قضايا بعينها، ومقيمة سلفا باعتبارها سياسة مذهبية شيعية، الأمر الذى تنبهت إليه إيران فى السنوات الأخيرة، وحرصت على نفى أى بعد مذهبى فى توجهات سياستها الخارجية. ولكن هذا الحرص الإيرانى على تبنى خطاب سياسى غير طائفى، بما يتناسب مع ما تريد أن تحافظ عليه طهران من خصائص لمشروعها السياسى، يتعارض مع ما تضطر إليه طهران من ممارسات سياسية تعبر عن الوزن الحقيقى للمحدد الطائفى فى صنع هذه السياسات، خاصة فى الدول والمجتمعات التى توجد بها أغلبية أو تجمعات شيعية. فالسياسة الإيرانية الإقليمية يمكن وضعها ضمن الإطار التالى: "فى فلسطين حيث لا وجود ملموس لطائفة شيعية نحن مسلمون.. وفى العراق ولبنان حيث الوجود الشيعى القوى نحن شيعة". أما فى الخليج، فالخطاب الطائفى يختلط مع الخطاب السياسى، وتمتزج الممارسة السياسية بالأدوار الطائفية، نظرا لما يربط إيران من خصوصيات ومصالح مع النظم العربية الحاكمة فى الخليج، وما يجب أن تقوم به إيران من أدوار لخدمة التجمعات ذات الأصول الفارسية والتجمعات العربية الشيعية فى تلك الدول.

لقد ساهمت ظروف كثيرة فى تأزيم العلاقات العربية- الإيرانية بخصوص العديد من القضايا الخلافية، خاصة ما يتعلق بالعراق وأمن الخليج ولبنان وفلسطين وجزر الإمارات، بعضها يرجع إلى أخطاء فى الممارسات الإيرانية، وتكثيف الاعتماد فى أحيان كثيرة على الأدوات الطائفية التى تفجر عادة الكثير من الحساسيات والإرباك فى الأداء السياسى العربى، وبعضها يرجع إلى كثافة التركيز الأمريكى على المشروع الشرق أوسطى، والسعى إلى فرض استقطاب إقليمى يدفع إلى فرض وإنجاح هذا المشروع، وتوظيف أدوات ضغط أمريكية عديدة شديدة الحساسية لنظم الحكم العربية، خاصة ورقة الإصلاح الديمقراطى والدعوة بين حين وآخر إلى إسقاط "الدولة الفاشلة" فى إقليم الشرق الأوسط، وهو المصطلح الذى درجت الأدبيات السياسية الأمريكية على استخدامه كفزاعة لترويع نظم حكم عربية وإجبارها على تقديم تنازلات استراتيجية فى ملفات مهمة، أغلبها له علاقة مباشرة بالمشروع السياسى الإيرانى، وعلى الأخص العراق ولبنان وفلسطين، ناهيك عن ملف البرنامج النووى الإيرانى، وهى ملفات تسعى واشنطن لإجبار الدول العربية على التورط فيها ضمن مخطط احتواء أطراف "محور الشر" وعلى رأسها إيران.

لقد تأخرت إيران كثيرا فى إدراك إحدى الحقائق المهمة فى إدارة سياستها الخارجية، وهى أنه بدون توافق إقليمى مع هذه السياسة، فإنها معرضة حتما لمواجهة الكثير من العقبات والتحديات. لقد تجاهلت إيران طيلة أكثر من عامين أهمية اتخاذ مبادرات حسن نوايا تجاه الدول العربية الخليجية، وبالتحديد فى ملفات ثلاثة، هى: الملف النووى الإيرانى، وملف جزر الإمارات العربية الثلاث، وملف الأمن الإقليمى الخليجى. لكنها فوق هذا كله، ضربت عرض الحائط بأى اعتبار يخص مصالح هذه الدول أولا، ومصالح العالم العربى كله فى العراق ثانيا، حيث اندفعت بنشوة مفرطة نحو العراق الجريح لتنال منه وتثأر وتصول وتجول، دون تحسب لمشاعر، ودون تدبر لردود فعل غير عابئة لا بالمصالح الوطنية والقومية للدول العربية، ولا بمشاعر الشعب العربى فى هذه الدول، ولا بحقيقة أن هناك من يتعمد الوقيعة بينها وبين جيرانها العرب، خاصة أن هذا الذى سيتعمد القيام بالوقيعة - وهو الولايات المتحدة - له من النفوذ والسطوة التى تمكنه من فرض الكثير من إملاءاته على حكومات هذه الدول.

لم تكترث إيران بأهمية التشاور مع حكومات الدول العربية فى الخليج بشأن الملف النووى، رغم أن الأمريكيين كانوا حريصين على ترويع هذه الدول من البرنامج النووى الإيرانى، وكانوا يضغطون للخروج بموقف خليجى يتهم إيران بأنها أصبحت مصدرا للخطر، وأن برنامجها يهدد الاستقرار الإقليمى لتوظيف هذا الموقف لدى الكونجرس للحصول على موافقته لاتخاذ سياسات حاسمة ضد هذا البرنامج. لقد ركز الإيرانيون جهودهم لتأمين الدعم الروسى والصينى لبرنامجهم النووى، كما ركزوا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبى للوصول إلى الولايات المتحدة بهدف إشراكها فى مفاوضات هذا الملف. أما البعد الإقليمى والخليجى خاصة، فكان غائبا تماما عن هذا النشاط الإيرانى، وكأن الدول العربية الخليجية غير معنية بتطورات هذا الملف.

وفى الوقت الذى استمرت فيه السياسة الإيرانية على ثوابتها بخصوص قضية جزر الإمارات، اندفعت بقوة نحو العراق ووقعت فى خطأ الانحياز للاحتلال الأمريكى- البريطانى للعراق، فى وقت كانت تعلن فيه انحيازها للمقاومة فى كل من فلسطين ولبنان، حيث ساندت الأحزاب والميليشيات الشيعية والكردية الموالية للاحتلال، واعترفت مبكرا بما يسمى بـ " مجلس الحكم الانتقالى "، وساندت الانتخابات المزيفة التى لم يكن لها غير معنى واحد هو تكريس الطائفية السياسية كقاعدة للحكم فى العراق، بما يمكن الحلفاء الشيعة من السيطرة على السلطة فى بغداد دون اكتراث بكون هذه السيطرة الشيعية على السلطة السياسية فى العراق سيطرة بدعم أمريكى ولصالح استمرار الاحتلال الأمريكى.

والآن وبعد كل ما حدث فى الحرب الإسرائيلية الإجرامية على قطاع غزة، وما تأكد من عجز وفشل محورى الاعتدال والممانعة فى القيام بأدوار فاعلة لوقف العدوان ومعاقبة المعتدى، فقد اعتدت القوات الإسرائيلية على القطاع ودمرته فى حرب إبادة أقرب إلى الهولوكوست بإرادة إسرائيلية مطلقة وبدعم

أمريكى- غربى، وخرجت منه بقرار إسرائيلى مسنود بدعم أمريكى - غربى، (اتفاق الأمن الذى وقعته كوندوليزا رايس مع تسيبى ليفنى قبيل ساعات من وقف تل أبيب الحرب). لم يشفع لدول محور الاعتدال صداقتها مع إسرائيل ولا تحالفها مع الولايات المتحدة لمنع الحرب، ولم تستطع دول الممانعة امتلاك القدرة اللازمة لردع إسرائيل عن شن هذه الحرب، وعجزت عن أن تتواصل فعليا مع المقاومين داخل قطاع غزة. لم تفعل الأطراف الثلاثة الرئيسية، إيران وسوريا وحزب الله، أى دور فاعل وحقيقى لمنع هذه الحرب ومعاقبة الكيان على جرائمه.

هذا التقصير والعجز المتبادل لمحورى الاستقطاب الإقليمى، الذى هو عنوان التوصيف الحقيقى الراهن للعلاقات العربية - الإيرانية بعد ٣٠ سنة من عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إنذار خطر للطرفين، وناقوس يدق وبقوة ليعلن أن الاستقطاب الذى تورطت فيه العلاقات العربية - الإيرانية، سواء كان بإرادتها أو فرض عليها، أخذ يشكل تهديدا خطيرا للمصالح القومية للعرب وإيران، وأنه لابد من إعادة تقييم جادة لهذه الممارسات الخاطئة المتبادلة بين إيران والعرب لصون طموحات أمة لا تزال شعوبها تتطلع إلى وحدتها.

لقد أحيت الثورة الإيرانية آمالا عريضة لدى قطاعات شعبية عربية كثيرة، بعضها إسلامى وبعضها قومى راديكالى، كانت تحلم باستعادة تأسيس المشروع النهضوى للأمة، ولكن الممارسات الخاطئة والتدخلات الخارجية أجهضت كل هذه الأحلام، ولعب مكر التاريخ دوره بضراوة. فعندما كان هناك مشروع عربى قومى نهضوى تقوده مصر الناصرية ضد الاستعمار الغربى والصهيونية ومشروعات الأحلاف، ويسعى إلى توحيد الأمة العربية والتواصل القوى والفعال مع مشروعها الإسلامى، كانت إيران غارقة فى تبعيتها للغرب وفى تحالفها مع الكيان الصهيونى، وتورطت فى تحالف مع الرجعية العربية فى محاربة هذا المشروع القومى العربى. وعندما استعادت إيران نفسها، وفجرت ثورتها وأسقطت حكم الشاه العميل، وطرحت مشروعا نضاليا ضد الاستعمار والصهيونية، ويدعو إلى توحيد الأمة الإسلامية وطرح مشروع إسلامى ثورى، كانت مصر قد غرقت فى سلامها مع الكيان الصهيونى، بعد أن نجحت قوى الثورة المضادة فى الانقضاض على الثورة القومية والانحراف بها فى الاتجاه المضاد، بعد وفاة زعيمها جمال عبد الناصر.

لكن إيران الثورة، ورغم كل روعة شعاراتها، أظهرت عداء مبكرا لمشروع القومية العربية، وأسرفت كثيرا فى إظهار "فارسيتها" على نحو ما هو حادث بالنسبة لاسم الخليج العربى، واحتلالها لجزر الإمارات، كما أسرفت فى مذهبيتها، التى جعلت منها عنوانا لثورتها، وتورطت فى عمليات تدخل فى الشئون الداخلية لبعض الدول، وفجرت الأزمة المذهبية التى كانت المادة الخام لتأسيس مشروع الاستقطاب الإقليمى الجديد، الذى سعت واشنطن فى عهد رئيسها جورج بوش لفرضه على المنطقة.

هذا التقييم قد يكون فيه من الصراحة الكثير، لكنه حتما مفعم باحترام الثورة الإيرانية، وحريص على المزج بين هذه الثورة ومشروع الثورة العربية، بل إنه يتطلع إلى إعادة تثبيت أركان الأمة: العرب والإيرانيين والأتراك، فى مشروع نهضوى حضارى عربى إسلامى قادر على مواجهة الأخطار والتحديات وإنجاز التقدم والنهضة والوحدة.

وهناك مهام عاجلة إيرانية وعربية يمكن البدء بها لتمهيد السبل للانطلاق الجاد نحو إحياء هذا الأمل:

المهمة الأولى: أن تسعى إيران إلى مراجعة انحيازاتها وسياساتها الطائفية فى المنطقة، سواء فى الخليج أو فى العراق، خصوصا أن دولا عربية خاصة مصر، أخذت تراجع موقفها من مسألة "الهلال الشيعى" التى تم الترويج لها فى أثناء وعقب الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦. وفى محاضرة وزير الخارجية المصرى، أحمد أبو الغيط، أمام مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكينجز فى إطار زيارته القصيرة لواشنطن (فبراير ٢٠٠٦)، حرص على عدم إنكار حجم الدور الإقليمى لإيران فى الشرق الأوسط بجانب مصر وتركيا، لكن وإن كان قد قال إن إيران فى ظل تنامى دور الشيعة فى العراق تسعى لاستغلال الموقف وخلق نموذج إيرانى آخر هناك، فإنه قال أيضا: "إن الهلال الشيعى غير مكتمل ولا ينطبق على الواقع الإقليمى، حيث إن الهلال يمتد من إيران حتى جنوب لبنان، لكنه يمر بكل من الأردن وسوريا، وهما بلدان يتمتعان بأغلبية عظمى من السنة، وبذلك فإن فكرة الهلال الشيعى غير واقعية".

المهمة الثانية: إيجاد سبيل للتفاهم حول القضايا الخلافية الثنائية والإقليمية :

١- بمراجعة السياسة الإيرانية فى العراق والتوقف عن طموحات السيطرة و"ملء الفراغ" على نحو ما جاء على لسان الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد، والسعى للحفاظ على وحدة واستقلال العراق من خلال العمل المشترك مع الدول العربية لإنهاء الاحتلال واستبداله بقوات أمن تابعة للأمم المتحدة لحين اكتمال بناء القوات الأمنية العراقية، والتصدى لكل محاولات النيل من وحدة العراق واستقلاله الوطنى، خاصة مشروعات "الفيدراليات" لاسيما الفيدراليات ذات الهوية الطائفية والعرقية، والأخذ بعين الاعتبار إنهاء مشروع الطائفية السياسية والمحاصصة بين الطوائف، والاتجاه لبناء نظام ديمقراطى يعتمد مبدأ المواطنة كأساس للعلاقات السياسية، دون تمييز دينى أو طائفى أو عرقى أو جنسى.

٢- بالتوقف عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية فى الخليج، ووضع نهاية لطموحات الضم وتهديد استقلال بعض الدول الخليجية، خاصة البحرين، بعد كل الأزمة التى أثارها نشر مقال حسين شريعتمدارى، ممثل السيد خامنئى، فى صحيفة "كيهان" وتداعيات هذا المقال، خاصة تعليقات المتحدث بلسان الخارجية الإيرانية، محمد على حسينى، الذى

أساء تعقيبه على زيارة وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متقى إلى محاولات احتواء أزمة مقال شريعتمدارى الذى طالب فيه بضم البحرين لإيران، وندد بدعم دول مجلس التعاون الخليجى لحقوق دولة الإمارات العربية فى جزرها الثلاث. حيث نفى أن تكون زيارة متقى للاعتذار، كما أنه علق على مقال جديد لشريعتمدارى، وقال: "إن المقال (يقصد المقال الأول الخاص بدعوة ضم البحرين لإيران) ليس تعبيرا عن وجهة نظر شخصية دون أسانيد، وإنما هى على العكس نظرة شخصية أو موقف شخصى مدعم بوثيقة تاريخية قوية".

٣- التوقف عن توجيه تهديدات إلى دول الخليج العربية فى حال تعرض إيران لعدوان أمريكى، فى وقت تحرص فيه هذه الدول على رفض أى عدوان على إيران، وتراه ضررا فادحا لمصالحها الوطنية وللأمن والاستقرار الإقليمى فى الخليج.

٤- الحرص على إيجاد حل تفاوضى عادل لمشكلة الجزر المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية، بقبول الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية على غرار تجارب خلافية حدودية سابقة نجحت المحكمة فى حلها (تجربة جزر حنيش بين اليمن وإريتريا، وتجربة فشت الدبل، وجزيرة حوار بين قطر والبحرين) ما دامت إيران واثقة بأن لديها الأوراق الثبوتية القوية التى تؤكد ملكيتها لهذه الجزر.

كل هذه الخطوات ليست مهمة إيرانية بحتة، بل هى مهمة كل الأطراف، المهم أن يكون التعامل سياسيا مع كل القضايا. عندها، يمكن إيجاد فرص مواتية للحل أو- على الأقل - للتفاهم والحوار.

المهمة الثالثة: خلق توافق عربى- إيرانى، بمشاركة تركية فاعلة لإنقاذ الموقف الفلسطينى، قادر أولا على استعادة حق المقاومة الفلسطينية فى الدفاع عن شعبها، وفتح حوار جاد مع الإدارة الأمريكية الجديدة لإحياء مشروع سلام عادل يستعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، ومعاقبة الكيان الصهيونى على جرائمه فى قطاع غزة. ولعل البداية الحقيقية لهذه المهمة هى التوجه نحو استعادة الوحدة الفلسطينية بين كل الفصائل، وفقا لمشروع وطنى فلسطينى جديد نابع من تقييم تجربة الحرب الأخيرة واستخلاص دروسها.

المهمة الرابعة: تطوير فرص التعاون المتاحة بين الدولتين وبين إيران والدول العربية، حيث إن هناك العديد من الملفات للتعاون. هناك ملف العراق، وملف فلسطين، وملف لبنان، وهناك أيضا ملف برنامج نووى سلمى. كما أن فرصة إسرائيل فى الإفلات ببرنامجها النووى العسكرى خطر هائل بالنسبة لمصر وإيران، والتعاون المصرى - الإيرانى فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد هذا البرنامج وضد طموحات إسرائيل الجديدة الساعية من خلالها إلى الحصول على موافقة الولايات المتحدة ودول غربية أخرى لإمدادها بمفاعل نووى لإنتاج الطاقة الكهربائية، على أن يكون خاضعا للإشراف الدولى، بما يعنى تجنيب البرنامج العسكرى هذا الإشراف، والاستفادة من البرنامج الجديد لتوفير الوقود النووى للبرنامج العسكرى.

مصلحة العرب مع إيران تماما فى تمكينها من امتلاك برنامج نووى سلمى تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأن ما ستحققه إيران سيفتح أبوابا واسعة أمام نوايا مصرية متجددة لامتلاك برنامج نووى. هناك تعاون وتفاهم عربى - إيرانى بالفعل فى هذا الاتجاه، يمكن أن يوظف لصالح أجندة مشتركة لإعادة بناء الثقة بينهما.

إيران ودول الخليج العربية .. علاقات متوترة

■ د. محمد سعد أبو عامود*

ازدادت فى الآونة الأخيرة حدة التوتر فى العلاقات الإيرانية - العربية بصفة عامة، ومع دول الخليج العربية بصفة خاصة، وذلك لأسباب عديدة، يرجع بعضها إلى التطورات الاستراتيجية المتعلقة بتوازن القوى الإيرانى - الخليجى، والإيرانى - العربى، وهى تطورات عمقت من الخلل القائم أصلا فى هذا التوازن لصالح الجانب الإيرانى.

وترتبط أسباب أخرى لهذا التوتر بعوامل خارجية، أبرزها التحولات التى تشهدها السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالانسحاب الأمريكى المخطط من العراق وباتجاه الإدارة الأمريكية الجديدة، إلى تبنى خيار الحوار المباشر مع إيران للبحث فى الملفات المعلقة بين البلدين، وهى ملفات ذات أهمية بالغة، حيث ترتبط ارتباطا مباشرا بمستقبل الأوضاع فى المنطقة. أما المجموعة الثالثة من الأسباب، فترتبط بالأوضاع الإقليمية فى المنطقة العربية، فى فلسطين، ولبنان، والعراق، والخلافات العربية - العربية بشأنها، الأمر الذى أتاح الفرصة لإيران للتدخل لتوظيف هذه الأوضاع العربية، والتأثير على توجهاتها ومساراتها بما يتوافق والمصالح الاستراتيجية الإيرانية. وفى النهاية، هناك مجموعة من الأسباب تعود إلى الأوضاع الداخلية فى إيران، سواء ما يرتبط منها بالصراع الدائر بين المحافظين والإصلاحيين، أو ما يتعلق بالتحولات فى مراكز القوة فى بنية النظام السياسى الإيرانى، وصولا للمشكلات الداخلية المتعلقة بالأوضاع المعيشية للشعب الإيرانى.

ولا شك فى أن الأطراف العربية تتحمل مسئولية فى قيام هذا الوضع. فرغم وضوح الخلل فى التوازن العربى - الإيرانى، منذ فترة ليست بالقصيرة، فإن الجانب العربى لم يقم باتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهته بما لا يغرى أى طرف بتجاهل المصالح العربية. كما أن عدم الاهتمام بإعادة بناء العلاقات العربية - العربية وعدم التوصل إلى آليات ملائمة لإدارة الخلافات العربية - العربية أدى إلى ازدياد حدة الاستقطاب فى هذه العلاقات، وهو ما أتاح الفرصة للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية، بما فيها إيران، للتدخل فى الشئون العربية ومحاولة توظيفها والتأثير عليها، بما لا يتلاقى بالضرورة مع المصالح العربية .

مظاهر التوتر بين إيران ودول الخليج العربية :

١- تصريحات إيرانية بشأن مملكة البحرين :

ليست التصريحات الإيرانية بشأن مملكة البحرين بالجديدة، ومعظم هذه التصريحات تدور حول أن البحرين كانت تخضع للسيطرة الإيرانية، وتشكك فى استقلال المملكة وانتمائها العربى. هذه الادعاءات الإيرانية لا تستند إلى أسانيد قانونية أو تاريخية، خاصة أن استقلال المملكة قد تم حسمه من خلال استفتاء شعبى بإشراف وتنفيذ الأمم المتحدة، واكتسب سنده الشرعى والقانونى من خلال اعتراف المجتمع الدولى بدولة البحرين كدولة مستقلة وذات سيادة، وبالتالى حصلت على عضوية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وقد اعترفت الدولة الإيرانية باستقلال البحرين وتبادلت التمثيل السياسى والدبلوماسى معها، وتمت إقامة لجنة مشتركة بين البلدين تعقد سنويا وبشكل دورى فى عاصمتى الدولتين. كما وقع البلدان العديد من الاتفاقيات التى تنظم العمل فى مجالات التعاون

(*) استاذ العلوم السياسية، جامعة حلوان .

المختلفة بينهما، بما فى ذلك الجانب الأمنى والتزام الجانبين بهذه الاتفاقيات على المستوى الرسمى. وبرغم التزام مملكة البحرين بسياسة حسن الجوار، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية الإيرانية، إلا أن بعض الأوساط الإيرانية قد دأبت على إثارة هذا الموضوع من فترة إلى أخرى.

وقد شهدت الفترة محل البحث تزايدا واضحا فى معدل إثارة هذه الادعاءات، فبعدما كانت تأتى على فترات متباعدة، فإنها تكررت بشكل متلاحق ومتكرر على مدى زمنى محدود. كما أن مصدرها قد تغير من أشخاص يمكن القول إنهم من خارج النظام إلى مصادر ذات صلة واضحة برأس النظام، المرشد العام للثورة الإسلامية، أو من عناصر من داخل النظام الإيرانى ذاته. ففى الحادى عشر من يوليو ٢٠٠٧، أدلى شريعت مدارى، مستشار المرشد العام، بتصريحات صحفية تحدث فيها عن التبعية التاريخية للبحرين لإيران، وأن البحرينيين يتحسرون على فوات فرصة العودة لإيران. وقد كرر النائب البرلمانى الايرانى، داريوش قنبر، المعنى نفسه فى مطلع عام ٢٠٠٩، حيث ادعى بأن الشعب البحرينى لو استفتى فسيختار الانتماء إلى إيران، وهو الأمر الذى أثار اعتراضا واضحا فى الأوساط السياسية بمملكة البحرين، خاصة على المستوى البرلمانى. وقد قام عدد من النواب البحرينيين بالرد على ما جاء على لسان النائب الإيرانى، فقد قال النائب محمد المزعل، فى سياق رده، إن على قنبرى أن يكف عن التبجح القومى، فالشعب البحرينى لا يختار غير الانتماء إلى الأمتين العربية والإسلامية، وهو شعب ينظر باحترام إلى كل الشعوب الصديقة، ومنها الشعب الإيرانى، لكن ذلك الاحترام لا ينبغى أن يساء فهمه على أنه قبول بالتدخل الأجنبى فى شئوننا الداخلية أو التشكيك فى ولائنا الوطنى أو الإساءة إلى سيادتنا على أراضينا. وأوضح المزعل أن الاختلاف السياسى الداخلى فى البحرين لا ينبغى فهمه على أنه مجال للتدخل فى الشئون البحرينية أو التفريط فى السيادة الوطنية أو قبول التشكيك فى الولاء الوطنى. فلكل نظام فى العالم توافقاته واختلافاته، لكن له ثوابته التى تعلو على كل الاختلافات، ومنها الانتماء الوطنى والقومى(١).

ثم جاء حديث ناطق نورى، مستشار المرشد العام والمفتش العام فى مكتب قائد الثورة الإسلامية، والذى تناول فيه ما رأى أنه روابط سكانية ومذهبية وطائفية تربط بين الشعب البحرينى وإيران، مشيرا إلى أن البحرين كانت المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، وأن النظام الشاهنشاهى السابق قد تنازل عنها. وقد أثار حديث نورى ردود أفعال قوية على الصعيد البحرينى والعربى والدولى، الأمر الذى دفع الإدارة الإيرانية إلى التحرك السريع والمكثف لاحتواء الأزمة. وأشار نورى فى تصريحات صحفية لاحقة إلى أن كلامه قد تم نقله بعيدا عن السياق الذى قيل فيه، فى حين أكدت السلطات الإيرانية أن ما قاله نورى لا يعبر عن الموقف الرسمى الإيرانى، مؤكدة احترام إيران لسيادة واستقلال البحرين وحرصها على علاقات أخوية وصديقة تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون والعمل المشترك.

وتصف المحللة البحرينية فوزية رشيد هذه التصريحات بقولها: إن المسافة بين تصريح شريعت مدارى عام ٢٠٠٧ وتصريح ناطق نورى عام ٢٠٠٩ قد تم ملء الفراغ بينهما بعدد من الكتابات الصحفية وتصريحات وتحليلات إيرانية تنم عن أنه لا فرق بين عقلية بعض الذين كانوا فى زمن الشاه وعقلية من ينتمون إلى فكر جمهورية إيران الإسلامية، حيث طموحات التاريخ تريد استعادة نفسها اليوم بمقولات تبعية البحرين لإيران والمراهنة مجددا على ولاء وانتماء شعبها، رغم انتهاء صلاحية تلك النيات منذ استفتاء الأمم المتحدة عام١٩٧٠، الذى أجمع فيه الشعب البحرينى بسنته وشيعته على عروبة البحرين، وعلى ولائه وانتمائه لهويتها الصحيحة(٢).

٢- استمرار الخلاف الإيرانى - الإماراتى حول الجزر:

فى أغسطس ٢٠٠٨، قامت وزارة الخارجية الإماراتية باستدعاء القائم بالأعمال الإيرانى وسلمته مذكرة احتجاج على قرار إيرانى بإنشاء مكتبين للأعمال البحرية فى جزيرة أبى موسى المتنازع عليها بين البلدين، إضافة إلى جزيرتى طنب الصغرى والكبرى. وأعربت الإمارات عن أسفها للقرار معتبرة إياه انتهاكا لا يساعد على ترقية العلاقات بين البلدين، وأضافت أن الوضع فى جزيرة أبى موسى لا تزال تحكمه مذكرة التفاهم المبرمة فى نوفمبر ١٩٧١، معتبرة أن إنشاء مكتبين للإنقاذ البحرى وتسجيل السفن البحرية على الجزيرة أعمال غير مشروعة وانتهاك صارخ لمذكرة التفاهم.

وفى مطلع عام ٢٠٠٩، شن نائبان فى مجلس الشورى الإيرانى هجوما شديدا على دولة الإمارات، حيث رأى النائب حيدر بور أنه من الوقاحة أن تدعى الإمارات ملكية أراض إيرانية، والأكثر وقاحة أن يجد هذا الادعاء من يؤيده، فى إشارة إلى دعم دول مجلس التعاون والدول العربية لموقف الإمارات فى المطالبة باستعادة الجزر الثلاث.

كما حذر النائب داريوش قنبرى من أن مطالبة الإمارات بالجزر الثلاث بمثابة إعلان حرب على بلاده، مهددا بأن دعوة من هذا النوع من شأنها أن تؤدى بالفعل إلى اندلاع حرب بين البلدين، مشيرا إلى أن الحرب العراقية - الإيرانية قد اندلعت بسبب مطالبات على الأرض.

وقد وجه موقع تابناك الإلكترونى - التابع لأمين مجلس تشخيص النظام الإيرانى الجنرال محسن رضائى - اتهاما للإمارات بالعمل على طرد عدد من رجال الدين الشيعى. وقال إن السلطات الإماراتية امتنعت عن تجديد إقامة رجل الدين الإيرانى، حجة الإسلام مختار حسنى، وحجة الإسلام كشميرى، ممثل المرجع الشيعى الأعلى آية الله على السيستانى. وأكد أن الإمارات تواصل الإجراءات لطردهما، وطالب بعض النواب الإيرانيين باتخاذ إجراءات تلزم السلطات الإماراتية

بحسن معاملة المواطنين الإيرانيين الذين يترددون عليها، زاعمين أنهم يتعرضون لانتهاكات.

كما اتهمت إيران الإمارات باستغلال الوضع فى غزة لتحريض مجلس الأمن على إصدار قرار لتشديد العقوبات على إيران وتكرار المطالبة بالجزر، معتبرة أن الموقف الإماراتى يدخل فى إطار السعى للحد من النفوذ الإيرانى فى المنطقة(٣).

والواقع أن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال ماتقدم يتمثل فى اللهجة الحادة التى اتسمت بها الانتقادات الإيرانية لدولة الإمارات، وكثافة هذه الانتقادات على المستوى الزمنى. كما أن مصدرها لا يمكن القول إنهم من خارج النظام. فمنهم نواب من مجلس الشورى الإيرانى الذى يسيطر عليه المتشددون الموالون للمرشد العام الذى يمثل رأس الدولة فى إيران. كما أن المصدر الآخر لهذه الانتقادات هو الموقع التابع للأمين العام لمجلس تشخيص الدستور الإيرانى.

وقد تكون هذه الآراء مختلفة عن الموقف الرسمى الإيرانى المعلن تجاه الإمارات، إلا أنها تعكس فى الوقت نفسه نمطا من أنماط التفكير والرؤى القائمة فى نطاق بنية النظام الإيرانى، والتى يمكن أن تبرز عندما تتوافر الظروف الملائمة.

٣- إيران والمملكة العربية السعودية :

يمكننا تحديد أهم مصادر التوتر فى العلاقات الإيرانية - السعودية فى الآتى:

- محاولة إيران اختراق دول مجلس التعاون الخليجى للتأثير على توجهاته بما يتلاءم ومصالحها، وهو الأمر الذى ترفضه المملكة العربية السعودية، وترى أنه يتعدى على نفوذها الاستراتيجى فى نطاق دائرة الجوار المباشر للمملكة.

- التغلغل الإيرانى فى المنطقة العربية واتساع نطاق تأثيره على العلاقات العربية - العربية وعلى الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية والأوضاع بالعراق، وهو ما ترى فيه السعودية محاولة للتأثير السلبى على الدور السعودى فى الدائرة العربية، كما ترى أنه يلحق أضرارا بالمصالح العربية.

- كما ترى السعودية أيضا فى إيران منافسا على زعامة العالم الإسلامى، وأنها تحاول إضعاف الدور السعودى فى نطاق هذه الدائرة المهمة بالنسبة للمملكة.

- الدور الإيرانى المباشر أو غير المباشر فى إثارة القلاقل الداخلية فى المملكة السعودية، وذلك من خلال تشجيع وتبنى أطروحات ومواقف قوى المعارضة الشيعية، والتضخيم والتهييج الإعلامى لبعض الأحداث الداخلية التى قد تقع بالمملكة، ويكون من أطرافها طرف من أبناء الشيعة السعوديين. وقد بدا هذا واضحا فى الأحداث التى وقعت بين بعض المعتمرين من الشيعة وسلطات الأمن السعودية، والتى تحركت على أثرها قوى المعارضة الشيعية السعودية - على نحو غير معهود - حيث أصدرت بيانات الاحتجاج ونظمت المظاهرات فى القطيف وبعض مدن المنطقة الشرقية. كما أصدر بعض المراجع الشيعية بقم ولبنان بيانات طالبوا فيها حكومة المملكة بحماية أبنائها من الشيعة. كما وقع عدد من وجهاء وفقهاء المنطقة الشرقية عريضة تضمنت المطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة المسئولين عما حدث من رجال الأمن وجماعة الأمر بالمعروف، كما تضمنت العريضة مطالب سياسية من النظام السعودى. وأصدر ما يسمى بحزب الله الحجاز بيانا شديد اللهجة يشتمل على تحريض واضح لشيعة السعودية، موجها نقدا لحكومة المملكة، ومطالبا بما سماه بالحقوق السياسية للشيعة بالسعودية. كما طالبت بعض البيانات بتدخل المجتمع الدولى وبقيام القوى الشيعية بتنظيم حملة إعلامية وحقوقية دولية للضغط على المملكة من أجل الاستجابة لمطالبهم.

واللافت للانتباه أن التغطية الإعلامية المكثفة والموسعة لهذا الحدث قامت بها قناة العالم الرسمية الإيرانية، التى تملكها الحكومة الإيرانية، وتوجه إرسالها باللغة العربية للدول العربية، وقد استخدمت فى هذه التغطية البث المباشر وموقعها على الإنترنت.

٤- النفوذ الإيرانى فى العراق :

تتمتع إيران بنفوذ واضح وواسع النطاق فى العراق بعد الغزو الأمريكى للعراق، وسقوط نظام الرئيس صدام حسين. ويرجع ذلك للعديد من الأسباب، أهمها الروابط القوية مع القوى السياسية المسيطرة على مقاليد الحكم بالعراق، كالمجلس الإسلامى الأعلى وحزب الدعوة وغيرهما. وقد اكتسبت إيران نفوذا فى المجتمع العراقى الشيعى عبر قيامها بإنشاء المساجد والحسينيات ومحطات توليد الكهرباء فى جنوب العراق، بالإضافة إلى أنها قامت بتنفيذ برامج استثمارية ضخمة فى كردستان العراق، كما وفرت التدريب والتسليح والتمويل للعديد من الميليشيات العراقية. وتشير العديد من الدراسات الى وجود درجة عالية من النفوذ الإيرانى فى العراق وقدرة عالية على التأثير فى الأوضاع العراقية(٤).

وبالرغم من هذه العلاقات القوية، فهناك أيضا اعتراضات عراقية على بعض السياسات الإيرانية. وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية العراقى - فى حديث صحفى فى التاسع من مارس ٢٠٠٩ نشر بصحيفة الشرق الأوسط - إذ قال إن هناك خلافا كبيرا بين العراق وإيران حول تثبيت وترسيم الحدود البرية والبحرية والنهرية، ولدينا مشاكل مع إيران حول شط العرب الذى انحرف عن مساره. وأضاف الوزير أن العراق تحاول منذ مدة إقناع الجانب الإيرانى بضرورة وأهمية البدء بالتحرك لتفادى المشكلات التى يمكن أن تنجم عن مثل هذا الوضع. وقد رد السفير الإيرانى فى بغداد على تصريحات الوزير العراقى بقوله إنه فى إطار المعاهدة الحدودية بين البلدين، فقد تم تشكيل لجان مشتركة لترسيم الحدود البرية والنهرية، وإن الفرق الفنية التابعة لهذه اللجان فى حالة تكوين، وستقع على عاتقها مسئولية تنفيذ تفاصيل المعاهدة(٥).

والواضح من هذا أنه رد مفتوح لايحدد موعدا للانتهاء من تشكيل هذه اللجان ولا موعد بدء عملها، الأمر الذى يمكن تفسيره على أساس أن الوضع سيظل على حاله لمدى زمنى مفتوح، خاصة أن حالة السيولة القائمة، وفى ظل الأوضاع العراقية القائمة، تتيح لإيران تحقيق مكاسب مهمة، خالقة وضعا جديدا على الارض يصعب على العراقيين تغييره فى ظل المعطيات القائمة. وتشير بعض المصادر العراقية إلى امتداد السيطرة الإيرانية على بعض أجزاء من بعض حقول النفط العراقية، الأمر الذى أوجد حالة من الشراكة الإيرانية - العراقية على بعض هذه الحقول لم تكن معروفة من قبل. وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن الضغوط الإيرانية على الحكومة العراقية كانت أحد أسباب التأخر فى الحصول على موافقة البرلمان العراقى على الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، وأن خلافا قد نشب بين حكومة المالكى وطهران نتيجة لذلك، وأن بعض المسئولين العراقيين القريبين من إيران قد بدأوا يشكون من التدخلات الإيرانية فى الشأن العراقى. إلا أن الإشكالية التى تواجه المسئولين العراقيين فى هذا الشأن تتمثل فيما تملكه إيران من أوراق مؤثرة على الأوضاع السياسية والأمنية(٦).

وتوضح بعض الدراسات أن أغلب الشيعة فى العراق، ورغم اتجاهاتهم الدينية وارتباطاتهم الاقتصادية والتجارية مع إيران، فإنهم لا يريدون أن يعطوا انطباعا بأنهم مجرد ألعوبة بأيدى الفرس(٧). كما أن قطاعات كبيرة منهم لا تؤيد نظرية ولاية الفقيه، ومن ثم فإنهم وإن كانوا يقبلون بعلاقة تعاون قوية مع إيران، فإنهم يرفضون التبعية لها.

وعلى ذلك، فإن النفوذ الإيرانى فى العراق يمثل تهديدا ذا طابع استراتيجى، لأنه يستهدف إحكام السيطرة على مجريات الأمور فى العراق بحيث يظل حليفا تابعا لأطول فترة زمنية ممكنة.

مسببات ودوافع السلوك الإيرانى :

لا يمكن تفسير السلوك الإيرانى تجاه دول الخليج العربية بمعزل عن علاقة إيران بالولايات المتحدة. وتجمع معظم الدراسات الامريكية المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس الأمريكى الجديد أوباما على أنه يواجه ثلاث قضايا أمنية رئيسية وعاجلة، هى الانتشار النووى، والحرب فى العراق، وتأزم الأوضاع الأمنية فى أفغانستان ، وأن العامل المشترك الذى يجمع بين هذه القضايا الأمنية الثلاث هو إيران. وترى هذه الدراسات أنه من غير الممكن تأجيل الملف النووى للعديد من الاعتبارات، ومن ثم فإن الأمر يتطلب تغييرا فى المقاربة مع إيران بشأن هذه الملفات. ويتمثل هذا التغيير فى قبول الولايات المتحدة بحث الملفات الثلاثة مع الجانب الإيرانى كحزمة واحدة، بدلا من الإصرار على بحث كل ملف على حدة، كما فعلت وأصرت على ذلك إدارة بوش. والواقع أن هذا التغيير يتوافق مع ما كانت تطالب به إيران من قبل، حيث إن تناول هذه الملفات كحزمة واحدة يتيح للجانب الإيرانى مساحة واسعة للحركة والقدرة على المناورة فى مفاوضات محتملة مع الجانب الأمريكى .

وتذكر إحدى الدراسات أنه إذا أراد أوباما إثناء إيران عن السعى لإنتاج القنبلة النووية، ويشركها فى بناء استراتيجية أمنية إقليمية ناجحة فى العراق وأفغانستان، فلا بد من بلورة مقاربة شاملة للتعامل مع إيران بشأن هذه القضايا الحساسة. وتقترح الدراسة الأسس التالية التى يمكن أن تقوم عليها هذه المقاربة:

- يجب على الطرفين الاعتراف بترابط هذه المسائل، وإن النجاح فى أى منها يعزز الثقة اللازمة للمضى قدما فى معالجة باقى هذه المسائل.
- التشاور مع بقية الأطراف الإقليمية والدولية واشراكها.
- إنشاء منتدى إقليمى لمناقشة هذه القضايا(٨).

والواقع أن هذا الطرح يتوافق إلى حد كبير مع الرؤى الإيرانية، ويحقق لها العديد من أهدافها الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بمشاركتها فى بناء وإدارة الترتيبات الأمنية فى المنطقة. إلا أن الجانب الإيرانى لا يكتفى بذلك، وإنما يريد اعترافا من الولايات المتحدة وحلفائها، خاصة من دول المنطقة، بأنها القوة الإقليمية الرئيسية، إن لم تكن المهيمنة فى المنطقة. وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن هذه المسألة كانت محل الاختلاف الرئيسى بين الجانبين الأمريكى والإيرانى فى الاتصالات السرية التى جرت بينهما خلال الفترة الأخيرة(٩).

إن الطموح الإيرانى لبلوغ مرتبة القوة الإقليمية الرئيسية يمكن الاستناد إليه فى تفسير هذا التطور الذى شهدته التهديدات الإيرانية لدول الخليج العربية، فى محاولة لإبراز عناصر قوتها وقدرتها على التأثير على الأوضاع فى المنطقة للجانب الأمريكى. وتشير إحدى الدراسات إلى نماذج من التصريحات والمقولات الصادرة عن مسئولين إيرانيين وباحثين، تعبر عن طموح الهيمنة، منها ما قاله حامد زهرى، مسئول حكومى سابق، من أن إيران هى بالفعل قوة عظمى فى المنطقة، وإنها احتلت المكانة الصحيحة، ولا مجال للعودة إلى الوراء. وقول محسن رضائى، القائد السابق للحرس الثورى، لماذا لا تكون إيران هى حامل راية السلام والتنمية والديمقراطية فى المنطقة؟ إن المنطقة لا يمكن أن تنعم بالأمن والاستقرار فى غياب إيران وكل الدول بحاجة إلى الوجود الإيرانى حتى الأمريكيون(١٠).

الانسحاب الأمريكى من العراق وتوازن القوى الإقليمى :

بالرغم من أن الولايات المتحدة سوف تبقى ما يتراوح بين خمسة وثلاثين وخمسين ألف جندى فى العراق حتى نهاية عام ٢٠١١ - وفقا لما هو معلن - فإن الانسحاب الأمريكى سوف

ينتج عنه فراغ استراتيجي تسعى إيران إلى إقناع الولايات المتحدة والدول الغربية والعربية على قدرتها على ملئه. ولعل في هذا ما يفسر الجهود الإيرانية المتوالية في مجال تطوير وإنتاج الأسلحة وإجراء المناورات والتدريبات العسكرية بشكل شبه مستمر، والإعلان عن ذلك من خلال وسائل الإعلام، بالإضافة إلى سعيها المستمر لعقد صفقات من الأسلحة المتطورة من كافة المصادر المتاحة لتجارة السلاح. وكل ذلك من شأنه أن يولد المزيد من الخلل في توازن القوة العربي - الإيراني لصالح إيران، الأمر الذي يساعدها في تحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، ويجعلها في وضع يسمح لها بمطالبة دول الجوار العربية بالمزيد من التنازلات.

وتسعى إيران إلى الحيلولة دون حدوث أي تحالفات إقليمية - إقليمية، وإقليمية - دولية من شأنها أن تعوق حركة الصعود الإيراني.

ولعل في هذا ما يفسر الديناميكية السياسية الإيرانية في التدخل المباشر وغير المباشر مع الملفات العربية الساخنة لإبقائها على درجة ما من التوتر.

كما يفسر الدور الإيراني في تشجيع انقسام الدول العربية بين دول معتدلة ودول مقاومة أو ممانعة، بالإضافة الى محاولة إضعاف كل من الدور المصري والسعودي.

وتسعى إيران إلى الحفاظ على وضعها المسيطر في العراق، حيث يرى الإيرانيون أن ما حدث في العراق، وتحوله من دولة معادية إلى دولة صديقة، كان تحولا أساسيا في موقع إيران الأمني في المنطقة. وفي إطار هذا الهدف، يعول الإيرانيون كثيرا على العامل الشيعي الذي يرى بعض كبار المسئولين الإيرانيين أنه عامل أساسي في استراتيجية إيران الإقليمية (١١). وهذا ما يفسر التحركات الإيرانية في نطاق المجتمعات الشيعية - العربية، ومحاولة الادعاء بأن الدولة الإيرانية هي الممثل والمدافع عن أبناء الطائفة الشيعية، وهو الأمر الذي لا يقبل به قطاع كبير من الشيعة العرب الذين يعتزون بانتمائهم العربي.

نحو رؤية عربية للتعامل الفعال مع التهديدات الإيرانية :

بداية، لا بد أن نشير إلى أن تعرض الدول لتهديدات ذات مصادر خارجية، دولية كانت أو إقليمية، هو من الأمور الطبيعية في المجال السياسي، ويتمثل الطريق إلى مواجهتها في التعرف على أسبابها ودوافعها، وتحديد الآثار التي يمكن أن تنتج عنها، ومدى خطورتها، والتوصل إلى السياسات والآليات الملائمة للتعامل معه. ويجب أن نأخذ في الاعتبار ان كل تهديد بقدر ما يحمل من مخاطر فإنه يتضمن قدرا من الفرص الكامنة التي يمكن من خلال التفكير العلمي الخلاق الكشف عنها، وتوظيفها بما يتلاءم والأهداف والمصالح الاستراتيجية.

إن نموذج العدو والصديق، الذي قامت على أساسه العلاقات الدولية في مراحل تاريخية سابقة، لم يعد هو النموذج الملائم لإدارة العلاقات الدولية المعاصرة، وذلك مع استثناء قابل للنقاش بالنسبة لبعض اصراعات المستمرة والموروثة عن مراحل تاريخية سابقة. والنموذج الذي نراه ملائما لإدارة العلاقات الدولية المعاصرة هو نموذج نطلق عليه اللا عدو واللا صديق، طبقا للمقولة المعروفة إن العلاقات بين الدول لا تعرف صداقة دائمة، ولا عداوة دائمة، وإنما تعرف وتقوم على المصالح دائما.

إن إيران دولة رئيسية من دول الإقليم تدخل بتاريخها، وحضارتها، وثقافتها، وروابطها الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية في نطاق النسيج الاجتماعي والسياسي للإقليم وهي بهذا تختلف عن إسرائيل، الكيان الاستعماري الاستيطاني المختلق، الذي قام على طرد وتهجير سكان الأرض الأصليين وهو وإن كان قد نال الاعتراف به كأمر واقع، واستنادا إلى القوة الغاشمة، فإنه لم يحظ بشرعية القبول من جانب شعوب المنطقة ومن ثم، لا يمكن المقارنة بين إسرائيل وإيران، حتى لو حدثت بعض التجاوزات من الجانب الإيراني، وأي تفكير في استبدال العدو الإسرائيلي بعدو إيراني هو تفكير يجانبه الصواب.

وهناك ضرورة للتمييز بين الجوانب السياسية والمذهبية في إدارة العلاقات العربية مع إيران من أجل التوصل إلى حلول ممكنة وموضوعية، بعيدا عن العواطف والانفعالات والتشنجات الناتجة عن التمترس المذهبي.

ومن الواضح أن حسم الملفات المعلقة بين إيران والأطراف الدولية - إما سلما عن طريق التفاوض، أو بالقوة - سوف تنتج عنه أعباء على الجانب العربي. إلا أن الأعباء المترتبة على الحل السلمي يمكن التحكم والتأثير فيها من خلال المشاركة النشيطة والبناءة في العملية التفاوضية، ومن خلال القدرة على خلق مساحات من الأرضية والمصالح المشتركة بين العرب وباقي الأطراف، وصولا إلى صيغة ملائمة لتقاسم الاعباء.

ورغم وجود بعض أوجه الخلاف بين العرب وإيران حول أسلوب إدارة الصراع مع إسرائيل، إلا أنها تمثل تحديا مشتركا بينهما، وتهديدا مباشرا للوجود العربي والإيراني. ومن ثم، فيجب إجراء حوار مع إيران حول هذا الموضوع، استنادا إلى تحليل علمي موضوعي يبين مدى التهديد الذي يواجه إيران والعرب على السواء، وما تتطلبه مواجهة هذا التهديد من ضرورة حل الخلافات العربية - الإيرانية، التي من شأنها إثارة المخاوف والشكوك بين الجانبين، ووقف الحملات الإعلامية، وتجنب القضايا الخلافية. إن النزاعات بين الدول العربية وإيران تستنزف عناصر قوتهما لصالح إسرائيل، وهي طرف تتناقض مصالحهما مع مصالحه تناقضا جذريا.

إن الإطار التعاوني والتكاملي بين الدول العربية وإيران هو الذي يضمن تحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة لأكبر وقت ممكن، لذلك يجب التوصل إلى مشروع مشترك لإعادة إعمار المنطقة التي أنهكتها الحروب على مدى ما يزيد على ثلاثة عقود، يتم من خلاله بناء شبكة من المصالح المشتركة بين أبناء المنطقة،

الأمر الذى يجعل من تكلفة أى صراع محتمل فوق قدرة أى طرف على التحمل.

إن دائرة التفكير التى نراها ملائمة فى بناء رؤية عربية للتعامل مع إيران هى دائرة تقوم على أساس البحث عن المجالات التى تتوافر فيها أرضية ومصالح مشتركة، بما يؤدى إلى إحداث تغيير نوعى فى رؤى وتصورات أطراف العلاقة لطبيعة العلاقات التى يمكن أن تقوم بينهما. وقد يرى البعض فى ذلك قدرا من الخيال، قياسا على الواقع القائم. ولكننا نقول إن قدرا من الخيال مطلوب للوصول إلى بدائل غير تقليدية، يمكن من خلالها أن نصل إلى تعامل فعال ومثمر مع ظروف وأوضاع غير تقليدية.

الهوامش :

١- حديث النائب البحرينى محمد المزعل لصحيفة الأيام البحرينية، ٨ فبراير ٢٠٠٩ .

٢- فوزية رشيد، إيران وخلط الأوراق، أخبار الخليج، البحرين، ٢٢ فبراير ٢٠٠٩ .

٣- ملف خاص عن التهديدات الإيرانية للإمارات، صحيفة الوطن، البحرين، ٢٧ يناير ٢٠٠٩ .

٤- حول أحداث السعودية، انظر موقع قناة العالم الإيرانية، وقد اعتمدنا على المادة الإعلامية الواردة فى هذا الشأن، لأنها تقدم نموذجا للتوظيف الإيرانى الإعلامى فى هذا المجال. كذلك، انظر صحيفة أخبار الخليج، البحرين، ٢٦ فبراير ٢٠٠٩ .

٥- وليام لورنس وتوماس بيكرنج وجيم ولش، أوباما وإيران .. سياسة جديدة وخطوات تمهيدية، عن رفيو أوف بوكس، ترجمة: ناجى العرفاوى، أخبار الخليج، البحرين، ٢٣ فبراير ٢٠٠٩ .

٦- حديث وزير الخارجية العراقى هوشيار زيبارى لصحيفة الشرق الأوسط، ١٠ مارس ٢٠٠٩ .

٧- ماهر أبو طير، مخطط إيرانى للجنوب العراقى، مجلة الوطن العربى، بيروت، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨ .

٨- وليام لورنس وتوماس بيكرنج وجيم ولش، أوباما وإيران .. ملامح مبادرة دبلوماسية جديدة، ترجمة: ناجى العرفاوى، أخبار الخليج، ٨ فبراير ٢٠٠٩ .

٩- أوباما وإيران .. سياسة جديدة وخطوات تمهيدية، مصدر سابق.

١٠- مجلة الوطن العربى، ٢١ يناير ٢٠٠٩ .

١١- السيد زهرة، إيران والعرب والعامل الشيعى، أخبار الخليج، ٢٢ فبراير ٢٠٠٩ .

الحكومة الإسرائيلية الجديدة .. جمود داخلى وتشدد تجاه التسوية

■ علاء سالم*

من بين الأسباب، التى ساقتها إسرائيل لتبرير حربها الأخيرة على قطاع غزة، تعزيز فرص حزبى كاديما والعمل فى الانتخابات الإسرائيلية التى تمت فى ١٠ فبراير ٢٠٠٩ . ورغم أن نتائج تلك الانتخابات حافظت على فرص الحياة السياسية لهذين التيارين: الوسط واليسار، بعدما بدا أن مآل كليهما الاندثار السياسى قبل تنفيذ تلك المحرقة، إلا أنها حرمتهما من فرصة قيادة الائتلاف الحكومى الجديد، التى ذهبت لزعيم الليكود بنيامين نتانياهو، بعدما أوصى ٦٥ عضوا بالكنيست الجديد رئيس الدولة، شمعون بيريز، بتكليف نتانياهو بقيادة الائتلاف الحكومى الجديد، وامتناع حزبى العمل وميرتس عن تسمية مرشحهما لتشكيل الائتلاف الجديد. وهو ما أوجد سابقة قانونية، إذ لم يتمكن الحزب الذى فاز بالعدد الأكبر من المقاعد بالكنيست من تشكيل الائتلاف الجديد.

نظرا لسياستى الابتزاز السياسى والتشدد اللتين مورستا خلال مشاورات تشكيل الائتلاف، فقد حرمت زعيمة حزب كاديما، تسيبى ليفنى، من فرصة تشكيل الحكومة الجديدة. ولذا، أتى تشددها الصارم فى رفض الانضمام لحكومة وفاق وطنى تحت مظلة الليكود، رغم الضغوط السياسية الكبيرة التى تعرضت لها من داخل حزبها وخارجه، على اعتبار تلك الحكومة هى الخيار الأنسب لإسرائيل فى مواجهة ما وصف بالتحديات الاستراتيجية الكبيرة التى تواجهها، وتحقيق المصلحة الوطنية الإسرائيلية. كما أجبر زعيم حزب العمل، إيهود باراك، الذى كان يميل للمشاركة بالحكومة الجديدة، على الوقوف بصفوف المعارضة، منعا لحدوث حالة تمرد حزبى على قيادته، التى وصفت بالفاشلة لإلحاقها أكبر هزيمة يتعرض لها الحزب المؤسس للدولة الإسرائيلية منذ ٦٠ عاما، بخلاف ما راج من أن رفض ليفنى الانضمام لحكومة وفاق وطنى يكمن فى الفجوة السياسية الكبيرة بين الحزبين تجاه عملية التسوية السياسية، ورفض الليكود الالتزام بحل الدولتين. وكانت هناك ثلاثة محددات بمثابة المرجعية البرجماتية لهذا الرفض:

أولها: رفض نتانياهو صيغة تقاسم السلطة بين كاديما والليكود، كما حدث بين عامى ١٩٨٤ - ١٩٨٨ بين العمل والليكود بسبب تقارب عدد مقاعدهما بالكنيست الحادى عشر، تحت زعم أن الناخبين صوتوا لصالح اليمين.

ثانيها: إدراك ليفنى العميق أن رغبة نتانياهو ضم كاديما هدفها الرئيسى إنهاء الحزب سياسيا، وما يمثله من تيار وسط داخل المنظومة السياسية - الحزبية الإسرائيلية، وإعادة تصحيح لمسار تاريخى بعد الانشقاق الكبير الذى قاده أرييل شارون عام ٢٠٠٥ بالانسحاب من الليكود وتشكيل كاديما بعد استقطاب العديد من كوادره السياسية، التى التفت حوله فى طرحها السياسى حول الانفصال الأحادى الجانب مع الفلسطينيين (١). إذ إن إزالة الفوارق البسيطة بين الحزبين ليست فى صالح كاديما، الذى حتما سيعاقبه الناخبون فى الانتخابات التالية بحرمانه من الدعم، ويكون مآله كما حدث لجميع القوى التى حاولت بلورة تيار وسط من قبل الاندثار السياسى.

(*) باحث فى الشئون الإسرائيلية، جريدة الأهرام .

ثالثها: قناعتها - ليفنى - بأن حكومة يمينية خالصة لن يكتب لها الاستمرارية السياسية والنجاح، ليس بسبب كم ونوعية التناقض العقائدى بين شركائها من اليمين العلمانى والدينى فحسب، وإنما أيضا لعدم قدرتها على مواجهة الخارج بسياسة الجمود فى عملية التسوية التى تدعو إليها، والتى باتت موضع إجماع إقليمى وعالمى. ومن ثم، سوف يكون أمام خصمها خياران مستقبلا: إما الدعوة لانتخابات عامة جديدة، أو الموافقة على حكومة وفاق وطنى يتقاسم فيها السلطة مع حزب كاديما.

إزاء هذا التشدد، لم يعد أمام نتانياهو سوى تشكيل حكومة متشددة، يشارك فيها اليمين بشقيه: العلمانى والدينى، ولديه قاعدة أغلبية عددية بالكنيست تبلغ ٦٥ مقعدا، أى ما يعادل ٥٤,٢ ٪، وهو الخيار الذى ظل يقاومه طوال الفترة الماضية، لكونها حكومة سوف تكون كاشفة عن الوجه الحقيقى - العنصرى - لإسرائيل أمام البيئة الخارجية بشقيها: الإقليمى والعالمى. فتلك القوى مجتمعة لم تخف، خلال الحملة الانتخابية الأخيرة، حقيقة نواياها تجاه التسوية واستحقاقاتها الإقليمية، مما يفرغ عملية المفاوضات السياسية من محتواها الموضوعى واقعيا وإعلاميا. وهو ما سوف يضعها فى مأزق حقيقى، وللآخرين شركائها فى التسوية إقليميا وعالميا، لكون اليمين اليوم فى إسرائيل ليس هو اليمين القادر على صنع التسوية وتقديم استحقاقاتها، وفقا لصيغة " الأرض مقابل السلام " كما كان الحال من قبل، وإنما هو يمين عنصرى رافض تماما ليس لمبدأ التسوية السياسية على جميع مساراتها، وتحديدا السورى والفلسطينى، فحسب، وإنما أيضا لوجود الوسط العربى داخل الخط الأخضر، رغم كونهم يمثلون خمس عدد السكان (بلغ سكان الوسط العربى ١,٤٧٧ مليون نسمة، بما يعادل ٢٠,٤ ٪ من عدد سكان إسرائيل البالغ ٧,٢٤٣ مليون نسمة عام ٢٠٠٨). وعوضا عن ذلك، يدعو لطرح صيغة تفاوضية جديدة تجنبه تقديم تلك الاستحقاقات الإقليمية، عبر طرح صيغ آنية بالمجالين الاقتصادى والاجتماعى، تدعم سياسة الأمر الواقع على الأرض.

ومن ثم، فإن الضحية، هنا، ليست كما راج فى وسائل الإعلام، التسوية السياسية مع الجانب الفلسطينى تحديدا، وتاليا مع الجانبين السورى واللبنانى فحسب، وإنما أيضا، والأهم، العملية الديمقراطية الإسرائيلية نفسها، التى باتت غير قادرة موضوعيا على إفراز أفضل ما فيها من مقومات وعناصر، وإنما باتت تفرز الأسوأ داخلها، بعدما فقد الجميع - نخبا وجماهير - بوصلته الاسترشادية، وبات الكل يتآمر ضد الجميع بدون استثناء (٢). والنتيجة هى حالة من الجمود والشلل السياسى لم تشهده إسرائيل بمثل هذه الحدة طوال تاريخها السياسى من قبل. وإذا كان المأزق الذى باتت أمامه عملية التسوية على المسار الفلسطينى، تحديدا، وطروحات نتانياهو حول "السلام الاقتصادى"، ورفض تسوية مع السوريين تعيد إليهم الجولان، والعودة لصيغة " السلام مقابل الأمن" التى جسدت إشكالية إدارة عملية التسوية فى الفترة القادمة طوال وجود تلك الحكومة اليمينية بالسلطة من ناحية، فإن الدعاوى الداخلية لتعديل آلية الانتخاب جسدت حدة المأزق الثانى، وحالة الجمود التى يمكن أن تشهدها إسرائيل مستقبلا من ناحية أخرى.

إزاء حدة هذه الإشكالية، يبرز لدينا سؤال مزدوج ذو ارتباط بالبيئة السياسية الجديدة فى إسرائيل، وعلاقاتها بعملية التسوية المأمولة داخل المنطقة .. هل حكومة الاستقرار والتناغم العقائدية المتشددة قادرة على البقاء سياسيا طوال ولاية الكنيست الجديد فى ظل تناقضاتها الداخلية وصراعها مع الخارج؟ ثم ما هو مصير عملية التسوية فى مساراتها الإقليمية، وتحديدا الفلسطينى، فى ظل وجود حكومة بهذا الشكل؟

فرص استقرار الائتلاف الحكومى :

لم يكن الاتفاق على ماهية التشكيل الحكومى الجديد، وحسم مسألة توزيع الحقائب الوزارية بين القوى الحزبية المشاركة فى الائتلاف، المرحلة الأصعب فى مخاض خروج حكومة نتانياهو اليمينية للنور، رغم تعقيدات تلك العملية وما فيها من تساوم وابتزاز كبيرين، وإنما الأصعب هنا هو القدرة على الحفاظ على تماسك واستقرار هذا الائتلاف ذى الأغلبية العديدة البسيطة مستقبلا، فى ضوء التحديات التى تعترض طريقه، والتى تأتى عملية التسوية السياسية فى مقدمتها. فإذا كان هناك اتفاق عام داخل تلك قوى هذا الائتلاف على ما اعتبر تحديات قومية، مثل إيران خارجيا، والأزمة الاقتصادية داخليا، فإن الخلاف سوف ينصب على كيفية إدارة عملية المفاوضات مع الجانبين الفلسطينى والسورى، فى ظل السقف الأدنى الذى تضعه تلك الحكومة لنفسها تجاه مخرجات المفاوضات السياسية، وإمكانية تغيير هذا السقف أمام الضغوط الخارجية. ومثل هذا الخلاف المحورى تكمن معادلته الصراعية مع الخارج أساسا، لكون المعارضة الداخلية ليست لديها القدرة على إسقاط الحكومة. وما يعادله فى نوعية المخاطر والتحديات على استقرار وتماسك الائتلاف الحكومى، هو كيفية إدارة المطالب المتعارضة سياسيا للقوى المشاركة فى الائتلاف والمتعلقة بالسياسات الداخلية. فإذا كانت رؤية نتانياهو عن المفاوضات ومخرجاتها النهائية تلقى قبولا عاما لدى أهم شريكين بالائتلاف - وهما: حزب إسرائيل بيتنا بزعامة الفاشى أفيجدور ليبرمان، وحركة شاس بزعامة إيلى يشاى - فإن كيفية المواءمة السياسية بين اليمين العلمانى ومثيله الدينى تبدو مهمة صعبة جدا مستقبلا، وتحديدا فى ضوء الرؤى المتعارضة التى يطرحها الأول لتحديد هوية الدولة، وتلقى معارضة شديدة من الثانى. فمحدد المصلحة السياسية الآنى الذى قارب بين تلك القوى المتعارضة، وجعلها توافق على الدخول فى ائتلاف حكومى، سوف يستنفد قواه سريعا، لتبدأ الخلافات الداخلية تطفو على السطح مجددا على أرضية محددين رئيسيين:

أولهما: خضوع نتانياهو الاضطرارى لمطالب تلك القوى اليمينية المتطرفة، وابتزازها له بشكل مستمر. إذ حسب العرف والتقليد الإسرائيلى، فإن تلك القوى لن يقتصر ابتزازها على توزيع المناصب والحقائب الحكومية والمخصصات المالية فحسب، وإنما سوف يمتد أيضا مستقبلا طوال العمر الزمنى لتلك الحكومة. إذ ستشعر تلك القوى بأهميتها وثقلها السياسى داخل الحكومة، وحاجة نتانياهو إليها، لممارسة ضغوطها عليه

بشكل مستمر للاستجابة لمطالبها التى لن تنتهى، وإلا هددت بالانسحاب من الائتلاف وعرضته للانهيار. وهناك دوما مواسم تقليدية لتلك الخلافات، لعل أبرزها تمرير الموازنة المالية فى الكنيست فى نهاية كل عام، أضف لذلك أن أى برجماتية سياسية من قبل نتانياهو فى التعاطى مع مسألة المفاوضات السياسية مع الجانبين الفلسطينيين والسورى، تلبية لضغوط خارجية، يمكن أن تقود لانهيار الائتلاف الحكومى.

ثانيهما: الصدام المتوقع بين ليبرمان والقوى الدينية المتشددة، وتحديدا شاس، على أرضية مطالبه بالحد من الطابع الدينى للدولة وتشريع الزواج المدنى، وهى المطالب التى وافق عليها نتانياهو للحصول على تأييد ليبرمان من قبل. ولذا، فى حال تمرير تلك المطالب فى شكل قوانين رسمية داخل الكنيست الجديد، سوف ينفجر وينهار الائتلاف الحكومى من الداخل، بعد انسحاب قوة اليمين الدينى. إذ إن اثنين من الشروط الخمسة التى وضعها ليبرمان لمشاركته بالائتلاف الحكومى، وأقرها نتانياهو، يمكن أن يصدما القوى الدينية، بما يدفعها للانسحاب من الائتلاف. إذ تضمنت تلك الشروط:

- العمل على ما سماه بـ "إخضاع الإرهاب" بما فى ذلك إسقاط حكومة حماس فى غزة، والتعهد بعدم إجراء مفاوضات سياسة مع تنظيمات إرهابية.

- الموافقة على تقديم اقتراح مشروع قانون يربط بين المواطنة والولاء للدولة ولقيمها الأساسية، ومنح امتيازات لمن أدوا الخدمة العسكرية والخدمة الوطنية فى مؤسسات التعليم العالى، وتخصيص الأراضى والوظائف فى الخدمات العامة.

- أن تقدم الحكومة مشروع قانون لتغيير نظام الحكم خلال ثلاثة أشهر من عملها، ومنح الائتلاف حرية التصويت عليه.

- المطالبة بسن قانون عقد الزواج المدنى لحل مشكلة الحالة الشخصية لقرابة ٣٠٠ ألف مهاجر من الروس لا يمكنهم عقد القران حسب الشريعة اليهودية، بسبب الشك فى ديانتهم اليهودية. كما تطالب بتسهيل إجراءات التهويد ونقل الصلاحية بهذا الشأن إلى الرابى فى كل مدينة.

- إقامة مجلس وزارى يعد الخطط لاستيعاب المهاجرين من أوروبا والولايات المتحدة على ضوء تنامى العداء للسامية فى تلك المناطق.

إذ إن الموافقة على البند الثالث بما تقتضيه من ضرورة العمل على بلورة تغيير شامل فى نظام الحكم فى إسرائيل، بحيث تؤمن الطريقة الجديدة الاستقرار فى السلطة التنفيذية وتمنح الحكومة القدرة اللازمة للحكم بدون مشاكسة من القوى الصغيرة، يمكن أن تصطدم بعدم موافقة القوى الدينية، وتحديدا الصغيرة منها: يهوديت هاتوراه والبيت اليهودى، والاتحاد القومى - المفدال. أما البند الرابع المتعلق بقوانين الزواج والتهويد، وتعهد نتانياهو بالعمل على سن قانون ينظم شئون الزواج المدنى، وتخفيف إجراءات التهويد التى تمارسها المؤسسة الدينية التقليدية، فيمكن أن ينسف الائتلاف الحكومى إن دخل حيز التنفيذ الفعلى. فإسرائيل - من وجهة نظر تلك القوى - هى دولة دينية لا علمانية، وإن أى مساس بالطابع الدينى للدولة لن يكون موضع ترحيب من جانبها، فالأصولية اليهودية لن تكتفى هنا بإصدار دعاوى تكفير تلك الإجراءات فحسب، وإنما أيضا إمكانية الدعوة للدخول فى صدام أصولى - علمانى، لا تقتصر محدداته على القوى الدافعة إليه فحسب، وإنما تمتد أيضا إلى مؤيديه داخل الشارع الإسرائيلى.

ولذا، سوف يكون نتانياهو ذو النزعة البرجماتية فى توجهاته السياسية، والذى يقوم حاليا بحملة علاقات عامة قوية لتحسين صورته وقدرته على قيادة إسرائيل، مستفيدا من تجربته السابقة، حسب زعمه، تحت مطرقة تلك القوى المتطرفة وخلافاتها العقائدية التى لا تنتهى داخل ائتلافه الحكومى، وسندان القوى اليمينية الأكثر تطرفا داخل حزبه، مما يفقده أى حضور ورصيد سياسى داخلى، بالإضافة إلى نفور خارجى، بحيث تكون تلك الحكومة هى بداية النهاية لسقوط الليكود فى الاستحقاق الانتخابى القادم كما حدث من قبل، أو إجباره على تلبية مطلب ليفنى تقاسم السلطة من أجل جذبها لحكومة وحدة وطنية، تحيد من تأثير اليمين المتطرف على السياسة الإسرائيلية داخليا وخارجيا. غير أن هذا التطور مرتبط بكم وكثافة الضغوط القادمة من الداخل والخارج فى آن واحد. فإذا قررت قوى هاتين البيئتين التعاطى مع حكومة بهذه التوجهات، والاستكانة لها، فلا مشكلة إذن يمكن أن تحدث. أما إذا قررت التحرك الفعال وممارسة ضغوطها، فإن الوضع سوف يختلف.

حكومة جمود سياسى وعسكرى :

ائتلاف حكومى، من هذا القبيل، لن يكون مصدرا للشلل السياسى الداخلى فحسب، وإنما سوف يكون أيضا مصدرا لخلاف دائم مع الخارج بالبيئتين الإقليمية والدولية بسبب تجميده لعملية التسوية بجميع مساراتها السياسية، وطرح صيغة لا تلبى مطالب هذا الخارج على الأقل فى التهدئة الإقليمية. إذ إن حكومة نتانياهو، بالشكل الذى بدت عليه وبرنامجها السياسى المعلن، سوف تزيل الوهم داخل البيئة العربية حول جدوى الاستمرار فى عملية المفاوضات مع إسرائيل بدون أفق سياسى واضح، بل ويمكن أن تجبر الدول العربية، وتحديدا محور الاعتدال، على إعادة النظر ليس تجاه العلاقات مع إسرائيل فحسب، وإنما أيضا مع دول محور الممانعة والتشدد، مثل سوريا وحزب الله وحركة حماس، بل يمكن أن يمتد هذا الوفاق العربى - العربى ليشمل إيران أيضا، مما يعزز من موقفها تجاه الغرب وإسرائيل. والخطوة التى أقدمتها عليها موريتانيا مؤخرا، بقطع علاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، تصب فى هذا الاتجاه.

الوضع يمكن أن يكون أسوأ على المستوى الدولى، من خلال تراجع فى مكانة وصورة إسرائيل خارجيا، ودخول تلك القوى فى حوار مباشر مع القوى التى تعتبرها إسرائيل من أعدائها، مثل إيران وسوريا وحزب الله وحماس. بل عند لحظة معنية، يمكن أن يحدث التصادم بين إسرائيل والدول الغربية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، التى تبدى على الأقل عزما سياسيا على حل توفيقى تجاه التسوية، والتهدئة الإقليمية. إذ من سوء الطالع بالنسبة لشخصية مثل نتانياهو أن يتزامن صعوده السياسى مع أفول نجم تيار المحافظين الجدد داخل الولايات

المتحدة المحسوب على تيار الليكود، وتراجع حاد للمد اليمينى عموما داخل أوروبا. ولذا، فإن حكومة يمينية متطرفة داخل إسرائيل سوف تعجل من إبراز التناقض السياسى والمصلحى مع البيئة الغربية، وتجعل الطرفين فى حالة تصادم واشتباك متواصلين. وقد تعززت تلك الوضعية عقب الجولة الثانية لمبعوث إدارة أوباما للشرق الأوسط، جورج ميتشيل، الذى قدم تقويما سلبيا لوزيرة الخارجية، هيلارى كلينتون، حول إمكانية التسوية السياسية فى ظل وجود حكومة يمين متشدد.

ولذا، فإن الإسرائيليين، الذين كثيرا ما اشتكوا، طوال السنوات الست الماضية، من عدم وجود شريك فلسطينى جاد يتفاوضون معه حول التسوية السياسية، وأقنعوا العالم بتلك الأكذوبة، باتوا هم الآن الطرف الذى ينسحب طوعا من آلية التفاوض، ويعلن للعالم أنه لا يوجد مفاوض إسرائيلى أيضا على مائدة المفاوضات يمكن الاعتماد عليه للوصول لتسوية إقليمية. ويزيد من حدة تلك الإشكالية الخارجية أن حكومة بهذه السمات العقائدية والتوجه السياسى ربما تدفع بالتفاعلات الإقليمية إلى آفاق ملبدة بالغيوم وعدم الاستقرار السياسى، ساهم فى الحد منها وهم تحقيق السلام طوال الفترة الماضية. وهو ما يرفضه الخارج بشقيه الإقليمى والعالمى، والذى ينظر لحكومة نتانياهو بوصفها استمرارا لحكومات سابقة فى التزاماتها تجاه مخرجات عملية التسوية بمساراتها المتعددة.

ولذا، فنحن أمام حكومة ليست لديها القدرة على إحداث اختراق سياسى أو حتى عسكرى داخل المنطقة. إذ رغم تشددها وعنصريتها، فلن تكون فى مقدرة سابقتها على شن حربين متتاليتين فى أقل من عامين داخل المنطقة بدون معارضة إقليمية كبيرة. كما أنها لن تكون قادرة على زرع الوهم داخل البيئة العربية بالسلام القادم، أو إمكانية التعايش الآمن مع إجراءاتها الاستيطانية، وتهديد حل الدولتين على المسار الفلسطينى، أو وقف المسار التفاوضى مع سوريا بوساطة تركية. غير أن هذا الجمود سيؤدى إلى زوال وهم السلام لدى الجانب العربى ووضعه أمام تغيير الخيارات التى استكانوا إليها من قبل، ليس تجاه اعتبار مسألة التفاوض خيارا استراتيجيا وحيدا فحسب، وإنما أيضا إعادة تقويم العلاقات الإقليمية وإنهاء حالة الحرب البادرة العربية، التى استندت فى أحد أهم مقوماتها على شروط التسوية السياسية مع إسرائيل. ولذا، فإن النهج العربى الذى بدا متشددا مع إسرائيل، بعد حرب غزة، يتوقع له الاستمرارية مستقبلا ردا على التشدد الإسرائيلى. وكانت الخطوة التى لجأت إليها موريتانيا فى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل مقدمة لنوعية ردود الفعل العربية تجاه التشدد الإسرائيلى. والطرف الفلسطينى بات هو المعنى أساسا بإعادة قراءة السياسة الإسرائيلية الجديدة. ولا شك فى أنها سهلت كثيرا من عملية الوفاق الداخلى الذى ترعاه القاهرة بين سلطتى رام الله وغزة، والتى يجب أن يتبعها توحيد الرؤية السياسية تجاه عملية التفاوض مع إسرائيل بمجملها.

كما أن هذا الجمود يحمل فى طياته أيضا مخاطر أكبر تجاه تهديد الاستقرار الإقليمى الهش الذى وفره وهم السلام. إذ إن خيارات المجتمع الإسرائيلى، كما بدت فى حرب غزة والانتخابات التالية لها، يمكن أن تدفع لبلورة خيارات متشددة داخل المجتمع الفلسطينى فى الاستحقاق الانتخابى القادم، وإعادة تأكيد شرعية حماس والفصائل المعارضة لنهج فتح من التفاوض بدون أطر زمنية أو استحقاقات محددة. مثل هذا الاستقرار الإقليمى لم يعد مطلبا إقليميا فحسب، وإنما بات أيضا مطلبا أمريكيا - غربيا بالأساس. إذ حددت كلينتون - خلال زيارتها الأولى للمنطقة فى بداية مارس ٢٠٠٩ - رؤية إدارة أوباما لسياستها الإقليمية بالشرق الأوسط القائمة على ثلاثة مبادئ رئيسية هى: أمن إسرائيل، والسلام مع الفلسطينيين وفق حل الدولتين، وتحقيق السلام والتهدئة الإقليمية، وعنيت به أساسا سوريا ولبنان.

ولذا، فإن الضغوط، التى ستولدها البيئة السياسية الجديدة داخل وخارج إسرائيل، سوف تواجهها حكومة نتانياهو بحملة قوية لن تكتفى بتأجيل فكرة حل الدولتين أو السلام الإقليمى برمته، لكون الجانبين العربى والإسرائيلى غير مهيأين بعد لاستحقاق تلك التسوية الإقليمية الشاملة فحسب، وإنما أيضا دفع إدارة أوباما والاتحاد الأوروبى لتفحص صيغا جديدة للتسوية تتواءم مع رؤيته العقائدية من ناحية، وتحافظ على استقرار ائتلافه الحكومى من ناحية أخرى. وهو ما سوف يولد جدلا وصراعا سياسيا سوف يكون للجانب العربى الشق الأكبر فى حسمه.

فعلى المستوى الأول، سوف يتم الترويج سياسيا لمقولة إن حل الدولتين لم يعد هو الحل الوحيد للتسوية مع الفلسطينيين حاليا، لكونه بات حلا سيئا، يكتنفه العديد من الشكوك الموضوعية فى تحقيقه على أرض الواقع. ويعتبر نتانياهو، ومعه قطاع كبير من اليمين الإسرائيلى، أن فكرة الدولتين تقوم على العديد من الفرضيات اللاعقلانية، فى مقدمتها:

١- لا يوجد تطلع حقيقى فلسطينى نحو الدولة المستقلة جنبا إلى جنب إسرائيل. فالفكرة الفلسطينية من التسوية السياسية تقوم على أسس ذات طابع قيمى، مثل العدالة، والاعتراف بكونهم ضحية الصهيونية، والرغبة فى الانتقام فوق كل شىء. فإذا كان من الثابت أن الفلسطينيين لديهم الرغبة فى التخلص من عبء الاحتلال، فإنه من الخطأ أيضا ترجمة هذا التطلع لدولة مستقلة، لكونهم فى التحليل النهائى يردون حق العودة، وإنهاء الطابع اليهودى للدولة الإسرائيلية، بل تهديدها وإزالتها من الوجود.

٢- لا توجد ضمانة سياسية بأن الدولة الفلسطينية سوف تحكمها رموز معتدلة وعقلانية، وإنما سوف يكون من الطبيعى أن تسيطر عليها حماس وقوى التطرف على مقاليد الدولة الجديدة، بما يهدد جيرانها الإقليميين، إسرائيل والعرب، عبر تحالفها مع قوى التشدد بالمنطقة، وفى مقدمتها إيران وسوريا.

٣- من الصعب (من الناحيتين الجغرافية والجيواستراتيجية) قبول حل الدولتين فى هذا السهل الضيق بين البحر والنهر. فالدولة الفلسطينية لن يكون فى مقدروها أن تكون مستقلة بالكامل، وإسرائيل بدورها لن تكون قادرة الدفاع عن نفسها تجاه المخاطر الأمنية الخارجية.

سياسي اتفاق تنفيذ على العملية إسرائيل

٤- عدم قدرة إسرائيل العملية على تنفيذ اتفاق سياسى بحل الدولتين، وإخلاء المستوطنات اليهودية خارج جدار الفصل بطوال الضفة. فمثل هذا الاتفاق يعنى رحيل ما لا يقل عن ١٠٠ ألف مستوطن من الضفة. فإذا ما تم تدارك الأبعاد السياسية والاجتماعية لهذا النقل البشرى الجماعى، فإن تكلفته تعادل ٣٠ مليار دولار، وإذا أضيف إليها مليارات أخرى لنقل الوحدات العسكرية إلى داخل إسرائيل، فإنها تكلفة الانسحاب فوق طاقة إسرائيل على تحملها.

٥- الحلول الموضوعية للقضية الفلسطينية غير مرحب بها إقليميا. إذ إن إقامة كيان سياسى مستقل بالضفة، يكون جزءا من كونفيدرالية مع الأردن، غير مرحب بها من الجانبين الفلسطينى والأردنى. كما أن الحل الإقليمى الذى يتم فيه تبادل للأراضى ليس بين إسرائيل والدولة الفلسطينية فحسب، وإنما أيضا مع مصر بوصفها شريكا فى التسوية الإقليمية، بهدف توسيع مساحة القطاع داخل مصر وإعطائه قدرة اقتصادية وجغرافية حقيقية، موضع رفض تام هو الآخر.

إزاء الإشكاليات التى تثيرها تسوية حل الدولتين، فإن نتانياهو يقدم طرحه القائم على فرضية " السلام مقابل الاقتصاد "، بوصفه أفضل الحلول الواقعية فى الوقت الراهن لحين تهيئة الظروف الموضوعية إنضاج عملية التسوية الشاملة باستحقاقاتها الإقليمية مستقبلا. وهو هنا لا يعلن إغلاق باب التسوية السياسية، وإنما تأجيلها لفترة تكون الأطراف المشاركة فيها على استعداد تام لها. ويدعو هذا الطرح الجديد لإقامة سلام اقتصادى مع الفلسطينيين بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وإبقاء سلطتهم كإدارة ذاتية ليست لها مقومات السيادة، بمعنى الحفاظ على واقع الاحتلال دون تحمل مسئوليته السياسية، أو الخوض فى استحقاقات التسوية الإقليمية فى الوقت الحالى. وكان أول من صك هذا المفهوم مبعوث اللجنة الرباعية الدولية، تونى بلير، الذى حاول تسويق المفهوم ضمن استراتيجية شاملة، تستهدف إشعار المواطن الفلسطينى بثمار عملية التسوية بشقيها الآنى والمستقبلى لدفعه إلى الابتعاد عن التيارات المتشددة، ودعم سلطة رام الله، وذلك عبر حزمة المشاريع الاقتصادية الكبيرة بالضفة بتمويل دولى، من أجل معالجة الأزمات الهيكلية التى يعانى منها الفلسطينيون. بخلاف بلير، فإن رؤية نتانياهو تعتبر الاقتصاد غاية وليست وسيلة، بحيث تدور المفاوضات مع الفلسطينيين حول متطلبات التنمية والتطوير الاقتصادى، عوضا عن التفاوض حول الأرض واستحقاقات التسوية النهائية. فى مؤتمر هرتزليا الأخير، حاول نتانياهو بلورة طرحه الاقتصادى عبر البنود التالية:

(منح تصاريح عمل بدون شروط للفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل.

(إعطاء تصاريح لتصدير منتجات للسلطة لم تكن تسمح بها إسرائيل من قبل، بسبب الاستخدام المزدوج لها فى الصناعات المدنية والعسكرية.

(إصدار تصاريح لأصحاب الأراضى الزراعية خلف الجدار العازل لزراعة أراضيهم بحرية.

(إزالة القيود المفروضة على حرية التصدير الخارجى للفلسطينيين.

(فتح باب إمكانية استقدام خبراء دوليين لمساعدة الاقتصاد الفلسطينى على النمو والتطور.

(إقامة مشاريع مشتركة ثنائية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ومتعددة بين الأخيرة والعالم الخارجى.

ما لا يدركه نتانياهو أن هذا الطرح، الذى سبق أن طبق فى جنوب إفريقيا للهروب من معضلة السيطرة على السود، لم يكن ذا جدوى. أضف لذلك استحالة الفصل بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى فى التعاطى مع الشأن الفلسطينى، وتحديدا فى تلك المرحلة التى تمر فيها الهوية الفلسطينية الوطنية. والأهم هنا استحالة تخلى الفلسطينيين عن تطلعاتهم القومية من أجل تحسين ظروفهم المعيشية اليومية تحت سلطة الاحتلال.

فى النهاية، فإن حكومة يمينية، بزعامة الليكود، سوف تكون فى حالة صدام وجدل متواصل ليس مع المعارضة الداخلية بالكنيست فحسب، وإنما أيضا مع البيئة الإقليمية والدولية. وسوف تحدد الضغوط القادمة من تلك البيئة، بشكل كبير، مستقبل تلك الحكومة وقدرتها على البقاء وتمرير مشروعها السياسى تجاه التسوية، وفصله عن العلاقات الإقليمية.

الهوامش :

(١) هناك من لا يتفق مع تلك الرؤية داخل كاديما وخارجه. وقد بلور تلك المخالفة برهام تيروش، أحد قيادات كاديما الذى شغل المرتبة الخامسة عشرة فى قائمة الحزب الانتخابية، حيث قال: "تعتقد ليفنى وأكثر رفاقها كما هو الحال داخل حزب العمل، أن الجلوس فى المعارضة مفيد لهم على المستوى الحزبى، وهم يفضلون ذلك على المصلحة الوطنية التى تقضى حكومة موسعة. بيد أن كاديما ليس العمل، فهو حزب بدون جذور تاريخية وتراث سياسى. فهو بعد فوزه، عبارة عن تجمع عرضى لذوى المصالح والانتهازيين، والذين لا يعجبهم الجلوس فى المعارضة بدون عمل. فهؤلاء ذوو قدرة كبيرة على التثوير والانقسام. وإن بدا الجلوس فى المعارضة مصدر قوة وتماسك للحزب، فقد ينتهى إلى تحطيمه من الداخل، وهذا إنذار وقد أعذر من أنذر".

انظر:

تيروش، كاديما هو الليكود، معاريف، ٣ مارس ٢٠٠٩، ترجمة جريدة القدس العربى، ٤ مارس ٢٠٠٩ .

(٢) بدا ذلك عقب الكشف يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٩ عن فضيحة سياسية، بطلها زعيم الليكود بنامين نتانياهو، ووزير شئون المتقاعدين فى حكومة أولمرت الحالية، وزعيم حزب المتقاعدين رافائيل إيتان، تبين منها أن فشل رئيسة الحزب تسيبى ليفنى فى تشكيل حكومة جديدة، قبل أربعة أشهر بعد استقالة أولمرت بسبب فضائحه المالية، نجم عن مؤامرة خطط لها بين الرجلين، وليس عن فشلها السياسى فى تكوين ائتلاف يحظى بالأغلبية داخل الكنيست السابع عشر. إذ اعترف إيتان بمشاركته فى تلك المؤامرة، مبررا سلوكه بالالتزام العقائدى وليس الانتهازية السياسية. مؤكدا أنه ينتمى فكريا إلى اليمين، ولذا أرد حسب قوله.." إعطاء فرصة لقوى اليمين من أجل أن تعود للسلطة، وها هو الجمهور الإسرائيلى يبدى نفس الرغبة ويمنح أصواته لهذا التيار ". ففى حين رفض الشريك الأول، حزب شاس، الحفاظ على الائتلاف الحكومى بسبب رفض ليفنى التعهد أمامه بالامتناع عن التفاوض حول القدس، فإن إيتان وضع شروطا تعجيزية فوجئت يومها ليفنى بها، ولم يبد أى استعداد للحفاظ على التحالف الحكومى، بل أبدى حماسة غير متوقعة لتبكير موعد الانتخابات، رغم أن استطلاعات الرأى حينها أظهرت أن حزبه ربما لا يستطيع تجاوز نسبة الحسم ٢ ٪ من عدد الأصوات لدخول الكنيست. وهو ما حدث بالفعل، إذ فشل هذا الحزب فى تجاوز نسبة الحسم تلك، وكان أول ضحايا تبكير موعد الانتخابات العامة. انظر: جريدة الحياة اللندنية، ١٦ فبراير ٢٠٠٩ .

الانتخابات المحلية العراقية .. إعادة تشكيل المشهد السياسى

■ سيف نصراوى*

شكلت الانتخابات المحلية العراقية، التى أجريت فى ٣١ يناير ٢٠٠٩، فرصة للكثير من وسائل الإعلام العراقية والغربية على السواء للاحتفاء بعقدها فى ظل ظروف أمنية جيدة نسبية، ومشاركة شعبية واسعة، أوحت بأن البلاد التى شهدت أعواما من الحرب الأهلية المستترة قد تكون أخيرا فى طريقها للتعافى.

شهدت أجواء الاحتفاء دفعة إضافية مع ظهور النتائج الأولية للانتخابات، والتى أظهرت تراجعا لبعض القوى الأكثر دينية على المسرحين الشيعى والسنى، مما فتح نافذة من الأمل لدى العديد من المحللين بحدوث تغيير فى مزاج ووعى العراقيين نحو بلورة صيغة وطنية حديثة عابرة للطوائف، بعدما بدا وكأن العراقيين ينزلقون بسرعة نحو التمترس خلف خطوط طائفية وعرقية منذ الغزو الأمريكى للبلاد عام ٢٠٠٣.

إلا أن قراءة متفحصة للنتائج النهائية للانتخابات وتركيبة وحجم القوى التى شاركت فيها تشى بأن السياسة العراقية لا تزال تتميز بقدر عال من التشرذم، وبأن النظام العراقى فى طريقه لأن يصبح نظاما طائفيا ناجزا، وإن كان أقل دينية.

الطائفة تنتصر على الدين :

أجريت انتخابات مجالس المحافظات العراقية فى ١٤ محافظة عراقية من أصل ١٨ محافظة، بعدما تقرر تأجيل الانتخابات المحلية فى إقليم كردستان المكون من محافظات دهوك والسليمانية وأربيل، بالإضافة إلى مدينة كركوك، إلى شهر مايو ٢٠٠٩، انتظارا لسن قانون خاص للمدينة الغنية بالبترول والمتنازع عليها، خاصة بعدما طالب سكان المدينة من العرب والتركمان بتوزيع المقاعد بالتساوى مع الأكراد، وما هو مارفضته الأحزاب الكردية التى طالبت بإجراء الانتخابات، وفق قاعدة صوت واحد لكل مواطن.

وقد شارك نحو ٥١٪ من العراقيين فى الانتخابات المحلية من مجموع نحو ١٤,٩ مليون شخص يحق لهم الاقتراع فى الانتخابات التى تميزت بهدوء نسبى كبير يوم إجرائها، ولم تسبقها سوى حوادث أمنية بسيطة تمثلت فى اغتيال مرشحين فى محافظتى ديالى والأنبار ذواتى الأغلبية السنية.

وعلى الرغم من أن حجم المشاركة الشعبية كان أقل بنسبة ٧٪ عن الانتخابات المحلية الأخيرة، التى أجريت فى عام ٢٠٠٥، إلا أن المشاركة السنية الواسعة، التى قدرت بنحو ٤٢٪، مقارنة بأقل من ٣٪ فى الانتخابات الأخيرة، أعطت إحساسا بأن العراق يتجه أكثر نحو توسيع العملية السياسية التى شهدت فى السابق مقاطعة القوى السنية.

كما أن التدنى النسبى لعدد المقترعين ربما يرجع إلى كون انتخابات عام ٢٠٠٥ تزامنت مع إجراء الانتخابات البرلمانية، بالاضافة إلى ميراث الشك الذى طوره العراقيون من أداء المحليات التى تميزت، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بمعدلات كبيرة من انعدام الكفاءة والفساد والمحسوبية وتغليب الانتماءات الحزبية على المعايير المهنية.

وقد شارك فى الانتخابات المحلية نحو ١٥ ألف مرشح للتنافس على ٤٤٠ مقعدا من مجالس المحافظات الأربع عشرة، وهو ما يظهر وتشرذم وتشظى الواقع السياسى العراقى وعدم قدرته على بناء إجماعات وطنية واسعة.

(*) كاتب وباحث عراقى.

هذا الانقسام الشديد انعكس فى نتائج الانتخابات، حيث لم يتمكن أى ائتلاف انتخابى من حصد الغالبية البسيطة (٥٠+١) إلا فى محافظتين هما البصرة ونينوى، مما يستدعى أن يدخل كل كيان فائز فى لعبة مساومات انتخابية لانتخاب مجلس المحافظة والمحافظ، مع التحالفات الانتخابية التى جاءت فى المراكز الثانية والثالثة ... الخ.

ورغم هذه الانقسامات الواضحة، إلا أن نتائج الانتخابات أشارت الى تشكيل قوى سياسية قوية نسبية قد تعيد رسم الخريطة السياسية العراقية قبل الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر المقبل.

فعلى المسرح الشيعى، حققت قائمة "ائتلاف دولة القانون"، المدعومة من رئيس الوزراء نورى المالكى، انتصارا مذهلا فى العاصمة بغداد وسبع محافظات شيعية، خاصة فى محافظة البصرة، ثالث كبرى مدن العراق سكانيا، التى تضم نحو ٨٥٪ من ثروته البترولية.

حصلت قائمة المالكى على ٢٨ مقعدا من إجمالى المقاعد البالغة ٥٧ فى العاصمة بغداد، و٢٠ مقعدا من أصل ٣٥ فى البصرة، فيما حققت نتائج أقل دويا فى باقى محافظات العراق الثمانى ذات الأغلبية الشيعية.

الخاسر الأكبر فى المشهد الشيعى كانت قائمة "شهيد المحراب"، التى يقودها عبد العزيز الحكيم، زعيم المجلس الإسلامى الأعلى، والتى لم تحصد سوى ٥٥ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس المحافظات الـ ٤٤٠، أى أقل من١٢٪ بعدما اكتسحت الانتخابات السابقة بحصولها على نحو ٥١٪ فى وسط وجنوب العراق.

القائمة المدعومة من مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدرى، حققت بدورها نتائج شديدة التواضع فاقت توقعات أكثر ساسة العراق كرها للزعيم الشعبوى، والذى كان يعتقد بأنه يمتلك شبكة واسعة من العلاقات العشائرية، خاصة فى مدينتى بغداد والعمارة.

فتيار "الأحرار"، المدعوم من الصدر، لم يحصد سوى ٤٤ مقعدا من إجمالى مقاعد المحافظات، وظهر أداؤه سيئا على وجه الخصوص فى مدينة الصدر التى تضم نحو مليونى شيعى فى بغداد، حيث لم يحرز سوى خمسة مقاعد، وفى محافظة ميسان الجنوبية، أحد معاقله التاريخية، والتى حصد فيها سبعة مقاعد فقط من مجموع مقاعد المحافظة البالغة ٢٧ مقعدا.

وبعد إعلان النتائج، سارع محللون عراقيون وغربيون إلى رسم صورة متفائلة عن تغييرات تحتية وعميقة، توضح أن العراق فى طريقه إلى بناء دولة حديثة وديمقراطية أقل طائفية.

هذا التحليل استند إلى فوز قائمة المالكى بالمركز الأول فى المدن الشيعية، خاصة أن ائتلافه الحاكم استند فى دعاياته الانتخابية على مقولات "براجماتية وعلمانية"، وابتعد عن رفع الشعارات واللافتات الدينية، وهو القادم من حزب الدعوة الإسلامية، الذى كان فى يوم ما المقابل الشيعى للحركات الجهادية السنية العنيفة.

قامت حملة المالكى الانتخابية بالأساس على إنجازاته فى تحسين الأوضاع الامنية بعد تطبيق خطة فرض القانون منذ فبراير عام ٢٠٠٧، والحملات العسكرية التى أمر بها ضد جيش المهدى التابع للتيار الصدرى، وخلايا تنظيم القاعدة السنى فى عموم العراق ما بين شهرى مارس ويونيو عام ٢٠٠٨.

بنى رئيس الوزراء العراقى صورته الانتخابية أيضا على إصراره على دولة مركزية قوية تتمتع بصلاحيات واسعة فى رسم السياسة الدفاعية والخارجية وإدارة توزيع الثروة بالضد من مشاريع الفيدرالية المتنوعة، سواء تلك المتعلقة بوسط وجنوب العراق، والتى طرحها الحكيم، أو فيدرالية الشمال التى ينادى بها الأكراد.

المالكى، الذى كان شخصية مجهولة لغالبية العراقيين قبيل التوافق عليه كرئيس للوزراء فى مايو عام ٢٠٠٦، اعتمد أيضا على اللعب على مشاعر العراقيين الوطنية، بعدما ظهر كمعارض شرس للوجود العسكرى الأمريكى وإصراره على تضمين الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية المشتركة، التى وقعت فى ديسمبر ٢٠٠٨، موعدا محددا لانسحاب القوات الأمريكية بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠١١.

هذه الأسباب وغيرها ربما منحت المالكى أفضلية نسبية كبيرة لدى الناخبين العراقيين، الذين صوتوا أيضا ضد الحكيم، الطائفى الواضح والمرتبط بعلاقات متينة مع إيران، وضد الصدر الذى أدخل شيعة العراق فى اضطرابات أمنية منذ عام ٢٠٠٤، ساهمت، بالإضافة إلى تداعياتها المباشرة على حياتهم، فى تدهور أوضاعهم المعيشية، سواء فى مدينة الصدر، أو فى محافظتى كربلاء والنجف اللتين تعتمدان على السياحة الدينية، أو فى البصرة، وهى مرفأ العراق الرئيسى على البحر، وبوابة تجارته الخارجية وصناعته النفطية.

إلا أن قراءة أكثر عمقا لأسباب فوز ائتلاف المالكى ربما تظهر صورة أكثر تعقيدا للواقع الشيعى بصفة خاصة، والواقع العراقى الأكبر.

صحيح أن شرائح الطبقة الوسطى العراقية، خاصة فى بغداد والبصرة، هى من حملت قائمة ائتلاف دولة القانون إلى مكان الصدارة، إلا أن فوز المالكى فى بقية المحافظات الشيعية العراقية جاء بالأساس على أكتاف شبكات عشائرية وقبلية عمل بدأب على تشكيلها منذ عامين عن طريق الدعم العسكرى والمالى.

هذه الشبكات العشائرية، التى حاول من خلالها المالكى أن يبنى قاعدة شعبية يعوض بها افتقاد حزبه لتجذر حقيقى فى الداخل العراقى بعد غيابه فى المنافى الإيرانية والسورية والبريطانية منذ عام ١٩٨٠، هى التى أعطت أصوات أبنائها لرئيس الوزراء العراقى الذى أغدق عليهم الأموال والسلاح، خاصة لتنظيماتها العسكرية المعروفة بمجالس الإسناد.

وعلى الرغم من وجود شواهد تاريخية على انخراط العشائر العراقية بقوة فى الشأن السياسى، خاصة دورها فى تعبئة الجمهور الشيعى ضد الاحتلال البريطانى عام ١٩٢٠، أو مشاركتها فى الانتفاضة الشيعية ضد نظام صدام حسين عام

١٩٩١، إلا أن العلاقة بين بغداد والقبائل عادة ما كانت علاقة زبونية محضة قائمة على أساس توزيع المال والأراضى والنفوذ المعنوى لرؤساء العشائر، مقابل الولاء والحفاظ على الاستقرار للسلطة المركزية، وهو ما يبدو أساس علاقة المالكى بعشائر الجنوب والوسط.

ويبقى الأهم معرفة أداء المالكى فى المحافظات السنية التى شاركت بقوة فى هذه الانتخابات بعد مقاطعة كبيرة فى انتخابات عام ٢٠٠٥.

المشهد السنى :

لم تحرز قائمة المالكى، وفى الحقيقة أى حزب شيعى، أى مركز متقدم فى كل المحافظات السنية، بل إن قائمة رئيس الوزراء العراقى لم تحصد حتى مقعد واحد فى محافظة نينوى، وعاصمتها الموصل، والتى تكتل بها العرب والمسيحيون بقوة لمواجهة السيطرة الكردية على المحافظة، التى تضم ثانى أكبر تجمع سكانى فى العراق.

فعلى الرغم من حملة المالكى الناجحة نسبيا فى الموصل ضد خلايا تنظيم القاعدة، والتجاذبات العنيفة مع الحزبين الكرديين الرئيسيين (الحزب الديموقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى)، فقد صوت غالبية العرب فى نينوى للأحزاب السنية، وهو الأمر نفسه الذى تكرر فى محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى، وهى كلها ذات أغلبية سنية.

ففى محافظة نينوى، حصلت قائمة الحدباء -وهى تجمع من عشائر عربية وتكنوقراط وبعثيين سابقين- على ١٩ مقعدا من مجموع مقاعد المحافظة البالغة ٣٧. وقد حشد قادة ائتلاف الحدباء -وهى أحد أسماء الموصل- سكان المحافظة العرب والمسيحيين والشبك على قاعدة العداء للأكراد، الذين كانوا يسيطرون على ٣١ مقعدا من مقاعد المحافظة، ويحتفظون بمنصب المحافظ بعد انتخابات عام ٢٠٠٥، على الرغم من كونهم يشكلون أقل من ٣٠٪ من سكان المحافظة.

سكان الموصل العرب عاقبوا أيضا الحزب الإسلامى، الفرع العراقى لجناح الإخوان المسلمين، بسبب علاقته الوثيقة بالأكراد من ناحية، وشبهات حول علاقة بعض أفراده بتنظيم القاعدة من ناحية أخرى، ولم يعطوه سوى ثلاثة مقاعد.

معاقبة الحزب الإسلامى، الذى كان يحتكر تمثيل السنة العرب فى البرلمان، كانت أيضا سياسة عشائر محافظة الأنبار، أحد أقوى معاقل تنظيم القاعدة، حيث حل الحزب، الذى خاض الانتخابات تحت مسمى "تحالف المثقفين والعشائر للتنمية"، ثالثا بستة مقاعد فقط من مجموع مقاعد المحافظة البالغة ٢٩ مقعدا.

الحزب الإسلامى، الذى يتزعمه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمى، لم يفز بالمركز الأول إلا فى محافظتين، هما صلاح الدين التى حصد فيها خمسة مقاعد من مجموع ٢٨ مقعدا، ومحافظة ديالى التى فاز فيها بتسعة من مقاعدها التسعة والعشرين. وفى كلتا الحالتين، لن يتمكن من السيطرة على مجلس المحافظة لوحده كما كان سائدا منذ اربعة أعوام.

لا تعود هزيمة الحزب الإسلامى إلى سياسته المحافظة دينيا واجتماعيا فحسب، أو تهميشه لبقية القوى السنية، وإنما ترجع بالأساس لصعود قوى الصحوة العشائرية السنية العسكرية، التى شكلتها الولايات المتحدة بعد عام ٢٠٠٧ لمواجهة نفوذ تنظيم القاعدة.

فمجالس الصحوة -التى يعتقد أنها تضم أكثر من ١١٠ آلاف مقاتل، يتلقى الواحد منهم نحو ٣٠٠ دولار شهريا من الأمريكيين- اعتمدت على قوة شبكاتها العشائرية، التى ربما كانت الشكل التنظيمى المؤسسى الوحيد للعرب السنة، والذين يفتقدون لمرجعية دينية محددة على غرار النمط الإسلامى الشيعى.

العشائر العربية فى وسط وشمال العراق، والتى بدأت فى ترسيخ أقدامها منذ عام ١٩٩١ بعد تشجيع ودعم نظام الرئيس العراقى الأسبق صدام حسين بسبب تآكل شعبية حزب البعث الحاكم بعد حرب الخليج الثانية، لم تجد فى الحزب الإسلامى الذى جاء من الخارج بعد سقوط النظام السابق، ممثلا حقيقيا لتطلعات العرب السنة، الذين وجدوا أنفسهم فى حالة تهميش شديدة بعد الغزو لصالح الأغلبية الشيعية والأكراد.

تحالفت تجمعات العشائر السنية مع جبهة الحوار الوطنى بقيادة السياسى البعثى السابق، صالح المطلك، لتحصد المراكز الاولى فى محافظة الأنبار بمجموع ١٦ مقعدا، وتأتى ثانيا بعد الحزب الإسلامى فى محافظة صلاح الدين بثمانية مقاعد.

وكما لم يفز أى حزب شيعى فى أى محافظة سنية، فإن الأحزاب السنية بدورها لم تحتل أى مراكز متقدمة فى المدن الشيعية. ولم تحرز القوائم العلمانية (الليبرالية منها واليسارية) بدورها أى نتائج متقدمة، كما كان قد أشيع سابقا.

فالقائمة العراقية ذات التوجه العلمانى، بقيادة رئيس الوزراء العراقى الأسبق إياد علاوى، جاءت فى المركز الرابع فى بغداد بخمسة مقاعد فقط، فيما حصدت ثلاثة مقاعد فى محافظتى بابل وديالى، ومقعدين فقط فى البصرة والأنبار.

إلا أنه يمكننا القول إن العراقيين، وإن اقترعوا على أساس طائفى، إلا أنهم لم يعطوا أصواتهم للأحزاب الأكثر دينية كالمجلس الإسلامى الأعلى أو الحزب الإسلامى، وهو ما ظهر واضحا فى فوز ائتلاف المالكى أو تيار الصحوة والمطلك، أو المفاجأة المدوية التى أحرزها السياسى العلمانى المستقل يوسف الحبوبى، بفوزه بالمركز الأول فى محافظة كربلاء، أحد أهم المراكز الدينية المقدسة للشيعة حول العالم.

ما هو شكل الصراع المقبل ؟

بعد أن هدأت أصوات المدافع الانتخابية، والتى كادت تتحول إلى مدافع حقيقية، بعد تهديدات مجالس الصحوة فى الأنبار بتحويل شوارع المدينة إلى "أنهار من الدماء" لو فاز الحزب الإسلامى، يبقى التكهن بمستقبل العملية السياسية العراقية أمرا صعبا.

فنجاح المالكى المدوى والمفاجىء، حتى لأكثر أنصاره

لاما، سيقوى من رغبة منافسيه فى احتوائه قبيل الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ٢٠٠٩.

وقد بدأ خصوم المالكى بالفعل فى صياغة التحالفات الانتخابية وسط تقارير عن اعتزام الحكيم وعلاوى والحزب الإسلامى والأكراد تشكيل ائتلاف قوى للوقوف بوجه رئيس الوزراء العراقى.

كل هذه الأطراف لها أسبابها المختلفة. الحكيم لا يريد أن يخسر احتكار الصوت الشيعى، فيما يسعى علاوى للحفاظ على صورته كزعيم علمانى قادر على توحيد العراقيين وبسط الأمن، وهى الصورة التى يلعب عليها المالكى حاليا. الحزب الإسلامى، بدوره، مرتاب فى سياسة المالكى، الذى وقف بقوة تجاه اختيار مرشحه لرئاسة البرلمان، وفتح قنوات للاتصال مع العشائر السنية المنافسة للحزب.

القوى الكردية، من ناحيتها، أعلنت على لسان رجل كردستان الأقوى، مسعود البرزانى، رفضها لما سمته "ديكتاتورية المالكى" بعد دعته لإعادة كتابة الدستور وتقليص صلاحيات الأقاليم، ورغبته فى بناء جيش قوى، ودعمه لبعض العشائر الكردية فى الشمال، ورفضه ضم مدينة كركوك إلى إقليم كردستان.

الأهم من هذا كله إمكانية نجاح المالكى فى تحقيق وعوده الانتخابية. هناك أولا المكاسب الأمنية التى تحققت خلال العامين الماضيين، والتى قد تتهدد بعد إعلان الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى نهاية فبراير ٢٠٠٩ خطته لسحب أكثر من تسعين ألف جندى أمريكى من العراق بحلول أغسطس عام ٢٠١٠. المالكى يدرك أن نجاحاته العسكرية اعتمدت بالأساس على الغطاء الجوى واللوجيستى الذى وفره الأمريكيون، خاصة أن الجيش العراقى لا يزال بعيدا عن مستوى الجاهزية الذى يمكنه من فرض الأمن داخليا فى ظل افتقاده لقوة جوية ومعدات ثقيلة وانقسام ولاءات جنوده على خطوط طائفية وعرقية. ما قد يفاقم مأزق المالكى الأمنى دخول الولايات المتحدة فى مشاكل مستقبلية مع دول الجوار العراقى، خاصة إيران وسوريا اللتين لا تزالان طبيعة علاقتهما بإدارة أوباما غير واضحة المعالم حتى هذه اللحظة.

فإيران، التى زودت الميليشيات الشيعية بالمال والسلاح، وسوريا التى سمحت لمئات المقاتلين الأجانب بعبور حدودها مع العراق، لم تظهرا حتى الآن أى رغبة أو نية فى عدم استخدام الأراضى العراقية كورقة للمساومة مع واشنطن. فى الوقت نفسه، فإن تقديم تنازلات أمريكية لهاتين الدولتين سيثير حفيظة السعودية وتركيا والأردن، وهى كلها دول تتمتع بعلاقات وثيقة مع مجموعات عراقية كبيرة، وبالأخص العرب السنة والتركمان.

تأسيس دولة مركزية قوية وتقليص سلطات الأقليم سيواجه بدوره صعوبات سياسية ودستورية. فحسب المادة ١٢٢ من الدستور العراقى الدائم لعام ٢٠٠٥، فإن تغيير إحدى مواد الدستور لا يتم إلا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين، وبناء على موافقة ثلثى أعضاء البرلمان وموافقة الشعب بالاستفتاء العام وتصديق رئيس الجمهورية. وهذا يعنى ببساطة أن رغبة المالكى فى إعادة كتابة الدستور لن تتم إلا إذا نجح فى الفوز فى الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٩، ومن ثم الفوز فى انتخابات عام ٢٠١٣. وحتى إذا ما تحقق هذا الافتراض نظريا، فإن المالكى، أو أى سياسى عراقى آخر، سيواجه الفقرة الرابعة من المادة نفسها، والتى تنص على أنه "لا يجوز إجراء أى تعديل على مواد الدستور، من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الأقاليم التى لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، إلا بموافقة السلطة التشريعية فى الإقليم المعنى، وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام"، وهو ما يعنى ضرورة إقناع سكان إقليم كردستان وبرلمانه بالتصويت ضد الفيدرالية. مثل هذه الخطوة لا يمكن تخيلها فى المدى المنظور بسبب الشوط البعيد الذى قطعه الأكراد لتحقيق استقلال واسع فى إقليمهم منذ عام ١٩٩١، استقلال لا يقتصر فقط على وجود قوات مسلحة كردية وبرلمان ووزارات، بل يتعداه إلى الرموز، بدءا من العلم والنشيد الوطنى وإصدار الطوابع والجوازات، وانتهاء بتوحيد اللهجات الكردية فى لغة قومية موحدة.

وفى النهاية، فإن وعود المالكى الاقتصادية بتحسين مستوى الخدمات العامة، من كهرباء ومدارس ومستشفيات وغيرها، بالإضافة إلى تقليص معدلات البطالة التى وصلت إلى نحو ٥٠٪، قد تتعرض هى الأخرى لانتكاسة بسبب انخفاض أسعار البترول، واحتمال تخصيص جزء كبير من الميزانية للإنفاق على شراء أسلحة جديدة أو دفع رواتب أكثر من نصف مليون شرطى وعسكرى عراقى، بالاضافة إلى دفع التعويضات لأكثر من مليونى نازح عراقى فى الداخل والخارج.

الصومال وتحديات مرحلة جديدة

■ أميرة محمد عبدالحليم (*)

شهدت الساحة السياسية الصومالية مجموعة من التطورات المتلاحقة فى الآونة الأخيرة، وقد طرحت هذه التطورات تساؤلات عدة حول مستقبل هذه الدولة التى تعانى ويلات حرب أهلية بدأت منذ عام ١٩٩١، ودفع ثمنها خلال هذه السنوات الطويلة الشعب الصومالى من استقراره وتنميته. فهل هذه التطورات إرهاصات لمرحلة جديدة تشهدها الصومال قد تدفع بعوامل الاستقرار إلى الظهور؟ أم أن ما يحدث فى الصومال من تطورات ما هو إلا حلقة من حلقات الصراع تتضمن إعادة ترتيب للتحالفات بين القوى الداخلية والخارجية الفاعلة فى الشأن الصومالى مع استمرار لحالة الحرب الأهلية؟

وبداية، يمكن تأكيد أن الحرب الأهلية فى الصومال قد اشتملت على تطورات كثيرة وفاعلين داخليين وخارجيين أكثر. وقد عمل هؤلاء الفاعلون على بناء تحالفات فيما بينهم بما يخدم مصالحهم، ولكن لم تكن دائما تسير هذه المصالح فى الاتجاه نفسه الذى يعمل على إعادة الاستقرار والأمن إلى الصومال والقضاء على الحرب الأهلية.

وقد احتوت التطورات الأخيرة فى الصومال على مجموعة من الأحداث، فقد انسحبت القوات الإثيوبية من الصومال فى بداية عام ٢٠٠٩. كما انتخب الشيخ شريف أحمد -الزعيم السابق لاتحاد المحاكم الإسلامية، وزعيم تحالف إعادة تحرير الصومال جناح جيبوتى- كرئيس للحكومة الانتقالية بعد استقالة الرئيس السابق عبدالله يوسف، وكل هذه التطورات تحدث مع استمرار المعارك والقتال فى أكثر من مدينة صومالية ومواصلة الفصائل الصومالية المسلحة، وفى مقدمتها حركة شباب المجاهدين، السيطرة على المدن الصومالية، مدينة تلو الأخرى، حتى وصلت الحركة للعاصمة مقديشيو.

وهذا يؤكد أن التطورات السياسية التى تشهدها الصومال لم تنعكس على الاستقرار والأمن فيه، بل زادت المعارك والعمليات الانتحارية، خاصة بعد انسحاب القوات الإثيوبية، حيث أضحت الهجمات الانتحارية موجهة ضد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقى. وهذا يدفعنا للتساؤل حول مدى استعداد الفصائل المسلحة الصومالية المختلفة، وفى مقدمتها حركة شباب المجاهدين لقبول العملية السياسية التى تشهدها الصومال الآن، وهل الحكومة الانتقالية الجديدة بزعامة الشيخ شريف أحمد راغبة وقادرة على تحقيق نوع من المصالحة الوطنية بين الفصائل الصومالية المختلفة؟

ولفهم ما تعكسه التطورات الراهنة فى الصومال من آثار على مسيرة الاستقرار والأمن، يمكن توضيح هذه التطورات وردود فعل القوى المختلفة عليها، خاصة الفصائل الصومالية المسلحة، وأهمها حركة شباب المجاهدين كما يلى:

(*) باحثة فى العلوم السياسية.

١- الانسحاب الإثيوبى من الصومال :

انسحبت القوات الإثيوبية من الأراضى الصومالية مع بداية عام ٢٠٠٩، وقد أثار هذا الانسحاب العديد من التكهنات حول طبيعة المرحلة الراهنة التى يعيشها الصومال. فما هى الأسباب التى دفعت إثيوبيا لسحب قواتها من الصومال غير عابئة بالتحذيرات التى أطلقتها بعض القوى الداخلية والدولية حول خطورة انسحاب قواتها على الأمن؟ وهل يعبر هذا الانسحاب عن مرحلة جديدة من التحالفات الإثيوبية مع بعض القوى الصومالية؟ تلك التحالفات التى تغيرت من مرحلة إلى أخرى منذ اندلاع الحرب الأهلية. فقد تحالفت إثيوبيا مع زعماء الحرب فى الصومال فى مواجهة الحكومة الانتقالية التى تشكلت فى جيبوتى عام ٢٠٠٠. ومع نهاية عام ٢٠٠٦، غزت القوات الإثيوبية الأراضى الصومالية لدعم الحكومة الانتقالية فى مواجهة قوات المحاكم الإسلامية التى استطاعت السيطرة على البلاد وحكمها فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٦، مما شكل مرحلة جديدة من مراحل تطور التدخل الإثيوبى فى الشأن الصومالى. وقدمت إثيوبيا فى هذه المرحلة دعما عسكريا واستخباراتيا للحكومة الانتقالية، وتدخلت بقواتها المسلحة بصورة مباشرة لتحسم الصراع عسكريا لصالحها ولصالح حليفتها الحكومة الانتقالية التى طلبت منها المساعدة.

ويمكن القول إن الانسحاب الإثيوبى من الأراضى الصومالية قد جاء كرد على معطيات محددة، من أهمها ما يلى:

أ- تطور الأوضاع الميدانية للمقاومة :

لقد تدخل الجيش الإثيوبى فى الصومال فى نهاية ٢٠٠٦ لدعم الحكومة الصومالية، وألحق فى مطلع عام ٢٠٠٧ هزيمة بقوات المحاكم الإسلامية التى سيطرت على مدى بضعة أشهر على معظم مناطق وسط وجنوب البلاد. وبررت إثيوبيا تدخلها بكون المحاكم الإسلامية كانت تهدد أمنها، وقدر عدد القوات الإثيوبية المنتشرة فى الصومال منذ ٢٠٠٦ بأكثر من ثلاثة آلاف عنصر.

وتطورت الأوضاع ميدانيا بسرعة غير متوقعة، فقد حولت المحاكم الإسلامية المعركة إلى حرب عصابات ضد الحكومة الانتقالية والقوات الإثيوبية الداعمة لها. وخلال العامين الأخيرين، نفذت المقاومة أكثر من ٢٤١ هجوما ضد القوات الإثيوبية والحكومة وسبع عمليات استشهادية. وما إن ظهرت حركة شباب المجاهدين كفصيل منشق عن قوات المحاكم الإسلامية، حتى اتخذت عمليات المقاومة أبعادا أكثر خطورة، فقد تركزت أعمال الحركة على اغتيال مسئولى الحكومة الانتقالية واستهداف معسكرات القوات الإثيوبية، بل واستهداف طائرات التجسس الأمريكية. فقد تمكنت حركة شباب المجاهدين من إسقاط طائرة تجسس أمريكية فى ٢٩ مارس ٢٠٠٨ قرب الساحل الصومالى، بل وهددت الولايات المتحدة بمزيد من العمليات فى رسالة عبر الإنترنت.

وقد تصاعدت عمليات حركة شباب المجاهدين، خاصة خلال عام ٢٠٠٨، فقد استطاعت الحركة فرض سيطرتها على المدن الصومالية، مدينة تلو الأخرى، حتى استولت على مدينة بيداوة، حيث مقر البرلمان الصومالى عقب انسحاب القوات الإثيوبية مباشرة، ثم وصلت إلى العاصمة مقديشيو. وحاولت إثيوبيا التغطية على هزيمتها العسكرية الواضحة، فقامت بقصف أحد الأسواق فى مقديشيو فى ٥ ديسمبر ٢٠٠٨، مما أودى بحياة ١٥ مدنيا، بالإضافة إلى إصابة العشرات. وبررت إثيوبيا هذا القصف بأنه يستهدف من سمتهم بالمتمردين الإسلاميين.

وقدرت خسائر القوات الحكومية خلال عامين من الاحتلال بنحو ١٤٠٩ قتلى ونحو ٣٢٧٨ جريحا، فى حين قدرت الخسائر الإثيوبية بنحو ٣٠٥٩ قتيلا ونحو ٧٤٩٢ جريحا.

وإزاء العمليات الشرسة التى قادتها الفصائل المسلحة، وفى مقدمتها حركة شباب المجاهدين، لتصفية قوات الاحتلال الإثيوبى، عملت القيادة السياسية الإثيوبية على توجيه نداءات استغاثة إلى الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقى، لتدارك الموقف المضطرب فى الصومال وإنقاذ قواتها المتورطة فى المستنقع الصومالى، مؤكدين عدم قدرتهم على الصمود أمام ضربات المقاومة الصومالية.

وأعلن رئيس الوزراء الإثيوبى، ميليس زيناوى فى ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨، أن قوات بلاده ستنسحب من الصومال فى نهاية عام ٢٠٠٨، وأنه تم إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقى بالقرار. وقد اعتبر هذا الإعلان بمثابة اعتراف غير رسمى بالهزيمة فى ضوء الخسائر الفادحة التى منيت بها إثيوبيا على مدى عامين من دخولها الصومال.

ب- اتفاق جيبوتى :

من الناحية الرسمية، أعلنت إثيوبيا إنها اعتزمت مغادرة الصومال عقب توقيع اتفاق جيبوتى فى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨ من قبل ممثلين عن الحكومة الانتقالية، وجناح جيبوتى فى تحالف المعارضة من أجل تحرير الصومال بزعامة الشيخ شريف أحمد، وتحت إشراف الأمم المتحدة. وقد دعا هذا الاتفاق إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين مقابل انسحاب القوات الإثيوبية من البلاد، على أن تقوم بمهام الأمن فى المناطق التى انسحبت منها القوات الإثيوبية قوات الاتحاد الإفريقى بالتعاون مع القوات الحكومية، وقوات من ائتلاف إعادة تحرير الصومال المعارض، إلى أن تنتشر قوات أمنية.

وجاء اتفاق جيبوتى ليعبر عن نهاية مريرة لقوات الاحتلال جراء ضربات المقاومة المستمرة، كما وقع رئيس الوزراء

الصومالى السابق، نور حسين حسن، والشيخ شريف أحمد، فى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨، اتفاقا لتقاسم السلطة بينهما بعد انسحاب القوات الإثيوبية. وتضمن هذا الاتفاق زيادة عدد أعضاء البرلمان ليصبحوا ٥٥٠ عضوا، على أن ينتخب البرلمان بعد تشكيله رئيس الدولة ويختار حكومة الوحدة الوطنية.

وقد قوبل اتفاق جيبوتى بالرفض من قبل قيادات الفصائل الصومالية، التى رأت أن هذا الاتفاق جزء من مخطط إثيوبى - أمريكى لإبقاء قوى موالية لهما فى الحكومة الانتقالية. فقد رفض حسن طاهر عويس، رئيس تحالف تحرير الصومال - جناح أسمرة- هذا الاتفاق، وعارضته حركة شباب المجاهدين والجبهة الإسلامية الصومالية. كما ندد بهذا الاتفاق الشيخ عبدالقادر على عمر، نائب الشيخ شريف فى المجلس التنفيذى للمحاكم، ورئيس قوات المحاكم الإسلامية فى الصومال.

ج- الموقف الأمريكى :

لقد جاء الانسحاب الإثيوبى من الصومال كنتيجة لوجود مجموعة من المعطيات، وكان التخلى الأمريكى الواضح عن الدعم الإثيوبى فى الصومال هو أحد أهم هذه المعطيات. فقد تدخلت القوات الإثيوبية فى الصومال بدعم أمريكى كامل، بل إن إثيوبيا اعتبرت دولة تقوم بحرب فى الصومال بالوكالة عن الولايات المتحدة. ولكن فى ظل ما عانته القوات الإثيوبية من هجمات شرسة للمقاومة الصومالية، لم تجد هذه القوات دعما أمريكيا حقيقيا لقواتها، بل إن الولايات المتحدة يبدو أنها انشغلت بقضية القرصنة التى ظهرت على السواحل الصومالية أكثر من اهتمامها بتقديم مساعدة لحليفتها فى معاركها فى مواجهة المقاومة الصومالية.

وقد فسر البعض تخلى الولايات المتحدة عن دعم إثيوبيا بأنه يعود إلى انغماس القوات الامريكية فى كل من العراق وأفغانستان من ناحية، وظهور الأزمة المالية من ناحية أخرى. كما أن الإدارة الأمريكية الجديدة لأوباما أوضحت بجلاء أنه من غير المتوقع حدوث تغيير دراماتيكى فى السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقى.

ولذلك، شكل تواجد القوات الإثيوبية فى الصومال عبئا ثقيلا على حكومة زيناوى فى ظل معاناة إثيوبيا من الجفاف والتضخم وانهيار موسم الحصاد. وقد حمل الرئيس زيناوى الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مسئولية استمرار عدم الاستقرار فى الصومال بسبب عدم تقديمها الدعم المالى والسياسى الكافى للقوات الإثيوبية وقوات حفظ السلام الإفريقية المنتشرة فى مقديشيو.

٢- ردود الفعل على الانسحاب الإثيوبى من الصومال :

لقد تباينت ردود الفعل الداخلية والخارجية إزاء الانسحاب الإثيوبى من الصومال ما بين التأييد والمعارضة. فقد مثل الانسحاب الإثيوبى من الصومال أهم مطالب قوى المعارضة الصومالية والشعب الصومالى. كما رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بدوره بسحب القوات الإثيوبية من الصومال، وطالب المجتمع الدولى بالإسراع فى إرسال قوات دولية إلى الصومال لملء الفراغ الذى ستتركه القوات الإثيوبية الداعمة للحكومة الصومالية.

فى حين حذر الرئيس الصومالى المستقيل، عبدالله يوسف، من عواقب سحب القوات الإثيوبية وأثره على تنامى نفوذ حركة شباب المجاهدين، مما يحمل تهديدا للاستقرار فى منطقة القرن الإفريقى برمتها (حسب تعبيره). كما أكد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى "جيان بينج" أن قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقى يجب ألا تنسحب من الصومال. وأوضح أن الاتحاد الإفريقى يبذل منذ فترة جهودا دبلوماسية حثيثة لدعم قواته والحفاظ على وجودها فى الصومال، حتى بعد انسحاب الجيش الإثيوبى، هذا على الرغم من أن انسحاب القوات الإثيوبية قد ضاعف من المسئوليات الملقاة على عاتق قوات حفظ السلام الإفريقية والتى تبلغ ٣٤٠٠ جندى مؤلفين لكتيبتين، إحدهما بوروندية والأخرى أوغندية.

أما الفصائل الصومالية، فقد جاءت ردود فعلها متباينة على الانسحاب الإثيوبى:

فقدت بدأت بعض هذه الفصائل، فور إعلان إثيوبيا البدء فى سحب قواتها من الصومال فى إعلان إقامتها لتحالف جديد. وبالفعل، أعلنت هذه الفصائل فى بداية فبراير ٢٠٠٩ تأسيس "الحزب الإسلامى"، ويضم هذا الحزب الجديد أربع جماعات هى الجبهة الإسلامية، والمحاكم الإسلامية -جناح أسمرة، ومعسكر "رأس كامبونى"، ومعسكر الفاروق "عانولى"- تشكيل تحالف جديد. وأوضح قادة هذه الفصائل فى بيان مشترك أنهم قرروا توحيد جهودهم السياسية والعسكرية ورحبوا بالانسحاب الإثيوبى من الصومال، وأكدوا مواصلتهم للحرب حتى تنسحب جميع القوات الأجنبية من البلاد، مشيرين إلى رفضهم لوجود القوات الإفريقية فى الصومال ودخول قوات أجنبية جديدة، وحذروا فصائل أخرى من محاولة الاستيلاء على المناطق التى تتركها القوات الإثيوبية، مما قد يؤدى إلى نشوب صراع بين الإسلاميين.

بينما قامت بعض الفصائل الأخرى بمواصلة عملياتها بعد انسحاب القوات الإثيوبية، لتحقيق سيطرتها على بعض المدن، ومن هذه الفصائل حركة شباب المجاهدين التى استطاعت السيطرة على مدينة بيداوة، ودخلت العاصمة مقديشيو.

كما رحبت حركة الإصلاح (الإخوان المسلمون) بانسحاب القوات الإثيوبية، ودعت جميع الأطراف المتصارعة لإنهاء خلافاتهم عبر الحوار والمصالحة. ولكن عقب الانسحاب

الإثيوبى، تجددت الاشتباكات بين فصائل المقاومة، خاصة بين حركة شباب المجاهدين وجماعة السنة والجماعة، حيث اتهمت الأخيرة شباب المجاهدين بقتل الزعماء الدينيين وتدنيس المقابر وهى أعمال تخالف تعاليم الإسلام. وكانت هذه الفصائل، وفى مقدمتها حركة الشباب، قد حسمت موقفها بقتال الحكومة الانتقالية برئاسة الشيخ شريف أحمد.

وقد أصدرت وزارة الخا رجية الإثيوبية بيانا فى ٣ يناير ٢٠٠٩ أكدت فيه أنه تم اتخاذ التدابير اللازمة لتفادى وقوع فراغ أمنى والعودة إلى حالة الفوضى الداخلية، عقب انسحاب القوات الإثيوبية، وأنه تم الاتفاق على هذه التدابير خلال الاجتماع الذى عقد مؤخرا فى أديس ابابا بين قادة من القوات الإفريقية لحفظ السلام والجيش الصومالى والقوات الإثيوبية.

٣- انتخاب الشيخ شريف رئيسا للحكومة الانتقالية:

إن انتخاب الشيخ شريف أحمد كرئيس للحكومة الانتقالية فى الصومال يعد من التطورات المهمة على الساحة الصومالية، حيث جاء الشيخ شريف من اتحاد المحاكم الإسلامية. وبعد تدخل إثيوبيا بطلب من حكومة الرئيس عبدالله يوسف لإسقاط نظام المحاكم، سارع الشيخ شريف إلى خوض المواجهة المسلحة مجددا، وقام بجانب حسن طاهر عويس بتأسيس تحالف إعادة تحرير الصومال فى سبتمبر ٢٠٠٧ فى إريتريا. إلا أنه سرعان ما حدثت خلافات بين حلفاء الكفاح، وانقسم تحالف المعارضة من أجل تحرير الصومال إلى فصيل التحالف الذى يتخذ من جيبوتى مقرا له. ويرى أن ثمة تأثيرا للدول المجاورة والقوى الدولية وللقوى الصومالية الأخرى يجب أخذه فى الاعتبار، والفصيل الآخر الأكثر تشددا الذى يتخذ من أسمرة عاصمة إريتريا مقرا له، والذى يرفض تماما أى حوار مع الحكومة الانتقالية.

وتصاعد الانقسام بينهما أكثر وأكثر، بعد أن شارك الشيخ شريف فى عملية مصالحة أطلقتها الأمم المتحدة، وانتهت بإقناع جزء كبير من اتحاد المحاكم الإسلامية بالانضمام إلى الحكومة، شريطة انسحاب إثيوبيا التى ساهمت فى الإطاحة بها نهاية ٢٠٠٦.

ورغم ذلك واصل الشيخ شريف مسيرته باتجاه التسوية السلمية إلى أن انتخب رئيسا للصومال فى ٣٠ يناير ٢٠٠٩.

وتمت عملية انتخاب الرئيس فى قاعة البرلمان الجيبوتى المعروفة باسم "الشعب" من بين ١١ مرشحا، وتنافس مع الشيخ شريف العقيد نور حسن حسين (عدى) رئيس الحكومة الانتقالية الحالية، وسلفه على محمد جيدى، رئيس الوزراء الأسبق، وعدد من السياسيين السابقين، فى ثالث انتخابات من نوعها تعقد خارج الصومال منذ عام ١٩٩١، لانتخاب الرئيس التالى للبلاد.

وكانت الانتخابات الأولى فى جيبوتى عام ٢٠٠٠، وانتهت بانتخاب عبدالقاسم صلاد رئيسا، والثانية فى العاصمة الكينية نيروبى، عام ٢٠٠٤، وأتت بعبدالله يوسف على رأس السلطة الانتقالية المكونة من البرلمان والحكومة والرئيس. وبدأت عملية التصويت صباح يوم ٣٠ يناير ٢٠٠٩، حيث أدلى ٥٠ عضوا فى البرلمان بأصواتهم من بين ٤٢٠ عضوا يتعين عليهم التصويت أيضا، وقد منح الخمسون أصواتهم لصالح الشيخ شريف.

كما صدق البرلمان الصومالى على تعيين عمر عبدالرشيد شرماركى رئيسا جديدا للحكومة، وأبدت الأمم المتحدة ترحيبها بتعيين عبد الرشيد.

وتأتى عملية الانتخاب هذه وسط استمرار أجواء العنف فى الصومال، مما اضطر النواب إلى الاجتماع خارج الصومال، خاصة بعد أن سيطرت حركة شباب المجاهدين على مقر البرلمان الانتقالى فى مدينة بيداوة.

ويواجه الرئيس الجديد للصومال سلسلة من التحديات الخطيرة التى عليه أن يتولى التعامل معها من أجل تحقيق برنامجه الانتخابى وإرساء الاستقرار فى الصومال. ومن أهم هذه التحديات:

أ- التحديات الداخلية :

وهى مجموعة من الظواهر الداخلية التى تعترض مسيرة الرئيس الجديد لتنفيذ سياسته. وفى مقدمة هذه التحديات ما يلى:

الفصائل المسلحة: على الرئيس الجديد مهمة إقناع الفصائل الصومالية التى لم تشارك فى العملية السلمية، ومن أهمها حركة شباب المجاهدين، بالانضمام إلى حكومته. والتحدى الحقيقى الذى يواجهه الرئيس هو أن هذه الفصائل تتميز بانتماءاتها القبلية المختلفة ومصالحها المتعارضة فى أحيان كثيرة، مما يجعل مهمة الرئيس صعبة، بالإضافة إلى وجود قوى دينية متشددة أعربت عن استعدادها لمقاتلته، متهمة إياه بمهادنة قوى الاحتلال من أجل السلطة.

ومن الفصائل، التى أعلنت رفضها للرئيس شريف، حركة شباب المجاهدين، وتحالف تحرير الصومال -جناح أسمرة، بقيادة الشيخ حسن طاهر عويس، والجبهة الإسلامية الصومالية. وقد شاركت هذه الجماعات الرئيس شريف سابقا فى اتحاد المحاكم الإسلامية ولكنها اليوم -وفى مقدمتها حركة شباب المجاهدين- تعلن محاربته وتصر على الاستمرار فى رفض حكومته، وتقوم بعمليات عسكرية شرسة للسيطرة على المدن الصومالية، مخلفة وراءها فوضى عارمة، مما يسبب إحراجا شديدا للحكومة الانتقالية ويضعها فى موقف عدم القدرة على حفظ الأمن فى الدولة.

وقد وصلت حركة شباب المجاهدين إلى العاصمة مقديشيو. وبعد أن استطاعت تصفية الاحتلال الإثيوبى، قامت بهجمات انتحارية وعمليات عسكرية ضد قوات حفظ السلام الإفريقية والقوات الحكومية، مما أدى إلى تحويل العاصمة إلى مسرح للقتال، وتسببت فى هروب مجموعات من المواطنين من مقديشيو، بحثا عن مناطق آمنة.

ضعف الحكومة الانتقالية: ويواجه الشيخ شريف تحديا آخر هو محاولة تفادى الضعف الذى كانت تعانيه الحكومة الانتقالية السابقة، هذا الضعف الذى أدى إلى نشوب خلافات كبيرة بين رئيس الحكومة السابق عبدالله يوسف، ورئيس الوزراء حسن حسين.

أيضا، فإن الحكومة الانتقالية السابقة ووجهت بسيل من الغضب الشعبى، لأنها هى التى رحبت بتدخل قوات الاحتلال الإثيوبية عام ٢٠٠٦ لدعم موقفها فى مواجهة المحاكم الإسلامية. وبفعل هذا التدخل، تحول ما حققته المحاكم الإسلامية من استقرار إلى خراب ودمار. فقد أكدت مصادر الأمم المتحدة ومنظمة "إلن" الحقوقية الصومالية أنه خلال عام ٢٠٠٧ فقط، كان هناك ١٤ ألف قتيل صومالى مدنى، و١,٥ مليون مشرد. كما أكد عدد من المنظمات الإنسانية -فى بيان مشترك لها- أن عدد النازحين من الصومال تجاوز مليونى شخص، وأن أعمال العنف المتكررة فى العاصمة مقديشيو أجبرت ما يقرب من ٢٠ ألف شخص على النزوح من منازلهم كل شهر. بالإضافة إلى اتهام منظمة هيومان رايتس ووتش للقوات الإثيوبية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية فى الصومال، بجانب تحذير أربعين وكالة إغاثة محلية ودولية فى ٢٠٠٨ من حدوث كارثة إنسانية وشيكة فى الصومال.

وهذه النتائج تجعل من مهمة الحكومة الانتقالية الجديدة صعبة للتغلب على كل هذه العقبات واستعادة ثقة الشعب الصومالى فيها، بعد ما عاناه الشعب الصومالى من جراء استعانة هذه الحكومة بقوات أجنبية لمواجهة سيطرة الإسلاميين على السلطة.

ب- التحديات الخارجية :

يواجه الشيخ شريف عددا من التحديات على الصعيد الخارجى فى ظل وجود قوى إقليمية ودولية مناوئة لحكومته أو تسعى للتدخل فى شئون الصومال بما يخدم مصالحها التى لا تتفق فى أغلب الاحيان مع مصالح الشعب والدولة الصومالية.

ومن أهم هذه القوى إثيوبيا التى تعد من القوى الإقليمية الرئيسية التى لعبت دورا فى تحريك الصراع فى الصومال. ومن المتوقع استمرار التدخل الإثيوبى فى الشأن الصومالى، مستغلة التناقضات السياسية والأيديولوجية الموجودة فى الساحة الصومالية للحفاظ على مصالحها التى تتناقض مع المصالح الصومالية.

فقد أكد رئيس الوزراء الإثيوبى، ميليس زيناوى، دعم بلاده للحكومة الصومالية الجديدة، وأنها لا تنوى إعادة قواتها إلى الصومال، إلا أنه أكد أنها تحتفظ بحق اجتياح الصومال إذا رأت تهديدا.

كما يواجه الشيخ شريف العداء الإريترى لحكومته، هذا العداء الذى يأتى كنتيجة لمعطيات محددة، أهمها تأييد إريتريا لجناح أسمرة من تحالف إعادة تحرير الصومال، والذى يتزعمه طاهر عويس. كما أن الحكومة الجديدة تحظى برعاية جيبوتى وهى عدو لإريتريا. كما أن إريتريا ترغب فى استغلال الساحة الصومالية لتصفية حساباتها مع إثيوبيا ومساعدة العناصر الموالية لها داخلها.

وعلى الصعيد الدولى، يفتقد الشيخ شريف وحكومته للدعم الدولى الحقيقى. فعلى الرغم من أن العملية السلمية قد تمت تحت رعاية كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وتحمل الطرفين العبء المالى الضخم للوصول إلى انتخاب الشيخ شريف، فإن هذا الاختيار كان خيار الضرورة، فالطرف الغربى يراقب بحذر ما سيقوم به الشيخ شريف من ترتيبات، نظرا لثقافته العربية والإسلامية.

خاتمة :

يبدو من التطورات الراهنة فى الصومال أن هناك إعادة ترتيب للأوراق السياسية والتحالفات بين القوى المحلية والإقليمية والدولية، كما أن المشهد الصومالى يتسم بالغرابة. فداخل الصومال، تقوم حركة شباب المجاهدين وغيرها من الفصائل المسلحة بعمليات عسكرية شرسة للسيطرة على المدن الصومالية، حتى وصلت حركة الشباب إلى العاصمة مقديشيو.

وتنسحب القوات الإثيوبية هربا من هجمات المقاومة الموجهة إليها، معللة خروجها من الصومال بتطبيق اتفاق جيبوتى، تاركة مواقعها لقوات حفظ السلام الإفريقية التى لا تتعدى ٢٤٠٠ جندى، فتركز فصائل المقاومة هجماتها على القوات الإفريقية، مما أدى إلى تحويل العاصمة مقديشيو إلى ساحة للمعارك.

ومن ناحية أخرى، انتخب البرلمان الصومالى الشيخ شريف أحمد رئيسا للحكومة الانتقالية. ويبدو أن انتخابه قد صادف رضاء من المجتمع الدولى، خاصة الولايات المتحدة والأمم المتحدة، كما أنه يأتى إلى السلطة بناء على اتفاق مع إثيوبيا، ولكنه يواجه بمعارضة كبيرة من قبل القوى الصومالية الداخلية، مما يمثل تهديدا رئيسيا لمستقبل حكومته.

وهنا يطرح تساؤل مهم، هو: كيف يمكن التحدث عن عملية سلمية تتم لتحقيق مصالحة فى الصومال، ممثلة فى اتفاق جيبوتى، ويتم تنفيذ هذه العملية بشقيها الخاصين بالانسحاب الإثيوبى وانتخاب رئيس جديد للحكومة الانتقالية، بعيدا عن مشاركة معظم الفصائل الصومالية، خاصة حركة شباب

المجاهدين التى استطاعت أن تسيطر ميدانيا على عدد كبير من المدن الصومالية، ودخلت العاصمة مقديشيو بعد أيام قليلة من الانسحاب الإثيوبى من الصومال، وأعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية فى بيداوة؟.

وكيف تستمر حكومة الشيخ شريف أحمد فى ظل حالة الفوضى التى أصبحت تنتشر فى أرجاء الصومال؟

وأين الدعم الدولى والإقليمى الذى تتطلبه المصالحة الوطنية فى الصومال، خاصة فى المرحلة الانتقالية الراهنة التى يتم خلالها بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة، وتثبيت وقف إطلاق النار، ودمج الميليشيات المختلفة وتشكيل المؤسسات، وغير ذلك من متطلبات هذه المرحلة؟

كل هذه التساؤلات، التى لا تجد لها إجابات حتى الآن، تجعل مهمة الحكومة الانتقالية الجديدة برئاسة الشيخ شريف أحمد فى غاية الصعوبة، بل إنها تشكل تهديدا لبقاء هذه الحكومة، وتجعل مصير العملية السلمية فى الصومال غامضا، بل ومهددا بالفشل.

القرصنة فى البحر الأحمر

أمن البحر الأحمر .. الواقع والتحديات

■ د.أمانى الطويل*

تكمن أهمية البحر الأحمر الاستراتيجية فى مجموعة من العوامل المتداخلة الجيوسياسية، والأمنية والاقتصادية، فهو أقصر طرق النقل بين الشمال والجنوب، ويلعب أدوارا مؤثرة على اقتصادات دول جنوب شرق آسيا والدول الأوروبية، إضافة لدوره كناقل للنفط الخليجى، ومنفذ للتبادل التجارى للدول المتشاطئة عليه، وبعضها لا تملك غيره ليربطها بالعالم، وأيضا دوره المؤثر على مجمل العلاقات العربية - الإفريقية كممر ملاحى رئيسى فى عمليات التعاون بين الطرفين. كما يشكل البحر الأحمر أهمية قصوى لمصر لاعتبارات متعلقة بقناة السويس، أحد أهم مصادر الدخل القومى.

من هنا، يشكل أمن البحر الأحمر أهمية استراتيجية عربية وإفريقية، فقد كان غلق باب المندب، المدخل الجنوبى للبحر الأحمر عام ١٩٧٣، أحد المعطيات المؤثرة فى صناعة نصر أكتوبر، وهو الدرس الذى لم ينسه الإسرائيليون، حيث يسعون منذ ذلك الحين إلى تعظيم قدراتهم فى التأثير على المحددات الحاكمة لأمن البحر الأحمر راهنا ومستقبلا. كما أن انهيار مؤسسة الدولة فى الصومال ووجود قواعد عسكرية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فى جيبوتى يعظمان من مصادر التهديد للمصالح العربية والإفريقية بعامة والدول المشاطئة عليه بخاصة (مصر، السودان، السعودية، الأردن ، إريتريا، اليمن ، والصومال).

وفى ضوء التطورات الجارية فى البحر الأحمر، خصوصا انتشار عمليات القرصنة البحرية فيه، وصدور ٦ قرارات من مجلس الأمن الدولى بهذا الشأن، اعتبارا من يونيو ٢٠٠٨ ، فمن الضرورى التعرض لأبعاد تلك التطورات من زاوية تاثيرها فى أمن البحر الأحمر، بدءا بانتشار عمليات القرصنة البحرية والشكوك المتعلقة بها، وكذلك المصالح الإسرائيلية فى البحر الأحمر، ثم التحركات الدولية والعربية إزاء تهديد الأمن فى البحر الأحمر، وأخيرا، السياسات المقترحة لصيانة الأمن فى البحر الأحمر.

أولا- أمن البحر الأحمر وعمليات القرصنة :

لا تعد عمليات القرصنه البحرية المنتشرة فى البحر الأحمر راهنا أول تهديد أمنى من نوعه لأمن البحر الأحمر، حيث جرى تلغيم شواطىء البحر الأحمر عام ١٩٨٤ فى محاولة لم يكشف عن جميع أبعادها حتى اللحظة الراهنة، ولا عن الأطراف المتورطة فيها على نحو جازم.

وفى سياق عمليات القرصنة، يمكن رصد أن هذه الحالات قد بدأ الأعلان عنها من جانب المكتب البحرى الدولى IMB اعتبارا من عام ٢٠٠٥(١) لتصل الى ١٥٠ سفينة مختطفة حتى نهاية عام ٢٠٠٨ التى وقع فيها وحدها ١٠٠ حالة اختطاف، من بينها سفينة نفط سعودية كانت تحمل نفطا بمائة مليون دولار، حيث تم تحريرها من القراصنة بفدية ٢٥ مليون دولار.

أما عن البيئة التى تتم فيها عمليات القرصنة، فيمكن رصد التالى:

- إن عمليات القرصنة تجرى فى منطقة يتواجد فيها ١٥ قطعة بحرية لدول مختلفة، منها ٥ قطع للناتو وحلف الأطلسى، إضافة لقطع بحرية فرنسية.

(*) خبير فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

- إن عمليات القرصنة تتم بطريقة احترافية، فمثلا زوارق القراصنة مصنوعة من مواد لا تستطيع رصدها أجهزة السفن فى المدى الآمن لحمايتها، وهو ما يشير إلى أن التخطيط لهذه العمليات يقوم به محترفون.

- إن هذه الزوارق أصبحت مزودة بمضادات للطائرات وقاذفات صواريخ اضافة للهواتف المتصلة بالأقمار الصناعية.

- إن عمليات القرصنة لابد أن يتوافر لها أمران، هما: سفينة أم ترسل الزوارق وقاعدة أرضية.

هذه البيئة تخلق العديد من الأسئلة حول الجهات المسئولة عن هذه العمليات، وذلك فى اتجاهين، الأول: إمكانية أن تتطور عمليات القرصنة مستقبلا من طلب المال إلى تبنى أجندات سياسية معينة ربما لجماعات الإسلام السياسى.

الثانى: شكوك حول ارتباط هذه العمليات من القرصنة بوجود مخططات أمريكية للسيطرة على الممرات المائية العالمية، خاصة بعد أن سيطرت على مضيق جبل طارق بوجود قيادة الجيش الأمريكى لإفريقيا بالمغرب (أفريكوم) والخليج العربى بالوجود البحرى والقواعد العسكرية(٢).

ثانيا- المصالح الإسرائيلية فى البحر الأحمر :

يشكل البحر الحمر عصبا حيويا لإسرئيل فى الوقت الراهن وذلك فى ضوء وجود استراتيجية إسرائيلية للنفاذ والتأثير فى الدول الإفريقية عامة، وذلك لاعتبارات سياسية واقتصادية، الأولى متعلقة بالخبرات التاريخية للصراع العربى - الإسرائيلى وتوظيف إفريقيا ككتلة تصويتية إبان هذا الصراع. حيث إنه بتحليل السلوك التصويتى للمجموعة الإفريقية - كمثال - نجد أن الدول الإفريقية التى ساندت الموقف الإسرائيلى، سواء بشكل حاسم أو غير حاسم، تصل إلى عشرين دولة. إلا أن هذا التوجه اختلف كليا عند مناقشة قرار الأمم المتحدة الذى يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، حيث صوت لصالح القرار عشرون دولة إفريقية من غير الأعضاء فى جامعة الدول العربية (باستثناء الصومال وموريتانيا)، كما عارض القرار خمس دول فقط، وامتنع عن التصويت ١٢ دولة. وليس يخاف أن هذين المثالين يعكسان بجلاء الدور الإفريقى فى الأمم المتحدة.

كما تشكل منطقة القرن الإفريقى أهمية خاصة لإسرائيل لتحجيم فرص التعاون العربى - الإفريقى على النحو الذى جرى فى حرب أكتوبر.

وفيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية الإسرائيلية فى إفريقيا، فإن الحصول على ثرواتها الاستخراجية وجنى الأرباح التجارية مسألتان حاكمتان فى الاقتصاد الإسرائيلى، حيث تحصل إسرائيل على حصة معتبرة من ماس الكونغو، كما أنشأت عددا من الشركات البترولية فى إفريقيا بغطاءات مناسبة، وذلك بحسبان تمتع إفريقيا - حسب الأونكتاد (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) - باحتياطيات نفطية تصل إلى ٨٠ مليون برميل نفط. كما تحتكر حاليا تجارة المنتجات الغذائية فى إثيوبيا.

فى هذا السياق، يقوم البحر الأحمر بوظائف اقتصادية حيوية فى هذه الاستراتيجية الإسرائيلية، منها مرور ٢٠٪ من حجم التجارة الإسرائيلية الاجمالية فيه، والقدرات المتعلقة بالاتصال المباشر بدول مشاطئة فيه كاريتريا مثلا التى تتيح مجالها الجوى للاستخدام الإسرائيلى فى رحلاته إلى بلدان الشرق الأوسط.

ويضاف إلى هذه الاستراتيجيات تمتع إسرائيل بأدوات مناسبة لتحقيقها. فمن المعلوم أن إفريقيا تحتضن بين ظهرانيها جاليات يهودية متفاوتة الأحجام ومتباينة القوة والتأثير. ففى شمال إفريقيا جماعات من اليهود السفارديم الذين قدموا بالأساس من إسبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، اضافة إلى جماعات من اليهود الأشكناز قدمت إلى إفريقيا من شمال وشرق أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وإذا كان حجم هذه الجاليات خارج جمهورية جنوب إفريقيا هو جد متواضع، فإن وضعها الاقتصادى فى بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، مثل كينيا، يتسم بالقوة والتأثير. كما أن الجالية اليهودية فى جنوب إفريقيا تعد واحدة من أغنى الجاليات اليهودية فى العالم. وطبقا لأحد التقديرات، فإن مساهمة يهود جنوب إفريقيا فى خزانة الدولة العبرية تأتى فى المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة(٣).

ثالثا- التحركات الدولية والعربية إزاء تهديد الأمن فى البحر الأحمر :

فى منتصف يونيو ٢٠٠٨ ومع تسارع حالات اختطاف السفن، كان المجتمع الدولى أسرع استجابة لهذا النوع من المخاطر، وتم إصدار ٦ قرارات بهذا الشأن من مجلس الأمن الدولى، وهى القرارات التى أجيزت تحت ولاية الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أتاحت الدخول إلى المياه الإقليمية للصومال التى لا يزال لها وضع قانونى كدولة ومستندة على طلب من الحكومة الانتقالية الصومالية التى تخضع لنفوذ إثيوأمريكى، وهو الأمر الذى ترتب عليه وجود أساطيل من دول عدة، خصوصا مع إطلاق الاتحاد الأوروبى عملية أطلانطا التى تجيز لدوله التحرك لحماية سفنها(٤)، منها الهند وباكستان وغيرهما.

والملاحظ فى هذه القرارات (خصوصا القرار ١٨٥١) الدعوة إلى إنشاء منظومة أمنية لحماية البحر الأحمر بتعاون دولى فى ضوء ما يقول عنه القرار من عجز محلى لمواجهة ظاهرة القرصنة، ودعوة القرار ١٨٤٦ إلى نشر الدول لقطع بحرية تكافح ظاهرة القرصنة، وهو أمر يعنى فى التحليل الأخير نشوء أوضاع عسكرية لعدة دول معترف بها فى حال ترتيب أمن البحر الأحمر.

وقد عكس صدور هذه القرارات المتتالية من مجلس الأمن وجود رغبة أمريكية بتدويل وعسكرة البحر الأحمر لتأمين النفطين الخليجى والإفريقى فى عالم أصبح مضطربا خصوصا مع وجود خطط بأن تعتمد فى ربع استهلاكها على النفط الإفريقى، وهو ما يعادل ٥ ملايين برميل نفط يوميا. إضافة إلى وجود توجه استراتيجى إسرائيلى عبر عنه أحد الباحثين الإسرائيليين (بنحاس مائير فى جامعة تل أبيب) بأنه لا يمكن السماح تحت أى ظرف من الظروف بأن يتحول البحر الحمر إلى بحيرة عربية، إضافة لوجود خطط إسرائيلية بامتلاك غواصات بإمكانها الوصول إلى باب المندب دون التزود بالوقود بمدى خمسة آلاف كيلو متر.

أما على الجانبين العربى والإفريقى، فيمكن أن نلاحظ الآتى:

١- عدم استجابة النظام العربى لمصادر التهديد فى البحر الأحمر، رغم وجود محاولة منذ عام ١٩٧٧ لإنشاء منظومة عربية لأمن البحر الأحمر فى إطار الجامعة العربية، تزايدت الحاجة إليها مع تلغيم هذا البحر عام ١٩٨٤. وأيضا عدم فاعلية النظام العربى مع الأزمة الراهنة وغياب المبادرات العربية المعنية بضمان أمن البحر الأحمر فى إطار تحركات مجلس الأمن الدولى.

٢- ضعف القدرات العسكرية العربية فى البحر الأحمر من حيث محدودية الأساطيل البحرية العربية، وعدم وجود تعاون بينى فى الوقت الحالى. وعلى الجانب الإفريقى، فإن معاناة الصومال من الانهيار وضعف اقتصادات إريتريا والسودان وكينيا وانشغال الجميع بالصراعات الداخلية، يحجم من أدوارها فى تفعيل المشاركة فى أمن البحر الأحمر.

٣- التفاعل العربى الضعيف مع دولة مثل إريتريا مع وجود نفوذ إسرائيلى جعلها تتجاهل المصالح العربية بشكل عام.

٤- اقتصر التفاعل العربى مع الأزمة على عقد اجتماع مجلس السلم والأمن العربى فى إطار الجامعة العربية فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨، ولم يقدم على اتخاذ أى تدابير بشأن الأزمة، واكتفى بإصدار بيان وتحديد موعد للاجتماع فى صنعاء باليمن فى يناير ٢٠٠٩، وهو اجتماع لم يتم حين جرفته أحداث غزة، بما يجعل بعض المراقبين يتوقع أن من بين أهداف الحرب على غزة لفت الأنظار بعيدا عن البحر الأحمر(٥).

رابعا- تحديات التعاون الإقليمى حول أمن البحر الأحمر:

أ- المصالح الدولية:

تشكل المعطيات الراهنة فى منطقة الشرق الأوسط ووجود قواعد عسكرية غربية فى بعض بلدانه وبعض بلدان دول القرن الإفريقى، إضافة إلى الصراع الدولى الراهن على إفريقيا، أسبابا تحول معها البحر الأحمر من بحيرة عربية أمكن توظيفها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بنجاح إلى ممر مائى حيوى لمجمل المصالح الغربية - الأمريكية منها على وجه الخصوص ، وهو وضع يطرح مصاعب - فى ضوء توازن القوى الراهن- بشأن مدى احترام مصالح الدول العربية المتشاطئة على البحر الأحمر، والحفاظ على سيادتها فى ضوء الممارسات الأمريكية خلال العقد الأخير التى استخدمت آلية التدخل العسكرى الصريح والمباشر لبناء قواعد انطلاق مضافة إلى مصالحها فى الشرق الأوسط.

ب- الانقسام الإقليمى العربى :

يبدو واضحا أن الدافع السياسى والأمنى فى نشأة التجمعات الإقليمية العربية هو ذاته أبرز أسباب فشلها، ذلك أن الصراع العربى - الإسرائيلى كان محور العمل الإقليمى العربى، والتعامل معه كان أهم أسباب الخلاف والانقسام أيضا. وقد نشبت عدة حروب عسكرية بين العرب وإسرائيل تمخضت عن قيام دولة إسرائيل فى قلب الوطن العربى وتوسعها على حساب الدول العربية المحيطة بها، ثم عقدت اتفاقيات سلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل. وكانت هذه الحروب ضمن سياق عمل إقليمى عربى مشترك، تتباين فيه النوايا ووجهات النظر والمواقف.

وقد وصل النظام الإقليمى العربى إلى حد القعود الكامل، فقد شهدت فاعلية النظام الإقليمى العربى بعد انقسامه فى حرب الخليج نكسة خطيرة عام ١٩٩٠ بسبب الاحتلال العراقى للكويت ثم قيام حرب الخليج الثانية وفرض حصار دولى شامل على العراق. حيث انقسمت الدول العربية حول التعامل مع الأزمة، وأدى الوجود الأمريكى العسكرى المكثف إلى حالة هيمنة أمنية واستراتيجية على المنطقة وتهديد الدول العربية فى أمنها وسيادتها. واندفعت بعض الدول والأطراف العربية فى إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل، وعقد المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمشاركة إسرائيل فى المغرب ثم الأردن ثم القاهرة وأخيرا الدوحة. وبدا كما لو أن النظام العربى سينهار تماما ليحل محله نظام شرق أوسطى تشارك فيه إسرائيل بدور قيادى وفعال، حيث شكلت المجزرة الإسرائيلية ضد غزة واستخدام أساليب المزايدات السياسية فى سياق هذا النظام أحدث تجليات الانقسام العربى.

ولابد من الإشارة هنا إلى مجموعة من العوامل تجعل التعاون الإقليمى العربى مستحيلا دون أخذها بعين الاعتبار، منها التفوق الإسرائيلى عسكريا وتقنيا واحتكار إسرائيل للسلاح النووى فى المنطقة، والهيمنة الأمريكية ووجودها العسكرى الكثيف فى المنطقة، وتهديد السيادة الوطنية للدول العربية فى البحر الأحمر والعراق والسودان.

ج- الأوضاع الصومالية :

يشكل انهيار الدولة فى الصومال منذ عام ١٩٩١ واستمرار هذا الانهيار حتى وقتنا الراهن معضلة أساسية أمام مسألة الأمن فى البحر الأحمر، فالصومال تملك أطول شواطىء على البحر، ٣٧٠٠ كيلو متر من ناحية، وتتمركز فيها المحاكم الإسلامية التى يتم تصنيفها غربيا كحركة إرهابية من ناحية أخرى. من هنا، خاضت إثيوبيا حربا بالوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية فى الصومال، وذلك بعد أن تم إجهاض المحاولات المصرية والعربية فى سياق الجامعة العربية وخارجها لصالح إثيوبيا فى مهمة من الجلى أنها قد فشلت فيها بالعنوان الأبرز لهذا الفشل، وهو استقالة الرئيس عبدلله يوسف أحمد. وتبقى آليات التعامل مع هذا الوضع وسبل إعادة الدولة فى الصومال والأطراف الفاعلة فى هذه العملية محل أسئلة، خصوصا ما يتعلق منها بالدور العربى، وعما إذا كان فرديا لمصر أو السعودية مثلا أو كلتيهما مجتمعتين، أو قابلية وفاعلية الجامعة العربية فى هذا الدور فى ضوء إخفاقها السابق فى هذه المحاولة وتصنيفها كطرف منحاز.

د- مصالح الأطراف الإقليمية :

فى ضوء الموقف الإيرانى الساعى إلى لعب أدوار إقليمية مؤثرة من ناحية، ورغبة الدولة الإيرانية فى ضمان الجوار العربى المباشر (العراق) فى حالة ضعف استراتيجى من ناحية أخرى، وتدخلها السافر فى شئونه الإقليمية، إضافة إلى اعتباره ساحة مناسبة للصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية(٦)، واهتمام إيران بمنطقة القرن الإفريقى على نحو خاص لاعتبارات متعلقة بالوجود العسكرى الغربى فى منطقة الخليج العربى والتنافس الإقليمى مع مصر - فإنه يتم النظر الى اهتمام إيران بمنطقة القرن الإفريقى بقلق متزايد على الجانب المصرى. فمن الجلى أن إيران الخومينية سعت فى أوقات مختلفة لخلق قاعدة تعاون مع السودان مثلا،

وهناك قاعد تفاهم مشتركة ممثلة فى توجهات نظم الحكم فى كلا البلدين. وطبقا للموقف الرسمى العربى الذى يتبنى الموقف الأمريكى فى اعتبار إيران قوة تهديد، تبقى الأسئلة مفتوحة بشأن هل يمكن توظيف النزوع الإقليمى الإيرانى كنقطة توازن نووى مع إسرائيل على الأقل مرحليا؟ أم يستمر الموقف الرسمى العربى فى اعتبار إسرائيل عدوا ثانويا مقابل تصنيف إيران كعدو استراتيجى؟

خامسا- نحو منظومة أمنية للبحر الأحمر :

يشكل أمن البحر الأحمر وضمان سلامة الملاحة فية ضرورة استراتيجية للتجارة العالمية وللدول المتشاطئة عليه. فهو من ناحية ممر نفطى مهم لدول الخليج والسودان واليمن، وهو من ناحية أخرى مؤثر بشكل فعال على حركة التجارة والنقل بقناه السويس بما تشكله من أهمية اقتصادية استراتيجية لمصر. كما تشكل أعمال القرصنة البحرية للتجارة العالمية تهديدا مؤثرا صنف معه المكتب البحرى الدولى (IMB) البحر الأحمر بأنه أخطر منطقة شحن بحرى، مع بلوغ الهجمات على السفن ٦٠ هجوما خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨(٧).

وطبقا لهذه الأهمية المتزايدة وفى ضوء الفشل الذى منيت به الاستراتيجيات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، بعد فشل الغزو العسكرى للعراق من ناحية وإطلاق عقال الطموح النووى الإيرانى من ناحية أخرى، ومع التداعيات المتوقعة للكساد العالمى وتأثيره على السياسات الأمريكية، ومع وجود إدارة أمريكية جديدة قد تدرك فى سياق إنتاجها النظرى(٨) بإمكانية السماح بأدوار إقليمية تكون لها وظائف مطلوبة فى إطارها الحيوى - فإنه من المطلوب التفكير فى أساليب وآليات إنتاج هذه المنظمة الأمنية المطلوبة. وهنا عدد من الاقتراحات للنقاش :

- صياغة مشروع لمنظومة تعاون أمنى إقليمى عربى يراعى توجهات ومطالب الأطراف الدولية والتجارة الدولية، ويقدم تطمينات من نوع ما لإسرائيل تلعب فيه كل من مصر والسعودية واليمن أدوارا رئيسية ويحصل على توافق عربى.

- حث الإدارة الأمريكية الجديدة على التوافق على ترتيبات تسعى إلى إعادة سلطة الدولة فى الصومال، يؤخذ فيها بعين الاعتبار الهواجس الإثيوبية، والانتماءات الدينية التقليدية للشعب الصومالى، ربما عبر حكومات ائتلافية التى من الممكن أن يلعب فيها المحيط العربى أدوارا إيجابية، إذا ما أطلقت يده وقدراته، حيث تصنف الصومال كدولة عربية كما يدين شعبها بالدين الإسلامى.

- ضرورة صياغة استراتيجية تفاعل عربية - إفريقية شاملة تلعب فيها مصر دورا محوريا، حيث إنه من المطلوب أن تحوز المكانة الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقى ذات المكانة التى تحوزها دول حوض النيل، وذلك من حيث الاهتمام بتوجيه التمويل لبرامج التعاون فى مختلف المجالات.

وفى هذا السياق، لابد أن نذكر أن إسرائيل قد ركزت فى تفاعلاتها الإفريقية منذ البداية -وحتى فى ظل سنوات القطيعة الدبلوماسية بينها وبين إفريقيا على المساعدات العسكرية- على مجال تدريب قوات الشرطة وقوات الحرس الرئاسى لعدد من الدول الإفريقية، مثل زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا) والكاميرون. كما تنشط هذه المساعدات فى إثيوبيا ودول القرن الإفريقى، إضافة إلى المساعدات الفنية، وقد اشتملت منذ البداية على ثلاثة مجالات أساسية، هى: نقل المهارات التقنية وغيرها عن طريق برامج تدريبية معينة، وتزويد الدول الإفريقية بخبراء إسرائيليين لمدة قصيرة أو طويلة المدى، وإنشاء شركات مشتركة أو على الأقل نقل الخبرات والمهارات الإدارية للشركات الإفريقية. وتشير الإحصاءات التى نشرها مركز التعاون الدولى التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أن عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريبهم فى إسرائيل عام ١٩٩٧ وصل إلى نحو ٧٤٢ متدربا، إضافة إلى نحو ٢٤٦٣٦ إفريقيا تلقوا تدريبهم من قبل فى مراكز التدريب الإسرائيلية خلال الأربعين سنة الماضية(٩). ورغم قيام مصر بدور مثيل، إلا أنه محدود المجالات نسبيا، ويقتصر على مجالى الزراعة والإعلام.

- الاستفادة من الخبرات المتراكمة فى مجال التعاون بشأن الحفاظ على الأمن بالبحر الأحمر، حيث كان هناك مشروع خلا ل السبعينيات بالجامعة العربية، وهناك قمة تعز ١٩٧٧ التى طالبت بربط أمن البحر الأحمر بأمن الخليج.

المراجع :

١- د. أشرف سليمان غبريال، مشكلات القرصنة البحرية، ورقة مقدمة إلى ورشة مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية تحت عنوان "أمن البحر الأحمر" فى ١٤ يناير ٢٠٠٩.

٢- د إبراهيم نصر الدين، جريدة الكرامة، ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

٣- د. حمدى عبدالرحمن، إفريقيا وإسرائيل فى عالم متغير، ملفات المعرفة، الجزيرة نت، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤.

٤- نص قرار مجلس الأمن رقم ١٨٥١ فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

٥- أنور عبد الملك، الأهرام، ١٣ يناير ٢٠٠٩.

٦- د. حميد الراوى، النفوذ الإيرانى فى العراق وانعكاساته الإقليمية، ورقة مقدمة إلى المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ١٨ مارس ٢٠٠٨.

٧- جريدة الشرق الأوسط اللندنية، ٤ فبراير ٢٠٠٨.

٨- باراك أوباما، خطاب الفوز الرئاسى، نوفمبر ٢٠٠٨.

٩- حمدى عبدالرحمن، مرجع سابق.

اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال .. من المستفيد؟

د. إبراهيم نصر الدين *

منذ عدة شهور، طالعتنا - ولا تزال - الصحف ووكالات الأنباء والفضائيات، فضلا عن العديد من الدراسات، بأخبار وكتابات عن أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، وهو الأمر الذى أثار حالة من الذعر فى مختلف أرجاء العالم حول تهديد هذه الأفعال للتجارة الدولية من جهة، واحتمال الاستفادة من أموال الفدى لتمويل العمليات الإرهابية من جهة أخرى . وقد أدى ذلك إلى الضغط على مجلس الأمن لإصدار ثلاثة قرارات على الأقل تتيح استخدام القوة ضد هذه الأعمال، وإلى استنفار الأساطيل الحربية للعديد من الدول للانضمام إلى الأسطول الأمريكى والسفن الغربية الموجودة فى المحيط الهندى وخليج عدن.

غير أن وصف عمليات اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال "بالقرصنة" يعد وصفا غير صحيح جملة وتفصيلا، ويتناقض مع ما استقر عليه العرف والقانون الدولى حول هذا المفهوم.

إن مرد قولنا السابق يعود إلى أن مفهوم "القرصنة" من المفاهيم "النادرة" المستقرة فى القانون الدولى البحرى، والتى ربما -على نحو ما سنبين- لا تسرى على الأفعال التى تجرى فى السواحل الصومالية.

مفهوم القرصنة فى القانون الدولى البحرى :

لقد استقر العرف الدولى على اعتبار القرصان عدوا للجنس البشرى، لأن افعاله موجهة فى الحقيقة ضد الجماعة الدولية بأسرها.

وقد عرف اتفاق جنيف سنة ١٩٥٨ القرصنة فى المادة ١٥ منه، والتى يستفاد منها أن القرصنة عبارة عن: "إتيان أعمال إكراه، أو انتواء إتيان تلك الأعمال فى البحر العام، دون وكالة مشروعة، وخارج نطاق اختصاص أية دولة".

ونستنتج مما سبق أن أركان جريمة القرصنة هى:

١- أعمال إكراه: ولا يهم فى هذه الأعمال أن تكون موجهة للمال أو للأشخاص، وسواء أكانت جسمانية أم مجرد حد من حرية ضحيتها، على أن ترتكب هذه الأعمال ضد سفينة أو طائرة، أو أن تكون السفينة أو الطائرة هى أداة ارتكابها.

٢- يجب أن يرتكب الفعل فى البحر العام أو فى مكان يقع خارج ولاية أية دولة: القرصنة على هذا النحو هى جريمة بحرية. وعليه، فإن الأفعال التى ترتكب فى نهر داخلى لا تكون جريمة قرصنة، وهى جريمة تقع فى البحر العام، أى خارج المياه الإقليمية للدولة، وبالتبعية خارج ولاية أية دولة.

(*) استاذ العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة .

٣- ألا تكون هناك وكالة مشروعة للقيام بتلك الأعمال: أى لا تكون هذه الأعمال مما يقرره القانون الدولى، سواء بالقياس لمن يأتى هذه التصرفات بنفسه، أو لمن يأمر بمباشرتها. فالدولة التى تأذن لرعاياها بإتيان أعمال إكراه فى البحر العام وفى حدود ما يقرره قانون الشعوب لا تجعل من هؤلاء الرعايا قراصنة. كما أن من يأتى أعمال إكراه فى البحر العام من قبيل الدفاع عن النفس لا يعد قرصانا.

٤- أن يكون الدافع لارتكاب الفعل مصلحة شخصية: أى أن يكون بقصد تحقيق الكسب والنفع الخاص، أى بنية السلب والنهب، وهذا القول ذهب إليه نفر غير قليل من الفقهاء.

هل تعد الأفعال التى تتم قبالة السواحل الصومالية قرصنة ؟

طبقا للقواعد السابقة، فهذه أعمال إكراه موجهة للمال والأشخاص، ترتكب ضد السفن، وأداة ارتكابها هى السفن، لكنها لا ترتكب بنية السلب والنهب. فلم يحدث أن سلبت حمولة أى سفينة، أو قتل لأى من أفراد طاقم السفن المخطوفة، ولكن الخاطفين يطلبون فدية للإفراج عن السفن المختطفة. ولو كان الغرض من الاختطاف تمويل الحرب فى الصومال، لكان الأفضل سلب حمولة السفينة الأوكرانية التى تحمل على ظهرها ٣٣ دبابة حديثة.

ومعظم هذه العمليات لا ترتكب فى البحر العام، وإنما فى المياه الإقليمية للصومال. وعلى نحو ما تذهب إحدى الدراسات الأجنبية: "تقوم سفن أوروبية وآسيوية وإفريقية بأنشطة صيد مكثفة فى مياهها (بقصد المياه الإقليمية الصومالية)، ويزعم بعض القراصنة أن أنشطتهم تستهدف حماية الموارد الطبيعية للصومال، وأنه ينبغى النظر إلى أموال الفدى على أنها ضريبة شرعية".

وفى هذا الإطار، يمكن النظر إلى الأفعال التى ترتكب لمواجهة نشاط السفن الأجنبية فى المياه الإقليمية للصومال بوصفها عملا من أعمال الدفاع الشرعى عن النفس لحماية الثروة السمكية للصومال، ولمنع السفن الأجنبية من إلقاء النفايات النووية على السواحل الصومالية، أو لتحصيل رسوم مرور (عنوة) فى المياه الإقليمية للصومال، مادامت لا توجد حكومة مستقرة وقادرة على تحصيل هذه الرسوم.

إن عدم وجود حكومة صومالية قادرة على حماية مياهها الإقليمية لا يبرر هذه النشاطات غير المشروعة للسفن الأجنبية فى المياه الإقليمية للصومال. فلا يزال العالم حتى اليوم يعترف بوجود قانونى للدولة الصومالية، رغم انهيارها فعليا، وكثير من حكومات العالم تعترف بالحكومة الانتقالية فى جنوب الصومال، وبرئيس الدولة الصومالية السابق عبد الله يوسف. وعليه، فإن هذه الأفعال غير المشروعة من جانب السفن الأجنبية فى المياه الإقليمية للصومال إنما تعطى مبررا أقوى لأية جماعة صومالية بمواجهة هذه الأفعال، إعمالا لمبدأ الدفاع الشرعى عن النفس.

من ناحية أخرى، يبدو أن ثمة وكالة مشروعة من جانب الحكومة الانتقالية -وإن كانت غير معلنة- لبعض الرعايا الصوماليين للإتيان بهذه الأفعال، خاصة إذا علمنا -ووفقا لما تذهب إليه العديد من التقارير- أن بعض أموال الفدية تذهب إلى عبد الله يوسف كبادرة حسن نية لقائد إقليمى.

استنادا إلى ما تقدم، يمكن القول إن أركان جريمة القرصنة لا تنطبق على الأفعال التى ترتكب قبالة السواحل الصومالية. صحيح أنها أعمال إكراه، لكنها لا ترتكب فى البحر العام، ثم إنها لا تستهدف مكسبا خاصا، وإنما تستهدف حماية الموارد الطبيعية للصومال من جهة، وتحصيل رسوم (جبرا) عن مرور السفن فى المياه الإقليمية الصومالية إزاء عجز الدولة عن القيام بذلك من جهة أخرى. وفضلا عما تقدم، فإن استمرار الحصار الجائر للسواحل الصومالية من جانب السفن الأجنبية، تحت دعاوى مكافحة الإرهاب، ومخافة انتقال نشاط القاعدة إلى الصومال، إنما يدفع ببعض فئات المجتمع الصومالى لكسر هذا الحصار لمواجهة ظروف المجاعة والقحط الذى يضرب الصومال.

ما هى الجهة أو الجهات التى تقوم بهذه الأفعال التى يطلق عليها "قرصنة" ؟

واضح من كافة التقارير والأخبار أن ثمة محاولة دءوبا لاتهام اتحاد المحاكم الإسلامية (وحركة شباب المجاهدين التى تصفها الإدارة الأمريكية بالإرهابية) بالقيام بهذه الأفعال لتمويل مجهودها الحربى فى مواجهة الحكومة الصومالية الانتقالية المدعومة بقوات إثيوبية تحت المظلة الأمريكية.

غير أن واقع الحال يشير إلى أن نشاط حركة الشباب وعملياتها يبتعد كثيرا عن المناطق التى تجرى فيها عمليات اختطاف السفن. ذلك أن عمليات هذه المنظمة تجرى فى البر، وفى جنوب الصومال، بعيدا عن مسرح عمليات اختطاف السفن.

وعلى العكس مما تقدم، فقد كانت الفترة الوحيدة، التى اختفت خلالها فعليا القرصنة حول الصومال، هى فترة حكم اتحاد المحاكم الإسلامية الذى استمر ستة أشهر فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٦. وقد عادت القرصنة بعد الإطاحة بحكم المحاكم الإسلامية. فعقب غزو القوات الإثيوبية للصومال، واستيلائها على العاصمة مقديشيو، مع قوات الحكومة الانتقالية، ازدادت عمليات القرصنة، بل إن هناك ما يشير إلى أن مسئولى ميناء مقديشيو قد قدموا العديد من التسهيلات للخاطفين.

ومنذ عام ٢٠٠٨، فإن الغالبية العظمى من عمليات ما يسمى القرصنة تمت فى خليج عدن. وهذه المنطقة تبعد كثيرا عن

مناطق عمليات حركة الشباب، إذ إنها تقع على سواحل بلاد بونت فى أقصى الشمال الشرقى للبلاد. والثابت أن هذه المنطقة، التى تتمتع بشبه حكم ذاتى فى شمال شرق الصومال، تمثل قاعدة لمعظم عمليات اختطاف السفن فى الصومال، وهى مسقط رأس الرئيس السابق، عبد الله يوسف. وعليه، فإن أعمال القرصنة لم ترتبط من قريب أو بعيد باتحاد المحاكم الإسلامية (حركة الشباب)، وإنما ارتبطت زمانا ومكانا بالحكومة الانتقالية -وحليفتها قوات الغزو الإثيوبية- وبشخص عبدالله يوسف. ويشاركها فى ذلك شركات الأمن الأجنبية التى استأجرتها بونت لاند (موطن عبدالله يوسف)، وهى من أكثر المناطق استقرارا وازدهارا، مقارنة بغيرها من مناطق الصومال.

ومن الملاحظ أن الحكومة الانتقالية، وحكومة بلاد بونت، قد عقدتا العديد من الاتفاقات مع شركات أمن فرنسية، وأمريكية، وكندية، وسعودية لتأمين السواحل، ومكافحة القرصنة. وبمراجعة ملف شركات الأمن الأجنبية فى الصومال، نجد أن ثلاثة من موظفى الشركة الكندية سومكان Somcan قد تم سجن كل منهم مدة عشر سنوات فى تلايلاند بسبب ممارستهم للقرصنة ضد إحدى السفن التايلاندية فى خليج عدن. إن ذلك يثير الشكوك حول دور الحكومة الانتقالية وإدارة بلاد بونت وقوات الغزو الإثيوبية المدعومة بشركات الأمن الأجنبية تحت المظلة الأمريكية فى هذه العمليات، خاصة مع ما يتمتع به الخاطفون من مهارات وما يمتلكونه من وسائل اتصالات متقدمة، وأسلحة حديثة.

إذا كنا قد انتهينا فى التفسير الأول إلى أن الأفعال التى ترتكب قبالة السواحل الصومالية لا ينطبق عليها وصف "القرصنة"، وفقا لما درج عليه القانون الدولى البحرى، وإنما يمكن اعتبارها عملا من أعمال الدفاع الشرعى عن النفس، فإن التفسير الثانى - الذى يلقى بمسئولية هذه الأفعال على أطراف أربعة: الحكومة الانتقالية، وبلاد بونت، وقوات الغزو الإثيوبية، وشركات الأمن الأجنبية، فضلا عن الرعاية الأمريكية - يجعل من هذه الأفعال عمليات "قرصنة". إن هذا التفسير يشير إلى أن هذه الأفعال شكل من أشكال "إرهاب الدول" الذى ترعاه الولايات المتحدة تحديدا، مستخدمة فى ذلك حلفاءها: الحكومة الانتقالية، وبلاد بونت، وقوات الغزو الإثيوبية، وشركات الأمن، تنفيذا لأجندتها العالمية الخاصة.

ما هى الجهة المستفيدة من هذه الأعمال؟

إن المستفيد الأول، بل وربما الوحيد، من هذه الأعمال هى الولايات المتحدة الأمريكية التى كان بمقدورها -ولا يزال- إيقاف هذه الأعمال بإنزال برى أو بحرى على السواحل الصومالية، انطلاقا من جيبوتى، حيث تتواجد قواتها بالقاعدة الفرنسية هناك، أو من قاعدتها فى دييجو جارسيا فى المحيط الهندى، أو من أسطولها والأساطيل الغربية المنتشرة قبالة السواحل الصومالية، خاصة أن السفن المختطفة يتم سحبها إلى الموانئ الصومالية، (ميناء إيل تحديدا فى بلاد بونت)، بل إن الخاطفين يتجمعون فى مقهى دينجى فى الميناء، وأن من يطلق عليهم "قراصنة" ينطلقون من هذا الميناء، متزودين بالمؤن والوقود. ولكن الولايات المتحدة اكتفت بالترويج لهذه الأعمال، بحثا عن تحالف دول (غربى، وآسيوى، وعربى) لمواجهة هذه الظاهرة، وسعيا منها لتحقيق نوع من الإجماع الدولى يضفى شرعية على أجندتها "الخفية".

تحاول الولايات المتحدة السيطرة على كافة الممرات المائية الدولية، فهى تسيطر على قناة بنما. وقد أتاح لها غزوها للعراق السيطرة على مضيق هرمز فى الخليج العربى، وأصبح مضيق جبل طارق تحت سيطرتها مع قبول المغرب استضافة مقر القيادة العسكرية الأمريكية (أفريكوم). وها هى تعمل حثيثا وتسعى لإيجاد المبرر، والغطاء الدولى، للسيطرة على طريق التجارة الدولية عبر مضيق باب المندب، فى اتجاه قناة السويس، وفى اتجاه ممر الكيب البحرى، تحت دعاوى مكافحة الإرهاب مرة، ومكافحة عمليات القرصنة مرة أخرى. ولربما يمكنها ذلك فى مرحلة تالية من السيطرة على جزيرة سو قطرة اليمنية (وهى أقرب إلى السواحل الصومالية من السواحل اليمنية) خاصة أن الحكومة اليمنية قد رفضت قبول عروض أمريكية باستئجارها.

يؤكد ما تقدم أن أعمال القرصنة أكثر ازدهارا فى منطقة دلتا النيجر جنوب نيجيريا، حيث مناطق إنتاج البترول، ولا نجد حشودا عسكرية ولا ضجة إعلامية أو دبلوماسية حول هذا الموضوع، على اعتبار عدم وجود ممرات بحرية دولية فى هذه المنطقة.

ويبقى تساؤل أخير: لماذا هذه الضجة الآن، والسعى لإضفاء مشروعية من الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات عقابية ضد خاطفى السفن قبالة السواحل الصومالية؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تبدو واضحة، إذا علمنا أن قوات التدخل العسكرى الأمريكية قد هزمت فى الصومال، وأمراء الحرب فى الصومال والذين ساندتهم الولايات المتحدة قد هزموا منتصف عام ٢٠٠٦ على يد اتحاد المحاكم الإسلامية. ثم إن قوات الغزو الإثيوبية (والتى تدخلت لمساندة الحكومة الانتقالية فى الصومال، بغطاء ومساعدة أمريكية) باتت على وشك الهزيمة هى وقوات الحكومة الانتقالية، مع تقدم قوات حركة الشباب نحو العاصمة مقديشيو، بعد سيطرتها على معظم أنحاء جنوب الصومال. وإزاء وضع كهذا، يبدو أن الولايات المتحدة بفتحها ملفى الإرهاب والقرصنة (على غير الواقع) إنما تريد تشكيل تحالف دولى يمكنها من السيطرة على الصومال على نحو ما فعلت فى غزوها لأفغانستان.

وخلاصة القول: إن الأفعال التى تجرى قبالة السواحل

الصومالية هى شكل من أشكال "إرهاب الدول" تمارسه الولايات المتحدة، مستخدمة فى ذلك أطرافا محلية وإقليمية (الحكومة الانتقالية، بونت لاند، قوات الاحتلال الإثيوبى، بالإضافة إلى شركات الأمن الأجنبية) لإثارة فزع العالم من هذه الأفعال التى تهدد التجارة العالمية، وذلك بغية تشكيل تحالف دولى لمقاومة هذه الظاهرة (وهو ما أخذ فى التشكل) يعمل بالإنابة عنها، ويتحمل تكاليف هذه المهمة، تحت القيادة الأمريكية (التى باتت عاجزة عن تحمل نفقات الحرب فى العراق وأفغانستان)، وكل ذلك بهدف التمهيد للمشروع الإمبراطورى الأمريكى القائم فى جانب منه على السيطرة على المضايق والممرات البحرية العالمية.

جريمة القرصنة البحرية فى ضوء القانون الدولى

د. أيمن عبد العزيز سلامة *

أثارت جرائم القرصنة البحرية والسطو المسلح ضد السفن والمراكب أمام سواحل الصومال فى خليج عدن قلق واهتمام المجتمع الدولى، لما تمثله هذه الجرائم من تهديد للسلم والأمن الدوليين بشكل عام، وتهديد للأمن الإنسانى لدولة الصومال التى انهارت وتقطعت أوصالها منذ عام ١٩٩١ وحتى اللحظة الآنية.

وأصبح الأمر، الذى لا مجاجة فيه، أن أعمال القرصنة البحرية والسطو المسلح، التى ترتكب ضد السفن والمراكب أمام سواحل الصومال وفى خليج عدن، أصبحت تشكل خطرا كبيرا يرتب عظيم الملمات، وأضحت أمرا يستحيل معه التريث والتمهل(١). إلا أن ما نريد إبرازه فى هذا الموضوع هو ماهية جريمة القرصنة، باعتبارها جريمة دولية وما يميزها عن جريمة السطو المسلح، باعتبارها جريمة وطنية تختص المحاكم الوطنية بملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم.

وترجع أهمية دراسة هذه المسألة القانونية لما لها من أثر مباشر متعلق بالجهود الدولية الأخيرة لمكافحة أعمال العنف المسلح المختلفة قبالة السواحل الصومالية، فضلا عن القرارات الأخيرة لمجلس الأمن المتعلقة بمكافحة هذه الأعمال(٢).

القانون الدولى البحرى :

بينت كل من الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢(٣) والمادة ١٥ من اتفاقية جنيف لقانون البحار لعام ١٩٥٨(٤) الأركان الواجب تحققها لحدوث جريمة القرصنة، باعتبارها جريمة دولية:

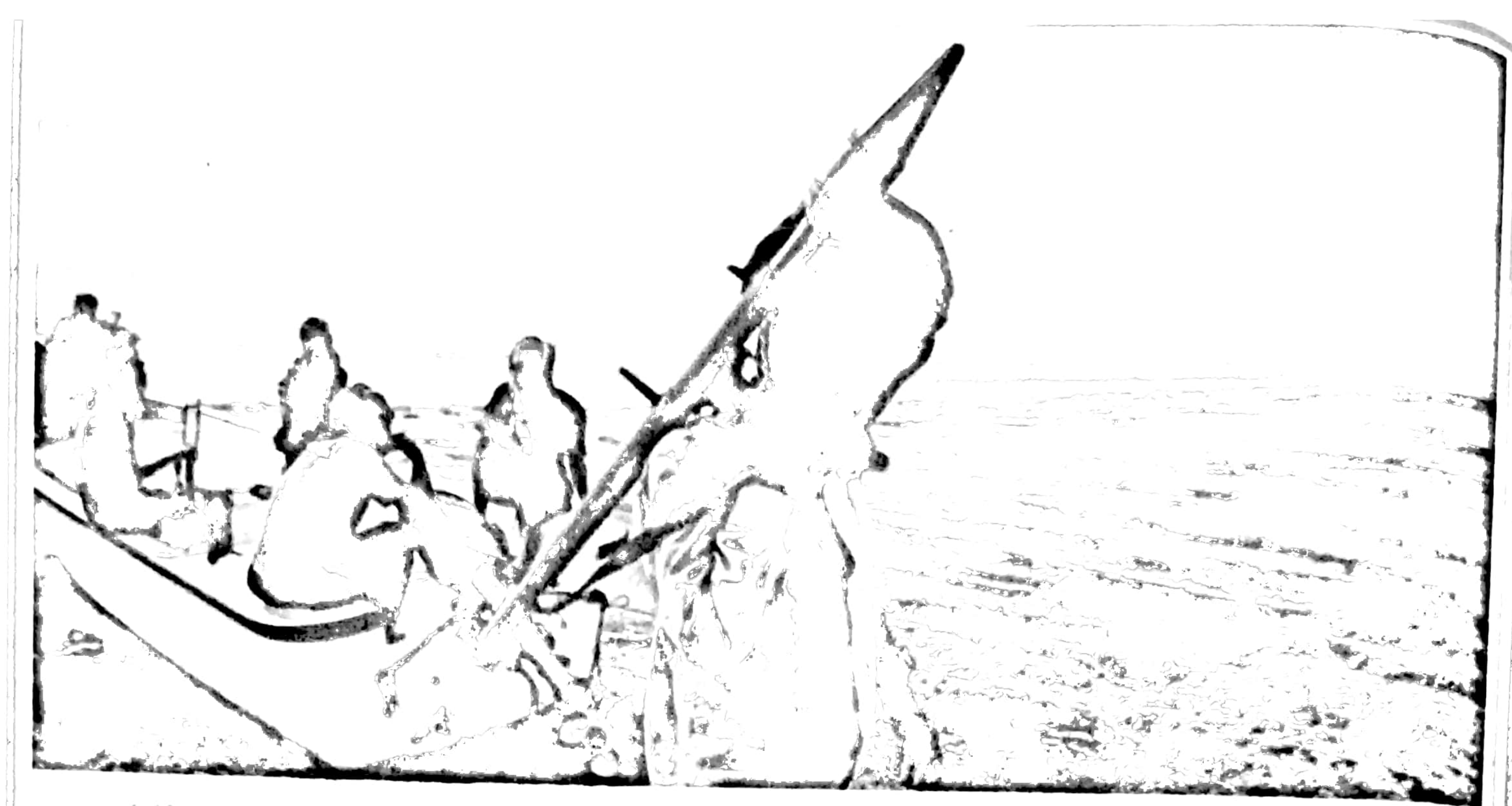
"أى أعمال عنف أو احتجاز أو نهب غير قانونية ترتكب بغية تحقيق منافع خاصة بواسطة طاقم أو ركاب سفينة أو طائرة خاصة وذلك فى أعالى البحار".

ووفقا للمادتين المشار إليهما، فإن أية أعمال عنف مسلحة ترتكب ضد السفن داخل المياه الإقليمية للدول، التى تبعد مسافة ١٢ ميلا بحريا من شواطئ الدول، لا تعد جريمة قرصنة بحرية، وفقا للتكييف القانونى الوارد فى الاتفاقيتين المشار إليهما، ولكن تعد مجرد أعمال سطو مسلح كأى سرقة أو سطو مسلح يرتكب داخل إقليم الدولة، وتخضع لقوانينها الداخلية المنظمة لهذه الجرائم.

أيضا، لا بد أن ترتكب جريمة القرصنة البحرية بهدف تحقيق مصالح وأهداف شخصية لمرتكبى الجريمة، أى القراصنة. فإذا كان الهدف من احتجاز أو نهب الممتلكات الموجودة على السفينة هو هدفا سياسيا كالترويج لقضية سياسية، أو لفت الأنظار العالمية لقضية أخرى تخرج عن تحقيق مصالح شخصية لهؤلاء المجرمين، فإن هذه الأفعال لا تعد إلا سطوا مسلحا، وإن تم فى أعالى البحار.

جدير بالذكر أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التى صدرت فى عام ١٩٨٢، تعد ملزمة لكافة الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة، سواء صدقت أم لم تصدق هذه الدول على تلك

(*) مدرس القانون الدولى العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.



الاتفاقية، حيث تستند الاتفاقية إلى العرف الدولى الذى تواتر واستقر منذ القرن السادس عشر الميلادى.

فمنذ القرن السادس عشر الميلادى، ترسخت قاعدة عرفية دولية فى مجال مكافحة جريمة القرصنة الدولية، تسمح للدولة التى تعتقل سفن القرصنة بمحاكمتهم بموجب قوانينها الوطنية.

ويعد القانون الإنجليزى، الذى أصدره الملك هنرى الثامن فى عام ١٥١٦، من أوائل القوانين الوطنية المعنية بمكافحة ومقاضاة القراصنة. ومنذ ذلك الوقت، اعتبرت المحاكم الوطنية للدول أن قرصان البحر يعد عدوا البشرية جميعا

Pirata Est Hostis Humani Generic(٥).

ومنذ ذلك الحين، كانت أية دولة تستطيع أن تقبض على القراصنة فى أعالى البحار وتقوم بمحاكمتهم وإعدامهم شنقا، بغض النظر عن جنسية هؤلاء القراصنة، أو المكان الذى ألقى القبض عليهم فيه فى أعالى البحار. حيث كان قانون الشعوب فى تلك الحقبة يسمح للدول بأن تقوم بإعدام هؤلاء على ظهر السفينة التى تعتقلهم، حتى دون اتخاذ إجراءات قضائية حيالهم(٦).

يذكر فى ذلك السياق أنه وبالرغم من إجماع الفقه والعمل الدوليين على اعتبار القرصنة جريمة دولية ينعقد لها الاختصاص القضائى العالمى، وأن القراصنة يعدون أعداء للبشرية جميعا، إلا أنه لم يتم إعمال مبدأ الاختصاص القضائى العالمى لمقاضاة قراصنة البحر إلا فى مرات قليلة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويرجع ذلك إلى أن العديد من الدول التى أعملت ذلك المبدأ آثرت ألا تكشف عن قيامها باتخاذ الإجراءات القضائية الوطنية بموجب ذلك المبدأ(٧).

ثم تطور الأمر بعد ذلك، حيث أصبحت السفن الحربية للدول التى تلقى القبض على مراكب وسفن القراصنة فى أعالى البحار تقوم بقيادة السفينة الحربية إلى أحد موانئ هذه الدول، وذلك لمحاكمة القراصنة وفقا لقوانينها الوطنية، والتى تحدد جريمة القرصنة، وتنزل بحقهم العقوبة المقررة وفقا لقوانينها.

وإذا كانت جريمة القرصنة تعد من أولى الجرائم التى انعقد لها الاختصاص القضائى العالمى منذ عدة قرون، وحتى قبل نشأة ما يعرف الآن بالقانون الدولى العام، فإن معظم الفقهاء يرون أن مرد ذلك ليس بشاعة الجرم ذاته، أى القرصنة، ولكن باعتبار أن الجريمة تقع خارج حدود الدولة الإقليمية، أى فى أعالى البحار، فتخرج بذلك عن نطاق الاختصاص القضائى الوطنى لدولة ما، باعتبار أن هذه الجرائم تقع خارج سيادة الدولة(٨).

جدير بالذكر أن العديد من المحاكم الجنائية الوطنية، التى أنشأتها الدول الحليفة المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية لمقاضاة مجرمى الحرب النازيين، كانت قد أسست اختصاصها القضائى فى مقاضاة هؤلاء على مبدأ الاختصاص القضائى العالمى، الذى لم يكن قد عرف من قبل إلا لملاحقة ومقاضاة قراصنة البحر، باعتبارهم أعداء للبشرية(٩)، (١٠).

وأحيانا ما تقوم الدول أيضا بتسليم هؤلاء القراصنة إلى دول مجاورة تقبل بمحاكمتهم وفقا لقوانينها الوطنية. فلقد عقدت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مذكرتى تفاهم مع كينيا، الدولة المحاذية للصومال، حيث تتيح هاتان المذكرتان للحكومة الكينية المفاضلة بين محاكمتهم، وفقا لقوانينها

الداخليـة، أو نقلهم لدولة جنسيـتـهم، أو للدولة التى تحـمل سفينتهم علمها.

فحين قـامت المدمرة الأمريكيـة "ونستون ترتشل" باعـتقال القراصنة الصوماليين يوم ٢٠ يناير عام ٢٠٠٨، بعد أن كانوا قد أطلقوا قاذفتهم تجاه السفينة الامريكية "دلتا دانجر"(١١)، قـامت المدمـرة الأمـريكيـة بنقلهم إلى كـينيـا التى شـرعت فى محاكمتهم وفقا لقوانينها الجنائية الوطنية، حيث أصدرت فى أكتوبر من العـام نفسـه حكمـهـا بسـجنهم سـبـعـة أعـوام فى السجون الكينية.

القيـود القـانونيـة التى تحد من مـواجـهـة جـريمـة القرصنة البحرية :

يرى البعض أن من شأن التضييق والتقييد، الذى أتت به اتفـاقيـة قـانون البـحـار، أن يحد من الجـهـود الدوليـة الفـعـالة لمكافحة خطر القرصنة البحرية. حيث تقصر الاتفاقية حدوث فعل القرصنة فى أعالى البحار، وتقيد أيضا الاتفاقية الهدف من العنف والاحـتـجـاز المسلح فى تحـقـيق مـصـالح ومنافع شخصية للقائمين بذلك العمل.

ومن هنا، يزعم هؤلاء أن من الضـرورى تعـديل الاتـفـاقـيـة لتـتـواكب مع التطور والخطورة من جـانب القـائـمـين بـأعـمـال القرصنة والسطو المسلح(١٢) وذلك ليمتد وصف فعل القرصنة، باعتبارها جريمة دولية، إلى المياه الإقليمية، خاصة لمجابهة الحالات التى لا تستطيع فيها الدول المنهارة أو الفاشلة - كما الحـال فى الصـومـال - أن تواجه هذه الأعـمـال داخل مـيـاههـا الإقليـمـيـة، أو حين تقوم بعض من هذه الكيانات - مثل "إقليم بونت لاند"، الذى يقع ضمن إقليمه ميناء "أبل" الذى يعد المعقل الرئيـسى للقـراصنة - بدعم ورعـاية هؤلاء القـراصـنة الذين يرتكبون هذه الأعمال قبالة سواحل ذلك الإقليم.

فحين ترسل السفن الدولية لمواجهة القرصنة، فليس بمقدور هذه السفن، بموجب اتفاقيـة الأمم المتحدة لقانون البحـار، أن تتعقب القراصنة أو تقبض عليهم بمجرد دخولهم المياه الإقليمية للدول. فـتكون المياه الإقليـمـيـة فى هذه الحـالة مـلاذا آمنا للقراصنة، تجعلهم يهربون ويفلتون من الاعتقال بواسطة سفن الدول التى تطاردهم، ويعودون لتكرار الجرم نفسه مرة ثانية.

أيضـا، يرى هؤلاء ضـرورة ألا يقـتـصـر الهـدف من أعـمال القرصنة، تحقيق منافع شخصية للقائمين بذلك العمل، بل يجب أن يمـتد ليـشـمل تحـقـيق أهداف ومـصـالح سـيـاسـيـة لهؤلاء الأشخاص.

ومن ثم، ينصب التعديلان فى مصلحة دعم الجهود الدولية لمكافحة هذا الخطر الداهم المحيق بأمن وسلامة الملاحة البحرية الدولية، والأهم من ذلك الأمن الإنسانى فى الصومال.

ونتيجة للثغرات، التى يستغلها من يقومون بأعمال القرصنة البحرية والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية وفى خليج عدن، قامت العديد من الدول الإفريقيـة(١٣) مؤخرا فى شهر يناير من عـام ٢٠٠٩ فى جيبوتى بتـوقيع قـانون سلوك إقليمى، يهدف إلى قمع النهب المسلح للسفن بمحاذاة سواحل الصومال وفى خليج عـدن. وتنص الوثيـقـة على أن تراجع الدول الموقـعـة تشريعاتها الداخلية بما يكفل بإقرار قوانين رادعة تهدف لقمع نهب السفن وتجرم القرصنة وغيرها من جرائم ذات صلة، وأن تتضمن تشريعاتها أيضا مبادئ وإرشادات حول التحقيقات والمحاكمات للقراصنة.

خاتمة :

بالرغم من التواجد البحرى الحربى المكثف فى مناطق خليج عدن والبحر العربى وقبالة السواحل الصومالية، بهدف تأمين الملاحة البحرية العالمية، وبالرغم أيضا من صدور قرار مجلس الأمن الأخـيـر رقم ١٨٤٦ فى ٣ ديسـمـبـر عـام ٢٠٠٨ - الذى يرخص للدول التى تتواجد سواحلها فى هذه المناطق بالدخول إلى المياه الإقليـمـيـة لدول الصـومـال بعد مـوافـقـة الحكومـة الصـومـاليـة لتـعـقب والقـضـاء على القـراصـنة - إلا أن كل هذه الجهود غير ناجعة ولا ناجزة، مادام تجاهل المجتمع الدولى عن عمد الأزمة الحاصلة فى الصومال منذ عام ١٩٩١، والتى كان من أهم وأخطر إفرازاتها وتداعياتها أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن فى هذه المنطقة.

المراجع :

١- قدر المكتب الدولى للنقل البحرى الخسارة المالية الناجمة عن أعمال القرصنة البحرية فى المياه الواقعة بين المحيطين الهندى والهادى فقط بمبلغ يتراوح بين ١٣ و ١٥ مليار دولار امريكى.

٢- قرارات مجلس الأمن أرقام: ١٨٣٨، ١٨٤٦، ١٨٥١.

3- On Convention on the law of the sea art 101., Dec10., 1982.

4- Geneva Convention on the high seas , Apr. 29, 1985.

5- King v. Marsh (1615) 81 Eng. Rep. 23 (K . B).

6- Randall, Universal Jurisdiction under International law, 66 tex. L. Rev. 1988, pp, 791.

7- Alfred Rubin, law of piracy 213 (2d. ed 1998).

8- Eugene kontorvich, law and Economics, working paper series, George Mason University pp.4, ssrn.com/abstract_id.

9- Demjanjuk v. Petrovky, 776 F. 2d 582,571, 1985.

١٠- تستند كل من إسبانيا وتركيا، فى ملاحقتهما للقادة الإسرائيليين المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنسانى فى قطاع غزة، على المبدأ نفسه.

11- U.N. Doc S/229/2006 (2005).

١٢- فى عام ٢٠٠٨، اختطف القراصنة ناقلة النفط السعودية "سيروس ستارن" التى يبلغ طولها ٣٣٠ مترا، ويبلغ حجمها ثلاثة أضعاف حجم حاملة طائرات أمريكية وحمولتها كاملة، وكانت تحمل ربع الإنتاج البترولى اليومى فى المملكة العربية السعودية. وتتجلى هذه السابقة الخطيرة فى بعد السفينة أكثر من ٨٠٠كم عن السواحل الكينية، وهو ما يعنى - طبقا لتقديرات مسئول بهيئة إقليمية لمراقبة الملاحة البحرية والقرصنة - أن القراصنة زادوا من تسلحهم، وربما يحصلون على مساعدة من آخرين قد يكونون نيجيريين أو يمنيين، نظرا لضخامة العملية. فهذه العملية تدلل على القدرة النوعية العالية للقراصنة ومقدرتهم على الاستمرار وشن هجماتهم وتوسيع منطقة القرصنة.

١٣- إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، المالديف، سيشل، الصومال، إريتريا، تنزانيا، اليمن، جيبوتى.

الولايات المتحدة

أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية - الروسية



أحمد دياب*

شهدت الفترة الأخيرة إشارات متبادلة بين الولايات المتحدة وروسيا، خاصة بعد تولى إدارة الرئيس الجديد باراك أوباما مقاليد السلطة فى ٢٠ يناير ٢٠٠٩، ربما تؤدى لفتح صفحة جديدة فى العلاقات المعقدة بين واشنطن وموسكو، بعد مرحلة من الفتور اعترت العلاقات بينهما فى عهد الإدارة الأمريكية السابقة. ففى سعى الإدارة الجديدة لتحسين صورة الولايات المتحدة عالميا والابتعاد عن سياسة الأحادية والغطرسة التى تميزت بها الإدارة السابقة، فإنها تبدى مرونة ملحوظة تجاه قوى دولية وإقليمية عديدة، على رأسها روسيا التى تملك أوراقا كثيرة فى تسوية ملفات وخلافات عديدة، ثنائية وإقليمية ودولية.

وقد تنشأ المنطلقات لتحسين العلاقات الثنائية على أساس متكافئ، ولكن التطورات الإيجابية لا تبدو ممكنة إلا فى حالة تخلى الولايات المتحدة عن نشر الدفاع الصاروخى فى أوروبا، وعن قبول أوكرانيا وجورجيا فى حلف الأطلسى، مقابل موافقة روسيا على تشديد العقوبات على إيران أو الضغط عليها من أجل وقف برنامجها النووى، فضلا عن مساعدة موسكو للناتو فى حربه الضروس فى أفغانستان، فى إطار "صفقة كبرى" أو "مقايضة" بين واشنطن وموسكو، بات الحديث عنها متواترا خلال الفترة الأخيرة.

العلاقات مع موسكو .. ضرورة استراتيجية :

تمثل العلاقات مع روسيا عنصرا بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة باراك أوباما. فبرنامج السياسة الخارجية الأمريكى، الذى تم اعتماده منذ الأسابيع الأولى للحملة الانتخابية، يضع على رأس أولوياته ملفات معقدة لا يمكن حلها بدون الاستعانة بمساعدة موسكو. صحيح أن الحاجة الأمريكية للتعاون مع روسيا من أجل التصدى لموضوعات شائكة، كالملف النووى الإيرانى أو الوضع الداخلى الملتهب فى أفغانستان أو حتى البرنامج النووى لكوريا الشمالية، ليست وليدة اللحظة، فالصعوبات نفسها سبق أن واجهت الإدارة الأمريكية السابقة، لكنها فضلت التصدى لها باعتماد سياسة خارجية انفرادية اتسمت بالعنجهية والصلف، الأمر الذى دفع الجميع، سواء كانوا من الخصوم أو من الحلفاء، إلى التخلى عنها وتركها تواصل حماقاتها، وهو ما أفضى إلى حدوث أكبر تراجع للنفوذ الأمريكى منذ انهيار جدار برلين، بل إن الهيبة الأمريكية، بوصفها تمثل الدولة العظمى فى العالم، أصابها خدش كبير. وقد تعاظم التخبط الأمريكى فى عهد الإدارة السابقة مع بروز قوى إقليمية متعددة مثلت - ولا تزال - تحديا لحالة الأحادية القطبية الأمريكية، إلى مستوى الحد الذى أصبحت تلعب فيه أدوارا تفوق حجمها الجيوسياسى والعسكرى وحتى الاقتصادى. لقد سبق للرئيس أوباما أن عبر عن أمله فى أن يتمكن الطرفان الأمريكى والروسى من إقامة علاقات بناءة فى المجالات التى يمكن لهما أن يتقدما فيها إلى الأمام فى ظل الاحترام والمصلحة المتبادلة. ويأتى هذا الموقف فى ظل انتشار قناعة كبيرة لدى المعسكر الديمقراطى

(*) باحث فى العلوم السياسية.

الأمريكي بأن المرحلة السابقة عرفت تضييقا كبيرا على الطرف الروسي، وتميزت بأحادية مفرطة خلال الولايتين الرئاسيتين لجورج بوش، وصلت إلى درجة أبدى فيها البعض تخوفهم من الرجوع إلى حقبة الحرب الباردة بكل ذكرياتها المريرة. وقد بدا واضحا في ظل الظروف الدولية السابقة أن الجانب الأمريكي حرص على التركيز على برنامج الدرع الصاروخية في بولندا وتشيكيا، من أجل صرف أنظار الطرف الروسي عن برنامج توسيع حلف الأطلسي، حتى يصل إلى الاستقرار بصورة نهائية في خاصرة الدب الروسي. وقد شكلت الحرب الروسية ضد جورجيا، في أغسطس ٢٠٠٨، إشارة قوية إلى واشنطن وحلفائها على مدى ما يمكن أن تذهب إليه موسكو في الدفاع عن مصالحها الحيوية فيما تسميه "الجوار القريب". وعليه، فالأولوية الجديدة التي لدى الإدارة الأمريكية الجديدة تتجه نحو التركيز في المرحلة المقبلة على فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الجانبين، من أجل احتواء ما يوصف بردود الفعل الروسية المتشنجة والناجمة عن إحساسها المتنامي بالعزلة والحصار(١).

من ناحية أخرى، تؤيد معظم الدول الأوروبية (خصوصا ألمانيا وفرنسا)، باستثناء بعض دول أوروبا الشرقية والوسطى التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي السابق، فكرة التوجه نحو الانفتاح على روسيا، وليس حصارها أو احتواءها على خلفية رغبة تاريخية دفينة، إضافة إلى أن روسيا هي أحد مصادر إمدادات الطاقة لأوروبا. وبرغم أن هناك العديد من الاستراتيجيين الغربيين النافذين يصورون القيادة الروسية، خاصة رئيس الوزراء فلاديمير بوتين، على أنها معادية حتى النخاع للغرب والولايات المتحدة تحديدا، فإن هناك البعض الذي لا يتردد في تأكيد وجود تيار في القيادة الروسية يؤيد الانفتاح بقوة على الغرب، وأن قائد هذا التيار ليس سوى الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف نفسه. ولم تتردد صحيفة "الواشنطن بوست" في أن تشير إلى أن وجود "نزاع" داخل النخبة الروسية الحاكمة يشكل سببا إضافيا لشروع إدارة أوباما في الحوار مع موسكو من أجل "تعزيز معسكر ميدفيديف"(٢). وقد أعلن نائب الرئيس الأمريكي، جون بايدن، خلال مؤتمر ميونيخ للأمن في أوروبا في فبراير ٢٠٠٩، أنه لا يمكن اعتبار قوة روسيا ضعفا للناتو، داعيا إلى وقف التدهور في العلاقات الأمريكية - الروسية، والعمل على تحسينها عبر إيجاد مجالات العمل المشترك، مما يكشف عن مساعي إدارة أوباما لتقليص مساحات الخلاف مع روسيا. هذا المنهج يختلف كليا عن أسلوب إدارة بوش السابقة، التي لم تكن تجتهد في البحث عن المواقف المشتركة مع الآخرين، وإنما كانت تعمل على فرض مواقفها على بقية دول العالم بالقوة والترهيب غالبا، وبالإقناع والترغيب نادرا(٣).

ويمكن القول إن اللقاء، الذي جمع هيلاري كلينتون ونظيرها الروسي سيرجي لافروف في جنيف في ٦ مارس ٢٠٠٩، رغم أنه لم يمكنهما من التوصل إلى نتائج إيجابية بصدد الملفات المتنازع عليها، إلا أنه سمح لهما بإذابة الجليد والتوتر اللذين كانا يحولان دون عودة الدفء والهدوء إلى العلاقة بين البلدين، وذلك قبل الانتقال في مرحلة مقبلة إلى معالجة الموضوعات الشائكة، مثل اتفاقية نزع الأسلحة النووية الاستراتيجية، وبرنامج الدرع الصاروخية، وآفاق توسيع حلف الأطلسي، إضافة إلى استئناف التشاور مع الحلف بصدد الملف الأفغاني والبرنامجين النوويين الإيراني والكوري الشمالي. واعتبرت كلينتون أن هذا اللقاء بداية جيدة ليس فقط لتطوير علاقات البلدين الثنائية، "وإنما لقيادة العالم في القضايا المهمة"، وعلى رأسها الأسلحة النووية والأمن النووي، لكنها قالت إن فتح صفحة جديدة في العلاقات الروسية - الأمريكية سيستغرق وقتا، وإن العلاقات تحتاج إلى مزيد من الثقة المتبادلة. وقد أشارت كلينتون إلى أنها تريد بداية جديدة للعلاقات مع روسيا، لكنها أوضحت أن الانقسامات لا تزال قائمة بشأن توسع حلف شمال الأطلسي وعلاقات روسيا مع جيرانها، في إشارة إلى التوغل الروسي في الأراضي الجورجية(٤).

ويبدو أن لقاء لافروف - كلينتون لا يزال في مرحلة الاستطلاع للمواقف ووجهات النظر، حيث يسيطر اعتقاد على الأوساط السياسية الروسية بأن السياسة الأمريكية تجاه روسيا لن تشهد تغييرات جذرية، باعتبار أن الولايات المتحدة لا تزال تحت تأثير بقايا الحرب الباردة، وأن أغلبية مؤسسات إنتاج السلاح وشركات النفط تجد في تصعيد التوتر بين البلدين مصالح مباشرة، بدءا من تسويق المنتجات العسكرية، وانتهاء بمحاولة السيطرة على منابع الطاقة بهدف التحكم في النمو الاقتصادي والصناعي لأغلبية الدول الأوروبية. كما لا يعتقد في موسكو أن واشنطن ستتراجع عن نشر أسلحتها الاستراتيجية الهجومية خارج أراضيها.

ويراهن الكرملين على أن تأثيرات الأزمة المالية العالمية، التي أوصلت أوباما إلى مقعد الرئاسة في الولايات المتحدة، والتي ستلقي بظلالها على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقة مع روسيا - باعتبار أن مشروعات وخطط إدارة بوش حملت الموازنة الحكومية الأمريكية أعباء ثقيلة - بات من الضروري التخلص منها اليوم. وهو ما يفرض على الإدارة الجديدة إجراء تعديلات في توجهات سياساتها الخارجية، منها إعادة النظر في نشر الدرع الصاروخية الأمريكية، التي ستشكل عبئا على الميزانية الأمريكية، باعتبار أن تكاليف الخطة زادت على ١٨٠ مليار دولار، سيتم إنفاقها خلال خمس سنوات، في الوقت نفسه الذي يمكن فيه إنهاء ما يسمى بالخطر الإيراني بالتفاهم مع روسيا. كما أن واشنطن تدرك أن تقليص الخسائر البشرية والتكاليف المادية في تسوية الملف الأفغاني يحتاج لمشاركة فعالة من جانب روسيا(٥).

وإذا كانت الأزمة المالية العالمية قد شكلت محددا رئيسيا في توجهات إدارة أوباما تجاه روسيا، فإن الأزمة نفسها هي التي جعلت موسكو تقابل واشنطن في منتصف الطريق. فالاقتصاد الروسي القائم أساسا على الريع النفطي والغاز لا يتحمل أعباء الدخول في سباق تسلح جديد. لذا، رحبت موسكو بهذا النهج الجديد لإدارة أوباما، وأعرب الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف عن تفاؤله بأن "صفحة جديدة من العلاقات تفتح بين موسكو وواشنطن"، قائلا إنه تلقى إشارات "إيجابية جدا" من نظيره الأمريكي باراك أوباما خلال الفترة الأخيرة. وجاء حديث ميدفيديف، خلال استقباله، في ١٠ مارس ٢٠٠٩، أعضاء اللجنة الأمريكية المستقلة لدراسة سياسة واشنطن تجاه روسيا. وأعرب ميدفيديف عن الأسف لانخفاض مستوى العلاقات بين موسكو وواشنطن في السنوات الأخيرة، مؤكدا أن كثيرا من الملفات الصعبة والمهمة في العالم مرتبط بهذه العلاقات، بما في ذلك على صعيد مكافحة الإرهاب وتنمية الاقتصاد(٦).

أهم قضايا العلاقات :

١- معاهدة الأسلحة النووية :

يأتى فى مقدمة القضايا، التى أشاعت جوا من التفاؤل بشأن تطور العلاقات الروسية - الأمريكية، إعلان الرئيس باراك أوباما استعداده التفاوض مع روسيا حول اتفاق لنزع السلاح النووى، يتم بموجبه تحديد سقف للترسانة النووية للبلدين فى حدود لا تتجاوز ألف رأس لكل واحد منهما. وبالمقارنة مع إدارة الرئيس بوش، تشكل الخطوة الحالية لفريق أوباما تغييرا جوهريا، قياسا على السياسة السابقة التى اقتصرت جهودها فى هذا المجال على تصريحات ضد السلاح النووى دون مضمون محدد. بل إن عهد بوش شهد تقويض العديد من الاتفاقات والمعاهدات فى هذا الشأن. ومنذ عام ٢٠٠٥، تعرض موسكو على واشنطن بصورة دورية استئناف المفاوضات حول مصير المعاهدات والاتفاقيات السابقة بشأن السلاح النووى، لكنها لم تتلق أى شئ محدد باستثناء الوعود بالعودة لذلك(٧).

لذا، يأتى إعلان أوباما الأخير عن استعداد بلاده للتفاوض مع روسيا بهدف الحد من التسلح النووى كخطوة فى الطريق الصحيح، ليس لإرضاء موسكو فحسب، بل لما ينطوى عليه الإعلان من مصلحة كبرى للولايات المتحدة قبل غيرها، لا سيما أنها تدرك جيدا أنها فى غنى عن ترسانة نووية ضخمة تشجع الآخرين على الاستزادة منها. إذ حتى بدون السلاح النووى، تبقى الولايات المتحدة متفوقة فى مجال السلاح التقليدى ومتقدمة على جميع بلدان العالم. وبالطبع، لم يخل الإعلان الأمريكى من لفتة موجهة إلى روسيا، مفادها أنها لا تنوى الانقلاب على التفاهمات السابقة التى تم التوصل إليها مع الاتحاد السوفيتى السابق، والمتعلقة بتقنين السلاح النووى، حتى لا تعتقد موسكو أن واشنطن تريد زيادة أسلحتها النووية على حساب موسكو. ولا ننسى أيضا أن ما حرك أوباما فى إعلانه هو هاجس الانتشار النووى الذى يثقل كاهل إدارته فى التعاطى مع الملف النووى الإيرانى، فضلا عن قرب انعقاد مؤتمر لمراجعة معاهدة حظر الانتشار النووى العام المقبل. فقد تعرضت المعاهدة لانتقادات شديدة من قبل الدول غير النووية، التى لاحظت تهرب الدول النووية من التزاماتها بشأن الحد من ترسانتها. لذا، تريد الولايات المتحدة تغيير نبرتها وإظهار تعاونها من أجل حشد التأييد الدولى للضغط على إيران، وربما إقناعها فى ظل الترتيبات النووية الجديدة بأنها لن تستفيد من حيازة السلاح النووى بقدر ما ستخسر(٨).

وقد رحبت روسيا بمبادرة واشنطن التى تعتزم أن تقترحها على موسكو، والخاصة بتقليص الترسانات الاستراتيجية بنسبة تصل إلى ٨٠٪. وقد قيم المسئولون الروس والخبراء إيجابيا هذه النوايا غير المعلنة رسميا بعد، ويرفقون تقييماتهم هذه بجملة من التحفظات، لكنهم يجمعون على أن موسكو ترى أن المسألة حول تقليص الترسانة النووية يجب أن ترتبط بمسألة نشر عناصر المنظومة الأمريكية للدفاع الصاروخى فى أوروبا، حيث تبقى هذه القضية العقبة الكبرى فى طريق وضع اتفاقية جديدة، ولكن باراك أوباما يمكن أن يقدم على تجميد هذا المشروع لأجل غير مسمى. وتشير تقارير إلى أن واشنطن على استعداد لطرح مقترحاتها خلال المفاوضات التى ستبدأ مع موسكو فى القريب العاجل حول الاتفاقية الجديدة الخاصة بالرقابة على التسلح، التى يجب أن تحل محل معاهدة تقييد الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الأولى التى سينتهى مفعولها فى ديسمبر ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن موسكو لم تتلق بعد أى مقترحات رسمية من واشنطن حول نزع السلاح، إلا أنها - على حد قول نائب رئيس الحكومة الروسية سيرجى إيفانوف - على استعداد لخوض المفاوضات، وتوقيع اتفاقية روسية - أمريكية جديدة حول تقليص الترسانات النووية فى غضون عام واحد. وسيتعين على روسيا والولايات المتحدة، قبل معالجة هذه المهام الطموح، حل جملة من القضايا الخطيرة التى تعيق المفاوضات حول المعاهدة الجديدة فى مجال نزع السلاح فى السنوات الأخيرة. ولعل أهمها هى المسألة التى تقضى بألا يشمل التقليص الرءوس النووية فقط، بل والصواريخ التى تحملها أيضا وهو ما تصر عليه روسيا، خاصة الرءوس غير المنشورة، فقد أصرت الولايات المتحدة فى عهد جورج بوش على أن أى اتفاق يجب ألا يخص إلا الرءوس النووية المنصوبة ميدانيا.

وما يثير قلق موسكو كثيرا هو وجود أسلحة غير نووية خارقة الدقة فى حوزة الولايات المتحدة، وتريد روسيا شمولها بالتقليص أيضا بموجب المعاهدة الجديدة. ولكن الأهم هو أن خطط واشنطن لنشر عناصر المنظومة الأمريكية للدفاع الصاروخى فى أوروبا الشرقية تعترض الطريق إلى عقد معاهدة جديدة، بدلا من المعاهدة السابقة فى مجال نزع الأسلحة. ويؤكد المندوب الروسى الدائم لدى الناتو، ديميترى روجوزين، أن المسألة حول تقليص الرءوس النووية يجب ألا تعالج إلا مع المسألة التى تخص الدفاع الصاروخى. وقال "إنه من غير الجائز اقتراح تقليص الرءوس النووية والعمل فى الوقت ذاته على بناء وحدات عند الحدود الروسية قادرة على تدمير هذه الرءوس". وافترض أن ألف رأس نووى غير كافية للتغلب على المنظومة الأمريكية الراهنة للدفاع الصاروخى، برغم أن التصريحات الأمريكية الجديدة تشير إلى أن إدارة أوباما تشكك فى جدوى هذا المشروع الذى سعت الإدارة الأمريكية السابقة إلى تحقيقه. وإذا كان من المستبعد أن يتخلى باراك أوباما عن المعاهدتين الموقعتين مع وارسو وبراغ، فإنه قد يقدم فى غضون ذلك على تجميدهما، متذرعا بالأزمة الاقتصادية.

ويقيم الخبراء الروس بإيجابية مشوبة بالحذر آفاق التوصل إلى اتفاق محتمل على تقليص الترسانات النووية فى البلدين. ويشدد على هذا الأمر الرئيس السابق لهيئة أركان قوات الصواريخ الاستراتيجية، فيكتور يسين، الذى يرى ضرورة أن يتم العمل، فى ظل هذا التقليص العميق للصواريخ الاستراتيجية والرءوس النووية، على ضمان مستوى متكافئ من الأمن للولايات المتحدة وروسيا. فإن واشنطن ستحظى بأفضلية استراتيجية خطيرة، ما لم تتعهد بموجب التزامات قانونية مثبتة بتقليص برنامج الدفاع الصاروخى داخل الولايات المتحدة، إضافة إلى تخليها عن الموقع الثالث للمنظومة الأمريكية للدفاع الصاروخى. وبخلافه، فإن خللا خطيرا سينشب فى ميزان ضمان الأمن بين الولايات المتحدة وروسيا.

ويرى الروس أنه ينبغى تمديد مفعول المعاهدة حول تقييد الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الأولى، أو توقيع وثيقة جديدة. وفى جميع الأحوال، فإن موسكو بحاجة إلى معاهدة أخرى

خاصة بالدفاع الصاروخي، وإن بوسع الأمريكيين أن يعدوا بتجميد نشر هذه المنظومات في أوروبا الشرقية، مقابل تقليص الأسلحة النووية ليعودوا من ثم إلى استئنافها، ولهذا ينبغي أن يتم تثبيت جميع الشروط بالتفصيل في نص المعاهدة. وفي الوقت الذي يعرب فيه بعض الخبراء عن اعتقادهم بأن المعاهدة حول تقليص الأسلحة النووية ومسألة الدفاع الصاروخي في أوروبا الشرقية ستناقش ضمن جملة واحدة، وأن مثل هذا الاقتراح من جانب أوباما سيعد مربحا بالنسبة لروسيا، فإن البعض الآخر، كخبير معهد التحليل السياسي والعسكري في موسكو الكسندر خرامتشيجين، يرى أن عدد الرءوس النووية الذي تقترحه الولايات المتحدة لا يبدو كافيا بالنسبة لروسيا من أجل ممارسة سياسة الردع النووي إزاء الولايات المتحدة. إذ سيكون بوسع الأمريكيين تدمير الترسانة الروسية المقلصة من دون اللجوء حتى إلى استخدام سلاحهم النووي. ويشددون على أن بوسع الولايات المتحدة تدمير الصواريخ التي تطلق من تحت الأرض، والتي تشكل أساس القوات النووية الروسية بواسطة توجيه ضربات غير نووية بالغة الدقة. أما تلك الصواريخ التي ستتمكن روسيا من إطلاقها، فإنها ستقع فريسة للمنظومة الأمريكية للدفاع الصاروخي. ويحذر الكثيرون في روسيا من أن تقليص الترسانة النووية سيجعل روسيا تقف عزلاء ليس أمام الولايات المتحدة فقط، بل وأمام الصين أيضا. إذ إن ما يشكل أساس القوات النووية الصينية هو الصواريخ المتوسطة والقريبة المدى "دونج فيونج" التي لا يزيد مداها على ٦٠٠ كيلومتر، وإنها لا تشكل خطرا على الولايات المتحدة، ولكنها تصل إلى الأراضي الروسية وأنه عقب التقليص الذي يقترحه أوباما، ستفقد موسكو القدرة على إلحاق ضرر لا يعوض بالصين، وبالتالي فلن يمكنها الحديث عن أي ردع نووي لبكين. وتشدد موسكو على ضرورة انخراط الدول الأخرى في عملية تقليص الأسلحة النووية، وأن هذا يجب ألا يكون موضوعا خاصا بالاتفاقات الروسية - الأمريكية فقط، بل يجب على الجميع المضي في طريق عقد اتفاقيات موازية ومتوافقة حول القدرات النووية الموجودة في حوزة كافة الدول النووية، ومن ضمنها الدول النووية التي لم توقع المعاهدة حول حظر الانتشار، أي الهند، وباكستان، وإسرائيل، وكوريا الشمالية، وربما دول أخرى(٩).

٢- أفغانستان والصراع على آسيا الوسطى:

ظهرت بوادر صراع روسي - أمريكي جديد على النفوذ في منطقة آسيا الوسطى، بعدما نجحت موسكو في إقناع قيرغيزستان بإغلاق قاعدة "ماناس" الجوية التي تستخدمها القوات الأمريكية ممرا رئيسيا لنقل إمدادات الناتو إلى أفغانستان منذ أواخر عام ٢٠٠١، وذلك بعد أن طالبت قيرغيزستان بزيادة إيجار القاعدة السنوي "١٠٠ مرة" من مليونين ونصف مليون سنويا إلى ٢٥٠ مليون دولار، باعتبار أن الإيجار السابق كان رمزيا في إطار الحملة الدولية على الإرهاب. أما الآن، فإن الأمور تغيرت، والعلاقات بين قيرغيزستان والولايات المتحدة تغيرت هي الأخرى بعد عزل الرئيس السابق عسكر أكاييف، حليف واشنطن في عام ٢٠٠٥. حيث أصبح الرئيس الجديد كرمان باقييف مواليا بشكل ملحوظ لموسكو، وينشط في إطار منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها روسيا والصين، وهي المنظمة التي سبق أن اتخذت قرارا في قمتها عام ٢٠٠٥ بطرد القواعد العسكرية الأمريكية من وسط آسيا، وذلك بسبب اتهامها لهذه القواعد بإثارة القلاقل والاضطرابات في دول المنطقة(١٠).

وأدركت الولايات المتحدة أن تدخلا روسيا قويا يكمن وراء قرار إغلاق القاعدة، خصوصا أن القرار أعلن من موسكو، وتزامن مع تقديم قرض لقيرغيزستان بقيمة ملياري دولار، إضافة إلى منحة مالية غير مستردة قيمتها ١٥٠ مليون دولار. لكن رد الفعل الأولي للولايات المتحدة على قرار قيرغيزستان جاء خافتا. وقال الجيش الأمريكي إنه يواصل المحادثات مع حكومة قيرغيزستان بشأن مبلغ التعويض عن استخدام القاعدة، مما يترك مساحة للحلول الوسط. وتغازل واشنطن الآن قوة أخرى بآسيا الوسطى هي أوزبكستان، حتى تتيح لها استخدام قاعدة "كارشي" الجوية مجددا، وهي منشأة أكثر قوة ترجع إلى الحقبة السوفيتية، وكانت تستخدمها في بداية الحملة الأفغانية، وتم إغلاقها في عام ٢٠٠٥. ويوضح أندريه جروزين، الخبير في شئون آسيا الوسطى، أن إغلاق قاعدة "ماناس" "يشكل مكسبا جيوسياسيا لروسيا، ونفوذ روسيا في هذه المنطقة يتعزز"، خصوصا أن محطة رادار حدثها الجيش الروسي وضعت، بالتزامن، في الخدمة في منطقة تشوي في قيرغيزستان(١١). وتحتل قيرغيزستان من بين شركاء روسيا في آسيا الوسطى مكانة خاصة. فعلى مسافة ٢٥ كيلو مترا من قاعدة "ماناس" التابعة للناتو، تقع قاعدة "قانت" التابعة لمنظمة الأمن الجماعي والتي تشغلها قوات روسية بالأساس. وحتى الآن، فإن عملية الناتو "الحرية المستديمة" في أفغانستان لم تتكلل بالنجاح، وقاعدة "ماناس" تحوم حولها الشبهات. فإلى جانب مهمتها الأساسية التي تكمن في تزويد قوات الناتو في أفغانستان بالوقود والمؤن، كانت تستخدم في القيام بمهمات استطلاعية ضد دول آسيا الوسطى والصين التي تحظى باهتمام رئيسي من جانب الناتو. وكان الرئيس القيرغيزي السابق، عسكر أكاييف، قد وقف ضد مساعي واشنطن الرامية إلى نشر طائرات "أواكس" القادرة على التجسس الإلكتروني عن بعد داخل الأراضي الصينية من قاعدة ماناس الجوية. ومن غير المستبعد أن يكون رفض أكاييف لهذا المطلب الأمريكي قد شكل سببا مباشرا لسقوط نظامه بأيدي المعارضة المدعومة من واشنطن في عام ٢٠٠٥. أما فيما يتعلق بالرئيس القيرغيزي الحالي، كرمان بك باقييف، فقد اعتمد لعبة التوازنات ومستمر فيها. ومع أن باقييف يعلن روسيا بصوت عال "شريكا استراتيجيا"، فهو لا يزال يمارس مناوراته الدبلوماسية بين موسكو وواشنطن وبكين(١٢).

ولا شك في أن إغلاق هذه القاعدة سيشكل انتصارا سياسيا لموسكو يؤكد إعادة إحياء دورها في الفضاء السوفيتي السابق. لكن البعض في موسكو شكك في صواب اختيار توقيت المواجهة مع واشنطن حول "ماناس" بعد خطوات عدة قامت بها الإدارة الأمريكية الجديدة لتوفير مناخ إيجابي للحوار في القضايا الاستراتيجية. في المقابل، اعتبر محللون أن إغلاق "ماناس" في وجه الأمريكيين في هذا التوقيت بالذات يحمل "عرضا من موسكو لأوباما لتغيير قواعد اللعبة إقليميا"، بحيث تكون موسكو قادرة على التحدث بالنيابة عن حلفائها. ومعلوم أن موسكو قدمت تسهيلات لنشاط قوات التحالف في أفغانستان منذ البداية، لكنها أعلنت صراحة معارضتها للتواجد العسكري الأمريكي في أي من

جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. واللافت أن التطورات الأخيرة تزامنت مع الإعلان عن تأسيس قوات مسلحة مشتركة لمنظمة الأمن والتعاون التى تضم سبع جمهوريات سوفيتية سابقة، من بينها قيرغيزستان واثنتان من الجمهوريات فى آسيا الوسطى، وأيضا مع الإعلان عن تأسيس صندوق خاص قيمته عشرة مليارات دولار، تلتزم موسكو بدفع الجزء الأعظم منها لمساعدة حلفائها السابقين(١٣). إذ دفعت الأزمة المالية العالمية، التى تواجهها بلدان المجموعة الاقتصادية الأوراسية، إلى عقد اجتماع طارئ فى موسكو فى ٤ فبراير ٢٠٠٩، وبحث قادة روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا وقيرغيزستان وطاجيكستان، خلال القمة، تأسيس صندوق مشترك بقيمة ١٠ مليارات دولار وتنسيق المواقف، والبحث فى مشروعات مشتركة لمواجهة انعكاسات الأزمة التى خفضت النمو فى هذه البلدان، وجعلت بعضها على شفا الإفلاس، وانعكست على الوضع الاجتماعى بعد انهيار قيمة العملات فيها بين ٢٠ و٥٠٪. وأكد مساعد الرئيس الروسى، سيرجى بريخودكو، أن الصندوق يهدف إلى مساعدة بلدان المجموعة على تجاوز ظروف الأزمة. وذكر أن القمة تهدف إلى تنسيق المواقف فى شأن أزمة المال العالمية قبل اجتماع مجموعة العشرين فى لندن فى أبريل ٢٠٠٩. ولفت خبراء إلى أن موسكو ستقترح مشروعات مشتركة، وتضحى بمبالغ مهمة جدا خصوصا فى ظروف الأزمة، وعزوا ذلك إلى مخاوف حقيقية من هجرة كبيرة من بعض بلدان آسيا الوسطى باتجاه موسكو، بحثا عن عمل فى حال مواصلة سوء الأوضاع المعيشية فى بلدان آسيا الوسطى. وكان الرئيسان: الروسى، ديمترى ميدفيديف، والقيرغيزى كرمان بيك باقييف، قد توصلا إلى اتفاقات تقضى بمنح قيرغيزستان هبة مالية بنحو ١٥٠ مليون دولار، وشطب ١٨٠ مليون دولار ديونا مستحقة لروسيا، مقابل حصول الأخيرة على ٤٨٪ من أسهم مصنع عسكرى قرب بشكيك لإنتاج صواريخ للغواصات. كما وافقت روسيا على منح قيرغيزستان قرضا ميسرا، لأربعين سنة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار واستثمار نحو ١,٧ مليار دولار لإنشاء محطة كهرباء لتعويض النقص الحاد فى توليد الكهرباء، إثر رفع أوزبكستان ثمن الغاز المصدر إلى قيرغيزستان(١٤).

ويبدو الضغط الروسى على قيرغيزستان لإغلاق قاعدة "ماناس" غريبا، حيث يرى محللون أن جهود حلف الأطلسى لهزيمة طالبان هى أحد المجالات القليلة التى تلتقى فيها مصالح واشنطن مع مصالح موسكو إلى حد كبير. فروسيا، التى تخشى احتمال تدفق التطرف الإسلامى من أفغانستان إلى آسيا الوسطى المجاورة، تؤيد الحملة التى تقودها الولايات المتحدة فى أفغانستان منذ بدئها عام ٢٠٠١. وقد أشارت موسكو إلى أنها يمكن أن تسمح بمرور الإمدادات غير العسكرية لقوات حلف شمال الأطلسى فى أفغانستان عبر أراضيها، وهى ملتزمة بالاقتراح الذى تم التوصل إليه مع الحلف فى أبريل ٢٠٠٨، على الرغم من تجميد علاقاتها مع الحلف بعد الحرب التى خاضتها فى أغسطس ٢٠٠٨ ضد جورجيا. وجاءت هذه الخطوة المفاجئة وسط مبادرات أوباما لميدفيديف التى تهدف إلى رفع العلاقات الثنائية من الحضيض الذى وصلت إليه بعد الحرب الباردة، حيث ضعفت منذ أيام الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش(١٥).

ويأتى قرار إغلاق القاعدة فى وقت حرج بالنسبة للولايات المتحدة، حيث يعتزم رئيسها الجديد [illegible] أولوية للحرب فى أفغانستان بهدف توجيه ضربة لحركة طالبان وتنظيم القاعدة. كما أن قرار قيرغيزستان اتخذ على خلفية تحركات روسية نشيطة تهدف إلى وقف توسع النفوذ الأمريكى فى منطقة نفوذها التقليدية، وهى الجمهوريات السوفيتية السابقة. وينطوى هذا الصراع الروسى - الأمريكى على مضامين استراتيجية بالغة الأهمية فى منطقة آسيا الوسطى الغنية جدا بالثروات الطبيعية، وهو يعيد إلى الأذهان "لعبة الأمم" أو "اللعبة الكبرى" التى كانت آسيا الوسطى مسرحها فى الصراع(١٦).

٣- إيران والدرع الصاروخية وحديث المقايضة:

فى أوائل عام ٢٠٠٧، أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها إقامة مشروع الدرع الصاروخية فى شرق أوروبا، مبررة ذلك بدعوى رغبتها فى التصدى لصواريخ يمكن أن تطلقها إيران أو كوريا الشمالية باتجاه أوروبا أو الولايات المتحدة نفسها. هذا التبرير لم يكن مقنعا لأى أحد، خاصة الروس، الذين رأوا فى مشروع الدرع الصاروخية خطوة أمريكية متقدمة فى سياسة تطويق بلادهم واحتوائها. وقد يكون ذلك هدفا استراتيجيا لواشنطن فعلا، لكن ربما لم يخطر ببال كثيرين، ومنهم الروس، أن لواشنطن هدفا تكتيكيا آخر، هو ابتزاز روسيا ومساومتها على موقفها المعارض لتشديد العقوبات الدولية ضد إيران، تمهيدا لتوجيه ضربة عسكرية لمنشآتها النووية، أو، على الأقل، حملها على وقف تخصيب اليورانيوم. قد يتصور البعض أن هذا الرأى هو نوع من ادعاء الحكمة بأثر رجعى، إلا أن قراءة الأحداث والتطورات والمواقف والتصريحات الأمريكية طوال الفترة الماضية تكشف عن هذه النية الأمريكية. إذ لم يكن مصادفة أن تشرع واشنطن فى تدشين مشروع الدرع الصاروخية بالتزامن مع تفجر أزمة الملف النووى الإيرانى، ولا تكترث بالاعتراضات الروسية على هذا المشروع، بل ورفضها اقتراحات ومبادرات موسكو للوصول إلى حل وسط بشأنه من قبيل تخلى واشنطن عن تنفيذ المشروع، مقابل مشاركتها موسكو فى محطة "جابالا" الرادارية فى روسيا وأذربيجان، بما يسمح بمواجهة أخطار محتملة من جهة الجنوب. فضلا عن عدم اكتراث واشنطن بتهديد موسكو بالانسحاب من معاهدة الأسلحة التقليدية فى أوروبا، أو نصب صواريخ اسكندر فى جيب كالينجراد الروسى الواقع بين بولندا وليتوانيا، العضوين فى حلف الناتو.

وكان عالم السياسة الأمريكى الشهير والأستاذ بجامعة هارفارد، "جوزيف ناى"، قد اقترح، عشية الزيارة العائلية التى قام بها الرئيس الروسى بوتين إلى نظيره الأمريكى بوش فى أوائل يوليو عام ٢٠٠٧، أن تعقد بلاده "صفقة كبرى" مع روسيا، تقوم واشنطن بموجبها بـ "تأجيل" خططها لنشر الدرع الصاروخية فى شرق أوروبا، مقابل موافقة موسكو على "تشديد" العقوبات الدولية ضد إيران لوقف مشروعها النووى. هذا الاقتراح/ الصفقة كان محور مواقف وتصريحات رسمية أمريكية متواترة منذ خريف عام ٢٠٠٧ على أقل تقدير. ففى ختام اجتماع مجلس الناتو وروسيا فى بروكسل فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٧، صرح دانيال فرايد، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، قائلا "إذا توقفت إيران عن تخصيب اليورانيوم، وعملت مع المجتمع الدولى، وكانت لها مقاربة مختلفة، فيمكن أن نأخذ ذلك فى الاعتبار". وفى ٢٣ من

أكتوبر ٢٠٠٧، أعلن وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، استعداد بلاده لتأجيل تشغيل الدرع، في حال قررت موسكو "التعاون". وفي منتصف نوفمبر ٢٠٠٧، أعلن دانيال فرايد، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، أنه إذا أوقفت إيران كل الأعمال المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وبدأت التعاون مع المجتمع الدولي، فإن الولايات المتحدة ستستخلص الاستنتاجات الضرورية بشأن نشر منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا. وخلال فبراير ٢٠٠٩، صدرت عدة تصريحات أمريكية في هذا الصدد، إذ صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، بالعاصمة التشيكية براغ في ١٠ فبراير ٢٠٠٩، بأن الولايات المتحدة "قد تعيد النظر" في نشر منظومة الدفاع الجوي الأمريكي في بولندا وتشيكيا إذا تخلت إيران عن سعيها لامتلاك أسلحة نووية. وكانت كلينتون قد أعلنت في وقت سابق أن إدارة أوباما تريد العمل عن كثب مع روسيا بشأن التصدي لطموحات إيران النووية. وفي ١٣ فبراير ٢٠٠٩، صرح مسئول أمريكي كبير بأن بلاده ستراجع "إيقاع التطور" في درعها الصاروخية في أوروبا، إذا وافقت روسيا على التعاون في منع إيران من بناء قنبلة نووية. وفي اليوم التالي، قال مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون السياسية، وليام بيرنز، إن واشنطن مستعدة لتعديل خططها الدفاعية الصاروخية إذا ساعدتها روسيا في القضاء على التهديدين القادمين من كوريا الشمالية وإيران. وفي الثاني من مارس ٢٠٠٩، أفادت صحيفة نيويورك تايمز بأن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عرض التراجع عن نشر نظام جديد للدفاع الصاروخي في شرق أوروبا، إذا ساعدت روسيا في منع إيران من امتلاك أسلحة نووية. ونقلت الصحيفة عن مسئولين أمريكيين أن أوباما قدم هذا العرض في رسالة سرية سلمها باليد مسئولون كبار من الحكومة الأمريكية إلى الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف قبل ثلاثة أسابيع. ويبدو الآن أن إدارة أوباما تعيد النظر في مسألة الدرع الصاروخية، رغم أنه ليس واضحا ما إذا كانت تريد أن تنشر جزءا منها على الأراضي الروسية أم لا، حيث يمكن أن يشغله الروس ويطفئوه. وكان موقف أوباما فاترا حول الدرع، قائلا إنه يدعمها فقط إذا ثبتت فاعليتها تقنيا، وكانت تكلفتها معقولة، خاصة في ظروف الأزمة المالية العالمية.

وفي المقابل، تواترت أيضا التصريحات الروسية التي تربط بين الملف الإيراني وملف الدرع الصاروخية. إذ ظهرت في روسيا أيضا تلميحات إلى خطة تهدف إلى الربط بين مشروع الدرع الصاروخية وتسوية أزمة الملف النووي الإيراني، باعتبار أن واشنطن تتذرع لإنشاء منظومتها بما يوصف بـ "خطر الصواريخ الإيرانية". ففي أواخر نوفمبر ٢٠٠٧، أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، تعقيبا على بيان إيران حول صنعها صاروخا بلغ مداه ٢٠٠٠ كلم، أن البرنامج الصاروخي الإيراني يقلق روسيا، وأن موسكو تقترح جعل معاهدة الصواريخ ذات المدى المتوسط وذات المدى الأقل معاهدة شاملة، وشدد على أن ما يقلق روسيا هو أن تطور الأحداث قد يؤدي إلى الانتشار الصاروخي. وعقب توقيع اتفاق اليورانيوم بين الولايات المتحدة وروسيا أوائل فبراير ٢٠٠٨، صرح خبراء الطاقة النووية بروسيا بأن واشنطن ربطت ضمنيا بين توقيع الاتفاق وتخلي روسيا عن تعاونها النووي مع إيران. كما أعربت موسكو في ٦ فبراير ٢٠٠٨ عن قلقها إزاء "محاولات إيران صناعة صواريخ بعيدة المدى". ورأى خبراء روس أن تجارب إيران الصاروخية تحرج موسكو وتعزز ذرائع واشنطن لنشر الدرع الصاروخية في أوروبا. وقال نائب وزير الخارجية الروسي، الكسندر لوسيوكوف، إن بلاده "قلقة من محاولات الإيرانيين تطوير قدرات صاروخية يصل مداها إلى أكثر من أربعة آلاف كيلومتر". واعتبر أنه "من الطبيعي أن أي خطوة تقوم بها طهران على هذا الصعيد تقلقنا كما تقلق الآخرين".

وبرغم ترحيب روسيا بالتصريحات الأمريكية الأخيرة بشأن إعادة النظر في خطط نشر الدرع الصاروخية في شرق أوروبا، فإنها ترفض في المقابل ربط هذا الملف بالبرنامج النووي الإيراني، حسب تصريحات لوزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف لمجلة دير شبيجل الألمانية في منتصف فبراير ٢٠٠٩ . لكن لافروف شدد في المقابلة على أن بلاده منفتحة على الحوار مع الولايات المتحدة. وتحدثت صحف روسية في ١٧ فبراير ٢٠٠٩ عن "صفقة دولية باتت متوقعة" في مجال الأمن، قائلة إن الولايات المتحدة وعدت روسيا بإعادة النظر في خططها لنشر منظومتها للدفاع الصاروخي في شرق أوروبا، في حال تمكنت روسيا من إقناع إيران بالامتناع عن صنع سلاح ذري. وأشارت صحيفة "فريميا نوفوستي" إلى أن هذا الاقتراح جاء من الإدارة الأمريكية الجديدة، وقالت إن الاقتراح يشير إلى استعداد واشنطن للتعاون مع روسيا في مسائل الدفاع الصاروخي. ويبدو أن موسكو تتعامل بجدية مع الفكرة التي طرحتها رسالة أوباما. وكانت صحيفة "كومرسانت" الروسية قد اعتبرت في الثاني من فبراير ٢٠٠٩ رسالة الرئيس الأمريكي "عرضا مثيرا".

يدعم احتمال عقد هذه الصفقة اتفاق واشنطن وموسكو على أن الأمن العالمي سيكون مهددا إذا حصلت إيران على أسلحة نووية، لكنهما تختلفان بشأن ما إذا كانت طهران تسعى لحيازة أسلحة نووية أم لا. ورغم الثقة التي يبديها المسئولون الروس بسلمية المشروع النووي الإيراني، فإن بعض الخبراء الروس يحذر من خطورة الاعتماد على "حليف متقلب المزاج". ويشير البعض الآخر إلى مخاوف بشأن وجود "سوق سوداء" للمواد النووية، حصلت إيران من خلالها على معلومات سرية عن التكنولوجيا النووية، فضلا عن قلق روسيا المتزايد وإحساسها بالحرج من ظهورها المستمر في المحافل الدولية وفي المباحثات الثنائية بين الدول، وكأنها تقف إلى جانب إيران في سعيها لامتلاك السلاح النووي. والأكثر من ذلك أنه في الوقت الذي تتطلع فيه الصناعة النووية الروسية إلى تأمين مزيد من العقود لبناء محطات نووية في إيران بعد انتهاء المشاكل الحالية، فهي تدرك أيضا أن البرنامج النووي الإيراني قد يهدد تطلعاتها في التعاون مع الغرب لإنجاز مشاريع أكثر أهمية. وهناك أيضا المخاوف التي يثيرها بعض الخبراء والمحللين الروس، وهي المتعلقة بإمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي، وخضوعه لسيطرة نظام إسلامي أصولي يتبنى أفكارا ومبادئ تختلف تماما مع تلك التي يؤمن بها الروس، خصوصا عندما تكون دولة مجاورة مثل إيران، التي تشكل منافسا جيوسياسيا خطيرا بالنسبة للروس، في حال تحولت إلى قوة إقليمية مؤثرة، خصوصا أنها تلعب دورا نشيطا في منطقة القوقاز الحيوية لروسيا، وكذلك في الفناء الخلفي لروسيا، منطقة آسيا الوسطى.

والمفارقة أن احتمالات عقد صفقة بين موسكو وواشنطن بشأن الدرع الصاروخية وملف إيران النووى ليست بعيدة عن الحسابات والتوقعات الإيرانية. إذ حذرت دراسة - أعدها مركز أبحاث مجلس الشورى الإيرانى فى أواخر ديسمبر ٢٠٠٧ - من حصول الولايات المتحدة على امتيازات من الدول المجاورة تساعدها فى تقييد التحركات الإيرانية، وذلك من خلال ضغوطها لتنفيذ مشروع الدفاع الصاروخى. وذهبت الدراسة الإيرانية إلى القول إن "روسيا مستعدة لتقديم الاقتراحات الثمينة فى مجال التعاون الأمنى مع الولايات المتحدة لتخفف من وطأة المشروع". ونبهت الدراسة إلى أن "الروس مستعدون، من أجل الوصول إلى أهدافهم، للتضحية بمصالحهم الخاصة مع إيران"، ودللت على ذلك بتقديم روسيا اقتراحا للتعاون مع الولايات المتحدة فى أذربيجان. وكان اجتماع دول بحر قزوين -الذى عقد فى طهران فى منتصف أكتوبر ٢٠٠٧- قد أعلن صراحة تحريم استخدام أى من أراضى بلدانه للهجوم على البلدان الأخرى. ولكن دراسة مجلس الشورى الإيرانى تتوقع أن تحصل الولايات المتحدة أمام إصرارها على تنفيذ مشروع "الدفاع الصاروخى" على امتيازات من الدول المجاورة، وتصب هذه الامتيازات فى مسار تقييد تحركات الجمهورية الإسلامية. وقد دعت الدراسة الحكومة الإيرانية إلى زيادة برامج التعاون ورصد جوانب الترغيب والتهديد لمنع هذا الأمر، خاصة فيما يخص أذربيجان وروسيا، وجعل تعاون هذين البلدين مع الولايات المتحدة مكلفا.

وبرغم التصريحات الأمريكية الأخيرة التى تشير إلى إمكانية فتح حوار مباشر مع طهران بشأن ملفها النووى، فإن بعض المراقبين يستبعدون أن تنفرد واشنطن بالحوار مع طهران لسببين، الأول: حاجتها لإظهار وحدة الأسرة الدولية كمؤشر قوى لإفهام المسئولين الإيرانيين أنهم لا يستطيعون اللعب على التناقضات داخل مجموعة الست التى تضم الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين، وألمانيا، ومن ثم المحافظة على ما تم بناؤه فى السنوات الماضية للتعامل مع الملف النووى الإيرانى، ممثلا فى صدور ثلاثة قرارات من مجلس الأمن الدولى بفرض عقوبات اقتصادية على إيران بتأييد روسيا والصين.

والثانى: إن واشنطن بحاجة إلى استنفاد كل الطرق الدبلوماسية مع إيران قبل اللجوء إلى خيار الضربة العسكرية فى وقت لاحق، ولذا فإنها فى حاجة إلى أعضاء مجلس الأمن، خاصة روسيا والصين. وهنا، سيكون الدور الروسى حاسما فى مدى نجاح إدارة أوباما فى معالجة هذا الملف، سلما أو حربا.

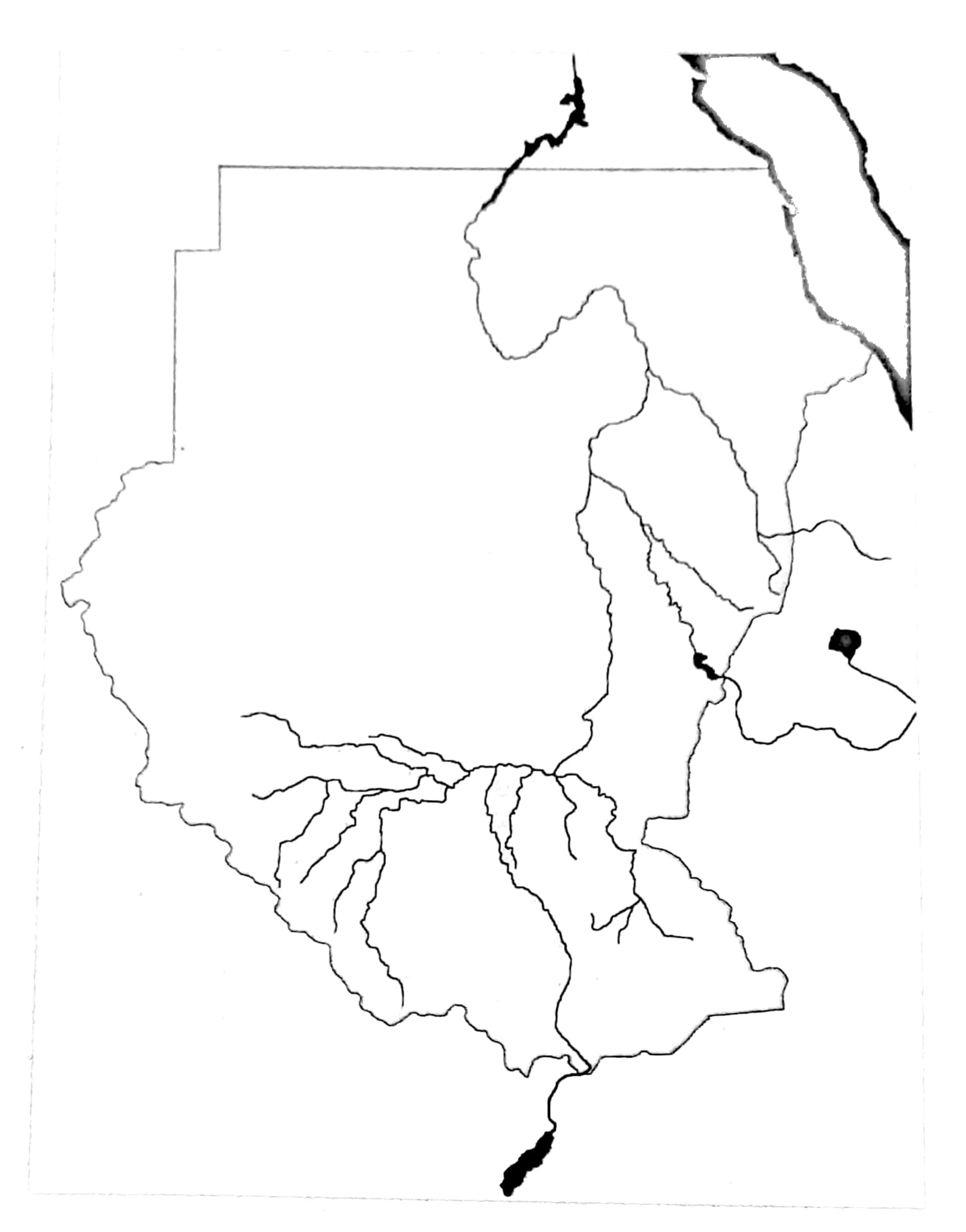
وفى حال حصول صفقة "تأجيل" واشنطن لمبادرة الدرع الصاروخية فى أوروبا الشرقية، مقابل موافقة موسكو على "تشديد" العقوبات ضد إيران، فقد تؤدى إلى سيناريوهين، الأول: إجبار إيران على القبول بالمبادرة التى طرحها الرئيس بوتين فى ربيع ٢٠٠٦، والتى تدعو إلى إنشاء شبكة مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووى، تعمل تحت إشراف مباشر من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد شكلت الفكرة تطويرا أوسع لاقتراح تقدمت به موسكو إلى طهران، حمل صيغة الحل الوسط، ويقضى بإقامة مركز روسى - إيرانى مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضى الروسية بمشاركة خبراء إيرانيين. ويلبى الاقتراح المطلب الدولى الذى يصر على عدم حصول طهران على قدرات لامتلاك دورة الوقود النووى كاملة، وفى الوقت نفسه يستجيب لهاجس الإيرانيين الذين يطالبون بحقهم فى تطوير قدراتهم النووية لأغراض سلمية.

الثانى: إفساح المجال لصدور قرار دولى آخر يتيح لواشنطن توجيه ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية، خاصة فى ضوء حملة التحريض التى تشنها إسرائيل ضد المشروع النووى الإيرانى. بيد أن هذه الضربة قد تتأخر إلى حين، على خلفية التورط العسكرى الأمريكى فى أفغانستان والعراق، وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكى.

الهوامش :

١- الحسين الزاوى، أوباما ومخالب الدب الروسى، الخليج، ١٣ مارس ٢٠٠٩.
٢- د. محمد مخلوف، واشنطن وموسكو .. مقايضات أم لعبة جديدة؟، البيان، ١٢ مارس ٢٠٠٩.
٣- د. جانا بوريسوفنا، على أعتاب القمة الروسية - الأمريكية، البيان، ٥ مارس ٢٠٠٩.
٤- راند جبر، الحياة، ٨ مارس ٢٠٠٩.
٥- د. جانا بوريسوفنا، فى انتظار اتفاق موسكو وواشنطن، البيان، ١٣ مارس ٢٠٠٩.
٦- راند جبر، الحياة، ١١ مارس ٢٠٠٩.
٧- د. جانا بوريسوفنا، على أعتاب القمة الروسية - الأمريكية، مصدر سابق.
٨- باسكال بونيفاس، سياسة أوباما النووية، الاتحاد، ٢٨ فبراير ٢٠٠٩.
٩- كريم المظفر، ربيع العلاقات بين الكريملين والبيت الأبيض .. هل يحل سريعا؟، الخليج، ١٩ فبراير ٢٠٠٩.
١٠- فلاديمير سادافوى، الصراع الأمريكى - الروسى فى وسط آسيا، البيان، ٨ أكتوبر ٢٠٠٨.
١١- الخليج، ٦ فبراير ٢٠٠٩.
١٢- فلاديمير سادافوى، الصراع الأمريكى - الروسى فى وسط اسيا، مصدر سابق.
١٣- راند جبر، الحياة، ٦ فبراير ٢٠٠٩.
١٤- سامر يوسف، الحياة، ٥ فبراير ٢٠٠٩.
١٥- راند جبر، الحياة، ٦ فبراير ٢٠٠٩.
١٦- لعبة أمم تحتدم فى وسط آسيا، الخليج، ٧ فبراير ٢٠٠٩.

فى الشأن السودانى



١ المحكمة الجنائية والخيارات السودانية

٢ العدالة الجنائية الدولية فى دارفور.. التعقيدات القانونية

٣ التنوع الإثنى والوحدة الوطنية فى السودان

إشراف : هانئ رسلان

المحكمة الجنائية والخيارات السودانية

■ محمد أبو الفضل (*)

دخلت الأزمة فى السودان منعطفا خطيرا، ضاعف من حجم المشكلات التى تتناثر فى أنحاء مختلفة من أقاليمه، وزاد من التعقيدات التى تواجهه على مستويات متعددة. فقرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف ضد الرئيس عمر حسن البشير انطوى على مضامين ورسائل سياسية فى اتجاهات محلية وإقليمية ودولية، حيث أكدت المذكرة، التى أصدرتها المحكمة فى ٤ مارس ٢٠٠٩، إخفاق الخرطوم فى قراءة كثير من المعطيات الإنسانية والتطورات السياسية التى لاحت فى الأفق منذ اندلاع الأزمة عام ٢٠٠٣، وأن طريق المراوغات ومنهج المناورات يمكن أن يغرق البلاد فى دوامة مركبة من الأزمات.

وبهذه المذكرة التى احتوت على سبعة اتهامات تعرض الرئيس البشير للاعتقال، ازداد قلق كثير من دول الجوار، سواء التى لها مصالح مباشرة مع السودان، أو التى تخشى قياداتها من تسليط سيف المحكمة على رقابها. كما أن هذا التطور أشار إلى نمط جديد من التفاعلات الدولية فى التعامل مع بعض القضايا الإقليمية، قد يؤدى شيوعه إلى مزيد من اشتعال النيران فى جنباتها، خاصة أن كل المقدمات حذرت من خطورة توقيف رئيس بلد، مثل السودان، يعانى سلسلة كبيرة من المشكلات، تمتد من الغرب إلى الشرق، وتتواصل من الشمال إلى أقصى الجنوب.

كان الرفض السودانى للتعامل مع المحكمة الجنائية - ومن ثم قرارها فى حق البشير - لافتا، وتذرع النظام السودانى بمجموعة من الحجج، أهمها نفى قيام الخرطوم بارتكاب جرائم حرب فى إقليم دارفور، وأن كل ما حدث من تجاوزات أو خروقات تتحمل مسئوليته الحكومة والمتمردون على حد سواء. كما تذرع النظام السودانى بأن غالبية التقارير التى استندت عليها المحكمة أعدتها جهات مشكوك فى صدقيتها، ومنظمات إنسانية لديها أجندات خفية، تقف خلفها قوى دولية تسعى لاستهداف السودان وتحقيق فوائد اقتصادية وصيانة مصالح استراتيجية، فضلا عن حرص المتمردين على تضخيم خسائر أهالى دارفور لتوسيع نطاق قضيتهم وتعظيم مكاسبهم، ووضع النظام السودانى تحت ضغط مستمر ربما يجبره على التسليم بمطالبهم. ولم تتوان الحكومة السودانية فى العزف على وتر عدم توقيع اتفاقية روما فى ١٧ يوليو ١٩٩٨ التى حددت عمل المحكمة، وقامت ١٠٨ دول بتوقيعها، وبالتالى فالسودان (من وجهة نظر حكومته) غير معنى، شكلا، بالمحكمة ومذكرتها وما يترتب عليها من ملاحقات.

لم توقف كثرة الحجج وتباين الذرائع عمل المحكمة، وربما زادتها إصرارا على المضى فى طريقها لتأكيد جدية خطواتها ومحاولة ردع القيادات المماثلة. ففى ١٣ مارس ٢٠٠٩، قالت وثيقة نشرتها المحكمة الجنائية إن مدعى المحكمة يريد تقديم استئناف لقضاة المحكمة لإبقاء تهمة ارتكاب "إبادة" التى أسقطها القضاة من بين التهم التى استندوا عليها فى توجيه مذكرة توقيف بحق البشير، على اعتبار أن مستوى الإثبات الذى طلبه القضاة بالنسبة لبعض التهم، وبينها "الإبادة"، بدا - على حد قول بياتريس لى فرابر مستشارة المدعى العام - "أكثر مما ينص عليه ميثاق روما".

ومع أن المسألة دخلت مجالا قانونيا مثيرا يستوجب الرد بطريقة مماثلة، إلا أن النظام السودانى لجأ إلى التشكيك فى الأهداف والتقزيم من التحركات المناهضة، دون أن يقدم مبررات منطقية تثبت عكس الاتهامات الموجهة إليه وتفسد توجهات مستهدفيه. فالاكتفاء بالتظاهرات والتنديدات والتحذيرات زاد العقبات، ولم يخفف الممارسات القاسية التى لاحت لتطويق السودان إنسانيا واقتصاديا. وكانت إجراءات المحكمة قد وجدت دعما فى بعض الوثائق الرسمية التى اعترفت فيها الحكومة السودانية بوجود انتهاكات. فعندما أكدت فصائل المتمردين أن هناك مائة ألف مواطن سودانى قتلوا فى دارفور، لم تنكر الحكومة التهمة، لكنها خفضت العدد إلى عشرة آلاف، كل جريمتهم أنهم من قبائل الفور والزغاوة والمساليت. ونجحت المحكمة فى الحصول على معلومات من منظمات دولية، واستمعت إلى العشرات من شهود العيان الذين أكدوا حدوث انتهاكات ضد الإنسانية. وفشلت الخرطوم فى دحض الاتهامات أو تبنى خطة تسوية متكاملة تفضى إلى تحقيق الأمن والاستقرار فى الإقليم،

(*) باحث وصحفى بجريدة الاهرام.

وتوقف زحف السيناريوهات الغامضة، التى لقيت تأييدا من قبل مجلس الأمن وعدد من قواه الرئيسية، مما أفضى إلى حشر النظام السودانى فى زاوية ضيقة.

تحركات سياسية وإجراءات جنائية :

ترجع إحالة مجلس الأمن الوضع فى دارفور إلى المحكمة الجنائية إلى ما خلصت إليه لجنة تقصى الحقائق الدولية التابعة للأمم المتحدة، من أن حكومة السودان وميليشيات الجنجويد الموالية لها مسئولة عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى. وأعدت اللجنة قائمة بـ ٥١ مشتبها (لم يتم إعلان أسمائهم رسميا) قالت إنه من الواجب إجراء تحقيقات إضافية معهم، بينهم مجموعة من كبار المسئولين، وقادة عسكريون من الرسميين والمتمردين. وتم تسليم القائمة للأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، كوفى أنان، ومعها توصية بإطلاع الادعاء فى المحكمة الجنائية الدولية عليها.

من هنا، تغلبت المحكمة على مشكلة عدم تصديق السودان على وثيقة روما، حيث يحق لمجلس الأمن إحالة أى قضية إليها، وهو ما حدث فعلا فى ٣١ مارس ٢٠٠٥ بموجب قرار المجلس رقم ١٥٩٣ للنظر فى اتهامات ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وبعد نحو عامين (أبريل ٢٠٠٧)، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أول أوامر الاعتقال بحق أحمد هارون وزير الدولة للشئون الإنسانية فى السودان، وعلى محمد على عبدالرحمن الكشيب، القائد الميدانى للجنجويد، بسبب الدور القيادى لكل منهما فيما يوصف بأنه جرائم حرب وإبادة جماعية وقعت فى إقليم دارفور. وقد رفضت الخرطوم هذا الأمر، واعتبرته ابتزازا من قبل بعض القوى الدولية ومحاولة للضغط على الحكومة، لتحقيق مآرب سياسية وأمنية واقتصادية، بل تعمدت الحكومة السودانية أن تضع هارون فى موقع يحمله مسئولية الجماعات (وزير دولة للشئون الإنسانية) التى تردد أنه أسرف فى ترويعها.

تهاونت الحكومة السودانية فى التعاطى مع الإشارات الإنسانية والسياسية. وعندما دقت المحكمة الجنائية ناقوس الخطر بقوة، مضت الخرطوم فى ممانعتها لكل خطواتها، وأصرت على تجاهل الإنذارات المتكررة أو التظاهر بعدم سماعها، وواصلت تطبيق تصوراتها للحل وتصرفاتها للحسم. ولم تكن نتائجهما (الحسم والحل) مرضية. وفى ١٦ يونيو ٢٠٠٨، طالب مجلس الأمن بالإجماع السودان بالتعاون مع المحكمة الجنائية. فقد أعلن لويس مورينو أوكامبو، المدعى العام للمحكمة، فى تقرير قدمه لمجلس الأمن أنه توصل إلى أدلة لـ "خطة إجرامية تستند إلى تحرك جهاز الحكومة بالكامل" لارتكاب جرائم فى دارفور. وفى يوليو من العام نفسه، طلب أوكامبو من الدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة إصدار أمر اعتقال بحق الرئيس عمر البشير، بناء على اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية فى الإقليم.

كل هذه الخطوات تعمدت الحكومة السودانية التقليل من أهميتها، تارة بالرشق بالكلمات والاتهامات لأوكامبو وأعوانه ومن يقف وراءهم، وأخرى عبر الإيحاء بأن هناك عملية جارية للتسوية السياسية فى دارفور. ولأن الأولى بدت بعيدة عن الواقع الدولى ومعطياته، والثانية أخفقت فى إثبات جديتها، فقد أصدرت المحكمة الجنائية قرارها باعتقال الرئيس البشير الذى لم يخطىء العقل توقع حدوثه، فكل المعلومات والرسائل كانت تشير إليه. بذلك، أصبح (قانونا) على الرئيس عمر البشير أن يسلم نفسه تلقائيا للمحكمة، أو أن يتم تسليمه من جانب السلطات السودانية. كما أنه على دول العالم، لاسيما الدول الأعضاء فى المحكمة الجنائية، أن تعمل على تنفيذ القرار وتقديم البشير للمحكمة عقب إلقاء القبض عليه، إذا تواجد على أرضها. فالمادة ٨٨ من النظام الأساسى للمحكمة تحدد بوضوح إجراءات إلقاء القبض، من خلال قيام المحكمة بتقديم طلب مشفوع بالمواد المؤيدة للقبض على شخص وتقديمه إلى أى دولة قد يكون ذلك الشخص موجودا فى إقليمها، وعليها أن تطلب تعاون تلك الدولة فى القبض على ذلك الشخص وتقديمه، وعلى الدول الأطراف أن تمتثل لطلبات إلقاء القبض.

فى حالة السودان الذى رفض الانصياع لقرار المحكمة، ولديه ما يشبه شبكة أمان من بعض الدول العربية والإفريقية، سوف تقوم المحكمة بإحالة القرار إلى مجلس الأمن، للبحث فى كيفية التنفيذ وإرغام السودان على التعاون مع المحكمة. يتضمن ذلك إصدار قرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذى يلزم سائر الدول الأعضاء بها بالتعاون لتنفيذ أمر الاعتقال، بمعنى أن القضية سوف تتقاطع فيها الأبعاد القانونية مع نظيرتها السياسية، وتتسبب فى إحراج كثير من القوى الإقليمية والدولية التى كانت تمانع أو تتحفظ على إحالة البشير منذ البداية.

ثلاثة اتجاهات متوازية :

تظاهرت الحكومة السودانية منذ البداية برفض التعامل مع المحكمة الجنائية، وبدت غير عابئة بالمذكرة. وفى خطوة مثيرة، عقب إصدار أمر التوقيف ضده، أعلن الرئيس البشير طرد ١٣ منظمة إغاثة إنسانية تعمل فى دارفور، بذريعة أنها مضرة بالأمن القومى. ونوهت الحكومة السودانية إلى امتلاكها معلومات تفيد بتعاون وتآمر بعض المنظمات الانسانية مع المحكمة الجنائية. وفى ١٦ مارس ٢٠٠٩، قرر الرئيس البشير نقل مهام الإغاثة فى مخيمات اللاجئين فى الإقليم من المنظمات المطرودة إلى منظمات وهيئات وطنية، التى قرر أيضا أن تتولى جميع المهام الإنسانية فى غضون عام. مع ذلك، أخذت الخرطوم تواصل مساعيها نحو تجاوز عقبات المحكمة الجنائية، عبر عدد من الإجراءات العملية التى تؤكد أنها لا تقف بمفردها فى الميدان، وأن استهداف نظامها سيواجه برفض تام من جهات عربية وإفريقية وربما دولية. فى هذا السياق، حاول النظام السودانى استثمار تكاتف الجهود الإقليمية لإنقاذه رقبته من مقصلة المحكمة الجنائية، وسعت تحركاته قبيل وبعد مذكرة التوقيف فى ثلاثة اتجاهات.

كان الاتجاه الأول الذى سعى فيه النظام السودانى هو محاولة الاستفادة من المادة ١٦ من القانون الأساسى، والتى تخول مجلس الأمن تجميد قرار المحكمة لمدة عام قابل للزيادة. وفى فبراير ٢٠٠٩، تشكل وفد عربى - إفريقى وذهب إلى نيويورك لتفعيل هذه المادة، لكن الوفد اصطدم بحائط رفض منيع من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. ولم يكف تعاطف روسيا والصين فى تحريك الموقف لصالح الخرطوم. عند هذه اللحظة، تيقنت جهات كثيرة بأن ملف المحكمة سوف يمضى إلى غاياته، خاصة أن الإشارات التى تلقتها دول مجاورة بهذا الخصوص سارت فى الطريق ذاته. لكن تمسكت الخرطوم برهانها على تحركات جهات عربية وإفريقية تسعى لتليين المواقف الدولية. واعتمدت فى هذا التحرك على أداتين، الأولى: السعى لإقناع المجتمع الدولى بأن الحكومة السودانية عازمة هذه المرة على التوصل لتسوية سياسية تنهى

معاناة الإقليم. والثانية تتكفل بتوضيح المخاطر التى سيحملها الاستمرار فى طريق المحاكمة على دارفور وغيره من الأقاليم السودانية التى تعانى مشكلات هيكلية. فالأزمة سوف تزداد تعقيدا فى ظل مساعى المتمردين لاستثمارها فى رفع سقف مطالبهم، ووسط احتمال أن يتأثر جنوب السودان ببعض تداعيات الأزمة، مما ينعكس سلبا على تطبيق بنود اتفاق نيفاشا الذى تسانده جهات دولية كثيرة.

ويتمثل الاتجاه الثانى فى بوادر ليونة برجماتية فى الموقف السودانى، ظهرت تجلياتها فى إعلان الخرطوم عن التحقيق الجاد مع عدد من المشتبه بتورطهم فى ارتكاب جرائم حرب فى دارفور. وحسب بعض التقارير، تم حصر ١٧٦ متهما وألقى القبض على ١٢، بينهم على كوشيب، المعروف بأنه الزعيم الميدانى "للجنجويد" والمطلوب الثانى فى اللائحة الأولى للمحكمة الجنائية. كما أعلن نمر إبراهيم، المدعى السودانى لجرائم الحرب فى دارفور، أنه يولى اهتماما ببلاغ ضد كل من كوشيب وأحمد هارون، وزير الدولة للشئون الإنسانية. ورغم أن هذا التحرك ينطوى على تغير طفيف فى الموقف السودانى، إلا أن إمكانية استكماله تظل محفوفة بهواجس وخبرات سابقة تشير إلى سيطرة منهج المناورة.

وكان الاتجاه الثالث يسير بالتوازى مع الاتجاه الأول، وقام على محاولة تحقيق اختراق فى ملف التسوية السياسية للأزمة. وهنا، برزت ثلاث محطات أساسية، أولاها: إعلان جامعة الدول العربية، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة فى سبتمبر ٢٠٠٨ عن مبادرة للحل - انضم إليها لاحقا الاتحاد الإفريقى - على أمل أن تتحرك الخرطوم لتفشيل خطة المحكمة عبر قنوات سياسية، تعطى فرصة للمدافعين عن النظام السودانى للضغط على رافضيه ودحض حججهم للمحاكمة. وثانيتها: قيام الحكومة بعقد ما يسمى بملتقى أهل السودان فى شهر أكتوبر ٢٠٠٨، وتدشين تظاهرة إعلامية توحى بأن هناك التفافا محليا وإقليميا ودوليا حول الرئيس البشير. لكن قيمة الملتقى تراجعت بسبب مقاطعة عدد من قوى المعارضة السودانية، وفى القلب منها الفصائل الأساسية فى دارفور، وعجز الحكومة عن تقديم رؤية عملية تثبت رغبتها فى التسوية الحقيقية. وثالثتها: نجاح قطر فى الجمع بين الحكومة وحركة العدل والمساواة فى فبراير ٢٠٠٩، لإثبات الرغبة السودانية فى التسوية. غير أن محادثات الدوحة لم تتمخض سوى عن إعلان حسن نوايا بين الطرفين، وأخفقت فى التوصل لاتفاق إطارى للحل. وعقب صدور مذكرة التوقيف، بدأت الأمور تسير فى طريق غامض، حيث سعت حركة العدل والمساواة لاستثمارها فى مزيد من الضغط على الحكومة، وهى محشورة فى زاوية قانونية ضيقة.

فى محادثات الدوحة، كانت ظلال المحكمة الجنائية حاضرة بقوة من زوايا عدة، أهمها أن الحكومة السودانية بدت حريصة على الحوار مع حركة العدل والمساواة، باعتبارها أبرز الحركات السياسية والعسكرية، ولديها سلسلة من الملفات المعلقة التى يمكن الضغط عليها من خلالها، مثل ملف المعتقلين، ورغبتها فى أن تتبوأ مكانة القوة الوحيدة فى دارفور. لذلك، كانت الخرطوم تعتقد أن تحقيق إنجاز سياسى معها فى هذا التوقيت ينطوى على دلالة واضحة لمن يهمه الأمر بأنها تسعى للحل، وبالتالى التأثير على قرار المحكمة الجنائية بصورة إيجابية. وقد فطنت حركة العدل والمساواة لهذه المسألة. فعندما قررت حضور محادثات الدوحة، دخلت وفى ذهنها أحد احتمالين، إما الحصول على مكاسب نوعية من الحكومة بما يجعل الحركة رقما محوريا فى قسمة السلطة والثروة، أو تعرية الخرطوم أمام المجتمع الدولى والتدليل على عدم جديتها فى الحل، وأن الكرة لم تبرح ملعبها. من هنا، يمكن فهم الرسالة التى حملها تصريح خليل إبراهيم، زعيم الحركة، إبان محادثات الدوحة الخاصة بضرورة تسليم البشير للمحكمة، وأنه لن يتوانى عن القيام بهذه المهمة بنفسه، فى محاولة لإجبار الحكومة على تقديم أقصى تنازلات ممكنة. وفى هذا المجال، يمكن أيضا الإشارة إلى مقالة خليل إبراهيم فى ٢٠ مارس ٢٠٠٩ بشأن عزم حركته عدم الذهاب للدوحة (مرة ثانية) ما لم تسمح الحكومة السودانية للمنظمات غير الحكومية الـ ١٣ (المطرودة) بالعودة للسودان.

الحاصل أن الحكومة السودانية ارتكبت مجموعة من الأخطاء، سهلت مهمة المحكمة الجنائية. وهى أخطاء لا تتعلق بما جرى فى إقليم دارفور من تصرفات بحق المواطنين فقط، بل بممارسات سياسية أوحت بعدم وجود جدية كافية لجلب الأمن والاستقرار. وفى هذا المجال، يمكن التوقف عند ثلاثة محددات أساسية.

يتمثل المحدد الأول فى فشل جولات المحادثات والمفاوضات، التى جرت فى أروشا وسرت وطرابلس وغيرها، فى التوصل لرؤية مقبولة للحل. وحتى اتفاق أبوجا الذى وقعته الحكومة فى مايو ٢٠٠٦ مع منى أركو ميناوى، زعيم أحد أجنحة حركة تحرير السودان، يعانى مشكلات هيكلية جعلته قليل الفائدة. فغالبية إجراءات تقاسم السلطة والثروة تواجه عثرات كبيرة. كما أن تجربة ميناوى عززت الاقتناع بعدم الثقة فى تصرفات الحكومة، الأمر الذى استثمره المتمردون فى تبرير العزوف عن الحوار معها أو الهروب من توقيع اتفاقات منقوصة من وجهة نظرهم.

ويمثل تراجع الحكومة عن الوفاء بإجراء محاكمات داخلية لبعض المتهمين المحدد الثانى. فرغم إعلانها والتزامها بهذه المهمة، إلا أن خطواتها جاءت عقيمة، وهو ما ضاعف من الشكوك والظنون فى توجهاتها، ومنح المحكمة الجنائية الدولية مبررات وافية للمضى فى طريقها لتطبيق لائحة اتهامات بحق البشير وغيره من القيادات السودانية. ففى تقدير بعض الدوائر أن إتمام خطوة المحاكمات الداخلية للمتهمين أحمد هارون وعلى كشيب كانت ستعطى انطباعات إيجابية فى أروقة المحكمة الجنائية، وتثبت جدية الحكومة فى الوفاء بتعهداتها، وتؤكد أن إحالة ملف دارفور للمحكمة الجنائية له مرام سياسية ولا علاقة له بأى قضايا إنسانية.

وكان المحدد الثالث كثرة المناوشات التى حدثت بين حزب المؤتمر الوطنى وشريكه فى الحكم، الحركة الشعبية لتحرير السودان، مما زاد من هواجس جهات مختلفة، خشية انهيار اتفاق نيفاشا. وبدا الرئيس عمر البشير ورفاقه مسئولين عن جزء معتبر من المشكلات التى نجمت مع الحركة الشعبية. وهذا العامل كان من بين الأسباب التى حرضت بعض الجماعات الغربية على تشجيع المحكمة الجنائية للتحقيق فيما يوصف بأنه جرائم ضد الإنسانية فى دارفور، للضغط على حزب المؤتمر الوطنى بغرض تخفيف قبضته فى بعض الملفات الخلافية مع الحركة الشعبية.

مسئولية ثلاثية :

إذا كانت الحكومة السودانية تتحمل جزءا معتبرا من مسئولية ما حدث فى دارفور، فإن هناك جهات أخرى لا يقل دورها تأثيرا

فى خط سير الأزمة. فعلى عاتق المتمردين، بمشاربهم وأطيافهم المختلفة، تقع مسئولية إتاحة الفرصة لكثير من التدخلات الخارجية. فقد دخلوا مرحلة خطيرة من الانقسام والتشرذم، وافتقروا إلى القيادة الرشيدة والموحدة التى يمكن الالتفاف حولها، ووصل عددهم - وفق بعض التقديرات - لأكثر من عشرين فصيلا، بصورة يصعب معها التفرقة بين القيادات الحقيقية والهامشية، لأن معظمهم يفتقر إلى الوجود الفعلى فى الميدان، ويكتفى بلائحة تحمل اسم أحد الأفراد تناضل عبر الفضائيات، أو له موقع إليكترونى يصدر البيانات ويكيل الاتهامات. كما أن الأهداف الشخصية علت على نظيرتها الوطنية، ونسجت بعض الفصائل علاقات متنوعة مع جهات مشبوهة، لعبت دورا فى تعقيد الأزمة. ولنتمعن فى زيارة عبد الواحد نور، زعيم أحد أجنحة حركة تحرير السودان لإسرائيل فى أوائل فبراير ٢٠٠٩، وما حملته من مضامين تدعم رؤية الحكومة بأن هناك دورا لاسرائيل فى إقليم دارفور، علاوة على أن فصائل المتمردين تعمدت تضخيم بعض الأحداث، للاستفادة من وصول ملف دارفور إلى ساحة المحكمة الجنائية، سواء فى الضغط على الحكومة، أو شيوع مزيد من الفوضى والسيولة لتحقيق مكاسب كبيرة.

على صعيد المجتمع الدولى، تعاملت قوى كثيرة بازدواجية مع ملف دارفور. ففى الوقت الذى جرى فيه تكثيف الجهود لكيل الاتهامات للحكومة السودانية، لم نشاهد بيانات تدين المتمردين، مع أن عددا كبيرا منهم يتحمل جانبا من مسئولية ما حدث من تجاوزات إنسانية. فعملية اقتحام الخرطوم فى مايو ٢٠٠٨، التى قامت بها حركة العدل والمساواة، لم تجد إدانة مناسبة من فئات دولية تزعم أنها تعمل لصالح أمن واستقرار السودان. كما غضت هذه الفئات الطرف عن معارك مهاجرية التى وقعت فى شهر يناير ٢٠٠٩، علما بأن حركة العدل والمساواة هى التى قامت بالاعتداء على أماكن تمركز قوات ميناوى. ولم تتصد القوى الدولية للحوادث التى تعرض لها أفراد عاملون ضمن قوات حفظ السلام الإفريقية على أيدى المتمردين. كما أن دوائر كثيرة تجاهلت دعم التسوية السياسية فى الإقليم مبكرا، ولم تتخذ إجراء ضد قيادات المتمردين الذين رفضوا أو امتنعوا عن الانخراط فى التسوية، وسمحوا لعدد كبير منهم بالتمتع بالعيش فى سلام، والانتقال بأمان إلى عواصم غربية متباينة.

على ضوء صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية، أصبح عمر البشير أول رئيس دولة يصدر ضده أمر اعتقال أثناء السلطة. وقد وضعت المذكرة السودان أمام ثلاثة خيارات محورية، سوف يحدد أحدها الطريقة التى ستسير عليها كثير من الأمور فى البلاد خلال الفترة المقبلة.

الخيار الأول هو الإصرار على رفض الامتثال لمذكرة الاعتقال، مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك ضريبة متعددة الأوجه سيتحملها النظام السودانى جراء هذا الموقف. وأبرز ما يترتب على ذلك مواجهة الرئيس عمر البشير صعوبة فى السفر إلى بعض الدول، بموجب لائحة المحكمة، واتساع نطاق الضغوط الخارجية على الخرطوم، وهو ما سيرخى بظلاله السلبية على بعض الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية أيضا. حيث تدفع الأوضاع نحو تزايد احتمال ممارسة ضغوط داخلية من قبل قوى شمالية أو دارفورية، فى مسعى يحاول الاستفادة من هذه الأجواء، التى تؤدى إلى عدم استبعاد فرض الأحكام العرفية وتهديد عمل البعثات الأجنبية والقوات الدولية فى ربوع السودان. ويمكن أن يترتب على هذا النوع من الإجراءات تعطيل بعض الاستحقاقات، مثل الانتخابات البرلمانية المتوقع إجراؤها فى غضون شهور قليلة، وفتح الطريق على مصراعيه أمام انفصال جنوب السودان الذى يبدو مهيأ لهذا الخيار، حتى قبل أن تنتهى الفترة الانتقالية، وينظم الاستفتاء على تقرير المصير عام ٢٠١١. ناهيك عن استغلال فصائل المتمردين هذا التطور فى محاولة إملاء شروطهم والمغالاة فى أهدافهم، بصورة قد تهز أركان كافة الأقاليم السودانية.

ولأن الحكومة السودانية ترفض التعامل بشكل قانونى مع المذكرة، فخيارها الثانى يتمثل فى التركيز على الشق السياسى من خلال الإقدام على تسوية حقيقية وسريعة، تقنع العالم بأن هناك خطوات عملية لحل الأزمة ووقف تداعياتها المفتوحة. وفى هذا المجال، يمكن الاستفادة من الاتفاق الذى وقعته خمسة فصائل سودانية متمردة فى ١٨ مارس ٢٠٠٩ بليبيا، وعرف بميثاق طرابلس من أجل وحدة وأمن واستقرار وسلام إقليم دارفور. وحسب البيان الصادر عن الاتفاق، فإن الفصائل الموقعة هى حركة جيش تحرير السودان (قيادة الوحدة)، وحركة جيش تحرير السودان برئاسة خميس عبدالله أبكر، وجبهة القوى الثورية المتحدة، وحركة العدل والمساواة (جناح إدريس أزرق)، وحركة جيش تحرير السودان (وحدة جوبا). وأكدت الحركات الخمس التزامها بالمشاركة بموقف موحد فى المفاوضات التى ستعقد فى الدوحة. وشدد قادة الحركات فى هذا الميثاق على وقف الاقتتال بين الحركات وإعادة السلم الاجتماعى، والتزام حركاتهم بالدخول فى مفاوضات ذات طابع وموقف موحد يعبر عن القضايا العادلة لأهل دارفور، وبالتعاون فى المجالين السياسى والعسكرى، وصولا للاندماج الكامل. وأوضح القادة أن الحل السلمى أفضل الخيارات، كما شددوا على الالتزام بتسهيل عمل المنظمات الإنسانية.

لكن تطبيق هذا السيناريو فى الوقت الراهن يضاعف مكاسب المتمردين فى دارفور، ويقود إلى إضعاف حزب المؤتمر الوطنى، لأن أى تسوية سياسية شاملة سوف تؤدى تلقائيا إلى خصم جزء من رصيده فى السلطة والثروة. ويظل هذا الخيار الأكثر واقعية، لأنه سيفضى إلى تفريغ كثير من التوجهات القائمة من محتواها الرامى لإثبات تهمة التقاعس على الحكومة السودانية وفتح الباب على مصراعيه للفوضى والانفلات. من هنا، يمكن قراءة الأسباب التى دعت مصر لطرح فكرة عقد مؤتمر دولى بشأن السودان لتطويق تداعيات مذكرة التوقيف. غير أن عدم حماس الخرطوم لهذا الخيار قلل من أهمية هذا التوجه.

أما الخيار الثالث، فيتمثل فى حدوث انقلاب عسكرى أو تحول سياسى ينهى حقبة البشير ورفاقه، ويبعد السودان عن شبح المحكمة الجنائية. وخطورة هذا الاحتمال فى عدم وجود قيادة قوية فى المؤسسة العسكرية السودانية، حيث قام البشير بإبعاد كثير من الضباط فى الآونة الأخيرة، علاوة على صعوبة الإمساك بزمام الأمور فى بلد تبدو مفاصله مفككة، مما يجعل وحدته التقليدية مهددة بالانهيار. وربما تمثل صيغة تراجع البشير عن ترشيح نفسه فى الانتخابات الرئاسية المقبلة مخرجا مناسبا لأطراف كثيرة، محليا وإقليميا ودوليا، بصورة تخفف من حدة المطالبات بالمحاكمة الجنائية، شريطة أن تحتوى على ضمانات تبعد البشير عن الملاحقة بعد خروجه من السلطة.

العدالة الجنائية الدولية فى دارفور .. التعقيدات القانونية

■ محمد صلاح الدين الشريف *

فى الوقت الذى يتوق فيه العالم إلى بناء نظام دولى قائم على العدل، يخضع فيه الجميع على قدم المساواة لسلطان مؤسسات قضائية وقانونية محايدة وموضوعية ومستقلة، قائمة على نظام دولى فعال للمساءلة الجنائية عن الانتهاكات التى تستهدف حقوق الإنسان، جاء قرار المحكمة الجنائية الدولية الأخير باعتقال الرئيس السودانى ليعيد من جديد مطالبة المجتمع الدولى بالنظر فى إعادة هيكلة النظام القضائى الدولى. إن المجتمع الدولى - مع ذلك التحول الدراماتيكى من السيادة إلى اللا سيادة - مطالب الآن وأكثر من أى وقت مضى بوضع إطار هيكلى لنظام قضائى دولى، أساسه تطبيق القانون وليس توظيفه، قوامه وحدة المعايير وليس ازدواجيتها.

ولا ريب فى أن المتابع لما يجرى على ساحة النظام القضائى الدولى ليلحظ اتسامها بالسيولة من حيث انتشار المحاكم الدولية على اختلاف صورها، وأشكالها، ومقاصدها ومراميها، مع غياب الآلية اللازمة لتحقيق الربط والتنسيق فيما بينها، بل وبينها وبين النظم القضائية والقانونية المختلفة، وفى مقدمتها النظام القضائى الوطنى. إن هناك غيابا للعلاقة المؤسسية التى تنظم علاقة المحاكم مع المحاكمات، وافتقارا إلى معيار للتفرقة بين المحكمة Court والمحاكمة Tribunal، الأمر الذى أضحت معه العلاقة الهيكلية Hierarchy مجرد سراب، وهو ما أدى إلى إحداث حالة من الازدواجية والتضارب على الصعيدين الإجرائى والموضوعى. ويخشى أن يتفاقم ذلك إلى ما يعرف فى فقه القانون الدولى العام بظاهرتى ازدواجية الاختصاص Concurrent Jurisdiction، والاحكام المتضاربة Conflicting Jurisprudence . الأمر الذى يضع مصداقية النظام القضائى برمته على المحك، ولاسيما عندما يتم التعامل مع القضايا التى تدخل فى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بانتقائية وكيل بمكيالين. وفى ظل المفاهيم المغلوطة، التى تسود الساحة الدولية حاليا عن تعارض مبدأ السيادة الوطنية مع تحقيق إنفاذ العدالة الجنائية الدولية، فإن ذلك يدعونا إلى البحث فى تناول المحكمة الجنائية الدولية لأزمة دارفور أولا، من منطلق دورها المكمل للقضاء الوطنى السودانى Principle of Complementarity، ثم نستعرض اختصاص المحكمة تجاه الأزمة فى دارفور، والعلاقة بين المحكمة ومبدأ السيادة الوطنية، ثم التناول الدولى للأزمة، والفكر القانونى العربى ودارفور.

أولا- الأزمة فى دارفور ومبدأ التكاملية :

تنتهج المحكمة الجنائية الدولية، وهى تضطلع بمسئولياتها فى معاقبة الأفراد المتهمين بالجرائم الأشد خطرا على الإنسانية بمبدأ تكاملية الدور مع القضاء الوطنى، حسبما نص عليه النظام الأساسى لها فى المادتين (١، ١٧) بمعنى أنها متممة للاختصاصات الجنائية الوطنية. يقضى ذلك المبدأ بأن ولاية المحكمة متممة للقضاء الوطنى، ولا تفتئت على ولايته الأصيلة، وأن المحكمة تمارس ولايتها فقط حين يتبين لها أن القضاء

(*) باحث فى القانون الدولى العام، جامعة لندن .

الوطنى إما غير قادر أو متقاعس عن إجراء التحقيق فى قضية معينة.

ويؤكد نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية هذا المبدأ والالتزام الأمين بتنفيذه، درءا لتضارب الولاية القانونية بين المحكمة والقضاء الوطنى، وما قد يسببه من ازدواجية الأحكام الصادرة، وللحيلولة دون الافتئات على دور القضاء الوطنى وصون هيبته. وتنص المادة السابعة عشرة من النظام والمتعلقة بمقبولية القضية على أنه - وبالمراعاة للفقرة العاشرة من الديباجة والمادة الأولى - يمتنع على المحكمة التدخل فى الحالات التالية:

أ- عند قيام الدولة، التى لها الولاية القانونية وبواسطة القضاء الجنائى الوطنى، بالتحقيق فى القضية، ما لم تكن الدولة غير راغبة فى الاضطلاع بالتحقيق أو غير قادرة عليه.

ب- أن يكون القضاء الوطنى قد أجرى تحقيقا وخلص إلى عدم توجيه التهمة إلى الشخص المتهم، شريطة ألا يكون الحكم نابعا من عدم القدرة أو عدم الرغبة فى الاضطلاع بالتحقيق.

ج- أن يكون المتهم قد حوكم أو تتم محاكمته عن القضية محل الشكوى بواسطة القضاء الوطنى، طبقا للمادة الـ ٢٠ .

د- ألا ترتقى القضية إلى مستوى الخطورة الواجبة للتدخل.

وتتدخل المحكمة فى حال ثبوت أن المحاكمة تجرى دون الحيادية أو الاستقلالية اللازمة، أو أنها تتم بشكل صورى بهدف إلى حماية المتهم من المسئولية الجنائية. كما تتدخل فى حالة الماطلة المتعمدة فى إجراءات التقاضى والتحقيق، أو عند انهيار النظام القضائى الوطنى كليا، وقد أكد الانهيار الكلى وليس الجزئى شرطا لتدخل المحكمة. ومن الجدير بالذكر أن المبدأ التكاملى لا يزال قيد البحث فى الفقه القانونى، ولم تحدد طبيعة وحدود وماهية وشكل تدخل المحكمة، وهل ستنحى القضاء الوطنى بالكامل أم ستعمل على تعزيز قدرته لاضطلاعه بدوره، أم ستعمل فقط على إعادة المحاكمة من جديد، أم أن دورها سيتحول إلى شكل من أشكال المحاكم المختلطة، أم ستقارب المحكمة المؤقتة. وقد يكون الغموض وعمومية الدور التكاملى أحد الدوافع الى مراجعة نظام روما برمته فى مؤتمر المراجعة المقرر له فى عام ٢٠١٠.

ويعتبر مبدأ التكاملية حجر الزاوية لإنشاء النظام الأساسى. غير أنه يمكن رصد عدة ملاحظات على تطبيق ذلك المبدأ بالنسبة لقضية دارفور:

أ- لم توضح المحكمة عريضة الاتهام والأدلة التى أسست عليها مباشرتها للتحقيق، وبالتالى التحقق من توافر الأركان المادية وما يستتبعها من توافر عنصرى القصد والعلم، وهو ما يخالف نص المادة ٢٢، التى تنص على أنه لا جريمة من دون نص.

ب- لم تبين المحكمة الدوافع القانونية لمباشرتها الولاية القانونية بديلا عن القضاء الوطنى السودانى صاحب الحق الأصيل فى الاختصاص، كما أن النظام الأساسى يفتقر إلى تحديد المعيار لاعتماد قضاة الجنائية للمحاكمات الوطنية.

ج- أسقطت المحكمة المادة ٣٣ من النظام، إذ لم تشر إلى المعيار القانونى الذى بنت عليه تدخلها لإجراء التحقيقات أو توجيه التهم التى استهدفت رأس الدولة فى السودان. ولم تراع المحكمة الجنائية الدولية رأى محكمة العدل الدولية فى ضرورة التثبت من السيطرة المؤثرة Effective Control للحكومة السودانية على الاشخاص الذين ارتكبوا الجرائم الموضحة فى عريضة الاتهام، على غرار رأى محكمة العدل الدولية فى قضية التهديد باستخدام القوة المسلحة فى نيكاراجوا ١٩٨٦ بضرورة التثبت من سيطرة الحكومة المباشرة والكاملة على كل عمل أو عملية كان من شأنها أن ينطبق عليها وصف الجريمة الأشد خطرا.

د- لم تبلغ المحكمة السودان عن حقوقه الناتجة عن توجيه الاتهام، وفى مقدمتها حق الدول فى الطعن على قرار المحكمة Right To Challenge.

ثانيا- اختصاص المحكمة :

ينصب اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولى. وبموجب النظام الأساسى، فإن للمحكمة الاختصاص الجنائى على الأشخاص المتهمين بارتكاب أى من جرائم الإبادة والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب، حيث عنيت المواد ٥ و٦ و٧ و٨ من النظام الأساسى بتعريف تلك الجرائم.

وتمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بأى من الجرائم المشار اليها فى المادة ٥، وفقا لما نصت عليه المادة ١٣ من النظام الأساسى، حيث تحال القضايا إليها بواسطة المدعى العام للمحكمة، وعن طريق أحد البدائل التالية:

أ- أن تحيل دولة طرف إلى المدعى العام حادثة ترى أنها تنطوى على جرائم تدخل فى نطاق اختصاص المحكمة، مطالبة إياه بإجراء تحقيق فيها.

ب- أن يحيل مجلس الأمن الدولى الى المدعى العام - متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - حالة بعينها.

ج- إذا كان المدعى العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقا للمادة ٥.

وبالتالى، فإن للمدعى العام صلاحية مباشرة التحقيق دون إحالة من أحد إذا ارتأى أن الحالة تقتضى إجراء التحقيق. وفى هذا الإطار، تركز المادة ١٥ من النظام الأساسى على دور وصلاحيات المدعى العام فى إطلاق اختصاص المحكمة فى مباشرة التحقيق من تلقاء نفسه أو ما يعرف اصطلاحا بالـ Proprio Motu . وتنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ على أن للمدعى العام أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس المعلومات المتعلقة بجرائم تدخل فى نطاق اختصاص المحكمة. كما أن للمدعى العام - وفق الفقرة السادسة من المادة ١٥، وبعد دراسته للمعلومات وتبينه أنها لا تشكل الأساس القوى لإجراء التحقيق - أن ينظر فى معلومات أخرى تتعلق بالحالة نفسها فى ضوء وقائع أو أدلة جديدة. وهو ما يفسر أن هناك نية مبيتة

لتأزيم الموقف فى السودان ككل، وما سيسفر عنه من تداعيات على وحدة ترابه وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسى.

إن اختصاص المحكمة فى دارفور، وإن كان مرتبطا بمدى توافر الشروط السابقة على الاختصاص - بمعنى صلاحية الاختصاص من الناحية الإجرائية - فإنه يظل منبنيا على الناحية الموضوعية أو المادية. وسريان صلاحيته فى إطار هذا الشق، كونه العامل المادى لجرائم تدخل فى نطاق اختصاص المحكمة الأصيل، ارتكبت بحق ضحايا. ومن ثم، تجدر التفرقة بين الاختصاص المادى Ratione Materiale والاختصاص من الناحية الإجرائية أو الزمنية أو الشخصية.

ويتداخل اختصاص المحكمة فى قضية دارفور بشكل متشابك ومعقد مع قواعد القانون الدولى العام كقواعد آمرة تخول للسلطة الشرعية فى البلاد الحق فى استخدام القوة المسلحة لقمع حالة التمرد الداخلى أو النزاع الداخلى. ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بإعلان أن هناك حالة من التمرد رسميا من عدمها، وما يستتبعها من تداعيات قانونية من حيث الاعتراف ومعاملة المحاربين بوضعيتهم التى اعترفت لهم بها السلطة التى تمردوا عليها، والمسئولية الدولية قبلهم وقبل السلطة الشرعية. وهى قواعد ثابتة فى القانون الدولى، وكان من الأحرى بالمحكمة التثبت من التحقق منها، ولاسيما التفرقة بين النزاع الداخلى والنزاعات الدولية. إن أكثر النزاعات انتشارا فى عالم اليوم تتميز بطابع غير دولى، وتنطوى على عمليات عدائية بين القوات المسلحة النظامية وجماعات مسلحة منظمة من غير الدول، أو نزاعات تدور بين أفراد تلك الجماعات ذاتها. ويمثل ذلك تحديا رئيسيا فى تعريف الأطراف المتناحرة بقواعد القانون الدولى الإنسانى من ناحية، وضمان تطبيق تلك القواعد وما تشتمل عليه من آليات وأدوات سياسية وحجج قانونية من ناحية أخرى. وهو الأمر الذى تفتقر المحكمة الجنائية الدولية إلى تحديده على وجه الدقة والاهتداء إليه فى ظل نظامها الأساسى الحالى.

وقد خرجت المحكمة عن نطاق اختصاصها بشأن إعلان المسئولية الدولية لدولة ذات سيادة، وهو الأمر الذى يدخل فى نطاق اختصاص محكمة العدل الدولية، باعتبارها الأقدر على التعامل مع الموضوعات ذات الصلة بتفسير قواعد القانون الدولى Jus cogens ، وفى الوقت نفسه يخرج عن اختصاص الجنائية المقتصر على محاكمة الأفراد جنائيا، ويناقض نص المادة ٢٥ من النظام التى تنص على المسئولية الجنائية الفردية للمتهم.

من ناحية أخرى، فهناك غموض يكتنف الأدلة والأسانيد فى ملابسات القضية، ونوع من عدم الشفافية فى عرض وتوجيه الاتهامات، بل والتضارب فى الآراء فيما يتعلق بشهود الإثبات - وهم فى أحسن الأحوال ١٧ وغير معروفين - وعدم التحقق من وجود شهود للنفى من عدمه، وذلك على الرغم من أنه من المفترض أن الشفافية فى عرض الأدلة والأسانيد والقرائن هى من صميم عمل المحكمة لإحقاق الحق وإعلاء العدالة.

ثالثا- السيادة الوطنية السودانية :

إن المراقب للنظام الأساسى المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، ولاسيما فى إطار الاعمال التحضيرية له Traveauex Preparatoires، ليلاحظ أن خلافا حادا نشب ولا يزال حول إعمال دور المحكمة وتفعيله فى اطار احترام مبدأ السيادة الوطنية وليس الخروج عليه. ومن وحى الإيمان الراسخ بالعدالة الدولية، كسبيل وحيد لصون حقوق الشعوب وحماية مقدراتها، فإن انفتاح المجتمع الدولى على علاقة رشيدة مع المحكمة الجنائية الدولية يستلزم الكف عن تحويل المنطقة العربية وإفريقيا إلى حقل للتجارب القانونية، خاصة على صعيد إنفاذ العدالة الجنائية فى تلك المنطقة التى لا تزال - ومن واقع الفقه القانونى الدولى - فى طور نمو مبتسر. وقد ربط المجتمع الدولى إعمال مبدأ التكاملية بوضع المعايير والضوابط الكفيلة بتنفيذه دون الإخلال بالسيادة الوطنية. هذا، ويسود الساحة الدولية حاليا مفاهيم مغلوطة عن تعارض مبدأ السيادة الوطنية مع تحقيق العدالة الجنائية الدولية، استنادا على تصريحات وزير الخارجية البريطانى الأسبق، روبين كوك، إبان الأزمة فى كوسوفو، والتى أكد فيها أنه لا مجال لاحترام السيادة عندما يتعلق الأمر بانتهاك حقوق الإنسان. إن هذا منطق مغلوط وخطير وينطبق عليه القول المأثور "حق يراد به باطل"، ويتنافى مع كون السيادة الوطنية هى الملاذ والملجأ لصون حقوق الإنسان داخل مجتمعه، والعيش الكريم داخل حدود وطن آمنة ومستقرة، قائمة على وحدة التراب الوطنى وسلامته الإقليمية. ومن ثم، فإنه يتحتم ترشيد إعمال العدالة الدولية برمتها، وليس الجنائية فقط، بما يعلى مبدأ السيادة الذى قامت عليه وحدة النظام الدولى وشرعية وجوده وفعالية أجهزته. وقد أكدت الأمم المتحدة مبدأ المساواة فى السيادة فى صدر ميثاقها كنهج مسلم به، وكأحد الضمانات لتحقيق أهداف ومبادئ المنظمة الدولية، وفى مقدمتها صون السلم والأمن الدوليين. ولعله من قبيل التحذير أن تعريض المنطقة العربية، وما تتسم به من تعقيدات فى هذه المرحلة، لخوض غمار تجربة لم يستقر على نجاعتها فى الفقه القانونى الدولى، سيقوض دعائم الاستقرار والأمن بها، وسيجر العالم إلى فوضى، الأمر الذى سيجهز على مصداقية العدالة الدولية ذاتها.

وعلى هذا، فإن الحكومة السودانية، حين قامت قواتها المسلحة بفرض الأمن والاستقرار داخل حدود إقليمها غير معتدية على سيادة دول أخرى، فإنها تصرفت بموجب مسلمات قانونية راسخة. إن ما جرى من تعديات أو انتهاكات إنما يستوجب من السلطات السودانية - ومن منطلق السيادة الوطنية وواجب الدولة السودانية فى الحفاظ على كامل مواطنيها فى كافة أنحاء السودان- أن تباشر بواسطة القضاء السودانى الوطنى مهمة حماية أى مواطن من التجاوزات التى تكون قد أسفرت عن استخدام القوة المسلحة. وعلى السودان أن يدرك أن مجرد رفض التعامل مع المحكمة لن يكفل بمفرده الحفاظ على وحدة السودان وما يحاك ضده من مؤامرات تتلبس بشرعية دولية جائرة.

رابعا- التناول الدولى للأزمة :

إن المحلل للتناول الدولى للأزمة فى دارفور يلمس أن هناك اتجاهين لتقييم ذلك التناول. يرتبط التناول الأول بنظرية المؤامرة

الدولية، أو - على الأقل - مشروع قوى دولية تريد بسط نفوذها على مقدرات المنطقة العربية فى إطار شكل جديد للاستعمار وفرض الهيمنة على العرب. ويذهب هذا التناول إلى أن ما يجرى حاليا فى السودان وقرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٥٩٣، وقرار المحكمة الجنائية الدولية الأخير باعتقال الرئيس السودانى، كل ذلك يأتى فى إطار المخطط الرامى إلى فصل العرب عن عمقهم الاستراتيجى فى الجنوب بإقامة نقاط للارتكاز على طول خط العرض ١٠ - بما يشمل باب المندب وجنوب وغرب السودان، مرورا ببقية النقاط حتى الساحل الغربى للقارة الإفريقية - وأن الأداة الرئيسية لذلك هى المحكمة الجنائية الدولية لإضفاء نوع من المقبولية الدولية. ويذهب التحليل الثانى إلى النقيض تماما من الطرح الأول، معللا هذه الدفعة القانونية الدولية على صعيد الجنائية الدولية بتطلع وتشوق الشعوب إلى الاقتصاص ممن يرتكبون جرائم فى حق أبرياء. ويشير هذا التحليل إلى أن الولايات المتحدة - القوة العظمى فى العالم - لا تتقبل المحكمة الجنائية الدولية.

غير أن الثابت فى الضمير العالمى أن هناك تقصيرا على صعيد تناول الفكر القانونى الدولى لفكرة النظام الدولى القائم على العدل. وقد تم تهميش دور محكمة العدل الدولية -بقصد أو عن غير قصد - لصالح انتشار أنواع وصور عديدة من الهيئات القضائية الدولية. وقد سبب ذلك حالة من السيولة فى النظام القضائى الدولى، أضحت معها تخوفات من تفاقم الأمر إلى تصارع إرادات تلك الهيئات وضياع هيبة العدالة الدولية. ويرتبط ذلك بغياب الهيكل الإدارى الرابط فيما بين هذه الهيئات الدولية، أسوة بما يجرى العمل به على الصعيد الوطنى، حيث إن هناك هيكلا واضح المعالم قوامه مبدأ

Res Judicata أو نهائية الحكم، وLitis Pendency أو عدم جواز إقامة دعوى واحدة فى أكثر من دائرة. وفى إطار ماسبق ومحاولات خلط السياسة بالقانون، قد يكون الدافع وراء قرار المحكمة الجنائية الدولية هو التأكيد للرأى العام العالمى أنه لا يزال فى النظام الدولى عدالة لا تخاف فى الحق لومة لائم، حتى وإن كان رأس دولة ذاته. وهو الأمر الذى يجب على المجتمع الدولى - إن أراد حقا سيادة العدالة - أن يعى أنه سينزلق بالنظام القضائى الدولى برمته إلى هوة التعسف وإساءة استخدام القانون.

يأتى ذلك التحرك نحو محاولات إثبات الذات من قبل المحكمة الجنائية الدولية فى ظل خلافات أو - على الأقل - عدم استقرار دولى على تعريف جريمة العدوان، والتى تشكل، مع بقية عناصر الجرائم، القائمة التى تقوم المحكمة بتطبيق معاييرها على الحالات المعروضة عليها. كما يأتى فى ظل الجدل الدائر فى أروقة الأمم المتحدة حول الاختصاص القضائى الدولى، ومحاولات وضع معيار واحد لتطبيقه دون انتقائية أو كيل بمكيالين، وفى إطار تنافسية الهيئات القضائية الدولية لإثبات جدارتها على قريناتها، عن طريق إيهام المجتمع الدولى بأن معيار أحقية بقاء إحدى الهيئات على الأخرى يكمن فى معدل تردد القضايا المرفوعة داخل أروقتها، فيما يعرف اصطلاحا بالـ Caseload. إن الأمر يقتضى إصلاح النظام القضائى الدولى أولا قبل المضى فى إقرار العدالة، حيث إن مشروع الاتفاقية المنظمة للعلاقة القانونية بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، على سبيل المثال، لا يشمل العلاقة بين المحكمة ومحكمة العدل الدولية.

خامسا- الفكر القانونى العربى والأزمة فى دارفور:

يعانى الفكر القانونى العربى مشكلة حقيقية كشفت عنها الأزمة فى دارفور، والمذابح التى ارتكبتها آلة الحرب فى غزة. إذ أضحى الفكر القانونى العربى مطالبا بأن يتعامل مع القضيتين بإيقاع قانونى موحد، لأن الفعل على صعيد إحدى الحالتين سيقابل ببردة فعل مقابلة فى اتجاه مغاير، الأمر الذى قد يتعذر معه أن يتعامل الفكر القانونى العربى بالكفاءة والحرفية اللازمتين فى هذا الموقف. وربما يكون الشق القانونى فى الفكر العربى ليس ببعيد عن الأزمة التى يكابدها الفكر القومى العربى بشكل عام، مما انعكس على كامل محاور العمل العربى. ولا يستقيم أن تظل ردة الفعل العربى على مذكرة اعتقال رئيس دولة عربية، بل والتهديد باختطافه، مقتصرة على الشجب أوالإدانة أو مجرد مناشدة مجلس الأمن تأجيل تنفيذ القرار. وقد يكون من الملائم أن تتخذ القمة العربية القادمة قرارا بإنشاء آلية أو هيئة عربية من القانونيين العرب الثقاة، لتضطلع بمهمة الدفاع عن شخص الرئيس البشير، وأيضا بتعريف الرأى العام العالمى بمنطقية وجهة النظر العربية إزاء تلك القضية التى تضرب الأمن القومى العربى فى الصميم.

خاتمة :

على الرغم من ضرورة المواءمة بين الحساسية السياسية والتعقيد القانونى فى الأزمة فى دارفور، إلا أن الثابت أن الزج بالسياسة عند تطبيق القانون، أو الخلط بين الثوابت القانونية والمصالح السياسية، سيشكل شرا مستطيرا على الاستقرار العالمى. إن النظرة القاصرة التى تستهدف مصلحة آنية ضيقة، دون اعتبار للتداعيات، سوف تفاقم الفوضى وتقوض دعائم السلم والأمن الدوليين. إن القانون يطبق ولا يوظف

Law to Be Applied Not to Be Employed، والبون شاسع بين إعمال الشرعية وإضفاء الشرعية. ومن هنا، تأتى أهمية تفعيل دور محكمة العدل الدولية، وإيجاد الآلية اللازمة لوضع إطار محدد للعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية فى إطار تأطير العلاقة القانونية بين الأولى والأمم المتحدة.

التنوع الإثنى والوحدة الوطنية فى السودان

■ د. بهاء الدين مكاوى (*)

لعل من أكثر المسائل التى شغلت العلماء والمفكرين ورجال السياسة قضية تحقيق الوحدة الوطنية والتكامل القومى فى مجتمع متعدد الأعراق والألوان. وقد أثيرت هذه القضية على نحو خاص فى الواقع الإفريقى لخصوصيته فى مجال التنوع الإثنى بسبب السياسات الاستعمارية والتقسيم العشوائى للقارة.

ومن بين الدول الإفريقية، يعد السودان من أكثر الدول تنوعا وتعددا، حتى أطلق عليه اسم (إفريقيا المصغرة) لما فيه من التنوع العرقى والدينى واللغوى. وقد كانت مشكلة التكامل القومى هى كبرى المعضلات التى واجهت الدولة السودانية بعد الاستقلال. وكان السؤال الأكثر حضورا فى السياسة السودانية منذ ذهاب المستعمرين هو : كيف يمكن التعامل مع هذا التنوع الكثيف ليكون مصدرا من مصادر القوة والإثراء الثقافى بدلا من أن يكون مصدرا من مصادر التشرذم والانقسام ؟

ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى التعريف بالأوضاع العرقية والثقافية بالسودان، مع السعى إلى شرح وتحليل الاستراتيجيات التى اتبعها القادة السياسيون فى السودان لإدارة التنوع الإثنى فى السودان، وذلك من خلال تناول العناصر الأساسية التالية :

١ - مظاهر التنوع الإثنى فى السودان.

٢ - التنوع الإثنى والوحدة الوطنية فى السودان .

٣ - أساليب تحقيق التكامل القومى فى السودان .

أولا - مظاهر التنوع الإثنى فى السودان :

يتميز السودان بتنوع عرقى وثقافى ميزه عن سائر الدول الإفريقية الأخرى.ويرجع هذا التنوع إلى عدة أسباب نذكر منها - على سبيل المثال - اتساع مساحة البلاد، والذى أدى الى تنوع مناخى ونباتى أثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادى. كما أن موقع السودان الوسيط ومرور النيل داخل أراضيه جذبا إليه المهاجرين من إفريقيا وشبه الجزيرة العربية على نحو قاد إلى تعددية واضحة. كذلك، فإن انتشار المسيحية والإسلام بالبلاد ، بالاضافة الى بعض الجماعات الوثنية، قاد إلى تعددية دينية. فوق هذا، فإن العلاقات بين الجماعات السودانية المختلفة لا تزال حديثة نسبيا، ولم تتح لها - بعد - فرص التعايش والانصهار. ذلك أن السودان بحدوده الحالية لم يوجد إلا حديثا، ولم تتعايش الجماعات الموجودة داخل حدوده اليوم مع بعضها بعضا فى إطار دولة واحدة إلا مع العهد التركى-المصرى بالسودان الذى بدأ عام ١٨٢١ .

قادت هذه الأسباب ، بالإضافة إلى الحدود المصطنعة، التى رسمها الاستعمار الأوروبى للقارة الإفريقية فى مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥)، والتى تأثر بها السودان كواحدة من الدول الإفريقية ، إلى تعددية عرقية وثقافية ولغوية واقتصادية . ويعانى السودان - أكبر الأقطار الإفريقية - مشكلة تعد نمطية باعتبارها مشكلة عامة تعانيها أغلب دول القارة، وهى مشكلة التكامل القومى أو أزمة الاندماج الوطنى كما يشار إليها أحيانا . وسنقوم فى هذا الجزء برصد أهم مظاهر التنوع الإثنى، والتى تتمثل فى : التعددية العرقية، التعددية الدينية، التعددية اللغوية، والتعددية الاقتصادية.

(*) استاذ العلوم السياسية المشارك، جامعة النيلين، السودان .

١ - التعددية العرقية :

تشير بعض الدراسات العلمية الموثوقة الى أن بالسودان نحو ٥٦ جماعة عرقية تنقسم إلى ٥٩٧ جماعة فرعية (١) . وقد أصبحت المشاكل الأساسية الناجمة عن التعدد العرقى هى الأوضح فى السودان، وأصبح الأساس فى السودان التصنيف أولا على الأساس العرقى ثم تأتى بقية التصنيفات .

إن مناقشة موضوع التعددية العرقية تعد من القضايا المهمة، لأن "التنوع العرقى والثقافى والبيئى يكون هو محور النقاش عندما يحاول الكاتب أن يحدد هوية السودان كقطر، وهوية السودانيين كأعضاء فى قارة تتجاذبها تيارات مختلفة" (٢).

لقد أثارت مشكلة الهوية جدلا واسعا فى السودان، وانقسم المثقفون فى السودان بين دعاة العروبة ودعاة الإفريقانية. ورغم الجدل المحتدم حول هذه النقطة، فإننا نرى عدم وجود تناقض بين الإفريقانية والعروبة، لأن العروبة ليست صفة عنصرية بل رابطة ثقافية. ولو كانت العروبة غير ذلك لخرج من نطاقها معظم العرب المحدثين فى آسيا وإفريقيا معا، بما فى ذلك سكان السودان الشمالى جميعا. وكما أن العروبة رابطة ثقافية حضارية لاعنصرية، فإن الإفريقية رابطة جغرافية سياسية لا عنصرية تجمع بين سكان القارة على اختلاف أجناسهم (٣).

إن الجدل حول العروبة والإفريقانية فى السودان جعل جماعة من المثقفين والشعراء السودانيين فى ستينيات القرن الماضى يتحدثون عن ضرورة المواءمة بين "الغابة والصحراء"، حيث ترمز الغابة لإفريقيا والصحراء للعالم العربى. كما برز الحديث عن "الأفرو عربية" لإزالة هذا التناقض.

إن الحديث عن الثنائية فى السودان بين العرب والأفارقة، والذى ساد زمانا طويلا، هو حديث يفتقر إلى الدقة ولا يعبر عن حقيقة الأوضاع فى السودان. لقد سبقت الإشارة إلى وجود ٥٦ قبيلة تنقسم إلى ٥٩٧ جماعة فرعية.

والجدير بالذكر أن الحديث عن الثنائية الجامدة فى الهوية السودانية قد تراجع إلى حد كبير، وذلك لسببين : الأول هو الوصول إلى اتفاقية سلام بين الشمال والجنوب أزالت ذلك التناقض المفتعل ، كما برزت مشاكل داخل معسكر الشمال نفسه فى دارفور وشرق السودان، مما أوحى بالاتجاه ناحية التعددية، بدلا عن الثنائية فى إطار الحديث عن الهوية السودانية.

٢ - التعددية الدينية :

يتميز السودان بتعددية دينية واضحة، ولكن ذلك لم يكن مصدرا من مصادر الصراع فى كل مراحل التاريخ السودانى السابقة للاستعمار الإنجليزى- المصرى. إلا أن الاستعمار البريطانى عمل على تمزيق الوحدة الوطنية عن طريق استغلال الدين، حيث قام بإطلاق يد الجمعيات التبشيرية فى جنوب البلاد لتقوم اختلافات دينية بين الشمال (المسلم) والجنوب (المسيحى الوثنى).

لقد كانت حملات التبشير المسيحى فى السودان تعمل - بالإضافة إلى نشر المسيحية فى الجنوب - للتحريض على الدين الإسلامى وتصوره على أنه ديانة شريرة وعنصرية.

ولذلك، أصبحت الاختلافات الدينية - بسبب السياسات الاستعمارية - من أسباب الصراع وعدم الاستقرار السياسى. لقد أدت السياسة الاستعمارية فى الجنوب إلى أن يكون الجنوب "مكونا من أغلبية تدين بأديان قبلية، وفئة مسلمة ، وصفوة جنوبية مثقفة ترى فى إفريقيا وثقافتها الإنجليزية عاصما من الاستعراب، وفى مسيحيتها عاصما من الإسلام، وفيهما معا هوية مميزة" (٤).

وبعد الاستقلال، سعى الغرب بكافة الوسائل إلى إشعال فتيل الحرب الدينية بين أبناء البلاد، حيث صور الجنوبيين على أنهم ضحايا الشماليين المسلمين، ووجدت الحركة - يومئذ - تعاطفا كبيرا فى الغرب بحسبانها تسعى إلى بسط الحريات الدينية بالبلاد .

٣ - التعددية اللغوية :

يتميز السودان بميزتين مهمتين هما : كثرة اللغات واللهجات وتعددها من ناحية، والتداخل اللغوى من ناحية أخرى. وتشير الدراسات إلى وجود ١١٥ لغة ولهجة للتخاطب فى السودان (٥) . لقد ذكر Joseph أن هناك أربع مجموعات لغوية فى إفريقيا هى : اللغات الكنغو - كرفانية، واللغات النيلية - الصحراوية، واللغات السامية - الحامية أو الأفرو- آسيوية ، واللغات البانتوية، وأن لغات السودان تستعمل جميع هذه المجموعات اللغوية (٦).

وفى هذا الإطار، برز تيار يتحدث عن ثنائية لغوية بين الشمال العربى والجنوب غير العربى، ولكن اتضح خطأ هذا الرأى أيضا، لأن بعض أبناء الشمال (حيث الأغلبية العربية) يتحدثون بلهجات محلية مثل النوبة والبجا، بينما نجد فى جنوب السودان (حيث الأغلبية غير عربية) من يتحدثون العربية، بل تعتبر اللغة الدارجة أو "عربى جوبا" هى اللغة المشتركة بين القبائل الجنوبية التى تتباين لهجاتها وتختلف، حيث تعد اللغة الأولى فى جنوب السودان من حيث عدد المتحدثين بها، ومن حيث تعدد مجالات استخدامها ووظائفها.

ومع ذلك، تجتهد كثير من الدول الغربية فى تأجيج الصراع بين الجماعات السودانية، استنادا إلى اختلافاتها اللغوية. وبالفعل يمكن أن تقود الاختلافات اللغوية - إذا أسئ التعامل معها - إلى صراعات. ولعل أوضح مثال لذلك هو إقليم كويبك فى كندا، والذى يتحدث أهله باللغة الفرنسية خلافا لبقية الكنديين الذين يتحدثون اللغة الإنجليزية .

٤ - اختلاف مستوى التنمية بين الأقاليم المختلفة :

يتميز السودان بتركز المشاريع التنموية فى أواسط البلاد، بينما تعانى أطرافها قلة المشروعات التنموية. ويرجع السبب فى ذلك إلى مرحلة الحكم الاستعمارى. لقد عمد الاستعمار إلى الاستثمار فى مجال زراعة القطن، ووقع اختياره على منطقة الجزيرة (وسط البلاد) لقيام المشروع بسبب خصوبة الأراضى ووفرة المياه واعتدال المناخ. وقد أدى قيام المشروع فى تلك الأنحاء إلى تطور منطقة الوسط بشكل عام، وغدت التنمية غير المتوازنة هى السمة التى تميز كل أطراف السودان دون استثناء.

إن خطورة التنمية غير المتوازنة على الوحدة الوطنية تكمن فى أن الجماعات التي تشعر بالإهمال فى الجوانب التنموية يقل ولاؤها للوطن. وفى السودان، حيث تتداخل هذه الجوانب التنموية مع الأوضاع العرقية والثقافية، يكتسب التخطيط التنموى بعدا سياسيا واجتماعيا خطيرا، إذ من شأنه تهديد الوحدة الوطنية بالتمزق.

ولعل من الأخطاء التى ارتكبتها الحكومات الوطنية فى مرحلة ما بعد الاستقلال أنها استمرت فى تركيز المشاريع فى الوسط بحجة وجود بنيات أساسية متطورة فى هذه المنطقة، وأن من الأفضل الاستثمار فى تلك المناطق، وتوزيع عائد الاستثمارات على أنحاء البلاد المختلفة، الأمر الذى لم يتم.

ولا تزال قضايا تنمية الأقاليم من أهم المشاكل التى تواجه السودان، ومن أكثرها إثارة لنزعات التمرد، وأكثرها ترددا فى برامج الحركات الإقليمية.

ثانيا - التنوع الإثنى والوحدة الوطنية فى السودان :

يرى بعض المفكرين أن الإثنية يمكن أن تكون قوة محررة وخلاقة، أو أن تكون عشوائية ومدمرة ، وكل ذلك يتوقف على الأسلوب الذى يتم التعامل به مع هذا التنوع. فما الذى حدث فى السودان ؟

لعله من الواضح أن الإثنية فى السودان كانت، ولغالب التاريخ السودانى، عنصرا من عناصر الهدم أكثر منها عنصرا من عناصر البناء، وإن دل ذلك على شئ، فإنما يدل على فشل إدارة هذا التنوع .

وبينما كان السودان يخطو نحو الاستقلال، اندلعت فى جنوب البلاد حرب استمرت منذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ٢٠٠٥، أى لنصف قرن من الزمان لم تتوقف خلالها إلا لأحد عشر عاما (١٩٧٢ - ١٩٨٣).

لقد أسهم الاستعمار فى إيجاد مشكلة للجنوب ابتداء ، إلا أن الحكومات الوطنية لعبت هى الأخرى أدوارا مقدرة فى استمرار الأوضاع المتأزمة، وفشلت فى علاج المشكلة التى تطورت بصورة لافتة للنظر. لقد أدت الحرب فى الجنوب إلى خسائر فادحة فى الأرواح والممتلكات وشردت الملايين، إما لجوءا إلى الدول المجاورة، أو نزوحا نحو الشمال، كما دمرت البنية التحتية للجنوب تماما، وأوقفت عجلة التنمية، ودمرت البيئة، وفاقت آثارها السالبة كل تصور .

وعلى الرغم من توقيع اتفاقية السلام الشامل، فلا تزال الشكوك تحيط بالطرفين، ويتجلى ذلك فى الصراعات المستمرة بين الشريكين، والتى أوشكت أن تعصف بالاتفاقية نفسها .

وما إن بدأ الاقتراب من حل مشكلة الجنوب، حتى تفجرت بدارفور (غرب البلاد) حرب ضروس بين قبائلها خلفت خسائر فادحة فى الأرواح والممتلكات، ودمرت البنية التحتية، وأوقفت مشاريع التنمية، وهرب السكان إلى معسكرات اللجوء فى الدول المجاورة أو نزحوا إلى العاصمة، هربا من الحرب وويلاتها .

واتخذت دول كبرى هذه الأحوال المتدهورة ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد، وأرسلت القوات الهجين إلى الإقليم، وتعرضت الحكومة بسبب تدهور الأوضاع هناك للاتهام بالإبادة الجماعية وارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية فى محاولة لزعزعة الأوضاع بالبلاد.

كما شهدت الأجزاء الشرقية من البلاد، فى فترة سابقة، صراعا ضد الحكومة هدد الاستقرار والأمن فى المنطقة، إلى أن تم التوصل إلى ما عرف باسم "اتفاقية سلام الشرق".

إن الأثر السلبى للصراعات الإثنية على الوحدة الوطنية فى السودان أكبر من أن يحاط فى ورقة كهذه. وقد أصبح واضحا الآثار المدمرة للصراعات العرقية والثقافية على الوحدة الوطنية، مما يتطلب تضافر الجهود لوضع حد للحرب الصليبية بالسودان والوصول إلى استراتيجية وطنية تمكن الجماعات المختلفة من التعبير عن خصوصياتها فى إطار الدولة السودانية، والالتزام بالحوار وسيلة لمعالجة المشاكل التى تعج بها البلاد.

ثالثا - أساليب إدارة التنوع الإثنى فى السودان :

لقد سبقت الإشارة إلى أن التنوع الإثنى لا يعد خطرا بذاته، بل وعلى العكس من ذلك يمكن أن يكون، إذا أحسن استخدامه، عنصرا من عناصر القوة. لقد اجتهدت الحكومات الوطنية منذ فجر الاستقلال فى وضع حل لهذه الصراعات وتحقيق الوحدة الوطنية المنشودة، إلا أن أساليبها لتحقيق هذه الغاية اختلفت اختلافا كبيرا. ويمكن بشكل عام التمييز بين أسلوبين رئيسين اتبعتهما الحكومات السودانية المختلفة فى تعاملها مع ظاهرة التنوع العرقى والثقافى بالسودان، وهما :

١ - أسلوب الاستيعاب أو الاحتواء :

اتجهت كثير من الدول الأوروبية بعد استقلالها، وفى إطار

سعيها لحل مشاكل الاندماج الوطنى، إلى أسلوب الاستيعاب. ويقوم هذا الأسلوب على فكرة مؤداها العمل على استيعاب الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة فى إطار ثقافة ودين الجماعة الحاكمة بكافة الوسائل الممكنة، حتى إذا استدعى ذلك استخدام القوة القهرية لفرض الاندماج الوطنى .

والهدف من هذه السياسة تحقيق التكامل القومى وخلق مجتمع أحادى تذوب فيه الولاءات الفرعية فى إطار الجماعة الوطنية، وتنتفى فيه الولاءات التحتية، حيث يعلو الولاء للوطن على الولاء للقبيلة أو العشيرة أو الجماعة الدينية .

لكن الثابت هو أن سياسة الاستيعاب لم تؤد - فى كل الدول التى طبقت فيها - إلى تحقيق التكامل القومي المنشود. وفى السودان، قادت السياسة الاستيعابية- التى اتبعها نظام الفريق إبراهيم عبود الذى حكم السودان خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤، والراغبة الى (تسريع التكامل الوطنى)- إلى نتائج عكسية تماما. فكرد فعل على إجراءات الحكومة المتمثلة فى : (توحيد مناهج التعليم، تشجيع اللغة العربية فى الجنوب، طرد المبشرين المسيحيين وإقامة المعاهد الاسلامية .. الخ)، أسس الجنوبيون (رابطة السودان المسيحية) ، وازدادت حدة التمرد، واتسعت دائرته، وطالب الكثيرون من الجنوبيين بالانفصال عن السودان.

لقد أدرك القادة السياسيون فشل سياسة عبود الاستيعابية، وراحوا - من خلال مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد عام ١٩٦٤ - إلى البحث عن مخرج سلمى لهذه المشكلة، فكان أن تم اختيار أسلوب الاندماج الوظيفى .

٢ - أسلوب الاندماج الوظيفى :

يعنى الاندماج الوظيفى وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بالضرورة إلى وجود ثقافة أو هوية مشتركة، وإنما تستند الى وجود مصلحة مشتركة بالأساس ، ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة، ما دامت تؤدى وظائفها بفعالية. كما أن نظرتهم إلى القادة السياسيين، باعتبارهم صالحين أو فاسدين، تستند إلى قدرتهم على أداء هذه الوظائف (٧).

وفى هذا النموذج، تتعدد الخيارات التى تبدأ من قبول الجماعات الخاضعة للعيش فى إطار دولة موحدة، استنادا إلى بعض الأسس الوظيفية المؤسسية، مرورا بقبولها العيش فى إطار دولة موحدة، مع منحها الحكم الذاتى الإقليمى، وانتهاء بالحكم الفيدرالى (٨).

إن من ميزات هذا الأسلوب أنه يمكن الجماعات المختلفة من الاحتفاظ بخصوصيتها، والتعبير عن هذه الخصوصية، مع ارتباطها فى الوقت نفسه بالجماعة الوطنية، مما يؤدى إلى الوحدة والاستقرار السياسى فى آن واحد .

لقد طبق هذا الأسلوب فى السودان لأول مرة فى بنود اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، والتى اعترفت بالفوارق التاريخية بين شطرى البلاد، ومنحت الجنوب حكما ذاتيا مكنه من إقامة حكومة للجنوب فى إطار الدولة السودانية .

كذلك، تم توسيع هذا النموذج - مع بعض الاختلافات الجوهرية - على كل أنحاء السودان، فيما يعرف باسم الحكم الإقليمى الشمالى فى العالم ١٩٨٠ .

فى عام ١٩٩١ ، وبناء على مقررات مؤتمر الحوار حول قضايا السلام ومؤتمر قضايا الحوار حول النظام السياسى، تم إعلان النظام الفيدرالى بالسودان، وأصبح بإمكان كل ولاية أن تختار النظام السياسى الذى ترتضيه، وأن ترتبط بالدولة السودانية، وأن تلتزم بدستور السودان. ولا يزال السودان يحكم بأسلوب الاندماج الوظيفى، خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل التى وقعت عام ٢٠٠٥ ، والتى أصبحت جزءا من دستور السودان الانتقالى لعام ٢٠٠٥ الذى يحكم به السودان حتى الآن .

خلاصة :

لقد اتضح مما سبق أن أسلوب إدارة التنوع هو الذى يحدد مصير الدولة التى تتميز بالتنوع العرقى والثقافى. وقد أكدت التجربة أن السعى إلى استيعاب الجماعات الأخرى فى إطار ثقافة الجماعة الحاكمة قاد إلى نتائج عكسية تماما. وعليه، فيمكن القول إن أسلوب الاندماج الوظيفى، بما ينطوى عليه من اعتراف بخصوصية الآخر، وما فيه من تعدد الخيارات (حكم ذاتى ، فيدرالى .. الخ)، يمكن أن يمثل أفضل الأساليب لإدارة التنوع بشكل عام وفى السودان بشكل خاص .

إن مستقبل السودان، فى ظل التنوع الكثيف الذى يميزه، يتوقف على الإدارة الحسنة لهذا التنوع. وفى هذا الإطار، تتقدم الورقة بالتوصيات التالية :

١ - تأكيد الاندماج الوظيفى أساسا للتعايش فى السودان .

٢ - اعتماد التعددية فى السودان مصدرا للقوة والإثراء الثقافى، والعمل على الاستفادة من إيجابيات هذا التنوع.

٣ - العمل على تطوير الثقافات المحلية، وإتاحة فرص الحوار الثقافى بين الجماعات المختلفة، بما يساعد على تلاقح هذه الثقافات.

٤ - الاهتمام بأمر التنمية المتوازنة فى صميم الخطط القومية .

٥ - بسط الحريات وتأكيد كرامة الإنسان وحرياته وحقوقه، كما أقرها الإسلام ودعا إليها.

المراجع :

١ - إبراهيم أحمد نصر الدين، الاندماج الوطنى فى إفريقيا والخيار السودانى، مجلة المستقبل العربى، العدد ٦٣، مايو ١٩٨٤ ، ص ٤٠ .

٢ - عبد الغفار محمد أحمد، السودان بين العروبة والإفريقية، مركز البحوث العربى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ ، ص٧ .

٣ - مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان.. طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية فى تكوينها، الدار السودانية، الخرطوم ، ١٩٧٠، ص ١٥ .

٤ - الصادق المهدى، مستقبل الإسلام فى السودان، فى : جماعة الفكر والثقافة الإسلامية، الإسلام فى السودان، دار الأصالة للطباعة والنشر، الخرطوم ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨٨ .

٥ - إبراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص ٤٠ .

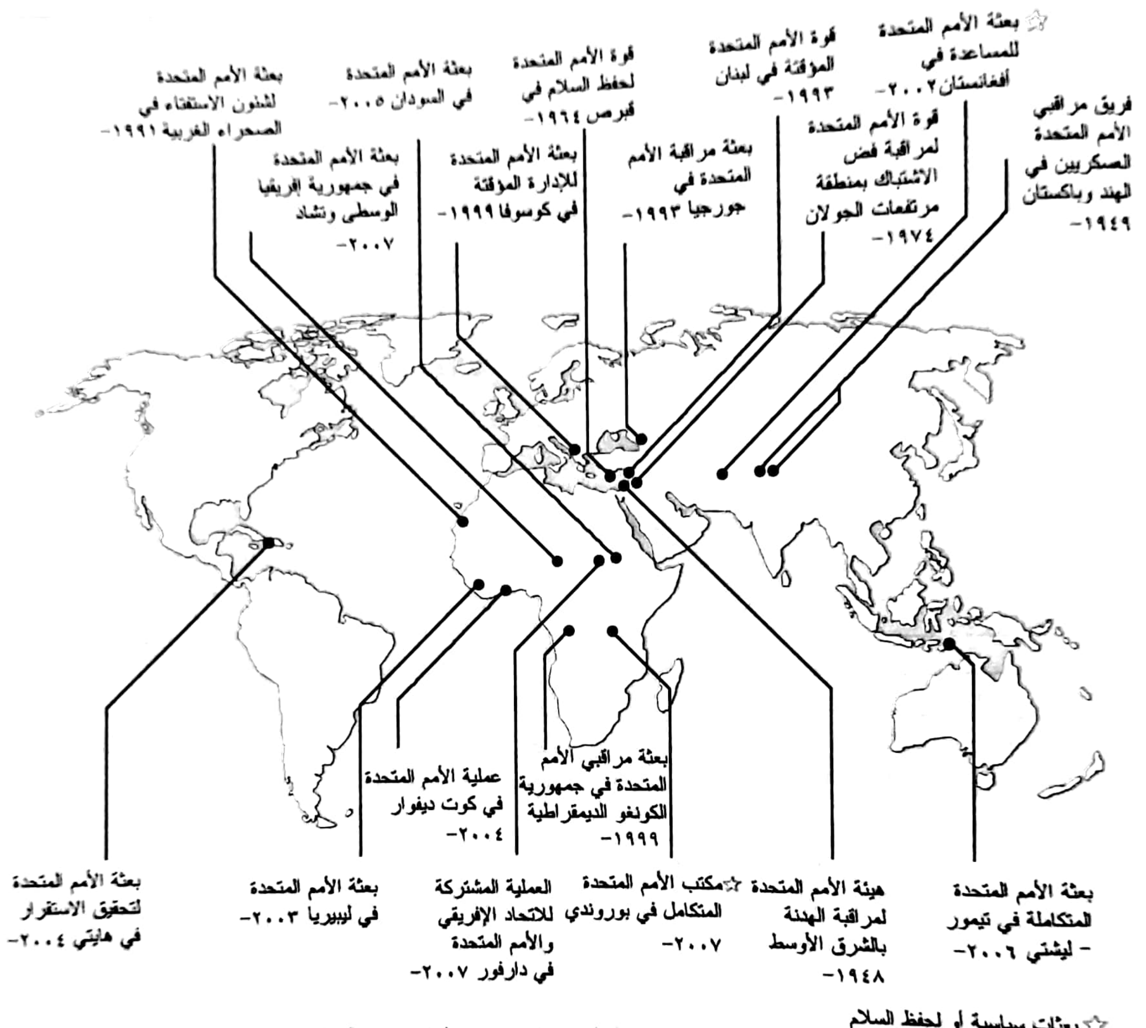
٦ - حمدى عبد الرحيم حسن، مشكلة جنوب السودان.. دراسة فى الأطر وديناميات الصراع، فى مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٩٥ .

٧ - إبراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص ٣٨ .

٨ - المرجع السابق .

تحت الضوء

الأمم المتحدة وحفظ السلام .. التحديات والإمكانات



البعثات التابعة لقسم إدارة عمليات حفظ السلام

١ قوات حفظ السلام وأزمة غزة .. هل من دور؟

٢ الأمم المتحدة وتطور عمليات حفظ السلام

٣ الأمم المتحدة وبناء السلم فى إفريقيا

٤ النظام القانونى لقوات حفظ السلام الدولية .. تجربة كوسوفو

قوات حفظ السلام وأزمة غزة .. هل من دور ؟

■ السفير/ سيد قاسم المصرى *

بالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة لا يتضمن أى إشارة لعمليات حفظ السلام، إلا أنها أصبحت الآن من أهم أدوات الأمم المتحدة وأكثر عملياتها انتشارا. فهناك ما يقرب من ٦٠ عملية حفظ سلام تولتها الأمم المتحدة منذ إنشائها، وتختلف تكلفتها السنوية من عام لآخر، حسب نوع وعدد العمليات، فقد تجاوزت مبلغ الـ ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ إبان عمليات يوغوسلافيا السابقة والصومال، وشاركت نحو ١٣٠ دولة بقوات وأفراد فى عمليات حفظ السلام من مختلف قارات العالم، وبلغت فى ذروتها ٧٠ ألف فرد.

ولم يقتصر التغيير على عدد العمليات وحجمها، بل امتد ليشمل الاختصاص. ففى أول عملية حفظ سلام قامت بها الأمم المتحدة، وهى مراقبة خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، وذلك عندما شكلت هيئة مراقبة الهدنة UNTSO عام ١٩٤٨، كانت المهمة واضحة، وهى مراقبة تطبيق اتفاقيات موقعة بين دول أعضاء فى الأمم المتحدة. أما الآن، فقد اتسعت مهام القوات لتشمل أعمال الشرطة، وإزالة الألغام، ومراقبة الانتخابات، وتسهيل عودة اللاجئين، وتدريب الشرطة المحلية، وتسهيل اندماج المحاربين السابقين فى الحياة الاجتماعية.

وقد قام بتشكيل هيئة مراقبة الهدنة الـ (UNTSO) مجلس الأمن، استنادا إلى دوره الرئيسى فى حفظ السلم والأمن الدوليين. إلا أنه خلال أزمة السويس وعلى أثر العدوان الثلاثى على مصر، ونظرا لأن دولتين من الدول المعتدية هما عضوان دائمان بمجلس الأمن (بريطانيا وفرنسا)، فلم يكن بالإمكان العمل داخل مجلس الأمن، لذلك قامت الجمعية العامة بتشكيل قوات الطوارئ الأولى التى عرفت باسم UNEF ، استنادا إلى قرار الاتحاد من أجل السلام، الذى يخول للجمعية العامة الحق فى ممارسة هذا الاختصاص فى حالة عجز مجلس الأمن عن التصرف، نتيجة لاستخدام الفيتو (قرار رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٠). فعلى أثر استخدام فرنسا وبريطانيا لحق الفيتو لإيقاف قرار كان يدعو لانسحاب القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة، اجتمعت الجمعية العامة فى دورة استثنائية وأصدرت قرارها رقم ٩٩٧ فى أول نوفمبر ١٩٥٦، وتلى ذلك صدور القرار رقم ١٠٠٠ يوم ٥ نوفمبر ١٩٥٦ بإنشاء قوات الطوارئ الدولية، وحددت مهمتها فى مراقبة وقف العمليات العدائية، ومراقبة انسحاب القوات الأجنبية، والمساعدة فى استمرار الهدوء خلال الانسحاب وبعده.

ونظرا لرفض إسرائيل لتمركز القوات فى أراضيها، فقد تمركزت كلية فى الأراضى المصرية على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل وعلى الخط المحيط بقطاع غزة على الجانب الغزاوى وليس الإسرائيلى. وترجع أهمية تشكيل الـ UNEF إلى أنها وضعت الأسس التى انطلقت بعدها عمليات السلام فى مختلف أرجاء العالم، والتى يرجع الفضل الأول فيها إلى السيد/ ليستر بيرسون، رئيس وزراء كندا الأسبق، والذى منح عنها جائزة نوبل للسلام والسيد/ داج همرشلد، أمين عام الأمم المتحدة فى ذلك الحين.

مهام قوات حفظ السلام :

وقد ظلت عمليات حفظ السلام تستند إلى شروط ثلاثة أساسية منذ إنشاء قوات الطوارىء الدولية عام ١٩٥٦ حتى الآن، وهى:

- موافقة أطراف النزاع على نشرها وعلى شروط ولايتها.
- ضمان "الرضا" المستمر للدولة التى ستتمركز القوات فى أراضيها.
- التزام الحياد وقصر استخدام القوة على عمليات الدفاع عن النفس.

وقد كان شرط "الرضا المستمر The Continued Consent" هو الذى لم يترك لأمين عام الأمم المتحدة فى ذلك الوقت، أوثانت، خيارا آخر غير الموافقة على طلب الحكومة المصرية سحب هذه القوات عام ١٩٥٦.

إلا أن هذه المبادىء الثلاثة أصبحت محل إعادة نظر، لا لتغييرها ولكن لإعطائها مفهوما أكثر تحديدا وأرحب نطاقا. فقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة فى تقريره إلى الدورة الخامسة

(*) مساعد وزير الخارجية الأسبق لشئون الأمم المتحدة .

الخمسين للجمعية العامة فى أغسطس ٢٠٠٠، والذى وجهه أيضا إلى مجلس الأمن، والذى تضمن استعراضا شاملا لكافة مسائل عمليات حفظ السلام (مستند رقم A/55/150 وS/2000/809):

"... إن موافقة الأطراف المحلية والأخذ بأسباب الحيدة، مع الاقتصار فى استعمال القوة على مجالات الدفاع عن النفس، ينبغى أن تظل بمثابة المبادىء الأساسية لحفظ السلام... ولكن استمرار المعاملة المتساوية لجميع الأطراف من جانب الأمم المتحدة يؤدى فى أفضل الحالات إلى عقم العملية، وقد يكون فى أسوئها بمثابة تواطؤ مع قوى الشر، فلم يكن ثمة فشل نال من مكانة ومصداقية عمليات حفظ السلام التى اضطلعت بها الأمم المتحدة فى التسعينات أكثر مما نالها من إبائها أن تميز بين الضحية وبين المعتدى...".

وخلص الأمين العام بعد ذلك إلى قناعة بأن وحدات الأمم المتحدة العسكرية ينبغى أن تكون قادرة لا على الدفاع عن نفسها فقط بل وعن الولاية التى كلفت بها أيضا.

وهكذا، نجد أن تقرير الأمين العام - الذى اعتمد على التوصيات التى تضمنها تقرير الفريق رفيع المستوى المكلف بإجراء استعراض لأنشطة الأمم المتحدة فى مجال السلام والأمن (A/305/55) ينقلنا خطوة أخرى نحو تطوير أعمق لمهمات قوات السلام. فهو ينبذ مبدأ الحياد بين الفريقين المتنازعين، ويدعو لأن تساند القوات الطرف المعتدى عليه وبهذا الشكل تتخلى عن المبدأ الثانى من المفهوم الأساسى لقوات حفظ السلام، وهو كونها مجرد وجود دولى للمراقبة ولا يحق لها استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس.

ويضاف إلى ذلك تعقيدات جديدة طرأت على عمليات حفظ السلام، مثل:

- عندما يكون النزاع أو أحد أطراف النزاع جماعة أو جماعات مسلحة وليست حكومات معترفا بها.

- وعندما يكون النزاع داخليا محضا وليس نزاعا بين دول.

- وعندما لا تتوافر وثيقة أو اتفاق سلام يمثل مرجعية لقوات السلام، أو - بعبارة أخرى - عندما لا يكون هناك سلام لكى تحافظ عليه القوات الدولية.

فى ضوء ما تقدم، يمكن رصد بعض المشاكل التى قد تواجه فكرة تمركز قوات حفظ سلام فى قطاع غزة:

١- موافقة الأطراف :

توافق السلطة الفلسطينية على نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة فى الضفة وغزة، وأعلنت أن ذلك كان مطلبا ملحا للشعب الفلسطينى "لتوفير الحماية للشعب الفلسطينى"، بينما أعلنت حركة حماس رفضها التام للفكرة، حيث اعتبرت أن مهمة هذه القوات ستكون توفير الحماية لإسرائيل وتشديد الرقابة على الحدود مع مصر. كما أعلنت مصر رفضها لوجود أى قوات دولية على الأراضى المصرية. وعبر متحدثون باسم إسرائيل عن موقفا مشابه من خلال رفضهم لوجود قوات دولية على الجانب الإسرائيلى من الحدود مع غزة.

وعلى ذلك، فإن العقبة الأولى الواجب تخطيها هى تأمين موافقة السلطة الشرعية والسلطة التى تسيطر على الأرض فعليا، وهذا لا يتأتى إلا بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. ولكن قد تبرز مشكلة أخرى تتعلق بالوضع القانونى للمنطقة (دال) المنصوص عليها بمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، حيث إن الشريط الحدودى الفاصل بين مصر وقطاع غزة يشكل جزءا من هذه المنطقة. ولذا، فقد يتطلب الأمر مراجعة هذا الجزء من المعاهدة وإجراء بعض المواءمات. وهذا يقودنا إلى المشكلة الثانية، وهى "المهام الموكلة للقوات".

٢- المهام الموكلة للقوات :

كما ذكرنا آنفا، فقد كانت تتمركز على الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة هى قوات الطوارىء الدولية الـ UNEF، وكانت مهمتها محددة بوضوح من قبل الجمعية العامة كما أوضحنا. ولعل هذا - أى تحديد مهمة القوات - من أهم المشاكل التى ستواجه تشكيل القوة، فعليها يتوقف - إلى حد كبير - النظرة إلى هذه القوات، وهل هى لخدمة إسرائيل أم حماية للفلسطينيين، أم لخدمة السلام؟

فإذا كانت المهمة مثلا تتضمن إزالة الأنفاق وإحكام مراقبة الحدود لضمان وقف التهريب، فذلك سيؤكد لحماس أنها آتية لحماية إسرائيل وستتخذ موقفا عدائيا منها، فى حين أن هذه هى الفائدة الوحيدة - فى نظر إسرائيل - لنشر مثل هذه القوات.

ويتطلب الخروج من هذا المأزق صياغة المهمة فى قالب عام، بحيث يعطيها المرونة الكافية لتحقيق الهدف، وهو وقف العمليات العدائية واستمرار التهدئة .. وهى المهمة نفسها التى كانت منوطة باليونيف UNEF.

٣- من يشكل القوة ويحدد مهمتها؟:

ذكرنا آنفا أن قوة اليونيف UNEF شكلتها الجمعية العامة وليس مجلس الأمن، نظرا لمشاركة دولتين من دول الفيتو وهما بريطانيا وفرنسا فى النزاع. أما بالنسبة لغزة، فلا توجد مثل هذه المشكلة من الناحية النظرية، ولكن تاريخ الولايات المتحدة المؤيد لإسرائيل قد لا يجعل من مجلس الأمن المكان الأمثل لاتخاذ هذه الخطوة .. فما هو البديل؟

فى رأيى أن الاتحاد الأوروبى قد يكون أقدر على القيام بهذه المهمة وأكثر قبولا من الجانب الفلسطينى ومن شعوب المنطقة بوجه عام .. فالاتحاد الأوروبى يقوم بعمليات حفظ سلام فى عدة مناطق من العالم حاليا، مثل البوسنة والسودان والكونجو وإندونيسيا (باندا أتشيه)، ويمثل الشرق الأوسط أهمية خاصة للاتحاد الأوروبى، ويقع فى نطاق حزامه الأمنى. كما أن الاتحاد الأوروبى هو الممول الأول للسلطة الفلسطينية، وكان يشرف على معبر رفح حتى انفراد حماس بالسلطة فى غزة. كما أن القوات الدولية فى لبنان - وإن كانت قوات أمم متحدة - إلا أن معظم أفرادها من دول الاتحاد الأوروبى (فرنسا وإيطاليا وألمانيا) حيث تسهم فيها هذه الدول بـ ٦٠٠٠ فرد.

ويمكن الجمع بين "الحسنيين"، فيتم التفاوض على تفاصيل إنشاء القوة فى اجتماعات بين الاتحاد الأوروبى وأطراف النزاع، مع إيجاد دور للجامعة العربية، ثم تتم "مباركة" ذلك من قبل الأمم المتحدة.

ويحقق هذا الحل مصالح عديدة، فهو يحيد النفوذ الأمريكى الطاغى لصالح إسرائيل (وقد ترحب الولايات المتحدة به باعتباره يخفف من الضغط عليها ويرفع عنها الحرج)، كما أنه يعزز الدور الأوروبى كلاعب استراتيجى أساسى فى المنطقة، فضلا عن أنه أكثر قبولا من الجانب العربى والفلسطينى، بما فى ذلك حماس.

الأمم المتحدة وتطور عمليات حفظ السلام

د. عبدالله صالح (*)

شهدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تطورات كبيرة خلال العقود الستة الماضية، حيث تزايد حجم وانتشار هذه العمليات بمعدل غير مسبوق، وأصبحت هناك ١٨ عملية تقوم بها الأمم المتحدة حاليا فى القارات الخمس، من خلال نحو ١١٢ ألفا من الجنود ورجال الشرطة والمدنيين، على نحو بات يفرض العديد من التحديات المتعلقة بدعم بعثات حفظ السلام الجديدة، وتوفير التمويل اللازم لها، خاصة أن معظم هذه العمليات أصبحت بمثابة عمليات سياسية معقدة، تتم داخل بلدان تعانى انقسامات شديدة(١).

وتعد عمليات حفظ السلام التى تقوم بها الأمم المتحدة بمثابة وسيلة لمساعدة البلدان التى يمزقها الصراع على خلق ظروف لتحقيق السلام المستدام، حيث يقوم أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برصد ومراقبة عمليات السلام التى تنشأ عن حالات ما بعد الصراع، ومساعدة المحاربين السابقين على تنفيذ اتفاقيات السلام التى وقعوا عليها. وتتمثل هذه المساعدة فى أشكال عديدة، مثل تدابير بناء الثقة، وترتيبات تقاسم السلطة، ودعم الانتخابات، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يعنى نشر هذه القوات الدفاع عن النفس Self Defense، ولكنها تدخل ضمن إجراءات الأمم المتحدة للأمن التعاونى الدولى مما يطلق عليه حفظ السلام التقليدى Traditional Peace Keeping، حيث يجب أن تكون القوات العاملة فى مجال حفظ السلام بدون سلاح أو مزودة بأسلحة خفيفة. ويمكن أن تباشر هذه القوات إجراءات الانسحاب العسكرى تم الاتفاق عليها أو بناء مناطق عازلة بين الأطراف المتصارعة Buffer Zone . ومن أمثلة ذلك قوات حفظ السلام الدولية فى كشمير، أو تلك التى نشرت فى قبرص، أو القوات متعددة الجنسيات فى سيناء بين مصر وإسرائيل كأحد ترتيبات حفظ السلام خلال مراحل المفاوضات، وبعد الوصول إلى اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، كما توجد قوات حفظ سلام فى منطقة الجولان السورية، طبقا لاتفاق الفصل بين القوات السورية و الإسرائيلية فى عام ١٩٧٤، كما حدث ذلك أيضا فى الكونغو.

ويضاف إلى ذلك مهام أخرى لقوات حفظ السلام الدولية فيما يطلق عليه حفظ السلام الممتد، Expanded Peace Keeping كحماية حقوق الإنسان أو القيام بالمهام التمهيدية المدنية كمراقبة الانتخابات السياسية، للتأكد من نزاهتها، أو تقديم المعاونة الإدارية للدول لمساعدتها فى بناء هياكل الدولة وتسيير أمور الحكم، وممارسة سيادة الدولة فى إطار ديمقراطى، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث فى ناميبيا وكمبوديا(٢).

وقد خول ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن صلاحية اتخاذ تدابير جماعية والاضطلاع بها لحفظ السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب، يتطلع المجتمع الدولى عادة إلى مجلس الأمن لكى يصدر تكليفا بإطلاق عمليات حفظ السلام، وتشكل الأمم المتحدة نفسها معظم هذه العمليات وتنفذها بقوات تعمل تحت قيادة العمليات التابعة لها. وفى حالات أخرى، حيث لا يعتبر

(*) دكتوراه فى العلوم السياسية .

لطلوع الأمم المتحدة المباشر ملائما أو مجديا، فإن مجلس الأمن قد يخول بعض المنظمات، مثل الناتو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، أو تحالفات البلدان الراغبة، فى تأدية وظائف محددة لحفظ السلام.

وتشارك قوات حفظ السلام فى عمليات الأمم المتحدة بالاتفاق مع الحكومات، وتبقى خاضعة لسلطة تلك الحكومات، حيث يتم نشر القوات وقادتها بوصفها وحدات وطنية، وترفع هذه القوات تقارير حول العمليات إلى قائد قوة البعثة، ومن خلاله إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. ويبقى إرسال قوات حفظ السلام أو سحبها من صلاحية الحكومة التى تطوعت بها. كما أن ضباط الشرطة المدنية تساهم بهم أيضا الدول الأعضاء، وهم يعملون وفق الأساس نفسه.

وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن يتعهد جميع أعضائها، فى سبيل المساهمة فى حفظ السلام والأمن الدوليين، بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن ما يلزم من القوات المسلحة والتسهيلات الضرورية. ومنذ عام ١٩٤٨، ساهم فى عمليات حفظ السلام قرابة ١٤٠ دولة بأفراد من الشرطة العسكرية والشرطة المدنية. ولا تتوافر سجلات مفصلة بجميع الموظفين الذين خدموا فى بعثات حفظ السلام منذ عام ١٩٤٨، ولكن يقدر عدد الجنود وضباط الشرطة والمدنيين الذين خدموا تحت راية الأمم المتحدة بنحو مليون شخص، خلال السنوات الستين الماضية.

ورغم هذا العدد الكبير من البلدان المساهمة فى عمليات حفظ السلام، فإن العبء الأكبر تضطلع به مجموعة أساسية من البلدان النامية، فقد كانت الدول العشر الرئيسية المساهمة بالقوات فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حتى ديسمبر ٢٠٠٧ هى باكستان، وبنجلاديش، والهند، ونيبال، والأردن، وغانا، وأورجواى، ونيجيريا، وإيطاليا وفرنسا.

ويتقاضى جنود حفظ السلام أتعابهم من حكوماتهم، وتسدد الأمم المتحدة التكاليف إلى البلدان التى تتطوع بأفراد من القوات النظامية للعمل فى بعثات حفظ السلام، كما تبدد للبلدان تكاليف المعدات، وقد تأجل السداد مرارا بسبب النقص فى النقد الناجم عن عجز الدول الأعضاء عن سداد مستحقاتها فى حينه. وبسبب مساهمة البلدان النامية بالغالبية الساحقة من القوات فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فان هذا الأمر يلقى بعبء إضافى على عاتق الدول الأعضاء الأقل قدرة على تحمله، ويتقاضى أفراد الشرطة المدنية وغيرهم من الموظفين المدنيين أتعابهم من ميزانية حفظ السلام المحددة للعملية.

تحولات ما بعد الحرب الباردة :

بدأ التحول الجذرى فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أنشأ مجلس الأمن بعثات لحفظ السلام أكبر وأكثر تعقيدا، بهدف المساعدة فى تنفيذ اتفاقات السلام الشاملة بين أطراف النزاعات الداخلية. وتم تأسيس إدارة لعمليات حفظ السلام عام ١٩٩٢، لمواجهة الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام المعقدة، وهو ما انعكس على نجاح بعضها. ففى السلفادور وموزمبيق، على سبيل المثال، وفرت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام السبل الهادفة إلى إحلال سلام ذاتى البقاء. من ناحية أخرى، باءت بعض الجهود بالفشل، حيث أرسل مجلس الأمن قوات حفظ سلام إلى عدد من مناطق النزاع فى بعض الأحيان دون أن يتم وقف إطلاق النار أو الحصول على موافقة جميع أطراف النزاع، كما هو الحال فى الصومال. وقد تمثلت أبرز حالات الفشل التى واجهتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى رواندا عام ١٩٩٤ والبوسنة والهرسك عام ١٩٩٥.

وقد ظلت الأمم المتحدة - لفترة طويلة - تتبنى المفهوم التقليدى لحفظ السلام، والذى بمقتضاه يكون أفراد حفظ السلام غير مسلحين أو يحملون أسلحة خفيفة، ولا يمكنهم اللجوء إلى القوة إلا دفاعا عن النفس. لكن التطورات التى شهدتها السنوات القليلة الماضية أثارت جدلا حول كيفية تفعيل دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، خاصة فى البعثات الخطيرة والمعقدة، حيث أثبتت التجارب أن العمليات التى تفتقر إلى الموارد البشرية والمادية الكافية وقواعد الاشتباك الواضحة لا يمكنها فى الغالب احتواء القوى المتصارعة، بل إن أفرادها أنفسهم قد يتعرضون للهجمات المسلحة.

ونتيجة لذلك، أناط مجلس الأمن بعمليات حفظ السلام ولايات على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فسمح لأفرادها بأن يكونوا جاهزين لشهر سلاحهم للردع، واللجوء إلى جميع الوسائل الضرورية لحماية المدنيين المتواجدين فى جوارهم، ومنع ممارسة العنف ضد الموظفين والعاملين فى الأمم المتحدة. وخلال السنوات الأخيرة، أرسلت بعثات لحفظ السلام فى العديد من الدول، ومنها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وتيمور الشرقية، وهايتى، وكوت ديفوار، وتم تحديد ولاياتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

فى الوقت نفسه، فقد اتسع نطاق عمليات حفظ السلام لكى يشمل سيادة القانون، والإدارة المدنية، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان.وعلى سبيل المثال، فقد أنيطت بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مهمة إنشاء إدارة مؤقتة فى تيمور الشرقية، تمهيدا لتحقيق الاستقلال، كما اضطلعت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ببعثة الإدارة الانتقالية فى كوسوفو، بعد أن انتهت الهجمات الجوية التى وجهها الناتو ضد جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية.

وقد أصبحت الأمم المتحدة تنظر إلى تدعيم سيادة القانون والنظام القضائى كمهمة رئيسية عند التخطيط لبعثة حفظ السلام، واستطاعت أن تحرز تقدما كبيرا فى بناء القدرة على دعم الأنشطة التى تضطلع بها الشرطة والقضاء، وهذه قضية ذات أهمية كبيرة، خاصة أنه فى المجتمعات التى تعيش مرحلة ما بعد الصراع، يجب أن يكون النظام القضائى، الذى يتألف من الأطر القانونية والمحاكم والقضاة والمدعين العامين والسجون، قادرا على إرساء العدل. فعندما تفقد الشرطة المحلية مصداقيتها لدى السكان، قد تقتضى الضرورة نشر قوة دولية مؤقتة، أو الاضطلاع ببرنامج شامل لإعادة التدريب، وقد يتطلب الأمر إنشاء محكمة لمحاكمة مرتكبى جرائم الحرب التى وقعت

جدول (١)
الدول الأكثر إسهاما فى عمليات الأمم المتحدة (ديسمبر ٢٠٠٧)

الدولة	عدد أفراد الشرطة العسكرية والمدنية
باكستان	١٠,٦١٦
بنجلاديش	٩,٧١٧
الهند	٩,٣٤٥
نيبال	٣,٦٥٦
الأردن	٣,٥٦٩
غانا	٢,٩٣٢
أوروجواى	٢,٥٨٥
نيجيريا	٢,٥٣٩
إيطاليا	٢,٤٤٩
فرنسا	١,٩٤٣
السنغال	١,٩٣٦
الصين	١,٨٢٨
إثيوبيا	١,٨٢٧
المغرب	١,٥٣٦
بنين	١,٣١٢
البرازيل	١,٢٨١
جنوب إفريقيا	١,٢٠٤
إسبانيا	١,١٨٣
ألمانيا	١,١٥٠
كينيا	١,٠٨٣

فى الماضى، أو تشكيل لجنة لاستجلاء الحقائق وتحقيق المصالحة.

ولا شك فى أن تعزيز حكم القانون فى البلدان التى انتهى فيها الصراع يعد أمرا أساسيا لاستدامة السلام والأمن، ولهذا بدأت الأمم المتحدة فى تطوير أدوات جديدة لتعزيز دعمها لحكم القانون والعدالة خلال الفترة الانتقالية التى تعيشها الدول التى لا تزال تواجه أو خرجت لتوها من الصراع. وتتضمن مثل هذه الأدوات دعم أنظمة العدالة الوطنية من قبل قوات حفظ السلام، وإقامة المحاكم الجنائية الدولية (يوغوسلافيا السابقة ورواندا) والمحاكم المختلطة، مثل المحكمة الخاصة لسيراليون، بالإضافة إلى إنشاء اللجان الخاصة بمنح تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك انطلاقا من الاعتقاد بانه لا يمكن للسلام والاستقرار أن يسودا إلا إذا تم التعامل مع اسباب الصراع، مثل التمييز العرقى، أو عدم التكافؤ الجسيم فى الدخل، أو انتهاك أو إساءة استغلال السلطة، أو الحرمان من حق الملكية أو المواطنة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما قامت به قوات حفظ السلام فى هايتى، وكوت ديفوار، وبوروندى، من الاهتمام بإرساء حكم القانون، حيث اعتمد مجلس الأمن نشر مئات من ضباط الشرطة المدنية الدولية ذوى الخبرة وأفراد متخصصين فى الأنظمة القضائية وأنظمة السجون لدعم أنشطة حكم القانون فى هذه البعثات الجديدة. وفى هايتى، ساعدت بعثة الأمم المتحدة الحكومة المؤقتة على اتخاذ التدابير التى تستهدف إنهاء الإفلات من العقاب، وقام أكثر من ١٦٠٠ ضابط شرطة مدنى تابعين للأمم المتحدة بالمساعدة فى إعادة هيكلة الشرطة الوطنية الهايتية، وتقديم النصح حول إعادة التنظيم والتدريب.

وبالإضافة إلى تدريب ومراقبة الشرطة المحلية، قامت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام فى بوروندى بالمساعدة فى عملية إصلاح القضاء ونظام السجون، كما نص على ذلك اتفاق أروشا الموقع فى أغسطس ٢٠٠٠ . وفى كوت ديفوار، ساعدت بعثة حفظ السلام، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إيكواس (ECOWAS) ، الحكومة على إعادة إرساء سلطة القضاء وحكم القانون عبر البلاد. وفى ليبيريا أيضا، ساعدت قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الحكومة على مراقبة وإعادة هيكلة وتدريب قوة الشرطة لضمان أنها ستفى بالأعراف الديمقراطية.

جدول (٢)
الدول الأكثر مشاركة فى ميزانية عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة (ديسمبر ٢٠٠٧)

الدولة	نسبة مشاركتها
الولايات المتحدة	٢٦٪
اليابان	١٧٪
ألمانيا	٩٪
المملكة المتحدة	٨٪
فرنسا	٧٪
إيطاليا	٥٪
الصين	٣٪
كندا	٣٪
إسبانيا	٣٪
كوريا	٢٪
هولندا	٢٪
استراليا	٢٪
روسيا	١٪
سويسرا	١٪
بلجيكا	١٪
السويد	١٪
النمسا	١٪
النرويج	١٪
الدنمارك	١٪
اليونان	١٪

ولا شك فى أن إرساء حكم القانون فى بلد خرج توا من الصراع يتطلب وقتا ليس بالقصير. وتكشف التجربة عن أن الاتفاقات التى يتم إبرامها بشأن حقوق الإنسان وإصلاح نظام العدالة تتقوض فى أغلب الأحيان، حالما يخبو الاهتمام المحلى والدولى. ولذلك، من الضرورى أن يظل الاهتمام بترسيخ حكم القانون قائما، إذا كانت هناك رغبة حقيقية فى إقامة العدالة بشكل مستدام.

كذلك، فقد كلفت بعثات عديدة لحفظ السلام بالمساعدة فى تنظيم الانتخابات، كما هو الحال فى أفغانستان، وسيراليون، وكوسوفو. ورغم أن الانتخابات ليست حلا سريع التنفيذ، فقد أدركت الأمم المتحدة ضرورة إتاحة الأجواء الملائمة، وتوفير مستوى أمنى مقبول، وإطار قانونى واضح، وعملية شفافة لتسجيل الناخبين، وحتى وضع الدستور أحيانا، وذلك من خلال التعاون مع جميع الجهات الفاعلة المعنية(٣).

وفى أغلب الأحيان، تكون الانتخابات التى تشرف عليها الأمم المتحدة أو تدعمها فى مواقف ما بعد الصراع هى أول انتخابات ديمقراطية تجرى فى البلاد منذ سنوات أو عقود، أو حتى فى تاريخ البلد. ويقدم خبراء الأمم المتحدة فى الانتخابات النصح حول تنظيم انتخابات ديمقراطية تقود البلاد إلى انتخابات أخرى فى المستقبل. وعادة ما تتضمن مساعدة الأمم المتحدة مهام بناء القدرات من أجل الحد من الاعتماد على المساعدة الدولية بالنسبة للانتخابات فى المستقبل. وبفضل دعم ومساندة الأمم المتحدة، فقد تزايدت نسب المشاركة فى الانتخابات، كما أصبحت النساء يعملن بأعداد كبيرة فى هيئات الانتخابات فى العديد من الدول، مثل أفغانستان، وكوسوفو، وتيمور الشرقية.

إصلاح عمليات حفظ السلام :

ومع نهاية عقد التسعينيات، بدا أن عمليات حفظ السلام فى الأمم المتحدة تحتاج إلى مراجعة شاملة وإعادة تقييم. وقد أبرزت التقييمات التى أجريت مدى الحاجة إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على إجراء عمليات حفظ سلام، وبشكل خاص على تحقيق الانتشار السريع وتلبية الاحتياجات على أرض الواقع. فقد كانت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تفتقر إلى قواعد واضحة للمشاركة، وتنسيق أفضل بين الأمانة العامة فى الأمم

المتحدة فى نيويورك والوكالات التابعة للأمم المتحدة، على مستوى التخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها، وتحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية(٤). وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء تقييم شامل لحالات الفشل التى واجهتها هذه العمليات بغرض استخلاص الدروس المستفادة، ومن ذلك معرفة الأسباب التى أدت إلى سقوط سيربرنيتشيا، وإجراء تحقيق مستقل عن التدابير التى اتخذتها الأمم المتحدة فى أثناء الإبادة الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤.

وفى مارس ٢٠٠٠، تم تكليف فريق من الخبراء الدوليين برئاسة الأخضر الإبراهيمى (وزير خارجية جزائرى سابق ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة) بإجراء دراسة حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتحديد سبل تحسينها، وأنسب الظروف التى تستطيع فيها هذه العمليات أن تعمل بأقصى فعاليتها.

وقد قدم تقرير الإبراهيمى نصائح محددة حول المتطلبات الأساسية التى تضمن نجاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومن بينها تحديد ولاية هذه البعثات بوضوح وبصورة واقعية وقابلة للقياس، وذات صلة بالموضوع، وهو ما يتطلب الحصول على معلومات أولية وتحليلات استراتيجية للمناطق المزمع إرسال قوات حفظ سلام إليها، الأمر الذى يتطلب بدوره تعزيز قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة على جمع المعلومات وتحليلها، وهو ما بدأ العمل فيه بالفعل من خلال إنشاء أمانة للمعلومات والتحليل الاستراتيجى، تابعة للجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن.

كما طالب الإبراهيمى بضرورة التقييم المسبق والدقيق لأى عملية تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتوفير الموارد اللازمة لها، وضمان موافقة أطراف النزاع على العملية، مع الاهتمام بدعم البعثات الميدانية، وتحليل الدروس المكتسبة، وتعزيز قدرة الأمانة العامة على تقديم النصح إلى البعثات بشأن سلوك أفراد حفظ السلام، والتخطيط لبرامج نزع السلاح، وسيادة القانون، وغيرها من المسائل(٥).

وتضمنت قائمة الإصلاحات المطلوبة إعادة النظر فى نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وهو عبارة عن قائمة بالموارد الخاصة التى تملكها الدول الأعضاء، بما فى ذلك الموظفون المتخصصون، العسكريون والمدنيون، والمواد والمعدات المتاحة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهو ما تم بالفعل، حيث أصبح نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية الجديد يؤمن قوات فى غضون ٣٠ إلى ٩٠ يوما من انطلاق العملية الجديدة، كما أحرز تقدما فى مجال تحديد مهام هذه البعثات بصورة واضحة وواقعية.

وخلال عام ٢٠٠٧، تم إجراء إصلاح جديد فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لمواجهة الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام، وزيادة مستوى تعقيدها بصورة غير مسبوقة، وزيادة قدرة الأمم المتحدة على إدارة الأنشطة الجديدة المتعلقة بالدعم الميدانى وضمان استمرارها، من خلال إنشاء إدارة خاصة بالدعم الميدانى مستقلة عن إدارة عمليات حفظ السلام، ودعم الموارد المخصصة لهاتين الإدارتين، ولباقى إدارات الأمانة العامة التى تتعامل مع مهام حفظ السلام، والعمل على خلق قدرات جديدة، وتعزيز التكامل بين هذه الإدارات لكى تكون قادرة على الاستجابة للمتطلبات الجديدة لحفظ السلام(٦).

أما باقى الإصلاحات، التى جرى معظمها عام ٢٠٠٨، فتتعلق بالسلوك الميدانى وحفظ النظام فى بعثات حفظ السلام، ومتابعة حالات تجاوز هذه القوات لمهامها فى بعض الأحيان، والقيام بأعمال عسكرية ضد مدنيين، أو عمليات استغلال جنسى، وسوء معاملة، والعمل على معاقبة مرتكبيها، ووضع استراتيجية لمساعدة ضحايا هذه الأعمال.

وكانت قد وجهت لبعثات الأمم المتحدة فى السودان وفى الكونغو مؤخرا اتهامات بالاستغلال الجنسى وسوء معاملة المدنيين، كما سبق توجيه اتهامات مماثلة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى كل من البوسنة والهرسك وكمبوديا وتيمور الشرقية وليبيريا. وقد طالب تقرير صادر عن منظمة اللاجئين الدوليين بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الذى تبناه كافة أعضاء المجلس بالإجماع فى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠، حيث دعا هذا القرار وكالات الأمم إلى إدراج منظور النوع الاجتماعى فى كل نشاطاتها، من أجل معالجة التأثير غير المتناسب للنزاعات المسلحة، خاصة على النساء، ولفهم تبعات عمليات حفظ السلام بالنسبة للجنسين.

التحديات التى تواجه عمليات حفظ السلام:

تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام العديد من المخاطر التى تهدد بفشلها فى كثير من المناطق، وما يعنيه ذلك من تداعيات على الأمم المتحدة نفسها. ومثال على ذلك، ما تتعرض له فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التى أصبح الصراع فيها يهدد بوضع البلاد على حافة الكارثة، على نحو يفرز مشكلات خطيرة فى إدارة الأزمة، وكذلك الحال فى دارفور، حيث تتحرك المفاوضات السياسية ببطء، بينما تتدهور الأوضاع على الأرض بسرعة متناهية، فى ظل تزايد عدد اللاجئين إلى ٢,٥ مليون لاجئ يحتاجون إلى الحماية، وكذلك الحال فى مناطق أخرى، مثل هايتى وتيمور الشرقية التى تواجه فيها قوات حفظ السلام مشاكل عديدة(٧).

وبوجه عام، فإن أبرز التحديات التى تواجهها عمليات حفظ السلام تتمثل فيما يلى:

* عدم كفاية الميزانية المخصصة، ولاسيما مع تزايد عمليات الأمم المتحدة واتساع نطاقها، حيث تقوم العديد من البعثات بعمليات سياسية معقدة، خاصة داخل البلدان التى تعانى انقسامات شديدة. ومع ذلك، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعد أقل تكلفة بكثير من الأشكال الأخرى للتدخل الدولى. وقد بلغت ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - خلال الفترة من أول يوليو ٢٠٠٧ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ - نحو سبعة مليارات دولار أمريكى، ويمثل هذا نحو ٠,٥٪ من إجمالى الإنفاق العسكرى العالمى، والذى يقدر بنحو ١,٢٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦.

* توفير العدد الكافى من القوات والأفراد لتلبية عمليات حفظ السلام المتزايدة للأمم المتحدة، والتى وصلت حاليا إلى ١٨

عملية، وتوظيف الآلاف من ضباط الشرطة المتمرسين والموظفين المدنيين من ذوى الخبرات فى مجالات العدل والإدارة المدنية والتنمية الاقتصادية أو غيرها من الميادين المتخصصة، حيث يبلغ عدد المشاركين فى هذه العمليات حاليا ١١٢ ألفا من الجنود ورجال الشرطة والمدنيين. ويجب أن تضمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا غير ذلك من القدرات، مثل الدعم الجوى التكتيكى، والمرافق الطبية الميدانية، وعمليات مراقبة التحركات، وهذه الموارد تؤمنها عادة الدول الأعضاء الراغبة فى ذلك. ويجب أن يكون هؤلاء العاملون على دراية بلغة البلد المعنى وثقافته ووضعه السياسى، وأن يكونوا أيضا مستعدين للانتشار فى فترة وجيزة. وقد وضعت الأمم المتحدة فى مقدمة أولوياتها التدريب وتشكيل قوائم بالموظفين ذوى الكفاءة العالية.

* تأمين سلامة الموظفين المدنيين: أثارت هذه القضية اهتماما كبيرا داخل الأمم المتحدة، وبصفة خاصة عقب الهجوم الذى تعرض له مقر الأمم المتحدة فى بغداد فى ١٩ أغسطس ٢٠٠٣، على نحو دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى إعادة النظر فى النظام الأمنى برمته، وإجراء مزيد من التحسينات فيه. ولا شك فى أن النجاح فى حفظ السلام غالبا ما يتطلب توافر أعداد كبيرة من القوات، لاسيما فى المرحلة الأولى من مراحل البعثة. فوجود هذه القوات يمكن أن يؤمن قدرا من الاستقرار والأمن، إلى أن يتم تشكيل قوة شرطة محلية تتمتع بالمصداقية.

* الخلافات بين القوى الكبرى: تؤدى هذه الخلافات فى كثير من الأحيان إلى عرقلة جهود تشكيل بعثات حفظ السلام، ويضطلع مجلس الأمن عادة بمهمة تشكيل البعثات الجديدة لحفظ السلام وتحديدها، أو تغيير ولاية البعثات الجارية، وذلك بموافقة تسعة من أعضاء مجلس الأمن الخمس عشر لصالح هذا الأمر. ولكن فى حالة تصويت أى من الأعضاء الخمس الدائمين بالمجلس ضد هذا الأمر، فإنه يسقطه. ونتيجة للخلافات السياسية التى سبقت نشوب الحرب فى العراق، فقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل فريق رفيع المستوى لكى يضطلع بدراسة التهديدات والتحديات التى يواجهها العالم فى مجالى السلام والأمن، وإصدار التوصيات حول كيفية التصدى لها بفعالية من خلال التحرك الجماعى.

* عدم التوازن بين المساءلة والتفويض الممنوح لمديرى البعثات، حيث يخضع هؤلاء المديرون لمساءلة صارمة، دون أن يفوض إليهم القدر المتناسب من السلطات. وفى هذا الصدد، يجب أن تحدد وبوضوح وظائف البعثة ومسئولياتها، مقابل وظائف ومسئوليات الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

بعد ستة عقود على عمل قوات حفظ السلام الدولية، يبدو أن الدرس الأهم الذى يمكن الخروج به هو ضرورة التشخيص الصحيح للنزاعات القائمة، وللظروف السياسية والاجتماعية المحيطة، وطبيعة وحجم القوى المؤثرة فيها، والدينامية التى يتحرك من خلالها كل نزاع. كما يجب أن يتفق مجلس الأمن على ولايات واضحة المعالم، وقواعد اشتباك محددة، لقوات حفظ السلام، على أن تكون هذه الولايات قابلة للتحقيق، ولا تمثل عامل استفزاز لجهات بعينها، أو للشعور الوطنى العام، مع الاهتمام بنشر القوات الدولية بالسرعة المطلوبة وضمن المدة المحددة، وبالحجم الذى تم التوافق عليه. كما يجب أن تتوافر لدى قوات حفظ السلام الإرادة اللازمة للعمل مع المؤسسات المحلية، الرسمية منها والخاصة، حتى تستطيع تحمل مسئولياتها وتحقيق مهمتها فى حفظ السلام على الوجه الأكمل.

الهوامش :

1-www.un.org/Depts/dpko/dpko/bnote.htm

٢- اللواء أحمد فخر، بناء السلام وإنهاء النزاعات، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، يناير ٢٠٠٥، ص١٠.

3- UN General Assembly, Comprehensive Report on Strengthening the Capacity of the United Nations to Manage and Sustain Peace Operations: Report of the Secretary-General, A/858/61, 13 Apr. 2007, p.5.

4- Peacekeeping Best Practices Section, United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines, New York: United Nations, 2008, pp50-51.

٥- لمزيد من المعلومات، راجع:

-www.un.org/Depts/dpko/DFSchart.pdf

6- William Durch, "The Brahimi Report and the Future of UN Peace Operations", The Henry L. Stimson Center, 2003.

7- Simon Tisdall, Peacekeeping without the Peace, Guardian, February 12, 2009.

الأمم المتحدة وبناء السلم فى إفريقيا

أيمن شبانة (*)

اضطلعت الأمم المتحدة -ولا تزال- بجهود كبيرة من أجل إقرار السلم والأمن فى أرجاء العالم. فمنذ إنشاء هيئة مراقبة الهدنة بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٨، أنشأت المنظمة ٦٣ عملية لحفظ السلم.

لكن التوسع فى عمليات حفظ السلم فى إطار الأمم المتحدة لم يحل دون استمرار العوامل التى تهدد السلم والأمن الدوليين، خاصة فى حالات الصراع الداخلى، حيث ثبت أن اقتصار عمليات حفظ السلم على مجموعة من المهام التقليدية (مراقبة وقف إطلاق النار، الفصل بين الأطراف المتحاربة، تأمين الطرق ... الخ) هو إجراء غير كاف لمواجهة عدم الاستقرار السياسى، والسياسات الهيكلية غير العادلة التى تعانيها المجتمعات فى الدول محل الصراعات، الأمر الذى ساهم فى انتكاس جهود التسوية السلمية فى حالات عديدة.

والغريب أن كثيرا من حالات الإخفاق فى تحقيق السلم تحدث فى أثناء تنفيذ اتفاقات التسوية السلمية، كما هو الحال بالنسبة لأنجولا عام ١٩٩٣، ورواندا التى عاشت تجربة مأساوية من الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، والكونغو الديموقراطية بعد توقيع اتفاق لوساكا للسلام عام ١٩٩٩، والأمثلة عديدة فى دول أخرى مثل: ليبيريا، وسيراليون، وهايتى، وتيمور الشرقية.

والواقع أن الإخفاق فى تطبيق اتفاقات التسوية السلمية أمر ليس بمستغرب، فالحروب تؤدى إلى تفاقم التصدعات السياسية وتزايد أوجه التفاوت الاجتماعى والاقتصادى، ومشاكل ندرة الموارد وغير ذلك من التوترات التى تولد الصراعات. كما أن المجتمعات فى مرحلة ما بعد الصراع نادرا ما تخلو من الانشقاقات، التى ربما تؤدى إلى الانتكاس إلى حالة الصراع.

ففى العديد من الحالات، تخمد الصراعات بشكل مؤقت بفعل التدخلات الخارجية. وهنا، يكون السلم مثل الطبقة السطحية، التى تغطى الانقسامات المجتمعية العميقة الناجمة عن الأجندات غير المشبعة Unsatisfied Agendas لأطراف الصراع، وهو ما يؤدى إلى تداعى حالة السلم الهش، ومن ثم تجدد حالة الصراع، مع ما يرتبط بذلك من إهدار للموارد والوقت والجهد الذى بذل فى التفاوض من أجل السلم، وفى صنع السلم وحفظه.

والمشكلة أن الانتكاس إلى حالة الصراع لا يبدد جهود السلام فحسب، حيث إن القتال الذى ينشب بعد توقيع اتفاقات السلام يكون فى الغالب أكثر حدة من الجولات السابقة للصراع، نظرا لاعتقاد أطراف الصراع بأن احتمالات المصالحة الوطنية قد تبددت، وأن إمكانية المشاركة فى السلطة تبدو أقل احتمالا، ومن ثم تسود حالة ذهنية مؤداها أن المنتصر سيفوز بكل شىء. وفى خضم هذه الظروف، تلزم الأطراف غالبا طريق الحرب الشاملة، بما يترتب عليها من تبعات جسيمة.

وفى غضون ذلك، أضحت الأمم المتحدة أكثر اقتناعا بأن توقيع اتفاقات السلام، والفصل بين المحاربين، لا يضمن فى حد ذاته وضع نهاية للصراع. ذلك لأن تلك الاتفاقات هى فى أفضل الظروف مجرد خريطة طويلة الأمد للتغلب على مصادر الصراع. أما الجانب الأكثر صعوبة، فيتمثل فى تنفيذ تلك الاتفاقات،

(*) مدرس مساعد بمعهد البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة .

إنجاز العملية الأوسع نطاقا، التى تنطوى على ما هو أكثر من مجرد إنهاء العنف، وذلك عبر استئصال جذور الصراع، بإعادة ترتيب العلاقات السياسية والاقتصادية فى المجتمع على أسس عادلة، وخلق مصالح مشتركة بين مختلف القوى السياسية، بما يسهم فى بناء الثقة بين قوى المجتمع، ويقنع خصوم الأمس بالعيش المشترك -وليس الانعزال- داخل حدود الوطن الواحد.

وعلى ذلك، سعت الأمم المتحدة إلى تطوير عمليات السلام، بحيث لا يكون هدفها النهائى هو تحقيق "السلم السلبى" عبر وقف أعمال القتال، وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق "السلم الإيجابى"، والعمل على بناء السلم المستدام

Sustainable Peace-Building، وذلك بإقامة تسويات سلمية حقيقية، تجتث جذور الصراعات، ولا تكتفى بمعالجة أعراضها فحسب، ومن ثم تنتفى احتمالات تجددها.

فى هذا السياق، تبنت الأمم المتحدة منذ نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم مهمة تطوير جيل جديد من عمليات حفظ السلم، يتم إنشاؤها عقب نجاح مفاوضات السلام، بهدف مساعدة أطراف الصراع على تنفيذ اتفاقات التسوية التى تفاوضوا عليها، والتى لم تعد تقتصر على مجرد ترتيبات سياسية أو عسكرية معينة، وإنما أصبحت تتضمن أيضا طائفة تفصيلية من الأمور المدنية.

وكانت نتيجة ذلك أن الأمم المتحدة ألفت نفسها مطالبة بالاضطلاع بعمليات سلام مركبة تتضمن -بالإضافة إلى مهام حفظ السلم التقليدية- مجموعة من المهام الجديدة، التى اصطلح على تسميتها مهام "بناء السلم بعد انتهاء الصراع

Post Conflict Peace Building". وهى مهام ذات أبعاد متكاملة (سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية)، ويقوم على تنفيذها، بالإضافة إلى العناصر العسكرية، التى تغلب على قوام عمليات حفظ السلم التقليدية، عناصر مدنية ذات تخصصات وخبرات متنوعة، بما يتناسب مع طبيعة مهام بناء السلم الجديدة التى تكلف بها تلك العناصر.

ومن أبرز تلك المهام الجديدة: المساهمة فى تشكيل الحكومات الانتقالية والمؤسسات، وصياغة الدساتير الوطنية فى الدول المعنية، ونزع السلاح وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم فى المجتمع، وتدريب عناصر الشرطة الوطنية، وإزالة الألغام وتخزينها وتدميرها، وإعادة اللاجئين والنازحين وإعادة توطينهم، وتقديم مساعدات الإغاثة الإنسانية، والتحقق من احترام حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الانتخابية، ودعم المصالحة الوطنية، وإعادة الإعمار، ودعم الإصلاح الاقتصادى، وغير ذلك من المهام التى كثيرا ما اعتبرها الساسة والأكاديميون، خاصة فقهاء القانون الدولى، من صميم الاختصاص الداخلى للدولة الوطنية.

وخلال المدة من ١٩٩٠ إلى مارس ٢٠٠٩، أنشأت الأمم المتحدة ٤٥ عملية سلام، يتضمن أغلبها مهام بناء السلم. ومن ذلك العمليات التى قامت بها الأمم المتحدة فى كل من: ناميبيا، وموزمبيق، وليبيريا، وسيراليون، والكونغو الديموقراطية، وساحل العاج، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والسلفادور، ونيكاراجوا، وكمبوديا، وهايتى، والبوسنة والهرسك ... الخ.

لقد أصبحت المهام المعقدة والخطرة المرتبطة بالجيل الجديد من عمليات السلام هى القاعدة لا الاستثناء، وهو ما جعل الأمم المتحدة تلجأ عند إنشاء أغلب تلك العمليات إلى الفصل السابع من ميثاقها. كما أصبحت المنظمة تستخدم فى التعبير عنها مصطلح "عمليات السلم المعقدة

Complex Peace Operations. فيما استخدم البعض الآخر مصطلح "نموذج بناء السلم المعقد

Complex Peace Building Model

، لتفسير الديناميات المعاصرة لبناء السلم.

فعمليات بناء السلم أضحت تعمل فى ظروف بالغة الصعوبة، حيث تتنوع أبعاد الصراعات التى تتعامل معها، ويتعدد الفاعلون المنخرطون فى إطارها. كما تقترن تلك الصراعات فى الغالب بتدخلات سياسية وعسكرية من جانب قوى خارجية ذات أجندات متباينة، الأمر الذى قد يعرقل تنفيذ تلك العمليات.

ومن ثم، باتت تلك العمليات أكثر تكلفة وأشد خطرا بالنسبة للقائمين عليها، مقارنة بعمليات حفظ السلم التقليدية. حيث بلغت الميزانية الإجمالية لعمليات السلام التى أنشأتها الأمم المتحدة خلال المدة من ١٩٩٠ حتى نهاية ٢٠٠٨ زهاء ٥٠,٤ مليار دولار، فيما ارتفعت الميزانية السنوية لتلك العمليات من ٢٣٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ إلى ٧,١ مليار دولار لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وارتفع عدد الأفراد العاملين فيها من ١١,٥٠٠ عام ١٩٩٢ إلى ١١٠,٢٧٣ فى ديسمبر ٢٠٠٨. كما زاد عدد الدول المشاركة فيها إلى ١٢٠ دولة فى ديسمبر ٢٠٠٨. فيما ارتفع عدد ضحايا تلك العمليات خلال المدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨ إلى ١٨٠٤ أفراد.

وقد حظيت القارة الإفريقية بنصيب وافر من عمليات السلام التى أنشأتها الأمم المتحدة منذ انطلاقها عام ١٩٤٨ حتى مارس ٢٠٠٩. فمن بين إجمالى ٦٣ عملية سلام متنوعة أنشأتها المنظمة خلال تلك المدة، كان نصيب القارة الإفريقية منها ٢٧ عملية، وهو ما يمثل زهاء ٤٣٪ من إجمالى تلك العمليات، التى تنقسم إلى نوعين أساسيين هما: عمليات حفظ السلم التقليدية، والعمليات المفوضة بمهام بناء السلم.

وبالنسبة لعمليات حفظ السلم التقليدية، أنشأت الأمم المتحدة سبع عمليات فى إفريقيا هى: قوة الطوارئ الأولى التابعة للأمم المتحدة (نوفمبر ١٩٥٦- يونيو١٩٦٧)، عملية الأمم المتحدة فى الكونغو عام ١٩٦٠، قوة الطوارئ الثانية التابعة للأمم المتحدة (أكتوبر ١٩٧٣- يوليو١٩٧٩)، بعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقيق فى أنجولا عام ١٩٨٩، بعثة مراقبى الأمم المتحدة فى أوغندا

ورواندا عام ١٩٩٣، مجموعة مراقبى الأمم المتحدة لقطاع أوزو عام ١٩٩٤، وبعثة الأمم المتحدة فى إثيوبيا وإريتريا عام ٢٠٠٠.

أما العمليات المفوضة بمهام بناء السلم، فكان نصيب القارة منها ٢٠ عملية، منها ١٣ بدأت وانتهت فعليا. أما السبع الباقية، فلا تزال جارية حتى الوقت الراهن. أما العمليات المنتهية، فهى: مجموعة المساعدة الانتقالية فى ناميبيا (١٩٨٩- ١٩٩٠)، بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق فى أنجولا (١٩٩١-١٩٩٥)، عملية الأمم المتحدة الأولى فى الصومال (١٩٩٢-١٩٩٣)، عملية الأمم المتحدة فى موزمبيق (١٩٩٢-١٩٩٤)، عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال (١٩٩٣-١٩٩٥)، بعثة مراقبى الأمم المتحدة فى ليبيريا (١٩٩٣- ١٩٩٧)، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (١٩٩٣-١٩٩٦)، بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق فى أنجولا (١٩٩٥-١٩٩٧)، بعثة مراقبى الأمم المتحدة فى أنجولا (١٩٩٧-١٩٩٩)، بعثة الأمم المتحدة فى جمهورية إفريقيا الوسطى (١٩٩٨-٢٠٠٠)، بعثة مراقبى الأمم المتحدة فى سيراليون (١٩٩٩-١٩٩٩)، بعثة الأمم المتحدة فى سيراليون (١٩٩٩-٢٠٠٥)، عملية الأمم المتحدة فى بوروندى (٢٠٠٤-٢٠٠٦).

وبالنسبة للعمليات الجارية، فهى: بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية (١٩٩١)، بعثة مراقبى الأمم المتحدة فى جمهورية الكونغو الديموقراطية (١٩٩٩)، بعثة الأمم المتحدة فى ليبيريا (٢٠٠٣)، عملية الأمم المتحدة فى ساحل العاج (٢٠٠٤)، بعثة الأمم المتحدة فى السودان (٢٠٠٥)، بعثة الأمم المتحدة فى جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد (٢٠٠٧)، العملية المختلطة للاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة فى دارفور (٢٠٠٧).

والواقع أن الطلب الإفريقى على عمليات السلام التى تقودها الأمم المتحدة قد زاد نتيجة لعدة عوامل، منها: تفاقم الآثار الكارثية للصراعات الداخلية، وامتدادها إلى المحيط الإقليمى، وافتقار أغلب الدول والتنظيمات الإقليمية الإفريقية إلى القدرات المادية والبشرية اللازمة لبناء السلم، وتخوف الأفارقة من التدخل العسكرى من جانب الدول الكبرى فى الصراعات الإفريقية. كما يأتى ضمن هذه العوامل تراجع التمسك الإفريقى بالمفهوم المطلق لسيادة الدولة، وذلك إثر مجموعة من التطورات، أهمها: قبول الأفارقة بالشروط الاقتصادية والسياسية للمعونات الدولية، واتباع برامج التثبيت والتكيف الهيكلى، وتزايد الاستعانة بشركات الأمن الخاص فى حماية النخب والمنشآت الإفريقية، والقبول بالرقابة الدولية على الانتخابات فى الدول الإفريقية.

وتكشف ممارسات الأمم المتحدة فى بناء السلم فى إفريقيا عن أن المنظمة دابت على تطبيق نفس إجراءات بناء السلم بشكل يكاد يكون نموذجيا أو معياريا فى الحالات الإفريقية التى عملت فيها. بيد أن النتائج جاءت متباينة إلى حد بعيد، فتراوحت بين النجاح والتعثر والإخفاق.

وعلى سبيل المثال، حالف التوفيق عمليتى الأمم المتحدة فى ناميبيا وموزمبيق، حيث ساهمت المنظمة فى إجراء الانتخابات التى مهدت لاستقلال ناميبيا. كما قامت بدور حاسم فى الانتقال بموزمبيق من مرحلة الصراع المسلح إلى مرحلة الاستقرار السياسى.

بينما حققت بعض العمليات الأخرى نجاحات جزئية، مثلما هو الحال فى الكونغو الديموقراطية، التى أدارت المنظمة فيها واحدة من أكبر وأنجح العمليات الانتخابية فى تاريخ عمليات بناء السلم، فى حين لا تزال المنظمة غير قادرة على إنجاز كثير من مهام بناء السلم الأخرى، وفى مقدمتها نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين، وإعادة اللاجئين وإعادة توطينهم.

لكن كانت هناك كثير من حالات الإخفاق، التى وصمت بالفشل سجل الأمم المتحدة فى بناء السلم فى القارة، ومن أبرزها حالتا الصومال وليبيريا. فالأولى تقبع فى مستنقع الحرب الأهلية منذ عام ١٩٩١، والثانية انتكست فيها عملية بناء السلم بعد انتخاب تشارلز تايلور رئيسا للبلاد عام ١٩٩٧، الأمر الذى اضطر المنظمة إلى نشر بعثة ثانية لبناء السلم فى ليبيريا عام ٢٠٠٣، ولا تزال هذه البعثة قائمة حتى الآن.

ويعود اختلاف نتائج عمليات الأمم المتحدة لبناء السلم فى إفريقيا إلى ثلاثة عوامل أساسية، هى: السلبيات المرتبطة بنموذج الأمم المتحدة لبناء السلم، والأخطاء التى تحدث فى أثناء تنفيذ عمليات بناء السلم، وبيئة الصراعات الداخلية فى القارة الإفريقية.

وبالنسبة لسلبيات نموذج الأمم المتحدة لبناء السلم، فأهمها أن هذا النموذج ينطلق من أيديولوجية ليبرالية لا تتسق مع الأوضاع السياسية والاقتصادية فى كثير من الدول الإفريقية. الأمر الذى جعل البعض يتصور أن بناء السلم ما هو إلا آلية لتدعيم مصالح الدول الغربية وضمان هيمنتها على القارة الإفريقية. بل ذهب البعض إلى التعامل مع بناء السلم باعتباره نوعا من الاستعمار الجديد، تتولى الأمم المتحدة تسويقه إلى الأفارقة فى شكل " وصفات علاجية " من أجل تحويلهم إلى النمط الليبرالى بشقيه السياسى والاقتصادى.

فعلى المستوى السياسى، يأخذ نموذج الأمم المتحدة لبناء السلم بمفهوم "الديمقراطية الإجرائية Democracy Procedural"، الذى يختزل دور الأمم المتحدة لتحقيق التحول الديمقراطى فى الدول الخارجة من الصراعات، فى تقديم المساعدات الانتخابية فحسب. ويأتى ذلك على حساب الاهتمام بتوفير المتطلبات الأخرى للتحول الديمقراطى، مثل حرية التنظيم، وحرية الرأى والتعبير والمشاركة السياسية، وإقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات واستقلال القضاء، وتداول السلطة ... الخ. وهو ما ساهم فى انتكاس بناء السلم فى حالات عديدة، ومنها أنجولا،

حيث عادت حركة "يونيتا" إلى حمل السلاح ضد الحكومة، عندما جاءت النتائج الأولية للانتخابات فى غير صالحها.

من ناحية أخرى، فإن الانتخابات التعددية لا تكفل مبدأ تداول السلطة فى حالات الدول التى تنقسم إثنيا إلى جماعة إثنية كبيرة أو مسيطرة، وأقليات إثنية. فى رواندا، على سبيل المثال، فإن إجراء انتخابات تعددية يضمن لجماعة الهوتو الاستئثار بالسلطة على الدوام، نظرا لأنهم يمثلون ٨٥٪ من سكان الدولة، فى حين يمثل التوتسى ١٥٪ فقط، وهو ما يعنى استحالة تداول السلطة، الأمر الذى يفسر لجوء الأقليات الإثنية فى مثل هذه الحالات إلى القوة المسلحة، لكى تحقق بالعنف ما استحال تحقيقه من خلال الوسائل السلمية.

وعلى المستوى الاقتصادى، يدعو نموذج الأمم المتحدة لبناء السلم إلى الأخذ بنمط اقتصاد السوق، بما ينطوى عليه من تحرير التجارة، وتقليل تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية. وبالرغم من التسليم بأن هذا الأمر يمثل اتجاها عالميا فى الوقت الراهن، إلا أنه لا يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة فى الدول الإفريقية المنكوبة بالصراعات الداخلية، حيث يتعارض تقليل الإنفاق الحكومى مع الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام لمواجهة متطلبات إعادة الإعمار وتحقيق التنمية بعد انتهاء الصراع. كما أن تقليل الإنفاق العام يضر جدا بالشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، الأمر الذى يزيد من نطاق عدم المساواة، ويخلق نوعا من الاضطراب الاقتصادى، الذى قد يتسبب فى الانتكاس إلى حالة الصراع.

بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض ممارسات بناء السلم فى المجال الاقتصادى ربما تسهم فى زيادة الفقر وتقويض الاقتصادات الوطنية فى الدول الخارجة من الصراعات. وعلى سبيل المثال، فإن ممارسات إعادة الإعمار تسهم فى تقويض الاقتصادات الوطنية التى تسعى إلى الاعتماد على الذات. وذلك لأن إعادة الإعمار لا تهتم ببناء ما دمرته الحرب، وإنما تهتم بإعادة تشكيل الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وفقا لنمط معين يتسق مع مصالح واتجاهات الدول التى تتبعها الشركات القائمة بإعادة الإعمار. كما أن تسابق الشركات الاحتكارية على القيام بمهام إعادة الإعمار قد يدفعها إلى تأجيج الصراعات الداخلية، عبر تقديم العمولات لقادة تلك الفصائل المتحاربة، وتزويدهم بالأسلحة، والدعم اللوجيستى، وذلك حتى يزداد حجم التدمير، ومن ثم تتسع مهام إعادة الإعمار.

كما يعيب نموذج بناء السلم فى الأمم المتحدة أيضا أنه يعطى الأولوية للاستقرار السياسى على حساب العدل، الأمر الذى يسوغ الإفلات من العقاب للمتورطين فى انتهاكات حقوق الإنسان. فبالرغم من اهتمام الأمم المتحدة بمحاكمة المتورطين فى انتهاكات حقوق الإنسان فى أثناء الصراع المسلح، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، إلا أنها من الناحية العملية لا تزال تعطى الأولوية للتسويات السياسية والحلول الوسط، ولتوازنات القوى بين الخصوم، وذلك لضمان الاستقرار السياسى، بدعوى أن الإصرار على العدل، ومعرفة الحقائق كاملة، ومعاقبة الجناة، ربما يعرقل جهود المصالحة الوطنية، ومن ثم يؤدى إلى تقويض عمليات بناء السلم.

ففى الكونغو الديموقراطية، على سبيل المثال، لم تكترث الأمم المتحدة بالتحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان التى ارتكبتها قوات لوران كابيلا ضد السكان المدنيين فى أثناء زحفها للإطاحة بنظام موبوتو عام ١٩٩٦/١٩٩٧. كما أشادت المنظمة ببراعة ديسمون توتو الذى ترأس لجنة الحقيقة فى جنوب إفريقيا فى تجسيد الفلسفة القائمة على الصفح من أجل صفاء القلوب وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، وهو ما كان على حساب مبدأ العدل.

وحتى فى حالة الإبادة الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤، فإن بطء إجراءات التحقيق فى إطار المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، التى شكلتها الأمم المتحدة، خلق شعورا باليأس لدى الضحايا فى القصاص من الجناة. بالإضافة إلى أن عدم مراعاة الخصوصيات الثقافية والدينية فى رواندا ظل حائلا أمام نقل ملفات المتهمين من المحكمة الجنائية الدولية إلى القضاء الروانيدى، حيث يتطلب ذلك، بالإضافة إلى توافر ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة، إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الرواندية، وهو ما أدى إلى تعثر نقل تلك الملفات منذ منتصف ٢٠٠٦، بالرغم من أن تفويض المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا انتهى فى ديسمبر ٢٠٠٨.

أما بالنسبة لأخطاء تطبيق بناء السلم فى إفريقيا، فتتمثل فى أن الأمم المتحدة راحت تطبق نموذجها لبناء السلم فى القارة قبل أن تنتهى فعليا من صياغة نموذج متكامل لبناء السلم، يحدد مضمونه، والمهام التى يتضمنها، والجهات القائمة على تنفيذه، والتسلسل القيادى لعمليات بناء السلم، والآليات المعنية بتخطيط وتنسيق وتمويل جهود بناء السلم. ومن ثم، ظهرت الكثير من الأخطاء عند التطبيق.

وعلى سبيل المثال، كان التفويض الملقى على عاتق بعثات بناء السلم يفتقر إلى الوضوح فى حالات عديدة، لعل أهمها حالة الصومال، عندما انحرفت القيادة الأمريكية لعملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال عن مهامها المتعلقة بحفظ وبناء السلم إلى محاولة فرض السلم بالقوة على الصوماليين، الأمر الذى أدخل قوات الأمم المتحدة كطرف جديد فى معادلة الصراع، فأصبحت هدفا للميليشيات الصومالية المسلحة، فانتهى الأمر بفشل ذريع لعملية الأمم المتحدة وقيادتها الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، لا يزال مجلس الأمن الدولى يهيمن على منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذى يعطى الفرصة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من ذوى العضوية الدائمة فى المجلس للهيمنة على عمليات السلام التى تقوم بها المنظمة. ولعل ما يحدث فى دارفور خير شاهد على ذلك، حيث اتبعت الأمم المتحدة نمطا تصعيديا ضد حكومة السودان، فتقاعست عن تقديم الدعم

اللازم لبعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، لتفشل في أداء مهامها، بما يبرر نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في الإقليم، بموجب القرار ١٧٠٦، الذي تنتهك أغلب بنوده السيادة الوطنية للسودان، لتقبل الحكومة السودانية في النهاية بنشر بعثة مختلطة "مشكوك في مصداقيتها" تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

كما تفتقر عمليات بناء السلم إلى سياسة محددة للتمويل، وهو ما جعلها تعتمد حتى الآن على المساهمات الطوعية من جانب المؤسسات الدولية والدول المانحة. ولما كانت عمليات بناء السلم من العمليات ذات الأجل الطويل، والتي ربما يتجاوز مداها عشر سنوات، فإن حماس الجهات التمويلية قد يفتر عن الاستمرار في دعم بناء السلم. ففي الكونغو الديموقراطية، على سبيل المثال، لم تستطع الأمم المتحدة تدبير أكثر من ٥١٪ من المبلغ المطلوب في النداء الإنساني الخاص بهذا البلد خلال عام ٢٠٠٥، وهو ٢١٢ مليون دولار، بالرغم من هلاك ٣,٩ مليون نسمة بسبب الجوع والمرض خلال فترة الحرب الأهلية، ووفاة ١٢٠٠ شخص يوميا في المتوسط، وهو معدل للضحايا يكافئ حدوث كارثة بحجم تسوماني كل ستة أشهر.

وتزداد حدة المشكلة مع اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تخفيض نسبة مساهمتها في تكاليف عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث انخفضت هذه النسبة من ٣١٪ عام ١٩٩٦ إلى ٢٧,٦٪ عام ٢٠٠١. كما انخفضت نسبة مساهمة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مجتمعة في ميزانيات عمليات الأمم المتحدة للسلام من ٥٧٪ عام ١٩٩٢ إلى ٤٧٪ عام ٢٠٠١.

ويبدو أن نقص الإرادة السياسية -وليست المشكلات الاقتصادية- هو السبب الأساسي وراء ذلك، خاصة أن تكاليف عمليات الأمم المتحدة للسلام منذ انطلاقها حتى نهاية عام ٢٠٠٨ (٥٤ مليار) تقل عن ١٪ من الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بـ ٨٠٠ مليار دولار سنويا.

ويلاحظ أيضا أن كثيرا من عمليات الأمم المتحدة لبناء السلم تركز على الأبعاد السياسية والأمنية، وذلك على حساب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لبناء السلم. وعلى سبيل المثال، هل يكفي لبناء السلم في رواندا تشكيل الحكومة وبناء المؤسسات وإجراء الانتخابات، في الوقت الذي لا يزال يعاني فيه اللاجئون الروانديون في شرق الكونغو الديموقراطية؟ وكيف يمكن تحقيق الاندماج الوطني بين الهوتو والتوتسي في الوقت الذي لا يزال فيه مئات الآلاف من أسر ضحايا الإبادة الجماعية يبحثون عن جثث ذويهم في المقابر الجماعية؟

كما تشير التقارير إلى تورط العناصر المشاركة في بعثات الأمم المتحدة في مخالفات عديدة تخل بمصداقية أداء المنظمة الدولية، ومن ذلك نهب ثروات الدول الإفريقية، والاستغلال والانتهاك الجنسي لشعوبها. وعلى سبيل المثال، تصاعدت احتجاجات منظمات حقوق الإنسان إزاء تورط قوات الأمم المتحدة في كل من السودان وساحل العاج في اغتصاب القاصرات. وكذا أدين ١٧٩ جنديا من قوات الأمم المتحدة في الكونغو الديموقراطية في اتهامات باغتصاب القاصرات وانتهاك حقوق الإنسان. وقد اعترف جان ماري جيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم، بأن بعض العاملين في قوات حفظ السلم قد أصيبوا بالإيدز، نظرا لنشاطهم الجنسي في أثناء العمل ضمن بعثات الأمم المتحدة في المناطق التي تعمل فيها تلك البعثات.

أما عن المشكلات المرتبطة بالبيئة الداخلية والإقليمية للصراعات الإفريقية، فمن أهمها: وجود الكثير من العناصر المفسدة للسلم، ومنهم القادة أو الأطراف الذين يتصورون أن إقرار السلم عبر المفاوضات سوف يضعف قوتهم ويهدد مصالحهم، ومن ثم فهم يستخدمون القوة لعرقلة جهود الوصول إلى اتفاقات التسوية السلمية، أو عرقلة تنفيذ تلك الاتفاقات إذا أمكن الوصول إليها. كما يشمل المفسدون أيضا أولئك الذين يوقعون اتفاق التسوية السلمية ولكنهم لا يلتزمون بتعهداتهم.

وهناك أيضا بعض الفاعلين المستترين الذين يعملون بشكل خفي من أجل إفساد جهود بناء السلم، وذلك في إطار شبكة تقوم على الاعتماد المتبادل، ومنهم وكالات الاستخبارات والأجهزة الأمنية، والتنظيمات الأمنية الإقليمية، وشركات الأمن الخاصة، وتجار المخدرات، وتجار الأسلحة، والمشتغلون بغسل الأموال، وسارقو الماس والذهب، وأمراء الحرب. بل إن هناك من يدرج منظمات الإغاثة الإنسانية ضمن هذه الفئة، خاصة عندما ترتبط المكاسب التي تجنيها باستمرار الصراعات، فهنا يتحول العمل الإنساني لهذه المنظمات إلى "بيزنس لتقديم الخدمات".

وتكمن المشكلة في صعوبة مواجهة أولئك المفسدين بشكل حاسم، نظرا لما ينتج غالبا عن الصراع من الافتقار إلى إطار قانوني فعال للقبض والسيطرة عليهم، حيث تكون الشرطة والنظام القضائي في أوضاع لا تسمح لها بالعمل الفعال، فضلا عن حساسية مواطني الدول الإفريقية تجاه التدخل الخارجي المكثف.

وفي كثير من عمليات بناء السلم، قد تتعقد الأمور بسبب عدم إشراك بعض الأطراف المهمة في تنفيذ إجراءات بناء السلم، سواء بداية من عمليات التفاوض من التسوية السلمية للصراع، أو في تنفيذ إجراءات بناء السلم. وربما يعود ذلك إلى صعوبة تحديد أطراف الصراع الأساسيين، وهي مشكلة حقيقية تواجه عمليات تسوية الصراعات وبناء السلم. وأحيانا، يكون للتقاليد دور مهم في استبعاد بعض الأطراف، كما هو الحال في المجتمعات الرعوية التقليدية في إفريقيا، إذ لم يكن للنساء دور مهم في عملية صنع القرار السياسي في المجتمعات التقليدية، بسبب الاعتقاد في عدم قدرة المرأة على الاحتفاظ بالأسرار.

وعلى مستوى البيئة الإقليمية، تشير التجارب إلى دور

الفاعلين الإقليميين فى التأثير فى نتائج عمليات الأمم المتحدة لبناء السلم، إيجابا وسلبا. وعلى سبيل المثال، ساهمت قوات "إيكوموج" التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس"، فى تقويض جهود الأمم المتحدة لبناء السلم فى ليبيريا، عندما انخرطت فى نهب الذهب والماس وانتهاك حقوق الإنسان. وهو ما تكرر فى سيراليون عام ١٩٩٨، حيث كانت معظم دول إيكواس تقف إلى جانب نظام أحمد تيجان كباح، فيما كان البعض الآخر، مثل ليبيريا وبوركينا فاسو وجامبيا، يؤيد المتمردين ويمدهم بالأسلحة. وفى هذا المقام أيضا، لا يمكن تجاهل الدور السلبى لإثيوبيا فى تقويض جهود الاستقرار السياسى فى الصومال. ولكن تلك الأمثلة لا تنفى وجود أدوار إيجابية للأطراف الإقليمية فى إنجاح جهود بناء السلم، ومن ذلك الدور الذى قامت به بعثة الاتحاد الإفريقى فى بوروندى.

وبعد، فقد أوضحت التجارب السابق عرضها أن دور الأمم المتحدة فى بناء السلم فى إفريقيا ارتبط أيضا بكثير من السلبيات التى جعلته أقرب إلى التدخل العسكرى من جانب المنظمة منه إلى القيام ببناء السلم، وهو التدخل الذى يصب غالبا فى صالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

وحتى بالنسبة لحالات النجاح التى حققتها الأمم المتحدة فى القارة، فقد ارتبط معظمها بتوافر ظروف استثنائية يصعب تكرارها، كما هو الحال فى ناميبيا وموزمبيق، التى ارتبط نجاح الأمم المتحدة فيهما، بسياسات التوافق الدولى فى نهاية عهد الحرب الباردة، والتحولات السياسية فى جنوب إفريقيا، التى كانت تسيطر على ناميبيا، وكانت أيضا الداعم الأساسى لحركة المقاومة الوطنية "رينامو" ضد الحكومة الموزمبيقية.

وعلى ضوء ذلك، فإن الأمم المتحدة مطالبة بتطوير نموذج بناء السلم الذى تطبقه فى الوقت الراهن، ليصبح أكثر ملاءمة للواقع الإفريقى، سياسيا واقتصاديا وثقافيا. فلا يشترط مثلا الأخذ بالتعددية الحزبية فى كل الحالات التى يطبق فيها، وإنما يؤكد ضرورة اتباع أساليب اقتسام السلطة Power Sharing، التى تتيح لجميع القوى السياسية فى الدول المعنية المشاركة فى السلطة حسب وزنها النسبى. وكذا لا يفرض نمطا اقتصاديا أو ثقافيا معينا على الدول المعنية، حتى لا يحرمها من تطوير بدائل ذاتية أكثر اتساقا مع الخصوصيات الإفريقية.

وفى هذا الإطار، تبدو أهمية تطوير استراتيجية متكاملة لبناء السلم فى الأمم المتحدة، بما يضع حدا لأخطاء التطبيق السابق ذكرها، وذلك من خلال تحديد مهام بناء السلم، وتنظيم عمليات الأمم المتحدة فى هذا الصدد، من حيث التخطيط والقيادة والتنسيق. وكذا، يجب على المنظمة تطوير سياسة منضبطة لتمويل عمليات بناء السلم، التى تعتمد حتى الآن على المساهمات الطوعية التى تقدمها الجهات المانحة.

بيد أن مطالب الإصلاح التى يمكن توجيهها إلى الأمم المتحدة لا تعفى الأفارقة على المستويات الوطنية والإقليمية من تحمل مسئولياتهم فى إنجاح جهود بناء السلم التى تطبقها الأمم المتحدة. وهنا، يبرز دور القيادات الوطنية السياسية، والدينية، وتنظيمات المجتمع المدنى، خاصة تنظيمات النساء والشباب. كما يجب على التنظيمات الإقليمية الإفريقية تحمل مسئولياتها فى هذا الشأن، لا سيما أن ميثاق الأمم المتحدة يدعو إلى هذا الأمر فى فصله الثامن، كما أن الأمم المتحدة خطت فى سبيل ذلك خطوات مهمة، ينبغى على الأفارقة استثمارها.

النظام القانونى لقوات حفظ السلام الدولية .. تجربة كوسوفو

■ محمد عبد الحميد فرج *

تعد المشروعية القانونية أهم مصدر لإقرار وتنفيذ عمليات حفظ السلام، استنادا إلى أن العملية عادلة وتمثل إرادة المجتمع الدولى بأسره، وأن مجلس الأمن مسئول عن صيانة السلم والأمن الدوليين.

وكانت الحرب الباردة قد أثرت على دور الأمم المتحدة فى اتخاذ إجراءات عسكرية فعالة لقمع العدوان، أو فرض التسوية على أطراف النزاع، مما أدى إلى عجز المجلس عن ممارسة اختصاصاته الخاصة باتخاذ تدابير القمع العسكرية، فبادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة - اعتبارا من عام ١٩٥٠- إلى تبني حلول جزئية فى ممارسة اختصاصات المجلس تلك، وجاء ذلك بمناسبة عمليات الأمم المتحدة التى اصطلح على تسميتها بقوات الطوارئ الدولية. وقد استند وجود تلك القوات - التى لا أساس لها فى ميثاق الأمم المتحدة - إلى قرار الاتحاد من أجل السلام، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٧٧ فى الثالث من نوفمبر ١٩٥٠ .

وأدى ذلك إلى استحداث آلية جديدة مختلفة هى إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة إلى ميدان القتال أو مناطق النزاعات المسلحة، ليس بغرض حسم النزاع عسكريا لصالح طرف من الأطراف، وانما لأغراض أخرى تتمثل فى الإشراف على وقف اطلاق النار، وحفظ السلام ومراقبة الأوضاع بين الأطراف المتنازعة.

وفي هذا السياق، جاءت حالة كوسوفو، وهى من أشهر الحالات التي قامت فيها الأمم المتحدة بدور مهم وملموس من خلال قوات حفظ السلام التابعة للمنظمة.

إن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هى وسيلة لمساعدة البلدان التي يمزقها صراع ما على خلق ظروف لتحقيق تسوية شاملة، ومن ثم إيجاد السلام الدائم بينها.

وتنقسم عمليات حفظ السلام الدولية إلى ثلاث فئات، هى:

أ - بعثات المراقبين العسكريين: وهى تتألف من عدد من الضباط غير المسلحين، يكونون مسئولين عن بعض المهام مثل مراقبة وقف إطلاق النار، والتحقق من انسحاب القوات العسكرية ، مع إجراء دوريات مراقبة الحدود والمناطق منزوعة السلاح،) مثل قوات مراقبة الفصل الدولية التابعة للأمم المتحدة في القطاع السوري-الإسرائيلى) .

ب - قوات حفظ السلام المسلحة: وهى تتألف من قوات مسلحة متعددة الجنسيات، تحمل مسئولية القيام بمهام شبيهة بمهام بعثات المراقبة العسكرية، بالإضافة إلى عملها كحاجز محرم بين الأطراف المتنازعة، يرصدون ويراقبون عمليات السلام التي تنشأ عن حالات ما بعد الصراع، ويساعدون الأطراف المتصارعة على تنفيذ اتفاقيات السلام التي وقعوا عليها، أو التى هم بصدد الوصول إليها، (مثل قوات المراقبة متعددة الجنسيات فى جمهورية الكونغو الديمقراطية).

ج - عمليات مركبة : تتألف من عسكريين و شرطة مدنية وشخصيات مدنية أخرى مفوضة للمساعدة في بناء مؤسسات جماهيرية وإرساء وتعزيز قواعدها، والعمل إلى جانب الحكومات، والمؤسسات غير الحكومية والجماعات المدنية من

(*) دبلوم فى القانون الدولى .

أجل تقديم المساعدات الطارئة، وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في المجتمع، وإزالة الألغام، بالإضافة الى عملها كحاجز محرم بين الأطراف المتنازعة، مع تنظيم عمليات الانتخابات وترويج الممارسات التنموية المساندة للمجتمع .

ولكل عملية حفظ سلام مهامها المحددة وولاياتها، وذلك بحسب مكان انتشارها في العالم ، ولكنها جميعها تشترك في أهداف مشتركة وهي كما يتضح من اسمها (حفظ السلام) أو (Peace Keeping)، ولتخفيف المعاناة البشرية وخلق الظروف وبناء المؤسسات لسلم دائم ذاتي.

وربما تتألف عمليات حفظ السلام من عناصر مختلفة بما فيها العنصر العسكري كما ذكرنا - والذي قد يكون مسلحا أو غير مسلح، متمثلا في الجيش والشرطة المتعددة الجنسيات وعناصر مدنية مختلفة تتضمن نطاقا واسعا من التخصصات. وعلى أساس ولايتها، فإن عمليات حفظ السلام قد يكون من المطلوب منها:

أ - المحافظة على وقف إطلاق النار، وفصل القوات: وتتولى هذه العملية مراقبة اتفاقيات وقف اطلاق النار والتزام الأطراف المتصارعة بتعهداتها و الأخذ بيد الدول أو الأقاليم عبر فترة انتقالية إلى حكومة مستقرة على أساس مبادئ ديمقراطية وحكم سديد وتنمية اقتصادية ، وهو ما يعرف بالعمل على (تأهيل الشعوب) لتحمل مسئولية إدارة شؤونها الذاتية بنفسها، مثلما يجرى العمل به الآن في إقليم كوسوفو.

ب - الانتشار الوقائي: للعمل على عدم وقوع النزاع المسلح أصلا، حيث تعمل كإنذار مبكر الى مجلس الأمن. ولقد تم نشر مثل هذا النوع من العمليات الحديثة نسبيا في جمهورية (مقدونيا) التابعة لدولة يوجوسلافيا السابقة .

ج - تنفيذ التسوية الشاملة: ويتم نشر هذا النوع من العمليات لمساعدة الأطراف المتصارعة على الوصول إلى تسوية شاملة توصلوا إليها بالفعل، وتم نشر مثل هذا النوع من العمليات - على سبيل المثال - في كمبوديا وأنجولا .

د - حماية العمليات الإنسانية أثناء استمرار الصراعات: و ذلك للعمل على مرافقة أنشطة الإغاثة الإنسانية والتمكن من حمايتها، وتم ذلك في الصومال.

ويتم نشر عمليات حفظ السلام بموافقة البلد المضيف ، ويجب ألا تدخر الأعضاء أي جهد لتيسير نشر العملية، واحترام الحصانات التي تتمتع بها الأمم المتحدة المنصوص عليها في ميثاق المنظمة طبقا للمادة (١٠٥).

وقد أظهرت الأحداث التاريخية مؤخرا قدرة الحروب الأهلية (أو النزاعات المسلحة غير الدولية) بين الأطراف في بلد واحد على زعزعة استقرار البلدان المجاورة سريعا، والانتشار في أرجاء المناطق برمتها. فقليلة هي النزاعات التي يمكن اعتبارها محلية أو داخلية"، فهي تثير في غالب الأحيان العديد من المشكلات، وتظهر عواقبها بعيدا عن منطقة الصراع المباشرة، ويظهر التعاون الدولي ضروريا لمعالجة هذه وغيرها من المشاكل العالمية.

ومن هنا، يظهر الاحتياج إلى الخبرة الميدانية التي اكتسبتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى أكثر من نصف قرن، بوصفها أداة لا غنى عنها وأن شرعيتها وعالميتها فريدتان، وهي تستقيهما من الإجراءات التي تتخذ باسم منظمة عالمية تضم (١٩١ دولة) عضوا. فعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قادرة على فتح أبواب كانت لتظل لولاها موصدة بوجه الجهود الرامية إلى صنع السلام وبنائه ضمانا للسلام الدائم. ومن أجل ذلك، قامت الأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة لعام ١٩٩٨، بتحديد يوم التاسع والعشرين من شهر مايو من كل عام للاحتفال سنويا باليوم الدولي لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وذلك بمناسبة مرور ٥٠ عاما على بدء أول عملية سلام قامت بها الأمم المتحدة، عقب الحرب العربية- الإسرائيلية عام ١٩٤٨ .

الطبيعة القانونية لقوات حفظ السلام الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة :

تعد المشروعية القانونية أهم مصدر من مصادر العمل لأي عملية من عمليات حفظ السلام، وهي تستند إلى الفهم بأن العملية عادلة، وبأنها تمثل إرادة المجتمع الدولي بأسره .

(وتستمد مشروعية أي عملية من عمليات حفظ السلام الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من أن مجلس الأمن يعتبر - بحكم اتفاق جميع الدول الأعضاء في المنظمة على الميثاق- مسئولا عن صيانة السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى أنه الجهاز الرئيسي الذي يأذن بالعملية. إلى جانب ذلك، قيام الدول أعضاء مجلس الأمن وسائر الدول الأعضاء في المنظمة باتخاذ الإجراءات السياسية والدبلوماسية اللازمة لدعم الأمين العام للمنظمة بصفة الاستمرار، وذلك لكفالة تنفيذ قرارات المجلس)(١)، وبذل كافة الجهود الرامية إلى حل المنازعات بالطرق السلمية، بموجب المادة١ فقرة ١من الميثاق، والتي تنص على:

(حفظ السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها..).

و المادة ٢ فقرة ٣ ، والتي تنص على:

(يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر).

و المادة ٢ فقرة ٥ من الميثاق، والتى تنص على :

(يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى "الأمم المتحدة" في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع)

(ويتعين التمييز بين اختصاصات وصلاحيات مجلس الأمن المقررة له بموجب الفصل السادس من الميثاق (تسوية المنازعات بالطرق السلمية)، فإن المجلس له أن يوصى بحل النزاع إذا طلبت منه الأطراف ذلك، ويأتى نص المادة كالآتى :

مادة ٣٨ : (لمجلس الأمن - إذا طلب إليه جميع المتنازعين ذلك - أن يقدم إليهم توصياته بقصد حل النزاع حلا سلميا)، و بين تلك المقررة له بموجب الفصل السابع (حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان).

أيضا، فإنه يحق للدول الأعضاء بالمنظمة أو غير الأعضاء، وكذلك الأمين العام، والجمعية العامة للأمم المتحدة، تنبيه مجلس الأمن إلى أى نزاع أو موقف من شأنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، كما جاء بالمواد (١١، ٣٥، ٣٧) على التوالى كالآتى:

مادة ١١ فقرة ٢: (للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين، يرفعها إليها أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥، ولها - فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة - أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معا. وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضرورى فيها القيام بعمل ما، ينبغى أن تحيلها الجمعية العامة إلى مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده).

مادة ١١ فقرة ٣: {للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر).

وأيضا بالنسبة للدول غير الأعضاء بالمنظمة، كما بالمادة ٣٥ فقرة ٢، والتى تنص على: (لكل دولة ليست عضوا فى "الأمم المتحدة" أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون طرفا فيه، إذا كانت تقبل مقدما، فى خصوص هذا النزاع، التزامات الحل السلمى المنصوص عليها في هذا الميثاق).

وفى جميع هذه الحالات السابقة، يستطيع المجلس أن يوصى بما يراه ملائما من الإجراءات وطرق التسوية السلمية التى يمكن أن يلجأ اليها أطراف النزاع(٢)، خاصة مع وجود النص الصريح بالميثاق المتمثل فى المادة ٢ فقرة ٤، التى تمنع الدول الأعضاء بالمنظمة من استخدام القوة ، أو حتى التهديد بها، والتى تنص على :

مادة ٢ فقرة ٤ : (يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة"). بل ولمجلس الأمن أن يتدخل من تلقاء نفسه لبحث أى نزاع أو موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو قد يثير قتالا، بموجب المادة ٣٤ من الميثاق، والتى تنص على:

(لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أي موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شانه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين أم لا).

وعلى أية حال، فإنه إذا ما أخفقت وسائل التسوية السلمية التى لجأ إليها الأطراف من تلقاء أنفسهم، أو تلك التى أوصى بها مجلس الأمن، فإن للمجلس فى هذه الحالة أن يوصى بما يراه ملائما لحل النزاع، أى يقترح هو إطار التسوية وشروطها، مثلما ورد فى المادة ٣٧ من الميثاق:

١- (إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه في المادة ٣٣ في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة، وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن.

٢- إذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع من شأنه، فى الواقع، أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين، قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة ٣٦ أو يوصي بما يراه ملائما من شروط حل النزاع.

لكن فى جميع هذه الحالات، تعتبر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، بموجب الفصل السادس من الميثاق، مجرد توصية موجهة للدول الأعضاء، وليس لها قوة إلزامية.

أما فى الحالة الثانية، وهى (حالة وجود تهديد للسلم أو الإخلال به أو وقوع عدوان)، فإن مجلس الأمن يملك سلطات واسعة وملزمة، لأنه يتدخل فى هذه الحالة بصفته سلطة ردع مهمتها حفظ السلم، أو إعادته إلى نصابه(٣)، وذلك بموجب بعض مواد الفصل السابع من الميثاق، منها على سبيل المثال لا الحصر:

المادة ٤٢، والتى تنص على :

(إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها فى المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به ، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة").

والمادة ٤٣ فقرة ١ التى تنص على: يتعهد جميع أعضاء "الأمم المتحدة"، في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن

الدوليين، بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن - بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة - ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين، ومن ذلك حق المرور، خاصة في حالة مرور عملية حفظ السلام بصعوبات قد تؤدى الى عدم تنفيذها على الوجه المرجو منها.

ولقد أدت الحرب الباردة الى التأثير النسبى على دور الأمم المتحدة فى اتخاذ إجراءات عسكرية فعالة لقمع العدوان، أو لفرض نوع التسوية المرغوب فيها من جانب أجهزة المنظمة المختصة على أطراف النزاع ، وأدى هذا إلى عجز المجلس عملا عن ممارسة اختصاصاته الخاصة باتخاذ تدابير القمع العسكرية. وقد بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتبارا من عام ١٩٥٠، إلى الحلول الجزئية - المتواضعة للغاية - فى ممارسة اختصاصات المجلس تلك، وجاء ذلك بمناسبة عمليات الأمم المتحدة التى اصطلح على تسميتها بقوات الطوارىء الدولية. وقد استند وجود تلك القوات، التى لا تجد لها البتة أساسا نظريا فى ظل ميثاق الأمم المتحدة، الى قرار الاتحاد من أجل السلام، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٧٧ فى الثالث من نوفمبر ١٩٥٠)(٤). وقد أدى ذلك إلى استحداث آلية جديدة ومختلفة (لم يرد أيضا بشأنها نص صريح فى الميثاق)، ألا وهى إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة الى ميدان القتال أو مناطق النزاعات المسلحة، ليس بغرض حسم النزاع عسكريا لصالح طرف من الأطراف، وإنما لأغراض أخرى تتمثل فى الإشراف على وقف إطلاق النار، أو لمجموعة أخرى من المهام، وهو من أبرز ما أنجزته الأمم المتحدة الى الدرجة التى استحقت عليها جائزة نوبل للسلام(٥).

من هذا، يتضح لنا أن ميثاق الأمم المتحدة يمنح مجلس الأمن صلاحية اتخاذ تدابير جماعية والاضطلاع بها لحفظ السلام والأمن الدوليين، سواء بصورة سلمية أو جبرية إلزامية. ولهذا السبب، يتطلع المجتمع الدولي عادة إلى مجلس الأمن لكى يصدر تكليفا بإطلاق عمليات حفظ السلام فى جميع بؤر الصراع فى العالم. وتشكل الأمم المتحدة بنفسها معظم هذه العمليات وتنفذها بقوات تعمل تحت قيادة إدارة العمليات التابعة لها DPKO كما ذكرنا، والتى تعمل على التوجيه السياسي والتنفيذى لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتتصل بمجلس الأمن والبلدان المساهمة بالقوات والمال وأطراف الصراع فى تنفيذ ولايات مجلس الأمن. وتحاول الإدارة أن توفر أفضل دعم ممكن من ناحية التكلفة الإدارية والكفاءة والفعالية للبعثات في الميدان عبر إمدادها بعتاد وخدمات جيدة، وموارد مالية كافية، وأفراد دربوا بشكل جيد . وتعمل الإدارة على إدماج جهود الأمم المتحدة والهيئات الحكومية وغير الحكومية في سياق عمليات حفظ السلام.

وفى حالات أخرى، حيث لا يعتبر ضلوع الأمم المتحدة المباشر ملائما أو مجديا، يجيز أيضا مجلس الأمن للمنظمات الدولية الإقليمية، من قبيل منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) على سبيل المثال - والذى تأسس عام ١٩٤٩ بناء على معاهدة شمال الأطلسى - تأدية وظائف محددة لحفظ السلام أو إحلاله، وهو ما أشارت إليه الماده (٥١) من الفصل السابع من الميثاق على النحو الآتى :

(ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأى حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق فى أن يتخذ - في أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه - من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه). يجدر بنا أيضا أن نشير إلى أن ميثاق الأمم المتحدة قد أباح أيضا و بصريح المادتين ٥٢ و ٥٣ منه لجوء المنظمات الإقليمية الى مباشرة إجراءات القمع جنبا الى جنب مع مجلس الأمن صاحب الاختصاص الأصيل فى هذا الشأن) حيث تنص المادة ٥٢ فقرة ١ على :

(ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمى صالحا فيها ومناسبا، ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها).

والمادة ٥٣، التى تنص على : (يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائما ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أما التنظيمات والوكالات نفسها، فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأى عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس). وتجدر هنا الإشارة إلى أن قيام حلف الناتو بقصف بلجراد عاصمة صربيا، إبان عام ١٩٩٩، جاء بدون تفويض من مجلس الأمن، ولم يتم تحت قيادة الأمم المتحدة.

أما المادة ٥٤ من الميثاق،) فقد استلزمت الرقابة اللاحقة لمجلس الأمن على ممارسات المنظمات الإقليمية فى هذا الشأن، وذلك حينما نصت على ضرورة أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجرى من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزمع إجراؤه منها)(٦).

ولكن هذا لا يعطى ضوءا أخضر للأمم المتحدة للتدخل فى الشئون الداخلية لدولة ما، تحت عمل تدخلها بموجب الفصل السابع، وهذا ما أوضحته المادة ٢ فقرة ٧ من الميثاق، والتى تنص على:

(ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل فى

الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي من الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع).

والآن وبعد أن قمنا بمحاولة توضيح الطبيعة القانونية لقوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فسنقوم بتوضيح مثال تطبيقي لذلك، وهو الخاص بعمل قوات حفظ السلام بإقليم كوسوفو، التابع لدولة يوجوسلافيا الاتحادية السابقة.

الأساس القانوني لقوات حفظ السلام في كوسوفو:

استمد وجود قوات حفظ السلام الدولية في كوسوفو قانونيته من المصادر التالية:

١- قرار مجلس الأمن:

بالنظر الى قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ الصادر في ١٠ يونيو ١٩٩٩، الذى اتخذه في جلسته رقم ٤٠١١، هناك بعض البنود التي أشارت صراحة إلى نشر الوجود الأمني و المدنى المؤقت بالإقليم و وسيلة إنهاء عمله ، وهى :

بند ٣ : يطالب على وجه الخصوص بأن تنهى جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية العنف و القمع في كوسوفو فورا، وبصورة يمكن التحقق منها، وأن تبدأ عمليات انسحاب جميع القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو وتنجزها على مراحل، وبصورة يمكن التحقق منها، وذلك وفقا لجدول زمنى سريع يتم بالتزامن معه نشر الوجود الأمنى في كوسوفو.

بند ٥ : ينص على نشر وجود مدنى ووجود أمنى دوليين في كوسوفو، تحت رعاية الأمم المتحدة، يتوافر لهما ما هو مناسب من المعدات والأفراد حسب الاقتضاء.

بند ٧ : يؤذن للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصله بإقامة الوجود الأمنى في كوسوفو.

بند ١٠ : يؤذن للأمين العام أن ينشىء، بمساعدة المنظمات الدولية المختصة، وجودا مدنيا دوليا في كوسوفو بهدف توفير إدارة مؤقتة لكوسوفو، يمكن في ظلها لشعب كوسوفو أن يحظى باستقلال ذاتى كبير القدر في إطار جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية، وتوفير إدارة انتقالية، بينما تنشىء مؤسسات حكم ذاتى ديمقراطية مؤقتة وتشرف على تطورها لتأمين الظروف الضرورية لحياة سلمية طبيعية لجميع سكان كوسوفو .

ومن الملاحظ أن البند السابق اشار إلى الوجود المدنى المؤقت بالإقليم بمساعدة المنظمات الدولية المختصة (مثل الاتحاد الأوروبى)، ولم تتم الإشارة صراحة إلى تأقيت الوجود العسكرى لحلف الناتو. إلا ان (مارتى أهيتسارى)، مبعوث الأمم المتحدة بالإقليم، أعلن عام ٢٠٠٧ انه قد حان الوقت لقيام الاتحاد الأوروبى بالإحلال محل الأمم المتحدة تدريجيا بالإقليم، بالتوازى مع وجود قوات حلف الناتو هناك(٧)، وهو ما اعترضت عليه صربيا بشدة، بدعوى أن ذلك مخالف للقانون الدولى و لقرار مجلس الأمن ١٩٩٩/١٢٤٤ .

إلا أن رئيس المفوضية الأوروبية (خوسيه مانويل باروسو) أعلن، في ٢١ فبراير ٢٠٠٨ من بروكسل، أن هذا القرار لا يتعارض مع قرار مجلس الأمن أو القانون الدولى، وأضاف أنه - بحسب نص القرار ١٢٤٤ - يتوقع أن تقوم المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي بدور بارز في الاشراف الدولى على كوسوفو من البداية. وأشار رئيس المفوضية الأوروبية إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) لم يعترض على المهمة، وقال إنه لا يمكن الاعتراض على التفويض الممنوح لها إلا بالموافقة عبر قرار جديد. وأعلن الاتحاد الأوروبى عن استعداداته لنشر بعثة من الشرطة ورجال القضاء يبلغ قوامها ١٩٠٠ رجل، مهمتها تحسين النظام القضائى الناشئ في كوسوفو وتقديم المشورة لسلطات الاقليم بشأن كيفية إدارة دولتها المستقلة الوليدة.

كذلك، أوضح القرار في البند (١١/ و) الكيفية التى سوف ينتهى بها عمل ووجود قوات حفظ السلام الدولية بالإقليم، والذى سوف يكون عن طريق تسوية سياسية، وهى - في رأينا - من المحتمل أن تكون عن طريق إبرام اتفاق بين الحكومة الكوسوفوية الوليدة من جهة، والاتحاد الأوروبى في حال توليه مسئولية الإدارة الدولية للإقليم من جهة أخرى.

كما أشار قرار مجلس الأمن إلى العمل على حفظ القانون والنظام، والعمل على المساعدة على إنشاء قوات شرطة محلية.

أيضا فقد أشار القرار إلى تأقيت الوجودين الأمنى والمدنى، على أن يتم التجديد لفترة أخرى كل ١٢ شهرا.

كما وضعت الأمم المتحدة ثمانية معايير (شروط) تم تضمينها في القرار ١٢٤٤، هذه المعايير هي:

١- تكوين مؤسسات ديمقراطية مثل البلديات والبرلمان وغيرها بهدف بناء مجتمع ديمقراطي.

٢- سيادة القانون.

٣- حرية الحركة للأقلية الصربية داخل الإقليم.

٤- عودة اللاجئين الصرب من جنوب صربيا، والمهجرين الموجودين مؤقتا في النصف الصربى الشمالى من مدينة ميتروفيتسا.

٥ -خصخصة الاقتصاد.

٦- احترام حقوق الإنسان حسب اتفاقية هلسنكي.

٧- الحوار بين بريشتينا وصربيا.

٨- تحويل قوات الدفاع الكوسوفوية إلى مؤسسة مدنية مثل

قوات الدفاع المدنى، وتتشكل من الألبان والأقليات، على رأسها صربيا، وتقوم فقط بأعمال الإغاثة والطوارئ وقت الحاجة والضرورة(٣).

٢- كتاب الإجراءات التنظيمية الخاصة بمأمورية الأمم المتحدة بإقليم كوسوفو، والصادر بخصوص الممثل الخاص للسكرتير العام للمنظمة :

يتعلق هذا الكتاب بتنظيم عمل الممثل الخاص للسكرتير العام للمنظمة بالإقليم، من حيث قيامه بالإدارة، والإشراف على عمل القوات الدولية، والتنسيق المستمر بينه وبين السكرتير العام بشأن كافة الإجراءات الواجب اتخاذها حيال كافة الأحداث والمستجدات على الساحة، وتنظيم الاجتماعات الدورية مع القيادات الأمنية بالمقاطعات للعمل على التنسيق المستمر ونقل البيانات، مع ضرورة الالتزام التام بتنفيذ القرارات الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة فى نيويورك.

٣ - كتيب الشرطة المدنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، الصادر فى أكتوبر ١٩٩٥ :

يشابه هذا المصدر فى محتوياته كتاب التنظيم والإجراءات، فى بيان دور قوات حفظ السلام والمهام الملقاة على عاتقها، ودور كل قسم من أقسامها، وأيضا التسلسل القيادى للجهاز ككل (Chain Of Command)، مع وجود فارق بينهما هو أن كتيب الشرطة المدنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة يشير إلى ما سبق على (وجه العموم)، أى أنه يتعلق بقوات حفظ السلام الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بصفة عامة، وفى أى مكان فى العالم. أما كتاب التنظيم والإجراءات (PPM)، فهو يتعلق بكل مأمورية من مأموريات حفظ السلام على حدة، أى أن كل مأمورية لها كتاب التنظيم والإجراءات الخاص بها. وبالتأكيد، فإن محتويات كل كتاب من كل مأمورية تختلف اختلافا نسبيا عن الكتاب الخاص بمأمورية أخرى.

كوسوفو تحت عمل قوات حفظ السلام الدولية:

منذ خضوع إقليم كوسوفو للإشراف الدولى من منظمة الأمم المتحدة، عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ لسنة ١٩٩٩، سعت القوات الدولية هناك إلى بذل كافة الجهود للنهوض بشعب الإقليم تدريجيا من كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية والعسكرية والشرطية ، وغيرها من الجوانب التى تساعد على تمكين الشعب والأجهزة من تحمل المسئولية الكاملة فى إدارة الإقليم، بعد أن تقوم الأمم المتحدة بترك مواقعها.

وقد أدت القوات الدولية هناك عملا جليلا منذ بداية وجودها وانتشارها بالإقليم، عن طريق سعيها لحفظ السلام بين الأطراف المتصارعة مع تدريب القوات المحلية فى كافة الأقسام، ومحاولة السيطرة على الإضطرابات التى كانت تندلع من وقت لآخر بالإقليم، عن طريق المظاهرات أو الإضرابات، والتى لم تكن القوات المحلية لتتصدى لها بمفردها، خاصة مع قلة إمكانياتها أو خبرتها العملية المحدودة. ومن جهة أخرى، قامت القوات الدولية بتقديم وتوصيل أوجه المساعدات الإنسانية، العينية والمادية، لأهل الإقليم وللأقليات من الجانبين الصربى والألبانى، وتأمين الانتخابات والعمل على حل مشكلات العنف الأسرى، والتنفيذ الدقيق للقانون، واتباع أحدث الأساليب والنظم فى مجال مكافحة الجريمة. وقد اتجهت الأوضاع والأحداث الأمنية إلى الهدوء النسبى تدريجيا، مما شجع الأمم المتحدة على إجراء تقليل سريع غير مدروس لأعداد أفراد القوات الدولية هناك، خاصة مع ظهور بؤر أخرى للصراعات، قد تحتاج إلى انتشار لقوات حفظ سلام بها. وقد أثار ذلك اعتراضات صريحة من عناصر وقيادات القوات الدولية بكوسوفو، ولكن عملية تقليل أعداد القوات تواصلت باطراد، كما استمرت محاولة الإحلال التدريجى للقوات المحلية غير المؤهلة محل القوات الدولية.

وكانت نتيجة ذلك تدهور الوضع الأمنى بشدة، والمثال الأبرز على ذلك الأحداث الدامية التى وقعت بالإقليم، والمعروفة بأحداث ١٧ مارس ٢٠٠٤ .

وفى ذلك اليوم، قام بعض الشباب الصربى بالتحرش وإرهاب بعض الأطفال الألبان، مما أدى إلى غرق الأطفال ومصرعهم بالقفز فى نهر إيبار.

وسارعت القوات الدولية هناك بإرسال التقارير الأمنية لإدارة عمليات حفظ السلام بالمبنى الرئيسى للأمم المتحدة بنيويورك، وذلك لتوضيح احتمالية تطور الأحداث والاضطرابات بالإقليم مرة أخرى، ولكن جاءت الردود من نيويورك محاولة التقليل من شأن هذا الحدث، وبأن الموقف الأمنى فى الإقليم لن يتأثر، مع وجود بعض التعليمات الروتينية بالمحافظة على الأمن الذاتى، ومتابعة إرسال التقارير الأمنية الدورية للوقوف على تطور الأحداث بالإقليم.

وبعد مرور ثلاثة أيام فقط على هذا الحادث، بدأت الأحداث الدامية على نحو أسوأ مما كان متوقعا من كافة الأطراف، وذلك عندما قام بعض المسلحين الألبان بإطلاق أعيرة نارية على قوات الجيش الفرنسى فى مقاطعة ميتروفيتسا، مما أسفر عن مصرع جندى من الجيش الفرنسى على الفور، وإصابة عدد كبير من باقى أفراد القوات المسلحة الدنماركية، التى كانت موجودة فى المقاطعة نفسها مع قوات الجيش الفرنسى، لتأمين الحد الفاصل بين المناطق الصربية والألبانية فى مقاطعة ميتروفيتسا شمال الإقليم. واندلعت الاضطرابات بسرعة وبشكل كبير فى كافة مقاطعات الإقليم، سواء عن طريق المظاهرات أو الحرائق أو الاعتداءات المستمرة من الجانب الألبانى ضد الجانب الصربى، أو الاعتداءات الفردية أو اعتداءات ضد الأقليات المدنية الصربية المنتشرة بالمقاطعات، وأيضا الاعتداءات ضد الكنائس ودور العبادة الأرثوذكسية الصربية، وحتى المقابر الأرثوذكسية الصربية، وأيضا على كل من يحمل شارة منظمة الأمم المتحدة،

بدعوى أن الأمم المتحدة لم تستطع حماية الألبان من الاعتداءات والتحرشات الصربية، كما تم إغلاق مطار بريشتينا أمام الملاحة الجوية تماما.

وظلت تلك الأحداث الدموية مستمرة على نحو متواصل مدة لا تقل عن ١٠ أيام، إلى أن بدأ حلف الناتو فى إرسال قوات مسلحة إلى الإقليم لمعاونة القوات الموجودة هناك، والتى كان أغلبها من جنود غير نظاميين تم تجميعهم من دول عربية وإفريقية، خاصة تلك التى تجيد اللغة الفرنسية، أو التى تعتبر اللغة الفرنسية لها بمثابة اللغة الأولى، مثل (تونس والجزائر والمغرب والسنغال)، وكان معظم أفرادها غير مدربين بشكل كاف.

من كل هذا، يتضح أن استمرار وجود قوات حفظ السلام الدولية ، سواء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أو للاتحاد الأوروبى، هو أمر له أهميته، خاصة فى ظل عدم استعداد الإقليم لتحمل مسئولية الاستقلال وحده، حتى لا تعود الصراعات الدموية والتظاهرات للإقليم. ويجب الاهتمام بإرسال القوات المدربة إلى هناك حتى تقوم بتدريب وتأهيل أفراد الجيش والشرطة وحتى المدنيين على تحمل المسئولية.

وأخيرا، هناك جوانب ينبغى مراعاتها مما قد يساهم فى زيادة فعالية دور قوات حفظ السلام بشكل عام:

١) النص صراحة على قوات حفظ السلام الدولية متعددة الجنسيات فى ميثاق الأمم المتحدة. فبالرغم من وجود بعض مواد الميثاق التى تشير صراحة إلى إلزام الدول الأعضاء فى المنظمة بوضع قواتها وإمكاناتها تحت تصرف مجلس الأمن، إلا أننا نرى أفضلية النص صراحة على إلزام الدول بالمشاركة فى إرسال قوات مسلحة و شرطية و مدنيين ، بالإضافة إلى المعدات و المساهمات اللوجيستية، وهذا من شأنه إضفاء المزيد من الفعالية لقوات حفظ السلام، ومركزها القانونى.

٢) عدم الاكتفاء بالتقارير الأمنية المرفقة بأفراد القوات الدولية المتعددة الجنسيات من قبل دولهم، والتى تشير إلى كفاءة بعض الأفراد منها بالنسبة للعمل العسكرى والشرطى وإجادتهم للغات الأجنبية، وإنما يجب إجراء اختبارات أخرى بمعرفة الأمم المتحدة، خاصة بالنسبة للخبرات العملية والمهنية، وذلك للتأكد من كفاءة أفراد تلك القوات بالفعل، بحيث يتم استبعاد كافة الأفراد غير المؤهلين والمرتزقة من العمل ضمن قوات حفظ السلام الدولية.

الهوامش :

١- المبادىء التوجيهية العامة لعمليات حفظ السلام، إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة، ١٩٩٥، ص١٤ .

٢- د. حسن نافعة، الأمم المتحدة فى نصف قرن، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٥، ص١٠٢ .

٣- د. حسن نافعة، المرجع السابق، ص ١٠٣ .

٤- د. حازم محمد عتلم، قانون النزاعات المسلحة الدولية، المدخل النطاق الزمانى، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، ص٢٥-٢٦ .

٥- حسن نافعة، المرجع السابق، ص ١٤٥ .

٦- حازم محمد عتلم، المرجع السابق، ص ٢٤-٢٥ .

٧- يمكن الاطلاع على خطة مارتى أهيتسارى، مبعوث الأمم المتحدة للإقليم على هذا الرابط.

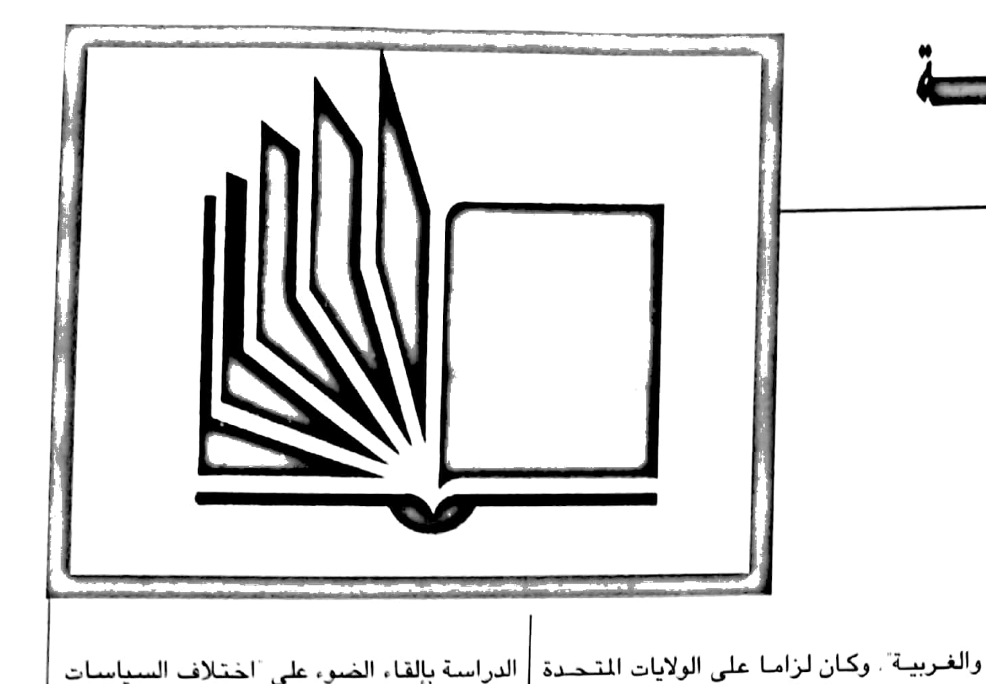
http://usinfo.state.gov/xarchives/display.htm?p=washfile-arabic&y=2007&m=march&x=20070323170420bsibhew.0.1105921

٨- هانى صلاح، موقع إسلام أون لاين، ١٦ يوليو ٢٠٠٥ :

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/07/article11a.SHTML. -

٩- من واقع تجربة عملية للباحث بالمشاركة ضمن قوات حفظ السلام بالإقليم، فى الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ .





الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربى - الإسرائيلى (١٩٦٣ - ١٩٦٧)

د. عواطف سراج الدين

مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩

مر النزاع العربى- الإسرائيلى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بمراحل متعددة، كان لكل مرحلة منها سماتها الخاصة، وتأثيراتها على مسار الصراع بشكل أو بآخر. وقد لعبت الولايات المتحدة دورا مهما فى إدارة حركة هذا الصراع فى كل مراحله، وفقما تفرضه مصالحها "السياسية والاقتصادية، والأمنية"، ومدى ما يمكن تحقيقه لمساندة تلك المصالح، وانعكاسها على العوامل التى أدت الى تحديد الرؤية الأمريكية للنزاع العربى- الإسرائيلى. ومن ثم، فإن الدراسة تناولت بالرصد والتحليل ملامح الموقف الأمريكى تجاه قضايا النزاع العربى- الإسرائيلى فى الفترة من عام "١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٧". جاء الفصل الأول من الدراسة تحت عنوان "الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تولى كيندى الرئاسة"، حيث تناولت الباحثة هذا الفصل من خلال أربع نقاط، تطرقت فى النقطة الأولى إلى الحديث عن "السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط من ١٩٤٨ - ١٩٦٠"، حيث سعت الولايات المتحدة - بعد نكبة فلسطين ١٩٤٨ - لإدخال الشرق الأدنى فى نظام الدفاع الغربى فى إطار سياسة الحصار الأمريكى الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى. وكانت المصالح الأمريكية فى هذه المرحلة - والتى تطلبت التقرب من البلدان العربية- تتصادم مع الاهتمام الأخلاقى والتعاطف مع إسرائيل. وأدت هذه السياسة إلى توتر العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية احيانا، والتصادم مع العرب فى أحيان أخرى. ومنذ عام ١٩٥٢ - بعد وصول أيزنهاور للحكم - ازدادت وطأة الحرب الباردة بين الكتلتين "الشرقية والغربية". وكان لزاما على الولايات المتحدة استقطاب البلدان العربية إلى جانب المعسكر الغربى بأحلاف عسكرية، فقامت بتأييد مشروع "حلف بغداد ١٩٥٥". ومع نهاية حرب السويس وتحطم النفوذ البريطانى - الفرنسى فى المنطقة، وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام حسابات سياسية جديدة ينبغى استثمارها، لتحل محل الاستعمار القديم، ولكن بشكل مختلف يحفظ لها ماء وجهها أمام الشعوب العربية، حتى لا تتجه هذه الشعوب للمعسكر الشرقى مما يضر بمصالحها. ثم تناولت الباحثة مسألة "تولى كيندى الرئاسة وأثر سياسته على مسار الصراع العربى - الإسرائيلى"، فقد شهدت الفترة من عام ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ مجموعة هائلة من المتغيرات العالمية والإقليمية، كان لها أكبر الأثر على مشكلة الصراع العربى- الإسرائيلى، منها وصول (جون كيندى) من الحزب الديمقراطى يناير ١٩٦١ إلى الحكم، ومحاولة كيندى تكثيف جهوده السياسية للوصول إلى حلول للمشكلات المتعلقة بقضايا الصراع العربى- الإسرائيلى. ثم تطرقت الباحثة "لعلاقات كيندى بالقوى اليهودية"، حيث أدرك كيندى منذ البداية ضرورة أن يكسب تأييد اليهود، حتى يتمكن من حسم الانتخابات لصالحه، وتفرد كيندى بكونه أول رئيس أمريكى، تضم حكومته اثنين من اليهود، هما (إبراهام زابيكوف) وزيرا للصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية و(آرثر جولدبرج) وزيرا للعمل، بالإضافة إلى اعتماده - كيندى - على العديد من الشخصيات اليهودية، الأمر الذى أثر على الموقف الأمريكى من قضايا النزاع العربى - الإسرائيلى. ثم أشارت الباحثة إلى "المساعى الأمريكية - السوفيتية للتغلغل فى منطقة الشرق الأوسط". فتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد سعيا لأن يقلص كل منهما نفوذ الآخر فى المنطقة الشرق الأوسط، باستخدام بعض المساعى، كان أولها متمثلا فى المساعى السياسية لكل منهما فى فرض هيمنته على الشرق الأوسط، والآخر من خلال محاولة كل منهما تسليح بلدان الشرق الأوسط لضمان احتواء دول المنطقة للحفاظ على مصالحه. وقامت الباحثة فى الفصل الثانى من الدراسة بإلقاء الضوء على "اختلاف السياسات من كيندى إلى جونسون وبدء مرحلة جديدة"، فتذكر أنه مع وصول جون كيندى للحكم، بدأت مرحلة جديدة فى النظرة الأمريكية للصراع العربى- الإسرائيلى. فقد حرص كيندى على بناء علاقات جديدة مع دول المنطقة، خاصة مصر، بوصفها محورا مهما تتأثر به سياسات باقى دول المنطقة، وأخذ فى إرسال خطابات شخصية إلى عبد الناصر وغيره من الزعماء العربى، يطالبهم فيها بالتعاون معه للوصول إلى حلول عادلة لقضايا النزاع العربى- الإسرائيلى. كما أوضحت الباحثة أن "قضية اللاجئين الفلسطينيين" قد حظيت باهتمام كبير من جانب عبد الناصر وكيندى، فقد حاول كيندى إقناع إسرائيل بقبول تعويض المهاجرين أو الموافقة على عودة عدد كبير منهم إلى أراضيهم، وفى الوقت نفسه ضمان أمن إسرائيل، وتقديم ما تحتاج إليه من دعم عسكرى. ومن ناحية أخرى، تحفيز العرب على قبول توطين المهاجرين فى أراضيهم. كما كلف كيندى (جوزيف جونستون) الممثل الرسمى للأمم المتحدة فى لجنة الترضية الفلسطينية، بإعداد مشروع خاص بقضية اللاجئين. حيث خير هذا المشروع اللاجئين الفلسطينيين بين العودة إلى مساكنهم فى إسرائيل أو الاستقرار فى مناطق أخرى من إسرائيل أو فى البلدان العربية أو سواها من بلدان العالم، فى حين كان "عبد الناصر" يرى أن عودة اللاجئين يجب ألا ينظر إليها على أنها مجرد قضية إنسانية أو إعادة توطين لأفراد فقدوا منازلهم، وإنما تأسست لديه قناعة تفيد بأن عودة الشعب العربى الفلسطينى إلى وطنه عودة حرة كريمة هى حق طبيعى وأصيل، وأن قرارات الأمم المتحدة بصدد رجوع اللاجئين العرب إلى ديارهم إنما هى إعتراف وتأييد لهذا الحق. أما عن "سباق التسليح" بين العرب وإسرائيل فى فترة الستينيات، فتذكر الباحثة أنه بإعلان "بن جوريون" إنشاءه للمفاعل النووى "ديمونة" وبتزويد إسرائيل من جانب الولايات المتحدة بصواريخ هوك فى عهد كيندى، تدخل قضية سباق التسليح فى الشرق الأدنى منعطفا خطيرا جعل من الضرورى لعبد الناصر التحرك فى مواجهة هذه

المتغيرات. فقام عبد الناصر بتطوير قدراته النووية المتمثلة فى مفاعل (أنشاص) وراح يطور أسلحته فوق التقليدية. وفى يوليو ١٩٦٢، استطاعت مصر لأول مرة إطلاق صاروخين طويلي المدى هما (القاهر والظافر)، وحصول مصر على هذه الصواريخ يعتبر نقله مهمة فى تسليح الجيش المصرى، كما مثل مفاعله النووى تطورا اخر، لذلك سعت الويات المتحدة إلى محاولة إقناع "عبد الناصر" و"بن جوريون" بقبول نوع من الرقابة الضمنية على أسلحتهما، والوقف الفورى للبرنامج الصاروخى المصرى مقابل توقف إسرائيل عن تطوير برنامجها النووى. ومع اقتراب نهاية عام ١٩٦٣، يتولى (جونسون) مقاليد السلطة فى الولايات المتحدة لتنتهج الإدارة الأمريكية سياسة قامت على محورين أساسيين، تمثل المحور الأول فى تقديم كافة أشكال الدعم لإسرائيل ، فى الخفاء والعلن ، وبكل الطرق. والمحور الثانى هو اتباع سياسة الشدة مع الدول العربية، خاصة الجمهورية العربية، التي اعتبرتها الإدارة الأمريكية عدوها اللدود. وتناولت الباحثة فى الفصل الثالث "الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية والموقف الأمريكى منها" من خلال عدة محاور، منها "المشروعات الصهيونية للسيطرة على المياه العربية قبل عام ١٩٤٨" والتى تمثلت فى (مشروع أيونيدس عام ١٩٣٧ ، ومشروع لوردميلك عام ١٩٣٨، ومشروع جيمس هيز فى عام ١٩٤٦). ثم عرضت الباحثة لـ "تطورات الأطماع الصهيونية فى المياه العربية بعد عام ١٩٤٨". فمن الواضح أنه منذ صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، انتقلت المشروعات الإسرائيلية من أطروحات الخبراء ودراساتهم النظرية إلى التطبيق العملى، فوضعت القوانين اللازمة لاستثمار الماء، وهيأت الظروف المواتية لاستفادة اليهود وحدهم من أكبر كمية من المياه الموجودة فى فلسطين. وفى سنة ١٩٤٩ ، أصدرت إسرائيل تشريعا يؤمن المياه فى البلاد ، ويعتبرها ملكا عاما من حق الدولة الجديدة التصرف فيه. وراحت إسرائيل تحاول الاستيلاء على كافة منابع نهر الأردن وبحيرة الحولة، محيط بحيرة طبرية والمنطقة الواقعة جنوبها. وقد حاول الأمريكيون احتواء الصراع المائى بين العرب وإسرائيل وذلك بتقديمهم "مبادرة جونستون". نسبة إلى اريك جونستون، المبعوث الأمريكى، إلا أن المشروع لم يلق قبولا من الطرفين العربى والإسرائيلى. وكان المشروع يقوم على تخزين المياه فى بحيرة طبرية، ثم توزيعها على (إسرائيل والأردن وسوريا) بحصص. ومع انتهاء إسرائيل من تنفيذ المرحلة الأولى من تحويل نهر الأردن وشروعها فى المرحلة الثانية، بما يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي ويمثل اعتداء سافرا على حدود (سوريا لبنان والأردن) ، لذلك أعلن عبد الناصر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ أن مياه الأردن مياه عربية، يجب أن تمنع عن اسرائيل ، ودعا لعقد مؤتمر قمة عربى لمواجهة التوسع الصهيونى، وجاءت قرارات القمة العربية الأولى (يناير ١٩٦٤) بإقرار المشاريع اللازمة لاستثمار المياه العربية، من خلال إحياء المشروعات العربية التى قدمتها اللجنة الفنية سنة ١٩٦٠، واتخاذها منطلقا لصياغة المشروع المائى العربى الجديد. وجاء الفصل الرابع من الدراسة تحت عنوان (أمريكا واقتراب الخطر) حيث استعرضت الباحثة من خلاله أبرز التطورات المتعلقة بـ "ظهور منظمة التحرير الفلسطينية" فى يناير ١٩٦٤ ككيان للشعب الفلسطيني، وإعلان جامعة الدول العربية رسميا تعيين أحمد الشقيرى ممثلا للفلسطينيين فيها. وفى يوم الثامن والعشرين من شهر مايو ١٩٦٤، عقد "المؤتمر القومى الفلسطينى الأول" بمشاركة أكثر من (٤٢٢) مندوبا، يمثلون الفلسطينيين فى الأردن وقطاع غزة وسوريا والعراق والخليج العربى ومصر. وجاءت قرارات "المؤتمر القومى" متمثلة فى إنشاء لجان وأجهزة تنظيمية، وإقرار ميثاق العمل الفلسطينى. كذلك، دعا المؤتمر الى إقامة صندوق فلسطيني لتمويل عمليات (منظمة التحرير)، كما قرر المؤتمر تأسيس جيش التحرير الفلسطيني وإنشاء كتائب نظامية وفدائية مزودة بجميع الأسلحة الحديثة. وفى السياق نفسه، تناولت الدراسة "قيام حركة فتح وتزايد الهجمات الفدائية"، فتجدر الإشارة إلى أنه بسبب عجز المجتمع الدولى عن إيجاد حلول جذرية لمشكلات الفلسطينيين، أصبح خيار المقاومة المسلحة هو الخيار الوحيد المتاح الذى تستوجبه هذه المرحلة. وقد تنازع هذا الاتجاه "حركة القوميين العرب " فى مطلع الخمسينيات ، و"حركة فتح" فى عام ١٩٥٩ . واستنهضت "فتح" ببرنامجها الجماهير، حيث تمثل هذا البرنامج فى تحرير الإرادة الفلسطينية ورفض الوصايا والتبعية، وتوحيد طاقات الفلسطينيين بالتلاحم النضالى الذى يحققه الكفاح المسلح، بالإضافة إلى إعطاء معركة التحرير الأولوية بالنسبة لقائمة المهام الأخرى. ومع "ازدياد الهجمات الفدائية على إسرائيل" فى عامى (١٩٦٥ - ١٩٦٦) قامت إسرائيل بإجراءات انتقامية وبعنف متزايد. ففى ١٣ نوفمبر ١٩٦٦، شنت القوات الإسرائيلية غارة شرسة على قرية أردنية صغيرة جنوب الخليل على الضفة الغربية لنهر الأردن (قرية السموع)، وكانت خسائر الأردنيين فوق كل التوقعات تمثلت فى تدمير (١٢) منزلا، ومستشفى، ومدرسة، ومقتل (١٨) شخصا وإصابة (١٣٤) شخصا.

وجاء الفصل الخامس تحت عنوان "الطريق لحرب الأيام الستة"، حيث تطرقت الباحثة فى هذا الفصل إلى "الغارة الإسرائيلية على سوريا ١٩٦٧". فقد أعلنت الصحافة الإسرائيلية أن حكومة (أشكول) قررت زراعة جزء من الأراضى المنزوعة السلاح، والتى كان السوريون يصرون على أنها أرض تابعة لهم. وفى ٧ أبريل، قام بالفعل جرار اسرائيلى بحرث المنطقة المشار إليها ، مما جعل السلطات السورية تعطى الأمر للمدفعية بفتح النيران عليه لتدميره ، ووقوع بعض الخسائر فى الأفراد ، وقامت إسرائيل بالرد الفورى على السوريين بغارة جوية على مطارى "المزة والضومير". وفى المساء، عاودت الطائرات الإسرائيلية الظهور فى سماء سوريا، واشتبكت معها القوات الجوية السورية. وفى يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ ، أعلن عبد الناصر أول قراراته المصيرية، وهو إرسال حشود عسكرية كبيرة إلى سيناء، فى خطوة أراد منها بشكل واضح استعراض القدرات العسكرية للجيش المصرى، واستعداداته لمواجهة أى خطر من جانب إسرائيل لكلا البلدين (مصر، وسوريا). وفى ١٨ مايو ١٩٦٧، أعلن (يوثانت) الأمين العام للأمم المتحدة موافقته على الطلب المصرى بسحب قوات الطوارئ الدولية من منطقة المراقبة على الحدود المصرية. وفى يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧، أعلن "عبد الناصر" قراره بإغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية، اعتبارا من يوم ٢٣ مايو. وفى اجتماع جونسون مع مجلس الأمن القومى فى ٢٣ مايو ١٩٦٧، وبناء على تقديرات المخابرات الأمريكية، أيقنت الإدارة الأمريكية أنه (لا وجه للمقارنة بين القدرات العسكرية العربية والإسرائيلية، وأن إسرائيل سوف تهزم العرب حتما). ويبدو أن هذه الثقة هى التى شجعت جونسون على دفع الكيان الصهيونى للقيام بعدوان على الدول العربية. ثم عرضت الباحثة لدلائل التواطؤ الأمريكى مع إسرائيل، حيث كشفت وثائق الأمن القومى الأمريكى عن معلومات جديدة بصدد المساعدات المادية التى بلغت ما قيمته (٥٠ إلى ٧٠) مليون دولار من الذخيرة وقطع الغيار والعربات المسلحة التى نقلت جوا إلى إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧، بالاضافة الى المساعدات الميدانية وعمليات الاستطلاع الجوى الإلكترونى التى كانت تقوم بها الطائرات الأمريكية على الشواطئ المصرية. وبانتهاء الحرب العربية - الإسرائيلية فى ١١ يونيو ١٩٦٧، تدخل منطقة الشرق الأدنى مرحلة جديدة. فبالنسبة للولايات المتحدة، فقد اطمأنت إلى أن إسرائيل هى حليفها الأمثل فى المنطقة. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت قوة إسرائيل تتوافق مع السياسة الخارجية الأمريكية.

وليد عيسى سليمان

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس

عبدالحى على قاسم

مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٩

إذا كانت سياسة التوطين والهجرة قد ولدت على يد بريطانيا، فإن الولايات المتحدة هى الدولة التى نشأت وترعرعت هذه السياسة فى أحضانها. ولا تكترث إسرائيل بمن تكون القوة الدولية المهيمنة على العالم، وإنما تكترث بإقناع هذه القوة العظمى بأن وجود وبقاء إسرائيل هو ضمانة لاستمرار هيمنة هذه القوة العظمى. وقد حاول الكاتب تحليل العلاقة فيما بين حماس والولايات المتحدة من خلال ثلاثة فصول.

تناول الفصل الأول، محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حماس، والتى تمثلت فى عدة أبعاد، هى:

البعد الدينى: يعتنق معظم الأمريكيين والقوى الفاعلة فى المجتمع الأمريكى مجموعة من الأفكار الدينية الحتمية المرتبطة بوجود إسرائيل وتفوقها، انطلاقا من نظرية الخلاص التى تقوم على عودة المسيح المشروطة بوجود إسرائيل قوية ظاهرة، حيث المكان الذى سوف يقابلون فيه المسيح ببركته الخالدة فى أرض فلسطين، وأن كل يهودى سوف يقتل أو يتحول إلى المسيحية .. مثل هذه الأفكار خاصة والبعد الدينى عامة تحولت من أداة إلى مرجعية. فعلى الرغم من أن ويلسون وكارتر وريجان رؤساء من ذوى الإيمان العميق، إلا انهم لم يحاولوا الحكم على القضايا السياسية من منظور دينى، أى انه لم تكن هناك مرجعية تحكم تصور كل قضايا السياسة الخارجية على عكس ما ظهر مع وصول بوش إلى الرئاسة، حيث بنت إدارته مجموعة من السياسات التى تعكس فى معظمها رؤية دينية محافظة تجاه مختلف القضايا التى تتعامل معها، وبالتالى انتقل الدين من مجرد أداة من أدوات تنفيذ السياسة الأمريكية وتحقيق أهدافها إلى إطار مرجعى يرسم توجهاتها، ويحدد قضاياها ويؤثر فى صنع سياساتها.

- المحددات الثقافية: اليهود أبطال مدافعون عن النفس، حتى عندما يرتكبون المجازر ضد الشعب الفلسطينى، الإسلام والمسلمون هو ذلك السلبى غير المرغوب فيه، حماس حركة إرهابية عدمية هامشية حتى عندما تكون فى موقع الدفاع ومقاومة المحتل. هذه الرؤية ثلاثية الأبعاد التى تمثل معظم الثقافة الأمريكية تبلورت على يد الكنائس المرئية والدروس الدينية التى يؤديها رموز اليمين الدينى الإنجيلى، متغذية بمشاعر العداء من خلال الآلة الإعلامية التى يوجهها اللوبى اليهودى. وبناء على ذلك، فإن ما تظهره السياسة الأمريكية من مخاوف وشكوك تجاه الصعود الإسلامى قائم على العامل الدينى والثقافى كعامل رئيسى. فنجد الإدارة الأمريكية تعيد حساباتها من مسألة طرح الديمقراطية ودعمها فى المنطقة بعد أن أسفرت التجارب الديمقراطية التى رعتها فى عدد من بلدان المنطقة عن صعود تيار الإسلام السياسى.

اللوبى الصهيونى: لا يختلف اللوبى اليهودى عن أى مجموعة ذات مصالح خاصة أو عن أى لوبى إثنى داخل الولايات المتحدة، ولكن ما يميزه هو أنه اللوبى الأكثر فاعلية. ذلك أنه يستطيع بشكل أو بآخر الوصول إلى ما يريد وبشكل أفضل وأسرع نظرا للوسائل والإمكانيات والاستراتيجيات التى من خلالها يحقق الأهداف المطلوبة لدرجه تجعله المسيطر الوحيد على جهاز التحكم عن بعد الخاص بالسياسة الأمريكية ليوجهها فى الاتجاه الذى يفضله، حتى ولو كان هذا الاتجاه سيضر بالمصلحة القومية الأمريكية.

- الموقف العربى: عندما يتعلق الأمر بموضوع ذى صلة بالحركة الإسلامية، يتجه الموقف العربى الرسمى والموقف الأمريكى نحو التوافق. فالحركة الإسلامية تسعى للوصول إلى سدة الحكم وهذا يهدد بقاء الأنظمة العربية، فى حين أن هذه الحركة تتبنى مشروعا إسلاميا يقف دون الخضوع لرؤية واشنطن فى سياستها تجاه المنطقة ودعمها المطلق لإسرائيل. وتزداد الأمور تعقيدا عند الحديث عن حركة حماس، وخصوصا عندما يتم ربط الانتفاضة بصورة رئيسية بحركة حماس، وذلك لاعتبارات القضية الفلسطينية والاستحقاقات المتعلقة بها بالنسبة للجانب الرسمى العربى. أما بالنسبة لصانع السياسة الخارجية الأمريكية، فحركة حماس ترتبط ارتباطا وثيقا بجوهر الأمن والوجود الإسرائيلى، نظرا لما تحمله من أفكار مثل عدم اعترافها بحق الوجود لدولة إسرائيل.

أما عن الأهداف، فهى أيديولوجية، حيث ترى الولايات المتحدة أنه إذا كانت الشيوعية تختلف مع سياساتها، فالتيار الإسلامى يتناقض مع نظريتها وثقافتها إجمالا. فى المقابل، هناك قبول متنام لأطروحات الحركات الإسلامية فى أوساط المواطنين العاديين فى البلدان الإسلامية. وحماس حركة همجية أيديولوجية تساق إلى مواقف وسياسات متهورة غير محسوبة ومكونة من مجموعة من الإرهابيين المستميتين، وثقافة الاستشهاد التى تؤمن بها تحول دون الوصول إلى تسوية مع إسرائيل. هذه النظرة تبلورت فى وقت كانت فيه الولايات المتحدة قد بدأت تشعر بالفراغ الذى خلفه انهيار الاتحاد السوفيتى وتبحث عن عدو يسد هوة هذا الفراغ، فرأت فى التيار الإسلامى ومنه حماس تيارا جديرا بالمعاداة.

أما الأهداف الدفاعية، فنجد أن الولايات المتحدة تجتهد فى توسيع مفهوم أمنها الاستراتيجى ومتطلبات الحماية، متجاوزة حدود المعقول فى ظل نظرة لإسرائيل على أنها خط دفاع أول عن المصالح الغربية، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى التعهد بأمن إسرائيل واستمرار تفوقها على جيرانها، كل هذا دفع الولايات المتحدة نحو سياسات عدائية تجاه حركة حماس.

أما الأهداف الاقتصادية، فهى تنحصر فى سياسة البقاء فى موقع الهيمنة من خلال السيطرة على مقدرات الكوكب بعد إنهاء المنافسين وجعلهم تابعين فى ظل أن إسرائيل تقع فوق إطار المصالح الاقتصادية ولا تخضع لحساباتها، نظرا لدورها فى دعم وخدمة مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ولأنها شريك الحرب على الإرهاب، كل هذا نتجت عنه سياسات اقتصادية معادية لحركة حماس تمثلت فى الكثير منها تجفيف مصادر الدعم المالى لحماس ومحاولة تطبيع العلاقات الاقتصادية العربية من خلال اتفاقية الكويز وغيرها.

أما الفصل الثانى، فتناول السياسات الأمريكية تجاه حماس قبل وصولها إلى السلطة. وفى هذه المرحلة، اتبعت الولايات المتحدة فى سياستها المعادية لحماس عدة وسائل على عدة صعد. فعلى صعيد التحركات السياسية، كانت خريطة الطريق التى رأت فيها الولايات المتحدة أن طريق السلام مسدود منذ ٣٩ عاما، نظرا لمقاومة الاحتلال وليس بسبب الاحتلال ذاته، ورهنت أى تقدم فى تنفيذ خريطة الطريق بتصفية الانتفاضة وكل أعمال المقاومة. وكانت سياسة رفع اليد التى تركت فيها الولايات المتحدة المواجهة الفلسطينية مع الآلة العسكرية الإسرائيلية تأخذ مداها لاقتلاع المقاومة. أيضا، سعت الولايات المتحدة إلى إنشاء ثقل عربى ودولى لاحتواء الحركة. فعلى المستوى العربى، كانت تقام قمم عربية - أمريكية - إسرائيلية تهدف لإعلان الأطراف المجتمعة الحرب على الإرهاب (حماس)، والحيلولة دون وصول أى دعم إلا للسلطة الشرعية الفلسطينية التى هى ليست حماس. وعلى المستوى الدولى، ضغطت الولايات المتحدة على أوروبا لإدراج حماس فى قائمة المنظمات الإرهابية وفق التصنيف

الأوروبى. أما على صعيد التحركات الأمنية، فبدأت الولايات المتحدة تنتهج رؤية إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية لكى تقوم بالنيابة عن إسرائيل بعمليات القتل والملاحقة والاعتقال لقوى المقاومة.

وعلى الصعيد العسكرى، تمثلت الإجراءات المعادية لحماس فى إطار دعم عسكرى مختلف لإسرائيل. فمن إمدادها بأسلحة حديثة إلى مساعدة فى الصناعات العسكرية الإسرائيلية تمويلا وتكنولوجيا، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تعتبر نجاح أى حكومة فلسطينية مرهونا بمعيار وحيد هو بذل جهود كبيرة لنزع سلاح الحركة.

بالإضافة إلى صعد أخرى، تمثلت فى الصعيد الاقتصادى من خلال تقليص الدعم وتجفيف التمويل الذى تحصل عليه حماس وتحرير القوانين الإرهابية، مثل قانون الإرهاب وقانون الأدلة السرية. وعلى الصعيد الإعلامى، سعت الولايات المتحدة إلى تشويه صورة حماس وتصويرها على أنها حركة إرهابية لا تؤمن بالسلام وتقف عائقا أمام أى تقدم تحرزه القوى الساعية له.

وتناول الفصل الثالث السياسات الأمريكية، ولكن بعد وصول حماس إلى السلطة، حيث لم تتغير السياسات الأمريكية المعادية لحماس. إلا أنه فى هذه المرحلة، لم تكن ضد حماس كحركة فقط، وإنما كحركة وكحكومة أيضا، حتى وإن كانت هذه الحكومة نتاجا شرعيا لانتخابات أشاد بها الكثير، وهنا أيضا كان العداء على عدة صعد.

فعلى الصعيدين السياسى والأمنى، كانت ولا تزال كل من الولايات المتحدة وإسرائيل غير مستعدتين لدفع ثمن سياسى لأى وضع هادئ فى الساحة الفلسطينية لحكومة حماس، حتى لا تستطيع أن تحقق أى إنجاز إضافى إلى رصيدها السابق، والذى بواسطته وجدت نفسها فى السلطة فى نفس الوقت الذى كانت تسعى فيه حماس لإقامة حكومة وحدة وطنية تمثل لها غطاء سياسيا لاختراق حالة الاعتراض الدولى عليها. إلا أن الولايات المتحدة وبمختلف السبل حاولت إفشال قيام هذه الحكومة، خاصة من خلال بث روح الفرقة بين فتح وحماس من خلال بعض العناصر المحسوبة على فتح، والتى لم تتعود على العيش بعيدا عن السلطة ووقوفها فى مصاف المعارضة. واستمرارا لمسلسل الحصار لحركة حماس، أعضاء ووزراء ووفودا وممثلين على صعيد عربى إقليمى ودولى، نجد هناك من الحكومات من لم يعترف بها ومن لم يستقبل أو حتى رفض استقبال او اعتذر عن عدم اللقاء أو امتنع عن الجلوس معهم للحوار بمختلف الذرائع والحجج الواهية.

وعلى صعيد دعم السلطة الفلسطينية، وفى ظل تأكيد أمريكى على أنها غير معنية بالتواصل والحديث مع حركة لا تعترف بإسرائيل وتتبنى المقاومة، أعلنت أنها سوف تبقى اتصالاتها مع "أبو مازن" على اعتبار أنه الشريك الفلسطينى الذى يمثل القوى المعتدلة التى تتفق مع الولايات المتحدة فى ضرورة الحرب على الإرهاب (حماس). وبناء على ذلك وعلى عكس سياسة الحصار لحماس، بدأت السلطة الفلسطينية تتلقى الدعم بمختلف الصور. فمن دعم مالى من خلال تحويل المساعدات الأمريكية والأوروبية مباشرة إلى رئيس السلطة الفلسطينية، إلى دعم لتوجهات السلطة الفلسطينية، مثل تأييد "أبو مازن" فى محاولاته لنقل سلطات الحكومة وصلاحياتها إلى الرئاسة وتأييده فى إقامة انتخابات مبكرة، إلى دعم دبلوماسى، حيث نجد "أبو مازن" يلقى حفاوة ودعما فى المنتديات الدولية، وتجرى له المراسم وحسن الاستقبال، مثله مثل أى زعيم أو رئيس دولة.

وعلى الصعيد الاقتصادى، تعرضت حماس لحصار خانق انطلاقا من إدراك الولايات المتحدة فى تعاملها مع أعدائها أن الحصار السياسى مهما يكن حجمه ومستواه يظل عديم الفائدة، ما لم يعزز بحصار اقتصادى يعزز مصداقية الحصار السياسى. وقد أخذ هذا الحصار الاقتصادى أشكالا عدة. فمن محاولات لوقف الدعم المالى للحكومة، مع العلم بأن أكثر من ٦٥٪ من الموازنة العامة هى مساعدات دولية، وبالتالى فإن وقف هذه المساعدات يعنى انتحارا سياسيا لهذه الحكومة، إلى تشكيل محور عربى للمقاطعة والتلكؤ فى مد يد العون لحركة حماس، إلى إدخال الحكومة فى أزمات متتالية، كان أهمها أزمة تحويل الأموال.

أحمد السيد أحمد

فتح وحماس وضياع القضية الفلسطينية

د. إلياس كرامة

الدار العربية للنشر، بيروت، ٢٠٠٨

يبدو للمتأمل فى الشأن الفلسطينى، خاصة بعد العدوان الذى تعرض له قطاع غزة، أن ثمة أسبابا عديدة دفعت المحتل الإسرائيلى لهذا العدوان الغاشم. وربما يأتى على قائمة هذه الأسباب حالة الفرقة الفلسطينية أو - بتعبير أدق وأكثر واقعية- حالة الصراع الداخلى بين حركتى فتح وحماس، والتى فتحت الباب على مصراعيه وقدمت ما تبقى من حلم الدولة الفلسطينية ليعبث بها المحتل كيفما شاء ووقتما شاء.

يطرح د. إلياس كرامة تلك الإشكالية المؤلمة فى كتابه، حيث طغى الجانب التاريخى على المحور الاول من الكتاب، والذى سلط الضوء على نشأة الحركتين، حيث أسس حركة المقاومة الإسلامية المعروفة اختصارا باسم "حماس" الشيخ أحمد ياسين مع بعض عناصر الإخوان المسلمين العاملين فى الساحة الفلسطينية، مثل الدكتور عبدالعزيز الرنتيسى والدكتور محمود الزهار وغيرهما. وكان الإعلان الأول لحركة حماس عام ١٩٨٧، لكن وجودها تحت مسميات أخرى فى فلسطين يرجع إلى ما قبل عام ١٩٤٨، حيث تعتبر نفسها امتدادا لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر. وقبل إعلان الحركة عن نفسها عام ١٩٨٧، كانت تعمل على الساحة الفلسطينية تحت اسم "المرابطون على أرض الإسراء" و"حركة الكفاح الإسلامى".

وتنظر الحركة إلى إسرائيل على أنها جزء من مشروع "استعمارى غربى صهيونى" يهدف إلى تهجير الفلسطينيين من ديارهم وتمزيق وحدة العالم العربى. وتعتقد أن الجهاد بأنواعه وأشكاله المختلفة هو السبيل لتحرير التراب الفلسطينى، وترى أن مفاوضات السلام مع الإسرائيليين مضيعة للوقت ووسيلة للتفريط فى الحقوق.

وتعتقد حماس أن اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ومن قبله خطابات الاعتراف المتبادل ثم تغيير ميثاق المنظمة وحذف الجمل والعبارات الداعية إلى القضاء على دولة إسرائيل، تفريط واعتراف لإسرائيل بحقها فى الوجود داخل فلسطين، لذا وجبت مقاومته.

ومن ثم، يمثل العمل العسكرى لدى حركة حماس توجها استراتيجيا لمواجهة "المشروع الصهيونى فى ظل غياب المشروع التحررى العربى والإسلامى الشامل".

وفى المقابل، تأسست حركة فتح -التى ترمز لحركة التحرير الفلسطينية "حتف"، وإذا ما قلبت كانت "فتح" -فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات إثر العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ واحتلال إسرائيل قطاع غزة. ويرجع أساس فكرة إنشاء حركة فتح إلى تجربة "جبهة المقاومة الشعبية"، ذلك التحالف القصير الأجل بين الإخوان المسلمين والبعثيين أثناء الاحتلال الإسرائيلى لقطاع غزة عام ١٩٦٥.

وقد شرعت فتح تنشئ قواعدها فى الجزائر عام ١٩٦٢، وفى سوريا عام ١٩٦٤، حتى استكملت جناحها العسكرى "العاصفة" وتوسعت إلى مئات الخلايا على أطراف دولة

إسرائيل فى الضفة الغربية وغزة وفى مخيمات اللاجئين فى سوريا ولبنان، بل فى الولايات المتحدة. بدأت الحركة كفاحها المسلح عام ١٩٦٥ واستمرت فى نشاطها العسكرى، الأمر الذى دفع وزير الدفاع الإسرائيلى آنذاك إلى الاعتراف بشدة عمليات حركة فتح العسكرية. واضطلع ياسر عرفات بتدعيم جهاز فتح السرى وتوسيعه وبناء الخلايا العسكرية الجديدة فى الضفة الغربية، وانهالت على الحركة المساعدات العسكرية والمادية بعد حرب الكرامة من الدول العربية والأجنبية، ولقيت التأييد فى مؤتمر القمة العربى الخامس المنعقد فى الرباط عام ١٩٦٩.

وتؤمن الحركة بأن الشعب الفلسطينى ذو شخصية مستقلة، وصاحب الحق فى تقرير مصيره، وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه. كما أن المشاريع والاتفاقات والقرارات التى صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو مجموعة من الدول أو أى دولة منفردة فى شأن قضية فلسطين، والتى تهدر حق الشعب الفلسطينى فى وطنه، باطلة ومرفوضة. إلى جانب أن الوجود الإسرائيلى فى فلسطين غزوصهيونى عدوانى قاعدته استعمارية توسعية، وهو حليف طبيعى للاستعمار والإمبريالية العالمية.

وينتقل الكتاب إلى تطور الصراع بين الحركتين، حيث يؤكد أن اقتتال عام ٢٠٠٧ ليس الاقتتال الوحيد بين الفلسطينيين، بل هو تكرار لاقتتال سابق امتد إلى فترة طويلة من الزمن، حيث احتدم التنافس بعد عام ١٩٦٧ بين فتح "الوطنية" والجبهة الشعبية "القومية" على قيادة المقاومة الفلسطينية التى كانت آخذة فى الازدهار عقب هزيمة يونيو. وتربعت فتح على عرش منظمة التحرير عام ١٩٦٨، على اعتبار أنها الفصيلة الفلسطينية المقاومة الكبيرة التى تخوض معركة التحرير، بينما كانت الجبهة الشعبية فى طور التكوين بعد أن تركت فلسفتها الوحدوية القومية فى سبات دون التخلى عنها. وقد واصل الفلسطينيون اقتتالهم أثناء وجود المقاومة فى لبنان، فاقتتلت حركة فتح تقريبا مع الجميع، واقتتلت أيضا مع فئات لبنانية. وكان أشد هذه الاشتباكات عام ١٩٨٣ بين حركة فتح بقيادة عرفات وحركة فتح الانتفاضة بقيادة أبى موسى، والتى انتهت بخرج عرفات ومؤيديه من منطقة طرابلس الشام.

والمتأمل فى بنية الفصائل الفلسطينية يلاحظ أنها تؤسس للاقتتال، لأنها لا تقيم تنظيمات حديثة قادرة على استيعاب الآخر، وتركز جهودها على تحقيق الهدف من خلال الإنجاز. حيث يتم تشريب أفراد كل فصيلة ثقافيا بعقلية عنصرية تمجد الذات وتحط من قيمة الفصائل الأخرى وتربى داخلهم الحقد والبغضاء تجاه الآخرين. وتقوم تربية الفصائل على التشنج ضد الآخرين وعدم قبولهم والتعامل معهم بحذر شديد.

إلى جانب هذا، فإن الأجهزة الأمنية الفلسطينية منبثقة عن الاتفاقيات مع إسرائيل، وهى مسئولة عن ملاحقة الإرهاب والإرهابيين، أى المقاومة الفلسطينية والمقاومين. وقد سبق للأجهزة الأمنية أن أعلنت عن إحباط عمليات استشهادية، وتفكيك معامل لصناعة المتفجرات، وسبق لها أن سلمت مجاهدين، مثل خلية صوريف التابعة لحماس لإسرائيل، ونقلت كما هائلا من المعلومات لأجهزة الأمن الإسرائيلية. ولهذا، كانت القيادة الفلسطينية حريصة على تنصيب أشخاص لديهم إرادة تطبيق الاتفاقيات على رأس هذه الأجهزة. وبهذا، فتحت منذ عام ١٩٩٤ الأبواب تماما أمام المخابرات "الصهيونية" لترسل الأسلحة والذخائر إلى سوق الضفة الغربية وغزة، إلى أن وصل الحد إلى بيع الأسلحة على بسط الباعة فى الأماكن العامة.

وينتقل بنا الكاتب الى محور آخر وهو المتعلق بالمواقف المختلفة، سواء العربية أو الغربية أو حتى الإسرائيلية من هذا الصراع الداخلى. حيث يطرح بداية الدور الإسرائيلى فى هذا الصراع ليؤكد أنه عقب الوضع الناشئ فى غزة، ترتيبا على سيطرة حركة حماس، يجمع المعلقون الإسرائيليون على أنه ربما تكون السياسة الأسهل والأفضل فى الوقت الراهن هى تشجيع الفصل بين المنطقتين الفلسطينيتين، وتقوية سلطة "فتح" فى الضفة الغربية مقابل معاقبة سلطة "حماس" فى قطاع غزة وإضعافها. حيث إن حركة "حماس" المسيطرة فى قطاع غزة هى منظمة إسلامية مسلحة، لا تعترف بإسرائيل بل تتطلع إلى تدميرها. فى المقابل، تسيطر فى الضفة الغربية منظمة اعترفت بإسرائيل وترغب فى التوصل إلى تسوية معها. من هنا، ينبغى على إسرائيل دعم الأولى (فتح) والعمل على إضعاف الثانية (حماس).

وهناك من يقول إنه يمكن بهذه الطريقة تحويل مناطق الضفة الغربية إلى "قصة نجاح" عن طريق تشجيع توسيع وتنمية النشاطات الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة، وذلك عقب رفع العقوبات الاقتصادية وتدفق أموال المساعدات الدولية، وتحويل عوائد الضرائب التى تحتجزها إسرائيل، إضافة إلى ما يمكن أن تسهم به إسرائيل من خلال إزالة بعض الحواجز، وتسهيل حركة التنقل وغيرها من الأعمال والخطوات التى من شأنها تعزيز مكانة حركة "فتح"، كالإفراج عن أسرى ومعتقلين فلسطينيين.

فى المقابل، فإن قطاع غزة الذى سيبقى خاضعا للعقوبات الإسرائيلية والدولية، إضافة إلى ازدياد الضغوط عليه، سيتحول إلى "حكاية فشل". والرهان هو أن الجمهور الفلسطينى الذى سيشاهد الأداء المختلف للحكومتين (حكومة حماس فى غزة وحكومة فتح فى الضفة الغربية) سيبتعد عن حركة حماس ليعود إلى دعم وتأييد حركة فتح.

وعلى جانب الدور العربى فى الصراع الدائر بين فتح وحماس، يلاحظ الكاتب أنه عندما أثبتت فتح جدارتها فى الميدان من خلال معركة الكرامة، انفتح أمام زعيمها ياسر عرفات الطريق لتولى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بتأييد من عبد الناصر. ورغم تحفظات كثيرة على عرفات، ربما بسبب ما قيل عن ارتباطاته السابقة بجماعة الإخوان المسلمين، فإن عبدالناصر قرر أن يلقى بثقله وراءه، لأنه كان فى أمس الحاجة للمقاومة ورجالها فى ذلك الوقت.

وإذا كان ضعف النظام العربى الرسمى سمح للمقاومة ورجالها بالتقدم لموقع الصدارة فى حركة التحرر الوطنى الفلسطينى، وفتح أمامها الطريق لاعتراف المجتمع الدولى والحصول على دعم سياسى وعسكرى من الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، فإن عجز عرفات عن إدراك حجم التناقضات والتعقيدات الكامنة فى هذا النظام حال دون إدارة العلاقة معه بحكمة، ولذلك راحت تلتف حول عنقه تدريجيا إلى أن حاصرته كليا وأفشلت استراتيجيته.

وبعد زيارة السادات للقدس وإبرام مصر معاهدة سلام مع إسرائيل، اختار عرفات أن ينضم إلى "جبهة الصمود والتصدى". لكن عندما انفرط عقد هذه الجبهة بدخول العراق حربه الطويلة مع إيران، انكشفت المواقع الفلسطينية فى لبنان، وتمكنت إسرائيل من إغلاق باب العمل الفدائى من الجبهة اللبنانية، وإجبار عرفات على نقل مقر قيادته بعيدا إلى تونس. وعندما اتخذ عرفات مواقف خلال أزمة احتلال الكويت، فسرت على أنها مؤيدة لصدام، تعين عليه أن يدفع ثمن هزيمته. وهكذا، وجد عرفات نفسه معزولا عند انعقاد مؤتمر مدريد، ولم يجد أمامه سبيلا للخروج من هذه العزلة سوى التفاوض السرى المباشر مع إسرائيل، وتوقيع اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ ليبدأ طريق السقوط نحو الهاوية.

وكما كان ظهور فتح على المسرح السياسى العربى منتصف الستينيات تعبيرا عن يأس الشتات الفلسطينى من وعود النظام الرسمى العربى، وتأكيدا لتصميمه على أخذ زمام أمره بيده، كان ظهور حماس على المسرح السياسى وارتباطها بانتفاضة ٨٧ تعبيرا عن يأس الداخل الفلسطينى من النظام الرسمى العربى ومن تنظيمات الخارج الفلسطينية معا. وبينما كان عود حماس النضالى يشتد مع توالى الانتفاضات الفلسطينية، كانت فتح تتأهب للتحول من ثورة إلى سلطة، ولكن مشوهة وناقصة، تعمل تحت رقابة العين الساهرة للاحتلال الإسرائيلى.

وهنا، تكمن مفارقة أدت ليس فقط إلى جعل الصدام بين فتح وحماس أمرا حتميا، وإنما أيضا إلى إضعاف فتح لصالح حماس ثم

إضعافهما معا. حيث كانت حماس تتحدث عن استراتيجية بعيدة المدى تستهدف تحرير فلسطين "من النهر إلى البحر" فى وقت لم يكن فيه بوسع فتح أن تقنع الكثيرين بأنها قادرة حتى على إقامة دولة قابلة للحياة فى حدود ١٩٦٧. وكانت حماس تتحدث عن إقامة مجتمع نظيف ملتزم بالقيم وبتطبيق الشريعة الإسلامية، فى وقت كانت فيه الصحافة الغربية والإسرائيلية تعج بالمقالات التى تتحدث تفصيلا عن فساد رموز كبيرة فى فتح.

ورغم التناقض الظاهر فى رؤية وبرامج ومناهج عمل الطرفين، كان بوسع فتح -رغم كل المصاعب- أن تتحدث خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠ عن "إنجازات" تتحقق على الأرض نتيجة انسحاب القوات الإسرائيلية من مدن ومواقع فلسطينية كثيفة السكان، مبررة بالتالى تشددها فى مواجهة عناصر المقاومة المسلحة وإلقاء القبض عليهم والزج بهم فى السجون، وربما تعذيبهم.

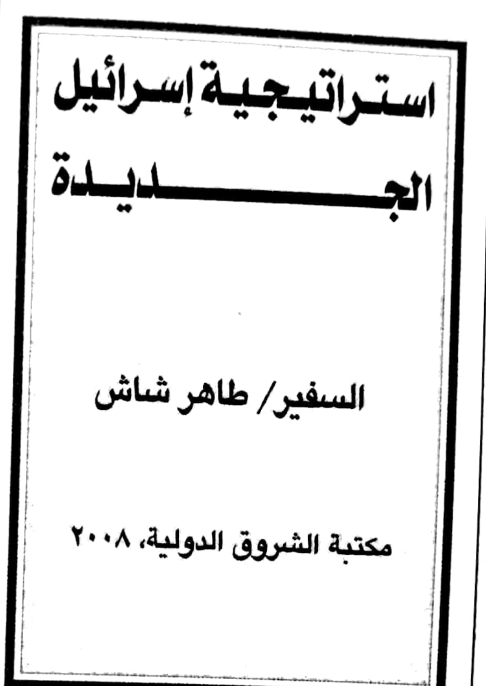
وبوصول اليمين الأمريكى المتطرف للسلطة ووقوع أحداث سبتمبر وما تلاهما من انطلاق "الحرب الأمريكية على الإرهاب"، حدث تطابق استراتيجى أمريكى - إسرائيلى كامل لخلق شرق أوسط جديد دفع بإسرائيل لإعادة احتلال الأراضى الفلسطينية وتصفية المقاومة المسلحة نهائيا، وحصار عرفات تمهيدا للتخلص منه، ودفع بالولايات المتحدة لغزو واحتلال العراق.

وكان من الطبيعى أن تؤدى الهجمة الأمريكية - الإسرائيلية المنسقة إلى إعادة تشكيل التحالفات فى المنطقة برمتها. هذا هو السياق الذى أفرز فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعى بعد قرارها خوض الانتخابات وشكل مفاجأة للجميع، بما فى ذلك قيادة حماس نفسها، وهو السياق نفسه الذى فرض على حماس أن تصبح موضوعيا، شاءت أم أبت ومعها بقية فصائل المقاومة المسلحة الفلسطينية، جزءا من تحالف إقليمى أوسع يضم إيران وسوريا وحزب الله.

ولأن حماس جزء من حركة الإخوان المسلمين، فقد كان من السهل تخويف الأنظمة العربية منها، والدفع فى اتجاه التعامل معها كجزء من حركة أصولية عالمية تهددها، وليس كامتداد للحركة الوطنية الفلسطينية المرتبطة عضويا بالأمن القومى العربى.

ورغم محاولة حماس إظهار قدر من المرونة، ولكن دون أن تخضع بالكامل للشروط المطلوبة، فإن ذلك لم يكن كافيا كى يجنبها الحصار، ولذلك استمر العمل على تجويع الشعب الفلسطينى وإلقاء المسئولية عليها، لعل ذلك يساعد على عزلها وإسقاطها فى النهاية. ومرة أخرى، رأت إسرائيل فى هذا المسار تطورا إيجابيا حاولت استغلاله لدفع التناقض بين حماس وفتح، ثم بينها وبين النظام العربى الرسمى إلى منتهاه. فأوعزت إلى عباس بأنها ستقدم له خطوات ملموسة، إن هو تخلص من حكومة حماس وستعيد تنشيط العملية السياسية. وبدأت -بالتنسيق مع دول عربية أخرى- تعيد تسليح أجهزة الأمن، خاصة أجنحة معينة فيها موالية لها. وفى إطار استراتيجيتها الرامية لتعميق التناقض بين فتح وحماس، وتحويل فتح والسلطة إلى أحد مكونات "تحالف المعتدلين"، دخلت الولايات المتحدة على الخط، وحاولت بلورة استراتيجية أكثر فعالية تستفيد من أخطائها السابقة.

محمد صادق إسماعيل



يقوم هذا الكتاب بعرض المراحل التى مرت بها الاستراتيجية الصهيونية منذ نشأة الدولة ثم نموها وتوسعها، وانتهائها بتبنى استراتيجية الفصل العنصرى، ثم يتناول الأوضاع الإقليمية والدولية التى يجرى فيها تنفيذ هذه الاستراتيجية وكذلك دور إسرائيل فى الشرق الأوسط.

ويقع الكتاب فى أربعة أبواب، يتناول الباب الأول استراتيجية بناء الدولة فى سبعة فصول، الفصل الأول وهو بداية المشروع الصهيونى منذ نجاح الصحفى النمساوى تيودور هرتزل فى عرض مشروعه لإنشاء دولة لليهود فى فلسطين، محللا أسباب العداء للسامية.

وفى الفصل الثانى، تطرق الكاتب إلى إسرائيل وإيديولوجيتها، حيث عمل الحاخامات على إلهاب مشاعر اليهود تجاه الأرض المقدسة. ومع ظهور الحركة الصهيونية، كان هدفها بناء اليهودى الجديد المتكبر الذى لا يعرف إلا السيف تجسيدا للحياة.

ويعرض الفصل الثالث الاتفاقية التى وقعت بين وايزمان وفيصل لتنظيم العلاقات بين الدولة العربية وفلسطين، وأصبحت كل الاتفاقات وما سبقتها وما تلتها من أحداث هى قصة خداع كبرى، فقد حققت كل مطالب وايزمان كاملة، حيث وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطانى.

ويطرح الفصل الرابع مشروع إقامة الدولة الثنائية القومية والفيدرالية التى دعا إليها بعض زعماء الصهاينة فى فلسطين وتضم العرب واليهود، ولكن الحركة الوطنية رفضت ذلك. وفى النهاية، فشلت الحركة الصهيونية وانتهت بأن القوة هى الوسيلة الوحيدة للتعامل مع العرب.

أما الفصل الخامس، فقد أشار فيه الكاتب إلى توصل زعماء الصهاينة إلى فكرة (الجدار الحديدى) لمواصلة استعمارهم، فقد لجأوا إلى استخدام الإرهاب مع تنفيذ بعض العمليات الإرهابية لترويع عرب فلسطين. وهكذا، بدا التعايش مع العرب واليهود متعذرا، فاشتدت المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيونى.

ويوضح الفصل السادس مدى تطور أساليب المقاومة الفلسطينية فى تلك السنوات الحاسمة ١٩٣٦-١٩٣٩ ضد سلطات الانتداب البريطانى والمشروع الصهيونى. وكانت لهذه الثورة آثار بعيدة على مستقبل القضية الفلسطينية، فقد أعقبها ظهور فكرة تقسيم فلسطين وإبراز فكرة الترانسفير التى لا يزال لها أنصارها بين الزعامات الإسرائيلية.

ويبرز الفصل السابع فكرة تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية وأخرى عربية يقام اتحاد اقتصادى بينهما وفقا للقرار ١٨١ الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

وجاء الباب الثانى بعنوان "استراتيجية النمو والتوسع" فى سبعة فصول. جاء الفصل الأول حول السلام الذى توهم به بن جوريون، عندما حاول الدخول فى المفاوضات مع الدول العربية ولكنها رفضت. ولأنه مؤمن بالمشروع الصهيونى، فإنه مؤمن أيضا باستخدام القوة المسلحة لردع العرب وتسوية القضية الفلسطينية ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ويشير الفصل الثانى إلى أن العالم العربى قد شهد فى الستينات من القرن الماضى نوعا من الحرب الباردة بين الحكومات العربية. فقد نشبت الخلافات بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم، حاكم العراق، وتدهورت العلاقات المصرية مع كثير من الدول العربية، مثل سوريا والأردن والسعودية.

ويعرض الفصل الثالث لمدى نجاح الدبلوماسية الاسرائيلية فى كسب التأييد الأمريكى لموقفها فى عرقلة صدور أى قرار يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضى التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧. وكانت أخطر نتائج حرب ١٩٦٧ على إسرائيل استيلاءها على بقية الأراضى الفلسطينية، الأمر الذى أدى إلى إحياء القضية الفلسطينية.

وقد تناول الفصل الرابع قضية السلام الذى ظل منقوصا، فحاول الرئيس أنور السادات أن

بتوصل إلى تسوية سلمية بمعاونة الولايات المتحدة التى كان يعتقد أنها تملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة السياسية. وخلال حرب ١٩٧٣، كان الطريق إلى السلام ممهدا، حيث بدا العرب يتحدثون عن أنفسهم كقوة كبرى. وبالرغم من كل المحاولات، فقد توصلوا إلى عقد سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، ولم يصلح السلام مع باقى الدول العربية المحتلة.

وفى الفصل الخامس، يؤكد الكاتب سياسة مناحم بيجين التى تدعمها الأصولية اليهودية، والتى تقوم على اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان أجزاء من أرض إسرائيل التاريخية (إسرائيل الكبرى). وبعد أن فشل كامب ديفيد الذى يدعو إلى تجميد الاستيطان الإسرائيلى، اشتعلت الانتفاضة الفلسطينية لتحريكها عام ١٩٨٧.

وفى الفصل السادس، يشير الكاتب إلى تمكن إسحاق رابين (رئيس حزب العمل الإسرائيلى) من التفاوض مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية التى عرفت بعد ذلك باتفاقات أوسلو، ولكنها فشلت، حيث ظلت إسرائيل على موقفها الرافض للعودة إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧.

ويطرح الفصل السابع سؤالا هو: من المسئول عن فشل كامب ديفيد الثانية؟ فقد تم نشر الرواية الملفقة بأن ياسر عرفات هو المسئول الأول والأخير عن فشل المؤتمر، حيث ساعد بيل كلينتون الرئيس الأمريكى الأسبق فى ذلك، مما أتاح الفرصة لأرييل شارون لممارسة سياسته الوحشية ضد الشعب الفلسطينى.

وقد شمل الباب الثالث استراتيجية الحل المنفرد والفصل العنصرى فى خمسة فصول. فالفصل الأول تناول تركيز شارون على الحل المفروض وهو اللجوء إلى استخدام القوة ضد الفلسطينيين، محملا عرفات شخصيا المسئولية عن أعمال العنف. وظل شارون يرفض الدخول فى المفاوضات إلى أن طرح الرئيس بوش مبادرته بشأن إقامة دولة فلسطين فى ٢٤يونيو٢٠٠٢، ولكن مع قبولها تحفظات شارون الأربعة عشر.

وتناول الفصل الثانى خطة شارون التى أعلن عنها فى ديسمبر ٢٠٠٣ (فك الارتباط)، وقام عند تنفيذها بالانسحاب من قطاع غزة وإزالة ما كان فيه من مستعمرات إسرائيلية عام ٢٠٠٥. وهكذا، أصبحت استراتيجية شارون الجديدة تقوم على أساس الفصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية.

ويبرز الفصل الثالث استراتيجية إسرائيل فى مطالبة الفلسطينيين والدول العربية بالاعتراف بأن إسرائيل دولة يهودية. والواضح أن الهدف من ذلك هو تجاهل حقوق عرب ١٩٤٨ وإلغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

ويوضح الفصل الرابع موقف إسرائيل من عرب ١٩٤٨، فقد طردت إسرائيل فى عامى ١٩٤٧/١٩٤٨، ٧٥٠ الف فلسطينى بالإرهاب وتهديد السلاح ولم يتبق سوى ١٧٠ الف فلسطينى.

وقد زادت مخاوف إسرائيل بعد تشكيل بعض الشخصيات الفلسطينية تنظيمات سياسية، خاصة بعد أن نشروا مقالا بعنوان (التصور المستقبلى للعرب فى إسرائيل).

أما الفصل الخامس، فيبرز أبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية وهى الاستيلاء على أكبر مساحة من أرض فلسطين مع اتباع سياسة الترانسفير لإخلائها من الفلسطينيين وتواصلها فى عمليات الاستيطان المكثفة فى القدس والمناطق المحيطة بها، مع إحاطتها بالجدار العازل لتحقيق عملية الفصل التام عن بقية أراضى الضفة.

وجاء الباب الختامى تحت عنوان "البيئة الإقليمية والدولية" فى خمسة فصول. فيبين لنا الفصل الأول مدى استغلال شارون لشن حربه الوحشية ضد الفلسطينيين، خاصة بعد انتفاضة الأقصى التى تختلف عن انتفاضة الحجارة عام ١٩٨٧، وأيضا معارضة سياسة كل من فتح وحماس، فحماس تتمسك بمواصلة النضال المسلح فى حين فتح تدعو إلى المفاوضات مع إسرائيل، حتى وصل بهما الأمر إلى النزاع وسقوط القتلى بينهما.

ويدور الفصل الثانى حول مؤتمر أنابوليس الذى عقد فى ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨، بدعوة من الرئيس بوش. وكان الهدف فى ذلك المؤتمر هو كسب تأييد الدول العربية لسياسته تجاه إيران والعراق، وقد رفضت الدول ذلك. وقد باء المؤتمر بالفشل، وكان من الصعب توصل الفلسطينيين لتسوية نهائية مع الإسرائيليين.

ويشير الفصل الثالث إلى وصول العالم العربى إلى قمة التشرذم، فلم تنجح القمة العربية العشرون التى عقدت فى دمشق فى ٢٩و٣٠ مارس ٢٠٠٨. فقد فشل المؤتمر فى حل الأزمة العربية وما بها من خلافات وانقسامات التى ترجع إلى اختلاف السياسات والمواقف تجاه الدور الذى تؤديه كل من الولايات المتحدة وإيران فى المنطقة.

ويدور الفصل الرابع حول استراتيجية إسرائيل فى الشرق الاوسط والإشارة إلى مشروع القرن الأمريكى الجديد، موضحا فيه اهداف جورج بوش من غزوه للعراق ومبادرته بشأن "الشرق الأوسط الموسع". وكل هذا يمثل خطورة على العالم العربى الذى يهدد بتفكيك دول المنطقة.

ويعرض الفصل الأخير لاحتفالية إسرائيل فى سنة ٢٠٠٨ بمرور ستين عاما على إنشائها. فمنذ بداية المشروع الصهيونى، أدرك الفلسطينيون الخطر. ومنذ تصريح وعد بلفور، لم يكفوا عن النضال والمقاومة. وعلى الرغم من كل محاولات السلام التى باءت بالفشل، فلا بد أن تتمسك السلطة الفلسطينية بنضالها، وعليها أن تتصالح مع حماس وغيرها لتحقيق الوحدة الوطنية لتسوية الصراع الذى لا يزال قائما.

ابتسام احمد فراج

ثغرات فى جدار الجيش الإسرائيلى

عدنان أبو عامر

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٩

فى ظل تصاعد أعمال العنف والقمع الذى يمارسه الاحتلال الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى، متمثلة فى التدمير والقهر والاغتيالات المتواصلة، يكتسب هذا الكتاب أهمية كبيرة ترجع لثلاثة أسباب.

يتمثل السبب الأول فى مضمون الكتاب الذى يتناول قضية شديدة الأهمية، وهى دراسة العيوب الداخلية والتحديات الخارجية التى تواجه الجيش الإسرائيلى، خاصة بعد أن أسفرت حصيلة عقود طويلة من المواجهات العسكرية فى حروب ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٥٦ عن تكوين صورة الجيش الذى لا يقهر". وكما أشار الكاتب، فقد تكونت "الطبيعة الردعية" للجيش الإسرائيلى مما وفر على الدولة مجرد التفكير فى تهديد قادم.

أما السبب الثانى، فيرجع إلى ما استخدمه الكاتب من مصادر ومراجع باللغة العبرية والإحاطة بمختلف الجوانب التسليحية والبنيوية والهيكلية، مستعينا بفقرات رقمية وجداول إحصائية تساعد فى التعرف على أبرز نقاط القوة وجوانب الضعف فيه، وهو ما يجعل الدراسة محايدة وبعيدة عن تهويل وسائل الإعلام فى قدرة جيش الاحتلال.

ويرجع السبب الثالث، وهو الأهم، إلى هدف الكاتب من الدراسة وهو وضع صورة "مغايرة" تعكس الصورة "النمطية" المرسومة فى ذهن القارئ.

وقد تضمن الكتاب اربعة فصول وعدة مباحث فرعية، مهد لها بفصل تناول فيه تعريفا بمؤسسة الجيش الإسرائيلى وتأسيسه. فالجيش الإسرائيلى هو الجهة المركزية المسئولة عن المحافظة على الأمن فى إسرائيل، ويعد أحد الجيوش الأكثر تطورا فى العالم، ويستخدم

وسائل قتالية من إنتاج الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد تأسس الجيش فور إعلان الدولة عام ١٩٤٨، وقام على أنقاض المنظمات الصهيونية المسلحة والكتيبة اليهودية التى حاربت فى الحرب العالمية الثانية مع الحلفاء، والمعروفة باسم "الهاجاناه" وعصابات الأرجون وشتيرن. وقد وقع ديفيد بن جوريون أمر قانون تشكيل الجيش بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٤٨.

ويعد الجيش الإسرائيلى جزءا من جهاز "أمن الدولة" إلى جانب الشرطة وأجهزة المخابرات، وجهاز أمن القيادات، والحرس المدنى، ويكون مع وزارة الدفاع ما يعرف باسم "المؤسسة العسكرية" التى يشرف عليها وزير الدفاع، الشخصية الأساسية فى الحكومة، وفى بعض الأحيان يصبح رئيسها.

ويضم الجيش أربع قيادات واسعة: قيادة الشمال، وقيادة الوسط، وقيادة الجنوب، وقيادة الجبهة الداخلية.

وتنقسم أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية إلى ثلاثة:

١- جهاز الأمن الداخلى "الشاباك": وهو جهاز خاضع مباشرة لرئيس الحكومة، مكلف بوقاية الأمن داخل إسرائيل، كما يتولى عمليات الاعتقال فى صفوف نشطاء المقاومة.

٢- شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان": يترأسها ضابط برتبة جنرال، وتعد أحد الأجهزة الأمنية المهمة والسرية فى "إسرائيل". وبعد أن تشكلت السلطة الفلسطينية، أخذ يسهم بدور كبير فى النشاط الاستخبارى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبحت الشعبة جهازا مستقلا عن الجيش، ابتداء من سنة ١٩٥٤.

٣- جهاز الأمن الخارجى "الموساد": تأسس سنة ١٩٥١ بقرار من بن جوريون أول رئيس وزراء، ليكون بمثابة ذراع استخبارات خارجية رئيسية.

وقد ارتبط اسم الموساد بسلسلة طويلة من الإخفاقات التى هزت صورته -إلى جانب سلسلة من النجاحات- وتسببت مرارا بحرج بالغ لـ "إسرائيل"، وأحيانا ألصقت ضررا على المستوى الدولى.

وقد أشار الباحث خلال هذا الفصل إلى الإخفاقات الاستخبارية فى حرب لبنان، فقد شكلت نموذجا صارخا على فداحة الأخطاء الاستخبارية، والثغرات الأمنية التى وقعت فيها مختلف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. ولعل الإخفاق الأكبر للجيش يكمن فى نجاح حزب الله، وهو منظمة تخوض حرب عصابات، فى "خطف دولة بأكملها" بعد سنوات من التسلح والتخفى، لتستفيق إسرائيل لتجد الحزب أكثر تنظيما وأكفأ قتاليا وتدريبا مما كان فى السابق.

وهناك شواهد تشير بما لا يدع مجالا للشك إلى أن العقبات التى واجهها الجيش أمام حزب الله لم تكن فقط متعلقة بالناحية اللوجيستية، وإنما بصورة أساسية شكلت إخفاقا استخباريا شموليا فى فهم الواقع اللبنانى.

وبالنسبة للتجنيد فى الجيش الإسرائيلى، فعلى الرغم من أن التجنيد إلزامى من الناحية الرسمية، إلا أن نسبة غير بسيطة لا تتجند من المجتمع الإسرائيلى لأسباب مختلفة، قد تكون سياسية أو متعلقة بالضمير الشخصى، وتسمى هذه الظاهرة ظاهرة رفض الخدمة العسكرية، ويطلق على الذين يقومون بها "الرافضين".

ويقدر عدد الجيش ٤٥٠ ألفا. أما جيش الاحتياط، فيقدر بـ ٦٠٠ ألف. ووفقا للتقديرات، فإن نسبة الشباب غير المجندين آخذة فى الازدياد.

ويرجع أحد العيوب داخل الجيش إلى:

١- تهرب جنود الاحتياط: حيث شهدت سنة ٢٠٠٠ تجنيد واحد من كل خمسة جنود فى صفوف الاحتياط.

٢- التراجع فى قدرات الجيش وتأهيله: وفقا للتقارير الصادرة عن جهات مقربة من مؤسسة صنع القرار العسكرى فى تل أبيب، فإن ٢٠٪ من الجنود فى الوحدات الميدانية فى أهلية تنفيذية "منحطة" ويحتاجون لتدريب أساسى من البداية.

٣- تزايد نفوذ المتدينين فى الجيش: حيث تشير المعطيات الميدانية فى الجيش إلى شيوع ظاهرة واضحة تتزايد يوما بعد يوم، وهى ظاهرة انتشار القبعات الدينية "الكيبا". ومكمن الخطورة أن يصبحوا بعد سنوات قليلة العمود الفقرى للجيش، مما يعنى أن "إسرائيل" ستصل لمرحلة لا يسمى فيها الجيش "جيش الدفاع الإسرائيلى" بل جيش الدفاع لـ "إسرائيل الدينية".

٤- التمييز ضد تجنيد النساء: فإسرائيل هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تفرض خدمة عسكرية إلزامية على النساء. وعلى الرغم من أن شيوع سلوك التمييز ضد المجندات بدأ ينتشر فى السنوات الأخيرة فى صفوف قيادات الجيش، فإن استمرار ذلك سيؤدى فى النهاية لإبعادهن عن الخدمة الكاملة، مما يمس بانخراطهن المتساوى فى المجتمع.

ويختتم المؤلف الفصل الأول بالحديث عن تراجع العقيدة القتالية الإسرائيلية. فقد عزز الاحتلال المتواصل لجنوب لبنان وأحداث الانتفاضتين الفلسطينيتين من حاجة الجيش الإسرائيلى للمواجهة مع فصائل المقاومة، مما أدى إلى إخفاق العقيدة القتالية أمام المقاومة. فقد تحولت المواجهة فى حرب عامة ومنطقة مفتوحة، مثل حرب اكتوبر ١٩٧٣، إلى مواجهة حزبية فى مناطق سكنية وإعداد علم قتالى مهنى ضد حرب العصابات ورجال المقاومة. وفى إطار هذه الإعدادات، شكل وحدات خاصة ووحدات مستعربين للعمل ضد المقاومين.

وفى الفصل الثانى الذى يقع تحت عنوان "الإخفاقات العسكرية للجيش الإسرائيلى"، يلقى الكاتب الضوء من خلال أربعة مباحث على هذه الإخفاقات المتمثلة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتأثيرات السلبية لانتفاضة الحجارة بين عامى ١٩٨٧-١٩٩٣، وانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، والفشل العسكرى الإسرائيلى أمام حزب الله، وأسباب وقوع الجيش فى هذه الإخفاقات العسكرية.

وقد بدأ الكاتب هذا الفصل بحرب أكتوبر، التى دلت على بعد الجيش عن المهنية والاحتراف، وتعلقه بميزته الشخصية كجيش مهاجم وحاسم، وأن أى تغيير فى تنظيم القوات، والتسلح والقدرات العسكرية، ليست له أى قيمة ما لم يقابله تغيير فى التفكير، الذى يأخذ أبعاده فى التدريب والاستعداد.

كما تناول الكاتب تأثيرات الانتفاضتين، فقد تمثل رد الفعل الإسرائيلى الأولى على أحداث انتفاضة الحجارة بإشهار القبضة الحديدية فى وجه الفلسطينيين، حيث فاجأت الانتفاضة الأوساط الإسرائيلية، لاسيما العسكرية، بقوتها وشموليتها واستمراريتها. ولم يخطر ببال تلك الأوساط الإسرائيلية أن سكان المناطق سيجرءون على تحدى سلطتهم العسكرية بانتفاضة شعبية عارمة.

كما أصاب الارتباك القيادة الإسرائيلية السياسية والعسكرية على حد سواء، لأنها لم تستطع تحديد طبيعة الانتفاضة بدقة: هل هى حرب؟ أم هى تمرد؟ وكيف يمكن وضع حد لها؟ أم هى نزاع طويل؟ وإلى متى سيستمر؟

وساد اتفاق فى الحكومة والجيش على أنها حرب جديدة بقواعد مختلفة، ورفض معظم الوزراء اعتبارها نزاعا طويلا.

أما الانتفاضة الثانية، كما يسميها الفلسطينيون، أو انتفاضة ٢٠٠٠ "الأقصى" التى لم نصل بعد لكتابة سطورها النهائية، فإنها تعد حالة معقدة للغاية بالنسبة للجيش الإسرائيلى.

وقد لخص المؤلف آثار الانتفاضة وتبعاتها على بنية الجيش ومعنوياته، وإفشال مخططات الاحتلال التوسعية والأمنية والسياسية والاقتصادية، نتيجة للعديد من الأسباب، منها: قدرة الانتفاضة الذاتية، وثباتها فى مواجهة العدوان، واكتساب الثقة الشعبية، فضلا عن مبدئية الانتفاضة وتمسكها بالحق، ورفض منطق المساومة على الحقوق، ونجاح الانتفاضة فى تقوية العلاقات السياسية مع القوى المؤثرة والشريكة فى الصراع محليا وإقليميا. والأهم من ذلك إنتاج الانتفاضة لظاهرة العمليات الاستشهادية، وإحداثها تصدعا فى المجتمع والخطاب الإسرائيلى.

ولعل ما سبق دفع بالمؤرخ بنتسيون نيتانياهو والد بنيامين نيتانياهو للقول: من يحلم بالأمن والاستقرار والهدوء فى هذه البلاد، يبحث عن

أوهام لا يمكن أن تتحقق، فما دام الفلسطينيون يرون يوم استقلالنا يوم نكبتهم، فإن المواجهة ستبقى متواصلة وغير قابلة للتوقف.

ونتيجة ما سبق، شهدت الانتفاضة تحولا في طابع القوات الإسرائيلية التي عملت في الضفة وقطاع غزة، تحولا له علاقة بالأهداف السياسية.

وقد استعرض الكاتب الدروس الإسرائيلية المستفادة من الانتفاضة، وأخطاء التعامل الإسرائيلي مع الانتفاضتين. فقد تطرق الجنرال جيورا أيلاند، رئيس قسم التخطيط في هيئة الأركان، للأخطاء التي ارتكبها الجيش، سياسيا وعسكريا، خاصة عدم الاستعداد لهذه المواجهة، لا بالمفهوم التنظيمي ولا بالمفهوم الفكري. فقد وقع أكثر من ألف قتيل ونحو ستة آلاف جريح. كما أدى تصاعد الانتفاضة لفقدان الإحساس بالأمن الشخصي، وباتت طرق الضفة غاية في الخطورة. وفي المجال السياسي، دفعت إسرائيل ثمنا باهظا، لاسيما في علاقاتها بالدول العربية.

وقد هزت العمليات الاستشهادية للمقاومة الفلسطينية عمليا نظرية الأمن الداخلي الإسرائيلي، وأصابت قوة الردع الإسرائيلية. كما انكشفت قوة الردع أمام مقاومة حزب الله من خلال هشاشة قدرتها الداخلية على المانعة، وتآكل قدرتها العسكرية على الردع الذي بدا واضحا في التأييد الشعبي الإسرائيلي المتفاوت للخروج من جنوب لبنان، والاستمرار في بناء الجدار الفاصل الذي حمل في طياته اعترافا إسرائيليا بالعجز عن تحمل أثمان المقاومة، وما تحمله من أبعاد سياسية واقتصادية وديموغرافية تهدد الوجود الإسرائيلي.

ونظرا لأهمية المخاطر الداخلية التي تحيط بالجيش الإسرائيلي، فقد أفرد لها الكاتب الفصل الثالث وأوجز هذه المخاطر في تراجع الجيش عن أداء مهامه العسكرية. وهنا، يطرح الكاتب تساؤلا هو: هل الجيش جيش حربي أم جيش قمع؟

هذا إلى جانب مظاهر التفكك في الجيش، والتي تتمثل في سرقة السلاح من القواعد العسكرية، وإهمال الجنود والمركبات، وتراجع الثقة في الجيش. حيث أفاد استطلاع للرأي -أجرته جريدة هآرتس الإسرائيلية- بأن ثقة الشباب الإسرائيلي في الجيش انخفضت بنسبة ٧٪ خلال السنوات الأخيرة.

كما يُمثل رفض الخدمة العسكرية في الجيش أحد أهم المخاطر الداخلية التي تواجه الجيش. ويعرض الكاتب لحجم انتشار الظاهرة وأسباب انتشارها والمواقف السياسية والعسكرية والشعبية، من خلال موقف الجيش وموقف الحكومة والأحزاب والموقف الشعبي.

وخصص الكاتب الفصل الرابع لشرح التهديدات الخارجية على الجيش الإسرائيلي، وأوضحها في خمسة تهديدات، أولها: التهديد الاستراتيجي للمقاومة الفلسطينية، التي شاركت في العمليات العسكرية، إلا أن حركة حماس تميزت بدورها البارز، وهو ما دفع بشعبة الاستخبارات للتحذير من أن قوى المقاومة عموما وحركة حماس خصوصا، لاسيما في قطاع غزة، تقيم جيشا شبه نظامي، مما سيجعل "إسرائيل" في غضون سنة عرضة لمخاطر وتهديدات لم تشهدها من قبل. فالصواريخ التي تطلقها حماس من القطاع تعد "قنبلة ذكية" بفضل قوتها النفسية، لأن قذيفة واحدة أدخلت عشرات آلاف الإسرائيليين في دائرة الرعب.

أما التهديد الخارجي الثاني، فيأتي من حزب الله، حيث ينطلق من اعتبارات ذاتية تخص الحزب، وموضوعية تخص تل أبيب. فالعقيدة العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية قائمة منذ سنة ١٩٤٨ على أساس أن "إسرائيل" لم تتمكن من البقاء والاستمرار، إذا لم تكن الأقوى عسكريا. فحزب الله يشكل تهديدا ليس فقط على الجيش الإسرائيلي، بل على الدولة ذاتها، أكبر من الخطر الذي تمثله سائر التنظيمات الفلسطينية، فهو يملك كميات كبيرة من الصواريخ والقذائف التي تستطيع إصابة مدن في قلب "إسرائيل". فالحزب ليس دولة يمكن التفاوض معها، كما حدث مع مصر والأردن وسوريا، بل إنه يستمد قوته العسكرية ومبرر وجوده إلى حد كبير من كونه في حال عداء مستمر مع إسرائيل.

وقد شرح الكاتب بالتفصيل أخطاء تعامل الجيش مع حزب الله، فقد عوضوا الفشل بإيقاع أكبر الضرر بلبنان الدولة، كما اتبعت السياسة الانتقامية المتعارضة مع الجيش العصري.

أما التهديد الثالث، فيكمن في فتح جبهات حربية جديدة، والتي تتمثل في تزايد المخاطر الناجمة عن صعود نفوذ إيران في العراق وعموم الشرق الأوسط، والجبهة السورية التي عاودت التهديدات، وحركات الجهاد العالمي التي تسميها إسرائيل "الإرهاب الدولي". فالصورة الإجمالية للتهديدات السابقة تشير إلى أن الجيش الإسرائيلي يواجه ما يمكن أن يسمى "قوس تهديدات" واسعة، هذا فضلا عن تراجع المساعدات العسكرية الأمريكية.

وأخيرا، يوضح الكاتب في الخاتمة أن دراسته لا تقول إن الجيش الإسرائيلي لم يعد بمقدوره خوض حروب وتحقيق انتصارات، بل إن قواته العسكرية وإمكانياته اللوجيستية، وترسانته التسليحية، باتت أقوى من دول المنطقة. ومع ذلك، فإن ما "تناسب عكسيا" مع هذا التقدم العسكري ذلك التراجع في الإرادة والعزيمة التي تحرك كل هذه القوات والجنود، الأمر الذي شهد به عدد من الجبهات الحربية في فلسطين وخارجها.

منال البطران

القانون الدولي الجنائي .. دراسة في النظرية العامة للجريمة الدولية

د. محمد عبدالمنعم عبدالغني

دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨

يتعرض مؤلف هذا الكتاب إلى الجانب الموضوعي للجرائم الدولية فحسب، وهو مايعرف بالنظرية العامة للجرائم الدولية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أن الحد من الجريمة الدولية ومساءلة مقترفيها وعقابهم يشكل الهدف الرئيسي للقانون الدولي الجنائي، باعتباره فرعا حديثا من فروع القانون الدولي. كما يهدف الكتاب إلى محاولة فض الاشتباك في الجريمة الدولية وما قد يشوبها من جرائم أخرى أو - بعبارة أدق - لإزالة الغموض الذي لا يزال يكتنف كنه الجريمة الدولية. لذا، فضل المؤلف تقسيم دراسته إلى ستة فصول، يتناول الفصل الأول المعنون باسم "ماهية الجريمة الدولية" عدم اتفاق آراء الفقهاء بشأن تعريف الجريمة الداخلية، إذ لم تستقر على تعريف محدد. فقد درجت التشريعات الداخلية على عدم وضع تعريف للجريمة، تاركة أمر ذلك للفقه. ولم تشذ الجريمة الدولية بدورها عن القاعدة، فقد تعددت واختلفت آراء الفقه الدولي بشأنها، أيضا لم تشتمل أي من نصوص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على تعريف لهذه الجريمة. لذا، فقد اجتهد الفقه الدولي محاولا تحديد مفهوم هذه الجريمة وماهيتها، موضحا طبيعتها وذاتيتها التي تميزها عما سواها من الجرائم الأخرى. ويلاحظ أن الأمم المتحدة قد بذلت جهودا مضنية من أجل تقنين الجرائم الدولية، فقد قامت بصياغة المبادىء المستقاة من محاكمات نورمبرج. كما أوضح الكاتب أن للجريمة الدولية طبيعة خاصة بها، إذ إن الجرائم الدولية يحددها القانون الدولي الجنائي، وهو قانون عرفي بحسب الأصل، شأنه شأن القانون الدولي العام، وهذا ما أوضح صعوبة التعرف على الجريمة الدولية. إذ إن مثل هذا التعرف يتطلب الاستقراء الدقيق للعرف الدولي، وهو أمر ليس باليسير، إذ تكتنفه صعوبات حاول المجتمع

الدولى كثيرا منذ الحرب العالمية الثانية الخلاص منها بتقنين الجرائم الدولية، وأعد لذلك مشروعات عديدة، أثمرت تلك المحاولات عن اعتماد نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، والذى قنن الجرائم الدولية والعقوبات المقررة لها. ولذا، كان مفهوم الجريمة الدولية فى حالة تطور مستمر، شأنها فى ذلك شأن القانون الدولى الذى يتطور ويتسع مضمونه من يوم لآخر. أما عن ذاتية الجريمة الدولية، فقد أوضح الكاتب أن الجريمة الدولية تتمثل فى العدوان على المصالح والقيم التى يحرص المجتمع الدولى أشد الحرص على حمايتها، ولذلك يوليها القانون الدولى الجنائى جل عنايته بهدف حمايتها والمحافظة عليها. وتتعلق هذه المصالح بالركائز الأساسية التى يترتب على المساس بها زعزعة الأمن والاستقرار فى الجماعة الدولية.

وجاء الفصل الثانى بعنوان "أركان الجريمة الدولية"، حيث يعرف ركن الجريمة بأنه أمر يتوقف عليه وجود الجريمة، فلا قيام لها بدونه، وهو يختلف عن الظرف، إذ هو أمر يلحق بالجريمة بعد اكتمال أركانها، ويؤثر على عقوبتها، سواء بالتشديد أو بالتخفيف أو بالاستبعاد. وقد أوضح المؤلف اختلاف آراء الفقه حول تعداد أركان الجريمة، وأنه يكاد ينعقد بين الفقهاء الإجماع على ركنين لا يتصور وجود الجريمة دونهما، وهما الركن المادى للجريمة والركن المعنوى. أما باقى الأركان، مثل الركن الشرعى، فقد كان محلا للجدل والخلاف الفقهى. كما أوضح الكاتب أركان الجريمة فى عدم المشروعية: وهو الركن الأول من أركان الجريمة، بل إن جوهر الجريمة يفترض أن السلوك الذى تقوم به هو سلوك غير مشروع، أى محل تأثيم من القانون الجنائى.

الركن المادى للجريمة وهو مظهرها الخارجى أو كيانها المادى، أو هو الماديات المحسوسة فى العالم الخارجى كما حددها نص التجريم. فكل جريمة لا بد لها من ماديات تتجسد فيها الإرادة الإجرامية لمرتكبها. لذا، فالقاعدة فى القانون أنه لا جريمة بغير ركن مادى. وأوضح الكاتب الصور المختلفة للركن المادى للجريمة الدولية والمتمثلة فى الشروع فى الجريمة ومرحلة البدء فى التنفيذ، والمساهمة الجنائية فى الجرائم الدولية.

الركن المعنوى للجريمة: وهوعلاقة نفسية تربط بين ماديات الجريمة وشخصية الجانى، وجوهر هذه العلاقة هو الإرادة، وهذه العلاقة محل للوم القانون. كما أوضح أن المشرع الدولى قرر أن الشخص لا يسأل جنائيا عن ارتكاب الجريمة ولا يعاقب عليها إلا إذا تحققت وتوافرت الأركان المادية مع توافر القصد الجنائى والعلم. حيث عرف الكاتب ماهية القصد الجنائى فى كل من الجريمة الداخلية والجريمة الدولية. وأوضح أنه لا خلاف بين ذلك المفهوم فى كل من الفرعين من القانون فكلاهما ينهض على العنصرين نفسيهما: (العلم والإرادة). كما تطرق المؤلف لصورة أخرى للركن المعنوى فى الجرائم غير العمدية وهى الخطأ غير العمدى فى الجريمة الدولية، حيث عبر عنه الكاتب فى أنه جوهر الجريمة غير العمدية وأنه يختلف عن القصد الجنائى بصورتيه، حيث تتجه الإرادة على نحو يقينى أكيد إلى إحداث النتيجة الإجرامية فى القصد المباشر. بينما فى القصد الاحتمالى، تتوافر نية قبول النتيجة الإجرامية مع العلم بها والشك فى إمكانية حدوثها، موضحا أن الجريمة الدولية تتخذ صورة العمد أو غير العمد. فليس هناك ما يبرر أن يقتصر الجزاء على الصورة العمدية، إذ إنه من المتعين كفالة حماية شاملة للقانون الدولى الجنائى من جميع صور المساس به.

وأخيرا، عرض الكاتب للركن الذى يميز الجريمة الدولية عما سواها من الجرائم، ألا وهو الركن الدولى، حيث اعتبر الركن الدولى هو الركن الوحيد المميز للجريمة الدولية عن الجرائم العادية المجرمة فى القوانين الوطنية، وإن كان هناك اختلاف حول تحديد مضمون هذا الركن.

ثم يأتى الفصل الثالث بعنوان "انتفاء عدم المشروعية .. أسباب الإباحة" ليعرف قواعد الإباحة بأنها هى القواعد التى تبين الأسباب التى من شأنها إزالة صفة التجريم عن أفعال سبق أن جرمتها قواعد التجريم، وهى ظروف مادية إذا ما أضيفت إلى الفعل المجرم، تسحب عنه الصفة الإجرامية ويصبح مشروعا أو مباحا، بعد أن كان غير مشروع. كما تناول الكاتب فى دراسته حق الدفاع الشرعى والمعاملة بالمثل وأمر الرئيس. حيث أوضح أن الدفاع الشرعى يستند إلى غريزة طبيعية فى النفس البشرية حين تكون مهددة بالاعتداء، وأنه إذا حرمت الفرد من هذا الحق فإنك بذلك تصبح شريكا لكل الأشرار.

أما عن المعاملة بالمثل، فقد أشار المؤلف إلى أن المعاملة بالمثل تتخذ إحدى صورتين، تقع إحداهما فى زمن الحرب، بينما تحدث الثانية فى وقت السلم، وتناول كلتيهما بالبيان تباعا. كما أوضح ماهية تقدير المعاملة بالمثل كسبب من أسباب الإباحة، وخلص إلى ان المعاملة بالمثل معترف بها فى العرف الدولى كإجراء يتخذ ضد الدولة أثناء الحرب لإجبارها على الرجوع إلى النظام ووضع حد لخروجها عن القانون الدولى وعدم احترامها له.

وعن امر الرئيس الأعلى، تساءل المؤلف عما إذا كان الرئيس يعد سببا من اسباب الإباحة من عدمه، وخلص إلى ان أمر الرئيس يعد سببا للإباحة فى القانون الداخلى وذلك بشروط معينة طبقا لنص المادة (٦٣) عقوبات مصرى. اما فى القانون الدولى الجنائى، فقد خلص إلى ان الرئيس لا يعد سببا من اسباب الإباحة فى القانون الدولى الجنائى، موضحا القيمة القانونية لامر الرئيس وموقف النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية من أمر الرئيس الأعلى.

أما الفصل الرابع فقد جاء بعنوان "موانع المسئولية الجنائية"، وفيه خلص المؤلف لمفهوم موانع المسئولية فى أنها هى الظروف الشخصية للجانى، والتى بتوافرها لا تكون لإرادته قيمة قانونية فى توفير الركن المعنوى للجريمة. وأوضح أن الجانى قد يرتكب الجريمة بسبب قوة ليس فى استطاعته مقاومتها، وهو ما يسمى حالة الإكراه، أو قد يرتكب الجانى جريمته وفقا لحالة الضرورة، وفيها أوضح المؤلف اختلاف آراء الفقه فى وضع تعريف محدد جامع مانع لفكرة الضرورة، فقام بتعريفها وفقا للمحاولات الفقهية المختلفة. كما أشار إلى حالتى: أمريكا والمكسيك والخلاف حول مطاردة الخارجين على القانون عام ١٨٣٦، وحادثة مطار لارنكا بين قبرص ومصر سنة ١٩٧٨ فى ضوء الحديث عن الممارسات الدولية وحالة الضرورة.

ونظرا لما تمثله المسئولية الجنائية من أهمية قصوى بالنسبة لدراسة الجريمة بصفة عامة، والجريمة الدولية بصفة خاصة، فقد عرجت الدراسة فى فصلها الخامس المعنون "المسئولية الجنائية الدولية" على أحكام المسئولية الجنائية عن الجرائم الدولية. وقد أوضح هذا الفصل أنه إذا كانت الحرب العالمية الأولى تعد نقطة البداية التى قادت إلى تحريك فكرة المسئولية الجنائية الشخصية ضد مرتكب الجرائم الدولية، فإن الحرب العالمية الثانية تعتبر نقطة البداية الحقيقية نحو ترسيخ فكرة المسئولية الجنائية. كما تناول المسئولية الجنائية الدولية خلال الفترة بين الحربين العالميتين كما أبانت تطبيقات تلك المسئولية الجنائية الشخصية فى ميثاقى نورمبرج وطوكيو، وكذلك فى النظام الأساسى لمحكمتى يوغوسلافيا السابقة ورواندا، ومظاهر تلك المسئولية كذلك فى نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أقرت جميع تلك المواثيق والنظم الدولية المسئولية الجنائية الشخصية للفرد الطبيعى عن الجريمة الدولية. وأخيرا، أوضح الكاتب الاتجاهات الفقهية التى أثارت جدلا عميقا بين فقهاء القانون الدولى بشأن المسئولية الجنائية عن الجرائم الدولية، وقد كان لهذا الجدل أثره فى انقسام الفقه الدولى الجنائى، وذلك فيما يتعلق بالمسئولية عن الجريمة الدولية إلى ثلاثة مذاهب تناولها الكاتب بشكل من الإيضاح. وخلص إلى أن المذهب الذى يأخذ بالمسئولية الجنائية للشخص الطبيعى هو المذهب السائد فى الفقه الدولى المعاصر، فالأشخاص الطبيعيون هم الذين يرتكبون الجرائم. كما انه لا يمكن كفالة تنفيذ واحترام نصوص القانون الدولى إلا بعقاب الأفراد الطبيعيين المرتكبين لهذه الجرائم، واستدل على ذلك بما سارت عليه السوابق وما قررته الوثائق الدولية.

وأخيرا، ونظرا للاهمية القصوى التى تمثلها العقوبة بالنسبة للجريمة الدولية فى القانون الدولى الجنائى، فقد استعرض المؤلف بالفصل

السادس "عقوبة الجريمة الدولية"، فأوضح أن المحكمة الجنائية الدولية تراعى عند قيامها بتحديد مقدار العقوبة، وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، عدة أمور قد تؤدى إلى تخفيف أو تشديد العقوبة. كما أوضح سلطة المحكمة الجنائية الدولية فى تخفيض العقوبة، وأوضح أيضا أنه إذا كان الأصل فى حق الدولة فى العقاب أن يتحقق اقتضاؤه باخضاع مرتكب الجريمة للعقوبة، فإن هناك أسبابا تحول دون هذا الاقتضاء. ترجع هذه الأسباب إلى التقادم والعفو عن العقوبة، وكذلك وفاة المحكوم عليه. ولكن الكاتب اقتصر فى دراسته على كل من التقادم والعفو عن العقوبة، مسترسلا فى الحديث عن معنى كل منهما وموضحا نوعية الجرائم التى تخضع لها. كما اختتم الكاتب دراسته، موضحا خلو نصوص النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسى ١٩٩٨) من نص صريح يقرر عدم تقادم عقوبة الجرائم الدولية، مطالبا بتضمين نظام روما الأساسى نصا يقرر صراحة عدم تقادم العقوبة الصادرة فى الجرائم الدولية.

نرمين سيد عزب سليمان

العلاقات بين الكونغو كينشاسا (زائير) وإسرائيل (١٩٦٠-١٩٨٢)

سامى صبرى عبد القوى

رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، اغسطس ٢٠٠٨

بالرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التى تناولت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، إلا انه يؤخذ على هذه الدراسات تركيزها على الإطار العام لتلك العلاقات دون أن تؤطر للعلاقات الثنائية بين إسرائيل والدول الإفريقية، كل على حدة. ومن ثم، فإن اهمية موضوع هذه الدراسة يكمن فى كونه محاولة لتأطير العلاقات الثنائية بين إسرائيل والكونغو كينشاسا(زائير).

وتشير الدراسة إلى نجاح إسرائيل فى احتواء القادة الأفارقة، والذى تمثل فى شخصية الرئيس موبوتو، حيث وصفت علاقاته بإسرائيل بأنها وثيقة، تلك العلاقة التى بدأت عقب الاستقلال مباشرة، بصفته رئيسا لأركان الجيش، والتى توثقت بشدة فى أثناء زيارته لإسرائيل فى أغسطس ١٩٦٣، وقيامها بتنظيم دورة مكثفة خاصة له فى الهبوط المظلى. وبدأت هذه العلاقة تؤتى أكلها بعد استيلائه على السلطة، حيث قام فى عام ١٩٦٩ بتعيين مدربه على الهبوط المظلى مستشارا عسكريا له. وتنبع أهمية الموضوع كذلك من أن الكونغو كانت أكثر الدول الأفريقية اعتمادا على إسرائيل فى إعادة تنظيم وتدريب وتسليح جيشها، خاصة سلاح المظلات، بتأييد ودعم من الولايات المتحدة.

ويزيد من أهمية الرسالة اعتمادها على العديد من الوثائق غير المنشورة، يأتى فى مقدمتها الوثائق الإسرائيلية، الصادرة عن "أرشيف دولة إسرائيل" Israel State Archive (ISA)، وهى وثائق باللغة العبرية قام الباحث بترجمتها للغة العربية، وقد تناولت جوانب مهمة فى العلاقات بين الدولتين على جميع مستوياتها، من أبرزها "الخطوط العريضة للمحادثات مع زعماء الكونغو"، ووثيقة" العلاقات بين الكونغو وإسرائيل، وتقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية"، والتى تحدثت عن الوفد الرسمى الإسرائيلى الذى زار الكونغو للمشاركة فى احتفال الاستقلال، والمعونات التى قدمتها إسرائيل للكونغو، وغيرها الكثير من الوثائق المهمة.

وتكونت الدراسة من مقدمة وخمسة فصول، أولها الفصل التمهيدى الذى جاء بعنوان "التغلغل الصهيونى فى الكونغو قبل الاستقلال"، وتمت فيه معالجة دوافع التغلغل، والتى تعددت وتنوعت طبقا لأولويات ومصالح السياسة الخارجية الإسرائيلية، كما عالج دور بلجيكا والغرب فى التمهيد لإسرائيل فى الكونغو، مركزا على طبيعة العلاقات بين إسرائيل وبلجيكا فى ذلك القطر. ثم تطرق الفصل إلى إبراز مظاهر التغلغل الصهيونى فى الكونغو، والتى تمثلت فى مشروع إقامة وطن لليهود فى الكونغو فى عام ١٩٠٣، عارضا أسباب فشله، ثم الجالية اليهودية فى الكونغو، متتبعا بداية تكوينها وتطورها، ودورها فى الحياة الكونغولية، خاصة الاقتصادية، ثم المنظمات الصهيونية الممثلة فى الكونغو. وتناول أيضا صلات إسرائيل بزعماء الكونغو قبيل الاستقلال، حيث تم شرح صلاتها بكل من لومومبا، وكازافوبو، وتشومبى وجيزنجا، وأدولا، وإليو.

وتناول الفصل الأول " العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين "، خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣، من خلال إبراز موقف إسرائيل من انفصال كاتنجا، وموقفها من اغتيال لومومبا، وموقفها فى ظل حكومة أدولا، وسعيها لإقامة علاقات وطيدة معه، ثم موقفها فى ظل حكومة تشومبى، والتطرق إلى قضية المرتزقة الإسرائيليين، التى أثيرت بشدة فى عام ١٩٦٤، عندما نشبت حرب أهلية بين الحكومة المركزية فى ليوبولدفيل وبين العناصر المعارضة لها. كما تناول الفصل العلاقات السياسية بين البلدين فى عهد موبوتو، منذ توليه السلطة فى نوفمبر ١٩٦٥، حتى قيامه بقطع العلاقات مع إسرائيل فى ٤ أكتوبر ١٩٧٣، موضحا الأسباب والظروف التى دفعته للإقدام على هذه الخطوة، وطبيعة العلاقات غير الرسمية خلال انقطاع العلاقات، وكيفية إدارة إسرائيل لمصالحها خلال تلك الفترة.

ثم تعرض الفصل إلى استئناف العلاقات بين البلدين فى١٤ مايو ١٩٨٢، موضحا الأسباب التى دفعت موبوتو لذلك، ورد الفعل العربى والإفريقى إزاء تلك الخطوة، والنتائج التى ترتبت عليها باستنكار عربى وإسلامى واسعين.

أما الفصل الثانى "العلاقات العسكرية والأمنية"، فقد تناول الكونغو فى الاستراتيجية الإسرائيلية، وأهداف إسرائيل العسكرية فى هذا القطر، ثم علاقة إسرائيل بموبوتو منذ الاستقلال حتى استيلائه على السلطة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥، ودورها فى ذلك، وتفاعلات العلاقات العسكرية بين إسرائيل والكونغو فيما بين ١٩٦٠- ١٩٧٣، وذلك من خلال تقسيمها لثلاث مراحل، طبقا لطبيعة النشاط العسكرى الغالب فيها. فالمرحلة الأولى من ١٩٦٠-١٩٦٣(مرحلة المباحثات)، والثانية من منتصف ١٩٦٣-١٩٦٧(مرحلة التدريب)، والثالثة من ١٩٦٨-١٩٧٣ (مرحلة التسليح).

كما أبرز الفصل النشاط الاستخباراتى الإسرائيلى فى الكونغو، من خلال جهاز الموساد، كما تناول الارتباطات العسكرية والاستخباراتية خلال مرحلة انقطاع العلاقات،والتى تميزت بتكثيف إسرائيل لنشاطها الاستخباراتى، قياسا بالأنشطة العسكرية الأخرى.

وفى الفصل الثالث، تم تناول " العلاقات الاقتصادية والفنية"، من خلال الحديث عن أدوات وميادين العلاقات الاقتصادية والفنية، والتى تركزت فى ثلاثة عناصر رئيسية هى: المعونات وبرامج التدريب، والعلاقات التجارية، والاستثمارات. ثم تناول الفصل مظاهر العلاقات الاقتصادية والفنية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣، من خلال الإشارة إلى المعونات الفنية، التى قامت إسرائيل بتقديمها للكونغو، والتى بدأ الإعلان عنها منذ اليوم الأول للاستقلال.

وفى الفصل الرابع "الكونغو والصراع العربى- الإسرائيلى"، تم تناول محددات الموقف الكونغولى من قضية الصراع العربى الإسرائيلى، والتى كان منها العلاقات الخاصة والوثيقة بين موبوتو وإسرائيل، وأن مصر دولة أفريقية وعنصر فاعل ومؤثر فى قضايا القارة، بالإضافة إلى تحليل التصويت الكونغولى على

قضية الصراع فى الأمم المتحدة، خلال الفترة الزمنية للدراسة، ثم فى الفترة من ١٩٦٠-١٩٧٣، ثم خلال فترة انقطاع العلاقات. كما تم إيضاح الموقف الكونغولى فى منظمة الوحدة الإفريقية، قبل تداول القضية فى أروقة المنظمة، ثم بعد بداية تداولها فى المنظمة بعد عدوان يونيو ١٩٦٧. وأخيرا، تم التعرض لموقفها من مبادرة السلام المصرية، والتى طرحها السادات فى نوفمبر ١٩٧٧، وما ترتب عليها من اتفاقات كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨، و معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩.

و قد خلصت الدراسة إلى أن إسرائيل كانت هى البادئة باتخاذ خطوات الاتصال بالكونغو، وفق الاستراتيجية التى وضعتها وزيرة الخارجية جولدا مائير فى يناير عام ١٩٥٨، بشأن خلق روابط مع الدول الإفريقية المهيأة للاستقلال، أى أن هذه الاستراتيجية وضعت بعد استقلال غانا عام ١٩٥٧، وتأسيس سفارة لها فى أكرا. وقد نفذت هذه الاستراتيجية من خلال إقامة علاقات مع بلجيكا فى الكونغو، وهو ما يعنى أن التغلغل الإسرائيلى تم برعاية بلجيكية بحكم كونها الدولة المستعمرة لها وصاحبة الأمر والنهى بها.

كما خلصت الدراسة إلى أن إسرائيل كانت هى الأكثر حرصا على إقامة وتنمية العلاقات الدبلوماسية السياسية، وقد برز ذلك من خلال تسمية إسرائيل لسفيرها فى الكونغو فى ١٧ يونيو ١٩٦٠، أى قبيل إعلان الاستقلال مباشرة، فى حين أن الكونغو لم تعر هذه العلاقات اهتماما كبيرا، حتى إن ممثلها فى إسرائيل كان بدرجة قائم بالأعمال، ولم تقم بتعيين سفير لها فى إسرائيل إلا فى عام ١٩٦٨. ومرجع ذلك أن إسرائيل كانت ترى أن تنمية العلاقات السياسية تساعدها فى كسر نطاق العزلة المفروض عليها فى الشرق الأوسط، وأن ذلك يحقق لها كسبا فى الميدان الدولى.

كما توصل الباحث إلى وجود علاقات غير رسمية بين تل أبيب وكينشاسا خلال فترة انقطاع العلاقات من خلال بعض السفارات الغربية، حيث أنشأت قسما خاصا بها داخل سفارة الدنمارك، أطلقت عليه قسم المصالح الخاصة، لرعاية مصالحها. وشهدت تلك الفترة العديد من الزيارات السرية لمسئولين إسرائيليين لكينشاسا، كان أبرزها زيارة وزير الدفاع أريبل شارون فى نوفمبر ١٩٨١، والتى كان هدفها دفع موبوتو لاستئناف علاقاته مع إسرائيل، فى حين أن زائير لم تقم باتخاذ خطوات مماثلة، لأن قرار قطع العلاقات كان قرارا زائيريا، كما أن زائير كانت تخشى من امتناع المعونات العربية عنها.

كما كشفت الدراسة عن دور الولايات المتحدة واللوبى اليهودى بها فى إقناع موبوتو باستئناف العلاقات مع إسرائيل، وقد برز ذلك من خلال البيان الذى أصدره أمام "عصبة مناهضة الافتراء اليهودية" بواشنطن فى ديسمبر ١٩٨١، والذى أعلن فيه عن استعداده لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب فور استكمال انسحابها من سيناء، فكان هذا أول بيان علنى يصدر عن زائير فى هذا الشأن. وبعد أقل من ستة أشهر، أوفى موبوتو بتعهده هذا، فأعلن رسميا عن عودة علاقاته مع إسرائيل.

وقد كشفت الدراسة عن دور إسرائيل المساند للاستخبارات المركزية الأمريكية، فى إنجاح انقلاب موبوتو فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥، فقد نظمت دورة خاصة ومكثفة له فى الهبوط المظلى، بعد إصراره عليها، وتهديده باللجوء إلى الصين حال رفضها تنظيم تلك الدورة.

وتوصل الباحث إلى وجود ارتباطات عسكرية واستخباراتية بين زائير وإسرائيل خلال فترة انقطاع العلاقات، فقد نشط الموساد خلال تلك الفترة، بالتعاون مع السى آى ايه، وقام الجهازان بتقديم تقارير للقوات المسلحة الزائيرية فى مارس ١٩٧٧، حول دور التحالف السوفيتى - الكوبى فى تسليح وتدريب بعض عناصر "جبهة التحرير الوطنى للكونغو" بهدف إضعاف وإسقاط نظام موبوتو.

وكان من النتائج التى كشفت عنها الدراسة أيضا أن استئناف العلاقات العسكرية سبق استئناف العلاقات الدبلوماسية والسياسية. فخلال زيارة أريبل شارون السرية لزائير، تم لتوقيع بروتوكول التعاون العسكرى بين البلدين، كما تم توقيع اتفاق واسع النطاق لتوريد صفقات أسلحة إسرائيلية إلى زائير، فكان ذلك إيذانا بعودة العلاقات العسكرية و تحفيزا لموبوتو لدفعه لاستئناف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل.

وخلصت الدراسة إلى أن موقف الكونغو من قضية الصراع العربى - الإسرائيلى فى الأمم المتحدة اختلف من مرحلة لأخرى، لكن السمة العامة هى ممارسة الكونغو لأسلوب المراوغة فى تحديد موقفها، وذلك من خلال التغيب أو الامتناع عن التصويت، خاصة فى القرارات المهمة. وقد ظهر ذلك الموقف بشدة خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣، بنسبة وصلت ٦٠٪. ولكن بعد قطع العلاقات وبدء وصول المعونات العربية لزائير، بدأ موقف زائير يميل بشدة تجاه تأييد الموقف العربى بنسبة وصلت إلى نحو ٨٢٪.

وفى النهاية، اكدت الدراسة أن معظم مواقف الكونغو فى منظمة الوحدة الأفريقية كانت تعبر عن الموقف العام لدول المنظمة، فى حين أن موقفها المؤيد لاتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ١٩٧٩ كان متوافقا مع موقف الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة.

على محجوب

مبدأ التدخل الإنسانى فى ضوء التغير فى هيكل النظام الدولى

عبد الرحمن عبد العال خليفة عبد الله

رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨

يعتبر التدخل الدولى من أجل أغراض إنسانية، أو ما اصطلح على تسميته بمبدأ التدخل الإنسانى، ليس بالأمر المستحدث على العلاقات الدولية المعاصرة، حيث وجدت تطبيقات تاريخية مبكرة لذلك المبدأ خلال القرن التاسع عشر من جانب البلدان الغربية فى الأقاليم التابعة للإمبراطورية العثمانية مثلما حدث بكل من اليونان، ولبنان، والبلقان. إلا أن هذا المبدأ عاد يطرح نفسه بقوة مع انتهاء الحرب الباردة بتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى رسميا فى ٢١ ديسمبر ١٩٩١، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولى، وذلك من خلال ما شهده المجتمع الدولى من تطبيقات عديدة له بدءا من العراق فى عام ١٩٩١، مرورا بالصومال فى عام ١٩٩٢، ثم رواندا وهايتى فى عام ١٩٩٤، وانتهاء بكوسوفو وتيمور الشرقية فى عام ١٩٩٩.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من حقيقة أن المنطقة العربية كانت ولاتزال مختبرا رئيسيا لهذا المبدأ، سواء فى القرن التاسع عشر مثلما حدث فى لبنان، أو فى القرن العشرين مثلما حدث فى العراق والصومال، أو فى السنوات الأولى من هذا القرن الحادى والعشرين مثلما حدث فى السودان. وقد تمثل التساؤل الأساسى الذى سعت الدراسة للإجابة عليه فى تحليل أثر التغير فى هيكل النظام الدولى خلال فترتى الحرب الباردة وما بعدها على مبدأ التدخل الإنسانى، سواء من حيث مشروعيته أو أنماط ممارساته أو مواقف البلدان المستهدفة به. وللإجابة على هذا التساؤل، فقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول وخاتمة توضح أهم ما توصلت إليه من نتائج.

تناول الفصل الأول "الاتجاهات المختلفة حول مفهومى التدخل الإنسانى وهيكل النظام

الدولى"، وذلك من خلال مبحثين أساسيين، تناول أحدهما تأصيل مفهوم التدخل الإنسانى والتمييز بينه وبين غيره من المفاهيم المرتبطة به، بينما تناول الآخر مفهوم هيكل النظام الدولى، والأشكال الأساسية لهذا الهيكل، وعلاقة النمط السائد لكل شكل من هذه الأشكال بالاستقرار وعدم الاستقرار فى النظام الدولى، فضلا عن علاقة هذا الهيكل للنظام الدولى بالمبادىء الأخلاقية العالمية، ومنها حقوق الإنسان.

وعرض الفصل الثانى للتغير فى هيكل النظام الدولى ومشروعية التدخل الإنسانى، من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها طبيعة أو مستوى التأييد الدولى للتدخلات الإنسانية بالحالات محل الدراسة، فى حين ناقش المبحث الثانى معايير التأييد أو الرفض الدولى للتدخل الإنسانى، أما المبحث الثالث، فتناول العوامل الكامنة وراء ذلك التحول فى مشروعية التدخل الإنسانى. وسعى فيه الباحث إلى التعرف على أى مدى استندت البلدان المتدخلة إلى ذلك العامل الإنسانى لتبرير تدخلاتها بالحالات محل الدراسة، وهل اختلف الوزن النسبى له، من بين معايير المشروعية التى ساقتها تلك البلدان المتدخلة، بتغير هيكل النظام الدولى خلال فترتى الحرب الباردة وما بعدها؟، وإلى أى مدى اتفق أو اختلف سكرتيرو الأمم المتحدة العامون والدول الأعضاء بالمنظمة مع هذه التدخلات؟، وما هى العوامل الكامنة وراء مثل ذلك التحول فى مشروعية تلك التدخلات لأغراض إنسانية فى حال حدوثها؟. وأشار الباحث إلى أن التحول فى أخلاقيات التدخل الإنسانى من أخلاقيات سلبية إلى إيجابية داعمة له منذ انتهاء الحرب الباردة قد يأتى بفعل عاملين أساسيين، يتمثل أحدهما فى تعاظم النفوذ القيمى الغربى بأبعاده الثلاثة (الديمقراطية - حقوق الإنسان - اقتصاد السوق)، فى حين يتعلق الآخر بتزايد الاهتمام العالمى بحقوق الإنسان ومكانة الفرد الدولية.

أما الفصل الثالث، فناقش أثر التغير فى هيكل النظام الدولى على موقف البلدان المستهدفة بالتدخل الإنسانى، والعوامل الكامنة وراءه، وذلك من خلال مبحثين، تناول أحدهما أنماط مواقف البلدان المستهدفة بالتدخل الإنسانى فى الحالات محل الدراسة، بينما حلل الآخر العوامل التى تفسر التغير الذى طرأ على هذه المواقف.

وهنا، يشير الباحث إلى أن هناك تحولا جذريا طرأ على موقف هذه البلدان من الرفض المطلق لذلك التدخل خلال فترة الحرب الباردة إلى الإذعان القسرى له فى فترة ما بعد هذه الحرب. فضلا عن ذلك، فقد ظهر فى فترة ما بعد الحرب الباردة نمط جديد من أنماط الموافقة من جانب البلدان المستهدفة بالتدخل الإنسانى، لم يكن موجودا من قبل خلال فترة الحرب الباردة وهو نمط تنازع الموافقة. وهذا مرده إلى حقيقة أن جهة الاختصاص التى لها الحق داخل البلدان المستهدفة بالتدخل، خلال فترة الحرب الباردة، فى إعطاء الموافقة على التدخل كانت جهة وحيدة معترفا بها دوليا.

ولكن فى فترة ما بعد الحرب الباردة، بدأت تثور قضية تنازع الموافقة فى بعض حالات التدخل الإنسانى كنتيجة لتفجر أزمة الدولة فى بلدان الجنوب، فى صورة انهيارات للدول وحروب أهلية وغيرها. وكان من أمثلة ذلك حالتا الصومال ورواندا. وأخيرا، هناك ما يتعلق أيضا بالتحول الذى طرأ على مستوى التأييد الدولى لموقف البلدان المستهدفة بالتدخل الإنسانى. ففى الوقت الذى كان يحظى فيه موقف هذه البلدان خلال فترة الحرب الباردة بتأييد دولى واسع النطاق، استنادا إلى مبادئ السيادة وعدم التدخل وحظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية، وهو ما تجلى فى رفض غالبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة للتدخل الهندى فى باكستان الشرقية، والتدخل الفيتنامى بكمبوديا، فإنه فى فترة ما بعد الحرب الباردة، لم يحظ الدفع بهذه المبادئ من جانب البلدان المستهدفة بالتدخل سوى بتأييد عدد محدود من الدول، مما جعلها تبدو وكأنها معزولة فى المجتمع الدولى.

وفى الفصل الرابع المعنون "التغير فى هيكل النظام الدولى وأنماط التدخل الإنسانى"، تناول الباحث، من خلال مبحثين، طبيعة وأنماط التدخل الإنسانى، والعوامل ذات الصلة بالتحول فى هذه الأنماط، والتى تمثلت بدرجة أساسية فى تعاظم النفوذ الأمريكى فى النظام الدولى بكل ما كان لذلك من انعكاسات على عملية صنع القرار بمجلس الأمن.

أما الفصل الخامس والأخير، فتناول "أسباب تباين فعالية التدخل الإنسانى" والذى ينقسم إلى مبحثين، يتعلق أحدهما بنتائج التدخل الإنسانى، فى حين يتعلق المبحث الآخر بعوامل تباين فعالية هذا التدخل ليثير التساؤل حول مدى تحقيق التدخلات الإنسانية فى الحالات محل الدراسة لأهدافها. وتنبع أهمية هذا التساؤل من حقيقة أن التدخل الإنسانى ليس هدفا فى حد ذاته، وإنما يستمد جدواه ومصداقيته من مدى نجاحه أو إخفاقه فى التغلب على الأسباب والظروف التى أدت إليه، وذلك بما يقود فى النهاية إلى المزيد من التأصيل الفكرى لذلك المبدأ والترشيد التطبيقى له على صعيد الممارسة. وللإجابة على هذا التساؤل، فقد تم اختيار ثلاث حالات من بين الحالات محل الدراسة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة لتحليل فعالية ذلك التدخل بها - وهى الصومال، ورواندا، وتيمور الشرقية - وكيف تباينت الاستجابة الدولية والإقليمية، فضلا عن مواقف الأطراف المحلية من التدخلات الدولية بتلك الحالات.

وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم أبرز نتائج التغير فى هيكل النظام الدولى خلال فترتى الحرب الباردة وما بعدها على مبدأ التدخل الإنسانى بأبعاده المختلفة من قبيل:

١- تزايد التأييد الدولى لمبدأ التدخل الإنسانى فى فترة ما بعد الحرب الباردة مقارنة بما قبلها. إذ لم يكن هذا التدخل يحظى خلال فترة الحرب الباردة سوى بتأييد محدود للغاية من جانب المجتمع الدولى، وانحصر هذا التأييد بدرجة أساسية للبلدان المتدخلة فى تلك الدول التى كانت ترتبط معها بعلاقات تحالف أو صداقة، مثلما وضح بجلاء فى التأييد السوفيتى وبعض البلدان الشيوعية بالكتلة الشرقية لكل من التدخل الهندى فى باكستان الشرقية والتدخل الفيتنامى فى كمبوديا. ولكن فى فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد أضحى هناك تأييد دولى متزايد لذلك التدخل، وإن كان مستوى هذا التأييد قد تباين من حالة إلى أخرى. إذ كان كبيرا فى الحالات التى تمت بتفويض من مجلس الأمن - مثل العراق، والصومال، ورواندا، وتيمور الشرقية - بينما كان بدرجة أقل فى الحالات التى تمت بدون تفويض من مجلس الأمن مثل كوسوفو.

٢- التحول الجذرى فى معايير مشروعية التدخل الإنسانى، سواء لدى البلدان المتدخلة أو البلدان المؤيدة لها فى فترة ما بعد الحرب الباردة مقارنة بما قبلها. إذ كان يتم الاستناد إلى حق الدفاع الشرعى كأساس لتبرير مشروعية تلك التدخلات، بينما برز العامل الإنسانى كأحد المعايير الأساسية لتبرير هذه التدخلات فى مرحلة ما بعد هذه الحرب.

٣- الإذعان القسرى للتدخلات الإنسانية من جانب البلدان المستهدفة بها فى فترة ما بعد الحرب الباردة، خلافا للرفض المطلق لها قبل ذلك. ففى فترة الحرب الباردة، كان الرفض المطلق من جانب هذه البلدان لتلك التدخلات هو السمة السائدة، مثلما كشف عنه تحليل مواقف باكستان، وكمبوديا، وأوغندا من التدخلات التى تمت بها. بينما أذعنت السلطات القائمة فى كافة حالات التدخل محل الدراسة قسريا للتدخلات الدولية، مثلما حدث من جانب العراق، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لصربيا والجبل الأسود (سابقا)، وإندونيسيا، ورواندا، والصومال.

٤- اتسمت تطبيقات هذا التدخل خلال فترة الحرب الباردة بالاستخدام القسرى المباشر للقوة من جانب البلدان المتدخلة، دونما بذل جهد كاف لتجنب تلك التدخلات. بينما تميزت تطبيقات التدخل الإنسانى، بما فى ذلك التدخلات الأحادية فى فترة ما بعد الحرب الباردة، بالتدرج فى التهديد باستخدام أو الاستخدام القسرى للقوة ضد البلدان المستهدفة، وإن كانت مستويات هذا التدرج فى استخدام القوة قد اختلفت من حالة إلى أخرى، وفقا لظروف وخصوصية كل منها.

٥- أما النتيجة الخامسة، فتكمن فى أنه وباستثناء القرار ٦٨٨ الخاص بالوجود الإنسانى للأمم المتحدة فى العراق، والذى صدر وفقا للفصل السادس من الميثاق، فإن كافة قرارات مجلس الأمن الخاصة بالتدخل الإنسانى بالحالات محل الدراسة قد صدرت وفقا للفصل السابع من الميثاق. على أنه فى كل الأحوال، فإن

ما تم من تدخلات إنسانية بموجب هذه القرارات الصادرة عن المجلس لم تكن إعمالا لنظام الأمن الجماعي - كما هو منصوص عليه بالميثاق - وإنما اتخذت صيغة الائتلاف أو التحالف الدولي أو القوة متعددة الجنسيات، والتي كانت الولايات المتحدة والبلدان الغربية هي الداعم الرئيسي ماليا وعسكريا لها.

٦- أما النتيجة السادسة، فتتعلق بالاستخدام الأحادي للقوة في حالات التدخل. إذ إنه وبرغم ما يمثله من انتهاك صريح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الحاكمة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، إلا أن البلدان المتدخلة أحاديا، سواء في فترة الحرب الباردة أو ما بعدها، ظلت - وسوف تظل - بمنأى عن إدانة مجلس الأمن لها، وذلك ما دامت هذه البلدان هي ذاتها أعضاء دائمين بمجلس الأمن أو ترتبط بعلاقات تحالف مع إحدى الدول دائمة العضوية به. فالهند وفيتنام أمكنهما تجنب إدانة المجلس، استنادا إلى علاقاتهما الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي الذي استخدم الفيتو لصالحهما. وكذلك الشأن بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، والتي حالت عضويتها الدائمة بمجلس الأمن دون صدور قرار منه بإدانة تدخلها في إقليم كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لصربيا والجبل الأسود في عام ١٩٩٩ . على أنه برغم هذه الاستمرارية فيما بين التدخلات الأحادية خلال فترتي الحرب الباردة وما بعدها على صعيد عجز مجلس الأمن عن إدانتها، إلا أن رد الفعل الدولي إزاءها اختلف جذريا في الحالتين. ففي حالة التدخلات الأحادية خلال فترة الحرب الباردة، رفض المجتمع الدولي على نطاق واسع الإقرار المباشر لنتائجها، وهو ما تمثل في عدم قبول بنجلاديش عضوا في الأمم المتحدة إلا في ١٠ يونيو ١٩٧٤، بعد اعتراف باكستان ذاتها بها، أي بعد مرور نحو ثلاث سنوات ونصف سنة من التدخل الهندي بها في عام ١٩٧١ . كما لم يتم الاعتراف البتة بحكومة هنج سامرين التي نصبتها فيتنام في كمبوديا، إلى أن تمت تسوية الأزمة الكمبودية سلميا في عام ١٩٩١، وتشكيل حكومة جديدة تضم كافة التيارات السياسية بها. وعلى النقيض من ذلك في حالة التدخلات الأحادية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث تمكنت الولايات المتحدة والبلدان الغربية من إضفاء المشروعية اللاحقة على تدخلاتها، سواء في كوسوفو أو في العراق. إذ صدر القرار رقم ١٢٤٤ في ١٠ يونيو ١٩٩٩ الخاص بنشر الوجودين الأمني والمدني الدوليين في كوسوفو، وفقما كانت تطالب به الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون بحلف الناتو. كما تم الإقرار بنتائج الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ عبر اعتراف مجلس الأمن في قراراته ١٤٨٣، ١٥٠٠، ١٥١١، ١٥٤٦ بمجلس الحكم العراقي، ثم بالحكومة العراقية الجديدة، وتقنين الوجود العسكري الأمريكي بالعراق، باعتباره بناء على طلب تلك الحكومة الممثلة للدولة العراقية.

وفي النهاية، جاءت أبرز توصيات الدراسة لصانع القرار السياسي المصري والعربي، والتي تتمثل في الجوانب الآتية:

١- التواصل والتفاعل بإيجابية مع الأطروحات العالمية في ميدان حقوق الإنسان. إذ إن رفض هذه الأطروحات تحت دعاوى الأمن والتنمية والخصوصية الحضارية والثقافية لا يمكن أن يجنب مصر وغيرها من الدول العربية الاستغلال السيئ لمبدأ التدخل الإنساني ضدها مستقبلا، على غرار ما تم ضد بلدان عربية عديدة منذ انتهاء الحرب الباردة. لذلك، على البلدان العربية جميعها أن تدرك أن الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان بها إلى المستويات المقبولة دوليا إنما بات يدخل في صميم حماية الأمن القومي لها من التدخلات الخارجية، وذلك باعتباره المدخل الصحيح لبناء الجبهة الوطنية الداخلية وتعزيز التماسك الاجتماعي بها، الأمر الذي يتطلب القيام على الصعيدين الرسمي والشعبي المصري والعربي بما يُطلق عليه "القراءة النقدية لقيم وثقافة حقوق الإنسان في الثقافة والحضارة العربية والإسلامية"، بما يقود إلى ابتكار أو خلق صيغة حضارية تستوعب مختلف مظاهر التعددية الدينية والمذهبية والعرقية داخل المجتمعات العربية. وأشار الباحث في هذا الخصوص إلى ما أضحى يسود هذه المجتمعات من تنافرات اجتماعية دينية (مسلمون - مسيحيون)، ومذهبية (سنة - شيعة)، وعرقية (عرب - بربر - أفارقة)، وهي التنافرات التي يجب رفضها ومقاومتها لما تمثله من أرض خصبة للتدخلات الخارجية لإعادة تشكيل الخريطة السياسية للعالم العربي. ولعل حالة السودان تقدم درسا مهما في هذا الشأن، إذ كانت هناك تحذيرات منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين بوجود احتمالات كبيرة للتدخل الدولي بها، إلا أن حكومتها لم تتحرك لمعالجة الأوضاع الإنسانية فيها إلى أن تفجرت أزمة دارفور، ووجدت نفسها وجها لوجه أمام مطالب التدخل من قبل المجتمع الدولي.

٢- بناء موقف عربي موحد تجاه مبدأ التدخل الإنساني. وفي إطار هذا الموقف، ينبغي على مصر والبلدان العربية التمييز بين التدخلات التي تتم بتفويض من مجلس الأمن وتلك التي تتم بشكل احادي. إذ ينبغي أن يقتصر التأييد على تلك التدخلات التي تتم فقط بتفويض من مجلس الأمن، بينما ينبغي الرفض المطلق لأية تدخلات احادية، أيا كانت مبرراتها، حتى ولو كان الغرض منها حماية أقليات إسلامية في بلدان أخرى، حيث لا ينبغي أن يقود نبل الغاية إلى عدم مشروعية الوسيلة، الأمر الذي يتطلب من الدبلوماسية المصرية والعربية المشاركة بفاعلية في مناقشات مجلس الأمن حول هذه التدخلات وتسجيل مواقف صريحة وواضحة إزاءها يمكنها أن تستند إليها مستقبلا في وجه اى تدخلات محتملة ضد اى دولة عربية. ولعل المشاركة الهزيلة للدبلوماسية العربية خلال مناقشات مجلس الأمن للتدخل العسكري للناتو في كوسوفو، والتزام عموم البلدان العربية الحياد السلبي إزاء ذلك التدخل، يقدم درسا مهما لها في هذا الشأن. إذ يجب على الأنظمة العربية في صياغتها لمواقفها من مثل تلك التدخلات الأحادية في بعض الحالات ذات البعد الديني الإسلامي - مثلما حدث في كوسوفو - الا ترضخ، سواء للضغوط الشعبية أو لمحاولات البلدان المتدخلة تسويق هذا البعد الديني لها للحصول على تأييدها في هذه التدخلات، بل ينبغي على البلدان العربية في هذا الشأن أن تتواصل مع غيرها من الدول الرافضة لهذه التدخلات الأحادية، بما يعزز قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الحاكمة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية.

سمير محمد شحاتة

الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩١-٢٠٠٨)

لخميسي شيبي

رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٩

تعرض الأمن الدولي في فترة الحرب الباردة إلى أزمات حادة، كادت تؤدي في أكثر من مناسبة إلى قيام حرب ساخنة بين القوتين العظميين بسبب الصراع بينهما حول مراكز النفوذ في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد سعى الاتحاد السوفيتي لبسط نفوذه على أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دعا إلى تأسيس حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩ لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في أوروبا. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط القطبية الثنائية، ظهرت مجموعة من التساؤلات حول طبيعة النظام الدولي الجديد، وأيضا عن نظام الأمن الدولي الذي يكون فيه العالم أكثر أمنا واستقرارا وملاءمة لواقع النظام الدولي الجديد. فبالرغم من سقوط نظام الثنائية القطبية، لم يتبع ذلك تغير

فى تركيبة المنظمات الدولية القائمة، رغم محاولات إصلاح الأمم المتحدة، وكذلك احتفظ الغرب بمنظمة حلف شمال الأطلسى، رغم انهيار حلف وارسو.

لقد سعت دول المجموعة الأوروبية إلى توثيق علاقات الاندماج القائمة عبر تأسيس الاتحاد الأوروبى، ثم بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة انعكست على نمط تفاعل العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبى (خاصة فرنسا) والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذى كانت له تداعيات على سياستيهما تجاه الدول العربية. وقد سعى الحلف إلى تعظيم مكاسبه الأمنية، عبر سياسة الحوار والشراكة والتعاون فى إطار محيطه الاستراتيجى مع دول قوس الأزمات الشرقى، بالإضافة إلى اعتماده سياسة التوسع والتمدد فى وسط أوروبا وشرقها. أما فى دول قوس الأزمات الجنوبى، الذى يضم حاليا كلا من الأردن، وإسرائيل، ومصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، فقد سعى الحلف إلى إقامة حوار أطلسى - متوسطى مع دول متوسطية غير أطلسية منذ سنة ١٩٩٤. وتدعم هذا الاتجاه أكثر منذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث أعلن الحلف، فى قمة اسطنبول عام ٢٠٠٤، عن تطوير الحوار القائم إلى شراكة وتعاون مع الدول المتوسطية، وكذا الإعلان عن مبادرة اسطنبول للتعاون، موجهة أساسا إلى دول مجلس التعاون الخليجى.

لذلك، فقد سعت تلك الدراسة إلى تحليل أثر النظام الدولى الجديد على حلف الأطلسى واستراتيجيته تجاه الدول العربية، فتناولت موضوعا حيويا يتعلق بتصور الحلف للأمن الدولى وانعكاسات ذلك على المنطقة العربية، حيث يعتبر الحلف أن دول جنوب المتوسط لا تشكل تهديدا لبقاء دول الحلف كما كان الاتحاد السوفيتى سابقا، ولكن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومن هنا، تبرز أهمية مبادرات الحوار والشراكة والتعاون، وهو ما يضفى قيمة عملية على الدراسة. كما تمثل الدراسة مساهمة فى مجال التحليل التطبيقى للعلاقات العربية وحلف شمال الأطلسى، باعتبار أن الدراسات السابقة لا تركز كثيرا على دراسة العلاقة بين دول الحلف والدول العربية، مقارنة مع دراستها للبعد العسكرى للأمن الوطنى والأمن القومى العربى.

لقد حاول الباحث تقديم الإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال خمسة فصول، اشتمل أولها على مفهوم ونظريات الأمن الدولى.

ثم جاء الفصل الثانى تحت عنوان "حلف شمال الأطلسى بعد انتهاء الحرب الباردة" ليتناول نشأة الحلف وأهدافه ومبادئه، وليؤكد أن منطقة البحر الأطلسى تعد المجال العملياتى الأصيل للحلف -رغم توسيع نطاق مجال العمليات- حيث تجد سندها المعرفى فى النظريات الجيوبوليتيكية للأمن الأطلسى.

أما الفصل الثالث، الذى جاء تحت عنوان "الأمن الأورو-أطلسى واستراتيجية الحلف"، فيقوم بدراسة الأمن الأوروبى عبر تحليل حروب البلقان، وأثرها على تأسيس وانتهاج سياسة الأمن والدفاع الأوروبية ودراسة التفاعل بينها وبين حلف الأطلسى. وقد توصل فيه الباحث إلى أن حروب البلقان قد أثبتت عجز الاتحاد الأوروبى عن الاضطلاع بمهام الأمن والدفاع فى المنطقة الأوروبية دون الاستعانة بإمكانات وأصول حلف الأطلسى، وهو ما دفع إلى انتهاج الدول الأوروبية سياسة مستقلة للدفاع والأمن، دون أن تنفصل عن الحلف، وهى الصيغة التى تم اعتمادها كأساس للعلاقات الأوروبية - الأطلسية. أما حلف الأطلسى، فقد قام بتعديل مفاهيمه الاستراتيجية، كما قام بتغيير هيكل القيادات العسكرية وأنشأ قوة التدخل السريع، كما أعلن أيضا عن مبادرات مختلفة للتعاون فى إطار محيطه الاستراتيجى، مثل مجلس الأطلسى - روسيا، ومجلس الأطلسى - أوكرانيا، ومجلس الشراكة الأطلسية - الأوروبية.

ثم جاء الفصل الرابع تحت عنوان "الأمن العربى ومبادرات التعاون" ليتناول المشاريع الغربية للتعاون الإقليمى، حيث يتم التركيز على الشراكة الأورو- متوسطية، والمشروع الشرق أوسطى، ومشروع الشرق الأوسط الكبير والدور المفترض للحلف فى إطار هذا المشروع، وعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط. كما يقوم بدراسة عملية الحوار الأطلسى - المتوسطى، ومبادرة اسطنبول للتعاون، بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين مختلف مبادرات الحلف للتعاون مع محيطه الاستراتيجى مع نظيرتها التى يجريها مع الدول العربية.

وأخيرا، يأتى الفصل الخامس تحت عنوان "مستقبل العلاقة بين الحلف ودول المنطقة" ليطرح مختلف السيناريوهات المستقبلية لتطور العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسى والدول العربية من خلال عرض ثلاثة سيناريوهات، الأول "السيناريو المحتمل" والذى يطرح إمكانية تراجع العلاقة بين الحلف ودول المنطقة، والثانى "السيناريو المعيارى" الذى يفترض نموذجين للعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسى ودول الضفة الجنوبية للمتوسط، وهما:

١- نموذج تحول الحلف إلى منظمة للأمن الجماعى الذى يقوم على تصور إمكانية اكتساب دول الحوار المتوسطى - الأطلسى أو الدول المشاركة فى مبادرة اسطنبول عضوية الحلف، وهذا ما يؤدى إلى تغيير منظمة حلف الأطلسى القائمة على مبدأ الدفاع الجماعى إلى منظمة للأمن الجماعى.

٢- نموذج الأمن التعاونى الذى يقوم على عدم إقصاء أو استبعاد أحد من الترتيبات الأمنية بالمنطقة، وباعتبار الأمن كلا لا يتجزأ. فمهما اختلفت المصالح والأيديولوجيات والسياسات، فهو يشمل حتى إيران والقوى المناصرة لها.

أما الثالث، فهو "السيناريو الممكن" وهو السيناريو الأقرب إلى برنامج الشراكة من أجل السلام، حيث يتم الارتقاء بالحوار الأطلسى - المتوسطى من مستوى الحوار - الشراكة إلى درجة الشراكة - التعاون بناء على مبادرة اسطنبول للتعاون. وقد انتهت الدراسة إلى تبنى هذا السيناريو لأنه الأكثر ترجيحا، باعتبار أن الحلف يسعى إلى الارتقاء بالحوار الأطلسى إلى صيغة الشراكة. كما أن مبادرة اسطنبول للتعاون هى على نفس مستوى الشراكة الأطلسية -المتوسطية. بالإضافة إلى أن هذه الصيغة مقبولة لدى العديد من الدول العربية، حيث انضمت كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات إلى مبادرة اسطنبول. كما تم عقد الكثير من الاتفاقيات بين دول عربية والحلف، حيث وقعت الكويت والحلف اتفاقية أمنية، تتعلق بتبادل المعلومات وذلك فى ١٣ديسمبر ٢٠٠٦. كما وقعت البحرين مع الحلف اتفاقية أمن المعلومات، لتنظيم تبادل المعلومات المتعلقة بالأمن والدفاع ومكافحة الإرهاب، وذلك فى ٢٥ أبريل ٢٠٠٨.

وقد خلص الباحث فى الخاتمة إلى أن الحلف قد سعى -بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتغير النظام الدولى- إلى إحداث مجموعة من التغيرات فى بنيته وعقيدته العسكرية من خلال صياغة المفهوم الاستراتيجى، وإنشاء قوة المهام المجمعة المشتركة، وتوسيع عضوية الحلف، وصياغة المفهوم الاستراتيجى الجديد، وتأسيس قوة التدخل السريع، بما يتلاءم مع تحديات البيئة الأمنية الجديدة، ودور الحلف المستقبلى فى النظام الدولى، حيث أقيمت سلسلة من برامج الشراكة مع دول وسط وشرق أوروبا وروسيا، وهو ما تجسد فى تشكيل مجلس تعاون شمال الأطلسى والشراكة من أجل السلام، والإعلان عن الوثيقة التأسيسية مع روسيا التى تعززت أكثر بإنشاء مجلس الأطلسى - روسيا، ثم إقامة مجلس الأطلسى - أوكرانيا.

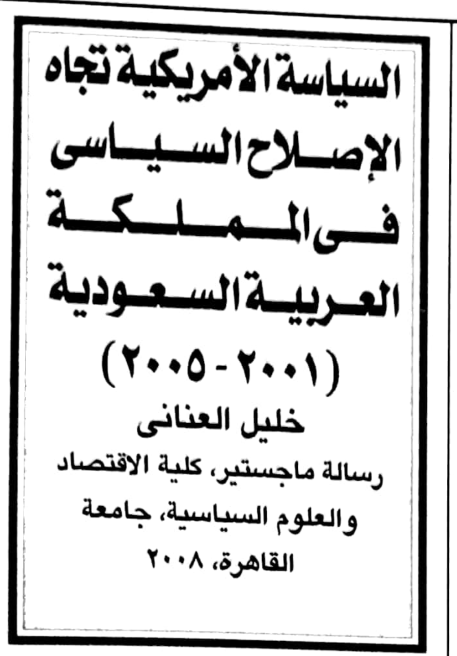
وبعد تأسيس الاتحاد الأوروبى، سعت دوله المتوسطية إلى الاضطلاع بالمسئولية الأمنية فى الفضاء المتوسطى من خلال مشروع الشراكة الأورو-متوسطية واستحداث قوات الأوروكور والأوروفور، فضلا عن اتحاد غرب أوروبا الذى أدمج فى مؤسسات الاتحاد الأوروبى، وبعد حروب البلقان تم التوصل إلى سياسة أمن

ودفاع أوروبية مستقلة، ولكن دون أن تنفصل عن حلف الأطلسي بسبب محدودية القدرات الأوروبية مقارنة مع قدرات الولايات المتحدة، التي اتضحت أكثر بعد حرب كوسوفو، بالإضافة إلى اعتراض الحلف والولايات المتحدة والاتجاه الأطلسي داخل الاتحاد الأوروبي على أي دور أوروبي منفصل، حيث تم التوصل إلى صيغة توفيقية تمثلت في اتفاق برلين زائد

(Berlin plus) وما بعدها، كما سعت الولايات المتحدة إلى تأكيد السيطرة الأطلسية على الأمن الأوروبي - المتوسطي عبر تواجدها العسكري البحري بالبحر المتوسط المتمثل في الأسطول السادس، وإصرارها على تولي القيادة الجنوبية للحلف رغم المعارضة الفرنسية المستمرة، وكذا دمج شمال أفريقيا مع الشرق الأوسط لتكون ضمن المجال الحيوي الإستراتيجي الأمريكي، من خلال مشروع الشرق أوسطية وإقامة حوار أطلسي - متوسطي في القوس الجنوبي للأزمات. وتدعم هذا المسار خصوصا بعد قمة الحلف باسطنبول سنة ٢٠٠٤، حيث تم الانتقال من الحوار - التعاون إلى صيغة الشراكة - التعاون. كما أعلن أيضا عن مبادرة اسطنبول للتعاون تجاه دول الشرق الأوسط، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث انضمت إليها كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات. كما شهدت هذه الفترة العديد من المبادرات الغربية للإصلاح في الدول العربية، التي تكثفت منذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتي من بينها مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي حاولت فرض الإصلاح من الخارج وبالقوة، بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة إيجاد دور لحلف الأطلسي في تنفيذ هذه الإصلاحات، وهو ما أثار حفيظة دول المنطقة. وبهذا، فإن الأمن الأطلسي المتمحور بأوروبا الغربية قد أوجد امتدادات له في الشرق والجنوب، فانتقل من مستوى الأمن الجزئي - الإقليمي إلى مستوى الأمن الكلي - العالمي.

تجدر الإشارة إلى أنه أثناء مناقشة الباحث، أبدت لجنة المناقشة عدة ملاحظات حول أهمية موضوع الرسالة وحسن استخدام الباحث للغة العربية، كما نصحوه بربط الفصول بعضها ببعض، وانتقدوا غلبة الجوانب الوصفية على الجوانب النقدية والتحليلية. وتركز المحتوى الأساسي والهدف الرئيسي من الدراسة في الفصلين الأخيرين، وقد استجاب الباحث بالفعل لنصائحهم، فقام بعمل مقدمة وخاتمة لكل فصل بحيث ربط أجزاء الرسالة.

آلاء الروبي



شهدت المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الماضية -خاصة في الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٥- تغيرات عدة على صعيد قضايا الإصلاح السياسي، منها إدخال تعديلات على النظام الأساسي للحكم وزيادة مساحة الحراك السياسي والاجتماعي، فضلا عن تنشيط المجتمع المدني وإجراء أول انتخابات بلدية في تاريخ المملكة، وزيادة الاهتمام بحقوق المرأة، وهي قضايا لم تكن محل اهتمام من قبل.

ويرى البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست ضغوطا ملموسة على السعودية للبدء في إجراءات الإصلاح السياسي، خصوصا وأن العلاقات السعودية - الأمريكية قد شابها نوع من التوتر عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحديث حول تورط بعض السعوديين فيها.

من هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة التي تعالج موضوعا جدليا على الساحة العربية، وهو طبيعة الدور الخارجي في الإصلاح السياسي ومدى نجاح هذا الدور أو فشله في تحقيق التحول الديمقراطي المأمول، خاصة أن الحالة السعودية تعد نموذجا مثاليا لاختبار مثل هذا الدور، سواء نتيجة للتجربة الإصلاحية الوليدة هناك أو للطبيعة الخاصة للعلاقات السعودية - الأمريكية.

تقع الدراسة في ثلاثة فصول، يتناول الأول منها الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية من حيث المحددات والقضايا والإجراءات.

عن محددات الإصلاح السياسي، فقد صنفها الباحث إلى نوعين من المحددات هما:

١- المحددات الداخلية، التي تتعلق بالأوضاع والعوامل التي ترتبط ببيئة النظام السياسي السعودي. وتنقسم بدورها إلى:

أ- عوامل سياسية، منها: تبلور المعارضة السياسية التي تعبر عن خليط من التوجهات الفكرية والدينية والأيديولوجية ما بين إسلاميين سلفيين وإصلاحيين وليبراليين وشيعة، وتزايد المطالب الإصلاحية التي تجسدت في عدد من الوثائق والعرائض الإصلاحية التي أصدرتها مجموعة من المثقفين والإصلاحيين السعوديين من مختلف المشارب والخلفيات الدينية والأيديولوجية، فيما عرف بظاهرة وثائق الإصلاح.

ب- عوامل اقتصادية واجتماعية، وأهمها السياسات التي اتبعتها الدولة في مجالات التعليم والتحديث والتوظيف وغيرها، والتي ساهمت في خلق الطبقة الوسطى الجديدة التي تضم فئات عديدة من المتعلمين والمهنيين، إضافة إلى العائدات النفطية الضخمة التي أتاحت للدولة تبني برامج تنموية طموح في مجالات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية وغيرها، مما أدى إلى رفع سقف التوقعات والطموحات لدى المجتمعات الخليجية.

ج- المحددات الدينية والثقافية، فهناك العديد من التيارات الدينية التي تشكل محددا مهما في أي عملية تطوير سياسي في السعودية، ومنها التيار السلفي العام والسلفية الجهادية والسرورية والجامية والإخوان المسلمون والتيار الإسلامي الإصلاحي أو التنويري.

د- المحددات الأمنية، حيث تعرضت السعودية للعديد من موجات العنف والإرهاب، مما أعطى التيارات الليبرالية فرصة أوسع للمطالبة بمزيد من الخطوات التحديثية ومراعاة حقوق الإنسان وتوسيع نطاق المشاركة السياسية واستقلال القضاء.

٢- المحددات الخارجية، وهي مجموعة العوامل التي شكلت البيئة الإقليمية والدولية التي جرت فيها عملية الإصلاح السعودية، ومنها المبادرات الخارجية الداعية للإصلاح السياسي. وقد شكلت هذه البيئة عنصرا ضاغطا على النظام السياسي السعودي من أجل البدء بعملية إصلاح تدريجي، امتصاصا لهذه الضغوط وتجاوبا معها.

في المبحث الثاني من هذا الفصل، تناول الباحث مجموعة من قضايا الإصلاح هي: المشاركة السياسية التي برزت بشكل واضح عقب حرب الخليج الثانية، وحقوق الإنسان التي تمثل إحدى القضايا الملحة في ملف الإصلاح السياسي في السعودية، خاصة في ظل ما يثيره هذا الملف من انتقادات داخلية وخارجية، والمجتمع المدني والمراحل التي مر بها ليتحول من مجرد جمعيات خيرية محدودة جغرافيا كي يصبح منظمات ذات بعد دولي تمارس نشاطها في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، وقضية المرأة التي أكد الباحث أنها تخضع لقيود شديدة نظرا لارتباطها بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية ودينية معقدة.

استعرض الباحث فى المبحث الثالث الإجراءات التى اتبعها النظام السياسى السعودى من أجل تحقيق نوع من الإصلاح السياسى فى المجالات الآتية:

- الإصلاح المؤسسى كإصدار الأنظمة الثلاثة التى تنظم طبيعة العلاقة بين السلطات فى السعودية فى عام ١٩٩٢ وهى: النظام الأساسى للحكم الذى يعد بمثابة الدستور الأساسى للمملكة، ونظام مجلس الشورى الذى يحدد اختصاصات وسلطات مجلس الشورى ونظام المناطق الذى يحدد وظائف واختصاصات الأقاليم والبلديات.

- المشاركة السياسية، حيث أصدر مجلس الوزراء السعودى قرارا فى أكتوبر ٢٠٠٣ يقضى بتوسيع مشاركة المواطنين فى إدارة الشئون المحلية عن طريق الانتخاب، وذلك بتفعيل المجالس البلدية، وفقا لنظام البلديات والقرى الصادر بمرسوم ملكى سنة ١٩٧٧، على أن يكون نصف أعضاء المجلس البلدى منتخبا.

- حرية التعبير التى اتخذت شكلا مؤسسيا من خلال تدشين مؤسسة الحوار الوطنى فى يونيو ٢٠٠٣، بعد أن أطلقت الحكومة السعودية مبادرة لعقد مؤتمرات للحوار الوطنى، تناقش قضايا الإصلاح السياسية والاقتصادية والدينية.

- حقوق الإنسان التى شهدت قدرا من الإصلاحات، خاصة على المستوى المؤسسى، حيث تم فى مارس ٢٠٠٤ تدشين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فى السعودية.

- المجتمع المدنى، حيث تم تدشين عدد من المنظمات الأهلية التى تهتم بتنظيم وإدارة شئون الموظفين والمهنيين ورجال الأعمال.

- حقوق المرأة وما شهدته من تطورات ملموسة، سواء على صعيد الاهتمام الرسمى، أو من حيث مستوى الأداء المؤسساتى.

- الإصلاح التعليمى التى احتلت حيزا مهما فى ملف الإصلاح السياسى، حيث اتخذت السعودية فى إطار الاستجابة للضغوط الداخلية والخارجية عدة إجراءات لتنقية وتنقيح المناهج التعليمية من المواد التى تحض على التطرف والتعصب.

فى الفصل الثانى، تناول الباحث الموقف الأمريكى من قضية الإصلاح السياسى فى السعودية، وفيه استعرض طبيعة العلاقات القائمة بين السعودية والولايات المتحدة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التى كانت بمثابة نقطة تحول فى إعادة ترتيب العلاقات بين الطرفين، حيث أدت إلى توتر فى العلاقات عبرت عن نفسها فى العديد من الإجراءات والسلوكيات الأمريكية فى اتجاه الضغط على السعودية، وتركز الخلاف بين الجانبين حول موضوعات عدة، أهمها تمويل الإرهاب والقضية الفلسطينية ودعم إسرائيل والعراق، إضافة إلى التواجد العسكرى الأمريكى فى السعودية.

ويرى الباحث أن الرؤية الأمريكية للإصلاح فى السعودية انطلقت من رؤيتها لحالة الديمقراطية فى المنطقة العربية بوجه عام، ذلك أن ثمة قناعة مهمة ترسخت لدى إدارة الرئيس بوش الابن، مفادها أن غياب الديمقراطية والحكم الجيد عن منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامى بوجه عام كان سببا رئيسيا فى وقوع هجمات ١١ سبتمبر، وأن القضاء على العنف والإرهاب لن يأتى إلا من خلال إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية فى المنطقة. وفى هذا الإطار، طالبت واشنطن الرياض بتجديد الخطاب الدينى وتوفير الحريات السياسية والدينية وضمان حقوق الإنسان.

وقد تعددت الوسائل التى سعت من خلالها الولايات المتحدة للضغط على السعودية للقيام بتلك الإصلاحات، ومن أهم تلك الوسائل: الكونجرس الأمريكى الذى ركز على محاربة الإرهاب، ووزارة الخارجية الأمريكية التى عملت على الضغط على الرياض، سواء من خلال تصريحات الوزراء أو من خلال التقارير الدورية التى تصدرها -كتقارير حقوق الإنسان أو تقارير الحريات الدينية- لإدخال إصلاحات سياسية، ومراكز الأبحاث الأمريكية، خاصة التى ترتبط بجهات سياسية، مثل اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة، مما يجعلها أداة لتنفيذ أجندة سياسية بعينها تستهدف التأثير على العلاقات بين واشنطن والرياض. ومن أهم مراكز الأبحاث التى لعبت دورا فى هذا الشأن مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ومؤسسة هيرتاج، ومؤسسة أمريكان انترابراين، إضافة إلى بيت الحرية.

أما تأثير قضية الإصلاح السياسى على العلاقات الأمريكية - السعودية، فكان موضوع الفصل الثالث، وانطلق فيه الباحث من فرضية مفادها أن إجراءات الإصلاح السياسى التى قامت بها المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة قد ساهمت فى تخفيف حدة التوتر فى العلاقة مع الولايات المتحدة، وأن الإدارة الأمريكية قد وصلت إلى قناعة مهمة مفادها ضرورة إعادة النظر فى طبيعة الإصلاحات المطلوب إجراؤها فى السعودية والمحددات والظروف التى تواجهها المملكة، خاصة بعد اتساع موجة العمليات الإرهابية التى شكلت تحديا حقيقيا للنظام السعودى، فضلا عن بروز أصوات أمريكية تطالب بإعادة النظر فى السعودية، ليس من منظور الإصلاح السياسى والالتزام الديمقراطى، ولكن من منظور العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

لتأكيد فرضيته، عدد الباحث مؤشرات التحول فى الموقف الأمريكى من الإصلاح السياسى فى السعودية، ومنها خطاب الرئيس بوش فى فبراير ٢٠٠٥ عن حالة الاتحاد، والذى أشاد فيه بالخطوات الإصلاحية التى قامت بها السعودية ومطالبته الرياض بأن تقود المنطقة العربية نحو الديمقراطية الحقيقية.

أما عن العوامل التى أدت إلى هذا التغيير فى الموقف الأمريكى، فحصرها الباحث فى النفط الذى يمثل عنصرا حاكما فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية، ومكافحة الإرهاب والدور الذى تلعبه السعودية فى هذه القضية الحيوية لواشنطن، والحرب الأمريكية ضد العراق التى ساهمت فى تهدئة التوتر الذى شاب العلاقات السعودية - الأمريكية، خاصة بعد أن تورطت واشنطن فى العراق وباتت فى حاجة ماسة لمساندة الرياض وغيرها من دول الجوار من أجل تحسين الأوضاع وتوفير مخرج آمن لقواتها من هناك. إضافة إلى النفوذ الإيرانى فى العراق وفى المنطقة بوجه عام، والقلق السعودى من هذا الدور، والذى تزامن وانسجم مع جهود واشنطن ومحاولاتها لعزل إيران سياسيا واقتصاديا.

لذا، يخلص الباحث فى هذا الجزء إلى أن مسألة الإصلاح السياسى لم تكن تمثل أولوية بذاتها فى السياسة الأمريكية تجاه السعودية بقدر ما كانت أداة لممارسة الضغط على النظام السعودى بهدف اتخاذ مواقف بعينها فى ملفات أخرى، كما أنها كانت رد فعل للمناخ المتوتر الذى أفرزته أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

أما عن الجانب السعودى، فقد استعرض الباحث الإجراءات والجهود التى اتخذتها المملكة إزاء الانتقادات والاتهامات التى روجتها جهات ومؤسسات أمريكية بعينها. وقد تنوعت تلك الجهود ما بين إعلامية وسياسية من أجل تحسين صورة السعودية فى المجتمع الأمريكى، وتأكيد خصوصية التجربة السعودية فى الإصلاح كمجتمع مسلم لا يمكنه بالتالى استيراد تجارب خارجية جاهزة، بل لابد من التدرج ومن مراعاة قيم المجتمع وخصوصيته.

وخلص الباحث فى رسالته إلى أن ثمة قناعة لدى الطرفين الأمريكى والسعودى بأنه لا يمكن التضحية بعلاقات تدوم لأكثر من ستين عاما تحت أى ظرف، لذا فقد سعى كلا الطرفين إلى تجاوز ما أفرزته أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ وما لحقها من حملات إعلامية وسياسية متبادلة من تداعيات أوشكت على تهديد المصالح الاستراتيجية بين البلدين، فبدأت عملية إعادة صياغة للعلاقات بين البلدين، وفقا لمجموعة من الركائز، أهمها الحفاظ على المصالح الاستراتيجية بين البلدين، والحفاظ على الاستقرار الإقليمى، وتوسيع آفاق التعاون المشترك والاحترام المتبادل.

عطا الشعراوى

"الولايات المتحدة فى عهد الرئيس فرانكلين روزفلت.. دراسة تاريخية لإرهاصات قيام دولة عظمى ١٩٣٢-١٩٤٥"

أحمد جلال محمد بسيونى

رسالة ماجستير، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، يونيو ٢٠٠٨

كثيرة هى الدراسات التى تتناول الولايات المتحدة الأمريكية من المنظور السياسى والاقتصادى والعسكرى بل والأمن أيضا، ويتنامى الاهتمام بدراسة التاريخ الأمريكى خلال الفترة الأخيرة لمعرفة كيف ولماذا أصبحت الولايات المتحدة دولة عظمى، بل الكيان الأقوى والأول فى عالم اليوم.

وإذا كانت الدراسات العربية عن التاريخ الأمريكى قليلة، فإن هذه الدراسة تشكل إضافة مهمة فى المكتبة العربية، فى الوقت الذى أصبح فيه الشغف بكل ما هو أمريكى يشكل ثقافة طاغية على الثقافات المحلية، ليس فى دول العرب وحدها، بل فى العالم أجمع.

وتشكل فترة الدراسة (١٩٣٢ - ١٩٤٥) الفترة التى انتخب فيها فرانكلين روزفلت رئيسا للولايات المتحدة أربع مرات متتالية فى سابقة لم تحدث من قبل ولا من بعد حتى اليوم فى تاريخ الولايات المتحدة، واستطاع خلالها الرئيس إحداث تغييرات جذرية داخلية وخارجية. ففيها، تهيأت الولايات المتحدة للخروج إلى العالمية. وتشكل تلك الفترة التغييرات الاستراتيجية المهمة التى أحدثها روزفلت فى الولايات المتحدة، لكى يحظى بتلك الشعبية الجارفة التى لم ولن تحدث لرئيس أمريكى. وتحاول الدراسة الإجابة على سؤال: ما الذى أحدثه روزفلت فى الولايات المتحدة داخليا وخارجيا؟ وتحاول أيضا الاجابة على تساؤل رئيسى مفاده: هل شارك روزفلت فى تبوؤ الولايات المتحدة مكانتها الاستراتيجية فى العالم؟

وتناقش هذه الدراسة عدة قضايا أصبحت مجالا للحديث، والنقاش، وحلقات البحث فى الآونة الأخيرة. ولعل الأزمة المالية العالمية التى تعصف بعالم اليوم من أبرزها، وكيف واجهت الولايات المتحدة الأزمة العالمية فى عهد روزفلت، خاصة أن الرئيس المنتخب "باراك أوباما" أعلن صراحة أنه سيسير على خطى فرانكلين روزفلت فى مواجهته للأزمة المالية الحالية. فباتت هذه الدراسة تشكل معينا لكل من أراد الاطلاع على ما فعله روزفلت فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضى، كى يستشرف ما ينوى عليه الرئيس المنتخب الجديد.

كما أن فترة هذه الدراسة أشبه بالجسر الذى يفصل بين فترتين مختلفتين جد الاختلاف فى تاريخ الولايات المتحدة، الأولى: فترة ما يوهم به الأمريكيون أنفسهم، والعالم من ورائهم، بأنهم كانوا يعيشون فى عزلة عن العالم، وأنه لا دخل لهم عما يجرى فى شئون هذا العالم، والثانية: فترة تكوين إمبراطوريتها الخارجية على أنقاض الإمبراطوريات التى كانت موجودة آنذاك، وعلى رأسها بريطانيا العظمى وفرنسا.

كما أن هذه الدراسة أبرزت مواطن القوة التى بنت بها الولايات المتحدة نظامها العالمى الجديد، فهل سنتمكن من خلالها أن نستشف مواطن الضعف التى شابت هذا النظام بعد أكثر من ستين عاما من تطبيقه؟

والدراسة مقسمة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، ثم يتبعها ملحقان وقائمة المصادر والمراجع.

وجاء الفصل الأول تحت عنوان "الرئيس فرانكلين روزفلت وعهده"، وهو عبارة عن تناول لحياة الرئيس روزفلت من النشأة إلى الوفاة، مبينا روزفلت الطفل والشاب والسياسى. وقد تعرض هذا الفصل للعديد من القضايا، مثل تدرجه الدراسى، وانتخابه كسيناتور فى مجلس الشيوخ بولاية نيويورك فى الفترة من عام ١٩١١ حتى عام ١٩١٣، وفشله فى الفوز بمنصب نائب الرئيس عن الحزب الديمقراطى فى انتخابات عام ١٩٢٠.

ويناقش الفصل أيضا القضايا الداخلية الكبرى، ومنها كارثة الكساد الاقتصادى الكبير الذى ضرب الأسواق المالية ببورصة "وول ستريت" فى يوم الرابع والعشرين من أكتوبر ١٩٢٩، وكانت أهم القضايا الداخلية التى واجهها روزفلت. بل إن سياسات إدارته الأربع تركزت فى المقام الأول والأساسى على كيفية مواجهة هذه الكارثة، ثم ضمان عدم تكرارها ثانية.

وتفسر الدراسة حالة التدهور وتلك الكارثة التى حدثت بعدة عوامل، منها أن القوة الإنتاجية للدولة كانت أكبر من القوة الاستهلاكية مع تركز الجانب الاكبر من الإيراد القومى فى أيدى نسبة قليلة من السكان، وبالتالى يحرم العمال والموظفون والمزارعون من قدر كبير من السيولة المالية، فتقل مقدرتهم الشرائية التى يعتمد عليها نظام الأعمال. ولم تقتصر الآثار السلبية لكارثة الكساد على الجوانب الاقتصادية، وإنما كانت المشكلات الاجتماعية التى نتجت عنها أشد خطرا على المجتمع الأمريكى. وإزاء هذا الانهيار فى شتى المجالات، كانت الأفكار المنادية بالثورة الاشتراكية منتشرة فى الولايات المتحدة فى تلك الفترة، وكانت الأمور تنذر بفوضى أو ثورة اجتماعية كبرى.

كما يناقش الفصل القضايا الخارجية الكبرى، فقد أحدث نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) خللا كبيرا فى منظومة العلاقات الدولية على كافة الأصعدة، حيث ظهر التراجع فى النظام الاستعمارى. ولعل يرجع ذلك إلى عدد من الأسباب، منها يقظة الشعوب غير الغربية فى كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية وظهور دول تغيرت مكانتها الدولية، بحيث لم تكن قد استفادت من النظام الاستعمارى فى الماضى، وترغب الآن فى المشاركة فى المكاسب الدولية، وهذه الدول هى الولايات المتحدة وألمانيا واليابان ثم روسيا تحت الحكم البلشفى، فالاتحاد السوفيتى.

أما الفصل الثانى، فهو تحت عنوان "الولايات المتحدة من مواجهة الأزمة المالية حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية (مارس ١٩٣٣ - سبتمبر ١٩٣٩)"، حيث تناول السياسة الداخلية، فتم استعراض الفكر الجديد لروزفلت والتغيرات التى أحدثها برنامجه الحكومى الضخم الشامل، ومدى تأثير هذا البرنامج على مسار التقاليد الأمريكية.

ونظرا لطول فترة حكمه، فقد استبدل كثيرا من رجال حكمه ليتواءموا مع الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل مرحلة، ومن ذلك أن آمن رجاله فى عام ١٩٣٣ بأهمية دور المجتمع الصناعى الحديث. أما رجال عام ١٩٣٥، فكانت تشغلهم تحقيق دولة الرفاهية، ولذا كانت مشاريع الضمان الاجتماعى ومساعدة المحتاجين. أما من جاءوا بعدهم، فقد انشغلوا بكيفية الإصلاح والتغيير الشامل للنظام بأكمله. وقد سنت إدارة روزفلت عشرات القوانين لمواجهة الأزمة الاقتصادية فى محاولة لإنعاش البلاد. ويستعرض الفصل الموضوعات التى سنت هذه القوانين والتشريعات من أجلها فى إطار ثلاث سياسات هى: السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية، والسياسات الإدارية.

وتناول الفصل السياسة الخارجية، فقد مثلت سياسة حسن الجوار حجر الزاوية فى سياسات روزفلت الخارجية. فالعلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية تضرب بجذورها فى عمق التاريخ الأمريكى نفسه. وقد أثرت سياسة حسن الجوار بالإيجاب على مصالح الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية طوال فترة حكم روزفلت. ومنذ ذلك الوقت وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، كانت كل تصريحات روزفلت وخطاباته تسير فى اتجاهين، الأول: مطالبة الكونجرس باتخاذ الاحتياطات والاستعدادات وتقوية الجيش والأسطول من أجل ضمان الأمن القومى. والثانى: إرسال

الرسائل إلى جميع الدول: ألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا، وفرنسا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، يذكرها فيها بأن اللجوء إلى السلاح لم يحقق الهدوء والرخاء فى الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك، فقد فشلت كل هذه المراسلات وقامت الحرب العالمية الثانية.

أما الفصل الثالث وعنوانه "الولايات المتحدة قبيل دخول الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩ ديسمبر ١٩٤١)"، فتناول التغيرات التى جدت على المجتمع الأمريكي ومواقف الولايات المتحدة فى مساعدة صمود ما كانت تسميه "الديمقراطيات"، أى الدول الديمقراطية على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطى (إنجلترا، فرنسا، هولندا)، خاصة بعد سقوط فرنسا فى يد هتلر فى صيف ١٩٤٠.

وعلى الجانب الآخر، فقد اتخذت الولايات المتحدة موقفا مضادا وعنيفا من دول المحور، خاصة بعد سحق هتلر لبولندا وإعلان الحرب فى أوروبا. فاستطاع روزفلت إقناع الكونجرس بإصدار قانون الإعارة والتأجير لصالح إنجلترا. كما حصل الرئيس على القوة التى تمكنه من دعم الحلفاء عسكريا.

وجاء الفصل الرابع بعنوان "الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية (ديسمبر ١٩٤١- أبريل ١٩٤٥)"، حيث تناول إدارة روزفلت لهذه الحرب سياسيا وعسكريا، وكيف تحول من الدور المحايد علنا، والمنحاز للحلفاء من خلف الكواليس، إلى لعب الدور الأبرز والأقوى فى الحرب. وقد أظهر هذا الفصل تلك الازدواجية التقليدية لدى صناع القرار الأمريكيين، خاصة فى أوقات الحروب، حين يصطدم الواقع العسكرى الميدانى مع المصالح السياسية، وكيف يتخذ المسئولون القرارات لحسم هذا الاصطدام.

وكان هدف روزفلت الأسمى فى هذه المرحلة هو دحر الدول الامبريالية عن هذه المستعمرات (اليابان عن الصين وكوريا، وفرنسا عن الهند الصينية، وبريطانيا عن هونج كونج) وإبدالها بالهيمنة الاقتصادية الأمريكية. وهنا، ظهرت أهمية الاتحاد السوفيتى فى مشاطرة الولايات المتحدة هذا الهدف.

واختتم الفصل بتوضيح عن خروج كل من روزفلت وستالين بنصر مؤزر من مؤتمر يالتا، فالأول حقق ما كان يرمى إليه تماما بجعل ستالين مخلب قط لتوطيد زعامة الولايات المتحدة على دول الغرب الأوروبى، واستجداء حمايتها من هذا الدب الروسى القابع أمامها فى شرقى أوروبا. أما الثانى، فقد حقق لبلاده أكثر مما كان يتوقع، واتفقا على أنهما دخلا عصر الدول العملاقة، وأنه يقع على عاتقيهما مهمة المحافظة على أمن العالم الذى انقسم بينهما.

أما الفصل الخامس والأخير، فجاء بعنوان "الولايات المتحدة وفكر الهيمنة"، وقد تناول ثلاثة موضوعات رئيسية متكاملة، الأول: الجذور التاريخية لعقيدة الشعب المختار. وتناول هذا الموضوع عندما وصل المهاجرون الأوائل من انجلترا إلى العالم الجديد (أمريكا) واعتبروا الأرض الأمريكية هى الجنة، وشبهوا أنفسهم بالعبرانيين القدماء، حين فروا من ظلم فرعون (الملك الانجليزى جيمس الأول) هروبا من مصر (انجلترا) بحثا عن أرض الميعاد (العالم الجديد). فقد كان المهاجرون الأوائل يسعون لبناء مجتمع يفكر تفكيرا سليما، مجتمع يسمو بأخلاقه ويسعى لتحرير نفسه من التاريخ وعبودية الماضى، وتشكيل مجتمع إنسانى وفق أفكارهم فى هذا العالم الجديد.

أما الموضوع الثانى، فقد تناول دور الولايات المتحدة فى طرح الفكرة وتنفيذها، حيث يقول جورج واشنطن، أول رئيس للولايات المتحدة بعد الاستقلال عام ١٧٧٦: "إن قضيتنا هى قضية الإنسانية". وقد اعتبر هؤلاء الآباء المؤسسون أن الرب قد قدر للولايات المتحدة أن تقود العالم إلى الحرية والمصير المبين.

أما الموضوع الثالث، فيحدد دور روزفلت فى تدشين فكرة التفوق الأمريكى.

وقد بين هذا الفصل أن الرئيس روزفلت فرض هيمنة بلاده على مقدرات العالم بعد الحرب العالمية الثانية، استنادا على ثلاث وسائل، هى الهيمنة السياسية عبر الأمم المتحدة، والهيمنة الاقتصادية عبر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وجعل الدولار الأمريكى هو عملة التعاملات الدولية، ثم الهيمنة العسكرية عن طريق صنع سلاح جديد غير تقليدى لضمان سيطرة الولايات المتحدة على العالم، فكان مشروع منهاتن الذى صنع القنبلة الذرية.

أما خاتمة الدراسة، فقد تعرضت لأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة، والتى انتهت إلى أن الولايات المتحدة قد تمكنت من الصعود إلى العالمية وقيادة المعسكر الرأسمالى الغربى فى مواجهة المعسكر الشيوعى الشرقى فى فترة حكم روزفلت، إذ كانت هذه الفترة بمثابة حلقة الوصل بين نموذجين فى حكم الولايات المتحدة. النموذج الأول، وهو النظام الذى كان سائدا قبل تولى روزفلت حكم الولايات المتحدة، والذى كان يعتمد على النظام الرأسمالى المطلق، وهو ما أدى إلى توحشه الرأسمالى بصورة أفقدته المقدرة على الإمساك بزمام الأمور، فكان فشله فى مواجهة الأزمة المالية العالمية التى ضربت بورصة وول ستريت للأوراق المالية فى مقتبل سنة ١٩٢٩، وعجز هذا النظام الرأسمالى المتوحش عن معالجة حالات الجوع والتشرد والبطالة والمرض وغيرها التى انتشرت فى المجتمع الأمريكى.

أما النموذج الثانى، الذى سيطر على حكم الولايات المتحدة بعد تولى روزفلت، فقد اعتمد على تطبيق النظام الليبرالى فى الحكم، وهو النظام الذى يرى ضرورة إذابة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية دون إذابة هذه الفوارق بين المصالح الاقتصادية، معتمدا على النخبة من العلماء والمثقفين والموهوبين.

مصطفى محمد

العراق تحت الاحتلال.. تدمير الدولة وتكريس الفوضى

أنتونى كوردسمان وآخرون

مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر ٢٠٠٨

تنبع أهمية هذا الكتاب من كونه يعبر عن عدة آراء من مختلف الجهات والجنسيات، بما فيها الأمريكية، لذا فهو بمثابة شهادات حفرت فى التاريخ، تقف إلى جانب العراق وتوثق مقاومته، وحقه فى النضال. ويوضح الكتاب اختلاف الآراء حول دخول الولايات المتحدة العراق: هل كان بمخطط مسبق أم تتابعا لسياسة عمياء البصيرة؟ ولكن الأهم هو وجود دوافع وحسابات صهيونية وأطماع توسعية لتدمير العراق.

ينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام، ويتكون من سبعة عشر فصلا. ويتناول القسم الأول والمعنون "العراق بين مطرقة الاحتلال وتداعيات العنف والتدمير" فى فصله الأول "الولايات المتحدة فى العراق .. جريمة إبادة جماعية"، حيث أبان دوجلاس وآخرون أن احتلال العراق جاء تتويجا لسياسة الولايات المتحدة على مدى سبعة عشر عاما من التدمير للشعب والدولة.

ويتعرض فيه الكاتب لتعريف الإبادة الجماعية، موضحا أن ما يحدث فى العراق يمثل خيانة للشعب العراقى وإضرارا بالجميع. وأكد أن الإبادة لا تعنى بالضرورة التدمير الفورى لأمة ما، فقط تكون خطة منظمة من أفعال مختلفة تستهدف تدمير الأسس الضرورية لحياة جماعات معينة.

ثم فصل الكاتب فى التعريف وأجزائه، وعرض لما يحدث فى العراق فى ظل الاحتلال، وعرض لأسباب اختيار العراق هدفا للتدمير، ومنها تأكيد الهيمنة الجيوسياسية الكونية للولايات المتحدة، وكسر الوحدة العربية، وارتباط مصالح الولايات المتحدة بالنفط اقتصاديا.

ويخلص الكاتب إلى أن إعلان الحرب على الإرهاب ينذر بحالة من تعليق الحقوق المدنية العالمية، لذا يجب أن نضع حدا لذلك وللإبادة الجماعية.

ويشير الكاتب فى الفصل الثانى المعنون "واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح" إلى أن المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية تفتقر للاحتراف، كما أن العراق لا يمتلك جيشا وطنيا موحدا.

ويرى أن الحل لهذه الهشاشة الأمنية يكمن فى تصحيح الأخطاء الدستورية، مثل إعادة تنظيم جذرية لوزارة الدفاع، واعتماد التوازن الإدارى، والقضاء على الميليشيات، وعدم منح رئيس الوزراء منصب القائد العام للقوات المسلحة وغيرها.

ويخلص الكاتب إلى أن القوات المسلحة العراقية لا تصلح لأن تكون بديلا لجيش وطنى عراقى يحل محل قوات الاحتلال ويحفظ الأمن العراقى.

ويتعرض الكاتب جونا ثان ستيل فى الفصل الثالث والمعنون "العراق .. طريق الخروج" لسبب أزمة العراق، والتى قد يكون أهمها عدم وجود خطة لدى الولايات المتحدة عندما دخلت العراق، ثم الخطأ الأكبر هو الاستمرار فى الاحتلال إلى أجل غير مسمى، وقد وصف الوضع فى العراق بأنه كارثة إنسانية.

ثم عرض الكاتب لأسباب فشل الائتلاف الأمريكى - البريطانى، والمتمثلة فى فشل إدراك الطرفين للمشاعر الوطنية للشيعة. ثم يعرض فى النهاية إلى أنه لابد من عقد مؤتمر وطنى يدعى إليه أوسع قطاعات الشعب العراقى، وترعاه الأمم المتحدة والجامعة العربية، وتتحمل فيه الولايات المتحدة وبريطانيا النصيب الأكبر من نفقات إعادة البناء، رغم عدم سهولة هذا الطرح.

وفى الفصل الرابع والمعنون "الصدر وجيش المهدى .. التطور والقدرات والاتجاه الجديد"، يتعرض أنتونى كوردسمان وخوسيه راموس إلى أن العراق بصدد مواجهة ثلاثة أخطار أمنية داخلية، هى القاعدة والطائفية واستخدام العنف من جانب جماعة الصدر وجيش المهدى، مع إمكانية وجود الدعم الإيرانى، ويركز البحث على الخطر الثالث.

حيث يرى الكاتبان أنه على الرغم من أن الخسائر التى تكبدها المهدى والصدر، إلا أنهما يشكلان الخطر الأكبر على الحكومة العراقية والتحالف الذى تقوده الولايات المتحدة.

ويشيران إلى أن قوة الصدر المستقبلية ستعتمد إلى حد كبير على قدرة الحكومة العراقية فى بناء نجاح القوات الأمنية العراقية لإنشاء السلطة المحلية والخدمات الحكومية والفرصة الاقتصادية.

ويعرض باسل يوسف بجك فى الفصل الخامس والمعنون "مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية" لبنود ما نشر من مشروع الاتفاقية الأمنية ويقارنها بالمعاهدة البريطانية - العراقية عام ١٩٣٠ .

ويشير إلى أن الصفقة التى يروج لها المؤيدون للاتفاقية هى إخراج حالة العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل إبقاء وضع العراق خاضعا للاتفاقيات التى تفرضها الولايات المتحدة على العراق.

ويخلص إلى أن الاتفاقية غير مشروعة بموجب القانون الدولى، ويرى أن من حق الشعب العراقى مقاومة الاحتلال الأمريكى وإحباط إبرام مشروع الاتفاقية.

أما القسم الثانى والمعنون "الاحتلال الأمريكى .. تدمير الدولة وتكريس الفوضى"، فيتناول فيه ريدار فيسير، فى الفصل السادس والمعنون "الهوية الطائفية والصراع الإقليمى فى العراق .. وجهة نظر تاريخية"، نقطة مهمة، هى أن من يسعون للتقسيم يجب أن يتنبهوا إلى أنه لم يقم الصراع فيه على أساس طائفى، ويستشهد من التاريخ على ذلك، محاولا تأكيد أن أى محاولة لتجاهل مفهوم العراق ستؤدى لعدم استقرار فى المنطقة.

وتشير صباح ياسين، فى الفصل السابع والمعنون "صحوة العشائر العراقية .. اغتيال الدولة وتغريب المجتمع"، إلى علاقة السلطة بالقبلية، وكيف أن استقرار الدولة فى العراق أعاد تشكيل وبناء دور القبيلة.

ثم عرضت الكاتبة للاحتلال الأمريكى للعراق الذى استفاد من التجربة البريطانية من احتلال العراق من قبل بإعلان مقولات التحرير وليس الاحتلال، ولكن دور العشائر فى رفض ذلك كان واضحا.

وتؤكد كذلك أن الطائفية التى عمدت الولايات المتحدة إلى نشرها دمرت جميع مقومات الدولة وأشاعت الفوضى، وترى أن ذلك تفتيت للجناح الشرقى للأمة العربية وإخراجه من دائرة التأثير فى الصراع العربى - الصهيونى.

ويوضح منذر نعمان الأعظمى، فى الفصل الثامن والمعنون "أبعاد اجتماعية فى مسيرة التحرير فى العراق"، دور الإعلام فى صياغة المواقف والتوقعات لدى الناس، وأن الإعلام كان أحد أسباب التخبط حول الموقف فى العراق، فقد مثل التلاعب غطاء للإنكار.

وأكد أن فشل الإدارة الأمريكية جعل مسارات أخرى مثل المقاومة والمجتمع الأهلى تنشط، حيث يوضح الكاتب أن حدة المسارات جعلت العراق قادرا على حماية نفسه بأشكال غير مباشرة، فقد لعبت التركيبات الاجتماعية العراقية دورا كبيرا فى ذلك.

وترصد المجموعة الدولية للأزمات فى الفصل التاسع والمعنون "المسئولية المقصرة .. اللاجئون العراقيون فى سوريا والأردن ولبنان"، المأساة الإنسانية التى وصل إليها العراق، وترى أنه تهور يشجع العراقيين على العودة قبل حدوث تحسن حقيقى ودائم. ثم تطرح عدة توصيات للحكومتين العراقية والأمريكية والمجتمع الدولى والعربى والعالمى لكى يساعدوا العراق على النهوض مرة أخرى.

أما الفصل العاشر والمعنون "إحصاءات بشأن العراقيين المهجرين فى مختلف أنحاء العالم"، فتناول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وأعداد المهجرين العراقيين فى العالم وداخل العراق وأعداد العائدين وطلبات اللجوء.

وفى القسم الثالث والمعنون "الكيان العراقى فى ظل الاحتلال .. دوامة الفساد وتفتيت السلم المدنى"، يتناول محمد أشرف البيومى فى الفصل الحادى عشر والمعنون "فضيحة النفط مقابل الغذاء .. كشف لفساد إدارى أم مزيد من التوظيف السياسى للأمم المتحدة؟" مدى نجاح الإدارة الأمريكية فى إخضاع الأمم المتحدة لرغباتها، ومع ذلك تتخذ سياسات عدائية ضدها، خصوصا بعد اعتبارها الحرب على العراق غير مشروعة. ورغم ذلك، يرى الكاتب أن هناك تناقصا فى مهام الأمم المتحدة وقراراتها التى أدت للحصار على العراق، والذى أدى لتداعيات سلبية.

ويشير صبرى زاير السعدى فى الفصل الثانى عشر والمعنون "قوة النفط ومساوئه فى التجربة العراقية .. حالة تاريخية للشرق الأوسط" إلى أن النفط مثل للعراق الأداة لتقدم اقتصادى واستقرار اجتماعى وسياسى، ولكن الاقتصادات تباطأت، وأدت لعدم الاستقرار السياسى فى الشرق الأوسط. ويرجع البعض السبب فى ذلك إلى الاعتماد على الدعم الأجنبى المشروط.

ويؤكد كذلك أن أساس المشكلة فى العراق وغيره هو سوء استعمال النفط والإنفاق الزائد للإيرادات النفطية. لذا، يرى أنه يجب أن يكون هناك توازن بين الحاجة للنمو الاقتصادى والتنوع الصناعى وبين الحاجة إلى الاستقرار الاجتماعى والسياسى.

ويحاول حسن لطيف الزبيدى فى الفصل الثالث عشر والمعنون "الفقر فى العراق .. مقاربة من منظور التنمية البشرية"، من خلال خلفية تاريخية للفقر فى العراق، أن يوضح كيف ارتفعت معدلات الفقر فى بلد غنى، وانخفضت إنتاجيته وزادت نسبة البطالة فيه، ليؤكد أهمية تطبيق سياسات كفيلة بالقضاء على الفقر بكل أشكاله، واعتبرها أولويات العمل المستقبلى فى العراق.

ويشير هيثم غالب الناهى، فى الفصل الرابع عشر والمعنون "المحددات الدولية والإقليمية التى ساهمت فى تفتيت الدولة العراقية"، إلى أنه كيف تم العمل على تفتيت الهوية العراقية والعراق نفسه، ليؤكد فى النهاية ضرورة إعادة بناء الدولة العراقية وخروج الاحتلال ويضع تصورا تفصيليا لذلك.

وفى القسم الرابع والمعنون "العراق فى

محيطه الإقليمى والدولى توازن أم احتلال"، يوضح هيثم كريم حيوان فى الفصل الخامس عشر والمعنون "العلاقات العراقية – التركية .. رؤية فى إمكانات التعاون واحتمالات الصراع"، أن سقوط العراق كان بمثابة سيف ذى حدين لتركيا، حيث سقط أكبر نظام معاد لها، ولكن عكر ذلك المشكلة الكردية.

ويطرح الكاتب سيناريوهات للمستقبل، فإما أن تبقى العلاقات كما كانت قبل الاحتلال وهو سيناريو ضعيف، وإما أن تتقدم. ولكن رغم ما يلوح فى الأفق، فإن استمرارية ذلك صعبة لما تفرضه طبيعة البيئة الدولية، وإما أن تتردى العلاقة وهو من المشاهد المطروحة خاصة فى ظل تطورات المشهد العراقى – الكردى، والكردى – التركى، وتغير طبيعة العلاقات التركية – الأمريكية بعد رفض تركيا المشاركة فى الحرب على العراق.

وتوضح ريفا بهالا فى الفصل السادس عشر والمعنون "إيران والولايات المتحدة والمفسدات المحتملة للصفقة فى العراق"، أن تقارب الموقفين الإيرانى والأمريكى تجاه العراق مثل نقطة تغير فى الحرب.

وتشير إلى أن المشكلات التى تواجه ذلك هى التقارب عمل إعادة تشكيل الكتلة الشيعية، وبعض المحافظين فى واشنطن وطهران من غير المتحمسين لعودة العلاقات بينهما، وتعرض لبعض العقبات الأخرى.

ويعرض جاسم يونس الحريرى فى الفصل السابع عشر والمعنون "مستقبل العلاقات العراقية – الآسيوية بعد الاحتلال الأمريكى للعراق"، لطبيعة العلاقات العراقية – الآسيوية بعد الاحتلال الأمريكى، حيث تكشف عن الوجود الآسيوى فى العراق اقتصاديا وسياسيا. ثم يعرض لمحددات العلاقة الداخلية كالانتعاش الاقتصادى، والإقليمية كعلاقات الجوار، والعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجى التى تبدو مندفعة اقتصاديا للاستثمار فى دول الآسيان.

ويعرض كذلك للمحددات الدولية، وينتهى بعرض احتمالات العلاقة فى المستقبل. فيرى السيناريو الأول "نمو العلاقات العراقية – الآسيوية"، لكى يستفيد العراق من التجارب الآسيوية فى التنمية الاقتصادية وإعمار العراق، ويستفيد الآسيان بفتح الأسواق العراقية.

والسيناريو الثانى "جمود العلاقات"، والذى سيكون سببه وجود مؤشرات سلبية كالانفلات الأمنى وزيادة العنف فى العراق. ويرى الكاتب أنه لا يوجد سيناريو أرجح لعدم انضباط المشهد السياسى العراقى.

إيمان شادى

الاحتلال الأمريكى للعراق وتداعياته على النظام الإقليمى العربى

إيمان أحمد محمد رجب

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩

تتمتع هذه الدراسة بأهمية كبيرة خصوصا فى جانب التأصيل النظرى، لكونها إسهاما فى دراسات النظم الإقليمية، كما تحاول أن تضع حدا للجدل السائد حول ما إذا كان النظام العربى قد انهار بمجرد احتلال العراق أم لا يزال قائما، فضلا عن أنها تختبر العديد من المقولات المتعلقة بعلاقة النظم الإقليمية بالقوى الدولية، حيث تكشف عن الكيفية التى يتفاعل بها النظام العربى فى ظل أحادية قطبية وفى ظل وقوع إحدى وحداته تحت احتلال القوى الدولية. من ناحية أخرى، تأتى هذه الدراسة بعد مرور خمس سنوات على احتلال العراق، وتوافر مساحة زمنية للسياسات الأمريكية لتؤثرعلى النظام الإقليمى العربى على نحو يسمح بتحليل الواقع العربى وتحديد آثار الاحتلال عليه.

لذلك، فقد سعت الدراسة التى بين أيدينا إلى الإجابة على عدد من التساؤلات حول ما هى الكيفية التى يؤثر بها الاحتلال الأمريكى للعراق وما تبعه من سياسات على النظام الإقليمى العربى، وما هى قدرة النظام العربى على البقاء كنظام إقليمى. وبالمثل، هل نجحت السياسات الأمريكية فى تمييع حدود النظام العربى ودمج وحداته فى إطار شرق أوسطى؟ وكيف أثرت السياسات الأمريكية التى نفذت فى النظام بعد احتلال العراق على القيم الحاكمة لتفاعلات وحداته؟ وكيف أثرت السياسات الأمريكية التى نفذت فى النظام بعد احتلال العراق على أمن النظام العربى؟

ولكى يتسنى للباحثة الإجابة على هذه التساؤلات، قامت بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فضلا عن المقدمة، التى تناولت فيها الإطار النظرى للدراسة. اشتمل الفصل الأول المعنون "العلاقة بين قوى النظام الدولى والنظام الإقليمية" على مبحثين رئيسيين، الأول: محددات وأنماط العلاقة بين النظم الإقليمية وقوى النظام الدولى وتم تقسيمها إلى محددات نابعة من البيئة الخارجية للنظام الإقليمى، ومحددات نابعة من البيئة الداخلية للنظام الإقليمى، وأثرتغلغل القوى العظمى على النظام الإقليمى من حيث حدود النظام، وأمنه، ومنظومة القيم. أما المبحث الثانى، فتناول أنماط العلاقة بين النظام الإقليمى العربى وقوى النظام الدولى منذ نشأته وحتى احتلال العراق (١٩٤٥-٢٠٠٣)، فتم استعراض نمط العلاقة من خلال تقسيم هذه الفترة الزمنية إلى خمس فترات فرعية، اختلفت فيها طبيعة المحددات بنوعيها الداخلى والخارجى، ومن ثم نمط تغلغل قوى النظام الدولى داخل النظام الإقليمى العربى، وهذه الفترات هى: (١٩٤٥-١٩٦٧)، و(١٩٦٧-١٩٧٩)، و(١٩٧٩-١٩٩٠)، و(١٩٩٠-٢٠٠١)، و(٢٠٠١-٢٠٠٣)، بالإضافة إلى صور التغلغل الأمريكى فى النظام العربى خلال هذه الفترات. وانتهى هذا الفصل إلى أنه منذ نشأة النظام العربى فى عام ١٩٤٥، حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وبدرجات متفاوتة على إيجاد علاقات تعاونية بين إسرائيل والدول العربية بما يسمح بدمجها فى إطار شرق أوسطى، وبذلك اتسمت هذه الصورة من التغلغل بالاستمرارية، سواء أخذت صورة مشروع متكامل كما عبرت عن ذلك خبرة التسعينيات والفترة التالية على احتلال العراق، أو مشاريع أقل تبلورا فى المنطقة كالمشاريع التى ظهرت منذ نشأة النظام وحتى عام ١٩٩٠، وقد طرح هذا تحديا لا يزال ماثلا أمام النظام العربى.

ومنذ حرب تحرير الكويت، باتت الإدارة الأمريكية حريصة على تكثيف علاقاتها بدول الخليج دون أن يقلل ذلك من أهمية احتفاظها بعلاقات قوية مع مصر، وقد طرح هذا أمام النظام العربى خطر فقدان أحد نظمه الفرعية، إذا لم يطور علاقات تؤكد ارتباطه به أمنيا وسياسيا واقتصاديا، فى حين اتسمت بعض صور التغلغل الأمريكى فى النظام بالطابع المرحلى المؤقت، كتلك التى ارتبطت باحتواء النفوذ السوفيتى فى المنطقة.

فى حين تناول الفصل الثانى "أثر احتلال العراق على حدود وقيم النظام العربى" وتم تقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول احتلال العراق وتداعياته على حدود النظام العربى، من خلال إلقاء الضوء على السياسات الأمريكية، التى تنحصر فى:

١- إعداد الدول العربية للاندماج فى النظام الشرق أوسطى من خلال إحداث تغيير فى النظم السياسية، والاقتصادية، والثقافية القائمة على نحو يخلق قواسم مشتركة بينها وبين إسرائيل، مما يسهل من دمجها، فلا تكامل بين مختلفين.

٢- إعادة رسم خريطة العلاقات بين الدول العربية بعضها بعضا من ناحية وبينها ودول المحيط، خاصة إسرائيل وإيران من ناحية

أخرى، بما يفرز فى النهاية نظاما شرق أوسطى يمتد من المغرب وحتى إندونيسيا. كما أشارت الباحثة إلى آليات تنفيذها، وكيفية تعاطى وحدات النظام معها، ثم بحث أثر تلك السياسات على حدود النظام بتحليل موقف النظام العربى من قضية احتلال العراق وما يطرحه من تحد لقدرته على دمجه فيه بعد احتلاله. بينما تناول المبحث الثانى احتلال العراق وتداعياته على القيم الحاكمة لتفاعلات النظام العربى فى ثلاثة أجزاء، يهتم الأول ببيان السياسات الأمريكية ومواقف الدول العربية منها، والثانى يركز على كيفية تعاطى وحدات النظام الإقليمى العربى مع السياسات الأمريكية تجاه قضيتين رئيسيتين هما: قضية إصلاح المناهج التعليمية. وقضية إصلاح العملية التعليمية، أما الجزء الأخير، فيبحث تداعى تلك السياسات على القيم من خلال تناول قضيتين، الأولى هى الموقف من مقاومة الاحتلال، حيث يشهد النظام العربى مقاومة للاحتلال فى ثلاثة أماكن أساسية، هى العراق وفلسطين وجنوب لبنان. والقضية الثانية هى تحرر العراق واستقلاله، سواء على مستوى العملية السياسية أو الوضع الأمنى. وكشفت الممارسة العربية عن أن منطق القطرية يعلو على منطق القومية بحيث باتت مرادفا للتعاون. كما أن المواقف من الحرب على العراق، فضلا عن سلوك وحدات النظام فى الفترة التالية على احتلال العراق، تشير إلى غياب أى محتوى قيمى لسلوكها، وغياب أى توحد فى الرؤى حول ترتيب أولويات قضايا المنطقة. فبينما يعطى الأردن -على سبيل المثال- الأولوية للقضية الفلسطينية ثم لبنان فالعراق، تعطى دول مجلس التعاون الأولوية لقضية العراق يليها فلسطين، ثم لبنان.

ونتيجة لذلك، شهد النظام العربى انقساما حول كافة القضايا التى طرأت عليه، ابتداء من الموقف من المقاومة العراقية، وانتهاء بالموقف من الحرب على لبنان. وأدى ذلك الانقسام، بالإضافة إلى تراجع العامل الموحد للنظام العربى المتمثل فى سلوك إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية ولبنان، إلى ظهور اتجاهات تطالب بالتغيير عن طريق إعادة انبعاث تيار عروبى يدعم المشترك بين الدول العربية، ويربط نفسه بمهمات التحول الديمقراطى فى العالم العربى.

وجاء الفصل الثالث بعنوان "احتلال العراق وأمن النظام العربى"، وتم تقسيمه إلى مبحثين، تناول الأول انهيار العراق والمهددات غير التقليدية لأمن النظام العربى، لأنه ترتب على الاحتلال انهيار العراق كقوة إقليمية لعبت فى فترات معينة دور الموازن للدور الإيرانى، مما ساهم فى تحصين النظام فى مواجهة أى اختراق لأمنه من قبل طهران، وذلك رغم ما تسبب فيه العراق، نتيجة سوء إدراك قياداته للمعطيات الإقليمية والدولية، من إخلال بأمن النظام، حين قام باحتلال الكويت، وأعطى انهيار العراق فرصة لإيران لتزيد نفوذها فى النظام، خاصة فى المناطق القريبة منها جغرافيا. كما ازداد الوزن النسبى لمصادر التهديد النابعة من داخل وحدات النظام، والتى تمس أمن الدولة القطرية بالدرجة الأولى، والتى لم يتمكن النظام العربى من التعامل معها بفاعلية فى المرحلة السابقة على احتلال العراق، كما أنه تم إغفالها لصالح تلك النابعة من قوى خارجية، أو لصالح تلك الناتجة عن تفاعلات وحدات النظام مع بعضها، والتى كان من أمثلتها غزو العراق للكويت. وأشار المبحث أيضا إلى مظاهر انهيار العراق، واهتم بآثار الانهيار على أمن النظام العربى، واكتشاف كيفية استجابة النظام العربى لتلك المهددات. بينما تناول المبحث الثانى اختراق أمن النظام العربى، فقد تغير نمط العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والنظام العربى من كونها علاقات مع قوى خارجية تمارس نفوذها فيه من خارج حدوده إلى قوى لها وجود فعلى داخل النظام. وحددت الباحثة تداعيات هذا الوضع على أمن النظام العربى فى ثلاثة تداعيات:

١- الفشل فى تأمين حدود النظام ضد هجمات الدول المحيطة، حيث تشن تركيا هجمات متكررة على شمال العراق.

٢- خطر اندلاع حرب إقليمية بين واشنطن وطهران.

٣- بدء عملية تقويم ذاتية للوضع الأمنى للنظام العربى، وهذا ما عبر عنه سعى الجامعة لبلورة رؤية شاملة للأمن.

وتوصلت الباحثة إلى عدد من النتائج، كان أهمها:

١- طرح احتلال العراق عددا من التحديات أمام النظام العربى، والتى باتت قدرته على التعامل معها محدودا لضعف قدرته على الاحتفاظ بوجوده كنظام إقليمى متمايز عن قوى النظام الدولى، ومن هذه التحديات ما هو قديم نتج عن علاقته بالولايات المتحدة طوال الفترة السابقة على احتلال العراق، مثل تحدى دمج وحداته فى نظام شرق أوسطى تتمتع فيه إسرائيل بتفوق نوعى عن طريق خلق تفاعلات تعاونية بينهما. وقد وفر احتلال العراق فرصة للولايات المتحدة من أجل إحياء مشروع الدمج وإضافة أبعاد جديدة له. ومن تلك التحديات ما يمتاز بطابع الجدة كقضية الاحتلال ذاتها، وما تحمله من تراجع فى حركة التحرر والاستقلال التى شهدها النظام العربى منذ نشأته الرسمية.

٢- أثر الاحتلال فى مجمله على سلوك النظام العربى. وفى حالة استمراره، يترتب عليه تغير النظام ذاته، وتراجع قوة ذلك التأثير، الذى تأكد فى بطء معالجة النظام لتداعيات الاحتلال، واتجاهه نحو التكيف القائم على رد الفعل كمعالجته لسياسات الدمج فى النظام الشرق أوسطى، وتعامله مع مسألة استقلال العراق، حيث قبل وضع الاحتلال، ولم يعد يتعامل معه كدولة محتلة بل كدولة ذات سيادة. كما أن واقعة الاحتلال جاءت فى لحظة كان النظام فيها ضعيفا، ولم ينته بعد من علاج تبعات غزو العراق للكويت، أيضا جاءت فى وقت فضلت فيه وحدات النظام الاحتفاظ بعلاقات أمنية عسكرية مع الولايات المتحدة، بدلا من تطوير تلك العلاقات مع غيرها من الدول العربية، مما يزيد من تأثير تغلغل القوى العظمى فى النظم الإقليمية.

٣- احتفظ النظام العربى بجزء من القدرة على الحركة بما سمح له بالقيام ببعض وظائفه كنظام، حيث اتجه للقيام بنوع من المبادرة فى تعامله مع الصراع الدائر فى العراق من خلال طرحه الخاص بتحقيق المصالحة الوطنية، وفى تعامله مع المسألة النووية الإيرانية. وقد كانت هذه المعالجة دليلا على استمرار وجوده وقدرته على البقاء، خاصة أنه قد اتجه لإصلاح ذاته، سواء من خلال إصلاح الجامعة العربية، أو من خلال صياغة رؤية ذاتية لأمنه، متمايزة عن تلك التى تروج لها الإدارة الأمريكية، رغم تزايد اختراق أمنه نتيجة الاحتلال. وفى حال اكتمال هذه الرؤية، سيتمكن النظام من التغلب على باقى التحديات التى تمس حدوده والمبادئ الحاكمة لسلوك وحداته.

وفى نهاية الدراسة، قدمت الباحثة عدة توصيات، من أهمها ضرورة إعادة بناء الثقة على مستوى الدولة القطرية، أى بين الجماعات الإثنية المختلفة من أجل التغلب على مخاطر أمن السلطة السياسية التى طرحها صعود الشيعة فى العراق وتزايد النفوذ الإيرانى فى المنطقة.

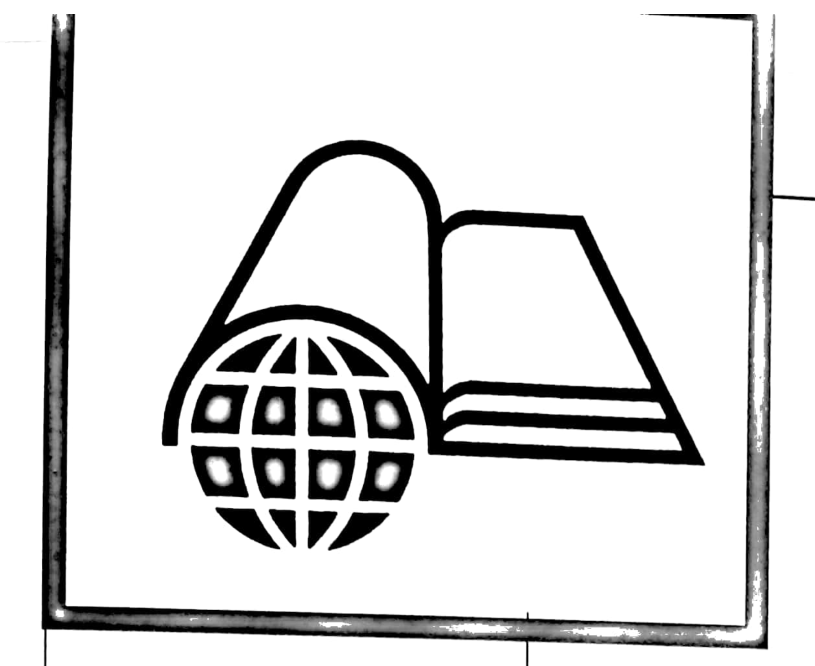
وكذلك إعادة بناء الثقة بين العراق ودول الخليج، وبين العراق وباقى الدول العربية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال آلية حوار تعقد بصفة دورية.

وطالبت التوصيات ببلورة رؤية عربية للأمن ذات أبعاد متعددة، يعالج كل بعد منها مهددات أمن الأجزاء المتمايزة فى النظام العربى، كمنطقة الخليج، والمغرب العربى، ودول الحدود الجنوبية للنظام. فرغم انتمائها جميعا للنظام، إلا أن مهدداتها متباينة.

وهذا يتطلب تفعيل المدخل الإقليمى والإقليمى الفرعى لتحقيق الأمن فى النظام العربى، خاصة مع ما يمتاز به هذا المدخل من قدرة على علاج الصراعات الإقليمية وتجنبها، نتيجة تعامله مع دوافعها، فضلا عن تحصين النظام من أى محاولات للتغلغل فيه.

حنان أبو سكين

مكتبة السياسة الدولية
مؤلفات أجنبية



Muftuler-Bac, Meltem and Yannis A. Stivachtis (Eds). Turkey European Union Relations: Dilemmas, Opportunities And Constraints. Lanham: Lexington Books, 2008.

أثارت محاولات تركيا المستمرة الانضمام للاتحاد الأوروبى جدلا واسعا بين السياسيين والأكاديميين وصناع القرار، وذلك منذ بداية المفاوضات بين الجانبين عام ١٩٨٧، فلم تشهد محاولات أى دولة أخرى تريد الانضمام للاتحاد مثل هذه النقاشات المستمرة. ومن أحدث الكتب التى صدرت عن هذا الموضوع كتاب مجمع صدر العام الماضى بعنوان "علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبى .. المعضلات والفرص والعوائق" للدكتورة ملتن موفتولر- بك، أستاذة العلاقات الدولية بجامعة سابانشى التركية، والدكتور يانيس ستيفاشتيس، مدير برنامج الدراسات الدولية بفرجينيا تك، رئيس وحدة بحوث الشئون السياسية والدولية بمعهد أثينا للتعليم والبحوث.

يتكون الكتاب من مقدمة وثلاثة أجزاء تحتوى على ١٤ فصلا (كل فصل من تأليف أحد المتخصصين فى مجال العلاقات التركية - الأوروبية) وخاتمة.

فى المقدمة، يذكر الكاتبان أن هذا المؤلف يستهدف دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالعلاقات الأوروبية - التركية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية، وذلك من خلال:

- دراسة الخلفية السياسية للمفاوضات الأوروبية - التركية.

- تقييم نقاط الضعف والقوة فى الملف التركى للانضمام للاتحاد الأوروبى.

ويسلط الكاتبان الضوء على تطور مفاوضات تركيا مع الاتحاد الأوروبى منذ ١٤ أبريل ١٩٨٧، حين تقدمت تركيا بطلبها للانضمام للسوق الأوروبية المشتركة (EEC)، ثم الرد الأوروبى فى ١٨ ديسمبر ١٩٨٩ بأنه من غير المفيد إجراء مفاوضات مع تركيا فى الوقت الراهن. وقد تضمنت أسباب هذا الرد موضوع الأكراد والنزاع القائم بين تركيا واليونان حول المسألة القبرصية.

ولكن المفاوضات استمرت بين الجانبين حتى رفض الاتحاد الأوروبى فى ديسمبر ١٩٩٧ مرة ثانية قبول تركيا كمرشحة للانضمام، وذلك لعدد من الأسباب، منها اقتصادية وسياسية (من بينها المسألة القبرصية).

وبعد فترة من التوتر الذى شهدته العلاقة بين الجانبين، نتيجة لذلك الرفض، فقد شهدت قمة هلسنكى فى عام ١٩٩٩ نقطة تحول فى تلك العلاقة، وذلك عندما وافق رسميا الاتحاد الأوروبى على وضع تركيا كدولة مرشحة للانضمام وذلك ضمن خطة الاتحاد لتوسيع عضويته. وقد تضمنت أسباب القبول التطورات الإيجابية التى شهدتها تركيا على الصعيدين السياسى والاقتصادى.

وفى ديسمبر ٢٠٠٤، وافق المجلس الأوروبى على إجراء مفاوضات مباشرة مع تركيا، على أن تبدأ تلك المفاوضات فى ٣ أكتوبر ٢٠٠٥، وذلك لمناقشة اشتراطات الاتحاد الأوروبى لقبول العضوية، والتى تم تبنيها فى القمة الأوروبية بكوبنهاجن عام ١٩٩٣ وهى:

* استقرار المؤسسات التى تضمن تحقيق الديمقراطية وحكم القانون، وتحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، فى هذا الاطار، والمطالبة باجراء تعديلات قانونية تحترم حقوق الانسان وحكم القضاء.

* وجود اقتصاد قوى لديه القدرة على التعامل مع التنافسية واقتصادات السوق الأوروبية.

* تحقيق التزامات العضوية، ومنها تحقيق أهداف الاتحاد السياسية والاقتصادية والنقدية.

وفى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، عاد من جديد التوتر فى العلاقة بين الجانبين، وذلك عندما قرر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبى تجميد المفاوضات مع تركيا، وذلك على خلفية عدم التوصل لحل للمشكلة القبرصية.

يتضمن الجزء الأول من الكتاب أربعة فصول تتحدث عن المعضلات المرتبطة بالعلاقات التركية - الأوروبية من زاوية السياسة الثقافية والهوية.

يحمل الفصل الأول للدكتور يانيس ستيفاشتيس عنوان "أوروبا والترك" ويتناول تطور العلاقات التاريخية بين أوروبا وتركيا، حيث يشير إلى أن القارة الأوروبية "المتحضرة" كانت تتعامل مع الامبراطوية العثمانية على أنها "الآخر" أو "الطرف البربرى غير المتحضر". وفى هذا الإطار، يشبه الكاتب محاولات الامبراطورية العثمانية الحصول على مكانة مساوية لأوروبا على الساحة الدولية بمحاولات تركيا المستمرة للانضمام للاتحاد الأوروبى. كما يشبه الاشتراطات الأوروبية على تركيا للانضمام للاتحاد بالمعيار "الحضارى" الذى كانت تتعامل به القارة

الأوروبية قديما مع "الآخر".

ويحمل الفصل الثانى عنوان "موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى .. مناقشات منطقية" لكل من إدوارد وايزبند، أستاذ العلوم السياسية بفرجينيا تك، ونيكولاس كيرسى، أستاذ العلوم السياسية بجامعة فرجينيا، وأسلى سيليان اونر، الباحث بجامعة فرجينيا تك، وديفيد دانسرو المحلل بوزارة الأمن الداخلى الأمريكية. يتحدث الفصل عن المناقشات التى دارت داخل البرلمان الأوروبى حول موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى، والتى تجنبت تناول نقطة رئيسية ومنطقية، هى: كيفية دعم المؤسسات التى تعمل على تعزيز التواصل السياسى، وذلك حتى يتم إدماج تركيا داخل كيان ديمقراطى قوى.

ويتناول الفصل الثالث لموج كيناسيوجلو، المحاضرة فى العلاقات الدولية بجامعة بيلكانت التركية، موضوع الأمن، والذى تعتبره الكاتبة أحد الروابط القوية بين تركيا والاتحاد الأوروبى. تخلص الكاتبة إلى أن التسريع بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبى سيحقق ثلاثة أهداف استراتيجية للاتحاد، هى:

- الحفاظ على الكفاءة العسكرية الأوروبية.
- دعم القوة السياسية لأوروبا.
- إبراز هوية أوروبا على أنها مجتمع متعدد الثقافات.

أما الفصل الرابع لكوستطنطينوس كوليوبولس، المحاضر فى العلاقات الدولية بجامعة بانتيون اليونانية، فيحمل عنوان "التأثيرات الاستراتيجية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبى على أوروبا". يقول الكاتب إن اختيارالاتحاد الأوروبى لتركيا لتكون دولة مرشحة للانضمام له -والذى كان أيضا هدفا استراتيجيا للولايات المتحدة- يعتبر نقطة تحول فى السياسة الأوروبية، حيث فتح نقاشا طويلا حول مستقبل الاتحاد الأوروبى وهيكله المؤسسى ووضعه فى السياسة الدولية.

ويتضمن الجزء الثانى سبعة فصول تتناول موضوع الفرص والعوائق فى العلاقات الأوروبية - التركية.

ويتناول الفصل الخامس للتم موفتلر- بك بعنوان "المفاوضات الشاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبى" العراقيل الأساسية التى تعرضت لها المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبى، وأهمها الرؤية الأوروبية الشعبية لتركيا ككيان يختلف ثقافيا بشكل كبير عن بقية دول القارة، وأنها تحتاج لتعديلات فى نظامها الديمقراطى وتحسين سجلها فى مجال حقوق الإنسان. وبالتالى، فمن الممكن أن نستنتج أنه بدون الحصول على الموافقة الشعبية على انضمام تركيا، حتى إذا سارت المفاوضات بشكل طبيعى، فإنها لن تستطيع الانضمام للاتحاد الأوروبى. والحكومات الأوروبية أيضا منقسمة حول تداعيات قبول عضوية تركيا، وذلك لاختلاف هويتها وللمشاكل الاقتصادية التى تعانى منها. المسألة القبرصية هى مشكلة أخرى تعترض المفاوضات بين الجانبين، حيث اشترط الاتحاد الأوروبى ضرورة التوصل لحل سياسى لتلك المشكلة لقبول ضم تركيا. وتخلص الكاتبة إلى الحاجة إلى إجراء نوع من الحوار العام حول موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى.

أما الفصل السادس لإيلين جونى، أستاذة العلوم السياسية بجامعة بيلكانت التركية، فقد جاء بعنوان "تركيا و"أوروبا الجديدة" .. التحديات والفرص خلال فترة المفاوضات". وتخلص الكاتبة إلى أن مستقبل مسار المفاوضات بين الجانبين سيحدده بشكل كبير المناخ الداخلى فى تركيا - الثقافة السياسية والمشاكل الداخلية- وكذلك التطورات السياسية فى الاتحاد الأوروبى المتعلقة بالنقاشات حول توسيع الانضمام للاتحاد ودوره كفاعل دولى رئيسى.

الفصل السابع بعنوان "آراء اليونانيين والقبارصة اليونانيين فى موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى" لايوانيس جريرجو ريادس، المحاضر بقسم الدراسات التركية بجامعة أثينا اليونانية. يقول الكاتب إنه نتيجة للاتجاه الأوروبى للسياسة الخارجية اليونانية فى تسعينيات القرن الماضى، فقد رحبت اليونان رسميا بأى تحسن يطرأ على العلاقات الأوروبية - التركية وعلى استمرار المفاوضات بين الجانبين، وذلك على اعتبار أن الاتحاد الأوروبى هو الفاعل الرئيسى لحل المشكلة القبرصية، وكذلك الخلافات القبرصية - اليونانية. ويرى الحزبان السياسيان الرئيسيان فى اليونان أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى هو فى صالح اليونان استراتيجيا. ولكن الرأى العام اليونانى ضد تحسين العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبى، ولا يرى فى ذلك فائدة استراتيجية. يخلص الكاتب إلى أن تكثيف الجهود على المستوى الرسمى لحل المشكلة القبرصية والمشاكل القائمة بين تركيا واليونان من الممكن أن يغير من موقف الرأى العام اليونانى، خاصة النخبة السياسية ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدنى.

الفصل الثامن لكل من نجاة دوجان وبيهان أسما، أستاذى العلاقات الدولية بجامعة أرسيس التركية، يحمل عنوان "القضية القبرصية فى برامج الحكومات التركية والأحزاب السياسية التركية .. ١٩٨٠-٢٠٠٥". يتناول الكاتبان هنا المقترحات التى وردت بشأن حل الأزمة القبرصية فى برامج الأحزاب السياسية التركية وخطب الزعماء السياسيين والحكومات. وعلى عكس الشائع، فإن الأحزاب السياسية التركية لم تتفق أبدا على رؤية موحدة أو واضحة للتعامل مع المسألة القبرصية، أو على شكل الدولة التى يجب أن تقام على الجزيرة. فالبعض قال فيدرالية والآخر قال كونفيدرالية. ومن الممكن النظر إلى هذا الاختلاف بوصفه يفتح مجالا أوسع أمام الوصول إلى حل على أساس أن السياسة التركية ليست متمسكة بأى رؤية معينة.

الفصل التاسع لاسيل سيرم سنكر، طالبة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية بجامعة سابانشى التركية يأتى تحت عنوان "مواقف تركيا المختلفة من الاتحاد الأوروبى". تقوم الكاتبة بتحليل مضمون ثلاث صحف رئيسية تركية تمثل مختلف التيارات السياسية فى البلاد، والتى تناولت موضوع العلاقات التركية - الأوروبية. هذه الصحف هى:

(Yeni Safak) أو الفجر الجديد الموالية لحزب العدالة والتنمية الحاكم (Hurriyet)، أو الحرية، وهى جريدة ليبرالية تساند أصحاب الأعمال و(Cumhuriyet)، أو الجمهورية التى تتخذ منهجا يساريا فى كتاباتها.

الفصل العاشر لتوجرول كيشنجورن، مدرس علم الاجتماع بفرجينيا تك، وشارون والكنز، المستشارة بالبنك الدولى. يناقش هذا الفصل التأثير المتوقع لثقافة تركيا الاسلامية على الهوية الأوروبية. فيقول الكاتبان إن مفاوضات تركيا مع الاتحاد الأوروبى قد اتخذت وقتا أطول وكانت أكثر تعقيدا من أى مفاوضات أخرى للاتحاد مع أى دولة أخرى، سواء كانت عضوة أو مرشحة. والسبب الرئيسى لذلك هو أن تركيا، على عكس أى دولة أخرى، تتمتع بعدد كبير من السكان (أكثر من ٦٥ مليون نسمة) معظمهم من المسلمين، أى أن لديها توجها كبيرا نحو الثقافة الاسلامية. هذا بالاضافة إلى أسباب أخرى مثل: عدم استقرار الاقتصاد التركى، وانتشار البيروقراطية والفجوات الشاسعة بين مختلف الطبقات. ويخلص الفصل إلى أن الكرة الآن فى ملعب الاتحاد الأوروبى، فهو لا يستطيع حتى الآن تقبل فكرة انضمام دولة لها هوية مختلفة، لذا فيجب عليه وأمام العالم إثبات أنه مجتمع

متعدد الثقافات والهويات. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فسيواجه الاتحاد خطر التشكك فى شرعيته.

الفصل الحادى عشر لأوزجور طونوس، أستاذ الاقتصاد بجامعة أناضولو التركية، يحمل عنوان "السياسات الاقتصادية التركية الحالية والانضمام للاتحاد الأوروبى". ويتناول هذا الفصل موضوع الاقتصاد التركى والانضمام للاتحاد الأوروبى. فيقول الكاتب إنه يجب على تركيا، إذا أرادت الاستمرار فى مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبى، أن تتعامل مع العديد من المشاكل الاقتصادية التالية التى أشارت إليها تقارير التقييم التى أعدتها المفوضية الأوروبية، ومنها:

عدم الاستقرار فى النظام الاقتصادى، وعدم التوصل لمعدل نمو مستمر، ووجود فجوات شاسعة فى معدلات التنمية فى مختلف مناطق البلاد وفى توزيع الأجور. وبالرغم من النسبة الكبيرة للسكان الريفيين، إلا أن القطاع الريفى (وهو أحد أهم قطاعات الاقتصاد) يعتبر غير منتج.

كما تعترض هذه التقارير على تدخل الدولة فى الاقتصاد بشكل كبير جدا، وتطلب من تركيا تنفيذ سياسات التغير الهيكلى التى تبناها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ومنها التحرير الفورى لقطاعات الطاقة الاتصالات والزراعة.

أما الجزء الثالث والأخير من الكتاب، فيحتوى على ثلاثة فصول تبحث موضوع المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبى من وجهة نظر مقارنة.

الفصل الثانى عشر لكل من ايزيك جورليين، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة أزمير الاقتصادية فى تركيا، وديونسيا طمفاكى بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ريدنج الانجليزية، بعنوان "مقارنة طموح .. مواقف تركيا واليونان من الاندماج مع أوروبا". يقوم الكاتبان هنا بعقد مقارنة بين كل من تركيا واليونان فيما يتعلق بعدة نقاط مرتبطة بموقف الدولتين من الانضمام للاتحاد الأوروبى، من بينها:

- التشابه فى الخوف من الآثار الاقتصادية السلبية للانضمام.

- المسألة القبرصية والنزاع بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

- المسألة الأمنية، فهناك مخاطر أمنية متوقعة، حال انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى (ربما لأسباب تتعلق بالهوية) أكثر من المخاطر التى تعرضت لها اليونان.

الفصل الثالث عشر للكاتبين نيكولاس صاروخانيان، الأستاذ بفرجينيا تك، ويانيس ستيفاشتيس. يقارن الفصل بين ملفات كل من تركيا ورومانيا وبلغاريا للانضمام للاتحاد الأوروبى، حيث واجهت كل من رومانيا وبلغاريا صعوبات أيضا قبيل انضمامهما رسميا للاتحاد فى الأول فى يناير عام ٢٠٠٧. وتبرز هذه المقارنة (والمبنية على تقارير التقييم السنوية التى تعدها المفوضية الأوروبية) وجود نظام إدارى وقضائى أقوى لدى تركيا، كما تشير إلى اختلافات أخرى، من أهمها:

- هيمنة الجيش على الحياة السياسية التركية: فتقريرا المفوضية الأوروبية لعامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ قد أشارا إلى عدم وجود تقدم ملموس فى تحرر الحياة السياسية من قبضة الجيش، كأحد أهم متطلبات الانضمام.

- وضع الأكراد فى جنوب شرق البلاد.

- المسألة القبرصية.

أما الفصل الرابع عشر والأخير من الكتاب فهو ليابراك جورسوى، أستاذة العلوم السياسية بجامعة سابانشى التركية. تبحث الكاتبة هنا مسألة الديمقراطية فى تركيا، فتشير إلى أن شرط وجود نظام ديمقراطى مستقر فى البلاد التى تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى لا ينطبق على تركيا. وتقارن الكاتبة بين تركيا واليونان فيما يتعلق بتلك النقطة. فتقول إن فى تركيا -على العكس اليونان- توجد سيطرة واضحة للجيش وجزء من النخبة المدنية على الوضع السياسى فى البلاد.

أما خاتمة الكتاب، فيذكر فيها الكاتبان أن هذا المؤلف قد حاول دراسة العلاقة المعقدة بين تركيا والاتحاد الأوروبى من خلال طرح العديد من وجهات النظر. وحيث إن معظم المساهمين فى هذا الكتاب إما أتراك أو يونانيون، فإن ذلك قد أسهم فى التوصل إلى فهم أفضل للعلاقات التركية - اليونانية المتشابكة بشكل عضوى مع العلاقات التركية - الأوروبية. ولقد أثبتت المعلومات الواردة فى الكتاب أن سير المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبى لا يعتمد فقط على العوامل الداخلية (داخل النظام التركى، مثل تحكم الجيش فى الحياة السياسية)، ولكن يعتمد أيضا على العوامل الخارجية، ومن أبرزها المسألة القبرصية.

د. ماهيتاب مكاوى

لا توجد حدود، سفى راخلفسكى، كنيرت، زمورا بيتان، القدس، (أبريل ٢٠٠٨).

ترجع أهمية كتاب "لا توجد حدود" الصادر باللغة العبرية إلى أنه يمثل دراسة جادة للمشكلة السياسية والثقافية والمحلية التى تنغص حياة معظم الإسرائيليين، وهى إشكالية وضع حدود لدولة إسرائيل. فكل إسرائيلى يريد وبشدة الحصول على تفسير شامل وواضح للسؤال الأكثر أهمية بالنسبة له وهو: ماذا حدث لنا؟ وماذا ينقصنا؟ وماذا يعيبنا بألا تكون لنا حدود محددة وواضحة كجميع الدول؟ فهو يرى أن هناك حائطا لكل منزل، وجدارا لكل فيلا، وحدودا لكل دولة. لكن أين هى حدود دولته؟.

كتاب "لا يوجد حدود"، كتاب ضرورى لكل إسرائيلى غير مستعد للموافقة على الوضع الحالى، ويطلب قبل أى شىء آخر أن يفهم هذا الوضع وكيفية التعامل معه ومتى سيتم تغيير هذا الوضع للأحسن. لذلك، يحاول مؤلف الكتاب أن يرسم صورة واضحة لما يحدث، موضحا أن هناك جذورا عميقة لجميع الظواهر غير المنطقية فى إسرائيل. فليس عن طريق المصادفة أنه لا توجد حدود لإسرائيل، حيث إن غياب تلك الحدود، من وجهة نظر الكاتب، مرتبط بصورة مباشرة بالصراعات الأساسية التى مرت فى التاريخ اليهودى الإسرائيلى، كما أن عدم وجود تلك الحدود يعرض الدولة لخطر أمنى فعلى وحقيقى.

ونظرا لأن هذا الكتاب يحاول جاهدا دفع الإسرائيليين إلى تغيير عالمهم، فقد ركز الكاتب سفى راخلفسكى على عرض العديد من الأمور التى حدثت فى إسرائيل وتفتقر إلى جميع

الحدود الممكنة، أملا منه فى أن تعطى هذه الأمثلة دفعة للسير نحو الأحسن والأفضل لإسرائيل.

فمن بين ما استعرضه الكاتب حفل زفاف نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى، حاييم رامون، على الصحفية فيرد شارون. فهو يرى أن هذا الزفاف ليس له أى حدود، فقد تعدى كل الحدود العقلية الممكنة، وهو يطلق عليه مصطلح "زواج جنائى". فالعريس شخص خارج على القانون أتهم من قبل فى قضية تحرش جنسى بضابطة إسرائيلية. وقد كان الحفل يضم عددا كبيرا من المدعوين على اختلاف شخصياتهم ومناصبهم، وكان من بين هؤلاء الأشخاص من تم اتهامهم فى قضايا جنائية عديدة على اختلاف أنواعها. وكان من بين المدعوين أيضا رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت المتهم، كما هو معروف، فى قضية رشوة.

وهناك من تم التحقيق معهم أو اتخذت ضدهم بعض الإجراءات القانونية على مخالفات ارتكبوها. فيتعجب الكاتب ويقول: "كيف مع كل تلك التهم وهؤلاء الأشخاص الخارجين على القانون يديرون شئون الدولة، كيف يكون هؤلاء هم رؤساء الدولة"؟

والأمر الذى فاق الحدود وأدى إلى إثارة ثائرة المؤلف هو أن العريس نائب رئيس الوزراء، حاييم رامون، يتم اتهامه فى قضية مخلة بالآداب، وبعد ذلك بلحظة واحدة يدخل إلى جلسة خاصة للحكومة ليحمسها على شن حرب سوف تودى بحياة الكثير من الإسرائيليين.

وبذلك، يصف سفى راخلفسكى فى كتابه القيادات الإسرائيلية بأنهم عبارة عن مجموعة أشخاص خارجين على القانون ومتهكمين وساخرين يسعون بالقصد إلى عدم تحديد حدود لإسرائيل، سواء كانت تلك حدودا أخلاقية أو حدودا جغرافية. ويرى أن الحدود عبارة عن المبدأ الذى ينظم وينسق الحياة، إلا أن تلك الحدود لدى الإسرائيليين عبارة عن المبدأ الذى يشيع الفوضى والهرج والمرج فى حياتهم.

اختار راخلفسكى عدة صور مهمة فى تاريخ إسرائيل ترمز - من وجهة نظره - إلى تدهور وانهيار إسرائيل، ومن أهم هذه الصور فساد القيادة الإسرائيلية. فقد أشار تقريبا فى كتابه "لا يوجد حدود" إلى جميع رؤساء الوزراء الذين مروا فى تاريخ رئاسة إسرائيل، ووضح كيف أنهم كانوا على طول الخط يخترقون الحدود ولا يلتزمون بها، وذلك من أجل الوصول إلى أطماعهم الشخصية على حساب المواطنين أنفسهم.

فعلى سبيل المثال، نجد أن الكاتب تحدث عن بن جوريون ووصفه بأنه كان رمزا للعالم الذى يشتاق ويتوق بصورة كبيرة إلى ترسيم حدود ووضع معايير لدولة إسرائيل، وذلك بعد ما كان يشعر به الإسرائيليون من جرح الكارثة النازية، إلا أن بن جوريون لم يضع تلك الحدود، بل غرس بدلا منها فى الحقيقة بذورا لأعمال الشغب التى حطمت العالم المثالى والطبيعى والقائم على القيم، الذى كان يحلم به كل إسرائيلى. والسبب فى ذلك أنه كان لا يرغب فى وجود حدود تعرقله أو تعرقل طاقته، فقد كان يشعر بالراحة بذلك، ويشعر بالراحة أكثر بالاستمرار فى الاعتماد على قوات ديكتاتورية لأنظمة الدفاع فى أوقات الطوارئ، وذلك مثل القوات البريطانية التى ظلت فى كل مكان، وعن طريق هذا أصبح من الممكن إبقاء العرب دائما تحت حكم عسكرى.

ومن بعد بن جوريون، جاء موشيه ديان الذى اخترق الحدود الأخلاقية والجغرافية لدولة إسرائيل. فيصفه المؤلف قائلا: "إن ديان يشبه السلاح، فهو قادر على أن يقوم بتسليح كل امرأة، وقد قام بالفعل بتسليح العديد من النساء المتزوجات". ومن الأشياء الأكثر استفزازا التى يراها مؤلف الكتاب فى موشيه ديان قدرته على النهب والحصول على أى شىء ليس من حقه، حتى لو كان بسيطا للغاية لمجرد أنه وجد استحسانا فى عينيه. فهو على استعداد لمواجهة وتصدى القانون من أجل قطعة صغيرة من الآثار التى اشتهاها وطمع بها.

ومما لا شك فيه أن أريل شارون قد ورث من بن جوريون وموشيه ديان سياسة اللجوء إلى القوة والتدمير على خلفية احتقار الأرواح البشرية لخصومه العرب، فقد عرف شارون بعملياته الانتقامية منذ ما يقارب الخمسين عاما.

ويشير الكاتب إلى أولى عمليات شارون بعد توليه منصب رئيس الوزراء مباشرة، وهى العملية التى قادها ضد قرية "كيبيا" الفلسطينية فى الضفة الغربية عام ١٩٥٣ . حيث إن قيادة الأركان طلبت منه ردا على الهجوم الدامى الذى نفذته مجموعة فلسطينية تسللت إلى إسرائيل، بأن يفجر بعض بيوت القرية لدفع سكانها إلى الفرار، إلا أن "أريل" الشاب فضل اللجوء إلى خطة أخرى، إذ جعل جنوده يقومون بتفجير ٤٥ منزلا بسكانها بواسطة ٦٠٠ كجم من المتفجرات، أدى ذلك إلى مقتل ٦٩ شخصا، نصفهم من النساء والأطفال تحت الأنقاض، كما ارتفع عدد الجرحى إلى العشرات.

لم تكن عملية "كيبيا" حادثة معزولة، إذ انتهت جميع العمليات التى قادها شارون خلف خطوط الهدنة مع الدول العربية إلى خسائر مرتفعة فى صفوف الخصوم، لم تأمر بها قيادة الأركان أو الحكومة.

وقد تناول راخلفسكى عن قرب، وبالتفصيل، قضية أخرى تشير إلى تعدى شارون الحدود، وهى قضية الجزيرة اليونانية التى تورط فيها شارون وابنه. فقد قام رجل الأعمال الإسرائيلى، ديفيد أبل، من أجل إنشاء مشروع مركز استجمام فى اليونان بدفع مئات آلاف الدولارات لنجل أريل شارون، جلعاد، مقابل قيام شارون بتقديم الخدمات الاستشارية له عن طريق استخدام صلاحياته الرسمية ليقرب بينه وبين السلطة فى اليونان، وذلك على خلفية مصاعب قضائية اعترضت طريق أبل، عندما حاول دفع مشروعه إلى الأمام. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم إغلاق القضية وحفظها بصورة عجيبة عن طريق المستشار القانونى للحكومة، مينى مازوز.

جدير بالذكر أن مؤلف الكتاب قد اختار من بين جميع أشخاص العالم "موتكه ڤيدر" الأكثر شهرة بمستر إكس، ليساويه بأريل شارون. فكلاهما قام بتنفيذ عمليات انتقامية ليس لها أى حدود.

إن الغالبية العظمى من الإسرائيليين يرغبون فى قيادة ليست فاسدة، ويرغبون فى دستور حقيقى ليبرالى، لا يكون به أى تمييز، ويرغبون فى دولة ذات حدود واضحة. حيث يؤمن المؤلف بأن الدولة التى ليست لها حدود تخلق عالما عديم الحدود فى جميع مجالات حياتها.

ينتقل راخلفسكى من الحديث عن فساد

القيادة الإسرائيلية إلى موضوع آخر ذى أهمية بالغة، وهو فساد الهيئة التعليمية التى لا تضع أى حدود فى تعليم الجيل الصاعد. وقد أعطى راخلفسكى مثالا أكثر تأثيرا فى فساد التعليم. وعندما ينهى الطفل ثمانى سنوات من دراسته الحكومية، عامين فى الحضانة وستة أعوام فى التعليم الابتدائى، نجد أنه لم يتعلم شيئا، فهو لا يعرف أى شىء عن تاريخ دولته، ولا يعرف كيف يفكر بصورة إنسانية صحيحة. إن الشىء الوحيد الذى يعرفه، باستثناء العنف، هو الأعياد الإسرائيلية، التى يتعلمون منها ما يظهر اليهود فقط على أنهم منتصرون على طول الخط. فمثلا، كما يذكر الكاتب، يحتفلون بعيد "الحانوكاه" الذى كان فيه انتصار كبير على اليهود الذين اندمجوا فى الحضارة اليونانية. وفى عيد البوريم، يحتفلون بقتل العشرات من أبناء "هامان" ونجاة اليهود. وفى عيد الفصح، أغرق الرب كل المصريين فى البحر وخلص اليهود منهم. وبذلك - من وجهة نظر راخلفسكى - فإن الأطفال يحصلون على تعليم عنصرى ومظلم، وهذا يبدو طبيعيا بالنسبة لآبائهم.

يرى راخلفسكى أنه إذا لم تتغير الهيئات التى بها قصور بصورة نهائية ومؤكدة، وإذا لم تبن من جديد منظومة أخلاقية تصورية، وإذا لم يتم وضع حدود من جديد، وإذا لم يكن هناك تغيير واضح ونهائى لكل منظومات الحياة، فإن الخطر سيكون كبيرا جدا، ومن شأنه أن يقضى على الدولة الإسرائيلية.

رغدة السعداوى



176

45 rd Year
April 2009

